



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤١٦٦

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

الدراسات العليا

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مركز الدراسات الإسلامية

٢٠٠٠



تحقيق كتاب

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل

( شرح مختصر القُدُوري ت ٤٢٨ هـ )

تأليف : علي بن أحمد الرازي ت ٥٩٨ هـ

— من بداية الكتاب إلى آخر باب الهدى —

بحثٌ أعدَّ لنيل درجة الماجستير

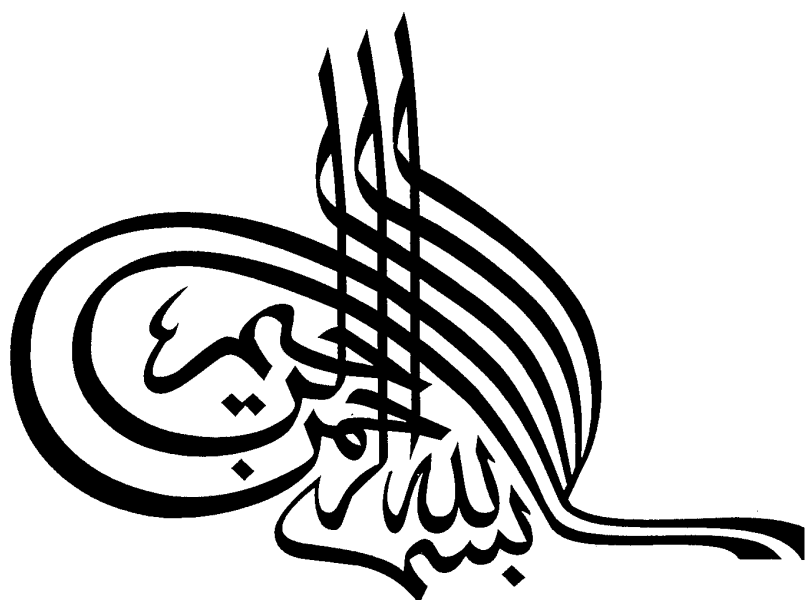
إعداد الطالب

خالد بن راشد بن محمد المشعان

إشراف

فضيلة دار حسين بن خالد الجبوري

١٤٢٢ هـ





## ملخص الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد /

فهذه الرسالة والتي هي بعنوان ( تحقيق كتاب خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل للشيخ العلامة علي بن أحمد الرازي المتوفى عام ٥٩٨ هـ من أول الكتاب إلى آخر كتاب المهدي ) تتكون من مقدمة ، وقسمين ، وخاتمة ، وفهارس تفصيلية .

ذكرت في المقدمة أهمية البحث ، وأسباب اختيار الموضوع ، ومنهج التحقيق ، وصعوبات البحث ، والشكر والتقدير .

والقسم الأول : وفيه

١- تمهيد تحدثت في عن عصر المؤلف من الناحية السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية ، وميزات الفقه الحنفي .

٢- الفصل الأول : التعريف بالمتن ( مختصر القدوري ) ومؤلفه الإمام القدوري .

٣- الفصل الثاني : التعريف بصاحب الكتاب ( علي بن أحمد الرازي ) .

٤- الفصل الثالث : التعريف بالكتاب ( خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ) .

القسم الثاني : النص المحقق ، ويبدأ بكتاب بكتاب الطهارة ، وفيه الأبواب التالية: باب التيمم، باب المسح على الخفين، باب الحيض، باب الأنجاس ، ثم كتاب الصلاة، وفيه الأبواب التالية: الأذان، وشروط الصلاة، وصفة الصلاة، وقضاء الفوائت، والأوقات التي تكره فيها الصلاة، والنوافل، وسجود السهو، وصلاة المريض، وسجود التلاوة، وصلاة المسافر، وصلاة الجمعة، وصلاة العيدين، وصلاة الكسوف، وصلاة الاستسقاء، وقيام شهر رمضان، وصلاة الخوف، والجنائز، والشهيد، والصلاة في الكعبة، ثم كتاب الزكاة، وفيه الأبواب التالية: زكاة الإبل، وصدقة البقر، وصدقة الغنم، وزكاة الخيل، وزكاة الفضة، وزكاة الذهب، وزكاة العروض، وزكاة الزروع والثمار، وباب من يجوز دفع الصدقة إليه، وصدقة الفطر، ثم كتاب الصوم، وباب الاعتكاف، ثم كتاب الحج، وفيه الأبواب التالية: صفة الحج وشروطه، والقران، والتمتع، والجنائز، والإحصار، والفوات، والمهدي، مقروناً بالحكم فيها بالدليل في الغالب .

ثم الفهارس التفصيلية شملت فهرس الآيات ، والأحاديث ، والآثار ، والكلمات المبهمة ، والأشعار ، والأعلام ، والمراجع ، والموضوعات .

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المشرف على الرسالة

توقيع الطالب

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

عن  
أ.د/ محمد بن علي العتيبي

خالد بن راشد بن محمد المشعان أ.د/ حسين بن خلف الجبوري.

الجزء

الأول

# المقدمة

## مُقَدِّمَةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،  
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ  
لَهُ، وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، بَلَّغَ رَسُولُهُ رَّبِّي،  
وَنَصَحَ لِأَمَّتِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَاتَّبَاعِهِ وَإِخْوَانِهِ، وَسَلِّمْ  
تَسْلِيمًا كَثِيرًا أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عَدُولَهُ،  
وَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ شَأْنُهُ قَيَّضَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عُلَمَاءَ أَفْذَاذًا، يَصِّرُونَ بِنُورِ اللَّهِ أَهْلَ  
الْعَمَى، وَيُحْيُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمَوْتَى، يَنْفُونَ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ،  
وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ <sup>(١)</sup>، الْعُلَمَاءُ هُمْ أَوْتَادُ الْأُمَّةِ، وَزُرَّاعُ  
غُرَاسِهَا، أَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ، وَصَرَفُوا أَوْقَاتَهُمْ فِي سَبِيلِ الْعِلْمِ وَنَشْرِهِ، يَسْعَى النَّفْسُ  
لِمَنْعِ وَهَاتٍ، وَسَعَوْا هُمْ لِرِضَى رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ، يَتَّبِعُونَ لَنَا بَيَانَ  
شَرَعْنَا سُبُلَ الْهُدَى، وَلَنْ يَضِيعَ - وَرَبِّي - عَمَلُهُمْ سُدًى .

هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ لَهُمْ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَيْنَا، لَقَدْ ضَاقَ مَا بِأَيْدِيهِمْ عَنْ نَشْرِ مَا  
كُتِبَ، وَقَدْ تَرَكَوا مِيرَاثًا عَظِيمًا، لَيْسَ فِيهِ حَقٌّ خَاصٌّ لَوْرَثَةٍ، فَقَدْ امْتَلَأَتْ  
خَزَائِنُ الْمَكْتَبَاتِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الدُّرَرِ وَأَنْوَاعٍ مِنْ نَفَائِسِ الْعُلُومِ وَمَعَارِفِهَا، وَلَكِنْ  
يُصْلِحُ هَذِهِ الْأُمَّةَ إِلَّا مَا صُلِحَ بِهِ أَوَّلُهَا، وَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ عَنْ بَخَاطِرِي أَنْ  
أَكُونَ مِنْ جُنُودِ هَذَا الْمِيدَانِ، وَأَنْ أَكُونَ خَادِمًا لِلْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، عَسَى أَنْ يَنَالَنِي  
مِنْ شَرَفِهِمْ، ( فَهَمُّ الْقَوْمِ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ ) .

وَبِحَكْمِ مَيْلِي إِلَى جَانِبِ الْفَقْهِ الشَّرْعِيِّ فَقَدْ آثَرْتُ أَنْ يَكُونَ بَحْثِي فِي  
هَذَا الْمَجَالِ، ثُمَّ عِنْدَ الْبَحْثِ فِي مَخْطُوطَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ سَقَطَ فِي يَدِي ( خِلَاصَةُ  
الدَّلَائِلِ فِي تَنْقِيحِ الْمَسَائِلِ )، فَقَرَأْتُ أَوْرَاقًا مِنْهُ فَأَعْجَبْتُ بِهِ، ثُمَّ زَادَ إِعْجَابِي

(١) جزء من خطبة الإمام أحمد في الرد على الزنادقة والجهمية . انظر أعلام الموقعين (٩/١) .

عندما عَلِمْتُ بتوفّر نسخ واضحة كاملة، فعزمت بإذن الله أن أخدم هذا الكتاب، بكل ما أوتيت من قوة وفتح من العزيز الوهاب .

ومن الأسباب الرئيسة لاختياري هذا البحث:

أولاً: شغفي وحيي لعلم الفقه؛ إذ به يعرف الحلال والحرام .

ثانياً: أردتُ الاطلاع على مُفَرَّدَاتِ المذهب الحنفي، والآراء الفقهية التي فيه، وبفضل الله كان لي ما أردت؛ بل زاد ذلك إلى الاطلاع إلى بعض المذاهب الأخرى، كالمذهب الشافعي، والمالكي، وآراء بعض الأئمة من الفقهاء .

ثالثاً: قيمة الكتاب العلمية، وجمعه بين الاختصار والاستيعاب، وربط الأحكام بأدلتها.

رابعاً: أردتُ أن أُساهِمَ في نشر تراثِ علمائنا الأصيل، والله من وراء القصد .

وقد سِرْتُ في هذا البحث على منهجٍ يَحْسُنُ بي أن أُطْلِعَ القارئ الكريم عليه حتى يكون على بينة من ذلك:

١- فيما يتعلّق بالأحاديث التي أخذتِ النصيب الأكبر من هذا الكتاب، حتى إنك لا تُحدّ حكماً إلّا ويليهِ دليله، ولذا فإنّ منهجي في تخريج الأحاديث ما يلي :

- إن كان في الصحيحين أو أحدهما، أكتفي بذلك، فإن لم يكن، عَمِدْتُ إلى كتب السنن الأربعة ومُسند الإمام أحمد، فإن لم يكن فيها، فأُخْرِجُهُ من غيرها من كتب السُّنة .

- أذكر في نهاية كل حديث ما قاله الأئمة من تصحيح أو تضعيفٍ وأكتفي بذلك، إلّا إن اتَّضَحَ لي ضعفه أو صحَّته، فأبيِّن ذلك .

- إذا كان الحديث ضعيفاً أو لا أصل له، فإني أذكر ما يدلُّ على

معناه من الأحاديث الصحيحة إن وجدت ذلك .

- في تخريج الحديث من كتب السنة، أذكر اسم الكتاب، ثم (الجزء/الصفحة)، ثم الكتاب، ثم الباب، ثم الراوي، ثم رقم الحديث، وهذا كله تيسيراً على القارئ في الوصول إلى الحديث عن طريق أحد هذه الأشياء، وذلك لاختلاف الطبعات .

- وضعت الأحاديث والآثار بين قوسين مزدوجين هكذا ((.....))

٢- ترجمتُ لجميع الأعلام الواردين في الكتاب، وذلك لأنَّ أمر الشهرة أمرٌ نسبي فقد يشتهر عند قوم ويخفى عند آخرين .

- إذا ترجمت لأحد الأعلام، فإني لا أعيدُ ترجمته في موضع آخر إذا ذكر مرةً أخرى، ولا أعزو لموضع الترجمة، وإنما أكتفي بذلك في فهارس الأعلام؛ وذلك لئلاَّ أثقل الكتاب بالحواشي .

٣- ميّزت متن القدوري بزيادة تسويده، ووضعته بين قوسين مفردين(.....)، والشرح ( الخلاصة ) بخطٍّ عادي بلا أقواس .

٤- ما ذكره القدوري في المتن من أقوال الأئمة أوثقه من كتب الأئمة المتقدمة على القدوري إن وجدتها، فإن لم أجدها فكلام القدوري عمدة .

٥- أردتُ ألاَّ أثقل هامش الكتاب بالتعليق على كلِّ المسائل؛ إلاَّ ما احتاج إلى بيانٍ وإيضاحٍ فإني أعلّقُ على ذلك بما يتطلبه المقام .

٦- فيما يتعلق بضبط النصّ بالحركات فإني قمتُ بتشكيل ما يُمكن قراءة الكتاب به بشكلٍ صحيح .

٧- أثبتُ العبارة المستقيمة، واللفظ الصحيح حتى لو كان ذلك في نسخة واحدة، وبيّنتُ ما عداها في الحاشية .

٨- بيّنتُ المعاني اللغوية للكلمات الغريبة بما يُفسّر المعنى بأقلِّ عبارة .

٩- عَنَوْنْتُ رُؤُوسَ الْمَسَائِلِ بِعَنَاوِينَ مَنَاسِبَةٍ وَوَضَعْتُهَا يَسَارَ الصَّفْحَةِ، وَأَشَرْتُ إِلَى بَدَايَةِ كُلِّ لَوْحَةٍ مِنْ نَسْخَةٍ ( أ ) عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ مِنَ الصَّفْحَةِ، وَرَمَزْتُ لِلْوَجْهِ الْأَيْمَنِ مِنَ اللُّوحَةِ بِـ ( أ ) وَلِلْوَجْهِ الْأَيْسَرِ بِـ ( ب ) .  
ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَخْلُو عَمَلٌ مِنْ مَشَاكِلٍ تُحْدِقُ بِهِ، وَصُعُوبَاتٍ تَعْتَرِضُ طَرِيقَهُ إِلَّا أَنَّهَا - بِفَضْلِ مِنَ اللَّهِ وَمِنَّةٍ - قَدْ سَهَّلَتْ هَذِهِ الصُّعُوبَاتِ وَأَشَدُّ مَا ضَيَّقَ عَلَيَّ أَمْرَانِ:

- ١- قِلَّةُ الْمَعْلُومَاتِ وَالْمَرَاجِعِ فِي تَرْجُمَةِ الْمُؤَلِّفِ حَسَامِ الدِّينِ الرَّازِيِّ ، فَلَمْ أَجِدْ تَفْصِيلًا دَقِيقًا لِتَفَاصِيلِ حَيَاتِهِ، وَكُلُّ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ تَرَجَّمَ بِاقْتِضَابٍ شَدِيدٍ.
- ٢- أَيْضًا تَمَّا أَخَذَ عَلَيَّ وَقْتًا طَوِيلًا تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ، فَإِنِّي أحيانًا أَجْلِسُ مَدَّةً طَوِيلَةً، وَرَبَّمَا يَوْمًا كَامِلًا أَبْحَثُ عَنْ حَدِيثٍ، وَفِي نَهَايَةِ الْأَمْرِ أَجِدُ الْحَدِيثَ قَدْ رَوَاهُ الْمُؤَلِّفُ بِالْمَعْنَى، أَوْ رَبَّمَا لَا أَصِلُ لَهُ، أَوْ نَسَبَهُ لِلرَّسُولِ ﷺ وَأَجِدُهُ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَعَ كَثْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَنَوْعِيَةِ اسْتِدْلَالِ الْمُؤَلِّفِ بِهَا فَقَدْ أَخَذَ عَلَيَّ ذَلِكَ مِنَ الْوَقْتِ كَثِيرًا، وَقَدْ بَيَّنْتُ كَيْفِيَّةَ اسْتِدْلَالِ الْمُؤَلِّفِ بِالْأَحَادِيثِ عِنْدَ مَبْحَثٍ: ( نَقْدُ الْكِتَابِ ) .

### خطة البحث:

وقد قَسَمْتُ هَذَا الْبَحْثَ قِسْمَيْنِ :

#### القسم الأول: الدراسة وفيه تمهيد وثلاثة فصول :

التمهيد: وفيه مبحثان المبحث الأول نبذة عن عصر المؤلف وأثره عليه .

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الحالة السياسية، وأثرها على المؤلف .
- المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية، وأثرها على المؤلف .
- المطلب الثالث: الحالة العلمية، وأثرها على المؤلف .

المبحث الثاني : ميزات الفقه الحنفي .

**الفصل الأول : التعريف بصاحب المتن (القدوري) ،**

**وفيه مبحثان:**

المبحث الأول: التعريف بصاحب المتن القدوري وفيه ستة

مطالب:

المطلب الأول: اسمه وولادته .

المطلب الثاني: مكائته وثناء العلماء عليه .

المطلب الثالث: شيوخه .

المطلب الرابع : تلاميذه .

المطلب الخامس: مؤلفاته .

المطلب السادس: وفاته .

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب المتن ( مختصر القدوري ) وقيمه العلمية.

**الفصل الثاني: التعريف بصاحب الكتاب ( علي بن أحمد**

**الرازي ) .**

وذلك في تمهيد وسبعة مباحث:

التمهيد:

المبحث الأول: نسبه ومولده .

المبحث الثاني: نشأته ومكائته العلمية .

المبحث الثالث: عقيدته .

المبحث الرابع: شيوخه .

المبحث الخامس: تلاميذه .

المبحث السادس: مؤلفاته .

المبحث السابع: وفاته .



الفصل الثالث: التعريف بالكتاب ( خلاصة الدلائل في

تنقيح المسائل ) :

وفيه عشرة مباحث :

المبحث الأول: التحقق في اسم الكتاب ، ونسبته إلى المؤلف .

المبحث الثاني: سبب اختيار الكتاب .

المبحث الثالث: قيمة الكتاب العلمية .

المبحث الرابع: نقد الكتاب .

المبحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب .

المبحث السادس: مقارنة الكتاب ببعض الشروح على مختصر

القدوري .

المبحث السابع: تأثر المؤلف بمن قبله، وتأثيره على من بعده .

المبحث الثامن: أسلوب المؤلف وطريقته في الكتاب .

المبحث التاسع: وصف النسخ المخطوطة .

المبحث العاشر: عرض موجز لما يحتويه الكتاب ( القسم المحقق ) .

**القسم الثاني : تحقيق الكتاب .**

ثم بعد التحقيق أختتم بالفهارس ( الآيات - الأحاديث - الآثار -

الأعلام - الأشعار - الغريب من الكلمات والأماكن - المراجع - المواضيع .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر للمولى - عز وجل - بما

امتّن عليّ به من إتمام هذا البحث، ثم أتقدم بالشكر الوافر لشيخه وأستاذه

الشيخ الأستاذ الدكتور/ حسين بن خلف الجبوري الذي بحق رأيت فيه

تواضع العلماء، وكرم النفس، وصفة الحياء، والحياء لا يأتي إلا بخير، الذي لم

يقف لي حَجَرٌ عَثْرَةٌ؛ بل أزال كلَّ عَثْرَةٍ، ومَنْ لا يشكر الناس لا يشكر الله،

فجزاه الله عني كلَّ خير، وأصلحَ له النيّة والذُرِّيّة .

ثمَّ في نهاية تطوُّافنا هذا أَعْتَذِرُ عَمَّا بدا فيه من نقصٍ أو تقصير،  
فالإنسان دَيْدُنُهُ النسيان، وطبيعته النقصان .

لكني حَسْبِي أَنَّ القارئَ كريمُ النفس، يغفر الزَّلَّةَ، ويُعْضِي الطَّرْفَ عَمَّا  
يجده من خطأ أو خَلَلٍ، والمؤمنون نَصَحَهِ، والمنافقون غَشَّشَهِ، وآخرُ مَقَالِي  
كما قال الأول:

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ\*\*\* وَلَكِنْ عَيْنُ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا<sup>(١)</sup>  
ثمَّ الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وَصَلِّحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الْأَرْضِ  
وَالسَّمَاوَاتِ، وَأَصَلِّي وَأَسَلِّمْ عَلَى أَشْرَفِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَمَنْ حَنَّتْ لَهُ  
الجمادات، نبينا محمد عليه افضل الصلاة وأزكى التسليمات .

كتبه: خالد بن راشد بن محمد المشعان

١٤٢٢/١١/١ هـ

(١) ذكره العجلوني في كشف الخفاء، ولم يذكر قائله . انظر كشف الخفاء (٤١١/١)، وذكره ابن عساكر ونسبه لجعفر  
الصادق أو غيره . انظر تاريخ دمشق (٢١٩/٣٣) .

القسم الأول

الدُّرَاسَةُ

## التمهيد:

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: نبذة عن عصر المؤلف، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: الحالة السياسية، وأثرها على المؤلف.
- المطلب الأول: الحالة الاجتماعية، وأثرها على المؤلف.
- المطلب الأول: الحالة العلمية، وأثرها على المؤلف.

المبحث الثاني: ميزات الفقه الحنفي.

مُهَيَّنَد :

عند الكلام على أي كتاب أو دراسة، أو الكلام على مؤلفه لابد من معرفة الأجواء التي تُحيط بهذا الكتاب المؤلف؛ وذلك أنه لابد لأن يكون لِمَا يَكْتَنِفُهُما من صنوف المعيشة وأشكالها أثرٌ بين واضح على ذلك الكتاب ومؤلفه، ومن هذا المنطلق كان لابد من الحديث عن عصر المؤلف: (حسام الدين علي بن أحمد الرازي)، العصر الذي عاش وتأثر به، فخرج على أثره هذا الكتاب: (خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل)، وسيكون البحث في هذه النقطة في ثلاثة مطالب أرى أنها مهمة:

### المطلب الأول: الحالة السياسية لعصر المؤلف:

عند الكلام على هذه الناحية التي عاش فيها، يجب علينا أن نعرف الزمن الذي عاش فيه المؤلف "حسام الدين"، وإذا تَبَعْنَا سنة وفاته، نجد أن المترجمين له مُجْمِعُونَ على أن وفاته كانت بعد التسعين والخمسمئة<sup>(١)</sup> على اختلاف قليل بينهم سنذكره في الكلام على وفاته إن شاء الله.

ولم أجد أحداً ممن ترجم له ذكر سنة ولادته، وإذا كانت وفاته بعد التسعين والخمسمئة، فمن المتوقع أن تكون حياته العلمية، وتدريسه، وزهرة حياته خلال القرن السادس الهجري، ولذا فسيكون كلامي على هذا القرن الحافل بالقضايا والتقلبات السياسية الكبيرة التي بدورها سيكون لها تأثير بالغ في سير حياة المؤلف.

القرن السادس الذي عاش فيه المؤلف، عصرٌ زاخرٌ بالأحداث العظام الذي يمكن القول بأن هذا العصر تحت سيطرة أربع دول: دولة السلاجقة،

(١) انظر الجواهر المضئية (٣٥٣/١)، تاج التراجم ص ٢٠٧، الفوائد البهية ص ١٩٨، الأعلام للزركلي (٢٥٦/٤)، وانظر الطبقات السنية مخ الجزء الثاني، لوحة رقم ٥، ورسالة في طبقات الفقهاء، مخ لوحة رقم ٤٣.

والدولة الرئيسة ( الدولة العباسية )، التي لم يكن لها في تلك الفترة إلا الاسم، ثم قيام الدولة النورية، تحت سلطة السلطان العادل نور الدين زنكي<sup>(١)</sup>، ثم تلتها امتداداً لها الدولة الصلاحية، وعلى سلطتها الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي<sup>(٢)</sup>.

وإنما ذكرت هذه الأربع دول؛ لأن الخلافة العباسية هي الأصل في ذلك الوقت، ولكنها في مراحل الضعف مما أدى إلى تسلط الدول، ومن الدول التي تزامن وقت قيامها مع حياة المؤلف الدولة السلجوقية، وذلك بعد استئجاد الخليفة القائم بأمر الله بالسلطان طغرل بك السلجوقي، فدخل الأخير بغداد سنة ٤٤٧هـ، ومنه بدأ دور السلاجقة، وانتهت الدولة البويهية<sup>(٣)</sup>.

ثم بدأ نشاط السلاجقة لفتح الشام وانتزاعها من أيدي الفاطميين، وكان لهم ذلك سنة ٤٦٨هـ، وبهذا الفتح تم استعادة بلاد الشام من أيدي

(١) نور الدين : هو الملك العادل نور الدين، أبو القاسم، محمود بن عماد الدين أتابك، وهو أبو سعيد زنكي بن قسيم الدولة آق سقمر، ويقال لنور الدين ابن القسيم، وُلِدَ سنة ٥١١هـ، وقد ملك حلب، ثم الشام كلها، ثم مصر، وله جهاد مشهور مع الفرنج، واشتهر عنه العدل، والحكمة وسداد الرأي، وصحة المعتقد، وكان - رحمه الله - زاهداً ورعاً، مُحِبّاً للعلم، وهذا ماثوث في أخباره، توفي سنة ٥٦٩هـ، ودُفِنَ بقلعة دمشق، ثم نُقِلَ إلى المدرسة التي بجانب الخواصين. انظر تاريخ دمشق لابن عساكر (١١٨/٥٧-١٢٤)، والروضتين في أخبار الدولتين (٣١/١) وما بعدها، وانظر سير أعلام النبلاء (٥٣١/٢٠)، والبداية والنهاية (٢٩٩/١٢)، الأعلام (١٧٠/٧).

(٢) صلاح الدين الأيوبي، واسمه يوسف بن أيوب بن شاذي، الملقب بالملك الناصر، وهو من الأكراد، ولي أيوب أبوه أعمالاً في بغداد، الموصل، ودمشق، ونشأ صلاح الدين في دمشق، وتفقه وتأدب، ودخل في خدمة نور الدين، ثم صار وزيراً له في مصر، وبعد وفاة نور الدين دخلت في ولايته مصر والشام كلها، واشتهر بالشجاعة ومقارعة الصليبيين، وكان أعظم انتصار له على النصارى معركة ( حطين )، ثم فتح بعدها بيت المقدس، وكان رجل سياسة وحرب، توفي سنة ٥٨٩هـ. انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٣٨١/٤-٤٠٤)، والأعلام للزركلي للزركلي (٢٢٠/٨).

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٧١/٨)، البداية والنهاية (٧٣/١٢)، سلاجقة الشام والجزيرة للدكتور إرشيد يوسف ص ٢٤.

الفاطميين<sup>(١)</sup> ، وبهذا صارت الشام تحت السيطرة السلجوقية التابعة اسمياً للخلافة العباسية، وهذا الأمر يُعدُّ نصراً لأهل السنة؛ إذ أنَّ السلاجقة من أهل السنة، وقد قاموا بالقضاء على المدِّ الشيعي آنذاك<sup>(٢)</sup> ، وبما أنَّ مؤلفَ الكتاب عاش في الفترة من بداية الخمسمائة إلى التسعين منها كما ذكرت قبل قليل ، فهو دليلٌ على أنَّ زهرةَ عمره، وتدريسه وثمرهَ حياته كانت في الفترة التي حَكَمَتِ الشَّامَ السلطان النورية والصلاحية، اللتان هما من أعظم دول الإسلام، وذلك أنَّ عماد الدين زَنْكِي لما مات سنة ٥٤١هـ<sup>(٣)</sup> ، وبهذا التاريخ بدأت سلطة نور الدين، وتنتهي دراستنا لهذه الفترة بوفاة الملك الناصر صلاح الدين، وكان ذلك سنة ٥٨٩هـ<sup>(٤)</sup> ، أي قبل موتِ حسام الدين مؤلفٍ : "خلاصة الدلائل" بتسع سنوات، ولهذا سيكون الحديث مع بدايات الدولة النورية، وركائز قيامها إلى انتهاء الدولة الصلاحية؛ ليكون الحديث شاملاً لما كان يدور في زمن المؤلف من الصراعات السياسية، ويمكنُ أن نُسَمِّيَ هذه الفترة بفترة : ( ضَعْفُ الخلافة، وَتَسَلُّطُ الصَّليبيين ) .

أما ضَعْفُ الخلافة فلا شكَّ في ذلك؛ إذ أنَّه لم يَبْقَ مِنَ الخلافةِ إلا اسمها، وأذكرُ هنا قصةً ذكرها بعضُ المؤرخين عن خبر الخليفة القاهر بالله، أمير المؤمنين، فقد خُلِعَ، وسُمِلَتْ عيناه<sup>(٥)</sup> ، وأودِعَ دار الخلافة، ثم أُخْرِجَ

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٢٢/٨)، والبداية والنهاية (١٢١/١٢)، سلاجقة الشام والجزيرة ص ٧٦ .

(٢) انظر التاريخ السياسي والفكري للمذهب السنِّي في المشرق الإسلامي للدكتور عبد المجيد أبو الفتوح بدوي ص ١٢٦، ١٢٧ .

(٣) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (١٥٤/١)، وما سبق من ترجمته .

(٤) انظر ما سبق من ترجمة صلاح الدين .

(٥) سُمِلَتْ عيناه، أي فُقِيتَ بمديدة مُحَمَّاة . انظر غريب الحديث لابن سلام (١٧٣/١)، ولسان العرب (٣٤٧/١١) .

وقد نالته فاقة حتى قيل إنه سأل في بعض الأيام - إنا لله وإنا إليه راجعون - ،  
وكان ذلك في سنة ٣٣٩هـ، وهذا في بدايات الضعف <sup>(١)</sup> .

وانظر إلى سنة ٤٤٧هـ وكيف أن الخليفة العباسي خاف من إرسال  
التركي "البساسيري" وكاتب طغرل بك يدعوه إلى المسير إلى العراق، فلمّا  
جاء قلده زمّام الأمور، وخطب له على المنابر <sup>(٢)</sup> ، فلننظر إلى أي مدى  
وصل حال الخلافة والله المستعان .

ثمّ انظر إلى سنة ٥٣٢هـ، وفيها غزا ملك الروم الشام، ومَلَكَ مدينة  
( بزاعة )، وقُتِلَ في هذه السنة الخليفة الراشد بالله المخلوع <sup>(٣)</sup> .

هذا غيُضٌ من فيضٍ، وقطرةٌ من بحرٍ ممّا جرى للخلافة من وهنٍ  
وضَعْفٍ، الأمر الذي أطمَعَ الأعداء في دولة الإسلام .

وأما تسلُّط الصليبيين، فلا شك أن الحملات الصليبية المتكررة على  
بلاد الإسلام قد تزامنت مع تلك الفترة، ويمكن تحديد الحملات التي وافقت  
هذه الفترة بأنها ثلاث حملات <sup>(٤)</sup> ، أما الحروب، واللقاءات، والمعارك، فلا  
شك أنها أكثر ، وهذه الحملات دامت حوالي قرنين من الزمان، إذ أن الأولى  
منها كانت سنة ٤٩٠هـ، تم الاستيلاء في هذه الحملة على (أنطاكية)،

(١) انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٨٢/١٤)، والبداية والنهاية (٢٣٧/١١) .

(٢) انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٣٤٨/١٥)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٧٢/٨) . والبداية والنهاية (٧٣/١٢) .

(٣) انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٣٢٨، ٣٢٧/١٧)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٣٦٢، ٣٥٩/٨)، والبداية والنهاية (٢٢٩، ١٢) .

(٤) انظر تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن (٢٣٩-٢٣٣/٤) .



وكان فيها من البلاء والشدة على المسلمين ما الله به عليم، حيث أفسدوا، وقتلوا كثيرا من المسلمين، ونهبوا، فإننا لله وإنا إليه راجعون<sup>(١)</sup>.

ثم جاءت الحملة الصليبية الثانية سنة ٥٤٣هـ، ولم يكن - بفضل الله - كبيرُ عناء في ردها، إذ تلاشت، ورجعت خائبةً خاسرةً<sup>(٢)</sup>، وكانت هذه الحملة انتقاماً لما قام به عمادُ الدِّين زَنْكِي من فتح (الرُّها) سنة ٥٣٩هـ<sup>(٣)</sup>.

ثم الحملة الصليبية الثالثة في حدود سنة ٥٨٥هـ، وكان ذلك حُرْقَةً، وغضباً على ضياع بيت المقدس من أيديهم، وحدث بينهم وبين المسلمين قتال شديد<sup>(٤)</sup>.

هذه المقدمة ضرورية لما سوف أتكلم عنه من الأوضاع السياسية المحيطة بحياة مؤلفنا.

وأصل الكلام عن هذه الفترة التي عاش فيها المؤلف - حسام الدين الرازي -، أصلُ ذلك أن (آق سنقر) - وهو جدُّ نور الدين - كان من أصلٍ تركي، وكان من أصحاب ركن الدولة بن ملك شاه بن ألب أرسلان السلجوقي، وكان حَظِيًّا عنده حتى كان يُسمَّى بـ "قسيم الدولة"، فولاه

(١) انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٤٣/١٧)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٨٥/٨، ١٨٦)، والبداية والنهاية (١٦٧/١٢)، زبدة الحلب في تاريخ حلب ص ١٣٦، ٢٣٩.

(٢) انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٦٣/١٨)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٢٠/٩)، والبداية والنهاية (٢٤١/١٢)، وانظر الجهاد والتحرير في القرن السادس الهجري لمحمد حامد الناصر ص ١٨١.

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٨/٩).

(٤) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٩٩/٩، ٢٠١)، البداية والنهاية (٣٥٥/١٢)، وشذرات الذهب (٤٦٨/٦).

حلب وأعمالها، ومنبج، واللاذقية<sup>(١)</sup>، ومن هنا نرى العلاقة التي تربط بين أصل الدولة النورية والسلاجقة .

فلما مات السلطان ملكشاه وسَّعَ ( آق سنقر ) إمارته على مدن الشلم فملك حمص، وشيَّز، وغيرها<sup>(٢)</sup>، ثمَّ بعد ذلك حدث صراعٌ بين قسيم الدولة ( آق سنقر ) وبين ( تُشش ) أخو السلطان محمد بن ملكشاه، فقُتِلَ على إثر هذه المعركة قسيم الدولة ( آق سنقر )<sup>(٣)</sup>، ثمَّ لَمَّا قُتِلَ ( قسيم الدولة ) اجتمع مماليكه على عماد الدين زُكِّي، اجتمعوا عليه وقد وافق ذلك خروج كُربوقا من السجن ومُلكه للبلاد ، فلَمَّا مَلَكَ البلادَ أمر مماليك آق سنقر بإحضار عماد الدين، وأكرمته، وقربته، وخاض مع كربوقا حروبه، ثمَّ بعد موت كربوقا بزمن يسير مَلَكَ عمادُ الدين الموصل بإقطاع السلطان له، وكانت في ذلك الوقت شوكة الفرنج قد قويت وساموا المسلمين سوء العذاب في بلاد الشام، فغزاهم عمادُ الدين زُكِّي، وظهرت كفايته، وفتح الرُّها، والمعرَّة ، وكفر طاب، وغيرها من حصون الشام<sup>(٤)</sup> .

ثمَّ بعد ذلك في سنة ٥٤١هـ في أواخرها قُتِلَ عماد الدين زُكِّي، وذلك عندما قام ثلاثة من غلمانه فوثبوا عليه فقتلوه، وبعد مقتله انقسمت

(١) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٩٦، ٩٣/١) .

(٢) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٩٧/١) .

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٧١/٨)، الروضتين في أخبار الدولتين (١٠٢/١)، وشذرات الذهب (٣٧٢/٥) .

(٤) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٨/٩)، الروضتين في أخبار الدولتين (٣٢/١)، زبدة في تاريخ حلب ص ٣٢٣، ٣٢٤، سلاجقة الشام والجزيرة للدكتور إرشيد يوسف ص ١٨٤ - ١٨٨ .

إمارته، فسار نور الدين إلى حلب ومملكها، وصار أخوه سيف الدين غازي في الموصل<sup>(١)</sup>.

ثم بعد ذلك صارت حروب كثيرة بين نور الدين والفرنج، وكان من أمرائه على الحروب أسد الدين - شيركوه -، وابن أخيه - صلاح الدين الأيوبي -، وقد ملك بعد ذلك دمشق وجعل عليها شيركوه<sup>(٢)</sup>.

وقد عظم أمر نور الدين وخافه الفرنج، ففتحت كثير من بلادهم، وتم الاستيلاء عليها من قبله، وحاصر قلعة الروم، وجرى لهم من شأنه أمر عظيم<sup>(٣)</sup>، ومن ذلك أنه كسر صاحب حلب وقتله، وقتل معه خلق كثير، واستولى على حصن (فامية)<sup>(٤)</sup> (٥).

وهو مع هذه الخلافات كلها لم يزل على علاقة طيبة مع الخلافة العباسية ويعتبر نفسه نائباً لها في فيما تحت يده من إمارات، ولا أدل على ذلك من أنه كان يخطب باسم الخليفة حتى في آخر حياته، وذلك بعد الخلافة الفاطمية في مصر على يد قائده صلاح الدين الأيوبي، فخطب فيها للخليفة المستضيء بالله<sup>(٦)</sup>، وهذه حنكة منه - رحمه الله -؛ إذ أنه بهذا العمل أمن ما

(١) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٤، ١٣/٩)، البداية والنهاية (٢٣٨، ٢٣٩/١٢)، وانظر سلاجقة الشام والجزيرة للدكتور إرشيد يوسف ص ١٩٠.

(٢) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٣٠١/١) وما بعدها، البداية والنهاية (٢٥٤/١٢).

(٣) انظر البداية والنهاية (٢٩٤/٢).

(٤) فامية: يُقال أفامية، مدينة كبيرة من سواحل مدينة حمص. انظر معجم البلدان (٢٣٣/٤).

(٥) انظر سير أعلام النبلاء (٦/٢٠).

(٦) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١١١/٩)، الروضتين في أخبار الدولتين (١٨٩/٢)، سلاجقة الشام والجزيرة للدكتور إرشيد يوسف ص ١٩٢.

يكون من الخلافة العباسية من منازعة لما تحت يده، وتفرغ لما فرغ نفسه وجهده له، ألا وهو قتال الصليبيين .

وكانت سيادة نور الدين محمود على الشام ومصر، أمّا الشام فقد مضى كيف كان ذلك، وأما مصر فإن أميرها كان قد استنجد بالملك العادل نور الدين ثلاث مرات، إلى أن كانت المرة الثالثة سنة ٥٦٤ هـ أرسل إليها نور الدين قائده أسد الدين شيركوه ومعه ابن أخيه صلاح الدين، فدخلها فصار أسد الدين شيركوه وزيراً لنور الدين في مصر، ولكن لم يلبث أن توفّي بعد ذلك بشهرين، فقام مقامه ابن أخيه القائد صلاح الدين الأيوبي، ولقب بالملك الناصر، وكان في ذلك كله تابعا لنور الدين محمود <sup>(١)</sup>، وحكّم فأحسن السيرة في أهلها <sup>(٢)</sup> .

ثم بعد ذلك قام صلاح الدين بالإغارة على الرملة وعسقلان، واستولى على ( أيلة ) ودخلت في ولايته بلاد الثوبة، ثم ملك بلاد اليمن <sup>(٣)</sup> .  
ثم نقض الفرنج الهدنة مع نور الدين فجرت بينه وبينهم حروب كثيرة <sup>(٤)</sup> .

وبعد وفاة الملك العادل نور الدين محمود سنة ٥٦٩ هـ تولّى بعده ابنه الملك الصالح إسماعيل، وكان لم يبلغ الحلم بعد، وبايعه صلاح الدين

(١) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٤٠٣/١، ٤٠٧) و (١٣/٢، ٤٦، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ١٣٨)، وانظر البداية والنهاية (٢٧٥/١٢-٢٧٧) .

(٢) انظر البداية والنهاية (٢٧٧/١٢) .

(٣) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (١٨١/٢، ١٨٢، ٢٤٥، ٢٧١) .

(٤) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٢٢٢/٢) .

بالحكم ، ولكن - لحداثة سنّه - أخذَ الذين حولَه يتصرفون في الأمرِ،  
والخزانة، والدولة كما أرادوا<sup>(١)</sup> .

ثم بعد ذلك حدثت فتنة من تصرفهم بالملك لصالح حتى إنهم كانوا  
يؤذون كلَّ مَنْ له صلةٌ بالملك الناصر صلاح الدين، فلما رأى صلاح الدين  
كلَّ هذا التحبُّط، وتمكَّن هؤلاء من الملك الصالح، وتصرَّفهم بما يُفرِّقُ الكلمة  
عزم على تدارك الأمر قبل خرابه، وتلافي الخطر قبل أن يصيبَ بلاد الإسلام  
ما يُفرِّحُ الأعداءَ المتربِّصين<sup>(٢)</sup> .

فلما رأى صلاح الدين ذلك كله توجهَ إلى دمشق، ودخلها وخلَّصَ له  
ولاؤها، وكان ذلك منه - رحمه الله - حرصاً على ألا تُكسَرَ شوكةُ  
الإسلام، ويتفرَّقَ أهلُه، وبهذا تبدأ الدولة الصلاحية سنة ٥٧٠هـ -، وعلى  
رأسها الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي يوسف بن أيوب<sup>(٣)</sup> .

ثم بعد أن استتبَّ الأمرُ للملك الناصر في بلاد الشام نقضَ الفرنج الهدنة  
بينهم وبين صلاح الدين، ونزلوا حماة، وكان ذلك سنة ٥٧٣هـ، وهكذا  
نرى كيف تتباعت هذه الحوادث متتاليةً، حتى أن السلطان - سواءً كان نور  
الدين أم صلاح الدين - ما إن ينتهي من قتالٍ حتى يعرض له آخر، وما إن  
يفتح حصناً، أو قلعةً حتى يستعصي عليه غيره، ولكن كان عزمُ الملوك، وقوةُ  
شكيمتهم له بالغُ الأثر في عِظَمِ الإسلام، وهيبته في نفوسِ أهل الكفر من

(١) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٢٦/٩)، الروضتين في أخبار الدولتين (٣١٧/٢، ٣٢٣) .

(٢) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٣٢٤/٢) وما بعدها، و البداية والنهاية (٣٠٦/١٢، ٣٠٧)، وزبدة الحلب ص ٣٦٥، ٣٥٩ .

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٣٠/٩، ١٣١)، الروضتين في أخبار الدولتين (٣٣٩/٢-٣٤٢)، البداية والنهاية (٣٠٩/١٢، ٣١٠)، زبدة الحلب ص ٣٦٥ .

الفرنج وغيرهم<sup>(١)</sup>، فلذا كان لأبَدَ للملك الناصر من نصرة الإسلام وأهله، والقيام بالواجب الذي كلفه الله به، فخرج من مصر قادما إلى الشام وما إن سمع الفرنج بقدومه حتى خرجوا وليس معهم ما يُبَلِّغُ نفوسهم، ووصل السلطان إلى دمشق .

ثم إن أعظم حدث في تأريخ هذا المجاهد الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي، الحدث الذي صَيَّرَ اسمُهُ على لسان كل إنسان، هو فتح "بيت المقدس" وقبله معركة "حطين" التي تُعتبر ضربة قاصمة للصليبيين الحاقدين، وكانت سنة ٥٨٣هـ، وبعد هذه المعركة بقي أهل الصليب فترة ليست بالقصيرة من الزمن، قد كُسِرَتْ شوكتهم، وشُلَّتْ حركتهم<sup>(٢)</sup>، فهل عَقِمَتْ أرحامُ الأمهات أن يلدن كصلاح الدين؟! لا، وما ذلك على الله بعزيز .

وقام صلاح الدين بفتح مدن الساحل واحدة تلو الأخرى، عكا، نابلس، صيدا، عسقلان، وغزة، وكان فتح هذه كلها قبل بيت المقدس، ثم حاصره، ثم طلب أهلُه الأمان فتسلَّمه في تلك السنة<sup>(٣)</sup> .

ثم أخذ الفرنج يستعدون، وصارت هناك مناوشات، ولكنها لم تُسْفِرْ عن شيء، وهكذا دواليك، إلى أن تُوفِّيَ السلطان الملك الناصر صلاح الدين

(١) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٤٢/٩)، البداية والنهاية (٣١٩/١٢) .

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٧٧/٩)، الروضتين في أخبار الدولتين (٢٧٥-٢٨٤)، البداية والنهاية (٣٤٢/١٢-٣٤٦) .

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٧٩-١٨٦)، الروضتين في أخبار الدولتين (٣٠٨-٣٣١)، البداية والنهاية (٣٤٢/١٢-٣٤٦) .

سنة ٥٨٩هـ ، وقد شملت دولته الشام كلّها، ومصر إلى بلاد النوبة واليمن <sup>(١)</sup> رحمه الله رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جنانه .

وبعد وفاة الملك الناصر انقسمت دولته بين أبنائه ، وكان أكبرهم الأفضل وتولّى دمشق ، ثمّ تولّاها بعده عمّه العادل كما سيأتي . وأخوه العزيز صارت ولايته في مصر، وأخوهم الثالث الظاهر غازي تولّى حلب وأعمالها <sup>(٢)</sup> .

ولكن الأفضل أخذ يتخبّط في الأمور بدمشق، وتسلبت عليه وزيره، وغضب الناس وشكّوا ذلك إلى العادل والعزيز في مصر، فسير العزيز جيشاً إلى دمشق، ثمّ تسلّمها من أخيه، فأصبح العادل نائباً للعزيز في دمشق، ورجع العزيز إلى مصر، ثمّ بعد وفاة العزيز دالت الأمور إلى العادل <sup>(٣)</sup> ، وكانت الأمور مستقرة في نهاية الدولة الصلاحية .

أثرها على المؤلف :

لا شك أن هذه الأحداث العظام التي حدثت في عصر وحياة هذا المؤلف، لا شك أن لها كبير الأثر على حياة المؤلف واستقراره، خاصة وأنّه عاش جُلّ حياته، وزهرة مسيرته العلمية في عهد سلطانيين من أعظم سلاطين الإسلام، وملّكين من أعظم ملوك الدنيا ، اللّذين قد أجمع كلٌّ من ترجم لهما بالتزامهما بالدين والعدل، والسياسة في الرعية بما تقتضيه مصلحتهم ، والنصح لرعاياهم .

(١) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٤/٣٥٦، ٤٠٩) وما بعدها، البداية والنهاية (١٣/٨٠٧) .

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٩/٢٢٦، ٢٢٧)، الروضتين في أخبار الدولتين (٤/٤٠٥-٤١١) .

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٩/٢٤٩-٢٥٢) .

وكذلك - كما سبق - فإن لَهْذِينَ الْعَظِيمِينَ الْفَضْلَ بَعْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ  
فِي التَّصَدِي لِمَخْطَطَاتِ الصَّلَيبِيِّينَ عَلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَانْشَغَلَ  
الْمُسْلِمُونَ بِلَقْمَةِ الْعَيْشِ تَحْتَ وَطْأَةِ الذُّلِّ وَالْمَهَانَةِ تَحْتَ تَبْعِيَّةِ هَؤُلَاءِ ، وَلَمَّا كَانَ  
هَنَّاكَ عِلْمٌ وَلَا عِلْمَاءٌ ؛ بَلْ رَبَّمَا تَرَكَ بَعْضُ مَنْ كَانَ دِينُهُ ضَعِيفًا الْإِسْلَامَ وَأَتَّجَهَ  
إِلَى مِلَّةِ الْكُفْرِ ، وَلَكِنْ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ لَمَّا يَسَّرَهُ اللَّهُ مِنْ وَجُودِ هَٰذِينَ  
الْعَظِيمِينَ ، فَقَدْ كَفَى اللَّهَ الْمُؤْمِنِينَ شَرَّ هَؤُلَاءِ الصَّلَيبِيِّينَ الْحَاقِدِينَ ، وَازْدَادَ تَمَسُّكَ  
الْمُسْلِمِ بِإِسْلَامِهِ ، بَلْ انْتَشَرَ الْعِلْمُ وَأَهْلُهُ كَمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - ، وَمِنْ  
ثَمَرَاتِ هَٰذَا الْعِلْمِ وَجُودِ أَمْثَالِ هَٰذَا الْعَالَمِ عَلَى بَنِ أَحْمَدَ بْنِ مَكِّي الرَّازِي .



### المطلب الثاني : الحالة الاجتماعية لعصر المؤلف :

إن الحالة الاجتماعية، والحياة التي عاشها الناس في القرن السادس مُتَقَلِّبَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَغْلِبُ عَلَيْهَا الاضطرابُ والتردي؛ لِمَا سَوْفَ أَتَكَلَّمُ عَنْهُ - إن شاء الله - ، وبيان ذلك أَنَّ الشام قبل الإمارة الزنكية كان حتى سيطرة السلاجقة والذين كانوا في نهايةٍ وتدهورٍ في دولتهم؛ ولأجل ذلك فقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية في بلاد الشام وذلك بسبب الاعتداءات المتكررة من الفرنجة، وتسلطهم على المسلمين، فقد كانوا يستولون على محاصيل الناس الزراعية، ويعتدون على أرضيهم، وكذلك كانوا يأخذون من التجار ما كان معهم <sup>(١)</sup> .

كذلك كان هناك انخفاض في مستوى الإنتاج الزراعي، وذلك بسبب التراعات المستمرة بين أمراء السلاجقة، الأمر الذي انعكس أثره على المجتمع، حتى أصبحت دول الشام، ودول الجزيرة أقلّ البلاد إنتاجاً للزراعة بعد أن كانت أكثرها إنتاجاً <sup>(٢)</sup> .

وكذلك كان هناك تدهورٌ - أيضاً - في الناحية التجارية وذلك للأسباب السابقة التي ذكرتها، ولغيرها من الأسباب، ولذلك يُمكن لنا أن نقول: إن سيطرة السلاجقة وقيادتهم لهذه المنطقة أثّرَ عليها تأثيراً سلبياً في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك كان السلاجقة من الأسباب في طمع الصليبيين في المنطقة <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر زبدة الحلب ص ٢٣٧ ، وانظر سلاجقة الشام والجزيرة للدكتور إرشيد يوسف ص ٢٣٩ .

(٢) انظر سلاجقة الشام والجزيرة للدكتور إرشيد يوسف ص ٢٣٩ .

(٣) المصدر السابق .

ولكن كان مجيء الزنكيين، وعلى رأسهم عماد الدين زنكي، كان له الأثر البالغ في انتشار المنطقة مما كانت فيه على الرغم من الأحداث العظيمة التي تزامنت مع هذه الدولة المباركة، إلا أنه بفضل الله - عز وجل - ثم بما يسره من صلاح هؤلاء القادة كان - بإذن الله - مؤدياً إلى استقرار البلاد، وإلى التفات أهلها إلى العلم وطلب الرزق، ولتعرض لبعض الجوانب التي تُرينا كيف كانت القيادة الزنكية ومن بعدها الدولة الصلاحية لهذا الصقع الجميل من بلاد الإسلام (الشام):

أولاً: فيمن أسس هذه الدولة المباركة عماد الدين زنكي كان - رحمه الله - شديد الهيبة على عسكره ورعيته، عظيم السياسة، لا يُقدّر القوي على ظلم الضعيف عنده؛ بل كانت ينتصر للضعيف، وقد كانت البلاد قبل أن يملكها خراباً بسبب الظلم الذي كان فيها، فعمرها، فصارت بعد ذلك مليئة بالسكان، وملاً لمن يهاجر إليها من البلاد التي فيها ظلم وجور<sup>(١)</sup>، وكانت الموصل في عهده من أقل بلاد الله فاكهة فأصبحت في أيامه وما بعدها من أكثر البلاد فواكه<sup>(٢)</sup>.

وكان عماد الدين - رحمه الله - من خيار الملوك، غيوراً على محارم المسلمين، وكان رفيقاً بالعامّة، حسن المعاملة لهم<sup>(٣)</sup>، هكذا كان الملك عماد الدين الذي يُمكن أن يُعتبر المؤسس الأول للدولة الزنكية، وقد بنى دولته على هذه المعاني الطيبة فلك أن تتصور كيف يكون حال الناس.

(١) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٣/٩)، وانظر الجهاد والتحرير في القرن السادس لـ محمد حامد الناصر ص ٣٢٣.

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٣/٩).

(٣) انظر البداية والنهاية (٢٣٨/١٢).

ثانيا : جاء الملك العادل نور الدين امتداداً لما قام به والده؛ بل زاد عليه، فهو بحق أعاد لنا ذكرى سيرة الخلفاء الراشدين، والملك العادل عمر بن العزيز ، فقد كان هؤلاء نبراساً، ومِشْعَلاً يستضيء به، وهنا يَجْمُلُ بي أنْ أَخُذَ بعضَ النماذج لسيرة هذا الإمام في الناس :

١- فمن ذلك أن حرص على إقامة العدل في دولته، والانتصار للضعيف من القوي، ولا أدلّ على ذلك من قيامه ببناء دار العدل، وذلك بسبب قيام بعض أمرائه بظلم الناس، فلما علموا بهذه الدار كفّوا عن ظلم الناس؛ لعلمهم أنّه بناها بسببهم<sup>(١)</sup> ، وكذلك من عدّله أنّه جلس في مجلس المحاكمة مع خصومه، وكان الحق مع نور الدين ، فلما انتهت الخصومة قلل : والله إنّني لأعلم أن لا حقّ له عندي، ولكنّي حضرت معه لئلا يُظنّ أنّي ظلّمته<sup>(٢)</sup> ، ألا ما أحسن هذا الفهم !، وأكبر هذا العقل !، وكما يُقال : ( العدل أساس الملك )، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " أنّه يُروى أن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة " ا-هـ<sup>(٣)</sup> .

٢- كذلك اشتهر عن هذا الإمام العادل وضعُ المكوس والضرائب، وكذلك ما كان يُؤخذ من مزارع الناس بما يُشبهُ الضرائب، فأطلقها جميعاً

(١) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٢٥/٩)، الروضتين في أخبار الدولتين (٤٢، ٤١/١) .

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٢٥/٩)، الروضتين في أخبار الدولتين (٤٢، ٤١/١)، و البداية والنهاية (٣٠١/١٢) .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع ابن قاسم (٦٣/٢٨) .

راجياً بذلك عفو الله تعالى، وقد فعل ذلك بكل البلاد التي تحت سيطرته، سواءً كان في الموصل أو الشام، وأصدر مراسيم بهذا الشأن<sup>(١)</sup>.

٣- ومن آثار هذا الملك العادل العظيمة التصدي لأعداء الإسلام والمسلمين من الصليبيين الحاقدين، فقد وقف وقفة المؤمن الصادق والواثق، وبذل الغالي والنفيس في ذلك، كما سبق أن ذكرت جانباً من ذلك في المبحث السابق، ولا شك أن عائدة ذلك على الناس في حياتهم المعيشية عظيمة؛ إذ أن أهم ما يهتم الإنسان الأمن والعيش الهني.

ثالثاً : واستمر على هذا المنوال الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي، فإنه لما تولّى أمر المسلمين في مصر نيابةً عن الملك العادل نور الدين ساس الرعيق، وأحسن معاملتهم، وحكم بينهم بالعدل، ثم رفع المكوس كلّها، قليلها وكثيرها<sup>(٢)</sup>.

هذا فيما يتعلق بجانب العدل، ولا شك أنه من أهم الأمور، وهناك جوانب أخرى عادت على الناس في تلك الفترة بنوع من العيش المستقر، ومن ذلك قيام نور الدين ببناء الخانات في الطرقات، والأبراج، وجعل الربط، وبنى المساجد والمدارس، ووسّع للناس في طرقهم<sup>(٣)</sup>.

إذن فيما يتعلق بالسلطة الحاكمة في عصر المؤلف فإن المؤلف في عصر من أحسن العصور ولأية، وفي قطر من أقطار الأرض جميل، كان في تلك الفترة تحت سيطرة رجال مخلصين لله تعالى في أعمالهم - نحسبهم كذلك والله حسيبهم - حرصوا على العدل والمساواة، وإيصال الحقوق إلى أهلها، فهذا

(١) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٢/١٦٨، ٢٧٠).

(٢) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٢/١٣٨).

(٣) انظر البداية والنهاية (٢٩٩/١٢) وما بعدها، وانظر الجهاد والتحرير في القرن السادس ص ٣٦٩.

فضلٌ من الله ونعمه، ولكنْ كان هناك أشياء ليست من اختصاص البشر؛ بل هي من الأمور القدرية التي لا يستطيع الإنسان ردها، أو تلافيها، كالمصائب والزلازل، والحروب، والقحط، والغلاء، ونحوها، وهذه وإن كانت من القَدَرِ، والمؤمن لابدَّ أن يُؤمِّنَ بخيره وشرِّه إلاَّ أنَّها لا شكَّ أن لها تأثيراً في معيشة الإنسان، فقد يفتقر الإنسان بسببها، أو يمرض، أو يغرق، أو يُفْتَن، فلذا لابدَّ أن أتكلَّم عن هذه النواحي المحيطة بالمنطقة في تلك الفترة ويمكن أن أجعلها على نواحي .

الناحية الأولى : الغلاء وقلة الموارد ولا شكَّ أن ذلك يُؤثرُ سلباً على الحياة البشرية، فإذا غلَّت الأسعار، وقَلَّتِ الموارد، أصاب الناسَ الضيق والحاجة، ولنأخذ على ذلك بعض الأمثلة .

١- من ذلك أنه حدث في سنة ٥٤١هـ نزولُ جرادٍ كثيرٍ بالعراق أمحَلَتْ على إثره أكثرُ البلاد، وأصاب الناس فيها الضيق والحاجة <sup>(١)</sup> .

٢- ومن ذلك أنَّه في سنة ٥٤٣هـ غلت الأسعار في العراق، وتعذَّرت الأقوات، وذلك بسبب العسكر الذين وردوا على البلاد في تلك السنة الذين قدموا من أذربيجان فأفسدوا ونهبوا وعم الغلاء أكثر البلاء ومنها بلاء الشام <sup>(٢)</sup> .

٣- وحدث عام ٥٧٤هـ غلاءٌ شديداً في الأسعار، وقد عمَّ كلَّ البلاد من العراق، ومصر، والشام، وغير ذلك من البلاد، وكذلك انقطعت الأمطر عن هذه البلاد، حتى وصل الحال بالناس إلى أكل الميتة، واستسقى الناس فلم

(١) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٦/٩) .

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٢٣/٩) .

يُسْتَقَوَا، واستمرت هذه الحال سنةً، ثم أنزل الله الأمطار، وأرخص الأسعار، ولكن تلا ذلك وباءٌ شديد عمَّ الناس، يُطْلَقُ عليه "السِّرْسَام" <sup>(١)</sup>، فمات بسببه من كلِّ بلدٍ أمةٌ من الناس لا يُحْصَوْنَ كثرةً حتَّى إنَّ النَّاسَ لا يَلْحَقُونَ يدفنون الموتى فإنَّا لله وإنا إليه راجعون <sup>(٢)</sup>.

الناحية الثانية : الفتن التي حدثت في تلك الفترة، ولا شك أنَّ حديث الفتن طويلٌ، فسببها يُصْبِحُ الرجلُ غنياً، ويُمْسِي فقيراً، ويُمْسِي مؤمناً، ويُصْبِحُ كافراً، وهي التي تدعُ الحليم حيراناً، كما قال النبي ﷺ : (( بادورا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمناً، ويمسي كافراً، ويصبح كافراً ويمسي مؤمناً، يبيع دينه بعرضٍ من الدنيا )) <sup>(٣)</sup>، وإنَّ حديثَ الفتن يطولُ، ولكنني هنا سأعرض لبعض الفتن التي وافقت تلك الفترة :

١- من أوائل الفتن التي وقعت قريباً من القرن السادس الفتنَةُ التي وقعت سنة ٤٩٤ هـ، وكانت من الرُّوافض حيث أنهم كَثُرُوا في بلاد العراق والجبل، فملكوا القلاع، وقطعوا السبيل، وزاد شأنهم، واهتم الناس لأمرهم اهتماماً عظيماً، وكان ذلك بسبب انشغال أولاد ملكشاه بأنفسهم <sup>(٤)</sup>.

٢- ومن الفتن التي وقعت في عصر المؤلف الفتنَةُ العظيمة التي كانت سنة ٥٢٣ هـ وكان بطلها الرافضة وأعوانهم، وكان سبب هذه الفتنَةِ أنَّ بهرام قد وليَ دمشق تابعاً لطُعْتَكِين، وعمل بها أعمالاً مشينةً، ومن أعماله

(١) السِّرْسَام: وَرَمٌ في حِجَابِ الدِّمَاغِ تَحْدُثُ عَنْهُ حُمَّى دَائِمَةٌ، وهو مركَّبٌ من (سِرْ) وهو الرأس، و (سام) أي ورم. انظر الألفاظ الفارسية المعربة ص ٩٠.

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٤٥/٩)، الروضتين في أخبار الدولتين (١٨/٣).

(٣) انظر صحيح مسلم (١/١١٠)، كتاب الإيمان، باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن، برقم ١١٨.

(٤) انظر شذرات الذهب (٤٠٧/٥).

المشيئة أنه اتَّفَقَ مع الفِرْنَج على أن يُسَلِّمَ لهم المدينة، واتَّفَقَ مع الإسماعيلية أن يُغْلِقُوا المساجدَ على المسلمين وهم يُصَلُّونَ، ولكنَّ رَدَّ الله كيده في نحره، فلقد أعملَ المسلمون في الروافض قتلًا، حتى إنَّه قُتِلَ في ذلك اليوم من الروافض ستة آلاف، فله الحمد والمنة <sup>(١)</sup>.

والروافض لا شكَّ في عدائهم لأهل السنة، وفيهم من الحقد والغِلِّ على أهل السنة ما الله به عليم، وهذا ممَّا لا يختلف فيه اثنان، ولكنَّ ازدادَ حقُّهم، وعظُمَ شرُّهم في هذه الفترة - القرن السادس -، وذلك أنهم كلنوا قد تسلَّطوا على دمشق أيَّما تسلَّط، وكان بدايةً ذلك سنة ٣٦٠ هـ، وأذَّنوا بحَيٍّ على خير العمل، وكتبوا لعنة الشَّيْخين (أبي بكر وعمر) على المساجد، وتجرَّعوا على ذلك أيَّما تجرَّؤ، ولم يزلوا على ذلك حتى جاء عهد نور الدين زَنْكِي الذي ضَيَّقَ عليهم، ومنعهم من الأذان بحَيٍّ على خير العمل، وسيأتي بيان ذلك مفصَّلًا - إن شاء الله - في الحالة العلمية، فلك أن تتصور بعد هذا كيف يكون حقُّهم على أهل السُنَّة بعد أن سَلَبوهم سيادَتهم <sup>(٢)</sup>.

٣- ومن الفتن التي حدثت ما حدث بأصبهان في عام ٥٦٠ هـ، وهي فتنةٌ حدثت بين أصحاب المذاهب، وكان سببها التَّعَصُّبُ المقيت، حتى إنَّهم خرجوا فيها للقتال، وبقيَ شرُّها ثمانية أيام، وكان فيها قتلٌ كثيرٌ، وإحراقٌ لأماكن كثيرة <sup>(٣)</sup>.

٤- وممَّا وقع من الفتن أن نور الدين غيَّرَ أذانَ الروافض كما سبق، وقد كانوا يقولون: "حيَّ على خير العمل، محمدٌ وعليٌّ خيرُ البشر"، فلمَّا

(١) انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٥٤/١٧)، والعبر في خبر مَنْ غيَّرَ (٥٢/٤)، شذرات الذهب (٦٦/٤).

(٢) انظر زبدة الخلب لابن العديم ص ٣٣١، البداية والنهاية (٢٨٨/١١).

(٣) انظر العبر في خبر مَنْ غيَّرَ (٣٢/٣)، وشذرات الذهب (٣١٤/٦).

مَرَضَ نور الدين مرضاً شديداً، وأشرف على الموت وكان له ابنٌ صغير، فحَشِيَ إن مات أن تحدث فتنة، فأذن للشيعة أن يقولوا في أذانهم مثلما كانوا يقولون، وكان بذلك يريد استمالتهم، عند ذلك ثارت فتنة بين أهل السنة، والشيعة، فنهب الشيعة المدرسة العسرونية، فلما شُفِيَ نور الدين أرسل إلى حرَّان فملكها، وأرسل إلى قاضي حلب أن يُعَادَ الأذان على أذان أهل السنة، فاجتمع خلقٌ كثيرٌ من الشيعة عند المنارة، فوعظهم القاضي وفرَّقهم<sup>(١)</sup>.

٥- ومن هذه الفتن فتنة (الكرج)<sup>(٢)</sup> وهم جماعةٌ كثر أغاروا على البلدان، فقتلوا، وأسروا، ونهبوا كثيراً من الأموال، وقد وقع ذلك سنة ٥٦١هـ<sup>(٣)</sup>.

٦- ومما حدث في عام ٥٦٩هـ بعد وفاة نور الدين الملك العادل الذي كان بحق غُصَّةً في حلوق الروافض، لما مات تجدد الخلاف بين السنة والرافضة، فقتل في تلك الفتنة خلقٌ من الفريقين، ونهب ظاهر البلد<sup>(٤)</sup>.

ثم حدث بعدها في سنة ٥٧١هـ فتنة أخرى في الشام، وكان القائم بهذه الفتنة الإسماعيلية، وهم من أشد فرق الشيعة بغضاً لأهل السنة، ففي هذه السنة حاولوا قتل الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي، وأرسلوا جماعة منهم لذلك، ولكن بحمد الله سرعاناً ما كشف أمرهم، وقد قتلوا بعض أتباع السلطان، ووصلوا إلى خيمته ولكن الله سلَّم، وقد طُلبوا وقتلوا، وقد ذكر بعض أهل السير أن أحدهم استطاع أن يصل إلى السلطان، فضرب السلطان

(١) انظر الزيد والضرب في تاريخ حلب لابن الخنيلي الحلبي ص ٣٧، ٣٨.

(٢) الكرج: أمةٌ مسيحية (نصرانية) مساكنها ببال القوقاز، ثم سكنوا تفليس. معجم البلدان (٤/٤٤٦).

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٩/٩٤)، العبر في خبر من غير (٣/٣٥).

(٤) انظر تاريخ الإسلام للذهبي ص ٥٠، حوادث سنة ٥٦٩هـ.



بسكين على رأسه، ولكن كان مُحترساً منهم، فلم يُصَبِّهْ إِلَّا جُرْحٌ يسيرٌ في خَدِّهِ<sup>(١)</sup>.

٧- وفي سنة ٥٧٠هـ ظهر رجلٌ في إحدى قرى دمشق، وكان مَعْرِياً، فأدعى النبوة، وأظهر شيئاً من المخاريق، والشعوذة، واقتن به جماعة من الهمج والعوام، فطلبه السلطان فهرب إلى حلب، وأضل خلقاً من الفلاحين<sup>(٢)</sup>.

٨- وهناك فتنة عظيمة حدثت بين التركمان والأكراد، فكانت سنة ٥٨١هـ، وشملت عدداً من البلاد الإسلامية، كالموصل، والشام، وما حولهما، وقُتل فيها من الخلق ما لا يُحصى، ودامت عدة سنين، وقُطعت الطرق، ونُهبت الأموال، وكان السبب فيها أن تركمانياً تزوج امرأة تركمانيّة من بني جلده، فجازوا بأرض الأكراد، فطلبوا منهم وليمة العرس فأبوا فقتلوا الزوج، ثم حدثت الفتنة فاقتتل الفريقان حتى تفانوا، ثم أُصلح بينهم فانتهت الفتنة<sup>(٣)</sup>.

٩- وفي عام ٥٩٥هـ حدثت هناك فتنان :

الأولى : فتنة فخر الدين الرازي مع الكرّامية؛ وذلك أن فخر الدين لما قدِمَ هِراة<sup>(٤)</sup> نال إكراماً عظيماً من الدولة فاشتد ذلك على الكرّامية فاجتمع يوماً مع أحد علمائهم فاستطال فخر الدين على هذا العالم وشتمه وأهانته،

(١) انظر تاريخ الإسلام للذهبي ص ١٠، حوادث سنة ٥٧١هـ، و البداية والنهاية (٣١٤/١٢)، شذرات الذهب (٣٩٥/٦).

(٢) انظر البداية والنهاية (٣١٢/١٢)، الروضتين في أخبار الدولتين (٣٨٨/٢).

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٧٠/٩)، العبر في خبر من غير (٢٤٢، ٢٤١/٤).

(٤) هراة: مدينة عظيمة مشهورة من أمّهات مدُن خراسان. معجم البلدان (٣٩٦/٥).

فلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ ثَارَتْ الْكُرَامِيَّةُ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمُ السُّلْطَانُ الْجُنْدَ فَسَكَّنَهُمْ، ثُمَّ أَمَرَ الرَّازِي بِالْخُرُوجِ، فَخَرَجَ <sup>(١)</sup>.

الثانية : فتنة عبد الغني المقدسي الحافظ، فإنه كان أماراً بالمعروف، من الدُّعَاةِ إِلَى السُّنَّةِ، فقام عليه الأشعرية وأفتوا بقتله، فَأُخْرِجَ مِنْ دِمَشْقَ طَرِيداً <sup>(٢)</sup>.

هذا فيما يتعلق بحديث الفتن، وهي بلا شك مؤثرة على حياة النلس في الشدَّة والرخاء، في العُسْرِ وَالْيُسْرِ في الإيمان والكفر .

أما الناحية الثالثة : فيما يتعلق بدراسة الحالة الاجتماعية فهي مَّا لَا قُدْرَةَ لِلْبَشَرِ عَلَى دَفْعِهِ، بَلْ هُوَ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ الَّذِي يُقَدِّرُهُ، لِحِكْمَةٍ يَعْلَمُهَا جَلُّ شَأْنِهِ، وَتُخْفَى عَلَى بَنِي الْإِنْسَانِ، وَمِنْ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ : الزَّلَازِلُ الَّتِي انْتَشَرَتْ وَتَزَامَنْتْ مِنْ تِلْكَ الْفَتْرِ، وَلَا يَشْكُ مَنْ كَانَ ذَا لُبٍّ أَنَّ هَذِهِ الزَّلَازِلُ لَهَا مِنْ التَّأْثِيرِ عَلَى النَّاسِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، فَبَسْبَبِهَا تَتَهَدَّمُ بِيُوتٌ، وَتَهْلِكُ زُرُوعٌ، وَتَذْهَبُ مَعَالِمٌ، وَتَمُوتُ بِهَائِمٌ؛ بَلْ وَتَرْهَقُ أَرْوَاحُ عَالَمٍ، وَمَا سَبَقَ مِنْ غَلَاءِ الْأَسْعَارِ وَالْفِتَنِ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَلَفَاها الْإِنْسَانُ بِاجْتِنَابِهَا، أَوْ إِنْ كَانَ إِمَاماً بِتَلَاْفِهَا، أَوْ عَلَى أَقْلٍ تَقْدِيرٍ بِتَخْفِيفِهَا، أَمَّا هَذِهِ النَّاحِيَةُ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهَا إِلَّا مَنْ أَوْجَدَهَا، وَهُوَ الْقَادِرُ عَلَى دَفْعِهَا، وَلِنَأْخُذْ بَعْضَ النَّمَاذِجِ مِنْ هَذِهِ الزَّلَازِلِ الَّتِي سَاهَمَتْ بِشَكْلِ كَبِيرٍ فِي عَدَمِ اسْتِقْرَارِ الْحَيَاةِ، وَتَسَبَّبَتْ فِي إِيجَادِ الْمَشَاكِلِ لِلْقَادَةِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ وَمِنْ ذَلِكَ :

(١) انظر العبر في خبر من غير (١١٠/٣)، شذرات الذهب (٥٢١/٦) .

(٢) المصدر السابق .

- ١- لقد حدثت زلازل كثيرة في مدينة حلب عام ٥٣٣هـ — ، وقد تسببت في موت ما يُقارب ستمئة من المسلمين، وسلم الوالي ومعه نفر يسير، وهلك أكثر البلاد من دور وأسوار وقلاع، وقيل إن عدتها ثمانون زلزلة<sup>(١)</sup> .
- ٢- وكذلك في سنة ٥٤٤هـ زلزلت الأرض زلزلة عظيمة، حتى يُقال إن جبلاً مُقابل حلوان ساخ في الأرض<sup>(٢)</sup> .

- ٣- وفي سنة ٥٤٦هـ رجفت الأرض ثلاث رجفات في أعمال بُصرى ، وهوران، وما والاها من سائر الجهات، وتهدم عدد كثير من حيطان المنازل ثم سكنت بفضل من حركها سبحانه<sup>(٣)</sup> .

- ٤- ثم في سنة ٥٥١هـ وما بعدها من السنوات حدثت زلازل كثيرة بالشام، وانهدمت مواضع كثيرة وتهدم بعض أبراجها، وقد ذكر أن ما أُحصي من عدد هذه الزلازل قد بلغ الأربعين تقريباً، ولم يكن ذلك معروفاً من قبل بهذه الصورة، وأكثر هذه الزلازل في حلب، وفي بعض المدن انهدمت البيوت على أصحابها وقتلت الكثير منهم، وفي بعضها هرب أهلها منها خوفاً من عود الزلازل، ثم كذلك في سنة ٥٥٢هـ، وفيها انهدمت قلعة حماة ووقع نتيجة لذلك كوارث فادحة في الأموال والأرواح والمساكن حمانا الله من ذلك .

ومما يُذكر في هذه الزلزلة، أن معلماً كان بمدينة حماة يُعلم الصبيان، ثم إنّه عرّض له عارض فخرج من المكتب، وترك الصبيان فيه، فجاءت الزلزلة، فرجع فوجد المكتب قد سقط على الصبيان جميعهم، ولم يأت أحد يسأل عن

(١) انظر زبدة الحلب ص ٣١٩ .

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٢٦/٩)، البداية والنهاية (٢٤٣/١٢) .

(٣) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٢٧٢/١) .

صَبِيٍّ كَانَ لَهُ بِالْمَكْتَبِ؛ إِشَارَةً إِلَى مَوْتِ أَهْلِيهِمْ كَذَلِكَ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ<sup>(١)</sup>.

٥- ثُمَّ كَذَلِكَ فِي سَنَةِ ٥٦٥ هـ حَدَثَتْ زَلْزَلَةٌ كَبِيرَى لَمْ يَرَ النَّاسَ مِثْلَهَا، وَعَمَّتْ أَكْثَرَ الْبِلَادِ، مِنَ الشَّامِ، وَمِصْرَ، وَالْجَزِيرَةَ، وَالْمَوْصِلَ، وَالْعِرَاقَ، إِلَّا أَنَّ أَشَدَّهَا وَأَعْظَمَهَا كَانَ فِي بِلَادِ الشَّامِ، وَخَافَ النَّاسُ أَعْظَمَ الْخَوْفِ، وَخَرَجُوا حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَأْوُوا إِلَى بِيُوتِهِمْ؛ خَوْفًا مِنْ عَوْدِ الزَّلَازِلِ مَرَّةً أُخْرَى.

وَلَكِنْ قَدْ قَيَّضَ اللَّهُ سُلْطَانًا مُقْسِطًا، الْمَلِكَ الْعَادِلَ نُورَ الدِّينِ، فَقَدْ قَامَ إِلَى حَلَبَ وَبَاشَرَ عِمَارَتَهَا، وَأَقَامَ أَسْوَارَهَا، وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى أَحْكَمَ أَسْوَارَهَا، وَذَلِكَ خَوْفًا عَلَيْهَا مِنْ طَمَعِ الْفَرَنْجَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَبَعْدَ: فَإِنَّ مُؤَلَّفَنَا عَلِيَّ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ مَكِّي الرَّازِيَّ بَشَّرَ كَالْبَشَرِ، يَأْلُمُ كَمَا يَأْلُمُونَ، وَيَشْعُرُ بِمَا يَشْعُرُونَ، وَيَصِيبُهُ مَا يَصِيبُ النَّاسَ مِنْ فَقْرٍ، وَحَاجَةٍ، وَقِلَّةِ مَوْرِدٍ، وَضَعْفٍ وَمَرَضٍ، وَهُوَ لَا بُدَّ مُحْتَاجٍ إِلَى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَسْكَنٌ يَسْكُنُ فِيهِ، وَلَهُ أَهْلُونَ، وَهَذِهِ النُّوَاحِي الَّتِي ذَكَرْتُهَا سَوَاءٌ كَانَ مِنْ غَلَاءٍ فِي الْأَسْعَارِ، أَوْ مِنْ حَدِيثِ الْفِتَنِ، أَوْ أَخِيرًا كَمَا أَصَابَ النَّاسَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مِنَ الزَّلَازِلِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَأَثِّرًا بِهَا، وَلَكِنْ رِمَا يَكُونُ تَأَثُّرُهُ بِمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ أَكْثَرَ.

وَلَكِنْ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ هَذِهِ التَّقْلِبَاتِ وَالْأَحْوَالِ، فَإِنَّ سُكْنَى بِلَادِ الشَّامِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَحَبَّةِ إِلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، هَلْ لَأَنَّهَا خَيْرَةُ اللَّهِ مِنْ أَرْضِهِ كَمَا جَاءَ

(١) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٥٣/٩)، والروضتين في أخبار الدولتين (٣٣٠-٣٣٣)، زبدة الحلب ص ٣٣٨.

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٠٦/٩)، والروضتين في أخبار الدولتين (١٥٤، ١٥٥).

بذلك الخبر عن رسول الله ﷺ؟ <sup>(١)</sup> ، أم لأن الإيمان إذا وقعت الفتن يكون فيها؟ <sup>(٢)</sup> ، أم لأن مُستقرّ المؤمنين فيها؟ <sup>(٣)</sup> ، كل ذلك قد جاء عن رسول الله ﷺ ، أسأل الله أن أكون قد أعطيت هذه المسألة ما تستحقها من بيان .

- (١) ولفظه قال ﷺ : (( ... عليك بالشام؛ فإنها خيرة الله من أرضه ... )) . انظر مسند أحمد (١١٠/٤)، حديث عبد الله بن حوالة، برقم ١٧٠٤٦، وسنن أبي داود (٤/٣)، كتاب الجهاد، باب في سكنى الشام، برقم ٢٤٨٣، وصححه ابن حبان في صحيحه (٢٩٥/١٦)، والحاكم في المستدرک (٥٥٥/٤)، وقال: صحيح الإسناد، برقم ٨٥٥٦، وصححه ابن رجب الحنبلي . انظر فضائل الشام لابن رجب الحنبلي ص ٣٥ .
- (٢) وذلك من قوله ﷺ : (( ألا وإن الإيمان إذا وقعت الفتن بالشام )) . أخرجه الحاكم في المستدرک (٥٥٥/٤)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وله طرق أخرى ذكرها ابن رجب في كتابه فضائل الشام ص ٤٣ .
- (٣) قال ﷺ : (( ... ألا وإن عُقر دار المؤمنين الشام )) . انظر مسند أحمد (١٠٤/٤)، حديث سلمة بن نفيل السكوني ، برقم ١٧٠٠٦، وسنن النسائي الصغرى (٢١٤/٦)، كتاب الخيل، برقم ٣٥٦١، وصححه ابن حبان في صحيحه (١٩٧/١٦)، وانظر فضائل الشام لابن رجب الحنبلي ص ٤٤ .

### المطلب الثالث: الحالة العلمية لعصر المؤلف :

فيما يتعلق بهذه الحالة فلا بُدَّ أن تكون هي أكثر المؤثرات في حياة المؤلف، إذ أننا نتكلم عن عالم من العلماء، وكتاب من كتب أهل العلم، والحياة العلمية في عصر المؤلف وما يكتنفها، وما يُحيطُ بها من تعليم، وتدريس، وتأليف، ورحلة في طلب العلم، لأبَدَّ أن يكون لها بصمة واضحة على نهج المؤلف، ولذا سأتكلم عن هذه الناحية بشيءٍ من البسط .

أولاً : الكلام على ما تميَّز به هذا العصر في القرن الخامس والسادس فيما يتعلق بالناحية العلمية والفقهية، وقبل الكلام عن هذا العصر لأبَدَّ من بيان تطور التشريع الإسلامي، وكيف تطوَّرَ الفقه، والذين تكلموا عن هذه المراحل جعلوها على ستِّ مراحل<sup>(١)</sup> .

المرحلة الأولى : عهد التشريع، وهذا العهد يمتد من بعثة المصطفى ﷺ إلى وفاته سنة ١١هـ، وقد كانت الأحكام في هذا العهد تُستقى من الوحيين القرآن والسنة، فقد كان القرآن يترل على حسب الحوادث، وكذلك السنة، فقد كان الصحابة رضِيَ الله عنهم إذا أشكل عليهم أمرٌ، أو حدث حادثٌ سألوا رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup> .

المرحلة الثانية : الفقه في عصر الخلفاء الراشدين، ويمتدُّ هذا العهد من وفاة رسول الله ﷺ سنة ١١هـ إلى مقتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٤٠هـ، وهذا العهد كان يستقي تشريعاته من القرآن والسنة، فكانوا يأخذون بظاهر النص إذا كان محلَّ الحكم ممَّا تناوله تلك النصوص، وكانوا يأخذون بالسنة

(١) انظر تقسيم الخُضري لها في تاريخ التشريع الإسلامي ص ٧، ٨، وانظر تاريخ التشريع الإسلامي لمناع القطان ص ٢٤ .

(٢) انظر تاريخ التشريع الإسلامي ص ١٦، وانظر تاريخ التشريع الإسلامي لمناع القطان ص ٣٢ .

متى ثبت عنهم صدقَ راويها، فإنَّ يكن هناك نصٌّ من كتابٍ أو سنَّةٍ، أعملوا القياس، كما في كتاب عمر رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه : " اعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور عند ذلك <sup>(١)</sup> .

ثم المرحلة الثالثة : وهي عصر صغار الصحابة وكبار التابعين، ويتدبَّر هذا العهد من ولاية معاوية رضي الله عنه سنة ٤١هـ إلى أوائل القرن الثاني الهجري سنة ١٣٠هـ، وقد ظهرت في هذا الدور روحُ الاجتهاد، وظهر مُفْتُونَ من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم <sup>(٢)</sup> .

ثم جاءت المرحلة الرابعة : وتبدأ هذه المرحلة من أوائل القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع، وفيها ظهر الأئمة المجتهدون، الذين أخذوا في استنباط الأحكام من النصوص، فإنَّ لم يكن، فبأقوال الصحابة، ثم بآرائهم، وأعلام هذا الدور الأئمة الأربعة، وهم الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك بن أنس، والإمام الشافعي، والإمام أحمد - رحمهم الله رحمةً واسعة -، وكان لهم تلاميذ ينشرون مذهبهم <sup>(٣)</sup> .

ثم المرحلة الخامسة : ويمكن أن يُطلَقَ عليها عهد التقليد؛ إذ أنَّ روح الاجتهاد في هذا العهد قد ضعفت إلى حدٍّ كبير، وهذه المرحلة تمتدُّ من أواسط القرن الرابع إلى سقوط الخلافة في بغداد سنة ٦٥٦هـ، وهذا العصر يشمل العصر الذي عاش فيه المؤلف - علي بن أحمد الرازي -، وفي هذا الدور انتشر التقليد حتى بين العلماء وغيرهم، فكانوا في هذه المرحلة يتدنَّون

(١) انظر تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص ٧٤، ٧٥، وانظر تاريخ التشريع الإسلامي لمناخ القطان ص ١٨٩، ١٩٠

(٢) انظر تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص ٩٦، وانظر تاريخ التشريع الإسلامي لمناخ القطان ص ٢٥٥، ٢٧٥، وما بعدها .

(٣) انظر تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص (١٤٣-١٦١)، وانظر تاريخ التشريع الإسلامي لمناخ القطان

ص ٣٢٤، وما بعدها .

بدراسة كتب الفقه من كتاب إمام معين، فإذا حفظه وعرف طريقته، صار من العلماء الفقهاء، وقد يرتقي درجةً فيؤلف كتاباً اختصاراً لكتاب سابق، أو شرحاً له، وهذا ما يتضح في الكتاب المؤلف الذي بين أيدينا؛ فإنه شرح لمختصر القدوري، ويذكر آراء الأئمة قبله كما ذكروها، ويستدل بأدلتهم، وهذا ما سوف أوضحه - إن شاء الله - في دراسة الكتاب <sup>(١)</sup>.

وقد انتشر في هذا الدور التعصب المذهبي المقيت، حتى إنه كان من بيده تولية القضاء لا يؤلي إلا من كان على مذهبه <sup>(٢)</sup>.

أما المرحلة الأخيرة فهي التقليد المحض، وتبدأ من سقوط بغداد إلى وقتنا الحاضر <sup>(٣)</sup>.

إذن وبعد هذا فإن المؤلف - رحمه الله - يُصنّف ممن كانوا في المرحلة الخامسة التي شاع فيها أمر التقليد، ولكن هناك مؤثرات لأبد وأن تؤثر على مدى علمية العالم، وليس على مستوى العالم فقط؛ بل على مستوى العلماء جميعاً، ومن أقوى هذه المؤثرات المجتمع الذي يُحيط به، والسلطة التي تُدير هذا المجتمع؛ فإن بصلاح الإمام تصلح الرعية، وإذا كان الإمام مُحِباً للعلم، فإنه سيُسّر سبله، ويُعين أهله، ويدعوا إليه، والعكس بالعكس.

وقد عَلِمْنَا فيما سبق أن الإمام الرازي عاش في ظلّ دولتين من أعظم دول الإسلام، تحت إمارة مَلِكَيْن من خيارِ ولاية الإسلام وهما: نور الدين زنكي، وصلاح الدين الأيوبي، وسأتعرض هنا لبعض الجوانب العلمية في حيلة هذين الإمامين:

(١) انظر تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص (١٩٥-١٩٩)، وانظر تاريخ التشريع الإسلامي لمناح القطان ص ٣٩٧.

(٢) انظر تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص ٢١٠.

(٣) انظر تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص ١٢٣.



أولاً : سلامة المعتقد ، ومحاربة البدع .

كان نور الدين - رحمه الله - صحيح الاعتقاد <sup>(١)</sup> ، مُحَارِباً للبدعة ،  
ومن ذلك :

١- أنه أظهر السنة في حلب، وقمع الروافض في الشام ومصر،  
واستأصل العبيديين هو وقائد صلاح الدين الأيوبي رحمهما الله <sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك - أيضا - أنه غيّر الأذان الذي كان يُؤذّن به الرافضة في  
حلب، من قولهم: ( حيّ على خير العمل )، وأمر أن يُؤذّن بالأذان المشروع،  
ومن لم يفعل ذلك أمر به أن يُلقَى من المنارة على رأسه <sup>(٣)</sup> .

٢- وكان يكره الزيادة في شيء لم يشرعه الله <sup>(٤)</sup> ، ويُعاقب على  
البدعة بأشدّ العقوبات، حتى قيل : إن رجلاً أظهر شيئاً من التشبيه فأُركب  
على حماره، وأُمِرَ بصفعه، وطيف به في البلد، ونفاه عن بلده التي هو  
فيها <sup>(٥)</sup> .

وكذا كان الملك الناصر صلاح الدين، فإنّه كان شديداً على  
الإسماعيلية، حتّى إنّه قصد بلدهم وأحرقه، وخرّب به، ونهبه <sup>(٦)</sup> ، وقد عزل  
قضاة مصر لأنّهم كانوا شيعة <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر البداية والنهاية (٣٠٨/١٢) .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (٥٣١/٢٠-٥٣٣) .

(٣) انظر زبدة الحلب ص ٣٣١، الزيد والضرب في تأريخ حلب ص ٣٦ .

(٤) انظر البداية والنهاية (٣٠٤/١٢) .

(٥) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٥٠، ٤٩/١) .

(٦) انظر الكامل في التأريخ لابن الأثير (١٣٩/٩) .

(٧) انظر البداية والنهاية (٢٨٤/٢) .

كان - رحمه الله - مُجِبًّا للعلم والعلماء، وكان يُكْرِم العلماء، ويعظّمهم، ويجلس معهم، ولا يردُّ لهم قولاً، ويُكاتِبهم بخطِّ يده<sup>(١)</sup>، وكان قابلاً لنصيحة العلماء المخلصين، حتّى إنّه لما نُصِحَ مرّةً، وخُوفَ بالله بكى بكاءً شديداً، وأمر بوضع المكوس والضرائب في سائر البلاد، وفي ذلك قصّة جميلة، وأبيات أجمل منها:

مثل وقوفك أيّها المغرور \*\*\* يوم القيامة والسماء تمور<sup>(٢)</sup>

وكان نور الدين يُقرّب العلماء والمخلصين، ويجعلهم بطانةً له، وساعده الأيمن، ومُستشارين له في كلّ أمرٍ يهّمه، ومن هؤلاء العلماء قاضي القضاة الشهرزوري، وابن أبي عصرون<sup>(٣)</sup>، والعماد الكاتب الأصبهاني<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

وكان نور الدين يستقدم العلماء من البلاد البعيدة، حتّى إنّ الشام فيها قلّة قليلة من أهل العلم، ثمّ صارت بعد ذلك مقراً للعلماء<sup>(٥)</sup>.

ثمّ ممّا ساعد - أيضاً - في انتشار العلم زمن نور الدين أنّه كان حنفيّاً، ولكنّ كان لا يتعصّب لمذهب على آخر<sup>(٦)</sup>، ولا أدلّ على ذلك من تجديده للمدارس الشافعية، ومنها المدرسة العَصرونية على مذهب الإمام الشافعي، وولّى تدريسها شرف الدين ابن أبي عصرون<sup>(٧)</sup>، فهذا الأمر لا شكّ أنّه ساعد كثيراً في كثرة العلماء، وانتشار العلم.

(١) انظر الكامل في التأريخ لابن الأثير (٤٠٥/١١)، الروضتين في أخبار الدولتين (٤٧/١).

(٢) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٥٩-٥٥/١)، البداية والنهاية (٣٠٣/١٢)، والقصيدة للشاعر المنتجب الواعظ، وهو أبو عثمان المنتجب بن أبي محمد البحري الواسطي.

(٣) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (١٠٩/٤)، الدارس في تأريخ المدارس (٣٠٤/١)، الزبد والضرب في تأريخ حلب ص ٣٦، ٣٥.

(٤) انظر البداية والنهاية (٣٨/١٣)، الدارس في تأريخ المدارس (٣٠٩/١).

(٥) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٦٣، ٦٢/١).

(٦) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٣٧/١)، البداية والنهاية (٢٩٩/١٢).

(٧) انظر زبدة الحلب ص ٣٣٢.

وقد كان اهتمام الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي بالعلماء وإكرامهم لا يقل عن اهتمام نور الدين .

ثالثاً: من حسنات الملك العادل نور الدين - رحمه الله - حبه المفرط للعلم، ولذا فقد قام بتجديد المدارس، والرباطات<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>، وصرف همته لذلك<sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك: أنه في سنة ٥٤١ هـ بعد أن ملك بعد وفاة والده، وهزم الفرنج شرع في تجديد المدارس والرباطات في حلب، وجلب إليها العلماء والفقهاء<sup>(٤)</sup> .

وقام ببناء عدّة مدارس لمدرسة العلم، ووضع فيها علماء أفذاذ، وكان مُهتماً بذلك أيما اهتمام، ولم تُشغله مشاغله في الدّفاع عن بلاده، ودرء شرّ أعداء الإسلام من الصليبيين الحاقدين، لم يشغله ذلك عن الالتفات للعلم وأهله، وقد تتبعت المدارس التي بناها نور الدين في الشام فوجدت أنّها قرابة السبع مدارس، وهي دار الحديث النورية<sup>(٥)</sup>، والصلاحية<sup>(٦)</sup>، والإمامية، أو العلمية<sup>(٧)</sup>، والعدلية الكبرى<sup>(٨)</sup>، والكلاسة<sup>(٩)</sup>، والنورية الكبرى<sup>(١٠)</sup>، والنورية الصغرى<sup>(١١)</sup> .

(١) الرباطات: واحدها رباط، ومن مجموع ما وجدته من معانيها، فإنّها تُطلق على الأمكنة التي تجتمع فيها الخيل وتربط استعداداً للغزو . انظر في معنى ذلك معجم مقاييس اللغة (٤٧٨/٢)، والقاموس المحيطة (٨٦١/١)، ولسان العرب (٣٠٣، ٣٠٢/٧) .

(٢) انظر زبدة الحلب في تاريخ حلب ص ٣٣١، الزبد والضرب في تاريخ حلب ص ٣٦ .

(٣) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٦٣، ٦٢/١) .

(٤) انظر زبدة الحلب في تاريخ حلب ص ٣٣١، الزبد والضرب في تاريخ حلب ص ٣٦ .

(٥) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (٤٧/١)، الدارس في تاريخ المدارس (٧٤/١) .

(٦) انظر الدارس في تاريخ المدارس (٢٥٠/١)، معجم دمشق ص ١٩١ .

(٧) انظر الدارس في تاريخ المدارس (٣٠٨/١)، معجم دمشق ص ١٩٩ .

(٨) انظر الدارس في تاريخ المدارس (٢٧١/١) .

(٩) انظر الدارس في تاريخ المدارس (٣٤٠/١)، معجم دمشق ص ٢٠٦ .

(١٠) انظر الدارس في تاريخ المدارس (٤٦٦/١)، معجم دمشق ص ٢١٣ .

(١١) انظر الدارس في تاريخ المدارس (٤٩٩/١)، معجم دمشق ص ٢١٣ .

ثم تتبعت المدارس التي أنشأت في آخر عهد السلاجقة، وفي العهد الأتابكي، والدولة الأيوبية إلى قرابة ٦٠٠هـ — فوجدتها قرابة الأربعين مدرسة<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن وجود مثل هذه المدارس قد أنعش الحياة العلمية في تلك الفترة، على الرغم من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي حدثت، وحسام الدين الرازي كان له دور في هذه المدارس، فلقد درس في المدرسة الصادرة بدمشق، وأقام بالمدرسة النورية (الحلاوية) في حلب، فلا بُد أن يكون أثر أو تأثر بهذه الحياة العلمية.

وفي نهاية المطاف يُمكن أن نُلخّص الحديث عن الحالة العلمية في نقطتين:

أولاً: العلم والفقه الشرعي مرَّ بمراحل عدّة، كان منها الفترة التي عاش في أثنائها المؤلف حسام الدين الرازي، وهي الممتدة من أوائل القرن الرابع إلى سقوط الخلافة العباسية سنة ٦٥٦هـ، وتمتاز هذه الفترة بالركود عن الاجتهاد، وشيوع التقليد، والاقتصار على شرح الكتب المتقدمة، أو اختصارها، أو نظمها، وكذلك شاع التعصّب المذهبي بين أرباب المذاهب.

ثانياً: ممّا امتاز به القرن السادس الذي عاش فيه المؤلف — حسام الدين الرازي — أنه كان تحت سُلطة دولتين من أعظم دول الإسلام، ويقودهما إمامان من أعظم ملوك الإسلام، نور الدين، وصلاح الدين، اللذان كانا بحقّ مُحبيّن للعلم وأهله، وقد سخّروا طاقتهم لنشر العلم، وبناء المدارس وتجديدها، مع كانا يمتازان به من صحّة المنهج، ومُجافاة البدع وأهلها.

(١) انظر ذلك متفرّقاً من الدارس في تاريخ المداس للنعمي، ومعجم دمشق للدكتور قتيبة الشهابي، ومدارس دمشق في العصر الأيوبي للدكتور حسن شمساني.

## المبحث الثاني: مميزات الفقه الحنفي .

ليس المقصود من الميزات تفضيل المذهب على غيره من المذاهب، وليس بالضرورة أن هذه الميزات والسمات لا توجد عند غيرهم، ولكن المقصود هنا التعرف على أهم السمات البارزة في المذهب، والتي توجد عندهم بشكل أكثر من غيرهم، وقد رأيت أن أقصر على أهم هذه السمات، وأركز الحديث على كل سمة بشكل مقتضب .

ومن هذه السمات:

أولاً: أن المذهب الحنفي أقدم المذاهب الفقهية المشتهرة، وصلته بالتابعين قريبة، فتكون صلته بالصحابة كذلك، ولذا قال الشافعي - رحمه الله - : " إن الناس كلهم عيال على أبي حنيفة " أي في الفقه <sup>(١)</sup> .

ثانياً: توسع المذهب، وانتشاره في أكثر البلاد، فهو السائد في العراق، والهند، والصين، وما وراء النهر، وبلاد العجم كلها <sup>(٢)</sup> ، ولما حكم العثمانيون حصروا القضاء على المذهب الحنفي فساعد ذلك - أيضاً - على انتشاره <sup>(٣)</sup> .

وكان لأبي يوسف الفضل بعد الله في انتشار مذهب أبي حنيفة، وإلا كان مذهب أبي حنيفة كغيره من المذاهب التي اندرست، وذهبت، فهذا الخطيب البغدادي يقول: " لولا أبو يوسف - أي بعد الله - ما ذكر أبو حنيفة، ولا ابن أبي ليلى "، وذكر أن أبا يوسف كان أفضل أهل عصره، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر طبقات الفقهاء للشيرازي (٨٧/١)، الفكر السامي للحجوي (٤١٥/٢)، وتاريخ التشريع الإسلامي لمناع القطان ص ٣٤٠ .

(٢) انظر مقدمة ابن خلدون ص ٤٤٨، تاريخ التشريع الإسلامي للقطان ص ٣٤١، ٣٤٢ .

(٣) انظر تاريخ التشريع الإسلامي لمناع القطان ص ٣٤٢ .

(٤) انظر تاريخ بغداد (٢٤٥/١٤، ٢٤٦) .

وكان لِتَوَلَّى القاضي أبي يوسف القضاء لبني العباس أعظم الأثر في انتشار المذهب، فكان القضاء في أكثر الأقطار الإسلامية، كالعراق، وخراسان، وما وراء النهر على المذهب الحنفي، وأيضاً فقد كان تلاميذ أبي حنيفة أصحاب الخلفاء من بني العباس<sup>(١)</sup>.

كذلك كان لمحمد بن الحسن عظيم الأثر في نشر المذهب وتدوينه، فقد ألّف كتب ظاهر الرواية المعروفة في الفقه الحنفي، وهي الجامع الصغير، والجامع الكبير، والزيادات، والسير الكبير، والسير الصغير، والمبسوط (الأصل)، وهي عمدة الفقه الحنفي، وما جاء بعدها يدور في فلكها، فكانت سبباً في انتشار المذهب الحنفي<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: التشدّد في قبول الحديث .

كان الأحناف يتشدّدون في قبول الحديث ربّما لأنّه قد ساد في ذلك الزمن وضع الحديث على النبي ﷺ، فهم لا يقبلون من الحديث إلا ما رواه جماعة عن جماعة، وأنفق فقهاء الأمصار على العمل به فأصبح مشهوراً، ولذا فإنّ العمل بالحديث يقلُّ الاستدلال به على المسائل<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر هذا الرأي أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة فيما نقله عنه الشافعي في الأم، فإنّه قال: " قال أبو يوسف: فعليك بالحديث ممّا تعرفه العامّة، وإياك والشاذ منه؛ فإنّه حدّثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر أنّ رسول الله ﷺ دعا اليهود فحدّثوه حتّى كذبوا على عيسى، فصعد النبي

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ص ٤٤٨، تاريخ التشريع ومراحلها، د. الطريقي ص ١٨١، وانظر المذهب الحنفي، رسالة ماجستير، الباحث أحمد النقيب (١٠٩، ١٠٨/١).

(٢) انظر الفقه السامي للحجوي (٥١٣/٢)، والمذهب الحنفي للباحث أحمد النقيب (١١٣، ١١٢/١).

(٣) تاريخ التشريع الإسلامي لمناخ القطان ص ٣٣١.

ﷺ المنبر، فخطب الناس، فقال: " إِنَّ الْحَدِيثَ سَيْفُشُوا عَلَيَّ، فَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ الْقُرْآنَ، فَهُوَ مِنِّي، وَمَا أَتَاكُمْ يُخَالِفُ الْقُرْآنَ، فَلَيْسَ مِنِّي " ١ - هـ (١) .

وقد نُسِبَتْ لِأَبِي حَنِيفَةَ قِصَصٌ وَأَقَاوِيلُ تُفِيدُ رَدَّهُ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَاشَاهُ ذَلِكَ وَهُوَ الْقَائِلُ: " إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ نَحُلْ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ... " (٢)، وَقِيلَ لَهُ - فِي إِحْدَى الْمَسَائِلِ -: أَتُخَالِفُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ يُخَالِفُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِهِ أَكْرَمُنَا، وَبِهِ اسْتُنْقِدْنَا " (٣) .

رابعاً: كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ .

إذا ضاق العمل بالحديث - كما سبق -، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَتَّسِعَ دَائِرَةُ الْعَمَلِ بِاسْتِعْمَالِ الْأَقْيَسَةِ وَالرَّأْيِ، وَكَذَا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُعْمَلُ رَأْيُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ حَتَّى غَلَبَ عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ اصْطِلَاحُ ( أَهْلِ الرَّأْيِ )، فَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَتَّقِيْدُ بِقَوْلِ سَابِقٍ لِلصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ صَحَّةُ الْخَبَرِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَلْ يَأْخُذُ قَوْلَ أَحَدِهِمْ، وَيَتْرَكُ قَوْلَ الْآخَرِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا قَوْلُ صَحَابِيٍّ، قَالَ بِرَأْيِهِ، وَلَا يَلْتَفِتُ لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ (٤)، وَلِذَا فَإِنَّ الْمَذْهَبَ الْحَنْفِيَّ مِنْ أَوْسَعِ الْمَذَاهِبِ اسْتِعْمَالاً لِلْقِيَاسِ (٥)؛ إِذِ الْمَسَائِلُ الَّتِي فِيهَا نَصٌّ يُمَكِّنُ حَصْرَهَا، وَتَعْدَادُهَا، وَتَبْقَى الْبَقِيَّةُ الْبَاقِيَّةُ تَحْتَاجُ إِلَى الْقِيَاسِ لِلنَّظَرِ فِيهَا .

(١) انظر الأم (٣٣٨/٧، ٣٣٩) .

(٢) انظر تاريخ التشريع الإسلامي لمناح القطان ص ٣٣٩ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر الفقه السامي للحجوي (٤٢٤/٢)، وتاريخ التشريع الإسلامي للقطان ص ٣٣٢ .

(٥) انظر الفقه السامي للحجوي (٤٢٦/٢) .

خامساً: العمل بخبر الواحد .

وقد سبقت الإشارة إلى شيء من ذلك عند الكلام على تشدّد الأحناف في قبول الحديث، ولكنني أفردتها هنا؛ لأهميتها؛ فإنّ أبا حنيفة - رحمه الله - يعمل بخبر الواحد، ولكن بشروط ذكرها الأئمة في ثنايا كتبهم، وهي: <sup>(١)</sup>

١- ألاّ يخالف خبر الآحاد نصّاً من كتاب، أو سنة مشهورة، فإنّ خالفها فلا عبرة به <sup>(٢)</sup> .

٢- ألاّ يخالفه راويه، أو ينكره، فإنّ خالفه بأن عمل عملاً يخالف ما رواه، فالعبرة بما عمل لا بما روى؛ لأنّه لو كان ثابتاً عنده لمّا خالفه، وكذا إذا أنكر أنّه روى الحديث فإنّه لا يكون حجة <sup>(٣)</sup> .

٣- ألاّ يكون خبر الآحاد في أمر تعمّ به البلوى، فإنّ كان ممّا تعمّ به البلوى، فيشترط فيه الاشتهار؛ إذ لا يمكن في أمر يحتاج إليه الناس جميعاً ومع ذلك لا يرويه إلا واحد .

٤- ألاّ يخالف القياس، أو أن يكون راويه فقيهاً، فإنّ خالف القياس، ولم يكن راويه فقيهاً، فيُنظر، فإنّ عُرِفَت العلة بنصّ راجح، ثمّ وُجِدَتْ في الفرع قطعاً لم يُقبل خبر الواحد، وإنّ وُجِدَتْ العلة ظناً، فيتوقف .

فإنّ لم تُوجد العلة في الفرع لا قطعاً ولا ظناً قبل خبر الواحد ولو كان ضعيف السند <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر ذكر هذه الشروط في الفكر السامي للحجوي (٢/٤٢٥)، أصول الفقه الحنفي، د. وهبة الزحيلي ص ١٦، والمذهب الحنفي، للباحث أحمد النقيب (١/٣٨٩) .

(٢) انظر أصول الشاشي ص ٢٨٠ .

(٣) أصول السرخسي (٢/٣) .

(٤) انظر الفقه السامي للحجوي (٢/٤٢٥، ٤٢٦) .



سادساً: الحِيل .

ثمَّ سبق إليه الفقه الحنفي واهتمَّ به الحِيلُ الفقهية، والتَّوسُّعُ فيها، والمقصود بالحيل الفقهية: إسقاطُ حكمٍ شرعي، أو قلبه إلى حكمٍ آخر بوجهٍ من وجوه التَّسبُّب، كتمليك المال قبل الحول؛ فراراً من وجوب الزكاة، أو إنشاء السفر بقصد قصر الصلاة، أو يُسافر لأجل أن يُفطِرَ في نهار رمضان، ونحو ذلك <sup>(١)</sup> .

وقد عاب العلماء على أبي حنيفة - رحمه الله توسُّعه في هذا الجانب <sup>(٢)</sup> ، ومن أكثر النَّاس ردّاً للحيل المالكية والحنابلة؛ لأنَّهم يقولون بقاعدة سدِّ الذرائع، وهي أصلٌ مُناقِضٌ للحِيل تمام المُناقضة <sup>(٣)</sup> .

وهذه الحِيلُ التي يستعملها أبو حنيفة - رحمه الله - ليست في تحليل ما حرَّم الله، أو تحريم ما أحلَّ الله - حاشا وكلاً - <sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّ التحايل على ارتكاب المُحرَّم أشدُّ تحريماً من ارتكاب المُحرَّم ذاته في مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - <sup>(٥)</sup> ، ولذا يقول ابن القيم - رحمه الله بعد كلامه على الحيل المحرَّمة - قال: " لا يجوز أن تُنسَبَ بعضُ هذه الحِيل المُجمَع على تحريمها إلى أحدٍ من الأئمة، فلا بُدَّ أن تكون الحكاية باطلة، أو يكون الحاكي لم يَضْبِطْ لفظه، أو يكون رجوع عن ذلك " <sup>(٦)</sup> .

أما الحِيلُ المنسوبة إلى أبي حنيفة وأصحابه فهي ما كان الغرض منه الخروج من ضائقة، أو نازلة بمخرَجٍ فقهيٍّ من غير أن يكون فيه تحليلٌ لما حرَّم الله، أو تحريمٌ

(١) انظر الموافقات للشاطبي (٣٧٩/٢)، الفكر السامي للحجوي (٤٣٣/٢)، والمذهب الحنفي للباحث أحمد النقيب (٤٠٧/١) .

(٢) انظر الفقه السامي للحجوي (٤٣٣/٢) .

(٣) انظر الفقه السامي للحجوي (٤٣٤/٢) .

(٤) انظر مناقب أبي حنيفة للكردي (١٧٥/٢)، تاريخ التشريع ومراحل، د. الطريقي ص ٢٥٢ .

(٥) انظر أعلام الموقعين (١٨٠، ١٧٩/٣) .

(٦) انظر أعلام الموقعين (١٧٨/٣) .

لما أحلَّ الله، وهذا النوع يُسمَّى بـ ( المَخَارِجُ مِنَ الْمَضَائِقِ ) <sup>(١)</sup> ، حتَّى عدَّها بعضهم أصلاً من أصول أبي حنيفة <sup>(٢)</sup> .

ومن أمثلة هذه الحِيل ما جاء عن أبي حنيفة - رحمه الله - : ( أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَدْرَكْنِي قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِلَّا طَلَّقْتُ امْرَأَتِي، فَقَالَ: وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ: تَرَكْتُ اللَّيْلَةَ كَلَامِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَلَمْ تُكَلِّمْنِي، فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَقَدْ تَوَسَّلْتُ إِلَيْهَا بِكُلِّ أَمْرٍ أَنْ تُكَلِّمَنِي، فَلَمْ تَفْعَلْ، فَقَالَ لَهُ: اذْهَبْ فَمُرْ مُؤَذِّنَ الْمَسْجِدِ أَنْ يَتْرَلَ فَيُؤَذِّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَعَلَّهَا إِذَا سَمِعَتْهُ أَنْ تُكَلِّمَكَ، وَاذْهَبْ إِلَيْهَا وَنَاشِدُهَا أَنْ تُكَلِّمَكَ قَبْلَ أَنْ يُؤَذِّنَ الْمُؤَذِّنُ، فَفَعَلَ الرَّجُلُ، وَجَلَسَ يُنَاشِدُهَا، وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، فَقَالَتْ: قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَتَخَلَّصْتُ مِنْكَ، فَقَالَ: قَدْ كَلَّمْتَنِي قَبْلَ الْفَجْرِ وَتَخَلَّصْتُ مِنَ الْيَمِينِ ) <sup>(٣)</sup> ، قال ابن القيم: وهذا من أحسن الحِيل <sup>(٤)</sup> .

إذن ومَّا سبق من كلام ابن القيم وغيره لا ينبغي أن يُظَنَّ بالإمام أبي حنيفة ولا غيره من الأئمة إلاَّ خيراً، ولا يجوز أن تُنسَبَ إليهم الحِيل التي فيها إسقاط واجبٍ، أو ارتكاب محرَّم، وإثما المستعمل عندهم هو الحِيل للخروج من ضائقةٍ، أو عُسرٍ قضِيَّةٍ مُعَيَّنة، فيجد لها الإمام بفطنته مخرجاً شرعياً .  
سابعاً: الفقه التقديري <sup>(٥)</sup> .

والمراد بالفقه التقديري : البحث عن حكم مسائل لم تُوجد على أرض الواقع، وإنما هي ممكنة الوقوع .

(١) انظر الفقه السامي للحجوي (٤٣٣/٢)، المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية ص ٩٩، تأريخ التشريع الإسلامي للقطان ص ٣٣٣ .

(٢) انظر الفقه السامي للحجوي (٤٣٣/٢)، المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية ص ٩٩ .

(٣) انظر مناقب أبي حنيفة للمكي والكردي (١١٤/١)، (١٩٢/٢) .

(٤) انظر أعلام الموقعين (١٦/٤) .

(٥) انظر الفقه السامي للحجوي (٤١٩/٢)، المذهب الحنفي للباحث أحمد النقيب (١٩٩/١-٤٢٢) .

وهذا مما اشتغل به أبو حنيفة - رحمه الله - حتى قيل إنه وضع ستين ألف مسألة<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف العلماء في حكم هذه المسألة، والتوسط في ذلك هو أعدل الأقوال، بين مَنْ مَنَعَهَا، وَمَنْ أجازَهَا، وَمَنْ رأى التوسط في ذلك الإمام العلامة ابن القيم - رحمه الله - حيث قال: "إن كان في المسألة نصٌّ من كتاب، أو سنة، أو عن الصحابة، لم يُكره الكلام فيها، وإن لم يكن فيها نصٌّ، فإن كانت ممكنة الوقوع وليست نادرة، فالأولى الكلام عليها، وإن كانت مستحيلة الوقوع، أو كانت نادرة، لم يُستحب الكلام فيها"<sup>(٢)</sup>.

وهنا مثالٌ على مسألة افترضها أبو حنيفة - رحمه الله -، وهي: "رجلٌ غاب عن أهله أعواماً، فظننت امرأته أنه مات، فتزوجت، ثم رجع زوجها الأول، فما الحكم في صداقها؟ فلما نُوقِشَ في ذلك، وأنها لم تقع، قال: "إننا نستعدُّ للبلاء قبل نزوله" أ-هـ<sup>(٣)</sup>.

وقد استمرَّ الأمر في فرض المسائل إلى أن جاء مَنْ توسَّع في الأمر كثيراً، حتى فرض مسائل نادرة الوقوع؛ بل أحيانا مُستحيلة الوقوع<sup>(٤)</sup>، ومن ذلك: قول بعضهم: "الكعبة لو رُفِعَتْ عن مكانها لزيارة أصحاب الكرامة، ففي تلك الحالة جازت صلاة المتوجِّهين إلى أرضها"<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر الفقه السامي للحجوي (٤١٩/٢).

(٢) انظر أعلام الموقعين (٢٢٢/٤).

(٣) انظر تاريخ بغداد (٣٤٨/١٣) باختصار.

(٤) انظر الفقه السامي للحجوي (٤٢٣/٢)، المذهب الحنفي للباحث أحمد النقيب (٤٢١/١، ٤٢٢).

(٥) ذكرها ابن نجيم عن الصدر الشهيد في عدة الفتاوى. انظر البحر الرائق (٣٠٠/١).

وفرض آخر فقال: " إذا تترس الكفار بني، يسأل ذلك النبي: هل نرمي، أم لا ؟، ويعمل بقوله "، وقال بعضهم: " رجل مات وله مئة جـدة " <sup>(١)</sup>، فهذه المسائل وأمثالها مما كره الإمام ابن القيم الخوض فيها كما سبق بيانه .

(١) انظر المتألفين في حاشية ابن عابدين (١٦٧/٢) .

الفصل الأول التعريف بصاحب المتن ( القُدوري )

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بصاحب المتن ( القُدوري )،

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه وولادته .

المطلب الثاني: مكانته، وثناء العلماء عليه .

المطلب الثالث: شيوخه .

المطلب الرابع: تلاميذه .

المطلب الخامس: مؤلفاته .

المطلب السادس: وفاته .

المبحث الثاني: مختصر القُدوري، وقيمه العلمية .

## المبحث الأول : ترجمة صاحب متن ( مختصر القُدوري )

المطلب الأول: اسمه وولادته .

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، البغدادي، أبو الحسين<sup>(١)</sup>، وقيل: أبو الحسن<sup>(٢)</sup>، ابن أبي بكر<sup>(٣)</sup> القُدوري، نسبةً إلى بيع القُدور<sup>(٤)</sup>، أو إلى قرية من قرى بغداد، يُقال لها: قُدوره<sup>(٥)</sup>، وقال ابن قطلوبغا: " لا أدري سبب نسبته إلى القُدور "<sup>(٦)</sup>.

وُلِدَ سنة اثنتين وستين وثلاثمائة من الهجرة<sup>(٧)</sup>.

- (١) انظر تأريخ بغداد (٣٧٧/٤) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (١٠٨٦/٣)، المنتظم في تأريخ الملوك والأمم (٢٥٧/١٥)، سير أعلام النبلاء (٥٧٥/١٧)، البداية والنهاية (٤٥/١٢)، بترجمة مقتضبة، وانظر الجواهر المضيئة (٩٣/١)، تاج التراجم ص ١٩، شذرات الذهب (١٣١/٥)، الفوائد البهية ص ٥٧، الأعلام للزركلي (٢١٢/١).
- (٢) انظر المنتظم في تأريخ الملوك والأمم (٢٥٧/١٥)، البداية والنهاية (٤٥/١٢)، الجواهر المضيئة (٩٣/١).
- (٣) انظر الجواهر المضيئة (٩٣/١)، تاج التراجم ص ١٩.
- (٤) انظر الجواهر المضيئة (٣٣٦/٢).
- (٥) انظر الفوائد البهية ص ٥٧، وذكر في ص ٥٨ نقلاً عن بعض الحنفية أن ذلك نسبةً إلى صَنَعَة القُدور، أو إلى بيعها، أو هي اسم قرية.
- (٦) انظر تاج التراجم ص ١٩.
- (٧) انظر تأريخ بغداد (٣٧٧/٤)، المنتظم في تأريخ الملوك والأمم (٢٥٧/١٥)، الجواهر المضيئة (٩٣/١)، تاج التراجم ص ١٩، الفوائد البهية ص ٥٨.

## المطلب الثاني: مكانته وثناء العلماء عليه .

القُدوري - رحمه الله - كان ذا مكانةٍ عاليةٍ عند العلماء، ولو لم يكن من ذلك إلا اهتمامهم بكتابه ( المختصر ) - كما سيأتي ذلك إن شاء الله -، ولذا فقد وُصفَ - رحمه الله - بأوصافٍ كثيرة: فهو شيخ الحنفية بالعراق، وإليه انتهت رئاسة الفقه فيه، وعزَّ قدره، وارتفع جاهه، وبُعِدَ صيته، وكان حسن العبارة، جريء اللسان، مُدِيمًا لتلاوة القرآن، وكان صدوقاً<sup>(١)</sup>، وسمع الحديث، وجاء من طريقه حديث: ( مَنْ كَذَبَ عَلِيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ )<sup>(٢)</sup>.

وقد صنَّفه العلماء من الطبقة الخامسة من طبقات الحنفية، وهي طبقة أصحاب الترجيح في المذهب من المقلِّدين، الذين يقومون بترجيح بعض الروايات على بعض بقولهم: هذا أوفق للقياس، أو هذا أرفق بالناس، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر تأريخ بغداد (٣٧٧/٤)، تذكرة الحفاظ لابن القيسرائي (١٠٨٦/٣)، المنتظم في تأريخ الأمم والملوك (٢٥٧/١٥)، سير أعلام النبلاء (٥٧٤/١٧)، البداية والنهاية (٤٥/١٢)، الجواهر المضيئة (٩٣/١)، تاج التراجم ص ١٩، الفوائد البهية ص ٥٧. هكذا قال العلماء إلا أنهم في الغالب ينقلون من الخطيب؛ لأنه أقربهم إليه، ومن تلاميذه، وقد صرَّح بالنقل ابن الجوزي.

(٢) الحديث متواتر. انظر إرشاد طلاب الحقائق للنووي ص ١٨٠، وقد أخرج البخاري ومسلم، انظر صحيح البخاري (٥٢/١)، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، وصحيح مسلم (١٠/١)، المقدمة، برقم ٢، وقد ذكره من طريق القُدوري القرشي في الجواهر المضيئة (٩٤/١).

(٣) طبقات الفقهاء عند الحنفية سبع: ١- طبقة المجتهدين في الشرع، الذين يستنبطون الأحكام من الأدلة كالأئمة الأربعة. ٢- طبقة المجتهدين في المذهب، الذين يستخرجون الأحكام من الأدلة على ضوء قواعد وأصول إمامهم، كأبي يوسف، ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة. ٣- طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن الإمام، ومن هذه الطبقة الخصَّاف، والطحاوي، والكرخي، والحلواني وغيرهم، فهم لا يقدرّون على مخالفة الشيخ لا في الأصول، ولا في الفروع، لكنهم يستنبطون الأحكام في مسألة لا نصَّ فيها على حسب الأصول التي قرَّرها الإمام. ٤- طبقة أصحاب التخرّيج من المقلِّدين، وهؤلاء لا يجتهدون، لكنهم يفضّلون الجمل، ويوضّحون المبهم، ويدخل في هذه الطبقة الإمام الرازي الجصاص ز ٥- وهي التي سبق الكلام عليها في المتن، ومنها الإمام القُدوري، والمرغيناني صاحب الهداية، وغيرهم. ٦- طبقة المقلِّدين القادرين على التمييز بين القوي والضعيف، وظاهر الرواية، وغيرها، والنادر، ويدخل فيها أصحاب المتن المتبعة، كصاحب الكفر، وصاحب مجمع البحرين وغيرهم. ٧- طبقة المقلِّدين الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرّقون بين الغث والسمين. انظر الجواهر المضيئة (٥٥٩/٢)، نقلاً عن قواعد المفتي العلام. بتصرّف كثير مني.

## المطلب الثالث: شيوخه .

أخذ أبو الحسين القدوري علمه عن جماعة من العلماء، كان لهم أثرٌ عليه، أو جلس في مجلسهم، وربما كان له أثرٌ عليهم؛ إذ بشهرته اشتهروا، وإليك بعضهم:

١- أخذ علم الفقه عن محمد بن يحيى بن مهدي، أبي عبد الله <sup>(١)</sup>، من فقهاء الحنفية وأعلامهم، وهو من أهل جرجان، وسكن بغداد، وكان يُدرّس في قطيعة الربيع، وقد ألّف كتاباً سماه: ( ترجيح مذهب أبي حنيفة )، وقد تُوفي سنة ٣٩٧، وقيل: ٣٩٨ <sup>(٢)</sup>.

٢- ذكر الخطيب أنّه حدّث عن عبيد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أخوَي بن العوام بن حوشب، أبو الحسين الشيباني، المعروف بالحوشبي، وهو ثقةٌ أمين، ولدَ سنة ٢٩٤، وسكن بغداد، وحدّث عن ابن أبي داود السجستاني وتُوفي في ذي القعدة سنة ٣٧٥هـ <sup>(٣)</sup>، وقد ساق الخطيب من طريقه قال: أخبرنا أبو الحسين القدوري، ثنا عبيد الله الحوشبي ثنا محمد بن هارون بن المجدر ثنا عثمان ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر العبدي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ؓ قال: ( كان في خاتم رسول الله ﷺ محمدٌ رسول الله ) <sup>(٤)</sup>.

٣- وحدّث كذلك عن محمد بن علي بن الحسن بن إبراهيم بن سويد ابن الحشماش، أبو بكر العنبري، المؤدّب، حدّث عن جمع، وعنه آخرون، واختلفوا فيه بين كونه ثقةً أو صدوقاً، وقد تُوفي سنة ٣٨١هـ <sup>(٥)</sup>.

(١) عدّه من شيوخه القرشي، وابن قطلوبغا . انظر الجواهر المضيئة (١/٨٥، ٩٣)، تاج التراجم ص ١٩ .

(٢) انظر ترجمته في الجواهر المضيئة (٢/١٤٣)، الفوائد البهية ص ٣٣١، ٥٧، الأعلام للزركلي (٧/١٣٦) .

(٣) انظر تاريخ بغداد (١٠/٣٦١)، سير أعلام النبلاء (١٧/٥٧٤)، الجواهر المضيئة (١/٩٣) .

(٤) انظر تاريخ بغداد (٤/٣٧٧) .

(٥) انظر تاريخ بغداد (٣/٨٨)، وذكره شيخاً للقدوري الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/٥٧٥)، والقرشي في الجواهر المضيئة (١/٩٣) .



## المطلب الرابع: تلاميذه .

تتلمذ على أبي الحسين القدوري عددٌ من العلماء، بين مُقِلٌّ ومُكثِّرٌ، ومن هؤلاء العلماء :

١- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي، الحافظ البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب التأريخ المعروف، وكان من أهل الحديث عن رسول الله ﷺ، ضابطاً له، وعالمًا بفنّه، وعلمه، وأسانيده، تفقّه على مذهب الشافعي، ولدَ سنة ٣٩٢هـ، ومصنّفاته تزيد على ستين مصنّفًا، وقيل قريب المئة، نشأ في بغداد، وفيها توفّي سنة ٤٦٣هـ، وكان قد تصدّق بجميع ماله على العلماء والفقراء، ووقفَ كتبه على المسلمين، ولم يكن له عَقَبٌ <sup>(١)</sup> .

وقد سبق قريباً روايته لحديث: ( كان في خاتم رسول الله ﷺ محمدٌ رسول الله )، وقد صرّح الخطيب بأنّه كتب عنه <sup>(٢)</sup> .

٢- ومنهم أحمد بن محمد بن محمد، أبو نصر البغدادي، المعروف بالأقطع، وهو أحدُ شُراح مختصر القدوري، من فقهاء الأحناف، ودرس الفقه على أبي الحسين القدوري، وبرع في الفقه والحساب، وخرج من بغداد، وأقام بـرامهرمز يُدرّس فيها حتّى توفّي سنة ٤٧٤هـ <sup>(٣)</sup> .

٣- ومنهم محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الملك الدّامغاني، أبو عبد الله، قاضي القضاة، ولدَ سنة ٣٩٨ بـدامغان، وتفقّه بـخراسان، ثمّ سكن بغداد ودرّسَ فقه أبي حنيفة على أبي الحسين القدوري، ودرّسَ وأفقّى، وليّ القضاء سنة ٤٤٧هـ، وكان عفيفاً، وانتهت إليه الرئاسة في مذهب العراقيين، وكان وافر

(١) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/٢٤٠، ٢٤١)، شذرات الذهب (٥/٢٦٢) .

(٢) انظر تأريخ بغداد (٤/٣٧٧) .

(٣) انظر الجواهر المضيئة (١/١١٩)، تاج التراجم ص ٢٦، الفوائد البهية ص ٧٠ .

العقل، مُكْرَمًا لأهل العلم، تُوفِّيَ في رجب سنة ٤٧٨ هـ، وله شرحٌ على مختصر الحاكم<sup>(١)</sup>.

٤— ومنهم المفضل بن محمد بن مُسْعِر بن محمد التنوخي، المعري، أبو المحاسن، وفي الجواهر المضيئة أن اسمه: المفضل بن مسعود، وكان فقيهاً على مذهب أبي حنيفة، ومن أدباء النحاة، وليّ القضاء، وحَدَّثَ بدمشق، قرأ الفقه على أبي الحسين القدوري، توفِّيَ بدمشق سنة ٤٤٢ هـ، له كتاب (تأريخ النحاة)، وكتاب (الرد على الشافعي)<sup>(٢)</sup>.

٥— ومنهم عبد الرحمن بن محمد السرخسي، أبو بكر من أهل سرخس، قصد بلاد خوزستان، ثم وليّ قضاء البصرة، تفقّه بأبي الحسين القدوري، وكان يداوم الصوم، وعُرفَ بالزهد، وقد ألّف (تكملة التجريد)، وكتاب مختصر المختصرين، توفِّيَ في رمضان سنة ٤٣٩ هـ<sup>(٣)</sup>.

٦— ومنهم عبد السلام بن محمد بن يوسف بن بنـدار، القزويني، أبو يوسف، ولد سنة ٤١١ هـ، حنفي المذهب، نفقّه بأبي الحسين القدوري، وهو شيخ المعتزلة في عصره، وهو من أهل قزوين، وأقام بمصر، وزار الشام، وتوفِّيَ ببغداد، برع في التفسير، حتّى يُقال إنّه فسّر القرآن في ثلاثئة مجلّد، وكانت وفاته سنة ٤٨٨ هـ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر تأريخ بغداد (١٠٩/٣)، تكملة الإكمال (٤٢١/٢)، سير أعلام النبلاء (٤٨٥/١٨)، الجواهر المضيئة

(١٠٩/٣)، شذرات الذهب (٣٤٣/٥)، الفوائد البهية ص ٢٩٩، الأعلام للزركلي (٢٧٦/٦).

(٢) انظر تأريخ دمشق (٩١/٦٠)، الجواهر المضيئة (١٧٩/١)، الأعلام للزركلي (٢٨٠/٧)، وذكر تفقهه على القدوري ابن عساكر، والزركلي.

(٣) انظر الجواهر المضيئة (٣٠٨/١)، تاج التراجم ص ١٢٤، الأعلام للزركلي (٣٢٦/٣).

(٤) انظر الكامل في التأريخ لابن الأثير (١٧٨/٨)، الجواهر المضيئة (٣١٥/١)، الأعلام للزركلي (٧/٤)، وقد

ذكر القرشي في الجواهر ترجمتين لعبد السلام بن محمد القزويني، والثانية منهما مُقتضبة، وذكر فيها أنّه نفقّه على أبي الحسين القدوري، ثم قال: "وأظنه الأول"، وهذا هو الأقرب؛ لأنّه لا يوجد حسب ما أطلعت عليه عبد السلام بن محمد القزويني إلا هذا الرجل، والظاهر أن دراسته على أبي الحسين القدوري كانت في أخريات حياة القدوري،

٧- ومنهم عبد الواحد بن علي، ابن برهان الأسدي، العُكْبَرِي، نسبةً إلى عُكْبَرٍ بلدٌ قريية من بغداد، أبو القاسم، سكن بغداد، وكان من أصحاب أبي الحسين القدوري، وكان بارعاً بالنحو حتى قيل: ذهب بموته علم العربية من بغداد، وإلى جانب علمه بالنحو كان فقيهاً حنفياً، وعالمًا بالكلام، وعارفاً بالأنساب، تُوفِّي سنة ٤٥٦ هـ، وقيل: ٤٤٢ هـ<sup>(١)</sup>.

٨- ومنهم محمد بن أبي الفضل السرخسي، أبو الحارث، تفقّه على أبي الحسين القدوري، وذكرَ عن القدوري أنّه قال: " ما جاء من خراسان وعين النهر أفقه منه " ١ - هـ ، وكان شديد الحفظ، حتّى أنّه حفظ في يومٍ واحدٍ اثنا عشر درسا، وأقام ببغداد اثنتا عشرة سنة<sup>(٢)</sup>.

وعبد السلام في شبابه صغيراً؛ لأنّ القدوري ت سنة ٤٢٨ هـ ، فيكون لعبد السلام سبع عشرة سنةً ، وذكره القرشي من أصحاب أبي الحسين القدوري .

(١) انظر تاريخ بغداد (١٧/١١)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٠٠/٨)، الجواهر المضيئة (١/٣٣٣، ٣٣٤)، و (٢/٣٢٩)، الفوائد البهية ص ١٩٠، الأعلام للزركلي (٤/١٧٦) .

(٢) انظر الجواهر المضيئة (١/١١٠) .

## المطلب الخامس: مؤلفاته .

على الرغم من شهرة هذا الإمام إلا أنني لم أجده له من الكتب إلا التزير  
اليسير، والظاهر أن شهرة هذا الإمام ترجع إلى الشهرة الواسعة التي حظي بها  
مختصره، واهتمام العلماء به كما سيأتي بيانه - إن شاء الله - في الكلام على  
المختصر، وسأذكر هنا ما وقفت عليه من كتبه:

١- [التجريد]، وقد ألفه في الخلاف بين الإمام الشافعي من جهة والإمام  
أبي حنيفة وأصحابه من جهة أخرى، ويأتي في سبعة أسفار، وقد حصلت على جزء  
منه، وحجمه كبير، وأسلوبه أسلوب المناظرات (قلنا... وقالوا...)، وأوله:  
( اللهم اعصمنا من الزلل، ووفقنا في القول والعمل... )، وقال: ( قد فردنا  
في هذا الكتاب ما خالف فيه الشافعي فيه بإيجاز الألفاظ، واستيفاء معانيه،  
وأوردنا الترجيح؛ ليشترك المبتدئ والمتوسط في فهمه والانتفاع به والله وليُّ  
التوفيق -هـ- )<sup>(١)</sup>.

ثم كتب أبو بكر عبد الرحمن بن محمد السرخسي (تكملة التجريد)، وقد  
سبق الكلام عليه في تلاميذه .

واختصر التجريد محمود بن أحمد القنوي، وسمّاه: (التفريد)<sup>(٢)</sup>.

٢- (التقريب في الفروع)، أو (التقريب في مسائل الخلاف بين أبي حنيفة  
وأصحابه)، أو (التقريب في المسائل الخلافية)، وهي أسماء لمسمّى واحد، وهذا  
الكتاب مجرد عن الأدلة، وذكر القرشي أنه في مجلد، ثم صنّف (التقريب الثاني)  
فذكر المسائل بأدلتها<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر التجريد، مخ لوحة رقم ٢ أ و ب، وقد بلغني أنه حُقق جزء منه في جامعة أم القرى في رسالة دكتوراة .

(٢) وهو مخطوط مصوّر في الجامعة الإسلامية، نسخة أحمد الثالث، برقم ٩٨١، وفي مركز الملك فيصل جزء منه، رقم

العلم ١٤٦٠، وذكره من مؤلفاته القرشي في الجواهر المضيئة (٣٠٨، ٩٣/١)، تاج التراجم ص ٢٠، الفوائد

البيهية ص ٥٨، كشف الظنون (٣٤٦/١)، الأعلام للزركلي (٢١٢/١).

(٣) انظر الجواهر المضيئة (٩٣/١)، تاج التراجم ص ٢٠، الفوائد البيهية ص ٥٨، كشف الظنون (٤٦٦/١).

- ٣- جزءٌ حديثي رواه عنه ابن قطلوبغا<sup>(١)</sup> .
- ٤- ( شرح مختصر الكرخي )، شرح أبو الحسين القدوري مختصر الكرخي، وهو في فروع الحنفية للإمام أبي الحسين عبيد الله بن دلال بن دهم الكرخي، انتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره، وعدّوه من طبقة المجتهدين في المسائل - كما سبق بيانه في المطلب الثاني - توفي سنة ٣٤٠هـ ، وأول هذا الشرح: ( الحمد لله وليّ الحمد ومستحقّه ... )<sup>(٢)</sup> .
- ٥- ( مختصر القدوري )، وهو المختصر المشهور له في فروع الفقه الحنفي، وهو المتن الذي شرحه حسام الدين الرازي في الكتاب الذي بين أيدينا ( خلاصة الدلائل )، وسيأتي الكلام عنه مستوفى في المبحث الثاني إن شاء الله .
- ٦- مختصرٌ جمعه لابنه<sup>(٣)</sup> .
- ٧- ( كتاب النكاح )، ذكر الزركلي في الأعلام أن له كتاب النكاح، وأنّه مطبوع<sup>(٤)</sup> .
- هذا ما استطعتُ جمعه من مؤلفات القدوري - رحمه الله - .

(١) انظر تاج التراجع ص ٢٠ .

(٢) انظر الجواهر المضيئة (٩٣/١)، الفوائد البهية ص ١٨٣، ٢٥٨، كشف الظنون (١٦٣٤/٢)، الأعلام للزركلي (١٩٣/٤) .

(٣) انظر الجواهر المضيئة (٩٣/١) .

(٤) انظر الأعلام للزركلي (٢١٢/١) .

## المطلب السادس : وفاته .

تُوفِّيَ أبو الحسين القدوري - رحمه الله - يومَ الأحد، الخامس، أو الخامسَ عشر - على خلافٍ بين العلماء -، من شهر رجب، من عام ثمان وعشرين وأربعمئة من الهجرة النبويّة، ودُفِنَ في داره بدرج أبي خلف، في بغداد، ثُمَّ نُقِلَ إلى تُرْبَةٍ في شارع المنصور، فدُفِنَ بجانب أبي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي، وله ست وستون سنة رحمه الله رحمةً واسعة<sup>(١)</sup> .

(١) انظر تاريخ بغداد (٣٧٧/٤)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٤/٨)، سير أعلام النبلاء (٥٧٤/١٧)، الجواهر المضيئة (٩٣/١)، تاج التراجم ص ١٩، شذرات الذهب (١٣١/٥)، الفوائد البهية ص ٥٨، الأعلام للزركلي (٢١٢/١) .

### المبحث الثاني: مُختَصَرُ الْقُدُورِيِّ، وقيمه العلمية .

هذا المختصر نال شهرةً عظيمةً عند الحنفية وغيرهم، ولقد علا قَدْرُ مؤلِّفِهِ، وارتفع شأنه بسبب هذا الكتاب، وهناك أمورٌ تُبيِّنُ أهميَّةَ هذا الكتاب، ومكانته، ومن هذه الأمور:

أولاً: أنَّ لفظ: ( الكتاب ) إذا أُطْلِقَ في المذهب الحنفي، فإنَّما ينصرف له <sup>(١)</sup>، ولذا سَمَّى الميداني كتابه: ( الباب شرح الكتاب )، وقال الميداني في مقدِّمته: " وسَمَّيته الباب شرح الكتاب؛ لأنَّه المعنيُّ عند إطلاق الأصحاب " ا-هـ <sup>(٢)</sup> . وفي الهداية شرح البداية إذا قال المرغيناني: في الكتاب، فإنَّه يريد مختصر القدوري <sup>(٣)</sup> .

ثانياً: أثنى عليه العلماء ثناءاتٍ عَظيمةً جميلةً، أذكرُ شيئاً منها:

فقد قال عنه المرغيناني: " أجملُ كتابٍ في أحسن إيجاز وإعجاز " <sup>(٤)</sup>، وقلل القرشي: " المختصر المشهور، فنفَع الله به خلقاً لا يُحصَوْنَ " <sup>(٥)</sup>، ووصفه اللَّكَّنَوِي بقوله: " المختصر المبارك، المتداول بين أيدي الطلبة " <sup>(٦)</sup>، وقال عنه حاجي خليفة: <sup>(٧)</sup> " مَتْنٌ مَتِينٌ مُتَدَاوِلٌ بين الأئمَّة الأعيان، وشهرته تُغني عن البيان "، ثمَّ

(١) انظر فتح القدير (٣٧٦/٤)، وكشف الظنون (١٦٣١/٢) .

(٢) انظر مقدِّمة الباب في شرح الكتاب للغنيمي الميداني، ط مع الجوهرة النيرة ص ٢، وانظر المذهب الحنفي للباحث/ أحمد النقيب (٣٣٩/١) .

(٣) انظر كشف الظنون (٢٠٣٢/٢) .

(٤) انظر المذهب الحنفي للباحث/ أحمد النقيب (٤٦٦/٢)، نقلاً عن مخطوط بداية المبتدي لوحة ٢/ب .

(٥) انظر الجواهر المضيئة (٩٣/١) .

(٦) انظر الفوائد البهية ص ٥٧ .

(٧) انظر كشف الظنون (١٦٣١/٢) .

ذكر نوعاً من التبرُّك المذموم شرعاً فقال: " إِنَّ الحنفيةَ يَتَبَرَّكُونَ بقراءته أَيَّامَ الوَبَاءِ، وَمَنْ حفظه يكون آميناً من الفقر... الخ ذلك التبرُّك المذموم <sup>(١)</sup> .

وقال الميداني عنه: " الكتاب المَبَارَكُ للإمام القدوري، قد شاعت بركته حتَّى صارت كالعلم الضروري، ولذا عَكَفَتِ الطَّلَبَةُ على تفهُّمه وتفهِيمه، وازدحموا على تعلُّمه وتعليمه... " <sup>(٢)</sup> .

وقد جاء أن عددَ مسائله اثنتا عشرة ألف مسألة <sup>(٣)</sup> ، يُضَافُ إلى ما سبق أن هذا المختصر قلماً يخلو منه بيتٌ من بيوت علماء الحنفية، إضافةً إلى أنه من أهم المقررات الدَّرَاسِيَّة في الفقه بالمعاهد الشرعية في بلاد الأفغان والهند <sup>(٤)</sup> .

ثالثاً: اهتمام العلماء به .

فلقد حظي هذا المختصر باهتمام كثيرٍ من العلماء، شرحاً، واختصاراً، ونظماً، وإفادةً، وقد ذكر حاجي خليفة ما يزيد على ثلاثين شرحاً، منها ( خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ) <sup>(٥)</sup> ، وأقربها تأريخاً للمختصر شرحُ تلميذ القدوري أبي نصر الأقطع وسيأتي الكلام على هذا الشرح في مقارنة الخلاصة ببعض شروح القدوري .

(١) قال الشيخ حسن آل الشيخ تحت حديث: ( اجعل لنا ذات أنواط كما هم ذات أنواط... ) قال: " ففيه خوف من الشرك، وأن الإنسان قد يستحسن شيئاً يظنُّ أنه يُقَرِّبه إلى الله ، وهو أبعد ما يبعده من رحمته، ويُقَرِّبه من سخطه... " ثم نقل عن أبي شامة قوله: - بعد أن ذكر أنواعاً من البدع - قال: " ثم يتجاوزون ذلك إلى أن يعظُمَ وقعُ تلك الأماكن فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم، وقضاء حوائجهم بالنذر لها... "، ولا شك أن ما ذكره صاحب كشف الظنون عن بعض الحنفية من ذلك؛ فإن الشافي والرزاق هو الله . انظر فتح المجيد ص ١٨٥، ١٨٦ .

(٢) انظر الباب شرح الكتاب للميداني، ط مع الجوهرة ص ٢ .

(٣) انظر كشف الظنون (١٦٣١/٢) .

(٤) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٦٩/٣)، المذهب الحنفي للباحث/ أحمد النقيب (٤٦٧/٢) .

(٥) لا أريد الإطالة بذكرها، وسأتكلّم عن بعضها عند مقارنة خلاصة الدلائل ببعض شروح مختصر القدوري، وانظر هذه الشروح في الجواهر المضيئة (٣٠٣/١، ٣٢٣، ٣٥٢)، والشقائق النعمانية (٢٣٠/١)، كشف الظنون (١٦٣١-١٦٣٣) .



ومن اهتمام العلماء به أنَّ المرغيناني في كتابه ( البداية ) ذكر أنَّه جمع بين مختصر القدوري والجامع الصغير، ثمَّ شرح البداية في كتاب سَمَّاه: ( الهداية شرح البداية )، فكانت الهداية كأنَّها شرحٌ لمختصر القدوري وللجامع الصغير<sup>(١)</sup>، وعند مقارنتي بين الهداية والخلاصة وجدتُ أنَّ بينهما تشابهاً، واتِّفاقاً كثيراً، حتَّى أحياناً في التعليل وطريقة الاستدلال .

أيضاً الحلبي في ( مُلتقى الأبحر ) جعله مُشتملاً على مسائل القدوري، والمختار للموصللي، وكتر الدقائق للنسفي، والوقاية للمحبوبي<sup>(٢)</sup>، وكذلك كتاب ( مَحْمَع البحرين ) في الفقه لا بن السَّعَاتي جمع فيه بين مختصر القدوري، ومنظومة ( الخلافات ) للنسفي<sup>(٣)</sup> .

ومن اهتمام العلماء به أنَّ حسام الدين الرازي - المؤلِّف - قام بجمع المسائل المنشورة في المختصرات ممَّا ليست في القُدُوري، وسَمَّاه: ( تَكْملة القُدُوري )<sup>(٤)</sup>، ثمَّ شرح هذه التكملة، وسيأتي مزيد بيانٍ عن هذين الكتَّابين عند الكلام على مؤلِّفَت الرازي .

واختصر مختصر القدوري الشيخ الإمام أبو نصر عبد الرحيم الموصللي، وسَمَّاه: ( جوامع الكَلِم الشريفة على مذهب الإمام أبي حنيفة )<sup>(٥)</sup>، واختصره - أيضاً - محمد بن عمر ظهير الدين النوجاباذي، البخاري، وسَمَّاه: ( تلخيص القدوري )<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر كشف الظنون (٢٢٧/١)، (٢٠٣١/٢، ٢٠٣٢)، والمذهب الحنفي للباحث/ أحمد النقيب (٤٧١/٢) .

(٢) انظر كشف الظنون (١٨١٤/٢) .

(٣) انظر الجواهر المضيئة (٨٠/١)، المذهب الحنفي، للباحث/ أحمد النقيب (٤٧٦/٢) .

(٤) انظر كشف الظنون (١٦٣٣/٢) .

(٥) المرجع السابق .

(٦) انظر الجواهر المضيئة (١٠٤/١) .

وقام بنظمه جماعة منهم أبو المظفر محمد بن أسعد، المعروف بابن الحكيم،  
توفي سنة ٥٦٧هـ<sup>(١)</sup>، ونظمه - أيضاً - أبو بكر بن علي سراج الدين العللي،  
توفي سنة ٧٦٩هـ<sup>(٢)</sup>.  
وقد كثر نقل العلماء المتأخرين عن مختصر القدوري المشتهر  
بـ ( الكتاب )<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الجواهر المضيئة (٣٢/١)، كشف الظنون (١٦٣٢/٢).

(٢) انظر كشف الظنون (١٦٣٢/٢).

(٣) انظر الهداية شرح البداية (١٢/١، ١٨، ١٩، ٣٤، ٤٦، ...)، وانظر حاشية ابن عابدين (٣٤٥/٢)، (٣٠٥، ٢٤٥/٦)،  
وانظر فتح القدير (٣٣٢/١)، (٣٧٦/٤)، (٤٥٦، ١٧٥/٦)، (...)، ونحو ذلك كثير.

الفصل الثاني : التعريف بصاحب الكتاب:

( علي بن أحمد الرازي )

وذلك في تمهيد، وسبعة مباحث، وهي:

المبحث الأول : نسبه، ومولده .

المبحث الثاني: نشأته، ومكانته العلمية.

المبحث الثالث: عقيدته .

المبحث الرابع: شيوخه .

المبحث الخامس: تلاميذه .

المبحث السادس: مؤلفاته .

المبحث السابع: وفاته .

مُهَيَّنَد:

هذا الكتاب الذي اشتهر شهرةً واسعةً، وكَثُرَ نُسَاخُهُ، واهتمَّ به العلماء، تخريجاً ودراسةً؛ بل حتَّى حِفْظاً، إلَّا أنَّ المعلوماتَ عن حياة مؤلِّفه، وصفاته، ومصنَّفاته، ونسبه، ورحلته، كلُّ ذلك لم يكنْ بالصورة الواضحة؛ إذ كلُّ مَنْ ترجم له إنَّما يأخذُ عن الآخر، ولذلك فإنَّك تجد المعلومات لا فرقَ فيها بين كتابٍ وآخر، إلَّا نَزْراً يسيراً لا يُذْكَر .

### المبحث الأول: نسبه ومولده .

هو الإمام حسام الدين علي بن أحمد بن مَكِّي<sup>(١)</sup> ، الرازي، الكاساني<sup>(٢)</sup> ،  
الوَرْدِي<sup>(٣)</sup> ، أبو الحسن<sup>(٤)</sup> .

وذكر ابن عساكر في تأريخ دمشق في ترجمته أنَّه علي بن مَكِّي، فجعل مَكِّي  
أباً وليس جدًا، وترجم له بترجمة مُقْتَضِيَةٍ جدًّا<sup>(٥)</sup> .

وفي كشف الظنون عند ذكر شروح مختصر القدوري قال حاجي خليفة:

(١) ( مَكِّي ) ليست في دار السَّعادة، وإلَّا فيه: ( بن بكر ) بدلاً من ( بن مَكِّي )، وإلَّا لم أثبتها؛ لأنَّ أكثر مَنْ ترجم له ذكر ( ابن مكي ) . انظر مفتاح السعادة ص ٢٨٣، وفي المدارس في تأريخ المدارس للغنيمي: ( زنكي )، ولعلَّه تصحيف . انظر المدارس (٤١٣/١) .

(٢) الكاساني . فقط عند ابن عساكر . انظر تأريخ دمشق (٢٥٢/٤٣)، وفي المدارس للغنيمي (٤١٣/١) الكاشاني بالمعجمة . والكاساني نسبةً إلى كاسان مدينةً كبيرةً في أول بلاد التركستان وراء نهر سيحون، وفيها قلعةٌ حصينة . انظر معجم البلدان (٤٣٠/٤)، ولا أدري سبب نسبته إليها .

(٣) ( الوَرْدِي ) ذكرها ابن شداد في الأعلام الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة (١١١/١)، وكذا ذكرها ابن العجمي في كنوز الذهب في تأريخ حلب (٣٤٣/١)، ولم أجد سبب تسميته بذلك .

(٤) انظر ترجمة الرازي في الجواهر المضيئة (٣٥٣/١)، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، مخ، الجزء الثاني لوحة رقم ٥ ، تاج التراجم ص ١٤٩، الفوائد البهية ص ١٩٨، مفتاح السعادة (٢٨٣/٢)، رسالة في طبقات الفقهاء لحمد أمين، مخ لوحة رقم ٤٣، معجم المؤلفين (٤٠٢/٢)، هدية العارفين (٧٠٣/١)، تأريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٧١/٣)، الأعلام للزركلي (٢٥٦/٤) .

(٥) انظر تأريخ دمشق (٢٥٢/٤٣)، (٣٣٩/٤١) .

علي بن أحمد المكي<sup>(١)</sup> ، وفيه نظر؛ لأنَّ الثابت عن المؤلف - كما سيأتي إن شاء الله - أنَّه قدم من بلاد ما وراء النهر ونزل الشام، وتنقَّل بين دمشق وحلب، ولم يُذكر أنَّه غادر الشام إلى أن مات، فكيف يكون مكياً، ولعلَّ صاحب كشف الظنون رأى ابن مكي فظنَّ أنَّ ذلك نسبةً إلى مكَّة، وليس كذلك، وما أثبتَّه هو الصواب إن شاء الله .

وأما ولادته فلم أجد تحديداً دقيقاً واضحاً لها، ولم يذكر ذلك أحدٌ ممَّن ترجم له، ولكن ذكر النُّعيمي في كتابه الدارس في تأريخ المدارس أنَّ المدرسة الصادرية أنشأت سنة ٤٩١هـ، وأنَّ أوَّل مَنْ درَّس بها علي بن زنكي الكاشاني، ثمَّ نزل لأبي الحسن البلخي<sup>(٢)</sup> ، ويُؤيِّد أنَّ علي بن زنكي هو مؤلِّفنا أنَّ ابن عساكر ساق قصَّة نزوله لأبي الحسن البلخي نفسها، ولكنها نسَّبه فقال: علي بن مكي الكاشاني، ولا شكَّ أنَّ ابن عساكر أقرب إلى الصواب؛ إذ هو مُعاصرٌ لحسام الدين الرازي<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر كشف الظنون (١٦٣٢/٢) .

(٢) انظر الدارس في تأريخ المدارس (٤١٣/١) .

(٣) انظر تأريخ دمشق (٣٣٩/٤١) في ترجمة أبي الحسن البلخي، وابن عساكر توفي سنة ٥٧١هـ . انظر الأعلام للزركلي (٢٧٣/٤)، والمؤلف حسام الدين توفي سنة ٥٩٨هـ . وعلى هذا يردُّ إشكال آخر، وهو أنَّه إذا كان كذلك، وأنَّه أوَّل مَنْ درَّس بالصادرية، وأنَّ بدايتها كان سنة ٤٩١هـ فعلى أقلِّ تقدير يكون عمره حين درَّس عشرين سنة، فعليه يكون ميلاده في حدود ٤٧١هـ، فإذا كانت وفاته سنة ٥٩٨هـ على الراجح - كما سيأتي - فعليه يكون عمره ١٢٧ سنة، وهو بعيد، ولم يُشير إليه أحدٌ ممَّن ترجم له، ولعلَّ الوهم في تأريخ إنشاء المدرسة الصادرية .

ولكن ذكر ابن عساكر أنَّ المراسلات التي جرت بين المؤلف وهو يُدرَّس بالصادرية، وبين أبي الحسن البلخي كانت على يديه، وذكر أنَّ ذلك كان سنة بضع عشرة وخمسة، وعليه فمن المتوقَّع أنَّ تكون ولادته في أوائل القرن السادس الهجري، والله أعلم .

## المبحث الثاني: نشأته ومكانته العلمية .

نشأ المؤلف - حسام الدين الرازي - في بلاد ما وراء النهر<sup>(١)</sup> ، ودرس فيها الفقه على مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - ، ثم قَدِمَ دمشق وسكنها<sup>(٢)</sup> ، ووردَ حلب ، ثم رجع إلى دمشق فجلس بها إلى أن مات<sup>(٣)</sup> ، فهو فقيهٌ حنفيٌّ ، ويُمكنُ أن نعتبره من الطبقة السادسة من طبقات الحنفية ، وهي طبقة المقلّدين القادرين على التمييز بين القوي والضعيف ، وظاهر الرواية ، والنادرة<sup>(٤)</sup> ، وإنّما اعتبرته من هذه الطبقة لأمر:

أولاً: أنّه وردَ في ثنايا الكتاب ما يُفيدُ أنّه صاحب اجتهاد ، وصاحب تمييز ، وترجيح ، ومن ذلك:

١- في كتاب الطهارة قال: وما رواه أبو يوسف حكاية حالٍ لا عموم له ، فيُحمَلُ على الجواز ، وبه نقول<sup>(٥)</sup> .

(١) بلاد ما وراء النهر: يُقصد بالنهر نهر جيحون بخراسان ، فما كان شرقيّه ، يُسمّى ما وراء النهر ، وما كان غربيّه ، يُسمّى خراسان ، وما وراء النهر إقليمٌ من أنزه الأقاليم وأخصبها وأكثرها خيراً ، وأهلها أهل خير ، وأهل منعة ، ومن هذا الإقليم بخارى وسمرقند وغيرها . انظر معجم البلدان (٤٥/٥-٤٧) .

والرازي نسبةٌ إلى بلد الريّ ، من بلاد ما وراء النهر ، وهي مدينة مشهورةٌ من أمّهات البلاد وأعلام المدن ، كثيرة الفواكه والخيرات ، ومن البلاد المشهورة المجاورة لها: نيسابور ، وقزوين ، وكانت الريّ مدينة عظيمةٌ ثم خرب أكثرها ، وذكر ياقوت الحموي أنّه كان فيها ثلاث طوائف: شافعية ، وهم الأقلية ، وحنفية ، وهم أكثر ، ثم الشيعة ، وهم السواد الأعظم ، فحصل تعصّبٌ بين الشيعة من جهة ، وأهل السنة الحنفية والشافعية من جهةٍ أخرى ، انتصر فيها أهل السنة ، ثم حصل نزاعٌ آخر بين الحنفية والشافعية ، كانت الغلبة فيها للشافعية مع أنّهم الأقل ، فنزح أكثر الحنفية ، ومن بقي منهم أخفى مذهبه . انظر لسان العرب (٣٥٨/٥) ، وذلك في أن نسبة الرازي للريّ ، وانظر ذكر هذه الأحداث في معجم البلدان (١١٦/٣-١٢٠) .

(٢) انظر تاريخ دمشق (٢٥٢/٤٣) .

(٣) انظر الجواهر المضيئة (٣٥٣/١) ، معجم المؤلفين (٤٠٢/٢) ، هدية العارفين (٧٠٣/١) .

(٤) انظر الجواهر المضيئة (٥٥٩/١) .

(٥) انظر ص ٩

٢- وقال في موضعٍ آخر: إلاَّ أنَّه يُحتملُ أنَّ ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز، وبه نقول<sup>(١)</sup>.

ثانياً: أنَّه ذكر غيرُ واحدٍ ممَّن ترجم له أنَّه كان في قدومه حلب يعقدُ مجالسَ للمناظرة، ويتكلَّم في كلِّ مسألة، ويذكر أدلَّة كلِّ فريق، فأذعن له كلُّ من سمع كلامه<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: توليه التدريس في المدارس .

فلقد تولَّى حسام الدين الرازي التدريس في عدة مدارس في عهد الدولة الزنكية؛ بل حتى قبل ذلك، ومن المدارس التي درَّس بها:

- المدرسة الصادرية وجلس مدرساً بها أكثر من عشرين سنة؛ ذلك أنه قدم من بلاد ما وراء النهر، ودخل إلى دمشق، وسكنها ثم درَّس بالمدرسة الصادرية، وكان ذلك سنة ٤٩١هـ<sup>(٣)</sup> ولم يزل مدرساً بهذه المدرسة إلى أن نَزَلَ عنها للشيخ الإمام أبي الحسن البلخي، وذلك أنَّ أبا الحسن البلخي قدم دمشق سنة بضع عشرة وخمسمئة، ونزل بالمدرسة الصادرية، وكان يُدرِّسُ بها على ابن مكي الكاساني، فحصل لأبي الحسن البلخي قبُولٌ فحَسَدَه عند ذلك على بن أبي مكي وتعصبت عليه الحنابلة، فخرج إلى مكة، ثم إنَّ علياً الكاساني ندم على خروجه، فأرسل إليه مع جماعة من أصحابه وكانت الكتب تُرسل مع الحافظ ابن عساكر، فقرَّرَ الرجوع، وكان ذلك سنة ٥٢١هـ، ثم رجع من العام القابل وتسلم المدرسة

(١) انظر ص ٤٠ .

(٢) انظر تاريخ دمشق (٢٥٢/٤٣)، الجواهر المضيئة (٣٥٣/١)، تاج التراجم ص ١٤٩ .

(٣) على ما ذكره النعمي صاحب كتاب الدارس في تاريخ المدارس .

من علي ابن مكي الرازي <sup>(١)</sup> .

ومَفَادُ هذه القِصَّة أن عليَّ ابن مكي الرازي هو أول من دَرَسَ بالصادرية وكان ذلك سنة ٤٩١ هـ، وأنه جلس مدرِّساً بها إلى أن تَنَازَلَ لأبي الحسن البلخي سنة ٥٢١ هـ فعلى هذا يكون جلس في التدريس بهذه المدرسة ثلاثين سنة <sup>(٢)</sup> ، وللقارئ الكريم أن يتصور كيف تكون الحصيللة العلمية لرجل درس ثلاثين سنة يُدرِّس، ويشرح، ويُجيب عن أسئلة واردة، وافتراضات تَرُدُّ عليه من الطلبة، واستدراكات يستدرکها على الكتب التي يُدرِّسُها، فَرَحِمَ الله علماء المسلمين كم تكبدوا من العناء في سبيل نشر العلم .

- المدرسة الثانية التي دَرَسَ فيها المدرسة ( الحلوية )، وتُسَمَّى ( النورية )، وهي بحلب، وهي غير النورية الكبرى والصغرى التي بدمشق، وأصل هذه المدرسة كانت كنيسة عظيمة للنصارى بنتها هيلانة أم قسطنطين، فلما استولى النصارى على معظم بلاد الشام، وفعلوا بالمسلمين الأعاجيب عند ذلك قام القاضي ابن الخشاب وحوَّلها هي وعدداً من الكنائس إلى مساجد، وسُمِّي هذا المسجد بمسجد ( السراجين )، حتى جاء زمن نور الدين زنكي فحوَّلها إلى مدرسة ( الحلوية )؛ لأنها كانت عند سوق الحلويين، ونسبتها لنور الدين؛ لأنه هو الذي حوَّلها إلى مدرسة، ولمَّا وردَ حسام الدين الرازي حلب كان يُدرِّسُ في هذه المدرسة الفقيه الإمام علاء الدين عبد الرحمن بن محمود الغزنوي، أبو الفتح، وقد توفي أبو العلاء سنة ٥٦٤ هـ —

(١) انظر تاريخ دمشق (٣٣٩/٤١)، (٢٥٢/٤٣)، ويُعتبرُ معاصراً له، وانظر المدارس في تأريخ المدارس (٤١٣/١)، ولكنه ذكر أن اسمه: ( علي بن زكي الكاشاني )، وقد ذكر تنازله لأبي الحسن البلخي، فالظاهر أن القِصَّة واحدة، ويُوجَّح قول ابن عساكر في اسمه؛ لمعاصرتة له .

(٢) هذا إذا صحَّ أن افتتاح المدرسة الصادرية كان سنة ٤٩١ هـ، ولكن أنا في شك من ذلك، وقد بيَّنتُ سبب الشك عند ذكر نسبه وولادته .



فولكي المدرسة بعده ابنه محمود، ولكنه كان صغيراً فولكي تدير شئونه حسام الدين الرازي، ولكنه لم يطلُ مقامه في هذه المدرسة طويلاً؛ إذ جلس أقل من سبع سنوات، فلقد تولّى بعده رضي الدين محمد بن محمد السرخسي، ولكن تعصّب عليه جماعة من الفقهاء، وكان في لسانه لُكنة فصعّروا أمره لدى نور الدين، وتوفي رضي الدين سنة ٥٧١هـ<sup>(١)</sup>.

وهذا إن دلّ فإنما يدلُّ على مكانة حسام الدين الرازي، ويكشف لنا ذلك موقفُ الفقهاء من رضي الدين بعد حسام الدين.

ومّا يدلُّ على مكانة الإمام الرازي العلمية شرحه لكتّابين من أعظم كتب الحنفية وأقواها، فقد شرح مختصر القدوري، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وشرح - أيضاً - الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

وقد أثنى عليه العلماء بأنه فقيهٌ فاضلٌ، مجيدٌ لمسائل الخلاف بين الأئمة، وبين الأصحاب في المذهب، حسنُ المناظرة، مُستحضرٌ لأدلة الخصوم والإجابة عليها<sup>(٢)</sup>، ويدلُّ على حسن ترتيبه وقوته في مسائل الخلاف ما هو مبثوث في ثنايا كتابه الذي بين أيدينا ( خلاصة الدلائل ) من عَرْضِهِ لأقوال الإمام أبي حنيفة وأصحابه، وأقوال الشافعي، ومأخذه فيها، وترجيحه، كل ذلك دليلٌ على قوّة الملكة عنده في ذلك.

وهنا لفتةٌ أودُّ الإشارةُ إليها لِمَسْتَهَا في مقدّمة الكتاب ( خلاصة الدلائل )، وكتابه ( شرح التكملة )، وهي حُسْنُ بلاغته وإبداعه؛ فإنك لا

(١) انظر الكلام على المدرسة الحلوية، وتسميتها بالنورية، وما جاء حول علاقة حسام الدين الرازي بها. انظر الأعلاق

الخطيرة لابن شداد (١١٠/١-١١٢)، كنوز الذهب في تأريخ حلب لابن العجمي (٣٣٩/١، ٣٤٢، ٣٤٣)، فهر

الذهب في تأريخ حلب (٢١٦/٢-٢١٨)، ولكنه أسقط حسام الدين الرازي.

(٢) انظر تأريخ دمشق (٢٥٢/٤٣)، الجواهر المضيئة (٣٥٣/١)، تاج التراجم ص ١٤٩، الفوائد البهية ص ١٩٨.

تقرأ مقدمته تلك إلا ويُدَاخِلُكَ شعورٌ بِتَضَلُّعٍ كبيرٍ للمؤلف في جانب الأدب والبلاغة .

ومن ذلك قوله - في مقدمة خلاصة الدلائل -: " هذا مع اعترافي بقلّة البضاعة وعدم التقدّم في الصناعة؛ بل جرأة خالصة، وتجهلاً وتَفَحُّماً مُحْضَلاً وَتَحَمُّلاً لِتَصْحِيحِ نسبة الأب وتصديق كلمة الرّب في قوله: ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَنُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، فمن مَشَى على مثال أبيه، ونَسَجَ على منوال أخيه ما اقْتَرَفَ ذنباً ولا اقْتَحَمَ، ولا اغْتَمَضَ حَقّاً ولا اهْتَضَمَ، فَمَنْ أَشَبَّه أباه فما ظَلَمَ <sup>(٢)</sup> ... " <sup>(٣)</sup> .

وقال في مقدّمة كتابه: ( تكملة القدوري ): " ... وعلى آله وأصحابه الذين أقاموا عماد الدين بالجد والإقبال، وأوهوا غري الشّرك والنّفاق بالدّخض والإبطال، ما تراءى في البرّ سَرَابٌ، أو تَرَقَّرَقَ في الفضاء آل <sup>(٤)</sup> ... " إلى أن قال عن مختصر القدوري: " فَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِهِ كان أَطْمَعَ من أشعب، وأعجزَ من الثّعَلَب <sup>(٥)</sup> ... " <sup>(٦)</sup> .

ومِمَّا يَزِينُ في هذا العالم - أيضاً - صفة الورع، فقد وجدتُ ما يدلُّ على ذلك في موضعين:

(١) سورة الأحزاب، جزء من آية رقم ٧٢ .

(٢) ( مَنْ أَشَبَّه أباه فما ظلم ) مثلّ عربي . انظر مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري الميداني (٣٣٣/٢) .

(٣) انظر مقدّمة الكتاب الذي بين أيدينا ص ٢ .

(٤) (الآل هو السراب الذي يكون مرتفعاً أول النهار، وهذا المعنى هو المناسب لمراد المؤلف، وقيل هو السّراب . انظر

لسان العرب (٣٧، ٣٦/١١) .

(٥) ( أَطْمَعَ من أشعب، وأعجزَ من ثعلب ) مثلان عربيان . انظر مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري

الميداني (٦٨٧، ٦٠٨/١) .

(٦) انظر مقدّمة المؤلف في تكملة القدوري، مخ، لوحة رقم ٢ أ، مخطوطات الجامعة الإسلامية، برقم ٩٧٥ .

- قوله في كتاب الطهارة: " والقول بالتوقف عند تكافؤ الأمارات دليلٌ

كمال العلم، وغاية الورع " <sup>(١)</sup> .

- وقال في موضع آخر: " وعند مالك تقرأ الحائض والنفساء القرآن؛

احترازاً عن النسيان، وفيه من الجرأة، وتترك تعظيم القرآن ما لا

خفاء به " <sup>(٢)</sup> .

وأخيراً وليس آخراً يبدو أن المؤلف اشتهر في علم الفقه، أمّا في جانب

الحديث، فلم يُذكر عنه رواية شيءٍ من الأحاديث عن طريقه؛ ولذا يقول

الإمام ابن عساكر - وهو من المعاصرين له - يقول: " وما أظنّه سمع

الحديث " <sup>(٣)</sup> ، والله أعلم .

(١) انظر ص ٤١ .

(٢) انظر ص ٦٥ .

(٣) انظر تاريخ دمشق (٢٥٢/٤٣) .

## المبحث الثالث : محققاته .

نَبَيِّنُ : في الحقيقة أنَّ الكلام على عقيدة المؤلف إنما تَشَتَّدُ أهميته إذا كان الكتاب المؤلف في العقيدة والتوحيد، وذلك حتى يحذُرُ القارئ مما قد يكون في الكتاب من هفوات، أو كان كذلك في التفسير، أو في الحديث، أمَّا والحال أنَّ الكتاب أُلْفَ في فنِّ الفقه الذي يَقِلُّ أو يندُرُ فيه الكلام على أمور العقيدة؛ بل كله مسائل فقهية فرعية؛ فإنَّ أهمية الكلام على هذا المبحث تَقِلُّ، ولكِنِّي بحثُ في ثنايا كتبه؛ علَّني أجد شيئاً من كلامه يُفيدني عن معتقده لا بالسلب ولا بالإيجاب، وفي هذا المبحث أريد أن أتكلّم في عدة نقاطٍ أرى أنَّها مُهمّة :

أولاً : الأصل في كل مسلم سلامة الفطرة إلا ما قد يطرأ عليه من متغيّرات، كما قال النبي ﷺ : (( ما من مولودٍ إلّا ويُولدُ على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو يُنصرّانه، أو يُمجّسانه ))<sup>(١)</sup> ، والمؤلف حسام الدين الرازي لم أجد مَنْ تكلّم على عقيدته بقَدَحٍ، وحتى لو كان في معتقده شيءٌ فإنّه لم يُصرّح به في شيءٍ من كتبه - فيما أعلم -، وإنّما يلزم الكلام في أمرِ المعتقد إذا كان قد تكلّم بشيءٍ من ذلك حتى لا يغترَّ به مَنْ يَجْهَلُ في أمرِ العقيدة .

ثانياً : وعلى فرضِ أنّه قد يكون عند المؤلف أو غيره من العلماء هَفَوَاتٌ أو زَلَّاتٌ ولكنها تنغمر في بحار حسناتهم ومحاسنهم الكثيرة، ولو أننا اطّرحنا كلَّ مَنْ زَلَّ زَلَّةً لم نجدْ بعد ذلك مَنْ نأخذُ عنهم فهذا ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - أخطأ في جوانب من العقيدة وتوحيد الإلهية في كتابه الجليل فتح الباري، كقوله في استواء الله على عرشه : " هو من المُتَشَابِه الذي

(١) متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة ؓ، انظر صحيح البخاري (٤٥٦/١)، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي، فمات، هل يُصلّى عليه؟، برقم ١٢٩٣، وصحيح مسلم (٢٠٤٧/٤)، كتاب القدر، باب معنى كلِّ مولود يُولد على الفطرة...، برقم ٢٦٥٨ .

يُفَوِّضُ عِلْمُهُ إِلَى اللَّهِ " <sup>(١)</sup> ، أو كقوله: " كَتَبَ اللَّهُ أَيَّ أَمْرٍ أَنْ يُكْتُبَ " <sup>(٢)</sup> ،  
وقد عَدَّ بعضُ العلماء هذه الأخطاء، فأحصى أربعةً وعشرين خطأً <sup>(٣)</sup> ، فهل  
بعد هذا نَطْرَحُ كتابَ فَتْحِ الْبَارِي؟! كَلَّا بل نأخذ ما فيه من الفوائد والدُّرَرِ  
التي قَلَّ أَنْ تَجْتَمِعَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ، ونتجاوز عن الهفوات، وندعو لابن  
حجر - رحمه الله - بالمغفرة والرحمات .

ومِثْلُ ذَلِكَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ - رحمه الله - في كتابه فَتْحُ الْقَدِيرِ الَّذِي  
هُوَ مِنْ أَمْزَجِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَأَجْمَعِهَا، وَأَحْسَنِهَا تَرْتِيباً - فِي نَظَرِي - قَدْ زَلَّ  
فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ فَقَدْ أَوَّلَ الْيَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ <sup>(٤)</sup> أَوَّلَهَا  
فَقَالَ: " أَيُّ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَهُ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ " ، وَذَكَرَ أَنَّ إِضَافَةَ  
الْخَلْقِ إِلَيْهِ تَكْرِيمًا لَهُ وَتَشْرِيعًا، كإِضَافَةِ الْبَيْتِ وَالنَّاقَةِ - نَاقَةُ اللَّهِ - لَهُ  
سُبْحَانَهُ <sup>(٥)</sup> ، وَكَتَبَ أَوَّلَ ( عَيْنِ اللَّهِ ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَتَصْنَعَ عَلَى  
عَيْنِي﴾ <sup>(٦)</sup> أَوَّلَهَا فَقَالَ: " أَيُّ لُتْرَبِّي وَتُعْذِي بِمَرَأَى مِنِّي " <sup>(٧)</sup> ، وَلَا شَكَّ أَنَّ  
هَٰذِينَ التَّأْوِيلَيْنِ مَخَالِفَانِ لِمَا عَلَيْهِ مِنْهَجُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، مِنْ إِثْبَاتِ يَدَيْنِ  
حَقِيقَتَيْنِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ عَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَذَا جَمِيعُ الصِّفَاتِ  
الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ إِثْبَاتًا يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ فَإِنَّ

(١) انظر مقدمة فتح الباري ص ١٤٣، ط دار الريان للتراث .

(٢) انظر فتح الباري (٩٩/١) .

(٣) كتب الشيخ عبد الله بن سعدي الغامدي رسالةً صغيرةً في ذلك، في خمس عشرة صفحة سَمَّاها: ( الأخطاء الأساسية  
في العقيدة وتوحيد الإلهية من كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري ) . توزيع مكتبة دار العليان .

(٤) سورة ص ، جزء من الآية رقم ٧٥ .

(٥) انظر فتح القدير للشوكان (٤٤٥/٤) .

(٦) سورة طه ، جزء من الآية رقم ٣٩ .

(٧) انظر فتح القدير للشوكان (٣٦٥/٣) .

من العدل أن نقبل ما في الكتاب من الحق الذي لا لبس فيه، ونطرح ما فيه من زلل، ونسأل الله لنا وله العُفْران .

ثالثاً : هذه الزلات التي أذكرها، أو يذكرها غيري من الباحثين قد لا تكون زلات، أو قد يكون لهم عذر في ذلك، أو قد يكونوا رجعوا عن ذلك في كتاب آخر، أو رجع في آخر حياته، ولم يتسن له الكتابة في ذلك، أو نحو ذلك مما يكونون فيه معذورين أمام الله، وقد عدَّ شيخ الإسلام ابن تيمية نحواً من عشرين عذراً للعلماء في مخالفة الكتاب أو السنة في رسالة مشهورة سماها ( رفع الملام عن الأئمة الأعلام )<sup>(١)</sup> .

رابعاً : في زمن المؤلف وما قبله امتداداً من القرن الرابع ظهرت الفرق الكلامية، ونشأت - أيضاً الصوفية الطُرقِيَّة الضالَّة، وظهرت مذاهب الفلاسفة الإلحادية<sup>(٢)</sup> ، ولكن بفضل الله كانت الشام - في هذا الوقت - كانت أقوم الطوائف بدين الإسلام، علماً، وعملاً، وجهاداً من شوق الأرض وغربها، وكان لهم جولات مع الكفرة من النصارى والمشركين، ومع الزنادقة والملحدين، ولهذا لما هُزموا سنة ٦٦٩ هـ - أي في قصد التَّارِ بلاد الشام - دخل على أهل الإسلام من الذل والمصيبة بمشارك الأرض ومغاربها ما لا يعلمه إلا الله<sup>(٣)</sup> .

والظاهر أن أكثر ما نشأ من هذه البدع في بلاد الشام التَّصَوُّف، والتَّصَوُّفُ الصحيح فيه أنه مُشتَقُّ من لبس الصُّوف، وكانت بداياته الزهد والاجتهاد في العبادة، وكان منشأه من البصرة فهذا أصلُ التصوف، ثمَّ إنَّه بعد ذلك تَشَعَّبَ وتَنَوَّعَ فصار فيه المُكَّاء والتَّصَدِيقَة، والاجتماع، وإنشاء القصائد،

(١) هذه رسالة مشهورة مطبوعة، وقد أشار إليها شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى - جمع ابن قاسم (٣٠٥/٢٠) .

(٢) انظر مقدمة في الأهواء والافتراق والبدع . د . ناصر العقل ص ١٢٦، ١٢٧ .

(٣) انظر مجموع الفتاوى - جمع ابن قاسم (٥٣٣، ٥٣٢/٢٨)، والبداية والنهاية (٧/١٤) .

ونحو ذلك من البدع المحدثه، ولذلك لابد للمرء أن يُفرّق بين الصوفيه الذين أقبلوا على الله وزهدوا في الدنيا، وكانوا في ذلك على منهج رسول الله ﷺ وبين الزنادقة والمشرّكين أهل الحلول والاتحاد<sup>(١)</sup>، وإنما أردتُ الكلام على التصوف؛ لأنه كان محلّ الاهتمام في زمن نور الدين الملك العادل؛ فإنه لبس الصُوف، وكان كثير الصلاة والعبادة<sup>(٢)</sup>، وقرب الصوفية، وأوقف عليهم الأوقاف، وبنى لهم المدارس، والظاهر أن المقصود بالصُوفيه في اهتمام نور الدين الزُهاد والعبّاد، على أنّه قد يوجد عندهم بعض المخالفات<sup>(٣)</sup>.

وإنما ذكرت ذلك لأن المؤلف عاش فترة ليست بالقصيرة في فترة مملكة نور الدين زنكي .

(١) انظر مجموع الفتاوى - جمع ابن قاسم (١١/١٦، ١٨، ١٩، ٥٧، ٥٨، ٧٥-٧٧) .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (٢٠/٥٣٢، ٥٣٤) .

(٣) انظر الروضتين في أخبار الدولتين (١/٤٧، ٥١، ٦٢، ٧١، ٢٢٨، ٣٤١، ٣٩٩، ٤٣١، ٤٣٢)، وغيرها كثير .

## المبحث الرابع : شيوخه .

لم أعثر على ذكر أحدٍ من شيوخه عند كلٍّ من ترجم له، وكلُّ ما ذكره أنّه تَفَقَّهَ بما وراء النهر .

وبلدّه الأصلي الرّبي، وهذا استثناسٌ بأنّ نسبة الرازي إلى مدينة الرّبي<sup>(١)</sup> من بلاد ما وراء النهر، فإنّي هنا سأذكر بعض من اشتهر من العلماء في تلك المنطقة - أي بلاد ما وراء النهر - في فترة أوائل حياة المؤلف - كما سبق ذكره في المبحث الأول -، أو قبلها بقليل بحيث يمكن أن يكونوا شيوخاً له أو على أقلِّ تقدير أفاد من كتبهم، أو من تلاميذهم، وهي فترة القرن الخامس كلّّه، وهم كالتالي :

١ - الأسبيجاي<sup>(٢)</sup> ، أحمد بن منصور أبو الأسبيجاي، القاضي ، أحد شُراح مختصر الطحاوي، وجلس للفتوى في سمرقند، توفي سنة ٤٨٠هـ<sup>(٣)</sup> .

٢ - الأسبيجاي السمرقندي، علي بن محمد بن إسماعيل بن علي الإسيجاي، شيخ السمرقندي، وُلِدَ سنة ٤٥٤هـ، ولم يكن بما وراء النهر في زمانه من يحفظ المذهب ويعرفه مثله، تُوفي سنة ٥٣٥هـ، ومما يؤيّد إمكانية استفادة المؤلف منه، أنّ من تلاميذه صاحب الهداية المرغيناني، وهو معاصر للمؤلف<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر لسان العرب (٣٥٨/٥) .

(٢) نسبة إلى أسبيجاب من بلاد ما وراء النهر، وهو إقليم يضمّ عدّة بلاد . انظر معجم البلدان (١٧١/١)، (١٢٦، ٣٤/٥)، وانظر الجواهر المضيئة (١٢٧/١)، تاج التراجم ص ٥٤ .

(٣) انظر الجواهر المضيئة (٣٧١، ٣٧٠/١)، تاج التراجم ص ١٥٥، ١٥٦ .

(٤) المصدر السابق .



٣- البَزْدَوِي : علي بن محمد بن الحسين، أبو الحسن، فخر الإسلام البزدوي، فقيه ما وراء النهر له كتاب ( المبسوط ) أحد عشر مجلداً، وشرح الجامع الصغير والكبير تُوفِّيَ سنة ٤٨٢ هـ، ودُفِنَ بسمرقند <sup>(١)</sup> .

٤- الدبوسي : عبيد الله أو عبد الله بن عمر بن عيسى، القاضي، أبو زيد الدبوسي، نسبةً إلى دبوسية قرية بين بخارى وسمرقند، وهو أول من وضع علم الخلاف، من أعظم مؤلفاته ( تأسيس النظر ) تُوفِّيَ سنة ٤٣٠ هـ <sup>(٢)</sup> .

٥- السرخسي : محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، شمس الأئمة، من المجتهدين من أشهر كتبه ( المبسوط ) في ثلاثين جزءاً، أملاه من حفظه وهو سجين في الحبس، وهو من أهل سرخس من بلاد خرسان، وتُوفِّيَ بفرغانة من بلاد ما وراء النهر، واختلف في سنة وفاته وهي في حدود ٤٨٢ هـ - ٤٩٠ هـ <sup>(٣)</sup> ، وفي أثناء البحث وجدت أن المؤلف استفاد كثيراً من كتاب السرخسي ( المبسوط )، فكثيراً ما ينقل تعليقاته وذكر الأقوال والاختلاف، وذلك واضح في أثناء الكتاب عند العزو إليه .

٦- الناطفي : أحمد بن محمد بن عمر الناطفي، أبو العباس، من الفقهاء الكبار، له كتب منها ( الأجناس ) و ( الفروق ) و ( الوقعات )، مات بالرِّي التي يُنسب لها المؤلف سنة ٤٤٦ هـ <sup>(٤)</sup> ، والناطفي نسبةً إلى عمل الناطف ويعه <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر تاج التراجم ص ١٤٦، الفوائد البهية ص ٢٠٩، ٢١٠ .

(٢) انظر الجواهر المضيئة (٣٣٩/١)، الفوائد البهية ص ١٨٤، الأعلام للزركلي (١٠٩/٤) .

(٣) انظر الجواهر المضيئة (٢٩/١)، الفوائد البهية ص ٢٦١، الأعلام للزركلي (٣١٥/٥) .

(٤) انظر الجواهر المضيئة (١١٤/١)، تاج التراجم ص ٢٤، الفوائد البهية ص ٦٥ .

(٥) النَّاطِف: نوعٌ من الحلوى يُسمَّى القُبَيْطِي، سُمِّي بالناطف؛ لأنه يَنْطَفُ، أي يقطر قبل استنضائه . انظر المصباح المنير (٦١١/٢) .

هؤلاء العلماء من كبار علماء الحنفية في زمانهم في بلاد ما وراء النهر،  
وهم في الفترة التي تسبق زمن المؤلف أو تتزامن معه ، فلعلَّ المؤلف أفاد شيئاً  
من علمهم في صغره، إلا أنَّ غالب حياته العلمية في الشام .

## المبحث الخامس : تلاميذه .

ذكر بعض مَنْ ترجم للمؤلف أَنَّهُ قد تَتَلَمَذَ على حسام الدين الرازي اثنان، وزاد بعضهم فقال: ( وجماعة )، ولم يُسَمِّهم <sup>(١)</sup> ، وكلُّ مَنْ نقلَ تسميةَ تلاميذه نقلَ ذلك عن ابن العديم، فَإِنَّهُ قال: " تَفَقَّهَ عليه بحلب عَمِّي أبو غانم وجماعة، وسمع منه عمر بن بدر الموصلي " .

١- عمر بن بدر بن سعيد بن محمد بن تنكيز، ضياء الدين الموصلي، أبو حفص الكردي، الإمام المحدث، ولد سنة ٥٥٧هـ، وله مصنفاتٌ في الحديث، وحَدَّثَ، وكان حسن السَّمْتِ، طَيِّبَ المحاضرة، نبيلاً، عالي الشان، توفِّيَ سنة ٦٢٢ هـ <sup>(٢)</sup> ، وَكَوْنُ ولادته سنة ٥٥٧هـ فَإِنَّ ذلك يعني أَنَّهُ سمع من حسام الدين الرازي في أَخْرِيَاتِ حياته، ولم يَتَبَيَّنْ لي ما الذي سمعه من حسام الدين الرازي، فالظاهر أَنَّهُ حديث، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يكون فقهاً، له مصنفاتٌ عِدَّةٌ منها: ( العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة )، و ( استنباط المعين من العلل والتاريخ لابن معين ) .

- أمَّا أبو غانم فهو عَمُّ صاحب ( بُغْيَةُ الطلب في تاريخ حلب ) والظاهر أَنَّ اسمه: محمد بن هبة الله بن محمد بن هبة الله بن أحمد بن يحيى بن زهير بن هارون بن موسى ابن أبي جرادة ابن العديم، أبو غانم القاضي، وُلِدَ سنة ٥٤٦هـ ، وَتَفَقَّهَ على مذهب أبي حنيفة، وكان يَكْتُبُ على طريقة ابن البَوَّاب <sup>(٣)</sup> ، ويختتم في كلِّ رمضان ختمةً أو ختمتين، مات سنة

(١) انظر الجواهر المضية (٣٥٣/١)، تاج التراجم ص ١٤٩ .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (٢٨٧/٢٢)، الجواهر المضية (٣٨٧/١)، تاج التراجم ص ١٤٩، ١٦٠ .

(٣) ابن البواب: علي بن هلال، المعروف بابن البواب، له طريقة جملية في الكتابة نقلها من خطِّ الكوفيين . انظر الجواهر المضية (٤٤١/١) .

٦٢٨ هـ<sup>(١)</sup>، كان ممن تفقه عليه ابن الأثير، وقال عنه: " كان من المجتهدين في العبادة والعاملين بعلمهم، فلو قال قائل: إنه لم يكن في زمانه أعبد منه لكان صادقاً، سمعنا عليه الحديث وانتفعنا بكلامه " ١ - هـ بتصرف<sup>(٢)</sup> .  
يسير

(١) انظر الجواهر المضيئة (١/٢١٦، ٣٨٦، ٤٠٤)، وانظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٣٨٧/٩)، ولكنه نسبه فقال:

ابن غنائم، و البداية والنهاية (١٣/١٥٠) .

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٣٨٧/٩) .

## المبحث السادس : مؤلفاته .

قام المؤلف حسام الدين الرازي بتأليف جملة من الكتب، عُرفَ منها ستة كتب، ويظهر على هذه الكتب في الجملة حُسْنُ اختيار المؤلف لها، حيث أنها مُتَّصِلَةٌ ببعض الكتب المهمة في المذهب الحنفي، كالجامع الصغير لحمد بن الحسن، والمختصر المشهور للقدوري، المُسمَّى ( الكتاب )، وسوف أستعرض بعض ما وصل علمي إليه من هذه الكتب:

١- الكتاب الذي بين أيدينا: ( خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل )، وهو شرحٌ لمختصر القدوري المشهور الذي يُسمَّى الكتاب، وسيأتي - إن شاء الله - الكلامُ على هذا الكتاب بتوسُّعٍ وبيانٍ لأسراره، وإخراجٍ لمكنونه، فأرجئ الكلام هناك .

٢- ( التكملة لمسائل القدوري ) <sup>(١)</sup> ، وذلك أن حسام الدين بعدما انتهى من خلاصة الدلائل في شرح مختصر القدوري تَبَّعَ المسائل التي لم يذكرها القدوري في مختصره وهي موجودة في الجامع الصغير لحمد بن الحسن، أو في مختصر الطحاوي، أو في الإرشاد وموجز الفرغاني، ثم قام بترتيبها ترتيب القدوري في المختصر، من غير تكرار للمسائل إلا ما صاغ ذكره بدون إعادة، أو كان تفصيلاً لما أجمله، وتنبهها على ما أغفله، أو كان منه زيادة بيان، أو حكاية قول إنسان، ثم قال: ليكون تكملة لتصنيفه وتتممة لتأليفه، وهكذا قال في مقدمة التكملة <sup>(٢)</sup> .

ثم قال واصفاً هذا الكتاب : " فمن دَرَسَهُ وفهمه بعد ما حفظ القدوري وعَلِمَهُ، كان كمن قرأ المختصرات الخمس، وجمع بين نور

(١) انظر هدية العارفين (٧٠٣/١)، تاريخ الأدب العربي (٢٧٢/٣) .

(٢) انظر التكملة لمسائل القدوري، مخ لوحة رقم ٢، وانظر كشف الظنون (١٦٣٣/٢) .

الكواكب والشمس" <sup>(١)</sup>، وأوّل المخطوط قال: ( الحمد لله الذي خلقنا فهدانا للرشاد، وأنقذنا من حيرة الضلال )، وهذا الكتاب يُعدُّ من الكتب المختصرة؛ إذ أن ما شذَّ من مختصر القدوري يُمكنُ حصره <sup>(٢)</sup>.

وطريقته: فيه أنه يذكر المسألة ثم يذكر حكمها هذا إذا لم يكن فيها خلاف، فإن كان فيها خلافٌ بين الإمام وصاحبيه ذكره، ونادراً ما يذكر رأي الأصحاب غير أبي يوسف ومحمد، وذكر أنه إذا قال في المسألة: " وبه نأخذ " فإنه اختيار الطحاوي <sup>(٣)</sup>.

٣- ثمَّ شرح هذه التكملة <sup>(٤)</sup> بكتاب سَمَّاه: ( شرح التكملة )، وأولُه: ( الحمد لله على نعمائه، والشكر له على مننه وآلائه... )، وقد بيّن سبب تأليفه لهذا الشرح فقال: " لما كتبتُ كتاب التكملة عرضته على بعض المتفقهة استحسنته وارتضاه، وأعجب به واستحلاه، فالتمس منِّي أن أضُمَّ إلى تلك المسائل شيئاً من الدلائل المستخرجة من كلام المشايخ الكبار على سبيل الإيجاز والاختصار، فأجبتَه إلى ذلك " <sup>(٥)</sup>، فكان شرحاً للتكملة كشرح الخلاصة لمختصر القدوري، وطريقته في هذا الكتاب أن يُبيِّن المعنى اللغوي والشرعي لكُتُب الكتاب، ويذكر المسألة من كتاب التكملة، ثمَّ يذكر دليلها، ثمَّ يذكر الآراء الأخرى عند أبي يوسف، أو مالك، أو الشافعي، أو غيرهم، ثمَّ

(١) المصدر السابق.

(٢) ولذا فقد جاء كتاب التكملة في باب العبادات على نحو ٢٧ لوحة وجميع الأبواب ١٥٩ لوحة.

(٣) والكتاب مخطوط في الجامعة الإسلامية برقم ٩٧٥، ويضم ١٥٩ لوحة، في كلِّ لوحة ١٩ سطر، وخطها واضح مقروء، كتبه عباس بن أبي سالم بن عبد الملك الحنفي، وقد حصلتُ على نسخة منه، وأيضاً مخطوط في ميونخ أول ٢٥٩، عاطف أفندي ١٠٥٩، باريس أول ٨٥٤. انظر تأريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣٣١/٦).

(٤) انظر تأريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٧٢/٣)، وذكر التكملة مع الشرح، وانظر كشف الظنون (١٦٣٣/٢)، وقد حصلتُ على نسخة منه، والكتاب مخطوط، وهو مصوَّر في مركز الملك فيصل بالرياض، رقم الفيلم ٨٥٤، وأصله من مصورات باريس الوطنية، ويقع في ٢٣٢ ورقة و ٢٧ سطر.

(٥) انظر شرح التكملة، مخ لوحة رقم ٢ أ، كشف الظنون (١٦٣٣/٢).

يُورد دليلهم ويردُّ عليه، ويذكر الروايات عن الإمام إن كانت، ويستطرد في بيان المسألة، فهو شرحٌ موسَّعٌ، ومفيدٌ نافع، وهو مع مختصر القدوري، أو مع خلاصة الدلائل يكون جامعاً لأكثر مسائل الفقه إن لم يكن كلّها، وقد نقل عنها في حاشية ابن عابدين، والدُّر المختار كثيراً<sup>(١)</sup>.

٤- ( سلوة الهموم ) ذكر ذلك القرشي<sup>(٢)</sup>، وتبعه عليه غيره<sup>(٣)</sup>، وذكر أنّه جمعه عندما مات له ولد، ولم أجد عنه أيّ معلومات سوى ذلك<sup>(٤)</sup>.

٥- ( شرح الجامع الصغير )، والجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني، وأول هذا الشرح: ( بسم الله الرحمن الرحيم، ربِّ وفق بالإتمام، الحمد لله خالق الأنام، ومُنزِل الأحكام، الفارقة بين الحلال والحرام... )، وسبب تأليفه له قال: "... وبعد: فإنِّي لما قصدتُ تحفيظ كتاب الجامع الصغير، وجدتُ في مسائله غموضاً، لا يكاد بعضها يفهم إلا بضرب بيان، ونوع تأمل، فملتُ إلى شروحه فوجدتها جليلة الفوائد... إلى أن قال: فالتقطتُ منها ما ظننته موصلاً إلى المطلوب... "، ثمَّ بيَّن إعراضه عن فواضل الأدلّة إلا ما لزم ذكره، واحتجَّ إليه، وذلك رغبةً منه في الإيجاز<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٢/٢٤٦)، وشرح التكملة، لوحة ٢٤أ، والدُّر المختار (٦/٦٦٩)، وشرح التكملة، لوحة ٢٢٥أ، وكذلك الدُّر المختار (٦/٦٨٥)، وشرح التكملة، لوحة رقم ٢٢٦ب، وغيرها من المواضع الكثيرة، ثمَّ بدأ يدلُّ على أهمية الكتاب.

(٢) انظر الجواهر المضيئة (١/٣٥٣).

(٣) انظر تاج التراجم ص ١٥٠، مفتاح السعادة (٢/٢٨٣)، الفوائد البهية ص ١٩٨، هدية العارفين (١/٧٠٣)، الأعلام للزركلي (٤/٢٥٦).

(٤) قد بحثتُ عنه في مخطوطات المكتبات؛ بل حتّى في مركز الملك فيصل للمعلومات، فلم أجد ذكرًا له.

(٥) انظر ذكره في الأعلام للزركلي (٤/٢٥٦)، وقد ذكر أن جزءاً منه، أو قطعةً منه في شستريتي، برقم (٣٣١٦)، وقد حصلتُ على نسخةٍ منه، أرسلتُ في طلبها من معهد المخطوطات العربي في الكويت، ثمَّ رأيتُ في كتاب الفقه الحنفي للباحث/ أحمد النقيب (٢/٥٣٥) وقد ذكر أن نسخةً منه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وأهمية هذا الكتاب تتبين في كونه شرحاً لأحد كتب ظاهر الرواية في المذهب الحنفي، وهو كتاب محمد بن الحسن الشيباني (الجامع الصغير)، وأيضاً فإن من أهميته أنه انتقاه من شروح الجامع الصغير، فيكون كالزبدة لما فيها، ويذكر رأي أبي حنيفة والصاحبين، وخلافهم، ويستدل لكن كل ذلك على وجه الإيجاز كما ذكر في مقدمته .

٦- وأخيراً ( الفتاوى ) <sup>(١)</sup> ، وقد ذكر ابن عساكر أن حسام الدين الرازي يفتي على مذهب أبي حنيفة <sup>(٢)</sup> ، وهي من الفتاوى المعتبرة في المذهب <sup>(٣)</sup> ، لكن لا أدري هل جمعها هو ؟ أم جُمِعَتْ عنه ؟، ولم أعر على مكان لهذه الفتاوى .

بالرياض، رقم الفلم ٣٣١٦، ويقع في ١٠٣ لوحة، ومصورة من مكتبة شستريتي بإيرلندا، والظاهر أنها نفس النسخة التي عندي لموافقتها في عدد اللوحات .

(١) انظر مفتاح السعادة (٢٨٣/٢)، معجم المؤلفين (٤٠٢/٢) .

(٢) انظر تاريخ دمشق (٢٥٢/٤٣) .

(٣) انظر مفتاح السعادة (٢٨٢/٢) .



## المبحث السابع: وفاته .

ذكر أكثر العلماء الذين ترجموا للرازي أنه توفّي في دمشق<sup>(١)</sup> ، سنة ثمان وتسعين وخمسمئة من الهجرة النبوية، ودُفِنَ خارج باب الفرّاديس<sup>(٢)</sup> ، وهذا القول هو الأقرب؛ لأنّ القرشي صاحب الجواهر المضئية له اهتمام كبير بحسام الدين الرازي، فهو أعرف به<sup>(٤)</sup> .

وقيل: توفّي سنة ثلاث وتسعين وخمسمئة<sup>(٥)</sup> ، وقيل سنة إحدى وتسعين وخمسمئة<sup>(٦)</sup> ، والأوّل ما ذكرتُ أولاً، ولم يُذكرْ كم كان عمره .

- 
- (١) وذكر بروكلمان أنّه مات بحلب سنة ٥٨٩هـ . انظر تاريخ الأدب العربي له (٣٣٠/٦)، ولكن هذا مخالف لما اتّفق عليه بقيّة من ترجم له من أنّه توفّي بدمشق، وأنّه رجع إليها بعد ذهابه إلى حلب، ويُؤيّد هذا أنّه دُفِنَ خارج باب الفرّاديس، وهذا الباب في دمشق . انظر معجم المؤلفين (٤٠٢/٢)، الأعلام للزركلي (٢٥٦/٤) .
- (٢) الفرّاديس: جمع فرّدوس، وأصله معرّب، ويُرادُ به ( البستان )، والفرّاديس موضعٌ خارج دمشق، وبابٌ من أبواب دمشق، ويُطلّق - أيضاً - على موضعٍ قرب حلب، ولكنّ المراد هنا الذي في دمشق؛ لأنّ باب الفرّاديس بدمشق . انظر تاريخ دمشق (٤٠٨/٢)، معجم البلدان (٢٤٣، ٢٤٢/٤) .
- (٣) انظر الجواهر المضئية (٣٥٣/١)، الطبقات السنية، مخ، الجزء الثاني، لوحة رقم ٥ ، الفوائد البهية ص ١٩٨، الأعلام للزركلي (٢٥٦/٤)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، اختلف في نقله فذكر في (٢٧١/٣) أنّه مات سنة ٥٩٨هـ كما عليه الجمهور، وفي (٣٣٠/٦) ذكر أنّه مات سنة ٥٨٩هـ، والظاهر أنّ الأخير سبق قلم فقدم رقماً على آخر؛ لأنّي لم أجِدْ مَنْ وافقه من المتقدّمين . والله أعلم .
- (٤) فقد حفظ الخلاصة، وشرحها، ودرّسها، وخرّج أحاديثها، وترجم للأعلام الواردين فيها . انظر الجواهر المضئية (٣٥٣/١)، وانظر كتاب تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة له .
- (٥) انظر تاج التراجم ص ١٥٠، رسالة في طبقات الفقهاء ل محمد أمين، مخ لوحة رقم ٤٣، مفتاح السعادة (٢٨٣/٢)، معجم المؤلفين (٤٠٢/٢) .
- (٦) ذكر ذلك ابن عابدين في حاشيته (٧١٥/٧١٤/٣) .

الفصل الثالث : التعريف بالكتاب:

( خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل )

وذلك في عشرة مباحث، وهي:

المبحث الأول: التحقيق في اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه .

المبحث الثاني: سبب اختيار الكتاب .

المبحث الثالث: قيمة الكتاب العلمية .

المبحث الرابع: نقد الكتاب .

المبحث الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب .

المبحث السادس: مقارنة الكتاب ببعض الشروح على مختصر القدوري .

المبحث السابع: تأثير المؤلف بمن قبله، وتأثيره فيمن بعده .

المبحث الثامن : أسلوب المؤلف ، وطريقته في الكتاب .

المبحث التاسع: وصف النسخ المخطوطة .

المبحث العاشر: عرض موجز لما يحتويه الكتاب ( القسم المحقق )

### المبحث الأول: التحقق من اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه:

أولاً: اسم الكتاب: اختلفَ في اسم الكتاب اختلافاً يسيراً، والظاهر أن ذلك من تصرف النَّسَّاحِ، والمُترجمين؛ ولكن الأكثر على أن اسمه: ( خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل )<sup>(١)</sup>، وذكر بعضهم أنه: ( خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل )<sup>(٢)</sup>، ووجدته في إحدى النسخ باسم: ( النافع ) شرح مختصر القدوري<sup>(٣)</sup>، واختصره بعضهم فقال: ( الخلاصة )<sup>(٤)</sup>، وفي مِفْتَاح السَّعَادَةِ وغيرها: ( خلاصة الدلائل في شرح القدوري )<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

أطبق المُترجمون على نسبة هذا الكتاب - خلاصة الدلائل - لحسام الدين علي بن مكِّي الرازي حتَّى كَانَهُ عَلِمَ عليه<sup>(٦)</sup>.

وقد نُسِبَ الكتاب إليه في مقدِّمة كلِّ نسخةٍ من النُّسخ المخطوطة .

وكذلك قام ابن التركماني بتخريج الأحاديث التي في الهداية والخلاصة،

(١) انظر الجواهر المضيئة (٣٥٣/١)، كشف الظنون (١٦٣٢/٢)، هدية العارفين (٧٠٣/١)، معجم المؤلفين (٤٠٢/٢)،

تأريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٧١/٣)، انجم الملوك لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت - الفقه

وأصوله (١٠٢٧/٣)، وبعضهم اكتفى بالجزء الأول من العنوان ( خلاصة الدلائل ) انظر تاج التراجم ص ١٥٠،

الأعلام للزركلي (٢٥٦/٤).

(٢) انظر الجواهر المضيئة (٥٤٣/٢)، النسخة المحققة بتحقيق د. عبدالفتاح الحلوة، ط دار هجر، وانظر الفوائد البهية

ص ١٩٨.

(٣) هي نسخة ( س ) من مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، برقم ( ٣٣٤١ ).

(٤) ذكره القرشي نقلاً عن ابن العديم . انظر الجواهر المضيئة (٣٥٣/١).

(٥) انظر مفتاح السعادة (٢٨٣/٢)، حاشية ابن عابدين (٧١٤/٧).

(٦) انظر الجواهر المضيئة (٣٥٣/١)، تاج التراجم ص ١٤٩، ١٥٠، الفوائد البهية ص ١٩٨، الطبقات السننية، مخ،

لوحة رقم ٥، مفتاح السعادة (٢٨٣/٢)، رسالة في طبقات الفقهاء الحنفية، مخ لوحة رقم ٤٣، كشف الظنون

(١٦٣٢/٢)، هدية العارفين (٧٠٣/١)، تأريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٧١/٣)، الأعلام للزركلي

(٢٥٦/٤).

وسمّاه: ( التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة ) <sup>(١)</sup> ، وذكر أحاديث من خلاصة الدلائل هي بعينها في كتابنا، وأيضاً عبد القادر القرشي ترجم للأعلام المذكورين في الهداية والخلاصة، وذكر نصوصاً نقلاً عن خلاصة الدلائل هي بعينها في كتابنا، ومن ذلك:

- ١- في كتاب الزكاة قال القرشي: " قال صاحب الخلاصة - بعد سياقه حديث أبي بكر بن محمد بن حزم - : هكذا رُوي أنَّ رسول الله ﷺ كتبه لبعض آل حزم " ١-هـ <sup>(٢)</sup> ، وهذه الجملة موجودة بعينها في كتابنا الذي بين أيدينا <sup>(٣)</sup> .
  - ٢- وقال في باب الشهيد قال: " قال صاحب الخلاصة في باب الشهيد: ولأنَّ جابراً قُتِلَ أبوه " ١-هـ <sup>(٤)</sup> ، وهي كذلك موجودة في هذا الكتاب <sup>(٥)</sup> .
- فهذا يُثبت أنَّ خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل لحسام الدين الرازي هو الكتاب الذي بصدد دراسته وتحقيقه .

(١) حصلتُ على نسخة مخطوطة منه من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، برقم ١٣٥٠٩، ورقم الفيلم ٨١٣٠ .

(٢) انظر تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة ص ٨٨ .

(٣) انظر القسم الثاني ص ٢٦٢ .

(٤) انظر تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة ص ١٣٥ .

(٥) انظر القسم الثاني ص ٢٤٩ .

## المبحث الثاني: سبب اختيار الكتاب .

لقد كان لاختياري لهذا الكتاب لتحقيقه، والعمل على إخراجِه أسبابٌ عدَّة، أَجْمِلُها فيما يلي:

١- كَثْرَةُ نسخ هذا الكتاب - وسيأتي بيان ذلك مُفصَّلاً في مبحثٍ مستقلٍّ - ممَّا يدلُّ على شهرته، واهتمام النَّسَّاح به، وكذا فإنَّ ذلك يُفيد في إثبات النصِّ الصحيح من قول المؤلِّف، ولا شكَّ أنَّ توفُّر النُّسخ بهذه الكثرة يُساعد على اختيار أقربها وأولاها بالصواب .

٢- ثناء العلماء على هذا الكتاب ثناءً عَظِيراً، واهتمامهم به اهتماماً بالغاً، فهذا القرشي حفظه، وخرَّج أحاديثه <sup>(١)</sup>، وشرحه، ودرَّسه <sup>(٢)</sup> .

وقال عنه حاجي خليفة: " شرحٌ مختصر نافع "، وكذا قام بعض العلماء بوضع تعليقاتٍ عليه، كما فعل ابن التركماني، فقد علَّقَ عليه ثلاث تعليقات: أحدها: في حلِّ مشكلاته، والثاني: فيما أهمله الرازي من المسائل، والثالث: في الكلام على أحاديثه <sup>(٣)</sup> .

٣- ومن الأسباب أنَّ المؤلِّف - رحمه الله - جمع بين الحكم ودليله، أو تعليله، مع إشارةٍ بسيطةٍ إلى الخلاف، الأمر الذي أدَّى إلى صغر حجم الكتاب وعِظَم فائدته، وهذا قلَّما يوجد في كتاب من كتب الفقه، فإنَّما أنَّ تجدها طويلةً يفنى العمر قبل قراءتها، أو مختصرةً فتكون ألغازاً لا يُفهم معناها، فجاء كتابنا وسطاً بين الإفراط والتفريط، وكذلك الأمة الوسط .

(١) خرَّج أحاديثه في كتاب سَمَّاه: ( الطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث خلاصة الدلائل )، فرغ منه سنة ٧٣٠هـ .

انظر كشف الظنون (١٦٣٢/٢)، وقد بحثُ عنه مطبوعاً أو مخطوطاً فلم أعثر له على طريق .

(٢) انظر الجواهر المضيئة (٣٥٣/١) .

(٣) انظر ذلك في كشف الظنون (١٦٣٢/٢)، وقد وجدتُ من هذه التعليقات ما يتعلَّق بالكلام على أحاديثه، فقد وجدتُ

مخطوطاً له بعنوان: ( التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة )، وقد ذكر أحاديث من أحاديث هذا الكتاب، وتكلَّم عليها .

٤- أنه لم يصل إلى علمي أنه طبع من شروح القدوري إلا ثلاثة: أحدها الجوهرة النيرة للحدادي العبادي، وهو اختصار لكتابه السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج، وقد عد هذا الشرح المولى المعروف ببركلي عدّه من جملة الكتب المتداولة الضعيفة .

والشرح الثاني المطبوع: الباب شرح الكتاب للغنيمي الميداني، وقد صنّفه مؤلفه خالياً من الأدلة، وإنما يُشير إلى الجوهرة، أو الهداية، أو فتح القدير، أو غيرها من الكتب .

والثالث: ليس شرحاً، وإنما هو فقط يذكر الصحيح والراجح في المذهب من كلام الأئمة المعتمدين من المتأخرين، واسمه: ( التصحيح والترجيح على القدوري ) لابن قطلوبغا، وهو مختصر جداً، وإنما يذكر القول المختار في المذهب، ولا يتعرّض لجميع مسائل الفقه التي في القدوري <sup>(١)</sup> .

ولهذا فإن هذا الكتاب ( خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ) - بحول الله وقوّته - سيسدُّ هذا الشرح ثغرةً كبيرةً، ويفيدُ منه طلاب العلم، وذلك بربط الأحكام بأدلتها، وخاصةً أنه يخدم كتاب مختصر القدوري، الذي عظمت قيمته في المذهب الحنفي .

(١) الكتاب محقق في رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، للباحث/ شوكت كراسنيش .

## المبحث الثالث: قيمة الكتاب العلمية .

أولاً تظهر أهمية هذا الكتاب وقيمه الكبرى في كونه شرحاً لكتاب معتبر ،  
ومهم جداً عند الأحناف، ألا وهو ( مختصر القدوري )، الذي يُسمى ( الكتاب )  
في الفقه الحنفي <sup>(١)</sup> .

ثانياً: تظهر قيمته - أيضاً - في كونه جامعاً بين الدراية والرواية، وهذا  
الذي أراده المؤلف بعنوان الكتاب: ( خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل )، ولذا فليّن  
قسم العبادات يضمُّ كمّاً هائلاً من الأحاديث النبوية والآثار .

ثالثاً: أن الكتاب أشبه ما يكون فقهاً مقارناً؛ إذ أن المؤلف - رحمه الله -  
يذكر رأي الإمام أبي حنيفة، ثم يذكر من خالفه، سواء كان من الصاحبين - أبي  
يوسف ومحمد بن الحسن -، أو غيرهما من الأصحاب كزفر، والحسن بن زياد، أو  
خلاف ابن ليلى، وأكثر ما يذكر من الخلاف خلاف الإمام الشافعي - رحمه  
الله -، ويذكر - أيضاً - رأي الإمام مالك، كل ذلك يذكره بإيجاز مع بيان الأدلة،  
وهذا لا شك يُعطي الكتاب قيمةً كبيرةً جداً .

رابعاً: ثناء العلماء عليه، واهتمامهم به، فقد قال القرشي: " ورأيتُ أهل  
زماننا مُولعين بكتّابي الهداية والخلاصة... " <sup>(٢)</sup> وقال: " هو كتابي الذي حفظته  
في الفقه، وخرّجتُ أحاديثه، ووضعتُ عليه شرحاً " <sup>(٣)</sup>، وقد سبق ذكر شيءٍ من  
ذلك عند ذكر أسباب اختيار الموضوع .

ومن اهتمامهم به ما قام به القرشي صاحب الجواهر المضئية فقد ألّف كتاباً  
في بيان مَنْ ذكِرَ باسمه، أو كنيته، في كتابي الهداية والخلاصة، وسَمّاه: ( تهذيب  
الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة ) .

(١) انظر الفصل الأول عند الكلام على مختصر القدوري .

(٢) انظر تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة ص ٤٥ .

(٣) انظر الجواهر المضئية (١/٣٥٣) .

خامساً أن المؤلف - رحمه الله - لا يكتفي بذكر الخلاف فيمن خالف في المسألة؛ بل يذكر مأخذه في ذلك، ويردُّ عليه في غالب الأحيان، حتَّى إنَّه أحياناً يتَّخذ أسلوب المناظرة، فتجده يقول - كما في مسألة المسح على الخفِّ المخروق -: "ولا يجوز المسح على خفٍّ فيه خرْقٌ كبير يتبيَّن منه مقدار ثلاث أصابع...، ثمَّ يقول: والشافعي ألحق القليل بالكثير وفيه حرج، ومالك ألحق الكثير بالقليل، وفيه مخالفة للحديث... "أ-هـ"<sup>(١)</sup>، وأحياناً يقول: "وقال الشافعي عليه أن يتوضأ؛ لأنَّه ممنوع من الصلاة بحكم الحدث، فلزمته الطهارة، لكن نقول: تلزمه الطهارة فيما ليس بطاهرٍ ألا ترى... "أ-هـ"<sup>(٢)</sup>، وهكذا في أسلوب للردِّ جميل .

(١) انظر القسم الثاني ص ٥٥ .

(٢) انظر القسم الثاني ص ٥٦ .



## المبحث الرابع: نقد الكتاب .

لا يخلو عمل ابن آدم من النقص آياً كان هذا الإنسان، وعندما نقرأ سير الأئمة نجد أنهم يعيدون النظر فيما كتبوه، فيزيدون أحياناً، ويستدركون أخرى، وكلنا يعلم أن للإمام الشافعي مذهبين قديماً وجديداً، ولالإمام أحمد روايتين، أو روايات، وما ذلكم إلا لأن عمل ابن آدم قاصر، وخطأه وارد، وهنا أذكر بعض ما لاحظته على المؤلف أثناء تحقيق هذا الكتاب، وليس ذلك - يعلم الله - من باب التنقص، أو تصيد الأخطاء، ولكن من باب التعاون على البر والتقوى .

أولاً: نظرة المؤلف لخبر الآحاد .

سبق لي ذكر رأي الأحناف حول خبر الآحاد، وشروطهم لقبوله عند الكلام على ميزات الفقه الحنفي، لكن المؤلف - رحمه الله - لم تتضح رؤيته لخبر الآحاد، فقد عرض لمسألة: ( ما إذا رُغِفَ، أو قاء وهو في الصلاة، فذكر أنه يني على صلاته )، ذكرها القدوري في المتن، ثم ذكر المؤلف حديث عائشة رضي الله عنها: ( مَنْ قاء أو رَغِفَ في صلاته فليُنصَرَفْ، وليَتَوَضَّأْ، وليُنْ عَلى صلاته ما لم يتكَلَّمْ )، ثم قال: " والقياس أن تفسد هذه الصلاة.. إلا أنا تركناه بالحديث " - هـ، مع أن الحديث من طريق إسماعيل بن عيَّاش موصولاً مرفوعاً، وإسماعيل متروك الحديث، ففي هذه المسألة قدّم خبر الآحاد مع ضعفه، وأيضاً في مسألة تعمُّ بها البلوى <sup>(١)</sup> .

وفي مسألة التسمية في الوضوء أورد حديث: ( لا وضوء لمن لم يُسَمِّ الله )، ثم قال: " إلا أن هذا من أخبار الآحاد، فلا يُزَادُ به على الكتاب " <sup>(٢)</sup> .

ثانياً: قوله: ( يُروى، أو روي ) في أحاديث صحيحة، وقد ذكر النووي - رحمه الله - أن راوي الحديث إذا روى حديثاً صحيحاً، فإنه يرويه بصيغة الجزم، كأن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، وإن كان الحديث ضعيفاً، فلا

(١) انظر القسم الثاني ص ١٤٩ .

(٢) انظر القسم الثاني ص ٧ .

يقول: قال أو فعل؛ بل يقول: رُوِيَ عنه، أو جاء عنه، أو يُروى، أو يُذكر، ونحوها - هـ - بتصرف <sup>(١)</sup>.

ولكن المؤلف - رحمه الله - لم يلتزم هذا في ذكره للأحاديث عن النبي ﷺ، فكثيراً ما تراه في أحاديث صحيحة، وربما تكون من المتفق عليه يرويها بصيغة التضعيف، ولذا فإن ذكره للحديث بصيغة التضعيف لا يدل على تضعيفه لذلك الحديث، وإليك أمثلة مما جرى على ذلك:

١- قال المؤلف: "وَيُروى أَنَّهُ ﷺ يُكَبِّرُ مع كل خفضٍ ورفعٍ"، والحديث في الصحيحين <sup>(٢)</sup>.

٢- وقال - في استدلاله على صفة الركوع -: "لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشَخِّصْ بصره، وَلَمْ يُصَوِّبْهُ"، والحديث في صحيح مسلم <sup>(٣)</sup>.

٣- في مسألة صلاة المأموم خلف المحدث قال: "رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَالَ لِلْقَوْمِ: كَمَا أَنْتُمْ، فَلَمْ يَزَالُوا قِيَامًا، حَتَّى جَاءَ وَرَأْسُهُ تَقْطُرُ مَاءً فَصَلَّى بِهِمْ"، والحديث متفق عليه <sup>(٤)</sup>.

٤- وفي سجود التلاوة قال: "رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ وَالنَّجْمَ، فَسَجَدَ وَسَجَدَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمَشْرُكُونَ.."، والحديث أخرجه البخاري <sup>(٥)</sup>.

٥- في باب الاستسقاء أورد حديثاً في شكوى الناس القحط إلى رسول الله ﷺ يوم الجمعة..، فقال: "لِمَا رُوِيَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ" وهو حديث متفق عليه <sup>(٦)</sup> من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١) انظر شرح مسلم للنووي (٧١/١)، وانظر تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ٦٥.

(٢) انظر القسم الثاني ص ١١٤.

(٣) انظر القسم الثاني ص ١١٥.

(٤) انظر القسم الثاني ص ٤٤.

(٥) انظر القسم الثاني ص ١٧٨.

(٦) انظر القسم الثاني ص ٢٢٢.

إلى غير ذلك من المواضع، فليُنْتَبِه لذلك .

ثالثاً: المؤلف - رحمه الله - يستدلُّ بأحاديث، أو آثار، وقد بذلتُ وسْعي في البحث عنها فلم أجدها فيما اطلَّعتُ عليه من كتب السنَّة والآثار، ومن أمثلة ذلك :

١- حديث: ( أَنَّهُ سُئِلَ ﷺ عَنْ الْفَأْرَةِ تَمُوتُ فِي الْبُئْرِ ؟ فَقَالَ: اسْتَقِ مِنْهَا ثَلَاثَةَ أَذْنُبٍ ) <sup>(١)</sup> .

٢- والأثر عن سعيد بن المسيَّب أَنَّهُ قَالَ: ( فِي الْفَأْرَةِ تَمُوتُ فِي الْبُئْرِ يُنْزَحُ مِنْهَا عَشْرُونَ دَلْوًا )، وكذلك الأثر عن إبراهيم النخعي في ذلك <sup>(٢)</sup> .

٣- وكذلك الأثر عن أبي سعيد الخدري ﷺ أَنَّهُ قَالَ: فِي الدَّجَاجَةِ يُنْزَحُ مِنْهَا أَرْبَعُونَ دَلْوًا <sup>(٣)</sup> .

٤- حديث: ( لَا يُخْرَجُ وَقْتُ صَلَاةٍ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى )، لم أجده بهذا اللفظ، ولعلَّه رواه بالمعنى كما هو مبينٌ في موضعه <sup>(٤)</sup> .

٥- حديث: ( إِذَا أَخَّرَ الْقَوْمُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ صَعِدَتِ الْمَلَائِكَةُ وَلَعَنَتْهُمْ ) لم أجده <sup>(٥)</sup> .

٦- قوله: ( لَا صَلَاةَ لِلْمَرْأَةِ النَّاشِزَةِ )، ذكره موهماً أَنَّهُ حديث، ولم أجده حديثاً، والظاهر أَنَّهُ من كلام الفقهاء <sup>(٦)</sup> .

٧- ذكر المؤلف حديثين في الجهر بآمين، والإخفاء بها، الأول عن وائل بن حجر، وهذا صحيح، والثاني، وهو حديث الإخفاء نَسَبَهُ من رواية ابن مسعود

(١) انظر القسم الثاني ص ٣١ .

(٢) انظر القسم الثاني ص ٣١، ٣٢ .

(٣) انظر القسم الثاني ص ٣٣ .

(٤) انظر القسم الثاني ص ٨٧ .

(٥) انظر القسم الثاني ص ٩١ .

(٦) انظر القسم الثاني ص ١١٢ .

ﷺ، ولم أجد عن ابن مسعود ﷺ ما يدل على ذلك؛ بل وجدته عن غير ابن مسعود ﷺ. (١)

٨- ما يُروى من حديث: ( لا تجعلوا ظهوركم كأخايا الدواب ) لم أجده. (٢)

٩- أثر عن ابن عمر ﷺ، وفيه أنه قال: " مَنْ وضع أنفه على الأرض فقد سجد " لم أجده، ونقلت في موضعه كلاماً لابن المنذر أنه لم يسبق أحدٌ إلى هذا القول. (٣)

١٠- ما روي أنه قال - في عَقَصِ الشَّعْرِ - ( إنها من أوكار الشياطين ) لم أجده. (٤)

وقد أحصيتُ الأحاديث التي لم أجدها فكانت ستّة عشر موضعاً، أنبّه على كل حديث في موضعه.

رابعاً: المؤلّف - رحمه الله - فقيه، وأكثر الفقهاء يروون الحديث بالمعنى، حتّى إنك أحياناً لا تجد من الحديث إلا معناه، ومن ذلك:

١- في الحديث: ( إنَّ بلاً يُؤذُنُ بليلاً؛ ليوقظَ نائمكم، ويتسحرَ صائمكم )، ولفظ الحديث الوارد عن النبي ﷺ: ( لِيُرْجَعَ قَائِمُكُمْ، وَيُوقَظَ نَائِمُكُمْ )، وأمّا لفظ: ( ويتسحرَ صائمكم ) فلم يرد بهذا اللفظ فيما أعلم، وإنّما ورد ما يدلُّ عليه كقوله ﷺ: ( لا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحَوْرِهِ ... ) (٥).

(١) انظر القسم الثاني ص ١١٣.

(٢) انظر القسم الثاني ص ١١٥.

(٣) انظر القسم الثاني ص ١١٨.

(٤) انظر القسم الثاني ص ١٤٧.

(٥) انظر القسم الثاني ص ٩٩، ٩٨.

٢- في حديث علي عليه السلام موقوفاً عليه: ( إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة وقعد قَدَرَ التشهد، فقد تَمَّتْ صلاته )، فقد جمع المؤلف بين حديثين: الأول: عن علي عليه السلام وليس فيه: ( إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة )، والثاني: عن عبد الله بن عمرو وفيه هذه الجملة، فالمؤلف قد جمع بينهما في حديث واحد، ونسبه لعلي بن أبي طالب عليه السلام <sup>(١)</sup>.

٣- حديث وائل بن حجر وفيه بلفظ: ( حَتَّى يُحَازِي بِمَا أُذْنِيهِ ) ولم أجده بهذا اللفظ عند مَنْ حَرَّجَهُ، وإنما جاء بالفاظٍ مُتَقَارِبَةٍ ليس فيها هذا اللفظ، وإنما بلفظ: ( رفع يديه حِيَالِ اليسرى ) أي الأذن اليسرى <sup>(٢)</sup>.

٤- حديث: ( مَكَّنْ جِبْهَتَكَ وَأَنْفَكَ مِنَ الْأَرْضِ ) فإنه ليس في شيءٍ مَّا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ بهذا اللفظ، وإنما جاء غالبها بإسقاط لفظ: ( وَأَنْفَكَ )، وجاء بعضها بلفظ: ( فُضِعَ أَنْفُكَ عَلَى الْأَرْضِ مَعَ جِبْهَتِكَ )، وجاء بعضها بالخبر لا الأمر، كما في رواية أبي داود، من حديث أبي حميد الساعدي في وصف صلاة النبي ﷺ، ولفظه: ( ثُمَّ سَجَدَ فَأَمَكَّنَ أَنْفَهُ وَجِبْهَتَهُ ... ) <sup>(٣)</sup>.

٥- في حديث ابن مسعود رضي الله عنه في صفة التشهد عن النبي ﷺ قال: ( وَعَلَّمَنِي التَّشَهُدَ كَمَا عَلَّمَنِي آيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ) لم أجده بهذا اللفظ؛ بل المؤلف رواه بالمعنى، والأصل فيه قوله: ( كَمَا عَلَّمَنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ) <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر القسم الثاني ص ١٠٥ .

(٢) انظر القسم الثاني ص ١٠٦ .

(٣) انظر القسم الثاني ص ١١٧ .

(٤) انظر القسم الثاني ص ١٢٤ .

**\*\*** وكثيراً ما يجمع المؤلف بين حديثين، ويُوردهما على أنَّهما حديثٌ واحد،

ومن ذلك:

١— حديث عائشة - رضي الله عنها - في الإحرام بالحج، وفيه: ( طَيِّبْتُ رسول الله ﷺ لإحرامه قبل إحرامه، وإحلاله حين أحل، ولقد رأيتُ وبيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد إحرامه ) فقد جَمَعَ بينهما على أنَّهما حديثٌ واحد، والصواب أنَّهما حديثان، وكلاهما في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها -، ولكنَّ الطريق عن عائشة - رضي الله عنها - مختلف <sup>(١)</sup>.

٢— وكذا أوردَ حديثاً في الدَّفْع من عرفة إلى المزدلفة بسكينة، فقد استدلَّ بحديث: ( ليس البرُّ في إيجاف الخيل، ولا في إيضاع الإبل، عليكم بالسكينة )، والتحقيق أنَّهما حديثان، أحدهما بلفظ: ( إنَّ البرَّ ليس في إيجاف الخيل والإبل... )، وليس فيه: ( إيضاع الإبل )، والثاني بلفظ: ( فإنَّ البرَّ ليس في إيضاع الإبل )، وليس فيه ذكرٌ للخيل، ولا إيجافها، فليُنْتَبَه لذلك <sup>(٢)</sup>، فقد جمعتُ ما استطعت من الأحاديث التي رواها بالمعنى في جزء العبادات فألفيتها ثمانية عشر حديثاً.

خامساً: المؤلف كثيراً ما يستدلُّ بأحاديث غير مشهورة، أو ضعيفة، أو أحياناً لا أصل لها مع أنَّه يوجد مثلها في الصحيحين، أو أحدهما، ويدلُّ لذلك المعنى الذي أراده المؤلف، وقد أحصيتها فوجدتها واحداً وعشرين موضعاً، وقد نبَّهتُ عليها في أماكنها، وأذكر هنا بعضاً منها:

١— استدلاله على مسألة وضع اليمين على الشمال في الصلاة بحديث: ( ثلاثٌ من سنن المرسلين: وذكر منها: وضع اليمين على الشمال ) أخرجه

(١) انظر القسم الثاني ص ٣٣٥.

(٢) انظر القسم الثاني ص ٣٥٢.

الطبراني، والدارقطني، والبيهقي، مع أنه يوجد في صحيح مسلم ما يدلُّ لذلك، ولفظه: ( .. ثمَّ وضع يده اليمنى على اليسرى ... )<sup>(١)</sup>.

٢- استدلاله على صفة الركوع، وأنه يسُّطُ ظهره بما نسبته للنبي ﷺ: ( لا تجعلوا ظهوركم كأخايا الدواب )، ولم أجد هذا الحديث، ولكنَّ يوجد في صحيح البخاري ما يدلُّ على هذا المعنى من حديث أبي حميد السَّاعدي رضي الله عنه، وفيه: ( وإذا ركع أمكنَ يديه من ركبتيه ثمَّ هَصَرَ ظهره... )<sup>(٢)</sup>.

٣- وكاستدلاله بحديث: ( مكنَّ جبهتك وأنفك من الأرض ) مع أن في الصحيحين ما يدلُّ على ذلك، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: ( أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ: عَلَى الْجَبْهَةِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ... )<sup>(٣)</sup>.

٤- استدللَّ بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: ( كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ يَتَّقِي بِفَضُولِهِ حَرَّ الْأَرْضِ وَبَرْدَهَا )، والحديث ضعيف - كما هو مبين في موضعه -، وقد دلَّ على هذا الحكم - أي السجود على فاضل الثوب - ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ( كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ )<sup>(٤)</sup>، وإذا أضاف الصحابي شيئاً إلى زمن النبي ﷺ، أو عهده، أو علمه به، فإنَّ له حكم الرَّفْعِ<sup>(٥)</sup>.

٥- استدللَّ بحديث جابر رضي الله عنه أنه ﷺ: ( كان يقرأ في ركعة من الآخرين بأَمِّ الْقُرْآنِ ) ولم يُخرِّجْهُ إلا الطبراني في الأوسط، وهو معلولٌ كما هو مبين في

(١) انظر القسم الثاني ص ١٠٨.

(٢) انظر القسم الثاني ص ١١٥.

(٣) انظر القسم الثاني ص ١١٧.

(٤) انظر القسم الثاني ص ١١٩.

(٥) انظر إرشاد طلاب الحقائق للنووي ص ٧٦.

موضعه، وقد دلَّ على هذا المعنى ما في الصحيحين من حديث أبي قتادة رضي الله عنه، ولفظه: (...ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب) <sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من المواضع الكثيرة .

سادساً: يُخطئ المؤلف - رحمه الله - أحياناً في نقل أقوال الأئمة كالشافعي والإمام مالك - رحمهما الله -، أو يأتي بقول للشافعي ليس هو المذهب، وإنَّما قول له في القديم، ولذلك أمثلة منها:

١- ذكر في باب صلاة المسافر أنَّ الشافعي يرى أنَّ الإتمام للمسافر واجبٌ، فقال: (ولا حجة للشافعي - رحمه الله - بوجوب الأربع؛ لأنَّ القصر جائزٌ إجماعاً)، ولكن بعد الرجوع إلى كلام الشافعي، وكتب المحققين في المذهب تبين أنَّ الشافعي لم يقل بوجوب الإتمام، وإنَّما قال بجوازه، وبينهما فرقٌ واضح <sup>(٢)</sup> .

٢- ذكر أنَّ مذهب الشافعي في التكبير أيام التشريق، ذكر أنَّه ينتهي بعد صلاة العصر من آخر أيام التشريق، وهذا ليس بصحيح؛ فإنَّ قول الشافعي في الأم، واختيار المُرني أنَّ التكبير يبدأ من صلاة الظهر يوم النحر، وينتهي إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق، وصحَّحه العمراني، ورجَّحه النووي، وقال إنَّه مذهب أكثر الأصحاب، والشافعي - رحمه الله - إنَّما ذكر القولين الآخرين، ويبيِّن أنَّه لا يكرههما فقط، فلعلَّ المؤلف رأى أنَّهما قول له <sup>(٣)</sup> .

٣- ذكر في صلاة الكسوف أنَّ مذهب الشافعي الجهر في صلاة الكسوف، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ مذهب الشافعي عدم الجهر في الكسوف، وإنَّما الجهر - عنده - في الخسوف <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر القسم الثاني ص ١٢٦ .

(٢) انظر القسم الثاني ص ١٨٦ .

(٣) انظر القسم الثاني ص ٢١٣ .

(٤) انظر القسم الثاني ص ٢١٩ .



٤- في مسألة الأنساک في الحج نَسَبَ إلى الإمام مالک - رحمه الله - القول بأنَّ التَّمَتُّعَ أفضل من القران، وليس الأمر كذلك - كما ذكر ابن عبد البر - فإنَّ ما جاء عن الإمام مالک - رحمه الله - أنَّ الأفراد أفضل الأنساک، ثمَّ يليه القران، ثمَّ يليه التمتع <sup>(١)</sup>.

٥- في مسألة تقليد وإشعار الهدي نَسَبَ إلى الإمام مالک القول بأنَّ التقليد والإشعار ليس خاصاً بالإبل والبقر؛ بل يشمل الغنم، وهذا في الحقيقة خلاف قول مالک - رحمه الله -؛ فإنَّ رأي الإمام مالک في هذه المسألة رأي الأحناف أنَّ الغنم لا تُقَلَّد ولا تُشَعَّر <sup>(٢)</sup>.

إلى غير ذلك من المواضع، وقد نَبَّهْتُ على كلِّ مسألة في موضعها، وقد أحصيت المسائل التي نقل فيها المؤلف عن الأئمة ما يُخالف أقوالهم فوجدتها اثني عشر قولاً، ولعلَّ المؤلف اعتمد في ذلك على غيره، أو أخذه من كتبٍ غير معتبرة، أو وجد روايةً في المذهب ليست هي المعتمدة.

سابعاً: ممَّا يُنْتَقَدُ على المؤلف عدم ذكره لخلاف الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -، ولعلَّ عُذْرَهُ في ذلك أنَّ الإمام أحمد مُحدِّثٌ وليس بفقيه، كما ذَكَرَ ذلك عن ابن جرير الطبري، ولكن هل يُؤْخَذُ الفقه إلا من كتاب الله، وسنَّة رسوله ﷺ <sup>(٣)</sup>، وقد قال عنه شيخه الإمام الشافعي - رحمه الله -: "ما رأيت أفقه ولا أَوْرَعَ من الإمام أحمد"، وكذا قال عنه شيخه عبد الرزاق <sup>(٤)</sup>، وقد نَعَتَهُ بالفقيه جماعةٌ كثيرةٌ من العلماء <sup>(٥)</sup>.

(١) انظر القسم الثاني ص ٣٧٤.

(٢) انظر القسم الثاني ص ٣٧٦.

(٣) انظر المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٣٦١-٣٦٨).

(٤) انظر طبقات الحنابلة (١/١٨٠، ١٨٦، ١٩٥)، سير أعلام النبلاء (١/١٩٥)، المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٣٥٨).

(٥) انظر المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد (١/٣٥٨).

ثامناً: عدم الدقة في نقل الإجماع، فقد يذكر أن في المسألة إجماعاً، وليس في المسألة إجماع، أو أن الإجماع مُقَيَّد، ولذلك أمثلة:

١- منها ذكره في كتاب الطهارة: ( أن الجنون غير مُقَدَّر بالإجماع، وأن الحيض مُقَدَّر بالإجماع )؛ فإنَّ القول بالإجماع ليس على إطلاقه؛ بل إنَّ في المسألة خلافاً<sup>(١)</sup>.

٢- ومن ذلك - أيضاً - في كتاب الطهارة ذكر الإجماع في مسألة: ( مَنْ وَلَدَتْ ولم تَرَ شيئاً إلى أربعة عشر يوماً، ثم رأت ساعة دماً، فإنَّ الجميع يكون نفاساً )، وفيه خلاف إمام الحرمين، وقد بيَّنتُ ذلك في موضعه<sup>(٢)</sup>.

٣- في كتاب الصوم ذكر الإجماع على ( جواز صوم الواجب بنيّة إذا كلن يتعلّق بزمانٍ معيّن، كصوم رمضان، والنذر المعين )، وقد فصلتُ في هذه المسألة في بيان ما ورد فيه الإجماع، وما لم يرد فيه في موضعه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر القسم الثاني ص ٦١، ٦٢.

(٢) انظر القسم الثاني ص ٦٦.

(٣) انظر القسم الثاني ص ٣٠٩.

## المبحث الخامس : مصادر المؤلف في الكتاب .

لم يُصرِّح المؤلف - رحمه الله - في نقله من كتاب بعينه، إلا ما ذكر من نقله عن (الأصل)، - أي المبسوط لمحمد بن الحسن للشيباني -، ونقل عن صحيح مسلم، وهنا أذكر بعض من نقل عنهم في هذا الكتاب:

أولاً: ما صرَّح بالتَّقل عنهم من كتاب بعينه :

١- (الأصل) لمحمد بن الحسن، فقد نقل عنه في مسألة المُحصَر بالحجَّ إذا

تخلَّلَ فعليه حجَّة وعمرة، ولكنِّي لم أجدها فيه <sup>(١)</sup> .

٢- (صحيح الإمام مسلم)، نقل عنه في رواية حديث الرجل الذي يسأل

عن ميقات الصلاة، فقال له: " صلَّ مَعَنَا هذين اليومين " <sup>(٢)</sup> .

ثانياً: مَنْ نَقَلَ عنهم، ولم يُبيِّن الكتاب الذي نقل منه عنهم وإليك بيان ذلك:

١- نقل المؤلف كثيراً عن أبي يوسف ومحمد، وعن الإمام الشافعي -

رحمهم الله -، ولكن لم يُبيِّن مصدر التَّقل، ونقل بصفة أقلَّ عن الإمام مالك،

وزفر - رحمهما الله -، وكذا لم يُبيِّن من أين نقل عنهم، وقد اجتهدتُ في البحث

عن مظان ذلك في كتبهم إن كان، وإلاَّ عمَّنْ نَقَلَ عنهم .

٢- مَنْ نقل عنه من غير الأئمة، ولم يُصرِّح بالكتاب الذي نقل القول منه،

فقد يكون من كتبهم، وقد يكون مِمَّنْ نَقَلَ عنهم، ومن ذلك:

● نقل عن الإمام أبي داود، والظاهر أنَّ ذلك من كتاب السُّنن،

كم هو مبينٌ في موضعه من كتاب الحج <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر القسم الثاني، باب الإحصار ص ٤٠٣ .

(٢) انظر القسم الثاني ص ٨٥، ٨٦ .

(٣) انظر القسم الثاني ص ٣٥٤ .

- ونقل عن أبي زيد اللغوي في الكلام عن الفرق بين المسكين والفقير في باب مَنْ يجوز دفع الصدقة إليهم<sup>(١)</sup>.
- ونقل عن أبي علي الفارسي، وذلك في كتاب الحج، في بيان أشهر الحج<sup>(٢)</sup>.
- نقل عن أهل التفسير، ولم يُحدّد أحد كتب التفسير، وذلك في كتاب الصوم، في مسألة الكبير الذي لا يستطيع الصوم<sup>(٣)</sup>، وكذا نقل عنهم في تفسير الصعيد من باب التيمم<sup>(٤)</sup>.
- نقل عن ابن أبي ليلى في باب قضاء الفوائت، من كتاب الصلاة<sup>(٥)</sup>، وفي باب زكاة الفضة<sup>(٦)</sup>.
- نقل عن ابن السكيت في باب مَنْ يجوز دفع الصدقة إليه، من كتاب الزكاة<sup>(٧)</sup>.
- نقل عن ابن دريد في الموضع السابق.
- نقل عن الخليل بن أحمد، والظاهر أن ذلك من كتاب (العَيْن)، إلاّ أنّه لا يوجد في الجملة التي ذكرها المؤلف كاملة، وذلك في بيان المراد بالشفق<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر القسم الثاني ص ٢٩٣.

(٢) انظر القسم الثاني ص ٣٨١.

(٣) انظر القسم الثاني ص ٣٢١.

(٤) انظر القسم الثاني ص ٤٦.

(٥) انظر القسم الثاني ص ١٥٦.

(٦) انظر القسم الثاني ص ٢٧٩.

(٧) انظر القسم الثاني ص ٢٩٣.

(٨) انظر القسم الثاني ص ٨٨.

- ونقل عن الإمام الشَّعْبِي (١)، ومجاهد (٢)، وقتادة (٣)، والحسن البصري (٤) من أئمة التابعين .
- ونقل عن الإمام الطحاوي، والظاهر أن ذلك من كتابه ( شرح معاني الآثار )، وذلك في تضعيفه لأحد الأحاديث (٥) .
- ونقل عن الفراء اللغوي، والظاهر أن ذلك من كتاب معاني القرآن، وذلك كما في كتاب الحج، في باب الإحصار (٦) .
- ونقل عن المفسر ابن جزئ الكلبي، والظاهر أن ذلك من كتابه التسهيل لمعاني التثريل، وذلك في باب الإحصار (٧) .
- ونقل عن بشر بن غياث المريسي في آخر باب قضاء الفوائت (٨) .
- ونقل عن ثعلب من أئمة اللغة، وذلك في معنى الشفق في أوقلت الصلاة (٩) .
- ونقل عن مسند أبي حنيفة، من طريق أبي حنيفة - رحمه الله - في باب زكاة الزروع والثمار (١٠) .

(١) انظر القسم الثاني ص ٢١٤ .

(٢) انظر القسم الثاني، آخر باب صلاة العيدين ص ٤٠١، ٢١٤ .

(٣) انظر القسم الثاني ص ٤٠١ .

(٤) انظر القسم الثاني ص ٥١، ٤٠١ .

(٥) انظر القسم الثاني ص ١٢٧ .

(٦) انظر القسم الثاني ص ٤٠٢ .

(٧) انظر القسم الثاني ص ٤٠٢ .

(٨) انظر القسم الثاني ص ١٥٧ .

(٩) انظر القسم الثاني ص ٨٩ .

(١٠) انظر القسم الثاني ص ٢٩١ .

- نقل عن مشائخ ما وراء النهر، ولم يُحدّد أحداً منهم <sup>(١)</sup>.
- ونقل عن يونس من أئمة اللغة، في باب مَنْ يجوز دفع الصدقة إليه <sup>(٢)</sup>.

(١) انظر القسم الثاني ص ٢٤ .

(٢) انظر القسم الثاني ص ٢٩٣ .

## المبحث السادس: مقارنة الكتاب ببعض الشروح على مختصر

## القدوري .

سبق لي أن ذكرتُ أن مختصر القدوري ( الكتاب ) قد حظيَ بشروح كثيرة، وهي تزيد على ثلاثين شرحاً، ما بين مختصر ومُطوّل، وسوف أعرض هنا لمقارنة بين بعض هذه الشروح ممّا وقعتْ عليه يدي مع كتابنا هذا الذي بين أيدينا ( خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ) :

١- التّصحيح والتّرجيح على مختصر القدوري لابن قطلوبغا <sup>(١)</sup> .

وهذا الكتاب يدلُّ عليه عنوانه، فهو يذكر القول الصحيح والراجح فقط، وقد يعرّض لبعض الأدلّة - أحياناً - على سبيل المناقشة، ولكنّ غالب الكتاب يدور على نقولاتٍ عن الهداية، وزاد الفقهاء للإسبيحاني، وكثر الدّقائِق للنّسفي، وبيّن المختار للفتوى .

وبالجملة فالكتاب قيّمٌ جداً، لكنّ إنّما يصلح أن يكون مرجعاً للنظر فيما استقرّت عليه الفتوى في المسائل التي فيها خلافٌ في المذهب، وينقصه ربط الحكم بدليله، وكذلك لا يعرض لجميع مسائل القدوري؛ بل يتعرّض لمسائل الخلاف فقط، فهو ينتقي من مختصر القدوري المسائل التي فيها خلاف، فمثلاً في كتاب الطهارة ابتدأه بمسألة: ( إذا استيقظ المتوضئ من نومه ... ) مع أنّه يسبقها كثيرٌ من المسائل، ولم يذكر فروض الوضوء <sup>(٢)</sup> ، فهو في النهاية كتابٌ جليل لكنّ في بابه، وهو القول الصحيح في المذهب والذي عليه الفتوى .

(١) حقّق الكتاب في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، وقد حقّقه الباحث/ شوكت كراسنيش عام ١٤١٦هـ -

١٤١٧هـ .

(٢) انظر ص ١٣٢ من الرسالة المذكورة .

٢- الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري <sup>(١)</sup> لمؤلفه الإمام أبي بكر ابن علي المعروف بالحدادي العبادي توفي في حدود ٨٠٠هـ، وهو في الحقيقة اختصاراً لكتاب آخر له اسمه: (السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج)، وقد عدَّ بعض العلماء الكتاب الأصل - (السراج الوهاج) - من الكتب المتداولة الضعيفة غير المعتمدة <sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر مؤلف الجوهرة في مقدمته أنه جمعه بألفاظ مختصرة <sup>(٣)</sup>، ومع قوله هذا إلا أن فيه شيئاً من التطويل، ومن ذلك إطالته في معنى الطهارة، وكذلك في تفصيله للآية التي في أول الكتاب بما لا يتطلبه المقام، ويُفسر المعاني الغامضة في الكتاب ويستطرد في ذلك أحياناً <sup>(٤)</sup>.

ويذكر في الكتاب رأي الأئمة: أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، ويذكر قول الكرخي، ويصحح، وينقل عن كثير من الأئمة من كتبهم <sup>(٥)</sup>، فالمفروض أن يُعدَّ في الكتب المطولة بخلاف ما كان عليه كتابنا من الاختصار، وقلّة حجمه، ويمتاز عليه كتابنا بالتقدم.

٣- شرح الأقطع على مختصر القدوري <sup>(٦)</sup>، وهو شرح لتلميذ القدوري أحمد بن محمد، المعروف بأبي نصر الأقطع، وهو من أقدم شروح القدوري، إن لم يكن أقدمها.

(١) طبع طبعاً قديمة، وبهامشه الباب شرح الكتاب للغنيمي الميداني، بمطبعة محمد عارف أفندي في حدود سنة ١٣١٥هـ.

(٢) انظر كشف الظنون (١٦٣١/٢).

(٣) انظر الجوهرة النيرة ص ٢.

(٤) انظر الجوهرة ص ٣، ٤، ٥.

(٥) انظر الجوهرة ص ٢٤، ٢٥.

(٦) الكتاب مخطوط، وله صورة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم ٢٦١٤، وقد حصلت على نسخة منه.



وهو كتابٌ فيه نوعٌ من البَسْطِ، فهو يذكر كلَّ مسألةٍ من مسائل الكتاب - مختصر القدوري -، ويُلْحَقُ في كلِّ موضعٍ ما يحتاج إليه من المسائل الظاهرة التي لا يُستغنى عن معرفتها، ولكنْ بَقْدَرٍ لا يُطَوِّلُ الكتابَ تطويلاً مُفْرِطاً، وهو شرحٌ جميل جداً، وغالباً ما يذكر المؤلف الحكم بدليله، وربما يذكر أكثر من دليل، ويذكر آراء الأئمة أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، ومالك، والشافعي فهو بحقُّ أفضلُ ما رأيت من شروح القدوري ترتيباً، واستيعاباً للمسائل، وذكرراً للأدلة، وبينه وبين خلاصة الدلائل تشابهٌ كبير، إلا أنَّ خلاصة الدلائل أخصرُ منه، فإنَّ حسام الدين الرازي اقتصر في الخلاصة على الحكم ودليله، أو تعليله، مع الإشارة إلى الخلاف بشيءٍ من الاختصار، فجاء الكتاب صغير الحجم، ومُستوعباً لجملة كبيرة من الأحكام والخلافات .

٤- شرح الزاهدي على مختصر القدوري <sup>(١)</sup> للإمام مختار بن محمود بن محمد الزاهدي، المتوفى سنة ٦٥٨هـ <sup>(٢)</sup>، وأوله: ( الحمد لله الذي جعلنا من حملة كتابه الذي هدى به المتقين... )، قال حاجي خليفة: " وهو شرحٌ نفيس يقع في ثلاثة مجلدات، وهو أقرب ما يكون إلى الاختصار، إلا أنَّه يتوسَّع في بعض المسائل، ويذكر مع كلِّ حكمٍ دليله، ويذكر الخلاف، ويمتاز خلاصة الدلائل بتقدمه عليه .

٥- الباب شرح الكتاب <sup>(٣)</sup> للشيخ عبد الغني الغنيمي الميّداني، المتوفى سنة ١٢٩٨هـ، وهو أولاً كتابٌ متأخّر، ومُختَصَرٌ جداً، ويكثر من التعليقات، وينقل ذلك من الهداية للمرغيناني، أو الجوهرة للحدادي العبادي، وأحياناً ينقل

(١) انظر تاج التراجم ص ٢٥٦، كشف الظنون (١٦٣١/٢)، وهو مخطوط، وله صورة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، وقد حصلتُ على جزء منه .

(٢) انظر تاج التراجم ص ٢٥٦، الفوائد البهية ص ٣٤٩ .

(٣) الكتاب مطبوعٌ في جزئين، ط دار المعرفة، تحقيق عبد المجيد طعمه حلي .

القول المختار عن التصحيح لا بن قطلوبغا، ويندُرُ جداً وجود الأدلة من القرآن والسنة، فهو بالجملة ناقلٌ عن غيره .

وفي نهاية المطاف لهذا المبحث يظهر لي أن أحسن هذه الشروح شرحان: شرح الأقطع، وخلاصة الدلائل، وذلك لأمرين: أولاً: لأنهما أقدم هذه الشروح .

ثانياً: لاستيعابهما المسائل التي احتوى عليها مختصر القدوري .  
ثالثاً: لأنهما يجمعان بين الحكم ودليله، وذكر الخلاف في المسألة، إلا أن شرح الأقطع يميل إلى الطول، وكتاب الخلاصة يميل إلى الاختصار، ولكل من الأمرين ميزة، ثم بالدرجة الثالثة التصحيح لابن قطلوبغا، وتظهر أهميته في كونه يختار القول المختار، إلا أنه يُعكّرُ عليه عدم تعرّضه لجميع المسائل .

**المبحث السابع: تأثير المؤلف بمن قبله، وتأثيره على من بعده .**  
 أمّا من حيث تأثر المؤلف بمن قبله، فلم أجد أثناء تحقيقي للكتاب أن المؤلف تأثر تأثراً كاملاً بمن قبله، إلا أن هذا لا يمنع أنه قد أفاد ممن قبله، ثم تصرف في ذلك إما باختصار، أو تحويل للمعنى، ونحو ذلك .

ويغلب على ظني أنه أفاد من شرح الأقطع على مختصر القدوري، واختصر بعض المواضع من كتابه في خلاصة الدلائل، وأفاد من الأدلة التي أكثر الأقطع من سياقها، وانظر مثلاً باب الأذان في التشابه بينهما في التعليقات والأدلة إلى حد كبير <sup>(١)</sup>، وانظر - أيضاً - باب صلاة المسافر <sup>(٢)</sup> .

ويظهر لي - أيضاً - أنه أفاد من كتاب ( التجريد ) للقدوري، ولكن ليس نصّاً، فانظر مثلاً عند مسألة: ( سؤر الكلب والخنزير وسباع البهائم ) في معرض رده على استدلال الشافعي بحديث: ( أن النبي ﷺ سئل أنتوضأ بما أفضلت الحمور؟، قال: نعم، وبما أفضلت السباع )، قال عنه - المؤلف - : " فمحمول على الماء الكثير، أو على الحمور الوحشية " <sup>(٣)</sup>، وهذان الجوابان قد أجاب بهما القدوري في التجريد، وذكر المسألة بتفاصيلها <sup>(٤)</sup>، فكان المؤلف اختصرها .

وكذا انظر تعليقه صحّة القول بأن وقت الظهر ينتهي إذا صار ظل كل شيء مثليه، فقال: " إلا أنه لا حجة لهم فيه - أي في الحديث: ( أتانا عند باب البيت مرتين ) -؛ لأنه صلى بعد المثل، ولأن حديثنا نُقِلَ عنه بالمدينة، فكان متأخراً،

(١) انظر شرح الأقطع، لوحة رقم ٥١ ب، وما بعدها، وكتاب خلاصة الدلائل ص وما بعدها .

(٢) انظر شرح الأقطع، لوحة رقم ١٠٨ أ، وما بعدها، وكتاب خلاصة الدلائل ص وما بعدها .

(٣) انظر القسم الثاني ص ٣٨ .

(٤) انظر التجريد للقدوري، لوحة رقم ٣١ ب .

فالعَمَلُ بهِ أَوَّلَى (١) ، وهذه التعليلات أوردَها القُدُورِي في التَّجْرِيد (٢) ، وهكُذا في أَكْثَرِ المَوَاضِعِ .

وأَمَّا تَأْثِيرُهُ فِيمَنْ بَعْدَهُ ، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْخُلَاصَةِ نَقْلًا صَرِيحًا ، وَإِنْ كَانَ رَبَّمَا اسْتِفَادَ مِنْهَا ، كَالزَّاهِدِي فِي شَرْحِهِ مُخْتَصِرِ الْقُدُورِي ، أَوِ الْحَدَّادِي فِي الْجَوْهَرَةِ ، أَوِ الْمِيدَانِي فِي اللَّبَابِ ، وَلِذَا فَلَا يُمَكِّنُ الْجَزْمَ بِنَقْلِهِمْ عَنْهُ ، لَكِنْ الَّذِي نَعْلَمُهُ يَقِينًا اِهْتِمَامُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَا الْكِتَابِ ، وَذَلِكَ مِنْ عِدَّةِ نَوَاحٍ :

١- في فَهْمِهِ وَدِرَاسَتِهِ ، أَوْ تَدْرِيسِهِ ، وَحِفْظِهِ ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْقَرَشِي فِي الْجَوَاهِرِ الْمُضِيئَةِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَأَفْرَدَ الشَّرْحَ فِي كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ (٣) .

٢- الْعَنَايَةُ بِأَحَادِيثِهِ ، وَتَخْرِيجُهَا كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ الْقَرَشِي - أَيْضًا - ، فَقَدْ خَرَّجَ أَحَادِيثَ خُلَاصَةِ الدَّلَائِلِ فِي كِتَابِ سَمَاءِ : ( الطُّرُقُ وَالْوَسَائِلُ إِلَى مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ خُلَاصَةِ الدَّلَائِلِ ) (٤) ، كَذَلِكَ خَرَّجَ أَحَادِيثَهُ ابْنُ التَّرْكَمَانِي فِي كِتَابِ اسْمِهِ : ( التَّنْبِيهِ عَلَى أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ وَالْخُلَاصَةِ ) (٥) .

٣- تَرَاجُمُ الْأَعْلَامِ الَّذِينَ وَرَدَ ذِكْرُهُمْ فِي أَثْنَاءِ الْكِتَابِ ، وَقَدْ كَتَبَ فِي ذَلِكَ الْقَرَشِي كِتَابًا سَمَّاهُ : ( تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ الْوَاقِعَةِ فِي الْهُدَايَةِ وَالْخُلَاصَةِ ) ، الْهُدَايَةُ شَرْحُ الْبَدَايَةِ لِلْمَرْغِينَانِي ، وَخُلَاصَةُ الدَّلَائِلِ لِحَسَامِ الدِّينِ الرَّازِي (٦) .

وَنَلَاظُ هُنَا اِهْتِمَامُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ : الْهُدَايَةُ لِلْمَرْغِينَانِي ، وَالْخُلَاصَةُ لِحَسَامِ الدِّينِ الرَّازِي ؛ وَذَلِكَ لِمَا لِلْكِتَابَيْنِ مِنْ أَهَمِّيَّةٍ كَبْرَى فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ ؛ حَيْثُ إِنَّهُمَا يَجْمَعَانِ بَيْنَ الْإِخْتِصَارِ ، وَاسْتِيعَابِ أَكْثَرِ قَدَرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ .

(١) انظر القسم الثاني ص ٨٦ .

(٢) انظر التجريد للقدوري، لوحة رقم ٤٥ ب .

(٣) انظر الجواهر المضيئة (١/٣٥٣) .

(٤) انظر كشف الظنون (٢/١٦٣٢) .

(٥) الكتاب مخطوط، وعندني نسخة منه، وهو مصور من مكتبة الأسد الوطنية، برقم ١٣٥٠٩، ورقم الفلم ٨١٣٠ .

(٦) كتاب ( تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة ) كتاب مطبوع في جزء واحد .

\* وقد نقل بعض العلماء عن كُتُبِ الرازي غير الخلاصة، وربما من الخلاصة لكن لم أقف عليه :

فابن عابدين في الحاشية فقد نقل عن شرح التكملة للقُدوري كثيرا، فانظر مثلاً قوله - في باب الجنائز عن حديث إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه - قال: ( وفي شرح التكملة أن المراد من الحديث الندبُ والنياحة )<sup>(١)</sup> ، وكذا نقل عنها صاحب الدر المختار - في باب الوصايا - قال: ( زاد في شرح التكملة: وصار كما لو أوصى بنصيب ابن لو كان )<sup>(٢)</sup> ، ونقل عنها صاحب فتح القدير، في مسألة ثبوت النسب قال: ( وفي شرح التكملة: تزوج أمةً، ودخل بها، ثم طلقها واحدة يلزمه ولدها إن جاءت به لأقل من ستة أشهر، ولا يلزمه إن جاءت به لستة أشهر فصاعدا )<sup>(٣)</sup> .

وقد نقل صاحب الدر المختار عن الرازي كلاماً في مسألة اليمين قال: ( قال الرازي: أخاف على مَنْ قال: بحياتي، وحياتك، وحياة رأسك أنه يكفر )، قال ابن عابدين في الحاشية: ( قوله قال الرازي هو علي حسام الدين الرازي ... )<sup>(٤)</sup> ، ولم أجد هذا الكلام للرازي في كتبه التي بين يدي ( الخلاصة، والتكملة، وشرحها، وشرح الجامع الصغير ) ، ولعل هذا من كلامه الفتاوى، والله أعلم .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٢/٢٤٦)، وشرح التكملة، لوحة رقم ٢٤ أ .

(٢) انظر الدر المختار (٦/٦٦٩)، وشرح التكملة، لوحة رقم ٢٢٥ أ .

(٣) انظر فتح القدير (٤/٣٥٣)، وانظر شرح التكملة، لوحة رقم ١٢٣ أ و ب .

(٤) انظر حاشية ابن عابدين (٣/٧١٤، ٧١٥) .

### المبحث الثامن: أسلوب المؤلف وطريقته في الكتاب .

لم يُبين المؤلف - رحمه الله - الطريقة التي التزمها في شرحه، وكذا لم يُبين القصد ببعض الألفاظ الواردة فيه، ولكن من خلال تتبعي لأسلوبه أثناء التحقيق تبين لي الآتي:

أولاً: التزم المؤلف بذكر الدليل لكل مسألة، فإن كان من القرآن، وإلا ذكر ذلك من السنة، فإن لم يكونا، فيذكر الإجماع إن كان في المسألة إجماع، فإن لم يتيسر هذا ولا ذاك ذكر ما يُعَلَّل به الحكم، وقد يجمع أحياناً بين الدليل والتعليل .  
ثانياً: غالباً ما يكتفي بذكر دليل واحد إن كان يكفي في بيان المراد، فإن كان لا يكفي، أرفده بدليل آخر، خاصة إذا كان فيه زيادة بيان .

ثالثاً: إن كانت المسألة متفقاً عليها، ذكرها وذكر دليلها فقط، فإن كان فيها خلاف في المذهب، ذكر الخلاف بين الإمام أبي حنيفة والصاحيين - أبي يوسف ومحمد -، فإن اتفق الإمام وصاحبا، ذكر رأي زفر إن خالفهم، أو كان هناك رواية أخرى عن الإمام، ويردُّ على الرأي المخالف إلا ما ندر من المسائل .  
رابعاً: يذكر خلاف الشافعي في غالب المواطن، ويذكر رأي الإمام مالك أحياناً، وربما ذكر رأي ابن أبي ليلى .

خامساً: من باب الاختصار لا يذكر من روى الحديث من الصحابة، وقد يذكر الراوي أحياناً، ولعله يريد الإشارة إلى أنه يريد هذا الطريق وهذا المتن بعينه .  
سادساً: يُعَلَّل كثيراً لأقوال الشافعي بتعليلات لا أجدها عن الشافعي، أو في كتب المذهب .

سابعاً: يستخدم أحياناً أسلوب المناظرة، كأن يقول: ( وقال الشافعي: يُقَدِّم الصلاة...، قيل له: الوضوء شرط... )، وهكذا <sup>(١)</sup>.

ثامناً: إذا قال المؤلف: ( وقالوا ) يقصد الإمامين أبي يوسف ومحمد، وهذا هو المشتهر عند الحنفية، بشرط إذا لم يسبقه أحدهما، فإن سبقه أحدهما - أي أبا يوسف ومحمد -، كان المقصود بـ ( قالوا ) أبا حنيفة وغير المذكور من أبي يوسف، أو محمد <sup>(٢)</sup>.

تاسعاً: مزج المؤلف بين الشرح ( خلاصة الدلائل ) وبين المتن ( مختصر القدوري ) مزجاً متناسقاً حتى رُبما ظنَّ القارئ أنَّهما كتابٌ واحد، ولا شك أنَّ هذا يدلُّ مقدرة فائقة في التصنيف.

عاشراً: لم يُبين المؤلف المعاني اللغوية والشرعية لأبواب الكتاب، طلباً للاختصار، ولم يزد على المسائل التي ذكرها صاحب المتن ( القدوري )، وذلك التزام بما وعدَّ به في مقدمته من شرح الكتاب شرحاً متوسطاً بين الإطالة والاختصار، ولذلك لما انتهى من الشرح شرع في تحصيل المسائل التي لم يذكرها القدوري في كتابه المسمَّى: ( التَّكْملة ) كما سبق بيانه في مؤلَّفات المؤلف.

(١) انظر مثلاً ص ٤٧ في باب التيمم من كتاب الطهارة.

(٢) انظر المذهب الحنفي، للباحث/ أحمد النقيب (١/٣٢٤).

### المبحث التاسع: وصف النسخ المخطوطة وبيان المختار منها .

لِما لهذا الكتاب من أهمية بالغة فقد كُثِرَ نُسخُه، وزادت نُسخُه حتَّى أدَّى ذلك إلى حيرة الباحث فيما يأخذ ويدع، ولكن كما هو المنهج المعتمد عند المُحقِّقين أنَّ الواجب اختيار النسخة التي بخطَّ المؤلِّف، فإن لم تكن، فالتى عليها إجازته، أو قرئت عليه، فإن لم يُوجد، فالتى قبلت على نسخة المؤلِّف، ثمَّ التي كُتبت في حياته وعصره، فإن يكن هذا ولا ذاك، فيُقدَّم الأقدم تأريخاً إذا لم يُوجد في المتأخر أفضل منها، كأن تكون مُقابلة على نسخة المؤلِّف، أو نحو ذلك <sup>(١)</sup> .

وفي كتابنا هذا لم أعثر على نسخة فيها الميزات الأولى كُلِّها، وغاية ما رأيت أنَّ القرشي ذكر في كتابه: ( تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة ) أنَّ عنده نسخة من الخلاصة كُتبت بتاريخ ٥٧٥ هـ <sup>(٢)</sup> ، أي في حياة المؤلِّف، ولكن لم أعثر عليها، فيبقى النظر في أقدم النسخ تأريخاً، وقد كُثِرَت نسخ الخلاصة كثرة مُفرطة، وسأشير هنا إلى مَوَاضِع تلك النسخ باختصار .

يوجد في معهد البحث العلمي بجامعة أم القرى ثماني نسخ مصوَّرة عن مختلف المكتبات، وفي المكتبة المركزية في الجامعة - أيضاً - نسخة تاسعة، وهذه التي حصلتُ عليها وذكرتها عند تقديمي خطَّة البحث، ثمَّ بعد ذلك وجدتُ في مكتبة الحرم المكيّ الكتاب مطبوعٌ بطبعة قديمة خالية من الحواشي، وفيه أخطاء كثيرة، وكذلك فإنَّ فيها زياداتٍ على نصِّ المؤلِّف من التعاليق التي على نسخ الكتاب ، وذلك بعد مقابلي هذه النسخة مع بقية النسخ، وفيه أخطاء مطبعية، ولذا فإنِّي استبعدتها من المقابلة، ووجدتُ نسخة في مكتبة الملك فهد الوطنية حصلت على صورةٍ منها، وكذا نسخة في مركز الملك فيصل برقم ( ١٠٣٠٢ )، وفي مكتبة جامعة الملك سعود نسخة باسم ( النافع ) برقم ( ٣٣٤١ )، كما وجدت

(١) انظر قواعد تحقيق المخطوطات، د. صلاح الدين المنجد ص ١٢، ١٣ .

(٢) انظر تهذيب الأسماء ص ٥١ .



في فهرس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية - مؤسسة آل البيت - فهرس الفقه وأصوله، وفيه جاء ذكر ستين نسخة، ولكنها كلها بعد ٧٠٨هـ<sup>(١)</sup>، وهو تأريخ متأخر عن النسخ التي اخترتها، وفي تأريخ الأدب العربي لبروكلمان ثلاث عشرة نسخة<sup>(٢)</sup>، فهي بهذا خمس وثمانون نسخة، وربما يكون بينها تداخل.

وبالنظر إلى ما وقع في يدي من هذه النسخ فقد اخترت أقدمها نسخاً، مع مراعاة قلة الأخطاء، وقلة السقط، وعليه فقد اخترت خمس نسخ، وقابلت بينها ثم سرت على طريقة (النص المختار)؛ وذلك لأن استقامة المعنى وصواب العبارة قد يكون مع إحدى النسخ بخلاف الأخريات، ولذا فقد آثرت ذلك. وطريقي في ذلك أنني أثبت صواب العبارة، وإن كان مع نسخة واحدة، فإن كانت العبارة صحيحة في جميع النسخ لكن اختلف لفظها، فأثبت ما اتفقت عليه أكثر النسخ.

وهذه النسخ التي اعتمدتها كالتالي:

### ١. نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وقد عُنُوَّتْ

النسخة بـ (الفقه النافع)، وهي برقم: (٣٣٤١)، ونُسِختْ بتاريخ ٦٠٧هـ —، بخط ناسخها: أحمد بن محمد البصروي، وخطها عادي، وعدد أوراقها: ١٦٣ ورقة، و٢٣ سطراً، وهي نسخة قديمة حسنة بها آثار رطوبة وبلل، ورؤوس الفقر والأبواب بخط أكبر، وبعض الكلمات فوقها خط أحمر، وفيها خروم متفرقة في بعض اللوحات، وخاصة الأولى منها، كما أن الخط في أولها غير واضح إلا أنه يُقرأ، وقد حصلت عليها متأخراً، رمزت لها بالرمز (س) إشارة إلى جامعة الملك سعود، وقد قابلتها أخيراً.

(١) انظر فهرس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية - الفقه وأصوله (٣/١٠٢٧-١٠٣٠).

(٢) انظر تأريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣/٢٧١).

### ٣. نسخة المكتبة السلিমانيّة بتركيا برقم ٨٨٤ ، وهي

مصورة في معهد البحوث بجامعة أمّ القرى برقم ٤٥١ ، ونسخها بتاريخ ٦٧٨ هـ ، نسخ معتاد ، والناسخ : يوسف العجمي ، وعدد أوراقها ١٦٤ ورقة ، وعدد الأسطر ٢٧ سطراً ، وهي نسخة قليلة الأخطاء ، ومصحّحه ، وعليها هوامش ، وتعليقات ، وحواش كثيرة مفيدة ، يوجد فيها سقطٌ في باب الجنائيات في طرف الصفحة ، وقد أكملته من بقية النسخ ، وعند مقابلي لها مع النسخ الأخرى تبين لي أنّ الصواب كثيراً ما يكون معها ، وكانت أوّل ما سقط في يدي فجعلتها نسخة ( أ ) .

### ٣. نسخة مكتبة مراد ملا ، برقم : ٩٠٣ ، وهي مصورة في معهد

البحوث بجامعة أمّ القرى برقم ٤٤٨ ، وقد نُسخَتْ بتاريخ ٦٧١ هـ ، وخطّها عادي ، وعدد الأوراق : ٢٤٤ ورقة ، وعدد سطورها ١٩ سطراً ، في أولها فهرس للمحتويات ، وهذه النسخة جيدة ، ومتوسطة الأخطاء ، وتُقرأ بكلفة ورمزت لها بالحرف ( ب ) .

### ٤. نسخة المكتبة المركزيّة بجامعة أمّ القرى ، برقم ١٣٢١ ،

وُسخَتْ بتاريخ ٧٣٣ هـ ، نسخها : قطب الدين ابن عمر ، وعدد أوراقها ٢٢٥ ورقة ، وعدد الأسطر ٢١ سطراً ، وخطها نسخي جميل ، بلا نقط في غالب النسخة ، وفيها أخطاء ، وقد اعتمدتها في التحقيق لتقدم تأريخها على ما بعدها ، وهي نسخة مصحّحة أيضاً ، وعليها تعليقات قليلة ، وليس فيها سقط ، ورمزت لها بالرمز ( ج ) .

### ٥. نسخة مكتبة بشير آغا . السلیمانيّة بتركيا برقم ٦٦ ،

وهي مصورة في معهد البحوث بجامعة أمّ القرى برقم ٤٤٥ ، وُسخَتْ بتاريخ ٧٢٦ هـ ، وناسخها أنور بن الحاجي إسحاق ، وخطها عادي ، وعدد أوراقها ١٧٩ ورقة ، وعدد الأسطر ٢٣ سطراً ، وهي نسخة واضحة ، ومصحّحة ، وقليلة الأخطاء ، ورمزت بـ الرمز ( د ) .

وهذه بقية النسخ التي ذكرتها في خطة البحث، ولم أعتمدها، وذلك لتأخر تأريخها، أو لأن فيها سقطاً كثيراً كما في الأولى منهن، وهي كالتالي:

٦— نسخة مكتبة آيا صوفيا برقم ١٢٦١، وهي مصورة في معهد البحوث بجامعة أم القرى برقم ٤٤٦، ونُسخت بتاريخ ٦٩٩ هـ، والناسخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم الشافعي الحموي، وخطها جيد، وعدد أوراقها ١٦١، وعدد الأسطر ٢١، وعليها هوامش، وتصحيحات، وإنما لم أعتمدها مع تقدّمها على النسختين اللتين قبلها، وذلك لوجود سقط كبير فيها من أول كتاب الطهارة إلى أول كتاب الحيض، وهو ما يُقارب سبع لوحات، وهو عدد كبير، وكذلك فإنني قارنتها في بعض المواضع مع نسخة (أ) فوجدت مفارقات كثيرة جداً، فلهذين الأمرين تركتها.

٧— نسخة المكتبة الأزهرية برقم ٣٣٨٢، وهي مصورة في معهد البحوث بجامعة أم القرى برقم ١٩٧، نسخت بتاريخ ٩٦٩ هـ، ناسخها: أحمد بن الحواري، وخطها نسخ معتاد، وعدد أوراقها ٢٠٥ ورقة، وعدد الأسطر ٢٠ سطراً، وعليها هوامش، وفي أولها فهرس للأبواب.

٨— نسخة مكتبة حكيم أوغلي بالسليمانية برقم ٣٥٢، ورقمها في معهد البحوث ٤٤٨، نسخت بتاريخ ١٠٠١ هـ، وخطها تعليق فارسي، وعدد أوراقها ٢٠٦ ورقة، وعدد الأسطر ١٩ سطراً، وفي أولها فهرس للمحتويات.

٩— نسخة الأزهرية، ورقمها: (٩٤/٢٦٩٤)، وهي في معهد البحوث برقم ٣٨٠، لا يعرف تأريخ نسخها، وعدد أوراقها ٢٣٧ ورقة، وعدد الأسطر ٢١ سطراً، وفيها حواشٍ كثيرة.

١٠— نسخة مكتبة برلين بألمانيا برقم ٢٥٨، وهي في معهد البحوث برقم ٤٨٣، لا يُعرف تأريخ نسخها، ولا من نسخها، وعدد أوراقها: ١٢٨ ورقة، وخطها معتاد، وعدد الأسطر ٢٧ سطراً، فيها نقص في بعض الصفحات.

### المبحث العاشر: مَرَضٌ مُوجِزٌ لِمَا يَحْتَوِيهِ الْكِتَابُ .

الكتاب عَرَضٌ لأبواب الفقه كُلِّها في المذهب الحنفي، وقد جاء ترتيبه في

أبواب العبادات <sup>(١)</sup> كالآتي:

كتاب الطهارة: وفيه الأبواب التالية:

باب التيمم - المسح على الخفين - الحيض - الأنجاس .

كتاب الصلاة: وفيه الأبواب التالية:

باب الأذان - شروط الصلاة - صفة الصلاة - قضاء الفوائت - الأوقات

التي تُكره فيها الصلاة - النوافل - سجود السهو - صلاة المريض - سجود

التلاوة - صلاة المسافر - صلاة الجمعة - صلاة العيدين - صلاة الكسوف -

صلاة الاستسقاء - قيام شهر رمضان - صلاة الخوف - باب الجنائز - باب

الشهيد - باب الصلاة في الكعبة .

كتاب الزكاة: وفيه الأبواب التالية:

زكاة الإبل - صدقة البقر - صدقة الغنم - زكاة الخيل - زكاة الفضة -

زكاة الذهب - زكاة العروض - زكاة الزروع والثمار - مَنْ يجوز دفع الصدقة

إليه، وَمَنْ لا يجوز - صدقة الفطر .

كتاب الصوم: ومعه باب الاعتكاف .

كتاب الحج: وفيه الأبواب التالية:

باب القران - التمتع - الجنائيات - الإحصار - الفوات - الهدي .

(١) وهو الجزء الخاص برسالتي .



الصفحة الأخيرة من نسخة ( أ )

۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲



في نسخة  
من نسخة

والسنة من نسخة  
من نسخة

الصفحة الأخيرة من نسخة ( ب )

السنة من نسخة  
من نسخة

في نسخة  
من نسخة



عليه السلام الخليل توفيقاً فالتفت اليه فقال يا ابي اني قد عجزت عن ان اقوم يا  
اقتاتوا فاقبلوا لعل وجهكم الكريم يشهد بانهم قد جاهدوا عنكم الاعصاة  
والتقية وحسن الوجه واليدان والوجهان لان الله تعالى لم يجعل الوجه  
والمطاف البروتين عليه ولم يعطوكم بشا كل المعطوف عليه في الحكم  
فخرجوا من لان الله تعالى خصه بذكر المعصية والسمع في ذنوبكم وفي  
كوزان الجبال معظفا على الوجه وعلى الشكر لعل الامم لا يجهلوا ولا يجهلون  
صحت ما ذكره ذلك فان لم يثبت عليه السلام الا من لا يرضى بغيره الى الجليلين  
حين علمه اخذوا وقد واطب الشيخ عليه السلام على الناس فوافوا  
وامرأيا الى الالاية ولم يفتنوا والعبان يدخلن الى في الناس ليعلم  
تعال الى المرافق وقوله الى الكعبين وكله الى كل تسعها الى الماية يتعلم  
معنى قال الله تعالى ولا تكلوا أموالكم الى أموالكم اجمع امواكم اجمع امواكم  
فانما احتسنت لاني جبهه نازفه وجنوبنا مغلوبا وجنوبنا مغلوبا  
ولا نه رؤى انه عليه السلام توكلا واذا زلزال على المرافق والكعبين  
والله وضع في مساجد من قبله الى حية الماروي عن النبي عليه السلام  
انه خرجت معا منه ومع علي ابيتي وهذا جبهه على الك في الجباب  
الاستعجاب وعلى الناس في الاستعجاب على ثلاث شعرات لان الله  
يعطي كذا من عند النكاح فيؤتي في علمه الى العت اذ لم يعط منه اياه  
الرض ولا الا سنة ومنه على ذلك وقت الامم اترقتا اليقين  
قل دخلوا الى الامم اذا استيطا المتوفى من ذنوبه عليه السلام  
اذ لا يتطاعا حكم من سامه ولا يغفر من ذنوبه في الامم فكلنا المنسل  
فانه لا يدرك من يثبت يده في ربه على ذنوب الامم فكلنا المنسل

[illegible]

التي تروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
واذعبلوا لله في كل حين طريقا فان كان طريقا خيرا فوضعه وان كان  
وغيره فاصفوا فاما ما كان مباحا ولا شرعا من الاعمال فكل ما ليس  
التي علمه الله لا يحسد الا ما لم يحسد الله له الا انفعالها بين  
في الطريق معك ذلك وقال لا تأكلوا أموالكم بالفساد ولا تأكلوا أموالكم  
كانت راحة فاما عسرها فمما بها ما ذكرنا وبعدها عدد من الطلوع  
المنفعة والفرح الماتر ولا بعد دم الاحتمار ولا دم الجنائز لان  
العمل سرح لعظم شعار الانس ودم الاحتمار والجنائز لان  
الاحتمار وطول المتعانات باركان الحامد ولا يجمع ليعظمها واما

التي يعتقد بالاجبال والقبول وعمل الاشعة فيه وحيه لهما في الآيات  
اذ كانا في الغاية الماخية في الغاية المتعانة عذمة وكان الجنائز لا يعتد  
الخلق ايضا لا بالتغير ما ضيق الانس استحسن جواريفها بغيره بعد  
على استقبال الحلال للخلق لا يخصصوا المشا ومنه جلاله في قوله تعالى  
فويله يعني من باب بيع وفوكيه به والويله لابل في قوله تعالى لا تخرج  
المعروف وفوقه في قوله تعالى وتوكل على الله وحده لا تخرج من قوله تعالى  
فاذا قال لا تخرجك فاعلم ان الشطرين يتعانفان في قوله تعالى لا تخرجك  
بالخلق والفرق ذكرنا اذا وجدنا هذا المتعانة في قوله تعالى لا تخرجك  
الاشياء في الجبل وان شاء رده لانه لا ولاية لاحد مما ملط به  
فلو لم يبيع من غير جبال ادى الى التفرق واما ما قام من الجبل قبل التيقيل  
بطل الاجبال لانه خياريك فيقول على الجبل كذا في الحق وتوكل على

ملك فربه وذلك شرع الجبل المتعانة فانه في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
وقت شاء ما لا ذكرنا انها شرعت للعبور والاكراه ولا يجوز بيع الجبل الا  
في الحكم لعله تعالى عذمة المالك الكه وقال تعالى لم يعلمنا الا باليعيق  
ولم يورثنا بصدق بها على سائر الحكم وغيرهم لفقده تعالى وطلعه  
الايام لا يفرط مطلقا ولا يجلب التعريف بالاسلام يا ويوهنا ذمنا بغير  
لعله عاذته وان يغار رضى الله عنهما الريب فغرف وارثت فلا  
واعتبار الماد منه والافضل في البذل التعرؤ في البر والنعيم النخ  
لا يعرفون الا لكاه والاباء عند الغر الطهر وكان ساجلها وفي البذر  
والنعيم عند الغر الطهر وكان الشايب وهو ولى الاولى ان توتس  
الانسان بهما نفعه اذا كان يحسن ذلك لانه معرفة فالاولى ان تولى  
سفحه كسائر الغر ولهذا ما التي طامه السام ما به بده فغدر  
منها يد سعاه من واصل الجيرة حقا رضى الله عنه فخر السام وشيد  
على الهام وخطا منها ولا يعلى الحرار منها هكذا من التي علمه  
عنا رضى الله عنه ويرى ان بده فامطر ليدرك بيا ركبها لا انخال  
الشر ورمسنا في ان سعى في ان لم ركبها لا ركبها ليعلم شعار الله  
ولم ولا كان هالين لم يجلها لانه جبره منها وبيع ضررها الما  
البا رد حتى تقطع الدين ورمطه جنزرا للبرية والشمع ومنه في قوله  
فغلب فان كان بطوعا فليس عليه غيره لانه فان الهل ولم يركب فيه  
شيء وان كان غرض واجب فغلبه ان رضى الله عنه مقامه لانه لم يقع ومعه  
شيء يبيع محله فصار كركاه الذي اكرم المؤمن للركاه فقال لا ادع  
والى طاب عيب كبير فاما غيره مقامه لانه خرج من ان كان صالحا

الصفحة الأولى من نسخة ( د )

[illegible]

[illegible]

#

卷之六

الصفحة الأولى من نسخة (س)

五

100

[illegible]



القسم الثاني

التحقيق

# محتاج الطهارة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١/٢ / قال الشيخ الإمام الأجل<sup>(١)</sup>، حُسامُ الدين<sup>(٢)</sup>، علي بن أحمد بن مكي مقدّمة  
الرازي - وفقه الله لمرضاته - الحمد لله الموفق للصواب والسداد، الهادي إلى  
سبيل<sup>(٣)</sup> الصّلاح والرّشاد، وصلى الله على محمد خير العباد، المبعوث  
بالمّحمة<sup>(٤)</sup> والجهاد، المنعوت بقلع<sup>(٥)</sup> الشرك وقمع<sup>(٦)</sup> الفساد، وعلى آله  
وأصحابه المبرّين من الكفر والعناد، المنزهين من الزّيف والإلحاد؛ ما وعد  
كريم بإسعاد، أو تُوعّد ظلوم بإرعاد، وبعد:  
فإنّ القلوب والطّباع لم تزل مائلةً إلى ادّخار الذّكر الجميل، والنّفوس  
والهيمم طامحةً إلى اقتناء الذّخر الجزيل، وفي صوب هذين الغرضين ونحو هذين  
القصدَيْن؛ أُنعمت بالإسعاف والإسعاد، وأُسْمحتُ بالإرفاق<sup>(٧)</sup>  
والإرفاد<sup>(٨)</sup> لمن شكى إليّ إطالة بعض شروح مختصر القدوري وإملاؤه؛

(١) الشيخ الإمام الأجل . في ب و ج الشيخ الفقيه .

(٢) في أ فقط زيادة بلفظ: [ حسام الدين أبو الحسين ] .

(٣) سبيل . في ج سُبُل .

(٤) المّحمة: هي الوقعة العظيمة، وموضع القتال، وسُميت بذلك من اشتباك الناس واختلاطهم فيها، وقيل من كثرة اللحم. انظر لسان العرب (٥٣٧/١٢)، ومنه تسمية النبي ﷺ نبي المّحمة أي نبي القتال انظر النهاية في غريب الحديث (٢٤٠، ٢٣٩/٤) .

ولعلّ المؤلف - رحمه الله - يُريدُ قوله ﷺ: ( أنا محمد وأنا أحمد والمقفّي والحاشر ونبي التوبة ونبي المّحمة ) أخرجه الإمام أحمد (٣٩٥/٤) مسند أبي موسى الأشعري، وابن حبان في صحيحه (٢٢٠/١٤) باب ذكر وصفه ﷺ، والطبراني في الأوسط (١٣٥/٣) برقم ٢٧١٦ .

(٥) بقلع . في أ بقطع .

(٦) [ وقمع ] . ساقطة من د .

(٧) الإرفاق : من الرّفق وهو معنى يدل على موافقة ومقاربة بلا عنف فالرفق خلاف العنف، هذا هو الأصل ثم يشق منه كل ما يدعو إلى راحة وموافقة . انظر معجم مقاييس اللغة (٤١٨/٢)، ويُراد به أيضا لين الجانب ولطافة الفعل. انظر لسان العرب (١١٨/١٠) .

(٨) الإرفاد : هو المعاونة والمظاهرة بالعطاء وغيره . انظر معجم مقاييس اللغة (٤٢١/٢) ولسان العرب (١٨١/٣) .

واختصار بعضها وإخلاله، بتهذيب كتاب مُتَجَانِسَ اللفظ والمعنى جَزَالَةً،  
مُتَشَاكِلَ الْمَبْدَأِ وَالْمَنْهَى اختصاراً وإطالةً، هذا مع اعترافي بقلّة البِضَاعَةِ وَعَدَمِ  
التَّقدم في الصَّنَاعَةِ؛ بل جرأة خالصةً وتجهلاً وَتَقَحُّماً مَحْضاً، وَتَحَمُّلاً لِتَصَحِيحِ  
نِسْبَةِ الْأَبِ وَتَصْدِيقِ كَلِمَةِ الرَّبِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَنُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا  
جَهُولًا﴾ <sup>(١)</sup> فَمَنْ مَشَى عَلَى مِثَالِ أَبِيهِ وَنَسَجَ عَلَى مِثَالِ أَخِيهِ مَا اقْتَرَفَ ذَنْبًا  
وَلَا اقْتَحَمَ، وَلَا اغْتَمَضَ <sup>(٢)</sup> حَقًّا وَلَا اهْتَضَمَ <sup>(٣)</sup>، فَمَنْ أَشَبَّهُ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ، وَفَقَّنَا  
اللَّهُ لَمَّا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، وَحَمَانَا مِنْ اقْتِحَامِ مَا يَكْرَهُهُ وَيَنْهَاهُ <sup>(٤)</sup>، وَجَعَلَ مَا  
نَقْصِدُهُ وَنَتَوَخَّاهُ وَنَلْتَمِسُهُ وَنَرْعَاهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ، وَطَلَبًا لَجَزِيلِ ثَوَابِهِ،  
وَتَحَذُّرًا <sup>(٥)</sup> مِنْ أَلِيمِ عِقَابِهِ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .

(١) الأحزاب (٧٢) .

(٢) اغتمض : غَمَضَ لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى تَطَامُنٍ فِي الشَّيْءِ وَتَدَاخُلٍ ، وَغَمَضَ الشَّيْءُ مِنَ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ فَهُوَ غَامِضٌ . انظر

معجم مقاييس اللغة (٣٩٥/٤) ، والإغماض : المسامحة والمساهلة . انظر لسان العرب (١٩٩/٧)

(٣) اهتضم أي ظلم . انظر معجم مقاييس اللغة (٥٥/٦) ، انظر القاموس المحيط (٩٢/٤) .

(٤) وينهاه . في ب و س ويأباه .

(٥) وتحذراً . في س وتحزراً .

كتابُ الطَّهَارَةِ<sup>(١)</sup>

افتتح الشيخ أبو الحسين<sup>(٢)</sup> البغدادي - رحمه الله - الكتاب بالآية وبني عليها أمر الطَّهَارَةِ فقال: قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ الْآيَةَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: (فَفَرَضُ الطَّهَارَةِ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ)، وهي الوَجْه، فَرَضُ  
وَالْيَدَانِ، وَالرِّجْلَانِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِغَسْلِ الْوَجْهِ وَعَطَفَ الْبَوَاقِيَ عَلَيْهِ،  
وَالْمَعْطُوفُ يُشَارِكُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ، (وَمَسْحُ<sup>(٤)</sup> الرَّأْسِ)؛ لِأَنَّ اللَّهَ هَلْ فَرَضَ  
تَعَالَى خَصَّهُ بِذِكْرِ الْمَسْحِ فَقَالَ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي أم المسح؟  
كَوْنِ الرَّجُلِ مَعْطُوفًا عَلَى الْوَجْهِ أَوْ عَلَى الرَّأْسِ كَلَامٌ، إِلَّا أَنَّ الْإِجْمَاعَ  
بِ/٢ وَالنُّصُوصِ<sup>(٦)</sup> حَسَمَتْ مَادَّةَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - ((أَمَرَ الْأَعْرَابِيَّ

(١) الطهارة: طَهَّرَ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى النِّقَاءِ وَزَوَالِ الدَّنَسِ. انظر معجم مقاييس اللغة (٤٢٨/٣)، وكل ماء نظيف طهور والطهور بالضم التطهر وبالفتح الماء الذي يُطَهَّرُ بِهِ كَالْوَضُوءِ. انظر لسان العرب (٥٠٥/٤)، وهي في اصطلاح الفقهاء هي زوال الحدث أو الخبث. انظر البحر الرائق (٨/١)، أو غُرِّتْ بِأَنهَا رَفَعُ مَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ مِنْ حَدَثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ بِالماء، أو رفع حكمه بالتراب. المغني لابن قدامة (٢١/١).

(٢) أبو الحسين. في ج أبو الحسن.

(٣) سورة المائدة، جزء من الآية رقم ٦.

(٤) ومسح. في ج ويمسح.

(٥) سورة المائدة، جزء من آية رقم ٦.

(٦) أما النصوص فقد بينها المؤلف من أمره ﷺ الأعرابي بغسل الرجلين، وكذا مواظبته ﷺ على الغسل، وقد نقل شيخ الإسلام التواتر على غسل القدمين وأن ذلك عمل النبي ﷺ وأمره به. انظر مجموع الفتاوى (١٢٨/٢١)، وأما الإجماع، فقد ثبت أن الشيعة قالوا بالمسح، وقال محمد بن جرير الطبري يُخَيَّرُ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالْغَسْلِ، وقال بعض أهل الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح. انظر البيان في مذهب الشافعي للعمري (١٣٠/١)، وذكر النووي - رحمه الله - أنه لم يثبت خلاف من أحد ممن يُعْتَدُّ بِهِمْ فِي الْإِجْمَاعِ، ذكر ذلك بعد أن ذكر من سبق ذكره، وزاد الجبائي من المعتزلة يقول برأي ابن جرير. انظر شرح مسلم للنووي (١٢٩/٣)، ونقل ابن حجر - رحمه الله -، وعزاه إلى سنن سعيد بن منصور، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين. انظر فتح الباري (٢٦٦/١).

بَغَسَلَ الرَّجُلَيْنِ حِينَ عَلَّمَهُ الْوُضُوءَ<sup>(١)</sup>، وقد (( وَاطَّابَ النَّبِيُّ - ﷺ - عَلَى  
الْعَسَلِ ))<sup>(٢)</sup>، فكان فِعْلُهُ وأَمْرُهُ بَيِّنًا لِلآيَةِ .

(وَالْمِرْفَقَانِ<sup>(٣)</sup>، وَالْكَعْبَانِ<sup>(٤)</sup>، يَدْخُلَانِ فِي الْعَسَلِ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَى  
الْمِرْفَقِ<sup>(٥)</sup>﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ<sup>(٦)</sup>﴾، وَكَلِمَةُ إِلَى، كَمَا  
تُسْتَعْمَلُ لِلْعَايَةِ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى مَعَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ  
إِلَى أَمْوَالِكُمْ<sup>(٧)</sup>﴾، أَيِ مَعَ أَمْوَالِكُمْ، فَإِذَا احْتَمَلْتَ لَا تَبْقَى حِجَةٌ  
لِزَفَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -<sup>(٨) (٩)</sup>، وَوَجَبَ الْقَوْلُ

(١) سنن أبي داود (٣٣/١) كتاب الطهارة، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، سنن البيهقي الكبرى (٧٩/١، ٨٨) كتاب  
الطهارة، باب كراهية الزيادة على الثلاث كلاهما به إلا أن السائل رجل وليس أعراي، وأخرجه أيضا الطبراني في  
الكبير (٧٥/١١) عن مجاهد عن ابن عباس ؓ .

(٢) كما في حديث عثمان بن عفان ؓ في وصفه غسل النبي ﷺ .  
أخرجه البخاري (٧١/١)، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، ومسلم (٢٠٤/١)، كتاب الطهارة، باب صفة  
الوضوء وكماله .

(٣) المِرْفَقُ: هو موصل الذراع والعضد . انظر مختار الصحاح (١٠٥/١)، وَطَلَبَةُ الطَّلِبَةِ في الاصطلاحات الفقهية  
ص ١١، وَسُمِّيَ مِرْفَقًا لِأَن الْإِنْسَانَ يَسْتَرِيحُ فِي الْإِتْكَاءِ عَلَيْهِ . معجم مقاييس اللغة (٤١٨/٢) .

(٤) الكَعْبُ: لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى نَتَوٍّ وَارْتِفَاعٍ فِي الشَّيْءِ . انظر معجم مقاييس اللغة (١٨٦/٥)، ومن ذلك كعب الرجل  
وهو عظم طرفي الساق عند مُلتَقَى القدم والساق . انظر لسان العرب (٧١٧/١، ٧١٨)، طلبة الطلبة ص ١١ .

(٥) سورة المائدة، جزء من آية رقم ٦ .

(٦) سورة المائدة، جزء من آية رقم ٦ .

(٧) سورة النساء جزء من آية رقم ٢ .

(٨) زفر بن الهذيل بن قيس بن مسلم، أبو الهذيل، البصري، صاحب أبي حنيفة، وكان أبو حنيفة يُفَضِّلُهُ ويقول: " هو  
أقيس أصحابي "، قال عنه ابن معين: " ثقة مأمون "، وقال عنه ابن حبان: " كان فقيها حافظا "، ولد  
سنة ١١٠هـ، وولي قضاء البصرة، ومات بها سنة ١٥٨هـ . انظر سير أعلام النبلاء (٣٨/٨-٤١)، الجواهر  
المضيئة (٢٤٤/١)، تاج التراجم ص ١٠٢، ١٠٣ .

(٩) انظر قول زفر في المبسوط للسرخسي (٦/١)، وتبيين الحقائق (٣/١)، وانظر الإمام زفر وآراؤه الفقهية  
د . أبو اليقظان عطية الجبوري (١١٣/١) .

دخول  
المرفقين  
والكعبين في  
الغسل .

بوجوب<sup>(١)</sup> العَسَل احتياطاً ؛ ولأنَّه رُوِيَ أَنَّهُ

— الطَّيِّبُ — (( تَوْضُأً وَأَدَارَ الْمَاءِ عَلَى الْمِرَافِقِ وَالْكَعْبَيْنِ ))<sup>(٢)</sup> ، ( وَالْمَفْرُوضُ فِي الْمَفْرُوضِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ مِقْدَارُ النَّاصِيَةِ )<sup>(٣)</sup> ؛ لَمَّا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (( أَنَّهُ حَسَرَ

عَنْ عِمَامَتِهِ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ ))<sup>(٤)</sup> ، وَهَذَا حِجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ — رَحِمَهُ

اللَّهُ —<sup>(٥)</sup> فِي إِجَابِ الْاسْتِيعَابِ<sup>(٦)</sup> ، وَعَلَى الشَّافِعِيِّ — رَحِمَهُ اللَّهُ —<sup>(٧)</sup> فِي

(١) فِي جَوْبِ الْغَسْلِ ، وَالظَّاهِرُ خَطَأُهُ لِعَدَمِ اسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى .

(٢) سَنَّ الْبَيْهَقِيُّ الْكُبْرَى ( ٥٦/١ ) ، الطَّهَارَةُ ، بَابُ التَّكَرَّارِ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ ، بِرَقْمِ ٢٥٩ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ ، وَسَنَّ الدَّارِقُطِيُّ ( ٨٣/١ ) ، الطَّهَارَةُ ، بَابُ الْحِثِّ عَلَى التَّسْمِيَةِ ابْتِدَاءَ الطَّهَارَةِ . قَالَ الدَّارِقُطِيُّ : ابْنُ عَقِيلٍ لَيْسَ بِقَوِيٍّ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ .

(٣) النَّاصِيَةُ : الشَّعْرُ الْمُسْتَرَسِلُ عَلَى الْجَبْهَةِ وَمِنْهُ حَدِيثُ الْخَيْلِ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرِ انْظُرِ الْغَرِيبَ لِلْخَطَّابِيِّ ( ٥٧٩/٢ ) .

(٤) سَنَّ الْبَيْهَقِيُّ ( ٦٠/١ ) ، الطَّهَارَةُ ، بَابُ الْمَسْحِ عَلَى شَعْرِ الرَّأْسِ ، عَنْ عَطَاءٍ مَرْسَلًا ، مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ( ٣٠/١ ) ، كِتَابُ الطَّهَارَاتِ ، بَابُ مَنْ كَانَ لَا يَرَى الْمَسْحَ عَلَيْهَا وَيَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَهَذَا فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ دُونَ الْعِمَامَةِ .

أَمَّا الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ فَقَدْ جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ( ٢٣٠/١ ) ، الطَّهَارَةُ ، الْمَسْحُ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ .

(٥) مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الْمَدَنِيُّ ، شَيْخُ الْأَثَمَةِ ، وَإِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ ، سَمِعَ نَافِعًا وَالزَّهْرِيَّ ، كَانَ إِمَامًا فِي الْحَدِيثِ ، وَلَدَ عَلَى الصَّحِيحِ سَنَةَ ٩٣ هـ ، وَتَأَهَّلَ لِلْفَتَا وَهُوَ ابْنُ إِحْدَى وَعَشْرِينَ سَنَةً ، كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحَدِّثَ تَوَضَّأَ وَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِهِ وَسَرَّحَ لَحِيَّتَهُ ، وَجَلَسَ بِوَقَارٍ تَعْظِيمًا لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ يَقُولُ : " كُلُّ يَوْزٍ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ إِلَّا صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ " يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ١٧٩ هـ . انْظُرْ تَأْرِيخَ بَغْدَادٍ ( ٣١٠/٧ ) ، سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ( ٤٨/٨ - ١٣١ ) ، طَبَقَاتُ الْخَفَافِ ( ٩٦/٢ ) .

(٦) انْظُرِ الْمَدُونَةَ ( ١٦/١ ) ، الْكَافِي ( ٢٢/١ ) ، وَهُوَ مَشْهُورٌ قَوْلُ مَالِكٍ .

(٧) مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ ، الْإِمَامُ ، زَيْنُ الْفُقَهَاءِ ، وَتَاجُ الْعُلَمَاءِ ، يَلْتَقِي نَسَبُهُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَبْدِ مَنَافٍ ، وَلَدَ سَنَةَ ١٥٠ هـ ، وَنَشَأَ بِمَكَّةَ ، وَكُتِبَ بِهَا الْعِلْمُ ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ إِلَى بَغْدَادٍ ، ثُمَّ إِلَى مِصْرَ ، وَمَاتَ بِهَا ، سَمِعَ مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيَّ ، حَفِظَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ ، وَالْمَوْطَأَ وَهُوَ ابْنُ عَشَرَ ، يَقُولُ : " أَقَمْتُ فِي بَطْنِ الْعَرَبِ عَشْرِينَ سَنَةً أَخَذْتُ أَشْعَارَهَا وَلَغَاثَهَا " ، وَكَانَ يَقُولُ : " إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي " ، وَيَقُولُ : " إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ ، فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي عَرْضَ الْحَائِطِ " تَوَفِيَ سَنَةَ ٢٠٤ هـ ، وَلَهُ ٥٤ سَنَةً . انْظُرْ تَأْرِيخَ بَغْدَادٍ ( ٥٦/٢ - ٧٢ ) ، وَ سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ( ٩٩ - ١٠٠ ) .

الاقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِدُونِ هَذَا التَّكْلِيفِ<sup>(٢)</sup> فَيُؤَدِّي فِعْلُهُ إِلَى الْعَبَثِ؛ إِذْ لَمْ يَحْصُلْ بِهِ إِقَامَةُ الْفَرَضِ وَلَا السُّنَّةِ وَمَنْصُبُهُ جَلٌّ عَنْ ذَلِكَ .

( وَسُنُّنُ الطَّهَارَةِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ إِذَا اسْتَيْقَظَ سُنُّنُ الطَّهَارَةِ الْمُتَوَضَّئُ مِنْ نَوْمِهِ )؛ لِقَوْلِهِ - العلية - : (( إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسَنَّ<sup>(٤)</sup> يَدُهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ ))<sup>(٥)</sup>، نَهَى وَتَبَّه، فَدَلَّ عَلَى تَوَهُُّمِ النَّجَاسَةِ، فَكَانَ الْغَسْلُ احْتِيَاظًا .

( وَتَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ )؛ لِقَوْلِهِ - العلية - : (( مَنْ تَوَضَّأَ وَسَمَّى اللَّهَ تَعَالَى كَانَ طَهُورًا لْجَمِيعِ بَدَنِهِ، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَمِّ اللَّهَ تَعَالَى<sup>(٦)</sup> كَانَ طَهُورًا لِمَا أَصَابَهُ الْمَاءُ ))<sup>(٧)</sup>، وَاحْتِجَّ

(١) الاقتصار على ثلاث شعرات ذكر النووي أنه وجه شاذ . انظر روضة الطالبين (٥٣/١)، الوسيط (٢٦٨/١) . والمشهور من مذهب الشافعية أنه يكفي ما يُسمى مسحاً حتى لو مسح نصف شعره . انظر الأم (٢٥/١)، المجموع شرح المهذب (٤٥٧/١، ٤٥٨) .

(٢) [ هذا ] . في ج : بلفظ: هذه، وهو خطأ ، وساقطة من د .

(٣) التكليف . في ج و د التكلف .

(٤) يغمسن . في س يغمس .

(٥) أخرجه مسلم (٢٣٣/١)، كتاب الطهارة ، باب كراهة غمس المتوضئ يده المشكوك في نجاستها في الإناء ... بلفظ ( يغمس ) ، وأما لفظ ( يغمسن ) فقد جاء عند ابن حبان في صحيحه (٣/٣٤٥)، الطهارة، باب سنن الوضوء ، ذكر الأمر بغسل اليدين للمستيقظ ثلاثاً ... ، وعند ابن خزيمة (٧٤/١)، كتاب الوضوء ، باب الأمر بغسل اليدين ثلاثاً ... .

(٦) [ الله تعالى ] . ساقطة من ج .

(٧) سنن البيهقي (٤٤/١)، الطهارة، التسمية على الوضوء برقم ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ بالفاظ متقاربة ، وقد ضعفها البيهقي رحمه الله .

وسنن الدارقطني (٧٤/١)، الطهارة، باب التسمية على الوضوء ، وذكر ابن حجر - رحمه الله - للحديث أربعة طرق وضعفها ، وطريقاً خامساً موقوفاً معضلاً . انظر التلخيص الحبير (٧٦/١)

بعضهم<sup>(١)</sup> في إيجاب التسمية<sup>(٢)</sup> بقوله - ﷺ -: (( لا وضوء لمن لم يُسمِ الله ))<sup>(٣)</sup> ، إلا أن هذا من أخبار الآحاد<sup>(٤)</sup> ، فلا يُزاد به على الكتاب ، ويُحْمَلُ على نفي الفضيلة صَوْنًا عن الإلغاء وتَوْفِيقًا بين الأدلة .  
( والسَّوَاك ) ؛ لقوله - ﷺ -: (( صَلَاةٌ بِسِوَاكَ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سِوَاكَ ))<sup>(٥)</sup> .

( والمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاق ) ؛ لأنَّ النَّبِيَّ - ﷺ -: (( كَانَ يَفْعَلُهُمَا ))<sup>(٦)</sup> ، ( وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ) ؛ لِأَنَّهُ - ﷺ -: (( تَوَضَّأَ وَمَسَحَ

(١) رواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - ، وهو مذهب الحسن وإسحاق بن راهويه . انظر المغني (١/٧٣) ، والمجموع شرح المذهب (١/٤٠٨) ، وأوجها كذلك داود وأهل الظاهر وقالوا ببطان وضوء مَنْ لم يُسمِ في العمدة والسهو . انظر البيان للعمري (١/١٠٩) .

(٢) [ في إيجاب التسمية ] . ساقطة من س .

(٣) قال ابن حجر في الدراية (١/١٤) لم أجده بهذا اللفظ وورد بلفظ : ( لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ) .  
أخرجه أبو داود في سننه (١/٢٥) ، كتاب الطهارة ، باب التسمية على الوضوء برقم ١٠١ ، عن أبي هريرة ، وابن ماجه (١/١٣٩) ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء في التسمية في الوضوء برقم ٣٩٧ عن أبي سعيد ، والترمذي (١/٣٨) ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في التسمية عند الوضوء ، من طريق رباح بن عبد الرحمن عن جدته عن أبيها سعيد بن زيد ، وذكر الترمذي عن أحمد بن حنبل أنه قال : " لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد " ، وذكر عن البخاري قوله : " أحسن شيء في الباب حديث رباح " ، وذكر ابن حجر عن البزار أن الخبر من جهة النقل لا يثبت .

(٤) أكثر الحنفية على عدم قبول خبر الواحد فيما تعم به البلوى ، أو خالفه راويه ، أو عارض القياس . انظر المنحول (١/٤٧) ، اللّمع في أصول الفقه (١/٧٣ ، ٧٤) ، شرح الكوكب المنير (٢/٣٦٧) .

(٥) سنن البيهقي (١/٣٨) ، كتاب الطهارة ، باب تأكيد السواك عند القيام إلى الصلاة ، من طريق محمد بن إسحاق قال ذكر محمد بن مسلم الزهري قال البيهقي : ليس بالقوي يعني ( محمد بن إسحاق ) ، وصحيح ابن خزيمة (١/٧١) ، كتاب الوضوء ، باب فضل الصلاة التي يستاك لها على التي لا يستاك لها إن صح الخبر ، وصحيح الحاكم (١/٢٤٤) قال صحيح على شرط مسلم . قال ابن القيم - رحمه الله - في المنار المنيف ص ٢١ : ولم يصنع الحاكم شيئاً فإن مسلماً لم يرو في كتابه بهذا الإسناد حديثاً واحداً . وقال - رحمه الله عن الحديث - : مداره على ابن إسحاق ولم يُصرَّح بالسماع .

(٦) كما سبق في حديث عثمان ؓ ص ٤ .

بِرَأْسِهِ<sup>(١)</sup> وَأُذُنَيْهِ وَصُدْغَيْهِ<sup>(٢)</sup> ((<sup>(٣)</sup> ، وَأَقْلُ أَخْوَإِلِ  
أَفْعَالِهِ<sup>(٤)</sup> فِي الْعِبَادَاتِ أَنْ تَدُلَّ عَلَى السُّنَّةِ .

( وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ ) ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ<sup>(٥)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - ؛ لِأَنَّهُ  
- عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ شَبَّكَ أَصَابِعَهُ فِي لِحْيَتِهِ  
كَأَنَّهَا أَسْنَانُ الْمِشْطِ ))<sup>(٦)</sup> ، وَعَنْ عَبْدِ أَبِي

(١) ومسح برأسه . في ب : ومسح على رأسه ، وفي د : ومسح رأسه .

(٢) الصَّدْغَانِ : مفردهما صُدْغٌ وهو ما بين العين إلى شحمة الأذن . انظر النهاية في غريب الحديث (١٧/٣) ، لسان العرب (٤٣٩/٨) .

(٣) مسند أحمد (٣٥٩/٦) مسند الربيع بنت معوذ بن عفراء برقم ٢٦١٨١ ، وسنن أبي داود ( ٣٢/١ ) ، كتاب الطهارة ، باب صفة وضوء النبي ﷺ ، وحسنه الألباني - رحمه الله - انظر صحيح سنن أبي داود (٢٧/١) ، وسنن الترمذي (٤٩/١) ، أبواب الطهارة ، باب ماجاء أن مسح الرأس مرة ، قال الترمذي : وحديث الربيع حديث حسن صحيح ، وقال الشوكاني - رحمه الله - : وفي تصحيحه نظر ؛ فإنه رواه من طريق ابن عقيل وفيه مقال . انظر نيل الأوطار (١٩٦/١ ، ٢٠٢) ، وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٥٩/١) ، كتاب الطهارة ، باب تحري الصَّدْغَيْنِ في مسح الرأس برقم ٢٧٧ ، والطبراني في الأوسط (٣٥٠/٨) باب من اسمه مقسدام برقم ٤٦٧٤ .

(٤) أحوال أفعاله . في ج أحواله أفعال .

(٥) أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حيش بن سعد بن بجير بن معاوية الأنصاري ، الكوفي ، وسعد بن بجير له صحة ، أبو يوسف القاضي ، صاحب أبي حنيفة ، ولي القضاء في عهد موسى بن المهدي في بغداد ، وكان أول من دعي بقاضي القضاة في الإسلام ، وكان ثقة في النقل ، وهو من أفضل تلاميذ الإمام أبي حنيفة ، وكان يحفظ التفسير والمغازي وأيام العرب ، وجاء عنه أنه صحب أبا حنيفة سبع عشرة سنة ، قال أحمد بن حنبل : كان أميل إلى المحدثين من أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، توفي سنة ١٨٢ هـ في خلافة هارون الرشيد ، وله تسع وستون سنة . انظر تلخيص بغداد (٢٤٢/١٤ - ٢٦١) ، سير أعلام النبلاء (٥٣٥/٨ - ٥٣٩) .

(٦) انظر الهداية شرح البداية (١٣/١) ، بدائع الصنائع (٢٣/١) .

(٧) سنن ابن ماجه (١٤٩/١) ، كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في تخليل اللحية ، ولفظه من حديث ابن عمر ؓ قال كان رسول الله ﷺ إذا تَوَضَّأَ عَرَّكَ عَارِضِيهِ بَعْضَ الْعَرَّكَ ثُمَّ شَبَّكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِهَا بِرَقْمٍ ٤٣٢ ، وسنن البيهقي (٥٥/١) ، كتاب الطهارة ، باب عرك العارضين بلفظ ابن ماجه ، وجاء في تخليل اللحية أحاديث منها حديث أن رسول الله ﷺ كان يَخْلُلُ لِحْيَتَهُ مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَثْمَانَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ (٤٥، ٤٦/١) حديث حسن صحيح ، وذكر عن البخاري أنه قال أصحُّ شيء في الباب ، ونقل ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (١٧٠/١) عن عبد الله بن الإمام أحمد أنه قال : قال أبي ليس يصح عن النبي ﷺ في التخليل شيء ، وذكره الخطيب في تاريخ بغداد (٣٣/٧) في ذكر من اسمه أصرم من طريق أصرم بن غياث عن مقاتل بن حيان عن الحسن



حنيفة<sup>(١)</sup> ومحمد<sup>(٢)</sup> - رحمهما الله - لا يسن ذلك؛ لأن عثمان<sup>(٤)</sup> لم

١/٣ يفعلُه حين حكى وضوء رسول الله ﷺ وما رواه أبو يوسف حكاية / حال  
لا عُثُومَ له فيُحْمَل على الجَوَّاز، وبه نقول، ( والأصابع )؛ لقوله ﷺ:  
( ( خَلَّلُوا أَصَابِعَكُمْ قَبْلَ أَنْ تَخْلُلَها

عن جابر نحوه ؛ وفيه يخلل لحيته بأصابعه كأنها أنياب المشط ، وفي لسان الميزان (٤٦٢/١) في الكلام على أصرم  
بن غياث بلفظ: ( أسنان مشط )، قال ابن عدي في الكامل (٤٠٣/١) في أصرم وهو إلى الضعف أقرب منه إلى  
الصدق وليس له كبير حديث .

(١) أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت بن زوطي، أبو حنيفة التيمي، إمام أصحاب الرأي، وفقه أهل العراق، ولد سنة  
٨٠هـ، ورأى أنس بن مالك رضي الله عنه، وسمع من التابعين، وكان من أهل الكوفة، ثم نقله أبو جعفر المنصور إلى بغداد،  
ضربه ابن هبيرة - عامل مروان على العراق - على القضاء فأبى أن يلي القضاء له، وجاء أن أبا جعفر المنصور  
طلب منه أن يلي القضاء، فقال: إني لا أصلح، فقال أبو جعفر: كذبت، قال: حكم عليّ أمير المؤمنين أئسي لا  
أصلح، فإن كنت كاذبا فلا أصلح، وإن كنت صادقا فقد أخبرت أمير المؤمنين أئسي لا أصلح، كان مقدما في  
الرأي، قال الشافعي: " الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه "، ولم يكن قويا في الحديث كما حكم عليه غير واحد  
من أهل الحديث منهم يحيى بن معين، توفي في بغداد سنة ١٥٠هـ، وله سبعون سنة . انظر تاريخ  
بغداد (١٣/٣٢٣-٤٥٣) بترجمة طويلة، وانظر سير أعلام النبلاء (٦/٣٩٠-٤٠٣) .

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني مولاهم، صاحب أبي حنيفة، وإمام أهل الرأي، وأصله من دمشق،  
ونشأ في الكوفة، وسمع العلم بها من أبي حنيفة، وسفيان الثوري، وأبي يوسف القاضي، وغيرهم، وأخذ عنه  
الشافعي، وسكن بغداد وحديث بها، ولأه الرشيد القضاء، غلب عليه الرأي، وعرف به، ومن كتبه: الأصل  
( المبسوط )، الجامع الكبير، والجامع الصغير، والسير الكبير، والسير الصغير، وغيرها ، توفي بالري سنة ١٨٩هـ،  
وفيه توفي الكسائي، فقال الرشيد: دفنت اللغة والفقه . انظر تاريخ بغداد (٢/١٧٢-١٨١)، سير أعلام  
النبلاء (٩/١٣٤-١٣٦)، تاج التراجم ص ١٨٧-١٨٩ .

(٣) انظر المبسوط للشيباني (١/٦٠) .

(٤) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي أمير المؤمنين أبو عبد الله وأبو عمرو وأمه أروى  
بنت كرز أسلمت وأمها البيضاء بنت عبد المطلب ، ولد بعد الفيل بست سنين أسلم قديما على يد أبي بكر  
الصديق تزوج رقية بنت النبي ﷺ وماتت عنده ثم تزوج أم كلثوم أختها فلقب بلذي النورين بشره النبي ﷺ بالجنة  
وشهد له بالشهادة ، وهو الذي جهز جيش العسرة ، واشترى بئر رومة للمسلمين، وأول من هاجر إلى الحبشة  
وهاجر الهجرة الثانية هو وزوجته رقية ، ولم يحضر بدرًا بسبب تقيضه رقية، قتل في داره شهيدا في الثاني  
والعشرين من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ، وقيل غير ذلك ، وعمره فوق الثمانين، ودفن بالبقيع . انظر  
الاستيعاب (٨/١٠٣٧-١٠٥٣)، والإصابة (٤/٤٥٨) .

(٥) سبق في حديث عثمان ص ٤ .

(( النَّار )) <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> ، ( وَتَكَرَّرُ الْغَسْلُ إِلَى الثَّلَاثِ ) ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ  
بقوله: (( هَذَا وَضُوءِي )) حِينَ غَسَلَ الْأَعْضَاءَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا <sup>(٣)</sup> .  
( وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّئِ أَنْ يَنْوِيَ الطَّهَارَةَ ) ؛ لِيَصِيرَ فَعْلُهُ قُرْبَةً ، وَإِلْحَاقُ  
الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - <sup>(٥)</sup> الْوُضُوءَ بِالتَّيَمُّمِ فِي اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ بَعِيدٌ ؛ فَإِنَّ الْمَاءَ  
مُطَهَّرٌ بِنَفْسِهِ حَقِيقَةً بخلاف الثُّرَابِ ، ( وَيَسْتَوْعِبُ رَأْسَهُ بِالمَسْحِ ) ؛ لِأَنَّهُ ﷺ :  
(( تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِيَدَيْهِ جَمِيعَ رَأْسِهِ أَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ )) <sup>(٦)</sup> ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ :  
(( مَسَحَ عَلَى نَاصِيَتَيْهِ )) <sup>(٧)</sup> ، فَدَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِالِاسْتِيعَابِ السُّنَّةَ لَا الْإِجَابَ ،  
( وَيَرْتَبُ الْوُضُوءَ قَبْلَهُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِذِكْرِهِ ) ؛ لِقَوْلِهِ - ﷺ - : (( أَبَدًا ))

(١) قَبْلَ أَنْ تُخَلَّلَهَا النَّارُ . فِي ج قَبْلَ أَنْ يَتَخَلَّلَهَا نَارُ جَهَنَّمَ .

(٢) مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (١٩/١) كِتَابُ الطَّهَارَاتِ ، بَابُ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ فِي الْوُضُوءِ أَخْرَجَهُ مَوْقُوفًا عَلَى حَذِيفَةَ ،  
وَسَنَّ الدَّارِقُطَنِي (٩٥/١) ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ وَجُوبِ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ وَالْعَقَبَيْنِ أَخْرَجَهُ مَرْفُوعًا عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلَفَظَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلَّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ لَا يُخَلَّلُهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ .

(٣) حِينَ . فِي د حَتَّى .

(٤) سَنَّ ابْنُ مَاجَةَ (١٤٥/١) ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسَنَّهَا ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا بِرَقْمِ ٤٢٠ ،  
وَسَنَّ الْبَيْهَقِيُّ الْكُبَرَى (٨٠/١) ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ فَضْلِ التَّكَرُّارِ فِي الْوُضُوءِ بِرَقْمِ ٣٨٤ ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ  
انْفَرَدَ بِهِ الْمَسِيبُ بْنُ وَاضِحٍ وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ ، وَذَكَرَ طَرِيقًا أُخْرَى وَقَالَ لَيْسُوا بِأَقْوِيَاءَ ، وَسَنَّ الدَّارِقُطَنِي (٧٩/١) ،  
كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَعْجَمُ الطَّبْرَانِيِّ الْأَوْسَطِ (٧٨/٤) بَابُ مِنْ اسْمِهِ سَيْفٌ ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ  
فِي مَجْمَعِ الزَّوَانِدِ (٢٣١/١) وَفِيهِ ابْنُ لُحَيْعَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (٢٥٩/٢٠) : وَأَمَّا قَوْلُهُ  
- وَذَكَرَ الْحَدِيثَ - ثُمَّ قَالَ عَنْهُ : حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَجِيءُ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ ، وَذَكَرَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ  
(٤٥/١) أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الدَّرَايَةِ (٢٥/١) إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ .

وَلَكِنْ يَغْنِي عَنْهُ حَدِيثُ عَثْمَانَ السَّابِقِ وَفِيهِ : أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا . انْظُرْ ص ٤ .

(٥) انْظُرِ الْأَمَّ (٢٩/١) ، وَالْمَهْذَبَ (١٤/١) قَالَ : وَأَمَّا الطَّهَارَةُ عَنْ الْحَدِيثِ فَهِيَ الْوُضُوءُ وَالْغَسْلُ وَالتَّيَمُّمُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ  
شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ .. ١ - هـ

(٦) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (٨٠ / ١) ، كِتَابُ الْوُضُوءِ ، بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ ،  
وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ (٢١٠/١) ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ .

(٧) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ص ٥ .

بِمَا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ <sup>(١)</sup> (( <sup>(٢)</sup> ، وَاسْتِدْلَالُ الشَّافِعِيِّ - رَحْمَهُ  
 اللَّهُ - فِي إِجْبَابِ التَّرْتِيبِ بِالْوَاوِ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ  
 الْمُطْلَقِ، يُقَالُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، كَيْفَ اتَّفَقَ مَجِيئُهُمَا، ( وَيَبْدَأُ <sup>(٤)</sup> بِالْمَيَامِنِ )؛  
 لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( كَانَ يُحِبُّ التَّيَامُنَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى  
 التَّرَجُّلَ <sup>(٥)</sup> وَالتَّنَعُّلَ <sup>(٦)</sup> )) <sup>(٨)</sup> .

(وَالْمَعَانِي النَّاقِضَةُ لِلْوُضُوءِ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ) <sup>(٩)</sup> ؛ لِأَنَّ اللَّهَ نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ

تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّهَارَةِ عِنْدَ الصَّلَاةِ <sup>(١٠)</sup> بَعْدَ الْمَجِيئِ مِنَ الْغَائِطِ،  
 وَالْغَائِطُ هُوَ الْمَكَانُ الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنَّهُ جُعِلَ كِنَايَةً عَنِ الْحَدَثِ

(١) به . في س بذكره .

(٢) هذا جزء من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه الطويل في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه أنه صلى الله عليه وسلم رقى على الصفا وقال: (( أبدأ  
 بما بدأ الله به ... )) .

أخرجه مسلم (٨٨٨/٢)، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، من حديث جابر رضي الله عنه .

ولفظ المصنف عند النسائي في سننه الصغرى (٢٣٦/٥)، كتاب مناسك الحج، باب القول بعد ركعتي الطواف .

(٣) انظر الأم (٣٠/١)، والمجموع شرح المذهب (٥٠٥/١، ٥٠٧)، وضعف النووي هذا الوجه من الاستدلال وذكر  
 أن الأقوى أن الله ذكر مسحاً بين مغسولات ولا معنى لذلك إلا إرادة الترتيب

(٤) [يبدأ] . ساقطة من ج

(٥) التَّرجُّلُ: تَسْرِيحُ الشَّعْرِ، وَتَنْظِيفُهُ، وَتَحْسِينُهُ . انظر النهاية في غريب الحديث (٢٠٣/٢)، لسان العرب (٢٧٠/١١).

(٦) التَّنَعُّلُ: أَي لِبَسِ النَّعْلِ . انظر فتح الباري (٢٦٩/١) .

(٧) [حتى الترجل والتنعل] . ساقطة من س .

(٨) صحيح البخاري (١٦٥/١)، أبواب المساجد، باب التيمن في دخول المسجد وغيره ... من حديث عائشة رضي

الله عنها، وصحيح مسلم (٢٢٦/١)، الطهارة، (١٩) باب التيمن في الطهور وغيره من حديث عائشة ولفظه  
 إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِيُحِبُّ ... .

(٩) السَّبِيلَانِ: السَّبِيلُ الطَّرِيقُ وَتَذَكُّرُ وَتَوَثُّلُ . انظر لسان العرب (٣١٩/١١)، وَسَمِّيَ الطَّرِيقُ سَبِيلًا لِامْتِدَادِهِ . انظر

معجم مقاييس اللغة (١٣٠/٣)، وفي اصطلاح الفقهاء: السَّبِيلَانِ مَخْرَجُ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ، أَوِ الْقَبْلُ وَالذُّبُرُ . انظر

العناية، ط مع فتح القدير (٣٨/١)، والروض المربع بالحاشية (٣٩/١) .

(١٠) عند الصلاة . في أ عند إرادة الصلاة، و [عند الصلاة] . ساقطة من ج .

(١) أصل الغائط: الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ حَاجَتَهُ يُقَالُ أَتَى الْغَائِطَ وَيَكْنَى بِهِ عَنِ الْعَذْرَةِ، وَقَدْ كَتَبَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ فَقَالَ: (أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْغَائِطَ .. وَالْعَذْرَةُ أَصْلُهَا فَنَاءُ الدَّارِ فَكُنُوا بِهَا عَنْ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ لَأَنْهَا كَانَتْ تُغْلَقُ فِي فَنَاءِ الدَّوَرِ . انظر لسان العرب (٣٦٥/٧)، الغريب لابن سلام (١/١٥٦) .

(٢) القَيْحُ: هو المِدَّةُ الخالصة لا يخالطها دم . انظر القاموس المحيظ (٢٥٣/١)، وقيل القَيْحُ هو الصديد الذي كأنه الماء وفيه شُكْلَةٌ دم . انظر لسان العرب (٥٦٨/٢)، وجاء أنه إذا وصل منه شيء إلى القلب سبب الموت . انظر فيض القدير (٢٥٩/٥) .

(٣) الصديد: هو الدم والقريح الذي يسيل من الجسد . انظر لسان العرب (٢٤٦/٣) ، النهاية في غريب الحديث (١٥/٣)، وذكر ابن حجر عن أبي عبيدة في قوله ( ويسقى من ماء صديد ) قال : الصديد القريح والدم وهو قول مجاهد . انظر فتح الباري (٣٣٢/٦) و (٣٧٦/٨) .

(٤) إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا . في ب زيادة أوّل الآية: [يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا] .

(٥) سورة المائدة جزء من آية رقم ٦ .

(٦) يجعل . في ج نجعل .

(٧) [ نفس ] . ساقطة من س .

(٨) البُرَاقُ ويقال البُصَاقُ . انظر لسان العرب (١٩/١٠)، وهو الريق السائل المعروف . انظر النهاية في غريب الحديث (٢٢٨/٢)، والقاموس المحيطة (٢٢٠/٣) .

(٩) القيء والقلسُ : القيء خروج ما في الجوف من الطعام والشراب ، وقاء فلان ما أكل إذا ألقاه . انظر لسان العرب (١٣٥/١) و (١٧٩/٦)، والقلسُ بمعنى القيء، إلا أنَّ القلسَ بالتحريك وقيل بالسكون ما خرج ملاء الفم أو دونه فإن عاد مرارا فهو القيء . انظر النهاية في غريب الحديث (١٠٠/٤)، وانظر لسان العرب (١٧٩/٦) .

( والْقَيِّءُ إِذَا مَلَأَ الْفَمَ )؛ لقوله ﷺ: (( الْقَلَسُ حَدَثٌ ))<sup>(١)</sup>، وقال مالك والشافعي<sup>(٢)</sup> - رحمهما الله - : الخارج من غير السَّبِيلَيْن لا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ غَيْرَ مَعْقُولٍ الْمَعْنَى فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَنَحْنُ نَمْنَعُ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>، وَلِئِنْ سُلِّمَ؛ فَلَا تَنَّهُ وَرَدَتْ<sup>(٥)</sup> فِيهِ الْأَخْبَارُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ ﷺ<sup>(٦)(٧)</sup>.

( والنَّوْمُ مُضْطَجِعًا أَوْ مُتَكَيِّئًا أَوْ مُسْتَنِدًا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أُزِيلَ عَنْهُ<sup>(٨)</sup> لَسَقَطَ )؛ لَأَنَّ النَّوْمَ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ / يَوْجِبُ اسْتِرْحَاءَ الْمَفَاصِلِ فَالظَّلَاهِرُ خُرُوجُ الْحَدَثِ، ( وَالْغَلْبَةُ عَلَى الْعَقْلِ بِالْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ )؛ لَأَنَّ الْإِسْتِرْحَاءَ الْحَاصِلَ بِهِمَا فَوْقَ الْإِسْتِرْحَاءِ الْحَاصِلِ بِالنَّوْمِ، فَكَانَ أَوْلَى بِالِاتِّقَاضِ،

(١) سنن الدارقطني (١/١٥٥)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة، من طريق سوار بن مصعب عن زيد بن علي عن أبيه عن جده، قال الدارقطني: سوار متروك ولم يروه عن زيد غيره.

(٢) انظر المدونة (١/١٨)، مواهب الجليل (١/٩٥)، المهذب (١/٢٤)، والوسيط (١/٣١٣).

(٣) الطهارة. في ج الوضوء.

(٤) انظر بداية المبتدي (٣/١)، والجامع الصغير (١/٧٢)، والدر المختار (١/١٣٤)، حاشية ابن علبدين (١/١٣٧)، ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية في القِيء استحباب الوضوء لا وجوبه. انظر مجموع الفتاوى (٣٥/٣٥٨).

(٥) وردت. المثبت من أ، وهي أنسب، وفي بقية النسخ ورد.

(٦) العشرة المبشرون بالجنة هم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة بن الجراح، وقد ثبت ذلك من قول النبي ﷺ، وفيه أنه قال: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة...، حتى عد العشرة، وفي رواية: عشرة في الجنة، وعدّهم ﷺ. انظر مسند أحمد (١/١٩٣)، مسند سعيد بن زيد ﷺ، برقم ١٦٧٥، وسنن الترمذي (٥/٦٤٨)، كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف ﷺ، من حديث عبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد رضي الله عنهما، برقم ٣٧٤٧، ٣٧٤٨.

(٧) انظر بدائع الصنائع (١/٢٤)، البحر الرائق (١/٣٦).

(٨) [ عنه ]. ساقطة من د و س.

( والقَهْقَهة <sup>(١)</sup> في كل صلاة ذات ركوع وسجود )، وعند الشافعي - رحمه الله - <sup>(٢)</sup> القَهْقَهة ليست بحدث، وهو القياس، إلا أنا تركنا القياس؛ لما روي أنه - عليه السلام -: (( كان يُصلي بالناس في المسجد، فدخل أعْرَابِيٌّ في بصره سُوءٌ، فَوَقَعَ في حُفْرَةٍ كانت في المسجد، فَضَحِكَ بعضُ القوم، فلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قال: أَلَا <sup>(٣)</sup> مَنْ ضَحِكَ مِنْكُمْ قَهْقَهةٌ <sup>(٤)</sup> فَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ والوضوءَ معاً )) <sup>(٥)</sup>، وفي صلاة الجنَازة وسجدة التلاوة لا يكون حدثاً <sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ الحديثَ وردَ في صلاةٍ مُسْتَتِمَّةٍ الأركان ولم تُوجَدْ .

( وفَرَضُ الغُسْلِ المَضْمُضَةِ والاستِنْشَاقِ وغَسْلُ سائرِ البدنِ )؛ لقوله فروض الغسل عليه السلام : (( تحت كلِّ شعرةٍ جنابةٌ، أَلَا فَبَلُّوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا البَشْرَةَ )) <sup>(٧)</sup>، وفي

(١) القَهْقَهة: ضَرْبٌ مِنَ الضَّحِكِ يُقَالُ قَهَقَهُ إِذَا مَدَّ وَرَجَّعَ، وَقِيلَ هُوَ اشْتِدَادُ الضَّحِكِ، وَهِيَ أَنْ يَقُولَ قَهْ قَهْ . انظر لسان العرب (٥٣١/١٣)، ويقول ابن حجر - رحمه الله - في الفتح: ( الضحك إن كان بصوت بحيث يُسْمَعُ مِنْ بُعْدٍ فَهُوَ الْقَهْقَهةُ وَإِلَّا فَهُوَ الضَّحِكُ ) - هـ - بتصرف . انظر فتح الباري (٥٠٤/١٠) .

(٢) انظر المجموع (٧٥/٢)، الإقناع (٥٩/١) .

(٣) [ أَلَا ] . ساقطة من د و س .

(٤) [ قَهْقَهة ] ساقطة من س .

(٥) سنن الدارقطني (١٧٦/١)، كتاب الطهارة، باب أحاديث القَهْقَهة في الصلاة وعللها، من طريق أبي العالية وليس فيه أنه أعْرَابِيٌّ بل بلفظ ( رجل )، ولفظ ( قَهْقَهة ) جاء من طريق معبد الجهني بلفظ ( مَنْ كَانَ مِنْكُمْ قَهْقَهَةً .. )، ورجَّح الدارقطني إرساله (١٦١/١)، ورجَّح ابن حجر أنَّ في الحديث اضطراباً، وأنَّ الصحيح من حديث جابر عليه السلام من قوله . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٣٥، ٣٤/١)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٤١/١) كتاب الصلوات (١٦٠) من كلن يعيد الصلاة والوضوء، مرسلاً من طريق أبي العالية، فلَمَّا لم يثبت الحديث وجب الرجوع إلى القول بالقياس وهو أنَّ القَهْقَهة ليست بحدث .

(٦) لا يكون حدثاً . في د فلا يكون حدثاً .

(٧) سنن أبي داود (٦٥/١)، كتاب الطهارة، باب الغسل من الجنابة بلفظ ( فاغسلوا الشعر )، قال أبو داود مداره على الحارث بن وجبة وهو ضعيف، سنن الترمذي (١٧٨/١)، أبواب الطهارة، باب ما جاء أنَّ تحت كلِّ شعرة جنابة، قال الترمذي: حديث الحارث بن وجبة حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه وهو شيخٌ ليس بذلك، سنن ابن ماجه (١٩٦/١)، كتاب الطهارة وسننها، باب تحت كلِّ شعرة جنابة برقم ٥٩٧ .

قال البيهقي عن الحديث أنه ليس بثابت . السنن الكبرى (١٧٩/١)، وقال ابن حجر: مداره على الحارث بن وجبة وهو ضعيفٌ جداً . انظر التلخيص الحبير (١٤٢/١)، وقال العجلي في الضعفاء (٢١٦/١): عن حديث الحارث

الأنفِ شَعْرٌ، وفي الفمِ بَشْرَةٌ، وعند الشافعي - رحمه الله - هما سُنَّتَانِ <sup>(١)</sup>، وقد رَدَّ قَوْلُهُ <sup>(٢)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾ <sup>(٣)</sup>؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي التَّطْهِيرَ مَا أَمَكَّنَ مِنَ الْبَدَنِ <sup>(٤)</sup>.

(وَسُنَّتُهُ <sup>(٥)</sup> أَنْ يَبْدَأَ الْمُغْتَسِلُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ، وَيُزِيلُ النَّجَاسَةَ إِنْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ إِلَّا رِجْلَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَسَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَتَحَنَّى عَنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ فَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ)، هَكَذَا رَوَى عَنْ مَيْمُونَةَ <sup>(٦)</sup>، زَوْجِ النَّبِيِّ - ﷺ - <sup>(٧)</sup>: ((أَنَّهُ فَعَلَ هَكَذَا <sup>(٨)</sup>، وَإِنَّمَا يُقَدِّمُ غَسْلَ الْيَدَيْنِ؛ لِتَوَهُُّمِ النَّجَاسَةِ عَلَيْهِمَا فَيَقْدُمُ غَسْلَهُمَا؛ كَيْلًا تَشْيِيعَ النَّجَاسَةَ <sup>(٩)</sup> فِي الْبَدَنِ، وَكَذَلِكَ غَسْلُ الْفَرْجِ <sup>(١٠)</sup>، وَالنَّجَاسَةُ الْعَيْنِيَّةُ لِهَذَا الْمَعْنَى،

لا يتابع عليه وله غير حديث منكر، وله إسناد غيرهما فيه لبٌّ أيضا، وذكر الدارقطني في العلل (١٠٣/٨) أن الحديث جاء من طريقين الأول مرفوعٌ ضعيف والثاني مرسلٌ عن الحسن.

(١) انظر الأم (٤١/١)، مغني المحتاج (٧٣/١).

(٢) قوله [ساقطة من ج و س].

(٣) المائدة جزء من آية رقم ٦.

(٤) [فإنه يقتضي التطهير ما أمكن] ساقطة من ج و س.

(٥) وسنته في د وسنة الغسل.

(٦) ميمونة بنت الحارث بن حزن بن بجير بن الهزم بن ربيعة بن عبد الله بن هلال ابن عامر بن صعصعة الهلالية أم

المؤمنين تزوجها النبي ﷺ بعد فراغه من عمرة القضاء سنة ٧هـ في ذي القعدة، روي أنها وهبت نفسها للنبي

ﷺ، قال مجاهد كان اسمها برة فسمها النبي ﷺ ميمونة، قالت عنها عائشة رضي الله عنها أما إنها كانت من

أتقانا لله وأوصلنا للرحم، توفيت بسرف، وقيل بمكة سنة ٥١هـ ولها ثمانون سنة، وقيل ٦١هـ، قال

الذهبي: وجميع ما روت ثلاثة عشر حديثا. انظر الاستيعاب (٨/١٩١٤-١٩١٨)، سير أعلام النبلاء

(٢/٢٣٨-٢٤٥)، والإصابة (٨/١٢٦-١٢٨).

(٧) زوج. في أ و ج و د زوجة، والمثبت أفصح.

(٨) صحيح البخاري (١٠٤/١)، كتاب الغسل، باب تفريق الغسل والوضوء... برقم ٢٦٢، وصحيح مسلم

(١/٢٥٤)، كتاب الحيض، باب صفة الغسل برقم ٣١٧، وفيهما الغسل ثلاثا للرأس فقط.

(٩) [النجاسة] ساقطة من أ و من د و س.

(١٠) وكذلك غسل الفرج. في د وكذلك قدم غسل الفرج.

وَأَمَّا تَأْخِيرَ الْقَدَمَيْنِ؛ فَلِلْحَاجَةِ إِلَى غَسْلِهِمَا آخِرًا<sup>(١)</sup>، احْتِرَازًا<sup>(٢)</sup> مِنَ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، حَتَّى لَوْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا تَجْتَمِعُ<sup>(٣)</sup> الْغُسَالَةُ تَحْتَ قَدَمَيْهِ لَا يُؤَخَّرُ

غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ، ( وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَنْقُضَ ضَفَائِرَهَا<sup>(٤)</sup> فِي الْغُسْلِ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ أَصُولَ الشَّعْرِ )؛ لِأَنَّ فِي تَكْلِيفِهِنَّ بِذَلِكَ حَرَجًا، دَلَّ عَلَيْهِ أَنَّ عَائِشَةَ<sup>(٥)</sup> -

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنْكَرَتْ عَلَى ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه لَمَّا أَمَرَهُنَّ بِذَلِكَ فَقَالَتْ:

(١) [ آخراً ] . ساقطة من ب و س .

(٢) [ احترازاً ] . ساقطة من د و ج .

(٣) لا تجتمع . في ج و د لا يجتمع .

(٤) الضَّفَرُ نَسَجُ الشَّعْرِ وَغَيْرِهِ عَرِيضًا ، وَالضَّفَرُ الْفَتْلُ ، وَضَفَرُ الشَّعْرِ نَسَجُ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ .

انظر لسان العرب (٤/٤٨٩) .

(٥) عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ ( أَبِي قُحَافَةَ ) بْنِ عَامِرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبِ الْقُرَشِيِّ التَّمِيمِيِّ، وَهِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأُمُّ رُومَانَ بِنْتِ عَامِرِ بْنِ عُوَيْمِرٍ الْكِنَانِيَّةِ وَلِدَتْ بَعْدَ الْمَبْعَثِ بِأَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ، تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَهِيَ ابْنَةُ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ سَنِينَ وَدَخَلَ بِهَا فِي شَوَالٍ مِنَ السَّنَةِ الْأُولَى مِنَ الْهِجْرَةِ وَهِيَ ابْنَةُ تِسْعٍ لَمْ يَنْكِحْ بِكَرٍّ غَيْرَهَا كَانَتْ مِنْ أَفْقِهِ النَّاسُ وَأَعْلَمَهُمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ( فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الشَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ ) ، أَنْزَلَ اللَّهُ بِرَأْيِهَا مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَنَوَاتٍ ، رَوَتْ كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ مَاتَتْ سَنَةَ ٥٨ هـ وَقِيلَ ٥٧ هـ وَدُفِنَتْ بِالْبَقِيعِ . انظر الاستيعاب (٤/١٨٨١ - ١٨٨٥) ، والإصابة (٨/١٦ - ٢٠) ، و (٤/١٦٩) .

(٦) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ ابْنُ عُمَرَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ . انظر تخريج الحديث .

(٧) عَبْدُ اللَّهِ وَيُقَالُ كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِ فَغَيَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ ابْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلِ بْنِ هَاشِمٍ مِنْ سُلَالَةِ كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ الْإِمَامِ الْخَبِيرِ الْعَابِدِ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو مُحَمَّدٍ وَقِيلَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُوهُ أَكْبَرُ مِنْهُ بِأَحَدِي عَشْرَةِ سَنَةٍ ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ ، كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ لَيَالٍ وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطُرُ يَوْمًا حَتَّى إِذَا كَبُرَ قَالَ لَيْتَنِي قُبِلَتْ رَخْصَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ عَنْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : مَا كَانَ أَحَدٌ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ ( وَلَكِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَعَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْهُ ) مَاتَ سَنَةَ ٦٣ هـ لِيَالِي الْحَرَّةِ وَقِيلَ ٦٥ هـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ . انظر الاستيعاب (٨/٩٥٦ - ٩٥٩) ، وسير أعلام النبلاء (٣/٧٩ - ٩٤) ، والإصابة (٤/١٩٢ - ١٩٣) .



(( لَقَدْ كَلَّفَهُنَّ شَطَطًا <sup>(١)</sup> هَلَّا أَمَرَهُنَّ <sup>(٢)</sup> بِالْحَلْقِ )) <sup>(٣)</sup> .

(وَالْمَعَانِي الْمَوْجِبَةُ لِلْغُسْلِ إِنْزَالُ الْمَنِيِّ <sup>(٤)</sup> عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ وَالشَّهْوَةُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ)؛ لِأَنَّ بَخْرَاجَ الْمَنِيِّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَصِيرُ الشَّخْصُ جُنُبًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾ <sup>(٥)</sup> ، وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِيهِ سَوَاءٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ - لَأُمِّ سُلَيْمٍ حِينَ سَأَلَتْهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ أَنَّ زَوْجَهَا يُجَامِعُهَا -: (( يَا أُمَّ سُلَيْمٍ <sup>(٦)</sup> عَلَيْهَا الْغُسْلُ إِذَا وَجَعَدَتْ <sup>(٧)</sup> )) ، (وَالْتِقَاءُ الْخِتَانَيْنِ <sup>(٨)</sup> مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ) ، وَمِنْ الصَّحَابَةِ <sup>(٩)</sup> / مَنْ نَفَى ١/٤

(١) شططا . في د شروطا، والمثبت هو الصواب .

(٢) أمرهن . في س كلفهن

(٣) صحيح مسلم (١/٢٦٠) ، كتاب الحيض ، باب حكم صفائر المغتسلة ولفظه : ( ياعجبا لابن عمرو هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ولا أزيد على أن أفوِّغ على رأسي ثلاث إفراغات ، ولم أجد الحديث بلفظ كَلَّفَهُنَّ شَطَطًا إِلَّا مَا جَاءَ عِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ وَغَيْرِهِ . انظر صحيح ابن خزيمة (١/١٢٣) ، كتاب الطهارة ، باب استحباب بدء الغسل بإضافة الميامن على المياسر بلفظ : ( لَقَدْ كَلَّفَهُنَّ تَعَبًا .. ) .

(٤) المنيّ مشدّد ماء الرجل ، وقد يُخَفَّفُ ، وهو النطفة . انظر لسان العرب (١٥/٢٩٤) ، وماء الإنسان أي الذي يقسّر منه خِلْقَتُهُ . انظر معجم مقاييس اللغة (٥/٢٧٦) ، والمنيّة ماء الرجل والمرأة . انظر القاموس المحيط (٤/٣٩٤) .

(٥) سورة المائدة ، جزء من آية رقم ٦ .

(٦) في ب زيادة بلفظ : ( قال: يا أم سليم ) .

(٧) صحيح البخاري (١/٦٠) ، كتاب العلم ، باب الحياء في العلم ... وليس فيه أن زوجها يُجامِعُها ولفظه : ( إذا احتلمت ، صحيح مسلم (١/٢٥١، ٢٥٠) ، كتاب الحيض ، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها ، بالفاظ متقاربة مع لفظ البخاري .

ولفظ المصنف أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٣٧٧) حديث أم سليم رضي الله عنها .

(٨) الختانان : هما اللذان يُقَطَّعان من قُبُل الذكور والأنثى ، فأما الرجل فختانه الجلدة التي تغطي الحشفة ، والحشفة رأس الذكر ، وأما بالنسبة للأنثى فختانها جلدة عالية مشرفة على فرجها ، وهي التي تُسَمَّى الْبُظْرَ ، لَحْمَةٌ بَيْنَ شَفْرِي الْمَرْأَةِ . انظر المُطَّلَعُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَقْنَعِ (١/١٥، ١٦) ، المصباح المنير (١/١٣٧) .

(٩) ومن الصحابة . في ج وفي الصحابة .

الْغُسْلُ إِلَّا بِالْإِنِّزَالِ، فَبَعَثَ عُمَرُ رضي الله عنه إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ - عليه السلام - وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ - فَسَأَلَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ، فَقُلْنَ فِيهِ الْغُسْلُ <sup>(٣)</sup>، وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه <sup>(٤)</sup> أَنَّهُ قَالَ:

(١) انظر المغني (١٣١/١) وذكر حديث أبي موسى وفيه اختلف فيه رهطٌ من المهاجرين والأنصار فقال الأنصاريون لا يجب الغسل إلا من الماء الدافق وخالفهم المهاجرون ، ونسبه النووي في المجموع (١٥٣/٢) إلى عثمان بن عفان وعلي وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأبو سعيد الخدري رضي الله عنه ثم قال ومنهم من رجع إلى رأي الجمهور ومنهم من لم يرجع - هـ - ، وقد جاء عند البخاري عن عثمان وعلي والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله ، وكذا عن أبي سعيد الخدري ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين .. برقم ١٧٧ ، ١٧٨ ، ومثله عند مسلم (٢٧١/١ ، ٢٧٠) وفيه عن أبي أيوب أيضا برقم ٣٤٧ .

(٢) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط من سلالة كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوي أبو حفص أمير المؤمنين ، كان شديداً على المسلمين عند المبعث ثم أسلم فكان إسلامه فتحاً وفرحاً لهم ، كان طويلاً جسيماً يراه الناس كأنه راكب جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك - يعني عمر وأبا جهل - وكان أحبهما عمر بن الخطاب ، كان يلقب بالفاروق ، وإليه كانت السفارة في الجاهلية أي متفاوضاً مع غيرهم ، وشهد كل المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من العشرة المبشرين بالجنة ولي الخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه ، كان لا يخاف في الله لومة لائم ، وهو أول من سُمِّيَ أمير المؤمنين ، وافقه القرآن في مواضع ، قتل على يد الخبيث أبي لؤلؤة المجوسي غلام المغيرة بن شعبه سنة ٢٣ هـ في ذي الحجة ، وكانت خلافته عشر سنين ونصف ، واختلف في عمره ف قيل ٦٣ كعمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل بضعا وخمسين ، وقيل غير ذلك ، فضائله كثيرة رضي الله عنه وأرضاه . انظر الإصابة (٥٨٨/٤ - ٥٩٠) ، والاستيعاب (١١٤٤/٨ - ١١٥٩) .

(٣) مسند أحمد (١١٥/٥) حديث رافع بن رفاع عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٦٦/١) ورجال أحمد ثقات إلا أن ابن إسحاق مدلس وهو ثقة ، وشرح معاني الآثار (٥٨/١) ، (١) الطهارة ، (١٣) بلب في الذي يجامع ولا يُنزل ، ومعجم الطبراني الكبير (٤٢/٥) ، أحاديث رفاع بن رافع الزرقاني الأنصاري ، برقم ٤٥٣٦ .

وفي صحيح مسلم (٢٧١/١) قصة مشابهة من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه كتاب الحيض ، باب نسخ الماء من الماء وجوب الغسل بالتقاء الحتائين .

(٤) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي أبو الحسن ، روي أنه أول من أسلم من الرجال ، ولد قبل البعثة بعشر سنين ، تربى في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك بسبب تنويب النبي صلى الله عليه وسلم له على المدينة ، وزوجه ابنته فاطمة ، وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً من الأحاديث ، وكان فارساً شجاعاً ، وقعت في عهده معركة الجمل وصفين ، وكان الصواب معه ، وعهد إليه النبي صلى الله عليه وسلم ألا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق ، قُتِلَ في السابع عشر من رمضان سنة ٤٠ هـ قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادي ثم التجوي الخارجي ، واختلف في سنِّه يوم مات ف قيل ٦٣ وقيل غير ذلك . انظر الاستيعاب (١١٢٩ - ١٠٨٩/٨) ، والإصابة (٤٥٦٤ - ٥٦٩) .

(( أَتُوجِبُونَ فِيهِ الْحَدَّ، وَلَا تُوجِبُونَ فِيهِ صَاعًا مِنْ مَاءٍ )) <sup>(١)</sup> ، ( وَالْحَيْضُ ) <sup>(٢)</sup> ؛  
 لقوله ﷺ لا بِنَةِ أَبِي حُبَيْشٍ: (( دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ، ثُمَّ اغْتَسَلِي  
 وَصَلِّي )) <sup>(٤)</sup> ، أَمَرَهَا بِالْغُسْلِ وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ، ( وَالتَّفَاسُ ) <sup>(٥)</sup> ؛ لِإِجْمَاعِ  
 الْأُمَّةِ <sup>(٦)</sup> ؛ وَلَكُونِهِ فِي مَعْنَى الْحَيْضِ حَيْثُ يُخْرَجُ مِنَ الرَّحِمِ .

(وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الْغُسْلُ لِلْجُمُعَةِ) <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> )  
 الأَغْسَالُ  
 الْمُسْتَحَبَّةُ

(١) انظر : التمهيد (١١٤/٢٢) حديث ثانٍ لِيَحْيَى بن سعيد الأنصاري ، الآثار لأبي يوسف (١٣/٢) باب الغسل من الجنابة .

(٢) الحيض معروفٌ مأخوذٌ من قولهم حاض السيل إذا فاض ، والحيض والحيض اجتماع الدم إلى ذلك المكان أي إلى مكان اجتماع حيضات السيول . انظر لسان العرب (١٤٢/٧) .

وأما في الاصطلاح الشرعي فإنَّ للفقهاء عبارات مختلفة في ألفاظها، متقاربة في معانيها، ويمكنُ أن تجتمع عباراتهم في أنَّ الحيض هو : [ دَمٌ يُخْرُجُ مِنْ رَحِمٍ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً، لَا يَعْقُبُ الْوِلَادَةَ، مَقْدَرٌ بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ ] . انظر بدائع الصنائع (٣٩/١)، جواهر الإكليل (٣٠/١)، المجموع شرح المهدب (٣٥٠/٢)، المغني لابن قدامة (١٨٨/١) .

(٣) [ أي ] ساقطة من س .

(٤) صحيح البخاري (٩١/١) ، كتاب الوضوء ، باب غسل الدم ، من حديث عائشة رضي الله عنها برقم ٢٢٦ ، وصحيح مسلم (٢٦٢/١) ، كتاب الحيض ، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ، من حديث عائشة رضي الله عنها برقم ٣٣٣ ، بلفظ قريب مما أورده المصنف .

ولفظ ( أيام أقرائك ) بدل الحيضة أخرجه الدارقطني في سننه (٢١٢/١) ، كتاب الحيض .

(٥) الحائض تُسَمَّى النفساء لخروج دمها ، والنفس ولاد المرأة ، فإذا ولدت فهي نفساء ، والنفس الدم . انظر لسان العرب (١٣٨/٦) ، ومعجم مقاييس اللغة (٤٦٠/٥) .

(٦) انظر الهداية شرح البداية (١٧/١) ، والمنهج القويم (٨٥/١) .

وفي المغني (١٣٣/١) نفى الخلاف في ذلك .

(٧) الغسل للجمعة . في ج الغسل يوم الجمعة .

(٨) وردت الأحاديث بألفاظ مختلفة في الصحيحين وغيرهما .

فمنها ماورد ويُشْعَرُ بالوجوب ، من قوله ﷺ : ( غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ) .

أخرجه البخاري ومسلم ، انظر صحيح البخاري (٣٠٠/١) ، كتاب الجمعة ، باب الطيب للجمعة ، وصحيح مسلم (٥٨٠/٢) ، كتاب الجمعة ، باب وجوب غسل الجمعة على كلِّ بالغٍ من الرجال وما أمروا به .

والعيدين<sup>(١)</sup> والإحرام<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها أوقات اجتماع وازدحام، فسنّ فيها  
الاجتسال؛ لئلا<sup>(٣)</sup> يتأذى البعض برائحة البعض، وكذلك في الإحرام؛ لأنه يبقى  
أياماً وقد روي أنه - عليه السلام - : (( اغتسل لإحرامه حين  
أحرّم ))<sup>(٤)</sup>.

وجاء ما يشعر بالأفضلية فقط ، وهو حديث : ( مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغَسْلُ أَفْضَلُ )  
مسند أحمد (١٦/٥) حديث سمرة بن جندب ، وسنن الترمذي (٣٧٠/٢) ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الوضوء يوم  
الجمعة ، قال الترمذي حديث حسن ، وسنن النسائي الصغير (٩٤/٣) ، كتاب الجمعة ، باب الأمر بالغسل يوم  
الجمعة ، قال النسائي الحسن عن سمرة كتابا ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة ، وسنن ابن ماجه  
(٣٤٧/١) كتاب إقامة الصلاة والسنة ، باب ما جاء في الرخصة في ذلك بعد باب الغسل يوم الجمعة ، المنتقى  
لابن الجارود (٨١/٢) ، كتاب فرض الصلوات الخمس وأبحاثها ، باب يوم الجمعة ، قال النووي في شرح مسلم  
(١٣٣/٦) عن الحديث حديث حسن في السنن مشهور

(١) جاء في ذلك أحاديث أكثرها موقوف ، ومن المرفوع ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه قال : كان رسول الله يغتسل يوم  
الفطر ويوم الأضحى ، سنن ابن ماجه (٤١٧/١) ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الاجتسال  
في العيدين برقم ١٣١٥ ، ومسند أحمد (٧٨/٤) ، (٣٦٧) حديث الفاكه بن سعد رضي الله عنه ، وهو من زيادات عبد الله  
بن الإمام أحمد ، ومعجم الطبراني الأوسط (١٨٦/٧) ، برقم ٧٢٣٠ ، وبين ابن حجر في التلخيص الحبير  
(٨١/٨٠/٢) أن أسانيد الحديث كلها ضعيفة ، ونقل عن البزار قوله : ( لا أحفظ في الاجتسال للعيدين حديثاً  
صحيحاً )

(٢) والإحرام . في ج زيادة: [ وعند الإحرام ] .

(٣) لئلا . في ب و ج كيلا .

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٥/٥) ، كتاب الحج ، باب الغسل للإهلال ، ولفظه حيث أحرّم ، وسنن البيهقي  
الكبرى (٣٢/٥) ، كتاب الحج ، باب الغسل للإهلال ، وليس فيه حين أحرّم ، وسنن الدارقطني (٢٢٠/٢) ،  
كتاب الحج ، من طريق ابن صاعد عن يحيى بن خالد أبو سليمان المخزومي عن أبي غزية عن ابن أبي الزناد عن  
أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ، وليس فيه حين أحرّم ، قال ابن صاعد هذا حديث غريب ماسمعناه إلا  
منه .

وأخرجه الترمذي بلفظ : ( تجرد لإهلاله واغتسل ) انظر سنن الترمذي (١٩٢/٣) ، كتاب الحج عن رسول الله ﷺ ،  
باب ما جاء في الاجتسال عند الإحرام برقم ٨٣٠ عن زيد بن ثابت رضي الله عنه برقم ٨٣٠ ، قال الترمذي : هذا  
حديث حسن غريب .

وقد جاء ما يُغني عنه في الأمر بالاجتسال عند الإحرام كما في صحيح مسلم من حديث عائشة وحديث جابر رضي الله  
عنهما في قصة أسماء بنت عميس لما ولدت محمد بن أبي بكر ( أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يأمرها أن

(١) وليس في المذي والودي<sup>(٢)</sup> غسل وفيهما الوضوء؛ لقوله - حكم المذي

والودي ؟

العليه - للذي سأله عن المذي -: (( يَكْفِيكَ مِنْهُ الْوُضُوءُ ))<sup>(٣)</sup> ، وأما الودي

فهو تَبَعٌ لِلْبَوْلِ ؛ فَيُوجِبُ الْوُضُوءَ<sup>(٤)</sup> ؛ لَكَوْنِهِ خَارِجاً نَجِساً .

(والطهارة من الأحداث جائزة بماء السماء، والأودية، والعيون،

الماء الذي

يُطَهَّرُ بِهِ

والآبار، وماء البحر)<sup>(٥)</sup> ؛ لقوله - عليه -: (( خُلِقَ الْمَاءُ طَهُوراً ))<sup>(٦)</sup> .

تغتسل وتقل ) ، انظر صحيح مسلم (٨٦٩/٢) ، كتاب الحج ، باب إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام وكذا الحائض برقم ١٢٠٩، ١٢١٠ .

(١) المذي - كما فسره ابن عباس عليه - هو الماء الذي يخرج من الشهوة تعرض بالقلب، أو من الشيء يراه الإنسان، أو من ملاعبة الرجل أهله . انظر الغريب لابن سلام (٣٠٠/٣) .

(٢) الودي : هو الماء الرقيق الأبيض الذي يخرج في إثر البول . انظر الغريب لابن سلام (٣٠٠/٣) ، ولسان العرب (٣٨٤/١٥) .

(٣) صحيح البخاري (١٥٠/١) ، كتاب الغسل ، باب غسل المذي والوضوء منه ، من حديث علي بن أبي طالب عليه ، وصحيح مسلم (٢٤٧/١) ، كتاب الحيض ، باب المذي .

ولفظ : ( يكفيك منه الوضوء ) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١٦/١) ، كتاب الوضوء ، باب ذكر الدليل على الأمر بغسل الفرج ونضحه من المذي أمر ندب وإرشاد لا أمر فريضة وإيجاب ، ومعجم الطبراني الكبير (٨٧/٦) أبو بكر بن عبد الرحمن الأنصاري عن سهل بن حنيف ، ومسنند عبد بن حميد (١٧١) ، (٨٤) مسند سهل بن حنيف .

(٤) فيوجب الوضوء . في ب زيادة بلفظ : [ فيوجب الوضوء دون الغسل ] .

(٥) وماء البحر . في ب و ج وماء البحار .

(٦) لم أجده بهذا اللفظ ولكن جاء بلفظ : أنزل الماء طهوراً ، قال ابن حجر في التلخيص الحبير (١٥/١) : ( لم أجده هكذا ) ، أي بهذا اللفظ ، وكذا قال ابن كثير في تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب (٢٥٤/٢) .

وجاء بلفظ : ( أنزل الماء طهوراً فلا ينجسه شيء ) عن ابن المسيب مقطوعاً في مصنف ابن أبي شيبة (١٣٢/١) ، كتاب الطهارات ، باب من قال الماء طهور لا ينجسه شيء ، برقم ١٥١٨ .

وجاء بلفظ الماء طهور لا ينجسه شيء ، انظر سنن أبي داود (١٧/١) ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في بئر بضاعة ، عن أبي سعيد الخدري عليه ، وسنن الترمذي (٩٦/١) ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء بلفظ أبي داود عن أبي سعيد عليه أيضاً ، قال الترمذي حديث حسن ، وسنن النسائي (١٧٤/١) ، كتاب المياه ، باب ذكر بئر بضاعة ، قال ابن حجر في التلخيص (١٣/١) صححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وصححه الألباني انظر صحيح سنن النسائي (٧٠/١) ، وسنن ابن ماجه (١٧٤/١) ، كتاب الطهارة وسننها ، باب الحياض عن أبي أمامة الباهلي عليه بلفظ : ( إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه ) ، قال الألباني رحمه الله : ضعيف . انظر ضعيف سنن ابن ماجه (ص ٤٢) .

( ولا تجوز <sup>(١)</sup> بما اعتَصِرَ من الشَّجَرِ والثَّمَرِ، ولا بما غَلَبَ عليه غيرُه  
فأَخْرَجَهُ عن طَبْعِ <sup>(٢)</sup> الماء، كالأَشْرِبَةِ، والخَلِّ <sup>(٣)</sup>، وماء الباقِلَاءِ <sup>(٤)</sup>،  
والمَرَقِ <sup>(٥)</sup>، وماء الزَّرْدَجِ <sup>(٦)</sup> ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا ماء  
فَتَيَمَّمُوا ﴾ <sup>(٧)</sup>، وهذه <sup>(٨)</sup> ليست بماءٍ مُطْلَقٍ، فلا تتناولها <sup>(٩)</sup> الآية، ( وتَجُوزُ  
الطَّهَارَةُ بماءٍ خَالِطَهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ فَغَيْرٌ أَحَدٌ أَوْصَافِهِ، كَمَاءِ الْمَدِّ،  
والماء الذي يَخْتَلِطُ بِهِ الْأَشْنَانُ <sup>(١٠)</sup> والصَّابُونُ

(١) ولا تجوز . في ج و د : ولا يجوز ، وفي ب : ولا تجوز الطهارة .

(٢) عن طبع . في ج و د من طبع .

(٣) الخَلِّ معروف ، قال ابن سيده : الخَلُّ ما حَمَضَ من عصير العنب وغيره ) ، وهو ما يُؤْتَدَمُ بِهِ . انظر لسان العرب (٢١١/١١) ، وَسُمِّيَ خَلًّا ؛ لأنه اِخْتَلَّ مِنْهُ طَعْمُ الْخَلَاوَةِ ، وَلِتَخَلُّلِ الْحَمُوضَةِ فِيهِ . انظر لسان العرب (٢١١/١١) ، التعاريف للمناوي (٣٢٥/١) ، وجاء في الحديث ( نعم الإدام الخَلُّ ) أي ما يُؤْتَدَمُ بِهِ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (١٦٢١/٣) ، كتاب الأشربة .

(٤) الباقِلَاءُ مخففة ممدودة الفول ، الواحدة بماء أو الواحد ، وأكله يؤلِّد الرياح والأحلام الرديئة والسدر والهَمُّ وأخلاطاً غليظة ، وينفع للسعال وتخصيب البدن ويحفظ الصحة إذا صلح . انظر القاموس المحيطة (٣٤٦/٣) .

(٥) المرق شيء يمرق من اللحم ، انظر معجم مقاييس اللغة (٣١٣/٥) ، وأمرقت القدر ومرقتها، أي أكثرت مرقها ، وهو ما يُؤْتَدَمُ بِهِ ، واحدته مرققة . انظر لسان العرب (٣٤٠/١٠) .

(٦) ماء الزردج هو ما يخرج من العُصْفَرِ المنقوع . انظر العناية مع فتح القدير (٧٧/١) ، والعصفر نبات وهو ما يصبغ به ، ومنه ريفي ومنه برّي ، وكلاهما بُتُّ بأرض العرب . انظر لسان العرب (٥٨١/٤) .

(٧) سورة المائدة جزء من آية رقم ٦ .

(٨) وهذه . في د زيادة : وهذه الأشياء .

(٩) في جميع النسخ يتناولها بالياء ، والصواب تتناولها .

(١٠) الأشنان أو الإشنان ، من الحمض المعروف الذي تغسل به الأيدي . انظر لسان العرب (١٨/١٣) ، وهو نافع للجرب والحكة ، جلأً منقً مدرٌ للطمث مسقطٌ للأجنة ، ويُنسب إلى بيعه محدثون . انظر القاموس المحيطة (١٩٨/٤) .

(١)؛ لَأَنَّهُ مَاءٌ طَاهِرٌ خَالَطَهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ وَلَمْ يَزُلْ عَنْهُ الْاسْمُ، فَصَلُّوا  
كَمَا لَوْ خَالَطَهُ الطِّينُ وَالْوَرَقُ وَنَحْوُهُمَا، وَقِيَاسُ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (٢) هَذَا  
عَلَى مَاءِ الْبَاقِلَاءِ فِي مَنْعِ الْوَضُوءِ بِهِ (٣) لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ ثَمَّ (٤) زَالَ الْاسْمُ، وَهَاهُنَا  
لَا .

(وَكُلُّ مَاءٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَجْزُ الْوَضُوءُ بِهِ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ  
كَثِيرًا؛ [ لِأَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - : أَمَرَ بِحِفْظِ الْمَاءِ مِنَ النِّجَاسَةِ ] (٥) ، وَقَالَ:  
( لَا يُولَنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلَنَّ فِيهِ مَنْ  
الْجَنَابَةِ (٦) (٧) ؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ : (( إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسَنَّ يَدَهُ  
فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا )) (٨) ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي الْأَمْرِ بِالْعَسَلِ ثَلَاثًا عِنْدَ تَوَهُُّمِ

(١) الزعفران الصَّيغ المعروف، وجمعه زعافير أو زعافر . انظر لسان العرب (٣٢٤/٤)، وهو من أطيب الطيب وألطفه  
وأحسنه لونا . انظر تحفة المولود لابن القيم (٧١/١)، وقد جاء في عون المعبود عن الشيخ زكريا القزويني ( أن  
الزعفران يقوي القلب ويفرح ويضحك ) . انظر عون المعبود (٩٤/١٠) .

وثبت عن النبي ﷺ أنه ( هُوَ أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٩٨/٥) ، كِتَابُ الْبِلَاسِ ، بَابُ التَّوْبِ الْمَرْغُورِ ،  
وَمُسْلِمٌ (١٦٦٣/٣) ، كِتَابُ الْبِلَاسِ ، بِرَقْمِ ٢١٠١ كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ .

(٢) انظر المذهب (٦/١) .

(٣) [ به ] . ساقطة من ج .

(٤) ثَمَّ . فِي أَفْقَطٍ : ثَمَّةٌ .

(٥) [ ] ، مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أَوْ ج .

(٦) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، انظر صحيح البخاري (٩٤/١) ، كِتَابُ الْوَضُوءِ ، بَابُ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ،  
وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ (٢٣٥/١) ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، النَّهْيُ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ بِلَفْظِ الْبُخَارِيِّ وَلَيْسَ فِيهِمَا ( مَنْ  
الْجَنَابَةِ ) .

وَجَاءَ بِلَفْظِ مَنْ الْجَنَابَةِ عِنْدَ أَحَدٍ فِي الْمُسْنَدِ (٤٣٣/٢) مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بِرَقْمِ ٩٦٣٣ ، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ (١٨/١) ،  
كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ الْمَاءِ لَا يَجِبُ بِرَقْمِ ٧٠ ، سَنَنُ النَّسَائِيِّ الصَّغَرِيِّ (١٩٧/١) ، كِتَابُ الْغُسْلِ وَالْتِمِيمِ ، بَلْبُ  
ذَكَرَ فِي الْجَنْبِ عَنِ الْإِغْتِسَالِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ بِرَقْمِ ٣٩٨ .

(٧) [ وَقَالَ لَا يُولَنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلَنَّ فِيهِ مَنْ الْجَنَابَةِ ] . مُثَبَّتَةٌ فِي د ، وَسَاقِطَةٌ مِنْ بَقِيَّةِ النَّسَخِ .

(٨) صَحِيحٌ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي ص ٦ .

النَّجَاسَةُ؛ دَلِيلٌ عَلَى تَنَجُّسِ الْمَاءِ بِالنَّجَاسَةِ وَإِنْ قَلَّتْ وَلَمْ تَظْهَرْ، وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - <sup>(١)</sup> فِي أَنَّ الْمَاءَ لَا يَتَنَجَّسُ إِلَّا بِظُهُورِ النَّجَاسَةِ فِيهِ، ٤/ ب وَعَلَى الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي أَنَّ الْمَاءَ إِذَا بَلَغَ قَلْتَيْنِ <sup>(٢)</sup> لَمْ يَتَنَجَّسْ / إِلَّا بِالظُّهُورِ <sup>(٣)</sup> .

( وَأَمَّا الْمَاءُ الْجَارِي إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ جَازِ الْوُضُوءُ مِنْهُ <sup>(٤)</sup> إِذَا لَمْ يَرْ لَهَا أَثَرٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِرُّ مَعَ جَرَيَانِ الْمَاءِ، وَالْعَدِيرُ الْعَظِيمُ الَّذِي لَا يَتَحَرَّكُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ بِتَحْرِيكِ الطَّرَفِ الْآخَرِ؛ إِذَا وَقَعَتْ نَجَاسَةٌ <sup>(٥)</sup> فِي أَحَدِ جَانِبَيْهِ جَلَزِ الْوُضُوءُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ )، وَقَالَ مَشَايِخُ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> إِنَّ كَانَتِ النَّجَاسَةُ مَرَّتِيَّةً؛ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَرَّتِيَّةً؛ جَازِ الْوُضُوءُ مِنْ أَيِّ الْجَوَانِبِ شَاءَ .

( وَمَوْتُ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ، أَيْ دَمٌ سَائِلٌ، كَالْبَقِّ <sup>(٨)</sup> وَالذُّبَابِ <sup>(٩)</sup> ،

مَوْتُ  
مَالِيَسَ لَهُ  
نَفْسٌ سَائِلَةٌ  
فِي الْمَاءِ

(١) انظر التاج والإكليل ((٨٢/١)) ، ومواهب الجليل (٧٢/١) ، والفواكه الدواني (١٢٥/١) .

(٢) القلتين ، القلة إناء للعرب كالجرة الكبيرة . انظر مختار الصحاح (٢٢٩/١) ، وقد يجمع على قلة أو قلال ، وهي معروفة بالحجاز وقد تكون بالشام ، وذكر أن القلة الواحدة تسع الفرق أربعة أصواع بصاع النبي ﷺ ، وقال أحمد بن حنبل : قدر كل قربة قلتان . لسان العرب (٥٦٥/١١) .

(٣) انظر الأم (٤/١) ، والمهذب (٦/١) .

(٤) في ب (به) وفي ج (فيه) .

(٥) [نجاسة] . ساقطة من ج .

(٦) مضى الكلام على بلاد ما وراء النهر في قسم الدراسة ، في الكلام على ترجمة المؤلف .

(٧) انظر البحر الرائق (٨٨/١) .

(٨) البق هو البعوض واحده بقعة ، وقيل هي عظام البعوض ، ويُقال البق الدارج في حيطان البيوت ، وقيل هي دويبة مثل القملة حمراء منتنة الريح تكون في السرور والجدر . انظر لسان العرب (٢٣/١٠) .

(٩) الذباب طائرٌ معروف أسود وهو الذي يكون في البيوت ، يسقط في الإناء والطعام ، والواحدة ذبابة ، أو أنه هو الواحد وجمعه ذبان أو أذبة ، ويُطلق على النحل أيضا . انظر لسان العرب (٣٨٢/١) .



والزَّنَابِيرُ<sup>(١)</sup> ، والعَقَارِبُ<sup>(٢)</sup> في الماء لا يفسدُهُ ؛ لقوله ﷺ :  
 (( إذا وَقَعَ الذُّبَابُ في الطَّعَامِ<sup>(٣)</sup> ، وَرَوِيَ<sup>(٤)</sup> في الشَّرَابِ ، فامْقلُوهُ<sup>(٥)</sup> ، ثم  
 انْقلُوهُ<sup>(٦)</sup> ؛ فَإِنَّ في أَحَدِ جَنَاحَيْهِ سُمًّا وفي الآخر شِفَاءً ، وَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ<sup>(٧)</sup>  
 وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ<sup>(٨)</sup> )) ، والمَقْلُ هو العَمْسُ ، فالظَّاهِرُ مَوْتُهُ به ، فلو كان نَجِسًا  
 لَمَا أَمَرَ به ؛ لَأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى إِضَاعَةِ المَالِ ، وقد نُهي عنه<sup>(٩)</sup> ، وعند الشَّافِعِي

(١) الزنابير جمع مفردة زنبور بضم الزاي ، وهو الذَّيْبُرُ ، والدَّيْبُرُ بالفتح النمل والزنابير ، والزنبور ضَرْبٌ مِنَ الذباب لَسَّاعٍ . انظر لسان العرب (٢٧٤/٤) ، (٣٣١/٤) .

(٢) العقارب جمع مفردة عقرب ، وهي من الهوام ، ولفظ عقرب للذكر والأنثى ، والغالب عليه التأنيث . انظر لسان العرب (٦٢٤/١) ، وللعقرب شوكة تلدغ بها . انظر مختار الصحاح (١٤٨/١) ، (٢٤٨) .

(٣) الطعام . في ب في طعام أحدكم .

(٤) وروي . في س زيادة بلفظ : [ وقد روي ] .

(٥) المقل : الغمس ، وقوله فامقلوه أي فاغمسوه . انظر لسان العرب (٦٢٧/١١) ، والنهاية في غريب الحديث (٣٨٠/٣) ، والفائق (٣٤٧/٤) .

(٦) [ ثم انقلوه ] . ساقطة من ج و س .

(٧) الشفاء . في د شفاء .

(٨) أصل الحديث في صحيح البخاري (١٢٠٦/٣) ، كتاب بدء الخلق ، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم ... ، جاء بمعنى الحديث ولكن باختلاف اللفظ وفيه ( فليغمسه ) بدل ( فامقلوه ) .

وأما لفظ فامقلوه فقد جاء في مسند أحمد (٦٧/٣) مسند أبي سعيد الخدري رحمه الله برقم ١١٧٠٣ ، وفي سنن أبي داود (٣٦٥/٣) ، كتاب الأطعمة ، باب في الذباب يقع في الطعام ، وفي سنن ابن ماجه (١١٥٩/٢) ، كتاب الطب ، باب يقع الذباب في الإناء ، وجاء عند النسائي في الصغرى (١٧٨/٧) ، كتاب الفرع والعترة ، باب الذباب يقع في الإناء بدون ذكر الجناحين ، وهذه كلها بلفظ ( فامقلوه ) أو ( فليمقله ) دون لفظ ( ثم انقلوه ) ، ولم أجذ هذه اللفظة ، ويقول القاري في كتابه المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ص ٥٥ حديث إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه صحيح وأما فامقلوه ثم انقلوه فموضوع ، وكذا قال العجلوني في كشف الخفاء (١٠٩/١) .

ولكن جاء في مسند أحمد (٣٩٨/٢) في مسند أبي هريرة رحمه الله برقم ٩١٩٨ بلفظ فليغمسه كله ثم ليطرحه ، وكذا عند ابن ماجه في الموضع السابق .

(٩) حديث النهي عن إضاعة المال أخرجه البخاري (٨٤٨/٢) ، كتاب الاستقراض وأداء الديون ... ، باب ما ينهى عن إضاعة المال ... ، من حديث المغيرة بن شعبة رحمه الله ، ولفظه قال : قال النبي ﷺ : ( إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عَقُوقَ

— رحمه الله — يُفْسِدُهُ؛ لِأَنَّهُ مَيِّتَةٌ<sup>(١)</sup>، لَكُنَّا نَقُولُ: نَجَاسَةُ الْمَيِّتَةِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ اخْتِنَاقِ الدَّمِّ وَالرُّطُوبَاتِ النَّجِيسَةِ، وَلَيْسَ هَذَا كَذَلِكَ .

( وَمَوْتُ مَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ لَا يَفْسُدُهُ، كَالسَّمَكِ، وَالضَّفْدَعِ،  
وَالسَّرَطَانِ )، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — يَفْسُدُهُ، كَسَائِرِ الْمَيِّتَاتِ، إِلَّا  
السَّمَكِ<sup>(٢)</sup>، وَلَنَا أَنَّهُ لَا دَمَ لَهُ فَلَا يَنْجُسُ<sup>(٣)</sup> بِالْمَوْتِ، كَالْجَرَادِ، وَمَا يَسِيلُ مِنْهُ مَاءٌ  
مُتَغَيَّرٌ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ شُمِسَ<sup>(٤)</sup> أَبْيَضٌ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الدَّمَاءِ فَإِنَّمَا تَسْوَدُّ .

( وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ )؛ لِأَنَّهُ رُفِعَ  
بِهِ الْحَدَثُ مَرَّةً فَلَا يُرْفَعُ بِهِ ثَانِيًا، كَمَا لَوْ رُفِعَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، ثُمَّ هُوَ  
نَجِسٌ نَجَاسَةً غَلِيظَةً فِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ<sup>(٥)</sup> عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلُهُ؛ لِقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>  
حُكْمُ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ .

الأمهات ووَاد البنات ومنع وهات ، وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال ، وأخرجه مسلم  
(١٣٤١/٣) ، كتاب الأقضية ، باب النهي عن كثرة المسائل والنهي عن منع وهات ... ، بلفظ البخاري .

(١) انظر الأم (٥/١) وذكر فيها القولين بالتنجيس وعدمه ، وانظر حلية العلماء (١/٧٤، ٧٥) ذكر القولين واستظهر  
أنه نجس ، وانظر المجموع شرح المذهب (١/١٨٧) وصح القول بعدم التنجيس ، وقال هكذا صححه الجمهور ،  
ونسب إلى جماعة بنسبة الشافعي إلى خرق الإجماع .

قال أبو بكر ابن المنذر في الأوسط (٢٨٣/١) بعد ذكر الحكم بعدم النجاسة بوقوع مالا نفس له سائلة قال : ولا أعلم  
أحدًا قال غير ما ذكرت إلا الشافعي فإنَّ الربيع أخبرني أنه قال فيها قولان ... ، ثم قال : والقول الذي يوافق  
السنة وقول سائر أهل العلم أولى به . ١-هـ

(٢) انظر الأم (٥/١) ، والمجموع (١/١٩٠) .

(٣) ينجس . في أيتنجس .

(٤) شمس : والتشميس بسط الشيء في الشمس . انظر القاموس المحيط (٢/٢٣٢) ، وشيء مشمس أي عمل في  
الشمس . انظر لسان العرب (٦/١١٣) والماء المشمس هو ما سخنته الشمس . انظر مغني المحتاج (١/١٩) .

(٥) انظر الهداية (١/٢٠) ، بدائع الصنائع (١/٦٦) .

(٦) هو الحسن بن زياد أبو علي اللؤلؤي مولى الأنصار أحد أصحاب أبي حنيفة الفقيه ، حدث عن أبي حنيفة ، سكن  
بغداد وأصله من الكوفة ، ولي القضاء كان حافظًا لقول أصحاب الرأي ، كان حسن الخلق قريب الأخذ سهل  
الجنب ، وقد ذكر أنه ليس له تحديث بشيء ، بل قد وصف بالكذب توفي سنة ٢٠٤ هـ . انظر سير أعلام  
النبلاء (٩/٥٤٥) ، تاريخ بغداد (٧/٣١٤) ، الجرح والتعديل (٣/١٥) .

(٧) [ لقوله ] . ساقطة من ب .

عليه السلام: (( لا يُؤْلَنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلَنَّ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ ))<sup>(١)</sup> ،  
 قَرَنَ بَيْنَ الْجَنَابَةِ وَالْبَوْلِ فِي النَّهْيِ ، فَدَلَّ عَلَى اقْتِرَانِهِمَا فِي النَّجَاسَةِ ، وَفِي رِوَايَةٍ  
 أَبِي يُوسُفَ عَنْهُ<sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ مَذْهَبُهُ ، أَنَّهُ نَجِسٌ نَجَاسَةٌ خَفِيفَةٌ ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي  
 النَّجَاسَةِ الْغَلِيظَةِ وَالْخَفِيفَةِ ، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ مَذْهَبُهُ ، طَاهِرٌ غَيْرُ  
 طَهُورٍ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (( كَانُوا يَتَمَسَّحُونَ بِوَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ))<sup>(٤)</sup> ،  
 فَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَنَهَى عَنْهُ<sup>(٥)</sup> ؛ إِذْ لَا فَرْقَ فِيهِ<sup>(٦)</sup> بَيْنَ النَّبِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَعِنْدَ زُفَرٍ  
 ١/٥ - رَحِمَهُ اللَّهُ -<sup>(٧)</sup> إِنْ اسْتَعْمَلَهُ<sup>(٨)</sup> الْمُحْدِثُ ؛ فَهُوَ طَاهِرٌ / غَيْرُ طَهُورٍ<sup>(٩)</sup> ، وَإِنْ  
 اسْتَعْمَلَهُ الطَّاهِرُ<sup>(١٠)</sup> ، فَهُوَ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ<sup>(١١)</sup> ، وَعِنْدَ مَالِكٍ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ كَيْفَمَا

(١) سبق تخريجه ص ٢٣ .

(٢) انظر الهداية (٢٠/١) ، بدائع الصنائع (٦٦/١) .

(٣) انظر الهداية (٢٠/١) ، بدائع الصنائع (٦٧/١) .

(٤) صحيح البخاري (١٣٩/١) ، كتاب أبواب الصلاة في الثياب .. ، باب الصلاة في الثوب الأحمر ، من طريق عون  
 عن أبي جحيفة عن أبيه قال أتيت النبي ﷺ وهو في قبة حمراء من آدم ورأيت بلالاً أخذ وضوء النبي ﷺ والناس  
 يتندرون الوضوء فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ومن لم يصب منه شيئاً أخذ بلل يد صاحبه .. ، وأخرجه مسلم ،  
 صحيح مسلم (٣٦٠/١) ، كتاب الصلاة ، باب سترة المصلي بلفظ البخاري .

(٥) لَنَهَى عَنْهُ . المثبت من س فقط ، وفي بقية النسخ : لنهى . وما أثبتته أنسب لاستقامة اللفظ .

(٦) [ فيه ] . ساقطة من ب .

(٧) انظر بدائع الصنائع (٦٦/١) .

(٨) إِنْ اسْتَعْمَلَهُ . في ب إِنْ كَانَ اسْتَعْمَلَهُ .

(٩) غَيْرُ طَهُورٍ . في ب و د غَيْرُ مُطَهَّرٍ .

(١٠) الطاهر . في د طاهر .

(١١) مُطَهَّرٌ . في أ و طَهُورٌ .

كان<sup>(١)</sup>، وللشافعي<sup>(٢)</sup> قولٌ كقول زفر، وقول كقول محمد<sup>(٣)</sup>.

تَغْرِيفُ الْمَاءِ  
الْمُسْتَعْمَلِ .

(وَالْمُسْتَعْمَلُ كُلُّ مَاءٍ أُزِيلَ بِهِ حَدَثٌ، أَوْ اسْتُعْمِلَ فِي الْبَدَنِ عَلَى وَجْهِهِ

الْقُرْبَةِ)<sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى بِالِاسْتِعْمَالِ تَحْصِيلُ أَمْرٍ شَرْعِيٍّ، وَقَدْ حَصَلَ، وَهُوَ الثَّوَابُ، أَوْ الطَّهَارَةُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَعْمَلَهُ الطَّاهِرُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّدِ، أَوْ اسْتُعْمِلَ فِي الثَّوْبِ الطَّاهِرِ، لَمْ يَصِرْ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ بِهِ مَا ذَكَرْنَا .

(وَكُلُّ إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ وَجَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ وَالْوُضُوءُ مِنْهُ)؛

حُكْمُ إِهَابِ  
الْمَيْتَةِ، هَلْ يَطْهَرُ  
بِالدُّبْغِ أَمْ لَا ؟

لِقَوْلِهِ - السَّيِّئَاتُ -: (( إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ ))<sup>(٦)</sup>، فَصَارَ الْحَدِيثُ حُجَّةً

عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي جِلْدِ الْكَلْبِ أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ<sup>(٧)</sup>، وَعَلَى مَالِكٍ فِي جِلْدِ

الْمَيْتَاتِ<sup>(٩)</sup>؛ لِأَنَّهُ عَامٌ، وَنَقُولُ بِمُوجِبِ<sup>(١٠)</sup> مَارَوَاهُ<sup>(١١)</sup> (( لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ

(١) انظر الكافي (١٦/١)، ومواهب الجليل (٦٦/١) .

(٢) وللشافعي . في ج زيادة: وللشافعي فيه .

(٣) انظر المجموع (٢٠٦، ٢٠٧)، وقال النووي : واتفقوا على أن المذهب الصحيح أنه ليس بظهور

(٤) القُرْبَةُ . في أ القُرْب .

(٥) الإهاب هو الجلد ويقال للجلد إهابا قبل الدبغ وأما بعده فلا ، وجمعه أهَاب أو أُهَبٌ . انظر لسان العرب

(٦/١)، معجم مقاييس اللغة (١٤٩/١)، النهاية في غريب الحديث (٨٣/١) .

(٦) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم (١٧٧/١) ، كتاب الحيض ، باب طهارة الجلود الميتة بالدباغ .

(٧) لا يطهر . في ب زيادة: لا يطهر بالدباغ .

(٨) انظر الأم (٢٢١/١) ، المهذب (٤٩/١) ، المجموع (١٧٧/١) .

(٩) انظر المدونة (٩٢، ٩١/١) ، التمهيد (١٥٣، ١٥٢/٤) .

(١٠) بموجب . في ج بموجب .

(١١) مارواه . في ج و س مارووه .

(١) ؛ فَإِنَّ الْمَدْبُوغَ لَا يُسَمَّى إِهَابًا؛ بَلْ أَدِيمًا<sup>(٢)</sup> ؛ وَلَأَنَّ نَجَاسَةَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ ((  
 باعتبار ما فيها من<sup>(٤)</sup> الرُّطُوبَاتِ والدُّسُومَاتِ، وقد زالت بالدَّبْعِ، ( بخلاف  
 الخنزير )؛ لأنه نجسٌ لِعَيْنِهِ<sup>(٥)</sup> ، لا باعتبار الرُّطُوبَاتِ، ( و ) بخلاف ( الآدَمِي )؛  
 لأنه مُنْعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ وَإِتِّدَالِهِ تَعْظِيمًا، وتكریمًا له .

( وشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا<sup>(٦)</sup> طَاهِرَانِ )<sup>(٧)</sup> ، وكذلك مالا حكم شَعْرُ  
 الميته ومالا حياة فيه<sup>(٨)</sup> ، كَالْقَرْنِ<sup>(٩)</sup> ، وَالْخُفِّ<sup>(١٠)</sup> ، حياة فيه منها

(١) جزء من حديث . انظر سنن أبي داود (٦٧/٤) ، كتاب اللباس ، باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ، وسنن الترمذي (٢٢٢/٤) ، كتاب اللباس ، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ، قال الترمذي : حديث حسن ، ثم قال : وليس على هذا العمل عند أكثر أهل العلم ثم قال وكان أحمد يذهب إلى هذا الحديث ثم ترك الحديث لما اضطربوا في إسناده ، وسنن النسائي الصغرى (١٧٥/٧) ، كتاب الفرع والعتيرة ، باب ما يدبغ به جلود الميتة ، وجاءت بلفظ واحد مع اختلاف لا يضر ، عن عبد الله بن عكيم قال : قُرِئَ عَلَيْنَا كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا غُلَامٌ شَابَ أَنْ لَا تَتَنَفَّعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ .

(٢) بل أديما . في ب و د بل يسمى أديما .

(٣) يطلق الأديم على الجلد إذا دبغ ، وفي قول آخر الأديم الجلد أي ما كان ، أو الأحر منه ، . انظر لسان العرب (٩/١٢) ، القاموس المحيط (٧٤/٤) ، ولكنه عند الفقهاء يعني المدبوغ منه . انظر البحر الرائق (١٠٥/١) ، نيل الأوطار (٧٠/٩) .

(٤) [ من ] . ساقطة من أ .

(٥) لعينه . في د بعينه .

(٦) وشعر الميتة وعظمها . في ب و د زيادة بلفظ : وشعر الميتة وصوفها وعظمها .

(٧) طاهران . في ب و ج و د طاهر ، والمثبت أنسب .

(٨) في ج و د زيادة بلفظ : [ وكذلك كل ما لا حياة فيه ] .

(٩) القرن للشاة وغيرها وهو ناتئ قوي ، وبه يُسَمَّى على معنى التشبيه الذوائب قرونا فيُطْلَقُ على الذوائب قرونا . انظر معجم مقاييس اللغة (٧٧، ٧٦/٥) ، ويكون القرن في أعلى الرأس من الحيوان . انظر القاموس المحيط (٢٥٩/٤) .

(١٠) الخف هو مَجْمَعُ فَرْسِنِ النَّاقَةِ، أو البعير، وقد يكون للنعام أيضا، ويُطْلَقُ الْخَفُّ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ، كَمَا فِي بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ عَلَى مَا يَلْبَسُهُ الْإِنْسَانُ، لِأَنَّ الْمَاشِيَّ يَتَخَفَّفُ وَهُوَ لَا يَلْبَسُهُ . انظر لسان العرب (٨١/٩) ، والقاموس المحيط (١٣٩/٣) .

والظِّلْفُ<sup>(١)</sup>، والرِّيشُ<sup>(٢)</sup>، والمنْقَارُ<sup>(٣)</sup> ونحوها؛ لأنَّه لا حَيَاةَ فيه، فلا يَحُلُّهُ الْمَوْتُ، فلا يَنْجُسُ، وعند الشافعي - رحمه الله - نجس؛ لأنه جزء من الميتة<sup>(٤)</sup>، ونحن نمنع ذلك، ونُؤمُّه منه لا يَدُلُّ<sup>(٥)</sup> على البَعْضِيَّةِ، كالنَّبَاتِ على الدِّمْنَةِ .

( وإذا وَقَعَتْ في البئر نَجَاسَةٌ تُزَحَّتْ )؛ لشيوع النَّجَاسَةِ في الماء، حكم ماء البئر إذا وَقَعَتْ فيها النِّجَاسَةُ .  
وتعذرُ الانتِفَاعُ به إلا مع النَّجَاسَةِ، ( وكان نُزَحَ ما فيها من الماء طَهَارَةً لها )؛ لأنَّ ابن عباس رضي الله عنه حَكَّمَ بِذَلِكَ في خِلَافَةِ ابنِ الزُّبَيْرِ<sup>(٧)</sup> لما مات الزُّنْجِي في بئر زمزم<sup>(٨)</sup>، ولم ينكر أحدٌ عليه من الصَّحَابَةِ، فكان إجماعاً، وهذا حجة

(١) الظِّلْفُ بالكسر هو ظفر كلِّ ما اجترَّ، انظر لسان العرب (٢٢٩/٩)، وهو للبقرة والشاة والغزال وشبهها، وهو لها بمنزلة القدم لنا، وجمعه ظلوف أو أظلاف . انظر القاموس المحيط (١٧٦/٣) .  
(٢) الريش أصلٌ واحد يدلُّ على حسن الحال، وما يكتسب الإنسان من خير . انظر معجم مقاييس اللغة (٤٦٦/٢)، (٤٦٧) ، ومنه ريش الطائر . انظر القاموس المحيط (٢٨٦/٢) .  
(٣) المنقار هو من الطائر منسَرُهُ . انظر القاموس المحيط (١٥٢/٢)، وسُمِّيَ بذلك لأنه ينقر به، نقر الطائر الحبة إذا التقطها . انظر لسان العرب (٢٢٨/٥) .  
(٤) انظر الأم (٩/١) ، المذهب (١١/١) .  
(٥) وغوه منه لا يدل . في س والنماء لا يدل .  
(٦) وتعذر . في ج إذ تعذر .  
(٧) الزبير . في د زبير .

(٨) انظر سنن البيهقي (٢٦٦/١) باب ما جاء في نزح زمزم، من طريق محمد بن سيرين عن ابن عباس، قال البيهقي عن هذا أنَّ ابن سيرين لم يلق ابن عباس ولم يسمع منه، وسنن الدارقطني (٣٣/١)، كتاب الطهارة، باب البئر إذا وقع فيها حيوان، مصنف ابن أبي شيبة (١٤٩/١) الطهارات، باب في الفأرة والدجاجة وأشباههما تقع في البئر، جاء ذلك من طريقين، الأول أنَّ الأمر ابن الزبير، والثاني أنَّ الأمر ابن عباس، والظاهر أنَّ ابن عباس أمر بالفتوى، وابن الزبير أمر بالإمارة . وذكر البيهقي في سننه (٢٢٦/١) بإسناده إلى سفيان بن عيينة قوله : ( أنا بمكة منذ سبعين سنة لم أرَ أحداً صغيراً ولا كبيراً يعرف حديث الزنبي .. )، وأسند إلى الشافعي أنه لا يعرف هذا عن ابن عباس، وكيف يروي ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ الماء لا ينجسه شيء ويتركه، وإن كان قد حدث ذلك فإنه على سبيل التنظيف لا النجاسة ...

على الشافعي - أيضا - في (مسألة القلتين) <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> .

( فَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا فَأَرَّةٌ، أَوْ عَصْفُورَةٌ، أَوْ صَعُورَةٌ <sup>(٣)</sup>، أَوْ سُودَانِيَّةٌ <sup>(٤)</sup>، أَوْ سَامٌ <sup>(٥)</sup> أَبْرَصٌ <sup>(٦)</sup> نَزَحَ مِنْهَا مِنْ عَشْرِينَ <sup>(٧)</sup> دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِينَ دَلْوًا، بِحَسَبِ كِبَرِ الدَّلْوِ وَصِغَرِهَا )؛ لِمَا رَوَى <sup>(٨)</sup> عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ: (( سُئِلَ عَنِ الْفَأْرَةِ تَمُوتُ فِي الْبُئْرِ، فَقَالَ: اسْتَقِ مِنْهَا ثَلَاثَةَ أَذْنُبٍ <sup>(٩)</sup>، ثُمَّ سَمَّ اللَّهَ تَعَالَى وَاشْرَبْ )) <sup>(١٠)</sup>، وَالذَّنُوبُ هُوَ <sup>(١١)</sup> الدَّلْوُ الْعَظِيمُ <sup>(١٢)</sup>، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ <sup>(١٣)</sup>، وَإِبْرَاهِيمَ

حكم ماء البئر  
إذا وقع فيها  
حيوان،  
وتقديرات  
الدلاء التي  
تؤخذ منها .

وذكر الزيلعي عن بعض الأصحاب أن عدم علمهما (أي ابن عينة والشافعي) لا يصلح دليلاً لأفهما لم يدركا ذلك الوقت، بينهما وبينه قرابة مئة وخمسين سنة . انظر نصب الراية (١٢٩/١) .

(١) مسألة القلتين . في د في المسألة قلتين، والمثبت هو الصواب .

(٢) سبق في ص ٢٤ .

(٣) الصَّعُورَةُ صغار العصفور . القاموس المحيط (٣٥٤/٤)، ولسان العرب (٤٦٠/١٤)، وقيل هو طائر أصغر من العصفور وهو أحمر الرأس، وصعورة مفرد وجمعها صعاء . انظر لسان العرب .

(٤) سودانية طويرة طويلة الذنب تأكل العنب والجواد . انظر العناية ط مع فتح القدير (١٠٧/١) .

(٥) سام . في د صام .

(٦) السام الأبرص هو الكبير من الوزغ . انظر لسان العرب (٣٠٤/١٢)، النهاية في غريب الحديث (١٨٠/٥)، العناية ط مع فتح القدير (١٠٧/١) .

(٧) من عشرين . في ج مابين عشرين، وفي س ما بين أربعين من عشرين دلوا إلى ثلاثين .

(٨) رُوِيَ . في ب روى ابن عباس .

(٩) أذنّب جمع مفردة ذنوب، وقد تُذَكِّر وقد تُؤنَّث، وهو الدلو التي يكون فيها ماء ممتلئاً على قول أو قريباً من الامتلاء على قول آخر، وقيل هو الدلو كان فيها ماء أم لم يكن، وجمع ذنوب أذنية للقلّة، وذنائب للكثرة . انظر لسان العرب (٣٩٢/١) .

(١٠) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما وجدت حديثاً ذكره ابن نجيم ونسبه إلى أبي جعفر الأستروشنى بإسناده إلى النبي ﷺ أنه قال في الفأرة تموت في البئر يرح منها عشرون وفي رواية ثلاثون . انظر البحر الرائق (١١٧/١) .

(١١) [هو] . ساقطة من ج و د .

(١٢) العظيم . في د العظيمة .

(١٣) سعيد بن المسيب ابن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم بن يقظة، الإمام العلم، أبو محمد القرشي المخزومي، عالم أهل المدينة وسيد التابعين في زمانه، ولد لستين من خلافة عمر رضي الله عنه، روى عن عثمان وعلي وعائشة وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم، وقيل أنه سمع من عمر رضي الله عنه، وكان زوج بنت أبي هريرة رضي الله عنه وأعلم الناس

التَّخَعِّي<sup>(١)</sup> - رحمة الله عليهما - أنهما قالوا: (( في الفأرة تموت في البئر يُنْزَحُ  
 ٥/ب منها عشرون دَلْوًا<sup>(٣)</sup> )) ، وعن علي<sup>(٤)</sup> عليه السلام أنه / قال: (( يُنْزَحُ منها  
 دلاء<sup>(٥)</sup> )) .

بحديثه ، قال علي بن المديني : ( لا أعلم في التابعين أوسع علما من ابن المسيب هو عندي أجل التابعين ) وقال  
 ميمون بن مهران : ( أتيت المدينة فسألت عن أفقه أهلها فدفعت إلى سعيد بن المسيب ) ، وقال قتادة : ( ما رأيت  
 أعلم بالحلل والحرام من سعيد بن المسيب ) ، مات سنة ٩٣ هـ أو ٩٤ هـ ، أو ٩٥ هـ . انظر سير أعلام  
 النبلاء (٢١٧-٢٤٦) ، الطبقات الكبرى لابن سعد (١١٩/٥-١٤٣) .

(١) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة النخعي ، أبو عمران الكوفي الفقيه ، روى عن خاله  
 ومسروق وعلقمة وغيرهم ، وكان بصيرا بعلم ابن مسعود<sup>(٢)</sup> واسع الرواية فقيه النفس كبير الشأن كثير  
 الخاسن ، قال العجلي : ( لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي<sup>(ص)</sup> وقد أدرك منهم جماعة ورأى عائشة رضي الله  
 عنها وكان مفتي الكوفة ) ، وقال سعيد بن جبیر : أتستفتوني وفيكم إبراهيم ، وقال الأعمش كان صيرفيا في  
 الحديث توفي سنة ٩٦ هـ وله تيف وخمسون سنة . انظر سير أعلام النبلاء (٥٢٠/٤-٥٢٧) ، معرفة الثقات  
 (٢٠٩/١) ، التاريخ الكبير (٣٣٣/١) ، طبقات الحفاظ للسيوطي (٣٦/٢) .  
 (٢) [ منها ] . ساقطة من د و س .

(٣) عشرون . في ج عشرين ، ويكون الفعل مبنيا للمعلوم ، يُنْزَحُ .

(٤) ذكره ابن حزم عن إبراهيم . انظر المحلى (١٤٦/١) .

ووجدته عن أنس<sup>(٣)</sup> . انظر البحر الرائق (١٢٣/١) .

وأما ما جاء مسندا فقد جاء عن إبراهيم تقديره بأربعين دلوا ، ومن ذلك ما جاء عند الطحاوي في شرح معاني الآثار  
 (١٧/١) عن إبراهيم أنه قال : في الفأرة تموت في البئر يُنْزَحُ منها قدر أربعين دلوا ، ومن طريق آخر قال : يُنْزَحُ  
 منها دلاء ، وليس فيها عشرون ، وكذا جاء تقديره عن إبراهيم بأربعين عند ابن أبي شيبة في المصنف (١٤٩/١)  
 كتاب الطهارات ، (١٩٨) في الفأرة والدجاجة وأشباههما تقع في البئر ، وسئل عن الجرذ والسنور ، برقم  
 ١٧١٣ .

أمّا عن سعيد بن المسيب فلم أجده .

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (١٤٩/١) ، كتاب الطهارات ، باب في الفأرة والدجاجة وأشباههما تقع في البئر ، ولفظه  
 قال : يُنْزَحُ إلى أن يغلبهم الماء ، وشرح معاني الآثار (١٧/١) ، كتاب الطهارة ، باب الماء يقع فيه النجاسة بلفظ  
 ابن أبي شيبة ، ولم أجده بلفظ دلاء .



( وإن ماتت فيها حمامة، أو دجاجة، أو سنور<sup>(١)</sup>، نرح منها ما بين

أربعين<sup>(٢)</sup> دلوًا<sup>(٣)</sup> إلى ستين<sup>(٤)</sup>؛ لقول أبي سعيد الخدري<sup>(٥)</sup>: (( في الدجاجة يُنرح<sup>(٦)</sup> أربعون دلوًا<sup>(٧)</sup> )) .

( وإن مات فيها كلب، أو شاة، أو دابة<sup>(٨)</sup> أو آدمي؛ نرح جميع ما

فيها من الماء<sup>(٩)</sup>؛ لما ذكرنا من حديث الزنجي<sup>(١٠)</sup>، ( وإن انتفخ الحيوان

حكم ماء البئر  
إذا وقع فيه  
الحيوان فلانتفخ  
أو تفسخ .

(١) السنور: معروف وهو الهر وجمعه سنانير . انظر لسان العرب (٣٨١/٤)، القاموس المحيط (٥٤/٢)

(٢) ما بين أربعين . في ب من أربعين .

(٣) [ دلوًا ] . ساقطة من د .

(٤) في ج زيادة بلفظ: [ ستين دلوًا ] .

(٥) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن الأبحر، وهو خدرة بن عوف الخزرجي الأنصاري أبو سعيد الخدري، مشهور بكنيته، استصغر يوم أحد واستشهد أبوه بها وغزا مابعداها، وقال ابن عبد البر أول غزوة غزاها الخندق، وروى الكثير من الأحاديث عن رسول الله ﷺ أخرج البخاري ومسلم ٤٣ حديثا وانفرد البخاري بستة عشر حديثا ومسلم باثنين وخمسين حديثا، مات سنة ٧٤هـ، وقيل ٦٤هـ، وقيل غير ذلك . انظر سير أعلام النبلاء (١٦٨/٣-١٧١)، الاستيعاب (١٦٧١/٨-١٦٧٢)، الإصابة (٧٩، ٧٨/٣).

(٦) يرح . في ج يرح منها .

(٧) قال ابن حجر - رحمه الله - في الدراية (٦٠/١) بعد أن ذكر أثرين عن أنس رضي الله عنه أن الفأرة إذا ماتت في البئر يرح منها عشرون دلوًا .

والثاني عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه قال في الدجاجة يرح منها أربعون دلوًا وهذا هو الأثر الذي معنا، قال ابن حجر: قال ابن الترمكاني - عن الأثرين - رواهما الطحاوي من طرق وليس ذلك فيه، وإنما فيه من طريق حماد بن أبي سليمان أنه قال في دجاجة وقعت في البئر فماتت قال يرح منها أربعين دلوًا أو خمسين . انظر شرح معاني الآثار (١٨، ١٧/١)، وكذا قال الزيلعي في نصب الراية (١٢٩/١) .

(٨) [ دابة ] . ساقطة من د .

(٩) في س زيادة بلفظ: [ نرح جميع ما فيها من الماء صغر الحيوان أو كبير.... ] وتكملة الجملة غير واضحة في النسخة .

(١٠) سبق ص ٣٠ .

فيها، أو تَفَسَّخَ<sup>(١)</sup>، نُزِحَ<sup>(٢)</sup> جَمِيعُ مَا فِيهَا مِنْ  
الماءِ صَغَرَ الْحَيَوَانُ أَوْ كَبُرَ<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّ الظَّاهِرَ شَيُوعُ النَّجَاسَةِ فِي الْمَاءِ .

المُعْتَبِرُ فِي  
حَبْمِ الدَّلْوِ .

(وَعَدَدُ الدَّلَاءِ يُعْتَبَرُ بِالدَّلْوِ الْوَسَطِ الْمُسْتَعْمَلِ لِلآبَارِ)<sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَّ  
الْأَخْبَارَ وَرَدَتْ مُطْلَقَةً فَتُحْمَلُ عَلَى الْأَعْمِّ الْأَغْلَبِ، (فَإِنْ نُزِحَ مِنْهَا بَدَلُو  
عَظِيمَ قَدْرٍ مَا يَسَعُ مِنَ الدَّلْوِ<sup>(٥)</sup> الْوَسَطِ، احْتِسِبَ بِهِ)؛ لَأَنَّ الْقَدْرَ الْوَاجِبَ  
قَدْ خَرَجَ<sup>(٦)</sup> .

(وَإِنْ كَانَتْ الْبُئْرُ مَعِينًا لَا يُنْزَحُ<sup>(٧)</sup>، وَوَجِبَ نَزْحُ مَا فِيهَا، أَخْرَجُوا  
مِقْدَارَ مَا كَانَ فِيهَا)<sup>(٨)</sup>، وَلَمْ يَقْدَرْ فِيهِ<sup>(٩)</sup> أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِشَيْءٍ<sup>(١٠)</sup>؛  
لَأَنَّ الْآبَارَ<sup>(١١)</sup> تَخْتَلَفُ فِي قِلَّةِ الْمَاءِ وَكَثْرَتِهِ، (وَعَنْ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ  
لَا يُنْزَحُ .

حَكَمَ مَاءُ  
الْبُئْرِ إِذَا  
وَجِبَ نَزْحُهُ  
وَكَانَ مَعِينًا  
لَا يُنْزَحُ .

(١) تَفَسَّخَ : الْفَاءُ وَالسَّيْنُ وَالْخَاءُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى نَقْضِ الشَّيْءِ، وَتَفَسَّخَ الشَّيْءُ انْتَقَضَ . انْظُرْ مَعْجَمَ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ  
(٤/٥٠٣)، وَتَفَسَّخَ الشَّعْرَ عَنِ الْجُلْدِ زَالٍ وَتَطَايَرَ . انْظُرِ الْقَامُوسَ الْحَيْطَ (١/٢٧٦)، وَتَفَسَّخَتْ الْفَأْرَةُ فِي الْمَاءِ  
تَقَطَّعَتْ . انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ (٣/٤٥) .

(٢) نُزِحَ . فِي جِ نَزَحَ مِنْهَا .

(٣) [ مِنَ الْمَاءِ ] . سَاقِطَةٌ مِنْ بٍ وَ دٍ .

(٤) صَغَرَ الْحَيَوَانُ أَوْ كَبُرَ . فِي جِ سَوَاءٌ صَغَرَ الْحَيَوَانُ أَوْ كَبُرَ .

(٥) فِي دٍ وَ سٍ زِيَادَةٌ بِلَفْظٍ : [ لِلآبَارِ فِي الْبُلْدَانِ ] .

(٦) الدَّلْوُ . فِي جٍ وَ سٍ الدَّلَاءُ، وَالْمَثْبُتُ أَنْسَبُ .

(٧) خَرَجَ . فِي بٍ وَ جٍ أَخْرَجَ .

(٨) فِي أَلَا تَرَحَ .

(٩) مِقْدَارُ مَا كَانَ فِيهَا . فِي بٍ وَ دٍ : مِقْدَارُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ، وَفِي سٍ مَا كَانَ فِيهَا مِنَ الْمَاءِ .

(١٠) [ فِيهِ ] . سَاقِطَةٌ مِنْ أٍ .

(١١) بِشَيْءٍ . فِي بٍ وَ دٍ شَيْئًا .

(١٢) لَأَنَّ الْآبَارَ . فِي سٍ إِلَّا أَنَّ الْآبَارَ .

قال: يُنَزَّحُ مِنْ مِثْقَلِ دَلْوٍ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةِ دَلْوٍ<sup>(٢)</sup>؛ لَأَنَّ<sup>(٣)</sup> غَالِبَ<sup>(٤)</sup> الْآبَارِ لَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا، وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَإِنَّمَا ذَكَرَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا عَلَى مَا شَاهَدَهُ فِي بَلَدِهِ<sup>(٥)</sup> وَعَيْنَهُ.

(وإذا وجدوا في البئر فأرة، أو غيرها، ولا يدرون متى وقعت، ولم تنتفخ ولم تنفسخ؛ أعادوا صلاة يوم وليلة إذا كانوا توضؤوا منها وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها، وإن كانت انتفخت أو تنفسخت؛ أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها)؛ لتحقق العلم بحصول الفأرة الميتة في البئر قبل علمنا بها، فلا بُدَّ مِنْ تقديره بزمان، وأقل ما يقدر به من الزمان يوم وليلة، فقدّر به احتياطاً في باب العبادة<sup>(٩)</sup>، وإذا كانت منتفخة، فالظاهر أنها لا تنتفخ في أقل من ذلك؛ لأنّ برد الماء يمنع منه، ووقوعها ميتة أو منتفخة<sup>(١٠)</sup> بعيد جداً، فلا يُعتبر ذلك، (وقالاً<sup>(١١)</sup> ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت)؛ لاحتمال وقوعها في تلك الساعة.

(١) [ من ] . ساقطة من ب، وفي ج مابين، وفي س يُنَزَّحُ منها ما بين .

(٢) [ دلو ] . ساقطة من ب .

(٣) انظر الجامع الصغير (٧٩/١)، وفيه وعن محمد روايتان، في رواية مئتان وخمسون دلوًا وفي رواية ثلاثمائة دلو . وانظر الهداية (٢٢/١) .

(٤) غالب . في ج الغالب .

(٥) الكوفة أو بغداد لأنه نشأ بالكوفة وطلب العلم بها وسكن بغداد وحدث بها . انظر ترجمته في المقدمة

(٦) وجدوا . في ب و د وجد .

(٧) ولا يدرون . في ج لا يُدرى .

(٨) [ من ] . ساقطة من ب و د .

(٩) العبادة . في أ و ج العبادات .

(١٠) منتفخة . في أ أو منفسخة .

(١١) أي أبو يوسف ومحمد . انظر المبسوط للسرخسي (٥٩/١)، وجاء عن أبي حنيفة - رَحِمَهُ اللَّهُ - مثل قولهما . انظر الهداية (٢٢/١)، والبحر الرائق (١٣١/١) .

( وسُورُ <sup>(١)</sup>الْأَدَمِيِّ ) طاهر، جُنُبًا كان، أو حَائِضًا، أو كَافِرًا؛ لقوله حكم سُورِ  
الْأَدَمِيِّ .

ﷺ: (( الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ )) <sup>(٢)</sup> ، وقوله لعائشة - رضي الله عنها -:

(( حَيْضُكَ لَيْسَ فِي يَدَيْكَ )) <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> ، وقد أُنْزِلَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ ثَقِيفٌ فِي

مَسْجِدِهِ وَهُمْ كُفَّارٌ، فَقِيلَ لَهُ فِيهِمْ <sup>(٥)</sup> ، فقال: (( لَيْسَ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ

نَجَاسَتِهِمْ شَيْءٌ )) <sup>(٦)</sup> ؛ ولأنه لو أَسْلَمَ كَانَ طَاهِرًا، وبالإسلام لَا تَتَغَيَّرُ الْعَيْنُ،

١/٦ ( و ) كَذَلِكَ سُورُ ( مَا يُؤْكَلُ / لَحْمُهُ سُورُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ .

(١) السُّورُ بِالضَّمِّ الْبَقِيَّةُ وَالْفَضْلَةُ وَجَمْعُهُ أَسَارٌ ، وَيَسْتَعْمَلُ فِيمَا يَبْقَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، وَمِنْهُ حَدِيثُ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ  
ﷺ : ( لَا أُؤْثِرُ بِسُورِكَ أَحَدًا ) . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ( ٨٢٩/٢ ) ، كِتَابُ الشَّرْبِ وَالْمَسَاقَاتِ ، بَابُ مَنْ رَأَى صَدَقَةَ  
الْمَاءِ وَهَبَتْهُ بِرَقْم ٢٢٢٤ ، وَلَفْظُهُ لَا أُؤْثِرُ بِفَضْلِي .

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ( ١٠٩/١ ) ، كِتَابُ الْغُسْلِ ، بَابُ الْجَنْبِ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ .. ، بَلْفَظُ إِنْ الْمُسْلِمُ ... ،  
وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ ( ٢٨٢/١ ) ، كِتَابُ الْحَيْضِ ، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ ، بَلْفَظُ إِنْ الْمُؤْمِنُ ، كِلَاهُمَا مِنْ  
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

(٣) يَدَيْكَ . فِي أَيْدِكَ ، وَهِيَ أَنْسَبُ لِمُوَافَقَتِهَا الْحَدِيثِ .

(٤) صَحِيحُ مُسْلِمٍ ( ٢٤٤/١ ) ، (٣) الْحَيْضُ ، (٣) بَابُ جَوَازِ غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا ... ، بَلْفَظُ : إِنْ حَيْضَتِكَ  
لَيْسَتْ فِي يَدِكَ .

(٥) فِي أَزْيَادَةِ تَصْحِيحِ بَلْفَظِ : [ فَقِيلَ لَهُ فِيهِمْ نَجَسٌ ] .

(٦) سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ الْكُبْرَى ( ٤٤٥/٢ ) ، كِتَابُ الْحَيْضِ ، بَابُ الْمُشْرِكِ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ غَيْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، مِنْ طَرِيقِ  
الْأَشْعَثِ عَنْ الْحَسَنِ مَرْسَلًا ، وَشَرَحَ مَعَانِيَ الْآثَارِ ( ١٣/١ ) ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ الْمَاءِ يَقَعُ فِيهِ النِّجَاسَةُ مَرْسَلًا ،  
وَمُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ( ٢٦٠/٢ ) كِتَابُ الصَّلَوَاتِ ، بَابُ فِي الْكُفَّارِ يَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ بِأَسَانِيدِ كُلِّهَا مِنْ طَرِيقِ  
الْحَسَنِ مَرْسَلًا ، وَالْمَرَاثِيلُ لِأَبِي دَاوُدَ ص ٨٠ ، (٣) مِنَ الصَّلَاةِ بِرَقْم ١٧ .

طاهر)؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رضي الله عنه <sup>(١)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (( مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِسُورِهِ )) <sup>(٢)</sup>.

سُورُ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ وَسَبَاعِ الْبَهَائِمِ نَجِسٌ)؛ لقوله - ﷺ -: سُورُ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ وَسَبَاعِ الْبَهَائِمِ (( إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَأَرِيقُوهُ، ثُمَّ اغْسِلُوهُ ثَلَاثًا، وَرُويَ سَبْعًا )) <sup>(٣)</sup>، وأما الْخَنْزِيرُ؛ فَلأنَّه لَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ <sup>(٤)</sup>، وَلَا بِشَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ، إِلَّا مَا رُخِّصَ <sup>(٥)</sup>

(١) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن جشم بن مجدعة بن حارثة بن الحارث بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي يكنى أبا عمار له ولأبيه صحبة ، استصغر في بدر ، وجاء أنه غزا مع النبي ﷺ أربع أو خمس عشرة غزوة ، وشهد الجمل وصفين وقتال الخوارج مع علي رضي الله عنه ، نزل الكوفة وابتنى بها دارا ، ومات في إمارة مصعب بن الزبير سنة ٧٢هـ وقيل ٧١هـ عن بضع وثمانين سنة ﷺ وأرضاه . انظر الاستيعاب (١/١٥٥-١٥٧) ، والإصابة (١/٢٧٨) (٢) سنن البيهقي الكبرى (١/٢٥٢) ، كتاب الطهارة ، باب الخبر الذي ورد في سور ما يؤكل لحمه ، من حديث البراء ، وفيه سوار بن مصعب ، قال عنه البيهقي متروك ، ثم قال ولا يصح شيء من ذلك ، وسنن الدارقطني (١/١٢٨) ، كتاب الطهارة ، باب نجاسة البول والأمر بالتتره منه والحكم في بول ما يؤكل ، وقد جاء في مصنف ابن أبي شيبة (١/٣٦) عن عكرمة مقطوعا قال : لا بأس بسور كل دابة أكل لحمها لا بأس بالوضوء من سورها ، وقد ذكر ابن قدامة في المغني (١/٤٥) عن ابن المنذر قوله أجمع أهل العلم على أن سور ما يؤكل لحمه يجوز شربه والوضوء به . ١-هـ وحيث ذكر الإجماع فلا بد له من مستند صحيح يستند إليه .

(٣) وروي سبعا . في ب وقد روي سبعا .

(٤) رواية الثلاث والسبع :

سنن البيهقي الكبرى (١/٦٥) ، كتاب الطهارة ، باب غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات ، من طريق عبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش ، ولفظه عن النبي ﷺ في الكلب يلغ في الإناء أنه يغسله ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، قال البيهقي: وهذا ضعيف بمرة ، عبد الوهاب بن الضحاك متروك وإسماعيل بن عياش لا يحتج به ، وسنن الدارقطني (١/٦٥) ، كتاب الطهارة ، باب ولوغ الكلب في الإناء برقم ١٣ ، بإسناد البيهقي ومتمه ، قال الدارقطني تفرد به عبد الوهاب عن إسماعيل وهو متروك الحديث .

وقد ذكره الدارقطني موقوفا على أبي هريرة رضي الله عنه . قال ابن حجر في الدراية (١/٦١) أن الموقوف أقوى من المرفوع . أمّا رواية سبع :

فعد البخاري ومسلم . انظر صحيح البخاري (١/٧٥) ، كتاب الوضوء ، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ... ، بلفظ إذا شرب الكلب . برقم ١٧٠ ، وصحيح مسلم (١/٢٣٤) ، كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب برقم ٢٧٩ ، أخرجاه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) بوجه . في ج بوجه ما .

في شعره للخرّازين<sup>(٢)</sup> للضرورة، فصار كالدم، وأما سبّاع البهائم؛ فلحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ سئل عن الماء يكون في الفلاة تمرُّ به الكلابُ والسباعُ، فقال: (( إذا بلغ الماء قُلْتَيْنِ لم يَحْمِلْ خَبَثًا ))<sup>(٤)</sup>، وفيه إشارة إلى أن أسارها نجسة، وما روى الشافعي أن النبي ﷺ: (( سئلَ أتَوْضَأُ بما أَفْضَلَتِ الحُمُرُ؟ [ قال: نعم، وبما أَفْضَلَتِ السَّباعُ ] ))<sup>(٥)</sup>، فمحمولٌ على الماء الكثير، أو على الحُمُرِ [ الوَحْشِيَّةِ وسبّاع الطير .

(١) في شعره . في ج من شعره .

(٢) الخَرَّازين : فعله خرز وهو أصل يدلُّ على جمع الشيء إلى الشيء وضمه إليه، ومنه خَرَزَ المعروف؛ لأنه ينظم ويُنصَد بعضه إلى بعض . انظر معجم مقاييس اللغة (١٦٦/٢) ، والخَرَزُ خياطة الأدم أي الجلد . انظر لسان العرب (٣٤٤/٥) ، والخِرَازة حِرْفَة . انظر القاموس المحيط (١٨١/٢) .

(٣) لم يحمل . في ج لا يحمل وفي د ما يحمل .

(٤) بهذا اللفظ أخرجه البيهقي ، سنن البيهقي (٢٦١/١) ، كتاب الطهارة ، باب الفرق بين القليل الذي ينجس والكثير الذي لا ينجس ما لم يتغير ، من حديث عبدالله بن عمر عن أبيه ، بلفظ الكلاب والسباع . وجاء بلفظ ( الدواب والسباع ) في :

مسند أحمد (٣٨/٢) مسند عبدالله بن عمر ؓ برقم ٤٩٧٠ ، وسنن أبي داود (١٧/١) ، كتاب الطهارة ، باب ما ينجس الماء ، بلفظ لم يحمل الخبث ، وصححه الألباني ، صحيح سنن أبي داود (١٥/١) ، سنن الترمذي (٩٩/١) ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء ، سنن النسائي الصغير (٤٦/١) ، كتاب الطهارة ، باب التوقيت في الماء ، سنن ابن ماجه (١٧٢/١) ، كتاب الطهارة وسننها ، باب مقدار الماء الذي لا ينجس ، بلفظ ( لم ينجسه شيء )

وصححه ابن حبان في صحيحه (٨٥/٤) ، والحاكم في مستدركه (٢٢٤/١) قال على شرط الشيخين ، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٤٩/١) ، وابن الجارود في المنتقى (٢٣/٢) .

(٥) سنن البيهقي الكبرى (٢٤٩/١) ، كتاب الطهارة ، باب سور سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير ، وسنن الدارقطني (٦٢/١) ، كتاب الطهارة ، باب الآسار ، ثم قال ابن أبي حبيبة ضعيف ، ومسند الشافعي (٨/٢) باب ما خرج من كتاب الوضوء ، كلهم (البيهقي والدارقطني والشافعي) من طريق داود بن الحصين عن أبيه وهو حصين بن عبدالرحمن الأحمس قال ابن عدي في الكامل (٣٩٦/٢) قال عنه يحيى بن معين ليس بشيء ، وضعفه أحمد وضعفه ابن حجر انظر الدراية (٦٢/١) .

(٦) [ ] ما بين المعقوفتين ساقط من س ، ولعله موجودٌ تصحيحاً، ولكنه غير واضح .

( وسُورُ الْهَرَّةِ وَالذَّجَاجَةِ الْمُخَلَّاةِ <sup>(١)</sup> وَسَبَاعُ الطَّيْرِ وَمَا يَسْكُنُ فِي الْبُيُوتِ، مِثْلُ: الْحَيَّةِ، وَالْفَأْرَةِ، مَكْرُوهُ )؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَى النَّجَاسَةَ عَنِ الْهَرَّةِ بِعِلَّةِ الطَّوْفِ، فَقَالَ: (( الْهَرَّةُ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ؛ إِنَّهَا <sup>(٢)</sup> مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ )) <sup>(٣)</sup>، وَسَوَاكِئِ الْبُيُوتِ كُلِّهَا مِنَ الطَّوَافَاتِ، وَمِنْقَارُ الذَّجَاجَةِ وَسَائِرِ سَبَاعِ الطَّيْرِ طَاهِرَةٌ <sup>(٤)</sup>، فَلَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهَا إِلَّا بِبَيِّنٍ، وَأَمَّا الْكَرَاهَةُ؛ فَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا تَحْتَنِبُ النَّجَاسَاتِ <sup>(٥)</sup>، فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ <sup>(٦)</sup> تَكُونَ عَلَى أَفْوَاهِهَا نَجَاسَةٌ؛ فَلِذَلِكَ كُرِهَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - سُورُ الْهَرَّةِ لَا يُكْرَهُ <sup>(٧)</sup>، وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٨)</sup>؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ: (( أَصْعَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ مِنْهُ،

(١) الْمُخَلَّاةُ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الْمُرْسَلَةِ . انظر حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (٢١/١)، وهي التي لا تعلق في البيوت فلا تتحامي عن النجاسات بواسطة التقاط الحب فمقارها لا يخلو من القذر والنجاسة . انظر المسوط للسرخسي (٤٨/١)، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (٢٢، ٢١/١) .

(٢) إِنَّهَا . فِي ب لَأَنَّهَا .

(٣) موطأ مالك (٢٢/١)، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء برقم ٤٣، قال مالك لا بأس به (الظاهر أنه يقصد سُورَهَا لَا الْحَدِيثَ) إِلَّا أَنْ يَرَى عَلَى فَمِهَا نَجَاسَةً، قَالَ الترمذي: فِي السَّنَنِ (١٥٤/١) وَلَمْ يَأْتْ بِهِ أَحَدٌ أَتَمَّ مِنْ مَالِكٍ، مُسْنَدُ أَحْمَدَ (٣٠٣/٥) مُسْنَدُ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَقْم ٢٢٧٣٠، سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٩/١)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ سُورِ الْهَرَّةِ، سَنَنِ الترمذي (١٥٤/١)، أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ، قَالَ الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَالَ هَذَا أَحْوَدُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ، سَنَنِ النَّسَائِيِّ الصَّغَرِيِّ (٥٥/١)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ سُورِ الْهَرَّةِ، سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ (١٣١/١)، كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسَنَنِهَا، بَابُ الْوُضُوءِ بِسُورِ الْهَرَّةِ وَالرَّخْصَةِ فِي ذَلِكَ .

قال ابن حجر في التلخيص (٤١/١) صححه البخاري .

(٤) طَاهِرَةٌ . فِي د طَاهِر .

(٥) النَّجَاسَاتُ . فِي ج النَّجَاسَةِ .

(٦) فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ . فِي ب وَ ج فَلَا يُؤْمَنُ مِنْ أَنْ .

(٧) انظر المسوط للسرخسي (٥١/١)، بدائع الصنائع (٦٥/١) .

(٨) انظر الأم (١٩٢/٧)، روضة الطالبين (٣٣/١) .

ثم توضأ به <sup>(١)</sup> ، إلا أنه يُحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ ، وَبِهِ نَقُولُ ،  
والذي يُؤَكِّدُ ذَلِكَ ، قَوْلُهُ : (( الْهَرَّةُ سَبْعٌ )) <sup>(٢)</sup> .

( وَسُورُ الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ ) <sup>(٣)</sup> ، مَشْكُوكٌ فِيهِ <sup>(٤)</sup> ؛ لَتَعَارُضِ الدَّلَائِلِ فِيهِ ؛  
سُورُ الْحِمَارِ  
وَالْبَغْلِ  
فَإِنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - : (( سُئِلَ ، أَيْجُوزُ التَّوَضُّؤِ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَبِمَا  
أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ )) <sup>(٥)</sup> ، وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحُمْرِ : (( إِنَّمَا رَجَسٌ )) <sup>(٦)</sup> ؛ وَلَئِنَّهُ  
أَخَذَ شَبَهًا مِنَ الْكَلْبِ فِي تَحْرِيمِ لَحْمِهِ وَلَبَنِهِ ، وَمِنْ الْهَرَّةِ فِي مَلَابَسَتِهِ وَمُلَامَسَتِهِ ،

(١) سنن الدارقطني (٦٦/١) ، كتاب الطهارة ، باب سؤر الهرة برقم ١ ، من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ كان رسول الله ﷺ يمر به الهر فيصغي لها الإناء فتشرب ، ثم يتوضأ بفضلها ، وفي إسناده عبدالله بن سعيد المقبري ويقلل له عبد ربه قال الدارقطني وهو ضعيف ، وله طريق آخر عند الدارقطني أيضا (٧٠/١) من الباب نفسه ، قال ابن حجر في الدراية (٦١/١) أخرجه الدارقطني بإسنادين ضعيفين ، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥٥/٨) باب من اسمه موسى ، وشرح معاني الآثار (١٩/١) ، كتاب الطهارة ، باب سؤر الهر ، قال ابن حجر في الدراية (٦١/١) وهو ضعيف .

ولكن أصل الحديث في سنن أبي داود (٢٠/١) ، كتاب الطهارة ، باب سؤر الهرة ، من حديث عائشة رضي الله عنها ، وفي أوله قصة أن هرة أكلت من هريسة لعائشة رضي الله عنها فأكلت من حيث أكلت الهرة فقالت إن رسول الله ﷺ قال : ( إنما ليست بنجس إنما هي من الطوافين ) ، قالت عائشة - رضي الله عنها - : وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضلها ، ويشهد له حديث أبي قتادة ؓ السابق قريبا .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤٤٢،٢) ، مسند أبي هريرة ؓ ، بلفظ : ( الهرُّ سبع ) ، برقم ٩٧٦٠ .  
وجاء بلفظ : ( السور سبع ) عند أحمد - أيضا - (٣٢٧/٢) ، قال الهيثمي : " وفيه عيسى بن المسيب ، وهو ضعيف " .  
انظر مجمع الزوائد (٢٨٧/١) ، وعند الدارقطني في سننه (٦٣/١) ، كتاب الطهارة ، باب الآسار ، وقال : تفرد به عيسى بن المسيب عن أبي زرعة ، وهو صالح الحديث ، والبيهقي في سننه الكبرى (٢٤٩/١) ، كتاب الطهارة ، باب سؤر الهرة ، وقال الحاكم في المستدرک (٢٩٢/١) هذا حديث صحيح ولم يجزاه .

(٣) البغل حيوانٌ معروف ، وجمعه بغال والأنثى بغلة . انظر القاموس المحيطة (٣٤٦/٣) ، وهو المتولد بين الفرس والحمار . الإقناع للشربيني (٥٨٤/٢) ، مجموع الفتاوى (٢٠٨/٣٥) ، والباء والغين واللام أصل يدل على قوة في الجسم ، وسُمِّيَ البغل بذلك لقوة خلقته ، انظر معجم مقاييس اللغة (٢٧١/١) .

(٤) فيه . في ج و د فيهما .

(٥) سبق تخريجه قريبا .

(٦) صحيح البخاري (١٥٣٨/٤) ، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ، من حديث أنس بن مالك ؓ ، وصحيح مسلم (١٥٤٠/٣) ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية .



فَتَعَارَضَ فِيهِ الدَّلِيلَانِ <sup>(١)</sup> شَرْعاً وَعَقْلاً، وَالْقَوْلُ بِالتَّوَقُّفِ عِنْدَ تَكَافُؤِ الْأَمَارَاتِ  
 دَلِيلُ كَمَالِ الْعِلْمِ، وَغَايَةُ الْوَرَعِ <sup>(٢)</sup>، وَالشَّافِعِيُّ حَكَمَ بِطَهَارَتِهِ <sup>(٣)</sup>، مَعَ قَوْلِهِ -  
 ٦/ب/ العلية -: (( إِنَّمَا رِجْسٌ ))، فَكَانَ مُحْجُوجاً، / وَإِذَا كَانَ مَشْكُوكاً فِيهِ عِنْدَنَا  
 وَجِبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ التَّيَمُّمُ احتياطاً للخُرُوجِ عَنِ  
 الْعَهْدَةِ، وَالْبَعْلُ لَمَّا كَانَ مُتَوَكِّدًا مِنْهُ وَمِنَ الْفَرَسِ صَارَ سُورُهُ كَسُورِ فَرَسٍ  
 اخْتَلَطَ بِسُورِ حِمَارٍ فَصَارَ مَشْكُوكاً فِيهِ <sup>(٤)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) الدليلان . في ب دليلان، والمثبت أولى .

(٢) الورع . في د الفرع، وهو غلط ومخالف لباقي النسخ .

(٣) انظر الأم (٦/١) ، ومختصر المزني ص ١٧ .

(٤) [ فيه ] . ساقطة من ب و د .

باب التيمم<sup>(١)</sup>

( ومن لم يجد الماء وهو مسافرٌ، أو خارج<sup>(٢)</sup> المِصرَ، بينه وبين المِصرِ من يَياح له<sup>(٣)</sup> نحو المِيل<sup>(٤)</sup> أو أكثر، أو كان يجد الماء، إلاَّ أنَّه مريضٌ<sup>(٥)</sup> يخاف<sup>(٦)</sup> إن استعمل الماء اشتدَّ مَرَضُهُ، أو خاف إن استعمل الماء<sup>(٧)</sup> أن يقتله البردُ، أو يُمرضه؛ فإنه يَتَيَمَّم بالصَّعيد<sup>(٨)</sup> ) ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ الْآيَةُ ﴾<sup>(٩)</sup> وَمَنْ كَانَ عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَاءِ فَهُوَ الْمُسَافِرُ<sup>(١٠)</sup> عَلَى السَّوَاءِ، وَالْمُسَافِرُ فِي هَذَا الْمَكَانِ جَازٍ لَهُ التَّيَمُّمُ فَكَذَا هَذَا، وَمَنْ خَافَ الْمَرَضَ<sup>(١١)</sup> فَهُوَ كَالْمَرِيضِ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ الضَّرَرَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ إِلَّا إِذَا خَافَ الْهَلَكَ، قِيَاسًا

(١) التيمم لغةً القصد ومنه قوله تعالى: [ فَيَمُمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ] ، وتيمم الصعيد أي قصده انظر لسان العرب (٢٢/١٢)، والقاموس المحيط (١٩٥/٤)، ومعجم مقاييس اللغة (١٥٢/٦) .

وفي الاصطلاح الفقهي : عرفه شيخ الإسلام (بأنه تيمم - أي قصد - الصعيد لمسح الوجه واليد ) ، وينبغي أن يضاف إليه قيد (تعبداً لله ) ، والأصل فيه الكتاب بقوله تعالى : ( فَيَمُمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ) ، والسنة المستنبطة ، وإجماع الأمة ، وهو من خصائص هذه الأمة ، فإن الله لم يجعل التراب طهوراً إلا لهذه الأمة . انظر شرح العمدة (٤١١/١) ، الشرح المتمتع للشيخ ابن عثيمين (٣١٣/١) .

(٢) أو خارج المِصر . في ج أو كان خارج المِصر .

(٣) المِيل مقدارٌ من المسافة يُقَدَّر بنحو أربعة آلاف ذراع . انظر النهاية في غريب الحديث (١١٦/١) ، وقال بعضهم قدر مدَّ البصر وجمعه أميال ومُيُول ، وكل ثلاثة أميال فَرَسَخ . انظر لسان العرب (٦٣٩/١١) ، والمِيل كيلو وستمئة متر تقريبا . انظر الشرح المتمتع على زاد المستقنع للشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - (٤٩٦/٤) .

(٤) مريض . في د مرض .

(٥) يخاف . في ج و د فخاف .

(٦) استعمل الماء . في ب و ج اغتسل بالماء، ولفظ: [ الماء ] . ساقطة من د .

(٧) الصعيد هو التراب، أو وجه الأرض . القاموس المحيط (٣١٨/١) ، أو هو المرتفع من الأرض، وفي قول أن الصعيد لا يطلق إلا على التراب . انظر لسان العرب (٢٥٤/٣) ،

(٨) سورة النساء ٤٣ ، وسورة المائدة ٦ .

(٩) والمسافر . في ج للمسافر، والمثبت هو الصواب .

(١٠) المرض . في ج المريض، وهو خطأ لمخالفته جميع النسخ، وغير مناسب في المعنى .

على أَكْلِ الْمَيْتَةِ<sup>(١)</sup> ، وهذا خِلافُ النَّصِّ؛ فَإِنَّهُ مُطْلَقٌ، وَعَلَى أَنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ يُبَاحُ إِذَا خَافَ تَلَفَ عَضْوٍ<sup>(٢)</sup> أَيْضًا؛ وَلِأَنَّ أَمْرَ الْمَيْتَةِ أَغْلَظُ وَهَذَا أَخَفُّ .

( وَالتَّيْمُّ ضَرْبَتَانِ، يَمْسَحُ بِأَحَدَاهُمَا<sup>(٣)</sup> وَجْهَهُ، وَيَمْسَحُ<sup>(٤)</sup> بِالْأُخْرَى صفة التيمم يَدِيهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ )؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾<sup>(٥)</sup>؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ لِعَمَّارٍ: ((يَكْفِيكَ مِنْهُ ضَرْبَتَانِ))<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر الأم (٤٢/١) ، مختصر المزني ص ١٥ ، المهذب (٣٥/١) ، وذكر الشيرازي أنَّ رأي الشافعي في الجديد أنه لا يتيمم إلا إن خاف التلف ، ورأيه في القديم أنه يتيمم بمجرد خوف زيادة المرض قال النووي في المنهاج ص ٦٠٦ في الأظهر .

(٢) في س زيادة بلفظ: [ عضو من أعضائه ] .

(٣) بإحدهما . المثبت من أ ، وهو الصواب ، وفي س بأحدهما ، وفي بقية النسخ بإحديهما .

(٤) [ يمسح ] . ساقطة من ب و د .

(٥) المائدة جزء من رقم ٦ .

(٦) الحديث في الصحيحين وغيرهما من حديث عمار ؓ في قصة عمار المشهورة ليس فيه ضربتان وإنما ضربة واحدة . صحيح البخاري (١٢٩/١) ، كتاب التيمم ، باب التيمم هل ينفع فيهما ، صحيح مسلم (٢٨٠/١) ، كتاب الحيض ، باب التيمم ، كلاهما من عبد الرحمن بن أبيزى .

وجاء بلفظ التيمم ضربتان في :

سنن البيهقي (٢٠٧/١) ، كتاب الطهارة ، باب كيف التيمم ، وجاء عنده بطريقين مرفوع وموقوف ، قال البيهقي عن المرفوع وهو خطأ والصواب بهذا اللفظ عن ابن عمر ؓ موقوفاً ، وسنن الدارقطني (١٨٠/١) ، كتاب الطهارة ، باب التيمم من طريق نافع عن ابن عمر ، وفيه علي بن ظبيان وصوب وقفه ، ورفعته من طريق علي بن ظبيان ضعفه يحيى بن معين . انظر مجمع الزوائد (٦٢/١) .

معجم الطبراني الكبير (٣٦٧/١٢) ، وفي المستدرک للحاكم (٢٨٨/١) ، كتاب الطهارة برقم ٦٣٨ ، من حديث جابر ؓ ، وسنن الدارقطني (١٨١/١) ، كتاب الطهارة ، باب التيمم ، من حديث جابر ؓ ، قال الدارقطني رجاله كلهم ثقات والصواب موقوف .

وجاء من حديث عمار ؓ بغير هذا اللفظ لكن بمعناه في :

سنن أبي داود (٨٦/١) ، كتاب الطهارة ، باب التيمم ، من حديث عمار ؓ في ذكر قصتهم مع رسول الله ﷺ ، وأنهم تمسحوا وذكر أنهم ضربوا ضربتين ولم يأت بلفظ المصنف ، سنن ابن ماجه (١٨٩/١) ، كتاب الطهارة وسننها ، باب في التيمم ضربتين .

( والتيمم في الجنابة والحديث سواء )؛ لقوله ﷺ: (( لَمَّا سَأَلَهُ رَجُلٌ <sup>حكم التيمم</sup>

من الجنابة .

فقال: إِنَّا نَكُونُ بِالرَّمَالِ <sup>(١)</sup> الْأَشْهُرَ <sup>(٢)</sup> ، وَفِينَا الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ؛ وَلَا نَجِدُ الْمَاءَ <sup>(٣)</sup> فَكَيْفَ نَصْنَعُ ؟ <sup>(٤)</sup> ، قال: <sup>(٥)</sup> (( عَلَيْكُمْ بِالصَّعِيدِ )) <sup>(٦)</sup> .

( ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - <sup>(٧)</sup> بِكُلِّ مَا كَانَ <sup>ما يجوز</sup>

التيمم به .

مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ، كَالْثَّرَابِ، وَالرَّمْلِ، وَالْحَجَرِ، وَالْجِصِّ <sup>(٨)</sup> ،  
وَالثُّورَةِ <sup>(٩)</sup> ، وَالْكُحْلِ، وَالزَّرْنِخِ <sup>(١٠)</sup> ؛ لقوله تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا

(١) نكون بالرمال . في ب نسكن الرمال .

(٢) الأشهر . في ب ولا نجد الماء شهرا .

(٣) [ ولا نجد الماء ] . ساقطة من ب .

(٤) نصنع . في ج يصنع، والمثبت أولى .

(٥) [ قال ] . ساقطة من أ .

(٦) مسند أحمد (٢/٢٧٨) ، مسند أبي هريرة ، ولفظه عليكم بالتراب برقم ٧٧٧١ ، سنن البيهقي (١/٣١٠) ،

كتاب الحيض ، باب الحائض لا توطأ حتى تطهر وتغتسل .. ، من حديث أبي هريرة ، وفي لفظه أربعة أشهر أو

خمسة أشهر ، وفي لفظ عليكم بالتراب في السنن (١/٢١٦) ، كتاب الطهارة ، باب استحباب البداءة باليمن ثم

باليسر ، معجم الطبراني الأوسط (٦/٢٥٥) ، من حديث محمد بن علي الصائغ قال : ثنا إبراهيم بن محمد

الشافعي عن حفص بن غياث قال سمعت المثنى بن الصباح عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ،

وذكر الطبراني أن التفرد في ثلاث طبقات تفرد به المثنى وحفص وإبراهيم هذا فيما يحدث به المثنى عن الزهري .

(٧) انظر بداية المبتدي (٦/١) المبسوط للسرخسي (١/١٠٨) ، حاشية ابن عابدين (١/٢٤٠) ، البحر الرائق

(١/١٥٦) .

(٨) الجصّ معرّب أصله من كلام العجم ، وينطق بفتح الجيم وكسرها . انظر القاموس المحيط (٢/٣٠٨) ، والعرب

تسميه القَصَّة . انظر معجم مقاييس اللغة (١/٤١٥) ، والقَصَّة لغة أهل الحجاز ، وهو ما يُبْنَى به ويُطْلَى به . انظر

لسان العرب (٧/١٠) .

(٩) الثُّورَة من الحجر الذي يحرق ويسوّى منه الكَلْسُ ، ويُحلق به شعر العانة . انظر لسان العرب (٥/٢٤٤) ، وهو

الصاروج الذي يبني به ويُصرّح به المنازل . انظر لسان العرب (٢/٣١٠) ، وفي قول أَن الثُّورَة إذا خلطت مع

الجصّ فهي الجيَّار وقيل الجيار الثُّورَة وحدها . انظر النهاية في غريب الحديث (١/٣٢٤) .

(١٠) الزَّرْنِخ بالكسر وهو حجرٌ معروف ، ومنه أبيض وأحمر وأصفر . انظر القاموس المحيط (١/٢٧٠) ، وهو من

المعادن . انظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢١/٣٦٦) .

طيباً<sup>(١)</sup> ﴿ والصَّعِيدُ عبارة عن وجه الأرض من الصُّعُود ، ( وقال أبو يوسف - رحمه الله - لا يجوز إلا بالتراب والرَّمْل خاصة<sup>(٣)</sup> )<sup>(٤)</sup> ، وبه أخذ الشافعي - رحمه الله - في قول<sup>(٥)</sup> ؛ لَأَنَّهُ تَعَالَى قَال: ﴿ صعيداً طيباً ﴾ ، والطَّيْبُ الْمُنْبِتُ، لكنَّا نقول: الطَّيْب هو<sup>(٦)</sup> الطَّاهِر، وَحَمْلُهُ عَلَيْهِ أَلَيَقُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ .

( والنِّيَّةُ فَرَضٌ فِي التَّيْمِمِ، مُسْتَحَبَّةٌ فِي الْوُضُوءِ )؛ لَأَنَّ التَّيْمِمَ هُوَ حَكْمُ النِّيَّةِ فِي التَّيْمِمِ .  
[ قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَا أَدْرِي إِذَا يَمَمْتُ أَرْضاً \*\*\* أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي؟<sup>(٧)</sup>  
أَيُّ قَصَدْتُ<sup>(٨)</sup> ] ، وَالْقَصْدُ هُوَ النِّيَّةُ، وَقِيَاسُ زَفَرٍ - رحمه الله - التَّيْمِمَ عَلَى الْوُضُوءِ فِي عَدَمِ اعْتِبَارِ

(١) [ طَيِّباً ] . ساقطة من ب و د .

(٢) سورة النساء آية رقم ٤٣ ، وسورة المائدة آية رقم ٦ .

(٣) [ خاصة ] . ساقطة من أ و ج .

(٤) انظر بداية المبتدي (٦/١) المبسوط للسرخسي (١٠٨/١) ، حاشية ابن عابدين (٢٤٠/١) ، البحر الرائق (١٥٦/١) .

(٥) انظر الأم (٥٠، ٤٤/١) ، المذهب (٣٢/١) .

(٦) [ هو ] . ساقطة من ب و د و س ، وأثبتها هنا ليتضح المعنى .

(٧) قال الشاعر : وَلَا أَدْرِي إِذَا يَمَمْتُ أَرْضاً \*\*\* أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي  
أَلْخَيْرَ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ \*\*\* أَمْ الشَّرَّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي

نسباً هذين البيتين إلى إنشاء الفراء ، وَلَا أَدْرِي هَلْ هُمَا مِنْ قَوْلِهِ أَمْ مِنْ مَنْقُولِهِ . انظر أحكام القرآن للجصاص (٢١٤/١) ، زاد المسير لابن الجوزي (١٨٣/١) كلاهما في الكلام على الوصية في قوله تعالى : [ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفَا...الآية رقم ١٨٢ ] من سورة البقرة .

(٨) [ ] مابين المعقوفتين ساقطة من ج .

١/٧ النية<sup>(١)</sup> لا يصح؛ لأن المأمور به هناك الغسل، وهاهنا القصْد، /  
فكان واجباً<sup>(٣)</sup>.

( وَيَنْقُضُ التيمم كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الوضوء )؛ لَأَنَّهُ بَدَلٌ<sup>(٤)</sup> فَمَا أَبْطَلَ  
الأَصْلَ أَوْ لَى أَنْ يُطْلَه، ( وَيَنْقُضُهُ - أَيْضاً - رُؤْيَا المَاءِ إِذَا قَدِرَ عَلَى  
اسْتِعْمَالِهِ )؛ لَأَنَّهُ بَدَلٌ، وَحُكْمُ البَدَلِ<sup>(٥)</sup> لَا يَبْقَى مَعَ وَجُودِ الأَصْلِ، كَالصَّوْمِ فِي  
الْكُفَّارَةِ إِذَا أَيْسَرَ قَبْلَ الفِرَاقِ، وَشُرِطَتِ القُدْرَةُ عَلَى الاستعمال؛ لَأَنَّ العَلَجَ  
لَا يُكَلِّفُ، حَتَّى لَوْ رَأَى المَاءَ فِي بَيْتٍ<sup>(٦)</sup> وَلَيْسَ مَعَهُ آلَةُ الاسْتِيقَاءِ، أَوْ بَيْنَهُ<sup>(٨)</sup> وَبَيْنَ  
المَاءِ حَائِلٌ مِنْ<sup>(٩)</sup> عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ، لَا يَنْتَقِضُ تيمُّمُهُ .

( وَلَا يَجُوزُ التَّيْمِمُ إِلَّا بِصَعِيدٍ طَاهِرٍ )؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ صَعِيدًا طَهُارَةً ﴾  
طَبِيبًا<sup>(١٠)</sup>، أَيْ طَاهِرًا، كَذَا ذَكَرَهُ المَفْسِّرُونَ<sup>(١١)</sup>.

(١) في عدم اعتبار النية . في ب في اعتبار عدم النية .

(٢) انظر الهداية شرح البداية (٢٦/١) ، حاشية ابن عابدين (٢٤٨/١) ، بدائع الصنائع (٥٢/١) وذكر الكاساني أن اشتراطها هو قول الأصحاب الثلاثة .

(٣) فكان . في د وكان، والمثبت هو الصواب .

(٤) لأنه بدل . في د لأنه بدل عنه .

(٥) وحكم البدل . في س والبدل .

(٦) إذا . في ج إذ .

(٧) بئر . في ج البئر .

(٨) أو بينه . في ج أو كان بينه .

(٩) من . في د أو .

(١٠) سورة النساء آية رقم ٤٣ ، وسورة المائدة آية رقم ٦ .

(١١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٦/٥) ، وجامع البيان للطبري (١٠٩/٥) ، تفسير ابن كثير (٥٠٥/١)

كلهم عند تفسير آية ٤٣ من سورة النساء

( وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَا يَجِدُ <sup>(١)</sup> الْمَاءَ وَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَجِدَهُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ <sup>(٢)</sup> وَإِلَّا تَيَمَّمَ <sup>(٣)</sup> )؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَّرَ يَجُوزُ أَنْ يَجِدَ الْمَاءَ، وَتَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِأَدَائِهَا عَلَى أَكْمَلِ أَوْصَافِهَا أَفْضَلُ، كَتَأْخِيرِهَا لِلْجَمَاعَةِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُقَدِّمُ الصَّلَاةَ <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ فَضِيلَةَ أَوَّلِ الْوَقْتِ مُتَحَقِّقَةٌ، وَوُجُودُ الْمَاءِ مَوْهُومٌ، قِيلَ لَهُ: الْوُضُوءُ شَرْطٌ، وَفَضِيلَةُ الْوَقْتِ <sup>(٥)</sup> لَيْسَتْ <sup>(٦)</sup> بِشَرْطٍ، فَكَانَ اعْتِبَارُ مَا هُوَ شَرْطٌ <sup>(٧)</sup> أَوْلَى.

( وَيُصَلِّي بِتَيَمُّمِهِ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ )؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَقَامَ التَّيَمُّمَ مَقَامَ الْوُضُوءِ مُطْلَقًا، وَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: (( التَّيَمُّمُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ أَوْ يُحْدِثْ )) <sup>(٨)</sup>، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

(١) لَا يَجِدُ . فِي ج وَ د لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ .

(٢) فِي ب زِيَادَةً بِلَفْظٍ : فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ تَوَضَّأَ .

(٣) فِي س زِيَادَةً بِلَفْظٍ : [ وَإِلَّا تَيَمَّمَ وَصَلَّى ]

(٤) انْظُرِ الْأَمَ (٤٦/١) هَذَا إِذَا كَانَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ حَصُولِ الْمَاءِ ، الْمَهْذَبُ (٣٤/١) وَذَكَرَ وَجْهَيْنِ وَصَحَّحَ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ

وَيُصَلِّي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ، الْمَجْمُوعُ (٢٨٧/٢، ٢٨٨) ، مَغْنَى الْمُحْتَاجِ (٨٩/١) .

(٥) وَفَضِيلَةُ الْوَقْتِ . فِي ج وَفَضِيلَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ .

(٦) لَيْسَتْ . فِي ج لَيْسَ ، وَالْمَثْبُوتُ أَوْلَى .

(٧) شَرْطٌ . فِي ج الشَّرْطُ ، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ .

(٨) مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ (١٤٦/٥) ، مُسْنَدُ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَقْمِ ٢١٣٤٢ ، وَفِيهِ قِصَّةُ ارْتِحَالِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْمَدِينَةِ وَلَفْظُهُ إِنْ

الصَّعِيدَ الطَّيْبَ طَهَّرَ مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَأَمَسَ بِشِرْتِكَ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا لَمْ يَحْدِثْ ،

وَسَنَّ أَبُو دَاوُدَ (٩٠/١) ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ الْجَنْبِ يَتَيَمَّمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِنَحْوِ لَفْظِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ

وَفِيهِ إِلَى عَشْرِ سَنِينَ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ أَوْ يَحْدِثْ . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي التَّلْخِيصِ (١٥٤/١)

صَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ ، وَمَدَارُ طَرِيقِ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَلَى عَمْرٍو بْنِ بَجْدَانَ وَقَدْ وَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ ، وَسَنَّ التِّرْمِذِيُّ

(٢١٢/١) ، أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيَمُّمِ لِلْجَنْبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ بِنَحْوِ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَسَنَّ النَّسَائِيُّ (١٧١/١) ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ الصَّلَوَاتِ يَتَيَمَّمُ وَاحِدٌ ، بِلَفْظِ أَبِي دَاوُدَ

وَالْتِّرْمِذِيُّ .

يُصَلِّي بِهِ فَرَضًا وَاحِدًا<sup>(١)</sup> ، وقال مالك - رحمه الله - : صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(٢)</sup> ؛  
لأنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ ، قِيلَ لَهُ : الضَّرُورَةُ هِيَ<sup>(٤)</sup> عَدَمُ الْمَاءِ ، وَهِيَ بَاقِيَّةٌ ،  
فَتَبَقِيَ<sup>(٥)</sup> بَقَائُهَا الطَّهَارَةُ ، ( وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِلصَّحِيحِ<sup>(٦)</sup> فِي الْإِصْرِ إِذَا حَضَرَتْ<sup>(٧)</sup>  
الْجَنَازَةُ<sup>(٧)</sup> وَالْوَالِي<sup>(٨)</sup> غَيْرُهُ ، فَخَافَ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَفُوتَهُ<sup>(٩)</sup>  
الصَّلَاةُ ) ؛ لِقَوْلِهِ - ﷺ - : (( إِذَا أَتَيْتَ الْجَنَازَةَ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ  
طَهَارَةٍ ، فَتَيَمَّمْ وَصَلِّ ))<sup>(١٠)</sup> رواه ابن عمر - رضي الله

التيمم لصلاة  
الجنائز والعيد  
إذا خاف فوتها

(١) انظر مختصر المزني ص ١٥ ، المذهب (٣٦/١) واستدل بما روى ابن عباس ؓ أنه قال من السنة ألا يصلي بتيمم إلا صلاة واحدة ثم تيمم للصلاة الأخرى ، ثم قال وهذا يقتضي سنة رسول الله ﷺ ، وانظر إعانة الطالبين (٨٥/١) .

(٢) انظر المدونة (٤٨/١) واحتج بأثر ابن عباس السابق ، الكافي لابن عبد البر (٣٠، ٢٩/١) .

(٣) لأنه . وفي أ وج لأنها ، والمثبت هو الصواب .

(٤) [ هي ] . ساقطة من ج .

(٥) فتبقى . في ب وج فيبقى ، والمثبت هو الصواب .

(٦) في ب و د زيادة بلفظ : للصحيح المقيم .

(٧) الجنائز . في ج جنازة .

(٨) والوالي . في س والولي .

(٩) بالطهارة . في أ وج بالوضوء .

(١٠) هذا الأثر لم أجده مرفوعا ، قال ابن الجوزي في العلل (٣٧٩/١) نقلا عن ابن عدي هذا مرفوعا غير محفوظ والحديث موقوف على ابن عباس ، قال ابن حجر في الدراية (٢٤٨/١) نقلا عن أحمد بن حنبل - رحمه الله - قال : مغيرة بن زياد ضعيف الحديث جدا حدث بأحاديث مناكير ، وكل حديث رفعه فهو منكر .

وقد جاء الأثر موقوفا في :

شرح معاني الآثار (٨٦/١) ، كتاب الطهارة ، باب ذكر الجنب والحائض والذي ليس على وضوء وقراءتهم للقرآن ، عن ابن عباس موقوفا ، في الرجل تفجأه الجنائز وهو على غير وضوء قال : يتيمم ويصلي عليها ، من طريق المغيرة بن زياد ، الأوسط لابن المنذر (٧٠/٢) ، (٦) التيمم ، (٣٥) ذكر تيمم من خشى أن تفوته الصلاة على الجنائز من طريق ابن زياد أيضا .

وجاء موقوفا على ابن عمر ؓ في :



عنهما-<sup>(١)</sup> ، وقال الشافعي: لا يجوز التيمم<sup>(٢)</sup> ، فصار محجوجاً بالحديث،  
 ( وكذلك من حضر العيد فخاف إن اشتغل بالطهارة أن يفوته العيد،  
 تيمم )؛ لأن صلاة العيد كصلاة الجنائز في أنها لا تؤدى منفرداً، ولا تفوت  
 إلى خلف، ( بخلاف من شهد الجمعة، فخاف إن اشتغل بالطهارة فاتته، لا  
 يتيمم )؛ لأنها تفوت إلى بدل وهو الظهر، ( وبخلاف من ضاق عليه الوقت  
 فخشي إن تواضاً فاته الوقت، لا يتيمم )؛ لأنها تفوت إلى بدل وهو  
 القضاء .

( والمسافر إذا نسي الماء في رحله تيمم وصلى ثم ذكر الماء لم يعيد ) حكم صلاة  
 المسافر إذا  
 ب / ٧ صلته عند أبي حنيفة ومحمد -رحمة الله عليهما-<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه تيمم وهو غير / نسي أن في  
 وأجد للماء فصحت صلاته، كما لو تيمم وعنده بئر مغطاة لا يعلم بها،  
 ( وقال أبو يوسف )<sup>(٤)</sup> ، والشافعي<sup>(٥)</sup> -رحمهما الله- ( يعيد )؛ لأن  
 الماء .

سنن الدارقطني (٢٠٢/١) ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء والتيمم من آنية المشركين ، عن ابن عمر أنه فعل ذلك ،  
 بلفظ : أنه أتى بجنابة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها ، من طريق عبدالله بن نعيم عن إسماعيل بن مسلم  
 عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر ؓ .

(١) عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب  
 القرشي العدوي المكي ثم المدني الإمام القدوة شيخ الإسلام ، أبو عبد الرحمن أسلم وهو صغير وهاجر مع أبيه ،  
 واستصغر يوم أحد فأول غزواته الخندق وكان ممن بايع تحت الشجرة ، روى كثيراً من الأحاديث عن رسول الله  
 ﷺ وعن جمع من الصحابة ، وأخذ عنه الحديث خلق كثير ، أراده الناس على الخلافة بعد عثمان فأبى ، واعتزل  
 الفتنة التي كانت بين الصحابة ، وكان شديد التبع لآثار النبي ﷺ ، مات بمكة سنة ٧٣ هـ أو ٧٤ هـ وعمره  
 خمس وثمانون سنة . انظر سير أعلام النبلاء (٢٠٣/٣-٢٣٣) ، الإصابة (١٨١/٤-١٨٧) ، الاستيعاب  
 (٩٥٣-٩٥٠/٨) .

(٢) انظر الأم (٢٧٥/١) ، المجموع (١٧٧/٥) .

(٣) انظر بداية المبتدي (٧/١) ، المسوط للسرخسي (١٢١/١) ، البحر الرائق (١٦٧/١) ، بدائع الصنائع (٤٩/١) .

(٤) انظر بداية المبتدي (٧/١) ، المسوط للسرخسي (١٢١/١) ، البحر الرائق (١٦٧/١) ، بدائع الصنائع (٤٩/١) .

(٥) انظر الأم (٤٦/١) ، المذهب (٣٤/١) .

التَّقْصِيرَ جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ حَيْثُ لَمْ يُفْتَشْ، فَلَا يُعْذَرُ، قِيلَ لَهُ: <sup>(١)</sup> النَّسْيَانُ لَيْسَ مِنْ قَبْلِهِ، وَالتَّفْتِيشُ لَا يَجِبُ <sup>(٢)</sup> مَا لَمْ يَغْلِبْ وَجُودُ الْمَاءِ عَلَى ظَنِّهِ .

( وَلَيْسَ عَلَى الْمُتَيَّمِّ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ يَقْرُبَهُ مَاءٌ أَنْ يَطْلُبَ الْمَاءَ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ هُنَاكَ مَاءً؛ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَتَيَّمَّ حَتَّى يَطْلُبَهُ )؛ لِأَنَّ الْمَفَازَةَ مَظِنَّةَ عَدَمِ الْمَاءِ فَكَانَ الْعَجْزُ ثَابِتًا ظَاهِرًا، وَالشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَوْجَبَ الطَّلَبَ فِي الْحَالَيْنِ جَمِيعًا، احتياطاً <sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنْ الْاحتِيَاظَ عِنْدَ عَدَمِ الْأَمَارَةِ وَغَلَبَةِ الظَّنِّ تَعْدِيبٌ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ .

( وَإِنْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ مَاءً طَلَبَهُ <sup>(٤)</sup> مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَيَّمَّ )؛ لَجَوَازِ أَنْ يُعْطِيَهُ ( فَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ تَيَّمَّ )؛ لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ، وَإِنْ تَيَّمَّ قَبْلَ الطَّلَبِ جَازٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لِلْمَاءِ فَلَا يَلْزُمُهُ الطَّلَبُ بِغَيْرِ عَوْضٍ، كَالْمُكْفَرِّ إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّقَبَةَ لَا يَلْزُمُهُ الطَّلَبُ وَالِاسْتِيْهَابُ، كَذَا هَذَا، وَعِنْدَ أَبِي يُوْسُفَ <sup>(٥)</sup> لَا يَجُوزُ <sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّهُ وَاجِدُ الْمَاءِ، إِذَا الْمَاءُ يُنْذَلُ عَادَةً خُصُوصًا لِلصَّلَاةِ .

(١) [ له ] . ساقطة من أ و س .

(٢) لا يجب . في ج غير واجب .

(٣) انظر الأم (٤٦/١) ، المذهب (٣٤/١) .

(٤) طلبه . في أ طلب .

(٥) وعند أبي يوسف . في أ و ج وعندهما .

(٦) وجاء ذلك - أيضاً - عن محمد كما في النسختين الآخرين . انظر الكسب (٩١/١) ، البحر الرائق (١٧٠/١) ،

بدائع الصنائع (٤٨/١) .

باب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ<sup>(١)</sup>

(المسح على الخفين جائزٌ بالسُّنَّةِ)، يعني جوازه ثَبَتَ بالحديث، قال حكم المسح على الخفين .  
الحَسَنُ البَصْرِيُّ: <sup>(٢)</sup> (( حَدَّثَنِي سَبْعُونَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ

يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ )) <sup>(٣)</sup> ، ( مِنْ كُلِّ حَدَثٍ مُوجِبُهُ الْوُضُوءُ )، يعني حُكْمَهُ المسح على الخفين جلتز في وجوب الوضوء؛ لحديث صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ <sup>(٥)</sup> الْمُرَادِيِّ <sup>(٦)</sup> (( أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ،

(١) الخفان واحدهما خَفٌ وهو الذي يلبسه الإنسان في رجله ، وسمي بذلك لأنه يتخفف بلبسه . انظر معجم مقاييس اللغة (١٥٤/٢) ، ويطلق ويُراد به ما أصاب الأرض من باطن الرجل ، ومنه خَفُ البعير وقد سبق ص ٢٩ . انظر لسان العرب (٨١/٩) القاموس المحيط (١٣٩/٣) .

(٢) هو الحسن بن أبي الحسن ، أبو سعيد مولى زيد بن ثابت الأنصاري ﷺ ، ويقال مولى أبي اليسر ويقال كان مولى جميل بن قطبة ، ويسار أبوه من سبي ميسان ، سكن المدينة وأعتق وتزوج بها في خلافة عمر ﷺ فولد له الحسن البصري لستين بقيتا من خلافة عمر ، وشهد يوم الدار - يوم قتل عثمان - ، وكانت أمه مولاة لأم سلمة أم المؤمنين ، وكانت أم سلمة رضي الله عنها تبعث أمه في حاجة فيصيح فتسكت أم سلمة بنديها ، وكان سيد أهل زمانه علما وعملا ، رأى عثمان وطلحة والكبار ، وروى عن جمع من الصحابة ، وقد روى بالإرسال عن جمع من الصحابة كعلي وأم سلمة ولم يسمع منهما ، قال قتادة : ما رأيت أكمل مروءة من الحسن ولي القضاء ورُمي بالقدر وهو منه بريء ، أخرج له الجماعة ، توفي في رجب سنة ١١٠ هـ ، وعمره ثمان وثمانون سنة . انظر سير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤-٥٨٧) ، طبقات الحفاظ (٣٥/٢) ، تهذيب الكمال (٩٥/٦-١٢٦) .

(٣) الأوسط لابن المنذر (٤٣٣/١) ، (٥) كتاب المسح على الخفين بسنده إلى الحسن البصري برقم ٤٥٧ ، قال ابن حجر في التلخيص الحبير (١٥٨/١) وذكر أبو القاسم بن منده أسماء من رواه في تذكرته فبلغ ثمانين صحابيا ، وسرد الترمذي منهم جماعة . سنن الترمذي (١٥٥/١) .

(٤) وجوب . في ج موجهة ، والمثبت هو الصواب .

(٥) عَسَّال . في أ و ج و د غسال وهو خطأ ، وقد تكون فتحه ولكن صحفت .

(٦) صفوان بن عَسَّال المرادي من بني زاهر بن عامر بن عوثيان بن مراد له صحبة ، سكن الكوفة ، روى عن النبي ﷺ أحاديث ، وذكر أنه غزا مع النبي ﷺ اثنتي عشرة غزوة ، قال ابن حجر حديثه في المسح على الخفين وفضل العلم مشهور من رواية عاصم عن زر عنه ؛ رواه أكثر من ثلاثين من الأئمة عن عاصم ، روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه ، ولم أجد من ذكر وفاته . انظر الإصابة (٤٣٦/٣) ، الاستيعاب (٧٢٤/٨) ، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٧/٦) ، الكاشف للذهبي (٥٠٣/١) .

أو بول، أو نوم)) <sup>(١)</sup> ، ( إذا لبس الخفين على طهارة ثم أحدث )؛ لقوله ﷺ: وجوب لبس الخف على طهارة لمن أراد المسح .  
 وهو متوضئ)) <sup>(٢)</sup> ؛ ولأن الخف لا يرفع الحدث، لكن يمنع سريان الحدث إلى الرجل شرعاً، ( فإن <sup>(٣)</sup> كان مقيماً مسح يوماً وليلة، وإن كان مسافراً مسح ثلاثة أيام ولياليهن )؛ لما ذكرنا من

(١) مسند أحمد (٢٣٩/٤) ، أول مسند الكوفيين ، حديث صفوان بن عسال المرادي ، بلفظ أصحاب السنن ، وفيه زيادة حديث المرء مع من أحب ، برقم ١٨١٩٢ ، سنن الترمذي (١٥٩/١) ، أبواب الطهارة ، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، ولفظه كان يأمرنا ، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، سنن النسائي (٨٣/١) ، كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر ، سنن ابن ماجه (١٦١/١) ، كتاب الطهارة وسننها ، باب الوضوء من النوم برقم ٤٧٨ .

(٢) صحيح مسلم (٢٣٢/١) ، كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين ، من حديث علي عليه السلام أنه سئل عن المسح على الخفين فقال : جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم برقم ٢٧٦ .  
 وأما لفظ : ( إذا لبسهما وهو متوضئ ) فلم أجده بهذا اللفظ .

ولكن جاء عند ابن خزيمة في صحيحه (٩٦/١) ، كتاب الوضوء ، باب ذكر الألفاظ الجملة ، والدليل على أن الرخصة في المسح على الخفين للابسها على طهارة ... ، بلفظ رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما ، من طريق عبدالرحمن بن أبي بكر عن أبيه برقم ١٩٢ .

وجاء عند أبي يعلى في مسنده (١٥٨/١) ، مسند عمر بن الخطاب عليه السلام ، وقد ذكر حديثين متتاليين كليهما من حديث عمر عليه السلام ، الأول فيه اشتراط الطهارة دون ذكر التوقيت برقم ١٧٠ ، والثاني فيه ذكر التوقيت دون اشتراط الطهارة برقم ١٧١ .

ويغني عن هذه الأحاديث في اشتراط الطهارة ما جاء فيما اتفق عليه الشيخان في أربع طبقات ، من طريق زكريا عن علمر عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة عليه السلام .

انظر صحيح البخاري (٨٥/١) ، كتاب الوضوء ، باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان ، بلفظ : عن المغيرة عليه السلام قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر فأهويت لأنزع خفيه فقال دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما برقم ٢٠٣ ، وصحيح مسلم (٢٣٠/١) ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين برقم ٢٧٤ .

(٣) فإن . في ب وإن .

الحديث، ابتدأوها عُقِبَ الحَدَثُ الأول<sup>(١)</sup>، يعني الحَدَثَ بعد اللبس<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ الرُّخْصَةَ ثَبَتَتْ<sup>(٣)</sup> للحاجة، وَتَحَقَّقَ الحاجة بالحَدَثِ .

(والمسح على الخفين على ظاهرهما خطوطاً بالأصابع، يَتَدَيُّ مِنْ  
الأصابع<sup>(٤)</sup> إلى السَّاقِ)؛ لقول عليٍّ عليه السلام: ((لَوْ كَانَ الدِّينَ بِالْقِيَاسِ، مَا كَانَ  
ظَاهِرُ الْخَفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ / مِنْ بَاطِنِهِ، لَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى  
١/٨ ظَاهِرِهِمَا خَطُوطاً بِالْأَصَابِعِ))<sup>(٥)</sup>، وما روى الشافعي - رحمه الله - أنَّه:

(١) [عقب الحدث الأول] المثبت من س، وفي بقية النسخ بحذف [الأول].

(٢) في ب زيادة بلفظ: يعني الحدث الأول بعد اللبس .

(٣) ثَبَتَتْ المثبت من س، وهو أنسب، وفي بقية النسخ ثبت .

(٤) في ج زيادة بلفظ: من رؤوس أصابع الرجل .

(٥) سنن أبي داود (٤٢/١)، كتاب الطهارة، باب المسح على الجوربين، بلفظ: (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وليس فيه: خطوطاً بالأصابع، صححه الألباني انظر صحيح سنن أبي داود (٣٣/١)، قال ابن حجر في التلخيص (١٦١/١) إسناده صحيح، وسنن البيهقي (٢٩٢/١)، كتاب الطهارة، باب الاختصار بالمسح على ظاهر الخفين، بلفظ أبي داود، سنن الدارقطني (٢٠٤/١)، كتاب الطهارة، باب في المسح على الخفين من غير توقيت، مصنف ابن أبي شيبة (٢٥/١)، كتاب الطهارات، باب مَنْ كَانَ يَمْسَحُ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ وَبَاطِنَهُمَا بِنَحْوِ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ .

وَأَمَّا لَفْظُ: (خطوطاً بالأصابع) فلم أجدها في طرق الأثر، ولكن جاء في حديث آخر من طريق جابر رضي الله عنه بلفظ: (وخطط بالأصابع) في:

سنن ابن ماجه (١٨٣/١)، كتاب الطهارة وسننها، باب في مسح أعلى الخف وأسفله، من حديث جابر مرفوعاً وفي آخره: إنما أمرت بالمسح وقال رسول الله ﷺ بيده هكذا من أطراف الأصابع إلى أصل الساق وخطط بالأصابع، قال ابن حجر في الدراية (٨٠/١) بإسناد ضعيف .

(( مسحُ أَعْلَى الخُفِّ وأسْفَلِهِ )) <sup>(١)</sup> طَعَنَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَيْمَّةِ الْحَدِيثِ <sup>(٢)</sup> فَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَ عَلِيٍّ .

( وَفَرَضُ ذَلِكَ ثَلَاثُ أَصَابِعٍ <sup>(٣)</sup> مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ )؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ يَكُونُ بِأَلَةِ الْمَسْحِ، وَهِيَ الْيَدُ، فَاعْتَبَرْنَا الثَّلَاثَ؛ لِأَنَّهَا الْأَكْثَرُ، وَلِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ يُرَدُّ عَلَى الشَّافِعِيِّ اعْتِبَارُهُ مَا يُسَمَّى <sup>(٥)</sup> مَسْحًا <sup>(٦)</sup> .

( وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى خَفٍّ فِيهِ خَرَقٌ كَبِيرٌ <sup>(٧)</sup> يَبَيِّنُ مِنْهُ مِقْدَارُ حَكْمِ الْمَسْحِ عَلَى مَا فِيهِ خَرَقٌ . ثَلَاثَةُ أَصَابِعٍ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ، فَإِنْ <sup>(٩)</sup> كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ جَازَ )؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ؛ فَإِنْ <sup>(١٠)</sup> مُوَاضِعَ الْخَرَزِ مَعْفُوٌّ، وَالْكَثِيرُ يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ <sup>(١١)</sup> عَنْهُ،

(١) المنتقى لابن الجارود (٣٢/٢)، باب المسح على الخفين، سنن أبي داود (٤٢/١)، كتاب الطهارة، باب كيف المسح، من طريق ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة، قال أبو داود وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء، سنن الترمذي (١٦٤/١)، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله، من حديث المغيرة بن شعبة، قال الترمذي سألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح، سنن ابن ماجه (١٨٣/١)، كتاب الطهارة وسننها، باب في مسح أعلى الخف وأسفله، ضعفه الألباني - رحمه الله - . انظر ضعيف سنن ابن ماجه (ص ٤٣) .

(٢) طعن فيه أبو زرعة والبخاري فقالا عنه ليس بصحيح، وقال الترمذي هذا حديث معلول . انظر سنن الترمذي (١٦٣/١)، وقال أبو داود (١٩٢/١) عن هذا الحديث إسناده ضعيف، وقال ابن حجر في الدراية (٧٩/١) قال الأئمة سمعت أحمد يضعف هذا الحديث .

(٣) [ ثلاث ] . ساقطة من ب .

(٤) في ج زيادة بلفظ: مقدار ثلاث أصابع .

(٥) ما يُسَمَّى مَسْحًا . في أ ما سُمِّيَ مَسْحًا .

(٦) انظر المذهب (٢٢/١)، منهاج الطالبين (٥/١)، روضة الطالبين (١٣٠/١) .

(٧) [ كبير ] . ساقطة من د .

(٨) ثلاثة . في أ ثلاث .

(٩) فَإِنَّ . في ب وَإِنَّ .

(١٠) فَإِنَّ . في ب وَإِنَّ .

(١١) التحرز . في ب الاحتراز .

وهو ما يَمْنَعُ<sup>(١)</sup> من المشي المعتاد، والتقلب فيه، فيصير كأنه غير لابس، وجعلَ  
الفَاصِلُ بينهما ثلاثَ<sup>(٢)</sup> أصابع؛ لأنّها الأكثر، والشَّافعي ألحَقَ القليلَ  
بالكثير<sup>(٣)</sup> وفيه حَرَجٌ، ومالكٌ ألحَقَ الكثيرَ بالقليلِ<sup>(٤)</sup> وفيه مُخَالَفَةُ الحديث؛ لأنّه  
حينئذ يكون مسحاً على الرَّجُل لا على الخفّ .

( ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجبَ عليه الغُسلُ )، وقد لا يجوز المسح  
على الخفين في  
الحديث الأكبر .  
مرّت<sup>(٥)</sup> فإنها مكرورة .

( وينقضُ المسحُ على الخفين ما ينقضُ الوضوءُ )، لما مرّ في التَّيَمُّمِ<sup>(٦)</sup> ،  
( وينقضُهُ أيضاً نَزْعُ الخُفِّ )؛ لزوال الضَّرورة، وإن نَزَعَ أَحَدَ خُفَيْهِ فكذلك؛  
لأنَّ المَسْحَ جنسٌ واحدٌ، وهو لا يَتَبَعُضُ، ( و ) يَنْقُضُهُ أيضاً<sup>(٧)</sup> ( مُضِيُّ  
المُدَّة )؛ لأنَّ المدَّةَ مؤقَّتةٌ في الأحاديث<sup>(٨)</sup> ( وإذا تَمَّتِ المدَّةُ نَزَعَ خفيه  
وغسلَ رجليه وصَلَّى، وليسَ عليه إعادةُ بقيةِ الوضوءِ )؛ لأنّه لم يُوجَدْ ما  
ما الحكم إذا  
تَمَّتْ مدَّةُ  
المسح ؟

(١) ما يمنع . في د مامنع .

(٢) ثلاث . في ب و د ثلاثة .

(٣) انظر الأم (٣٣/١) ، ومختصر المزني ص ١٩ ، المذهب (٢١/١) ذكر وجهين قال : والجديد إن ظهر من الرجل لم يجوز  
المسح عليه ، قال النووي أصحهما أنه لا يجوز .

(٤) انظر المدونة (٤٠/١) وقد سئل عن الخرق يكون في الخف فقال إن كان قليلاً لا يظهر منه القدم فليمسح عليه ، وإن  
كان كثيراً فاحشاً يظهر منه القدم فلا يمسح عليه ، وكذا في الكافي ص ٢٦ وقَيِّده بالفاحش وكأنه بهذا يُقَارِبُ مذهب  
الحنفية ، وانظر إرشاد السالك لابن عسكر المالكي ص ١١ ، وفي مواهب الجليل (٣٢١/١) وقَيِّدَ الكثير بما فوق الثلث .

(٥) مرّت في أول الباب، وفيه حديث صفوان بن عسال رضي الله عنه : ( أمرنا رسول الله ﷺ ألا نزع خفافنا ثلاثة أيام إلا  
من جنابة .... الحديث )

(٦) انظر ص ٤٦ .

(٧) [ وينقضه أيضاً ] ساقطة من س .

(٨) في الأحاديث . في ج بالأحاديث .

(٩) تَمَّتْ . في د مضت .

يَرْفَعُ الْوُضُوءَ وَإِنَّمَا الْحَدَثُ السَّابِقُ سَرَى إِلَى الرَّجُلِ عِنْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ <sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّلَاةِ بِحُكْمِ الْحَدَثِ، فَلَزِمَتْهُ الطَّهَارَةُ، لَكِنَّا نَقُولُ: تَلَزَمَهُ الطَّهَارَةُ فِيمَا لَيْسَ بَطَاهِرٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ، ثُمَّ تَيَمَّمَ لِعَوَازِ الْمَاءِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ <sup>(٢)</sup> لَمْ يَلْزَمَهُ غَسْلُ مَا كَانَ مَغْسُولًا، كَذَا هَذَا .

إِذَا مَسَحَ وَهُوَ مُقِيمٌ ثُمَّ سَافَرَ .

( وَمِنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مُقِيمٌ، فَسَافَرَ قَبْلَ تَمَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، مَسَحَ تَمَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا )؛ لِأَنَّهُ مَسَافِرٌ لَا بَسُّ خَفٍّ <sup>(٣)</sup> عَلَى طَهَارَةٍ، فَقَضِيَّةُ الْحَدِيثِ أَنْ يَمَسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَوْفَى بَعْضَ الْوَضِيفَةِ، فَلَهُ تَمَامُهَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُتِمُّ <sup>(٤)</sup> مَدَّةَ الْمُقِيمِ <sup>(٥)</sup>، كَمَا لَوْ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ فَانْحَدَرَتْ، إِلَّا أَنْ أَعْتَبَرَ الْمَسْحَ بِصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ بَعِيدَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَجَزَّأُ، بِخِلَافِ الْمَسْحِ .

إِذَا مَسَحَ وَهُوَ مَسَافِرٌ ثُمَّ أَقَامَ .

( وَإِنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مَسَافِرٌ، ثُمَّ أَقَامَ، فَإِنْ كَانَ مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ أَكْثَرَ، لَزِمَهُ / نَزْعُ خُفَيْهِ <sup>(٦)</sup>، وَإِنْ كَانَ مَسَحَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، تَمَّمَ مَسْحَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ )؛ لِأَنَّهُ مُقِيمٌ، فَيُثْبِتُ فِي حَقِّهِ رُخْصَةَ الْمُقِيمِينَ <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر الأم (٣٥/١) قال : ( فإذا جاء الوقت الذي مسح فيه فقد انتقض المسح وإن لم يُحدث .. ) ، والمهذب (٢٢/١) وذكر وجهين : في الجديد يغسل قدميه وفي القديم يستأنف الوضوء ، ثم قال واختلف أصحابنا في القولين ، وفي المنهاج ص ٥ ذكر الوجهين وقدم أن يغسل قدميه ، وذكر المزني القولين ص ١٩ ، وصحح النووي بعد أن ذكر خلافاً طويلاً في المسألة القول بالاستئناف . انظر المجموع (٥٩١/١) .

(٢) [ ثم وجد الماء ] . ساقطة من د .

(٣) خف . في ب الخف .

(٤) يتيم . في ب و د يتم .

(٥) انظر الأم (٣٥/١) ، المهذب (٢٠/١) ، منهاج الطالبين ص ٥ ، حلية العلماء (١٣٢/١) .

(٦) في ج زيادة بلفظ: وغسل رجليه .

(٧) المقيمين . في د المقيم .



(ومن لبس الجرموق<sup>(١)</sup> فوق الخف مسح عليه)؛ لقول بلال رضي الله عنه:<sup>(٢)</sup> حكم المسح على الجرموق.

(( مسح رسول الله ﷺ على موقيه ))<sup>(٣)</sup> ، وهما الجرموقان؛ ولأنه جاز المسح عليه إذا لم يكن تحته خف، فكذا إذا كان تحته خف وصار الخف كاللفافة، بخلاف ما لو مسح على الخف ثم لبس الجرموق، أنه لا يمسح عليه؛ لأن الوظيفة انتقلت إلى الخف، فصار كما لو لبس الخف على الحدث، والشافي - رحمه الله - سؤي

(١) الجرموق هو الذي يلبس فوق الخف. انظر مختار الصحاح (٤٥/١)، والقاموس المحيطة (٢٢٤/٣)، وقيل خف صغير يلبس فوق الخف. انظر لسان العرب (٣٥/١٠)، وذكر في عون المعبود عن الدهلوي أن الجرموق خف واسع يلبس فوق الخف في البلاد الباردة. انظر عون المعبود (١٨٥/١).

(٢) بلال بن رباح الحبشي المؤذن يكنى أبا عبدالله، أمه حمامة وهي أمة، اشتراه أبو بكر رضي الله عنه من المشركين لما كانوا يعذبونه فأعتقه، كان يقول عمر رضي الله عنه أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا، لزم النبي ﷺ وأذن له وشهد المشاهد كلها، آخى النبي ﷺ بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح، وفي قول عبيدة بن الحارث بن عبدالمطلب، كان ترّب أبي بكر رضي الله عنه، وكان خازن رسول الله ﷺ، قال عمار: كل قد قال ما أرادوا يعني المشركين إلا بلال، وأمر به فعذب فجرّ في الرمضاء والصخرة على صدره فلا يزيد على أن يقول أحد أحد، خرج مجاهداً بعد النبي ﷺ إلى أن مات بالشام سنة ٢٠ هـ زمن عمر رضي الله عنه، شهد النبي ﷺ له بالجنة بقوله دخلت الجنة فسمعت خشقة، فقلت ما هذه قيل بلال. انظر سير أعلام النبلاء (٣٤٧/١)، الإصابة (٣٢٦/١)، الاستيعاب (١٧٩، ١٧٨/٨).

(٣) الموق بمعنى الجرموق، وهو خف يلبس فوق الخف. انظر القاموس المحيطة (٢٩٤/٣)، وانظر لسان العرب (٣٥٠/١٠)، وجمعه أمواق، وهو فارسي معرب. انظر لسان العرب (٣٥٠/١٠)، النهاية في غريب الحديث (٣٧٢/٣).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (٣٦٢/١)، أبو جندل بن سهيل بن عمر والحارث بن معاوية عن بلال بالفاظ مختلفة: (يمسح على الموقين والخمار) ولفظ (يمسح على العمامة والموقين) وفي لفظ (أن بلالا مسح على موقيه فقل ما هذا فقل: رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين والخمار، وسنن أبي داود (٣٩/١)، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ولفظه بنحو لفظ الطبراني، وصححه الألباني. انظر صحيح سنن أبي داود (٣٢/١)، ومستدرک الحاكم (٢٧٦/١)، كتاب الطهارة، ثم قال هذا حديث صحيح، وفي مسند بلال بن رباح المؤذن للحافظ الحسن بن محمد الصباح ص ٢١، ولفظه: كان رسول الله ﷺ يقضي الحاجة فيدعو بالماء فكنّت آتية بالماء فيمسح على موقيه وعمامته.

بين الحالتين في المنع من الجَوَاز<sup>(١)</sup>، والفرق ظاهر<sup>(٢)</sup>.

(ولا يجوز المسح على الجَوَرَيْن<sup>(٣)</sup> عند أبي حنيفة - رحمه الله - إلا أن يكونا مُجَلَّدَيْنِ أو مُنْعَلَيْنِ)<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّه لا يمشي في الجَوَارِبِ عادةً سَفَرًا و حضراً فلا ضَرُورَةَ فيه، (وقالوا: يجوز المسح على الجَوَرَبَيْنِ، إذا كانا ثَخِينَيْنِ<sup>(٥)</sup> لا يَشِفَّانِ<sup>(٦)</sup>)<sup>(٧)</sup>، وبه أخذ الشافعي<sup>(٨)</sup>؛ لأنَّه رُوِيَ أَنَّهُ - عليه السلام -: ((مَسَحَ عَلَى الْجَوَرَيْنِ))<sup>(٩)</sup>، ونحن نَحْمِلُهُ عَلَى الْمُجَلَّدَيْنِ، وقد رُوِيَ

هل يجب  
في الجورين  
أن يكونا  
مجلدين؟

- (١) انظر الأم (٣٤/١)، المذهب (٢١/١) وذكر قولين، في القديم والإملاء يجوز وفي الجديد لا يجوز لأن الحاجة لا تدعو إلى لبسه في الغالب وإنما تدعوا الحاجة إليه في النادر - هـ -، وصحح النووي القول بعم الجواز. انظر المجموع (٥٧٠/١)، ورجح المزي قوله في القديم، وقال: وقوله معهم أولى به من انفراده عنهم. انظر مختصر المزي ص ١٩.
- (٢) والفرق ظاهر أي بين المسألتين: الأولى: إذا لبس الجرموق على الخف ولم يمسح على الخف فيجوز المسح على الجرموق لأنه صار عند ذلك كخف ذي طاقين وهو بدل عن الرجل. الثانية: إذا لبس الجرموق بعد أن مسح على الخف فلا يمسح على الجرموق لأن الحدث حل بالخف فلا يتحول إلى غيره. انظر الهداية (٣٠/١)، بدائع الصنائع (١١/١).
- (٣) الجوربان مفردهما جورب وهو لقافة الرجل، معرب، وأصله بالفارسية كورب، ويجمع على جورابة أو جوارب. انظر لسان العرب (٢٦٣/١).
- (٤) انظر المبسوط للشيباني (٩١/١)، والجورب المجلد: هو ما وضع الجلد على أعلاه وأسفله، وأمّا الجورب المنعل فهو: ما وُضِعَ على الجلد على أسفله فقط. انظر المغرب في ترتيب المغرب (١٥٣/١)، (٣١٠/٢).
- (٥) ثخينين. في س ثخينان، والمثبت هو الصواب.
- (٦) في ج زيادة بلفظ: لا يشفان الماء.
- (٧) انظر المبسوط للسرخسي (١٠٢/١)، الهداية (٣٠/١)، وقال المرغيناني: وعنه أنه رجع إلى قولهما.
- (٨) انظر الأم (٣٤/١)، مختصر المزي ص ١٩، المجموع (٥٦٤/١).
- (٩) مسند أحمد (٢٥٢/٤) حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، ولفظه أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين برقم ١٨٣٠٨، سنن أبي داود (٤١/١)، كتاب الطهارة، باب المسح على الجوربين، وسنن الترمذي (١٦٧/١)، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين، قال الترمذي حديث حسن صحيح، وسنن النسائي الكبرى (٩٢/١)، كتاب الطهارة، باب المسح على الجوربين والنعلين قال النسائي ما نعلم أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين، وسنن ابن ماجه (١٨٥/١)، كتاب الطهارة وسننها، بلب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين، وطرق الحديث كلها من طريق أبي قيس الأودي عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة به، وذكره العقيلي في الضعفاء (٣٢٧/٢)، وقال رواية الجوربين فيها لين، وفي العلل ومعرفة الرجال (٣٦٦/٣)

ذلك<sup>(١)</sup> أيضاً<sup>(٢)</sup> .

(ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة<sup>(٣)</sup>)  
لا يجوز  
المسح على  
العمامة  
ونحوها .

وفيه أن الحديث مداره على أبي قيس قال عنه عبدالرحمن بن مهدي : الحديث منكر لأبى روى إلا من طريق أبي قيس -هـ-  
ملخصاً ، ونقل ابن القيم في حاشيته على السنن (١٨٧/١) عن يحيى بن معين قوله عن الحديث لما سئل عنه قال : الناس  
كلهم يروونه (على الخفين) غير أبي قيس .

وقال الزيلعي في نصب الراية ((١٨٤/١)) قال روى هذا الحديث من طريق المغيرة بن شعبة وأبي موسى وبلال -هـ-،  
فأما حديث المغيرة -هـ- فقد سبق كلام العلماء في تضعيف الحديث .

وأما حديث أبي موسى الأشعري -هـ- فقد أخرجه ابن ماجه في سننه (١٨٦/١) من طريق عيسى بن سنان عن الضحاك بن  
عبدالرحمن بن عازب عن أبي موسى الأشعري -هـ- به برقم ٥٦٠ ، قال عنه أبو داود في السنن (٤١/١) ليس بالمتصل  
ولا بالقوي ، وقال البيهقي في السنن الكبرى (٢٨٤/١) الضحاك بن عبدالرحمن لم يثبت سماعه من أبي موسى ، وعيسى  
بن سنان ضعيف لا يحتج به ، وضعفه العقيلي أيضاً انظر ضعفاء العقيلي (٣٨٣/٣) .

وأما حديث بلال -هـ- فأخرجه الطبراني في الكبير (٣٥٠/١) ، (٩٧) بلال بن رباح مؤذن رسول الله ﷺ ... برقم  
١٠٦٣ ، من طريقين عن يزيد بن أبي زياد وعبدالرحمن بن أبي ليلى ، قال الزيلعي : وهما مستضعفان مع نسبتهم إلى  
الصدق .

وقال ابن المنذر في الأوسط (٤٦٢/١) ، (١٩) ذكر المسح على الجوربين والخفين والنعلين ، م ١٥٩ ، قال : وروي  
إباحة المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ : علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وأبي مسعود وأنس  
بن مالك وابن عمر والبراء بن عازب وبلال وأبي أمامة وسهل بن سعد ، وزاد أبو داود في السنن (٤٧/١) وعمر بن  
حريث وعمر بن الخطاب وابن عباس -هـ- .

(١) [ ذلك ] . ساقطة من د .

(٢) لم أجد حديثاً بلفظ المجلدين ، قال المبار كفوري في تحفة الأحوذى (٢٨٦/١) بعد أن نقل كلاماً لأبي الطيب شمس  
الحق - رحمه الله - ثم قال : قلت كلامه هذا حسن طيب لكن فيه أن لقائل أن يقول إن هذا القول لا يثبت إلا بعد أن  
يثبت أن الجوربين اللذين مسح عليهما النبي ﷺ كانا مجلدين ولم يثبت هذا قط فمن أين علم جواز المسح على الجوربين  
المجلدين -هـ-

(٣) القلنسوة لباس معروف يلبس فوق الرؤوس وجمعها قلانس وقلاس وقلنس . انظر لسان العرب (١٨١/٦) ،  
وأصلها قلنسوة إلا أنها رُفضت الواو لأنه ليس اسم آخره حرف علة قبلها ضمة . انظر القاموس المحيط (٢٥١/٢) .

والبرقع<sup>(١)</sup> والقفازين<sup>(٢)</sup> ؛ لعدم الضرورة، إذ لا مشقة في نزع ذلك .

( ويجوز المسح على الجبائر وإن شدّها على غير وضوء )؛ لأن جواز المسح على الجبائر .  
الغسل سقط للخرج، بخلاف الخف لأنه لا حرج فيه ، ( فإن سقطت عن غير برء لم يبطل المسح )؛ لأن غسل ما تحتها غير واجب، فصار<sup>(٣)</sup> كأن لم تسقط بخلاف الخف؛ لأنه إذا انكشف يجب الغسل، ( وبخلاف ما لو سقطت عن برء بطل المسح )؛ لأنه وجب الغسل والله اعلم بالصواب .

(١) البرقع : هو لباس معروف للدواب ونساء الأعراب . انظر لسان العرب (٩/٨)، القاموس المحيط (٤/٣) ، يقال له البرقع والبرقوع، وفيه خرقان للعينين . انظر لسان العرب (٩/٨) .

(٢) القفازين : واحدها قفّاز وهو لباس الكف ، وهو شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون له أزرار تُزرر على الساعدين من البرد تلبسه المرأة على يديها ، وهو أيضا في غير هذا الباب ضرب من الحلي تتخذه المرأة في يديها ورجليها . انظر لسان العرب (٣٩٦/٥)، القاموس المحيط (١٩٤/٢) .

(٣) [ فصار ] . ساقطة من د .

## بابُ الحَيْضِ

( أَلْ حَيْضُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا، فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ، أَقَلُّ الْحَيْضِ وَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ، وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا <sup>(١)</sup>، فَمَا زَادَ عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ )؛ لِمَا رَوَى أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ رضي الله عنه <sup>(٣)</sup> عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ: (( أَقَلُّ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيْضِ <sup>(٤)</sup> لِلجَّارِيَةِ الْبِكْرِ وَالثَّيِّبِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ عَشْرَةٌ <sup>(٥)</sup>، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ )) <sup>(٦)</sup>، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَقَلُّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ <sup>(٨)</sup>، وَأَلْحَقَهُ بِالْجَنُونَ بَعْلَةً أَهْمَا مُؤَثَّرَانِ فِي إِسْقَاطِ الصَّلَاةِ، وَالْإِلْحَاقُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ الْجَنُونَ غَيْرُ مُقَدَّرٍ

(١) [ولياليتها] . ساقطة من أ .

(٢) فما زاد عليها . في د فما زاد على ذلك .

(٣) صُدِّيَّ بْنَ عَجَلَانَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو بْنِ وَهَبٍ بْنِ رِيَّاحِ بْنِ الْحَارِثِ أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ مشهورٌ بكنيته ، روى عن النبي صلى الله عليه وآله وعن عمر وعثمان وعلي وجمع من الصحابة رضي الله عنهم ، ذُكِرَ أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ مَعَ عَلِيٍّ فِي صَفِينٍ ، كَانَ يَسْكُنُ حِمَصَ وَكَانَ مِّنْ بَايَعٍ تَحْتَ الشَّجَرَةِ تُوُفِيَ سَنَةَ ٨٦ هـ وَقِيلَ ٨١ هـ وَلَهُ إِحْدَى وَتِسْعُونَ سَنَةً . انظر سير أعلام النبلاء (٣/٣٥٩-٣٦٣) ، الإصابة (٣/٤٢٠) ، الاستيعاب (٨/٧٣٦) .

(٤) أقل ما يكون من الحيض . في أ أقل ما يكون الحيض وفي ب أقل ما يكون من حيض .

(٥) عشرة . في ج عشرة أيام .

(٦) فإذا رأت الدم . المثبت من أ ، وهو الموافق للفظ الدارقطني ، وفي د : فإذا زاد الدم وفي ب فإذا زادت الدم ، وهي خطأ ، وفي ج فما زاد الدم ، وهي غير مناسبة للمعنى .

(٧) سنن الدارقطني (١/٢١٨) ، كتاب الحيض ، أخرجه من طريق عبد الملك عن العلاء عن مكحول عن أبي أمامة رضي الله عنه ، به ، قال الدارقطني وعبد الملك هذا رجلٌ مجهولٌ والعلاء هو ابن كثير وهو ضعيف الحديث ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئا ، قال ابن حبان في المجروحين (٢/١٨٢) في الكلام على العلاء بن كثير .. وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل الاحتجاج بما روى وإن وافق فيها الثقات ، ونقل ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٣٨٣، ٣٨٤) نقل عن الإمام أحمد أنه قال العلاء بن كثير ليس بشيء ، وعن أبي زرعة أنه قال واهي الحديث .

(٨) انظر الأمام (١/٦١) ، مختصر المزني ص ٢١ ، منهاج الطالبين ص ٨ ، المهذب (١/٣٨) .

بالإجماع<sup>(١)</sup> ، والحيضُ مُقَدَّرٌ بالإجماع<sup>(٢)</sup> ، وقال: أكثرُهُ خمسةَ عشرَ يوماً؛  
 ١/٩ لقوله ﷺ: (( تَمَكُّثُ<sup>(٣)</sup> إحداهنَّ / شَطْرَ عمرِها لا تُصَلِّي ))<sup>(٤)</sup> ، والشَّطْرُ  
 النِّصْفُ، إلَّا أَنَّا نقول الشَّطْرُ يُذَكَّرُ ويُرَادُ به البعضُ، وعلى التَّسْلِيمِ،

(١) هذه المسألة لم أجد فيها إجماعاً كما ذكرها المؤلف، وقد اعتبر الحنفية الجنون مؤثراً في الصلاة إذا زاد على يوم وليلة على اختلاف قليل بينهم، واشتروا في الصوم أن يستغرق الجنون الشهر كله حتى يكون مؤثراً في إسقاط الصوم، ونحو هذا في الزكاة، والحج. انظر كتاب عوارض الأهلية عند الأصوليين للدكتور/ حسين الجبوري ص ١٦٥-١٦٩.

فعلى هذا قد يُطْلَق الجنون على ما كان لحظة، لكن لا يُؤثِّر في شيء من الصلوات إلّا بما سبق ذكره.  
 (٢) أمّا الإجماع على أن الحيض مُقَدَّرٌ بالإجماع، فلم أجد إجماعاً على ذلك؛ بل وجدت أن المالكية يرون أنه لا حدَّ لأقلِّ الحيض بالنسبة للعبادات؛ بل لو كان لحظة واحدة فإنها تُعْتَبَرُ حائضاً. انظر الكافي في فقه أهل المدينة ص ٣١، وانظر الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري (١/١٩٩)، وكتاب عوارض الأهلية للدكتور/ حسين الجبوري ص ٢٩١.  
 وقد وجدت هذه المسألة في التجريد للقُدوري، وقد علَّل بتعليل آخر، ولم يُعلِّل بالإجماع فقال - في الردِّ على مَنْ قاس الحيض على الجنون -: الجنون لا يوجد في جنسه ما لا يُؤثِّر في الصلاة، فكان الظاهرُ موجوداً عند حدوثه فلم يحتج إلى مدَّة؛ ولهذا لا يُتَقَدَّرُ أقلُّه، والحيضُ يوجد في جنسه ما لا يتعلَّق به حكم فاحتاج إلى ظاهر مع الوجود، وهذا يُقَدَّرُ بالاتِّفاق ١- هـ. انظر التجريد للقُدوري، مخ، لوحة رقم ٣٤ أ، ومعنى كلامه: أن الجنون كله بأنواعه يُسْقَطُ الأهلية، فلذا لا يحتاج إلى تقدير مدَّة، بينما الحيض دمٌ، والدمُ منه ما يكون حيضاً، ومنه ما يكون استحاضةً، ومنه ما يكون غير ذلك، فوجب أن يُقَدَّرَ بزمان حتى يُميَّزَ عمَّا سواه.

(٣) تمكث. في ج يمكث.

(٤) في د زيادة بلفظ: [ لا تصوم ولا تصلي ].

(٥) قال ابن حجر - رحمه الله - في التلخيص لا أصل له بهذا اللفظ، وذكر عن ابن منده قوله ( ذكر بعضهم هذا الحديث ولا يثبت بوجه من الوجوه، ونقل عن البيهقي في المعرفة أنه قال: هذا الحديث يذكره بعض فقهاءنا وقد طلبته كثيراً فلم أجده في شيء من كتب الحديث ولم أجد له إسناداً. وقال النووي في المجموع (٣٧٨/٢) حديث باطل لا يعرف.

ومن قريب معناه ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث: ( أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم قلنا بلى قال فذلك من نقصان دينها ) وهذا لفظ البخاري، صحيح البخاري (١/١١٦)، (٦) الحيض، (٦) باب ترك الحائض الصوم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وصحيح مسلم (١/٨٦)، (١) كتاب الإيمان، (٣٤) باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات، بلفظ: ( وتمكث الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان .. ) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما برقم ٧٩، وليس فيهما ذكر للشطر الذي يريده الفقهاء لإثبات مدة أكثر الحيض.

يُتَصَوَّرُ<sup>(١)</sup> فِي مَنْ بَلَغَتْ خَمْسَ عَشْرَةَ<sup>(٢)</sup> سَنَةً، ثُمَّ تَحِيضُ فِي كُلِّ شَهْرَيْنِ ثَلَاثِينَ<sup>(٣)</sup> يَوْمًا، فَقَدْ مَكثَتْ النِّصْفَ وَأَكْثَرَ .

( وما تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحُمْرَةِ، وَالصُّفْرِ، وَالْكُدْرَةِ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ فَهُوَ حَيْضٌ، حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ خَالِصًا )؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِلنِّسَاءِ اللَّاتِي بَعَثْنَ إِلَيْهَا بِالْكَرَاسِفِ -<sup>(٤)</sup> لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيضاءَ<sup>(٥)</sup>، وَالْقَصَّةُ الْجِصَّةُ، جَعَلَتْ مَا دُونَ لَوْنِ الْجِصَّةِ حَيْضًا، وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ<sup>(٦)</sup>، وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٧)</sup> لَا تَكُونُ الْكُدْرَةُ حَيْضًا إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَهَا دَمٌ حَيْضٌ؛ لِأَنَّ كُدْرَةَ الشَّيْءِ تَعْقُبُ آخِرَهُ لَكِنْ هَذَا فِي وَعَاءٍ يَصُبُّ مِنْ أَعْلَاهُ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ .

( وَالْحَيْضُ يُسْقِطُ عَنِ الْحَائِضِ الصَّلَاةَ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصَّوْمَ، ثُمَّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَائِضِ خَالَ الْحَيْضِ تَقْضِي الصَّوْمِ<sup>(٨)</sup> وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ )؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً<sup>(٩)</sup> قَالَتْ لِعَائِشَةَ - خَالَ الْحَيْضِ

(١) يتصور . في أتصور وفي ج يصور، وهي غير مناسبة .

(٢) خمس عشرة . في ج خمس عشرة، وفي ب و د خمسة عشر سنة وهو خطأ؛ لمخالفته قواعد اللغة .

(٣) ثلاثين . في ج ثلاثون، وهي خطأ .

(٤) بالكراسف . في ب و د بالكراسف إليها . والكرسُف هو القطن . انظر غريب الحديث لابن سلام (٢٧٩/١) .

(٥) موطأ مالك (٥٩/١) ، كتاب الطهارة ، باب طهر الحائض ، من حديث عائشة رضي الله عنها ، وسنن البيهقي

الكبرى (٣٣٥/١) ، كتاب الحيض ، باب الصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض بإسناد ولفظ مالك .

وأخرجه البخاري تعليقا (١٢١/١) ، كتاب الحيض ، باب إقبال الحيض وإدباره .

والقصة، من الجصة، ومعناها في الحديث أي أن تخرج القطنية أو الخرقية التي تحتشي بها المرأة كأثها قصة لا يخالطها

صفرة ولا تريئة، والتريئة الشيء الخفي اليسير وهو أقل من الصفرة والكدرية، وقيل: القصة شيء كالخط الأبيض

يخرج بعد انقطاع الدم . انظر غريب الحديث لابن سلام (٢٧٧/١، ٢٧٨) .

(٦) انظر بداية المبتدي (٨/١) ، المبسوط للسرخسي (١٨/٢) .

(٧) انظر الأم (٢١١/٥) ، مختصر الزني ص ٢١ ولفظه : والصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض ، وانظر المجموع

(٢٩٠/٢، ٢٩١) وذكر خلافا طويلاً بين علماء الشافعية في مراد الشافعي .

(٨) في ب و د وتقضي الصوم .

(٩) هي معاذة بنت عبد الله العدوية راوية الحديث معدودة في فقهاء التابعين . انظر فتح الباري (٤٢١/١) ، وصحيح

مسلم (٢٦٥/١) .

رضي الله عنها-: (( ما بَالُنَا نقضي الصَّوْمَ ولا نقضي الصَّلَاةَ ؟ فقالت عائشة -رضي الله عنها-: أحرورية أنت ؟ كذلك كنّا نُؤمّر على عهد رسول الله ﷺ ))<sup>(١)</sup> ؛ لأنّ في التّكليف بقضاء الصَّلَاة حرجاً دون الصَّوم، إذ الصَّوم لا يكثر وجوده، ( ولا تدخُلُ المسجد )، لِمَا رُوِيَ أَنَّ النبي - ﷺ -: (( حَرَّمَ الْمَسْجِدَ عَلَى الْحَائِضِ وَعَلَى الْجُنُبِ ))<sup>(٢)</sup> .

( ولا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ )؛ لأنّ الطَّوْفَ في معنى الصَّلَاة، ( ولا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا )؛ لقوله تعالى: ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ ﴾<sup>(٣)</sup> الآية<sup>(٤)</sup> .

(١) متفق عليه ، وهذا اللفظ إحدى روايات مسلم .

صحيح البخاري (١/١٢٢) ، كتاب الحيض ، باب لا تقضي الحائض الصلاة .. ولفظه : أن امرأة قالت لعائشة أتجزئ إحدانا صلّاتهما إذا طهرت فقالت : أحرورية أنت كنا نحيض مع النبي ﷺ فلا يأمرنا به أو قالت : فلا نفعله ، صحيح مسلم (١/٢٦٥) ، كتاب الحيض ، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة ، بنحو لفظ المصنف .

(٢) وعلى الجنب . في د والجنب .

(٣) ولفظه : ( إني لا أحلّ المسجد لحائض ولا جنب )

سنن أبي داود (١/٦٠) ، كتاب الطهارة ، باب في الجنب يدخل المسجد ، من حديث عائشة رضي الله عنها ، واللفظ في آخره ، وفيه قصة ، أخرجه من طريق الأفلح بن خليفة عن جيرة عن عائشة رضي الله عنها ، ضعفه الألباني ، ضعيف سنن أبي داود (٢١/٢٢) ، صحيح ابن خزيمة (٢/٢٨٤) جماع أبواب فضائل المساجد وتعظيمها ، باب الزجر عن جلوس الجنب والحائض في المسجد ، سنن البيهقي الكبير (٢/٤٤٢) ، كتاب الحيض ، باب الجنب يمر في المسجد ماراً ولا يقيم ، كلهم عن عائشة رضي الله عنها .

ومن طريق أم سلمة رضي الله عنها جاء في :

سنن ابن ماجه (١/٢١٢) ، كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في اجتناب الحائض المسجد ، من حديث أم سلمة ، ضعفه الألباني . ضعيف ابن ماجه (٨٨، ٩٤) ، وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/٢٧٣) من طريق جيرة عن أم سلمة رضي الله عنها .

(٤) في ب فاعتزلوهن الآية، وهذا خطأ .

(٥) في ج زيادة : [ في الحيض ] .

(٦) سورة البقرة، آية رقم ٢٢٢ .



( ولا يجوز لحائض ولا جنب قراءة القرآن )؛ لأنَّه مباشر<sup>(١)</sup> القرآن  
بعضوٍ وجبَ غسلُه، فصارَ كَمَسِّ المصحفِ باليد، وعند مالك تقرأ الحائضُ  
والنفساءُ<sup>(٢)</sup>؛ احترازاً عن النسيان، وفيه من الجرأة وترك تعظيم القرآن ما لا  
خفاءَ به<sup>(٣)</sup>.

( ولا يجوز لمحدث مس المصحف إلا أن يأخذه بغلافه )؛ لقوله تعالى:  
﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup>.

( وإذا انقطع دم الحيض<sup>(٥)</sup> لأقل من عشرة أيام لم يجز وطئها<sup>(٦)</sup> حتى  
تغتسل )؛ لأنَّه لم يحكم بطهارتها؛ لاحتمال عودِ دمها، إلا أنَّها إذا اغتسلت  
فقد تأكَّد الانقطاع؛ لحصول الطهارة حقيقةً، بخلاف ما إذا كانت أيامها  
عشرة حيث يحلُّ وطؤها؛ لأنَّ الطهارة من الحيض حصلت يقيناً؛ إذ لا  
حيض فوق العشرة، لكن بقي وجوب الغسل، وذا<sup>(٨)</sup> لا يمنع الوطء كالجنابة،  
والشافعي - رحمه الله - جمع بين الحالتين في المنع من الوطء<sup>(٩)</sup>، والفرق ما

(١) مباشر. في س مباشرة.

(٢) انظر الكافي ص ٢٤ وذكر في ذلك خلافاً عن مالك وأصحابه، وانظر التاج والإكليل (٣١٧/١) وعَلَّله بأنَّه لا  
تملك طهرها.

(٣) به. في ج فيه.

(٤) سورة الواقعة، آية رقم ٧٩.

(٥) الحيض. في س الحائض.

(٦) وطئها. في أ وطء الحائض.

(٧) لحصول. في أ وج بحصول.

(٨) وذا. في أ وذلك.

(٩) انظر الأم (٦١/١)، المذهب (٣٨/١).

ذكرنا، ( ولو مضى عليها وقت صلاة<sup>(١)</sup> جاز وطؤها أيضا )؛ لأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها، وذلك حكم الطَّاهرات .

مسألة : إذا  
تخلل طهر

( والطَّهْرُ إذا تخلل بين الدَّمين في مدة الحيض فهو كالدمٍ جارٍ )؛

ب / ٩ لأنَّ هذا القَدْرَ من الطَّهْرِ لا يَفْصِلُ بين الحَيْضَيْنِ<sup>(٢)</sup>، فكذا / لا يَفْصِلُ بين

الدَّمين، وصار كطهر يوم واحد، وعند محمد<sup>(٣)</sup> رحمه الله - إن كان الطَّهْرُ بين الدَّمين مثل الدَّمين أو أَقَلَّ؛ لا يَفْصِلُ، وإن كان أكثر من الدَّمين؛

يَفْصِلُ<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّه لو لم يُجْعَلْ كذلك أدَّى إلى جَعْلِ الدم طَهراً والطَّهْرُ دماً؛ فإنها

لو رأت ساعة دماً في أوَّلِ العشرة<sup>(٥)</sup>، ثم رأت ساعة في آخِرِ العشرة<sup>(٦)</sup> ثم

استمرَّ، حَكَمْنَا لِطَهْرِهَا بِالْحَيْضِ، وَدَمِهَا<sup>(٧)</sup> بالاستحاضة، إلا أن هذا قَبِيحٌ،

وهذا يَبْطُلُ بِنِ بِن وَلَدَتْ<sup>(٨)</sup> ولم تَرَ شيئاً إلى أربعة عشر يوماً ثم رأت ساعة

دماً، فَإِنَّ الْجَمِيعَ يَكُونُ نَفَاساً بِالْإِجْمَاعِ<sup>(٩)</sup>، كذا هذا .

(١) وقت صلاة . في ب و د وقت الصلاة .

(٢) الحيضين . في س الحيضتين .

(٣) وعند . في د وقال .

(٤) انظر المسوط للشيباني (٤٥٧/١، ٤٥٨)، البحر الرائق (٢١٧/١)، حاشية ابن عابدين (٢٨٩/١)

(٥) العشرة في س العشر .

(٦) العشرة . وفي أ و ب و س العشر، والمثبت أنسب؛ لأن الظاهر أن تمييز العدد (أيام) .

(٧) ودمها . في ج ولدتها .

(٨) المثبت من س فقط، وهو أنسب، وفي بقية النسخ: وهذا قبيح، إلا أن هذا يبطل بمن ولدت .

(٩) أربعة عشر يوماً، وهو الصواب، وفي ب أربع عشر يوماً، وهو خطأ .

(١٠) وفي حكاية الإجماع نظر ففي روضة الطالبين (١٧٦/١) ذكر وجهها عن إمام الحرمين أن مدة النفاس تحسب من

وقت خروج الدم لا من وقت الولادة، وانظر المجموع (٤٨٧/٢) قال النووي عن المسألة: فيه وجهان حكاهما

إمام الحرمين أحدهما من رؤية الدم، وهو أيضاً مخالف لما في فتح القدير (١٨٦/١) وفيه: لو ولدت ولم تر دماً

لا تكون نفساء - هـ، ولم أجد عند الاطلاع على مظان المسألة ذكر الإجماع وفوق كل ذي علم عليم .

( وأقلُّ الطُّهر خمسةَ عشرَ يوماً )؛ لأنَّه <sup>(١)</sup> مدَّةٌ يجب فيها <sup>(٢)</sup> الصَّومُ وأقلُّ الطُّهر والصَّلَاةُ، فيُتَقَدَّر <sup>(٣)</sup> بخمسةَ عشرَ يوماً، كالإقامة، ( ولا غايةَ لأكثره )؛ لأنَّ عاداتِ النِّساءِ فيه مُخْتَلِفَةٌ، منهنَّ مَنْ تَرَى في الشَّهرِ مرَّةً، ومنهنَّ مَنْ لا تَرَى في السَّنَةِ إلا مرَّةً .

( ودمُ الاستحاضةِ هو ما تراه المرأةُ أقلَّ من ثلاثةِ أيامٍ، أو أكثرَ من عشرةِ أيَّامٍ )؛ لحديث أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه <sup>(٤)</sup>، ( وَحُكْمُهُ حُكْمُ الرُّعَافِ <sup>(٥)</sup> )، لا يَمْنَعُ (الصَّلَاةَ، وَلَا الصَّوْمَ، وَلَا الْوُطْءَ)؛ لقوله عليه السلام لفاطمةَ بنتِ أبي حَبِيشٍ: <sup>(٦)</sup> (( أَقْعُدِي الْإَيَّامَ <sup>(٧)</sup> الَّتِي كُنْتَ تَقْعُدِينَ مِنْ قَبْلُ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي )) <sup>(٨)</sup>، ( وَإِذَا زَادَ الدَّمُ عَلَى الْعَشْرَةِ، وَلِلْمَرْأَةِ عَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ؛ رُدَّتْ إِلَى أَيَّامِ عَادَتِهَا وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ )؛ لما ذكرنا من الحديثِ آنفاً .

( وَإِنْ ابْتَدَأَتْ مَعَ الْبُلُوغِ مُسْتَحَاضَةً <sup>(٩)</sup>، فَحَيْضُهَا عَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ حَكَمِ

المستحاضة  
إذا كانت  
مبتدأة .

(١) لأنَّه . في س لأنها .

(٢) يجب فيها . في ج يجب فيه، وفي ب و د لأنها مدة تجب فيها .

(٣) فيُقَدَّر . في أ فيُقَدَّر ، وفي ب فتُقَدَّر .

(٤) سبق في ص ٦١ .

(٥) الرُّعَافُ : خروج الدم من الأنف ، وفعله رَغَفَ وَرَغَفَ وَرَغَفَ . انظر لسان العرب (١٢٣/٩)، والقاموس المحيط

(١٥٠/٣)، ويُطْلَقُ أيضاً على الدم نفسه . انظر القاموس المحيط (١٥٠/٣) .

(٦) فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية ، ثبت ذكرها في الصحيحين في

حديث الاستحاضة وأبوها قيس بن المطلب ، ولم أجد ذكرها لوفاتها . انظر الإصابة (٦١/٨) برقم ١١٥٨٨ ،

تهذيب التهذيب (٤٦٩/١٢) ، الاستيعاب (١٨٩٢/٤) .

(٧) الأيام . في د أيام .

(٨) سبق تخريجه ص ١٩ .

(٩) مستحاضة . في أ استحاضة .

شهر<sup>(١)</sup> والباقي استحاضة)؛ لأنَّه لا عادة لها، فلا تُردُّ إلى مادون العشرة إلا بدليل، بخلاف صاحبة العادة، والشافعي يردُّها إلى أقلِّ الحيض<sup>(٢)</sup> لكونه مُتَقَنَّلاً فيه، إلا أنَّ العشرة كُلُّها محلُّ الحيض، وقد رأت فيها<sup>(٣)</sup> الدَّم فكان حيضاً يقينا .

( والمستحاضة، ومن به سَلَسُ البُولُ<sup>(٤)</sup>، والرُّعَافُ الدائم، والجُرْحُ الذي لا يَرَقُّ، يتوضَّئون لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، فَيُصَلُّونَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ فِي الْوَقْتِ مَا شَاءُوا مِنَ الْفَرَائِضِ وَالتَّوَافِلِ )؛ لقوله - السَّيِّدُ -: (( المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ))<sup>(٥)</sup>، والمعنى يشمل الكلَّ، وهو الضرورة، وللشافعي<sup>(٦)</sup> في إيجاب الوضوء لكلِّ فرضٍ<sup>(٧)</sup>، قوله - السَّيِّدُ -: (( المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ))<sup>(٨)</sup>، إلا أنَّ الصلاة تُذَكَّرُ ويُرادُّ بها الوقت، كقوله: (( إنَّ

(١) عشرة أيام من كل شهر . في د من كل شهر عشرة أيام .

(٢) انظر الأم (٦٧/١) ، منهاج الطالبين ص ٨ ، المذهب (٤٠/١) ذكره أحد القولين .

(٣) رأت فيها . هو المثبت من ب و د ، وهو الأولى ، وفي أ وج رأت فيه .

(٤) السلس : لفظ يدلُّ على سهولة في الشيء ، يُقال سهل سلس . انظر معجم مقاييس اللغة (٩٤/٣) ، والتسليس أي

سلس البول إذا كان لا يستطيع أن يستمسك بوله . انظر لسان العرب (١٠٦/٦) ، والقاموس المحيط

(٢٣٠/٢) .

(٥) الحديث بهذا اللفظ: ( تتوضأ لوقت كل صلاة )، قال ابن حجر : لم أجده هكذا - ه - ، ثم ذكر حديث أم سلمة

- رضي الله عنها -، وفيه: ( .. وتتوضأ لكل صلاة .. ) . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٨٩/١) .

وقال الزيلعي - عن هذا الحديث - : غريبٌ جداً . انظر نصب الراية (٢٠٤/١) .

ولكن ذكره ابن قدامة - رحمه الله - فقال: قد روي في بعض ألفاظ حديث فاطمة: ( توضئي لوقت كل صلاة ) . انظر

المغني (٢٢١/١) ، وذكره السرخسي من حديث عائشة رضي الله عنها، بلفظ المؤلف . انظر المبسوط للسرخسي

(٨٤/١) .

(٦) وللشافعي . في ج والشافعي، والمثبت هو الصواب .

(٧) انظر الأم (٤٨/١) ، منهاج الطالبين ص ٨ ، المذهب (٤٦/١) .

(٨) سنن أبي داود (٨٠/١) ، كتاب الطهارة ، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر ، وذكر في الباب أحاديث ومنها

هذا الحديث ، من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بلفظ المصنف ، وجاء في سنن الترمذي (٢٢٠/١) ،

للصلاة أولاً وآخرًا<sup>(١)</sup> ، وقوله: (( أَيْتِمَا أَدْرَكْتَنِي الصَّلَاةُ ))<sup>(٢)</sup> ، فكان ما رويناه مُفَسِّرًا لما رواه الشافعي - رحمه الله -<sup>(٣)</sup> .

أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، من طريق شريك عن أبي اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ، وفيه : وتتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصلي ، وقد ذكره ابن عدي في الضعفاء (١١/٤) ضعفه بشريك بن عبد الله بن الحارث النخعي (٨٨٨) ، وضعفه أيضا (١٦٧/٥) بأبي اليقظان عثمان بن عمير (١٣٢٥) ، وفي سنن البيهقي الكبرى (٣٤٧/١) ، كتاب الحيض ، باب المستحاضة تغسل عنها أثر الدم وتغتسل وتستنفر بثوب وتصلي ثم تتوضأ لكل صلاة ، من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة ، قال ابن حجر في الدراية (٨٩/١) وإسناده ضعيف لأي حديث جابر رضي الله عنه . وجاء عند ابن ماجة في سننه (٢٠٤/١) ، كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم ، من حديث عائشة رضي الله عنها في قصة فاطمة بنت أبي حبيش ، وفي آخره : وتوضئي لكل صلاة وإن قطر الدم على الحصى .

(١) مسند أحمد (٢٣٢/٢) مسند أبي هريرة رضي الله عنه برقم ٧١٧٢ ، من طريق محمد بن فضيل ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه به مرفوعا ، سنن الترمذي (٢٨٤، ٢٨٣/١) ، كتاب أبواب الصلاة ، ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ ، من طريق محمد بن فضيل به .

ونقل الترمذي عن البخاري قوله إن محمد بن فضيل أخطأ فيه حيث جعله موصولا وإنما هو عن الأعمش عن مجاهد مرسل ، وقد ضعفه العقيلي (١١٩/٤) ، ضعفه بمحمد بن الفضيل بن غزوان الضبي (١٦٧٨) ، وقال ابن أبي حاتم في العلل (١٠١/١) برقم (٢٧٣) قال : سألت أبي عنه فقال أبي : هذا خطأ وهم فيه ابن فضيل يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد قوله ، وقال الدراقطني في السنن (٢٦٢/١) لا يصح مسندا ، وقد جله مرسل في سنن البيهقي (٣٧٦/١) ، كتاب الحيض ، باب آخر وقت العشاء .. برقم ١٦٣٦ ، من طرق : عن زائدة وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري وأبي زبيد عثر بن القاسم كلهم عن الأعمش عن مجاهد .

(٢) أصل الحديث في البخاري (١٢٨/١) ، كتاب التيمم ، وقوله تعالى ( فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ... الآية ، من حديث جابر رضي الله عنه برقم ٣٢٨ ، ولكن بلفظ : ( فأيتما رجل أدركته الصلاة فليصل ) . وأما لفظ المصنف : ( أيتما أدركتني الصلاة ) ففي :

مسند أحمد (٢٢٢/٢) ، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، من حديث لقد أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ، برقم ٧٠٦٨ ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٦٧/١٠) رجاله ثقات ، وسنن البيهقي (٢٢٢/١) ، كتاب الطهارة ، باب التيمم بعد دخول وقت الصلاة برقم ١٠٠٠ .

(٣) ذكره في الأم (٦٢/١) .

(١) وَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطْلَ وَضُوؤُهُمْ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ اسْتِثْنَاءُ  
 ١/١٠ الوضوءِ لصلَاةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُمْ مُؤَقَّتَةٌ، فَتَبْطُلُ بِمُضِيِّ الْوَقْتِ /  
 كالمسح على الخفين .

( وَالنَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عُقْبَ الْوِلَادَةِ )؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ إِمَّا مِنْ  
 تَنَفُّسِ الرَّحِمِ، أَوْ مِنْ خُرُوجِ النَّفْسِ، وَهُوَ الْوَلَدُ وَقَدْ حَصَلَا، ( وَالدَّمُ الَّذِي  
 تَرَاهُ الْحَامِلُ، وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ فِي حَالِ وَلادَتِهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ اسْتِحَاضَةٌ )؛  
 لقوله - ﷺ -: (( الْحَامِلُ لَا تَحِيضُ )) (٢) .

( وَأَقْلُ النَّفَاسِ لَا حَدَّ لَهُ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ  
 فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ )؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - أَنَّهُ قَالَ:  
 (( وَقْتُ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَطْهُرَ قَبْلَ ذَلِكَ )) (٤)، وَهَذَا يَنْفِي أَنْ

(١) وَإِذَا . فِي أَفْإِذَا .

(٢) سنن الدارقطني (١/٢١٩)، كتاب الحيض، من طريق عطاء موقوفا على عائشة رضي الله عنها، ولفظه: (أنها قالت في الحامل ترى الدم قالت: الحامل لا تحيض تغتسل وتصلّي، سنن البيهقي الكبرى (٧/٤٢٣)، باب الحيض على الحمل، عن عطاء عن عائشة نحوه، والحديث جاء من طريق سليمان بن موسى ومطر الوراق كلاهما عن عطاء، قال البيهقي: وقد ضعف أهل الحديث هاتين الروایتين عن عطاء عن عائشة، وسئل أحمد عن الحديث فقال: كان يحيى يضعف ابن أبي ليلى ومطراً عن عطاء .

(٣) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله ﷺ، وأحد الكثيرين الرواية عنه، قدم النبي ﷺ المدينة وهو ابن عشر سنين، وأمه أم سليم أتت به النبي ﷺ ليعلمه فقبله وكناه أبا حمزة غزا مع النبي ﷺ ثمانين غزوات، دعا له النبي ﷺ بأن يكثر ماله وولده فاستجاب الله دعاءه فيقال إنه قدم من ولده مئة قبل موته، وكان النبي ﷺ يداعبه بقوله يا ذا الأذنين، كان آخر الصحابة موتاً بالبصرة، توفي سنة ٩١ هـ أو ٩٢ هـ أو ٩٣ هـ على خلاف في ذلك، وله مئة سنة تقريباً . انظر سير أعلام النبلاء (٣/٣٩٥-٤٠٥)، الإصابة (١/١٢٦-١٢٨)، الاستيعاب (٨/١٠٩-١١١) .

(٤) سنن الدارقطني (١/٢٢٠)، كتاب الحيض، من طريق سلام بن سلم عن حميد عن أنس به، ولفظه إلا أن ترى الطهر قبل ذلك، قال الدارقطني لم يروه عن حميد غير سلام هذا وهو سلام الطويل وهو ضعيف الحديث .  
 ولكن قال الترمذي في السنن (١/٢٥٨)، أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فتغتسل وتصلّي، فإذا رأت الدم بعد الأربعين فإن أكثر أهل العلم قالوا لا تدع الصلاة بعد الأربعين، وهو قول أكثر الفقهاء .

يكون أكثره ستين<sup>(١)</sup> يوماً، كما قال الشافعي - رحمه الله -<sup>(٢)</sup> ، أو سبعين<sup>(٣)</sup> ،  
كما قال مالك - رحمه الله -<sup>(٤)</sup> ، ( فإن تجاوز الدم الأربعين، وقد كانت  
هذه المرأة ولدت قبل ذلك، ولها عادة معروفة<sup>(٥)</sup> في النفاس؛ ردت إلى أيام  
عادتها، وإن لم تكن لها عادة فابتداء نفاسها أربعون يوماً )؛ لأن الأربعين  
في النفاس كالعشرة في الحيض .

( وَمَنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ؛ فنفاسها ما خرج من الدم متى يئداً  
نفاس المرأة إذا ولدت ولدين في بطن واحد ؟ )  
عُقِيبَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ<sup>(٦)</sup> ؛ لَأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ التَّنَفُّسُ، وقد خرج النفس<sup>(٧)</sup> ، فكان  
نفاساً، ( وقال محمد وزفر - رحمهما الله - : النفاس<sup>(٨)</sup> من الولد الثاني )<sup>(٩)</sup> ؛

وجاء قريباً من هذا اللفظ ، من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت كانت النفاس على عهد رسول الله ﷺ تقعد بعد  
نفاسها أربعين يوماً وأربعين ليلة ... ، من طريق أبي سهل عن مُسَّة الأزدية عن أم سلمة رضي الله عنها به .  
مسند أحمد (٣٠٠/٦) مسند أم سلمة رضي الله عنها ، حديث بعض أزواج النبي ﷺ ، وسنن أبي داود (٨٣/١) ، كتاب  
الطهارة ، باب ما جاء في وقت النفاس ، وسنن الترمذي (٢٥٨/١) ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء في كم تمكث  
النفاس ، وسنن ابن ماجه (٢١٣/١) ، كتاب الطهارة وسننها ، باب النفاس كم تجلس .

(١) ستين . في س ستون، والمثبت هو الصواب .

(٢) مختصر المزني (ص ٢١) ، منهاج الطالبين ص ٨ ، المهذب (٤٥/١) ، منهج الطلاب (٧/١) .

(٣) أو سبعين . في ج وسبعين .

(٤) ما جاء عن مالك - رحمه الله - أنه كان يقول أكثره ستون يوماً ثم رجع عنه ولم يحدّد وقتاً بل قال : قدر ما يراه

النساء انظر المدونة (١٥٣/١) ، التاج والإكليل (٣٧٦/١) ، والمشهور عن مالك ستون . انظر مختصر خليل، ط

مع جواهر الإكليل (٣٢/١) ، والكافي ص ٣١ .

وذكر ابن عبد البر عن الليث أن من الناس من يقول سبعين يوماً ولم يسمّ أحداً . انظر التمهيد (٧٤/١٦) ، وذكر

العدوي في حاشيته أن الباجي حكى عنه أن أقصاه ستون أو سبعون انظر حاشية العدوي (١٩٥/١) .

(٥) [ معروفة ] . زيادة: في ب و د، وفي أ وج بإسقاطها .

(٦) في ب زيادة : عقيب الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف .

(٧) [ وقد خرج النفس ] . ساقطة من ج، وهو بهذا اللفظ في جميع النسخ، والأولى أن يُقال: وقد خرجت النفس، إلا

إن كان يريد بالنفس الولد كما فسّره به قبل قليل .

(٨) [ النفاس ] . ساقطة من أ .

(٩) انظر المبسوط للسرخسي (٢١٢/٣) ، البحر الرائق (٢٣/١) ، بدائع الصنائع (٤٣/١) ، وقد خالفنا في ذلك أبا

حنيفة وأبا يوسف .

لأنَّ بقاءَ الولدِ في البطنِ كما يمنع خروجَ دمِ الحيضِ، كذا<sup>(١)</sup> يمنع خروجَ دمِ  
النَّفاسِ، إلا أنَّ امتناعَ دمِ الحيضِ عُرِفَ بقوله ﷺ: (( الحَامِلُ لَا تَحِيضُ ))<sup>(٢)</sup>،  
ولا نصٌّ في النَّفَاسِ فافترقا .

(١) [ كذا ] . ساقطة من د و س .

(٢) سبق تخريجه قريبا ص ٧٠ .



## باب الأنجاس

(تطهير النجاسة واجبٌ من بَدَنِ الْمُصَلِّي)؛ لقوله تعالى : **حُكِمَ التَّطَهُّرُ**  
 من النجاسة في (٢) **﴿ فَاطْهَرُوا ﴾** ، (وثوبه)؛ لقوله تعالى : **﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّر ﴾** ،  
 البدن والثوب والمكان .  
 (والمكان الذي يُصَلِّي عليه)؛ (( لَنْهَيْهِ - الْعَلَيْهِ )) - عن الصلاة في  
 الْمَجْزَرَةِ، والمقبرة، (والمزبلة) (٣) ، وَمَعَاظِنُ الْإِبِلِ (٤) ، والنَّهْيُ إِنَّمَا كَانَ  
 لَتَوْهُمْ النَّجَاسَةَ، فدلَّ على وجوب الطهارة .  
 (ويجوز تطهير النجاسة بالماء، وبكلِّ مائعٍ طاهرٍ يُمكنُ إزالتها به، ما يُمكن  
 إزالة النجاسة  
 كالخَلِّ، وماءِ الْوَرْدِ)، والماء المستعمل؛ لآئِهِ مُؤَثِّرٌ فِي الْإِزَالَةِ (٦) ، فيجوز

(١) سورة المائدة، جزء من آية رقم ٦ .

(٢) سورة المدثر، آية رقم ٤ .

(٣) [ والمزبلة ] . ساقطة من د .

(٤) معاظن : كلٌّ مَنَزَلٌ يكون مَأْلَفًا لِلْإِبِلِ فهو عطن، وجمعه أعطان معجم مقاييس اللغة (٤/٣٥٢، ٣٥٣)، وانظر لسان

العرب (١٣/٢٨٦) ، وقيل لا يسمى عطناً إلا مباركها عند الماء أما في البرية فيسمى مأوى والصحيح الأول انظر معجم مقاييس اللغة (٤/٣٥٢، ٣٥٣) .

(٥) سنن الترمذي (٢/١٧٧) ، أبواب الطهارة ، باب ما جاء في كراهية ما يصلّى إليه وفيه ، من طريق زيد بن جبيرة

عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر ؓ ، وقال الترمذي إسناده ليس بذاك القوي ، سنن ابن ماجه (١/٢٤٦) ، كتاب المساجد ، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة من طريق زيد بن جبيرة به ، مسند عبد بن

حميد ص ٢٤٦ ، (١١٤) أحاديث ابن عمر ؓ من طريق زيد به .

وزيد بن جبيرة هذا قال عنه ابن عدي في الكامل (٣/٢٠٣) منكر الحديث ، ونقل عن البخاري أنه قال زيد بن جبيرة  
 عن داود بن الحصين متروك الحديث ، وقال ابن حجر - رحمه الله - عنه : ضعيف جدا . انظر التلخيص

(١/٢١٥) .

وفي مسند أحمد (٣/٩٦) ، مسند أبي سعيد الخدري ؓ ، أن النبي ﷺ قال : الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة ،  
 برقم ١١٩٨٠ ، وسنن أبي داود (١/١٣٢) ، كتاب الصلاة ، باب المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة ، من

حديث أبي سعيد ؓ به .

(٦) الإزالة . في ج إزالتها .

كالماء، وعند محمد، وزفر<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup> - رحمهم الله - لا يجوز إلا بالماء؛ لقوله - ~~عليه السلام~~ - : اغسله بالماء<sup>(٤)</sup> ، إلا أن هذا ليس فيه نفي غيره، وذكر الماء إنما كان على الأعم الأغلب، وهو كقوله: ﴿ولا طير يطير بجناحيه﴾<sup>(٥)</sup> ، (وإذا أصاب الخف نجاسة لها جرّم فجفت<sup>(٦)</sup> فذلكه بالأرض جاز)؛ لأن الباقي بعد زوال جرّمها قليل، فإنّ صلابة الجلد تمنع التشرّب فيه، والقليل مغفوّ عنه في الشرع، وقال محمد - رحمه الله - لا يجزيه

(١) انظر المبسوط للسرخسي (٩٦/١) ، الهداية شرح البداية (٣٤/١) ، البحر الرائق (٢٣٣/١) ولم يذكر إلا محمد ، فتاوى السغدي (٣٣/١) .

(٢) والشافعي . في أ وهو قول الشافعي .

(٣) انظر الأم (٤٤/١) ، المجموع (١٣٨/١) .

(٤) صحيح البخاري (٩١/١) ، كتاب الوضوء ، باب غسل الدم ، من حديث أسماء رضي الله عنها ، ولفظه : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: أريت إحداثا تحيض في الثوب كيف تصنع ، قال تحتها ثم تقرصه بالماء وتنضجه وتصلي فيه ، صحيح مسلم (٢٤٠/١) ، كتاب الطهارة ، باب نجاسة الدم وكيفية غسله ، من حديث أسماء رضي الله عنها بلفظ البخاري .

وأما بلفظ اغسله بالماء فهو في :

مسند الإمام أحمد (٣٥٦/٦) ، حديث أم قيس بنت محصن أخت عكاشة بن محصن رضي الله عنهما ، عن أم قيس بنت محصن رضي الله عنها قالت سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيض يصيب الثوب ، فقال اغسله بماء وسدر وحكيه بصلع ، برقم ٢٧١٦١ ، سنن أبي داود (١٠٠/١) ، كتاب الطهارة ، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها برقم ٣٦٣ ، سنن النسائي (١٥٤/١) ، كتاب الطهارة ، باب دم الحيض يصيب الثوب ، سنن ابن ماجه (٢٠٦/١) ، كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في دم الحيض يصيب الثوب ، قال الألباني - رحمه الله - حسن صحيح . انظر صحيح سنن ابن ماجه (١٠٣/١) ، قال ابن حجر في التلخيص (٣٥/١) نقلا عن ابن القطان أنه

قال : إسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة

(٥) جزء من آية في سورة الأنعام رقم ٣٨ .

(٦) في د زيادة: [ فجفت بالشمس ] .

١٠/ ب إلا في المني<sup>(١)</sup>؛ اعتباراً بالثوب، / وصار<sup>(٢)</sup> كما لو كان رطباً، والفرق ظاهراً؛ فإن الثوب لا صلابة فيه، وفي الرطب الباقي كثير؛ لأن الجرم كلما جف استجذب<sup>(٣)</sup> الرطوبة إلى نفسه، فافترقا .

(والمني<sup>(٤)</sup> نجسٌ يجب غسل رطبه)؛ لقوله ﷺ: (( إِنَّمَا يُغْسَلُ الثَّوبُ مِنْ خَمْسٍ<sup>(٥)</sup> ، وَذَكَرَ مِنْ جُمْلَتِهَا الْمَنِي ))<sup>(٦)</sup> ، ( فَإِذَا جَفَّ عَلَى الثَّوبِ أَجْزَأُ فِيهِ الْفَرْكُ )؛ لقول عائشة - رضي الله عنها - : (( كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِي مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فِيهِ ))<sup>(٧)</sup> ، وعند الشافعي - رحمه الله -

حكم المني ،  
ومتى يغسل؟  
ومتى يفرك؟

(١) انظر الجامع الصغير (١/٨٠، ٨١) ، الهداية شرح البداية (١/٣٥) وقد ذكر عنه الرجوع عن قوله (١/٢٣٤) .

(٢) وصار . في ج و د فصار .

(٣) استجذب . في ج انجذبت .

(٤) والمني . في ج فالمني .

(٥) خمس . في د خمسة، والمثبت هو الموافق للفظ الحديث .

(٦) سنن الدارقطني (١/١٢٧) ، كتاب الطهارة ، باب نجاسة البول والأمر بالتزهر منه ... ، من طريق أبي إسحاق

الضرير إبراهيم بن زكريا عن ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عمار ، وفي أوله أن عمار

يغسل ثوبه من نخامة فقال يا عمار إنما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم والمني .. ، قال

الدارقطني لم يروه غير ثابت بن حماد وهو ضعيف جداً ، وإبراهيم وثابت ضعيفان ، قال البيهقي عن الحديث

(١/١٤٤) حديث باطل لا أصل له ، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٦/١١٣) ، قال حدثنا محمد بن محمد

التمار .. ذكره ابن عدي في الكامل (٢/٩٨) تحت الكلام على ثابت بن حماد البصري وقال لا أعلم روى هذا

الحديث عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد هذا . -هـ- ، فالحديث بهذا اللفظ ضعيف لا يصح .

لكن ثبت في الصحيحين الغسل للمني : صحيح البخاري (١/٩١) ، كتاب الوضوء ، باب غسل المني وفركه وغسل ما

يصيب المرأة ، من حديث عائشة رضي الله عنها ، ولفظه : عن سليمان بن يسار قال سألت عائشة رضي الله عنها

عن المني يصيب الثوب فقالت كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع

الماء ، قال ابن حجر في الفتح (١/٣٩٩) ط دار الريان بقع بضم العين يدل على أنه بدل من قوله أثر الغسل ،

وصحيح مسلم (١/٢٣٩) ، كتاب الطهارة ، باب حكم المني ، من طريق البخاري نحوه .

(٧) صحيح مسلم (١/٢٣٨) ، كتاب الطهارة ، باب حكم المني ، من طريق أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة والأسود

( أن رجلاً نزل بعائشة رضي الله عنها .... وفيه : ولقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصلي فيه ) .

طاهر<sup>(١)</sup>؛ لقوله - عليه السلام - : (( أَمْطَهُ عَنْكَ وَلَوْ بِإِذْخِرَةٍ ))<sup>(٣)</sup> ، إِلَّا أَنْ

الحديث مشترك الدلالة، فَإِنَّهُ أَمَرَ بِالْإِمَاطَةِ، وَلَوْ<sup>(٤)</sup> كَانَ طَاهِرًا لَمَّا أَمَرَ<sup>(٥)</sup> .

(وَالنَّجَاسَةُ إِذَا أَصَابَتِ الْمَرْأَةَ، أَوِ السَّيْفَ، اكْتَفَى بِمَسْحِهِمَا)؛ لِأَنَّ  
الصَّغَالَةَ تَمْنَعُ تَدَاخُلَ النَّجَاسَةِ فِيهِمَا،  
تطهير المرأة  
أو السيف  
إذا أصابتهما  
نجاسة .

وجاء في صحيح ابن حبان (٢١٩/٤) ، ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن المني نجس غير طاهر ، بطريق مسلم، وفي  
آخره بلفظ : وهو يصلي فيه .

(١) طاهر . في أ هو طاهر .

(٢) انظر الأم (٥٥/١) ، المذهب (٤٧/١) .

(٣) ذكره الترمذي معلقاً تحت حديث غسل المني، انظر السنن (٢٠١/١) ذكره منسوباً لابن عباس رضي الله عنه

وأما الحديث مرفوعاً فهو في :

سنن الدارقطني (١٢٤/١) ، كتاب الطهارة ، باب ما ورد في طهارة المني وحكمه رطباً ويابساً ، من طريق إسحاق  
الأزرق عن شريك بن محمد بن عبدالرحمن عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ، ولفظه : ( سئل النبي ﷺ عن المني  
يصيب الثوب قال إنما هو بمنزلة المخاط والبزاق وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقه أو بإذخرة .

قال الدارقطني : لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك عن محمد بن عبدالرحمن هو ابن أبي ليلى ثقة في حفظه شيء ،  
وأخرجه من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه ، وفي معجم الطبراني الكبير (١٤٨/١١) ،  
عطاء عن ابن عباس ، من طريق إسحاق الأزرق عن ابن عباس مرفوعاً ، وفيه محمد بن عبيد الله العزرمي ، قال  
الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٩/١) وهو مجمع على ضعفه .

وأخرج البيهقي في سننه (٤١٨/٢) ، كتاب الحيض ، باب المني يصيب الثوب ، من طريق شريك عن ابن أبي ليلى عن  
عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ، ومن طريق وكيع عن ابن أبي ليلى موقوفاً على ابن عباس ، قال البيهقي : وهذا هو  
الصحيح ولا يصح مرفوعاً ، وكذا أخرجه موقوفاً من طريق عمر بن دينار وابن جريج كلاهما عن عطاء عن ابن  
عباس موقوفاً .

و كذا أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٢/١) ، قال الطحاوي ثنا حسين بن نصر عن أبي نعيم عن سفيان عن  
حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ، قال : امسحوا بإذخر .

فالخبر صحيح موقوفاً .

(٤) ولو . في د وإن ، والمثبت هو الصواب .

(٥) لما أمر . في د لما أمر به .

وزفر<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup> - رحمهما الله - قاساه على الثوب، والفرق<sup>(٣)</sup> ظاهرٌ .

( وإذا أصابت الأرض نجاسة فجفت بالشمس، وذهب أثرها؛  
جازت الصلاة على مكانها، ولم يجز التيمم منها<sup>(٤)</sup>؛ لأن الأرض تُحيلُ  
أجزاء النجاسة بالطبع، وزفر<sup>(٥)</sup>، والشافعي<sup>(٦)</sup>، قاساه على الثوب أيضاً،  
والفرق أنه ليس في طبع الثوب الإحالة، ولا كذلك الأرض، ( وفي جواز  
التيمم بها روايتان )<sup>(٧)</sup> .

ومن أصابه<sup>(٨)</sup> من النجاسة المغلظة، كالدم، والغائط، والبول،  
والخمر، مقدار الدرهم فما دونه؛ جازت الصلاة معه، فإن زاد؛ لم يجز ؛  
لأن قليل النجاسة معفو<sup>(٩)</sup> للحرَج، كترشش البول مثل رؤوس الإبر، ووقوع  
الذباب على الثياب، والكثير غير معفو؛ لإخلاله بالتعظيم، فجعلنا الفاصل  
قدر الدرهم .

(١) انظر الهداية (٣٥/١) .

(٢) انظر الأم (٢١٩/١، ٢٢٠) .

(٣) والفرق . في ج فالفرق .

(٤) [ ولم يجز التيمم منها ] . ساقطة من ب و د .

(٥) انظر المبسوط للسرخسي (٢٠٥/١) .

(٦) انظر المذهب (٥٠، ٤٩/١) ذكر له قولين وصح أنه لا يظهر، وكذا قال النووي في المجموع (٥٤٨/٢) .

(٧) انظر بدائع الصنائع (٥٣/١) وذكر أنه لا يجوز التيمم في ظاهر الرواية، والرواية الثانية رواها ابن الكاس النخعي

عن الأصحاب .

(٨) أصابه . في أ أصابه .

(٩) معفو . في ج و س زيادة: [ معفو عنه ] .

( وإن أصابته نجاسةٌ مُخَفَّفَةٌ، كبولٍ ما يؤكل لحمه؛ جازت الصلاة )  
 (معه) <sup>(١)</sup> ما لم يبلغ ربع الثوب )؛ لأنه تعارض فيه ( دليل الطهارة ودليل  
 النجاسة ) <sup>(٢)</sup>؛ فإن قوله - عليه السلام -: (( استنزها من البول )) <sup>(٣)(٤)</sup> اقتضى  
 بنجاسته، و (( حديث العرنيين )) <sup>(٥)(٦)</sup> اقتضى طهارته، فأورث ذلك خِفَّةً

(١) [ معه ] . ساقطة من ب .

(٢) المثبت من س، وترجح لاستقامة معناه، وفي أدليان الطهارة والنجاسة، وفي ب دليان، دليل بالنجاسة ودليل بالطهارة، وفي ج دليلا النجاسة والطهارة، وفي د دليل النجاسة والطهارة .

(٣) استنزها من البول . المثبت من ب وهو أنسب، وفي بقية النسخ: استنزها البول .

(٤) ولفظه ( استنزها من البول فإن عامة عذاب القبر منه ) ، سنن الدارقطني (١/٢٢٨) ، كتاب الطهارة ، باب نجاسة البول والأمر بالتزهر منه .. ، من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا . قال الدارقطني : الصواب مرسل .

ثم أتى بطريق آخر عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعا قال عامة عذاب القبر من البول فتزها منه . قال الدارقطني : لا بأس به . ومن طريق آخر (١/٢٢٧) من طريق قتادة عن أنس رضي الله عنه مرفوعا بنحو طريق ابن سيرين . قال الدارقطني : اخفوظ مرسل . وفي مستدرک الحاكم (١/٢٩٣) ، من طريق مجاهد عن ابن عباس مرفوعا ، قال ابن حجر - رحمه الله - في التلخيص (١/١٠٦) إسناد حسن ليس فيه غير أبي يحيى القتات وفيه لين . وأصل الأمر بالتزهر من البول قد جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال : ( مر النبي ﷺ على قبرين فقال إنيهما ليعذبان وما يعذبان في كبير... ثم قال : وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله .. ) .

صحيح البخاري (١/٤٥٨) ، كتاب الجنائز ، باب الجريد على القبر ... ، من حديث ابن عباس رضي الله عنه ، برقم ١٢٩٥ ، وصحيح مسلم (١/٢٤٠، ٢٤١) ، كتاب الطهارة ، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه ، برقم ٢٩٢ . كلاهما ( البخاري ومسلم ) بلفظ : لا يستتر من بوله . وجاء عند مسلم ، من طريق آخر، وفيه : وكان الآخر لا يستنزها عن البول أو من البول .

(٥) العرنيين نسبة إلى غرينة، وهي قبيلة معروفة، وهي حيٌّ من قضاة وحيٌّ من بُجَيْلَة، والمراد في الحديث الثاني . انظر فتح الباري (١/٣٣٧) ، وتقطن في شعب جبل جَبَلَة، وهي بنجد بين الشريف والشرف ، والشريف ماء لبني ثَمِير والشرف ماء لبني كلاب . انظر معجم البلدان (٢/١٠٤) .

(٦) متفق عليه . صحيح البخاري (٢/٥٤٦) ، كتاب الزكاة ، باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ، من حديث أنس رضي الله عنه ، برقم ١٤٣٠ ، صحيح مسلم (٣/١٢٩٦) ، كتاب القسامة والمخاريب والقصاص والديات ، باب حكم المخاريب والمتردين ، بنحوه ، برقم ١٦٧١ .

فيه <sup>(١)</sup> ، وإذا خفَّ حكمه؛ زِيدَ في تقديره، فَقُدِّرَ بالرُّبْع؛ لأنه كثير؛ إذ هو مُلْحَقٌ بِالْكُلِّ في مواضع .

صفة تطهير  
النجاسة، مريئة  
أو غير مريئة .

( وتطهيرُ النِّجَاسَةِ التي يجبُ غسلُها على وجهين، فما كان له منها عَيْنٌ مَرِيَّةً فطهارتُها زوالُ عَيْنِها، إِلَّا أَنْ يَبْقَى من أَثَرِها ما يَشُقُّ إِزَالَتُها )؛  
لأنَّ المنعَ من الصَّلَاةِ كان مُتَعَلِّقًا بِالْعَيْنِ، فإذا زالت الْعَيْنُ؛ زالَ المنعُ، وبقاءُ  
الأثرِ <sup>(٢)</sup> لَا يَضُرُّ <sup>(٣)</sup>؛ لقوله — الْعَلِيَّةُ — لتلك المرأة: (( ولا يضرك أثره )) <sup>(٤)</sup> ، <sup>(٥)</sup>

(١) [ فيه ] . ساقطة من ج .

(٢) الأثر . في س أثرها .

(٣) لا يضرُّ . في ج لا تضره .

(٤) ولا يضرك أثره . في ج لا يضرك أثره .

(٥) جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة خولة بنت يسار أنها قالت يا رسول الله إنه ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه ، قال إذا طهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلي فيه ، فقالت يا رسول الله إن لم يخرج أثره ، قال يكفيك الماء ولا يضرك أثره .

مسند أحمد (٣٦٤/٢) ، مسند أبي هريرة رضي الله عنه ، من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، برقم ٨٧٥٢ ، سنن أبي داود (١٠٠/١) ، كتاب الطهارة ، باب في المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ، من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عيسى بن طلحة نحوه ، سنن البيهقي (٤٠٨/٢) ، كتاب الحيض ، باب ذكر البيان أن الدم إذا بقي أثره في الثوب بعد الغسل لم يضر ، من طريق ابن لهيعة عن ابن أبي حبيب نحوه .

قال البيهقي : تفرد به ابن لهيعة ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٨٢/١) وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ، وقال ابن حجر في التلخيص (٣٦/١) فيه ابن لهيعة ، ونقل عن إبراهيم الحربي أنه لم يسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث ، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف .

وجاء من طريق آخر عند الطبراني في الكبير (٢٤١/٢٤) ، من حديث خولة بنت حكيم الأنصارية ، قال ابن حجر في التلخيص (٣٦/١) وإسناده أضعف من الأول . أي الطريق الأول ، وفي سننه الوازع بن نافع قال العقيلي في الضعفاء (٣٣٠/٤) عن يحيى بن معين أنه قال ليس بثقة ، وعن أحمد قال ليس حديثه بشيء ، وقال البخاري منكر الحديث .

فالحديث بطريقه ضعيف ، ولكن جاء في الصحيح أن بقاء الأثر لا يضر كما سبق من حديث عائشة رضي الله عنها وقد سبق في ص ٧٥ وفيه : ( وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء )

( وما ليس له عين <sup>(١)</sup> مرئية فطهارته <sup>(٢)</sup> أن يغسل حتى يغلب على ظن  
١/١١ الغاسل أنه قد طهر )؛ لأن ما لا يدرك بالحس كان طريقه / الظن .

( والاستنجاء <sup>(٣)</sup> سنة )؛ لقوله - <sup>(٤)</sup> - : (( من استجمر فليوتر، ومن <sup>(٥)</sup>  
الاستنجاء .

فعل؛ فقد أحسن، ومن لا؛ فلا حرج عليه )) <sup>(٥)</sup>، فصار الحديث حجة على

الشافعي في إيجاب الاستنجاء <sup>(٦)</sup>؛ لأن فيه حرجاً، ( يجزئ فيه الحجر، وما <sup>(٧)</sup>  
صفة الاستنجاء  
( الاستجمار )

قام مقامه <sup>(٧)</sup>، يمسحه حتى يَنْقِيَهُ )؛ لأن المقصود تَقْلِيلُ النَّجْوِ <sup>(٨)</sup>، والحجَرُ

وغيره فيه سوء، ( وليس فيه عدد مسنون )؛ لأن المقصود هو الإبقاء، وصار <sup>(٩)</sup>  
عدد مرات  
المسح .

(١) وما ليس له عين . في ج وما ليس له منها عين .

(٢) فطهارته . الميث من أ فقط، وهو أنسب ، وفي بقية النسخ فطهارتها .

(٣) الاستنجاء : يُطْلَقُ - وهو المراد هنا - على من استعمل الماء ليغسل ما خرج منه من بول أو غائط، ويُطْلَقُ أيضاً على التمسح بالحجر . انظر القاموس المحيط (٣٩٦/٤)، ( والظاهر أن المراد هنا المعنى الثاني ) ، والنَّجْوَةُ والنَّجَاة من الأرض هي التي لا يعلوها سيل ، ومنه قولهم استنجى فلان إذا أراد قضاء حاجته أتى نجوة من الأرض تستره فقالوا استنجى كما يقال تغوط إذا أتى غائطاً . انظر معجم مقاييس اللغة (٣٩٨، ٣٩٧/٥) .

(٤) استجمر . في ب استنجى ، وهو مخالف للفظ الحديث .

(٥) متفق عليه ، صحيح البخاري (٧١/١) ، كتاب الوضوء ، باب الاستنجاء في الوضوء .. ، ولفظه : ( من توضأ فليستثر ومن استجمر فليوتر ) ، برقم ١٥٩ ، وليس فيه زيادة : ( ومن فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج عليه ) ، وصحيح مسلم (٢١٢/١) ، كتاب الطهارة ، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار ، برقم ٢٣٧ ، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

ولفظ : ( ومن فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج عليه ) ، جاء في :

مسند أحمد (٢٧١/٢) ، مسند أبي هريرة رضي الله عنه ، برقم ٨٨٢٥ ، وسنن أبي داود (٩/١) ، كتاب الطهارة ، باب الاستنثار في الخلاء، برقم ٣٥ ، سنن ابن ماجه (١٢/١) ، كتاب الطهارة ، باب الارتياح للغائط والبول ، برقم ٣٣٧ .

(٦) انظر انظر الأم (٢٢/١) ، المذهب (٢٧/١) ، منهاج الطالبين ص ٤ .

(٧) وما قام مقامه . في س وغيره .

(٨) النَّجْوُ : ما يخرج من البطن من ريح أو غائط . انظر لسان العرب (٣٠٦/١٥) .



الشافعي في اعتبار العدد<sup>(١)</sup> محجوجاً بحديث ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّه صلى الله عليه وسلم :

(( أَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَرَمَى بِالرَّوْتَةِ ))<sup>(٣)</sup> ، ولم يطلب غيرهما<sup>(٤)</sup> ، ( وَغَسَّلهُ )<sup>(٥)</sup> ،  
بالماء أَفْضَلُ ؛ لأنَّ الإِنْقَاءَ الْحَاصِلَ بِهِ أَكْمَلُ ؛ ولأنَّ الله تعالى مَدَحَ أَهْلَ  
قُبَاءَ بقوله تعالى : ﴿ فِيهِ رَجَالٌ مُحِبُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ﴾<sup>(٦)</sup> ، قيل كلنوا<sup>(٧)</sup> ،  
الأصلي للاستنجاء .

يَتَّبِعُونَ الْحَجَرَ الْمَاءَ ، ( فَإِنْ تَجَاوَزَتِ النَّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا ؛ لَمْ يُجْزَ فِيهِ إِلَّا  
الْمَائِعُ ) ؛ لأنَّ المَعْفُوَّ عَنْهُ مِقْدَارَ الْمَخْرَجِ ؛ لِلْحَرَجِ ، فما زاد يجب إزالته<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر الأم (٢٢/١) ، مختصر المزني ص ١٠ فإنه حددها بثلاثة أحجار ، والمهذب (٢٧/١) .

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل بن وفاء بن حبيب بن شمع الهذلي ، أبو عبد الرحمن حليف لبني زهرة ، أحد السابقين إلى الإسلام وهاجر المجرتين ، وشهد بدرأ والمشاهد كلها ، كان صاحب ثعلبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه الكثير ، آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين الزبير وبعد الهجرة مع سعد بن معاذ ، وجاء عنه أنه قال لقد رأيتني سادس ستة وما على الأرض مسلم غيرنا ، وأخذ من في الرسول صلى الله عليه وسلم سبعين سورة من القرآن ، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة ، قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم من سره أن يقرأ القرآن غصّاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ، وكان صلى الله عليه وسلم أحمّش السابقين ، فضائله كثيرة قال عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه كُنَيْفٌ مُلِيٌّ علماً ، توفي بالمدينة سنة ٣٢هـ وقيل ٣٣هـ . انظر سير أعلام النبلاء (٤٦١/١-٤٩٩) ، الإصابة (٢٣٣/٤-٢٣٥) ، الاستيعاب (٩٨٧/٨-٩٩٤) .

(٣) الروتة هي واحدة الروث والأرواث ، والرّوث رجيع ذي الحافر . انظر لسان العرب (١٥٦/٢) .

(٤) صحيح البخاري (٧٠/١) ، كتاب الوضوء ، باب الاستنجاء بالحجارة ، من طريق الأسود عن ابن مسعود رضي الله عنه برقم ١٥٥ ، ولفظه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرتين والتمستُ الثالث فلم أجده فأخذت روتة فأتيته بها فأخذ الحجرتين وألقى الروتة وقال : هذا ركس .

(٥) غيرهما . في س غيرها .

(٦) قُبَاءٌ بضم أوله ممدود ، ويطلق على موضعين : موضع طريق مكة من البصرة ، وقبَاءُ آخر المدينة . انظر معجم ما استعجم (١٠٤٥/٣) ، وهو المراد هنا . وأصله اسم بئر هناك عرفت القرية به ، وهي مساكن بني عمر بن عوف من الأنصار ، وهي قرية على ميلين من المدينة على يسار القاصد مكة ( سابقاً ، وأما الآن فهي داخل المدينة ) ، وبها أثر بنيان كثير ، وبها مسجد التقوى وهو عامر وعنده فضاء حسن وآبار عذبة . انظر معجم البلدان (٣٠٢/٤) .

(٧) [ فيه ] . ساقطة من ب .

(٨) جزء من آية في سورة التوبة رقم ١٠٨ .

(٩) يجب إزالته . في ب يجب غسله .

( ولا يَسْتَنْجِي بِعَظْمٍ، ولا بِرَوْثٍ )<sup>(١)</sup> ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - : (( نَهَى ))  
 عن الاستِحْمارِ<sup>(٢)</sup> بِالرَّوْثِ، والرِّمَّةِ<sup>(٣)</sup> ((<sup>(٤)</sup> )) ، وقد رَمَى بِالرَّوْثَةِ لَيْلَةَ الْجِنِّ،  
 وقال: (( إِنَّمَا رَجَسَ ))<sup>(٥)</sup> ، ( ولا بَطْعَامٍ ) ؛ لَأَنَّ فِيهِ إِضَاعَةَ الْمَالِ<sup>(٦)</sup> ، وقد نُهِِيَ  
 عنه، ( ولا يَمِينِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ ﷺ : (( نَهَى ))<sup>(٧)</sup> عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ .

(١) في ج زيادة : [ ولا بروث ولا بطعام ] .

(٢) الاستِحْمار . في س الاستنجاء .

(٣) الرِّمَّة : الرِّمَمِ والرِّمَّةُ العظام البالية قال تعالى ( قال من يحيي العظام وهي رميم ) ، ورَمَّ الشيء إذا بلي . انظر معجم مقاييس اللغة (٣٧٨/٢، ٣٧٩)، ولسان العرب (٢٥٣/١٢)، والنهي عنها لأنها ربما كانت ميتة فتكون نجسة . انظر لسان العرب (٢٥٣/١٢)، النهاية في غريب الحديث (٢٦٧/٢) .

(٤) صحيح مسلم (٢٢٤/١) ، كتاب الطهارة ، باب الاستطابة ، من حديث سلمان ؓ أنه قيل له علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة قال أجل إنه ههنا أن يستنجي أحدنا بيمينه أو يستقبل القبلة وهي عن الروث والعظام وقال لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار .

(٥) سبق قريبا في حديث ابن مسعود ؓ .

(٦) سبق في ص ٢٥ .

(٧) سبق في حديث سلمان ؓ قريبا .

مكتابه

الصلاة

كتاب الصلاة<sup>(١)</sup>

(أَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي، وَهُوَ الْبَيَاضُ<sup>(٢)</sup> الْمُعْتَرِضُ<sup>(٣)</sup> فِي الْأَفْقِ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ)؛ لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا،<sup>(٤)</sup> وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَآخِرُ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ))، وَارَادَ الْفَجْرَ الثَّانِي<sup>(٥)</sup>؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: ((لَا يَغْرُتُكُمُ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَمَدَّ يَدِهِ طَوْلًا، وَإِنَّمَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيرُ،<sup>(٦)</sup> وَمَدَّ يَدَهُ عَرْضًا<sup>(٧)</sup>)).

(١) الصلاة في اللغة : الدعاء ، وتطلق على العبادة ذات الركوع والسجود . انظر القاموس المحيط (٤/٣٥٥).

وشرعاً : عرفت بعدة تعريفات :

ففي المبسوط للسرخسي (٤/١) قال : هي عبارة عن أركان مخصوصة .

وعرفها ابن مفلح - رحمه الله - بقوله عبارة عن أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم . انظر المبدع

(٢٩٨/١) ، وزاد الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - قيداً مهماً على هذا التعريف وهو ( التبعيد لله تعالى

بأقوال .. ) انظر الشرح الممتع (٥/٢)

(٢) [البياض] ساقطة من ب و ج .

(٣) سبق تخريجه في كتاب الطهارة ص ٦٩ .

(٤) [حين] في د حتى .

(٥) [وأراد الفجر الثاني] . في ب و د [وأراد بالفجر الفجر الثاني] .

(٦) المستطير : المنتشر ، وسُمي الفجر بذلك لأنه مستعرض منتشر في الأفق . انظر النهاية في غريب الحديث (٣/١٥١)،

لسان العرب (٤/٥١٣) .

(٧) الحديث أصله في صحيح مسلم - رحمه الله - (٧٧٠/٢)، كتاب الصيام، باب بيان أن دخول الصوم بطلوع الفجر

... برقم ١٠٩٤ ، من حديث سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ولفظه : ( لا يغرنكم من سحورك أذان بلال ولا بياض الأفق

المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا ، وحكاه حماد - أي ابن زيد - قال يعني معترضا .

وأما اللفظ القريب من لفظ المؤلف جاء في :

مسند أحمد (١٨/٥) حديث سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ولفظه : ( ولا الفجر المستطيل ولكن المستطير ، وفيه وأومأ بيده

هكذا، وأشار يزيد بيده اليمنى .

سنن الترمذي (٨٦/٣)، كتاب الصوم عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، باب ما جاء في بيان الفجر ، قريباً من لفظ الإمام أحمد برقم

٧٠٦ ، قال الترمذي: حديث حسن .

( وَأَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ <sup>(١)</sup> الشَّمْسُ ) ؛ لِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ <sup>(٢)</sup> ،  
 ( وَآخِرُ وَقْتُهَا - عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ - إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ ،  
 سِوَى فَيٍّ <sup>(٣)</sup> الزَّوَالِ ) [ وَهُوَ جَمِيعُ الظِّلِّ الْحَاصِلِ لِلشَّخْصِ ] <sup>(٤)</sup> ، عِنْدَمَا  
 يَتَبَيَّنُ <sup>(٥)</sup> مَيْلُ الشَّمْسِ عَنِ <sup>(٦)</sup> الاسْتِواءِ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ [ مِقْدَارَ الشَّرَاكِ ،  
 وَنَحْوِهِ ] <sup>(٧)</sup> ؛ لِحَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> عَنْ أَبِيهِ <sup>(١٠)</sup> (( أَنَّ رَجُلًا <sup>(١١)</sup> سَأَلَ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ لَهُ : صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ <sup>(١٢)</sup> ، فَلَمَّا  
 زَالَتْ الشَّمْسُ ، أَمَرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ ، فَأَقَامَ وَصَلَّى الظُّهْرَ ، إِلَى أَنْ قَالَ : فَلَمَّا  
 كَانَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي أَبْرَدَ بِالظُّهْرِ ، وَأَمْعَنَ بِالْإِبْرَادِ )) <sup>(١٣)</sup> ، هَكَذَا ذَكَرَهُ

(١) الزَّوَالُ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ عَنْ كَيْدِ السَّمَاءِ . انظر لسان العرب (٣١٤/١١) .

(٢) انظر الإجماع لابن المنذر ص ٣٦ ، مراتب الإجماع لابن حزم ص ٢٦ وحكى الاتفاق على ذلك .

(٣) الفَيُّ مَا كَانَ شَمْسًا فَنَسَخَهُ الظِّلُّ ، أَوْ مَا كَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ مِنَ الظِّلِّ ، وَالظِّلُّ بِالْفَعْلَةِ وَالْفَيُّ بِالْعَشِيِّ . لسان العرب (١٢٤/١) .

(٤) [ وَهُوَ جَمِيعُ الظِّلِّ الْحَاصِلِ لِلشَّخْصِ ] . ساقطة من د و س .

(٥) عِنْدَمَا يَتَبَيَّنُ . فِي د فَقَطْ [ وَهُوَ مَا يَتَبَيَّنُ ] .

(٦) [ عَنْ ] . فِي ج عِنْدَ .

(٧) [ مِقْدَارَ الشَّرَاكِ وَنَحْوِهِ ] . ساقطة من أ .

(٨) سليمان بن بريدة بن حصيب الأسلمي ، روى عن أبيه وعمران بن حصين ، ولد في عهد عمر بن الخطاب ؓ وهو

تابعي ثقة من الطبقة الثانية من أهل البصرة ، ومات بمرور سنة ١٥٠ هـ . انظر معرفة الثقات للعجلي (٤٢٦/١) ،

الثقات لابن حبان (٣٠٣/٤) ، التأريخ الكبير (٤/٤) ، تهذيب التهذيب (١٥٣/٤) .

(٩) [ بريدة ] فِي ب و د و س [ بُرْدَةٌ ] ، وَالثَّبِتُ هُوَ الصَّوَابُ ، وَالْقَرَشِيُّ تَرْجَمَ لَهُ فَقَالَ : " سُلَيْمَانُ بْنُ بُرَيْدَةَ " . انظر

تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة ص ١١٦ .

(١٠) أبوه بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج ابن أسلم الغرماء أبو عبد الله ، أسلم قبل بدر ولم

يشهدها وشهد الحديبية وبيعة الرضوان ، سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة ، ثم خرج إلى خراسان غازيا فمات بمسوة

في إمرة يزيد بن معاوية سنة ٦٣ هـ . الاستيعاب (١٨٥/١) ، الإصابة (٢٨٦/١) .

(١١) لَمْ أَحْجُذْ مِنْ سَمَاءِهِ .

(١٢) الْيَوْمَيْنِ . فِي سِ الْوَقْتَيْنِ .

(١٣) الْإِبْرَادُ : انْكَسَارُ الْوَهْجِ وَالْحَرِّ ، وَهُوَ مِنَ الْإِبْرَادِ الدَّخُولِ فِي الْبَرْدِ . انظر النهاية في غريب الحديث (١١٤/١) ،

لسان العرب (٨٤/٣) .

مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> فِي الصَّحِيحِ،<sup>(٢)</sup> وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْمُثَلِّينِ، (وَقَالَا<sup>(٤)</sup> إِذَا  
 ١١/ب صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ)، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛<sup>(٥)</sup> / لِمَا رُوِيَ مِنْ  
 حَدِيثِ إِمَامَةِ جَبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَام - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (( أَتَانِي جَبْرِيلُ عِنْدَ  
 بَابِ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ مِنْ الْغَدِ صَلَّيْتُ بِي  
 الظُّهْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ))<sup>(٦)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّيَ  
 بَعْدَ الْمِثْلِ؛ وَلَأَنَّ حَدِيثَنَا نُقِلَ عَنْهُ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ مُتَأَخِّرًا، فَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى.

(١) مسلم بن الحجاج بن ورد بن كوشاذ الإمام الحافظ حجة الإسلام أبو الحسين القشيري النيسابوري صاحب  
 الصحيح، قال الحافظ النيسابوري : ( ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم ) ، جلس في تأليف  
 صحيحه خمس عشرة سنة ، وانتقاه من ثلاثمائة ألف حديث ، وهو اثنا عشر ألف حديث بالمكرر ، مات سنة  
 ٢٦١هـ . انظر تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (٢/٥٨٨ - ٥٩٠) ، سير أعلام النبلاء (١٢/٥٥٧ - ٥٦٦) .

(٢) في ب زيادة بلفظ: [ في الصحيح في الحديث ] ، وفي س في الحديث .

(٣) صحيح مسلم (١/٤٢٨) ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب أوقات الصلوات الخمس ، من حديث بريدة بن  
 الحصيب عن النبي ﷺ به برقم ٦١٣ .

(٤) انظر الحجة على أهل المدينة (١/١٨٠) ، المبسوط للسرخسي (١/١٤٢) ، بدائع الصنائع (١/١٢٢) .

(٥) انظر مختصر المزني ص ٢١ ، منهاج الطالبين ص ٨ .

(٦) حديث إمامة جبريل أصله في الصحيحين .

انظر صحيح البخاري (١/١٩٥) ، كتاب مواقيت الصلاة وقوله عز وجل (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا)  
 وقته عليهم ، من حديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ . برقم ٤٩٩ ، صحيح مسلم (١/٤٢٥) ، كتاب الصلاة  
 ومواضع الصلاة ، باب أوقات الصلوات الخمس برقم ٦١٠ .

ولفظ المصنف أتاني عند البيت مرتين ... الحديث

أخرجه أحمد في مسنده (١/٣٣٣) مسند ابن عباس ﷺ ، من حديث ابن عباس ﷺ به برقم ٣٠٨١ ، وأبو داود في سننه  
 (١/١٠٧) ، كتاب الصلاة ، باب المواقيت ، وفي سنن الترمذي (١/٢٧٨ ، ٢٧٩) ، أبواب الصلاة عن رسول  
 الله ﷺ ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ ، قال الترمذي حسن صحيح ، سنن النسائي  
 (١/١٩٤ ، ١٩٥) ، كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلوات .. برقم ٢٦٦ ، قال ابن حجر: - في  
 التلخيص - (١/١٧٣) وفيه عبدالرحمن وهو مختلف فيه ، لكن توبع عند عبدالرزاق في مصنفه (١/٥٣١) باب  
 المواقيت ، برقم ٢٠٢٩ .

( وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ <sup>(١)</sup> )؛ لِقَوْلِهِ وقت صلاة العصر .  
 ﷺ : (( لَا يَخْرُجُ وَقْتُ صَلَاةٍ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى )) <sup>(٢)</sup> ،  
 ( وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ )؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : (( مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا )) <sup>(٣)</sup> .

( وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ )؛ <sup>(٤)</sup> لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (( إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ [حِينَ تَغِيبُ الشَّمْسُ ، وَآخِرُ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الْأُفُقُ] <sup>(٥)</sup> ))؛ <sup>(٦)</sup> فَقَدْ بَطَلَ بِهِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ <sup>(٧)</sup> أَنَّهُ لَا آخِرَ لَوْقَتِهَا ، <sup>(٨)</sup> وَهُوَ مُقَدَّرٌ بِفِعْلِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ؛ وَلَأنَّهُ لَوْ طَوَّلَ الْقِرَاءَةَ إِلَى قَبْلِ غَيْبَةِ الشَّفَقِ كَانَ وَقْتُهَا

(١) على القولين . في س بلفظ: [ في القولين جميعا ] .

(٢) لم أجد إسنادا لهذا الحديث عند الأئمة المعترين ، وقد ذكره ابن رشد القرطبي في بداية المجتهد (٦٧/١) بغير إسناد ، وقال عنه حديث ثابت ، وذكره السرخسي في المبسوط (١٤٣/١-١٤٥) وشكك في ثبوته فقال : إن ثبت ولكنه شاذ .

ولعل ما يقارب هذا المعنى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ في قوله ﷺ : ( وقت الظهر ما لم يحضر وقت العصر ، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس ، ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق ، ووقت العشاء إلى نصف الليل ، ووقت الفجر ما لم تطلع الشمس .

أخرجه مسلم في صحيحه (٤٢٧/١) ، كتاب الصلاة ومواضع الصلاة ، باب أوقات الصلوات ، برقم ٦١٢ .  
 (٣) متفق عليه ، انظر صحيح البخاري (٢١١/١) ، كتاب مواقيت الصلاة .. ، باب من أدرك من الفجر ركعة ، من حديث أبي هريرة ﷺ به برقم ٥٥٤ ، صحيح مسلم (٤٢٤/١) ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة ، برقم ٦٠٨ .

(٤) الشفق من الأضداد يقع على الحمرة التي ترى في المغرب بعد مغيب الشمس ، وعلى البياض الباقي في الأفق الغربي بعد الحمرة المذكورة . انظر النهاية في غريب الحديث (٤٨٧/٢) ، لسان العرب (١٨٠/١٠) .

(٥) في ب و د بلفظ: [ إذا غربت الشمس ، وآخر وقتها حين يغيب الشفق ] ، ولفظ الأفق هو الموافق للفظ الحديث ، وفي س باللفظ المثبت إلا أنها بلفظ: الشفق بدلاً من الأفق .

(٦) سبق في كتاب الطهارة ص ٦٩ .

(٧) انظر الأم (٧٣/١) ، وقال : ( لا وقت للمغرب إلا واحد وذلك حين تجب الشمس ) -هـ- ، المهذب (٥٢/١) .

(٨) أنه لا آخر لوقتها . في د فقط أنه حيث يطلع الفجر لا آخر لوقتها .

بالإجماع،<sup>(١)</sup> ( و ) الشَّفَقُ ( هو البَيَاضُ الذي في الأفقِ بعد الحُمْرَةِ؛ لَأَنَّهُ المراد بالشفق مُشْتَقٌّ من الرِّقَّةِ والشَّفَاقَةِ، يُقَالُ: ثَوْبٌ شَفِيقٌ إِذَا كَانَ رَقِيقًا شَفَافًا،<sup>(٢)</sup> والبَيَاضُ أَكْثَرُ فِي ذَلِكَ، فَكَانَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ أَوْلَى، وَقَدْ<sup>(٣)</sup> ذهب إليه جماعةٌ من الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَهُمْ أَرْبَابُ اللُّغَةِ، وَأَصْحَابُ الْبَيَانِ، ( وَقَالَا هُوَ الحُمْرَةُ )،<sup>(٥)</sup> وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ؛<sup>(٦)</sup> لِمَا رُوِيَ عَنْ خَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ<sup>(٧)</sup> أَنَّهُ قَالَ: الشَّفَقُ هُوَ الحُمْرَةُ<sup>(٨)</sup>، رَاعَيْتُ الْبَيَاضَ فَلَمْ<sup>(٩)</sup> يَغِبْ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ،<sup>(١٠)</sup> إِلَّا أَنْ

(١) لم أَجِدْ مَنْ ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الإِجْمَاعِ، وَلَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ وَاحِدٌ، ذَكَرَ أَلَّهِمْ جَوَزُوا أَنْ يَمُدَّ الْمُصَلِّي الْقِرَاءَةَ وَلَوْ إِلَى غِيَابِ الشَّفَقِ . انظر فتح الباري (٢/٢٤٩)، ولم يذكر - رحمه الله - ذلك بصيغة الإجماع، ولكنه بهذا يُصْبِحُ اتِّفَاقًا ضَمْنِيًّا؛ إِذْ لَا يَوْجَدُ مُخَالَفٌ .

ولكن يشكّل على هذا وجه عند الشافعية أن للمصلي أن يستديم الصلاة قدر ثلاث ركعات، لا طويلات، ولا قصيرات، والله أعلم . انظر البيان في مذهب الشافعي للعمري (٢/٢٨) .

(٢) في أفقظ: ( شفافا )، وهو أنسب وأوضح، وفي بقية النسخ بلفظ: شفافا .

(٣) [ وقد ] . ساقطة من د .

(٤) كَانَسَ بْنِ مَالِكٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالنَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنهم . انظر المغني (١/٢٣١)، وكذا قول أبي بكر وعائشة رضي الله عنهما وإحدى الروایتين عن ابن عباس رضي الله عنهم . انظر المبسوط للسرخسي (١/١٤٤) .

(٥) قول أبي يوسف ومحمد . انظر الحجة على أهل المدينة (١/٧)، المبسوط للشيباني (١/١٤٥) .

(٦) انظر الأم (١/٧٤)، المهذب (١/٥٢) .

(٧) الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن الإمام صاحب العربية ومنشئ علم العروض، أخذ عنه سيبويه النحو، وكان رأسا في لسان العرب، وكان مفرط الذكاء، يقال أنه دعا الله أن يرزقه علما لا يسبق إليه ففتح له بالعروض، وله كتاب العين في اللغة ولم يتمه، ولد سنة ١٠٠هـ ومات سنة بضعة وستين وقيل بقي إلى السبعين، يذكر أنه صاحب عبادة . انظر سير أعلام النبلاء (٧/٤٢٩-٤٣١) .

(٨) انظر كتاب العين للخليل بن أحمد (٥/٤٥) .

(٩) فلم . في د ولم .

(١٠) انظر لسان العرب (١٠/١٨٠)، المبسوط للسرخسي (١/١٤٥)، وانظر العين (٥/٤٥) إلا أنه ليس فيها الجملة الأخيرة: ( راعيت البياض فلم يغيب إلى ثلث الليل ) .



هذا مُعَارَضٌ بِقَوْلِ ثَعْلَبٍ <sup>(١)</sup> الشَّفَقُ الْبَيَاضُ، <sup>(٢)</sup> فُقِيلَ لَهُ: شَوَاهِدُ الْحُمْرَةِ أَكْثَرُ، فَقَالَ: إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى الشَّاهِدِ إِذَا كَانَ خَفِيًّا .

( وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعِشَاءِ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ <sup>وقت صلاة</sup> <sup>العشاء</sup> <sup>الفجر</sup> )؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( أَوَّلُ وَقْتِ الْعِشَاءِ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ، وَآخِرُهُ حِينَ <sup>(٣)</sup> يَطْلُعُ الْفَجْرُ؛ وَلَأَنَّ مَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَقْتُ لِمَنْ بَلَغَ، أَوْ أَسْلَمَ، فَكَانَ <sup>(٤)</sup> وَقْتُاً لغيره، كَمَا قَبْلَ النَّصْفِ، وَهَذَا نَقَضٌ عَلَى الشَّلَفِيِّ، <sup>(٥)</sup> فِي أَنَّ آخِرَ وَقْتِهَا ثُلُثُ اللَّيْلِ، أَوْ نِصْفُهُ .

( وَأَوَّلُ وَقْتِ الْوُثْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ )؛ <sup>وقت صلاة الوتر</sup> لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى زَادَكُمْ صَلَاةً، <sup>(٦)</sup> أَلَا <sup>(٧)</sup> وَهِيَ الْوُثْرُ، فَصَلُّوْهَا مَا بَيَّنَّ عِشَاءَ الْآخِرَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ )) . <sup>(٨)</sup>

(١) ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني مولا هم البغدادي صاحب الفصح والتصانيف ، ولد سنة مئتين ، كان ثقة حجة ديناً صالحاً مشهوراً بالحفظ ، وقيل كان لا يتفصح في خطابه ، قال الميرد : ( أعلم الكوفيين ثعلب ) ، له اختلاف النحويين ، وكتاب القراءات ، وكتاب معاني القرآن ، مات سنة ٢٩١هـ ، ودفن في مقبرة باب الشام . سير أعلام النبلاء (٥/١٤-٧) ، تاريخ بغداد (٥/٢٠٤-٢١٢) .

(٢) لم أجده هذا القول لثعلب . والله أعلم .

(٣) وآخره حين . في د و س بلفظ: وآخر وقتها ما لم .

(٤) [ فكان ] . ساقطة من ب .

(٥) في الأم (٧٤/١) إلى ثلث الليل ، وفي المذهب (٥٢/١) ذكر أن القديم إلى نصف الليل ، وأن قوله في الجديد إلى ثلث الليل .

(٦) في د زيادة : ( وهي خير لكم من حمر النعم ) .

(٧) [ ألا ] . ساقطة من ج .

(٨) مسند أحمد (٧/٦) حديث أبي بصرة الغفاري ، برقم ٢٣٩٠٢ ، سنن أبي داود (٦١/٢) ، تفریع أبواب الوتر ،

باب استحباب الوتر ، إلا أنه بدل زادكم (قد أمدكم وهي خير لكم من حمر النعم) برقم ١٤١٨ ، وسنن

الترمذي (٣١٤٩/٢) ، أبواب الوتر ، باب ما جاء في فضل الوتر ، برقم ٤٥٢ ، قال الترمذي حديث غريب لا

نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب ، سنن ابن ماجه (٣٦٩/١) ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما

جاء في الوتر ، برقم ١١٦٨ .

(وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ)؛ تَكْثِيرًا لِلْجَمَاعَةِ، وَمُوَافَقَةً لِلصَّحَابَةِ  
 ١/١٢ ١٢، وقوله - عليه السلام - : (( أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ ))<sup>(٢)</sup> / رَدَّ قَوْلَ  
 الشَّافِعِيِّ<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - بِالتَّغْلِيسِ،<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> وما رواه مِنْ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ - : (( أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا ))، الْمَشْهُورُ مِنْهُ الصَّلَاةُ  
 لِوَقْتِهَا<sup>(٦)</sup> .

وقد نقل ابن عدي في الكامل (٥٠/٣) عن البخاري أنه قال : - في رجال الحديث - لا يُعْرَفُ سَمَاعُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ - هـ .

ولكن الحديث صححه الحاكم في مستدركه (٦٨٤/٣) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ولم يتركاه إلا لتفرد التابعي عن الصحابي ١- هـ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٣٩/٢) : " له عند أحمد إسنادان أحدهما رجاله رجال الصحيح خلا علي بن إسحاق السلمي شيخ أحمد وهو ثقة " .

وذكر الزيلعي في نصب الراية (١٠٨/٢) أنه رُوِيَ عَنْ ثَمَانِيَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ وَرَدَّ عَلَى مَنْ قَالَ بِتَضَعِيفِهِ .  
 (١) انظر شرح معاني الآثار (١٨٤، ١٨٣/١) ، وقد أخرج من طريقه عن إبراهيم النخعي قال : ما اجتمع أصحاب محمد ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير ١- هـ .

(٢) سنن الترمذي (٢٨٩/١) ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الإسفار بالفجر ، من حديث رافع بن خديج ، برقم ١٥٤ ، وفيه زيادة: فإنه أعظم للأجر ، برقم ١٤٩٠ ، قال الترمذي : حسن صحيح ، وصححه ابن حبان انظر صحيح ابن حبان (٣٥٧/٤) ، وسنن النسائي (٢٧٢/١) ، كتاب المواقيت ، باب الإسفار ، برقم ٥٤٩ وسنن أبي داود (١١٥/١) ، كتاب الصلاة ، باب وقت الصبح ، ولفظه ( أصبحوا بالصبح ) برقم ٤٢٤ ، وسنن ابن ماجه (٢٢١/١) ، الصلاة ، باب وقت صلاة الفجر ، ولفظه لفظ أبي داود ، برقم ٦٧٢ .

ولكن ذكر أهل العلم أن المراد بالإسفار هنا التأكد من طلوع الفجر ، بأن يتضح فلا يشك فيه ، ولم يَرَوْا أَنَّ مَعْنَى الْإِسْفَارِ تَأْخِيرُ الْفَجْرِ . انظر سنن الترمذي (٢٩١/١) ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٠٣/١) .

(٣) انظر الأم (٧٤/١) .

(٤) بالتغليس . في ب بالغلس .

(٥) التغليس : الغلس ظلام آخر الليل . انظر لسان العرب (١٥٦/٦) .

(٦) صحيح البخاري (١٩٧/١) ، مواقيت الصلاة ، فضل الصلاة لوقتها ، من حديث ابن مسعود ﷺ ، ولفظه : قلل: سألت رسول الله ﷺ أي العمل أحب إلى الله ؟ قال الصلاة على وقتها ، برقم ٥٠٤ ، وصحيح مسلم (٩٠/١) ، كتاب الإيمان ، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ، ولفظه: الصلاة لوقتها ، برقم ٨٥ .

ولفظ ( لأول وقتها )

مسند أحمد (٤٤٠/٦) ، حديث أم فروة عن النبي ﷺ ، من طريق القاسم بن غنام عن أهل بيته عن جدته أم فروة به ، برقم ٢٧٥١٦ ، سنن الترمذي (٣١٩/١) ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل ، من طريق الفضل بن موسى عن عبد الله بن عمر به ، برقم ١٧٠ .

( والإبراد بالظهر في الصيف، وتقديمها في الشتاء )؛ تَكْثِيرًا لِلْجَمَاعَةِ  
 أيضًا؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ تَمْنَعُ الْحُضُورَ، بخلاف الشتاء، ( و تأخير العصر <sup>(١)</sup> ما لم  
 تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ )؛ لقول النَّخَعِيِّ رحمه الله (( ما اجتمع أصحابُ النَّبِيِّ - عليه  
 السَّلَام - على شيء كاجتماعهم على تأخير العصر ))، <sup>(٢)</sup> وعلى أَنَّ الْمُخَيَّرَةَ  
 لها الخيار ما دامت في مَجْلِسِهَا <sup>(٣)</sup>، وقال الشَّافِعِيُّ - رحمه الله -: التَّعْجِيلُ  
 أَفْضَلُ؛ <sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ - عليه السلام -: (( كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً  
 حَيَّةً، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي <sup>(٥)</sup> وَيَأْتِيهَا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً ))، <sup>(٦)</sup> قِيلَ لَهُ:  
 الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى مِيلَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةِ، فَيُمْكِنُ سَيْرُ هَذَا الْقَدْرِ إِذَا صَلَّى فِي  
 وَسَطِ الْوَقْتِ، ( وَتَعْجِيلُ الْمَغْرَبِ )؛ لقوله - عليه السلام -: (( إِذَا أَخَّرَ

وقد ضعفه العقيلي (٤٧٥/٣) برقم ١٥٣٢ بالاضطراب في حديث القاسم بن غنام، فمرة يرويه عن بعض أمهاته عن أم  
 فروة، ومرة يرويه عن جدته أم فروة، ومرة عن امرأة من المبيعات بلفظ سئل أي الأعمال أحب إلى الله؟  
 قال: إيمان بالله والصلاة في وقتها ولكن جاء للحديث شواهد عند ابن خزيمة في صحيحه (١٦٩/١)، بإسناد  
 البخاري، وعند ابن حبان في صحيحه (٣٣٩/٤)، وعند الدارقطني في سننه (٢٤٦/١).

(١) [ وتأخير العصر ] في دوس زيادة [ وتأخير العصر أفضل ] .

(٢) ذكره الكاساني في بدائع الصنائع (١٢٥/١) بدون إسناد، وما وجدته عن إبراهيم النخعي قوله: ( ما اجتمع  
 أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير )، أي الإسفار بالفجر . انظر شرح معاني الآثار (١٨٤/١)،  
 باب الوقت الذي يُصَلَّى فيه الفجر أي وقت هو ؟ .

(٣) الْمُخَيَّرَةُ: هي التي قال لها زوجها: ( اختاري ) أي بين الطلاق، والبقاء زوجة . انظر في معناها المبسوط  
 للسرخسي (٢١٢/٦)، والهداية (٢٤٣/١)، ونقل اتفاق الصحابة على أَنَّ لها الخيار ما دامت في مجلسها السرخسي  
 والكاساني . انظر المبسوط (١٢٨/١٩)، وبدائع الصنائع (٣٣٠/٢)، (١١٨/٣) .

وسياق المؤلف يُفْهَم منه أَنَّ ذلك من قول النَّخَعِيِّ، ولم أجده عنه .

(٤) انظر الأم (٧٢/١)، منهاج الطالبين ص ٨ .

(٥) الْعَوَالِي ضِيْعَةٌ تبعد عن المدينة أربعة أميال، وقيل ثلاثة، وذلك أدناها، وأبعدها ثمانية . انظر معجم  
 البلدان (١٦٦/٤) .

(٦) انظر صحيح البخاري (٢٠٢/١)، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه،  
 برقم ٥٢٥، وصحيح مسلم (٤٣٣/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التبكير بالعصر  
 برقم ٦٢١ .

القوم صلاة المغرب؛ صَعِدَتِ الْمَلَائِكَةُ وَلَعَنَتْهُمْ))،<sup>(١)</sup> (وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلْثِ اللَّيْلِ)؛ لقوله - عليه السلام -: ((لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَخَّرْتُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ))،<sup>(٢)</sup> وعند الشافعي - رحمه الله - التَّعْجِيلُ أَفْضَلُ؛<sup>(٣)</sup> لَأَنَّهُ - عليه السلام -: ((كَانَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ<sup>(٤)</sup> لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَالِثَةِ الشَّهْرِ))،<sup>(٥)</sup> فنقول: قد يَتَقَيَّ الْقَمَرُ فِي الثَّالِثَةِ إِلَى قُرْبِ

(١) لم أعثر عليه، وقال ابن التركماني عنه : لم أره . انظر التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة، مخ لوحة رقم ٧ أ .

(٢) مسلم (٤٤٢/١) ، كتاب الصلاة ومواضع الصلاة ، باب وقت العشاء وتأخيرها ، من حديث ابن عمر ؓ ، ولفظه : مكثنا ليلة ننتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة فخرج علينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده فلا ندري شيء شغله في أهله ؟ فقال حين خرج : إنكم لتستظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ، ولولا أن يتقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ... برقم ٦٣٩ ، ومن حديث عائشة رضي الله عنها حتى ذهب عامة الليل برقم ٦٣٨ ، ومن حديث أنس ؓ أنه أخرها إلى شطر الليل ، وفي رواية قريبا من نصف الليل برقم ٦٤٠ ، ومن حديث السائل عن أوقات الصلاة (٤٢٨/١) ، وفيه وصلي العشاء بعدما ذهب ثلث الليل .

وجاء الحديث بلفظ المؤلف في :

مسند أحمد (١١٤/٤) بقية حديث زيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ ، وسنن الترمذي (٣٥/١) ، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في السواك ، برقم ٢٣ ، قال الترمذي حديث حسن صحيح ، وسنن ابن ماجه (٢٦٦/١) ، كتاب الصلاة ، باب وقت العشاء ، من حديث أبي هريرة ؓ ، ولفظه : لأمرهم بتأخير العشاء برقم ٦٩٠ ، ومن طريق آخر عن أبي هريرة ؓ ولفظه : (لَأَخَّرْتُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِ اللَّيْلِ) .

(٣) انظر الأم (٧٢/١) ، منهاج الطالبين ص ٨ .

(٤) [ العشاء ] . ساقطة من أ .

(٥) لثالثة . في د لثالث .

(٦) مسند أحمد (٢٧٠/٤) حديث النعمان بن بشير ؓ عن النبي ﷺ ، ولفظه قال النعمان : أنا أعلم الناس بوقت صلاة رسول الله ﷺ للعشاء كان يصليها بعد سقوط القمر في الليلة الثالثة من أول الشهر ، وسنن أبي داود (١١٤/١) ، كتاب الصلاة ، باب وقت العشاء الآخرة ، وليس فيه : من أول الشهر برقم ٤١٩ ، وسنن الترمذي (٣٠٦/١) أبواب الصلاة ، باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة ، بلفظ أبي داود برقم ١٦٥ وسنن النسائي (٢٦٤/١) ، كتاب المواقيت ، (١٩) باب الشفق ، برقم ٥٢٩ .

وضعه ابن عدي في الكامل (٤٠٥/٢) ضعفه بحبيب بن سالم كاتب النعمان ، ولكن صححه ابن حبان (٣٩٢/٤) برقم ١٥٢٦ ، والحاكم في المستدرک (٣٠٨/١) ، قال عن طريق هشيم وهو إسناد صحيح ، وأما تضعيف ابن عدي

الثُّلُثُ،<sup>(١)</sup> أو كان ذلك لِعُذْرٍ، أو فَعَلَهُ في الصَّيْفِ .

( وَيُسْتَحَبُّ في الوُتْرِ لمن يَأْلَفُ صلاة الليل أن يُؤَخَّرَ الوُتْرَ إلى آخِرِ اللَّيْلِ )؛ لقوله - عليه السلام - لعمر رضي الله عنه : (( أَخَذْتُ بِالْأَفْضَلِ، حين قال: أُصَلِّي ما كُتِبَ لي ثم أَنام، فإذا قُمْتُ صَلَّيْتُ الوُتْرَ ))، ( فَإِنْ لم يَشَقْ بالانْتِبَاهِ أوُتَرَ قَبْلَ النَّوْمِ )؛ لقوله - عليه السلام - لأبي بكر رضي الله عنه : (( أَخَذْتُ بِالثَّقَةِ حين قال: أُصَلِّي ما كُتِبَ لي ثم أُوتِرُ ثم أَنام، فإذا قُمْتُ صَلَّيْتُ في آخِرِ اللَّيْلِ ))،<sup>(٢)</sup> والله تعالى أعلم بالصَّواب .

بحبيب ابن سالم فقد ذكره أبو حاتم في الثقات (١٣٨/٤) برقم ٢١٧٠ ، وقال ابن حجر - رحمه الله - في

التقريب ص ١٥١ لا بأس به وروى له مسلم برقم ١٠٩٢

(١) [ الثلث ] . في ب و د ثلث الليل .

(٢) مسند أحمد (٣٠٩/٣) مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، من حديث جابر رضي الله عنه برقم ٤٣٦٣ ، ولفظه : ( أما أنت يا أبا

بكر فأخذت بالثقة وأما أنت يا عمر فأخذت بالقوة ، سنن أبي داود (٦٦/٢) ، أبواب الصلاة ، باب في الوتر قبل

النوم ، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه برقم ١٤٣٤ ، ولفظه : ( قال لأبي بكر أخذت بالخزم ، وسنن ابن ماجه

(٣٧٩/١) ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الوتر أول الليل ، بإسناد الإمام أحمد - رحمه

الله - ، ولفظه : ( أما أنت يا أبا بكر فأخذت بالوثقى ، برقم ١٢٠٢ ، وصححه ابن خزيمة في

صحيحه (١٤٥/٢) ، وابن حبان في صحيحه (١٩٩/٦) ، والحاكم في المستدرک (٤٤٢/١) وقال : صحيح على

شرط مسلم ولم يخرجاه ، ونقل ابن حجر في التلخيص (١٧/٢) نقل عن ابن القطان قوله عن حديث أبي قتادة عند

أبي داود رجاله ثقات ، وقال عن حديث جابر عند أحمد إسناده حسن .

باب الأذان<sup>(١)</sup>

(الأَذَانُ سُنَّةٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَالْجُمُعَةِ، دُونَ مَا سِوَاهَا)، أي حكم الأذان دون غيرها مِنَ الصَّلَوَاتِ؛ فَإِنَّهُ لَا أَذَانَ لَهَا؛ لِأَنَّ التَّوَارُثَ بِهَذَا جَرَى، وَالْأَذَانُ هُوَ الْمَشْهُورُ الْمُتَعَارَفُ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ، وَالْأَمْصَارِ، (وَلَا تَرْجِعُ<sup>(٢)</sup> فِيهِ<sup>(٣)</sup>)؛ لِأَنَّ مَدَارَ الْأَذَانِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بَنِ عَبْدِ رَبِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ التَّرْجِيعُ<sup>(٤)</sup>، وَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ<sup>(٥)</sup> فِي التَّرْجِيعِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِي مَحْذُورَةَ<sup>(٦)</sup> لَمَّا لَقْنَهُ

(١) الأذان في اللغة: الإعلام. انظر معجم مقاييس اللغة (١/٧٥، ٧٧)، لسان العرب (٩/١٣)

وشرعا: إعلام مخصوص في وقت مخصوص. انظر البحر الرائق (١/٢٦٨).

(٢) الترجيع هو: أن يذكر الشهادتين مرتين مرتين يخفض بذلك صوته ثم يعيدها رافعا بهما صوته. انظر المغني (٢٤٣/١).

(٣) [فيه] ساقطة من س.

(٤) عبد الله بن زيد بن عبدربه بن زيد بن الحارث الأنصاري الخزرجي، شهد العقبة، وشهد بدرا وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ، وهو الذي رأى الأذان، وكانت رؤياه في السنة الأولى، وكانت معه راية بني الحارث بن الخزرج يوم الفتح، توفي بالمدينة سنة ٣٢هـ وهو ابن أربع وستين سنة، وصلى عليه عثمان بن عفان رضي الله عنه، وذكر ابن حجر أن الحاكم صحح أنه قتل في أحد، والله أعلم. انظر الاستيعاب (٣/٩١٢، ٩١٣)، سير أعلام النبلاء (٣٧٥/٢)، الإصابة (٩٧/٤).

(٥) حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه:

انظر مسند أحمد (٤٣/٤) حديث عبد الله بن زيد بن عبدربه صاحب الأذان عن رسول الله ﷺ، وفيه قصة مشهورة من تعليم الملك له في النوم ألفاظ الأذان الخمسة عشر بدون ترجيع، وسنن أبي داود (١/١٣٥)، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، برقم ٤٩٩، وسنن الترمذي (١/٣٥٨، ٣٥٩)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في بدء الأذان، برقم ١٨٩، وقال الترمذي حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح، وسنن ابن ماجه (١/٢٣٢)، كتاب الأذان والسنة فيها، باب بدء الأذان، برقم ٧٠٦.

(٦) رواه بإسناده. انظر اختلاف الحديث ص ٣٠، ٣١، الأم (١/٨٤).

(٧) أبو محذورة الجمحي، أوس بن معير بن لوزان بن وهب بن ربيعة بن سعد بن جمح، وقيل اسمه سمير بن عمير بن لوزان بن وهب بن سعد بن جمح، ورجح الأول ابن عبد البر، وأمه خزاعية، كان من أندى الناس صوتا وأطيبه، وهو مؤذن المسجد الحرام، وصاحب النبي ﷺ، أسلم سنة الحديبية في قصة، كان ﷺ يؤذن بمكة إلى أن توفي سنة ٥٩هـ فبقي الأذان في ولده. انظر الاستيعاب (١/١٢١)، سير أعلام النبلاء (٣/١١٧، ١١٨).

الأذان: (( ارجع<sup>(١)</sup> ، ومُدَّ بهما صوتك ))؛<sup>(٢)</sup> مَحْمُولٌ عَلَى التَّعْلِيمِ وَالتَّلْقِينِ، فَظَنَّ أَبُو مَحْذُورَةَ أَنَّهُ مِنْ نَفْسِ الْأَذَانِ .

١٢/ ب ( ويزيدُ في أذانِ الفجرِ بعدَ الفَلاحِ الصَّلَاةُ / خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، مَرَّتَيْنِ )؛ لقوله - عليه السلام - لأبي مَحْذُورَةَ: (( إِذَا أَذَنْتَ لِلصُّبْحِ فَقُلْ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ))<sup>(٣)(٤)</sup>؛ وَلأنَّه وَقْتُ نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ فَيُخَصَّصُ<sup>(٥)</sup> بزيادةِ إَعْلَامٍ .

( والإقامةُ مثلُ الأذانِ، إلَّا أَنَّهُ يَزِيدُ فِيهَا بَعْدَ الْفَلاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، مَرَّتَيْنِ )؛ لِمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ الْأَذَانِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: (( ثُمَّ صَبَرَ هُنَيْهَةً، ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، إلَّا أَنَّهُ زَادَ فِيهِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ ))،<sup>(٦)</sup> وَقَدْ دَفَعَ هَذَا قَوْلَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّةً وَاحِدَةً،<sup>(٧)</sup> وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ الْإِقَامَةَ فُرَادَى،<sup>(٨)</sup> وَلَا

(١) ارجع . في س رجع .

(٢) صحيح مسلم (٢٨٧/١) ، كتاب الصلاة ، باب صفة الأذان ، من حديث أبي محذورة ؓ ، وفيه تكرار التشهدات فقط ، وليس فيها ( ارجع ومدَّ بهما صوتك ) ، وهذه اللفظة جاءت ابن حبان في صحيحه (٥٧٥/٤) ، بلفظ ارجع وامتدَّ صوتك ، وفي سنن النسائي الصغرى (٦/٢) بلفظ ابن حبان ، وعند ابن ماجه (٢٣٤/١) بلفظ: ( ارفع من صوتك ) ، وجاء عند أبي داود (١٣٦/١) ( تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك ) .

(٣) الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم . في ب و ج بلفظ: [الصلاة خير من النوم مرتين] ، واللفظ المثبت هو الموافق للحديث .

(٤) أصله في صحيح مسلم كما سبق ، ولكن لفظ : إذا أذنت فقل الصلاة خير من النوم جاء في : مسند أحمد (٤٠٨/٣) ، أحاديث أبي محذورة المؤذن ؓ ، وسنن أبي داود (١٣٦/١) ، كتاب الصلاة ، باب كيف الأذان ، برقم ٥٠٠ ، وسنن النسائي الصغرى (٧/٢) ، كتاب الأذان ، باب الأذان في السفر ، برقم ٦٣٣ ، وصححه ابن خزيمة (٢٠١/١) ، وابن حبان في صحيحه (٥٧٨/٤) .

(٥) فَيُخَصَّصُ . في س فيختص .

(٦) سبق تخريجه في أول كتاب الأذان .

(٧) انظر المدونة الكبرى (٥٨/١) .

(٨) انظر المذهب (٥٧/١) وحكى أن أفراد لفظ ( قد قامت الصلاة ) قوله في القديم ، ومنهاج الطالبين ص ٩ .

حُجَّةٌ لَهُ فِيمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ : (( أَمَرَ بِلَالاً أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ  
 (الإقامة))؛ <sup>(١)</sup> لَأَنَّ الْمَشْهُورَ أَمَرَ بِلَالٍ، وَلَا ذِكْرَ لِلَّيْلِ - عَلَيْهِ السَّلَام -، وَلَكِنْ  
 صَحَّ فَمَعْنَاهُ يَشْفَعُ <sup>(٢)</sup> الْأَذَانَ بِالصَّوْتِ، فَيُؤْذِنُ بِصَوْتَيْنِ، وَيُقِيمُ بِصَوْتٍ .

( وَيَتَرَسَّلُ فِي الْأَذَانَ، وَيَحْدُرُ <sup>(٣)</sup> فِي <sup>(٤)</sup> الْإِقَامَةِ )؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَام - السُّنَّةُ فِي  
 صِفَةِ الْأَذَانَ  
 - لِبِلَالٍ : (( إِذَا <sup>(٥)</sup> أَذُنْتَ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدُرْ ))، <sup>(٦)</sup> ( وَيَسْتَقْبِلُ بِهِمَا <sup>(٧)</sup> )

(١) أما لفظ : أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، انظر صحيح البخاري (٢١٩/١) ، كتاب الأذان ،  
 باب بدء الأذان ... ، من حديث أنس رضي الله عنه به برقم ٥٧٨ ، وصحيح مسلم (٢٨٦/١) ، كتاب الصلاة ، باب  
 الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة ، برقم ٣٧٨ .

وأما لفظ : أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِلَالاً بِأَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ فَقَدْ جَاءَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي السُّنَنِ الصَّغِيرَى (٣/٢) ، كِتَابُ  
 الْأَذَانَ ، بَابُ تَنْبِيَةِ الْأَذَانَ ، بِرَقْمٍ ٦٢٧ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ (٥٦٨/٤) ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٣١٣/١)  
 وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ أَسْنَدُهُ إِمَامُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمُزَكِّيُ الرَّوَاةِ بِلَالٌ مَدَافِعُهُ ، وَقَدْ تَابَعَ عَلَيْهِ الثَّقَةُ الْمَأْمُونُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ،  
 وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقْصِدُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ لِأَنَّهُ سَاقَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِهِ .

(٢) يَشْفَعُ . فِي س شَفَعُ .

(٣) التَّرَسُّلُ وَالْحَدْرُ فَسَّرَهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ (٢٤٤/١) بِأَنَّ التَّرَسُّلَ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ مِنْ كَلِمَاتِهِ بِسَكْنَةٍ ، وَالْحَدْرُ  
 أَلَّا يَفْصَلَ ، وَفِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ (٢٧١/١) أَنَّ التَّرَسُّلَ إِطَالَةُ كَلِمَاتِ الْأَذَانَ ، وَالْحَدْرُ قَصْرُهَا وَإِيجَازُهَا .

(٤) [ فِي ] . سَاقِطَةٌ مِنْ د .

(٥) إِذَا . فِي د فَإِذَا .

(٦) سَنَنُ التِّرْمِذِيِّ (٣٧٣/١) ، أَبْوَابُ الصَّلَاةِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرَسُّلِ فِي الْأَذَانَ ، مِنْ طَرِيقِ الْمُعَلَّى بْنِ أَسَدٍ ثَنَا  
 عَبْدِ الْمَنَعَمِ هُوَ صَاحِبُ السَّقَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه بِرَقْمٍ ١٩٥ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ  
 حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَنَعَمِ ، وَهُوَ إِسْنَادٌ مُجْهُولٌ ، وَسَنَنُ الْبَيْهَقِيِّ الْكِبَرِيِّ  
 (٤٢٨/١) ، ذَكَرَ جَمَاعَةُ أَبْوَابِ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةِ ، بَابُ تَرْسِيلِ الْأَذَانَ وَحُذْمِ الْإِقَامَةِ ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَنَعَمِ بِهِ  
 بِرَقْمٍ ١٨٥٨ .

وَنَقَلَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ (١٩٢/٧) عَنِ النَّسَائِيِّ قَوْلَهُ فِي يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ الْبُكَاءُ أَنَّهُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي  
 الدِّرَايَةِ (١١٦/١) إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَقَالَ فِي التَّلْخِصِ (٢٠٠/١) فِيهِ عَبْدِ الْمَنَعَمِ صَاحِبُ السَّقَاءِ وَهُوَ كَافٍ فِي  
 تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ : مَنكَرُ الْحَدِيثِ . انظر الجرح والتعديل (٦٧/٦) فالحديث بهذا الإسناد  
 ضَعِيفٌ .

وَقَدْ جَاءَ مَوْقُوفًا عَلَى عَمْرِو رضي الله عنه فِي سَنَنِ الدَّارِقُطِيِّ (٢٣٨/١) ، وَمُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (١٩٥/١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي  
 الْمَوْضِعِ السَّابِقِ وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا أَبُو الزُّبَيْرِ مُؤَذِّنُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَهُوَ تَابِعِي قَدِيمٌ مَشْهُورٌ .  
 وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (٢٣٨/١) قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نُتَرَسَّلَ فِي الْأَذَانَ وَنُحْدِفَ الْإِقَامَةَ .



الْقِبْلَةَ)؛ لَأَنَّهُ دَعَاءٌ وَثَنَاءٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ الْاسْتِقْبَالُ بِهِمَا أَوَّلَى،  
(فَإِذَا بَلَغَ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ حَوَّلَ وَجْهَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا)؛ لَأَنَّهُ دَعَاءٌ إِلَى  
الصَّلَاةِ، وَإِعْلَامٌ، وَتَحْوِيلُ الْوَجْهِ أَبْلَغُ فِي ذَلِكَ .

(وَيُؤَذَّنُ لِلْفَائِتَةِ وَيُقِيمُ)؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْفَائِتَ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ  
يُقِيمُ لَا غَيْرَ؛ <sup>(١)</sup> لِأَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - ((أَمَرَ بِإِقَامَةِ لَيْلَةِ  
التَّعْرِيسِ <sup>(٢)</sup>))، إِلَّا أَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةٌ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ: ((أَمَرَ بِإِقَامَةِ لَيْلَةِ  
رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقَامَ))، <sup>(٣)</sup> فَكَانَتِ الزِّيَادَةُ أَوَّلَى، (فَإِنْ فَائِتُهُ صَلَوَاتُ أَذْنٍ لِلأَوَّلَى  
وَأَقَامَ، وَكَانَ مُخَيَّرًا فِي الثَّانِيَةِ، إِنْ شَاءَ أَذْنٌ وَأَقَامَ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى  
الْإِقَامَةِ)؛ لِأَنَّهَا صَلَوَاتُ فَائِتَةٍ، فَيُسَنُّ لَهَا الْأَذَانُ كَالأَوَّلَى، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى  
الْإِقَامَةِ جَازٍ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَائِتُهُ <sup>(٤)</sup> يَوْمَ الْخَنْدَقِ  
أَرْبَعُ صَلَوَاتٍ، حَتَّى ذَهَبَ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَمَرَ بِإِقَامَةِ أَذْنٍ وَأَقَامَ وَصَلَّى

قال ابن حجر في التلخيص (٢٠٠/١) وفيه عمرو بن شمر وهو متروك، فالحديث لا يصح مرفوعاً والله أعلم .

(١) انظر المذهب (٥٥/١) وذكر في المسألة ثلاثة أقوال في الجديد والقديم والإملاء، فذكر أن قوله في الأم أنه يقيم لها  
ولا يؤذن، وفي القديم يؤذن ويقيم للأولى منهن، ويقيم للتي بعدها، وفي الإملاء إن أمل اجتماع الناس أذن وأقام،

وإن لم يؤمل أقام. واعتمد النووي قول الشافعي في الجديد أنه يقيم لها ولا يؤذن. انظر منهاج الطالبين ص ٩ .

(٢) التعريس: هو نزول القوم في السفر من آخر الليل. انظر مختار الصحاح (١٧٨/١)، معجم مقاييس اللغة

(٤/٢٦٣)، وليلة التعريس هي الليلة التي نام فيها رسول الله ﷺ عندما رجع من غزوة خيبر على مسيرة ليلة

منها. انظر شرح مسلم للنووي (١٨١/٥) .

(٣) جاء الحديث في الصحيح عند مسلم من طرق كلها في قصة التعريس، فمن طريق أبي هريرة رضي الله عنه وفيه ذكر الإقامة

دون الأذان، انظر صحيح مسلم (٤٧١/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة

واستحباب تعجيل قضائها، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه برقم ٦٨٠ .

وجاء في الموضع نفسه (٤٧٣/١)، من طريق أبي قتادة رضي الله عنه: وفيه ذكر الأذان، برقم ٦٨١ .

وجاء من طريق عمران بن حصين رضي الله عنه في الموضع نفسه (٤٧٤/١)، وليس فيه ذكر للأذان والإقامة، برقم ٦٨٢ .

(٤) فاتته. في ج و د فاتته .

الظهر، ثم أمره فأقام فصلّي العصر، ثم أمره فأقام فصلّي المغرب، ثم أمره فأقام فصلّي العشاء)) <sup>(١)</sup> .

(وينبغي <sup>(٢)</sup> أن يؤذن ويُقيم على طهر)؛ لأنه ذكرٌ يتقدّم الصلاة، الطهارة  
فكان من سننه الطهارة، كالحطبة، (فإن أذن على غير وضوء جاز)؛ لأن  
المقصود هو الإعلام، وقد حصل، (ويكره أن يُقيم على غير وضوء)، لأنه  
يؤدي إلى الفصل بين الإقامة والدخول في الصلاة، وإثمه مكروه، [أو يؤذن  
وهو جنب)؛ لأنه ذكرُ الله تعالى وثناءٌ عليه فأشبهه القراءة] <sup>(٣)</sup> .

(ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها)، لأنه دعاء إلى الصلاة، الأذان قبل  
دخول الوقت ١/١٣ والدعاء إلى الصلاة ولا صلاة مُحال، وقال أبو يوسف <sup>(٤)</sup> / والشافعي <sup>(٥)</sup> -  
رحمهما الله -: يجوز للفجر في النصف الأخير من الليل؛ لأنَّ بـلا كان  
يؤذن بـليل، إلا أن النبي -عليه السلام- نـبه على الغرض، ويـين  
أنه لغير الصلاة، فقال: ((إنَّه <sup>(٦)</sup> يؤذن بـليل <sup>(٧)</sup>

(١) مسند أحمد (٣٧٥/١)، مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، برقم ٣٥٥٥. وسنن الترمذي (٣٣٧/١)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتن يبدأ، برقم ١٧٩، قال الترمذي: حديث عبدالله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبدالله، ثم ذكر أن اختيار بعض أهل العلم أن يقيم الرجل لكل صلاة وإن لم يقم أجزأه، وسنن النسائي (١٧/٢)، كتاب الأذان، باب الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد والإقامة لكل واحدة منهما، أورده بعد باب الأذان للفائت من الصلوات، برقم ٦٦٢.

وجاء بطريق آخر عند النسائي في الصغرى (١٧/٢)، الأذان، باب الأذان للفائت من الصلوات، بنحوه، وفيه: (وذلك قبل أن يتول في القتال ما نزل فأنزل الله عز وجل: وكفى الله المؤمنين القتال).

(٢) في أفقط زيادة بلفظ: [وينبغي للمؤذن].

(٣) [ ] ما بين المعقوفتين ساقط من س.

(٤) انظر الهداية (٤٣/١)، الميسوط للسرخسي (١٣٤/١)، بدائع الصنائع (١٥٤/١).

(٥) انظر الأم (٨٣/١)، المهذب (٥٥/١).

(٦) في ج زيادة بلفظ: [إنه كان].

(٧) [بـليل] ساقطة من د.

لِيُوقِظَ نَائِمَكُمْ، وَيَتَسَحَّرَ صَائِمُكُمْ))<sup>(١)</sup> والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) متفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه :

انظر صحيح البخاري (٢٢٤/١) ، كتاب الأذان ، باب الأذان قبل الفجر ، ولفظه: عن النبي ﷺ قال : لا يمنع أحدكم أو أحداً منكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن أو ينادي بليل ليرجع قائمكم ولينبه نائمكم .. الحديث ، برقم ٥٩٦ ، وصحيح مسلم (٧٦٨/٢) ، كتاب الصيام ، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ... ، وفيه: ويوقظ نائمكم ، برقم ١٠٩٣ .  
وأما لفظ ويتسحر صائمكم فلم أجده ، وربما يدل عليه قوله ﷺ : لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره ... .

## بابُ شروطِ الصَّلَاةِ التي تَتَقَدَّمُهَا

( يجب على المُصَلِّي أَنْ يُقَدِّمَ الطَّهَّارَةَ من الأحداث والأنجاس على ما قَدَّمَناهُ <sup>(١)</sup> )؛ لأنَّ الطَّهَّارَةَ شَرْطُ جَوَازِ الصَّلَاةِ ، ( وَيَسْتُرُ عَوْرَتَهُ )؛ لقوله تعالى: ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ( والعورة <sup>(٣)</sup> من الرَّجُلِ ما تحت السُّرَّةِ إلى الرُّكْبَةِ ، والرُّكْبَةُ مِنَ العورة )؛ لقوله — عليه السلام —: ( كلُّ شيءٍ أسفلَ من السُّرَّةِ إلى الرُّكْبَةِ عورة )) <sup>(٤)</sup> ، وأَدْخَلْنَا الرُّكْبَةَ في

(١) أي في كتاب الطهارة .

(٢) سورة الأعراف جزء من آية رقم ٣١ .

(٣) العورة كل ما يُسْتَحْيَا منه إذا ظهر ، وعورة الرجل والمرأة سواهما . انظر النهاية في غريب الحديث (٣١٩/٣) ، لسان العرب (٦١٧/٤) ، هذا في اللغة ، وأمَّا في الشرع فقد ذكره المؤلف .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٣٠/١) ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها ، وحدث العورة التي يجب سترها ، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولفظه: قال رسول الله ﷺ : ( مروا صبيانكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع ، وإذا زوج أحدكم عبده أو أمته أو أجيره فلا ينظر إلى مادون السرة إلى الركبة من العورة فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة ) ، وسنن البيهقي الكبرى (٢٢٩/٢) ، باب عورة الرجل ، برقم ٣٠٥١ ، وفي المستدرک للحاكم (٦٥٧٣) ، ذكر عبدالله بن جعفر بن أبي طالب الطيار ، من حديث عبدالله بن جعفر بن أبي طالب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما بين السرة إلى الركبة عورة ، وفيه إسحاق بن واصل ، وقد ضعفه الذهبي كما في ميزان الاعتدال (٣٥٧/١) قال : إسحاق بن واصل عن أبي جعفر الباقر من الهلكى وذكر من بلاياه هذا الحديث ، وكذا ضعفه ابن حجر كما في لسان الميزان (٣٧٧/١) .

وأخرج أبو داود في سننه (٣٣/١) ، كتاب الصلاة ، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ؟ ، أخرج حديثا نحوه ، إلا أنه ليس فيه آخر الحديث فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة برقم ٤٩٦ .

وأخرج البيهقي في الكبرى في الموضع السابق بسنده عن أبي أيوب ؓ قال سمعت النبي ﷺ يقول : ما فوقَ الركبتين من العورة وما أسفل السرة من العورة ، برقم ٣٠٥٤ ، قال ابن حجر عن إسناد الحديث في التلخيص (٢٧٩/١) قال إسناده ضعيف ، فيه عباد بن كثير وهو متروك .

وأقربها إلى لفظ المؤلف ما أخرجه أحمد في المسند (١٨٧/٢) ، مسند عبدالله بن عمرو بن العاص ؓ من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولفظه كلفظ الدارقطني إلا أن آخره فإنما أسفل من سرتة إلى ركبتيه من عورته ، برقم ٦٧٥٦ ، قال الزيلعي : في نصب الراية (٢٩٦/١) عن صاحب التنقيح أن فيه سوار بن داود أبا حزة وقد وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال أحمد شيخ بصري لا بأس به ، وكذا ذكر ابن أبي

العورة احتياطاً، خلافاً للشافعي أنها ليست بعورة،<sup>(١)</sup> وقد قال ﷺ :  
 (( الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ ))،<sup>(٢)</sup> وهذا نصٌّ، ( وَبَدَنُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ كُلُّهُ )<sup>(٣)</sup>  
 عورةٌ إلا وجهها وكفَّيها ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَبْدِيْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ ،<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنه <sup>(٥)</sup> أَنَّهُ قَالَ:  
 الْكُخْلُ وَالْخَنَاطِمُ،<sup>(٦)</sup> وفي القَـدَمِ

حاتم في الجرح (٢٧٢/٤) برقم ١١٦٧ ، وحكم عليه ابن حجر في التقریب (٢٥٩/١) بأنه صدوق له  
 أو هام ١ - هـ ، فلعل هذا الطريق الأخير عند أحمد هو أصلها .

(١) انظر الأم (٨٩/١) ، المذهب (٦٤/١) .

(٢) سنن الدارقطني (٢٣١/١) ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحده العورة التي  
 يجب سترها ، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال الدارقطني ضعيف ، وقال ابن حجر في الدراية  
 (١٢٣/١) إسناده ضعيف ، وكذا فيه النضر بن منصور فقد ضعفه النسائي . انظر الضعفاء والمترولين  
 (١٠٢/١) ، وقال الذهبي : النضر بن منصور واه . انظر ميزان الاعتدال (١٠٩/٥) ، ونقل ابن عدي في  
 الكامل (٢٣/٧) عن البخاري أنه قال : منكر الحديث . ١ - هـ فالحديث ضعيف جدا والله تعالى أعلم .

(٣) كله . في أو د كلها ، والمثبت أنسب .

(٤) سورة النور ، جزء رقم ٣١ .

(٥) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي المكي ، ابن عم رسول الله  
 ﷺ ، حبر الأمة وفقه العصر وإمام التفسير ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، صحب النبي ﷺ نحواً من  
 ثلاثين شهراً ، حدث عنه بأحاديث كثيرة ، كان وسيماً جميلاً ، مديداً القامة ، مهيباً ، كامل العقل ، ذكي  
 النفس خرج إلى المدينة عام الفتح ، دعا له النبي ﷺ فقال : اللهم علمه التأويل وجاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال  
 عنه : ذاكم فقي الكهول ، إن له لساناً سؤولاً وقلبا عقولاً ، وقد عمي ، وكان يقول :

إن يأخذ الله من عيني نورهما \*\* ففي لساني وقلبي منهما نور ، شهد مع علي الجمل وصفين والنهروان ، لما مات  
 رؤي كأن طائراً أبيضاً دخل في قبره فأول علمه ، مات بالطائف سنة ٦٨ هـ أو ٦٧ هـ ، وقيل عاش  
 إحدى وسبعين سنة . انظر الاستيعاب (٩٣٣/٣-٩٣٩) ، سير أعلام النبلاء (٣/٣٣١-٣٥٩) ، الإصابة  
 (١٤١/٤) .

(٦) سنن البيهقي الكبرى (٢٢٥/٢) ، باب عورة المرأة الحرة قال الله تعالى ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ،  
 من حديث ابن عباس رضي الله عنه ، برقم ٣٠٣١ ، ٣٠٣٢ ، وأخرجه الطبري في تفسيره (١١٨/١٨) في تفسير  
 سورة النور في قوله تعالى : ( إلا ما ظهر منها ) ، وأخرجه أيضاً مقطوعاً على سعيد بن جبير ، وقد جاء عن  
 ابن عباس رضي الله عنه ما يخالف ذلك بأنه الوجه والكفان ، كما في سنن البيهقي في الموضع السابق وقد جاء عن

رَوَاتَانِ، <sup>(١)</sup> والصَّحِيحُ أَنَّهَا عَوْرَةٌ، ( وما كان عورةً من الرَّجُلِ؛ فهو عَوْرَةٌ من الأُمَّةِ )، بطريق الأَوَّلَى، ( وبَطْنُهَا وَظَهْرُهَا عَوْرَةٌ، وما سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَدَنِهَا فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ )؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَمَرَ رضي الله عنه: (( كَانَ يَضْرِبُ الْإِمَاءَ عَلَى سِتْرِ الرَّأْسِ وَيَقُولُ: أَتَتَشَبَّهْنَ بِالْحَرَائِرِ ))، <sup>(٢)</sup> وَالْبَطْنُ وَالظَّهْرُ مَحَلُّ الشَّهْوَةِ، فَصَارَ كَمَا تَحْتَ السُّرَّةِ .

( ومن لم يجد ما يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ صَلَّى مَعَهَا <sup>(٣)</sup> )؛ لِأَنَّهُ دُفِعَ إِلَى أَمْرَيْنِ: تَحْمُلِ النَّجَاسَةِ، وَكَشْفِ الْعَوْرَةِ، فَيَخْتَارُ الْأَهَمَّ وَالْآكَدَ، وَهُوَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ، وَخَارِجَهَا، ( وَلَمْ يُعَدِ الصَّلَاةُ )؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَأْمُورٌ بِهَا فَلَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا، وَلِلشَّافِعِيِّ فِي الْإِعَادَةِ قَوْلَانِ، <sup>(٤)</sup> ( ومن لم يجد ثَوْبًا صَلَّى غُرْيَانًا قَاعِدًا يَوْمِي بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ )؛ لِأَنَّهُ فِيهِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ الْمُغْلَظَةِ مِنْ وَجْهِهِ، وَإِثْنَانَا بِمَا يَقُومُ مَقَامَ الْقِيَامِ، فَكَانَ أَوَّلَى مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِهِ، وَالْإِثْنَانِ بِالْأَرْكَانِ عَلَى وَجْهِ التَّقْصَانِ، ( فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا أَجْزَأَهُ، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ )؛ لِأَنَّ تَمَامَ السِّتْرِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْقُعُودِ، <sup>(٥)</sup> فَجَازَ تَرْكُهُ،

بعض التابعين كعكرمة وأبي صالح وسعيد بن جبير وقتادة . انظر الدراية (٢/٢٢٥) ، ونصب الراية (٢٣٩/٤) .

(١) انظر الهداية (٤٣/١) ، البحر الرائق (٢٨٤/١) .

(٢) قد جاء ذلك عن عمر رضي الله عنه بألفاظ مختلفة :

مصنف ابن أبي شيبة (٤١/٢) ، كتاب الصلوات ، باب في الأمة تصلي بغير خمار ، من حديث أنس رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه ضرب أمة لآل أنس رآها متقنعة ، قال : اكشفي رأسك لا تشبهين بالحرائر ، برقم ٦٢٣٦ ، مصنف عبد الرزاق (١٣٦/٣) باب الخمار ، برقم ٥٠٦٤ ، قال ابن حجر في الدراية (١٢٤/١) إسناده صحيح .

قال البيهقي في السنن الكبرى (٢٢٧/٢) والآثار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك صحيحه .

(٣) في أزيادة بلفظ: [ ولم يعد صلاته ] ، وفي ج [ ولم يعد ] .

(٤) انظر المذهب (٦٠/١) ذكرهما ، وقال : إن القول بالإعادة أصح .

(٥) [ لا يحصل إلا بالقعود ] . المثبت من ب و د ، وهو أنسب الألفاظ ، وفي أ و س لا يحصل بالقعود ، وفي ج لا يحصل بالقيام .

الصلاة مع  
فقدان بعض  
الشروط .

وقال زفر، <sup>(١)</sup> والشافعي <sup>(٢)</sup> - رحمها الله -: يُصَلِّي قَائِماً؛ لَأَنَّ فِيهِ إِتْيَاناً بِالرُّكْنِ وَتَرْكاً لِلشَّرْطِ، فَكَانَ أَوْلَى، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ فِي مَا قَلْنَاهُ إِتْيَاناً بِمَا يَقُومُ مَكَانَ <sup>(٣)</sup> الرُّكْنِ، مَعَ الْمَحَافَظَةِ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ مِنْ وَجْهِهِ، فَكَانَ أَوْلَى مِنْ إِبْدَائِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

( وَيُنَوِّي لِلصَّلَاةِ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا بَنِيَّةً، لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّحْرِيمَةِ )  
١٣/ ب (بِعَمَلٍ)؛ لَأَنَّ الْقِيَامَ مُعْتَادٌ، فَلَا يَتَمَيَّزُ لِلْعِبَادَةِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَتَعْيِينِ الصَّلَاةِ؛ لَأَنَّ /  
غَيْرَهَا يُزَاحِمُهَا، وَجَوَازُ تَقْدِيمِ النِّيَّةِ لِلضَّرُورَةِ، كَمَا فِي الصَّوْمِ، وَاشْتِرَاطُ عَدَمِ  
تَخَلُّلِ عَمَلٍ؛ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ، وَالشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْجَبَ  
اِخْتِلَاطَ النِّيَّةِ بِالتَّحْرِيمَةِ، <sup>(٤)</sup> وَفِيهِ حَرَجٌ ظَاهِرٌ .

( وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ )؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ ﴾  
الْحَرَامِ ﴿ <sup>(٥)</sup> (إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَائِفاً فَيُصَلِّي إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدِرَ)؛ <sup>(٦)</sup> لِقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿ فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٧)</sup>؛ وَلِأَنَّهُ شَرْطٌ، فَيَسْقُطُ بِالْعَجْزِ،  
كَغَيْرِهِ مِنَ الشَّرَائِطِ، ( فَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ، وَلَيْسَ بِحَضْرَتِهِ مَنْ <sup>(٨)</sup>  
يَسْأَلُهُ عَنْهَا اجْتِهَدَ وَصَلَّى )؛ لِأَنَّهُ طَرِيقُ حَصُولِ الظَّنِّ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْيَقِينِ،  
( فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ بَعْدَمَا صَلَّى، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ )؛ لِأَنَّهُ أَدَاهَا إِلَى جِهَةٍ

(١) لم أجده من قول زفر، وإنما وجدته من قول بشر المريسي . انظر بدائع الصنائع (١/١٤١) .

(٢) انظر الأم (٩١/١)، المذهب (٦٦/١) .

(٣) مكان . في س مقام .

(٤) انظر مختصر المزني ص ٢٥ ، المذهب (٧٠/١) .

(٥) سورة البقرة، جزء من آية رقم ١٤٤ .

(٦) في ب زيادة بلفظ: [ قدر عليها ] .

(٧) سورة البقرة، جزء من آية رقم ١١٥ .

(٨) [ مَنْ ]، في ج [ أحد ] .

عنده<sup>(١)</sup> أنَّها جهة الكعبة، وهو الواجب عليه لا غير، والشافعي - رحمه الله -  
 أَوْجَبَ الإِعَادَةَ،<sup>(٢)</sup> إلْحَاقًا بِمَا إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ، وَالْفَرْقُ أَنْ تَمَّ<sup>(٣)</sup> يَنْتَقِلَ مِنْ  
 الاجتهاد إلى اليقين، وَهَاهُنَا<sup>(٤)</sup> يَنْتَقِلُ<sup>(٥)</sup> مِنْ اجتهادٍ إِلَى اجتهادٍ مِثْلِهِ، (وَإِنْ  
 عَلِمَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، اسْتَدَارَ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَبَنَى عَلَى<sup>(٦)</sup> صَلَاتِهِ)،  
 كَذَلِكَ فَعَلُوا أَهْلَ قُبَاءَ،<sup>(٧)</sup> لَمَّا بَلَغَهُمْ تَحْوِيلَ الْقِبْلَةِ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ \*\*\*

(١) فِي د [ أَنَّمَا عِنْدَهُ ] .

(٢) انظر الأم (٩٤/١) ، وذكر في المذهب (٦٨/١) قولين ، الجديد يلزمه الإعادة ، والقديم وفي كتاب الصيام من الجديد لا يلزمه الإعادة .

(٣) [ تَمَّ ] . فِي ب [ ثَمَّة ] .

(٤) وَهَاهُنَا . فِي أ وَهَنَا .

(٥) [ يَنْتَقِلُ ] . سَاقِطَةٌ مِنْ ب وَ د .

(٦) [ وَبَنَى عَلَى ] . فِي ج [ وَبَنَى عَلَيْهَا ] .

(٧) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ:

انظر صحيح البخاري (١٥٧/١) ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في القبلة ، ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة ... ، من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال : ( بينا الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة برقم ٣٩٥ ، وصحيح مسلم (١٧٥٤/٤) ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة ، برقم ٥٢٦ .



## بابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

( فَرَائِضُ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ <sup>(١)</sup> ، التَّحْرِيمَةُ ) ؛ لقوله - ﷺ - : (( تحريمُها فرائض الصلاة التكبير وتحليلُها التسليم )) <sup>(٢)</sup> ، ( والقيام ) ؛ لقوله - عليه السلام - : (( صَلِّ قائماً ، فإن لم تستطع ، فقاعد )) <sup>(٣)</sup> ، ( والقراءة ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ فاقراءوا ما نيسر من القرآن ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والأمر للوجوب ، ( والركوع والسُّجود ) ؛ لقوله تعالى : ﴿ أركعوا واسجدوا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ( والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد ) ؛ لقول عليٍّ ؓ : (( إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة ، وقعد <sup>(٦)</sup> قدر التشهد ، فقد تمت صلاته ، وهذا لا يُعرف إلا

(١) قال الكمال ابن الهمام: لا تخلو هذه العبارة من شيء؛ - أي من الناحية اللغوية - لأنه إن اعتبر مفرد فرائض فريضة، فالعدد يخالف المعدود، وإن اعتبر مفرداً فرض لم يكن هذا جمعاً - هـ بتصرف واختصار . انظر فتح القدير (١/٢٧٤) .

(٢) مسند أحمد (١/١٢٣)، مسند علي بن أبي طالب ؓ ، برقم ١٠٠٦ ، وسنن أبي داود (١/١٦)، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، برقم ٦١ ، وسنن الترمذي (١/٨)، كتاب أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، برقم ٣ ، قال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب، وسنن ابن ماجه (١/١٠١)، الطهارة وسننها، باب مفتاح الصلاة الطهور، برقم ٢٧٥ ، وصحح الحاكم هذا الحديث، من حديث أبي سعيد الخدري، وقال: ( صحيح على شرط مسلم )، ووصف حديث علي بأنه أشهر إسناداً .

(٣) صحيح البخاري (١/٣٧٦)، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يُطق قاعداً صَلَّى على جنب...، من حديث عمران بن حصين ؓ قال: كانت بي بواسير فسألت النبي ﷺ عن الصلاة، فذكر الحديث، وفي آخره فإن لم تستطع فعلى جنب، برقم ١٠٦٦ .

(٤) سورة المزمل جزء من آية رقم ٢٠ .

(٥) سورة الحج جزء من آية رقم ٧٧ .

(٦) وقعد ، في ج زيادة بلفظ: وقد قعد .

(٧) سنن الدارقطني (١/٣٦٠)، كتاب الصلاة، باب مفتاح الصلاة الطهور، من حديث علي بن أبي طالب ؓ ، وليس فيه إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة ، سنن البيهقي الكبرى (٢/١٧٣)، أبواب الصلاة ، باب تحليل الصلاة بالتسليم، بلفظ الدارقطني، برقم ٢٧٨٩ .

ولكن هذا الأثر أعله أبو حاتم ، فقد قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول عن هذا الحديث حديث منكراً ، لا أعلم روى الحكم بن عتيبة عن عاصم بن ضمرة شيئاً ، وقد أنكر شعبة على أبي عوانة روايته عن الحكم . انظر علل ابن أبي

سَمَاعًا، ( وما زاد على ذلك فهو سُنَّة )، أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرَضٍ؛ إِذْ فِي الصَّلَاةِ وَاجِبَاتٌ وَسُنَنٌ.

( وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ الدُّخُولَ <sup>(١)</sup> فِي صَلَاتِهِ <sup>(٢)</sup>، كَبَّرَ )؛ لِمَا ذَكَرْنَا <sup>(٣)</sup>،  
 ( وَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ حَتَّى يُحَازِيَ بِإِبْهَامَيْهِ شَحْمَةَ <sup>(٤)</sup> أُذُنَيْهِ )؛ لِمَا رَوَى  
 عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه، <sup>(٥)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( كَانَ إِذَا افْتَتَحَ  
 الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِمَا أُذُنَيْهِ )) <sup>(٦)</sup>، وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ

حاتم (١١٣/١)، وذكر البيهقي عن الإمام أحمد أنه قال: حديث علي لا يصح، وكذا قال عنه البيهقي. انظر سنن البيهقي (١٤٠/٢).

وقد جاء عند الترمذي والبيهقي وغيرهما عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً: ( إذا رفع الرجل رأسه من السجود في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته )، قال الترمذي إسناده ليس بالقوي، وقد اضطربوا في إسناده، وذكر البيهقي بعد ذكره للحديث، ذكر أن فيه عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، ضعفه يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم. انظر سنن البيهقي الكبرى (١٣٩/٢).

ولعل المؤلف - رحمه الله - جمع في اللفظ بين هذا المرفوع والموقوف عن علي رضي الله عنه.

(١) أراد الرجل الدخول. في ب و د بدلاً من هذه الجملة: [دَخَلَ الرَّجُلُ].

(٢) صلاته، في أ الصلاة.

(٣) من قوله ﷺ: ( تحريمها التكبير ... )، وقد سبق قريباً.

(٤) شحمة. في ج شَحْمَتِي.

(٥) وائل بن حجر بن ربيعة بن وائل بن يعضر الحضرمي، أبو هنيذة، كان قتيلاً من أقبال حضرموت - القليل هو الملك النافذ، انظر النهاية في غريب الحديث (١٢٢/٤) - وكان أبوه من ملوكهم، أسلم وقدم على النبي ﷺ، فقربه وأجلسه على مقعده ودعا له واستعمله على أقبال من حضرموت، له قصة فيها عبرة مع معاوية - رضي الله عنهما -، نزل الكوفة وبايع معاوية رضي الله عنه. انظر الاستيعاب (١٥٦٢/٤)، الإصابة (٥٩٦/٦).

(٦) صحيح مسلم (٣٠١/١)، كتاب الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام...، من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة، كَبَّرَ - وصف هام - حيال أذنيه... الحديث، برقم ٤٠١.

وجاء قريباً من لفظ المؤلف إلا أنه ليس فيه لفظ يُحَازِي بِمَا أُذُنَيْهِ، وإنما المعنى:

عند أبي داود (١٩٣/١) أبواب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة، ولفظه: رفع يديه حيال أذنيه، ثم أتيتهم فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم في افتتاح الصلاة وعليهم بَرَانِسٌ وَأَكْسِيَّةٌ، برقم ٧٢٨، وعند النسائي في الصغرى (١٢٢/٢)، كتاب الافتتاح، باب رفع اليدين حيال الأذنين، بنحوه، وليس فيه أكسية ولا برانس، برقم ٨٧٩، وذكره في موضع آخر تحت باب رفع اليدين عند الرفع من الركوع بنحوه.

الله-<sup>(١)</sup> بما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ : (( كان إذا افتتح الصلاة، رفع يديه حتى يحاذي منكبيه ))<sup>(٢)</sup> ونحن نحمله على حالة الضرورة، وقد نبهه وائل في حديثه على ذلك؛ فإنه قال: (( وجدتهم في العام الثاني يرفعون أيديهم في الأكسية من البرد ))<sup>(٣)</sup> ( فإن قال بدلاً من التكبير الله أجَلُّ، أو أعظم، أو الرحمن أكبر، أجزأه ] عند أبي حنيفة ومحمد<sup>(٤)</sup> - رحهما الله - [ <sup>(٥)</sup>؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾<sup>(٦)</sup>، ولأن المقصود / هو التعظيم، والألفاظ في ذلك كلها سواء، وقال أبو يوسف: في غير حالة العجز لا يجوز إلا قوله: الله أكبر، أو الكبير، أو الأكبر<sup>(٧)</sup>، وقال مالك: لا يجوز إلا قوله<sup>(٨)</sup>: الله أكبر<sup>(٩)</sup>، وقال الشافعي: لا يجوز إلا الله

هل يجوز  
التكبير بغير الله  
أكبر؟

وجاء عند أحمد في مسنده (٣١٦/٤) حديث وائل بن حجر رضي الله عنه، بلفظ حتى حاذت إمامته شحمة اليسرى .

(١) انظر الأم (١٠٣/١)، ومسند الشافعي ص ٣٥، من طريقه إلى سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً .

(٢) متفق عليه، انظر صحيح البخاري (٢٥٧/١)، كتاب صفة الصلاة، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح

سواء، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، برقم ٢٠٢، وصحيح مسلم (٢٩٢/١)، كتاب الصلاة، باب استحباب

رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام...، برقم ٣٩٠ .

(٣) سبق في حديث وائل السابق، عند أبي داود في الموضع السابق، وعند أحمد في المسند (٣١١٧/٤)، من حديث

وائل بن حجر رضي الله عنه .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩٦/١)، الصلاة، باب رفع اليدين في افتتاح الصلاة، ورجح رفع اليدين إلى

الأذنين، ووجه الأحاديث القاضية برفع اليدين حذو المنكبين أن السبب في ذلك هو البرد، ولفظ ثم أتيتهم من

العام المقبل وعليهم الأكسية والبرانس فكانوا يرفعون أيديهم، وأشار شريك إلى صدره .

(٤) [ ومحمد ] ساقطة من س .

(٥) ما بين المعقوفين [ ساقط من ب و د .

(٦) المبسوط للشيباني (١٤/١)، بداية المبتدي (١٤/١)، المبسوط للسرخسي (٣٦/١)، بدائع الصنائع (١٣٠/١) .

(٧) سورة الأعلى، آية رقم ١٥ .

(٨) [ فصلي ]، ساقطة من ب .

(٩) المبسوط للشيباني (١٤/١)، بداية المبتدي (١٤/١)، المبسوط للسرخسي (٣٦/١)، بدائع الصنائع (١٣٠/١) .

(١٠) [ قوله ]، ساقطة من ب و د .

(١١) المدونة الكبرى (٦٢/١)، مختصر خليل ص ٢٨، الكافي في فقه أهل المدينة ص ٣٩ .

أكبر، أو الأكبر؛<sup>(١)</sup> لقوله ﷺ: (( تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ))،<sup>(٢)</sup> إِلَّا أَنَا نَقُولُ: التَّكْبِيرُ هو التَّعْظِيمُ، وقد صَرَّحَ بِهِ .

( وَيَعْتَمِدُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى )؛ لقوله - عليه السلام - : وَضَعُ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ،  
 (( ثَلَاثٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: مِنْهَا وَضَعُ الْيَمِينِ <sup>(٣)</sup> عَلَى الشَّامَلِ فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ .  
 الصَّلَاةِ ))،<sup>(٤)</sup> ( وَيَضَعُهُمَا تَحْتَ سُرَّتِهِ )؛ لقول عليٍّ عليه السلام : (( مِنْ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَضَعُ الْأَكْفِ عَلَى الْأَكْفِ <sup>(٥)</sup> تَحْتَ السُّرَّةِ ))؛<sup>(٦)</sup> ولأنَّه أَقْرَبُ إِلَى التَّعْظِيمِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رحمه الله - : تَحْتَ الصَّدْرِ؛<sup>(٧)</sup> لَأَنَّ وَإِلَّا قَالُ:

(١) انظر الأم (١٠٠/١)، المذهب (٧٠/١)، منهاج الطالبين ص ١٠ .

(٢) سبق ص ١٠٥ .

(٣) اليمين . في ج و د اليمنى، والمثبت هو الموافق للحديث .

(٤) صحيح ابن حبان (٦٧/٥)، ذكر الأخبار عما يستحب للمرء من وضع اليمين على اليسار في صلاته، من حديث ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ( إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ أَمَرْنَا أَنْ نُوَخَّرَ سَحُورَنَا وَنَعَجِّلَ فِطْرَنَا وَأَنْ نَمْسُكَ بِأَيْمَانِنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي صَلَاتِنَا، بِرَقْم ١٧٧٠ .

معجم الطبراني الكبير (١٩٩/١١) عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه، بنحوه، برقم ١١٤٨٥، قال الهيثمي: - في مجمع الزوائد - (١٠٥/٢) رجاله رجال الصحيح .

وسنن البيهقي الكبرى (٢٩/٢)، من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي داود عن أبيه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه بنحوه، وتكلم البيهقي في إسناده، وقوى طريقاً موقوفاً على عائشة رضي الله عنها من قولها .

وجاء من طرق بنحوه، عند الدارقطني (٢٨٤/١)، من طريق أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما، وعند ابن عدي في الكامل (٣٨٢/٢)، من حديث أنس رضي الله عنه، وجاء عند ابن أبي شيبة موقوفاً على أبي الدرداء .

(٥) [ على الأكف ]، في أ فقط على الكف .

(٦) مسند أحمد (١١٠/١)، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، برقم ٨٧٥، وسنن أبي داود (٢٠١/١)، كتاب الصلاة، باب وضع اليمين على اليسرى في الصلاة، ولفظه: وضع الكف على الكف، وليس الأكف برقم ٧٥٦ .

قال ابن حجر - رحمه الله - في التلخيص الحبير (٢٧٢/١): ( وفيه عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي وهو متروك فقد اختلف عليه فيه )، وقال في الدراية (١٢٨/١): ( إسناده ضعيف )، ونقل الزيلعي في نصب الراية (٣١٣/١) عن ابن القطان أن أحمد بن حنبل وأبا حاتم قالوا في هذا الراوي منكر الحديث، وعن ابن معين أنه قال: ليس بشيء، وعن البخاري أنه قال: فيه نظر .

وقال النووي في شرح مسلم (١١٥/٤): متفق على تضعيفه. -هـ-، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف، والله أعلم .

(٧) مختصر المزني ص ٢٥، المذهب (٧١/١)، منهاج الطالبين ص ١٣ .

(( كان النَّبِيُّ - عليه السلام - يَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ <sup>(١)</sup> تَحْتَ صَدْرِهِ، إِلَّا أَنْ تَحْتَ السُّرَّةِ هُوَ تَحْتَ الصَّدْرِ، فَلَمْ يُنَاقِضْ مَا رَوَيْنَاهُ، ( ثُمَّ يَقُولُ سُبْحَانَكَ دَعَاءُ  
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ إِلَى آخِرِهِ <sup>(٢)</sup> )؛ لِمَا رَوَى <sup>(٣)</sup> عُمَرُ وَابْنُ مَسْعُودٍ  
وعائشة وأبو سعيد وجابر <sup>(٤)</sup> وأنس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ - عليه السلام - : (( كَلَنَ  
يَقُولُ ذَلِكَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ))، <sup>(٥)</sup> وَعِنْدَ

(١) [يساره]، في أوج يساره .

(٢) في ج زيادة بلفظ: [وتعالى جدك ولا إله غيرك] .

(٣) رَوَى فِي س رَوَى .

(٤) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم الأنصاري السلمي من بني سلمة ، أبو عبد الله ، وأبو عبد الرحمن ، وأبو محمد على أقوال ، أخذ المكثرين من الحديث عن النبي ﷺ ، غزا مع النبي ﷺ تسع عشرة غزوة ، لم يشهد بدرًا ، توفي بالمدينة سنة ٧٨هـ ، أو ٧٤هـ ، أو ٧٣هـ ، ويقال عاش ٩٤ سنة . الاستيعاب (٢١٩/١-٢٢٠) ، الإصابة (٤٣٤/١) .

(٥) جاء في صحيح مسلم (٢٩٩/١) ، كتاب الصلاة ، باب حُجَّةٍ مَنْ قَالَ لَا يَجْهَرُ بِالْبِسْمِلَةِ ، مَوْقُوفًا عَلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ، وَلَفْظُهُ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَجْهَرُ بِمَوْلَاءِ الْكَلِمَاتِ ... ، بِرَقْم ٣٩٩ .  
أما المرفوع : فجاء في :

مسند أحمد (٦٩/٣) ، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وَلَفْظُهُ : عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ ، بِرَقْم ١١٦٧٥ ، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ (٢٠٦/١) ، كِتَابُ الصَّلَاةِ ، بَابُ مَنْ رَأَى الْإِسْتِفْتَاحَ بِسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، بِنَحْوِهِ بِرَقْم ٧٧٥ ، وَمِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، بَلَفَظَ أَحْمَدُ بِرَقْم ٧٧٦ ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِيسِ الْخَبِيرِ (٢٢٩/١) : إِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ لَكِنْ فِيهِ انْقِطَاعٌ ، وَسَنَنُ التِّرْمِذِيُّ (٩/٢ ، ١٠) ، أَبْوَابُ الصَّلَاةِ ، بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ وَلَفْظُهُ ، بِرَقْم ٢٤٢ ، وَتَكَلَّمَ التِّرْمِذِيُّ عَلَى إِسْنَادِهِ ، وَمِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ بَلَفَظَ أَحْمَدُ (١١/٢) ، وَسَنَنُ النَّسَائِيُّ (١٣٢/٢) ، كِتَابُ الْإِفْتِتَاحِ ، بَابُ نَوْعٍ آخَرَ مِنَ الذِّكْرِ بَعْدَ بَابِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ، مِنْ طَرِيقِ وَلَفَظَ أَحْمَدُ ، بِرَقْم ٨٩٩ ، وَسَنَنُ ابْنَ مَاجَةَ (٢٦٤/١) ، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا ، بَابُ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ، مِنْ طَرِيقِ وَلَفَظَ أَحْمَدُ بِرَقْم ٨٠٤ ، وَمِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ (٢٦٥/١) ، بِرَقْم ٨٠٦ .

وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (٣٠٠/١) ، وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ (٢٤٢/٣)

وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٢١٢/٦) ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ أَنَّهُ اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ ، وَمِنْ طَرِيقِ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ (٣٠٥/١) بَلَفَظَ الْإِسْتِفْتَاحَ ، وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي الْكُبْرَى (٣٥/٢) .

الشَّافِعِي <sup>(١)</sup> يَقْرَأُ <sup>(٢)</sup> : وَجَّهَتْ <sup>(٣)</sup> وَجْهِي <sup>(٤)</sup> إِلَى آخِرِهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُمَا - : (( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ )) <sup>(٥)</sup> ، وَهُوَ عِنْدَنَا مَحْمُولٌ عَلَى  
 النَّفْلِ؛ لِاتِّسَاعِ أَمْرِهِ ، ( وَيُسْتَعِيدُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ )؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :  
 ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ( ثُمَّ يَقْرَأُ <sup>(٧)</sup> ) ، وَهَلْ يُسِرُّ  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَيُسِرُّ بِهَمَّا )؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (( صَلَّيْتُ خَلْفَ  
 النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ <sup>(٨)</sup> وَعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَكَانُوا <sup>(٩)</sup> يُسِرُّونَ بِسْمِ اللَّهِ  
 أَمْ يَجْهَرُونَ؟

(١) انظر الأم (١٠٦/١) ، البيان شرح المذهب (١٧٦) .

(٢) يقرأ . في أ و ج يقرأ .

(٣) وجَّهَتْ . في ج فقط: إني وجهت .

(٤) في ج زيادة بلفظ: [ للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً إلى آخره ] .

(٥) أخرجه مسلم (٥٣٤/١) ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل ، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ ، برقم ٧٧١ ، ولفظه: ( أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا أول المسلمين ) .

وأما حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقد رواه الطبراني في الكبير (٣٥٣/١٢) ، وسياقه إلى قوله ( وأنا من المسلمين ) ، برقم ١٣٣٢٤ ، وهذا من عجائب المؤلف - رحمه الله - إذ كيف يترك حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد أخرجه مسلم ، ويذكر حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، على أن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قد جمع فيه بين دعاء الاستفتاح الذي في مسلم ، ودعاء الاستفتاح: ( سبحانك اللهم وتبارك اسمك .. ) ، والحديث معلول ، فإن فيه عبد الله بن عامر الأسلمي ، قال الذهبي: ضعفه أحمد ، والنسائي ، والدارقطني ، وقال يحيى: ليس بشيء ، وقال البخاري: يتكلمون في حفظه ، وسئل عنه ابن المديني ؟ فقال: ذاك عندنا ضعيف ، ضعيف . انظر ميزان الاعتدال (١٣٠/٤) .

(٦) [ من الشيطان الرجيم ] ، ساقطة من ب و د .

(٧) سورة النحل آية رقم ٩٨ .

(٨) في أ و ج زيادة بلفظ: [ وخلف أبي بكر ] ، و [ أبي بكر ] ساقطة من س .

(٩) وكانوا . في ج فكانوا .

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ))،<sup>(١)</sup> فالخير<sup>(٢)</sup> حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup>  
وعلى الشَّافِعِيِّ فِي الْجَهْرِ بِهِ.<sup>(٥)</sup>

( ثم يقرأ فاتحة الكتاب، وسورة معها، أو ثلاثَ آياتٍ من أيِّ سورة فاتحة الكتاب، وحكمها .  
شاء )؛ لَأَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (( وَاطَّابَ عَلَى ذَلِكَ ))<sup>(٦)</sup> ، والشَّافِعِيُّ احتجَّ فِي  
اشتراطِ الفاتحة؛<sup>(٧)</sup> بقوله<sup>(٨)</sup> - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩/١)، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يُجهر بالبسملة، من حديث أنس رضي الله عنه، ولفظه: .. فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، برقم ٣٩٩ .

وجاء عند البخاري في صحيحه بنحوه (٢٥٩/١)، كتاب صفة الصلاة، باب ما يقول بعد التكبير، ولفظه: ( أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين )، برقم ٧١٠ .

(٢) فالخير . في ج والخبر .

(٣) في ب زيادة بلفظ: [ بسم الله الرحمن الرحيم ] .

(٤) انظر المدونة (٦٤/١) ، الكافي في فقه أهل المدينة (٤٠/١) .

(٥) انظر الأم (١٠٧/١) ، المذهب (٧٢/١) .

(٦) يدل على ذلك أحاديث كثيرة :

منها حديث أبي قتادة رضي الله عنه المتفق عليه ، ولفظه: ( أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين بأَمِ الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخريين بأَمِ الكتاب ويسمعنا الآية ... الحديث )

صحيح البخاري (٢٦٩/١)، كتاب صفة الصلاة ، باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب، برقم ٧٤٣ ، وصحيح مسلم (٣٣٣/١)، كتاب الصلاة ، باب القراءة في الظهر والعصر ، برقم ٤٥١ .

وأما تحديد السورة بثلاث آيات فيدل عليه ما جاء عند البخاري مقطوعاً ، قال حدثنا سفيان قال: قال لي ابن شبرمة نظرت كم يكفي الرجل من القرآن، فلم أجِد سورة أقل من ثلاث آيات، وساق البخاري بإسناده إلى علقمة أنه لقي أبا مسعود رضي الله عنه وهو يطوف بالبيت ، فذكر قول النبي ﷺ من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه . انظر صحيح البخاري (١٩٢٦/٤)، كتاب فضائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن، وقول الله تعالى: فاقروا ما تيسر منه، برقم ٤٧٦٤ .

(٧) انظر الأم (١٠٧/١) ، البيان شرح المذهب (١٨١/١) .

(٨) [ بقوله ]، في ب لقوله .

الكتاب ))، <sup>(١)</sup> إلا أن المراد بالحديث <sup>(٢)</sup> ما أُريدَ بنظائره من تحوُّر قوله - عليه السلام - <sup>(٣)</sup>: (( لا صلاة لجار المسجد [ إلا في المسجد ] ))، <sup>(٤)</sup> لا صلاة للمرأة الناشِزة، <sup>(٥)</sup> ( وإذا قال الإمام ولا الضَّالِّين، قال <sup>(٦)</sup>: آمين، ويقولها قَوْلُ آمين، المؤثِّمون، <sup>(٧)</sup> ويُخَفَّوْنَهَا )؛ لقوله - عليه السلام - : (( إذا أمَّن الإمام وصفته .

(١) متفق عليه :

صحيح البخاري (٢٦٣/١)، كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها ... ، من حديث عبادة بن الصَّامت أن النبي ﷺ قال: ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ) برقم ٧٢٣ ، وصحيح مسلم (٢٩٥/١)، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... ، برقم ٣٩٤

(٢) بالحديث . في ج بلفظ: من الحديث .

(٣) [ عليه السلام ]، ساقطة من ج و د ، وهي مهمَّة في تحديد القول في كونه حديثاً، أم لا ؟ وخاصة في قوله لا صلاة للمرأة الناشِزة .

(٤) [ إلا في المسجد ]، ساقطة من ب و د .

(٥) أمَّا المرفوع : فقد أخرجه الدارقطني في سننه (٤١٩/١، ٤٢٠)، كتاب الصلاة، باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر ، من طريقين، عن جابر وعن أبي هريرة رضي الله عنهما . ومستدرك الحاكم ((٣٧٣/١)، من طريق أبي هريرة ﷺ مرفوعاً ، برقم ٨٩٨ .

ولكن المرفوع ضعيف بطرقه، قال ابن حجر - رحمه الله - : ( حديث مشهور بين الناس، وهو ضعيف ليس له إسناد ثابت ) انظر التلخيص الحبير (٣١/٢) ، و ضعف الذهبي طريق حديث جابر ﷺ ، برجلين أحدهما لا يعرف والثاني منكر، ونقل عن البخاري أنه قال: في إسناده نظر، وعن الدارقطني أنه قال: ضعيف . انظر ميزان الاعتدال (١٧٠/٦) .

وأما الموقوف فعلى علي ﷺ وجاء الأثر في :

سنن البيهقي (٥٧/٣)، كتاب الصلاة، من طريق معاوية بن عمر عن زائدة عن أبي حيان التيمي عن أبيه عن علي ﷺ به موقوفاً ، وفي مصنف ابن أبي شيبة (٣٠٣/١)، كتاب الأذان والإقامة، باب من إذا سمع المنادي فليجب، من طريق هشيم عن أبي حيان به، برقم ٣٤٦٩ ، ومصنف عبد الرزاق (٤٩٧/١) كتاب الصلاة، باب من سمع النداء، من طريق الثوري وابن عيينة عن أبي حيان به، برقم ١٩١٥ .

قال ابن حجر - رحمه الله - : وهو ضعيف أيضاً، انظر التلخيص (٣١/٢) . .

(٦) لم أجذه حديثاً، وكلام المؤلف يوهم ذلك، والظاهر - والله أعلم - أنه من كلام الفقهاء .

(٧) [ قال ]، في ب فقط [ وقال ]، والظاهر خطأها .

(٨) المؤثِّمون . المثبت من د و س ، وهو الصواب، وفي بقية النسخ المؤثِّم .



فَأَمَّنُوا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُوَمِّنُ بِتَأْمِينِهِ <sup>(١)</sup>، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ <sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا يُخَفِّي؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الدُّعَاءِ الْإِخْفَاءَ، وَلَا حُجَّةَ لِلشَّافِعِيِّ <sup>(٣)</sup> فِي حَدِيثِ وَائِلٍ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( كَانَ يُمَدُّ بِهَا صَوْتُهُ )) <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ عَارَضَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : (( كَانَ يَخْفِضُ بِهَا صَوْتَهُ )) <sup>(٥)</sup>، فَحُمِلَ حَدِيثُهُ عَلَى التَّعْلِيمِ .

(١) [ بتأمينه ] ساقطة من س .

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، انظر صحيح البخاري (٢٧٠/١)، كتاب صفة الصلاة، باب جهر الإمام بالتأمين .. ، برقم ٧٤٧ ، وصحيح مسلم (٣٠٧/١)، كتاب الصلاة، باب التسميع والتحميد والتأمين ، برقم ٤١٠ .

(٣) انظر الأم (١٠٩/١) ، البيان في مذهب الشافعي (١٩١/٢) .

(٤) حديث وائل بن حجر رضي الله عنه جاء في :

مسند الإمام أحمد (٣١٥/٤)، حديث وائل بن حجر رضي الله عنه ، ولفظه: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ولا الضالين، فقال: آمين يُمدُّ بها صوته، وفي موضع آخر من المسند (٣١٦/٤)، عن وائل وفيها: ( وأخفى بها صوته )، وسنن أبي داود (٢٤٦/١)، كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، ولفظه: ( ورفع بها صوته )، برقم ٩٣٢ ، وفي الموضع نفسه، عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه ، وسنن الترمذي (٢٧/٢)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التأمين ، قال الترمذي: حديث وائل حديث حسن .

وفي حديث وائل رضي الله عنه جاءت روايتان:

الأولى بالجهر ، وهي من طريق سفيان، والثانية بالخفض وهي من طريق شعبة ، قال الترمذي: وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث ، فقال: حديث سفيان في هذا أصح من حديث شعبة ، وكذا نقل عن البخاري . قال ابن حجر : وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح والله أعلم . انظر التلخيص الحبير (٢٣٧/١) .

وأخرجه النسائي في السنن الصغرى (١٢٢/٢)، كتاب الافتتاح، باب رفع اليدين حيال الأذنين، وفيه صفة اليدين عند التكبير ، وفي آخره ، قال: آمين يرفع بها صوته ، برقم ٨٧٩ .

(٥) نسبة هذا الحديث لابن مسعود رضي الله عنه فيها نظر ، فإن ابن حجر - رحمه الله - كما في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٣١/١) تحت حديث أربع يخفين الإمام التعوذ والتسمية وآمين وربنا ولك الحمد ، ثم قال ابن حجر: لم أجده هكذا ، وإنما أخرجه محمد بن الحسن في الآثار ونسبه إلى إبراهيم ، ورواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وليس فيه التأمين، ورواه عبد الرزاق كذلك - هـ - بتصرف .

ولكن جاء الحديث بالخفض ، من رواية شعبة في حديث وائل بن حجر السابق، وقد سبق الكلام عليها وأما خطأ .

١٤/ب ( ثم يكبر ويركع )؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ - عليه السلام - : / (( كان يكبرُ صِفَةَ الرُّكُوعِ

مع كلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ ))،<sup>(١)</sup> ( ويعتمد بيديه على رُكْبَتَيْهِ وَيُفَرِّجُ ) بين  
( أصابعه )؛ لقوله - عليه السلام - ، لأنس : (( إذا رَكَعْتَ فَضَعُ كَفَّيْكَ عَلَى  
رُكْبَتَيْكَ وَفَرَّجْ<sup>(٢)</sup> بَيْنَ أَصَابِعِكَ ))،<sup>(٣)</sup> ( وَيَسْطُطُ ظَهْرَهُ )؛ لقوله - عليه السلام - :

قال الترمذي في سننه : ( ٢٨/٢ ) عند الكلام على رواية شعبة قال بعد أن ذكر رواية سفيان الثوري قال : ( وروى شعبة  
هذا الحديث عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنيس عن علقمة بن وائل عن أبيه ، وفيه : فقال : آمين وخفض بها  
صوته ، ثم نقل عن البخاري أن شعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع :  
الأول : أنه قال : عن حجر أبي العنيس ، وإنما هو حجر بن العنيس ، ويكنى أبا السُّكْنِ .  
الثاني : أنه زاد فيه عن علقمة بن وائل عن أبيه ، وليس فيه عن علقمة ، وإنما هو عن حجر بن العنيس عن وائل بن  
حجر .

الثالث : أنه قال : وخفض بها صوته ، وإنما هو مدُّ بها صوته - هـ - بتصرف .

وقد أخرج رواية الخفض برواية شعبة :

الإمام أحمد في مسنده كما سبق في الحديث السابق ، والدارقطني في سننه ( ٣٣٤/١ ) ، كتاب الصلاة ، باب التأمين في  
الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها ، والبيهقي في السنن الكبرى ( ٥٧/٢ ) ، كتاب الصلاة ، باب جهر الإمام  
بالتأمين ، برقم ٢٢٧٤ ، والحاكم في مستدركه ( ٢٥٣/٢ ) ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه ،  
برقم ٢٩١٣ ، ولكن يردُّ قوله - رحمه الله - ما قاله البخاري ، وأبو زرعة - رحمهما الله - وهما منُّهما ؟ !  
فالظاهر - والله تعالى أعلم - أن رواية الجهر في رواية سفيان أرجح من رواية شعبة في الخفض .

(١) متفق عليه ، انظر صحيح البخاري ( ٢٧٢/١ ) ، كتاب صفة الصلاة ، من حديث أبي هريرة ؓ أنه كان يُصَلِّي بِهِمْ  
فيكبر كلِّما خفض ورفع ، فإذا انصرف قال : إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، برقم ٧٥٢ ، وصحيح  
مسلم ( ٢٩٤/١ ) ، كتاب الصلاة ، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة إلا رفعه من الركوع فيقول :  
سمع الله لمن حمده ، برقم ٣٩٢ .

(٢) وفرَّج . في ب و د و س وفرَّق ، وقد ورد الحديث باللفظين ، وإنما أثبتُ ( فرَّج ) لموافقتها لفظ القدوري .

(٣) معجم الطبراني الأوسط ( ١٢٣/٦ ، ١٢٤ ) ، من حديث أنس ؓ في حديث طويل فيه خدمة أنس ؓ لرسول الله ﷺ ،  
برقم ٥٩٩١ ، ومن طريق آخر أخرجه ابن عدي في الكامل ( ٦٥/٦ ) ، في ترجمة كثير بن عبد الله الناجي الأبلسي ،  
برقم ١٦٠١ ، بإسناده إلى أنس بن مالك ؓ بنحوه ، ونقل ابن عدي عن البخاري أن كثيرا هذا منكر الحديث  
عن أنس ، وقال النسائي : متروك الحديث .

وضعه العقيلي أيضا . انظر ضعفاء العقيلي ( ٨/٤ ) ، مسند أبي يعلى ( ٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦/٦ ) .

وجاء الحديث من طريق ثالث أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي في كتابه أخبار مكة ( ٤٢٣/١ ) ، من طريق إسماعيل بن  
رافع عن أنس بنحوه .

وقد جاء في الصحيحين ما يدل على وضع اليدين على الركب دون تفريج الأصابع :

(( لا تجعلوا ظهوركم <sup>(١)</sup> كأخايا <sup>(٢)</sup> الدواب )) <sup>(٣)</sup> ، أي لا تُقَوِّسوها ، ( ولا يرفع رأسه )؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ - عليه السلام - : (( كان إذا رَكَعَ لم يُشْخِصْ رَأْسَهُ ولم يُصَوِّبْهُ <sup>(٤)</sup> )) ، <sup>(٥)</sup> ( ولا يُنْكَسُهُ )؛ <sup>(٦)</sup> لَأَنَّهُ - عليه السلام - : (( نَهَى أَنْ يُدْبِجَ الرَّجُلُ طَأْطَأَةً فِي صَلَاتِهِ كَمَا يُدْبِجُ الْحِمَارُ )) ، <sup>(٧)</sup> وَالتَّدْبِجُ طَأْطَأَةٌ

انظر صحيح البخاري (٢٧٣/١)، كتاب صفة الصلاة، باب وضع الأُكف على الركب .. ، من طريق مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال صليت إلى جنب أبي ... ، وفيه: فقال لي اضرب بكفك على ركبتيك ، في آخره: وأمرنا أن نضرب بالأُكف على الركب، برقم ٧٥٧ ، وصحيح مسلم (٣٨٠/١)، كتاب صفة الصلاة، باب وضع الأُكف على الأُكف على الركب .. ، برقم ٥٣٥ .

(١) [ ظهوركم ]، ساقطة من د ، وفيها علامة تصحيح .

(٢) أخايا: جمع مفردا أخية، وهي: عودٌ أو حبلٌ يُعْرَضُ في الحائط أو في الأرض ويُدفن طرفاه، ويُجعل كالعروة تُشدُّ إليه الدابة . انظر لسان العرب (٢٣/١٤) .

(٣) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ .

ولكن جاء بمعناه عند البخاري من حديث أبي حميد الساعدي ؓ .

انظر صحيح البخاري (٢٨٤/١) ، كتاب صفة الصلاة، باب سنة الجلوس في التشهد ... ، من حديث أبي حميد الساعدي ؓ في وصفه صلاة رسول الله ﷺ ، وفيه: ( وإذا ركع أمكنَ يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره .. الحديث )، والله أعلم .

(٤) ولم يُصَوِّبْهُ . في ج ولا يصوبه .

(٥) صحيح مسلم (٣٥٧/١)، كتاب الصلاة، ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويحتم به وصفة الركوع .. ، من حديث عائشة ؓ به ، برقم ٤٩٨ ، وجاء عند البخاري بمعناه من حديث أبي حميد الساعدي ؓ السابق .

(٦) ينكسه أي يُطَأْطِئُهُ . انظر لسان العرب (٢٤١/٦) .

(٧) سنن الدارقطني (١١٨/١)، كتاب الطهارة، باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن، من طُرُقٍ ، عن علي ، وأبي موسى رضي الله عنها .

ولفظ حديث علي ؓ : قال: يا علي إني أرضى لك ما أرضى لنفسي، وأكره لك ما أكره لنفسي ، وفيه: ولا تُدْبِج تَدْبِجُ الْحِمَارِ .

وحديث الدارقطني مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال ابن حجر عنه: وفيه أبو نعيم النخعي، وهو كذاب . انظر التلخيص الحبير (٢٤١/١) ، وأخرج البيهقي في سننه الكبرى (٨٥/٢)، عن أبي سعيد ؓ يرفعه ، وفيه: وإذا ركع أحدكم فلا يُدْبِجُ تَدْبِجَ الْحِمَارِ وليقم صلبه ... برقم ٢٣٨٦ ، قال ابن حجر في التلخيص (٢٤١/١) ، وفيه أبو سفيان طريف بن شهاب ، وهو ضعيف .

الرَّأْسُ،<sup>(١)</sup> ، ( ويقول في ركوعه سبحان ربِّي العَظِيم، ثلاثاً، وذلك أدنله )؛  
 لقول أنس رضي الله عنه كان النبي - عليه السلام - : (( إذا ركع قال <sup>(٢)</sup> : سبحان ربي  
 العظيم ثلاثَ مرَّات، وإذا سجد قال <sup>(٣)</sup> سبحان ربي الأعلى ثلاثَ  
 مرَّات )) <sup>(٤)</sup> .

( ثم يرفع رأسه، ويقول: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ <sup>(٥)</sup> ويقول المُوْتَم: رَبَّنَا <sup>الرفع من</sup>  
 لك الحمد )؛ لقوله - عليه السلام - : (( إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ إِمَاماً لِيُؤْتَمَّ بِهِ، <sup>الركوع</sup>

وأخرج ابن عدي في الكامل (١١٦/٤، ١١٧)، تحت الكلام على طريف بن شهاب السعدي أبي سفيان، ونقل عن يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، أنهما قالاه عنه: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، فالحديث بطرقه ضعيف لا يحتج به لكن يغني ما صحَّ من أحاديث في صفة الركوع، كما سبق قريباً .

وجاء عند ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٢١/١)، كتاب الصلوات، من كان يقول إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك، موقوفاً على كعب، ولفظه: ولا تُذْبِح كما يُذْبِح الحِمَار، برقم ٢٥٣٣ (١) انظر لسان العرب (٤٣٢/٢) .

(٢) قال سبحان ربي العظيم . في أ زيادة بلفظ: [ قال في ركوعه سبحان ربي العظيم ]  
 (٣) في أ و ج زيادة بلفظ: [ قال في سجوده ] .

(٤) لم أجده الحديث من رواية أنس رضي الله عنه، وإنما جاء الحديث عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم :  
 ومن ذلك ما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ في:

سنن أبي داود (٢٣٤/١)، كتاب الصلاة، باب مقدار الركوع والسجود، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : ( إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم ، وذلك أدناه ، وإذا سجد فليقل سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات ، وذلك أدناه ) ، برقم ٨٨٦ ، قال أبو داود: هذا مرسل عَوْن لم يُدْرِك عبد الله .  
 وسنن الترمذي (٤٧/٢)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، برقم ٢٦١ ، قال الترمذي: حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل، عَوْن بن عبد الله بن عتبة لم يَلْقَ ابن مسعود، والعمل على هذا عند أهل العلم .

وسنن ابن ماجه (٢٨٧/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، برقم ٨٩٠ .

وصحَّح ابن خزيمة حديثاً بمعناه عن طريق صلة عن حذيفة، ولفظه: أنه كان ﷺ يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثاً . انظر صحيح ابن خزيمة (٣٣٤/١) . وهو عند ابن ماجه في سننه (٢٨٧/١)، وفيه ابن لهيعة، قال ابن حجر: صدوقٌ خَلَطَ بعد احتراق كتبه . انظر تقريب التهذيب ص ٣١٩ ، برقم ٣٥٦٣ .

(٥) [ لمن حمده ]، ساقطة من د .

فلا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا  
لَكَ الْحَمْدُ))، <sup>(١)</sup> قَسَمَ الذَّكَرَيْنِ بَيْنَهُمَا، وَالْقِسْمَةُ تَنْفِي الشَّرِكَةَ، وَعِنْدَهُمَا <sup>(٢)</sup>  
يَجْمَعُ الْإِمَامُ بَيْنَهُمَا <sup>(٣)</sup>؛ لِئَلَّا يَنْفَرِدَ الْمُؤْتَمُّ بِذِكْرٍ؛ إِذْ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأُصُولِ .

( فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا كَبَّرَ وَسَجَدَ )؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ: (( كَانَ يُكَبِّرُ مَعَ  
صِفَةُ  
السُّجُودِ  
كُلِّ رَفْعٍ وَخَفْضٍ ))، <sup>(٤)</sup> ( وَاعْتَمَدَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ  
كَفَّيْهِ )؛ لِحَدِيثٍ وَائِلٍ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ وَجْهَهُ  
بَيْنَ كَفَّيْهِ ))، <sup>(٥)</sup> ( وَسَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ )؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - :  
(( مَكَّنْ جَبْهَتَكَ وَأَنْفَكَ مِنَ الْأَرْضِ ))، <sup>(٦)</sup> ( فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى إِحْدَاهُمَا جَلَسَ )؛

(١) متفق عليه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، انظر صحيح البخاري (٢٥٣/١)، كتاب الجماعة والإمامة، باب إقامة الصف  
من تمام الصلاة، ولفظه: ( فإذا ركع فاركعوا ... الحديث )، برقم ٦٨٩، وصحيح مسلم (٣٠٩/١)، كتاب  
الصلاة، باب اتمام المأموم بالإمام، برقم ٤١٤ .

(٢) أي عند أبي يوسف ومحمد . انظر المبسوط للشيباني (٥/١)، والمبسوط للسرخسي (٢٠/١) .

(٣) [ بينهما ]، ساقطة من د .

(٤) سبق تخريجه قريباً .

(٥) أخرجه مسلم (٣٠١/١)، كتاب الصلاة، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام ... من حديث  
وائل بن حجر رضي الله عنه أنه رأى النبي ﷺ، ثم وصف صلاته، وفيه: ( فلما سجد سجد بين كفيه )، برقم ٤٠١ .

(٦) مسند أحمد (٢٨٧/١)، مسند ابن عباس رضي الله عنه، فأمكن جبهتك من الأرض، وليس فيه وأنفك، برقم ٢٦٠٤،  
وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٠٦/٥)، من حديث طويل عن ابن عمر رضي الله عنه وفيه: ( وإذا سجدت فمكّن  
جبهتك من الأرض )، والطبراني في الكبير (٤٢٥/٢)، عن ابن عمر رضي الله عنه، بنحوه، وليس فيه وأنفك، وأخرجه  
من طريق آخر بنحوه (٣٩/٥) .

وجاء قريباً من لفظ المؤلف في:

سنن البيهقي الكبرى (١٠٤/٢)، الصلاة، باب ما جاء في السجود على الأنف، عن ابن عباس رضي الله عنه، ولفظه: ( فضع  
أنفك على الأرض مع جبهتك )، برقم ٢٤٨٧، وفي سنن أبي داود (١٩٦/١)، من حديث أبي حميد الساعدي في  
وصفه صلاة النبي ﷺ، وفيه: ( ثم سجد فأمكن أنفه وجبهته .. )، برقم ٧٣٤ .

ولعلّ لما يدل على ذلك قوله ﷺ: ( أمرت أن أسجد على سبعة أعظم، على الجبهة، وأشار بيده على أنفه، واليدين  
والركبتين وأطراف القدمين، ولا تكفّ الثياب والشعر .

متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنه، صحيح البخاري (٢٨٠/١)، كتاب صفة الصلاة، باب السجود على الأنف،  
برقم ٧٧٩، وصحيح مسلم (٣٥٤/١)، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود ..، برقم ٤٩٠ .

لقول ابن عمر رضي الله عنه : (( مَنْ وَضَعَ أَنْفَهُ عَلَى الْأَرْضِ فَقَدْ سَجَدَ ))<sup>(١)</sup>؛  
ولأنَّه <sup>(٢)</sup> عَظُمَ وَاحِدٌ، فيجوز الاقتصار على جزءٍ، كما يجوز على جزءٍ آخر،  
( وَقَالَا <sup>(٣)</sup> لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ <sup>(٤)</sup> )، وبه أخذَ  
الشَّافِعِيُّ؛ <sup>(٥)</sup> لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ، وقد تركوا ظاهره، حيث جَوَّزُوا <sup>(٦)</sup>  
الاقْتِصَارَ عَلَى الْجَبْهَةِ، ( وَإِنْ سَجَدَ عَلَى كَوْرٍ <sup>(٧)</sup> عِمَامَتِهِ، أَوْ فَاضِلٍ ثَوْبِهِ  
جَاز )؛ لَأَنَّهُ حَائِلٌ لَا يَمْنَعُ الْجَوَازُ حَالَ الْاِنْفِصَالِ، فَلَا يَمْنَعُ حَالَ الْاِتِّصَالِ،  
كَالْخُفِّ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَجُوزُ، <sup>(٨)</sup> وَهُوَ مَحْجُوجٌ <sup>(٩)</sup> بِمَارُوِيٍّ  
أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( كَانَ إِذَا سَجَدَ؛ سَجَدَ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ <sup>(١٠)</sup> ))،<sup>(١١)</sup>

(١) لم أجده بهذا اللفظ عن ابن عمر رضي الله عنه، بل قد وجدت ما يقابله في مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٥/١)، عن ابن عمر

رضي الله عنه أنه كان إذا سجد وضع أنفه مع جبهته، برقم ٢٦٩٦.

قال ابن المنذر : - بعد ذكره لقول أبي حنيفة، في جواز السجود على الأنف دون الجبهة، أو الجبهة دون الأنف - قال:

وهو قول لا أحسب أن أحداً سبقه عليه ولا تبعه عليه. انظر الأوسط لابن المنذر (١٧٧/٣)

(٢) ولأنه . في أوج ولأهمها، والمثبت أنسب .

(٣) انظر المبسوط للشيباني (١٣/١، ٢١٠).

(٤) [ إلا من عذر ] ساقطة من س .

(٥) انظر الأم ((١٣/١، ١١٤)، البيان في مذهب الشافعي (٢١٦/٢) .

(٦) [ جَوَّزُوا ] في ب جَوَزَ .

(٧) كَوْرُ الْعِمَامَةِ: أي إدارتها على الرأس . انظر لسان العرب (٥٥/٥) .

(٨) انظر الأم (١١٤/١)، البيان في مذهب الشافعي (٢١٧/٢) .

(٩) محجوج . في د المحجوج .

(١٠) لفظ الحديث في س: [ كان يسجد على كور عمامته ] .

(١١) مصنف عبدالرزاق (٤٠٠/١)، باب السجود على العمامة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ

يسجد على كور عمامته، برقم ١٥٦٤ .

قال ابن حجر: ( وفيه عبد الله بن محرز، وهو واه ) . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٤٥/١)

وقد جاء الحديث من طرقٍ أخرى عن جَمْعٍ من الصحابة رضي الله عنهم كلها بأسانيد ضعيفة، وهي كالتالي:

من حديث عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط (١٧٠/٧)، برقم ٧١٨، قال ابن حجر: إسناده ضعيف .

انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٤٥/١) .

وكان: (( يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ يَتَّقِي بِفُضُولِهِ حَرَّ الْأَرْضِ وَبَرْدَهَا ))، <sup>(١)</sup> الأول رواه أبو هريرة <sup>(٢)</sup>، والثاني ابن عباس - رضي الله عنهما - ( وَيُبْدِي ضَبْعَيْهِ، <sup>(٣)</sup> وَيُجَافِي بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ )؛ لقول ميمونة - رضي الله عنها - كان النبي - عليه السلام - : (( إِذَا سَجَدَ جَافَى <sup>(٤)</sup> )، حتى لو أن

ومن حديث أنس بن مالك ؓ أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١٨٧/١)، ثم قال بعده: ( سمعت أبي يقول هذا حديث منكر ) .

ومن حديث جابر ؓ أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء (١٣٠/٥)، في ترجمة عمرو بن شمر .

وقد ضعف ابن حجر - رحمه الله - جميع طرق الحديث . انظر الدراية ، الموضع السابق .

وأخرج نحوه البخاري في صحيحه تعليقا (١٥١/١)، كتاب الصلاة، باب السجود على الثوب في شدة الحر، فقال في الترجمة : كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويداه في كمه ، ووصله البيهقي في سننه

الكبرى (١٠٦/٢)، كتاب الصلاة، باب من بسط ثوبا فسجد عليه، برقم ٢٤٥٧ .

وذكر ابن حجر في تغليق التعليق (٢١٩/٢) ذكر أن ابن أبي شيبة وصله .

انظر مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٨/١)، كتاب الصلوات ، (٣٨) باب في الرجل يسجد ويداه في ثوبه، من طريق الحسن قال: كان أصحاب النبي ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم ، ويسجد الرجل منهم على عمامته ، برقم ٢٧٣٩ .

(١) مسند أحمد (٢٥٦/١)، مسند ابن عباس ؓ ، برقم ٢٣٢٠ ، ومصنف ابن أبي شيبة (٢٤١/١)، كتاب الصلوات،

باب في الرجل يسجد على ثوبه في الحر والبرد ، برقم ١٧٧٠ ، والطبراني في الأوسط (٢٩٥/٨)، عن عكرمة

عن ابن عباس به، ومسند أبي يعلى (٣٣٤/٤)، مسند ابن عباس ؓ ، برقم ٢٤٤٦ ، وابن عدي في

الكامل (٣٥٠/٢)، في ترجمة الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس ، وذكر ابن عدي أن يحيى ضعفه، وأن

النسائي قال: متروك الحديث . -هـ- ، ومدار الحديث عليه وهو ضعيف، فالحديث ضعيف .

لكن يُعْنَى عنه حديث أنس بن مالك ؓ المتفق عليه ، ولفظه قال أنس ؓ : ( كنا نُصَلِّي مع النبي ﷺ في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه ) .

انظر صحيح البخاري (٤٠٤/١)، كتاب العمل في الصلاة، باب بسط الثوب في الصلاة للسجود، برقم ١١٥٠ ، صحيح

مسلم (٤٣٣/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر،

برقم ٦٢٠ .

(٢) [ رواه أبو هريرة ]، في رواية أبي هريرة .

(٣) ضَبْعَيْهِ: تنبيه ضَبْعٍ، وهو وسط العَضُد من داخل، وقيل: هو لَحْمَةٌ تحت الإبط . انظر النهاية في غريب الحديث

(٧٣/٣)، فتح الباري (٢٩٤/٢) .

(٤) جَافَى . في زيادة بلفظ: [ جافى بطنه ]، وفي زيادة بلفظ: [ جافى بطنه عن فخذه ]، والمثبت هو ما اتفقت عليه

نسختا ب و ج ، وهو الموافق للفظ الطبراني .

بَهْمَةً أَرَادَتْ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ<sup>(١)</sup>، ((<sup>(٢)</sup> وَلَئِنَّهُ أَنْفَى<sup>(٣)</sup> لِلْكَسَلِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، ( وَيُوجَّهُ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ )؛ لقوله - عليه السلام - :  
 ١/١٥ (( إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ؛ سَجَدَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ، / فَلْيُوجَّهْ مِنْ أَعْضَائِهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ مَا أُمْكِنَ ))،<sup>(٤)</sup> ( وَيَقُولُ فِي سَجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ )؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ،<sup>(٥)</sup> ( ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيُكَبِّرُ )؛ لِمَا مَرَّ،<sup>(٦)</sup> ( فَإِذَا )<sup>(٧)</sup> اطمأنَّ جالساً كَبَّرَ وَسَجَدَ، فَإِذَا اطمأنَّ ساجداً كَبَّرَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ<sup>(٨)</sup> وَاسْتَوَى قَائِماً عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ )؛ لقوله - عليه السلام - فِي

(١) لَمَرَّتْ . فِي ب وَ د مَرَّتْ .

(٢) مسلم (٣٥٧/١)، كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة، وما يفتح به وما يختتم ... ، من حديث ميمونة رضي الله عنها، ولفظه: لو شأنت بممة .. ، وليس فيه: جافى عن بطنه، برقم ٤٩٦ ، وأخرجه الطبراني في الكبير (٤٣٦/٢٣)، من طريق يزيد عن ميمونة رضي الله عنها، برقم ١٠٥٥ .

(٣) أَنْفَى . فِي د أَلْفَى .

(٤) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: لَمْ أَجِدْهُ، وَأُظِنُّ قَوْلَهُ: فَلْيُوجَّهْ .. مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ مَدْرَجٌ أ - هـ . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٤٧/١).

وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَوَّلِ الْحَدِيثِ: ( إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ سَجَدَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ مَا أُمْكِنَ )، حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٢٦٦/٩)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، مَوْقُوفًا، وَفِي آخِرِهِ: ( .. فَإِنَّهُ إِذَا أَحْسَنَ السَّجُودَ سَجَدَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ )، وَجَاءَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنَفِهِ (١٧٠/٢)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا، وَفِيهِ: ( ... فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْكَ )، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (٣٢٥/١) .

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ مَرْفُوعًا . انظر صحيح ابن حبان (٢٤٣/٥)، وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٥٠/١)، وقال: صحيح ولم يخرجاه

وَأَمَّا الْجُزْءُ الثَّانِي، وَهُوَ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُؤَلِّفُ بِالْحَدِيثِ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ فَلْيُوجَّهْ مِنْ أَعْضَائِهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ مَا أُمْكِنَ، فَقَدْ سَبَقَ قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهِ .

وَلَكِنْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَا يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ فِيهِ: ( ... وَاسْتَقْبَلْ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ .. ) سَبَقَ تَخْرِيجهُ ص ١١٥ تَحْتَ حَدِيثِ: ( لَا تَجْعَلُوا ظُهُورَكُمْ كَأَخْيَا الدُّوَابِ ) .

(٥) سَبَقَ تَخْرِيجهُ ص ١١٦ .

(٦) مِنْ أَنَّهُ ﷺ : ( كَانَ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعٍ .. )، وَقَدْ سَبَقَ ص ١١٤، ١١٧ .

(٧) فَإِذَا . فِي أ وَإِذَا .

(٨) [ كَبَّرَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ ] سَاقِطَةٌ مِنْ أَوْ ج .



تعليم الأعرابي: (( ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن<sup>(١)</sup> ))

جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تطمئن قائماً<sup>(٢)</sup>،

( ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الأرض )؛ لما روي أنه - عليه السلام - : هل يجلس

للاستراحة

(( كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ))<sup>(٣)</sup> وعند الشافعي بعد السجدة

الثانية ، أم

- رحمه الله - يجلس<sup>(٤)</sup> ثم يقوم معتمداً على الأرض<sup>(٥)</sup>؛ لما روى مالك بن

؟

الحويرث<sup>(٦)</sup> أنه - عليه السلام - : (( كان إذا رفع رأسه من السجود قعد ثم

(١) تطمئن . في ب و د تستوي .

(٢) متفق عليه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، انظر صحيح البخاري (٢٤٥٥/٦)، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيا في الأيمان ... ، ٦٢٩٠، ولفظه: حتى تستوي قائماً، وصحيح مسلم (٢٩٨/١)، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة... ، برقم ٣٩٧ .

(٣) سنن الترمذي (٨٠/٢)، أبواب الصلاة، باب منه أيضاً، بعد باب ما جاء كيف النهوض من السجود، من طريق خالد بن إلياس عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة رضي الله عنه به، برقم ٢٨٨، قال الترمذي: وخالد بن إلياس هو ضعيف عند أهل الحديث - هـ . وكذا قال ابن حجر . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٤٧/١) . وضعفه ابن عدي في الكامل (٦/٣)، ضعفه بخالد بن إلياس، وذكر عن أحمد أنه قال: خالد بن إلياس متروك الحديث، وقال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء، ونقل عن البخاري أنه قال: منكر الحديث .

وقد جاء عند ابن أبي شيبة، النهوض على صدور الأقدام، عن عدد من الصحابة، ومنهم عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر، وأصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا ينهضون على صدور أقدامهم . انظر مصنف ابن أبي شيبة (٣٤٦/١)، كتاب الصلوات، باب من كان ينهض على صدور قدميه .

(٤) يجلس . في أ يقعد .

(٥) انظر مختصر المزني ص ٢٦، والمهذب (٧٧/١)، ولكن في الأم (١١٦/١) ذكر أنه يقوم بعد السجدة الثانية، وذكر العمري في البيان في مذهب الشافعي (٢٢٦/٢) ذكر أن فيه اختلافاً بين الشافعية .

(٦) مالك بن الحويرث بن أشيم بن زباله بن خشش بن عبد ياليل الليثي، أبو سليمان، اختلف في اسمه ابن الحويرث أو ابن الحويرثة، سكن البصرة، ومات بها سنة ٧٤هـ، وقيل ٩٤هـ . انظر الاستيعاب (١٣٤٩/٣)، الإصابة (٧١٩/٥) .

نَهَضُ))، <sup>(١)</sup> وهو <sup>(٢)</sup> مَحْمُولٌ عَلَى حالة العُذْر والكِبَر، كما رُوِيَ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السلام - قال: (( لَا تُبَادِرُونِي؛ فَإِنِّي قَدْ <sup>(٣)</sup> بَدَأْتُ <sup>(٤)</sup> )) <sup>(٥)</sup>.

( وَيَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى <sup>(٦)</sup> إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَفْتِحُ <sup>صفة الركعة الثانية .</sup> وَلَا يَتَعَوَّذُ )؛ لقوله - عَلَيْهِ السلام - لِرِفَاعَةٍ <sup>(٧)</sup> (( ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ))، <sup>(٨)</sup> وَلَا يَسْتَفْتِحُ <sup>(٩)</sup>؛ لِأَنَّ <sup>(١٠)</sup> الْإِسْنَتِ فَتَحَ لَا يُتِيْدَاءُ

(١) انظر صحيح البخاري (٢٣٩/١)، كتاب الجماعة والإمامة، باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وسنته، من حديث مالك بن الحويرث ﷺ، ولفظه: أن مالك بن الحويرث ﷺ قال: إني لأصلي وما أريد الصلاة، أصلي كيف رأيت النبي ﷺ يصلي، قال أيوب: فقلت لأي قلابة كيف كان يصلي؟ قال: مثل شيخنا هذا، وكان شيخنا يجلس إذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض في الركعة الأولى، وفي رواية أخرى: استوى قاعداً ثم نهض .

(٢) وهو . في أ وهذا .

(٣) [فإني قد ]، ساقطة من د .

(٤) بَدَأْتُ بالتشديد، ورُوِيَ بالتخفيف، بَدَأْتُ، والتشديد أصح، وبَدَأْتُ: أي كَبُرْتُ وأَسْنَنْتُ . انظر النهاية في غريب الحديث (١٠٧/١) .

(٥) انظر مسند أحمد (٩٢/٤)، مسند معاوية بن أبي سفيان ﷺ، ولفظه عن النبي ﷺ قال: لا تبادروني بركوع ولا سجود فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني إذا رفعت، ومهما أسبقكم به إذا سجدت تدركوني إذا رفعت إني قد بَدَأْتُ، وسنن أبي داود (١٦٨/١)، كتاب الصلاة، باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام، برقم ٦١٩، وسنن ابن ماجه (٣٠٩/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود، برقم ٩٦٣، وصححه ابن خزيمة (٤٤/٣) .

(٦) الأولى . في د زيادة بلفظ: [الركعة الأولى] .

(٧) رِفَاعَةُ بن رافع بن مالك بن العجلان الزرقى الأنصاري، وأمه أم مالك بنت أبي بن سلول، أبو معاذ، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وشهد مع علي ﷺ الجمل وصفين، وتوفي في أول إمارة معاوية سنة ٤١ هـ أو ٤٢ هـ . انظر الاستيعاب (٤٧٩/٢)، الإصابة (٤٨٩/٢) .

(٨) انظر مسند أحمد (٣٤٠/٤)، حديث رِفَاعَةُ بن رافع ﷺ، وفيه قصة المسيء صلاته، وقال في آخره: ( ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة، وعند الطبراني في الكبير (٤٠/٥)، من طريق علي بن يحيى بن خلاد الزرقى عن رِفَاعَةَ به، وهو في السنن من حديث رِفَاعَةَ بن رافع، بدون لفظ: ثم اصنع ذلك في كل ركعة . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢٠١/١) .

(٩) يستفتح . المثبت من ج و س وفي بقية النسخ تستفتح، والمثبت أنسب .

(١٠) لِأَنَّ . في ج و د ولأنَّ

الشيء<sup>(١)</sup>، ولا يكون ذلك إلا مرة، ( ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى )؛ لقول ابن مسعود رضي الله عنه : (( صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَام - ، وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمْ يَكُونُوا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَّا فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ))<sup>(٢)</sup>، وهذا حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي رَفْعِ الْأَيْدِي عِنْدَ الرُّكُوعِ، وَعِنْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنْهُ<sup>(٣)(٤)</sup>.

صفحة الجلوس في التشهد الأول .  
( فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ؛ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، فَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَصَبَ الْيُمْنَى نَصْبًا، وَوَجَّهَ أَصَابِعَهَا<sup>(٥)</sup> نَحْوَ الْقِبْلَةِ )، هَكَذَا رَوَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : (( أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَام - فَعَلَ<sup>(٦)</sup> ))<sup>(٧)</sup>، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ لَمَّا وَصَفَ صَلَاةَ

(١) لا ابتداء الشيء . في ب و د هو الابتداء في الشيء .

(٢) انظر سنن الدارقطني (٢٩٥/١)، كتاب الصلاة، باب ذكر التكبير ورفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع منه، من طريق محمد بن جابر عن حماد بن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه به ، ولفظه: إلا في التكبيرة الأولى في افتتاح الصلاة ، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا، عن حماد عن إبراهيم، وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلا عن عبد الله من فعله غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الصواب ، وأخرجه البيهقي في سننه (٧٩/٢)، أبواب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع إلا في الافتتاح، من طريق محمد بن جابر به، برقم ٢٣٦٥ .

وأكثر العلماء على تضعيف هذا الحديث، كابن المبارك، وأبي حاتم، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي داود، وابن حبان، وابن الجوزي . انظر التلخيص الحبير (٢٢٢/١) .

(٣) رفع الرأس منه . في ب رفع رأسه منه ، وفي د رفع رأسه .

(٤) انظر مختصر المزني ص ٢٥ ، المذهب (٧٥، ٧٤/١) .

(٥) أصابعها . في ب أصابعه .

(٦) فعل . في أ زيادة بلفظ: فعل كذلك .

(٧) حديث عائشة رضي الله عنها توجيه الأصابع إلى القبلة في صحيح مسلم ، وقد سبق تخريجه ص ١١٥ ، تحت حديث: ( لَمْ يُشَخَّصْ رَأْسُهُ وَلَمْ يُصَوِّبْهُ ) .

أما لفظ التوجيه للأصابع نحو القبلة فقد قال ابن حجر: لم أجده من حديثها .

وقد جاء عند النسائي في الكبرى (٢٤٨/١)، كتاب التطبيق، باب كيف الجلوس للتشهد الأول، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفا، قال: من سنة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى، والإشارة

رسول الله ﷺ، <sup>(١)</sup> ولم يُفَصِّلْ، وعند الشافعي - رحمه الله - في الأولى كذلك، وفي الثانية يَتَوَرَّكُ، <sup>(٢)</sup> وعند مالك - رحمه الله - يَتَوَرَّكُ فيهما، <sup>(٣)</sup> وقد صَارَا مَحْجُوجَيْنِ بِالْحَدِيثَيْنِ، ( ووضع يديه على فخذيهِ وَيَسُطُّ <sup>(٤)</sup> أصابعه )؛ لأنَّه أقرب إلى التعظيم .

( ثم يتشهد، والتشهد ) المختار هو تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، التشهد المختار والشافعي أخذَ بتشهد ابن عباس رضي الله عنه، <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> والأخذُ بقول ابن مسعود رضي الله عنه وأولى؛ فإنه <sup>(٧)</sup> قال: (( أخذَ رسول الله ﷺ بيدي وعَلَّمَنِي التَّشَهُدُ كَمَا عَلَّمَنِي آيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ))، <sup>(٨)</sup> وأخَذَ الْيَدَ لِلتَّأْكِيدِ، وَرُوي أَنَّهُ قَالَ:

بالأصبع في التشهد الأول، برقم ٧٤٤، وأصله في البخاري بدون التوجيه للقبلة (٢٨٤/١)، كتاب صفة الصلاة، باب سنة الجلوس في التشهد...

(١) حديث وائل في وصف صلاة النبي ﷺ، وفيه: أنه افترش اليسرى ونصب اليمنى ووجه الأصابع نحو القبلة .  
انظر مسند أحمد (٣١٦/٤)، حديث وائل بن حجر رضي الله عنه، وليس فيه توجيه الأصابع نحو القبلة، وسنن أبي داود (٢٥١/١)، كتاب الصلاة، باب كيف الجلوس في التشهد، ٩٥٧، وسنن الترمذي (٨٥/٢)، أبواب الصلاة، باب ما جاء كيف الجلوس للتشهد، برقم ٢٩٢، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم، وسنن ابن ماجه (٢٩٥/١)، أخرجه مختصراً، وليس فيه وصف الجلوس للتشهد .

(٢) انظر الأم (١١٦/١)، المذهب (٧٩/١) .

(٣) انظر المدونة (٧٢/١)، الكافي في فقه أهل المدينة ص ٤٢، التمهيد (٢٤٧/١٩) .

(٤) ويسط . في ج وبسط .

(٥) انظر الأم (١١٧/١)، المذهب (٧٨/١) .

(٦) تشهد ابن عباس رضي الله عنه: أخرجه مسلم في صحيحه (٣٠٢/١)، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ولفظه: ( كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَكَانَ يَقُولُ: التَّحِيلَتِ الْمُبَارَكَاتِ الصَّلَوَاتِ الطَّيِّبَاتِ اللَّهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ... )، برقم ٤٠٣ .

(٧) فإنه . في ب لأنه .

(٨) وتام الحديث: ( التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله - وهو بين ظَهْرَانَيْنَا - فلما قُبِضَ قَلْبُنَا السَّلَام، يعني على النبي ﷺ )

(( وأَخَذَ<sup>(١)</sup> عَلِيَّ الْوَاوَاتِ ))؛<sup>(٢)</sup> وَلَأَنَّ بِالْوَاوِ تَصِيرَ كُلِّ كَلِمَةٍ ثَنَاءً مُسْتَقْلَاً؛

١٥/ ب وَلَأَنَّ اللَّامَ / فِي السَّلَامِ<sup>(٣)</sup> يُوْجِبُ الاسْتِغْرَاقَ وَالتَّعْمِيمَ، فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّوْحِيدِ .

( وَلَا يَزِيدُ عَلِيَّ هَذَا فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى )، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُصَلِّي عَلَى هَلْ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -<sup>(٤)</sup> وَلَنَا قَوْلُ<sup>(٥)</sup> عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: (( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَزِيدُ<sup>(٦)</sup> عَلَى التَّشْهَدِ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى ))<sup>(٧)</sup> .

في التشهد الأول .

متفق عليه، من حديث ابن مسعود ﷺ، انظر صحيح البخاري (٢٣١١/٥)، كتاب الاستئذان، باب الأخذ بيمين ... ، برقم ٥٩١٠، ولفظه: كما علمني السورة من القرآن، وصحيح مسلم (٣٠٢/١)، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم ٤٠٢، ولم أجد الحديث بلفظ: آية من القرآن .

(١) وأخذ . في أخذ .

(٢) لم أجده مرفوعاً، وجاء موقوفاً على ابن مسعود ﷺ في:

مصنف ابن أبي شيبة ((٢٦٢/١))، كتاب الصلوات، باب من كان يعلم التشهد، ويأمر بتعليمه، عن إبراهيم النخعي قال: كان يأخذ - أي ابن مسعود، يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ - كان يأخذ علينا الواو في التشهد، الصلوات والطيبات، برقم ٣٠٠٩، وفي شرح معاني الآثار (٢٦٦/١)، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة كيف هو، من طريق عبد الرحمن بن يزيد قال: كان عبد الله يأخذ علينا الواو في التشهد .

(٣) اللام في السلام . في ج الألف واللام في السلام .

(٤) انظر الأم (١١٧/١)، وفي المذهب (٧٩/١)، ذكر قولين، في القديم لا يصلي على النبي ﷺ، وفي الأم يصلي على النبي ﷺ .

(٥) قول . في ب و د حديث .

(٦) كان النبي ﷺ لا يزيد . في أ بلفظ: أن النبي ﷺ مازاد .

(٧) لم أجده بهذا اللفظ عن عائشة رضي الله عنها، ولكن جاء عنها ﷺ على معنى ذلك، كما جاء في صحيح مسلم، وقد سبق تخريجه ص ١٣١، تحت حديث: كان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يُصَوِّبْهُ، وفيه، قالت: وكان يقول في ركعتين التحية ... .

وجاء ما يدل على هذا المعنى عن ابن مسعود ﷺ فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده (٤٥٩/١)، مسند عبد الله بن مسعود ﷺ، وفيه قال ابن مسعود ﷺ: علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة، وفي آخرها... وفيه قال: إن كان في وسط الصلاة ونهض حين يخلو من تشهده، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء أن يدعو ثم يسلم، برقم ٤٣٨٢ .

( ويقرأ في الركعتين الأخيرتين <sup>(١)</sup> فاتحة الكتاب خاصة )؛ لِمَا رَوَى جابر أن النبي - عليه السلام - : (( كان يقرأ في كل ركعة من الأخيرين بأَمِّ الْقُرْآن ))، <sup>(٢)</sup> وعن عليّ وابن مسعود - رضي الله عنهما - : (( أنهما كانا يُسَبِّحَانِ فِي الْآخِرَيْنِ ))، <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> فدلَّ <sup>(٥)</sup> أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ فِيهِمَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رحمه الله - يقرأ الفاتحة والسورة <sup>(٦)</sup> ؛ اعتباراً بالنفل، والفرق لنا أَنَّ كُلَّ رَكَعَتَيْنِ مِنَ النَّفْلِ صَلَاةٌ عَلَى حِدَّةٍ، بخلاف الفَرَضِ .

( فإذا جلس في آخر الصلاة جلس كما ) يجلس ( في الأولى )؛ لَأَنَّهَا هَيْئَةٌ مَسْنُونَةٌ، فلا تختلف، كَوَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخِذَيْنِ، وعند الشَّافِعِيِّ يَتَوَرَّكُ فِي الثَّانِيَةِ؛ <sup>(٧)</sup> لِمَا رَوَى: (( أَنَّهُ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ أَمَاطَ

(١) الأخيرين . في ج الأخيرتين .

(٢) انظر معجم الطبراني في الأوسط (١٠٠/٩)، حديث من اسمه نعمان، من طريق النعمان بن أحمد عن عبد الله بن حمزة الزبيدي عن عبد الله بن نافع عن عثمان بن الضحاك عن أبيه عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: سنة القراءة في الصلاة أن تقرأ في الأولين بأَمِّ الْقُرْآن وسورة، وفي الأخيرين بأَمِّ الْقُرْآن، برقم ٩٢٨٤، قال الهيثمي: وفيه شيخ الطبراني، وشيخ شيخه، ولم أجد مَنْ ذَكَرَهُمَا . انظر مجمع الزوائد (١١٥/٢) .

ولكن جاء في الصحيحين ما يدل على ذلك، من حديث أبي قتادة ﷺ، ولفظ مسلم: ( أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب، انظر صحيح البخاري (٢٦٤/١)، كتاب صفة الصلاة، باب القراءة في الظهر، برقم ٧٢٥، وصحيح مسلم (٣٣٣/١)، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، برقم ٤٥١ .

(٣) في أ زيادة بلفظ: [ في الأخيرين آخر الصلاة ] .

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٧/١)، كتاب الصلوات، باب مَنْ كَانَ يَقُولُ يُسَبِّحُ فِي الْآخِرَيْنِ، وَلَا يَقْرَأُ، ولفظه: عن علي وعبد الله أنهما قالَا: اقرَأ في الأوليين، وسَبِّح في الأخيرين، برقم ٣٧٤٢ .

(٥) في أ زيادة بلفظ: [ فدلَّ على ] .

(٦) انظر الأم (١٠٩/١)، وقال: وفي الأخيرين أَمِّ الْقُرْآن وآية، وما زاد كان أحب إلي ما لم يكن إماماً - هـ - ، وانظر المذهب (٧٤/١)

(٧) انظر الأم (١١٦/١)، المذهب (٧٩/١) .

رجله اليسرى<sup>(١)</sup>، وأخرجها من تحت وركبتي اليمنى<sup>(٢)</sup>، وقد ضَعَفَ هذا الحديث الطحاوي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - وإن صحَّ يُحْمَلُ على حالة العذر، (وتَشَهَّدَ صَلَّى على النبي - عليه السلام -)؛ لحديث فضالة<sup>(٤)</sup> قال: صفة التشهد الأخير ((إذا صَلَّى أحدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بحمدِ ربِّه والثناءِ عليه ثم يُصَلِّ على النبي ﷺ))،<sup>(٥)</sup> (ودَعَا بما شاءَ مِمَّا يُشَبِّهُ ألفاظَ القرآن والأدعية المأثورة)؛ لقوله - عليه السلام - لابن مسعود رضي الله عنه حين علَّمَهُ التشهد: ((إذا قُلْتَ هذا أو

(١) [اليسرى] . ساقطة من ب و د .

(٢) الحديث ثبت عند البخاري وغيره من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه ، ولفظه: ( فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى نصب اليمنى، وإذا جلس في الركعة الآخرة قَدَمَ رجله اليسرى، ونصب الأخرى وقعد على مقعدته ) ، وقد سبق تخريج الحديث تحت حديث: ( لا تجعلوا ظهوركم كأخايا الدواب ) ص ١١٥ ، انظر صحيح البخاري (٢٨٤/١) ، كتاب صفة الصلاة، باب سنة الجلوس في التشهد...، وليس فيه من تحت وركبتي اليمنى .

وتضعيف الطحاوي له . انظر شرح معاني الآثار (٢٥٩/١) ، ولكن قال ابن حجر: وأما تضعيف الطحاوي فهو مذكور في شرحه بما لا يلتفت إليه فيه . ١ - هـ ، والحديث في صحيح البخاري فلا مجال للطعن فيه من جهة الصحة .

(٣) تضعيف الطحاوي سبق تخريجه، والكلام عليه في تخريج الحديث .

(٤) الطحاوي: هو أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحنكاري المصري الطحاوي، الحنفي، صاحب التصانيف، محدث الديار المصرية، من أهل قرية طحا، ولد سنة ٢٣٩هـ، وبرز في علم الحديث والفقه، له تصانيف، منها: اختلاف العلماء، وأحكام القرآن، ومعاني الآثار، توفي سنة ٣٢١هـ . انظر سير أعلام النبلاء (٣٣-٢٧/١٥) .

(٥) فضالة بن عبيد بن نافع بن قيس بن صهيب بن الأصرم ، من بني عمرو بن عوف بن مالك الأوسي الأنصاري، أبو محمد، لم يشهد بدرا، وشهد أحدا والمشاهد كلها، وذكر الذهبي أنه من أهل بيعة الرضوان، ولآه معاوية قضاء الشام بعد أبي الدرداء، ثم سكن دمشق، توفي في خلافة معاوية سنة ٥٣هـ، وقيل غير ذلك . الاستيعاب (١٢٦٢/٣، ١٢٦٣) ، سير أعلام النبلاء (١١٣/٣-١١٧)، الإصابة (٣٧١/٥) .

(٦) انظر مسند أحمد (١٨/٦)، مسند فضالة بن عبيد الأنصاري رضي الله عنه ، وفي آخره: ثم لَبِذُ بما شاء، برقم ٢٣٩٨٢ ، وسنن أبي داود (٧٧/٢)، كتاب الصلاة، باب الدعاء، برقم ١٤٨١، وسنن الترمذي (٥١٧/٥)، كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب، بعد باب جامع الدعوات عن النبي ﷺ، برقم ٣٤٧٧، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ، وسنن النسائي (٣٨٠/١)، كتاب صفة الصلاة، باب التسليم على النبي ﷺ بأي هو وأمي، برقم ١٢٠٧ ، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٣٥١/١)، وابن حبان في صحيحه (٢٩٠/٥)، وأحكام في المستدرک (٣٥٤/١)، وقال: هذا صحيح على شرط مسلم ولم يُخَرَّجَاهُ .

فَعَلَتْ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ ثُمَّ اخْتَرْتُ<sup>(١)</sup> مِنْ أَطْيَبِ الْكَلَامِ مَا شِئْتُ<sup>(٢)</sup>،  
وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي إِجَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي  
التَّشَهُدِ<sup>(٣)</sup>؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ<sup>(٤)</sup> وَحَكَمَ بِالصَّحَّةِ<sup>(٥)</sup>.

(ولا يدعو بما يُشبه كلام الناس)؛ لقوله - عليه السلام -: (( إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ))<sup>(٦)</sup>، وما رواه الشَّافِعِيُّ مِنْ  
قوله - عليه السلام -: (( سَلُّوا اللَّهَ حَاجَتَكُمْ فِي صَلَاتِكُمْ ))<sup>(٧)</sup>، حَتَّى شَسَّعَ<sup>(٨)</sup>  
نِعَالَكُمْ، وَمِلَحَ قُدُورَكُمْ ))<sup>(٩)</sup>، مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَ<sup>(١٠)</sup> تَحْرِيمِ الْكَلَامِ .

(١) فِي أَوْجِ زِيَادَةِ بَلْفَظٍ: [ ثُمَّ اخْتَرْتُ لِنَفْسِي ] .

(٢) حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجهُ ص ١٢٤ .

وَلَفْظُهُ: ( إِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ ) ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ ( ٢٥٤ / ١ ) ، كِتَابُ الصَّلَاةِ ، بَابُ التَّشَهُدِ ، بِرَقْمِ ٩٧٠ .

(٣) فِي أَوْجِ زِيَادَةِ بَلْفَظٍ [ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ ] .

(٤) انْظُرِ الْأَمَّ ( ١١٧ / ١ ) ، ( ١٢٠ ) ، وَالْمَهْذَبَ ( ٧٤ / ١ ) ، وَذَكَرَ قَوْلَيْنِ ، فِي الْقَدِيمِ لَا يَسْتَحِبُّ ، وَفِي الْأَمِّ يَسْتَحِبُّ .

(٥) يُذَكَّرُ . فِي جِ يَذْكُرُهُ .

(٦) حَدِيثُ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ ، وَفِيهِ: ( ... قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ

فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ .... ) .

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ( ٣٨١ / ١ ) ، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ ، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ ، وَنَسَخَ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَةٍ ،

بِرَقْمِ ٥٣٧ .

(٧) صَلَاتِكُمْ . فِي جِ صَلَاتِكُمْ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا خَطَأٌ لِعَدَمِ مَنَاسِبَةِ الْمَعْنَى .

(٨) شَسَّعَ النَّعْلَ: أَحَدُ سُيُورِ النَّعْلِ ، وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ بَيْنَ الْأَصْبَعَيْنِ ، وَيَدْخُلُ طَرْفُهُ فِي الثَّقْبِ الَّذِي فِي صَدْرِ النَّعْلِ . النِّهَايَةُ

فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ( ٤٧٢ / ٢ ) .

(٩) انْظُرِ مُسْنَدَ أَبِي يَعْلَى ( ١٣٠ / ٦ ) ، مُسْنَدَ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَفْظُهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ( لَيْسَ أَلْأَحَدُكُمْ رَبُّهُ حَاجَتُهُ كُلُّهَا

حَتَّى يَسْأَلَ شَسَّعَ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ ) ، وَلَيْسَ فِيهِ وَمِلَحَ قُدُورَكُمْ ، بِرَقْمِ ٣٤٠٣ .

وَذَكَرَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ( ١٥٠ / ١٠ ) هَذَا الْحَدِيثَ ، وَقَالَ رَوَاهُ الْبُزَارُ وَأَبُو يَعْلَى ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مُسْنَدِ الْبُزَارِ ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ .

(١٠) مَا قَبْلَ . فِي دِ قَبْلَ ، بِسُقُوطِ مَا .



( ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ فَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَ عَنْ يَسَارِهِ <sup>التسليمتان</sup> مثل ذلك )؛ لقول ابن مسعود رضي الله عنه : (( كَانَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ <sup>(١)</sup> وَرَحْمَةَ اللَّهِ، حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ، وَعَنْ يَسَارِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ <sup>(٢)</sup> حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْسَرِ )) <sup>(٣)(٤)</sup> .

( وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ، وَالرَّكَعَتَيْنِ <sup>(٥)</sup> الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ الْجَهْرُ <sup>بالبقراءة وإخفاؤها، ومواضع ذلك .</sup> وَالْعِشَاءِ إِنْ كَانَ إِمَامًا، وَيُخْفِي الْقِرَاءَةَ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ )، عَلَى هَذَا تَوَارُثُ الْأُمَّةِ، / ( وَإِنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا؛ فَهُوَ مُخَيَّرٌ، إِنْ شَاءَ جَهْرًا وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ، وَإِنْ شَاءَ خَافَتْ )؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ مَنْ يُسْمِعُهُ، وَقِيلَ: أَدْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمَعَ جَارَهُ، وَأَدْنَى الْمُخَافَةِ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسَهُ، <sup>(٦)</sup> وَمَا دُونَ ذَلِكَ

(١) فِي أَوْجُزٍ زِيَادَةً بِلَفْظٍ: [ فَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ .. ]، سَاقِطَةٌ مِنْ ب وَ د

(٢) وَعَنْ يَسَارِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ . فِي أ بِلَفْظٍ: ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ، وَفِي س بَدُونَ: [ وَبَرَكَاتِهِ ] .

(٣) [ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْسَرِ ] . سَاقِطَةٌ مِنْ أ .

(٤) انْظُرْ مُسْنَدَ أَحْمَدَ (٣٩٠/١)، مُسْنَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، بِرَقْمِ ٣٦٩٩، وَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٢٦١/١)، أَبْوَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ فِي السَّلَامِ، مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهِ، بِرَقْمِ ٩٩٦، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: شُعْبَةٌ كَانَ يَنْكُرُ هَذَا الْحَدِيثَ، حَدِيثُ أَبِي إِسْحَاقَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، وَسَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٨٩/٢)، أَبْوَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ، بِرَقْمِ ٢٩٥، وَلَيْسَ فِيهِ: حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ، وَسَنَنِ النَّسَائِيِّ الصَّغَرِيِّ (٦٣/٣)، كِتَابُ السُّهُوِّ، بَابُ كَيْفِ السَّلَامِ عَلَى الشَّمَالِ، بِرَقْمِ ١٣٢٢، وَسَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ (٢٩٦/١)، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا، بَابُ التَّسْلِيمِ، بِرَقْمِ ٩١٤ .

وَجَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمَ (٤٠٩/١)، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ التَّسْلِيمِ لِلتَّحْلِيلِ مِنَ الصَّلَاةِ ...، مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه، قَالَ: كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ، بِرَقْمِ ٥٨٢ .

(٥) وَالرَّكَعَتَيْنِ . فِي أ: وَفِي الرَّكَعَتَيْنِ .

(٦) نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الْهَنْدَاوِيِّ . انْظُرِ الْجَامِعَ الصَّغِيرَ ص ٩٧، وَالْهُدَايَةَ شَرْحَ الْبَدَايَةِ (٥٤/١)، الْبَحْرُ الرَّائِقُ (٣٥٦/١)

مَجْمَعَةٌ<sup>(١)</sup>( وَيُخْفِي الْإِمَامُ<sup>(٢)</sup> الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ )؛ لِقَوْلِهِ - السَّلَامُ :-(( صَلَاةُ النَّهَارِ عَجَمَاءَ ))،<sup>(٣)</sup> أَي لَا تُسْمَعُ فِيهَا قِرَاءَةٌ .

( وَالْوُتْرُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ )؛ لِقَوْلِ أَبِي بَنٍ الْوُتْرُ، وَعَدَدُ

رَكَعَاتِهِ .

كَعْبٍ ﷺ<sup>(٤)</sup> (( كَانَ النَّبِيُّ - السَّلَامُ - يُوتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يُسَلِّمُ حَتَّىيَنْصَرِفَ ))،<sup>(٥)</sup> وَقَدْ رُوِيَ: (( أَنََّّهُ نَهَى عَنْ(١) الْمَجْمَعَةُ: مِنْ مَعَانِيهَا التَّخْلِيطُ فِي الشَّيْءِ، وَمَجْمَعٌ فِي أَخْبَارِهِ، أَي لَمْ يَشْفَ، وَلَمْ يُفَصِّرْ . انْظُرْ مَعْجَمَ مَقَائِسِ  
اللُّغَةِ (٢٦٨/٥) .

(٢) [ الْإِمَامُ ]، سَاقِطَةٌ مِنْ ج وَ د .

(٣) هَذَا الْحَدِيثُ قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ لَمْ أَجِدْهُ . انْظُرِ الدِّرَايَةَ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ (١٦٠/١) ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا

الْحَدِيثُ بَاطِلٌ غَرِيبٌ لَا أَصْلَ لَهُ . انْظُرِ الْمَجْمُوعَ شَرْحَ الْمَهْذَبِ (٣٤٤/٣)

وَلَكِنْ جَاءَ عَنْ عَدَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ مَقْطُوعًا عَلَيْهِمْ، انْظُرْ مُصَنَّفَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٤٩٣/٢) ، جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ وَمُجَاهِدٍ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ  
ابْنَ مَسْعُودٍ مِنْ قَوْلِهِمْ ، بِرَقْمٍ ٤١٩٩ ، ٤٢٠٠ ، ٤٢٠١ . وَمُصَنَّفَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٣٢٠/١) ، عَنْ الْحَسَنِ  
مَقْطُوعًا عَلَيْهِ، بِرَقْمٍ ٣٦٦٤ .وَلَكِنْ جَاءَ فِي الصَّحِيحِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ ، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ص ١١١ ، فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَفِيهِ  
وَكَانَ يُسَمَّنَا الْآيَةَ أحيانًا، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُسْرِ الْقِرَاءَةَ ، وَكَذَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ خُبَابٍ ﷺ فِي الْمَوْضِعِ نَفْسِهِ ،  
وَفِيهِ: أَنَّ خُبَابَ ﷺ سَلَّ أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ؟ قَالَ: نَعَمْ . قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ ؟ قَالَ:  
بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ .(٤) أَبِي بَنٍ كَعْبِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ، مِنْ بَنِي النُّجَارِ ، أَبُو الْمُنْذَرِ وَأَبُو الطَّفِيلِ، سَيِّدُ الْقُرَاءِ،  
كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْعُقْبَةِ الثَّانِيَةِ، شَهِدَ بِدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: ( لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ يَا أَبَا الْمُنْذَرِ )، كَانَ مِنْ  
فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ، وَأَقْرَأُ هُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَمِنْ كُتَابِ الْوَحْيِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَاخْتَلَفَ فِي سَنَةِ مَوْتِهِ، فَقِيلَ: ١٩ هـ —  
أَوْ ٢٠ هـ ، وَقِيلَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ ﷺ سَنَةَ ٣٠ هـ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: الْأَكْثَرُ أَنَّهُ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ ﷺ سَنَةَ ٢٢ هـ —  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْظُرِ الْإِسْتِيعَابَ (٦٥/١-٦٩) ، الْإِصَابَةَ (٢٧/١) .

(٥) انْظُرْ سَنَنَ النَّسَائِيِّ الصَّغْرَى (٣٧٤/١) ، كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، بَابُ ذِكْرِ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لَخَبَرِ أَبِي بَنٍ

كَعْبٍ فِي الْوُتْرِ ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ ﷺ بِنَحْوِهِ ، وَلَيْسَ فِيهِ: ( لَا يُسَلِّمُ حَتَّى يَنْصَرِفَ ) ، بِرَقْمٍ ١٦٩٩ .

وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ (٦٣/٢) ، أَبْوَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يَقْرَأُ فِي الْوُتْرِ ، وَلَيْسَ فِيهِ لَفْظُ: ( بِثَلَاثٍ ) ، وَكَذَا عِنْدَ ابْنِ  
مَاجَةَ فِي سَنَنِهِ (٣٧٠/١) ، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَا يُقْرَأُ فِي الْوُتْرِ، بِنَحْوِ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ .

وَرَوَايَةُ ( لَا يُسَلِّمُ حَتَّى يَنْصَرِفَ ) جَاءَتْ فِي:

السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (٤٠/٣) ، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَنْ قَالَ يَقْنَتُ فِي الْوُتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ، بِرَقْمٍ ٤٦٤٢ .

(١) وهو أن يوتر بركة، وصار (٢) الشافعي محجوجاً به في أجزاء الركعة، وما رواه أنه قال: (( فأوتر بركة )) أي متصلة بشتين (٣)، بدلالة آخر الحديث: (( يوتر لك (٤) ما تقدم )) (٥).

( ويقت في الثالثة (٦) قبل الركوع (٧) )؛ لقول علي، وابن مسعود، القنوت وابن عباس ؓ: (( راعينا صلاة رسول الله ﷺ بالليل فقت قبل (في الوتر الركوع) ))، وما رواه الشافعي أنه ﷺ قال بعد الركوع: (( اللهم أنج

(١) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٥٤/١٣)، من طريق عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ؓ: ( أن رسول الله ﷺ نهي عن البتراء، أن يصلي الرجل ركعة واحدة يوتر بها .

ونقل الذهبي في الميزان (٦٨/٥) عن ابن القطان أن هذا الحديث شاذ لا يعرج عليه، ذكره تحت الكلام على عثمان بن محمد بن ربيعة، ونقل أيضا عن عبد الحق: أن الغالب على حديثه الوهم . وذكر الزيلعي في نصب الراية (١٧٢/٢) عن ابن القطان قوله: ( ليس دون الدراوردي من يغمض عنه )، ولكن ردّ عليه الزيلعي فقال: ( فيه نظر فإن فيه شيخ ابن عبد البر وهو ثقة، وقبطية الحسن بن سليمان وهو ثقة ) . ١ - هـ بتصرف .

وهذا الحديث يرده ما جاء في صحيح مسلم (٥١٨/١)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، برقم ٧٥٣، ٧٥٢ .

(٢) [ وصار ]، في د، صار ساقطة، وسياقها: [ والشافعي محجوجا ]، وهو غلط .

(٣) بشتين . في أ و ج بركتين .

(٤) يوتر لك . في ب يوتر كل .

(٥) متفق عليه، من حديث ابن عمر ؓ، انظر صحيح البخاري (٣٣٧/١)، كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، وأوله:

( صلاة الليل مثنى مثنى ... )، برقم ٩٤٦، وصحيح مسلم (٥١٦/١)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب

صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل برقم ٧٤٩ .

وأما رواية الشافعي له فأخرجه في مسنده ص ٢١٣، من طريقه عن مالك به .

(٦) في الثالثة . في أ زيادة بلفظ: [ في الركعة الثالثة ] .

(٧) قبل الركوع . في أ زيادة بلفظ: [ قبل الركوع في جميع السنة ] .

(٨) لم أجذ هذا الحديث عنهم جميعا بهذا اللفظ، بل وجدته عن كل واحد منهم إلا عليا ؓ فلم أجذ عنه ما يفيد المعنى .

فأما حديث ابن مسعود ؓ، فهو في سنن الدارقطني (٣٢/٢)، كتاب الوتر...، باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت

فيه، من طريق يزيد بن هارون عن أبان بن أبي عياش عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود ؓ

قال: ( بت مع رسول الله ﷺ لأنظر كيف يفت في وتره ففت قبل الركوع ... )، قال الدارقطني: أبان متروك .

الْوَلِيد بن الْوَلِيد إلى آخره ))، <sup>(١)</sup> كان في الفجر ثم نُسِخَ، وَيَقْنُت <sup>(٢)</sup> (جميع السَّنة) لأنه - <sup>(٣)</sup> - : (( عَلَّمَ الْحَسَنَ دَعَاءَ الْقُنُوتِ وقال <sup>(٣)</sup> : اجْعَلْهُ في وَتْرِكَ ))، <sup>(٤)</sup> وهذا يقتضي الدَّوام <sup>(٥)</sup> ، ولأنَّه ذَكَرُ مَسْنُونٌ فلا

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٧/٢)، كتاب الصلوات، باب في القنوت قبل الركوع أو بعده، برقم ٦٩١٢، وفيه العلة السابقة .

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنه فقد رواه أبو نعيم في الحلية (٦٢/٥)، من طريق عطاء بن مسلم عن العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (أوتر النبي ﷺ بثلاث قنوت فيها قبل الركوع)، قال أبو نعيم: غريب من حديث حبيب والعلاء تفرد به عطاء .

وقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط (٣٦/٨)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٣٨/٢)، وفيه سهل بن العباس، قال الدارقطني: ليس بثقة .

وقد جاء في الصحيحين ما يدل على القنوت قبل الركوع، من حديث أنس رضي الله عنه . انظر صحيح البخاري (٣٤٠/١)، كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده، برقم ٩٥٧، وصحيح مسلم (٤٦٩/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة...، برقم ٦٧٧ .

(١) انظر صحيح البخاري (١٦٦١/٤)، كتاب التفسير، باب ليس لك من الأمر شيء، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، برقم ٤٢٨٤، وصحيح مسلم (٤٦٦/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، برقم ٦٧٥ .

ورواية الشافعي للحديث، انظر اختلاف الحديث (٢٣٧/١)، الأم (١٨٧/٧) .

(٢) ويقنت . في زيادة بلفظ: [ ويقنت في الوتر ] .

(٣) وقال . في ج قال .

(٤) انظر مسند أحمد (١٩٩/١)، مسند أهل البيت، الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولفظه قال: ( علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر، اللهم اهديني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولي فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قضيت... )، برقم ١٧١٨، وسنن أبي داود (٦٣/٢)، كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر، برقم ١٤٢٥، وسنن الترمذي (٣٢٨/٢)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في القنوت في الوتر، برقم ٤٦٤، وسنن النسائي الصغير (٢٤٨/٣)، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، برقم ١٧٤٥، وسنن ابن ماجه (٣٧٢/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في الوتر، برقم ١١٧٨ .

وليس فيها كلها لفظ: ( اجعله في وترك )، قال الترمذي - بعد هذا الحديث - : لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر شيئاً أحسن من هذا .

وقال ابن حجر: ( قوله: اجعل هذا في وترك لم يقع في الحديث المذكور . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٩٤/١) .

(٥) يقتضي الدوام . في ج يقتضي الدوام فيه .

يَتَوَقَّتُ<sup>(١)</sup>، كسائر الأذكار، وقال الشافعي: أنه<sup>(٢)</sup> يَقْنَتُ في النِّصْفِ<sup>(٣)</sup> الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ؛<sup>(٤)</sup> لِأَنَّ عَمَرَ رضي الله عنه : (( جَمَعَ النَّاسَ عَلَى أَبِي<sup>(٥)</sup> فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ عِشْرِينَ رَكْعَةً وَلَا يَقْنَتُ إِلَّا فِي النِّصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ))،<sup>(٦)</sup> فَنَقُولُ الْمُرَادُ مِنَ الْقُنُوتِ طُولُ الْقِيَامِ.

( وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ الْوُتْرِ بِفَاتِحَةِ<sup>(٧)</sup> الْكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا<sup>(٨)</sup> )؛  
 لقول ابن عباس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( قَرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْوُتْرِ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى<sup>(٩)</sup> ، وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ))،<sup>(١٠)</sup> ( وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْنَتَ كَبَّرَ ، وَرَفَعَ

(١) يتوقَّت . في ج يتوقف .

(٢) [ أنه ] ساقطة من أ .

(٣) النصف . في د نصف .

(٤) انظر الأم (١٣٢/١)، المذهب (٨٣/١) .

(٥) أبي . في أ زيادة بلفظ: [ أبي بن كعب ] .

(٦) انظر سنن أبي داود (٦٥/٢)، كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر، من حديث الحسن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس على أبي بن كعب ...، برقم ١٤٢٩، وسنن البيهقي الكبرى (٤٩٨/٢)، كتاب الصلاة، باب من قنل لا يقنن في الوتر إلا في النصف الأخير من رمضان، برقم ٤٤٠٥ .

وهذا الحديث منقطع فإن الحسن لم يدرك عمر رضي الله عنه . انظر نصب الراية (١٢٦/٢)، التلخيص الحبير (٢٤/٢)، فالحديث بهذا ضعيف .

وجاء عن أبي رضي الله عنه في الدلالة على القنوت في النصف الآخر عند أبي داود، في الموضع نفسه، ولكن الحديث ضعيف . انظر نصب الراية (١٢٦/٢)، والدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٩٤/١) .

وأصل الحديث في جمع عمر رضي الله عنه الناس على أبي، عند البخاري، بدون ذكر القنوت وليس فيه ذكر عشرين ركعة، انظر صحيح البخاري (٧٠٧/٢)، كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان، برقم ١٩٠٦ .

(٧) بفاتحة . في ج و د فاتحة .

(٨) [ معها ]، ساقطة من ج .

(٩) [ الأعلى ]، ساقطة من ب و د .

(١٠) انظر مسند أحمد (٢٩٩/١)، مسند ابن عباس رضي الله عنه، ولفظه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ، بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، برقم ٢٧٢٠، وسنن الترمذي (٣٢٥/٢)، أبواب الصلاة، بلب ما جاء فيما يقرأ به في الوتر، برقم ٤٦٢، وسنن النسائي (٣٢٣٦)، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ذكر

يديهِ<sup>(١)</sup> ثُمَّ قَنَتَ)؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنه يَرْفَعُهُ: (( لَا تُرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي

سَبْعِ مَوَاطِنَ ))<sup>(٢)</sup> وَذَكَرَ الْقُنُوتَ مِنْ جُمْلَتِهَا، ( وَلَا يَقْنَتُ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهَا ) هل يقنّت  
الفجر؟  
(، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَقْنَتُ فِي الْفَجْرِ،<sup>(٣)</sup> لَنَا قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه : (( مَا قَنَتَ  
رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ فِي الْفَجْرِ إِلَّا شَهْرًا ثُمَّ تَرَكَ ))<sup>(٤)</sup> وَمَا رَوَاهُ

الاختلاف على أبي إسحاق في حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس في الوتر، برقم ١٧٠٢، وسنن ابن ماجه  
(٣٧٠/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيما يُقرأ في الوتر، برقم ١١٧٢ .

(١) ورفع يديه . في أزيادة بلفظ: [ ورفع يديه مع التكبير ] .

(٢) قال ابن حجر : حديث لا تُرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ، تكبيرة الافتتاح، وتكبيرة القنوت، وتكبيرات العيدين،  
وذكر الأربع في الجمع، لم أجده هكذا بصيغة الحصر، ولا بذكر القنوت، ولا تكبيرات العيدين . انظر الدراية في  
تخريج أحاديث الهداية (١٤٨/١) .

ولكن جاء الحديث عند الطبراني، عن ابن عباس رضي الله عنه ، وليس فيه لفظ القنوت، انظر معجم الطبراني الكبير (٣٨٥/١١)،  
عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس، ولفظه: عن النبي ﷺ قال: ( لَا تُرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: حين يفتتح  
الصلاة... )، وليس فيها ذكر القنوت، برقم ١٢٠٧٢

وفي سنن البيهقي الكبرى (٧٢/٥)، كتاب الصلاة، باب رفع الأيدي إذا رأى البيت، وليس فيه ذكر القنوت ولا الحصر،  
برقم ٨٩٩٢ .

وأخرجه الشافعي في مسنده (١٢٥/١)، بنحو لفظ البيهقي ، وفي مصنف ابن أبي شيبة (٢١٤/١)، كتاب الصلوات،  
باب من كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود، عن ابن عباس موقوفا عليه بالحصر، وليس فيه ذكر القنوت،  
برقم ٢٤٥٠ .

وذكر ابن حجر في الدراية في الموضع السابق، أن شعبة قال: لم يسمع الحكم من مقسم .

ولم أجد في طرق الحديث ما يفيد بذكر القنوت في هذه المواطن، والله أعلم .

(٣) انظر الأم (٢٤٨/٧)، المذهب (٨١/١) .

(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٣٨/٥)، في ترجمة عاصم بن سليمان العبدي ، برقم ١٣٨٦، قال ابن عدي عنه:  
يُعَدُّ فِيمَنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ، مِنْ طَرِيقِ عَبِيدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا ثُمَّ تَرَكَ  
القنوت .. وليس فيه أنه في صلاة الفجر .

وجاء الحديث من طرق عن ابن مسعود رضي الله عنه :

أخرجه الطبراني في الكبير (٦٩/١٠)، من طريق علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه ، برقم ٩٩٧٤، قال ابن حجر: وإسناده  
ضعيف . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٩٤/١) .

الشافعي<sup>(١)</sup> صَارَ مَنْسُوحًا بِهِ<sup>(٢)</sup> .

( [ وليس في شيءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بَعِينِهَا لَا تُجْزَى

غَيْرُهَا ]<sup>(٤)</sup> ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ<sup>(٥)</sup> سُورَةً بَعِينَهَا لِصَلَاةٍ<sup>(٦)</sup> لَا يَقْرَأُ فِيهَا غَيْرَهَا )؛

١٦/ب لأنَّ فِيهِ هُجْرَانٌ بَعْضُ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ / فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ مَهْجُورٌ .

( وَأَدْنَى مَا يُجْزَى مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْقُرْآنِ<sup>(٧)</sup> ،

المُجْزَى مِنَ

القِرَاءَةِ فِي

عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - )؛<sup>(٨)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الصَّلَاةِ .

مِنْهُ<sup>(٩)</sup> ﴾<sup>(١٠)</sup> ، ( وَقَالَ<sup>(١١)</sup> ) لَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ قَصَارًا، أَوْ آيَةً

طَوِيلَةً )؛ لِأَنَّ الْإِعْجَازَ لَا يَقَعُ بَدُونَهُ .

( وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتِمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ )؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ

قِرَاءَةُ الْمُؤْتِمِّ

خَلْفَ الْإِمَامِ

فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾<sup>(١٣)</sup> ، نَزَلَتْ فِيمَنْ قَرَأَ خَلْفَ

وجاء في الصحيحين كما سبق ص ١٣٢ ما يؤيد ذلك، كما في حديث دعاء النبي ﷺ: ( اللهم أنج الوليد بن الوليد،

وكان ذلك في صلاة الفجر ، وفيه: ( ... ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما أنزل: ليس لك من الأمر شيء ... ) .

(١) وما رواه الشافعي . في أزيادة بلفظ: [ وما روى الشافعي يقنت في الفجر ] .

(٢) انظر مسند الشافعي ص ١٨٥ ، اختلاف الحديث ص ٢٣٧ ، الأم (١٦٨/٧) .

(٣) [ به ] ، ساقطة من أ .

(٤) ما بين المعقوفين [ ] في د و س متأخرة بعد قوله: وليس في القرآن شيء مهجور .

(٥) يتخذ . في أ يتخذ .

(٦) [ لصلاة ] ، ساقطة من ج .

(٧) القرآن . في أ فقط: القراءة .

(٨) انظر الهداية (٥٤/١) ، المبسوط للسرخسي (٢٢١/١) ، بدائع الصنائع .

(٩) منه . في ج و د زيادة بلفظ: [ من القرآن ] .

(١٠) سورة المزمل جزء من آية رقم ٢٠ .

(١١) [ وقال ] ، في أ وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - .

(١٢) انظر الهداية (٥٤/١) ، المبسوط للسرخسي (٢٢١/١) ، بدائع الصنائع .

(١٣) سورة الأعراف جزء من آية رقم ٢٠٤ .

النَّبِيِّ ﷺ، <sup>(١)</sup> وَلِقَوْلِ <sup>(٢)</sup> عائشة - رضي الله عنها -: ((لَأَنْ أَعْضَّ عَلَى جَمْرِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ))، <sup>(٣)</sup> وقال الشَّافِعِيُّ: يقرأ؛ لَأَنَّهُ رُكْنٌ، <sup>(٤)</sup> فلا يسقط بالإِتِمَامِ، <sup>(٥)</sup> كَالْقِيَامِ، وَلَنَا فِي الْفَرْقِ قَوْلُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ ﷺ: ((مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ <sup>(٦)</sup> فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ <sup>(٧)</sup>))، <sup>(٨)</sup> ولم

(١) انظر تفسير الطبري (١٦٣/٩، ١٦٤)، تفسير ابن كثير (٢٨١/٢).

(٢) ولقول . في ج وقول .

(٣) لم أجده عن عائشة رضي الله عنها، وإنما وجدته عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: (.. على حجر الغضا ..)، أخرجه البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (١٦٩)، باب ذكر خبر آخر يحتج به مَنْ كره القراءة خلف الإمام، وبيان ضعفه . وعند عبد الرزاق في مصنفه (١٣٩/٢)، عن الأسود أنه قال: وَدِدْتُ أَنْ الَّذِي يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ إِذَا الرُّجْعَةُ عَضُّ عَلَى حَجَرٍ، برقم ٢٨٠٩ .

(٤) الركن هو الجانب الأقوى في الشيء . انظر معجم مقاييس اللغة (٤٣٠/٢)، وهو عند الفقهاء: ما يتمُّ به الشيء، وهو داخل فيه . انظر الحدود الأنيقة لتركيب بن محمد بن زكريا الأنصاري ص ٧١ .

(٥) انظر مختصر المزني ص ٢٦، وذكر في المذهب قولين فيما إذا كانت الصلاة جهرية: في القديم لا تجب، والجديد تجب . انظر المذهب (٧٢/١)

(٦) إمام . في ج و د الإمام .

(٧) له قراءة . في ج قراءة له .

(٨) انظر مسند أحمد (٣٣٩/٣)، مسند جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم ١٤٦٨٤، وسنن ابن ماجه (٢٧٧/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنتصوا، برقم ٨٥٠، وسنن الدارقطني (٣٣١/١)، كتاب الصلاة، باب ذكر قوله ﷺ من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة... من طريق بن أبي سليم وجابر الجعفي، قال الدارقطني: جابر وليث ضعيفان، وسنن البيهقي (١٦٠/٢)، قال البيهقي: جابر وليث لا يُحتجُّ بهما، وكلُّ من تابعهما على ذلك أضعف منهما، أو من أحدهما .

ومصنف ابن أبي شيبة (٣٣١/١)، كتاب الصلوات، من كره القراءة خلف الإمام، برقم ٣٨٠٢ .

فأما طريق جابر الجعفي فضعيف، وقد قال أبو حنيفة ما رأيت أكذب منه . انظر الدراية في تخریج أحاديث الهداية (١٦٣/١)، وكذا متابعه ليث بن سُلَيْم كما ذكر ذلك البيهقي، وضعفه ابن عدي . انظر الكامل في الضعفاء لابن عدي (٨٩/٦) .

وجاء من طريق عبد الله بن شداد مرسلًا عند البيهقي (١٦٠/٢)، وعند الدارقطني موصولًا، وفيه رجلان ضعيفان . انظر سنن الدارقطني (٣٢٣/١) .

وجاء عند الدارقطني (٣٢٥/١)، من طريق ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، وفيه محمد بن الفضل وهو متروك .

قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٣٢/١)، قال عن الحديث: مشهور من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وله طُرُق عن جماعة من الصحابة، وكلها معلولة .



يَرِدُ فِي الْقِيَامِ مِثْلُهُ؛ وَلِأَنَّ الْقِيَامَ فِعْلٌ وَالْقِرَاءَةُ ذِكْرٌ، وَالتَّحَمُّلُ لَا يَقَعُ فِي الْأَفْعَالِ وَيَقَعُ فِي الْأَذْكَارِ، دَلِيلُهُ مَا زَادَ عَلَى الْفَاتِحَةِ .

( وَمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهِ احْتِجَاجٌ إِلَى نِيَّتَيْنِ، نِيَّةِ الصَّلَاةِ )؛  
لَمَّا ذَكَرْنَا، ( وَنِيَّةِ الْمَتَابَعَةِ )؛ لِأَنَّ فُسَادَ صَلَاةِ الْإِمَامِ مُؤَثِّرٌ فِي فُسَادِ صَلَاةِ  
الْمَأْمُومِ، وَفِي ذَلِكَ <sup>(١)</sup> إِضْرَارٌ بِهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا بِالْإِلتِمَامِ بِالنِّيَّةِ .

( وَالْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ )؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَاضِبٌ عَلَيْهَا حَكْمُ صَلَاةِ  
الْجَمَاعَةِ . وَهَدَّدَ عَلَى تَرْكِهَا <sup>(٢)</sup> .

( وَأَوْلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ تَسَاوَوْا؛ فَأَقْرَبُهُمْ، فَإِنْ  
تَسَاوَوْا؛ فَأَوْرَعُهُمْ، فَإِنْ تَسَاوَوْا؛ فَأَسْنُهُمْ )، وَالْأَصْلُ <sup>(٣)</sup> أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ  
أَفْضَلَ؛ كَانَ تَقْدِيمُهُ أَوْلَى، وَالْأَفْضَلِيَّةُ تَتَرْتَّبُ عَلَى تَرْتُّبِ هَذِهِ الْمَعَانِي، ( وَيُكْوَرُ  
تَقْدِيمُ الْعَبْدِ، وَالْأَعْرَابِيِّ، وَالْفَاسِقِ، وَوَلَدِ الزَّانَا، وَالْأَعْمَى، فَإِنْ تَقَدَّمُوا؛

(١) وفي ذلك . في ب وذلك .

(٢) أما مواظبة النبي ﷺ، فالأحاديث الدالة على ذلك، واشتهاره أغنى من سرد الأحاديث .

ولكن لما يدل على ذلك محافظته ﷺ عليها وهو في شدة المرض، ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ( لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذي مات فيه، حضرت الصلاة، فأذن، فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس، وفيه: .. فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فخرج يهادى بين رجلين... الحديث ) .

الحديث متفق عليه، من حديث عائشة رضي الله عنها، انظر صحيح البخاري (٢٣٦/١)، كتاب الجماعة والإمامة، باب حدّ المريض أن يشهد الجماعة، عن الأسود قال: كنّا عند عائشة رضي الله عنها، فذكرنا المواظبة على الصلاة، والتعظيم لها، فذكر الحديث، برقم ٦٣٣، وصحيح مسلم (٣١٣/١)، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما، برقم ٤١٨ .

وأما تقيده على تركها، فأحاديث، منها وأشهرها حديث أبي هريرة ؓ: ( أن رسول الله ﷺ فقّد ناساً في بعض الصلوات فقال: لقد هممت أن آمر رجلاً يصلي بالناس، ثم أخالف إلى رجال يتخلفون عنها، فأمر بهم، فيحرّقوا عليهم بحزم الخطب بيوتهم، ولو علم أحدهم أنه يجد عرقاً سمينا لشهدها، يعني صلاة العشاء )، وهو حديث متفق عليه، واللفظ لمسلم، من حديث أبي هريرة ؓ، انظر صحيح البخاري (٢٣١/١)، كتاب الجماعة والإمامة، باب وجوب صلاة الجماعة...، برقم ٦١٨، وصحيح مسلم (٤٥١/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها، برقم ٦٥١ .

(٣) والأصل . في نسخة أ زيادة بلفظ: [ والأصل في ذلك ] .

جاز)؛ لأن فيه تقليل الجماعة؛ لِقَلَّةِ الرغبة فيهم، وأما الجواز فلا جَمَاعَ شَرَائِطِهِ .

(وينبغي للإمام أن لا يُطَوِّلَ بِهِم الصَّلَاةَ)؛ لقوله - عليه السلام - مقدار القراءة لمُعَاذٍ<sup>(١)</sup> (( يا مُعَاذُ أَعَدَّتْ فَتَانَا إِذَا كُنْتَ إِمَامًا لِلنَّاسِ فَخَفِّفْ ))<sup>(٢)</sup> .

(ويُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُصَلِّيْنَ وَحَدَهُنَّ جَمَاعَةً)؛ لأنَّه لو كان مُسْتَحَبًّا؛ صلاة النساء جماعة لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(٣)</sup>، ولو فَعِلَ لُنْقِلَ عَلَى الاستفاضة، وعند الشافعي يُسْتَحَبُّ<sup>(٤)</sup>؛ وحدهنَّ. لأنَّ: (( امرأة استأذنت النَّبِيَّ ﷺ في<sup>(٥)</sup> أن تَتَخِذَ في دارِهَا مُؤَدَّنًا ))<sup>(٦)</sup>، قيل له: كان هذا في الابتداء لِمَا كان لَهْنُ الخروج، على أنه خير

(١) لمعاذ . في أ : لمعاذ بن جبل .

(٢) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن، المقدم في علم الحلال والحرام، شهد المشاهد كلها، بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، كان أبيض، وضيء الوجه، براق الفياض، أكحل العينين، توفي بطاعون عمواس في الشام، سنة ١٧هـ، أو التي بعدها، وهو قول الأكثر، وعاش أربعاً وثلاثين سنة . انظر الاستيعاب (١٤٠٥-١٤٠٢/٣)، أسد الغاية (١٨٧/٥ - ١٩٠)، الإصابة (١٣٦/٦، ١٣٧) .

(٣) للناس في أ بالناس .

(٤) متفق عليه، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، انظر صحيح البخاري (٢٤٩/١)، كتاب الجماعة والإمامة، باب مَنْ شكا إمامه إن طَوَّلَ... وفيه قصَّة، برقم ٦٧٣، وجاء من طريق آخر في موضع آخر عند البخاري، ولفظه: أَفْتَانُ أنت يامعاذ ؟، صحيح مسلم (٣٣٩/١)، كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء، برقم ٤٦٥ .

وليس في طُرُق الحديث - فيما عِلِمَتْ - تكملة الحديث: ( إذا كنت إماما بالناس فخفف... )، ولكنه جاء من طُرُقٍ أُخرى عند أحمد وغيره . انظر مسند أحمد (٧٤/٥)، من حديث سليم من بني سلمة، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: ( يامعاذ بن جبل لا تكن فتانا، إمَّا أَنْ تُصَلِّيَ معي، وإمَّا أَنْ تُخَفِّفَ على قومك ... )، وكذا أخرجه الطبراني في الكبير (٦٧/٧)، سليم الأنصاري، ثم السلمي، استشهد يوم أحد، برقم ٦٣٩١ .

(٥) في س [ لأنه لو كان مستحبا لبينه النبي ﷺ على ذلك عليه ]، وهي غير مستقيمة .

(٦) انظر الأم (٦٤/١)، المذهب (١٠٠/١) .

(٧) [ في ]، ساقطة من أ .

(٨) المرأة هي أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر بن نوفل الأنصارية، ويُقال لها أم ورقة بنت نوفل، فتسبَّت لجدِّها الأعلى، استأذنت النبي ﷺ أن تغزو معه، فقال لها: قَرِّي في بيتك؛ فإنَّ الله يرزقك الشهادة، واستأذنت النبي ﷺ أن تتخذ في دارها مؤدَّنًا، فأذن، وكانت قد دُبِّرَتْ غلاما وجارية لها، فقاما بالليل، فغمَّياها بقطيفة لها حتَّى

الواحد فيما تَعُمُّ<sup>(١)</sup> به الْبَلَوَى، ( فَإِنْ فَعَلَنْ<sup>(٢)</sup> وَقَفَتْ الْإِمَامَةُ وَسَطَهُنَّ )؛ لَأَنَّهُ أَسْتَرَهَا .

( وَمَنْ صَلَّى مَعَ وَاحِدٍ أَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ )؛ لقول ابن عباس رضي الله عنه : موقفُ المأموم مع الإمام في الصلاة .  
 (( كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي فَقَمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَجَذَبَنِي مِنْ يَسَارِهِ إِلَى يَمِينِهِ ))<sup>(٣)</sup> ، ( وَإِنْ كَانَ ) مع<sup>(٤)</sup> ( اثنین تقدّم عليهما )؛ / لأنَّ التَّيْبِي ١/١٧ من ورائه ))<sup>(٥)</sup> ، ( وَإِنْ كَانَ ) مع<sup>(٦)</sup> ( اثنین تقدّم عليهما )؛ / لأنَّ التَّيْبِي ١/١٧ من ورائه ))<sup>(٧)</sup> ، وأقامهما<sup>(٨)</sup> وراءه، وجعل أمَّ

ماتت، فأمر بهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه فصلباً، فكانا أولَ مصلوبين بالمدينة . انظر الاستيعاب (١٩٦٥/٤)، الإصابة (٣٢١/٨) .

انظر سنن أبي داود (١٦١/١)، كتاب الصلاة، باب إمارة النساء، من طريق الوليد بن عبد الله بن جميع قال حدثني جدي وعبد الرحمن بن خلاد الأنصاري عن أم ورقة بنت نوفل به، وفيه قصة، برقم ٥٩١، سنن الدارقطني (٤٠٣/١)، كتاب الصلاة، باب صلاة النساء جماعة، وموقف إمامهن، معجم الطبراني الكبير (١٣٥/٢٥)، برقم ٣٢٧، وأخرجه الحاكم في مستدركه (٣٢٠/١)، برقم ٧٣٠، وقال: هذه سنة غريبة لا أعرف في الباب حديثاً غير هذا، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٣٨/٦)، كتاب السير، باب في الغزو بالنساء، برقم ٣٣٦٥٧ .  
 قال الذهبي في الميزان (٤٤/٨): عبد الرحمن بن خلاد الأنصاري، قال ابن القطان: حال عبد الرحمن بن خلاد مجهول، قلت: ذكره ابن حبان في الثقات، قال: رآويه عنه الوليد بن عبد الله لا يعرف أصلاً، قلت: أخرج له مسلم، ووثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وروى عنه الكبار . ١ — هـ .

(١) تعمُّ . المثبت من د و س وهو أنسب، وفي البقية يعمُّ .

(٢) فعلن . في أ زيادة بلفظ: فعلن ذلك .

(٣) متفق عليه، من حديث ابن عباس رضي الله عنه ، انظر صحيح البخاري (٢٤٧/١)، كتاب الجماعة والإمامة، باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوّله الإمام إلى يمينه ...، وفيه قصة صلاته، ولفظه: فأخذني فجعلني عن يمينه، برقم ٦٦٦، وصحيح مسلم (٥٢٧/١)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، برقم ٧٦٣ .

وليس فيها: ( فجذبني )، وهذه اللفظة عند أحمد في مسنده (٢٥٢/١)، مسند ابن عباس رضي الله عنه ، برقم ٢٢٧٦ .

(٤) [ مع ] ساقطة من س .

(٥) اليقيم هو ضميرة جد حسين بن عبد الله بن ضميرة، وضميرة هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ واختلف في اسم أبي ضميرة، فقيل: رَوْح، وقيل غير ذلك . انظر فتح الباري (٤٩٠/١) .

وقال النووي: هو ضميرة بن سعد الحميري . انظر شرح مسلم للنووي (١٦٤/٥) .

(٦) في س زيادة بلفظ: [ وأنس بن مالك ] .

(٧) وأقامهما . في د فأقامهما .

سَلِّمَ<sup>(١)</sup> خلفهما ))،<sup>(٢)</sup> ولا يجوز للرجال أن يَقْتَدُوا بامرأة؛ لقوله — عليه السلام —: (( أَخْرَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَّرَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى ))<sup>(٣)</sup>.

( وَيَصُفُّ الرِّجَالُ، ثُمَّ الصِّبْيَانُ، ثُمَّ النِّسَاءُ )؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ  
أنس، ( فَإِنْ قَامَتِ امْرَأَةٌ إِلَى جَنْبِ رَجُلٍ وَهِيَ مُشْتَرِكَةٌ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ؛  
أَفْسَدَتْ<sup>(٤)</sup> صَلَاتَهُ )؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ تَرْتِيبَ الْمَكَانِ، وَهُوَ تَأْخِيرُهَا، فَصَارَ كَمَا لَوْ  
اقْتَدَى بِهَا، وَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهَا؛ لِأَنَّ خُطَابَ التَّأْخِيرِ لَمْ يَتَنَاوَلْهَا<sup>(٥)</sup>، وَاشْتَرَاطُ  
الاشْتِرَاكِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ دَفْعًا لِلْحَرَجِ، وَقَالَ زُفَرٌ،<sup>(٦)</sup>

(١) أُمُّ سَلِيمٍ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حِرَامِ بْنِ جَنْدَبِ الْأَنْصَارِيِّ، اخْتُلِفَ فِي اسْمِهَا، فَقِيلَ: سَهْلَةٌ، وَقِيلَ: رَمِيلَةٌ، وَقِيلَ: رَمِيثَةٌ، وَقِيلَ: مَلِيكَةٌ، وَقِيلَ: الْغَمِيصَاءُ، أَوْ الرَّمِيصَاءُ، وَهِيَ أُمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ، وَهِيَ مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَكَانَتْ مِنْ عَقْلَاءِ النِّسَاءِ، أَرْسَلَتْ ابْنَهَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ؓ يَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ سَنِينَ. انظر الاستيعاب (٤/١٩٤٠)، سير أعلام النبلاء (٢/٣٠٤)، الإصابة (٨/٢٢٧-٢٢٩).

(٢) متفق عليه، من حديث أنس بن مالك ؓ، انظر صحيح البخاري (١/١٤٩)، أبواب الصلاة في الثياب، باب الصلاة على الخصر...، عن أنس بن مالك: ( أَنَّ جَدَّتَهُ مَلِيكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامٍ...، وَفِيهِ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَفَّتْ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزَ مِنْ وَرَائِنَا... الحديث )، برقم ٣٧٣، وصحيح مسلم (١/١٥٧)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة... .

وَتُسَمِّيَةُ أُمِّ سَلِيمٍ وَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي الصَّحِيحِ (١/٢٥٥)، كتاب الجماعة والإمامة، باب المرأة وحدها تكون صفًا.

(٣) قال ابن حجر: لم أجده مرفوعاً. انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/١٧١)، وكذا قال الزيلعي في نصب الراية (٢/٣٦)، قال: غريب مرفوعاً.

وجاء موقوفاً على ابن مسعود ؓ في:

صحيح ابن خزيمة (٣/٩٩)، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، باب ذكر بعض أحداث نساء بني إسرائيل الذي من أجله مُنِعْنَ المساجد، ولفظه: ( أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ؓ إِذَا رَأَى النِّسَاءَ قَالَ: أَخْرَوْهُنَّ حَيْثُ جَعَلَهُنَّ اللَّهُ، وَقَالَ: إِنَّهُنَّ مَعَ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَصِفُّنَ مَعَ الرِّجَالِ... ) قال أبو بكر: الخبر مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفُ عَبْدِ الْوَهَّابِ (٣/١٤٩)، باب شهود النساء الجماعة، بسنده إلى ابن مسعود ؓ بنحوه، برقم ٥١١٥، وأخرجه الطبراني في الكبير (٩/٢٩٥)، عن أبي يعمر عن ابن مسعود ؓ بنحوه، برقم ٩٤٨٤.

(٤) أفسدت. في ج فسدت.

(٥) لم يتناولها. في أ لا يتناولها.

(٦) انظر الجامع الصغير ص ١١٠.

والشَّافِعِيُّ <sup>(١)</sup> لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ <sup>(٢)</sup>، اعتباراً بالرجل، لكننا نقول الرجل لم يُؤْمَرْ بتأخيرهِ، فافترقا .

( وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ حُضُورُ الْجُمَاعَاتِ <sup>(٣)</sup> )؛ لقوله - عليه السلام - : حضور

النساء لصلاة

الجماعة .

(( لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَيُؤْتِهِنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ )) <sup>(٤)</sup> ( وَلَا بِأَسْ بَأْسُ )

تَخْرُجُ الْعَجُوزُ فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ؛ لِأَنَّهَا أَوْقَاتُ ظُلْمَةٍ، فَيُؤْمَنُ <sup>(٥)</sup>

وَقَوْعَ نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ <sup>(٦)</sup>، بخلاف الظهر والعصر؛ لأنه لَا يُؤْمَنُ مِنْ ذَلِكَ <sup>(٧)</sup>،

وقالوا: لَا بِأَسْ بِذَلِكَ فِي الْكُلِّ؛ لِلْحُقُوقِهَا بِالرَّجُلِ <sup>(٨)</sup> فِي أَنْ لَا يُفْتَنَ <sup>(٩)</sup> بِهَا .

(١) انظر الأم (١٦٩/١)، المذهب (١٨١/٢) .

(٢) لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ . فِي أَ تَفْسُدُ صَلَاتَهُ ، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْمَعْنَى .

(٣) الْجُمَاعَاتُ . فِي ج الْجُمَاعَةِ .

(٤) أَصْلُ الْحَدِيثِ بَدُونِ لَفْظِ : ( وَيُؤْتِهِنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ )، فِي الصَّحِيحِينَ:

انظر صحيح البخاري (٣٠٥/١)، كتاب الجمعة، باب هل على مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غَسْلُ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ

وغيرهم ...، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِرَقْمِ ٨٥٨، وَصَحِيحِ مُسْلِمٍ (٣٢٧/١)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ خُرُوجِ

النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ ...، بِرَقْمِ ٤٤٢ .

وَأَمَّا لَفْظُ : ( وَيُؤْتِهِنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ )، فَقَدْ جَاءَ فِي :

مُسْنَدُ أَحْمَدَ (٧٦/٢)، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِرَقْمِ ٥٤٦٨، وَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٥٥/١)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا

جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسْجِدِ، بِرَقْمِ ٥٦٧ .

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٩٢/٣)، كِتَابُ الْإِمَامَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَمَا فِيهَا مِنَ السَّنَنِ، بَابُ اخْتِيَارِ صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا

عَلَى صَلَاتِهَا فِي الْمَسْجِدِ، بِرَقْمِ ١٦٨٤، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٣٢٧/١)، وَقَالَ: هَذَا صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ

الشَّيْخَيْنِ .

(٥) فَيُؤْمَنُ . فِي ج فَتَأْمَنُ .

(٦) فِي س زِيَادَةِ بَلْفَظِ : [ نَظَرَ الْأَجْنَبِيِّ عَلَيْهَا ] .

(٧) لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْ ذَلِكَ . فِي أَ بَلْفَظِ : فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَنُ ذَلِكَ، وَفِي ج بَلْفَظِ : لِأَنَّهُ لَا تَأْمَنُ مِنْ ذَلِكَ، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ مَا اتَّفَقَتْ

عَلَيْهِ نَسَخَتَا ب وَ د .

(٨) بِالرَّجُلِ . فِي أَ بِالرَّجَالِ .

(٩) لَا يُفْتَنُ . فِي ج يُفْتَنُ .

( ولا يُصَلِّي الطاهر خَلْفَ مَنْ به سَلَسُ الْبَوْلُ، ولا الطَّاهِرَات خَلْفَ الْمُسْتَحَاضَةِ، ولا الْقَارِئِ خَلْفَ الْأُمِّيِّ، ولا الْمُكْتَسِي خَلْفَ الْغُرْيَانِ )؛ لَأَنَّ صَلَاتَهُمْ ناقصة؛ لِتَخَلُّفِ شَرْطِ مِنْهَا، فلا يجوز بناء الكَامِلِ عليها، وعند زُفَرٍ - رحمه الله - جاز كمن حاله مثل حال الإمام، <sup>(١)</sup> والفرقُ أَنَّ ثَمَّ لا يكون بناء الكامل على الناقص، ( ويجوز أَنْ يُؤَمَّ الْمُتِمِّمُ الْمُتَوَضِّئِينَ <sup>(٢)</sup>، والمَاسِحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ الْغَاسِلِينَ <sup>(٣)</sup> )؛ لَأَنَّ التَّيَمُّمَ بدل مُطْلَقٌ عند عدم الماء، وكذلك المسح، وقال محمد في التَّيَمُّمِ <sup>(٤)</sup> لا يجوز؛ <sup>(٥)</sup> لقوله - العلية - : (( لا يُؤَمُّ الْمُتِمِّمُ الْمُتَوَضِّئِينَ ))، <sup>(٦)</sup> وقد <sup>(٧)</sup> قيل إِنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَثْبُتْ، <sup>(٨)</sup> ولئن ثبت، يكون مَحْمُولًا <sup>(٩)</sup> عَلَى مُتِمِّمٍ بِهِ عُذْرٌ دَائِمٌ، ( وَيُصَلِّي الْقَائِمُ خَلْفَ الْقَاعِدِ )، استحساناً؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ - العليه - : (( صَلَّى آخِرَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِالنَّاسِ قَاعِدًا،

(١) انظر المبسوط للسرخسي (١/١٨٢)، بدائع الصنائع ((١/١٣٩)).

(٢) المتوضئين . في س للمتوضئين .

(٣) الغاسلين . في س للغاسلين .

(٤) التيمم . في ب و ج التيمم .

(٥) انظر المبسوط للشيباني (١/١٠٥)، الحجة على أهل المدينة (١/٥٢).

(٦) سنن الدارقطني (١/١٨٥)، كتاب الصلاة، باب في كراهية إمامة التيمم المتوضئين، من طريق صالح بن بيان عن

محمد بن المنكدر عن جابر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: فذكر الحديث، وقال الدارقطني: إسناده ضعيف، وسنن

البيهقي الكبرى (١/٢٣٤)، أبواب الصلاة، باب كراهية من كره ذلك، بعد باب التيمم يؤم المتوضئين، برقم

١٠٤٧، قال البيهقي: إسناده ضعيف .

وذكر الحديث في الموضع نفسه موقوفاً على علي بن أبي طالب عليه السلام بإسناد ضعيف أيضاً .

وذكر الذهبي عن ابن القطان قوله في هذا الحديث: كلُّ مَنْ دُونَ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ لَا يُعْرِفُ . انظر ميزان الاعتدال

(٨/١١٧).

(٧) [ وقد ] ساقطة من د .

(٨) قال ذلك: الدارقطني، والبيهقي، والذهبي، كما سبق في تخريج الحديث .

(٩) يكون محمولاً . في س فمحمول .

والناس قيام خلفه<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> وعند محمد،<sup>(٣)</sup> وزفر<sup>(٤)</sup> - رحمهما الله - لا يجوز وهو القياس؛ لقوله - عليه السلام - : (( لا يُؤمَّن أحدٌ بعدي جالساً ))،<sup>(٥)</sup> إلا أن الحديث متركوك العمل بظاهره؛ فإنَّ القاعد يؤمُّ القاعد، فلا يصحَّ التمسك به، ( ولا يُصلي<sup>(٦)</sup> الذي يركع ويسجد خلف المومئ )؛ لأنَّ صلاته انعقدت موجبة للركوع<sup>(٧)</sup> والسُّجود، ولا كذلك الإمام، فلو صحَّ الاقتداء؛ لكان بناءً على العدم حقيقة، بخلاف القائم والقاعد<sup>(٨)</sup>؛ لأنَّ أصل القيام موجود من الإمام، وزفر والشافعي - رحمهما الله - قاساه<sup>(٩)</sup> على ذلك،<sup>(١٠)</sup> والفرق ظاهر .

(١) [ خلفه ] ساقطة من د .

(٢) سبق تحريجه ص ١٣٧، عند الاستدلال لكونه ﷺ واظب على صلاة الجماعة، وفيه قصة إمامته ﷺ قاعداً والناس خلفه قيام، وهو في الصحيحين كما سبق .

(٣) انظر الحجة على أهل المدينة (١/١٢٨)، الهداية شرح البداية (١/٥٨)، المبسوط للسرخسي (١/٢١٣) .

(٤) لم أجد هذا القول لزفر في هذه المسألة، وقد بحثت عنها في مظائنه فلم أجده .

(٥) انظر سنن الدارقطني (١/٣٩٨)، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض جالسا بالمؤمنين، من طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن رسول الله ﷺ به، وسنن البيهقي (٣/٨٠)، جماع أبواب صلاة الإمام قاعداً...، باب ماروي في النهي عن الإمامة جالسا، وبيان ضعفه، من طريق جابر الجعفي به، برقم ٤٨٥٤ .

قال الدارقطني بعد إيراد الحديث: لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي وهو متركوك، والحديث مرسل لا تقوم به حجة ١ - هـ ، وكذا ذكر مثل ذلك ابن حبان في صحيحه (٥/٤٧٤)، وكذا ضعفه ابن عبد البر في التمهيد

(٢٢/٣٢٠) . فالحديث ضعيف لا تقوم به حجة

(٦) ولا يصلي . في ج ولا يجوز يصلي .

(٧) [ للركوع ] . ساقطة من س .

(٨) بخلاف القائم والقاعد . في ج بخلاف القائم خلف القاعد .

(٩) قاساه . في ب ود قاسا .

(١٠) قول زفر: انظر الهداية شرح البداية (١/٥٨)، المبسوط للسرخسي (١/٢١٥)، الإمام زفر وآراؤه الفقهية

(١/١٦٥، ١٦٦) .

وقول الشافعي: انظر الأم (١/١٧١)، المذهب (١/٩٨) .

اختلاف نية  
الإمام  
والمأموم في  
الفرض  
والنفل .

( ولا يُصَلِّي المفترضُ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ ، ولا مَنْ يُصَلِّي فرضاً خَلْفَ مَنْ  
ب / ١٧ ب يُصَلِّي / فرضاً آخر ) ؛ لأنَّ الاقتداء يقتضي الاستواء ، وقد عُدِمَ ، ( بخلاف  
اقتداء الْمُتَنَفِّلِ بِالْمُفْتَرِضِ ) ، أَنَّهُ يجوز ؛ لَأَنَّهُ وَجَدَ أَصْلُ الْمُسَاوَةِ ، إِلَّا أَنَّ حَال  
الإمام أَكْمَلَ ، وإذا لا يؤثر في الفَسَادِ ، كَالْقَاعِدِ خَلْفَ الْقَائِمِ ، وقال الشافعي  
- رحمه الله - : يجوز ذلك كله ؛ <sup>(١)</sup> لَأَنَّ مُعَاذًا ﷺ كَانَ يُصَلِّي مع النَّبِيِّ - عليه  
السلام - ثُمَّ يُصَلِّي بِقَوْمِهِ ، <sup>(٢)</sup> وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ فَإِنَّهُ كَانَ يَتَنَفَّلُ مع النَّبِيِّ - عليه  
السلام - وَيَفْتَرِضُ مع قَوْمِهِ كَذَا نُقِلَ ، وبَدِيلُ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( إِمَّا أَنْ  
تُخَفِّفَ بِهِمُ الصَّلَاةَ )) ، وهذا يُفِيدُ الصَّلَاةَ الْمَعْهُودَةَ .

( وَمَنْ اقْتَدَى بِإِمَامٍ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ <sup>(٣)</sup> أعاد الصلاة ) ؛  
لأنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ فَاسِدَةٌ ؛ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ ، وَهُوَ الطَّهَارَةُ ، وَصَلَاتُهُ بِنَاءٌ عَلَيْهَا  
فَتَقَسَّدَ بِفَسَادِهَا ، كَمَا لَوْ عَلِمَ <sup>(٤)</sup> قَبْلَ الْاِقْتِدَاءِ <sup>(٥)</sup> ، وقال الشافعي - رحمه  
الله - : لا يُعِيدُ <sup>(٦)</sup> لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ - عليه السلام - : (( كَانَ فِي الصَّلَاةِ ، ثُمَّ  
قَالَ لِلْقَوْمِ : كَمَا أَنْتُمْ فَلَمْ يَزَالُوا قِيَامًا حَتَّى جَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً فَصَلَّى

(١) انظر الأم (١٧٣/١) ، المذهب (٩٨/١) ، وذكر فيها قولين ، وذكر العمراني في البيان في مذهب الشافعي (٤١٠/٢) .  
ذكر أنَّ المذهب الجواز .

(٢) متفق عليه ، وقد سبق تخريجه ص ١٣٨ .

(٣) وضوء . في أ طهر .

(٤) كما لو علم . في ب و ج : فصار كما لو علم .

(٥) [ قبل الاقتداء ] ، في د قبل ذلك الاقتداء .

(٦) انظر الأم (١٦٧/١) ، المذهب (٩٧/١) .



بهم))،<sup>(١)</sup> فنقول لا دلالة في الحديث؛ لأنَّ قوله: كما أنتم إشارة بأن لا يتفرَّقوا<sup>(٢)</sup> فقط .

(وَيُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَعْثُ بِثَوْبِهِ، أَوْ بِجَسَدِهِ)؛ لَأَنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ فِي غَيْرِ الصلاة،<sup>(٣)</sup> ففي الصلاة أُولَى، (وَلَا يُقَلِّبُ الْحَصَى)؛ لَأَنَّهُ عَبَثٌ، (إِلَّا أَنْ لَا يُمَكِّنُهُ السُّجُودُ فَيُسَوِّيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً)؛ تَمَكِّنًا لِإِكْمَالِ السُّجُودِ، وَقَدْ قَالَ - الْعَلِيَّةُ -: (( فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُكُمْ الشَّيْطَانُ؛ فَلْيُمْسَحْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ))،<sup>(٤)</sup> (وَلَا يُفَرِّقُ أَصَابِعَهُ) <sup>(٥)</sup>؛ لَأَنَّهُ عَبَثٌ، وَعَمَلٌ مُسْتَعْنَى عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ، (وَلَا يَتَخَصَّرُ)؛ لِقَوْلِهِ - الْعَلِيَّةُ -: (( تِلْكَ اسْتِرَاحَةٌ أَهْلُ النَّارِ ))؛<sup>(٦)</sup> وَلَأَنَّهُ تَشَبَّهُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِخْلَالٌ بِالتَّعْظِيمِ، (وَلَا يَسْدِلُ

(١) متفق عليه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، انظر صحيح البخاري (١٠٦/١)، كتاب الغسل، باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو ولا يتيمم، برقم ٢٧١، وصحيح مسلم (٤٢٣/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب متى يقوم الناس للصلاة، برقم ٦٠٥ .

(٢) يتفرَّقوا . في أتفرَّقوا .

(٣) النهي عن العبث خارج الصلاة جاء في:

مسند الإمام أحمد (٢٨٦/٤)، مسند البراء بن عازب رضي الله عنه، ومسند أبي يعلى (٢٤٦/٣)، برقم ١٦٨٧

(٤) أخرجه البخاري (٤٠٤/١)، أبواب العمل في الصلاة، باب مسح الحصى في الصلاة، من حديث مُعَقِّبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّيُ التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ قَالَ: إِنَّ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً، برقم ١١٤٩، ومسلم في صحيحه (٣٨٧/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهية مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة، برقم ٥٤٦ .

وَأَمَّا لَفْظُ الْحَدِيثِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، فَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ (٣٢٨/٣)، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، برقم ١٤٥٥٤، وَلَفْظُهُ: قَالَ ﷺ: لَأَنْ يُمَسِكَ أَحَدُكُمْ يَدَهُ عَنِ الْحَصَى، خَيْرٌ لَهُ مِنْ مِئَةِ نَاقَةٍ، كُلُّهَا سَوْدُ الْحَدَقَةِ، فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُكُمْ الشَّيْطَانُ فَلْيُمْسَحْ مَسْحَةً وَاحِدَةً، وَجَاءَ الْحَدِيثُ فِي مُسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ (٣٤٦/١)، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، برقم ١١٥٤ .

(٥) في س زيادة: [ ولا يفرق أصابعه مرة واحدة ]، والظاهر أنَّها غلط .

(٦) أخرجه الطبراني في الأوسط (٨٥/٧)، من طريق عبد الله بن الأزور عن هشام القردوسي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه به، برقم ٦٩٢٥ .

ثوبه)، وهو أن يضعه على رأسه، أو كَتِفَيْهِ، ثُمَّ يُرْسِلُ أَطْرَافَهُ مِنْ جَوَانِبِهِ؛  
 لقول أبي هريرة رضي الله عنه <sup>(١)</sup>: (( نَهَى النَّبِيُّ - ﷺ -  
 عَنْ السَّذْلِ ))، <sup>(٢)</sup> ( وَلَا يَعْقِرُ شَعْرَهُ )؛ لحديث أبي  
 رافع <sup>(٣)</sup> (( مَرَّبِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُصَلِّي عَاقِبًا شَعْرِي، فَأُطْلَقَهُ ))، <sup>(٤)</sup> وقد

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨٥/٢): وفيه عبدالله بن الأزور، وذكر أنه ضعيف، ونقل الذهبي في الميزان (٦٠/٤) عن  
 الأزدي أنه ضعيف جداً، وكذا قال ابن حجر في لسان الميزان (٢٥٧/٣).

وقد جاء النهي عن الاختصار في صحيح مسلم (٣٨٧/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الاختصار في  
 الصلاة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا، برقم ٥٤٥.

(١) أبو هريرة رضي الله عنه، اشتهر بكنيته، بسبب هرة كانت معه، واسمه على الأصح عبدالرحمن بن صخر الدوسي، وقد جله في  
 الاختلاف في اسمه أكثر من ثلاثين قولاً، وهو أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله ﷺ، كان يُلَازِمُ النَّبِيَّ ﷺ على  
 شبع بطنه، أسلم عام خير سنة سبع من الهجرة، وهو من أهل الصُّفَّة، روى عنه أكثر من ثمانئة شخص، تُوِّفِيَ سنة  
 ٥٧هـ، وقيل ٥٨هـ، وقيل ٥٩هـ. انظر الاستيعاب (١٧٦٨/٤-١٧٧٢)، الإصابة (٤٢٥/٧-٤٤٤).

(٢) مسند أحمد (٢٩٥/٢)، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: نَهَى عَنْ السَّذْلِ فِي الصَّلَاةِ، برقم ٧٩٢١، وسنن أبي داود  
 (١٧٤/١)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في السدل في الصلاة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به، وزاد: وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ  
 فَاهُ، وصححه الألباني، انظر صحيح سنن أبي داود (١٢٦/١)، وسنن الترمذي (٢١٧/٢)، أبواب الصلاة، باب  
 ما جاء في كراهية السدل في الصلاة، بإسناد ولفظ أحمد.

وصحَّح الحديث ابن خزيمة في صحيحه (٣٧٩/١)، بإسناد ولفظ أبي داود، وكذا ابن حبان في صحيحه (٦٧/٦)،  
 والحاكم في المستدرک (٣٨٤/١)، وقال: هذا صحيح على شرط الشيخين ولم يُخَرِّجَاهُ فِيهِ تَغْطِيَةُ الرَّجُلِ فَاهُ فِي  
 الصلاة.

(٣) أبو رافع، الظاهر أنه مولى النبي ﷺ القبطي، يُقَالُ: اسمه إبراهيم، ويُقَالُ: أسلم، وقيل: سنان، وفيه أقوال، قال ابن  
 عبد البر: أشهر ما قيل في اسمه أسلم، كان للعباس بن عبدالمطلب فوهيه للنبي ﷺ، وأعتقه النبي ﷺ لما بشره بإسلام  
 العباس رضي الله عنه، شَهِدَ أَحَدًا، وما بعدها، وكان ممن روى عنه أبو سعيد المقبري، وهذا ما يُشِيرُ إِلَيْهِ المراد براوي  
 الحديث، مات بالمدينة قبل عثمان بيسير، وفي قول أنه في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. الاستيعاب (٨٣/١)-  
 ٨٥، الإصابة (١٣٤/٧)، سير أعلام النبلاء (١٦/٢).

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة (١٩٤/٢)، كتاب الصلوات، باب الرجل يُصَلِّيَ وشعره معقوص، بنحوه، برقم ٨٠٤٢،  
 سنن الدارمي (٣٧١/١)، كتاب الصلاة، باب عَقَصَ الشَّعْرَ، برقم ١٣٨٠، معجم الطبراني الكبير (٣٣١/١)،  
 برقم ٩٩١.

رُويَ أَنَّهُ قَالَ: (( إِنِّهَا مِنْ أَوْكَارِ الشَّيَاطِينِ <sup>(١)</sup> ))، <sup>(٢)</sup> وَالْعَقْصُ أَنْ يَجْمَعَ شَعْرَهُ عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ وَيَشُدَّهُ، وَقَدْ يُشَدُّ عَلَى الْقَفَا، ( وَلَا يَكْفُ ثَوْبَهُ )؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( أَمِرْتُ أَنْ لَا أَكْفُ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا <sup>(٣)</sup> ))، <sup>(٤)</sup> ( وَلَا يَلْتَفِت )؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : (( لَوْ عَلِمَ الْمُصَلِّي مَنْ يُنَاجِي مَا التَفَت ))، <sup>(٥)</sup> ( وَلَا يُقْعِي )؛ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : (( نَهَانِي خَلِيلِي عَنْ ثَلَاثَ: أَنْ أَنْقُرَ نَقْرَ

(١) إِنَّمَا مِنْ أَوْكَارِ الشَّيَاطِينِ . فِي ب بَلْفَظْ: إِنَّمَا أَوْكَارِ الشَّيَاطِينِ ، وَفِي د بَلْفَظْ: إِنَّمَا أَوْكَارِ الشَّيْطَانِ، وَالمُبْتَدَأُ هُوَ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ نَسَخَتَا أَوْ ج .

(٢) لَمْ أَجِدْهَا بِهَذَا اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ بِلَفْظِ: ( ذَاكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ )، وَقَدْ جَاءَتْ فِي قِصَّةِ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه مَعَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ رَأَاهُ قَدْ عَقَصَ ضَفْرَتَهُ فِي قَفَاهُ، فَغَضِبَ الْحَسَنُ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ: لَا تَغْضَبْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: ذَاكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ .

انظر سنن أبي داود (١٧٤/١)، كتاب الصلاة، باب الرجل يُصَلِّي عَاقِصًا شَعْرَهُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه، بِرَقْمِ ٦٤٢، وَسنن الترمذي (٢٢٣/٢)، أَبْوَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ كَفِّ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ، بِرَقْمِ ٣٤٨، وَفِيهِ ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ، قَالَ الترمذي: حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٥٨/٢)، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ (٥٦/٦)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٣٩٣/١) .

(٣) وَلَا شَعْرًا . فِي ج وَ د بَلْفَظْ: وَلَا أَعْقَصَ شَعْرًا .

(٤) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ ص ١١٧، تَحْتَ حَدِيثِ: ( كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ وَسَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ وَجْهَتَهُ )، وَهُوَ تَابِعٌ لِحَدِيثِ: ( أَمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ... ) .

(٥) ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي الْمَجْرُوحِينَ (١٧٠/٢)، فِي تَرْجُمَةِ عَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ الرَّمْلِيِّ، قَالَ ابْنُ حِبَانَ: وَهُوَ عِنْدِي لِأَشْيَاءٍ فِي الْحَدِيثِ، وَالْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقِ حَوْشَبِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ( الْمُصَلِّيُ يَنْتَازِرُ عَلَى رَأْسِهِ الْخَيْرَ مِنْ عَنَانِ السَّمَاءِ إِلَى مَفْرَقِ رَأْسِهِ، وَالْمَلَائِكَةُ تَخُفُّ بِهِ مِنْ لَدُنْ قَدَمِهِ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ، وَمَلَكَ يُنْزِلُ لَوْ يَعْلَمُ هَذَا الْعَبْدُ مَنْ يُنَاجِي مَا التَفَتَ ) .

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ مَوْقُوفًا، بِرَقْمِ ٣١٢٦ .

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (١٨٨/٤)، أَخْرَجَ حَدِيثًا لِحَوْه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: ( إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَقْبَلْ عَلَيْهَا حَتَّى يَخْلُوَ مِنْهَا، وَإِيَّاكُمْ وَالْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ يُنَاجِي رَبَّهُ فِي الصَّلَاةِ، بِرَقْمِ ٣٩٣٥، قَالَ ابْنُ حَبْرٍ فِي الدَّرَايَةِ (١٨٣/١): إِسْنَادُهُ وَاهٍ .

وَلَكِنْ يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ مَا جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٦١/١)، كِتَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، وَفِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ( سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ )، بِرَقْمِ ٧١٨ .

الدَّيْلِك، وَأَنْ التَّفَتَ التِّفَاتَ الثَّعْلَبَ، وَأَنْ أُقْعِي <sup>(١)</sup> إِقْعَاءَ الْكَلْبِ، <sup>(٢)</sup> وَالْإِقْعَاءُ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَيَجْمَعَ رَكْبَتَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ <sup>(٣)</sup> مُفْضِيًا بِأَيْتِيهِ إِلَى الْأَرْضِ، <sup>(٤)</sup> وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَقْعُدَ عَلَى عَقَبَيْهِ نَاصِبًا ١/١٨ رَجَلَيْهِ، <sup>(٥)</sup> / ( وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ بِلِسَانِهِ )؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ، وَقَدْ حُرِّمَ، ( وَلَا بِيَدِهِ )؛ لِقَوْلِهِ - السَّيِّئَةُ -: (( كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ ))، <sup>(٦)</sup> ( وَلَا يَتَرَبَّعُ إِلَّا مِنْ عَذْرِ )؛ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ <sup>(٧)</sup> هَيْئَةً <sup>(٨)</sup> الصَّلَاةِ كَالِاتِّكَاءِ، ( وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ )؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ مُنَافٍ لِلصَّلَاةِ .

(١) وَأَنْ أُقْعِي . فِي أ بَلْفَظ: أَوْ أُقْعِي .

(٢) انظر مسند أحمد (٣١١/٢)، مسند أبي هريرة ؓ، وفيه: ( أمرني رسول الله ﷺ بثلاث ونهاني عن ثلاث ... )، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨٠/٢): وإسناد أحمد حسن .

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٦٦/٥)، عن سعيد بن جبير عن أبي هريرة ؓ بنحوه، إلا أن فيه إقعاء القرد ونقر الغراب، برقم ٥٢٧٥ .

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١٢٠/٢)، أبواب الصلاة، باب الإقعاء المكروه في الصلاة، بنحو إسناد ولفظ أحمد، إلا أن فيه: إقعاء القرد، برقم ٢٥٧٤ .

والمؤلف - رحمه الله - استدلل به على النهي عن الإقعاء، وقد جاء في صحيح مسلم (٣٥٧/١): ( أن النبي ﷺ كان ينهى عن عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وينهى أن يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع ... )، وقد سبق تخريجه ص ١١٥، تحت حديث: كان إذا ركع لم يُشَخِّصْ رأسه ولم يُصَوِّبْهُ ..، من حديث عائشة رضي الله عنها

(٣) إلى صدره . فِي أ فِي صَدْرِهِ

(٤) ذكره ابن سلام في الغريب (٢١٠/١) عن أبي عبيدة، وكذا ذكره النووي . انظر شرح مسلم للنووي (٢١٥، ٢١٤/٤) .

(٥) فسره بذلك ابن منظور في لسان العرب (٦١١/١)، ونسبه ابن سلام في غريب الحديث (٢١٠/١)، نسبه لأصحاب الحديث، وذكره في البحر الرائق (٢٣/٢)، ونسبه للكرخي، وصحح هذا القول في فتح القدير (٤١١/١) .

(٦) لم أجده بهذا اللفظ، ولعله يقصد حديث جابر بن سمرة ؓ، قال: ( خرج علينا رسول الله ﷺ، فقال: مالي أراكم رافعي أيديكم، كأنها أذنان خيلٍ شمسٍ، استكنوا في الصلاة ... )، وفي لفظ: ( علام تومنون بأيديكم ... ) .

أخرجه مسلم في صحيحه (٣٢٢/١)، كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة، والنهي عن الإشارة باليد، ورفعها عند السلام ...، برقم ٤٣٠ .

(٧) تَغْيِير . فِي أ تُغْيَر .

(٨) هَيْئَةً . فِي أ هَيْئَةً .

( فَإِنْ سَبَقَهُ حَدَثٌ <sup>(١)</sup> ) انصرف ) لأن الصلاة مع الحدث حرام ومعصية إذا سبق عليه الحدث في الصلاة .  
 ( فَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَخْلَفَ ، وَتَوَضَّأَ وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ ) ، مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - تَرْفَعُهُ : (( مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْصَرَفْ ، وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُبَيِّنْ <sup>(٢)</sup> عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ )) ، <sup>(٣)</sup> وَالْقِيَاسُ أَنَّ تَفْسُدَ صَلَاتَهُ <sup>(٤)</sup> ، وَهُوَ <sup>(٥)</sup> مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ <sup>(٦)</sup> لِأَنَّ الْحَدِيثَ مُنَافٍ لِلصَّلَاةِ ، إِلَّا أَنَّا تَرَكْنَاهُ بِالْحَدِيثِ ، ( وَالِاسْتِثْنَاءُ أَفْضَلُ ) ؛ لِيَكُونَ الْأَدَاءُ مُرْتَبًا مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ فِعْلٍ ، وَجَوَازُ الْاسْتِخْلَافِ ثَبَتَ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ - ﷺ - :  
 (( أَنَّهُ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَافْتَتَحَ الْقِرَاءَةَ

(١) فَإِنْ سَبَقَهُ حَدَثٌ . فِي أ بَلْفَظٍ : فَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَفِي ب : فَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ أَوْ غَلَبَ عَلَيْهِ ، وَالثَّبَتُ هُوَ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ نَسَخَتَا ج وَ د .

(٢) وَلْيُبَيِّنْ . فِي د فَلْيُبَيِّنْ .

(٣) سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ (٣٨٥/١) ، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبِنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ ، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ ، بِرَقْمِ ١٢٢١ ، وَسَنَنَ الدَّارِقُطْنِي (١٥٤/١) ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْبَدَنِ كَالرَّعَافِ وَالْقَيْءِ وَالْحِجَامَةِ وَنَحْوِهَا ، بِهِ مَوْصُولًا ، وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرْسَلًا ، قَالَ الدَّارِقُطْنِي - عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ - : مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ : وَأَصْحَابُ ابْنِ جُرَيْجٍ الْحِفَظُ عَنْهُ يَرَوُونَهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِيهِ مَرْسَلًا .

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٣٢١/٥) ، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ مَوْصُولًا مَرْفُوعًا ، بِرَقْمِ ٥٤٢٩ ، وَلَيْسَ فِيهِ : ( رَعَفَ ) .

وَنَقَلَ الذَّهَبِيُّ فِي مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ (٤٠٢/١) ، نَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : صَوَابُهُ مَرْسَلٌ - هـ - ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَدِي فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ . انْظُرِ الْكَامِلُ فِي الضَّعْفَاءِ (٢٨٩/٥) ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ (١٧٩/١) ، ذَكَرَ أَنَّ أَبَا زُرْعَةَ سَتَلَ عَنْ الْحَدِيثِ ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَرْسَلٌ - هـ - . فَالْحَدِيثُ مَرْسَلٌ ، وَالْمَرْسَلُ مِنْ قِبَلِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ .

(٤) صَلَاتِهِ . فِي أ بَلْفَظٍ : هَذِهِ الصَّلَاةُ .

(٥) وَهُوَ . فِي أ كَمَا هُوَ .

(٦) انْظُرِ الْأَمَّ (١٧٩/٢) ، وَقَالَ : وَأَحَبُّ إِلَيَّ فِي هَذَا كُلِّهِ لَوْ اسْتَأْنَفَ ابْنُ - هـ - ، وَفِي الْمَهْذَبِ (٨٦/١) ، ذَكَرَ قَوْلَيْنِ ، وَأَنَّ الْجَدِيدَ تَبَطَّلَ صَلَاتُهُ .

مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي انْتَهَى إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه ((<sup>(١)</sup>) فَأَنْقَلَبَتْ الْإِمَامَةُ إِلَيْهِ لَمَّا تَعَذَّرَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ التَّقَدُّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَذَلِكَ هُنَا .

( فَإِنْ نَامَ فَاحْتَلَمَ <sup>(٢)</sup> أَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ قَهَقَهُ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ <sup>(٣)</sup> )  
وَالْوُضُوءَ <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ نَاقِضَةٌ لِلْوُضُوءِ عَلَى مَا مَرَّ، <sup>(٥)</sup> وَطَرَيَانُهَا <sup>(٦)</sup>  
فِي الصَّلَاةِ نَادِرٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْبِنَاءِ، بِخِلَافِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ  
وُجُودُهُ، فَافْتَرَقَا .

( وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ عَامِداً أَوْ سَاهِياً؛ فَسَدَتْ <sup>(٧)</sup> صَلَاتُهُ )؛ لِقَوْلِهِ إِذَا تَكَلَّمَ فِي  
الصَّلَاةِ عَامِداً  
- عَلَيْهِ السَّلَامُ -: (( الْكَلَامُ يَنْقُضُ الصَّلَاةَ، وَلَا يَنْقُضُ  
أَوْ سَاهِياً .

(١) أصل الحديث في الصحيحين، وقد سبق تخريجه ص ١٣٧، وليس فيه هذه الزيادة .

وهذه الزيادة وهي: ( أنه قرأ من الموضع الذي انتهى منه أبو بكر رضي الله عنه .. )، جاءت في:

مسند أحمد (٣٥٦/١)، مسند ابن عباس رضي الله عنه، من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأرقم بن شرحبيل عن ابن عباس

رضي الله عنه، وفيه قصة صلاة أبي بكر رضي الله عنه، وفيه: قال ابن عباس رضي الله عنه: ( وأخذ رسول الله ﷺ من القراءة من حيث كان بلغ

أبو بكر ... )، برقم ٣٣٥٥، وسنن ابن ماجه (٣٩١/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة

رسول الله ﷺ في مرضه، من طريق إسرائيل به، برقم ١٢٣٥، قال الكناي في مصباح الزجاجة (١٤٧/١): هذا

إسناده رجاله ثقات، إلا أن أبا إسحاق، واسمه عمرو بن عبد الله السبيعي اختلط بآخره، وأيضاً كان يُدلس، وقد

رواه بالعين، لاسيما وقد قال البخاري: لم يذكر أبو إسحاق سماعاً من أرقم بن شرحبيل -هـ .

وأخرج الطبراني في الكبير (١١٣/١٢)، من طريق إسرائيل به، برقم ١٢٦٣٤، ولفظه: ( واستفتح النبي ﷺ من حيث

انتهى أبو بكر من القراءة ... ) .

فالحديث مداره على هذا الإسناد، وفيه انقطاع بين أبي إسحاق والأرقم بن شرحبيل .

(٢) الاحتلام هو الجماع ونحوه في النوم . انظر لسان العرب (١٤٥/١٢) .

(٣) استأنف الصلاة والوضوء . في د زيادة بلفظ: [ استأنف الصلاة والوضوء جميعاً ] .

(٤) كما سبق بيانه من نواقض الوضوء في كتاب الطهارة انظر ص ١٣ .

(٥) وطريائها . في ب وجريائها .

(٦) فسدت . في أ بطلت .

(١) ولقوله (٢) - العلية - : (( لا يَصْلُحُ (٣) فيها شيءٌ مِنْ كَلامِ الناسِ ))، (٤) وعند الشافعي - رحمه الله - كَلامُ النَّاسِي (٥) لا يُفْسِدُ (٦) للحديث: (( رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأِ وَالنَّسِيَانِ ))، (٧) إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ مَتْرُوكُ الْعَمَلِ بظاهره؛ فَإِنَّ لِلْخَطَأِ حَكْمًا فِي الشَّرْعِ، فَتَحْمِلُهُ عَلَى نَفْيِ الْإِثْمِ .

(١) انظر سنن الدارقطني (١٧٣/١)، كتاب الطهارة، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها، من طريق أبي شعبة عن يزيد أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه به مرفوعاً، برقم ٥٩ .

قال ابن حجر: إسناده ضعيف، فيه أبو شعبة الواسطي، وذكر عن البيهقي أنه صحح كونه موقوفاً . انظر التلخيص الحبير (٢٨١/١)، وقال الزيلعي عن أبي شعبة في نصب الراية (٥٣/١): قال أحمد: منكر الحديث، ويزيد أبو خالد قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، ثم قال: ومع الإسناد اضطرب في متنه قُرُوي (الكلام ينقض الصلاة) -هـ-، وقد ذكر هذا الكلام تحت حديث الضحك ينقض الصلاة، بنفس الإسناد فهذا وجه الاضطراب في متنه، فالحديث - والله أعلم - ضعيف لكن يغني عنه ما بعده

(٢) ولقوله . في ج لقوله .

(٣) لا يصلح . في أ زيادة بلفظ: [ إن صلاتنا هذه لا يصلح ] .

(٤) أخرجه مسلم (٣٨١/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه، وفي الحديث قصة طويلة وفيه تشميته العاطس، إلى أن قال رسول الله ﷺ: ( إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ... )، برقم ٥٣٧ .

(٥) الناسي . في أ الساهي .

(٦) انظر الأم (١٢٤/١)، المذهب (٨٧/١) .

(٧) قال ابن حجر - رحمه الله - في التلخيص الحبير (٢٨٣/١): تكرر هذا الحديث في كتب الفقهاء بلفظ: ( رُفِعَ عَنْ أُمِّي )، ولم نره في جميع من أخرجه، نعم أخرجه ابن عدي في الكامل، بنحوه، ولفظه: ( رُفِعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ثَلَاثًا، الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانِ، وَالْأَمْرُ يَكْرَهُونَ عَلَيْهِ )، لكن فيه رجلين ضعيفين . -هـ- كلام ابن حجر بتصرف، وانظر الكامل لابن عدي (١٥٠/٢) .

وَأَمَّا بَقِيَّةُ مَنْ أَخْرَجَهُ، فَأَخْرَجَهُ بِلَفْظِ: ( إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأِ وَالنَّسِيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ ) .

انظر سنن ابن ماجه (٦٥٩/١)، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه به، برقم ٢٠٤٣، وأخرجه أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً، برقم ٢٠٤٥، بلفظ: ( إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ .. )، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٠٢/١٦)، والحاكم في المستدرک (٢١٦/٢)، وقال: هذا صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

وذكر الزيلعي في نصب الراية (٦٤/٢)، ذكر أن الحديث من رواية ستة من الصحابة، ابن عباس، وأبي ذر، وقد سبقا، وثوبان، وأبي الدرداء، وابن عمرو وأبي بكرة .

( وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ، تَوَضَّأَ وَسَلَّم )؛ لِأَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ إِذَا أَحْدَثَ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَقَبْلَ السَّلَامِ .  
 الخروج من الصلاة، وأفعال الصلاة لا تتأدّى مع الحدث، فرضاً كان أو سُنَّةً،  
 ( وَإِنْ تَعَمَّدَ الْحَدَثُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، أَوْ تَكَلَّمَ، أَوْ عَمِلَ عَمَلًا يُنَافِي الصَّلَاةَ؛  
 تَمَّتْ صَلَاتُهُ )؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْأَوَّانِ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ بِفَعْلِهِ،  
 وَهَذِهِ أَفْعَالٌ <sup>(١)</sup> فَيَخْرُجُ بِهَا مِنَ الصَّلَاةِ .

( وَإِذَا رَأَى الْمُتِمِّمُ الْمَاءَ فِي صَلَاتِهِ <sup>(٢)</sup>؛ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ )، وَعِنْدَ الشَّلَفِيِّ إِذَا رَأَى الْمُتِمِّمُ الْمَاءَ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٤)</sup>، فَلَا تَبْطُلُ <sup>(٣)</sup>، لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بَطَهَارَةٍ مِثْلِهِ، فَلا تَبْطُلُ <sup>(٤)</sup>،  
 كَمَا لَوْ جَرَدَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَعَلَى هَذَا <sup>(٥)</sup> الْمَسْأَلُ الْاِثْنَا عَشْرِيَّةُ <sup>(٦)</sup>، وَلَنَا أَنَّ طَهَارَتَهُ بَطَلَتْ بِسَبَبٍ سَابِقٍ؛ لِأَنَّ <sup>(٧)</sup> حُكْمَ التِّيمَمِ يَنْتَهِي عِنْدَ وَجُودِ الْمَاءِ؛ / قَالَ <sup>(٨)</sup> - عَلَيْهِ السَّلَامُ - :  
 ١٨ ب حُكْمَ التِّيمَمِ يَنْتَهِي عِنْدَ وَجُودِ الْمَاءِ؛ / قَالَ <sup>(٨)</sup> - عَلَيْهِ السَّلَامُ - :  
 إِذَا رَأَى الْمُتِمِّمُ الْمَاءَ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٤)</sup>، فَلَا تَبْطُلُ <sup>(٣)</sup>، لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بَطَهَارَةٍ مِثْلِهِ، فَلا تَبْطُلُ <sup>(٤)</sup>،  
 كَمَا لَوْ جَرَدَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَعَلَى هَذَا <sup>(٥)</sup> الْمَسْأَلُ الْاِثْنَا عَشْرِيَّةُ <sup>(٦)</sup>، وَلَنَا أَنَّ طَهَارَتَهُ بَطَلَتْ بِسَبَبٍ سَابِقٍ؛ لِأَنَّ <sup>(٧)</sup> حُكْمَ التِّيمَمِ يَنْتَهِي عِنْدَ وَجُودِ الْمَاءِ؛ / قَالَ <sup>(٨)</sup> - عَلَيْهِ السَّلَامُ - :  
 ١٨ ب حُكْمَ التِّيمَمِ يَنْتَهِي عِنْدَ وَجُودِ الْمَاءِ؛ / قَالَ <sup>(٨)</sup> - عَلَيْهِ السَّلَامُ - :

وفي العلل للإمام أحمد (٥٦١/١)، أَنَّ الإمام أحمد أنكر الحديث، وقال: ليس يُرَوَى فِيهِ إِلَّا عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
 ١ - هـ .

وقال ابن أبي حاتم في علله (٤٣١/١): سألت أبي عن هذه الأحاديث، فقال: هذه أحاديث منكورة كأنها موضوعة... ولا يصحُّ هذا الحديث ولا يثبت إسناده ١ - هـ .

(١) أفعال . في ب و د أفعاله، والمثبت أولى .

(٢) صلاته . في ب صلاة ، وفي ج الصلاة .

(٣) انظر الأم (٤٨/١)، المهذب (٣٧/١) .

(٤) فلا تبطل . في ج ولا يبطل .

(٥) هذا . في أ هذه .

(٦) الإثنا عشرية: اثنتا عشرة مسألة مشهورة عند الأحناف، وذكرت في كتبهم منها البحر الرائق (١٩٨/١)، وبدائع

الصنائع (٥٨/١)، وقد ذكرها المؤلف - صاحب المتن -، وسيأتي ذكرها بعد قليل إن شاء الله، وذكرها المرغيناني

من بعده في البداية ص (١٨٠، ١٧)، وهذه المسائل خالف فيها صاحبان الإمام، فقال الإمام: تبطل الصلاة، وقالوا:

لا تبطل .

(٧) التيمم . في ب التيمم ، والمثبت هو الصواب .

(٨) قال . في ب لقوله .



(( التَّيْمُّ طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ، مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ ))،<sup>(١)</sup> فَإِذَا وُجِدَ الْمَاءُ صَارَ مُؤَدِيًّا جِزْعًا مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ، وَهَذَا بِخِلَافِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ؛ لِأَنَّ شَرْطَنَا الْقُدْرَةَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَالصَّلَاةِ بِهِ، وَلَا كَذَلِكَ هُنَاكَ .

( وَإِنْ رَأَاهُ بَعْدَ مَا قَعَدَ مِقْدَارَ<sup>(٢)</sup> التَّشَهُّدِ، أَوْ كَانَ مَاسِحًا ) عَلَى الْخَفِينِ، ( فَانْقَضَتْ مُدَّةُ مَسْحِهِ، أَوْ خَلَعَ خُفَيْهِ بِعَمَلٍ رَفِيقٍ، أَوْ كَانَ أُمِّيًّا، فَتَعْلَمُ سُورَةُ، أَوْ عَرِيَانًا، فَوَجَدَ ثَوْبًا، أَوْ مُوَمِّئًا، فَقَدِرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، أَوْ تَذَكَّرَ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاةً<sup>(٣)</sup> قَبْلَ هَذِهِ، أَوْ أَحْدَثَ الْإِمَامُ الْقَارِئُ، فَاسْتَخْلَفَ أُمِّيًّا، أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ<sup>(٥)</sup>، أَوْ كَانَ مَاسِحًا عَلَى الْجُبَيْرَةِ، فَسَقَطَتْ عَنْ بَوءٍ؛ بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ) فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقَالَا: لَا تَبْطُلُ<sup>(٦)</sup>، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَصْلٍ، وَهُوَ أَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِفِعْلِ الْمُصَلِّي فَرَضٌ عِنْدَهُ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْبَقَاءِ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى، وَعِنْدَهُمَا: لَيْسَ بِفَرَضٍ؛<sup>(٧)</sup> لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: (( إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ ))،<sup>(٨)</sup> فَإِذَا كَانَ الْخُرُوجُ فَرَضًا؛ فَقَدْ وَجِدَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ فَرَضٌ، فَيَفْسُدُ، كَمَا لَوْ وَجِدَتْ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَهُمَا لَمَّا

(١) سبق تخرجه في كتاب الطهارة ص ٤٧ .

(٢) مِقْدَار . فِي ب قَدَر .

(٣) صَلَاة . فِي د الصَّلَاةِ ، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ .

(٤) الْفَجْر . فِي د فَجْر .

(٥) فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ . فِي ب وَهُوَ فِي الْجُمُعَةِ ، وَفِي ج وَ س فِي الْجُمُعَةِ .

(٦) انظر الجامع الصغير ص ٩٨، ١٠١ .، والمبسوط للشيباني (٩٩/١، ١٠٥، ١٠٩، ١٥٤، ١٨٩، ٢٥١، ٢٥٢)،

وبدائع الصنائع (٢٣٨/١) .

(٧) انظر الآثار لأبي يوسف ص ٣٨ ، والحجة على أهل المدينة (١٣٥/١، ١٣٦) .

(٨) سبق تخرجه ص ١٢٨ .

لم يكن فرضاً، وقد وجدت بعد الفراغ من الصلاة فلا يؤثر<sup>(١)</sup> في فسادها،  
 وإنما ذكر العمل الرفيق في خلع الخف<sup>(٢)</sup>؛ لأن العنيف يخرج من التحريم،  
 وعلى هذا الخلاف المستحاضة ومن في معناها إذا انقطع عذره عن برء،  
 والمستحاضة إذا خرج وقتها، وعلى هذا<sup>(٣)</sup> الأمة إذا اعتقت في هذه الحالة فلم  
 تأخذ القناع<sup>(٤)</sup> والله أعلم .

(١) فلا يؤثر . في أ فلم تؤثر .

(٢) الخف . في أ الخفين .

(٣) هذا . في أ و ب بلفظ هذه ، والمثبت هو الموافق للمعنى .

(٤) القناع هو ما تتقنع به المرأة من ثوب تغطي به رأسها، ومحاسنها . انظر لسان العرب (٣٠٠/٨) .

## باب قضاء الفوائت

( ومن فاتته صلاة قضاها إذا ذكرها، وقدمها على صلاة الوقت )، الأصل في هذا الباب أن الترتيب في قضاء الصلوات المفروضة <sup>(١)</sup> فرض عندنا، <sup>(٢)</sup> وعند الشافعي سنة؛ <sup>(٣)</sup> لأن كل واحد من الفرضين أصل بنفسه، فلا <sup>(٤)</sup> يكون شرطاً لغيره، ولنا حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أن النبي - عليه السلام - قال: (( من نام عن صلاة أو نسيها، فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فليصل التي هو فيها، ثم ليصل التي ذكرها ثم ليعبد التي صلاها مع الإمام )) <sup>(٥)</sup>، فيدل على أن الترتيب فرض، وكونه أصلاً بنفسه لا ينفي أن يكون تقدمه شرطاً لغيره، كالركوع، والسجود، ( إلا أن يخاف فوت صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت، ثم يقضيها )، والأصل فيه أن الترتيب وإن كان واجبا، فإنه يسقط بأحد ثلاثة أشياء:

(١) المفروضة . في د المفروضات .

(٢) انظر الجامع الصغير ص ١٠٦، الهداية شرح البداية (٧٣/١)، بدائع الصنائع (١٣٢/١) .

(٣) انظر الأم (٧٨/١)، والمهذب (٥٤/١) .

(٤) فلا . في ج ولا ، والمثبت أولى .

(٥) فلم . في أ ولم .

(٦) انظر سنن الدارقطني (٤٢١/١)، كتاب الصلاة، باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى، أخرجه موقوفا

على ابن عمر رضي الله عنه، من طريق يحيى بن أيوب عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله عن نافع عن

ابن عمر رضي الله عنه به، موقوفا من قوله، بلفظ: ( إذا نسي أحدكم صلاته .. )

وجاء من طريق آخر مرفوعا، من طريق أبي إبراهيم الترمذي عن سعيد به مرفوعا، قال الدارقطني: ووهم في رفعه، فإن كان قد رجع عن رفعه فقد وفق للصواب .

وفي سنن البيهقي الكبرى (٢٢١/٢)، أبواب الصلاة، باب من ذكر صلاة وهو في أخرى ...، من طريق أبي

إبراهيم الترمذي به، مرفوعا، قال البيهقي: تفرد أبو إبراهيم الترمذي برواية هذا الحديث مرفوعا،

والصحيح أنه من قول ابن عمر رضي الله عنه موقوفا، برقم ٣٠١٠ .

١/١٩ بِخَوْفٍ<sup>(١)</sup> فَوْتِ الْوَقْتِيَّةِ؛ / لَأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى فَوَاتٍ أُخْرَى، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِدْرَاكَ إِحْدَاهُمَا<sup>(٢)</sup> أَوَّلَى مِنْ فَوَاتِ الثَّانِيَيْنِ، وَبِالنَّسْيَانِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَام - : (( رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي النَّسْيَانِ ))،<sup>(٣)</sup> وَبِكَثْرَةِ<sup>(٤)</sup> الْفَوَائِتِ؛ لَأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> يُؤَدِّي إِلَى الْحَرَجِ، وَرَبَّمَا أَدَّى إِلَى فَوَاتِ الْوَقْتِيَّةِ، وَحَدُّ الْكَثْرَةِ أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُ السَّابِعَةِ عِنْدَهُمَا<sup>(٦)</sup> وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُ السَّادِسَةِ،<sup>(٧)</sup> وَعِنْدَ زُفَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَجِبُ التَّرْتِيبُ إِلَى شَهْرٍ،<sup>(٨)</sup> وَرَبَّمَا شَرَطَ إِلَى سَنَةٍ، كَقَوْلِ<sup>(٩)</sup> لَابْنِ أَبِي لَيْلَى،<sup>(١٠)</sup> وَرَبَّمَا شَرَطَ فِي جَمِيعِ الْعُمُرِ، كَقَوْلِ

(١) بخوف . في ب خوف، والمثبت أولى .

(٢) في النسخ الثلاث أحديهما . وفي أ أحدهما، والمثبت هو الصواب .

(٣) سبق تخريجه ص ١٥١ .

(٤) بكثرة . في ج بتكرار .

(٥) لأنه . في أ فإنه .

(٦) انظر الجامع الصغير ص ١٠٦، المبسوط للسرخسي (١٥٤/١) .

(٧) انظر الجامع الصغير ص ١٠٦، الهداية شرح البداية (٧٣/١)، المبسوط للسرخسي (١٥٤/١) .

(٨) انظر المبسوط للسرخسي (١٥٤/١)، بدائع الصنائع (١٣٥/١)، الإمام زفر وآراؤه الفقهية (١٤٦/١) .

(٩) كقول . في د لقول، والمثبت هو الصواب .

(١٠) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى، العلامة الحافظ، أبو عيسى الأنصاري الكوفي الفقيه، ويُقال أبو محمد، وُلِدَ فِي

خِلَافَةِ الصَّدِّيقِ ؑ، أَوْ قَبْلَهَا، وَفِي قَوْلٍ آخَرَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ ؑ وَحَدَّثَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ؓ، اسْمُ

وَالدَّهْ يَسَارٌ، وَقِيلَ: بِلَالٍ، وَقِيلَ: دَاوُدُ بْنُ أَبِي أُحِيحَةَ بْنِ الْحَلَاكِ بْنِ الْجَرِيشِ، شَهِدَ النُّهْرَوَانَ مَعَ عَلِيِّ ؑ،

وَضَرِبَهُ الْحِجَاجُ لَيْسَبَّ عَلِيًّا ؑ، غَرِقَ، أَوْ قُتِلَ سَنَةَ ٨٢ هـ، أَوْ ٨٣ هـ . انظر تاريخ بغداد

(١٠٩٩-٢٠١)، سير أعلام النبلاء (٢٦٣/٤-٢٦٧) .

(١١) لم أجده لزفر، بل وجدت ما يعارضه، كما في بدائع الصنائع (١٣٥/١)، فإنه ذكر أنه لم يُرو عن زفر أكثر

من شهر، وكذا لم أجده من نسبه إلى ابن أبي ليلى، وذكر ابن قدامة في المغني (٣٥٢/١)، أن هذا رواية عن

الإمام أحمد .

بشر<sup>(١)</sup>، <sup>(٢)</sup>إلا أن ذلك يُؤدِّي إلى الحرج، وما جعلَ الله في الدين من حرج .

(١) بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولا هم، البغدادي المُرِّيْسِي، من موالِي آل زيد بن الخطاب ؓ، كان مُتَكَلِّمًا بارِعًا، وفقِيها أَخَذَ الفقه عن القاضي أبي يوسف، وكان منسَلِخًا من الورع والتقوى، وهو من رؤوس القائلين بخلق القرآن، وكان من أتباع جهم بن صفوان، له كتبٌ، صنَّف في التوحيد، والإرجاء، والردَّ على الخوارج، كَفَرَه بعض الأئمة، له أقوال كثيرة مَبْتَدَعَة ذكر الخطيب البغدادي، مات آخر سنة ٢١٨هـ، ويُقال ٢١٩هـ، وقد قارب الثمانين . انظر تاريخ بغداد (٥٦/٧-٦٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/١٩٩-٢٠٢) .

(٢) قَوْل بشر . انظر بدائع الصنائع (١/١٣٥)، وأمَّا كونه قَوْلًا لَزْفَر فلم أجْزِئه، بل وجدتُ خلافه، كما سبق في بدائع الصنائع في الموضع نفسه أنَّه لم يرو عن زفر أكثر من شهر .

## باب الأوقات التي تكرر فيها الصلاة

( لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس، ولا عند قيامها في الظهيرة،  
 ولا عند<sup>(١)</sup> غروبها، ولا يُصَلَّى على جنازة، ولا يُسَجَّد للتلاوة )؛ لحديث  
 عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> (( ثلاثُ ساعاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ  
 نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ،  
 وَحِينَ تَقُومُ الشَّمْسُ<sup>(٣)</sup> حَتَّى تَزُولَ، وَإِذَا تَضَيَّفَتِ الشَّمْسُ<sup>(٤)</sup>  
 لِلْغُرُوبِ<sup>(٥)</sup> ))، (إِلَّا عَصَرَ يَوْمِهِ)؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ وَجُوبِهِ، فَكَانَ وَقْتُ أَدَائِهِ،  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُكْرَهُ فِيهَا النَّفْلُ الْمُبْتَدَأُ فَقَطْ، وَيَجُوزُ غَيْرُهُ<sup>(٦)</sup>؛ لِقَوْلِهِ<sup>(٧)</sup>  
 — عليه السلام —: (( مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ، أَوْ نَسِيَهَا الْحَدِيثُ ))،<sup>(٨)</sup> قِيلَ لَهُ: الْحَدِيثُ

(١) ولا عند . في د وعند ، والمثبت أولى .

(٢) عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ بْنُ عَبْسٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَدِيٍّ بْنِ عَمْرِو بْنِ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرًا، وَأَمْرُهُ عَمْرٌ رضي الله عنه عَلَى مِصْرَ، وَشَهِدَ صَفَيْنَ مَعَ مَعَاوِيَةَ، كَانَ رضي الله عنه مُقَرَّبًا فَصِيحًا فَقِيهًا، تُوَفِّيَ فِي خِلَافَةِ مَعَاوِيَةَ رضي الله عنه سَنَةَ ٥٨ هـ — . انظر الاستيعاب (١٠٧٣/٣)، سير أعلام النبلاء (٤٦٧/٢)، الإصابة (٥٢٠/٤) .

(٣) وَأَنْ نَقْبُرَ . فِي أَوْ نَقْبُرَ .

(٤) وَحِينَ . فِي د حَتَّى .

(٥) [ تَقُومُ الشَّمْسُ ]، فِي أ الشَّمْسُ تَقُومُ، وَالْمَثْبُتُ أَنْسَبُ .

(٦) [ الشَّمْسُ ]، سَاقِطَةٌ مِنْ ج .

(٧) لِلْغُرُوبِ . فِي أ إِلَى الْغُرُوبِ، وَفِي د: زِيَادَةٌ بِلَفْظِ: لِلْغُرُوبِ أَيْ مَالَتْ .

(٨) انظر صحيح مسلم (٥٦٨/١)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نُهِيَ عن الصلاة فيها، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه به، برقم ٨٣١، بلفظ: حِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ .

(٩) [ غَيْرُهُ ]، سَاقِطَةٌ مِنْ د .

(١٠) انظر الأم (١٤٩/١، ١٥٠)، البيان في مذهب الشافعي للعمراني (٣٥٣/٢) .

(١١) الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ (٤٧٧/١)، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ وَاسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ قَضَائِهَا، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، وَلَفْظُهُ: ( مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا )، بِرَقْمِ ٦٨٤ .

يَنْصَرِفُ إِلَى الْأَعَمِّ الْأَغْلَبِ، وليس فيه تَنْصِيفٌ عَلَى الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ،  
 وَصَارَ<sup>(١)</sup> كَقَوْلِهِ: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> لَا يَجُوزُ الصَّوْمُ فِي  
 الْأَيَّامِ الْمَكْرُوهَةِ، كَذَا هَذَا، (وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ  
 الشَّمْسُ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ)؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٤)</sup>:  
 (( شَهِدَ عِنْدِي رَجَالٌ مَرْضِيُونَ، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ<sup>(٥)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ: (( نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَعَنِ  
 الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ))<sup>(٥)</sup>.

( وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ الْفَوَائِتِ )؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى  
 فَرَضِ الْوَقْتِ، وَلَوْ أَخَّرَ الْفَرَضَ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ جَازَ أَدَاؤُهُ، فَكَذَا هَذِهِ .

( وَيَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ وَيُصَلِّيُ عَلَى الْجَنَازَةِ )؛ لِأَنَّ وَجُوبَهَا لَيْسَ بِفَعْلِهِ؛  
 فَإِنَّهَا تَحِبُّ بِالسَّمَاعِ وَحُضُورِ الْجَنَازَةِ، فَأَشْبَهَتْ الْفَرَائِضَ، بِخِلَافِ الْمُنْذُورَةِ،  
 وَرَكَعَتِي الطَّوَافِ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهَا بِفَعْلِهِ، فَأَشْبَهَتْ<sup>(٦)</sup> النَّفْلَ الْمُبْتَدَأَ، وَعِنْدَ الشَّلْفَعِيِّ  
 - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَجُوزُ مَالُهُ سَبَبٌ، كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ،<sup>(٧)</sup> وَرَكَعَتِي الطَّوَافِ، قِيَاسًا

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٢١٥/١)، كِتَابُ الْمَوَاقِيتِ...، بَابُ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا...، مِنْ حَدِيثِ  
 أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(٨)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ: ( أَوْ نَامَ عَنْهَا )، بِرَقْمِ ٥٧٢ .

(١) وَصَارَ . فِي أَفْصَارِ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، جُزْءٌ مِنْ آيَةِ ١٨٤ .

(٣) أَنَّهُ . فِي الْأَلْفِ، وَالثَّبِتُ أَوَّلَى .

(٤) [ طُلُوعٌ ]، سَاقِطَةٌ مِنْ ب وَ د .

(٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٩)</sup>، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، انْظُرْ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ (٢١١/١)، كِتَابُ مَوَاقِيتِ

الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، بِرَقْمِ ٥٥٦، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ (٥٦٦/١)، كِتَابُ صَلَاةِ

الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرِهَا، بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، بِرَقْمِ ٨٢٦ .

(٦) فَأَشْبَهَتْ . فِي ب وَ د فَأَشْبَهَ، وَالثَّبِتُ أَوَّلَى .

(٧) انْظُرِ الْأَمَّ (١٤٩/١، ١٥٠)، الْبَيَانُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ (٣٥٣/٢) .

قضاء الفوائت في  
 أوقات النهي .

سجود التلاوة،  
 والصلاة على  
 الجنازة في  
 أوقات النهي .

على الفَوَائِتِ، والفرق ظاهر؛ فإنَّ السَّبَبَ في هاتين الصَّلَاتَيْنِ مِنَ الْعَبْدِ،  
بِخِلَافِ الْفَوَائِتِ .

( وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ )؛

التنفل بعد طلوع الفجر . ١٩/ب / لأنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - : (( كَانَ لَا يُصَلِّي أَكْثَرَ مِنْهُمَا ))، <sup>(١)</sup> مع حِرْصِهِ عَلَى الْفَجْرِ .

النَّوَافِلِ . ( وَلَا يَتَنَفَّلُ قَبْلَ الْمَغْرَبِ )؛ لأنَّ فِيهِ تَأْخِيرُ الْمَغْرَبِ وَقَالَ <sup>(٢)</sup> - عَلَيْهِ التَّنْفُلُ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ السَّلَامِ - (( بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، إِلَّا الْمَغْرَبَ )) <sup>(٣)</sup> .

(١) يَذُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِيهِ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ .

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠٠/١)، كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرَهَا، بَابُ اسْتِحْبَابِ رَكْعَتَيِ سُنَّةِ الْفَجْرِ... مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ، بِرَقْمِ ٧٢٣ .

(٢) وَقَالَ . فِي جِ قَالَ .

(٣) الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِدُونِ زِيَادَةٍ : ( إِلَّا الْمَغْرَبَ ) .

انْظُرْ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ (٢٢٥/١)، كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ، وَلَفْظُهُ : ( ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ لِمَنْ شَاءَ )، بِرَقْمِ ٦٠١ ، وَصَحِيحَ مُسْلِمٍ (٥٧٣/١)، كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرَهَا، بَابُ بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، مِنْ بِرَقْمِ ٨٣٨ .  
وَأَمَّا لَفْظُ : ( إِلَّا الْمَغْرَبَ ) فَقَدْ جَاءَتْ عِنْدَ :

الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (١٧٩/٨)، مِنْ طَرِيقِ حَيَّانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَبِي زَهْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ، بِرَقْمِ ٨٣٢٨، وَسَنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ (٢٦٤/١)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْحَثِّ عَلَى الرُّكُوعِ بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ...، مِنْ طَرِيقِ حَيَّانَ بْنِ نُحْوَةَ، وَسَنَنُ الْبَيْهَقِيِّ الْكَبِيرِ (٤٧٤/٢)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَنْ جَعَلَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ رَكْعَتَيْنِ، مِنْ طَرِيقِ حَيَّانَ بْنِ نُحْوَةَ، بِرَقْمِ ٤٢٧٢ .

وَلَكِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ : ( إِلَّا الْمَغْرَبَ ) ضَعِيفَةٌ مِنْ جِهَةِ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ . انْظُرْ نَصَبَ الرَّايَةِ (١٤٠/٢) .

أَمَّا السَّنَدُ : فَكَمَا قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ : إِنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ مِنْ رَوَايَةِ حَيَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، خَالَفَهُ حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ وَسَعِيدُ الْجَرِيرِيِّ وَكُثَمَسُ بْنُ الْحَسَنِ، وَكُلُّهُمْ ثَقَاتٌ . انْظُرْ سَنَنَ الدَّارِقُطْنِيِّ ( الْمَوْضِعُ السَّابِقُ ) .  
وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَتْنِ، فَمِنْ جِهَتَيْنِ :

الأولى : جَاءَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ - فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ - فِي رَوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَرِيدَةَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْمَغْرَبِ رَكْعَتَيْنِ .  
الثانية : أَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْأَمْرُ بِصَلَاةِ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ كَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٩٦/١)، أَبْوَابُ التَّطَوُّعِ، بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغْفَلِ الْمُزْنِيِّ أَنَّهُ قَالَ ﷺ : ( صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرَبِ، قَالَ فِي الثَّالِثَةِ : لِمَنْ شَاءَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً، بِرَقْمِ ١١٢٨ ، فَتَكُونُ رَوَايَةُ حَيَّانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ شَاذَّةً لِمُخَالَفَتِهَا مَا فِي الصَّحِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



## باب النوافل

( السُّنَّةُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ )؛ لِحَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ<sup>(١)(٢)</sup> قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (( مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؛ [ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ]<sup>(٤)</sup>؛ رَكَعَتَانِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَانِ<sup>(٥)</sup> بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ))،<sup>(٦)</sup> وَفِي رِوَايَةٍ: (( رَكَعَتَانِ<sup>(٧)</sup> قَبْلَ الْعَصْرِ ))،<sup>(٨)</sup> وَلَمْ يَذْكُرِ الْعِشَاءَ،

(١) فِي ج فَقَطْ زِيَادَةٌ بِلَفْظِ: ( أُمُّ حَبِيبَةَ زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ ).

(٢) أُمُّ حَبِيبَةَ هِيَ رَمْلَةٌ بِنْتُ أَبِي سَفْيَانَ صَخْرَ بْنِ حَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، زَوْجَتُهَا النَّبِيُّ ﷺ، عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقِيلَ النَّجَاشِيُّ وَهِيَ بِالْحَبَشَةِ، وَهِيَ مِنْ بَنَاتِ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَقَدَ عَلَيْهَا سَنَةً سِتًّا، أَوْ سَبْعَ، تَوَفَّيَتْ سَنَةَ ٤٤ هـ، وَقِيلَ ٤٢ هـ .

(٣) اِثْنَتَيْنِ فِي دِثْنَتَيْنِ .

(٤) فِي ب وَ د [ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ ] .

(٥) وَرَكَعَتَانِ . فِي د وَالرَكَعَتَانِ .

(٦) انْظُرْ صَحِيحَ مُسْلِمٍ (٥٠٣/١)، كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرِهَا، بَابُ فَضْلِ السَّنَنِ الرَّاتِبَةِ قَبْلَ الْفَرَائِضِ وَبَعْدَهَا، وَيَبَانُ عَدَدُهُنَّ، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بِلَفْظِ: ( مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّيَ لِلَّهِ كُلَّ يَوْمٍ ... الْحَدِيثُ، وَلَيْسَ فِيهِ تَعْدَادُهَا، بِرَقْمِ ٧٢٨ .

وَأَمَّا تَفْصِيلُهَا فَقَدْ جَاءَ فِي زِيَادَةٍ فِي :

سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٢٧٤/٢)، أَبْوَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ صَلَاتٍ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً ...، بِرَقْمِ ٤١٥، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَسَنَنِ النَّسَائِيِّ الصَّغَرِيِّ (٢٦١/٣)، كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، بَابُ ثَوَابِ مَنْ صَلَّى فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً ... مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ التَّفْصِيلُ، بِرَقْمِ ١٧٩٥ .

(٧) رَكَعَتَانِ . فِي ب وَ ج وَرَكَعَتَانِ .

(٨) زَوَايَا الرَكَعَتَانِ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْعِشَاءَ، فَقَدْ جَاءَتْ فِي :

سَنَنِ النَّسَائِيِّ الصَّغَرِيِّ، (٢٦٢/٣)، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، مِنْ طَرِيقَيْنِ، سَكَتَ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَقَالَ عَنِ الْآخَرِ - عَنْ أَحَدِ رِجَالِ الْحَدِيثِ -: فَلَيْحَ بْنِ سُلَيْمَانَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ .

وقد رُوِيَ عنه عليه السلام أَنَّهُ قَالَ <sup>(١)</sup>: (( مَنْ صَلَّى أَرْبَعاً <sup>(٢)</sup> قَبْلَ الْعَصْرِ؛ كَانَتْ لَهُ جَنَّةٌ مِنَ النَّارِ ))، <sup>(٣)</sup> وَرُوِيَ: (( مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ أَرْبَعاً؛ كَانَتْ لَهُ كَمِثْلُهُنَّ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدَرِ ))، <sup>(٤)</sup> وَإِنَّمَا خَيْرٌ بَيْنَ الْأَرْبَعِ وَالرَّكَعَتَيْنِ فِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ؛ لِاخْتِلَافِ الْأَخْبَارِ فِيهِمَا، فَإِنْ صَلَّى بِاللَّيْلِ؛ صَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (( كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ أَرْبَعاً، لَا

وأخرج الرواية ابن خزيمة في صحيحه (٢٠٤/٢)، برقم ١١٨٨، وابن حبان في صحيحه (٢٠٥/٦)، برقم ٢٤٥٢، والحاكم في المستدرک (٤٥٦/١)، برقم ١١٧٣، وقال الحاكم بعد أن ذكر إسناده للحديث قال: كلا الإسنادين على شرط مسلم ولم يخرجاه فشواهدا كلها صحيحة .

(١) [ أَنَّهُ قَالَ ] . ساقطة من د .

(٢) [ أَرْبَعاً ] . ساقطة من د .

(٣) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ، ولعله يقصد حديثاً آخر في صلاة الظهر، وهو حديث أم حبيبة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: ( مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ ) .  
انظر مسند أحمد (٣٢٦/٦)، حديث أم حبيبة رضي الله عنها، برقم ٢٦٨١، وسنن أبي داود (٢٣/٢)، كتاب الصلاة، باب الأربع قبل الظهر وبعدها، برقم ١٢٦٩، سنن الترمذي (٢٩٢/٢)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر، برقم ٤٢٧، قال الترمذي حديث حسن غريب، وسنن النسائي الصغرى (٢٦٥/٣)، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، برقم ١٨١٤، وسنن ابن ماجه (٣٦٧/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن صلى بعد الظهر أربعاً، وبعدها أربعاً، برقم ١١٦٠ .

وأما ما ورد في فضل الصلاة قبل العصر:

فقد جاء قوله ﷺ: ( رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعاً ) .

انظر مسند أحمد (١١٧/٢)، مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، برقم ٥٩٨٠، وسنن أبي داود (٢٣/٢)، كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل العصر، برقم ١٢٧١، وحسنه الألباني - رحمه الله -، انظر صحيح سنن أبي داود (٢٣٧/١)، وسنن الترمذي (٢٩٥/٢)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الأربع قبل العصر، برقم ٤٣٠، وقال الترمذي: حديث حسن غريب، وصحح الحديث ابن خزيمة، انظر صحيح ابن خزيمة (٢٠٦/٢) .

قال ابن حجر في التلخيص الحبير (١٢/٢): وفيه محمد بن مهران، وفيه مقال لكن وثقه ابن حبان، وابن عدي -هـ- .

(٤) قال ابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٩٨/١)، قال عن الحديث: ( جاء من حديث البراء رفعه في سنن سعيد بن منصور ) -هـ- ، وكذا قال الزيلعي في نصب الراية (١٣٩/٢)، ولعله في السنن غير المطبوعة .

وجاء الحديث مقطوعاً على كعب بن ماتع الحميري في:

سنن النسائي الصغرى (٨٤/٨)، كتاب قطع السارق، برقم ٤٩٥٤، وسنن الدارقطني (٨٦/٢)، كتاب الجنائز، باب تخفيف القراءة لحاجة، بنحوه .

تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ أَرْبَعًا<sup>(١)</sup> لَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُؤْتَرُ بِثَلَاثٍ<sup>(٢)</sup> .

( وَنَوَافِلُ النَّهَارِ إِنْ شَاءَ صَلَّى بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ نَوَافِلُ النَّهَارِ أَرْبَعًا )؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (( وَاطْبَ عَلَى الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ ))<sup>(٣)</sup>، ( وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ )؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِتَسْلِيمَةٍ<sup>(٤)</sup> أَكْثَرَ مِنْهَا بِالنَّهَارِ، ( فَأَمَّا نَافِلَةُ اللَّيْلِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ صَلَّى ثَمَانِيَةَ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ جَازَ وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ )؛<sup>(٥)</sup> لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَوَتْ أَنَّهُ ﷺ: (( كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعًا، وَسِتًّا، وَثَمَانِيًا بِتَحْرِيمَةٍ ))<sup>(٦)</sup>، وَلَمْ يُرَوْ أَنََّّهُ صَلَّى بِتَسْلِيمَةٍ أَكْثَرَ مِنْهَا، وَالْأَرْبَعُ أَفْضَلُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ [ فَرَضِ اللَّهِ ]<sup>(٧)</sup> عَلَى عِبَادِهِ، ( وَقَالَا: لَا يَزِيدُ بِاللَّيْلِ عَلَى

(١) فِي أَزْيَادَةٍ بِلَفْظٍ: [ ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا ] .

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ : انْظُرْ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ (١٨٥/١)، أَبْوَابُ التَّهَجُّدِ، بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بِرَقْمِ ١٠٩٦، وَصَحِيحَ مُسْلِمٍ (٥٠٩/١)، كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَعَدَدِ رَكَعَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فِي اللَّيْلِ...، بِرَقْمِ ٧٣٨ .

(٣) سَبَقَ تَحْرِيمُهُ قَرِيبًا فِي حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٤) فِي بَ بَ فَقَطْ زِيَادَةٌ بِلَفْظٍ: [ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ ] .

(٥) انْظُرِ الْجَامِعَ الصَّغِيرَ (١١١/١)، وَالْهُدَايَةَ شَرْحَ الْبَدَايَةِ (٦٧/١) .

(٦) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَحْتَ حَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَزِدْ عَلَى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ - قَالَ: لَمْ أَجِدْهُ .

بَلْ قَدْ جَاءَ مَا يُخَالِفُهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٥١٣/١)، كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ جَامِعِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَمَنْ نَامَ عَنْهُ، أَوْ مَرَضَ، بِرَقْمِ ٧٤٦، وَلَفْظُهُ: ( فَيُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيُحَمِّدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّيُ التَّاسِعَةَ... )، وَهَذَا يُخَالِفُ قَوْلَهُ: وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى بِتَسْلِيمَةٍ أَكْثَرَ مِنْهَا .

وَأَمَّا هَذَا اللَّفْظُ فَلَمْ أَجِدْهُ .

وَقَدْ ذَكَرَ دَلِيلُهُمْ هَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ (٥٧/٢)، وَلَكِنْ بَغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، فَقَدْ اسْتَدْلَّ بِمَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً، وَقَالَ: يَحْذَفُ الْوَتَرُ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ فَيَقِي ثَمَانِ رَكَعَاتٍ .

(٧) الْمَثْبُوتُ بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ هُوَ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ نَسَخَتَا بَ وَ جَ، وَفِي أَ بِلَفْظٍ: [ فَرَضَهُ تَعَالَى ]، وَفِي دَ بِلَفْظٍ: [ فَرَضَ اللَّهُ ] .

ركعتين بتسليم<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> وبه قال الشافعي - رحمه الله -<sup>(٣)</sup> لقوله عليه السلام:  
 (( صلاة الليل مثنى مثنى وفي كل<sup>(٤)</sup> ركعتين فسلم<sup>(٥)</sup> ))،<sup>(٦)</sup> واستدللاً  
 بالتراويح<sup>(٧)</sup>.

(و القِرَاءَةُ واجِبَةٌ في الفَرَضِ<sup>(٨)</sup> في الركعتين الأوليين<sup>(٩)</sup>)؛  
 لِمَا مَرَّ<sup>(١٠)</sup> ( وهو مُخَيَّرٌ في الأَخْرَيْنِ، إِنْ شَاءَ قَرَأَ، وَإِنْ شَاءَ سَبَّحَ، وَإِنْ شَاءَ  
 سَكَتَ )؛ لِمَا رُوِيَ: (( أَنَّ جَبْرِيلَ عليه السلام أَمَّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَرَأَ في الأوليين فَاتِحَةَ  
 الْكِتَابِ وَالسُّورَةَ وَسَبَّحَ في الأَخْرَيْنِ ))،<sup>(١١)</sup> وَإِنْ سَكَتَ لَا يُكْرَهُ في

(١) في د زيادة بلفظ: [ بتسليم واحدة ]، وفي ج زيادة - والظاهر ألها خطأ - بلفظ: [ بتسليم منه ] .

(٢) وقال، أي أبو يوسف ومحمد . انظر الجامع الصغير (١/١١١)، الهداية شرح البداية (١/٦٧) .

(٣) انظر مختصر المزني ص ٣٤، المذهب (١/٨٥)

(٤) [ كل ] . ساقطة من ج .

(٥) فسلم . في ج سلم، وهي أنسب .

(٦) متفق عليه، انظر صحيح البخاري (١/٣٣٧)، كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما به، إلا أنه ليس فيه: ( وفي كل ركعتين فسلم )، وفي آخره: ( فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى، برقم ٩٤٦، وصحيح مسلم (١/٥١٦)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، برقم ٧٤٩، وليس فيه أيضاً زيادة: ( وفي كل ركعتين فسلم ) .

إلا أن هذه الزيادة جاءت في بعض طرق الحديث عند مسلم، إلا أنها تفسر للحديث من ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: ( أنه سئل - أي ابن عمر رضي الله عنهما - ما مثنى مثنى؟ قال: يُسَلِّم في كل ركعتين .

(٧) التراويح جمع ترويح من الراحة، وسميت بذلك لأنهم كانوا يستريحون بين كل تسليمتين . انظر النهاية في غريب الحديث (٢/٢٧٤)، لسان العرب (٢/٤٦٢) .

(٨) [ في الفرض ] . ساقطة من ب .

(٩) [ الأوليين ] . ساقطة من ج و د .

(١٠) كما سبق في أول كتاب الصلاة، أنه ﷺ واطب على القراءة، وقال لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب . انظر ص ١١١ .

(١١) حديث إمامة جبريل سبق تخريجه في أول كتاب الصلاة، وهو حديث متفق عليه، ولكن ليس فيه أنه سبَّح في الآخرين، وإنما فيه أنه قرأ الفاتحة .

ولكن جاء التسبيح في الآخرين في:

١/٢٠. رَوَايَةٌ<sup>(١)</sup> لَأَنَّهُ قِيَامٌ سَقَطَ فِيهِ الْقِرَاءَةُ، فَأَشْبَهَ قِيَامَ الْمُؤْتَمِّ، / وَقِيلَ: يُكْرَهُ<sup>(٢)</sup> لَأَنَّهُ رُكْنٌ فَلَا يَخْلُو عَنْ ذِكْرٍ .

(وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِ النَّفْلِ، وَفِي جَمِيعِ الْوُثَرِ)؛ لِمَا حَكَمَ الْقِرَاءَةَ فِي رَكَعَاتِ النَّفْلِ .  
مَرَّ<sup>(٣)</sup> أَنَّ الْقِرَاءَةَ وَاجِبَةٌ فِي رَكَعَتَيْنِ<sup>(٤)</sup> فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وَكُلُّ رَكَعَتَيْنِ مِنَ النَّفْلِ صَلَاةٌ عَلَى حِدَةٍ، إِذْ لَا يَلْزَمُ بِالتَّحْرِيمَةِ أَكْثَرُ مِنْ رَكَعَتَيْنِ وَإِنْ نَوَى أَكْثَرَ مِنْهُمَا، إِلَّا رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ جَمِيعُ مَانَوَاهُ<sup>(٥)</sup>، وَأَمَّا الْوُثَرُ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ<sup>(٦)</sup> مِنْ قَبْلِ<sup>(٧)</sup>، وَلَأَنَّهُ دَائِرٌ بَيْنَ النَّفْلِ وَالْفَرَضِ، فَوَجَبَتْ<sup>(٨)</sup> الْقِرَاءَةُ فِي الْكُلِّ احْتِطَاءً .

(وَمَنْ دَخَلَ فِي صَلَاةٍ نَفْلٍ ثُمَّ أَفْسَدَهَا قَضَاهَا)؛ اعْتِبَارًا لِلشُّرُوعِ حَكَمَ قَضَاءِ صَلَاةِ النَّفْلِ إِذَا أَفْسَدَهَا  
بِالتَّنَدُّرِ فِي الْإِجَابِ، (فَإِنْ<sup>(٩)</sup> صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ تَطَوُّعًا، فَقَرَأَ فِي الْأَوَّلَيْنِ،

مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٧/١)، كتاب الصلوات، باب مَنْ كَانَ يَقُولُ يُسَبِّحُ فِي الْآخِرِينَ وَلَا يَقْرَأُ، وَلَفْظُهُ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَلَّهُمَا قَالَا: (اقْرَأْ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَسَبِّحْ فِي الْآخِرِينَ)، بِرَقْم ٣٧٤٢ .

ولكن قد سبق حديث عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْآخِرِينَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَيُسَمِعُهُمُ الْآيَةَ أحيانًا، وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.  
(١) رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - . انْظُرِ الْحِجَّةَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ (١٠٦/١) .  
(٢) فِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ عَامِدًا كَانَ مُسِيئًا، وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا فَعَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ . انْظُرِ بَدَائِعَ الصَّنَائِعِ (١١٢/١) .

(٣) كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ قَرِيبًا .

(٤) رَكَعَتَيْنِ . فِي بَ رَكَعَتَيْنِ، وَهِيَ أُولَى .

(٥) انْظُرِ الْمَبْسُوطَ لِلْسَّرْحَسِيِّ (١٥٩/١)، وَانْظُرِ بَدَائِعَ الصَّنَائِعِ (٢٩١/١)، وَذَكَرَ الْكَاسَانِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ، وَأَنَّ رَوَايَةَ بَشْرِ بْنِ أَبِي الْأَزْهَرِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مَا نَوَاهُ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ رَكَعَةٍ .

(٦) ذَكَرْنَاهُ، الْمَثْبُوتُ مِنْ ب وَ ج ، وَفِي بَقِيَةِ النَّسْخِ ذَكَرْنَا، وَالْمَثْبُوتُ أَنْسَبُ .

(٧) انْظُرِ بَابَ صِفَةِ الصَّلَاةِ، ص ١٣٣ .

(٨) فَوَجَبَتْ . فِي أ بَلَفْظٍ: فَأَوْجَبَتْ .

(٩) فَإِنْ . فِي أ وَمَنْ .

ثُمَّ أَفْسَدَ الْآخَرَيْنِ؛ قَضَى رَكَعَتَيْنِ؛ لِمَا مَرَّ <sup>(١)</sup> أَنْ كُلَّ رَكَعَتَيْنِ مِنْهَا <sup>(٢)</sup> صَلَاةٌ وَقَدْ تَمَّ مَا تَمَّ فَيَقْضِي مَا فَسَدَ .

( وَيُصَلِّي النَّافِلَةَ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ )؛ لِأَنَّ لَهُ تَرْكَ أَصْلِهَا، فَكَانَ لَهُ تَرْكُ وَصْفِهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، ( وَإِنْ افْتَتَحَهُمَا قَائِمًا ثُمَّ قَعَدَ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ )؛ <sup>(٣)</sup> لِأَنَّ الشُّرُوعَ فِيهَا قَاعِدًا جَائِزٌ، فَالْبِنَاءُ أَوَّلَى، ( وَقَالَا: لَا يَجُوزُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ )؛ <sup>(٤)</sup> اعْتِبَارًا بِاللَّذَرِ .

( وَمَنْ كَانَ خَارِجَ الْمَصْرِ تَنَفَّلَ <sup>(٥)</sup> عَلَى دَابَّتِهِ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ تَوَجَّهَتْ، يَوْمَئِذٍ إِيْمَاءً )؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه : (( رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي عَلَى حِمَارِهِ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْرٍ <sup>(٦)</sup> )) <sup>(٧)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) سبق قريباً .

(٢) [ منها ] ساقطة من أ .

(٣) قول أبي يوسف ومحمد . انظر المبسوط للشيباني (٢١١/١) .

(٤) انظر المبسوط للشيباني (٢١١/١) .

(٥) تَنَفَّلَ . المثبت هو ما اتَّفقت عليه نسختا د و س، وهو أنسب، وفي أ وج يتنفل، وفي ب بلفظ: وَمَنْ كَانَ خَارِجَ الْمَصْرِ جَازَ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ .

(٦) إلى خير . في أ فقط بلفظ: نَحْوَ خَيْرٍ .

(٧) انظر صحيح مسلم (٤٨٧/١)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجَّهت، من حديث ابن عمر رضي الله عنه، برقم ٧٠٠ .

## باب سجود السهو

( سجود السهو واجب<sup>(١)</sup> في الزيادة والنقصان بعد السلام، يسجد موضع سجود السهو قبل السلام أم بعده ؟ )  
 سجدتين ثم يتشهد ويُسَلِّمُ ، وعند الشافعي - رحمه الله - قبل السلام<sup>(٢)</sup> ، وعند مالك - رحمه الله - للنقصان قبل السلام، وللزيادة بعده<sup>(٣)</sup> ، ولنا<sup>(٤)</sup> قوله ﷺ : (( لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَمَا يُسَلِّمُ ))<sup>(٥)</sup> رَوَاهُ ثَوْبَانُ<sup>(٦)</sup> ، وما رَوَى الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ قَالَ : (( إِذَا أَرَادَ أَنْ يُسَلِّمَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ ))<sup>(٧)</sup> ؛ محمولٌ على السلام الثاني .

( والسهو يلزم إذا زاد في صلاته<sup>(٨)</sup> فِعْلًا مِنْ جِنْسِهَا لَيْسَ مِنْهَا ) ؛  
 لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ : (( قَامَ إِلَى الْخَامِسَةِ ، فَسُبِّحَ بِهِ ، فَرَجَعَ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ ))<sup>(٩)</sup> ،

(١) [واجب] ، ساقطة من أود ، والمثبت أولى لموافقة أصل متن القُدوري .

(٢) انظر الأم(١٣٠/١) ، المذهب(٩٢/١) .

(٣) في أ فقط بلفظ : [ بعد السلام ] .

(٤) انظر المدونة الكبرى(١٣٦٩/١) ، الكافي في فقه أهل المدينة ص ٧٥ .

(٥) ولنا . في أ فقط : لنا .

(٦) انظر مسند أحمد(٢٨٠/٥) ، حديث ثوبان رضي الله عنه ، برقم ٢٢٤٧٠ ، وسنن أبي داود(٢٧٢/١) ، أبواب الصلاة ، باب مَنْ نَسِيَ أَنْ يَتَشَهَّدَ وَهُوَ جَالِسٌ ، برقم ١٠٣٨ ، وسنن ابن ماجه(٣٨٥/١) ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، برقم ١٢١٩ .

وذكر الزيلعي أنَّ فيه اختلافا على إسماعيل بن عيَّاش ، وأنه ليس بقوي . انظر نصب الراية(١٦٧/٢) .

(٧) ثوبان ، هو مولى رسول الله ﷺ ، صحابي مشهور ، يُقَالُ إِنَّهُ مِنَ الْعَرَبِ ، حَكِيمٌ ، مِنْ حَكَمِ بْنِ سَعْدِ جَمِيرٍ ، وَقِيلَ مِنْ السَّرَاةِ ، اشْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ ، فَخَدَمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أَنْ مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الرُّمَّةِ ، ثُمَّ إِلَى حِمصٍ ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٥٤ هـ . انظر الاستيعاب(٢١٨/١) ، الإصابة(٤١٣/١) .

(٨) بحث عن الحديث في مظأنه من رواية الشافعي فلم أجده .

(٩) [ صلاته ] . في ب بلفظ : صلاة .

(١٠) متفق عليه ، انظر صحيح البخاري(١٥٧/١) ، أبواب القبلة ، باب ما جاء في القبلة ، وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا... مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه ، وَلَفْظُهُ : قَالَ : ( صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ خَمْسًا ، فَقَالُوا أَرِيدَ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالُوا : صَلَّيْتَ خَمْسًا ، فَثَنَى رِجْلَيْهِ ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، بِرَقْم ٣٩٦ ، وَلَيْسَ فِيهِ فَسِيحٌ بِهِ ، وَصَحِيحٌ مُسْلِمٌ (٤٠١/١) ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، برقم ٥٧٢ .

( أَوْ تَرَكَ فَعَلًا مَسْنُونًا )؛ لَأَنَّهُ السَّكَنُ: (( قَامَ إِلَى الثَّالِثَةِ، فَسَبَّحَ بِهِ، فَلَمْ يَعُدْ  
وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ ))<sup>(١)</sup>، ( أَوْ تَرَكَ قِرَاءَةَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، أَوْ الْقُنُوتِ، أَوْ  
التَّشَهُدِ، أَوْ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ )؛ لَأَنَّهَا أَذْكَارٌ مُضَافَةٌ إِلَى جُمْلَةِ الصَّلَاةِ،  
فَتَرَكُوهَا أَوْ جَبَّ نُقْصَانًا، وَالسَّجْدَةَ شَرَعَتْ لِجَبْرِ النُّقْصَانِ، بِخِلَافِ تَسْبِيحَاتِ  
الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَتَكْبِيرَاتِهِمَا؛ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُضَافَةٍ إِلَى جُمْلَةِ الصَّلَاةِ، ( أَوْ  
جَهَرَ الْإِمَامُ فِيمَا يُخَافُ<sup>(٢)</sup>، أَوْ خَافَتْ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ )؛ لِإِطْلَاقِ حَدِيثِ  
ثَوْبَانَ<sup>(٣)</sup>، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا سُجُودَ عَلَيْهِ؛<sup>(٤)</sup> لِحَدِيثِ أَبِي  
قَتَادَةَ<sup>(٥)</sup>: (( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْمِعُنَا الْآيَةَ وَالْآيَتَيْنِ فِي

وَأَمَّا لَفْظُ: ( فَسَبَّحَ بِهِ ) فَقَدْ جَاءَتْ فِي حَدِيثِ آخِرٍ لِلْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ أَنَّ الْمَغِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ، فَلَمَّا صَلَّى  
رَكَعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَسَبَّحَ بِهِ مِنْ خَلْفِهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ قُومُوا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ  
وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

انظر مسند أحمد (٢٤٧/٤)، حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسنن أبي داود (٢٧٢/١)، كتاب الصلاة، باب مَنْ نَسِيَ أَنْ  
يَتَشَهَّدَ وَهُوَ جَالِسٌ، بِرَقْم ١٠٣٧، وسنن الترمذي (٢٠١/٢)، أبواب الصلاة، باب مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ يَنْهَضُ فِي  
الرَكَعَتَيْنِ نَاسِيًا، بِرَقْم ٣٦٥، قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(١) الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِدُونِ لَفْظِ: ( فَسَبَّحَ بِهِ ) :

انظر صحيح البخاري (٢٨٥/١)، كتاب صفة الصلاة، باب مَنْ لَمْ يَرَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا...، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحِينَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِمِمْ الظَّهْرِ فَقَامَ فِي الرَكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ لَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ، وَانْتَظَرَ  
النَّاسَ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ، بِرَقْم ٧٥٩، وصحيح مسلم (٣٩٩/١)،  
كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، بِرَقْم ٥٧٠ .

ولفظ: ( فَسَبَّحَ بِهِ ) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) فِي أَزْيَاةٍ بِلَفْظِ: [ يُخَافَتْ فِيهِ ]، وَهِيَ أُولَى .

(٣) سَبَقَ قَرِيبًا، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: ( لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ ) .

(٤) انظر مختصر المزني ص ٢٩، البيان في مذهب الشافعي للعمراني (٣٣٦/٢)

(٥) أَبُو قَتَادَةَ: الْمَشْهُورُ أَنَّ اسْمَهُ الْحَارِثُ، وَقِيلَ النُّعْمَانُ، وَقِيلَ عَمْرُو، وَأَبُوهُ رُبْعِي بْنُ بِلْدَمَةَ بْنِ خُنَاسٍ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ غَنَمٍ بْنِ  
سَلَمَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ السَّلَمِيِّ، اخْتَلَفَ فِي شَهَادَةِ بَدْرًا، وَشَهِدَ أَحَدًا، وَمَا بَعْدَهَا، قَالَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ: ( خَيْرٌ  
فِرْسَانًا أَبُو قَتَادَةَ )، دَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: ( حَفِظَكَ اللَّهُ كَمَا حَفِظْتَ نَبِيَّ )، قِيلَ تُؤْفَى بِالْكُوفَةِ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ



(الظهر) <sup>(١)</sup>، قِيلَ لَهُ: كَانَ يَفْعَلُهُ عَمْدًا، وَلَا سَهْوًا فِي الْعَمْدِ .

٢٠/ ب ( وَسَهْوُ الْإِمَامِ يُوجِبُ عَلَى الْمُؤْتَمِّ / السُّجُودَ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ،

إذا سها الإمام  
فهل يسجد  
المؤتم ؟

لَمْ يَسْجُدِ الْمُؤْتَمِّ)؛ لِقَوْلِهِ الرَّحْمَةُ عَلَيْهِ : (( إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ إِمَامًا لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا

تَخْتَلِفُوا عَلَى أَيْمَتِكُمْ )) <sup>(٢)</sup>، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَسْجُدُ الْمُؤْتَمُّ لِجَبْرِ النُّقْصَانِ، <sup>(٣)</sup>

قِيلَ لَهُ <sup>(٤)</sup>: هَذَا يَبْطُلُ بِمَا إِذَا سَهَى بِنَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْجُدُ، فَهَذَا أَوَّلِي، عَلَى أَنْ  
النُّقْصَانُ لَا يَنْجِبُ مَا لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ .

( فَإِنْ سَهَى الْمُؤْتَمُّ، لَمْ يَلْزَمْ الْإِمَامُ وَلَا الْمُؤْتَمُّ السُّجُودَ )؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَزِمَ

إذا سها المؤتم  
خلف الإمام .

الْإِمَامُ؛ أَدَّى إِلَى جَعْلِ الْأَصْلِ تَبَعًا، وَالتَّبَعِ أَصْلًا، وَلَوْ لَزِمَهُ <sup>(٥)</sup> وَحْدَهُ؛ أَدَّى إِلَى  
مُخَالَفَةِ الْإِمَامِ .

( وَمَنْ سَهَى عَنِ الْقَعْدَةِ الْأُولَى، ثُمَّ تَذَكَّرَ وَهُوَ إِلَى حَالِ الْقُعُودِ

حكم السهو  
عن التشهد  
الأول .

أَقْرَبَ؛ عَادَ فَجَلَسَ )؛ لِأَنَّ مَحَلَّهَا لَمْ يَفْتِ، ( وَإِنْ كَانَ إِلَى حَالِ الْقِيَامِ

أَقْرَبَ لَمْ يُعَدَّ )؛ لِأَنَّهُ فَاتَ مَحَلَّهَا <sup>(٦)</sup>، فَلَا يُنْقَضُ الرُّكْنُ، وَهُوَ الْقِيَامُ، لِإِقَامَةِ  
الْفِعْلِ الْوَاجِبِ، ( وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ ) لِأَنَّهُ تَرَكَ فِعْلًا وَاجِبًا .

سنة ٤٠هـ، وجاءت أقوالٌ وأحاديثٌ تدلُّ على تأخر موته إلى خلافة مروان، والله أعلم .

الاستيعاب (١٧٣١/٤-١٧٣٢)، الإصابة (٣٢٧/٧-٣٢٩) .

(١) سبق تخريجه ص ١١١، عند الكلام على مواظبته ﷺ على قراءة الفاتحة، من باب صفة الصلاة .

(٢) متفق عليه، انظر صحيح البخاري (٢٥٣/١)، كتاب الجماعة والإمامة، باب إقامة الصف من تمام الصلاة، من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظه: ( فلا تختلفوا عليه )، برقم ٦٨٩، وصحيح مسلم (٣١٠/١)، كتاب الصلاة، باب

اتمام المأموم بالإمام، برقم ٤١٤، ولم أجد لفظ: ( فلا تختلفوا على أئمتكم ) .

(٣) انظر الأم (١٣١/١)، البيان في مذهب الشافعي (٣٤٠/٢) .

(٤) [ له ] . ساقطة من د .

(٥) لزمه . في ب و ج لزم، والمثبت أولى .

(٦) محلها . في س محله، والمثبت أولى .

( وإن سهى عن القعدة الآخرة، فقام إلى الخامسة؛ رجع إلى القعدة حكم السهو عن التشهد الأخير . ما لم يسجد، وألغى الخامسة )؛ لأن القعدة الآخرة فرض<sup>(١)</sup>، والقيام إلى الخامسة ليس بفرض ولا سنة، فجاز نقضه، ويسجد للسهو لتأخير الركن عن محله، ( وإن عقد<sup>(٢)</sup> الخامسة بسجدة بطل فرضه )؛ لأنه صار شارعا في النفل خارجا من الفرض<sup>(٣)</sup> قبل إكمال ركنه، فيفسد<sup>(٤)</sup> ضرورة، ( وتحولت صلاته نفلا )، خلافا لمحمد - رحمه الله -،<sup>(٥)</sup> بناء على أن التحريم لا تفسد عندهما بفساد الصلاة، خلافا له، ( وكان عليه أن يضم إليها ركعة سادسة )؛ لأن البتراء منهي عنها،<sup>(٦)</sup> وقال ابن مسعود رضي الله عنه : (( ما أجزأت ركعة قط ))،<sup>(٨)</sup> وقال الشافعي - رحمه الله - : الخامسة لغو، ولا يبطل الفرض؛<sup>(٩)</sup> لأن النبي صلى الله عليه وسلم : (( صلى الظهر خمسا ))،<sup>(١٠)</sup> ولم ينقل أنه قعد ولا أنه أعاد، إلا أن الحديث محمول على ما إذا قعد، بدليل تسميته ظهرا؛ فإنه لا يسمى ظهرا إلا بعد استكمال أركانه، ( وإن قعد في الرابعة قدر<sup>(١١)</sup> التشهد، ثم قام ولم يسلم يظنها القعدة الأولى، عاد إلى

(١) القعدة الآخرة . في س الركعة الأخيرة، والمثبت هو الصواب .

(٢) عقد . في س قيد .

(٣) خارجا من الفرض . في س خارجا عن الأصل .

(٤) فيفسد . في د تفسد ، وفي ب فينقض فرضه .

(٥) انظر قول محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة (٢٤٠/١)، الهداية شرح البداية (٧٥/١) .

(٦) [ لأن البتراء منهي عنها ] . في أ بلفظ: [ لأن النبي صلى الله عليه وسلم منهي عن البتراء ] .

(٧) سبق تخريجه ص ١٣١ ، تحت حديث: ( أن النبي صلى الله عليه وسلم منهي عن البتراء )، وهو حديث شاذ .

(٨) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٨٣/٩)، عن حصين عن ابن مسعود رضي الله عنه ، برقم ٩٤٢٢، قال الهيثمي في مجمع

الزوائد (٢٤٢/٢)، قال: وحصين لم يدرك ابن مسعود، وإسناده حسن - هـ .

(٩) انظر الأم (١٣١/١)، المذهب (٩٠/١) .

(١٠) سبق تخريجه قريبا ص ١٦٧ .

(١١) قدر . في أ بلفظ: مقدار .

القَعْدَةُ<sup>(١)</sup> ما لم يسجد في الخامسة، ويُسَلِّمَ؛ لَأَنَّهُ ﷺ : (( صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَسَبَّحَ بِهِ فَعَادَ وَسَلَّمَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ ))<sup>(٢)</sup>، ( فَإِنْ عَقَدَ<sup>(٣)</sup> الْخَامِسَةَ بِسَجْدَةٍ، ضَمَّ إِلَيْهَا رَكْعَةً أُخْرَى )؛ لِمَا ذَكَرْنَا<sup>(٤)</sup> ( وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ )؛ لَأَنَّهُ شَرَعَ فِي النَّفْلِ بَعْدَ إِكْمَالِ الْفَرَضِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ شَرَعَ بَعْدَ السَّلَامِ، ( وَالرُّكْعَتَانِ لَهُ<sup>(٥)</sup> نَافِلَةٌ )؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ لَا يَزِيدُ عَلَى الْأَرْبَعِ .

( وَمَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ أَثْلًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، وَذَلِكَ أَوَّلُ مَا عَرَضَ لَهُ<sup>(٦)</sup> اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ )؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : (( دَعُ مَا يَرِيُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيُكَ ))<sup>(٧)</sup>، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِالِاسْتِئْنَافِ .

( وَإِنْ كَانَ الشَّكُّ يَعْزِضُ لَهُ كَثِيرًا؛ تَحَرَّى،<sup>(٩)</sup> وَبَنَى عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ، حَكَمَ الشَّكَّ إِذَا كَانَ كَثِيرًا )  
١/٢١ إِنْ كَانَ لَهُ ظَنٌّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : (( إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ

(١) القَعْدَةُ . في ج و د القعود .

(٢) سبق تخريجه قريباً ص ١٦٧ .

(٣) عقد . في أ بلفظ: قيد .

(٤) كما سبق ذكره قريباً من أنه لما عقد الخامسة بسجدة صار شارعاً في النفل خارجاً من الفرض قبل إكمال ركعته فيفسد وتحول صلاته نفلاً .

(٥) [ له ] . ساقطة من ج .

(٦) في أ زيادة بلفظ: [ أول ما عرض له الشك ] .

(٧) في س زيادة بعد الحديث بلفظ: [ رواه الحسن بن علي ﷺ ] .

(٨) انظر مسند أحمد (٢٠٠/١)، حديث الحسن بن علي ﷺ، وفيه قصة أكل الحسن من تمر الصدقة، فكان يقول ﷺ:

( دَعُ مَا يَرِيُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيُكَ؛ فَإِنَّ الصَّدَقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِييَةٌ...، برقم ١٧٢٣، وسنن

الترمذي (٦٦٨/٤)، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله، باب منه، برقم ١٥١٨، قال الترمذي:

حديث حسن صحيح، وسنن النسائي الصغرى (٣٢٧/٨)، كتاب الأشربة، باب الحث على ترك الشبهات .

وذكر الحديث ابن خزيمة في صحيحه (٥٩/٤)، برقم ٢٣٤٨، وابن حبان في صحيحه (٤٩٨/٢)، برقم ٧٢٢، والحاكم في

المستدرک (١٥/٢)، برقم ٢١٦٩، وقال — أي الحاكم —: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

(٩) [ تحرى ] . ساقطة من ج .

أثلاثاً صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَتَحَرَّ (١) أَقْرَبَ ذَلِكَ إِلَى الصَّوَابِ، وَلْيَبْنِ عَلَيْهِ،  
وَيَسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ (٢)؛ (٣) وَلَئِنَّهُ لَوْ أُمِرَ (٤) بِالْإِسْتِئْثَانِ وَالْحَالَةَ هَذِهِ،  
رَبَّمَا شَكَّ ثَانِيًا وَثَالِثًا فَيُؤَدِّي إِلَى الْحَرَجِ، ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ؛ بَنَى عَلَى  
الْيَقِينِ )؛ لَئِنَّهُ دُفِعَ إِلَى أَمْرَيْنِ: إِمَّا إِلَى تَرْكِ فَرِيضَةٍ، أَوْ إِلَى زِيَادَةٍ فِيهَا، فَالْمَصِيرُ  
إِلَى الزِّيَادَةِ أَوْلَى، احْتِيَاظًا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَنْبِي عَلَى الْيَقِينِ فِي الْمَسَائِلِ كُلِّهَا؛  
لِقَوْلِهِ ﷺ: (( مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ أَثْلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا؛ فَلْيُلْغِ الشَّكَّ  
وَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ ))، (٥) إِلَّا أَنْ حُجَّتْهُ فِي ذَلِكَ لَا تَقْوَى؛ لِأَنَّ الشَّكَّ إِنَّمَا  
يَكُونُ (٦) عِنْدَ عَدَمِ الظَّنِّ، وَنَحْنُ نَقُولُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

(١) فليتححر . في س فليتححرى ، والمثبت هو الصواب .

(٢) [ السهو ] . ساقطة من د ، ويسقطها يكون اللفظ خطأ .

(٣) انظر صحيح مسلم (٤٠٠/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، من حديث

ابن مسعود ؓ، برقم ٥٧٢، وليس فيه: ( فلم يذر أثلاثاً صلى أم أربعاً ) .

(٤) أمر . في ج بلفظ: أمرناه .

(٥) انظر صحيح مسلم (٤٠٠/١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، من حديث أبي

سعيد الخدري ؓ، ولفظه: ( فليطرح الشك، ولين على ما استيقن )، وقامه: ( ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم،

فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان )، برقم ٥٧١ .

(٦) يكون . المثبت من ج ، وفي بقية النسخ يذكر .

## باب صلاة المريض

( إذا تعذر على المريض القيام؛ صَلَّى قاعداً يركعُ ويسجدُ، فإن لم يستطع الركوع والسجود؛ يومئٍ إيماءً )؛ لِقَوْلِهِ الرَّكْعَةُ لِعُمَرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ: <sup>(١)</sup> (( صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ؛ فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ؛ فَعَلَى جَنْبِكَ ))، <sup>(٢)</sup> ( ويجعل السجود أخفض من الركوع )؛ تَشْبِيهاً <sup>(٤)</sup> بِالْأَصْلِ، وَتَمْيِيزاً <sup>(٥)</sup> بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ فِي الْهَيْئَةِ، ( وَلَا يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئاً يَسْجُدُ عَلَيْهِ )؛ لِأَنَّهُ الرَّكْعَةُ رَأَى مَرِيضاً يَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: (( إِنْ قَدِرْتَ أَنْ تَسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ وَإِلَّا فَأَوْمِ <sup>(٦)</sup> بِرَأْسِكَ )) <sup>(٧)</sup> .

( فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُعُودَ؛ اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ وَجَعَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيَوْمئٍ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ )؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (( يُصَلِّي الْمَرِيضُ مُسْتَلْقِياً <sup>(٨)</sup> )

(١) الْحُصَيْنُ . فِي ب حُصَيْنِ

(٢) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد فهم بن حذيفة الخزاعي، ويكنى أبا نُجَيْدٍ، أسلم قديماً، وذكر ابن عبد البر أنه أسلم عام خير، وكان يَنْزِلُ بِلَادِ قَوْمِهِ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَكَانَ مِنْ فَضَلَاءِ الصَّحَابَةِ، وَفَقَهَا نُهُمُ، تَوَفَّى سَنَةَ ٥٢ هـ، وَقِيلَ ٥٣ هـ، فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ . انظر الاستيعاب (١٢٠٨/٣)، الإصابة (٧٠٥/٤) .

(٣) انظر صحيح البخاري (٣٧٦/١)، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يُطِقْ قاعداً صَلَّى على جنب ...، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم ١٠٦٦ .

(٤) تَشْبِيهاً . فِي أ بَلْفُظ: تَشْبِيهاً .

(٥) وَتَمْيِيزاً . فِي س وَتَمْيِيز ، وَالْمَثْبُتُ هُوَ الصَّوَابُ .

(٦) فَأَوْمِ . فِي ب بَلْفُظ: فَارْفَعِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خَطَأً .

(٧) ذَكَرَ الْهَيْثَمِيُّ أَنَّ الْبِزَارَ أَخْرَجَهُ، وَقَالَ: وَرَجَالَ الْبِزَارِ رَجَالَ الصَّحِيحِ . انظر مجمع الزوائد (١٤٨/٢)، ولم أجده في مسند البزار المطبوع .

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٣٠٦/٢)، أَبْوَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِيمَاءِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِذَا عَجَزَ عَنْهَا، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَادَ مَرِيضاً يُصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ، فَأَخَذَهَا فَرَمَى بِهَا، فَأَخَذَ عَوْداً لِيَصَلِّيَ عَلَيْهِ فَأَخَذَهُ فَرَمَى بِهِ، وَقَالَ: صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْمِ واجعل سجودك أخفض من ركوعك .

قال ابن حجر: رواه ثقات . انظر الدرر النيرة في تخریج أحاديث الهداية (١٠٩/١) .

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٦٩/١٢)، من طريق طارق بن شهاب عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه .

على قفاه))؛<sup>(١)</sup> ولأن الإشارة إلى القبلة بالإيماء إنما تقع هكذا، فأما من اضطجع على جنبه،<sup>(٢)</sup> كما قال الشافعي،<sup>(٣)</sup> فإمّا يقع إيماءه إلى يسار القبلة، ولا حجة للشافعي في حديث عمران فإن لم تستطع فعلى جنبك؛<sup>(٦)</sup> لأن ذكر الجنب عبارة عن الانطراح، يقال بقي فلان على جنبه كذا يوماً، أي منطرحاً، وهو محمول على من لم يقدر على الاستلقاء .

( وإن اضطجع على جنبه ووجهه إلى القبلة وأومأ؛ جاز )، كما قلل

الشافعي - رحمه الله -<sup>(٧)</sup> ( فإن لم يستطع الإيماء برأسه؛ أخر الصلاة، ولا يؤمى بعينه، ولا بقلبه، ولا بحاجبيه )؛ لأن فرض السجود لم يتعلّق بها في الأصل، فلا يتنقل إليها، كما لا يتنقل إلى اليد، وقال زفر - رحمه الله - :  
يؤمى بعينه وحاجبيه؛<sup>(٨)</sup> لعموم قوله: (( فعلى جنبك تؤمى ))،<sup>(٩)</sup> إلا

إذا لم يستطع  
المريض الإيماء  
برأسه، فهل  
يؤمى بعينه أو  
قلبه ؟

(١) انظر مصنف عبدالرزاق (٢/٢٧٤)، باب صلاة المريض، من حديث ابن عمر ؓ، برقم ٤١٣٠، وسنن الدارقطني (٢/٤٣)، كتاب الوتر، باب صلاة المريض، ومن رعف في صلاته كيف يستخلف، وسنن البيهقي الكبرى (٢/٣٠٨)، كتاب الصلاة، باب ما روي في كيفية الصلاة على الجنب، أو الاستلقاء...، برقم ٣٤٩٤، وقال البيهقي: وهذا موقوف، وهو محمول على ما لو عجز عن الصلاة على جنبه .

(٢) في ب و د زيادة بلفظ: على جنبه الأيمن .

(٣) في س زيادة بلفظ: كما قال الشافعي رواه البيهقي .

(٤) انظر قول الشافعي في المذهب (١/١٠١)، منهاج الطالبين ص ١٠، البيان في مذهب الشافعي للعمري (٢/٤٤٢) .

(٥) إلى . في ج بلفظ: على .

(٦) سبق تخريجه أول الباب .

(٧) كما سبق انظر قول الشافعي في المذهب (١/١٠١)، منهاج الطالبين ص ١٠، البيان في مذهب الشافعي للعمري (٢/٤٤٢) .

(٨) يؤمى . في ج بلفظ: لا يؤمى، وهو خطأ لا شك فيه؛ لأنه مخالف لقول زفر، ومخالف لبقية النسخ .

(٩) وحاجبيه . في ج بلفظ: ولا بحاجبيه، وهو خطأ أيضاً لما سبق .

(١٠) انظر المبسوط للسرخسي (١/٢١٧)، الإمام زفر وآراؤه الفقهية (١/١٥٥) .

(١١) سبق في حديث عمران ؓ في أول الباب .

أَنْ مُطْلَقَ الْإِيمَاءِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْعَيْنِ وَالْحَاجِبِ، بَلْ يُسَمَّى ذَلِكَ <sup>(١)</sup> رَمْزًا وَلَمْحًا .

( فَإِنْ قَدِرَ عَلَى الْقِيَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ إِذَا قَدَرَ الْمَرِيضُ عَلَى الْقِيَامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَسِيلَةٍ إِلَى التَّوَاضِعِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَقَدْ فَاتَ ذَلِكَ، وَعِنْدَ زَفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ وَرَحِمَهُمَا اللَّهُ - : يَلْزَمُهُ <sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> لِأَنَّ سُقُوطَ بَعْضِ الْأَرْكَانِ لَا يُوجِبُ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ سُقُوطَ الْبَاقِي، كَالْقِرَاءَةِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ مَا وَجَبَتْ <sup>(٤)</sup> لِكَوْنِهَا وَسِيلَةً إِلَى الْغَيْرِ، نَظِيرَ مَا ذَكَرْنَا الرَّائِبَ <sup>(٥)</sup> وَالْعَارِي .

( فَإِنْ صَلَّى الصَّحِيحُ بَعْضَ صَلَاتِهِ قَائِمًا ثُمَّ حَدَثَ بِهِ مَرَضٌ؛ تَمَمَّهَا قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ، أَوْ يُؤْمِيْ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، أَوْ مُسْتَلْقِيًا إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقُعُودَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَقْبَلَ لَوَقَعَ الْكُلُّ نَاقِصًا؛ فَكَانَ هَذَا أَوْلَى، وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ <sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup> .

( وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ لِمَرَضٍ بِهِ ثُمَّ صَحَّ؛ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ قَائِمًا؛ لِأَنَّهُ جَازٍ بِنَاءِ صَلَاةِ الْقَائِمِ عَلَى صَلَاةِ الْقَاعِدِ حَالَ الْإِقْتِدَاءِ، حَكَمَ مَالُو تَعَذُّرَ الْقِيَامِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ .

(١) [ ذلك ] . ساقطة من أ .

(٢) في ب زيادة بلفظ: يلزمه ذلك .

(٣) قول زفر، انظر بدائع الصنائع (١/١٠٧) .

وقول الشافعي، انظر الأم (١/٨١)، المذهب (١/١٠١) .

(٤) ما وجبت . في ب فقط بلفظ: إنما وجبت، وهي خطأ، ومخالفة لبقية النسخ .

(٥) الراكب . في د بلفظ: فالراكب، وهو خطأ .

(٦) في س زيادة: [ يستقبل القبلة ] .

(٧) انظر بدائع الصنائع (١/١٠٨) .

فَكَذَا حَالُ الْإِنْفِرَادِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَسْتَقْبَلُ؛ <sup>(١)</sup> لِأَنَّ عِنْدَهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ .

( وَمَنْ صَلَّى بَعْضَ صَلَاتِهِ بِإِيمَاءٍ ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ إِذَا صَلَّى الْمَرِيضُ بِإِيمَاءٍ، ثُمَّ قَدَرَ أَنْصَاءَ الصَّلَاةِ )؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ صَلَاةِ الرَّكَعِ <sup>(٢)</sup> عَلَى صَلَاةِ الْمُؤَمِّي <sup>(٣)</sup> حَالِ الْإِقْتِدَاءِ، فَكَذَا حَالُ الْإِنْفِرَادِ، وَعِنْدَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - يَجُوزُ ثُمَّ <sup>(٤)</sup> فَيَجُوزُ هُنَا <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> .

إِذَا صَلَّى الْمَرِيضُ بِإِيمَاءٍ، ثُمَّ قَدَرَ أَنْصَاءَ الصَّلَاةِ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

( وَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فَمَا دُونَهَا قَضَاهَا إِذَا صَحَّ <sup>(٧)</sup> وَإِنْ فَاتَهُ بِالْإِغْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقْضِ )؛ لِأَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَقَضَاهَا، <sup>(٨)</sup> وَابْنُ عَمْرٍو أُغْمِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَمْ

قَضَاءُ الصَّلَاةِ لِلْمَغْمَى عَلَيْهِ

(١) انظر المبسوط للشيباني (٢٢٣/١)، الهداية شرح البداية (٧٨/١) .

(٢) في د زيادة بلفظ: الرَّاكع والسَّاجِد .

(٣) [ صلاة ] . ساقطة من أ .

(٤) ثُمَّ . في ب و ج بلفظ: ثَمَّة .

(٥) ههنا . في أ هنا .

(٦) قول زفر، انظر المبسوط للسرخسي (٢١٨/١)، حاشية ابن عابدين (٦١٠/١) .

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، فَانْظُرِ الْأَمَّ (٨١/١)، الْمَهْذَبُ (١٠١/١) .

(٧) [ إِذَا صَحَّ ] . ساقطة من د .

(٨) [ بِالْإِغْمَاءِ ] . ساقطة من أ .

(٩) انظر مصنف ابن أبي شيبة (٧٠/٢)، كتاب الصلوات، باب ما يُعِيدُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ، وفيه: ( أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ أُغْمِيَ عَلَيْهِ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ، فَأَفَاقَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ فَقَضَاهُنَّ )، برقم ٦٥٨٤، ومصنف عبد الرزاق (٤٧٩/٢)، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض على الدابة، وصلاة المغمى عليه، وسنن الدارقطني (٨١/٢)، كتاب الجنائز، باب الرجل يُغْمَى عَلَيْهِ وَقَدْ جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ هَلْ يَقْضِي أَمْ لَا؟، وسنن البيهقي الكبير (٣٨٨/١)، كتاب الحيض، باب المغمى عليه يُفَيِّقُ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتَيْنِ فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُمَا، برقم ١٦٩٢ .

وَذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَهُ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْ عَمَّارٍ، وَلَوْ ثَبِتَ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ . ١-هـ، ونقل عن البيهقي أيضاً قوله: إِنَّ يَزِيدَ مَوْلَى عَمَّارِ الرَّائِي عَنْ عَمَّارٍ مَجْهُولٍ، وَالرَّائِي عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ



يَقْضِيهَا،<sup>(١)</sup> وهذا لا يُعْرَفُ بِالرَّأْيِ، وهو خِلَافُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَقْضِي  
أَصْلًا؛<sup>(٢)</sup> لِعَدَمِ الْخِطَابِ .

- 
- عبدالرحمن السدي كان ابن معين يُضَعِّفُه، ولم يحتج به البخاري، وكان يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي لا يريان به بأساً ١ - هـ بتصرف .
- (١) انظر سنن الدارقطني (٨٢/٢)، كتاب الجنائز، باب الرجل يُعْمَى عليه وقد جاء وقت الصلاة هل يقضي أم لا؟، وفيه: ( أنه أغمي عليه ثلاثة أيام ولياليهن فلم يقض ) .
- وقد جاء الحديث بالفاظ آخر :
- منها أنه أغمي عليه شهراً فصلّى صلاة يومه .
- انظر مصنف ابن أبي شيبة (٤٧٩/٢)، كتاب الصلوات، باب ما يُعيد المغمى عليه من الصلاة، برقم ٦٥٨٧، ومصنف عبدالرزاق (٤٧٩/٢)، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، برقم ٤١٥٣ .
- وجاء عند ابن أبي شيبة في الموضع نفسه، أنه أغمي عليه أياماً فأعاد صلاة يومه الذي أفاق فيه، ولم يُعِدْ شيئاً ثم مضى، برقم ٦٥٨٦ .
- (٢) قول الشافعي، انظر الأم (٧٠/١) .

## باب سجود التلاوة

( سجود التلاوة في القرآن أربع عشرة سجدة، آخر الأعواف، وفي مواضع السجود في القرآن .  
 الرعد، والنحل، وبني إسرائيل، ومريم، والأولى في الحج، والفرقان،  
 والنمل، و ألم تنزيل، وص، وحم السجدة، والنجم، وإذا السماء انشقت،  
 وقرأ باسم ربك )، وقال مالك والشافعي قديماً: لا سُجُود في المُفَصَّل؛<sup>(١)</sup>  
 [لقول ابن عباس وزيد<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنهما - ]<sup>(٣)</sup>: (( لا سجود في  
 المُفَصَّل ))،<sup>(٤)</sup> وَلَنَا مَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (( قَرَأَ وَالنَّجْمَ فَسَجَدَ، وَسَجَدَ

(١) انظر قول مالك في المدونة الكبرى (١٠٩/١)، الكافي في فقه أهل المدينة ص ٧٧ .

وانظر قول الشافعي في المذهب (٨٥/١)، البيان في مذهب الشافعي (٢٩٢/٢) .

(٢) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوزان الأنصاري الخزرجي من بني النجار، أبو سعيد، وقيل أبو ثابت، استُصغر يوم أحد، ويُقال شهد أحداً، ويُقال أول مشاهده الخندق، من كتاب الوحي لرسول الله ﷺ، وكان ممن علماء الصحابة، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق ﷺ، وقد جاء في الحديث: (أفرضكم زيد)، توفي سنة ٤٥ هـ على قول الأكثر، وقد اختلف في سنة وفاته على أقوال كثيرة . انظر الاستيعاب (٥٣٧/٢-٥٤٠)، الإصابة (٥٩٢/٢-٥٩٤) .

(٣) [ مابين المعقوفين في أ بلفظ: [ لما روي عن ابن عباس وزيد رضي الله عنهما أنَّهما قالَا ] .

(٤) أمّا حديث ابن عباس ﷺ فقد جاء في:

سنن أبي داود (٥٨/٢)، كتاب الصلاة، باب مَنْ لَمْ يَرَ السُّجُودَ فِي الْمَفْصَّلِ، ولفظه: عن ابن عباس ﷺ أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المَفْصَّلِ منذ تحول إلى المدينة، وسنن البيهقي الكبرى (٣١٢/٢)، كتاب الصلاة، باب مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً، ليس في المَفْصَّلِ منها شيء، برقم ٣٥١٧، وعند ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٧/١)، كتاب الصلوات، باب جميع سجود القرآن واختلافهم في ذلك، ولفظه: عن ابن عباس ﷺ - في ذكر مواضع السجود في القرآن - إلى أن قال وليس في المَفْصَّلِ منها شيء، برقم ٤٣٤٦، وعند عبد الرزاق في مصنفه (٣٤٣/٣)، كتاب الصلاة، باب كم في القرآن من سجدة، برقم ٥٩٠٠ .

قال الطحاوي: روى ذلك عنه - أي تركه ﷺ للسجود بعد تحوله للمدينة - من طريق ضعيف لا يثبت مثله، ورووا من قوله أنه لا سجود في المَفْصَّلِ، ولو ثبت لكان فاسداً لمخالفته حديث أبي هريرة ﷺ ١ - هـ بتصرف، وحديث أبي هريرة ﷺ سيأتي بعد هذا الحديث إن شاء الله .

وقال ابن حجر - رحمه الله - عن حديث ابن عباس عند أبي داود: (ضعفه أهل العلم بالحديث؛ لضعف في بعض روايته، واختلاف في إسناده، وعلى تقدير ثبوته فرواية مَنْ أثبت ذلك أرجح ١ - هـ . انظر فتح الباري (٥٥٥/٢) .

وضَعَفَهُ النووي . انظر شرح مسلم للنووي (٧٧/٥)، وقال عنه الذهبي: حديث منكر . انظر ميزان الاعتدال (١٧٤/٢) .

معه <sup>(١)</sup> المسلمون والمشركون، حتى سَجَدَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ))، <sup>(٢)</sup> وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (( أَنَّهُ سَجَدَ فِي النَّجْمِ، وَفِي <sup>(٣)</sup> إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ))، <sup>(٤)</sup> وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدٌ <sup>(٥)</sup> يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُهُمَا، فَيَكُونُ مُعَارِضًا <sup>(٦)</sup> بِمَذْهَبِ <sup>(٧)</sup> الْأَكْثَرِ مِنَ الصَّحَابَةِ، <sup>(٨)</sup> وَالسَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ فِي الْحَجِّ لَيْسَتْ كَمِ سَجْدَةٍ فِي سُورَةِ الْحَجِّ؟

وَأَمَّا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه فَقَدْ جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، انْظُرْ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ (٣٦٤/١)، أَبْوَابُ سَجُودِ الْقُرْآنِ، بَابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالنَّجْمَ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا، بِرَقْمِ ١٠٢٢، وَصَحِيحَ مُسْلِمٍ (٤٠٦/١)، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ، بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ، بِرَقْمِ ٥٧٧. وَأَوَّلُهَا الْعُلَمَاءُ - كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ - بِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَرَكَ السَّجُودَ لِأَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَسْجُدْ حِينَ قَرَأَ، فَلَمْ يَسْجُدِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم. انْظُرْ سَنَنَ التِّرْمِذِيِّ (٤٦٦/٢).

(١) [معه] . ساقطة من ب .

(٢) انْظُرْ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ (٣٦٤/١)، أَبْوَابُ سَجُودِ الْقُرْآنِ، بَابُ سَجُودِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، وَالْمُشْرِكُ نَجَسٌ لَيْسَ لَهُ وَضُوءٌ ...، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَفِيهِ زِيَادَةٌ: (وَالْجَنِّ وَالْإِنْسِ)، وَلَيْسَ فِيهِ: (حَتَّى سَجَدَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ)، بِرَقْمِ ١٠٢١، وَصَحِيحَ مُسْلِمٍ (٤٠٥/١)، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ، بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، وَلَفْظُهُ: (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقْرَأُ سُورَةَ فِيهَا سَجْدَةٌ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعًا لِمَكَانِ جِهَتِهِ، بِرَقْمِ ٥٧٥.

وَلَفْظُهُ: (حَتَّى سَجَدَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ)، جَاءَ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (٣٥٣/١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

(٣) [في] . ساقطة من ج .

(٤) انْظُرْ صَحِيحَ مُسْلِمٍ (٤٠٦/١)، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ، بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، بِرَقْمِ ٥٧٨، وَفِيهِ ذِكْرُ السَّجُودِ فِي اقْرَأْ، وَإِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّجْمَ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٥/١)، كِتَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ، بَابُ الْجَهْرِ فِي الْعِشَاءِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَفِيهِ أَنَّهُ سَجَدَ فِي إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ فَقَطْ، بِرَقْمِ ٧٣٢.

وَأَمَّا لَفْظُ السَّجُودِ فِي النَّجْمِ فَلَمْ أَجِدْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ جَاءَ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى، وَقَدْ سَبَقَ بَعْضُهَا كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه السَّابِقِ.

(٥) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا.

(٦) مُعَارِضًا . فِي أ بَلَفْظٍ: مُعَارِضٌ، وَالثَّبْتُ هُوَ الصَّوَابُ.

(٧) بِمَذْهَبٍ . فِي د لِمَذْهَبٍ.

(٨) هَذَا الْمَذْهَبُ مَرْوِيُّ عَنْ عِدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - كَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَعُمَّارُ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه. انْظُرْ الْمَغْنِيَّ لِابْنِ قِدَامَةَ (٣٥٧/١).

١/٢٢ بِسَجْدَةِ تِلَاوَةٍ، <sup>(١)</sup> وَإِنَّمَا هِيَ سَجْدَةٌ صَلَاةٍ، بِدَلَالَةِ اقْتِرَانِ الرُّكُوعِ / بِهَا،  
 وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ هِيَ سَجْدَةٌ تِلَاوَةٍ؛ <sup>(٢)</sup> لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (( فَضَّلْتُ الْحَجَّ بِسَجْدَتَيْنِ،  
 مَنْ <sup>(٣)</sup> لَمْ يَسْجُدْهُمَا؛ لَمْ يَقْرَأْهُمَا ))، <sup>(٤)</sup> وَنَحْنُ بِهِ نَقُولُ، فَإِنَّ سَجْدَةَ الصَّلَاةِ  
 فَرِيضَةٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: سَجْدَةٌ ص سَجْدَةٌ شُكْرٌ؛ <sup>(٥)</sup> لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (( سَجَدَهَا  
 دَاوُدُ تَوْبَةً، وَنَحْنُ نَسْجُدُهَا شُكْرًا ))، <sup>(٦)</sup> إِلَّا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ <sup>(٧)</sup> أَنْ يَكُونَ سَبَبُ  
 وَجوبِهَا الشُّكْرُ، وَمِمَّا يُؤَكِّدُ <sup>(٨)</sup> ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَجَدَ فِيهَا، وَقَالَ:  
 (( رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا ))، <sup>(٩)</sup> وَنَقُلُ الْحُكْمَ مَعَ السَّبَبِ دَلِيلُ تَعَلُّقِهِ

قال ابن قدامة - رحمه الله - عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه في سجود النبي ﷺ في المفصل، قال: وهو أولي من حديث ابن عباس رضي الله عنه - أي في عدم السجود - لصحته وكونه إثباتاً، وقول ابن عباس رضي الله عنه نفى شيء لم يحضره؛ فإنه كان صبيّاً في حياة النبي ﷺ لا يدري بما يفعل النبي ﷺ ١ - هـ .

(١) تلاوة . في ج بلفظ: التلاوة .

(٢) انظر الأم(١/١٣٣)، المذهب(١/٨٥) .

(٣) مَنْ . في أ وَمَنْ .

(٤) انظر مسند أحمد(٤/١٥١)، حديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه عن النبي ﷺ، بلفظ: (أَفْضَلَتْ ..)، برقم ١٧٤٠٢، وسنن أبي داود(٢/٥٨)، كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب سجود القرآن، وكم فيها من سجدة؟، برقم ١٤٠٢، وسنن الترمذي(٢/٤٧٠)، أبواب الصلاة، باب ما جاء في السجدة في الحج، برقم ٥٧٨، وقال الترمذي: هذا حديث ليس إسناده بالقوي ١ - هـ ، وكذا قال ابن حجر . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية(١/٢١٠)، وأخرجه الحاكم في المستدرک(٢/٤٢٣)، وقال: هذا حديث لم نكتبه مسنداً إلا من هذا الوجه، وعبد الله بن لهيعة أحد الأئمة إنما نُقِمَ عليه اختلاطه في آخر عمره .

(٥) مختصر المزني ص ٢٨، المذهب(١/٨٥)، منهاج الطالبين ص ١٥ .

(٦) انظر سنن النسائي الصغرى(٢/١٥٩)، كتاب الافتتاح، باب سجود القرآن في ص، من حديث ابن عباس رضي الله عنه ، برقم ٩٥٧، ومعجم الطبراني الكبير(١٢/٣٤) من طريق سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضي الله عنه ، برقم ١٢٣٨٦، قال ابن حجر: رواه ثقات . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية(١/٢١١) .

وأخرجه الدارقطني في سننه (١/٤٠٧)، كتاب الصلاة، باب سجود القرآن .

(٧) يَمْتَنِعُ . في ج بلفظ: يَمْنَعُ .

(٨) يُؤَكِّدُ . في أ بلفظ: يُؤَيِّدُ .

(٩) انظر صحيح البخاري(١/٣٦٣)، أبواب سجود القرآن، باب سجدة ص، من حديث ابن عباس رضي الله عنه ، برقم

به، وثمرة<sup>(١)</sup> الخلاف، أنها إذا كانت سجدة تلاوة؛ جاز فعلها في الصلاة، وإلا فلا .

( والسجدة واجبة<sup>(٢)</sup> في هذه المواضع )؛ لأن آيات السجدة<sup>(٣)</sup> بعضها حكم سجود التلاوة .  
أمر بالسجود، وبعضها ذم على تركه، وكلاهما دليل الوجوب، وعند الشافعي - رحمه الله - سنة<sup>(٤)</sup>؛ لأن الأعرابي<sup>(٥)</sup> قال: (( هل علي غيرهما فقال: لا ))<sup>(٦)</sup>، وزيد بن ثابت رضي الله عنه: (( قرأ عند النبي ﷺ ولم يسجد<sup>(٨)</sup> ))<sup>(٩)</sup>، إلا أنه لا حجة له فيهما؛ لأنه يحتمل أنه لم يسجد<sup>(١٠)</sup> لأنه لم يكن على الطهارة، أو لأنها ليست على الفور، ونفى عن الأعرابي وجوب غيرها من الصلوات، بدليل وجوب غيرها من الواجبات، وهي واجبة على التالي والسامع، سواء قصد سماع القرآن، أو لم يقصد؛

(١) وثمرة . في ج ثمرة، بإسقاط الواو .

(٢) والسجدة واجبة . في أ بلفظ: والسجود واجب .

(٣) السجدة . في أ بلفظ: السجود .

(٤) انظر الأم (١/١٣٦)، فقد قال - عن سجود التلاوة - : ليس بحتم، ولكننا نحب ألا نترك، وانظر البيان في مذهب الشافعي (٢/٢٨٩) .

(٥) الأعرابي هو ضمام بن ثعلبة . انظر فتح الباري (١/١٠٦) .

(٦) فقال . في أ قال .

(٧) انظر صحيح البخاري (١/٢٥)، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام... من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال: ( جاء رجل من أهل نجد ثائر الرأس يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول، حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع... الحديث وفي آخره قال النبي ﷺ: أفلح إن صدق، برقم ٤٦، وصحيح مسلم (١/٤٠)، كتاب الإيمان، باب الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، برقم ١١ .

(٨) يسجد . في أ بلفظ: يسجدها .

(٩) سبق تخريجه أول الباب .

(١٠) يسجد . في أ بلفظ: يسجدها، وفي ج بلفظ آخر وسياقها: لأنه يحتمل أنه لم يكن على الطهارة .

لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ذَمَّ السَّامِعَ عَلَى تَرْكِ السُّجُودِ وَلَمْ يُفَصِّلْ ، وَالتَّالِي سَامِعٌ <sup>(٢)</sup> .

( وَإِذَا تَلَا الْإِمَامُ آيَةَ السَّجْدَةِ ؛ سَجَدَهَا ، وَسَجَدَ الْمُؤْتَمُّ <sup>(٣)</sup> مَعَهُ ) ؛ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ ، <sup>(٤)</sup> ( فَإِنْ تَلَا الْمُؤْتَمُّ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ وَلَا الْمُؤْتَمُّ ) ؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهُ لَعَوٌ ؛ لِكَوْنِهِ مَحْجُورًا عَلَيْهِ فِيهَا ؛ وَنَفَازِ قِرَاءَةِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَسْجُدُونَ بَعْدَ الْفَرَاغِ ؛ <sup>(٥)</sup> لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، وَقَدْ زَالَ الْمَانِعُ ، <sup>(٦)</sup> وَنَحْنُ نَمْنَعُ وَجُوبَهَا ؛ فَإِنَّهُ لَا حُكْمَ لِنَتَصَرُّفِ الْمَحْجُورِ ، كَالْعَبْدِ وَالصَّيِّ .

( وَإِنْ سَمِعُوا وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ آيَةَ سَجْدَةٍ مِنْ رَجُلٍ لَيْسَ مَعَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَسْجُدُوهَا فِي الصَّلَاةِ ) ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِصَلَاتِيَّةٍ ، ( وَسَجَدُوهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ ) ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ وَلَمْ تُؤَدَّ ، ( فَإِنْ سَجَدُوهَا <sup>(٧)</sup> فِي الصَّلَاةِ لَمْ تُجْزِئْهُمْ ) ؛ لِأَنَّهَا أُدِّيَتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا ، ( وَلَمْ تُفْسِدِ الصَّلَاةَ ) ؛ <sup>(٨)</sup> لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ وَهِيَ دُونَ الرُّكْعَةِ .

( وَمَنْ تَلَا آيَةَ سَجْدَةٍ فَلَمْ يَسْجُدْهَا حَتَّى دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٩)</sup> )

إِذَا قَرَأَ رَجُلٌ آيَةَ سَجْدَةٍ خَارِجَ الصَّلَاةِ ثُمَّ دَخَلَ الصَّلَاةَ ، فَهَلْ يَسْجُدُ ؟

(١) سورة الانشقاق آية رقم ٢١ .

(٢) فِي ج بَلْفَظٍ : وَلَمْ يُفَصِّلْ بَيْنَ التَّالِيِ وَالسَّامِعِ .

(٣) الْمُؤْتَمُّ . فِي أ الْمَأْمُومِ .

(٤) مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ . فِي ج بَلْفَظٍ : مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٥) انْظُرِ الْجَامِعَ الصَّغِيرَ ص ١٠٢ ، وَالْمَبْسُوطَ لِلشَّيْبَانِيِّ (٣١٩/١) .

(٦) انْظُرِ الْجَامِعَ الصَّغِيرَ ص ١٠٢ .

(٧) سَجَدُوهَا . فِي ج وَد سَجَدُوا .

(٨) الصَّلَاةُ . فِي ج فَقَطْ بَلْفَظٍ فِي الصَّلَاةِ ، وَهُوَ غَلَطٌ .

(٩) [ آيَةُ ] . سَاقِطَةٌ مِنْ ج .

(١٠) الصَّلَاةُ . فِي ب صَلَاةٍ .

فَتَلَاهَا وَسَجَدَ لَهَا؛ <sup>(١)</sup> أَجْزَأُهُ السَّجْدَةُ عَنِ التَّلَاوَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَجْلِسَ مُتَّحِدٌ،  
وَالصَّلَاةُ أَقْوَى فَيَسْتَبِيعُ غَيْرَهَا، <sup>(٢)</sup> (بِخِلَافِ مَا لَوْ سَجَدَ ثُمَّ دَخَلَ فِي  
الصَّلَاةِ، حَيْثُ يَسْجُدُ <sup>(٣)</sup> فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ تَجْزِئْهُ السَّجْدَةُ الْأُولَى)؛ لِأَنَّ  
الصَّلَاةَ أَقْوَى، فَلَا تَصِيرُ تَبَعًا لِغَيْرِهَا .

٢٢/ب ( وَمَنْ كَرَّرَ تِلَاوَةَ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ / أَجْزَأَتْهُ سَجْدَةٌ  
وَاحِدَةٌ )؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى التَّدَاخُلِ، بِدَلِيلِ التَّالِيِ وَالسَّامِعِ، فَإِنَّهُ تَالٍ <sup>(٤)</sup> وَسَامِعٌ  
وَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ .

( وَمَنْ أَرَادَ السُّجُودَ كَبَّرَ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ )؛ لِأَنَّهَا مُعْتَبَرَةٌ بِسَجْدَةِ  
الصَّلَاةِ وَفِيهَا تَكْبِيرٌ <sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ، <sup>(٦)</sup> كَذَا هُنَا، ( وَلَا تَشْهَدُ عَلَيْهِ،  
وَلَا سَلَامٌ )؛ لِأَنَّهُمَا مَشْرُوعَانِ فِي الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ بِصَلَاةٍ <sup>(٧)</sup> حَقِيقَةٍ .

(١) وسجد لها . في ب و د بلفظ: وسجدها .

(٢) فَيَسْتَبِيعُ غَيْرَهَا . في ج و د بلفظ: فَتَسْتَبِيعُ غَيْرَهَا، وَهِيَ أَنْسَبُ .

(٣) يسجد . في أ بلفظ: يسجدها .

(٤) تالٍ . في ب و د تالي، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ .

(٥) تكبير . في د بلفظ: يُكَبِّرُ .

(٦) اليدين . في ب الأيدي .

(٧) بصلاة . في ج بصلانية .

انتهى الجزء الأول

ويليه الجزء الثانى

وأوله باب صلاة

المسافر

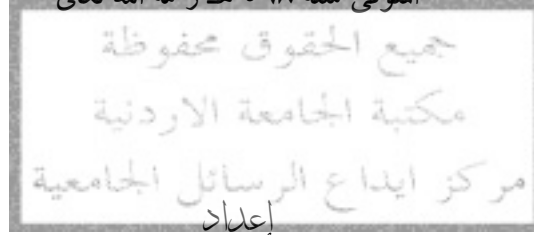


دراسة وتحقيق كتاب الطهارة والصلاة من

## « خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل »

لحسام الدين علي بن أحمد بن مكّي الرازي

المتوفى سنة ٥٩٨ هـ رحمه الله تعالى



«محمد علي» صبحي علي الهنداوي

المشرف

الدكتور العبد خليل أبو عيد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الفقه وأصوله

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز ، ٢٠٠٤

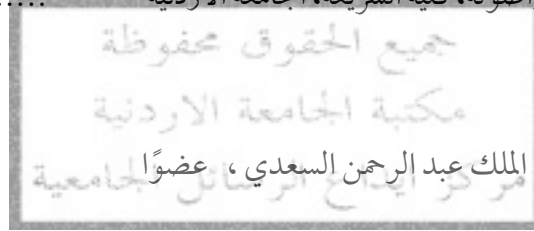
نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: الاثنين ١٧ / ٥ / ١٤٢٥ هـ ، الموافق ٥ / ٧ / ٢٠٢٤ م

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور العبد خليل أبو عيد ، مشرفاً

..... أستاذ مشارك، الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية



..... الأستاذ الدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي ، عضواً

..... أستاذ الفقه وأصوله ، كلية الشريعة ، جامعة مؤتة

الدكتور عبد الله زيد الكيلاني ، عضواً

..... أستاذ مشارك، الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية

الدكتور محمد خالد منصور ، عضواً

..... أستاذ مساعد، الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين

« ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم »

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

# الإهداء

إلى اللذين مرباني صغيراً

وأمداني بدعواتهما كبيراً

إلى والدي الكريمين أطل الله تعالى في عمرهما

أهدي هذا العمل ابتغاء إرضاء لبييهما

مركز أيداع الرسائل الجامعية

ولدكم

محمد علي

# الشكر

أتوجه بالشكر الجزيل إلى فضيلة الدكتور العبد خليل أبو عيد الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ، وأتوجه كذلك بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة : الأستاذ الدكتور عبد الملك السعدي ، والدكتور عبد الله زيد الكيلاني ، والدكتور محمد خالد منصور .

وأسأل الله تعالى أن يُمدِّد أولئك الذين لاحظوني بعنايتهم ورعايتهم بما أمدَّ به عباده الصالحين المتقين...  
 وأشكر كل من كان له علاقة بهذا العمل من ابتداء أطرافه إلى اختتامه ، وهم السادة الكرام : الدكتور خالد مرغوب ، والدكتور الشيخ أحمد محمد نمر الخطيب ، والدكتور أسامة نمر ، والأخ حازم طباح ، وحمزة خياط ، وطارق خطاب ، وأخي مهدي الهنداوي ، وزوجتي ...

فجزى الله الجميع خير الجزاء وأكرمه وأبرَّه .

## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر	د
فهرس المحتويات	هـ
ملخص	ي
المقدمة	١
<b>القسم الأول</b> قسم الدراسة	١٠
<b>الباب الأول</b> دراسة في ترجمة الماتن (الإمام القدوري) والشارح (الإمام الرازي)	١١
(.....)	١٢
<b>الفصل الأول</b> ترجمة الإمام القدوري	١٣
المبحث الأول: في اسمه ونسبه وكنيته	١٦
.....	١٦
المبحث الثاني: ولادته	١٨
.....	١٩
المبحث الثالث: حياته وطرف من أخباره	٢٠
.....	٢١
المبحث الرابع: وفاته	٢٤
.....	٣٠
المبحث الخامس: شيوخه	٣١
.....	٣٢
المبحث السادس: تلاميذه	٣٣
.....	٣٥
المبحث السابع: مصنقاته وأثاره	٣٥
.....	٣٦
المبحث الثامن: منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه	٣٧
.....	
<b>الفصل الثاني</b> ترجمة الإمام حسام الدين الرازي	
المبحث الأول: في اسمه ونسبه وكنيته	
.....	
المبحث الثاني: ولادته	
.....	
المبحث الثالث: حياته وطرف من أخباره	
.....	
المبحث الرابع: وفاته	
.....	
المبحث الخامس: شيوخه	
.....	
المبحث السادس: تلاميذه	
.....	
المبحث السابع: مصنقاته وأثاره	
.....	

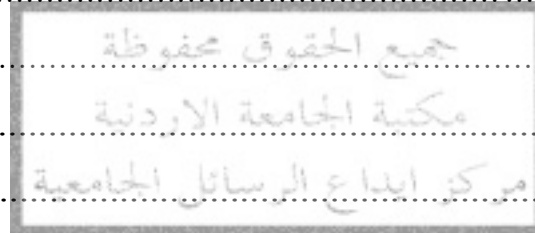
جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث السابع: مصنفاته وآثاره .....	٣٩
المبحث الثامن: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه .....	٤٢
<b>الباب الثاني: دراسة الكتاب .....</b>	٤٣
الفصل الأول الكلام على مختصر القُدوري .....	٤٤
المبحث الأول: مكانة «مختصر القُدوري» .....	٤٨
المبحث الثاني: ما أُلّف من شروح على «مختصر القُدوري» .....	٥٣
المبحث الثالث: ما خُدم به «مختصر القُدوري» من نظم أو ترتيب أو غير ذلك .....	٥٥
الفصل الثاني الكلام على خلاصة الدلائل .....	٥٦
المبحث الأول: اسم الكتاب .....	٥٩
المبحث الثاني: في الاشتباه باسم كتاب آخر .....	٦١
المبحث الثالث: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .....	٦٣
المبحث الرابع: لمحة عن الكتاب ومميزاته .....	٦٥
المبحث الخامس: سبب تأليف الكتاب .....	٦٦
المبحث السادس: أهمية الكتاب ومكانته لدى العلماء وما خُدم به .....	٧٥
المبحث السابع: موضوعات الكتاب .....	٧٩
المبحث الثامن: منهج المصنف (الشارح) .....	٨٢
المبحث التاسع: الكلام على نُسخ الكتاب ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق .....	٩٨
المبحث العاشر: منهج التحقيق .....	١٠٦
<b>القسم الثاني: قسم التحقيق .....</b>	١١٠
<b>كتابه الطهارات .....</b>	١١٣
سنن الطهارة .....	١١٦
مستحبات الوضوء .....	١١٧
نواقض الوضوء .....	١٢٠
فرائض الغسل .....	١٢١
سنن الغسل .....	١٢٢
موجبات الغسل .....	١٢٤

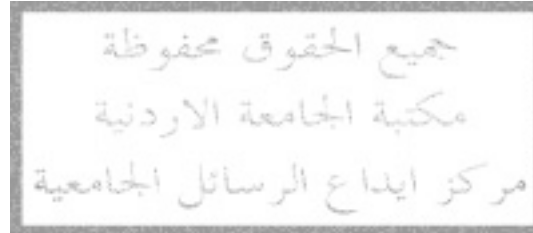


١٢٤	..... ما يسن له الغسل
١٢٥	..... مما لا يوجب الغسل
١٣٢	..... أحكام المياه
١٣٦	..... الآبار، أو النجاسة تقع في البئر
١٤٢	..... سؤر الآدمي والحيوان
١٥٠	..... باب التيمم
١٥٤	..... باب المسح على الخُفَّين
١٥٦	..... نواقض المسح على الخُفَّين
١٥٧	..... المسح على الجُرْمُوق
١٥٩	..... المسح على الجَوْرَيْن
١٦٠	..... المسح على الجَبْرِ
١٦١	..... باب الحيض
١٦٥	..... أحكام الحيض
١٦٧	..... الاستِحَاضَة
١٧٠	..... النفاس
١٧٤	..... باب الأنجاس
١٧٧	..... الاستنجاء
١٧٧	..... <b>كتاب الصلاة</b>
١٨٢	..... مواقيت الصلاة
١٨٦	..... الأوقات المستحبة للصلاة
١٩٢	..... باب الأَذَان
١٩٨	..... باب شروط الصلاة التي تتقدّمها
٢١٩	..... باب صفة الصلاة
٢٢٠	..... الجهر بالقراءة والإسرار بها
٢٢٥	..... صلاة الوتر
	..... ما يجزئ من القراءة في الصلاة

٢٢٧	
٢٣٣	الإمامة .....
٢٣٩	ما يُكره في الصلاة .....
٢٤٥	الحَدَث في الصلاة ، وما يفسدُ الصلاة .....
٢٤٧	باب قضاء الفوائت .....
٢٥٠	باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة .....
٢٥٤	باب النوافل .....
٢٥٥	القراءة في الفرض والنفل .....
٢٥٧	تنمة الكلام في النافلة .....
٢٦٤	باب سجود السهو .....
٢٦٩	باب صلاة المريض .....
٢٧٦	باب سجود التلاوة .....
٢٨٥	باب صلاة المسافر .....
٢٩٦	باب صلاة الجمعة .....
٣٠١	باب صلاة العيدين .....
٣٠٢	عيد الأضحى .....
٣٠٥	تكبيرات التشريق .....
٣١٠	باب صلاة الكسوف .....
٣١٣	باب الاستسقاء .....
٣١٣	باب قيام شهر رمضان .....
٣١٦	التروايح .....
٣٢٠	باب صلاة
٣٢٠	الخوف .....
٣٢٣	باب الجنائز .....
٣٢٦	غسل الميت .....
	تكفين الميت .....



٣٣٠	..... الصلاة على الميت
٣٣٢	
٣٣٦	..... حمل الجنازة
٣٤٢	..... دفن الميت
٣٤٥	..... باب الشهيد
٣٤٧	..... باب الصلاة في الكعبة
	..... الخاتمة
	..... قائمة المراجع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله مطهر قلوب الأبرار، وموصل من التجأ إليه بركب الصالحين الأخيار،  
والصلاة والسلام على قائد الغر المحجلين، من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين  
الطاهرين، وأصحابه العابدين المجاهدين .

وبعد : فإن الله تعالى قد امتنَّ على هذه الأمة بمننٍ كثيرة عظيمة، وكان من آلائه ونعمه أن  
قَيَّضَ لها من العلماء مَنْ يحفظ بهم دينه، وينشر على أيديهم شريعته، فجاهدوا في سبيل ذلك،  
واسترخصوا كل ما ينظر إليه أهل الدنيا على أنه غَالٍ ونفيس، وأفنوا أعمارهم في الحفظ والدرس،  
واستنباط الأحكام وتدوينها وترتيبها، وإيصالها إلى الناس محصة مدققة، قد عملت فيها العقول  
والقلوب، ومَرَّتَ عليها أنظار الآلاف من العلماء الفحول، حتى وصلت إلينا من غير عناء ولا  
تعب، ولا جهد ولا نصب، ولم يبقَ علينا سوى دراستها وفهمها، ودركها ووعيتها، وتدريسها  
للناس، لإقامة شرع الله تعالى حتى يرث الله تعالى الأرض ومن عليها .

فَمَنْ لم يعتنِ بهذا التراث العظيم، ويُقِمَّ على دراسته الليل والنهار، ويسهر ويكابد ليصل  
إلى تصوّره وفهمه، فليس له أن يدعيَ علماً بهذا الدين، أو أن يعتلي مكانةً بين المفتين، فإن الكلمةَ  
العلمية التي مَرَّتْ بأطوار وأطوار من حفظٍ واستنباط، وتدوين وترتيب، وشرح وتعليق،  
واستدراك وتعقيب، غاليةٌ عزيزة لا ينالها إلا من عرف قدرها فبذل فيها .

وإنه لا يمكن لمن يريد أن يخدم أمته ببحث قضاياها، ليتكلم فيها بشرع الله تعالى، لا  
يمكن له أن يصل إلى ذلك من دون عبوره بطريق أولئك العلماء الأفذاذ، والأخذ بتركهم  
العظيمة من الآلات والعلوم.

وإن من علوم أولئك القوم ما هو حبيس الخزائن والمخطوطات في العالم، ويظنُّ الظانُّ أن المخبوء منها شيء يسير، لكن الأمر يتضح إذا علمنا أن في العالم نحوًا من ألف وخمسمائة مكتبة، تحتوي من المخطوطات نحو مائتين واثنين وستين مليون مجلد (٢٦٢ مليون) ! في إحصائية كانت سنة ١٩٤٨ ميلادية، هذا عدا المكتبات الخاصة<sup>(١)</sup>.

من هنا فإن من مبررات الدراسة وأهميتها أمورًا أعرضها في النقاط الآتية:

١- أننا أمام كمٍّ هائل من علوم أسلافنا لم تخرج إلى النور، ولم يعرف عناوينها إلا النادر من الباحثين فضلًا عن معرفة محتواها، فأردتُ أن أسهم بخطوةٍ في طريقٍ خطا فيه باحثون أفاضل .

٢- أني تيقنت أنه لا بد لمن يريد أن يتخصص في الفقه الإسلامي أن يطَّلع على أبوابه كاملة، بدراسة متأنية لمسائله وأدلتها وفق أحد مذاهب أهل السنة الأربعة، لتنمو عنده الملكة الفقهية التي تؤهله لدراسة المسائل الفقهية مقارنةً مع المذاهب الأخرى ، وليؤهله اطلاعه هذا وذاك للكلام فيما يحتاجه الناس من مسائل الفقه قديمها وحديثها، فعزمت على اختيار كتاب أحققه يتسنى لي من خلاله القيام بهذا العمل الجليل الذي لا يُتاح لصاحبه إلا بكدٍّ وتعب، فافتتحتُ هذا العمل بكتّابي: الطهارة والصلاة ، من كتاب «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل» سائلًا الله تعالى إتمامه باختتام الكتاب على هذه الطريقة .

٣- أن كتاب «خلاصة الدلائل» يعتبر عديلاً لكتاب «الهداية» في المذهب الحنفي، في باب الاستدلال لمسائله، يدل على هذا جمعُ العلماء بينهما في العناية، بجمع أحاديثهما في كتاب واحد أو في كتابين مستقلين، كما فعل الحافظ علاء الدين ابن التُّركُماني، والحافظ عبد القادر القرشي. وكتاب «الهداية» لقي عناية وخدمة ، فكانت خدمةً عديله دينًا في رقاب الباحثين .

فالكتاب غاية في الأهمية فيكون في تحقيقه تحقيقًا علميًا وإخراجه من خزائن المخطوطات فائدة كبيرة للعلماء وطلاب العلم في عصرنا .

(١) انظر : «تحقيق النصوص ونشرها» لعبد السلام هارون، ص ٣٩ ، وذكر أن عددًا كبيرًا منها

٤- أننا نرى أن كتب فقه الحنفية المطبوعة ذات العناية بأدلة المسائل، وذات الحجم المناسب: قليلة جداً مقارنةً بعِظَم ذلك المذهب وكثرة علمائه والمصنفين فيه على مرّ العصور، فإننا إذا فتشنا لا نرى في الساحة إلا القليل «كالهداية» و«الاختيار» و«تحفة الفقهاء»، فبرزت الحاجة إلى العمل لإخراج كتاب من هذا القبيل، ليحصل التنوع في عرض هذا المذهب الفقهي الكبير الذي حكم به المسلمون ثلثي الأمة الإسلامية، في ثلثي عصورها السالفة.

٥- يُسهم البحث في الذبّ عن مذهب الحنفية الذي يُتهم بأنه قليل البضاعة في الحديث، وهو اتهام صَدَرَ من قصور في النظر وقلة اطلاع، أو من هوى وحاجة في النفس، فإن كتب المتقدمين كالطحاوي والجصاص والقُدوري مليئة بالأحاديث والآثار، وإنما قَصُر في ذلك المتأخرون، كما عند غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى، لاعتمادهم على ما تقرر عند متقدميهم، وهذا الكتاب مشحون بالأحاديث والآثار، ولا أدلّ على ذلك من أن الحافظ القرشي اعتنى بتخريج أحاديثه.

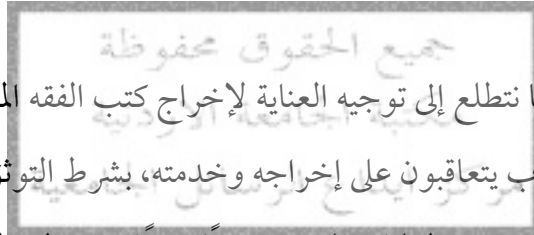
٦- هذا الكتاب يعتبر من الشروح المختصرة لمتن القُدوري، ويقع في ٢٣٠ ورقة خطيّة تقريباً، في كل ورقة لوحتان، وهو شرح ممزوج بالمتن، فيذكر متن القُدوري ثم يشرحه شرحاً موجزاً، إن لزم الأمر، ثم يذكر دليل المسألة من كتاب أو سنة أو إجماع أو أثر أو قياس أو غير ذلك... ويتعرض لآراء تلاميذ الإمام أبي حنيفة في المذهب، كما أنه يتعرض لذكر المذاهب الأخرى فيقول مثلاً: « هذا حجة على مالك ... وعلى الشافعي »، ويناقش أدلتهم باختصار، كما أنه يذكر أحياناً آراء الأئمة الكبار كالإمام النخعي، وأكثر ما يذكر: مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

٧- كُتِب هذا الكتاب بأسلوب سهل ذي عبارات متينة، وهو من الشروح المتقدمة زماناً، فقد كُتِب قبل سنة ( ٥٤٥ هـ ).

## ذكرُ طرف من الجهود السابقة

درج كثير من الباحثين على تحقيق كتب تراثنا الفقهي العظيم وإخراجه إلى الناس إخراجاً علمياً، لكن الكثيرين يختارون للتحقيق كتباً مفردة قليلة الأوراق في موضوعات معينة، ليتسنى لهم إخراج رسائلهم العلمية ضمن القدر المحدد والمقبول في رسائل الماجستير والدكتوراه، وبقيت الساحة مفتقرة إلى إخراج كتب الفقه التي تسرده من أوله إلى آخره! فأين التحقيق العلمي لفتح القدير، وشرح الحرشي، ونهاية المحتاج، وشرح البهجة، وكشاف القناع، وغيرها من الكتب المعتمدة في الفقه؟

نعم وُجد تحقيق لنزر يسير من كتب الفقه لا تشفي غلة الصادي، وكان بعضها لا يعدو الإخراج والمقارنة بين النسخ، كما فعل الدكتور محمد زكي عبد البر بتحفة الفقهاء، وهو جهد مشكور.



من هنا فإننا نتطلع إلى توجيه العناية لإخراج كتب الفقه المعتمدة، بتحقيق كل كتاب من خلال ثلّة من الطلاب يتعاقبون على إخراجه وخدمته، بشرط التوثق من قدرتهم على التعامل مع عبارات الفقهاء، وإشراف العلماء عليهم إشرافاً دقيقاً، ثم يطبع ليستفيد منه الناس، فلا يبقى حبيس مكتبات الجامعة.

ومن هذه الخدمات المشكورة ما فعله الدكتور حسام الدين فرفور، حيث حقق قسمًا من حاشية ابن عابدين وقابله على ثلاث نسخ، وخرج أحاديثه ووثق نصوصه من المصادر المخطوطة والمطبوعة في رسالة دكتوراه، ثم تابع العمل بأن أشرف على إخراج بقية الكتاب على المنهج نفسه بتحقيق طلاب للعلم، وقد خرج إلى الآن قسم العبادات من «الحاشية» في سبعة مجلدات كبار.

فلو أننا سرنا على ذلك في إخراج كتب المذاهب المعتمدة، الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة - لكانت خدمة جليلة للعلم وأهله.

وأذكر هنا أن متن القدوري الذي يشرحه كتاب (خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل): له شروح كثيرة جدًا. والمطبوع منها: (اللباب في شرح الكتاب) للشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني، إلا أنه اعتنى بشرح عبارة القدوري وذكر القيود والفروع، ولم يذكر الأدلة إلا لمامًا، فيأتي هذا

الكتاب مكملًا لكتاب «اللباب» في عالم المطبوع: جناح في الأدلة، وآخر في القيود والفروع. ومن الشروح التي طبعت منذ زمن بعيد بمصر: (الجوهر النيرة) لأبي بكر الحدادي، وليس موجودًا بأيدي طالبيه الآن.

### خطة البحث

جعلت هذا البحث في مقدمة وقسمين وخاتمة .

فالمقدمة اشتملت بعد الديباجة على :

- مبررات الدراسة وأهميتها وسبب اختيار البحث .
- ذكر طرف من الجهود السابقة في الموضوع .
- وخطة البحث .
- ومنهج البحث .

أما القسم الأول ، وهو قسم الدراسة ، فقد اشتمل على باين:

الباب الأول : دراسة في ترجمة الماتن (الإمام القُدوري) والشارح (الإمام الرازي) ، وقد عرضتُ فيه ترجمة الإمامين بشيء من التحليل للمعلومات السيرة الواردة في كتب التراجم، فتكلمتُ في ترجمة كل منهما عن اسمه ونسبه وكنيته، وولادته، وحياته وطرف من أخباره، ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته وآثاره، وتكلمت في ترجمتهما عن منزلتهما ومكانتهما لدى العلماء، من خلال ما جاء في ترجمتهما ، ومن خلال كتب الفقه التي ذكرتهما، وعرضتُ عند الكلام على منزلة الإمام القدوري بشيء من الإيجاز نقد التقسيم السائد لطبقات الفقهاء في المذهب الحنفي.

الباب الثاني : دراسة الكتاب ، وقد جعلته في فصلين:

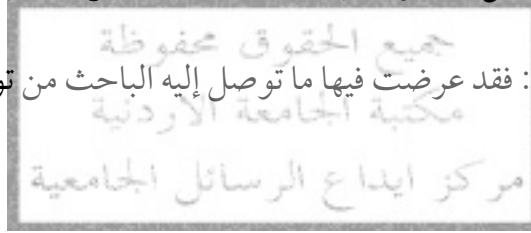
الفصل الأول : تكلمت فيه على «مختصر القدوري» باعتباره محل الشرح، وجعلت هذا الفصل في ثلاثة مباحث، عرضت فيها مكانة «مختصر القدوري»، وما أُلِف عليه من الشروح، وما تُخدم به من نظم أو ترتيب أو غير ذلك.



**الفصل الثاني :** تكلمت فيه على «خلاصة الدلائل»، وقسمته إلى مباحث تكلمت فيها على اسم الكتاب، واشتباهه باسم كتاب آخر ورفع هذا الاشتباه، وأدلة توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وعرضت في مبحث خاص لمحة عن الكتاب ومميزاته، ليعطي فكرة إجمالية عن الكتاب لو اقتصر الناظر على قراءته، ثم تكلمت على أسباب تأليف الكتاب، ثم عرضت أهمية الكتاب ومكانته لدى العلماء وما خُدم به الكتاب، وعرضت في مبحث موضوعات الكتاب كاملاً باعتبار أن الكتاب مخطوط، فليس له فهرس موضوعات، ثم تكلمت على منهج المصنف في كتابه بحسب ما ظهر لي من خلال الاشتغال بكتابه، ثم تكلمت على نُسخ الكتاب ووصفت النسخ المعتمدة في التحقيق، وأخيراً عرضت المنهج الذي سرت عليه في التحقيق.

وأما القسم الثاني : وهو قسم التحقيق ، فقد احتوى النص المحقق من كتاب «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل»، وهو كتاب الطهارة والصلاة من الكتاب المذكور.

وأما الخاتمة : فقد عرضت فيها ما توصل إليه الباحث من توصيات.



### منهج البحث

تنوع منهج البحث في القسمين من البحث :

ففي القسم الأول ، وهو قسم الدراسة ، في الباب الأول منه ، عند ترجمة صاحب المتن ، الإمام القدوري ، والشارح الإمام : حسام الدين الرازي ، رجعت إلى كتب التراجم التي ترجمت لهما ، وحاولت الاستقصاء في ذلك ، للظفر بمعلومة ولو يسيرة تفيد في ترجمة هذين الإمامين .

وقد كانت المعلومات في ترجمتهما قليلة، فحاولت إلقاء الضوء على ترجمتهما من خلال تحليل هذه المعلومات، والنظر إلى ما ورائها، لا من محض الخيال، بل مما توحىه العبارات في ترجمة هذين العَلَمين .

وكنت في سبيل ذلك أراجع تراجم من ذُكروا أنهم من شيوخهما أو تلاميذهما ، وكلّ من له علاقة بهما من هذه الناحية ، لاستجلاء ترجمتهما بقدر المستطاع، وكنت أراجع في طيّات ذلك

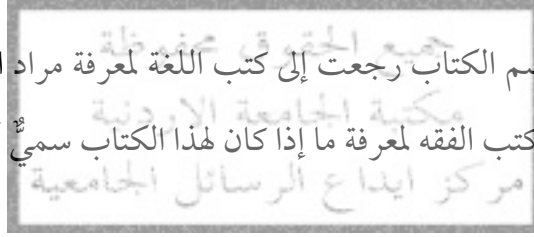
أقوال العلماء ومدى اعتمادهم على هذين الإمامين لمعرفة مكانتهما ومنزلتهما .

وفي الباب الثاني من هذا القسم الذي جعلته في فصلين ، تكلمت في الفصل الأول عن «مختصر القدوري» ورجعت في ذلك إلى الكتب التي اعتنت ببيان الكتب المعتمدة عند الحنفية ، وإلى الكتب التي اعتمدت على مختصر القدوري ، لبيان مكانة «مختصر القدوري» بينها .

كما كان من منهجي في هذا الفصل إيراد بعض كلمات للعلماء في بيان مكانة القدوري، ثم ذكرت الشروح على المختصر ، وما خدم به من نظم وغير ذلك، واعتمدت في معظم ذلك على «كشف الظنون» مع ترتيب كلامه .

وفي الفصل الثاني من هذا الباب عرضت دراسةً للكتاب الذي هو موضوع التحقيق حسب الأصول المقررة في هذا الباب، وكنت أعرض المباحث مع المناقشة والتحليل .

ففي ذكر اسم الكتاب رجعت إلى كتب اللغة لمعرفة مراد المصنف من تسميته كتابه بهذا الاسم، وبحثت في كتب الفقه لمعرفة ما إذا كان لهذا الكتاب سميَّ أو شبيه باسمه حتى لا يلتبس أحدهما بالآخر .



واتبعت في توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه الطرق العلمية في ذلك ، من فحص المخطوطات ، ومراجعة الكتاب نفسه ، ومراجعة كتب التراجم التي ترجمت للمصنف ، والبحث في الكتب التي ذكرت المصنف ونسبت الكتاب إليه ، والكتب التي عُنيت بذكر أسماء الكتب والتعريف بها . وكان من منهجي في دراسة الكتاب النظر في الكتاب نفسه ، وما ذكره المصنف في سبب تأليفه، للوصول إلى معرفة مميزاته وخصائصه .

ثم أخذت أبحث في كتب العلماء لمعرفة مكانة الكتاب ومنزلته لدى العلماء، واقتضى هذا البحث في كتب التراجم والفقه، وأخذت أصنف المعلومات في ذلك حتى خرج بحثاً يتصور القارئ من خلاله منزلة الكتاب وأهميته، وكنت قد عزمْتُ أن أعقد مبحثاً لبيان أهمية الكتاب ومنزلته لدى العلماء، ومبحثاً لبيان ما خدم به الكتاب من شرح وتخريج وتعليق واستدراك، غير أنني وجدت أن الأخير وثيق الصلة بأهمية الكتاب ومنزلته فجعلتهما مبحثاً واحداً .

وأما منهجي في القسم الثاني من الدراسة، وهو تحقيق النص المقرر عليّ في هذه الرسالة، فقد عقدت له مبحثاً خاصاً، آخر الفصل الثاني من الباب الثاني، شرحت فيه منهجي بالتفصيل، فأحيل إليه.

### مشكلة البحث

هذا، وقد واجهت في هذا العمل أمراً شاقاً، لم يكن يخطر لي أنه بهذه الضخامة، ألا وهو تخريج الأحاديث التي في كتابي الطهارة والصلاة.

وحتى يُعلم حجمُ هذا العمل أقول: إن «نصب الراية» للحافظ الزيلعي كتابٌ خرَّج فيه أحاديث «الهداية»، وقد استغرق أربعة مجلدات، وكان نصيب أحاديث الطهارة والصلاة منه: المجلد الأول، وثلاثي المجلد الثاني، هذا بالإضافة إلى أن أحاديث غير قليلة في كتاب «خلاصة الدلائل» لم يتعرض لها الحافظ الزيلعي بذكرٍ، فكان عليّ في تخريج هذه الأحاديث عبءٌ كبير، سيما وأن أحاديث كثيرة مما هو مبثوث في هذا الكتاب من خارج الكتب الستة، «كالمصنف» لابن أبي شيبة و«شرح معاني الآثار» للطحاوي، وغير ذلك كثير.

ولقد طال بي الأمر في خدمة النص بما هو مشروح في منهج التحقيق حتى اضطرني ذلك إلى الانسحاب من بعض الفصول الدراسية، ابتغاء إتمام العمل على أتم وجه حسب أصول التحقيق، وأسأل الله تعالى أن لا يجعل إفصاحي بهذا من باب الرياء والتَّسْمِيع.

وقد كان لشيخِي الجليل المربي الكبير فضيلة العلامة الشيخ محمد نمر الخطيب حفظه الله تعالى في خير وعافية أكبر الأثر في توجيهي وإفادتي بهذا الطريق، وحثي الدائم بالتوجيه والدعاء على متابعته والسير فيه، فجزاه الله تعالى عني خير الجزاء وأكرمه وأبره.

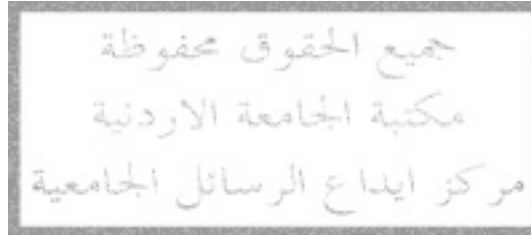
وإني مقرٌّ بأني من فتات هؤلاء الأكابر أستجدي وأستعطي، وساحة الكمال واسعة، وسمَةُ التقصير والضعف شأني الملازم، وهذا عملي أضعه على استحياء من تطفلي على أولئك الأكابر، لعل الله تعالى يُلحِقني بهم ببركة محبتهم وخدمتهم، ويُلحِقنا جميعاً بالنبين والصّديقين والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أولئك رفيقاً.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، كلما ذكره  
الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمد لله رب العالمين .

وكتبه محمد علي الهنداوي

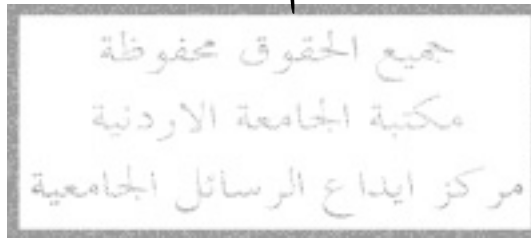
في عمان ٢١ من ربيع الأنور سنة ١٤٢٥ هـ .

الموافق ١٠ من أيار سنة ٢٠٠٤ م .



# القسم الأول

## قسم الدراسة



وفيه بابان :

الباب الأول : دراسة في ترجمة الماتن (الإمام القُدُوري) والشارح (الإمام

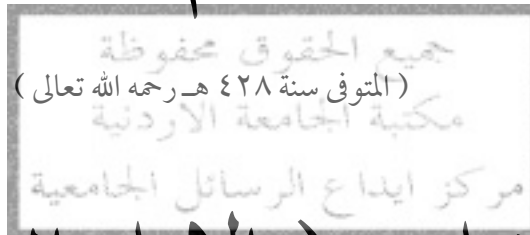
الرازي)

الباب الثاني : دراسة الكتاب

# الباب الأول

## دراسة في ترجمة

الماتن ( الإمام القدوري )



والشارح ( الإمام الرازي )

( المتوفى سنة ٥٩٨ هـ رحمه الله تعالى )

وفيه فصلان :

الفصل الأول في : ترجمة الإمام القدوري

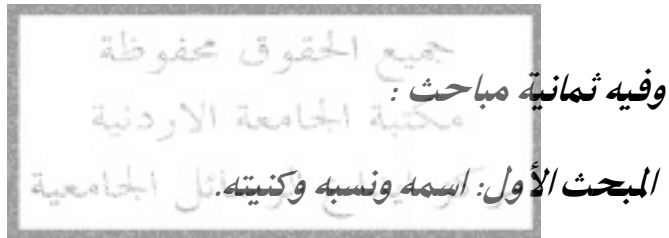
الفصل الثاني في : ترجمة الإمام حسام الدين الرازي

# الفصل الأول

## ترجمة الإمام القدوري

(مصنف المتن المعروف باسم « مختصر القدوري » أو « الكتاب »)

(المتوفى سنة ٤٢٨ هـ رحمه الله تعالى)



المبحث الثاني: ولادته

المبحث الثالث: حياته وطرف من أخباره

المبحث الرابع: وفاته

المبحث الخامس: شيوخه

المبحث السادس: تلاميذه

المبحث السابع: مصنفاته وآثاره

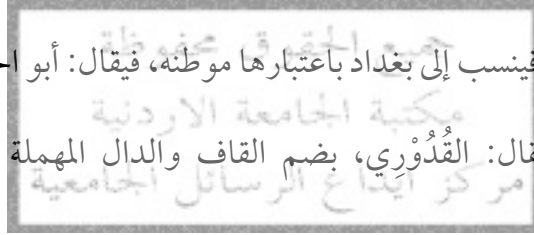
المبحث الثامن: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه

## المبحث الأول: في اسمه ونسبه وكنيته

هو الإمام أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، أبو الحسين القُدُورِيُّ البغدادي، الإمام المشهور، صاحب «المختصر» المبارك كما يذكره من ترجم له، حتى غدا هذا «المختصر» علامة مميزة له رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بالعراق، وعظم عندهم قدره، وارتفع جاهه<sup>(٢)</sup>.

كنيته: أبو الحسين، ووقع عند ابن كثير في «البداية والنهاية»: «أبو الحسن» وكذا عند ابن الجوزي في «المنتظم»، وهو خلاف المشهور والمعروف، سيما وأن المتقدمين، ومن لاقاه كالخطيب البغدادي ذكره بأبي الحسين<sup>(٣)</sup>، وكذا ذكره صاحب الكتاب الذي بين أيدينا في بداية شرحه إذ قال في أول «كتاب الطهارة»: «افتتح الشيخ أبو الحسين البغدادي رحمه الله تعالى الكتاب بالآية...».

وأما نسبته فينسب إلى بغداد باعتبارها موطنه، فيقال: أبو الحسين البغدادي، كما تقدم. وينسب فيقال: القُدُوري، بضم القاف والبدال المهملة وسكون الواو، وبعدها راء



(١) انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ج ٤، ص ٣٧٧، «وفيات الأعيان» لابن خلكان ج ١، ص ٧٨ - ٧٩، «الجواهر المضية» للقرشي ج ١، ص ٢٤٧ - ٢٥٠، «تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة» للقرشي ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٤، «الوافي بالوفيات» للصفدي ج ٧، ص ٣٢٠ - ٣٢١، «البداية والنهاية» لابن كثير ج ١٢، ص ٢٤، ٤٠، «النجوم الزاهرة» لابن تَغْرِي بَرْدِي ج ٥، ص ٢٤ - ٢٥، «تاج التراجم» لابن قطلوبغا ص ٩٨، «سير أعلام النبلاء» للذهبي ج ١٧، ص ٥٧٤ - ٥٧٥، «المنتظم» لابن الجوزي ج ٨، ص ٩١، «الطبقات السنية» للتميمي ج ٢، ص ١٩، «الفوائد البهية» للكنوي ص ٥٧ - ٥٨، «كشف الظنون» لحاجي خليفة ج ٢، ص ١٦٣١ وما بعدها، ومواضع أخرى، «هدية العارفين» لإسماعيل باشا ج ١، ص ٧٤، «معجم المؤلفين» لعمر كحالة ج ٢، ص ٦٦ - ٦٧، «الأعلام» للزركلي ج ١، ص ٢٠٦.

(٢) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨، و«تاج التراجم» ص ٩٨، والمراجع السابقة.

(٣) «البداية والنهاية» ج ١٢، ص ٢٤، و«المنتظم» ج ٨، ص ٩١، و«تاريخ بغداد» ج ٤، ص ٣٧٧.



مهملة.

واختلف في وجه نسبته: فقليل: نسبة إلى القُدُور التي هي جمع قِدر، كما ذكر السمعاني في «الأنساب»، فقال: «هذه النسبة إلى القُدُور، واشتهر بها أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان، الفقيه المعروف بالقُدوري، من أهل بغداد»، ولم يذكر سبب نسبته إليها.

وذكروا في سبب ذلك أمرين:

الأول: نسبة إلى بيع القُدور.

والثاني: نسبة إلى صُنعة القُدور.

والأول ذكره العيني في «كشف القناع المرني»، وذكره القرشي في «الجواهر» ناقلًا له عن السمعاني، مع أن السمعاني لم يذكر بيع القُدور، وإنما قال: «هذه النسبة إلى القُدور». وذكر السببين اللكنوي في «الفوائد البهية»<sup>(١)</sup>.

وقيل في وجه نسبته: إنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها: «قُدُورة»، كما ذكره اللكنوي<sup>(٢)</sup>.

وذكر محقق كتاب «تاج التراجم» محمد خير رمضان في حاشيته أنه في حاشية المخطوطة (ب) من مخطوطات الكتاب كُتب: القُدور: محلّة في بغداد عند محلة الميدان، وفي حاشية المخطوطة (و) كُتب: منسوب إلى قرية من قرى بغداد يقال لها ودورة [يقصد قدورة]<sup>(٣)</sup>.

ومن الذين ترجموا له مَنْ قال - كابن خَلَّكان - : «ولا أعلم سبب نسبته إليها [أي القُدور]، بل هكذا ذكره السمعاني في كتاب «الأنساب»»<sup>(٤)</sup>.

(١) «كشف القناع المرني» للعيني ص ٩٥، و«الجواهر المضية» ج ٤، ص ٢٨٥، و«الفوائد البهية» ص ٥٧، ٥٨.

(٢) «الفوائد البهية» ص ٥٧، ٥٨.

(٣) «تاج التراجم» ص ٩٩.

(٤) «وفيات الأعيان» ج ١، ص ٧٩، وانظر «تاج التراجم» ص ٩٩.

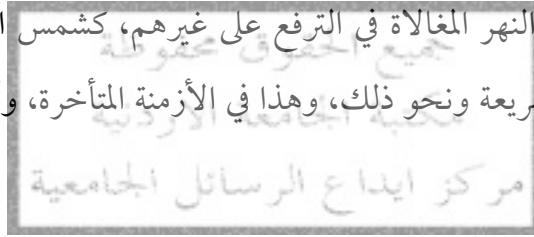
ووالده هو أبو بكر محمد بن أحمد بن جعفر، ذكره القرشي في «الجواهر المضية»، مما يدل على كونه من فقهاء الحنفية<sup>(١)</sup>.

وللقدوري ولد اسمه محمد بن أحمد بن محمد، أبو بكر ابن أبي الحسين القدوري، مات وهو شاب<sup>(٢)</sup>.

وإنما ذكرتُ اسم والده واسم ولده لئلا يقع الاشتباه بهما، فإن أسماءهم متقاربة.

وأذكر هنا فائدة تتعلق بنسبة القدوري، وهي من الفوائد التي ذكرها اللكنوي في أواخر كتابه «الفوائد البهية»، وهو أخذها من المحقق الشهاب المرجاني مع اختصار، قال:

«الغالب على فقهاء العراق السداجة في الألقاب، والاكتفاء بالنسبة إلى صناعة أو محلّة أو قبيلة أو قرية، كالجصاص والقُدوري والطحاوي والكُرْخي والصيّمري. والغالب على أهل خراسان وما وراء النهر المغالاة في الترفع على غيرهم، كشمس الأئمة وفخر الإسلام وصدر الإسلام وصدر الشريعة ونحو ذلك، وهذا في الأزمنة المتأخرة، وأما في الأزمنة المتقدمة فكلهم



(١) قال في «الجواهر المضية» ج ٣، ص ٢٩: «محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، أبو بكر القدوري، والد الإمام أبي الحسين أحمد، صاحب «المختصر». حكى عن أبي بكر الشبلي، روى عنه القاضي علي بن محمد بن الحسن الواسطي».

(٢) ذكره القرشي في «الجواهر المضية» ج ٣، ص ٦٤ وقال: «سمع الحديث من أبي علي الحسن ابن أحمد بن شاذان، والقاضي التّوخي، وغيرهما. ومات شاباً قبل أوان الرواية سنة أربعين وأربعمائة». ونقل القرشي عن الفاميّ في ابنه هذا ج ١، ص ٢٤٩: «كان له ابنٌ فلم يعلمه الفقه، وكان يقول: دعوه يعيش لروحه. قال: فمات وهو شاب»، لكن القرشي نفسه قال في «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨ بعد أن ذكر من مؤلفات القدوري «المختصر المشهور»: «وله «مختصر» جمعه لابنه»، وذكر مثل ذلك في «تهذيب الأسماء» ج ١، ص ١٩٤، فقال: «وله «مختصر» جمعه لابنه، ...، وكان له ولد [فلم] يعلمه الفقه، وكان يقول: دعوه يعيش لروحه، فمات وهو شاب»، فلعل الذي جمع له «المختصر» ولد آخر، أو لعله جمع له هذا «المختصر» ليغنيه عن التوسع في الفقه. والله أعلم.

بريئون من أمثال ذلك». انتهى كلام اللكنوي مع تصحيح من أصله<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني: ولادته

ولد الإمام القدوري سنة اثنتين وستين وثلاثمائة (٣٦٢هـ)<sup>(٢)</sup>. قال الخطيب البغدادي: «وسمعت أبا بشر محمد بن عمر الوكيل وأبا القاسم التنوخي القاضي يذكران أن مولد القدوري في سنة اثنتين وستين وثلاثمائة»<sup>(٣)</sup>.

والظاهر أنه ولد في العراق، ولم أجد من نصّ على كون ولادته في بغداد أو في قرية من قرأها، إن قلنا بنسبته إلى «قدورة» من قرى بغداد، فالله أعلم.

## المبحث الثالث: حياته وطرف من أخباره

لم تسعفنا المصادر بالكثير من سيرة هذا الإمام الكبير، وهذا مما يقضي بالعجب! فإنه إمام وأي إمام في مذهب السادة الحنفية<sup>(٤)</sup>، وأرى - والله أعلم - أن السبب في ذلك هو تأخر تدوين كتب الطبقات عند الحنفية، فكان أول من جمع كتاباً كاملاً في طبقات الحنفية هو الإمام الحافظ عبد القادر القرشي في «الجواهر المضية»، كما تجد شرح ذلك في مقدمته في الكتاب المذكور، وكان من قوله<sup>(٥)</sup>: «وأرباب المذاهب المتبوعة كل منهم أفرد أصحاب إمام مذهبه، ولم أر أحداً جمع

(١) «الفوائد البهية» ص ٤٠٩، وانظر أصل الكلام للشهاب المرجاني في كتابه «ناظورة الحق في فُرْضية العشاء وإن لم يغيب الشفق» ص ٦٤-٦٥، وعنه نقل الكوثري في «حُسن التقاضي» ص ٩٢-٩٣.

(٢) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٧، «تاج التراجم» ص ٩٨، «وفيات الأعيان» ج ١، ص ٧٩.

(٣) «تاريخ بغداد» ج ٤، ص ٣٧٧.

(٤) ويأتي الكلام إن شاء الله على منزلة الإمام القدوري في العلم، وأشير هنا إلى منزلته بما نقله القرشي عن السمعاني قال: «صنف من الكتب «المختصر» المشهور، فنفَع الله به خَلْقًا لَا يُحْصَوْنَ». «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨.

(٥) ج ١، ص ٥.

طبقات أصحابنا، وهم أمم لا يُحصون».

أكتب هذا تعزيةً لمن يستقل ما ذكر من أخبار هذا الإمام وسيرته.

وعلى كل حال فقد ذكروا من أخباره أنه كان ممن أنجب في الفقه لذكائه، وانتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة في العراق، وعظم عندهم قدره، وارتفع جاهه. وكان حسن العبارة في النظر<sup>(١)</sup>، جريّ اللسان<sup>(٢)</sup>، مديماً لتلاوة القرآن<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر ذلك الخطيب البغدادي، وقال قبل ذلك: «سمع من عبيد الله بن محمد الحَوْشَبِيِّ، ولم يحدث إلا بشيء يسير، كتبت عنه، وكان صدوقاً...».

قال أبو المحاسن ابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة»<sup>(٤)</sup> لما أورد كلام الخطيب: «... ولولا أن شأن هذا الرجل كان قد تجاوز الحد في العلم والزهد: ما سلم من لسان الخطيب، بل مدحه على عظم تعصبه على السادة الحنفية وغيرهم...» اهـ.

وكان من عادة العلماء في تلك العصور إقامة مناظرات فيما بينهم، وكان الإمام القدوري هو الذي يتولى مناظرة الشيخ أبي حامد الإسفراييني الفقيه الشافعي، وكان القدوري يُطريه ويقول: هو أعلم من الشافعي وأنظر منه<sup>(٥)</sup>.

وأورد التميمي في «الطبقات السنية»<sup>(٦)</sup> مناظرة طويلة بين الإمام القدوري والقاضي أبي

(١) أي في المناظرة.

(٢) وفي «تاج التراجم» ص ٩٨: «جريئاً بلسانه»، وفرق بين المعنيين، ولعل المعنيين مقصودان.

(٣) «تاريخ بغداد» ج ٤، ص ٣٧٧، «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨، «تهذيب الأسماء» ج ١، ص ١٩٣، «الطبقات السنية» ج ٢، ص ١٩.

(٤) ج ٥، ص ٢٤.

(٥) «وفيات الأعيان» ج ١، ص ٧٩، و«البداية والنهاية» ج ١٢، ص ٢٤، و«الوافي بالوفيات»

ج ٧، ص ٣٢١، ولم يُسلم له ذلك أصحاب المذهب الشافعي.

(٦) ج ٢، ص ٢٠ - ٣١.

الطيب الطَّبْرِي الشافعي، مما يُظهر أن القدوريَّ كان المتكلمَ بلسان الحنفية في عصره وموطنه.

### المبحث الرابع: وفاته

توفي الإمام القدوري ببغداد في يوم الأحد، الخامس من رجب، سنة ثمان وعشرين وأربعمائة (٤٢٨هـ)، فيما ذكره الخطيب في «تاريخه»، والقرشي في «تهذيب الأسماء»، وابن خلكان، وابن الجوزي، واللكنوي نقلاً عن ابن خلكان<sup>(١)</sup>.

والذي ذكره القرشي في «الجواهر المضية»<sup>(٢)</sup> أنه توفي يوم الأحد، الخامس عشر من رجب، ثم قال: «نقله الخطيب والسمعاني، وحكاها جماعة منهم ابن خلكان». أقول: والذي نقله الخطيب وابن خلكان - ولم أطلع على نقل السمعي - هو التاريخ الأول.

وهذا الذي ذكره القرشي تبعه عليه التميمي في «الطبقات السنية»<sup>(٣)</sup>، وابن قطلوبغا في «تاج التراجم»<sup>(٤)</sup>، وابن تَغْرِي بُرْدِي في «النجوم الزاهرة»<sup>(٥)</sup>، وقال الأخيران: «في منتصف رجب» حكايةً للمعنى.

والذي أرجحه هو التاريخ الأول، أي في الخامس من رجب، إذ إن القرشي نفسه أثبت في كتابه «تهذيب الأسماء»، فيظهر أنه سها في النقل في كتابه «الجواهر المضية»، ثم تبعه عليه من جاء بعده، ومنهم من يثبت التاريخين كما في «تاج التراجم»، و«الفوائد البهية»<sup>(٦)</sup> فيما نقله عن كتاب

(١) «تاريخ بغداد» ج ٤، ص ٣٧٧، «تهذيب الأسماء» ج ١، ص ١٩٣، «وفيات الأعيان» ج ١، ص ٧٩، «المنتظم» ج ٨، ص ٩١، «الفوائد البهية» ص ٥٨. وانظر «الكامل» لابن الأثير ج ٨، ص ٢٢٥ حيث ذكره في وفيات سنة ٤٢٨.

(٢) ج ٢، ص ٢٤٩.

(٣) ج ١، ص ٢٠.

(٤) ص ٩٩.

(٥) ج ٥، ص ٢٤.

(٦) ص ٥٨.

«مدينة العلوم».

وجديرٌ بالذكر أن ابن كثير ذكر وفاة القدوري في وفيات سنة ثمان عشرة وأربعمائة (٤١٨هـ) وقال: توفي عن خمس وخمسين سنة<sup>(١)</sup>. ثم ذكره مرة أخرى في وفيات سنة ثمان وعشرين وأربعمائة (٤٢٨ هـ) وقال: «وقد تقدمت وفاته»<sup>(٢)</sup>. والأول خلاف ما نصَّ عليه من قبله، كالخطيب، وخلاف ما قال الذهبي حيث نص على سنة ثمان وعشرين وأربعمائة وقال: مات وله ست وستون سنة<sup>(٣)</sup>.

وُدفن رحمه الله تعالى في داره بدر ب أبي خلف، وزاد ابن خلكان: «ثم نُقل إلى تربة في شارع المنصور، ودفن هناك بجانب أبي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي»<sup>(٤)</sup>.

### المبحث الخامس: شيوخه

من عادة الفقهاء أن يلتزموا شيخاً فقيهاً يتفقهون عليه ويتخرجون به، وكان من تفقه عليه القدوري هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني تلميذ الإمام أبي بكر الرازي الجصاص<sup>(٥)</sup>.

وهو أخذ عن أبي الحسن الكرخي، عن أبي سعيد البردعي، عن أبي علي الدقاق، عن أبي سهل موسى بن نصر الرازي، عن محمد بن الحسن رحمهم الله تعالى<sup>(٦)</sup>.

(١) «البداية والنهاية» ج ١٢، ص ٤٠.

(٢) «البداية والنهاية» ج ١٢، ص ٢٤.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ج ١٧، ص ٥٧٥.

(٤) «تاريخ بغداد» ج ٤، ص ٤٧٧، «وفيات الأعيان» ج ١، ص ٧٩، «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٩. قال الشيخ الدكتور عبد الملك السعدي العراقي حفظه الله تعالى: قبره في جانب الرصافة من بغداد، قريب من مسجد الأصفية في سوق يسمى الآن سوق التجار، وقد استولى عليه الشيعة وزعموا أنه قبر الكليني !!

(٥) ترجمته في «الجواهر المضية» ج ٣، ص ٣٩٧.

(٦) «الطبقات السنية» ج ١، ص ١٩.

فهذا سند الإمام القدوري في الفقه، وانظر سنده المتصل به من عصرنا إليه في إجازة مكتوبة للشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى، ملحقه بثبته «التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز»<sup>(١)</sup>.

ومن شيوخه في الحديث: محمد بن علي بن سويد المؤدّب، وعبيد الله بن محمد الحَوْشِي<sup>(٢)</sup>.

## المبحث السادس: تلاميذه

لا شك أن الإمام القدوري له تلاميذ كثيرون أخذوا عنه الفقه<sup>(٣)</sup>، وقد حدّث بشيء يسير كما ذكر الخطيب البغدادي<sup>(٤)</sup>.

وأذكر هنا من وجدته من تلامذة الإمام:

١- أبو نصر أحمد بن محمد بن محمد المعروف بالأقطع، وقد تفقه عليه، ثم شرح «مختصره»، توفي سنة ٣٧٤<sup>(٥)</sup>. وشرّحه على «مختصر القدوري» قال فيه المحقق الفقيه الواسع الاطلاع الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى<sup>(٦)</sup>: «وأحسنُ شروح «المختصر» شرحُ تلميذ القدوري: أحمد بن محمد بن أبي نصر الأقطع».

٢- قاضي القضاة أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الدامغاني، فقد روى عنه وتفقه عليه،

(١) ص ١٠١ وما بعدها.

(٢) «تاريخ بغداد» ج ٤، ص ٣٧٧، و«الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨.

(٣) انظر «الطبقات السنية» ج ١، ص ١٩.

(٤) «تاريخ بغداد» ج ٤، ص ٣٧٧، وراجع ص ١٧.

(٥) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٧. وترجمة أبي نصر فيه ج ١، ص ٣١١، وفي «تاج التراجم»

ص ١٠٣، و«الفوائد البهية» ص ٧٠، و«الطبقات السنية» ج ١، ص ٨٧.

(٦) في إجازته لأحمد خيرى الملحقه بثبته «التحرير الوجيز» ص ١٠٩ - ١١٠.

وروايته مُخرَّجة عند القرشي بسنده في «الجواهر المضية»<sup>(١)</sup>.

قال ابن الأثير في «الكامل»<sup>(٢)</sup>: «وكان قد صحب القاضي أبا العلاء بن صاعد، وحضر ببغداد مجلس أبي الحسين القدوري»، توفي سنة ٤٧٨<sup>(٣)</sup>.

٣- ومن تلاميذه في الرواية: الخطيب البغدادي صاحب «تاريخ بغداد» فقد قال فيه<sup>(٤)</sup>: «كتبْتُ عنه، وكان صدوقاً». وروى عنه بسنده إلى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان في خاتم رسول الله: محمد رسول الله»<sup>(٥)</sup>.

### المبحث السابع: مصنفاته وآثاره

يعتبر الإمام القدوري ممن أثروا المذهب الحنفي بمؤلفاتهم وآثارهم، وغدت كتبه عمدة في نقل المذهب، وهذا ذكرٌ لما وجدته من أسماء كتبه عند من ترجم له:

١- «المختصر»، وينسب إليه فيقال: «مختصر القدوري»، وهو الكتاب الذي شرحه في «خلاصة الدلائل»، وهذا المختصر من أشهر مؤلفاته، وطار كل مطار، وأصبح القدوري يُذكر به فيقال: صاحب المختصر، كما تقدم، وهذا المختصر نفع الله به خلقاً لا يحصون، كما في «الجواهر المضية»، و«الطبقات السنية»<sup>(٦)</sup>. ويعرف هذا «المختصر» باسم

(١) ج ١، ص ٢٤٩.

(٢) ج ٨، ص ٤٤٢.

(٣) قال الذهبي في «العبر» ج ٣، ص ٣٩٤: «تفقه بخراسان ثم ببغداد على القدوري، وسمع من الصوري وجماعة، وعاش ثمانين سنة، وكان نظير أبي يوسف في الجاه والحشمة والسؤدد، وبقي في القضاء دهرًا، ودُفن في القبة إلى جانب الإمام أبي حنيفة رحمه الله». وانظر ترجمته في «الجواهر المضية» ج ٣، ص ٢٦٩ وما بعدها، و«الفوائد البهية» ص ٢٩٩ - ٣٠١.

(٤) ج ٤، ص ٣٧٧.

(٥) وانظر «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨، و«الطبقات السنية» ج ٢، ص ١٩.

(٦) ج ١، ص ٢٤٨، ج ٢، ص ١٩ على التوالي.



«الكتاب»<sup>(١)</sup>، وسأتكلم بإذن الله تعالى عليه فيما يأتي فلا أطيل هنا.

٢- «شرح مختصر الكرّخي»، وهو في الفروع، في عدة مجلدات<sup>(٢)</sup>، و«مختصر الكرّخي» لأبي الحسن عبد الله بن الحسين الكرّخي من كبار أئمة الحنفية، توفي سنة (٣٤٠هـ)، ومختصره أحد الكتب المعتمدة عند المتقدمين في نقل المذهب<sup>(٣)</sup>.

٣- «التجريد»، في سبعة مجلدات وهو مشتمل على مسائل الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي، شرع في إملائه في يوم الأحد، الثالث والعشرين من ذي القعدة أواخر سنة خمس وأربعمئة<sup>(٤)</sup>.

وذكر في «الفوائد البهية» أنه مجرد عن الدلائل، لكن الكوثري قال: «وله - أي القدوري - كتاب «التجريد» في سبعة مجلدات، يحاكم فيه بين مسائل أبي حنيفة والشافعي خاصة، ويدل «تجريده» على مبلغ سعته في الفقه»<sup>(٥)</sup>.

وكلام الكوثري رحمه الله تعالى يُنبئ عن اطلاعه على كتاب «التجريد»، إذ ذكر أن فيه محاكمة بين مسائل أبي حنيفة والشافعي، وقال ابن تَغْرِي بَرْدِي: «التجريد» في الخلافات أملاه في سنة خمس وأربعمئة، وأبان فيه عن حفظه لما عند الدارقطني من أحاديث الأحكام وعللها. اهـ<sup>(٦)</sup>. فَبَانَ أَنَّ ما في «الفوائد البهية» من أنه كتاب مجرد عن الدلائل

(١) حتى شرحه الغنيمي وسمّى شرحه «اللباب في شرح الكتاب»، وقال في مقدمته ج ١، ص ٢٩: «وسميته «اللباب في شرح الكتاب» لأنه المعنيّ عند إطلاق الأصحاب».

(٢) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨، «النجوم الزاهرة» ج ٥، ص ٢٤ - ٢٥، «هدية العارفين» ج ١، ص ٧٣.

(٣) ترجمته في «تاج التراجم» ص ٢٠٠، وانظر «المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة» ص ١٨٣.

(٤) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨، «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ١٩٣.

(٥) «الفوائد البهية» ص ٥٧، إجازة الكوثري لأحمد خيرى ملحقة بآخر «التحرير الوجيز» ص ١٠٨.

(٦) «النجوم الزاهرة» ج ٥، ص ٢٥.

كلام غير صائب، ولعل ذلك أتاه استنتاجاً من اسم الكتاب «التجريد»، فظن أنه مجرد عن الأدلة.

٤- «التقريب» الأول، في الفقه، في خلاف أبي حنيفة وأصحابه، في مجلد، وهو مجرد عن الدلائل<sup>(١)</sup>.

٥- «التقريب» الثاني، صنفه بعد «التقريب» الأول، في عدة مجلدات، فذكر المسائل بأدلتها<sup>(٢)</sup>.

٦- «مسائل الخلاف» بين أصحاب أبي حنيفة، في مجلد، ذكره القرشي في «الجواهر المضية»، وفي «تهذيب الأسماء»، وقدرت أنه كتاب «التقريب» الأول، غير أنني استبعدت ذلك، لأن القرشي ساق الكتاين في سطر واحد في «الجواهر» و«تهذيب الأسماء» فقال: «وله «التقريب» في مجلد، و«مسائل الخلاف» بين أصحابنا في مجلد»<sup>(٣)</sup>.

٧- «أدب القاضي» على مذهب أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>.

٨- «مختصر»، جمعه لابنه، وهو غير «المختصر» المشهور، يدل على ذلك أن القرشي ذكر المختصرين في جملة مصنفاته فقال عن الأول: صنف «المختصر» المشهور، وقال عن الثاني: و«مختصر» جمعه لابنه. وتابعه التميمي في «طبقاته»، وتقدم الكلام عن ابنه في المبحث الأول<sup>(٥)</sup>.

(١) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨، «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ١٩٣، «النجوم الزاهرة» ج ٥، ص ٢٥، «كشف الظنون» ج ١، ص ٤٦٦.

(٢) «النجوم الزاهرة» ج ٥، ص ٢٥، «الفوائد البهية» ص ٥٨، «كشف الظنون» ج ١، ص ٤٦٦.

(٣) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨، «تهذيب الأسماء» ج ١، ص ١٩٤.

(٤) ذكره في «هدية العارفين» ج ١، ص ٧٤.

(٥) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨، و«تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ١٩٤، و«الطبقات

السنية» ج ١، ص ٢٠.

٩- للقدوري «جزء حديثي»، مشهور معروف خرّجه في «الجواهر المضية»، وذكر سنده في «النجوم الزاهرة»<sup>(١)</sup>.

ويُراجع سند الإمام الكوثري رحمه الله تعالى بهذا الجزء الحديثي لما فيه من حفظ الإسناد. قال الكوثري<sup>(٢)</sup>: «وللقدوري جزء حديثي معروف مروئي في أثبات المشايخ على توالي القرون، وهو مروئي في «المجمع المؤسس» للحافظ ابن حجر، وإني أرويه بالسند إلى السراج الحانوتي...»، ثم رفع سنده إلى الزهري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ}.

### المبحث الثامن: منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه

مما لا ريب فيه أن الإمام القدوري من أعمدة المذهب الحنفي، ومن اعتمد في نقل المذهب، وأنقل هنا كُليّات في الثناء على هذا الإمام تُظهر مكانته عند علماء عصره ومن بعدهم. قال الحافظ القرشي: «الإمام المشهور الفقيه»<sup>(٣)</sup>. وقال الخطيب البغدادي: «كان صدوقًا، وكان ممن أنجب في الفقه لذكائه، وانتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة، وعظّم عندهم قدره، وارتفع جاهه، وكان حسنَ العبارة في النظر»<sup>(٤)</sup>. وقال الذهبي: «شيخ الحنفية»، ثم نقل كلام الخطيب السابق<sup>(٥)</sup>. وقال السمعاني: «كان فقيهاً صدوقاً»<sup>(٦)</sup>. وفي «الفوائد البهية»: «كان ثقة صدوقاً، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه»<sup>(٧)</sup>.

(١) ج ١، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، ج ٥، ص ٢٥، على التوالي.

(٢) في إجازته لأحمد خيرى الملحقه بآخر «التحرير الوجيز» ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٣) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٧.

(٤) «تاريخ بغداد» ج ٤، ص ٣٧٧.

(٥) «سير أعلام النبلاء» ج ١٧، ص ٥٧٤ - ٥٧٥.

(٦) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨.

(٧) «الفوائد البهية» ص ٥٧.

وقال ابن كثير: «صاحب المصنف «المختصر» الذي يحفظ، كان إمامًا بارعًا، وثبتًا مناظرًا»<sup>(١)</sup>.

وقال الكوثري في إجازة له عند سوق سنده إلى القدوري، قال لما انتهى إلى قاضي القضاة الدامغاني: وله شيوخ أجلة، ومن أجلهم الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي، وله كتاب «التجريد» في سبعة مجلدات يحاكم فيه بين مسائل أبي حنيفة والشافعي خاصة، ويدل تجريده على مبلغ سعته في الفقه<sup>(٢)</sup>.

ولبيان قدر الإمام القدوري ومنزلته في العلم، لا بد لنا أن نعرض على ما اشتهر عند المتأخرين من الحنفية من تقسيم في طبقات الفقهاء في المذهب، وهذا التقسيم وضعه أحمد بن كمال باشا، من فقهاء القرن العاشر<sup>(٣)</sup>.

لكن هذا التقسيم رغم اشتهاره وانتشاره، لم يؤخذ على وجه التسليم عند المحققين، وبخاصة فيما يتعلق بتعيين رجال الطبقات وترتيبهم على تلك الدرجات.

وقد نقل هذا التقسيم التميمي صاحب «الطبقات السنية»<sup>(٤)</sup> محتفياً به عن رسالة ابن كمال باشا، وذكر هذا التقسيم ابن عابدين في أوائل حاشيته «رد المحتار»<sup>(٥)</sup>، وفي رسالته التي شرح فيها منظومته المسماة بـ «عقود رسم المفتي»<sup>(٦)</sup> مقرأ له.

ونقله أيضاً اللكنوي في «الفوائد البهية»<sup>(٧)</sup>، إلا أن اللكنوي لم يأخذه على وجه التسليم، بل قال: «هذه قسمة شهيرة، وفيها أنظار خفية، قد ذكرتها مع أصناف القسمة في الفصل الأول

(١) «البداية والنهاية» ج ١٢، ص ٢٤.

(٢) «التحرير الوجيز» ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٣) ترجمته في «الطبقات السنية» ج ١، ص ٣٥٥.

(٤) ج ١، ٣٢ - ٣٣.

(٥) ج ١، ص ٢٥٣ وما بعدها.

(٦) المطبوعة ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين ج ١، ص ١٢ وما بعدها.

(٧) ص ٢٣.

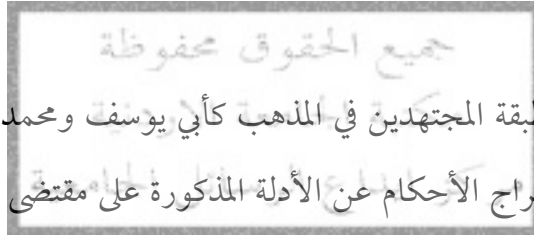
من «النافع الكبير» . اهـ .

ولا بأس بأن أنقل هذا التقسيم - على طوله - حتى يُعلم مكانُ الإمام القدوري فيه، ورُتَبُهُ بين علماء المذهب، ثم أنقل كلام من اعترض على هذا التقسيم خاصة فيما يتعلق بالإمام القدوري.

قال ابن كمال باشا فيما نقله عنه صاحب «الطبقات السنية»:

« اعلم أن الفقهاء على سبع طبقات:

الأولى : طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة الأربعة رضي الله عنهم، ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول، واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، على حسب تلك القواعد، من غير تقليد لأحد، لا في الفروع ولا في الأصول.



والثانية : طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة، القادرين على استخراج الأحكام عن الأدلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة، وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع، لكن يقلدونه في قواعد الأصول، وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب، كالشافعي ونظرائه المخالفين له في الأحكام، غير مقلدين له في الأصول.

والثالثة : طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالحصّاف، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي الحسن الكرخي، وشمس الأئمة الحلواني، وشمس الأئمة السرخسي، وفخر الإسلام البردوي، وفخر الدين قاضيخان، وأمثالهم، فإنهم لا يقلّدون على شيء من المخالفة لا في الأصول ولا في الفروع، ولكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص عنه فيها على حسب أصول قررها، ومقتضى قواعد بسطها.

والرابعة : طبقة أصحاب التخريج من المقلّدين كالرازي<sup>(١)</sup>، وأضرابه، فإنهم لا يقدرّون

(١) يعني به أبا بكر الرازي الجصاص . « شرح عقود رسم المفتي » ج ١، ص ١٢.

على الاجتهاد أصلاً ، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمأخذ يقدرّون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين ، وحكم مبهم<sup>(١)</sup> محتوم لأمرين ، منقول عن صاحب المذهب أو واحد من أصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم في الأصول، والمقايضة على أمثاله ونظرائه<sup>(٢)</sup> من الفروع ، وما في «الهداية» من قوله: كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي: من هذا القبيل .

**الخامسة :** طبقة أصحاب الترجيح من المقلّدين، كأبي الحسين القدوري ، وصاحب «الهداية» وأمثالهم ، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر، كقولهم هذا أولى، وهذا أصح رواية، وهذا أرفق للناس.

**والسادسة :** طبقة المقلّدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف، وظاهر المذهب، وظاهر الرواية، والرواية النادرة، كأصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين، مثل صاحب «الكنز»، وصاحب «المختار»، وصاحب «الوقاية»، وصاحب «المجمع»، وشأنهم أن لا ينقلوا في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة.

**والسابعة :** طبقة المقلّدين الذين لا يقدرّون على ما ذكر ، ولا يفرقون بين الغثّ والسمين، ولا يميزون الشمال عن اليمين، بل يجمعون ما يجدون، كحاطب الليل، فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل . انتهى كلام ابن كمال باشا ، مع تصحيح بعض الكلمات من « حسن التقاضي » للكوثري.

وكما ذكرت فإن هذا التقسيم لم يرتضه المحققون وإن لاقى انتشاراً، قال الإمام الكوثري:

« ومن المعروف تقسيم المجتهدين إلى: مجتهد مطلق مستقل غير منتسب، ومجتهد مطلق منتسب، ومجتهد مقيد بمذهب يجتهد فيه على أصول إمامه، ... وهو أقرب إلى الصواب مما عمله ابن كمال الوزير في سرد درجات للفقه، وتوزيع الفقهاء عليها - سواء كان له سلف في ذلك أم لم يكن - ولم يصب في أحد من الأمرين، لا في ترتيب الطبقات، ولا في توزيع الفقهاء عليها، وإن

(١) في «الطبقات السنية»: (مهم)، والتصحيح من «رد المحتار» ج ١، ص ٢٥٥، ومن «حسن

التقاضي» ص ٢٦ .

(٢) في «حسن التقاضي» ص ٢٦: (ونظائره).

لقي استحساناً من المقلدة بعده».

ثم ذكر الكوثري أن الناقد العَصامي الشهاب المرجاني تعقب الأمرين: الترتيب والتوزيع معاً، في كتابه «ناظورة الحق»، فعاد الأمر إلى نصابه بتحقيقه<sup>(١)</sup>.

ولن أطيل في ذكر النقد الموجه إلى هذا التقسيم، وأحيل في مناقشته إلى ما كتبه الشهاب المرجاني - وهو أول من انتقد هذا التقسيم - في كتابه «ناظورة الحق في فرضية العشاء وإن لم يرغب الشفق»، وعنه نقل المحقق الكوثري في كتابه «حسن التقاضي»<sup>(٢)</sup>، وإلى ما كتبه الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه: «أبو حنيفة»<sup>(٣)</sup>، والشيخ أحمد حوى في رسالته: «المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان»<sup>(٤)</sup>.

والذي يهمنا هنا هو موقع الإمام القدوري من هذه القسمة، هل حقاً هو من طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين؟!

قال المحقق المرجاني: «ثم إنه [أي ابن كمال باشا] جعل القدوري وصاحب «الهداية» من أصحاب الترجيح، وقاضيان من المجتهدين مع تقدّم القدوري على شمس الأئمة زماناً»<sup>(٥)</sup>،

(١) «حسن التقاضي» ص ٢٤ .

(٢) «ناظورة الحق» ص ٥٧ - ٦٥ ، و«حسن التقاضي» ص ٨٣ - ٩٤ ، وأثرت النقل عن الكوثري من كتابه المذكور، لما أن ذلك يورث النقد زيادة حجة واعتبار.

(٣) ص ٣٨٤ وما بعدها .

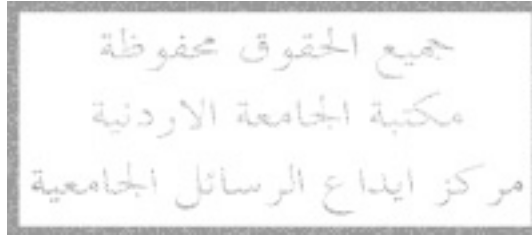
(٤) مع ملاحظة أن الشيخ أحمد حفظه الله تعالى ذكر أنه سيعرض تقسيم ابن كمال باشا، ثم ما ورد عليه من اعتراض، ثم وعد بأن يخلص إلى رأي وسط، غير أنه لم يعدو في رأيه الوسط إعادة ذكر ما قرره ابن كمال باشا، سوى جعله أصحاب الإمام أبي حنيفة في طبقتهم مع انتسابهم إليه ! فتكون كل الاعتراضات ما زالت واردة على الرأي الوسط. انظر «المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان» ص ٢١١ - ٢١٨ .

(٥) توفي شمس الأئمة الحلواني في حدود ٤٥٠ هـ ، وتوفي شمس الأئمة السرخسي في حدود ٤٩٠ هـ . «الفوائد البهية» ص ١٦٢ - ١٦٣ ، وص ٢٦١ .

وكونه أعلى منه كعباً، وأطول باعاً، فكيف لا [يكون أعلى]<sup>(١)</sup> من قاضيخان<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل هذا الكلام اللكنوي في «التعليقات السنية على الفوائد البهية» عند ترجمته للقدوري، ونسبه إلى بعض الفضلاء فقال: «ذكره ابن كمال باشا الرومي ومن تبعه في أصحاب الترجيح من المقلدين الذين شأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض، من دون قدرة على الاجتهاد، وتعقبه بعض الفضلاء بأن القدوري متقدم على شمس الأئمة الحلواني زماناً، وأعلى منه كعباً، وأطول باعاً، فما باله نقص مرتبته عن مرتبته؟!»<sup>(٣)</sup>

فعلى هذا فالقدوري يُعدّ من المجتهدين في المذهب، لما أنه أعلى منزلة من الحلواني، والحلواني عُدّ مجتهد مسألة، فالقدوري يعدّ مجتهداً في المذهب، فإن نزل فإنه يكون مجتهد مسألة، على تقسيم ابن كمال باشا.




---

(١) زيادة قدرها الشيخ أحمد في «المدخل» ص ٢١٤ عند نقله من «حسن التقاضي»، وقال: لعلها سقطت من الطباعة. أي في كتاب الكوثري، وقد راجعت النص المذكور في «ناظورة الحق» للمرجاني ص ٦٣، فوجدته كما هو عند الكوثري.

(٢) «ناظورة الحق» للمرجاني ص ٦٣، «حسن التقاضي» للكوثري ص ٩١ - ٩٢.

(٣) «التعليقات السنية على الفوائد البهية» ص ٥٧.

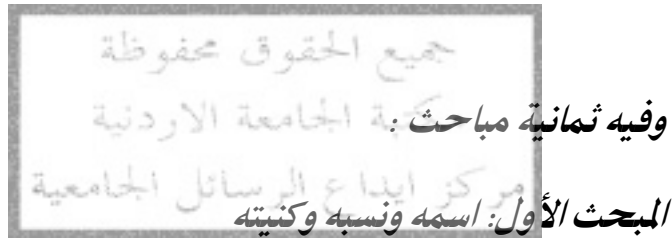


## الفصل الثاني

# ترجمة الإمام حسام الدين الرازي

( مصنف « خلاصة الدلائل » )

( المتوفى سنة ٥٩٨ هـ رحمه الله تعالى )



المبحث الثاني: ولادته

المبحث الثالث: حياته وطرف من أخباره

المبحث الرابع: وفاته

المبحث الخامس: شيوخه

المبحث السادس: تلاميذه

المبحث السابع: مصنفاته وآثاره

المبحث الثامن: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه

## المبحث الأول: في اسمه ونسبه وكنيته

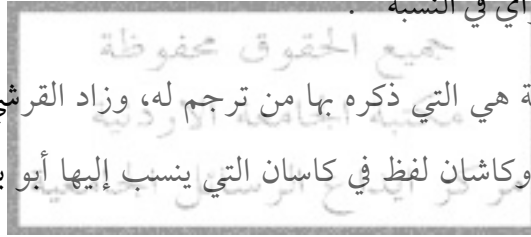
هو الإمام العلامة علي بن أحمد بن مكّي، أبو الحسن الرازي، زاد القرشي في نسبه في «تهذيب الأسماء»: الكاشاني، وقال: «ذكره ابن عساكر في «تاريخه» ونسبه إلى جده». فقيه حنفي فاضل<sup>(١)</sup>.

كنيته أبو الحسن كما هو العادة فيمن اسمه علي يتكنى بأبي الحسن، اقتداء بسيدنا أبي الحسن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه.

لقبه حسام الدين، كما هي العادة عند علماء عصره، تراهم يلقبون أنفسهم بأشباه ذلك.

وأما نسبه فالرازي، نسبةً إلى الرّي، مدينة كبيرة مشهورة، من بلاد الديلم بين قُومس والجبال، وألقوا الرازي في النسبة<sup>(٢)</sup>.

وهذه النسبة هي التي ذكره بها من ترجم له، وزاد القرشي في «تهذيب الأسماء» فقال: «الرازي الكاشاني، وكاشان لفظ في كاشان التي ينسب إليها أبو بكر الكاشاني صاحب «بدائع



(١) انظر ترجمته في «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٣ - ٥٤٤ برقم ٩٥٠، «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٦٩ - ٧٢، «تاج التراجم» ص ٢٠٧ برقم ١٦٥، «الفوائد البهية» ص ١٩٨ برقم ٢٥١، «كشف الظنون» ج ٢، ص ٩٩٩، ١٦٣٢، ١٦٣٣، «هدية العارفين» ج ١، ص ٧٣، «الأعلام» ج ٥، ص ٦١، «معجم المؤلفين» ج ٧، ص ٣٠.

وذكر محقق كتاب «الجواهر المضية» الدكتور عبد الفتاح الحلو أن له ترجمة في «كتائب أعلام الأخيار» برقم ٤٠٣، وفي «الطبقات السنية» برقم ١٤٥٠، والأول مخطوط، والثاني طبع منه إلى نهاية حرف الزاي، بدار الرفاعي، والمترجم يقع في حرف العين أي في القسم الذي لم يطبع في الدار المذكورة، وليس بأيدينا.

(٢) «الجواهر المضية» ج ٤، ص ٢١٠. وقال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ج ٣، ص ١١٦: «مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن كثيرة الفواكه والخيرات، وهي محط الحاج على طريق السابلة وقصبة الجبال بينها وبين نيسابور مائه وستون فرسخاً».

الصنائع»، بلدة كبيرة في أول بلاد كردستان وراء نهر سيحون وراء الشاش<sup>(١)</sup>.

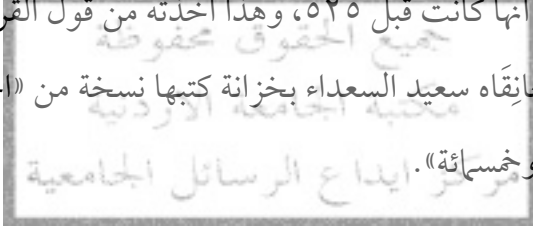
ويظهر أن أصله من الرّيّ لأنه اشتهر بالنسبة إليها، وكأنه قدم منها إلى بلاد الشام.

قال القرشي: «ذكره ابن عساكر في «تاريخه»، وقال: قدم دمشق وسكنها»<sup>(٢)</sup>.

ولا أدري وجه نسبته إلى كاشان، فلعل أصله من أحد البلدين: الري أو كاشان، ونشأته في الآخر، ثم كان مهاجرة إلى بلاد الشام.

## المبحث الثاني: ولادته

لم أعث على تاريخ ولادته في كتب التراجم، وقد وضع الزركلي صاحب «الأعلام» علامة الحذف في المكان الذي يذكر فيه تاريخ الولادة، إشارة إلى أنه لم يجد تاريخ ولادته.

لكنني أقدر أنها كانت قبل ٥٢٥، وهذا أخذته من قول القرشي في «تهذيب الأسماء»<sup>(٣)</sup> في ترجمته: «ورأيت بخانقاه سعيد السعداء بخزانة كتبها نسخة من «الخلاصة» عتيقة، تاريخُ كتابتها سنة خمس وأربعين وخمسمائة». 

وأقل تقدير في عمر من يصنّف: عشرون سنة فأكثر، فتكون ولادته قبل تاريخ ٥٤٥ بعشرين سنة في أقل تقدير، والأرجح فيمن يصنف مثل هذا الكتاب، وهو شبيه بكتاب «الهداية» للمرغيناني، أن يكون عمره قد ناف على الثلاثين أو الأربعين، ذلك أن صاحب «الهداية» قد ابتدأ تصنيفها سنة ٥٧٣ وعمره ٦٢، كما يؤخذ من كلام اللكنوي في تقديمه للهداية<sup>(٤)</sup>، فأقدر أن تكون ولادته في أوائل القرن السادس، أي بعد الخمسمائة.

(١) انظر «الجواهر المضية» ج ٤، ص ٢٨، ٢٩٣، «معجم البلدان» ج ٤، ص ٤٣٠.

(٢) «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٣.

(٣) ج ١، ص ٧٢.

(٤) ج ١، ص ٨ - ٩.

يَنُصَاف إلى ذلك أن خانقاه سعيد السعداء تقع في مصر بالقاهرة<sup>(١)</sup>، ولا بد لانتشار الكتاب وتداوله بأيدي النساخ، واستقراره في خزائن الكتب من زمن يُقَدَّر بعشر سنين، فإذا قلنا إن عمره لما صنف الكتاب ٣٠ سنة، أضف ١٠ سنين لانتشار الكتاب، فهذه أربعون، احذفها من ٥٤٥، فتكون ولادته في أوائل القرن نحو ٥٠٠ - ٥٠٥.

### المبحث الثالث: حياته وطرف من أخباره

كما هو الشأن في حياة الإمام القدوري، لم تروِ المصادر في ترجمته غُلةً للصادي، ولم تُفصح إلا بالنزّر اليسير عن ترجمة هذا الإمام، وسنحاول عرّض ما وصلنا بتسلسل زمني إن شاء الله تعالى.

تحكي لنا المصادر أنه قدم من البلاد إلى حلب، ولكن أي البلاد؟ لم يرد بيان لذلك، ويبدو أن البلاد التي قدم منها هي الري التي يُنسب إليها<sup>(٢)</sup>. وكان قدومه إلى حلب في أيام نور الدين محمود، ولما قدمها تلقاه أهلها، كما قال القرشي<sup>(٣)</sup>. وهذا يُظهر مكانته ومنزلته، حيث استقبله أهل البلد، وعرضوا عليه مدرسة ليُدّرّس بها، وهي المدرسة النورية، فقبلها وأقام بالمدرسة، ودرّس بها، وكانت إقامته في هذه المدرسة أيام العلاء الغزنوي، فلما توفي العلاء الغزنوي، ووليّ المدرسة بعده ابنه محمود: كان أبو الحسن حسام الدين الرازي هذا يُدبّر أمره<sup>(٤)</sup>.

وكان في إقامته في تلك المدرسة يجتمع عنده الناس وأرباب المذاهب في الدرس.

(١) خانقاه سعيد السعداء: هي مبنى للصوفية الذين يخلون للعبادة في القاهرة، وقَفَّها لهم صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٩. كما في حاشية «تهذيب الأسماء» ج ١، ص ٧٢ لمحقق الكتاب الدكتور أحمد محمد نمر الخطيب نقلاً عن «المواعظ» للمقرئ.

(٢) «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٧٠، و «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٤.

(٣) في المرجعين السابقين.

(٤) «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٤.

قال القرشي: حكى لي بعض الأصحاب عن الشيخ فخر الدين أبي القاسم الحنفي رحمه الله تعالى أن صاحب «الخلاصة» لما قدم من البلاد إلى حلب تلقاه أهلها، ودرس بها في مدرسة عرضوها عليه فقبلها، واجتمع الناس أرباب المذاهب عنده في الدرس، فلما وقع البحث، وعقدوا له مجلساً للمناظرة: قال لهم أنا أتكلم فإن أخطأت ردوا عليّ، فجعل يذكر مسألة مسألةً من مسائل الخلاف، ويذكر مذهب كل فريق ودلائله، ويجيب عنها، فأذعنوا له<sup>(١)</sup>.

ثم إنه قدم دمشق وسكنها<sup>(٢)</sup>.

قال القرشي: «ذكره ابن عساكر في «تاريخه»، وقال: قدم دمشق، وسكنها، وكان يدرس في المدرسة الصادرية<sup>(٣)</sup>، ويفتي على مذهب أبي حنيفة، ويشهد وينظر في مسائل الخلاف، وما أظنه حَدَّث. انتهى [أي كلام ابن عساكر]»<sup>(٤)</sup>.

ويدل ذلك هذا على أنه كان من المقدمين بين الفقهاء، إذ إن الإفتاء والمناظرة لا يتولاها إلا أكابر العلماء، لأنها تحتاج إلى علم متين، وذاكرة قوية، وبديهة حاضرة، ولسان معبر. وكعادة العلماء في ذلك العصر في أخذهم العلم من أفواه الشيوخ والفقهاء، لا من الصفحات والطروس الخرساء: كان مترجمنا يأخذ العلم سماعاً، ولولا ذلك لما كان له وزن ولا مكان في تدريس أو مناظرة أو إفتاء. ومما يؤيد ما ذكرناه أن القرشي في «تهذيب الأسماء» قال: «رأيت سماعه لمناقب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى للصيّمري على ( ) بقراءة ( )»، وفي طبقة السماع ( )»<sup>(٥)</sup>.

(١) «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٧٠ وما بعدها، و «الجواهر المضوية» ج ٢، ص ٥٤٣.

(٢) المراجع السابقة، و «الأعلام» ج ٤، ص ٢٥٦.

(٣) هي مدرسة أنشأها شجاع الدولة صادر بن عبد الله، وهي أول مدرسة أنشئت بدمشق سنة

٤٩١، وأول من درس بها الإمام علي زنكي الكاشاني. «الدارس» ج ١، ص ٥٣٧.

(٤) «الجواهر المضوية» ج ٢، ص ٥٤٣، و «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٦٩ وما بعدها،

و «تاج التراجم» ص ٢٠٧.

(٥) «تهذيب الأسماء» ج ١، ص ٧١، وما بين الأقواس بياض في الأصل، كما قال محقق الكتاب

الشيخ الدكتور أحمد محمد نمر الخطيب جزاه الله خيراً.

## المبحث الرابع: وفاته

توفي الإمام حسام الدين علي الرازي سنة ثمان وتسعين وخمسمائة (٥٩٨هـ) <sup>(١)</sup>.

غير أن العلامة قاسم في «تاج التراجم» <sup>(٢)</sup> ذكر أن وفاته سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة (٥٩٣هـ).

لكنني أرجح التاريخ الأول، لأن الأكثر على ذلك، ولأن القرشي صاحب «الجواهر المضية» أقرب إلى المصنف زماناً، وهو شديد الاعتناء بالمصنف وكتابه «خلاصة الدلائل»، كما سنبينه قريباً إن شاء الله تعالى، واعتناؤه هذا يحمله على تتبع أخبار المصنف والدقة فيما يشبهه منها. وكانت وفاته بدمشق، ودفن خارج باب الفراديس <sup>(٣)</sup>.

## المبحث الخامس: شيوخه

لم تذكر لنا المصادر أسماء شيوخ هذا الإمام، وعدم ذكر الشيء لا يستلزم عدم وجوده، بل وجود شيوخ له أمر أكيد، يدل عليه قول القرشي الذي تقدم قبل قليل: «رأيت سماعه لمناقب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى للصيمري»، مما يدل على أنه تلقاه من الشيوخ.

وقد ذكرت أيضاً أن العلماء في ذلك الزمان كان من عاداتهم الأخذ عن العلماء والشيوخ. وقد كان الرازي يدرس بالمدرسة النورية بحلب، وبالمدرسة الصادرة بدمشق، ويفتي، ويشهد، وينظر، ويُسلم له أرباب المذاهب كما تقدم كل ذلك، ورجل هذا شأنه لا ينبت بدون التلقي من الشيوخ.

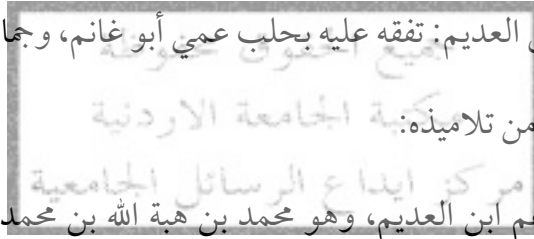
(١) «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٤، «هدية العارفين» ج ١، ص ٧٣، «الفوائد البهية» ص ١٩٨، «كشف الظنون» ج ٢، ص ٩٩٩، «الأعلام» ج ٤، ص ٢٥٦.  
(٢) ص ٢٠٨.

(٣) «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٤، «تاج التراجم» ص ٢٠٨، «هدية العارفين» ج ١، ص ٧٣، «الأعلام» ج ٤، ص ٢٥٦.

ويلوح لي في سبب عدم ذكر شيوخه أنه قد يكون تلقى العلم في بلاده عن الشيوخ، ثم قدم إلى الشام وقد استوى عوده، لأن القرشي ذكر أنه لما قدم من البلاد إلى حلب تلقاه أهلها، ودرّس بها في مدرسة عرضوها عليه فقبلها، واجتمع الناس أرباب المذاهب عنده في الدرس<sup>(١)</sup>. يعني أنه قدم وهو رجل عالم عنده الأهلية للتدريس والبحث والمناظرة، أي أنه لم يتلق أساس تعليمه في بلاد الشام، فلذلك لم يذكر من نقل أخباره أسماء شيوخه لعدم معرفته بهم. والله تعالى أعلم.

### المبحث السادس: تلاميذه

لا شك أنه لما تولّى التدريس في المدرسة النورية بحلب، وفي المدرسة الصادرية بدمشق أفاض علمه على الكثير من التلاميذ وطلبة العلم، وبخاصة أن هذه المدارس كانت مجتمّع العلماء بحق. لذلك قال ابن العديم: تفقه عليه بحلب عمي أبو غانم، وجماعة<sup>(٢)</sup>.



وما ذكره من تلاميذه: ١- أبو غانم عم ابن العديم، وهو محمد بن هبة الله بن محمد بن هبة الله بن أبي جرادة أبو غانم، ولد سنة ست وأربعين وخمسمائة، ومات سنة ثمان وعشرين وستمائة (٥٤٦ - ٦٢٨ هـ)، تفقه على مذهب الإمام، وتعبّد، وانقطع، وكان يكتب على طريقة ابن البوّاب، ويكتب في كل رمضان ختمة أو ختمتين<sup>(٣)</sup>.

(١) كما تقدم ذكره عن «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٧٠.

(٢) «الجواهر المضوية» ج ٢، ص ٥٤٤، و«تاج التراجم» ص ٢٠٧.

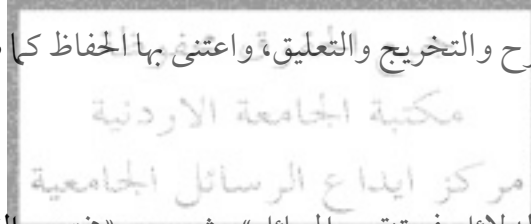
(٣) «الجواهر المضوية» ج ٣، ص ٣٨٧، وابن العديم هذا: هو عمر بن أحمد بن هبة الله، الصاحب، صنف تاريخاً سماه «بغية الطلب في تاريخ حلب»، ويظهر أن القرشي نقل عنه في ترجمة صاحب «خلاصة الدلائل»، أي أن في تاريخ ابن العديم المذكور ترجمة لحسام الدين الرازي صاحب «الخلاصة».

٢- عمر بن بدر الموصلي، فقد سمع منه<sup>(١)</sup>. وهو من المحدثين الحفاظ الفقهاء، ولد سنة سبع وخمسين وخمسمائة، وتوفي سنة اثنتين وعشرين وستمائة (٥٥٧ - ٦٢٢ هـ)، بدمشق، وكان حسن السمعة، طيب المحاضرة، مشغلاً بما هو بسببه من تصنيف أو تأليف أو عبادة حتى مضى لسبيله، وله مصنفات في علم الحديث<sup>(٢)</sup>.

### المبحث السابع: مصنفاته وآثاره

إن أهم ما يترجم للرجل هو الاطلاع على كتبه ومصنفاته، فيعلم من خلالها سعة اطلاعه، ومبلغ علمه، وشخصيته في البحث والعرض، فإذا ما اشتهر كتاب عند أهل العلم وتلقوه بالقبول، والدرس والتدريس: أنبأ هذا عن علم صاحبه وترجم لشخصه.

وهذا ما نراه عند صاحبنا الإمام حسام الدين الرازي، فإنه من هذا الطراز، وكتبه تلقاها العلماء بالحفظ والشرح والتخريج والتعليق، واعتنى بها الحفاظ كما سئروا.



فله:

١- «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل»، شرح به «مختصر القدوري»<sup>(٣)</sup>، وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الباب الثاني إن شاء الله تعالى.

٢- «تكملة القدوري»، ويسمى «التكملة»، وهو في الفروع، يقع في مجلد<sup>(٤)</sup>. قال القرشي في «تهذيب الأسماء»: «وله كتاب آخر في المذهب [يعني غير خلاصة الدلائل] سماه «التكملة» مشهور بين أصحابنا».

(١) «الجواهر المضوية» ج ٢، ص ٥٤٤، و«تاج التراجم» ص ٢٠٧.

(٢) «الجواهر المضوية» ج ٢، ص ٦٣٩، و«تاج التراجم» ص ٢١٧.

(٣) «الجواهر المضوية» ج ٢، ص ٥٤٣، «تاج التراجم» ص ٢٠٨، «كشف الظنون» ج ١، ص ١٦٣٢، «هدية العارفين» ج ١، ص ٧٣.

(٤) «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٧٠، «كشف الظنون» ج ١، ص ١٦٣٣، «هدية

العارفين» ج ١، ص ٧٣.



وقال في «كشف الظنون»: «جمع حسام الدين الرازي صاحب «الخلاصة» ما شذَّ من نظم «مختصر القدوري» من المسائل المنثورة في المختصرات «كالجامع الصغير»، و«مختصر الطحاوي»، و«الإرشاد»، و«موجز الفرغاني»، في مجلد سماه «تكملة القدوري»، ورتبه على ترتيب كتابه وأبوابه من غير تكرار مسألة، إلا ما صعب ذكره بدون إعادة ذكره، قال: ومن فهمه بعدما علمه كان كمن قرأ المختصرات الخمس إلخ. انتهى. أوله: الحمد لله الذي خلقنا».

٣- «شرح التكملة»، وهو شرح لكتابه السابق<sup>(١)</sup>.

فنى أن الرازي قد جمع في كتبه مسائل المذهب، وقام بشرحها فصنف «خلاصة الدلائل» شرحاً لمختصر القدوري، ثم جمع المسائل التي شذَّت من القدوري في كتابه «التكملة»، ثم قام بشرح هذه «التكملة».

قال في «كشف الظنون»: «ثم شرح [حسام الدين الرازي] هذه «التكملة» كالقدوري [أي كما شرح القدوري]، وأول الشرح: أما بعد حمد الله على نعمائه، إلى آخره، قال: لما كتبت كتاب «التكملة» عرضته على بعض المتفقهة فاستحسنه وارتضاه، فالتمس مني أن أضم إلى المسائل شيئاً من الدلائل المستخرجة من كلام المشايخ الكبار على<sup>(٢)</sup> سبيل الإيجاز والاختصار، فأجبتة.

ومتن القدوري هذا<sup>(٣)</sup> كتاب يجمع من فروع الفقه ما لم يجمعه غيره، وقد كان أبو علي الشاشي يقول: «من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ أصحابنا، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا»، وهو كتاب مختلف الترتيب، لأنه ابتدأه على أن يكون كتاباً صغيراً ثم زاد فيه بعد مضيَّ العبادات، فلما تجاوز الرهن بسط بسطاً مستوفياً.

وقد عمدت على [كذا] إملاء كتاب جامع في شرحه، أعتمد فيه بيان الفروع والروايات،

(١) «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٧٠، و«كشف الظنون» ج ١، ص ١٦٣٣.

(٢) في «كشف الظنون»: (عن).

(٣) في «كشف الظنون»: (قال القدوري هذا)، فقدَّرتُ ما يستقيم به المعنى.

وأورد فيه من مسائل الخلاف ما يستقل (ما يحصل) به مزيدُ بسطٍ، لأنني استوفيت ذلك في كتاب «التجريد»، وألحق بفروعه ما يليق بها، ليعتدل أول الكتاب وآخره في الاستيفاء، ثم ألحق به ما أغفله من الكتب، وأستوفي شرح جميعه، وأقدم على ذلك مسألةً في تقديم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجملة على سائر فقهاء الأمصار، إلى آخره».

وقد شرح هذه «التكملة» الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري (محمد بن عمر بن عبد الله الصانع السنجي الحنفي)<sup>(١)</sup>.

٤ - «سلوة الهموم»، جمعه وقد مات له ولد<sup>(٢)</sup>.

٥ - «شرح الجامع الصغير» للشيباني، انفرد بذكره الزركلي، وذكر أنه مخطوط، جزء منه أو قطعة منه في شسترتي (٣٣١٦)<sup>(٣)</sup>.

٦ - «فتاوى»، ذكرها عمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين»<sup>(٤)</sup>.

### المبحث الثامن: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه

تظهر منزلة الرجل العلمية من خلال ثناء العلماء عليه ممن عاصره، أو ترجم له، ومن خلال كتبه وإقبال العلماء عليها إن بالدرس والتدريس، أو بالشرح والتعليق، أو بالتخريج وغير ذلك.

(١) «كشف الظنون» ج ١، ص ١٦٣٣.

(٢) «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٤، و«الفوائد البهية» ص ١٩٨، و«كشف الظنون» ج ٢، ص ١٩٩، و«هدية العارفين» ج ١، ص ٧٣، و«تاج التراجم» ص ٢٠٨.

(٣) «الأعلام» ج ٤، ص ٢٥٦.

(٤) ج ٧، ص ٣٠، ومن مصادره المخطوطة في ترجمة المصنف: فهرس مخطوطات الفقه الحنفي بالظاهرية - أقول: وقد طبع هذا الفهرس سنة ١٤٠١ بدمشق - ، ومن مصادره المطبوعة: «مفتاح السعادة»، و«يكي جامع كتبخانه سنده»، وبروكلمان، ومن المجلات أو المقالات: ما كتبه عبد الله مخلص في مجلة المجمع العلمي العربي ج ١٦، ص ٥٠٦ - ٥١١.

ومما مضى من ترجمة المصنف وَمَضَتْ لَنَا مَلَامُحٌ مَّا يَدُلُّ عَلَى مَنْزِلَةِ الْإِمَامِ حَسَامِ الدِّينِ الرَّازِي، أَذْكُرُهَا فِي النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

- ١- استقبال أهل حلب له لما قدم من بلاده.
- ٢- عرضهم عليه التدريس بالمدرسة النورية فيها فقبلها وأقام فيها.
- ٣- تسليم أرباب المذاهب له في الفقه ومسائل الخلاف لما عقدوا له مجلساً للمناظرة، فجعل يتكلم ويذكر مسألةً مسألةً من مسائل الخلاف، ويذكر أدلة كل فريق ويحجج عنها، فأذعن القوم له.
- ٤- أنه لما توفي العلاء الغزنوي، وولِّي بعده ابنه محمود المدرسة النورية في حلب، كان الرازي يدبر حاله. وهذه المدرسة كان لا يتولى أمرها إلا الأفاضل من العلماء، فإذا لم يكن بذاك، ثار عليه الفقهاء وكتبوا في عزله.
- يشير إلى ذلك ما حصل لرَضِيِّ الدِّينِ السَّرْحَنِيِّ مصنف «المحيط»، فإنه قدم حلب ودرَّس بالمدرسة النورية بعد محمود الغزنوي، فنسبه جماعة إلى التقصير، وإلى أنه ادعى تصنيف «المحيط»، وحاله في الفقه يقصر عن ذلك، وكتبوا فيه رقاعاً إلى نور الدين محمود ابن زُنْجِي، يذكرون أنهم أخذوا عليه تصحيحاً كثيراً، فعُزِلَ عن التدريس<sup>(١)</sup>.
- ٥- ومما يدل على منزلته أيضاً تولُّيه التدريس في المدرسة الصادرة بدمشق.
- ٦- أنه كان يفتي على مذهب الإمام أبي حنيفة، ويشهد، ويناظر في مسائل الخلاف، وكما قدَّمْتُ فإن هذا يدل على أنه كان في منزلة سامية بين العلماء، فإنه لا يتصدى لمثل هذه الأمور إلا من كان كذلك.
- ٧- ومما يدل على منزلة الرجل أيضاً أن كتبه مقبولة مشهورة بين العلماء، فكتابه «خلاصة الدلائل» قال فيه القرشي في «الجواهر المضية»<sup>(٢)</sup>: «وضع كتاباً نفيساً على مختصر

(١) وانظر تفصيل ذلك في «الجواهر المضية» ج ٣، ص ٣٥٧-٣٥٨.

(٢) ج ٢، ص ٥٤٣.

القدوري» سماه «خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل»، وقال فيه حاجي خليفة في «كشف الظنون»<sup>(١)</sup>: «وهو شرح مفيد مختصر نافع».

وكتابه «تكملة القدوري» قال فيه القرشي في «تهذيب الأسماء»: «وله كتاب آخر في المذهب سماه «التكملة» مشهور بين أصحابنا».

ويدل على شهرته واعتباره بين العلماء ذكرُ صاحب «الدر المختار» وابن عابدين لكتابه هذا وشرحه عند الكلام على لفظ السلام<sup>(٢)</sup>.

وعند الكلام على صلاةٍ آخرٍ ظُهرَ بعد صلاة الجمعة حيث نقل ابن عابدين عن «النهر» قوله: «وفي «التكملة» للرازي: وبه نأخذ»، ثم قال ابن عابدين: «فهو حينئذ قول معتمد في المذهب، لا قول ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

٨- ومما يدل على منزلة الرجل أيضًا حفظُ كتابه، ودراسته، وتدريسه، وتخرجه، وشرحه، والتعليق عليه، وترجمة الأسماء الواردة فيه. وكل هذا قد حصل لكتابه «خلاصة الدلائل»، كما سيأتي بيانه عند الكلام على أهمية الكتاب ومكانته وما تُخدم به.

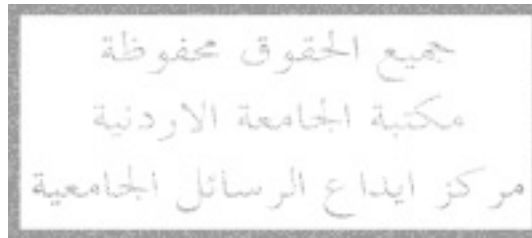
(١) ج ٢، ص ١٦٣٢ .

(٢) «الدر المختار» وعليه «رد المحتار» ج ٣، ص ٢٢٠ .

(٣) «رد المحتار» ج ٥، ص ٣١ .

# الباب الثاني

## دراسة الكتاب



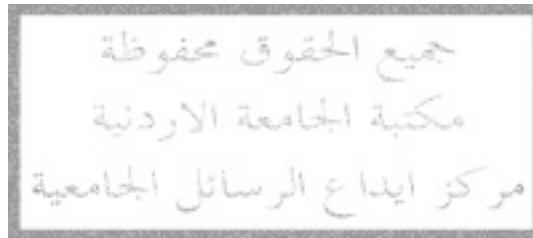
وفيه فصلان :

الفصل الأول : الكلام على « مختصر القُدوري »

الفصل الثاني : الكلام على « خلاصة الدلائل »

# الفصل الأول

## الكلام على مختصر القدوري



وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مكانة « مختصر القدوري »

المبحث الثاني: ما أُلّف على « مختصر القدوري » من الشروح

المبحث الثالث: ما خُدم به « مختصر القدوري » من نظم أو ترتيب أو غير ذلك

## المبحث الأول : مكانة «مختصر القدوري»

قد ذكرنا من قبل منزلة ومكانة الإمام القدوري عند العلماء، وطبقته بين علماء المذهب الحنفي، وأعرج هنا على مكانة مختصره المعروف بالنسبة إليه خصوصاً.

وقد أشرنا من قبل أيضاً إلى أن هذا المختصر طار واشتهر، ونفع الله به خلقاً لا يحصون<sup>(١)</sup>، وقد كان طلاب العلم يحفظون متوناً في الفقه، فكان هذا «المختصر» من المتون التي تحفظ بينهم، قال ابن كثير واصفاً الإمام القدوري: صاحب المصنف «المختصر» الذي يحفظ<sup>(٢)</sup>.

قال حاجي خليفة: «مختصر القدوري» في فروع الحنفية، للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي، المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، أوله: الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على رسوله وآله أجمعين<sup>(٣)</sup>، إلخ، وهو الذي يطلق عليه اسم «الكتاب» في المذهب، وهو متن متين، معتبر متداول بين الأئمة الأعيان، وشهرته تغني عن البيان... وفي بعض شروح المجمع أنه مشتمل على اثني عشر ألف مسألة<sup>(٤)</sup>.

وهذه أيضاً شهادة من إمام كبير، ذي شأن خطير في المذهب، وهو الإمام المرغيناني صاحب «الهداية»، حيث يقول في أول كتابه «بداية المبتدي»:

«قال أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل: كان يخطر ببالي عند ابتداء حالي أن يكون كتاب في الفقه فيه من كل نوع، صغير الحجم، كبير الرسم، وحيث وقع الاتفاق بتطواف الطرق، وجدت «المختصر» المنسوب إلى القدوري أجمل كتاب، في أحسن إيجاز وإعجاب، ورأيت كبراء الدهر يرغبون الصغير والكبير في حفظ «الجامع الصغير»، فهممت أن أجمع بينهما، ولا أتجاوز فيه

(١) «الجواهر المضية» ج ١، ص ٢٤٨، و«الطبقات السنية» ج ٢، ص ١٩.

(٢) «البداية والنهاية» ج ١٢، ص ٢٤.

(٣) هذه العبارة غير موجودة في كتابنا هذا، ولا في «اللباب» أحد شروح متن القدوري،

فلعلها من النساخ.

(٤) «كشف الظنون» ج ٢، ص ١٦٣١.

عنهما، إلا ما دعت الضرورة إليه، وسميته «بداية المبتدي»، ولو وُفقت لشرحه سميته «بكفاية المنتهي»<sup>(١)</sup>.

قال اللكنوي: «وقد وُفقت لشرحه وسماه بكفاية المنتهي، ثم اختصره وسماه «الهداية»»<sup>(٢)</sup>.

وقال الكوثري في «مختصر القدوري»: «ومختصره هذا مختصر مبارك عني به كثير من الفقهاء وبشرحه»<sup>(٣)</sup>.

ويُعدّ متن القدوري من المتون المعتمدة في المذهب الحنفي، والمتون المعتمدة: هي مختصرات اعتنى مؤلفوها بنقل المذهب وتمحيصه، مما هو ظاهر الرواية، ولذلك صارت معتمدة ومقدمة على غيرها<sup>(٤)</sup>.

وكتب ظاهر الرواية هي: مسائل الأصول، وهي مسائل رويت عن أصحاب المذهب، وهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، رحمهم الله تعالى، ويقال لهم: العلماء الثلاثة، وقد يلحق بهم: زفر، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وغيرهما ممن أخذ الفقه عن أبي حنيفة، لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة أو قول بعضهم، ثم هذه المسائل التي تسمى بظاهر الرواية، والأصول: هي ما وُجد في كتب محمد التي هي: المبسوط، والزيادات، والجامع الصغير، والسير الصغير، والجامع الكبير، والسير الكبير.

وإنما سميت بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد برواية الثقات، فهي ثابتة عنه، إما متواترة، أو مشهورة عنه<sup>(٥)</sup>.

(١) «الفوائد البهية» ص ٢٣١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) إجازة الكوثري لأحمد خيرى ملحقة «بالتحرير الوجيز» ص ١٠٨.

(٤) «شرح عقود رسم المفتي»، ج ١، ص ٣٦-٣٧، و«المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة»

ص ٢٢٠.

(٥) «شرح عقود رسم المفتي» ج ١، ص ١٦.



ويلحق بكتب ظاهر الرواية مختصرات المشايخ الكبار .

جاء في مقدمة «المثانة في مرمة الخزانة» : «وأما المختصرات التي صنفها حذاق الأئمة وكبار الفقهاء المعروفين بالعلم والزهد والفقاهة والعدالة في الرواية، كالإمام أبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكرخي، والحاكم الشهيد المروزي، وأبي الحسين القدوري، ومن في هذه الطبقة من علمائنا الكبار، فهي موضوعة لضبط أقوال صاحب المذهب، وجمع فتاواه المروية عنه، فمسائلها ملحقة بمسائل الأصول وظواهر الروايات في صحتها وعدالة رواياتها، وما فيها دائر بين متواتر ومشهور وآحاد صحيحة الإسناد، وقد تواترت هذه المختصرات عن مصنفاتها، وتلقاها علماء المذهب بالقبول منهم»<sup>(١)</sup> .

وقد ذكروا أن هناك متوناً معتمدة عند المتقدمين، ومتوناً معتمدة عند المتأخرين<sup>(٢)</sup> .

وذكروا أن المتون المعتمدة عند المتأخرين هي : «بداية المبتدي» للمرغيناني، و«مختصر القدوري»، و«المختار» للموصلي، و«النقاية» لصدر الشريعة، و«الوقاية» لتاج الشريعة، و«الكنز» للنسفي، و«ملتقى الأبحر» للحلي، و«مجمع البحرين» لابن الساعاتي .

قال اللكنوي بعد أن ذكر أربعة متون مما سبق، ومن ضمنها «مختصر القدوري» : «وقالوا: العبرة لما فيها عند تعارض ما فيها وما في غيرها، لما عرفوا من جلاله قدر مؤلفيها، والتزامهم إيراد مسائل ظاهر الرواية، والمسائل التي اعتمد عليها المشايخ»<sup>(٣)</sup> .

قال ابن عابدين :

وكل قول في المتون أثبتنا فذاك ترجيح لها ضمناً أتى<sup>(٤)</sup>

غير أن القول بأن للمتأخرين متوناً اعتمدوا عليها، هي ما ذكر - خالفه البعض، واعتبر

(١) عن «المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة»، ص ٢٢٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢١ .

(٤) «عقود رسم المفتي» ص ٣٤ .

متون المتقدمين من المتون المعتمدة .

قال الكوثري : «وعدّ الأستاذ المرجاني المتون المعتمدة في المذهب هي أمثال : «مختصر الطحاوي» ، و«مختصر الكرخي» ، و«مختصر الحاكم الشهيد» ، و«مختصر القدوري» ، فخالف ابن الكمال أيضًا فيما قاله عن متون المتأخرين»<sup>(١)</sup> .

وحتى ما ذكره من المتون المعتمدة، أغلبها اعتمد على «مختصر القدوري» إما مباشرة وإما بالواسطة.

١. فقد مرّ أن «بداية المبتدي» جمع فيه المرغيناني بين القدوري والجامع الصغير لمحمد بن الحسن.

٢. و«الوقاية» : اختصار لكتاب «الهداية» الذي هو شرح «بداية المبتدي» .

٣. و«مجمع البحرين» : جمع فيه بين مختصر القدوري ومنظومة النسفي في الخلاف .

٤. و«النفاية» لصدر الشريعة : اختصار لشرحه هو على «الوقاية» .

٥. و«ملتقى الأبحر» : جمع فيه بين مسائل القدوري والمختار والكنز والوقاية وبعض مسائل المجمع ونبذة من الهداية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) «حسن التقاضي» ص ٩٤، ويعني الكوثري ما عدّه ابن كمال باشا من الطبقة السادسة من

المتون المعتمدة عند المتأخرين ، راجع المبحث : منزلة القدوري العلمية ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) راجع : «المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة» ص ٢٢١ .

## المبحث الثاني : ما ألف من شروح على « مختصر القدوري »

وهذا المبحث يفيد في بيان مكانة «مختصر القدوري»، فإن الكتاب إذا كثرت عليه الشروح دل ذلك على اعتناء العلماء به، ومكانته العالية عندهم.

وأورد هنا أسماء الشروح التي كُتبت على «مختصر القدوري»، واعتمدت في ذلك على «كشف الظنون» لحاجي خليفة<sup>(١)</sup>، مع إضافات وتعديلات، وكل هذه الشروح مخبوءة في طوايا المخطوطات، ما عدا «اللباب في شرح الكتاب» للغنيمي، فيما أعلم:

١ - شرح الإمام أحمد بن محمد المعروف بأبي نصر الأقطع<sup>(٢)</sup> - وهو تلميذ القدوري صاحب المتن - في مجلدين المتوفى سنة (٤٧٤) أربع وسبعين وأربعمائة. قال الأقطع: «رأيت أن أشرحه شرحاً لا أحيد عن حدّ الاختصار، وأنكم رأيتم ما كنت ابتدأت به من شرحه للشريف ضياء الشرف أبي الحسين عبيد الله بن المطهر بن حسين بن داود الناصر لدين الله سبحانه وتعالى فوجدتموه في غاية الاختصار، وسألتهم أن أبسط القول فيه بعض البسط، وأذكر في كل مسألة من مسائل الكتاب ما يُعتمد عليه، وبه يُستخرج الجواب عن أخواتها من المسائل».

قال الكوثري في هذا الشرح: «وأحسن شروح «المختصر» شرح تلميذ القدوري أحمد بن محمد أبي نصر الأقطع»<sup>(٣)</sup>.

٢ - وشرحه الإمام نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي الحنفي المتوفى سنة (٦٥٨) ثمان وخمسين وستمائة، وهو شرح نفيس في ثلاث مجلدات<sup>(٤)</sup>.

(١) «كشف الظنون» ج ٢، ص ١٦٣١ - ١٦٣٣.

(٢) وذكره أيضاً العيني في «كشف القناع المرني» ص ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٣) إجازة الكوثري لأحمد خيرى الملحقه بشيئته «التحرير الوجيز» ص ١٠٩ - ١١٠.

(٤) وذكره أيضاً العيني في «كشف القناع المرني» ص ٤٥٠، وقال في اسمه: الإمام أبو الرجاء

مختار بن محمود بن محمد الزاهد الملقب بنجم الدين، وذكره في ص ٥٧٤ باسم: مجد الدين الزاهدي.

- ٣- وشرحه الإمام أبو بكر بن علي المعروف بالحدادي العبادي المتوفى في حدود سنة (٨٠٠) ثمانمائة، في ثلاث مجلدات سماه «السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج»، وعده المولى المعروف ببركلي من جملة الكتب المتداولة الضعيفة غير المعتمدة.
- ٤- ثم اختصر هذا الشرح وسماه «الجوهرة النيرة». وطبع شرح الجوهرة بمصر، ونفدت نسخه منذ أمد غير قصير.
- ٥- وجرّد «السراج الوهاج» الشيخُ الفقيه أحمد بن محمد بن إقبال وسماه «البحر الزاخر».
- ٦- وشرحه أبو جعفر محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي الرازي، المسمى «بالنوري في شرح مختصر القدوري» المتوفى سنة (٦١٥) خمس عشرة وستمائة<sup>(١)</sup>.
- ٧- وشرحه أبوالمعالى عبدالرب بن منصور الغزنوي في مجلدين وهو المسمى «بملتمس الإخوان»، وتوفى في حدود سنة (٥٠٠) خمسمائة.
- ٨- وشرحه إبراهيم بن عبد الرزاق بن خلف الرسعني، المعروف بابن المحدث، وهو ليس بتام، وتوفى سنة (٦٩٥) خمس وتسعين وستمائة.
- ٩- وشرحه شمس الأئمة إسماعيل بن الحسين البيهقي، وهو المسمى «بالكفاية».
- ١٠- ومحمد بن رسول الموقاني، وهو المسمى «بالبيان»، وتوفى سنة (٦٦٤).
- ١١- وشرحه محمود بن أحمد القونوي في أربع مجلدات، وتوفى سنة (٧٧٠) سبعين وسبعمائة، سماه «التقريد».
- ١٢- وشرحه جلال الدين (جمال الدين) أبو سعد مطهر (المطهر) بن الحسن (الحسين) اليزدي في مجلدين، وهو المسمى «باللباب» وتوفى سنة (٥٩١)<sup>(٢)</sup>.

(١) وكذا ذكره العيني في «كشف القناع المرني» ص ٤٣٦ .

(٢) ما بين الأقواس أثبتته حاجي خليفة، للدلالة على ترده في اسمه. وذكر هذا الشرح أيضًا العيني في «كشف القناع المرني» ص ٤٤٨، وذكر في اسم مؤلفه: أبو سعد جلال الدين المطهر بن الحسين ابن سعد بن علي اليزدي.

١٣- وشرحه شيخ الإسلام محمد بن أحمد الإسييجابي أبوالمعالى بهاء الدين سماه «بزاد الفقهاء».

١٤- وشرحه بدرالدين محمد بن عبد الله الشبلي (الدمشقي الطرابلسي)، وهو المسمى «بالينابيع في معرفة الأصول والتفاريع»، ثم قال في «كشف الظنون»: «هو لرشيد الدين أبي عبد الله محمود بن رمضان الرومي المدرس بمدرسة الخلاوية بحلب، فرغ منها سنة (٦١٦)، أوله: الحمد لله الذي أوضح السبيل للسالكين، إلخ، وهو شرح للمبتدئ بالقول. ذكره ابن قطلوبغا في طبقات الحنفية، وتوفي سنة (٧٦٩) تسع وستين وسبعائة»<sup>(١)</sup>.

١٥- وشرحه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الكريم الموصللي المتوفى سنة (٦٢٨) ثمان وعشرين وستائة، وهو ليس بتام.

١٦- وشرحه محمد شاه بن محمد، المعروف بابن الحاج حسن، المتوفى سنة (٩٣٩) تسع وثلاثين وتسعمائة.

١٧- وشرحه حسام الدين علي بن أحمد بن مكى الرازي<sup>(٢)</sup>، وسماه «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل»، وتوفي سنة (٥٩٨) ثمان وتسعين وخمسمائة، وهو شرح مفيد مختصر نافع، وهو كتابنا هذا.

١٨- ومن شروحه «المجتبى».

١٩- ومن شروحه «جامع المضممرات والمشكلات» في مجلد، ليوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري، المعروف بنيرة شيخ عمر بزار، المتوفى سنة (٨٣٢) أوله: «الحمد لله الذي جعل علم الهدى أهدى علم الإسلام»، إلى آخره. أشار فيه بالميم إلى المنقول من

(١) ذكره حاجي خليفة في موضعين ج ٢، ص ١٦٣٢ - ١٦٣٣.

(٢) ذكر حاجي خليفة في اسمه حسام الدين أحمد بن علي المكي الرازي، وهو مخالف لمن ترجم

له حيث ذكر في اسمه: ابن مكى، وراجع المبحث الذي كُتب في اسمه ص ٣١.

الينابيع والمنافع، وبالألف إلى الأنفع، وبالهاء إلى الهداية، وبالباء إلى المغرب، وسمى غيرها بأسمائها، وقدم فيه بيان العلامات المعملة على الإفتاء، وفصلاً في فضل الفقه، وذكر الفقهاء، وفي بيان السنة والجماعة، وفيمن يحل له الفتوى ومن لا يحل، وفي آداب المفتي والمستفتي، وهل يحل للمجتهد تقليد غيره في الشرعيات أو لا.

٢٠- وشرحه حافظ الدين محمد بن محمد الكردي المعروف بابن البزازی، المتوفى سنة (٨٢٧) سبع وعشرين وثمانمائة. كذا في بعض حواشي التلويح.

٢١- ومن شروحه شرح الإمام شهاب الدين أحمد السمرقندي، أوله: «الحمد لله الذي جعل الفقه في الدين حبلاً متيناً بين عباده»، إلى آخره.

٢٢- ومن شروحه شرح ركن الأئمة<sup>(١)</sup> الصباغي ذكره في «القنية».

٢٣- وشرحه الإمام أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي.

٢٤- ومن شروحه شرح عبد الرحيم الأمدى سماه «المهم الضروري».

٢٥- وشرحه أبو العباس أحمد بن الحسن بن أبي عوف الإمام الفقيه، المعروف بالقاضي (من علماء اليمن)، ذكره علي القاري في «طبقاته»، وقال: هو الشرح المعروف عند الحنفية بالقاضي.

٢٦- ومن شروحه شرح ناصر بن الحسين بن مهمل العلوي البستي.

٢٧- ومن الشروح شرح نصر بن محمد الحتلي الفقيه.

٢٨- ومن شروحه «حديق العيون» في مجلدين أبدع فيه مؤلفه، وكان في حدود ستمائة، وهو شرح مختصر ممزوج «كالخلاصة»، أوله: «الحمد لله على عواطف كرمه» إلى آخره، لعبد الله بن حسين بن حسن بن حامد، ألفه للسلطان محمد أبي الفتح.

(١) ترك حاجي خليفة هنا فراغاً، فكتب في الهامش النص الآتي مختوماً بـ (ولي الدين): «وهو

عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن علي الصباغي أبو المكارم المدني الإمام، ركن الأئمة ومفتي الأمة، تفقه على أبي اليسر محمد بن محمد البزدوي، له «شرح القدوري»، قال الزاهدي في «المجتبى»: «قد أورد في شرحه فوائد عظيمة لا توجد في غيره». اهـ.

٢٩- ولخص الشرح السابق الإمام ظهير الدين محمد بن عمر النوحابادي البخاري الحنفي بمستنصرية بغداد (إمام المستنصرية ببغداد)، المتوفى سنة (٦٦٨) ثمان وستين وستمائة.

٣٠- ومن شروحه شرح ابن وهبان، ذكره ابن الشحنة في شرح المنظومة.

٣١- وقد قام بشرحه شرحاً جيداً مختصراً من المتأخرين: العلامة الشيخ عبد الغني بن طالب ابن حمادة الغنيمي الدمشقي الشهير بالميداني، المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ، وهو من تلاميذ العلامة ابن عابدين صاحب «رد المحتار»، سماه «اللباب في شرح الكتاب»<sup>(١)</sup>.

وأورد هنا شيئاً من مقدمته، وفيها شرح منهجه في كتابه، قال في أوله: «الحمد لله الذي وفق من أراد به خيراً للتفقه في الدين... إن الكتاب المبارك للإمام القدوري، وقد شاعت بركته حتى صارت كالعلم الضروري، ولذا عكفت الطلبة على تفهّمه وتفهمه، وازدهوا على تعلّمه وتعليمه، وكنت ممن عكف عليه الأيام الكثيرة، ودأب على التردد إليه حتى أسرّ إليه ضميره، فرأيت بعض جواهره قد خفيت في مكانها، وبعض لطائفه قد استترت في مكانها.

وكان كثيراً ما يخطر لي أن أتطلّع عليه، بجمع بعض عبارات تكون كالشرح إليه، لتفصيل مجمله، وتقييد مطلقه، وإيضاح معانيه، على وجه التوسط مع الإيضاح بحيث يكون معيناً لمعانيه، إلا أنه كان يمنعني أني لست من أهل هذا الشأن، وقصيرُ الباع في هذا الميدان، ثم جرّأني على اقتحام هذا المقام، رجاء الانتساب بالخدمة لذلك الإمام، تشبّثاً بأذيال بركته، وتيمناً بخدمته، فاستخرت الله تعالى وجمعت من كلامهم، ما يدل على مقصودهم ومراميهم، مع زيادة ما يغلب على الظن أنه يُحتاج إليه، وتحري ما هو المعتمد والفتوى عليه، وضمّ ما جمعه العلامة قاسم في كتابه «التصحيح»، من اختيارات الأئمة لما هو الراجح والصحيح»، ولم أَلْ جهداً في التهذيب والتحرير، وتحري ما هو الأظهر والأوضح في التعبير». اهـ.

(١) انظر ترجمته في مقدمة التحقيق لشرحه المذكور ج ١، ص ٧، وقد قام بتحقيقه وطبعه الشيخ

محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمود أمين النواوي، ثم عبد الرزاق المهدي.

## المبحث الثالث : ما خُدم به «مختصر القدوري» من نظم أو

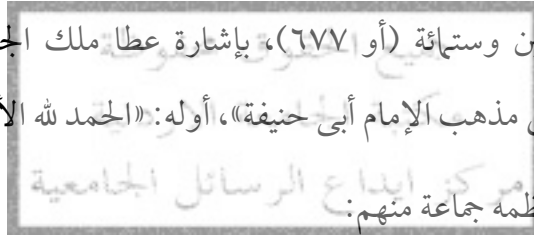
### ترتيب أو غير ذلك

واعتمدت في هذا المبحث كسابقه على حاجي خليفة في «كشف الظنون»<sup>(١)</sup>، مع تصرف. وجميع ما أذكره مخطوط فيما أعلم .

١- في حلّ مشكلات القدوري: كتاب حصول بن مظفر الرازي شمس الأئمة الكرّدي المتوفى سنة (٦٤٢).

٢- واختصره عبد الرحيم بن محمد تاج الدين الموصلّي الشافعي، وكان آية في القدرة على الاختصار، وتوفى سنة (٧٧١) إحدى وسبعين وسبعائة.

٣- واختصره الشيخ الإمام أبو نصر عبد الرحيم بن محمد بن يونس الموصلّي المتوفى (٦٧٠) سنة وسبعين وستائة (أو ٦٧٧)، بإشارة عطا ملك الجويني، وسماه «جوامع الكلم الشريفة على مذهب الإمام أبي حنيفة»، أوله: «الحمد لله الأزلي»، إلى آخره<sup>(٢)</sup>.



٤- أبو المظفر محمد بن أسعد المعروف بابن الحكيم، المتوفى سنة (٥٦٧) سبع وستين وخمسمائة.

٥- وأبو بكر بن علي سراج الدين العاملي الحنفي المتوفى سنة (٧٦٩) تسع وستين وسبعائة.

٦- وجمع حسام الدين الرازي صاحب «الخلاصة» ما شذَّ من نظم «مختصر القدوري» من المسائل المنثورة في المختصرات كالجوامع الصغير ومختصر الطحاوي والإرشاد وموجز الفرغاني في مجلد سماه «تكملة القدوري»، ورتبه على ترتيب كتابه وأبوابه من غير تكرار مسألة إلا ما صعب ذكره بدون إعادة ذكره. قال: «ومن فهمه بعدما علمه كان كمن قرأ

(١) «كشف الظنون» ج ٢، ص ١٦٣١ - ١٦٣٣ .

(٢) المختصران ذكرهما حاجي خليفة كل واحد في موضع من «كشف الظنون» ج ٢،

ص ١٦٣٢ و ١٦٣٣، ويظهر أنهما مختصر واحد لشخص واحد، ووقع خطأ في تحديد سنة الوفاة.



المختصرات الخمس الخ» انتهى. أوله: «الحمد لله الذي خلقنا».

٧- ثم شرح هذه «التكملة» كالقدوري<sup>(١)</sup>.

٨- وشرح «التكملة» الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري (محمد بن عمر بن عبد الله الصانع السنجي الحنفي).

٩- وشرح غريب أحاديث «شرح الأقطع» قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة (٨٧٩) تسع وسبعين وثمانمائة.

١٠- ولقاسم بن قطلوبغا أيضًا: «الترجيح والتصحيح على القدوري».

١١- وشرح مشكلات القدوري الشيخ الإمام أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، وهو شرح مختصر. قال حاجي خليفة: كذا قيل، وفيه نظر، لعله شرح أبي بكر علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي المتوفى سنة (٥٢٢).

١٢- وقد ذكرت في المبحث الأول من هذا الفصل بعض الكتب التي أصلها «مختصر القدوري»، مثل: «بداية المبتدي»، و«ملتقى الأبحر»، فراجع ص ٤٧.

---

(١) وقد تكلمت على هذا الكتاب والذي قبله عند ذكر مصنفات الإمام حسام الدين الرازي

في المبحث السابع من ترجمته ص ٣٧، ٣٨.

## الفصل الثاني

# الكلام على خلاصة الدلائل

وفيه مباحث :

المبحث الأول: اسم الكتاب  
المبحث الثاني: الاشتباه باسم كتاب آخر  
المبحث الثالث: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

المبحث الرابع: لمحة عن الكتاب ومميزاته

المبحث الخامس: سبب تأليف الكتاب

المبحث السادس: أهمية الكتاب ومكانته لدى العلماء ، وما خُدم به

المبحث السابع: موضوعات الكتاب

المبحث الثامن: منهج المصنف ( الشارح )

المبحث التاسع: الكلام على نُسخ الكتاب ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق

المبحث العاشر: منهج التحقيق

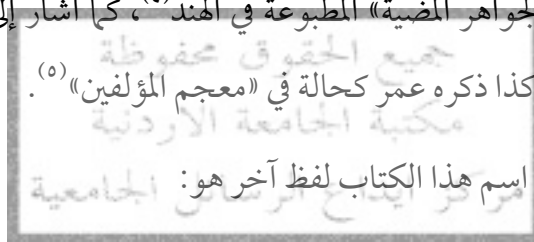
## المبحث الأول : اسم الكتاب

اسم الكتاب أو عنوانه:

( خُلاصَةُ الدَّلَائِلِ فِي تَنْقِيحِ الْمَسَائِلِ )

هكذا كُتِبَ أول النسخة المخطوطة التي رمزت إليها بالحرف ( ج )، وهكذا كُتِبَ في هامش الورقة الأولى التي فيها مقدمة المصنف من النسخة ( ب )، بخط رجل اسمه: أحمد عمر المحمصاني، وقد كُتِبَ هذا الهامش في ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٣٢٢ هـ.

وهكذا ذكره العلامة قاسم في «تاج التراجم»<sup>(١)</sup> في ترجمة أحمد بن عثمان ابن التُّرْكُمَانِي، وهكذا ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»<sup>(٢)</sup>، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين»<sup>(٣)</sup>، وهكذا في نسخة «الجواهر المضية» المطبوعة في الهند<sup>(٤)</sup>، كما أشار إلى ذلك محقق الكتاب الدكتور عبد الفتاح الحلو، وكذا ذكره عمر كحالة في «معجم المؤلفين»<sup>(٥)</sup>.  
وقد ذُكِرَ في اسم هذا الكتاب لفظ آخر هو:



( خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل )

ذكر ذلك القرشي في «الجواهر المضية»، واللكنوي في «الفوائد البهية»<sup>(٦)</sup>.

لكني أرجح الاسم الأول لما سيأتي من الفحص في معنى العنوان.

فإذن علينا أن نلقي نظرة على العنوان حتى يتبين لنا ما وراءه، وما يوحيه اسمه من

مدلولات.

(١) ص ١١٦.

(٢) ج ٢، ص ١٦٣٢.

(٣) ج ١، ص ٧٣.

(٤) ج ٢، ص ٥٤٣.

(٥) ج ٧، ص ٣٠.

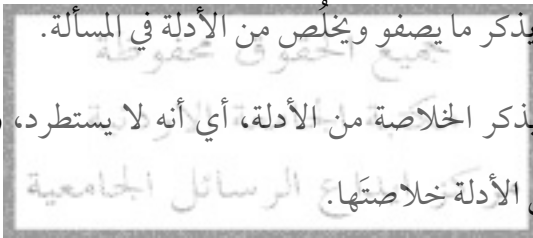
(٦) «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٣، «الفوائد البهية» ص ١٩٨.

تقول: خَلَصَ الشيء من التلف خُلُوصًا، من باب قعد: سَلِمَ ونجا، وخَلَصَ الماء من الكَدَر: صفا. وخَلَصْتَه: مَيَّزْتَه من غيره، وصَفَيْتَه.

وُخْلَاصَةُ الشيء - بالضم -: ما صفا منه، مأخوذ من خلاصة السمن أي: ما خَلَصَ منه، وهو ما يلقي فيه تمر أو سَوِيق ليخلُصَ به من بقايا اللبن. وكذا يقال فيه: خِلَاصَةٌ، بالكسر<sup>(١)</sup>.  
وتقول: نَقَحْتُ العود نَقْحًا. من باب نفع: نَقَّيْتَه من عُقْدِهِ، ونَقَّحْتُ الشيء: خَلَصْتُ جَيِّدَهُ من رديئه، ونَقَّحْتُ بالتشديد: مبالغة وتكثير. وتنقيح الكلام: من ذلك. وتنقيح الشعر: تهذيبه<sup>(٢)</sup>.

فإذن أراد المصنف من تسمية كتابه باسم «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل» أن يوصل إلينا أمرين:

الأول: أنه يذكر ما يصفو ويخلص من الأدلة في المسألة.

الثاني: أنه يذكر الخلاصة من الأدلة، أي أنه لا يستطرد، ولا يستكثر من ذكر الأدلة في المسألة، بل يذكر من الأدلة خلاصتها.   
فهذا ما يوحيه اسم الخلاصة: الصفاء، والاقتضاب.

وهذا ما نراه في هذا الكتاب، فإنه يعرض مسألة القدوري ويتبعها بموطن الدليل أو الشاهد من الدليل: من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس...  
فإذا وُجد في المسألة أكثر من دليل اقتصر على ذكر الدليل المباشر في المسألة، ويذكر موطن الشاهد من الدليل، ولا يذكره كاملاً، إمعاناً في ذكر خلاصة الشيء.

فتراه مثلاً في باب التيمم، عند قول القدوري: «ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل والحجر والجص...» - يذكر دليل المسألة من كتاب الله تعالى فيقول: «لقوله تعالى: ( فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا ) ، والصعيد : عبارة عن وجه الأرض من

(١) «أساس البلاغة» ص ١٧٢، و«المصباح المنير» ص ٦٨، و«مختار الصحاح» مادة (خلص).

(٢) «المصباح المنير» ص ٢٣٧، و«مختار الصحاح» مادة (نقح).

الصعود». اهـ .

فذكر موطن الدليل من الآية فقط، ولم يذكر تنمة الآية، حتى أنه لم يذكر قوله تعالى: (طَيِّبًا)، لأنه ليس محلَّ الشاهد من الدليل.

ثم لما ذكر خلاف أبي يوسف في المسألة، ومعه الشافعي حيث قال القدوري: «وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا بالتراب والرمل خاصة» - قال الرازي: «وبه أخذ الشافعي في قول<sup>(١)</sup>؛ لأنه تعالى قال: (صعيدًا طيبًا)، والطيب: المنبت». فانظر إليه كيف ذكر هنا قوله تعالى: (طيبًا)، ولم يذكر قوله: (فتيمموا) اكتفاءً بذكره سابقًا. ثم أجاب عن استدلالهما بقوله: «لكننا نقول: الطيب: الطاهر، وحمله عليه أليق فيما نحن فيه».

وأما قوله في عنوان الكتاب: (في تنقيح المسائل): أي أنه أراد أن يذكر خلاصة الأدلة في المسائل المنقحة التي نقحها القدوري وهذبها وشذبها في «مختصره». ولهذا رجحت ما ذكرته أولاً في اسم الكتاب وهو: (خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل) لا: (خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل)؛ لأن الرازي لم يقم بتنقيح المسائل، أي أنه لم يقم بتهذيبها وتنقيحها، وتخليص جيدها من رديئها، بل الذي نهض بذلك هو الإمام القدوري، والذي فعله الإمام حسام الدين الرازي هو أنه نهض لذكر خلاصة الأدلة في هذه المسائل المنقحة المهذبة.

ولعل الذي أراده المصنف رحمه الله تعالى من ذكر هذه الأدلة باقتضاب واختصار، مع إحكام وتركيز: هو تسهيل حفظ المسائل بأدلتها، مع ذكر المخالف ودليله وجوابه باختصار أيضًا، فيسهل بذلك حفظ المسألة ودليلها، وحفظ المخالف فيها ودليله، والجواب عنه.

ولذلك ترى القرشي يقول: «وهو كتابي الذي حفظته في الفقه»<sup>(٢)</sup>.

(١) ذكرتُ مذهب الشافعية في محله من الكتاب ص .

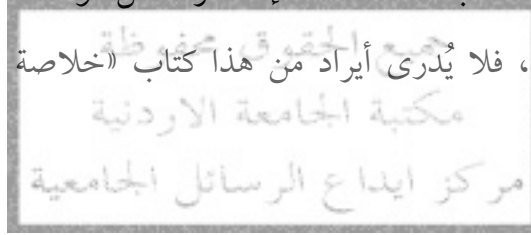
(٢) «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٣ .

## المبحث الثاني: في الاشتباه باسم كتاب آخر

كثيراً ما يحصل وقوع اشتباه باسم كتاب آخر، ويحدث هذا بسببين: إما أن يكون للكتابين نفس الاسم، وإما أن يتشابه الكتابان في الاسم.

وكتابنا الذي نحن بصدد الكلام عليه: لم أجد له سميّاً آخر، لكن له شبيه في الاسم مشتهر بين كتب الحنفية وهو: «خلاصة الفتاوى» جمعه طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري المتوفى سنة ٥٤٢<sup>(١)</sup>.

فيقع الاشتباه عندما يُقتصر في الكلام على الكلمة الأولى من العنوان فيقال (الخلاصة) اختصاراً، فترى من ينقل عن أحد الكتابين أو من يذكر صاحب كتاب منهما يقول: قال في «الخلاصة» أو قال صاحب «الخلاصة». فإذا ذكر الناقل مؤلف الكتاب تبين المراد، ولكن إذا لم يذكره يقع الاشتباه، فلا يُدرى أيراد من هذا كتاب «خلاصة الدلائل» أو كتاب «خلاصة الفتاوى».



مثال ذلك:

قال ابن الهمام في «فتح القدير» في باب التيمم<sup>(٢)</sup>: «وهل يأخذ الترابُ حكمَ الاستعمال؟ في «الخلاصة» وغيرها: لو تيمم جنب أو حائض من مكانٍ فوضع آخرُ يده على ذلك المكان فتيمم: أجزأه، والمستعمل: هو التراب المستعمل في الوجه والذراعين. اهـ.»

(١) «خلاصة الفتاوى، للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، وهو كتاب مشهور معتمد في مجلد، ذكر في أوله أنه كُتب في هذا الفن «خزانة الواقعات»، وكتاب «النصاب»، فسأل بعض إخوانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها فكتب «الخلاصة» جامعة للرواية خالية عن الزوائد مع بيان مواضع المسائل، وكتب فهرست الفصول والأجناس على رأس كل كتاب ليكون عوناً لمن ابتلي بالفتوى». «كشف الظنون» ج ١، ص ٧١٨، و «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٢٧٦.

(٢) ج ١، ص ١٢٠.

فهل المقصود من قوله «الخلاصة» «خلاصة الدلائل» أو «خلاصة الفتاوى»؟  
وقال القرشي في «الجواهر المضية»<sup>(١)</sup>: «فائدة: قال صاحب «الخلاصة» في الأيمان: «لما روى خارجة بن زيد عن أبيه عن جده، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنه سئل عن رجل قال: هو يهودي أو نصراني أو بريء من الإسلام إن فعل كذا، ثم حنث، قال: عليه كفارة يمين». ثم قال القرشي<sup>(٢)</sup>: «فائدة: قال صاحب «الخلاصة» في كتاب النكاح في مسألة (إذا كان بالزوجة عيب فلا خيار لزوجها): لأن في إثبات الخيار إضراراً بها، وضرراً الزوج مندفع بأخرى أو بها على تقدير زوال العيب».

فأي الكتاين قصد القرشي بقوله «الخلاصة»؟!!

لا مناص من أنا إذا أردنا التيقن من الكتاب المقصود فإن علينا الرجوع إلى أحد الكتاين لنرى النص المنقول، هل هو فيه أو ليس فيه، فيكون في الكتاب الآخر. هذا إذا أردنا اليقين، أما إذا أردنا غلبة الظن فإن المخلص أن ننظر في النص المنقول لنعرف من خلاله من أي الكتاين نُقل.

فإذا رأينا في النص المنقول ذكراً للمسائل أو الفتاوى أو الأقوال أو ترجيحاً بينهما أو ذكراً لتعريفات أو تفريعات: عرفنا أن النص منقول من «خلاصة الفتاوى»؛ لأنه كتاب اعتنى بذكر الفتاوى والواقعات والمسائل.

وإذا رأينا في النص ذكراً للدليل علمنا أنه من منقول من كتاب «خلاصة الدلائل»؛ لأنه كتاب اعتنى بذكر الدليل غالباً.

فالنص الذي ذكره ابن الهمام: من «خلاصة الفتاوى»، والنص الذي ذكره القرشي: من «خلاصة الدلائل»؛ لأن ما ذكره ابن الهمام من الفروع، وما ذكره القرشي من الأدلة. وقد تحققت من ذلك في النصين اللذين نقلهما القرشي فوجدتهما في «خلاصة الدلائل». وكذلك من النص الذي نقله ابن الهمام، فإني لم أجده في باب التيمم من «خلاصة الدلائل». وبهذا يرتفع الاشتباه، والحمد لله تعالى.

(١) ج ٤، ص ٥٨٤ - ٥٨٥.

(٢) ج ٤، ص ٥٨٦.

## المبحث الثالث: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

يُتوصل إلى توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه بأمر منها:

- ١- صفحة العنوان للكتاب، حيث يُكتب عليها عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وتعليقات الممتلكين للكتاب من علماء أو قراء أو نسخا .
- ٢- ما يذكر في الكتاب نفسه: في مقدمته أو خاتمته .
- ٣- من خلال كتب التراجم، التي ترجمت للمصنف، إذ تذكر مصنفاته كلها أو بعضها.
- ٤- من خلال الكتب التي عُنت بذكر أسماء الكتب والتعريف بها .
- ٥- من خلال ذكر العلماء لهذا الكتاب ونسبته إلى مؤلفه .

وسنسير مع هذه البنود لنرى صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

أولاً: أما صفحة العنوان في نُسخ الكتاب التي اعتمدتها في التحقيق، فإنها تعطينا قبساً مما نريد، ولن أطيل الكلام هنا، مرجئاً الحديث عن النسخ ووصفها إلى محله، وأكتفي بالقول أن النسخة (ج) كتب فيها على صفحة العنوان: «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل شرح مختصر القدوري للإمام حسام الدين علي بن أحمد ... الرازي المتوفى سنة ٥٩٨، (والمختصر) <sup>(١)</sup> للإمام أبي الحسن <sup>(٢)</sup> أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي المتوفى سنة ٤٢٨ رحمه الله تعالى وشارحه والمسلمين، أمين»، وهذا يعطي صورة صادقة عن اسم الكتاب واسم مؤلفه، واسم المتن واسم مؤلفه.

ثانياً: من خير ما يستدل به على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه أن يذكر في ثنايا الكتاب ما يشير إلى ذلك، سواء في مقدمته أو خاتمته أو في طيات سطورهِ. وقد أجمعت النسخ في مقدمة الكتاب على ذكر اسم المؤلف، على تفاوت بينها في إثبات الألقاب، التي تكون عادة من تلاميذ المؤلف أو من النساخ.

(١) لعلها كذلك .

(٢) كذا ! والصواب أبو الحسين كما مر في ترجمته ص ١٣ .



فقد جاء في مقدمة النسخة ( أ )، وهي أقدم النسخ وأقربها إلى عصر المؤلف، فقد تم نسخها سنة ٦٠٧، أي بعد وفاة المصنف بتسع سنوات - جاء فيها: «قال علي بن أحمد بن مكّي الرازي وفقه الله لمرضاته».

ثالثاً: ذكرته كتب التراجم التي ترجمت لحسام الدين الرازي ضمن مؤلفاته، فقد ذكره القرشي، والعيني، وابن قطلوبغا، واللكنوي، وإسماعيل باشا، والزركلي، وعمر رضا كحالة<sup>(١)</sup>.

رابعاً: ذكرته الكتب المعنية بذكر أسماء الكتب ووصفها ونسبتها إلى أصحابها.

فقد ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»<sup>(٢)</sup> منسوباً إلى مؤلفه، فقال في أثناء الكلام على «مختصر القدوري»: «وشرحه حسام الدين علي بن أحمد بن المكّي<sup>(٣)</sup> الرازي، وسماه خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل، وتوفي سنة (٥٩٨) ثمان وتسعين وخمسمائة».

خامساً: ذكره العلماء في كتبهم منسوباً إلى مؤلفه، بل شرحوه، وخرّجوا أحاديثه، وعلقوا عليه، كما سيأتي عند ذكر أهمية الكتاب ومكانته، وما خُدم به، بعونه تعالى.

وبكل هذه القرائن نستطيع أن نتوثق بأن هذا الكتاب «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل» صحيح النسبة إلى مؤلفه الإمام حسام الدين علي بن أحمد بن مكّي الرازي رحمه الله تعالى.

---

(١) «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٣، «كشف القناع المرني» ص ٤٣٢، «تاج التراجم» ص ٢٠٨، «الفوائد البهية» ص ١٩٨، «هدية العارفين» ج ١، ص ٧٣، «الأعلام» ج ٤، ص ٢٥٦، «معجم المؤلفين» ج ٧، ص ٣٠.

(٢) ج ٢، ص ١٦٣٢.

(٣) كذا في «كشف الظنون»، وهو مخالف لمن ترجم له حيث ذكر في اسمه: بن مكّي، وراجع المبحث الذي كُتب في اسمه.

## المبحث الرابع: لمحة عن الكتاب ومميزاته

اسم الكتاب: ( خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل )

مؤلف الكتاب: ( حسام الدين علي بن أحمد بن مكي الرازي ) إمام من أئمة المذهب الحنفي، توفي سنة ٥٩٨ هـ ، وقد شرح فيه «مختصر القدوري»، وهو متن من المتون المعتمدة في المذهب الحنفي ويطلق عليه اسم «الكتاب»، وهو متن متين معتبر متداول بين الأئمة الأعيان، وشهرته تغني عن البيان، وشروحه ومختصراته ومنظوماته كثيرة جداً.

يعتبر الكتاب من الشروح المختصرة لمتن القدوري، ويقع في ٢٣٠ ورقة خطية تقريباً، في كل ورقة صفحتان، وهو شرح ممزوج بالمتن، فيذكر متن القدوري ثم يشرحه شرحاً موجزاً، إن لزم الأمر، ثم يذكر دليل المسألة من كتاب أو سنة أو إجماع أو أثر أو قياس أو غير ذلك ...

ويتعرض لآراء تلاميذ الإمام أبي حنيفة في المذهب، كما أنه يتعرض لذكر المذاهب الأخرى فيقول مثلاً: « هذا حجة على مالك ... وعلى الشافعي » ، ويناقش أدلتهم باختصار ، كما أنه يذكر أحياناً آراء الأئمة الكبار كالإمام النخعي، وأكثر ما يذكر مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى .

وهنا أنقل نبذة من الكتاب كمثال: «(ولا يجوز إجبار البكر البالغة على النكاح) لما مرّ من الحديث<sup>(١)</sup>، وجوّز الشافعي ذلك للأب والجد مستدلاً بوضع النطق عنها، إلا أن الاستدلال ضعيف، لأن وضع النطق لرعاية جانبها في النسبة إلى الوقاحة. وفي عدم اعتبار رضاها إهمالاً لجانبها أصلاً، فلا يصح الاستدلال». اهـ .

(١) حيث ذكر قبل ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: « الأيم أحقُّ بنفسها ».

وتظهر مميزات الكتاب في أمور:

- ١- أنه كُتب بأسلوب سهل ميسر.
- ٢- أنه كتاب يختص بذكر أدلة المذهب الحنفي، مع التعرض لأدلة المخالفين والجواب عنها، فيكون له اتصال بالفقه المقارن.
- ٣- أنه مشحون بالأحاديث والآثار في معرض الاستدلال.
- ٤- أنه يذكر المسألة ودليلها بعبارة متينة من غير حشو ولا إطالة. فليس هو بالطويل ولا بالقصير.
- ٥- أنه من الكتب والشروح التي لها ميزة على كثير من الشروح بأسبقية عصره، وقَدَم تأليفه، فقد توفي مصنفه سنة ٥٩٨ هـ، والكتاب نفسه كُتب قبل سنة ٥٤٥، كما أشار إلى ذلك الحافظ القرشي في «تهذيب الأسماء»<sup>(١)</sup>.
- ٦- حظي الكتاب بمكانة سامية عند العلماء الكبار والمحدثين العظام، فاعتنوا به دراسةً، وشرحاً، وتعليقاً، وتخريجاً لأحاديثه، مما يدل على مكانته وأهميته عندهم.
- ٧- انتشار نسخ الكتاب الخطية في خزائن العالم، مما يدل على أهمية الكتاب وتداوله بين العلماء وطلاب العلم، وهذا يتيح الوصول إلى نص سليم كما أراده مؤلفه، خاصة وأن بعض النسخ قريب العهد من المؤلف جداً.

(١) ج ١، ص ٧٢.

## المبحث الخامس: سبب تأليف الكتاب

اعتاد المؤلفون أن يذكروا بين يدي كتابهم السبب والغرض من تأليفه، ولسنا بحاجة في كتابنا هذا إلى التنقيب عن الأسباب، فقد ذكرها لنا المصنف رحمه الله تعالى في خطبة الكتاب، وليس لنا عمل سوى إبرازها في النقاط الآتية:

١ - رغبة المصنف رحمه الله تعالى في ادّخار الذكر الجميل.

٢ - رغبته في تحصيل الثواب الجزيل الذي يكون له ذخراً عند الله تعالى.

وذلك في قوله: «فإن القلوب والطباع لم تزل مائلةً إلى ادخار الذكر الجميل، والنفوس والهمم طامحة إلى اقتناء الذخر الجزيل».

٣ - إجابة المصنف شكوى من شكا إليه إطالة بعض شروح «مختصر القدوري» حتى يكون مملاً، واختصار بعضها حتى يكون مخلاً، فسعى المصنف إلى إسعافه وإسعاده بتصنيف هذا الكتاب مهذباً، متجانساً في ألفاظه ومعانيه، متماثلاً أوله وآخره في التوسُّط، فلا هو بالمختصر المخل، ولا هو بالطويل الممل.

وذلك في قوله: «أنعمتُ بالإسعاف والإسعاد، وأسمحتُ بالإرفاق والإرفاد، لمن شكا إليّ إطالة بعض شروح «مختصر القدوري» وإملاؤه، واختصار بعضها وإخلاله - بتهديب كتاب متجانس اللفظ والمعنى جزالة، متشاكل المبدأ والمنهى اختصاراً وإطالة».

٤ - ويمكن لنا أن نذكر سبباً زيادة على ما تقدم، نأخذه من عنوان الكتاب ومن ثناياه، وهو: إيجاد كتاب فيه زبدة الدليل لكل مسألة من مسائل «مختصر القدوري»، مع ذكر دليل المخالف في بعض المسائل وجوابه، تسهيلاً لحفظ المختصر مع أدلته. إذ إن «مختصر القدوري» من الكتب التي تحفظ في الفقه، فأراد المصنف أن يُحفظ الكتاب أو يُدرس مع أدلته، من غير توسع في ذكر القيود والفروع والتعريفات، فوضع هذا الكتاب.

## المبحث السادس: أهمية الكتاب ومكانته لدى العلماء وما

### خُدم به

الفضل كل الفضل في لفَتِ نظري إلى أهمية هذا الكتاب ومكانته العلمية كلمة الإمام المحقق العلامة الموسوعي، الذي شهد له بسعة الاطلاع والتبحر في العلوم القريب والبعيد، والخصم والصديق وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري رحمه الله تعالى.

فقد قال وهو يوصي تلميذه أحمد خيرى في إجازة له بعد أن قرأ عليه «مختصر القدوري» في عدة مجالس:

«وأحسنُ شروح «المختصر»: شرح تلميذ القدوري أحمد بن محمد أبي نصر الأقطع، وأحسنُ مختصرات شروحه: «خلاصة الدلائل»، فأوصي الأخ المستجيز بالعناية بها، وبتخريج أحاديثها للحافظ عبد القادر القرشي» اهـ.<sup>(١)</sup>

فهذه الإفادة العلمية النفيسة من مثل ذلك الإمام المحقق، العارف بالمذاهب الفقهية حق المعرفة، فضلاً عن مذهبه الحنفي الذي تروى به حتى فاض - هذه الفائدة هي التي جعلتني أقف عند هذا الكتاب، لما أُلقي إليّ بنسخة منه ضمن كتب استنسختها من الأخ الباحث الدكتور خالد مرغوب - وفقه الله تعالى وأحسن إليه - بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.

فلم أنتبه إلى فضل هذا الكتاب إلا عندما مررتُ على كلمة الإمام الكوثري السابقة، فعرفت أن لهذا الكتاب شأنًا بين العلماء، لأن الكوثري لا يمتدح كتابًا إلا إذا كان مستأهلاً للمدح، فكيف به إذا قال فيه أنه أحسن شروح القدوري المختصرة.

هذه كلمة قدمتها في بيان أهمية الكتاب للشيخ الكوثري وإن تأخر زمانه، لأنها كانت السبب في توجيه النظر إلى الكتاب والبحث في شأنه، فأعود فأقول:

(١) من إجازة الكوثري لأحمد خيرى، الملحقه بآخر «التحرير الوجيز» ص ١١٠.

إن الحديث عن إبراز أهمية الكتاب ومنزلته عند العلماء يتداخل مع الحديث عن مميزاته، وثناء العلماء عليه، والكلام على ما تُخدم به الكتاب، فهذه الأمور مجتمعة تُكوّن صورة عن مكانة الكتاب وأهميته.

وسأحاول إبرازها في النقاط الآتية:

(١) ما سبق ذكره في المبحث الرابع من مميزات الكتاب ص ٦٤.

(٢) ثناء العلماء على الكتاب:

فقد مرّت كلمة الإمام الكوثري فيه.

وقال القرشي في «الجواهر المضية» في ترجمة المصنف<sup>(١)</sup>: «وضع كتابًا نفيسًا على «مختصر القدوري» سماه «خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل»<sup>(٢)</sup>.

وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون»<sup>(٣)</sup>: «وهو شرح مفيد مختصر نافع».

(٣) ذكر العلماء له.

فقد ذكره على سبيل المثال ابن عابدين في حاشيته الشهيرة على «الدر المختار» المسماة «برّد المحتار»<sup>(٤)</sup>.

(٤) حفظ العلماء الكبار من الحفاظ لهذا الكتاب، وشدة عنايتهم به.

فقد اعتنى بهذا الكتاب الإمام الحافظ محيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي أيّما عناية: فحفظه، وخرّج أحاديثه، وشرّحه، ودّرّسه مع شرحه لتلاميذه.

(١) ج ٢، ص ٥٤٣.

(٢) ذكرت الخلاف في اسم الكتاب في مبحث خاص ص ٥٦ وما بعدها.

(٣) ج ٢، ص ١٦٣٢.

(٤) ج ٣، ص ٧١٤.

قال القرشي في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»<sup>(١)</sup>: «وهو كتابي الذي حفظته في الفقه، وخرّجت أحاديثه في مجلد ضخّم، ووضعت عليه شرحاً وصلت فيه إلى كتاب (الشركة) حين كتابتي لهذه الترجمة، في يوم الجمعة، ثامن شوال، سنة تسع وخمسين»<sup>(٢)</sup>، ألقيناه في الدروس التي أدرّس فيها، وأسأل الله العظيم، بجاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، إتمامه في خير وعافية في دروسي، آمين».

(٥) وما يدل على مكانة الكتاب اعتناء الحفاظ من الفقهاء بتخريج أحاديثه والكلام عليها، وهذا يمنح الكتاب منزلة سامية زيادة على منزلته.

فقد خرّج أحاديثه الحافظ عبد القادر القرشي، كما أنه خرّج أحاديث «الهداية».

وإنه مما لا ريب فيه أن كتاب «الهداية» للمرغيناني من الكتب المعتمدة في المذهب الحنفي، وما زاده أهمية تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديثه في كتابه الفذ «نصب الراية لأحاديث الهداية»، فإذا علمنا أن الحافظ عبد القادر القرشي والحافظ جمال الدين الزيلعي قرينان في عصر واحد، بل قد اشتركا في بعض الشيوخ، فكلاهما تلميذ الإمام علاء الدين علي بن عثمان المارديني المعروف «بابن التُّركُماني»، صاحب «الجواهر النقي في الرد على البيهقي»<sup>(٣)</sup>، إذا علمنا ذلك أدركنا أهمية كتاب «الخلاصة»، فالحافظ الزيلعي خرّج أحاديث «الهداية»، والحافظ القرشي خرّج أحاديث «خلاصة الدلائل»، وأحاديث «الهداية»، فكأن الكتّابين - أعني الهداية والخلاصة - عديلان.

وإليك مزيد بيان في هذا الشأن:

١. قام بتخريج أحاديث الكتاب قاضي القضاة الإمام علاء الدين علي بن عثمان المارديني المعروف بـ (ابن التُّركُماني)، المذكور آنفاً، المتوفى سنة ٧٥٠ بالقاهرة<sup>(٤)</sup>. في كتاب جمع فيه

(١) ج ٢، ص ٥٤٣.

(٢) أي وسبع مائة، لأن القرشي ولد سنة ٦٩٦، وتوفي سنة ٧٧٥.

(٣) كانت وفاة الزيلعي سنة ٧٦٢، ووفاته القرشي ٧٧٥.

(٤) ترجمته في «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٨١، و «تاج التراجم» ص ٢١١.

تخريج أحاديث «الهداية» و «خلاصة الدلائل» سماه: «التنبية على أحاديث الهداية والخلاصة»<sup>(١)</sup>، وقد أشار إليه العلامة قاسم بن قُطْلُوبُغا في «منية الأملعي»، فقال وهو يعدد بعض ما كتبه العلماء في تخريج أحاديث بعض الكتب الفقهية: «... وابن التُّركُماني فيما كتبه على الكتابين المذكورين، ذاكراً لما وجد، غير متعرض لما لم يجد ببياض للمحل، ولا نفي لوجدانه»<sup>(٢)</sup>، ويريد بالكتابين المذكورين: الهداية والخلاصة.

قال المحقق المتفنن الشيخ محمد عوامة في كتابه «دراسة حديثية مقارنة لنصب الراية وفتح القدير ومنية الأملعي»<sup>(٣)</sup>: «ومن هذا الكتاب: «التنبية» توجد نسخة خطية في خزانة المكتبة الأحمدية ببلدتنا حلب، أول المجموع ٢٨٣، وعدد أوراقها ٩٨ ورقة من القطع المتوسط، وتاريخ كتابتها سنة ٧٦١ أي بعد وفاة مؤلفه بإحدى عشرة سنة، وكاتبها تلميذ المؤلف العلامة جمال الدين الملطي.

ومما ينبه له أن هذه النسخة لم يكتب عليها اسم المؤلف، إلا أني جزمت بنسبة الكتاب إلى المارديني لأمرين:

أولهما: أن الوصف المتقدم عن العلامة قاسم ينطبق على هذا الكتاب.

ثانيهما: أن الحافظ الزيلعي - وهو من تلامذة المارديني - ينقل كثيراً عن شيخه هذا ويقول: قال شيخنا علاء الدين، أو عزاه شيخنا علاء الدين... وقد قابلت قسماً كبيراً من هذه النقول على مظائرها في «التنبية» فوجدتها كذلك». اهـ. كلام الشيخ محمد عوامة حفظه الله تعالى.

والحافظ الزيلعي يُكثر من النقل عن شيخه هذا في كتابه «نصب الراية»، إلا أنه يتعقبه في كل موطن يذكره<sup>(٤)</sup>.

(١) «دراسة حديثية مقارنة» للشيخ محمد عوامة ص ١٤٤.

(٢) «منية الأملعي» لقاسم بن قطلوبغا ص ٣٥٩ ضمن مجموع طبع مقدمة لنصب الراية.

(٣) ص ١٤٤.

(٤) «دراسة حديثية مقارنة» ص ١٥٣، وانظر «نصب الراية» ج ١، ص ٢، ٨٩، ١١٣، ٢٣٤.

على سبيل المثال.

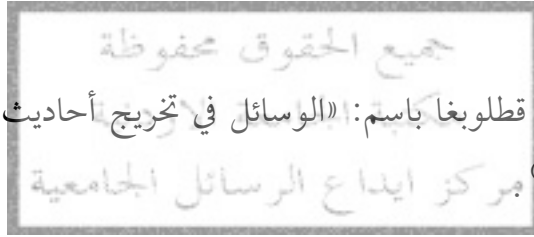


٢. وممن قام بذكر أحاديث الكتاب والكلام عليها: الإمام العلامة تاج الدين أحمد ابن عثمان المارديني، المعروف بابن التركماني أيضًا، وهو أخو الإمام علاء الدين المذكور قبل قليل. وقد توفي سنة ٧٤٤ بالقاهرة<sup>(١)</sup>. فقد وضع تعليقةً عليه في ذكر أحاديثه والكلام عليها<sup>(٢)</sup>.

٣. وقد خرّج أحاديث الكتاب الإمام الحافظ محيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي، المتوفى سنة ٧٧٥<sup>(٣)</sup>. في كتابه «الطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث خلاصة الدلائل». وقد ذكره القرشي في ترجمة المصنف حسام الدين الرازي كما سبق ذكره. حيث قال: «وضع كتابًا نفيسًا على «مختصر القدوري» سماه خلاصة الدلائل ... وخرّج أحاديثه في مجلد ضخّم». وقد سماه هو بالاسم المذكور في آخر كتابه «الجواهر المضية»<sup>(٤)</sup>. وقد ذكر حاجي خليفة أنه فرغ من تبييضه سنة (٧٣٠) ثلاثين وسبعمائة<sup>(٥)</sup>.

وذكره علي القاري في «طبقاته» باسم: «الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل»<sup>(٦)</sup>

وذكره ابن قطلوبغا باسم: «الوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل»، وزاد أنه يسميه «المجموع»<sup>(٧)</sup>



وقد سبق أن ذكرنا أول المبحث أن الكوثري أوصى تلميذه أحمد خيرى بالعناية بخلاصة

---

(١) ترجمته في «الجواهر المضية» ج ١، ص ١٩٧، و «تاج التراجم» ص ١١٥، و «الفوائد البهية» ص ٤٩.

(٢) «تاج التراجم» ص ١١٦ - ١١٧، و «كشف الظنون» ج ٢، ص ١٦٣٢.

(٣) انظر ترجمته في «تاج التراجم» ص ١٩٦، وفي المقدمة الضافية لكتاب «الجواهر المضية» بقلم محققه الدكتور عبد الفتاح الحلو.

(٤) ج ٤، ص ٥٨٩.

(٥) «كشف الظنون» ج ٢، ص ١١١١، ١٦٣٢.

(٦) «الفوائد البهية» ص ١٦٩.

(٧) «تاج التراجم» ص ١٩٦.

الدلائل، وبتخريج أحاديثها للحافظ عبد القادر القرشي، مما يدل على اطلاع الكوثري على هذا الكتاب.

وللقرشي كتاب آخر خرّج فيه أحاديث «الهداية» سماه أولاً «الكفاية في معرفة أحاديث الهداية»، ثم سماه بأمر شيخه علاء الدين المارديني: «العناية في معرفة أحاديث الهداية» أو «العناية بمعرفة أحاديث الهداية»، كما ذكره القرشي في موضعين من كتابه «الجواهر المضية»<sup>(١)</sup>.

قال القرشي في ترجمة شيخه علاء الدين المارديني ابن التركماني: «ولما حملتُ إليه رحمه الله كتابي الذي وضعته على أحاديث «الهداية» وكنت سميت به «الكفاية في معرفة أحاديث الهداية»، فقال مداعباً لي: سرقتَ هذا الاسم مني، فإني سميتُ مختصري للهداية بـ «الكفاية»، وذكرتُ في أول الخطبة: «الحمد لله المتكفل بالكفاية»، فغيّرَ هذا الاسم. فقلت: يا سيدي ما يُسميه إلا أنت، فسمّى كتابي بـ «العناية في معرفة أحاديث الهداية»».

فهذا يعطيك دلالة قوية على أهمية كتاب «خلاصة الدلائل» ومنزلته، فنرى أن الحافظ القرشي - كما أنه خرّج أحاديث «الهداية» - خرّج كذلك أحاديث «خلاصة الدلائل»، وأما شيخه علاء الدين فخرّج في كتاب واحد أحاديث الهداية والخلاصة معاً، ونرى أخا علاء الدين: تاج الدين يضع تعليقة يتكلم فيها على أحاديث الكتاب. مما يدل على عظيم مكانة الكتاب لدى العلماء، وأنه رديف لكتاب «الهداية»، وأنه متداول بين العلماء في ذلك العصر ككتاب «الهداية»، وكتاب «الهداية» لا يحتاج منا إلى بيان منزلته، فما كُتِبَ عليه من شروح وتخرجات ومختصرات وغير ذلك معلوم مشهور.

(٦) ومما يدل على منزلة الكتاب دراسته وتدريسه من قِبَل العلماء :

١. فهذا الحافظ القرشي يدرسه، ويأخذه عن مشايخه، فقد قال في ترجمة محمد بن علي التنوخي المتوفى سنة ٧٢٤ : «كان إماماً عالماً منقطعاً ... سمعتُ عليه، وقرأتُ عليه قطعة من «الخلاصة»»<sup>(٢)</sup>.

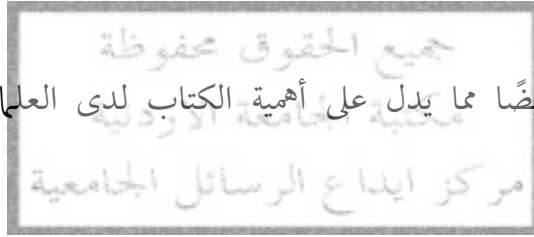
(١) ج ٢، ص ٥٨٢ - ٥٨٣، ج ٤، ص ٥٨٨.

(٢) «الجواهر المضية» ج ٣، ص ٢٦١.

٢. وقال في ترجمة محمد بن عمر بن إسماعيل المتوفى سنة ٧١٦ : «قرأت عليه قطعةً من «الخلاصة»، وكان رجلاً حسنًا متدينًا»<sup>(١)</sup>.

والمشتهر بهذا الاسم (الخلاصة) هو كتاب «خلاصة الفتاوى» لطاهر بن أحمد، ولكني أرجح أن يكون القرشي قصد «خلاصة الدلائل» في كلامه السابق، لأنه شديد العناية بهذا الكتاب، ولأنه يذكره بهذا الاسم «الخلاصة» في مواضع من كتابه «الجواهر» حيث يقول: «قال صاحب «الخلاصة»<sup>(٢)</sup> ثم ينقل نصوصاً عنه، وقد رجعت إلى «خلاصة الدلائل» فوجدت تلك النصوص، مما يعني أنه يطلق «الخلاصة» على «خلاصة الدلائل». وأيضاً فإنه سمي كتابه «تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة»، وهو يريد «خلاصة الدلائل».

٣. والقرشي نفسه يلقي دروساً في هذا الكتاب، ويشرحه في دروسه<sup>(٣)</sup>.



٧) وأيضاً مما يدل على أهمية الكتاب لدى العلماء: القيام بشرحه، والتعليق والاستدراك عليه.

١. فقد شرع بشرحه الإمام عبد القادر القرشي في دروسه التي كان يلقيها. قال في ترجمة المصنف حسام الدين الرازي: «وضعتُ عليه شرحاً، وصلتُ فيه إلى كتاب (الشركة)، حين كتابتي لهذه الترجمة، في يوم الجمعة، ثامن شوال، سنة تسع وخمسين [وسبعمائة]، ألقيته في الدروس التي أدرس فيها، وأسأل الله العظيم، بجاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، إتمامه في خير وعافية في دروسي، آمين»<sup>(٤)</sup>.

يعني أنه شرح أقل من نصف الكتاب.

(١) المرجع السابق ج ٣، ص ٢٨٠.

(٢) انظر «الجواهر المضية» ج ٤، ص ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦.

(٣) «الجواهر المضية» ج ٢، ص ٥٤٣.

(٤) المرجع السابق.

ويظهر أنه لم يكمل هذا الشرح، إذ إن العلامة قاسم ذكر ضمن مصنفات الحافظ القرشي: «قطعة من شرح الخلاصة، في مجلدين»<sup>(١)</sup>.

٢. وقد وضع عليه الإمام العلامة تاج الدين أحمد بن عثمان المارديني المعروف بابن التركماني<sup>(٢)</sup> ثلاث تعاليق:

الأولى: في حلّ مشكلاته، وتبيين معضلاته، وشرح ألفاظه، وتفسير معانيه لحفظه.

والثانية: في ذكر ما أهمله من مسائل الهداية.

والثالثة: في ذكر أحاديثه والكلام عليها. وقد سبق ذكر هذه<sup>(٣)</sup>.

٨) ومن مظاهر أهمية الكتاب الاعتناء بالأسماء الواقعة فيه، حيث قام بترجمتها والتعريف بها، مع ما وقع من الأسماء في كتاب «الهداية» الحافظ عبد القادر القرشي في كتاب سماه: «تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة».

وقد ظن الدكتور عبد الفتاح الحلو محقق كتاب «الجواهر المضية» وهو يعدد مصنفات الحافظ القرشي أن هذا الكتاب ترتيبٌ لتهذيب الأسماء واللغات للنووي<sup>(٤)</sup>.

وهو وهمٌ أوقعه فيه مَنْ ذكر اسم هذا الكتاب بقوله «ترتيب تهذيب الأسماء واللغات»<sup>(٥)</sup> مع أن اللكنوي ذَكَر اسم الكتاب على الوجه السويّ في «الفوائد البهية»<sup>(٦)</sup>. والقرشي نفسه ذكر

(١) «تاج التراجم» ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٢) وقد سبق ذكره عند الكلام على من خرّج أحاديث الكتاب ص ٧٠.

(٣) «تاج التراجم» ص ٢١٦ - ٢١٧، و«الطبقات السنية» ج ١، ص ٣٩٠، و«كشف الظنون»

ج ٢، ص ١٦٣٢.

(٤) مقدمة «الجواهر المضية» ص ٤٣.

(٥) «تاج التراجم» ص ١٩٦.

(٦) ص ١٩٦.

كتابه هذا في آخر «الجواهر المضية»<sup>(١)</sup> مقتصرًا على الجزء الأول منه فقال: «كتابي تهذيب الأسماء». والكتاب حققه تحقيقًا واسعًا متقنًا العالم الشيخ أحمد ابن شيخنا المجاهد المربي العلامة الكبير محمد نمر الخطيب حفظه الله تعالى وأبقاه في خير وعافية، وتقدم به لنيل درجة الدكتوراة في علم الحديث بجامعة الجزائر.

وأنقل من كلام المحقق الفاضل تعريفًا موجزًا بالكتاب قال حفظه الله تعالى: «ونظرًا لشيوخ كتابي الهداية والخلاصة قام الحافظ القرشي بتتبع الرواة والرجال الوارد ذكرهم فيهما على نمط علماء الحديث، فنراه يذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل لكل صاحب ترجمة، ... ويلاحظ أن المؤلف قد بذل فيه جهدًا كبيرًا مع التحقيق والتدقيق ونسبة النصوص إلى مصادرها. وهذا الكتاب يحاكي كتاب «تهذيب الأسماء واللغات» للإمام العلامة الفقيه الحافظ أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي».

ونقل المحقق عن الكوثري في تعليقه على «ذبول تذكرة الحفاظ» قوله في الكتاب: «مفيد جدًا في بابه»<sup>(٢)</sup>.

(٩) ومن مظاهر أهمية الكتاب انتشار نُسخ الكتاب الخطيّة في الخزائن والمكتبات المعنيّة بحفظ المخطوطات في العالم، مما يدل على تداول الكتاب وانتشاره بأيدي الطلبة والعلماء.

وأرجى الحديث عن نُسخ الكتاب وأماكن وجودها إلى محله في مبحث خاص. فكل ما سبق دلائل صدق، وبراهين حقّ على المنزلة السامية والمكانة العلمية التي استوى عليها هذا الكتاب، فجدير بنا أن نستحث العزائم على استخراج هذا الكنز المدفون في خزائن المخطوطات، والله ولي التوفيق.

وألفتُ النظر إلى أنني كنت قد أزمعتُ أن أفرد مبحثًا خاصًا لبيان ما تُخدم به الكتاب من شرح وتخرّيج وتعليق واستدراك وغير ذلك، غير أنني وجدتني مُسوّقًا لشرح ذلك في سياق الكلام على أهمية الكتاب ومنزلته، فأكتفي بذلك.

(١) ج ٤، ص ٥٨٩

(٢) مقدمة «تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة» للقرشي ج ١، ص ١٢.

## المبحث السابع: موضوعات الكتاب

أولاً : موضوعات الكتاب عامة

من الطَّبَعِيّ أن تكون موضوعات الكتاب هي موضوعات «مختصر القدوري»؛ إذ الكتاب شرح له، فموضوعاته هي موضوعات أبواب الفقه كاملة، على ترتيب الحنفية، فيبدأون بالعبادات، فالمعاملات، فالمناكحات أو ما يطلق عليه الآن الأحوال الشخصية، ويذكرون آخر هذا القسم كتاب العتق وما يلحق به من كتب، ثم يذكرون الجنايات والحدود، ثم كتب الصيد والذبائح، ثم كتب الأيمان والدعوى والبيّنات والقضاء، ثم الجهاد والمواريث.

وهو ترتيب مختلف عن ترتيب الشافعية.

ثم إن القدوري يرتب موضوعات الفقه ضمن كل كتاب على أبواب إن كان الكتاب طويلاً، فيذكر مثلاً ضمن كتاب الزكاة: باب صدقة الفطر، وباب صدقة الغنم، وباب زكاة الخيل، وهكذا.

إلا أنك تجد ضمن الكتاب أو ضمن الباب اختلافاً في الترتيب، وهذا معزوٌّ إلى ما ذكر من أن القدوريّ ابتداءً «مختصره» على أن يكون كتاباً صغيراً، ثم زاد فيه بعد مضيّ العبادات، فلما تجاوز الرهن بسط بسطاً مستوفياً<sup>(١)</sup>.

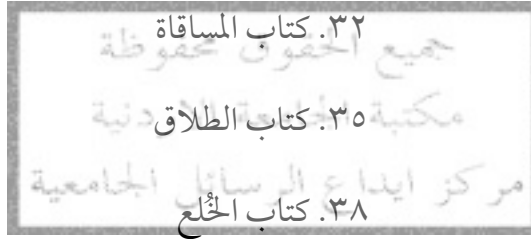
وسأضرب مثلاً على ذلك فيما يأتي، وأسرد هنا موضوعات الفقه التي قررها الكتاب بذكر الكتب دون ما ينطوي تحتها من أبواب، وكان يُكتفى بفهرس الموضوعات لو أن الكتاب طُبِع كاملاً، وإذ فاتنا ذلك الآن، فلا يفوتنا الإشراف على صورة الكتاب من بعيد.

فهذا سرد لموضوعات الكتاب :

- |                  |                 |                 |
|------------------|-----------------|-----------------|
| ١ . كتاب الطهارة | ٢ . كتاب الصلاة | ٣ . كتاب الزكاة |
| ٤ . كتاب الصوم   | ٥ . كتاب الحج   | ٦ . كتاب البيوع |

(١) «كشف الظنون» ج ٢، ص ١٦٣٣.

- |                            |                           |                           |
|----------------------------|---------------------------|---------------------------|
| ٧. كتاب الصرف              | ٨. كتاب الرهن             | ٩. كتاب الحَجْر           |
| ١٠. كتاب الإقرار           | ١١. كتاب الإجارة          | ١٢. كتاب الشفعة           |
| ١٣. كتاب الشركة            | ١٤. كتاب المضاربة         | ١٥. كتاب الوكالة          |
| ١٦. كتاب الكفالة           | ١٧. كتاب الحوالة          | ١٨. كتاب الصلح            |
| ١٩. كتاب الهبة             | ٢٠. كتاب الوقف            | ٢١. كتاب الغصب            |
| ٢٢. كتاب الوديعة           | ٢٣. كتاب العارية          | ٢٤. كتاب اللقيط           |
| ٢٥. كتاب اللقطة            | ٢٦. كتاب الخشئ            | ٢٧. كتاب المفقود          |
| ٢٨. كتاب الإباق            | ٢٩. كتاب إحياء الموات     | ٣٠. كتاب المأذون          |
| ٣١. كتاب المزارعة          | ٣٢. كتاب المساقاة         | ٣٣. كتاب النكاح           |
| ٣٤. كتاب الرضاع            | ٣٥. كتاب الطلاق           | ٣٦. كتاب الرجعة           |
| ٣٧. كتاب الإيلاء           | ٣٨. كتاب الخلع            | ٣٩. كتاب الظُّهار         |
| ٤٠. كتاب اللعان            | ٤١. كتاب العدة            | ٤٢. كتاب النفقات          |
| ٤٣. كتاب الحضانة           | ٤٤. كتاب العتق            | ٤٥. كتاب المكاتب          |
| ٤٦. كتاب الولاء            | ٤٧. كتاب الجنایات         | ٤٨. كتاب الدِّيَّات       |
| ٤٩. كتاب المعاقل           | ٥٠. كتاب الحدود           | ٥١. كتاب السرقة           |
| ٥٢. كتاب الأشربة           | ٥٣. كتاب الصيد والذبائح   | ٥٤. كتاب الأضحية          |
| ٥٥. كتاب الأيمان           | ٥٦. كتاب الدعوى والبيانات | ٥٧. كتاب الشهادة          |
| ٥٨. كتاب الرجوع عن الشهادة | ٥٩. كتاب أدب القاضي       | ٦٠. كتاب القسمة           |
| ٦١. كتاب الإكراه           | ٦٢. كتاب السیر (الجهاد)   | ٦٣. كتاب الحَظْر والإباحة |
| ٦٤. كتاب الوصايا           | ٦٥. كتاب الفرائض          |                           |



## ثانيًا : موضوعات الجزء المحقق من الكتاب

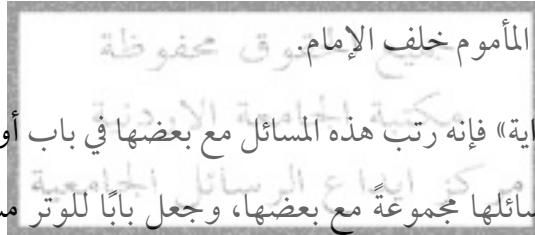
كان نصيبي المقدّر من هذا الكتاب تحقيقَ كتاب الطهارة وكتاب الصلاة، وهو ما يشكّل سدس الكتاب تقريبًا، وانطوى الكتابان على موضوعات شتى، وكان ترتيب الموضوعات داخل الأبواب مختلفًا، وفيه تقديم وتأخير في بعض المواطن، والسبب في ذلك ذكرناه قبل قليل.

وهذا الأمر استدركه صاحب «الهداية» المرغيناني، فرتب المسائل تحت الموضوع الواحد.

مثال ذلك:

أفرد القدوري بابًا اسمه «باب صفة الصلاة» عرض فيه أفعال الصلاة من التحريمة إلى السلام، ثم تكلم عن القراءة في الصلاة، فتكلم عن الجهر بالقراءة والإسرار بها.

ثم انتقل إلى الكلام عن الوتر وأحكامه، ولكنه عاد فتكلم عن القراءة، وما يجزئ منها في



الصلاة، وعن قراءة المأموم خلف الإمام. أما في «الهداية» فإنه رتب هذه المسائل مع بعضها في باب أو فصل واحد، ففيه: (فصل في القراءة)، ثم قرر مسائلها مجموعةً مع بعضها، وجعل بابًا للوتر مستقلاً، أخرجه من باب صفة الصلاة وما يلحق بها من قراءة أو مفسدات أو مكروهات<sup>(١)</sup>.

ومن هنا برزت الحاجة إلى كتابة عناوين إضافية تنبئ عن موضوعات المسائل في بعض الأحيان، فكنت أضيفها وأجعلها بين معكوفين هكذا [ ]، دلالةً على أنها من زيادات الباحث.

وكانت موضوعات النصيب المقرر في هذه الرسالة هي:

### كتاب الطهارة

وتحته الكلام على الوضوء: أركانه، وسننه، ومستحباته، ومفسداته

وعن الغُسل كذلك.

وعن أنواع المياه وأحكامها.

وأحكام مياه الآبار، والأسار.

(١) انظر «الهداية» للمرغيناني ج ١، ص ١٣٨، ١٦٨.



ثم باب التيمم، وأحكامه.

ثم باب المسح على الخفين، وأحكامه.

ثم باب الحيض، وما انطوى تحته من أحكام.

ثم باب الأنجاس، وفيه الكلام على أحكام النجاسة وتطهيرها، وأحكام الاستنجاء.

### كتاب الصلاة

وفي هذا الكتاب ابتداء المصنف الكلام على مواقيت الصلاة.

ثم باب الأذان.

ثم باب شروط الصلاة التي تتقدمها.

ثم باب صفة الصلاة، وقد عرض فيه فرائض الصلاة، وصفتها من التكرير إلى التسليم،

وفي آخر الباب تكلم على القراءة في الصلاة، وتحلل ذلك الكلام في صلاة الوتر وأحكامها، ثم

انتقل إلى الحديث عن الإمامة وصلاة الجماعة وأحكامها، ثم لما فرغ من صفة الصلاة تحدث عن

مكروهات الصلاة، وما يفسدها.

ثم باب قضاء الفوائت.

ثم باب الأوقات التي يكره فيها الصلاة.

ثم باب النوافل.

ثم باب سجود السهو، وأحكامه.

ثم باب صلاة المريض.

ثم باب سجود التلاوة.

ثم باب صلاة المسافر.

ثم باب صلاة الجمعة.

ثم باب صلاة العيدين.

ثم باب صلاة الكسوف.

ثم باب الاستسقاء.

ثم باب قيام شهر رمضان.

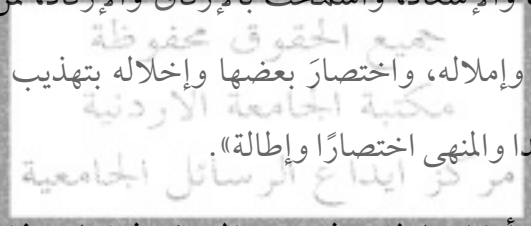
ثم باب الجنائز، وفيه الكلام على غسل الميت، والصلاة عليه وحمل جنازته، ثم دفنه.  
ثم باب الشهيد.

وختم الكتاب بذكر باب الصلاة في الكعبة زادها الله تعالى شرفاً وتعظيماً.

والشارح في كل مسألة من المسائل صغيرة أو كبيرة يذكر الدليل عليها، وفي كثير منها يذكر دليل المخالف فيها، ثم يجيب عليه.

وبهذا تنتهي موضوعات القسم المقرر على الباحث تحقيقه.

### المبحث الثامن: منهج المصنف (الشارح)

أحق ما يذكر في بيان منهج المصنف في كتابه: ما بيّنه هو في خطبة كتابه حيث قال: «أنعمت بالإسعاف والإسعاد، وأسّمت بالإرفاق والإرفاد، لمن شكّا إليّ إطالة بعض شروح مختصر القدوري» وإملاله، واختصار بعضها وإخلاله بتهذيب كتاب متجانس اللفظ والمعنى جزالة، متشاكل المبدأ والمنهى اختصاراً وإطالة».  إذن فإنّ من أوائل ما نذكره في منهج المصنف في كتابه هذا:

١ - أنه كتاب مهذب ليس بالطويل المملّ، ولا بالمختصر المخلّ. وهذا واضح كل الوضوح في الكتاب.

٢ - ثم إنه يتخيرّ المعاني بعناية ويتخيرّ لها الألفاظ، ليفرغها فيها، فيحصل التجانس بين تخير المعاني وتخير الألفاظ.

انظر إليه كيف يستدل لمسألة: أن من سنن الطهارة: غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء إذا استيقظ المتوضئ من نومه، قال: «لقوله عليه السلام: {إذا استيقظ أحدكم من منامه: فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده}»، وقال عقب الحديث مباشرة موجّهاً للدليل: «نهى ونبه، ونهيه يدل على توهم النجاسة، فكان الغسل احتياطاً». اهـ. فأفادنا بهذا الكلام الموجز أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن غمس اليد في الإناء لمن استيقظ من نومه، ونبه صلى الله عليه وسلم إلى سبب النهي بأنه يُتوهم إصابتها بنجاسة، وذلك في قوله: «فإنه

لا يدري أين باتت يده»، وكان نهيه دألاً على توهم وجود النجاسة، من أجل ذلك كان الأمر بالغسل احتياطاً.

٣- توازنه في منهج التوسط من أول الكتاب إلى آخره، وهذا أمر يحتاج إلى براعة وصبر، إذ إن كثيراً من المؤلفين يسهبون ويتفننون في مستهل كتابهم، ثم ينتابهم الملل بعد منتصف الطريق أو في أواخره، فتلاحظ التفاوت بين مبدأ الكتاب ومنتهاه. وهذا أمر خلا منه الكتاب، طبق ما قال مصنفه: «متشاكل المبدأ والمنهى اختصاراً وإطالة».

٤- ومن منهج المصنف ما نأخذه من عنوان الكتاب «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل»، وهو أنه كتاب مختص بذكر أدلة المسائل، فلا يُعنى بشرح المسألة وذكر قيودها وفروعها، إلا ما دعت إليه الضرورة، كشرح كلمة غريبة جداً، أو ذكر رواية أخرى في المسألة، كما فعل في ذكره الروايات في الماء المستعمل هل هو نجس أو لا.

٥- ومما نأخذه من العنوان أيضاً أنه كتاب اعتنى بذكر صفوة الدليل وخلاصته، من دون أخذ ورد، ومن دون استطراد في ذكر أدلة أخرى للمسألة، بل يذكر من الأدلة ما فيه اتصال مباشرة بالمسألة، وقد ذكرت مثلاً على ذلك في مبحث اسم الكتاب ص ٥٧.

٦- يبدأ بذكر مسألة من مسائل القُدوري، ثم يتبعها بدليلها، من الكتاب المعظم أو السنة الشريفة، أو الإجماع، أو القياس، أو غير ذلك من الأصول المقررة عند الحنفية، ثم يتبعه بذكر وجه الدلالة من الدليل إن لزم الأمر. فهو يقدم دليل المذهب المختار عنده، على عكس ما صنعه المرغيناني في «الهداية».

٧- ثم يذكر رأي أبي يوسف ومحمد تلميذي الإمام أبي حنيفة إن وُجد لهما خلاف في المسألة، ولا يلتزم بذلك في كل ما خالفاه به، ويذكر رأي زفر بأقل من ذكره لهما، ثم يذكر دليلهم في المسألة.

٨- وكثيراً ما يذكر خلاف الإمام الشافعي في المسألة، ثم يذكر دليله فيها.

٩- ونادراً ما يذكر خلاف الإمام مالك في المسألة مع دليله فيها.

١٠ - وأندر من ذلك ذكره لخلاف غير هؤلاء في المسألة، مثاله: ذكره خلاف ابن أبي ليلى وبشر المريسي في مسألة الترتيب في قضاء الفوائت.

١١ - ثم بعد ذكره لخلاف المخالفين في المسألة ودليلهم، يجيب عن خلافهم ودليلهم، إما بتوجيه دليلهم، وإما بتضعيفه، وإما بإيراد أدلة أقوى منه تخالفه، وإما بغير ذلك.

١٢ - في غالب الأحيان يبدأ الرد على المخالف بقوله: «إلا أن»، أو يبدأه بقوله: «والفرق» إذا كان استدلال المخالف بالقياس، وهذا إيذان منه بانتهاء كلام الخصم وابتداء كلامه.

١٣ - أنه في استدلاله للمسائل لا يذكر مصادره من كتب السنة أو غيرها إلا في النادر جداً، كأن يقول: هكذا ذكره مسلم، أو الدارقطني، وكذلك لا يذكر مصادره من كتب المذهب، وهذا اتباع منه لمنهج أراد منه تهذيب الكتاب وتوسطه بين الطويل والمختصر كما ذكرنا أولاً.

١٤ - وأخيراً فإنه يتجنب التكرار، لما فيه من الإطالة، فإذا وجدت مسألة مشتركة مع مسألة سابقة في الدليل، يقول: لما ذكرنا، وقد تطول الإحالة.

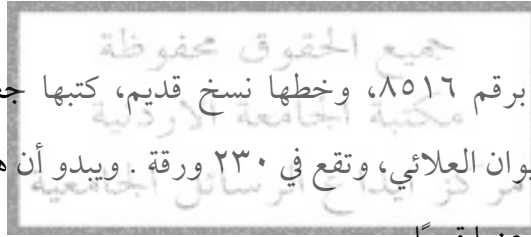
وهذا المنهج الذي قدمته ذكره التزم به المصنف بشكل مطرد، فلم يخرج عنه إلا في أندر النواذر، وكان ذلك في نحو تقديم أو تأخير، كأن يذكر دليل المخالف أولاً، ثم دليل المذهب، وهذا أمر يسير.

## المبحث التاسع: الكلام على نُسخ الكتاب ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق

ذكرنا أن من مميزات الكتاب انتشار نُسخٍ خطية متعددة في خزائن العالم، وقلنا إن هذا من مظاهر أهمية الكتاب، إذ يدل انتشار الكتاب على تداوله بأيدي الطلبة والعلماء، وهذا يدل دلالة مباشرة على مكانته ومنزلته العالية.

وسأذكر نُسخ الكتاب التي اطلعت على أماكن وجودها في بعض فهارس خزائن المخطوطات، مع التنبيه إلى أنني لم أستقص في البحث عن ذلك.

(١) فالكتاب توجد منه ثلاث نسخ في المكتبة الظاهرية التي آلت إلى مكتبة الأسد بدمشق<sup>(١)</sup>.



١- نسخة برقم ٨٥١٦، وخطها نسخ قديم، كتبها جعفر بن تقي الدين بن منيع المعروف بشاهد الديوان العلائي، وتقع في ٢٣٠ ورقة. ويبدو أن هذه النسخة هي نفس النسخة (ج) التي سأحدث عنها قريباً.

٢- نسخة برقم ٤٥٣٢، نسخة جيدة وقديمة، من خطوط القرن السابع الهجري، وهي ناقصة من آخرها، وتقع في ١٣٦ ورقة.

٣- نسخة برقم ٧٣١١، خطها نسخ جيد، ناقصة من أولها، وتكمل مع سابقتها نسخة كاملة، وتقع في ١٨٥ ورقة.

(٢) وتوجد من الكتاب ثمان نُسخ في «معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي» بمكة المكرمة :

١- نسخة برقم ١٩٧، مصدرها: المكتبة الأزهرية، واسم ناسخها أحمد بن الحواري،

(١) «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» ج ١، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

ونُسخت سنة ٩٦٩هـ، وتقع في ٢٠٥ ورقات.

٢- نسخة برقم ٤٨٣هـ، مصدرها: مكتبة برلين بألمانيا، ناقصة من آخرها، وتقع في ١٢٨ ورقة.

٣- نسخة برقم ٣٨٠هـ، مصدرها: الأزهرية، خطها نسخ عادي، وتقع في ٢٣٧هـ، وهي كالنسخة ب التي اعتمدها ويأتي وصفها.

٤- نسخة برقم ٤٤٤هـ، مصدرها: مكتبة حكيم أوغلي بالسليمانية، وخطها: تعليق (فارسي)، نُسخت سنة ١٠٠١هـ، وتقع في ٢٠٦ ورقات.

٥- نسخة برقم ٤٤٥هـ، مصدرها: مكتبة بشير آغا - السليمانية بتركيا، ناسخها: أنور بن الحاجي إسحاق، ونُسخت سنة ٧٢٦هـ، وتقع في ١٧٩ ورقة.

٦- نسخة برقم ٤٤٦هـ، مصدرها: مكتبة أيا صوفيا بتركيا، ناسخها: عبد الرحمن بن عبد الرحيم الحموي، ونُسخت سنة ٦٦٩هـ، ناقصة بعد المقدمة من أولها، وتقع في ١٦١ ورقة.

٧- نسخة برقم ٤٤٨هـ، مصدرها: مكتبة مراد ملا بتركيا، خطها نسخ عادي، ونُسخت سنة ٦٧١هـ، وتقع في ٢٤٤ ورقة. وهي نسخة (مراد ملا) التي سأذكرها لاحقاً.

٨- نسخة برقم ٤٥١هـ، مصدرها: المكتبة السليمانية بتركيا، ناسخها: يوسف بن الحسين ابن العجمي، نسخت سنة ٦٧٨هـ، وتقع في ١٦٤ ورقة.

(٣) وتوجد من الكتاب نُسخٌ بدار الكتب المصرية بالقاهرة، لم أطلع على أرقامها ووصفها، وأخبرني بذلك مَنْ اطلع.

(٤) وتوجد من الكتاب نسخة بمكتبة قرة باش الموقوفة، بالمدينة المنورة برقم ١٧٣هـ، ناسخها: عيسى إبراهيم، ونُسخت سنة ١٠٣٤هـ، وتقع في ٢٤٨ ورقة.

(٥) ومن الكتاب خمس نسخ في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على ساكنها الصلاة والسلام.

١- نسخة برقم ٩٥٨٣، مصورة من مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وهي النسخة التي رمزت إليها بالحرف (أ).

٢- نسخة برقم ٢٣٧٣، مصدرها: المكتبة الأزهرية بالقاهرة، وهي النسخة التي رمزت إليها بالحرف (ب).

٣- نسخة برقم ٩٥٨٧، وهي التي رمزت إليها بالحرف (ج).

٤- نسخة برقم ٩٩١٦ / ١، مصدرها: مكتبة مراد ملا.

٥- نسخة برقم ٩٩١٦ / ٢، ناسخها: عبد الرحمن بن عبد الرحيم الشافعي الحموي، ونسخت بحماه سنة ٦٩٩ هـ، وقد طالعتُ فيها فوجدتها ناقصة بعد صفحة المقدمة معظم كتاب الطهارة إلى باب الحيض، وتقع في ١٦١ ورقة، ووجدتها كثيرة الأخطاء رغم أن خطها نسخ جيد، واضح وجميل!!

ووصل الحديث إلى النسخ التي اعتمدتها في التحقيق.

فقد حصلتُ على ثلاث نسخ من النسخ التي بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فانتخبت نسختين اعتمدتهما في التحقيق، وجعلت الثالثة على الاحتياط، وذلك لكثرة السواد والخروم فيها، وكنت أرجع إليها كثيرًا عندما أستشكّل أمرًا.

وهذا تفصيلُ وصفِ هذه الأصول

#### ١. النسخة المرموز لها بالحرف : أ

وهي النسخة المحفوظة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٩٥٨٣، وهي مصورة من مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم ٣٣٤١، وعدد أوراقها: ١٦٣ ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة ٢٣ سطرًا، ومقاسها: ٥ X ٢٣, ٥, ١٧ سم، واسم ناسخها: محمد ابن أحمد بن ... البصري الديلمي الحنفي، وقد فرغ من نسخها يوم الاثنين مستهل ربيع الأول

سنة سبع وستمائة (٦٠٧هـ)، أي بعد وفاة المصنف بتسع سنوات فقط، فهي قريبة جداً من المؤلف رحمه الله تعالى، وهذا يرفع قيمتها جداً.

وقد كُتب على الغلاف الخارجي للنسخة المصورة بحوزتي معلومات عن المخطوطة من قِبَل جامعة الرياض ومن ذلك: «عنوان المخطوط: النافع شرح القدوري» وهذا خطأ، ولا أدري من أين أتوا بهذا العنوان، ولعلمهم لم يستطيعوا قراءة العنوان من المخطوط، فإن الذي يظهر فيه مقروء هو: «هذا كتاب شرح القدوري»، فقراءتهم للعنوان قراءة غير صحيحة.

ومن المعلومات التي كُتبت من قِبَلهم ملاحظات على النسخة: «نسخة قديمة حسنة، بها آثار رطوبة وبلل، رؤوس الفقه بخط أكبر، وبعض الكلمات فوقها خط بالحمرة»، ومقاس المخطوط الذي ذكرته مستفاد منهم أيضاً.

والمخطوطة غير واضحة الخط، لما أصابها من الرطوبة والبلل، فظهرت صورتها غير واضحة في الجملة وبخاصة في الأطراف، وفي بعض صفحاتها غلب السواد على الأسطر، فاحتاج ذلك مني إلى جهد كبير في قراءتها، حتى أنني كنت أقرأ في أماكن كثيرة منها بالعدسة المكبرة، وكنت أحرص على قراءتها، لأنها نسخة صحيحة قليلة الأخطاء.

وجاءت صفحة العنوان فيها مطموسة المعالم، لم يتضح منها سوى ما صورته: «هذا كتاب شرح القدوري»، ثم أتت صفحة المقدمة، وفيها تآكل في الأطراف ذهب ببعض الكلمات.

وخلَّت النسخة من الإشارة إلى ما يميز المتن من الشرح، سوى أن ناسخها جعل قبل بداية كلام المتن علامة: شبه دائرة مطموسة.

وفي آخر النسخة كُتب ما صورته :

«فرغ من نسخه يوم الاثنين مستهل ربيع الأول سنة سبع وستمائة بمدرسة العواشي (أو الغواشي) (الأجل سيف<sup>(١)</sup>) الدولة أدام الله أيامه، وكتبه العبد الفقير إلى رحمة الله محمد بن أحمد ابن ... البصري الدويري الحنفي ... رحم الله من نظر فيه ودعا له بالمغفرة ... وحسن

(١) لعلها كذلك .



العاقبة ولجميع المسلمين، رحم الله من قال آمين».

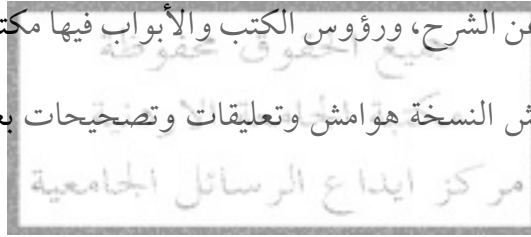
وقد اعتمدت هذه النسخة، وقدمتها بالجملة عند المغيرة، على ما سأشرحه في عملي في التحقيق.

## ٢. النسخة المرموز لها بالحرف : ب

وهي النسخة المحفوظة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٢٣٧٣، ومصدرها المكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم ٢٦٩٤ / ٩٤، وهي نفسها المحفوظة بمعهد البحوث العلمية بمكة المكرمة برقم ٣٨٠، وخطها نسخ عادي، وعدد أوراقها ٢٣٧ ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة ٢١ سطراً، ولم يكتب فيها ما يشير إلى اسم كاتبها وزمن نسخها.

والنسخة واضحة مقروءة، وفيها تصحيقات وتحريفات، وزيادة وإقحام، والمتن مشار فوّه بخط تمييزاً له عن الشرح، ورؤوس الكتب والأبواب فيها مكتوبة بخط كبير.

وعلى هوامش النسخة هوامش وتعليقات وتصحيحات بعضها بخط الناسخ، وبعضها بخط آخر.



وكتب على صفحة الغلاف ما صورته:

«أوقف وسبّل هذا الكتاب الأمير عثمان كتحدا بن المرحوم علي آغا على طلبة العلم بالجامع الأزهر، وجعل مقره برواق السليمانية، وقفاً صحيحاً شرعياً، لا يباع ولا يوهب ولا يرهن، ولا يغير منه أكثر من ثلاثة كراريس، ولا يمنع عن طلبة العلم، مع الحفاظ والصيانة، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم».

ثم كتب بخط مغاير تحت هذا الكلام:

«كتاب الخلاصة شرح القدوري في فقه أبي حنيفة النعمان، للعلامة الأقطع [ كذا ! ]  
تغمده الله برحمته».

هكذا نسب الكاتب إلى الأقطع، وهو خطأ محض، ولو أنه قلب الصفحة، وقرأ صفحة المقدمة لوجد فيها:

«كتاب شرح القدوري يسمى بالخلاصة

بسم الله الرحمن الرحيم، ربِّ يَسِّرْ

قال السيد الإمام الأجلّ حسام الدين علي بن أحمد بن مكّي وفقه الله لمرضاته:

الحمد لله الموفق للصواب والسداد... إلى آخره.

ومن أجل هذا جاء رجل اسمه أحمد عمر المحمصاني وكتب منبهاً إلى اسم الكتاب واسم

مؤلفه على هامش صفحة المقدمة هذه، ما صورته:

«هذا كتاب خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل، وهو شرح على مختصر القدوري، تأليف

حسام الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن مكّي الرازي، المتوفى بحلب سنة ٥٩٨، نبّه على ذلك

كاتبه: أحمد عمر المحمصاني في ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٣٢٢».

وقوله: «المتوفى بحلب» غير صحيح، فإنه توفي بدمشق، كما بينت في ترجمته، وقد يكون

أتاه ذلك من مطالعة ترجمته، وفيها أنه ورد حلب وأقام فيها.

وفي الورقة التالية لورقة الغلاف صفحةٌ كُتِبَ فيها فهرس للكتب والأبواب.

وعلى الورقة التي تلي ورقة المقدمة ختم مكتوب فيه (الكتبخانة الأزهرية) وفيه تاريخ

غير واضح تماماً، وأغلب الظن أنه ١٣١٥، وهو تاريخ يعود إلى المكتبة الأزهرية المحفوظة بها

هذه النسخة، وهذا الختم تكرر في الورقة الأخيرة.

وفي رؤوس بعض الأوراق على طول المخطوطة مكتوب: «وقف الله تعالى برواق

السليمانية»

ويبدو أن الناسخ كان يقارن النسخة على نسخ أخرى، ويظهر هذا من بعض الهوامش

التي فيها إثبات فروق نسخ أخرى، فترى الناسخ مثلاً في الورقة رقم ٥ يقول: «وفي النسخ: وقال

عليه السلام إذا استيقظ أحدكم من منامه... إلخ».

وفي بعض الأحيان كان يثبت في الهامش فرقاً ثم يكتب: «نسخة» كما في الورقة ١٠،

والورقة ١٥.

وعلى هوامش النسخة تصحيحات من ناسخ أو قارئ آخر، ولكن رغم ذلك، فقد جاءت النسخة فيها تحريفات وتصحيقات وأخطاء، كما قلت.

وجاءت الورقة الأخيرة من المخطوطة ناقصة من آخرها، وامتّم هذا النقص بخط مغايرٍ حديث الزمان، ولهذا جاءت النسخة مجهولة الكاتب والزمان؛ إذ عادة يكتب الناسخ اسمه وتاريخ فراغه من النسخ آخر النسخة.

وقد اعتمدتُ هذا النسخة في التحقيق، كنسخة ثانية.

### ٣. النسخة المرموز لها بالحرف : ج

وهي النسخة المحفوظة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ذات الرقم ٩٥٨٧، ولم يُوضّح على النسخة مصدرها، ولكن يظهر لي أن مصدرها: دار الكتب الظاهرية بدمشق، إذ طالعت في فهرسها نفس المواصفات لهذه النسخة، ونفس اسم الناسخ، وعدد الأوراق والأسطر<sup>(١)</sup>.

وخطها: نسخ قديم، وعدد أوراقها ٢٣١ ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة ٢١ سطرًا، واسم كاتبها: جعفر بن تقي الدين بن منيع... المعروف بشاهد الديوان العلائي.

وتاريخ نسخها: الثامن من شوال سنة عشر وسبعمائة (٧١٠هـ).

وتتميز المتن فيها بوضع خط فوقه، وكُتبت عناوين الكتب والأبواب فيها بخط كبير.

والنسخة جيدة قديمة مصححة، قليلة الخطأ، ولكن مصورتها التي عندي غلبها سواد كثير يمنع متابعة القراءة فيها، في أماكن كثيرة.

واستطعت أن أقرأ من صفحة الغلاف فيها التالي :

«كتاب الخلاصة على مذهب إمام الأئمة وسراج الأمة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي  
تغمده الله برحمته، وأسكنه بحبوحه جنته...».

(١) انظر «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» ج ١، ص ٣٠٤.

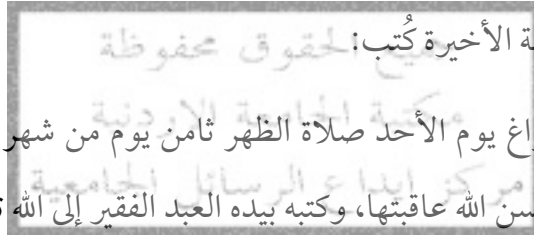
وعليها تملُّكٌ ظهر منه: «... من علام الغيوب على عبده أيوب...»

ثم في ورقة كتبت تعليقات وفوائد علمية يظهر أنها لأحد العلماء، إذ إنها من الفتاوى البزازية، وشرح منية المصلي، والخلاصة (خلاصة الفتاوى)، والهداية، وغيرها.

وفي ورقة أخرى بخط صاحب تلك الفوائد كُتب عنوان الكتاب كما يلي:

«خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل شرح مختصر القدوري للإمام حسام الدين علي بن أحمد... الرازي المتوفى سنة ٥٩٨، والمتن للإمام أبي الحسن<sup>(١)</sup> أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي المتوفى سنة ٤٢٨، رحمه الله تعالى والمسلمين، آمين».

ثم قبل صفحة المقدمة كُتب فهرسٌ لكتب المخطوطة: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة... إلى آخره.



«وافق الفراغ يوم الأحد صلاة الظهر ثامن يوم من شهر شوال المبارك من شهور سنة عشر وسبع مائة أحسن الله عاقبتها، وكتبه بيده العبد الفقير إلى الله تعالى، والمقر بالتقصير الراجي عفو ربه ومثوبته: جعفر بن المرحوم تقي الدين بن منيع بن رزين من محمد بن مالك بن عتاب المعروف بشاهد الديوان العلائي... تغمده الله برحمته وكافة المسلمين... وهو برسم... أبو بكر... علي التركماني غفر الله له ولوالديه ولي لوالدي وكافة المسلمين... ولن قرأ ومن دعا... وكتبه... وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وهذه النسخة كنت أستعين بها كثيرًا، ولم أعتمدها في التحقيق، لكثرة السواد والخروم فيها كما أشرت قبلاً.

#### ٤. النسخة التي أُسمِّيها : ( مراد ملا )

وهذه النسخة محفوظة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ١/٩٩١٦، مصدرها مكتبة مراد ملا باستنبول بتركيا، برقم ٣٠٥٨ أو رقم ٩٠٣. وتوجد منها نسخة بمعهد

(١) كذا، والصحيح: (أبي الحسين).

البحوث العلمية بمكة المكرمة برقم ٤٤٨، وخطها نسخ عادي واضح جيد، تقع في ٢٢٦ ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة ١٩ سطرًا.

ولم يكتب عليها اسم ناسخها، أما تاريخ ختام نسخها فهو: مستهل شعبان من سنة إحدى وسبعين وستمائة (٦٧١ هـ)، فهي نسخة قريبة من عهد المؤلف.

وهذه النسخة لم أعتمدها في التحقيق، لأنها لم تكن بحوزتي أثناء العمل والمقارنة، فإني قارنت القسم المقرر عليّ في التحقيق على النسخ السابقة، لكن بقيت عندي وقفات في بعض الكلمات، فكنت أشير إليها لأراجعها في نسخة أخرى، فلما منَّ الله تعالى عليّ بزيارة رسول الله المصطفى صلى الله عليه وسلم وأداء العمرة في شهر شعبان من سنة ١٤٢٤ للهجرة، ذهبت إلى مكتبة الجامعة الإسلامية، وراجعت مواطن الاستشكال والتوقف، وكان في هذه النسخة جواب لما توقفت فيه، والحمد لله رب العالمين.

فكنت في هذه الرسالة أشير إلى هذه النسخة باسمها فأقول: وفي نسخة (مراد ملا).

بقي عليّ أن أشير إلى أن هذا الكتاب طبع في بلدة قازان من روسيا في مجلد كبير، سنة ١٣٢٠ هـ، بنظر شاكركر جان بن أسد الله الحميدي التكويني، وكُتب على هذه الطبعة: الطبعة الأولى.

والكتاب محفوظ بمكتبة الحرم المكي الشريف برقم ٦٤٥.

ومطبوعات قازان أو قزان نادرة الوجود، بعيدة المزار، صعبة المنال، وأنقل كلمة للكوثري رحمه الله تعالى تلقي ضوءاً على مطبوعات ذلك البلد، وفيها تحديد مكانه.

فقد قال في كتابه «حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي» ص ٩٤ في معرض كلامه عن كتاب «ناظورة الحق في فرضية العشاء وإن لم يغيب الشفق»، للمحقق الشهاب المرجاني، وقد نقل من هذا الكتاب بحثاً طويلاً، لأهمية ذلك البحث وندرة ذلك الكتاب، قال:

«والكتاب مطبوع في قزان (البلغار القديم شمالي وولجا) سنة ١٢٨٧ هـ، لكن مطبوعات تلك الجهات أعز من كثير من المخطوطات، والعثور عليها غير ميسور منذ أمد بعيد، فرأيت

عرض هذا البحث الممتع لأنظار الباحثين على طوله، لما فيه من الفوائد الجمة، والتحقيقات المهمة، مع ازدياد أهمية هذا الموضوع». اهـ .

أقول: كنت قد فرحتُ بهذه الطبعة لما استنسختها، وظننت أنها تخفف عني عناءً كبيراً، وإذا بي أجدها بعد المقارنة والفحص: نسخةً سقيمة، محشوة بالتحريف والتصحيف، والخلط والخط، وكان الناظر في هذا الكتاب، أو الذي قام بطبعه يزيد فيه من كيسه ما شاء بحسب فهمه وعلمه، حتى تشوّه الكتاب. ولا أكون مسرفاً إن قلت: إنه لا يخلو سطران أو ثلاثة من خطأ وتحريف، أو زيادة، أو سقط، وفي بعض الأحيان ينقلب المعنى انقلاباً تاماً.

وعلى الكتاب حواشٍ وتعليقات، بمناسبة و بغير مناسبة !

وقد استفدت من هذه الطبعة كلمة لم أهتد إليها في النسخ الأربعة التي تكلمت عنها، وهي كلمة (كأحناء)، في قول المصنف: «لقله عليه السلام: لا تجعلوا ظهوركم كأحناء الدواب»، فقد اضطربت النسخ جميعاً فيها، ولم أجد الحديث في مصادر السنة التي بحثت فيها، رغم التتبع، ولم يذكره أحد من مخرجي أحاديث الأحكام، فاستفدت هذه اللفظة من هذه الطبعة. والقائمون على مثل هذه الطبعة معذورون، فالعُجْمَة غالبية عليهم، وهم مع ذلك يحرصون على إخراج كتاب في الفقه، وفي ذلك إحياء لما بين أيديهم من مخطوطة الكتاب، فوجود الكتاب خير من عدمه، لأن وجوده يبعث الهمم لإصلاحه وإخراجه صحيحاً سليماً، وهذا ما ندعو الله تعالى أن يسهله، وأن يختار لنا الخير في ذلك، ويجعل العمل فيه ابتغاء وجهه الكريم سبحانه.

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية



جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

## المبحث العاشر : منهج التحقيق

في هذا المبحث أبين المنهج الذي سرت عليه في التحقيق، محاولاً توضيحه على شكل نقاط.

والغاية الأولى التي ينبغي لكل محقق أن يصل إليها هي إخراج النص سليماً من التحريف والتصحيف كما أراده مؤلفه، بالدرجة الأولى، ثم إخراجه سليماً بالاستدراك على مؤلفه إن وقع المؤلف في سهو أو سبق قلم.

وقد أجهدتُ نفسي في سبيل ذلك، وقد صدق الجاحظ إذ يقول: « ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعنى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام»<sup>(١)</sup>.

وحسبي أن أقول: لقد بذلت غاية الجهد في تصحيح نص الكتاب وضبطه. وهذا منهجي الذي سرت عليه:

١ - بعد أن قمت بكتابة النص وطباعته على جهاز الحاسوب (الكمبيوتر)، قمت بمقابلة المخطوطتين ( أ )، ( ب )، إذ إني اعتمدتهما في هذا العمل، وكنت أقابل في مواضع كثيرة مع النسخة ( ج ) وبخاصة فيما يُشكل أو يستغلّق من النسختين ( أ )، ( ب ). وقد ذكرت عند وصف النسخ أني راجعت نسخة رابعة فيما توقفت فيه أثناء رحلتي لأداء العمرة، وهي النسخة التي سميتها (مراد ملا) على اسم مصدرها، وهو مكتبة مراد ملا في استانبول بتركيا. كما أني قارنت مواضع كثيرة من «مختصر القدوري» بالمطبوع بأعلى كتاب «اللباب»، أو ضمنه، و«ببداية المبتدي» للمرغيناني لأن أصله «مختصر القدوري»، وزاد عليه مسائل في نهاية كل موضوع من «الجامع الصغير» لمحمد.

وأبين طريقتي في إثبات الفروق وكتابة واعتماد النص الصحيح في النقاط التالية:

١. اعتمدت في كتابة النص: طريقة التوفيق بين النسخ، أي أني لم أعتمد نسخة بعينها

(١) «الحيوان» للجاحظ ج ١، ص ٧٩.

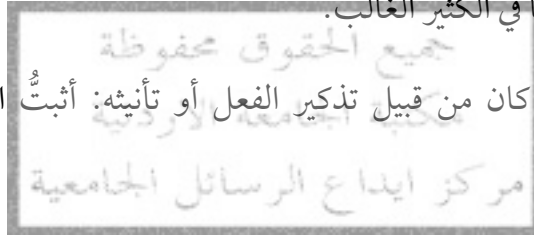
كأصل أُثبِت ما خالفه، بل كنت أثبت ما أراه صواباً أو أقرب إلى الصواب أو أوضح في المعنى، سواء أكان من النسخة ( أ ) أم من النسخة ( ب ) أم من النسخة ( ج ).

٢. ومع الأخذ بالاعتبار ما ذكرته من أني أثبت ما هو الأقرب للصواب والأوضح في المعنى، كنت أقدم النسخة ( أ ) لأنها الأقرب إلى زمن المؤلف، فقد نُسخَت بعد وفاته بتسع سنوات. فإذا رأيت أن الأصوب أو الأوضح في غيرها أثبت النص من غيرها.

٣. وأشير في الهامش إلى مغايرة النسخ، وأجعلها بين قوسين هكذا ( ).

٤. وما كان واضح التحريف والخطأ أهملت التنبيه إليه في الهامش، مثل قوله: «لأن النبي عليه السلام واطب على الأربع» جاء في ( ب ): «واضب»، ومثل قوله: «إذا انكسفت الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين» وقع لفظ «الإمام» في ( ب ): «الأم». فهذه أخطاء بيّنة أهملت الإشارة إليها في الكثير الغالب.

٥. ما كان من قبيل تذكير الفعل أو تأنيته: أثبتُّ الأنسب في السياق، وأهملت الإشارة إلى ذلك.



٦. ومن المعلوم أن الإملاء في الزمن المتقدم مختلف عنه في زماننا الحاضر، فكنت أكتب النص وفق قواعد الإملاء الحديث، ولم أشر إلى ذلك، سواء اتفقت النسخ عليه أم اختلفت، مثل «وضؤ» كتبتها «وضوء»، ومثل «ثلثة» كتبتها «ثلاثة»، ونحو «حيوة» أثبتها «حياة». وأيضاً ما احتمل أكثر من وجه في الإملاء كتبته بوجه واحد، ولم أشر إلى الفروق إن وجدت، واعتمدت في ذلك على كتاب «الإملاء والترقيم في الكتابة العربية» لعبد العليم إبراهيم، وكتاب «قواعد الإملاء» لعبد السلام هارون .

٧. ما كان مطموساً في نسخة فلم تتبين لي قراءته، وقرأته واضحاً من النسخة الأخرى: أهملت التنبيه إليه، وقد أذكر أن في النسخة ( كذا ) طمساً إذا اقتضى ذلك فائدة، أو شككت في القراءة من النسخة.

٨. وكنت لا أشير إلى الفروقات إذا كانت مجرد تقديم وتأخير في الكلام من غير أن يؤثر ذلك على المعنى، وأقدم ما في النسخة ( أ ) لتقدمها، وأقدم غيرها إذا كان موافقاً لمختصر

القدوري في « الباب » أو « بداية المبتدي »، نحو قوله: « والحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ »، حيث قدمت ما في ( أ )، ونحو قوله في ( أ ): « ويستحب له أن يقول إذا سلم » جاءت في ( ب ): « ويستحب له إذا سلم أن يقول »، فأثبت ما في ( ب ) لموافقته « مختصر القدوري » في « الباب » وأهملت الإشارة إلى المغايرة.

٩. في صيغ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي صيغ الترضي والترحم أذكر الصيغة حيث وجدت، وأذكر الأكمل منها حيث وجد، دون الإشارة إلى فروق النسخ، والتزمت في ذلك بما جاء في النسخ، أي أني لم أزد في صيغ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حيث وجدت، ولم أثبتها حيث لم توجد، مع أن بعض المحققين يلتزم إثباتها حيث لم تذكر، وإثبات الأكمل منها بدون تقييد بما جاء في الأصول، وهذا منهم اتباع لما نص عليه بعض أئمة الحديث في كتابة الحديث، حيث نص على أنه يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن لا يفرد أحدهما عن الآخر، وأنه لا يقتصر فيه على ما في الأصل، كما في « مقدمة ابن الصلاح ».

غير أني لم أعتمد هذا، لأنني أريد أن يصل الكتاب إلى القارئ كما كتبه مصنفه، وليعلم بذلك مناهج المصنفين في هذا الباب على توالي العصور، كما ذكروا أنه رؤي خط الإمام أحمد ولم يكتب فيه صيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره، فلو أن الناسخ تصرف في ذلك لفاتتنا هذه المعلومة. مع أني في كتاباتي الخاصة ألتزم ذكر الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره حتى في المسودات، وألتزمها مكتوبة نصاً لا رمزاً، ولا متراكبة كما جرى على ذلك كثير من الكتاب في عصر الطباعة.

١٠. وقد قمت بتحويل الرموز في النسخ إلى الكلمات التي ترمز إليها، فمثلاً جرى ناسخ ( أ ) على الرمز «عليلم» إلى «عليه السلام»، أو «ره» إلى «رحمه الله»، ونحو ذلك. سيما وأن البركة تحصل في تداول هذه الدعوات والإكثار منها.

١١. قمت بالإشارة إلى بداية صفحة كل من المخطوطة ( أ )، ( ب ) وأثبت ذلك خلال النص بين معكوفين هكذا [ ]، فمثلاً [أ: ٩/١]، أ: يشير إلى النسخة ( أ )، ٩: يعني

الورقة التاسعة منها، ١: يعني الصفحة أو اللوحة الأولى من الورقة التاسعة، فما قبل الخط المائل يشير إلى رقم الورقة، وما بعده يشير إلى الصفحة الأولى أو الثانية منها فيكون دائماً ١ أو ٢، إذ في كل ورقة صفحتان أو لوحتان.

٢- عملتُ على ضبط النص المُشكل أو المشتبه، أو الذي قد يُتوقف فيه، حتى يُقرأ على وجهه دون تردّد، وكنت في سبيل ذلك أراجع المعاجم وكتب اللغة، وبخاصة فيما يتعلق بضبط الكلمة صرفياً. وقمت بتقسيم النص والتعليقات عليه إلى فقراتٍ حسب المعاني التي اشتملت عليها. كما اعتنيت عنايةً بالغةً بعلامات الترقيم، ليخرج النص على أتم وجهٍ سلامةً وضبطاً وشكلاً وترقيماً وجمالاً.

٣- وإتماماً للعناية بالنص، قمت بتمييز المتن (مختصر القدوري) عن الشرح، بتسوير المتن بقوسين هكذا ( )، وبتسويده، وتطلّب ذلك مني مراجعة «مختصر القدوري» ضمن «اللباب»، و«بداية المبتدي» ضمن «الهداية»، إذ إن النسخة (أ) أهملت التمييز بين المتن والشرح، وأما النسخة (ب) فإنها ميّزت المتن بوضع خط فوقه، وكذلك النسخة (ج)، غير أن الخط قد يمتد أحياناً إلى كلمات الشرح، وقد يقصر أحياناً، فاحتاج ذلك إلى المقارنة ومراجعة نص القدوري ضمن كتب أخرى.

٤- وتكملةً للعناية بالنص كنت أزيد من عندي كلمةً أو أكثر ليستقيم النص أو ليزيد المعنى وضوحاً، وأضع ذلك ضمن معكوفين هكذا [ ]. فكل ما كان بينهما فهو مني حيثما وردا في النص أو في التعليقات عليه، حيث كنت أنقل مثلاً نصوصاً من كتاب معين يحتاج إلى توضيح ضمن النقل، فأضع هذا التوضيح ضمن المعكوفين.

٥- عزّوتُ الآيات الكريمة الواردة في النصّ إلى أماكنها من كتاب الله عزّ وجلّ، بذكر اسم السورة ورقم الآية. وأثبت الآيات بخط مغاير، وبالرسم القرآني. وكنت أذكر الآية كاملة في الهامش أو بقيتها إذا كان ذلك يفيد زيادة في إيضاح الدليل.

٦- خرّجتُ الأحاديث الشريفة والآثار التي شُجّن بها النص شحناً بالرجوع إلى دواوين السنة وكتب التخريج، وكان من منهجي في التخريج ما أذكره في هذه النقاط:



١. إذا كان الحديث في صحيح البخاري ومسلم أو في أحدهما، فإني أكتفي بعزو الحديث إليهما أو إلى أحدهما، ولا أتبعه في باقي كتب السنة في الغالب، إلا إذا كان نص الحديث الذي في الكتاب موافقاً أو أقرب موافقةً لما في غير الصحيحين، كسنن أبي داود مثلاً، فإني أعزوه إلى سنن أبي داود، وأقدمها في الذكر، ثم أقول مثلاً: وأخرجه بنحوه البخاري ومسلم في «صحيحهما»، وتقديمي سنن أبي داود يعني أن الحديث أقرب في لفظه لما جاء فيها منه لما جاء في صحيح البخاري ومسلم، وهكذا.

٢. فإذا لم أجد الحديث في الصحيحين ذكرت عزوه من باقي الكتب الستة - أعني السنن الأربعة - ومن «الموطأ» و«مسند أحمد».

٣. فإذا لم أجد فيه سبق أعزوه إلى كتب الحديث الأخرى مثل «المصنف» لابن أبي شيبه، و«السنن الكبرى» للبيهقي، و«سنن الدارقطني»... إلى آخره.

٤. أكتفي في العزو بذكر رقم الحديث بين هلالين هكذا ( ) في الكتب الستة، و«سنن الدارمي»، لأن ترقيم هذه الكتب أصبح مشهوراً معروفاً في العزو. وفيما سواها أذكر الجزء والصفحة.

ولم أذكر اسم الكتاب والباب اللذين اندرج تحتها الحديث في كتب السنة وذلك لسببين: الأول: أن العزو بالرقم من أعلى درجات العزو في الدلالة على موضع الحديث، فهو عزوً إلى الكتاب والباب والصفحة وزيادة، لأن الصفحة الواحدة قد يُذكر فيها عشرة أحاديث مثلاً، ففي ذكر رقم الحديث دلالة مباشرة إلى موضع الحديث.

الثاني: أن في ذكر اسم الكتاب واسم الباب توضيحاً لهوامش الكتاب ومضاعفة لعدد الصفحات بشكل كبير، دونها فائدة حقيقية من وراء ذلك. فمثلاً لو أن حديثاً أخرجه أصحاب السنن الأربعة أردت أن أعزوه بذكر اسم الكتاب واسم الباب ثم رقم الحديث ثم رقم الجزء والصفحة، لأخذ ذلك نحواً من ستة أسطر أو سبعة أو ربما يزيد على ذلك إذا كان في اسم الكتاب أو الباب طول، بينما يأخذ العزو بالرقم سطرين أو أقل، لاسيما وأن هذا الكتاب مملوء بالأحاديث والآثار، فلو سرت على طريقة العزو الكامل لتضاعف الحجم إلى أكثر من ضعفي الحجم الحالي !

٥. إذا لم أجد الحديث أقول: لم أجده فيما بحثت فيه، أو نحو ذلك ولا أقول هذا إلا بعد البحث والتنقيب، والرجوع إلى كتب التخريج، وكتب الفقه التي عُنيت بذكر الدليل «كنصب الراية» للزيلعي، و«التلخيص الحبير» لابن حجر، و«البنية» للعيني، و«فتح القدير» لابن الهمام، و«إعلاء السنن» لظفر العثماني وغيرها، حيث إن هذه الكتب وأمثالها اعتنت بذكر ما يُستدل به للمسألة مع الاستقصاء والتوسع، فإذا لم يجده هؤلاء الأئمة ولم يذكروه أطمئن إلى قولي: «لم أجده».

٦. كنت أذكر في الهامش لفظ الحديث كما هو في مصدره إذا كان هناك تغاير واضح، أو أدى التغاير إلى اختلاف في المعنى، فإذا لم يكن ذلك لم أذكر لفظه.

٧. كنت أذكر لفظ الحديث إذا أشار إليه المصنف إشارة، إذا كان ذلك يفيد في

المقام.

٨. ذكرت أقوال الحفاظ والمحدثين في بيان درجة الحديث من صحة وحسن وضعف، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، واعتمدت بشكل كبير في ذلك على كتاب «نصب الراية» للزيلعي، ولا عجب، فكل من جاء بعده أخذ منه، أو اعتمد عليه، وهذا أمرٌ لمسته ورأيتُه عياناً في عملي هذا.

٩. وما يتكرر ذكره من الأحاديث، لا أعيد ذكر تخريجه، بل أحيل إلى التخريج السابق، إلا إذا اقتضى المقام زيادة في التخريج، كما إذا ذكر المصنف طرفاً من الحديث لم يذكره فيما سبق، فأبين ذلك وأخرج الزيادة.

١٠. بقي أن أشير إلى أمر يتبع العناية بترقيم النص، وهو أني وضعت الأحاديث التي من قول النبي صلى الله عليه وسلم بين علامتين هكذا { } .

٧- أكثر الشارح من ذكر خلاف الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، وأقل من ذكر خلاف الإمام مالك رحمه الله تعالى، فكنت أوثق مذهبهما من الكتب المعتمدة عند كل مذهب، وأبين ما هو المعتمد لديهم إن كان المذكور خلاف المعتمد، واعتمدت في الدرجة الأولى عند الشافعية على «مغني المحتاج» و«المجموع»، وعند المالكية على «الشرح الصغير» و«الشرح الكبير» لمختصر خليل.

٨- ذكرت المعتمد من المذهب عند الحنفية في حال ما إذا كان من قول أحد أصحاب الإمام أبي حنيفة رحمهم الله تعالى.

٩- كنت أذكر أدلة للمسألة على طريقة المصنف في الاختصار في مواضع :

الأول: حيث لم يذكر المصنف دليلاً للمسألة، وهذا قليل.

الثاني: حيث ذكر دليلاً ضعيفاً في المسألة، ولها دليل قوي ناهض، فأذكره لإتمام مقصود الكتاب من ذكر خلاصة الأدلة وأقواها.

الثالث: حيث ذكر دليلاً عقلياً واقتصر عليه، وللمسألة دليل نقلي، فأورده على سبيل الاختصار.

١٠- عرّفتُ بالمصطلحات الفقهية، حيث رأيت لزوم ذلك، بالرجوع إلى الكتب المعتمدة في ذلك، وكنت أختار التعريف الأوضح، ولم ألتزم كتاباً معيناً في ذلك.

١١- شرحت الكلمات الغريبة بإيجاز حيث وردت في النص، وذلك بالرجوع إلى كتب ومعاجم اللغة العربية، خاصة ذات العناية بلغة الفقهاء، «كالمُغَرَّب في ترتيب المُعَرَّب» للمطرزي، و«المصباح المنير» للفيومي، و«طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» للنسفي. وما كان من تلك الألفاظ في الأحاديث الشريفة رجعت في شرحه إلى كتب شروح الأحاديث والكتب التي اعتنت بغريب الحديث «كالنهاية» لابن الأثير، وأمثاله.

١٢- كما شرحت بعض العبارات التي رأيت أن فيها بعض غموضٍ بعبارة يسيرة.

١٣- ترجمت للأعلام المنشورة في تضاعيف الكتاب ترجمةً موجزة، عدا الصحابة وأئمة المذاهب رضي الله عنهم.

١٤- عرّفتُ بالأماكن الواردة في النص، وهي قليلة.

١٥- نبهت على بعض الأوهام التي وقعت للمصنف رحمه الله تعالى في مواطن وضح سهوه فيها، كذكره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتكفين ابنته رُقَيَّةَ بخمسة أثواب، وهو وهم، فليست هي رقية، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحضر وفاتها ولا غُسلها ولا دُفنها، بل كان في بدر.

١٦- ذكرت بعض الشروط أو القيود لمسائل مما لم يبينه الشارح.

١٧- نقلت بعض زيادات صاحب «الهداية» في متنه «بداية المبتدي» على متن القدوري، وهذه الزيادات هي ما جمعه من المسائل زائداً عما في متن القدوري من «الجامع الصغير» لمحمد بن الحسن، فكنت أثبتها في الهامش بخط مسود مميز، وأحياناً أزيد من «الهداية» إذا كان الأمر يحتاج توضيحاً مع الإيجاز، فإذا فعلت هذا، أعني نقل توضيح ما من «الهداية» فإني أذكر اسم المتن وشرحه، هكذا: «بداية المبتدي» و «الهداية»، أو أذكر «الهداية» مكتفياً بتميز «بداية المبتدي» بتسويده.

١٨- وكنت أذكر مواضع الإحالات التي يحيل إليها المصنف في كتابه نفسه حيث يذكر مسألة مثلاً ثم يقول: «لما ذكرنا»، أي لما ذكر قبلاً من آية أو حديث أو دليل عقلي، وقد يكون الموضوع المشار إليه بعيداً نسبياً، كأن يكون أول الباب أو في مسألة يطول على الباحث التنقيب عنها إذا لم يكن يطالع بشكل متوالٍ، فكنت أذكر موضع الإحالة، وقد أذكر مع ذلك الدليل المشار إليه باختصار. ولم أفعل هذا فيما قرب من المواضع، كأن يكون في نفس الفقرة أو الصفحة، أو في الصفحة السابقة.

١٩- وفي سبيل تسهيل الوصول إلى المعلومة، وضعت عناوين جانبية للمسائل التي تندرج تحت موضوع واحد.

٢٠- وفي سبيل التسهيل أيضاً، رقمتُ بعض ما جاء من مسائل بإثبات رقم صغير مرتفع.

القسم الثاني

قسم التحقيق

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

## بسم الله الرحمن الرحيم

قال السيد الإمام الأجل حسام الدين علي بن أحمد بن مكّي الرازي وفقه الله لمرضاته<sup>(١)</sup>:

الحمد لله الموفق للصواب والسداد، الهادي إلى سبيل الصلاح والرشاد، وصلى الله على محمد خير العباد، المبعوث بالملحمة والجهاد<sup>(٢)</sup>، المنعوت<sup>(٣)</sup> بقلع الشرك ورفع الفساد<sup>(٤)</sup>، وعلى آله وأصحابه المبرّئين<sup>(٥)</sup> من الكفر والعناد، المنزهين<sup>(٦)</sup> من الزيغ والإلحاد، ما وعد كريمٌ بإسعاد،

(١) العبارة في أ: قال علي بن أحمد بن مكّي الرازي وفقه الله لمرضاته.

وفي ب: قال السيد الإمام الأجل حسام الدين علي بن أحمد بن مكّي وفقه الله لمرضاته.

وفي ج: قال علي بن أحمد مكّي وفقه الله.

(٢) قوله: ( المبعوث بالملحمة والجهاد ) مأخوذ من حديث أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٠٥/٥) عن حذيفة قال: «بينما أنا أمشي في طريق المدينة إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي فسمعتُهُ يقول: {أنا محمد، وأنا أحمد، ونبي الرحمة، ونبي التوبة، والهاشر، والمقفى، ونبي الملاحم}. وأخرج نحوه الطبراني في «الأوسط» ج ٤، ص ٣٢٧. قال المناوي في «فيض القدير» ج ٣، ص ٤٥: «قال الزين العراقي: وإسناده صحيح». وقال المناوي: نبي الملحمة: أي نبي الحرب، وتُسمي به لحرصه على الجهاد، ووجه كونه نبي الرحمة ونبي الحرب أن الله بعثه لهداية الخلق إلى الحق وأيده بمعجزات، فمن أبى عُدب بالقتال والاستئصال، فهو نبي الملحمة التي بسببها عمّت الرحمة وثبتت المرحمة.

(٣) في أ، ب: (المبعوث)، والكلمة مطموسة في ج، وأثبتها من نسخة (مراد ملا).

(٤) في أ كلمة غير واضحة لعلها (رفع)، فتصبح العبارة: (ورفع الفساد). وهي كذلك في

نسخة (مراد ملا).

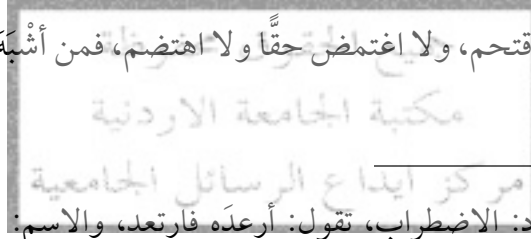
(٥) ب: (المبرأون).

(٦) ب: (والمنزهين).

أَوْ تَوَعَّدَ ظُلُومَ بِإِرْعَادٍ<sup>(١)</sup>.

وبعد : فإن القلوبَ والطباعَ لم تنزل مائلةً إلى ادخار الذكر الجميل، والنفوسَ والهمم طامحة إلى اقتناء الذخر الجزيل، وفي صَوْبِ هذين الغرضين، ونحوِ هذين القصدَيْن<sup>(٢)</sup>، أنعمتُ بالإسعاف والإسعاد، وأسَمَحْتُ<sup>(٣)</sup> بالإرفاق والإرفاد<sup>(٤)</sup>، لمن شكَا إليَّ إطالة بعض شروح «مختصر<sup>(٥)</sup> القُدُورِيّ» وإملاؤه، واختصارَ بعضها وإخلاله - بتهذيب<sup>(٦)</sup> كتاب متجانس اللفظ والمعنى جزالة، متشاكل المبدأ والمنهى<sup>(٧)</sup> اختصارًا وإطالة.

هذا مع اعترافي بقلّة البضاعة، وعدم التقدم في الصناعة، بل جرءٌ خالصة وتجهلاً، وتقحماً محضاً<sup>(٨)</sup> وتحملاً، لتصحيح نسبة الأب، وتصديق كلمة الرب، في قوله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا آلُ نَسْنٍ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾<sup>(٩)</sup>. فمن مشى على مثال أبيه، وسبح على منوال أخيه: ما اقترف<sup>(١٠)</sup> ذنباً ولا اقتحم، ولا اغتمض حقاً ولا اهتضم، فمن أشبه أباه فما ظلم، وفقنا الله لما يحبه



(١) الارتعاد: الاضطراب، تقول: أرعده فارتعد، والاسم: الرُّعْدَةُ بالكسر. وأرعِدَ الرجلُ

أخذته الرُّعْدَةُ. «مختار الصحاح»، مادة (رعد).

(٢) ب : (المقصدَيْن).

(٣) ب : (وسمحت).

(٤) أرفقه: رَفَّقَ به ونفّعه. ورفده: أعطاه، وأعانه. «القاموس المحيط»، «مختار الصحاح» مادة

(رفق، رقد).

(٥) ساقط من أ، ب، والمثبت من ج.

(٦) الجار والمجرور متعلقان بقوله: «أنعمت».

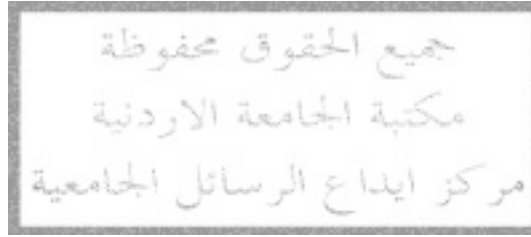
(٧) أ، ب : (المنها)، والمثبت من (مراد ملا).

(٨) ساقط من ب.

(٩) الأحزاب، الآية: ٧٢.

(١٠) ب : (فما اقترف).

ويرضاه، وحمانا من اقتحام ما يكرهه ويأباه، وجعل ما نقصده ونتوخاه، ونلتسمه ونرعاه<sup>(١)</sup>  
خالصاً لوجهه، وطلباً لجزيل ثوابه، وتحرزاً من أليم عقابه.  
وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب<sup>(٢)</sup>.




---

(١) هكذا قرأتها في النسخ الثلاثة، وهي غير واضحة. ثم وجدتُها كذلك في نسخة (مراد ملا).

(٢) تضمين من الآية: ٨٨ من سورة هود.



# كتاب الطهارات<sup>(١)</sup>

افتتح الشيخ أبو الحسين البغدادي رحمه الله تعالى الكتاب<sup>(٢)</sup> بالآية وبنى عليها أمر الطهارة ، فقال : ( قال الله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية<sup>(٣)</sup> ).

ثم قال: (فرض الطهارة: غَسْلُ الأَعْضَاءِ الثلاثة)، وهي: الوجه واليدان والرجلان؛ لأن الله تعالى أمر بغسل الوجه وعطف البواقي عليه، والمعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم.

(وَمَسْحُ الرَّأْسِ)؛ لأنه تعالى خصه بذكر المسح فقال: ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>. وفي كون الرجل معطوفاً على الوجه أو على الرأس كلام<sup>(٥)</sup>.....

(١) الطهارة لغة: النظافة. وشرعاً: النظافة عن النجاسة، حقيقةً كانت، وهي الحَبْثُ، أو حُكْمِيَّةٌ، وهي الحَدَثُ. «اللباب» للغنيمي ج ١، ص ٣٠.

(٢) ساقط من ب.

(٣) من الآية: ٦، من سورة المائدة، والآية: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾.

(٤) المائدة، الآية: ٦.

(٥) هذه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ وَاْمَسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بجر (أرجلكم) وبنصبه.

وتخريج الجر إنما هو على العطف على (رؤوسكم)، أو معطوف على (وجوهكم) المنصوب، ويسمى عند

إلا أن الإجماع<sup>(١)</sup> والنصوص [أ: ١ / ٢] حسمت مادة ذلك<sup>(٢)</sup>؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي بغسل الرجلين حين علمه الوضوء، وقد واظب النبي عليه السلام على الغسل<sup>(٣)</sup>، فكان فعله وأمره بياناً للآية.

(والمِرْفَقَانِ<sup>(٤)</sup> والكعبان يدخلان في الغسل)؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(٦)</sup>. وكلمة «إلى» كما تستعمل للغاية تستعمل بمعنى «مع»، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾، أي مع أموالكم. فإذا احتملت<sup>(٧)</sup> لا يبقى<sup>(٨)</sup> حجة لزفر<sup>(٩)</sup>،

أهل العربية: الجر بالمجاورة. انظر ما كتبه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على «اللباب» عند تعليقه على هذه المسألة.

(١) أي الإجماع على كون الرجل معطوفاً على الوجه. وقد ذكر انعقاد الإجماع على ذلك ابن نجيم في «البحر الرائق» ج ١، ص ١١، ١٤. الجامعة الأردنية  
(٢) ب: (والنصوص قد حسمت بمادة ذلك). الجامعة

(٣) قال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ١٠: «الذين رووا صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة عشرون نفرًا»، ثم ذكر أحاديثهم، وفيها غسل رجله الشريفتين، وانظر على سبيل المثال: «صحيح البخاري» (١٨٦)، و«صحيح مسلم» (٢٢٦) في وضوء الرسول صلى الله عليه وسلم.

(٤) ب: (والمرفاق).

(٥) المائدة، الآية: ٦.

(٦) المائدة، الآية: ٦.

(٧) يعني إذا احتملت الآية معنى الغاية ومعنى المعية.

(٨) ب: (لا ينبغي).

(٩) هو زُفَرُ بْنُ هُذَيْلِ بْنِ قَيْسِ الْبَصْرِيِّ الْإِمَامِ صَاحِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَكَانَ يَفْضَلُهُ، وَيَقُولُ إِنَّهُ أَقْيَسُ أَصْحَابِي، وَتَزَوَّجَ زُفَرٌ فَحَضَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، فَقَالَ لَهُ زُفَرٌ: تَكَلِّمْ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي خُطْبَتِهِ: «هَذَا زُفَرُ بْنُ هُذَيْلِ بْنِ قَيْسِ الْبَصْرِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ مِنْ أَشْرَفِهِمْ فِي شَرَفِهِ وَحَسْبِهِ وَعِلْمُهُ»، وَتَوَلَّى قَضَاءَ

ووجب القول بوجوب الغسل احتياطاً.

ولأنه روي أنه عليه السلام توضأ وأدار الماء على المرافق والكعبيين<sup>(١)</sup>.

(والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية؛ لما رُوي عن رسول الله عليه السلام أنه حَسَر عن عمامته وَمَسَحَ على ناصيته<sup>(٢)</sup>)، وهذا<sup>(٣)</sup> حجة على مالك في إيجاب الاستيعاب<sup>(٤)</sup>، ..... .

البصرة، وحقق الإمام الكوثري في «لمحات النظر» أنه مجتهد مطلق وإن حافظ على الانتساب إلى أبي حنيفة. قال ابن حبان: كان متقناً حافظاً قليل الخطأ. ولد سنة ١١٠، وتوفي بالبصرة سنة ١٥٨. «تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة» للقرشي ج ١، ص ٥٧١ - ٥٨٠، و«لمحات النظر في سيرة الإمام زفر» ص ٢٠ - ٢١ للكوثري.

(١) أخرجه الدارقطني (٨٣/١) بدون لفظ (والكعبيين)، قال ابن حجر في «فتح الباري» ج ١، ص ٣٥٠: إسناده ضعيف، لكن ورد في الدارقطني (٨٣/١) من حديث عثمان في صفة الوضوء: «فغسل يديه إلى المرفقين حتى مسَّ أطراف العضدين»، قال ابن حجر: إسناده حسن، «فتح الباري» ج ١، ص ٣٥٠. ويستدل لهذا بما رواه مسلم في «صحيحه» (٢٤٦) عن أبي هريرة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه: «ثم غسل يده حتى أشرع في العضد، إلى أن قال: ثم غسل رجله حتى أشرع في الساق».

(٢) حديث المسح على الناصية أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٧٤) بإسناده عن المغيرة بن شعبة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصرته وعلى العمامة وعلى الخفين».

وروى أبو داود في «سننه» (١٤٧) بإسناده عن أنس بن مالك قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية، فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدّم رأسه ولم ينقض العمامة».

(٣) ب: (هذه).

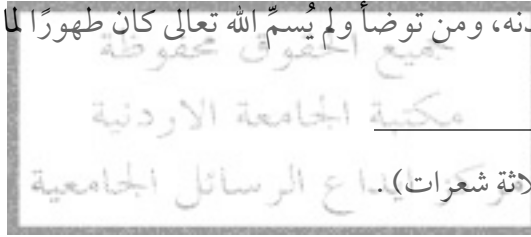
(٤) مذهب الإمام مالك أن الواجب مسح الرأس كله، وذهب بعض أصحاب مالك إلى أن مسح بعضه هو الفرض، ومن أصحاب مالك من حد هذا البعض بالثلث، ومنهم من حده بالثلثين. انظر «بداية المجتهد» ج ١، ص ١٢، و«المدونة» ج ١، ص ١٢٤، و«الشرح الصغير» ج ١، ص ١٠٨، و«الشرح الكبير» ج ١، ص ٨٨.

وعلى الشافعي في الاختصار على ثلاث شعرات<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك يحصل بدون هذا التكلف<sup>(٢)</sup>، فيؤدي فعله [ب: ٢ / ٢] إلى العبث إذ لم يحصل به إقامة الفرض ولا السنة، ومنصبه يجلّ<sup>(٣)</sup> عن ذلك.

### [ سنن الطهارة ]

( وسنن الطهارة: غسل اليدين قبل إدخالهما في<sup>(٤)</sup> الإناء إذا استيقظ المتوضئ من نومه؛ لقوله عليه السلام: {إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يَغْمِسَنَّ يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإنه لا يدري أين باتت يده}<sup>(٥)</sup>، نهى ونَبَّه، ونهيه يدل<sup>(٦)</sup> على توهُّم النجاسة<sup>(٧)</sup>، فكان الغسل احتياطاً.

(وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء)، لقوله عليه السلام: {من توضأ وسمّى الله تعالى كان طهوراً لجميع بدنه، ومن توضأ ولم يُسمِ الله تعالى كان طهوراً لما أصابه الماء}<sup>(٨)</sup>.



(١) ب: (ثلاثة شعرات). ومذهب الشافعية أن الواجب في مسح الرأس ما ينطلق عليه الاسم، ولو بعض شعرة أو قدره من البشرة. وفي وجه شاذ: يشترط ثلاث شعرات. انظر «مغني المحتاج» للشريني ج ١، ص ٥٣، و«الروضة» للنووي ج ١، ص ٥٣، و«المجموع» للنووي ج ١، ص ٤٣٠.

(٢) ب: (التكليف).

(٣) ب: (جل).

(٤) ساقط من ب.

(٥) أخرجه بنحوه البخاري في «صحيحه» (١٦٢)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٧٨).

ورواية نون التوكيد في (يغمسن) جاءت عند الطبراني في «المعجم الأوسط» (١ / ٢٩٠).

(٦) (ونهيّه يدلّ) ساقط من أ.

(٧) أي نهى عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها، ونَبَّه على سبب ذلك النهي في قوله: «فإنه لا

يدري أين باتت يده»، ونهيّه يدل على توهُّم وجود النجاسة.

(٨) أخرجه الدارقطني في سننه (١ / ٧٤)، والحديث الآتي يؤيد هذه المسألة.

واحتمل بعضهم في إيجاب التسمية<sup>(١)</sup> بقوله<sup>(٢)</sup> عليه السلام: {لا وضوء لمن لم يُسَمِّ الله}<sup>(٣)</sup>، إلا أن هذا من أخبار الآحاد فلا يزداد به على الكتاب، ويُحمل على نفي الفضيلة، صوناً عن الإلغاء وتوفيقاً بين الأدلة.

(والسواك)؛ لقوله عليه السلام: {صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك}<sup>(٤)</sup>.

(والمضمضة، والاستنشاق)؛ لأن النبي عليه السلام كان يفعلها<sup>(٥)</sup>.

(ومسح الأذنين<sup>(٦)</sup>)، لأنه عليه السلام توضأ ومسح رأسه وأذنيه وصدغيه<sup>(٧)</sup>. ....

(١) (في إيجاب التسمية) ساقط من أ.

(٢) ب : (لقوله).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٠١) بلفظ: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه»، والترمذي في «سننه» (٢٥)، وابن ماجه في «سننه» (٣٩٥)، قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ج ١، ص ٧٢ - ٧٥ بعد أن ذكر روايات الحديث: «والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: ثبت لنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله». اهـ.

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٧٢/٦) والبيهقي في «سننه» (٣٨/١). وانظر: «كشف الخفاء» للعجلوني ج ٢، ص ٣٣ - ٣٤ حيث انتهى إلى القول بأنه ضعيف أو حسن لغيره، وانظر الكلام عليه في «المنار المنيف» لابن القيم، ص ١٩ - ٢٠.

(٥) ذكرنا من قبل ص ١١١ أن الزيلعي ساق في «نصب الراية» ج ١، ص ١٠ - ١٦ أحاديث الصحابة الذين رووا صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وعددهم عشرون صحابياً، وفيها ذكر المضمضة والاستنشاق، ومنها ما رواه البخاري ومسلم والجماعة. وانظر على سبيل المثال: «صحيح البخاري» (١٨٦)، و«صحيح مسلم» (٢٢٦).

(٦) العبارة في أ : (ومسح... الرأس والأذنين)، وهناك كلمة غير واضحة قبل (الرأس) لعلها: «باقي» أو «كامل»، وأثبت ما في النسخة ب لأنه سيذكر فيما بعد استيعاب الرأس بالمسح.

(٧) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٢٩) من حديث الربيع بنت مَعُوذ بن عَفْرَاء أنها رأت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ، قالت: «فمسح رأسه ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة».

وأقل أحوال أفعاله في العبادات أن تدل على السنّة<sup>(١)</sup>.

(وتخليل اللحية)، وهذا قول أبي يوسف؛ لأنه كان عليه السلام إذا توضأ شبّك أصابعه في لحيته كأنها أسنان المشط<sup>(٢)</sup>. وعند أبي حنيفة ومحمد<sup>(٣)</sup> لا يسنّ ذلك؛ لأن عثمان لم يفعله حين حكى وضوء رسول الله<sup>(٤)</sup>. وما رواه أبو يوسف حكاية حال لا عموم لها<sup>(٥)</sup>، فيُحمل على الجواز، وبه نقول. (والأصابع)؛ لقوله عليه السلام: [أ: ١/٢] {خَلَّلُوا أَصَابِعَكُمْ قَبْلَ أَنْ تَخْلُلَهَا النَّارُ}<sup>(٦)</sup>.

وأخرجه الترمذي في «سننه» (٣٤)، وقال: حديث الربيع حديث حسن. وأخرجه الدارقطني (١٠٦/١)، وأخرج ابن حبان في صحيحه (٣٦٧/٣) عن ابن عباس قال: «ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم؟»، وفيه: «ثم غرف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه».

والصّدغ: ما بين العين والأذن، ويسمى أيضًا الشعر المتدلي عليه صدغًا. «مختار الصحاح»، مادة (صدغ).

(١) جاءت العبارة في أ: (وأقل أحوال... [كلمة غير واضحة] العبادات أن تدل على السنّة).

وجاءت في ب: (وأقل أفعاله في العبادات يدل على السنّة). فأثبت العبارة كما ترى.

(٢) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٤٣٢)، قال الزيلعي: روى تخليل اللحية عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة... وكلها [أي الروايات] مدخولة، وأمثلها حديث عثمان... وقال الترمذي في «علله الكبير»: قال محمد بن إسماعيل - يعني البخاري -: «أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان، وهو حديث حسن». اهـ. من «نصب الراية» ج ١، ص ٢٤.

(٣) في ب: (وعندهما).

(٤) حديث عثمان في الوضوء أخرجه الشيخان: البخاري في «صحيحه» (١٦٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٦). قال الذهبي: «وقد أخرج الشيخان حديث عثمان في الوضوء من عدة طرق، وليس في شيء منها ذكر التخليل»، كما نقله الزيلعي في «نصب الراية» (١/٢٤).

(٥) أ: (له).

(٦) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٩٥/١)، والحديث طعن فيه الحافظ الزيلعي في «نصب

الراية» (١/٢٤). وفي تخليل الأصابع أحاديث، أمثلها حديث لقيط بن صبرة، رواه أصحاب السنن ←

{وتكرارُ الغسل إلى الثلاث}؛ لأن النبي عليه السلام أضافه إلى نفسه<sup>(١)</sup> بقوله: {هذا وضوئي} حين غسل الأعضاء ثلاثاً ثلاثاً<sup>(٢)</sup>.

### [ مستحبات الوضوء ]

{ويستحب للمتوضئ أن ينوي الطهارة}، ليصير فعله قرينةً. وإلحاق الشافعي الوضوء بالتييمم في اشتراط النية بعيد؛ فإن<sup>(٣)</sup> الماء مطهرٌ بنفسه حقيقةً بخلاف التراب.

الأربعة، كما قال الزيلعي ج ١، ص ٢٧: أبو داود في «سننه» (١٤٢)، والترمذي في «سننه» (٧٨٨) وقال: حسن صحيح، والنسائي في «سننه» (١١٤)، وابن ماجه في «سننه» (٤٤٨).

(١) جاء الكلام في ب على النحو التالي: (لأن النبي عليه السلام توضأ مرة مرة وقال: [ب: ٣/ ١] هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به، وتوضأ مرتين مرتين، وقال: هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرتين، وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي، فمن زاد على هذا أو نقص، فقد تعدى وظلم. والوعيد بعدم رؤيته أضافه إلى نفسه...) إلى آخره، وهنا كلام مقحم من قوله: (توضأ مرة مرة) إلى ما قبل قوله (أضافه إلى نفسه)؛ لأنه ليس من عادة الشارح أن يذكر الحديث كاملاً بهذا الطول، وإنما يقتصر على ذكر موطن الشاهد من الحديث، وهذا الكلام منقول بحرفيته من «الهداية» للمرغيناني ج ١، ص ٢٨-٢٩ مع خلل في الجملة الأخيرة، صحته: «والوعيد لعدم رؤيته سنة»، أي أن الوعيد الذي جاء في قوله: «فمن زاد على هذا أو نقص، فقد تعدى وظلم» - يقع لمن لا يرى هذا العدد سنة فزاد عليه أو نقص. انظر «البنية» ج ١، ص ١٧٢ - ١٧٣، «فتح القدير» لابن الهمام ج ١، ص ٣١.

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» (٨٠ / ١) والبيهقي في «سننه الكبرى» (٨٠ / ١) ورواه ابن ماجه في «سننه» (٤٢٠)، قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٢٨: قال البيهقي والدارقطني: «تفرد به المسيب بن واضح، وهو ضعيف». غير أن هناك أحاديث أخرى في تثليث غسل الأعضاء أوردها الزيلعي (٢٩/ ١-٣٤) قوية السند، ونقل عن تقي الدين [ابن دقيق العيد] قوله في أحدها: وهذا الحديث صحيح عند من يصحح حديث عمرو بن شعيب.

(٣) ب: (لأن).

(ويستوعب رأسه بالمسح)؛ لأنه عليه السلام توضع يديه جميع رأسه أقبلاً<sup>(١)</sup> بهما وأدبر<sup>(٢)</sup>، وقد روي أنه مسح على ناصيته<sup>(٣)</sup>، فدل على<sup>(٤)</sup> أنه أراد بالاستيعاب السنة لا الإيجاب.

(ويرتب الوضوء، فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره)؛ لقوله عليه السلام: {ابدءوا بما بدأ الله تعالى بذكره}<sup>(٥)</sup>.

واستدلال الشافعي في إيجاب الترتيب بالواو في آية الوضوء: لا يصح؛ لأن الواو للجمع المطلق، يقال: جاء زيد وعمر وكيف اتفق مجيئهما.

(و) يبدأ (باليامين)؛ لأنه عليه السلام كان يحب التيامن في كل شيء<sup>(٦)</sup>.

### [ نواقض الوضوء ]

(والمعاني الناقضة للوضوء: كل ما خرج من السيلين)؛ لأن الله تعالى أمر بالطهارة عند الصلاة<sup>(٧)</sup> بعد المجيء من الغائط<sup>(٨)</sup>.....

(١) ب: (وأقبل).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٨٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٥).

(٣) تقدم تخريجه، ص ١١٢.

(٤) ساقط من أ.

(٥) وذلك في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، [المائدة: ٦].

والحديث وارد في السعي بين الصفا والمروة، إذ إنه عليه الصلاة والسلام لما دنا من الصفا قرأ:

«إن الصفا والمروة من شعائر الله» وقال: {أبدأ بما بدأ الله به}. أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٢١٨)،

وجاء الحديث بصيغة الأمر، كما أورده المصنف، عند أحمد في «مسنده» (٣/ ٣٩٤).

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٢٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٨).

(٧) ب: (عند القيام).

(٨) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ



والغائط: هو المكان المطمئن من الأرض، يُقصد لقضاء الحاجة<sup>(١)</sup>، إلا أنه يُجعل كناية عن الحدث مجازًا لكونه سببًا له<sup>(٢)</sup>.

(والدم والقيح والصدید)<sup>(٣)</sup>، إذا خرج من البدن فتجاوز إلى موضع يلحقه حُكم التطهير؛ لأن هذه الأشياء لما ظهرت إلى صحن البدن لم يبق البدن طاهرًا مطلقًا، فيجب تحصيل الطهارة للصلاة لقوله<sup>(٤)</sup> تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ [ب: ٣/٢] فَاغْسِلُوا﴾<sup>(٥)</sup>. وإنما شرط خروجه إلى موضع يجب غسله في الجنابة<sup>(٦)</sup>؛ لأن ما وراء ذلك حكمه حكم الباطن، فتعذر القول بالتنجيس. وإنما لم يجعل قليل الدم الخارج من نفس<sup>(٧)</sup> الفم حدثًا لأنه لم يسيل بقوة نفسه، بل بقوة البزاق<sup>(٨)</sup>، وكذلك لم يجعل قليل القيء حدثًا للخرج.

لَمْ تَسْتُمْ لِنِسَاءٍ فَلَمْ تَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴿ المائدة، الآية: ٦.

(١) (يقصد لقضاء الحاجة) ساقط من أ، وكأنه إقحام من الناسخ، لأن هذه الزيادة ليست ضمن معنى الغائط في أصل وضع اللغة. الجامعة الأردنية  
قال في «مختار الصحاح» في مادة (غَوَطَ): «أصل (الغائط): المطمئن من الأرض، الواسع. وكان الرجل منهم إذا أراد أن يقضي الحاجة أتى (الغائط)، وقضى حاجته، فقليل لكل من قضى حاجته قد أتى (الغائط) يكنى به عن العذرة». وقال في «القاموس المحيط» ص ٨٧٨ في مادة (الغَوَطَ) عن الغائط: «المطمئن الواسع من الأرض».

(٢) ب: (لكونه مجاورًا منه وسببًا له) والمثبت من أ، ج.

(٣) القيح: الأبيض الخاثر الذي لا يخالطه دم. «المصباح المنير» ص ١٩٩، «اللباب» ج ١، ص ٣٧، وصدید الجرح: ماؤه الرقيق المختلط بالدم، وقيل هو القيح المختلط بالدم. «المغرب» ج ١، ص ٤٦٨.

(٤) أ: (بقوله).

(٥) المائدة، الآية: ٦.

(٦) ب: (النجاسة).

(٧) ساقط من أ.

(٨) ب: (البصاق).

(والقيء إذا ملأ الفم)؛ لقوله عليه السلام: {الْقَلْسُ حَدَثٌ} <sup>(١)</sup>. وقال مالك والشافعي <sup>(٢)</sup>: الخارج من غير السيلين لا ينقض الطهارة؛ لأن الأصل غير معقول المعنى فلا يقاس عليه غيره. ونحن نمنع ذلك، ولئن سُلِمَ فلأنه فيه الأخبار <sup>(٣)</sup>، وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة <sup>(٤)</sup>.

(والنوم مضطجعاً أو متكئاً أو مستنداً إلى شيء لو أزيل عنه <sup>(٥)</sup> لسقط)، لأن النوم على هذه الهيئة توجب استرخاء المفاصل، فالظاهر خروج الحدث. (والغلبة على العقل بالإغماء والجنون)؛ لأن الاسترخاء الحاصل بهما فوق الاسترخاء الحاصل بالنوم، فكان أولى [أ: ٢/٢] بالانتقاض.

(والفقهه في كل صلاة ذات ركوع وسجود) <sup>(٦)</sup>، وعند الشافعي: الفقهه ليست بحديث <sup>(٧)</sup>، وهو القياس، إلا أنا تركنا القياس لما رُوي أنه عليه السلام كان يصلي بالناس في المسجد فدخل أعرابي في بصره سوء، فوقع في حفرة كانت في المسجد فضحك بعض القوم، فلما

(١) رواه الدارقطني (١/١٥٥). والْقَلْسُ: بوزن قَلَسَ: مصدر قَلَسَ، إذا قاء ملء الفم. «المغرب» ج ٢، ص ١٩١.

(٢) راجع في مذهب المالكية «الشرح الصغير» ج ١، ص ١٣٥ - ١٣٧، و«الشرح الكبير» ج ١، ص ١١٤، و«القوانين الفقهية» ص ٢٢، وفي مذهب الشافعية: «المهذب» ج ١، ص ٢٤، و«المجموع» ج ٢، ص ٦٢، و«روضه الطالبين» ج ١، ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (١٢٢١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أصابه قيء، أو رعاف، أو قَلَسَ، أو مذي فلينصرف فليتوضأ». ورواه الدارقطني (١/١٥٣)، قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٣٨ عن هذا الحديث: «فحديث عائشة صحيح».

(٤) انظر ما ورد من ذلك في «نصب الراية» (١/٣٨-٤٣).

(٥) ساقط من أ.

(٦) الفَهْقَهة: هي شدة الضحك بحيث يكون مسموعاً له ولجاره، سواء بدت أسنانه أو لا، إذا كانت من بالغ يقظان. «اللباب» ج ١، ص ٣٨.

(٧) انظر «المجموع» للنووي ج ١، ص ٧٠ وما بعدها، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٢.

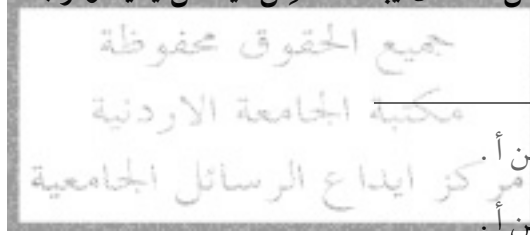
قضى صلاته قال: {ألا<sup>(١)</sup> من ضحك منكم قهقهة<sup>(٢)</sup> فليُعد الوضوء والصلاة معاً<sup>(٣)</sup>}. وفي صلاة الجنابة وسجدة التلاوة لا يكون حدثاً، لأن الحديث ورد في صلاة مستتمة الأركان، ولم يوجد<sup>(٤)</sup>.

### [ فرائض الغسل ]

( وفرض الغسل<sup>(٥)</sup>: المضمضة، والاستنشاق، وغسل سائر البدن)؛ لقوله عليه السلام: {تحت كل شعرة جنابة، ألا فبلُّوا الشعر وأنقُوا البشرة<sup>(٦)</sup>، وفي الأنف شعر<sup>(٧)</sup>، وفي الفم بشرة. وعند الشافعي هما ستتان<sup>(٨)</sup>. [ب: ٤ / ١] وقد ردّ قوله قوله<sup>(٩)</sup> تعالى: ﴿فَاطَّهَّرُوا﴾<sup>(١٠)</sup>.

### [ سنن الغسل ]

(وسنة الغسل<sup>(١١)</sup>: أن يبدأ المغتسل فيغسل يديه وفرجه، ويزيل النجاسة إن كانت على



(١) ساقط من أ.

(٢) ساقط من أ.

(٣) روى الدارقطني حديث القهقهة في «سننه» من طرق متعددة (١٦١ / ١ - ١٧٥) وضعفها

جميعاً. وانظر «نصب الراية» ج ١، ص ٤٧، وما بعدها.

(٤) أي ولم يوجد ذلك، أي لم توجد أركان الصلاة التامة في صلاة الجنابة وسجدة التلاوة.

(٥) الغسل بالضم اسم للاغتسال، وهو تمام غسل الجلد كله. «تهذيب الأسماء واللغات» ج ٣،

ص ٥٩، و«اللباب» ج ١، ص ٣٩.

(٦) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٤٨) وضعف رجلاً في إسناده.

(٧) ب: (شعرة).

(٨) انظر «روضة الطالبين» ج ١، ص ٨٨، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ٧٣، و«تحفة المحتاج»

للهيتمي ج ١، ص ٢٧٦.

(٩) (قوله) الثانية زيادة من ب.

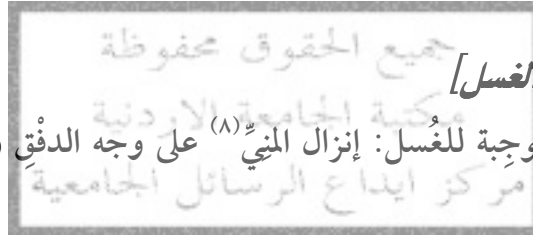
(١٠) المائدة، الآية: ٦.

(١١) أ: (وستته).

بدنه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة<sup>(١)</sup> إلا رجليه، ثم يُفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً، ثم يتنحى عن ذلك المكان فيغسل رجليه، هكذا روي عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه عليه السلام فعل هكذا<sup>(٢)</sup>.

وإنما يقدم غسل اليدين لتوهم النجاسة عليهما، فيقدم غسلهما لئلا تشيع النجاسة<sup>(٣)</sup> في البدن. وكذلك غسل الفرج والنجاسة<sup>(٤)</sup> لهذا المعنى. وأما تأخير القدمين: فللحاجة إلى غسلهما احترازاً من الماء المستعمل، حتى لو كان في موضع لا تجتمع الغسالة تحت قدميه: لا يؤخر غسل القدمين.

(وليس على المرأة أن تنقض صفائرها في الغسل إذا بلغ الماء أصول الشعر)؛ لأن في تكليفهن بذلك حرجاً، دلّ عليه أن عائشة أنكرت على ابن عمرو<sup>(٥)</sup> لما أمرهن بذلك، فقالت: «لقد كلفهن شططاً، هلا أمرهن<sup>(٦)</sup> بالخلق»<sup>(٧)</sup>.



(والمعاني الموجبة للغسل: إنزال المنى<sup>(٨)</sup> على وجه الدفقي والشهوة من الرجل والمرأة)؛

(١) ب: (وضوء الصلاة).

(٢) حديث ميمونة رضي الله عنها أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٥٩)، ومسلم في «صحيحه» (٣١٧).

(٣) ساقط من أ.

(٤) ب: بزيادة (الحقيقية).

(٥) في النسختين أ، ب: (ابن عمر)، والصواب: (ابن عمرو) فأثبتته، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو الذي أنكرت عليه عائشة رضي الله عنهما في الحديث، فلعل الواو سقطت من النسخ.

(٦) أ: (كلفهن). وأثبت ما في ب لموافقة نوع موافقة مصدر الحديث.

(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٣١).

(٨) هو ماء أبيض خاثر ينكسر منه الذكر عند خروجه، تشبه رائحته رائحة الطلع رطباً،

ورائحة البيض يابساً. ومنه يكون الولد. «اللباب» ج ١، ص ٤٠، وانظر «نصب الراية» ج ١، ص ٩٣ للاطلاع على الروايات في تفسيره وتعريفه.

لأنه<sup>(١)</sup> بخروج المني على هذا الوجه يصير الشخص جنبًا، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾<sup>(٢)</sup>. والرجل والمرأة فيه سواء؛ لقوله عليه السلام لأُم سُلَيْم<sup>(٣)</sup> حين سألتها عن المرأة ترى في المنام أن زوجها يجامعها: {يا أُم سُلَيْم عليها الغسل إذا وجدت<sup>(٤)</sup> الماء<sup>(٥)</sup>}.

(والتقاء الختانين من غير إنزال)<sup>(٦)</sup>، ومن الصحابة مَنْ نفى الغُسل إلا بالإنزال، فبعث عمر إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، فسألهن عن ذلك فقلن: «فيه [أ: ١ / ٣] الغُسل»<sup>(٧)</sup>، وعن علي رضي الله عنه أنه قال: «أتوجبون فيه الحَدَّ ولا توجبون فيه [ب: ٢ / ٤] صاعًا<sup>(٨)</sup> من

(١) أ: (لأن).

(٢) المائدة، الآية: ٦.

(٣) (لأم سليم) ساقط من أ.   
 (٤) ب: (رأى). وفي أ طمس. والمثبت من مصادر التخريج.   
 (٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» بنحوه (٢٨٢)، ومسلم في «صحيحه» (٣١٣).

(٦) الختانان: موضع القطع من ذكر الرجل وفرج المرأة. والمقصود هنا: محاذاتها بغيوبة الحشفة. «اللباب» ج ١، ص ٤٠، «مختار الصحاح» مادة (ختن).

(٧) لم أجده بهذا اللفظ، والمروي في اختلاف الصحابة في ذلك ما رواه مسلم في «صحيحه» (٣٤٩) من حديث أبي موسى قال: اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار، فقال الأنصار: لا يجب الغسل إلا من الدفق أو من الماء. وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغسل. فقال أبو موسى: أنا أشفيكم من ذلك، فقمتم واستأذنت على عائشة، فأذن لي، فقلت لها: يا أمه، إني أريد أن أسألك عن شيء... قلت: فما يوجب الغسل؟ قالت: على الخير سقطت، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {إذا جلس بين شعبها الأربع ومسَّ الختانُ الختانَ، فقد وجب الغسل}.

وقد روى مالك في «الموطأ» (١ / ٤٥) عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون: «إذا مسَّ الختانُ الختانَ فقد وجب الغسل».

(٨) مطموسة في أ، وفي ج كذلك، والمثبت من مصادر الأثر.

ماء؟<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

(والحيض)<sup>(٣)</sup>؛ لقوله عليه السلام لابنة أبي حُبَيْش<sup>(٤)</sup>: {دعي الصلاة أيام أقرائك، ثم اغتسلي وصلي} <sup>(٥)</sup>، أمرها بالغسل، والأمر للوجوب.

(والنفاس)؛ لإجماع الأمة<sup>(٦)</sup>، ولكونه<sup>(٧)</sup> في معنى الحيض، حيث يخرج من الرحم.

### [ما يسن له الغسل]

وسنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة، والعيدين، والإحرام<sup>(٨)</sup>؛ لأنها أوقات اجتماع وازدحام فسنّ فيها الاغتسال؛ لئلا يتأذى البعض برائحة البعض. وكذلك في

(١) في ب من قوله: (وعن علي) إلى قوله: (من ماء) — مضروب عليه بخط، وفي أ، ج طمس،

والمثبت من نسخة (مراد ملا). جميع الحقوق محفوظة

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٤٩/١)، وانظر الكلام عليه وعلى هذه المسألة في «التمهيد» لابن عبد البر (١١٦/٢٣). إجماع الرسائل الجامعية

(٣) أي انقطاع الحيض، والخروج منه، فما دام باقياً لا يصلح الغسل. «المختار للفتوى» للموصلي ج ١، ص ١٨، «اللباب» ج ١، ص ٤١. فانقطاعه هو الموجب للغسل، وكذلك قوله فيما يأتي: (والنفاس) أي انقطاعه.

(٤) في أ، ب: (لابنة حبّيش)، وأثبت ما في ج لموافقة مصدر الحديث.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٢٠)، ومسلم في «صحيحه» (٣٣٣) ولفظ البخاري: أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبّيش: «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي» وذكر القرءاء عند النسائي في «سننه» (٣٥٨)، وأبي داود في «سننه» (٢٨٠)، وابن ماجه في «سننه» (٦٢٠).

(٦) انظر «الهداية» ج ١، ص ٣٨، و«الاختيار» ج ١، ص ١٨، و«فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية» لعلّي القاري ج ١، ص ٨٩.

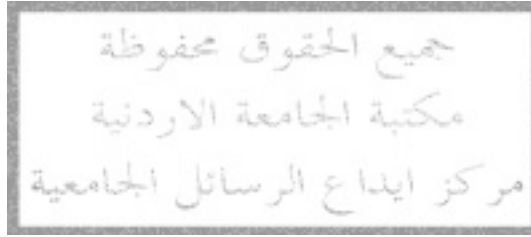
(٧) كذا في (مراد ملا)، وفي أ، ب: (لكونه)، وفي ج: طمس.

(٨) ب: (وعند الإحرام).

الإحرام لأنه يبقى أيامًا ، وقد رُوي أنه عليه السلام اغتسل لإحرامه حين أحرم<sup>(١)</sup>.

### [مما لا يوجب الغسل]

(وليس في المذّي والودّي<sup>(٢)</sup> غُسلٌ، وفيهما الوضوء)؛ لقوله صلى الله عليه وسلم للذي سأله عن المذي: {يكفيك منه الوضوء}<sup>(٣)</sup>. وأما الودي فهو تبع<sup>(٤)</sup> للبول، فيوجب الوضوء لكونه خارجًا<sup>(٥)</sup> نجسًا.



- 
- (١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٨٣٠) عن زيد بن ثابت أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله واغتسل. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.
- (٢) المذي: ماء أبيض رقيق يخرج عند الملاعبة. «اللباب» ج ١، ص ٤٢، «الهداية» ج ١، ص ٤٠.
- والودي: ماء أصفر غليظ يخرج عقيب البول وقد يسبقه. «اللباب» ج ١، ص ٤٢، «الهداية» ج ١، ص ٤٠. وانظر «نصب الراية» ج ١، ص ٩٣ لمعرفة الروايات في تعريفهما.
- (٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٢)، ومسلم في «صحيحه» (٣٠٣) من حديث علي بلفظ «منه الوضوء»، وأخرجه وأبو داود في «سننه» (٢١١).

(٤) ب: (يتبع).

(٥) ساقط من ب.

## [أحكام المياه]

(والطهارة من الأحداث جائزة بماء السماء، والأودية، والعيون، والآبار، وماء البحر)؛ لقوله عليه السلام: {خلق الماء طهوراً} <sup>(١)</sup>. <sup>(٢)</sup> (ولا تجوز بما اعتُصر من الشجر والثمر، ولا بماء غلب عليه غيره فأخرجه عن طبع الماء: كالأشربة، والخلل، وماء الباقلاء <sup>(٣)</sup>، والمرق، وماء الزردج <sup>(٤)</sup>، وماء الورد <sup>(٥)</sup>)؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ <sup>(٦)</sup>، وهذه ليست <sup>(٧)</sup> بماء

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وفي «سنن ابن ماجه» (٥٢١) قوله عليه الصلاة والسلام «إن الماء لا ينجسه شيء، إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه»، قال الزيلعي: «وهذا الحديث ضعيف». ورواه البيهقي في «سننه» (٢٦٠ / ١) من غير ذكر اللون، وقال البيهقي: والحديث غير قوي، إلا أننا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغير بالنجاسة خلافاً. وانظر «نصب الراية» ج ١، ص ٩٤.

وفي «سنن الترمذي» (٦٦) قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الماء طهور لا ينجسه شيء» وقال الترمذي: هذا حديث حسن. ايداع الرسائل الجامعية

(٢) قوله: (لقوله عليه السلام: {خلق الماء طهوراً}) ساقط من ب. وجاءت العبارة في ب بعد قوله: (البحر) على النحو التالي: (ولا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته، وماء البحر، لقوله تعالى: «ماء طهوراً»)، وهو كلام مقحم.

(٣) الباقلاء: تُشد فتقصر (الباقلاً) وتخفف فتمد (الباقلاء)، وهي الفول إذا طبخ بالماء حتى صار بحيث إذا برد ثخن. «المغرب» ج ١، ص ٨٣، «اللباب» ج ١، ص ٤٣.

(٤) ماء الزردج: هو ماء يخرج من العُصفر المنقوع فيطرح ولا يُصبغ به. «المغرب» ج ١، ص ٣٦٢.

قال في «الهداية» ج ١، ص ٤٢: أجرى في المختصر [يقصد مختصر القدوري] ماء الزردج مجرى المرق، والمروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه بمنزلة ماء الزعفران، وهو الصحيح.

(٥) (وماء الورد) ساقط من أ.

(٦) النساء، الآية: ٤٣.

(٧) أ، ب: (وهذا ليس)، والمثبت من ج.



مطلق فلا يتناولها الآية.

(وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر فغيّر أحد أوصافه كماء المد<sup>(١)</sup>، والماء الذي يختلط به الأسنان<sup>(٢)</sup> والصابون والزعفران)، لأنه ماء طاهر خالطه شيء طاهر ولم يُزل عنه الاسم، فصار كماء لو خالطه الطين و الورق ونحوهما. وقياس<sup>(٣)</sup> الشافعي هذا<sup>(٤)</sup> على ماء الباقلاء في [ب: ٥ / ١] مَنَعَ الوضوء به: لا يصح؛ لأنه ثم<sup>(٥)</sup> زال الاسم عنه<sup>(٦)</sup> وههنا لا.

(وكل ماء وقعت فيه نجاسة لم يحز الوضوء به<sup>(٧)</sup> قليلاً كان أو كثيراً<sup>(٨)</sup>)؛ لأن النبي عليه السلام أمر بحفظ الماء من النجاسة، فقال: {لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلَ<sup>(٩)</sup> فِيهِ مِنْ

(١) هنا في ب بعد قوله: (المد) كلام مقحم هو: (والمراد بماء الباقلاء الذي طبخ فيه، أما الذي يقع فيه يجوز التوضؤ به)، وهو كلام مستفاد من «الهداية» بتحريف، وصوابه: «والمراد بماء الباقلاء وغيره: ما غيّر بالطبخ، فإن غيّر بدون طبخ يجوز التوضؤ به». اهـ. من «الهداية» ج ١، ص ٤١ - ٤٢.

(٢) الأسنان: بضم الهمزة وكسرهما: شجر من الفصيلة الزمرامية، ينبت في الأرض الرملية، يُستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي، وهو معرّب، ويقال له بالعربية: الخرض. «المعجم الوسيط» ص ١٩، «المصباح المنير» ص ٦. وليس الأسنان هو الأسنان كما توهم بعضهم.

(٣) ب: (وقاس).

(٤) في هامش ب: (أي الماء المختلط بهذا الوصف)، ثم كلام غير واضح.

(٥) ساقط من أ.

(٦) زيادة من ب.

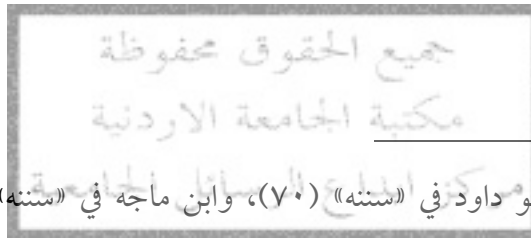
(٧) ساقط من أ.

(٨) أي قليلاً كان الماء أو كثيراً، غيّر أوصافه أو لا، وهذا في غير الجاري و ما في حكمه كالغدير العظيم، بدليل المقابل في قوله الآتي: «وأما الماء الجاري...» إلى آخره. «اللباب» ج ١، ص ٤٤. ولعل القلة والكثرة عائدة إلى النجاسة كما في عبارة «بداية المتبدي» ج ١، ص ٤٣: (وكل ماء دائم وقعت فيه النجاسة لم يحز الوضوء به، قليلاً كانت النجاسة أو كثيراً).

(٩) أ: (ولا يغتسلن)، وأثبت ما في ب لموافقته لمصادر التخريج.

الجنابة<sup>(١)</sup>، ولقوله عليه السلام: {إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يَغْمَسَنَّ<sup>(٢)</sup> يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً<sup>(٣)</sup>}. والمبالغة في الأمر بالغسل ثلاثاً عند توهم النجاسة دليل على تنجس<sup>(٤)</sup> الماء بالنجاسة وإن قلَّت ولم تظهر. وهذا حجة على مالك في أن الماء لا ينجس إلا بظهور النجاسة فيه<sup>(٥)</sup>، وعلى الشافعي في أن الماء إذا بلغ قُلَّتَيْن لا ينجس إلا بالظهور<sup>(٦)</sup>.

(وأما الماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة: جاز الوضوء منه إذا لم يُر لها أثر؛ لأنها لا تستقر مع جريان [أ: ٣/ ٢] الماء. والغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر إذا وقعت في أحد جانبيه نجاسة<sup>(٧)</sup>، جاز الوضوء من الجانب الآخر؛ لأن الظاهر أن النجاسة لا تصل إليه). وقال مشايخ ما وراء النهر: إن كانت النجاسة مرئية فكذا، وإن كانت غير مرئية جاز الوضوء من أي الجوانب شاء.



(١) رواه أبو داود في «سننه» (٧٠)، وابن ماجه في «سننه» (٣٤٤)، ونحوه في «صحيح البخاري» (٢٣٩)، وفي «صحيح مسلم» (٢٨٢).

(٢) ب: (فلا يغمس). وكتب على هامش ب: (وفي النسخ: وقال عليه السلام: {إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يَغْمَسَنَّ يديه حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده}).

(٣) سبق تخريجه ص ١١٣.

(٤) ب: (تنجيس).

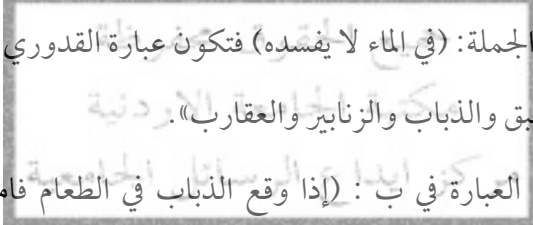
(٥) انظر «بداية المجتهد» ج ١، ص ٢٤ وقد ذكر أن هذا القول هو إحدى الروايات عن مالك في الماء القليل تحله النجاسة، والرواية الثانية: أن النجاسة تفسده. والثالثة: أن هذا الماء مكروه. وانظر «الشرح الصغير» ج ١، ص ٣١ - ٣٢.

(٦) أي إلا بظهور النجاسة فيه. انظر «روضة الطالبين» ج ١، ص ١٩ - ٢٠، و«منهاج الطالبين» للنووي ج ١، ص ٢١، وعليه «مغني المحتاج» حيث قال: «ولا تنجس قُلَّتًا ماء بملاقاة نجس، فإن غيرَه فنجس».

(٧) في ب: (نجاسة في أحد جانبيه).

(وموت ما ليس له نفسٌ سائلة<sup>(١)</sup>) أي دم سائل (كالبق والذباب والزناير والعقارب في الماء: لا يفسده)؛ لقوله عليه السلام: { إذا وقع الذباب في الطعام - ورؤي في الشراب - فامقلوه<sup>(٢)</sup>، فإن في أحد جانبيه سمًّا وفي الآخر شفاء، وإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء }<sup>(٣)</sup>. والمقل: هو الغمس. فالظاهر موته به، فلو كان نجسًا لما أمر بالمقل، لأنه يؤدي إلى إضاعة المال، وقد نُهي عنه. وعند الشافعي يفسده لأنه ميتة<sup>(٤)</sup>، لكننا نقول: نجاسة [ب: ٥/ ٢] الميتة لما فيها من اختناق الدم والرطوبات النجسة، وليس هذا كذلك.

(وموت ما يعيش في الماء فيه<sup>(٥)</sup>): لا يفسده، كالسمك، والضفدع، والسرطان). وعند

(١) كتب على هامش ب على أنه تصحيح للمتن: (في الماء لا ينجسه) غير أنه لا يستقيم مع نهاية الجملة هنا، وقد جاءت العبارة في متن القدوري في «اللباب» ج ١، ص ٤٦ على نحو هذا التصحيح من غير قوله في آخر الجملة: (في الماء لا يفسده) فتكون عبارة القدوري: «وموت ما ليس له نفسٌ سائلة في الماء لا ينجسه، كالبق والذباب والزناير والعقارب».  (٢) جاءت العبارة في ب: (إذا وقع الذباب في الطعام فامقلوه ثم انقلوه، وقد روي: في الشراب فامقلوه)، فأثبت ما في أ لأنها الأقرب إلى مصدر الحديث.

(٣) ما ذكره المصنف مركب من روايتين، الأولى أخرجها البخاري في «صحيحه» (٥٧٨٢) بلفظ: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء». وأخرجه (٣٣٢٠) بلفظ: «في شراب أحدكم».

الرواية الثانية: أخرجها النسائي في «سننه» (٤٢٦٢)، وابن ماجه في «سننه» (٣٥٠٤) بلفظ: «في أحد جناحي الذباب سم والآخر شفاء، فإذا وقع في الطعام فامقلوه فيه، فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء»، وأبو داود في «سننه» (٣٨٤٤).

قال السندي في حاشيته على سنن النسائي ج ٧، ص ١٧٨: المقل: الغمس والغوص في الماء.

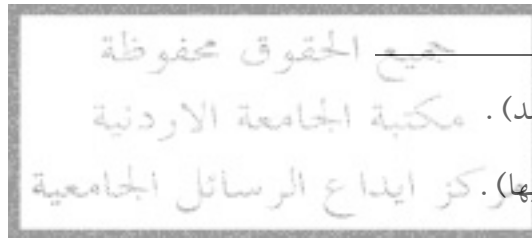
(٤) في هذه المسألة عند الشافعية قولان: المشهور منهما: أن الماء لا ينجس بشرط أن لا يطرحتها طارح، وأن لا تغير الماء. الثاني: أنه ينجس. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٣، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٤.

(٥) أي في الماء.

الشافعي يفسده<sup>(١)</sup> كسائر الميتات إلا السمك. ولنا أنه لا دم فيه<sup>(٢)</sup> فلا ينجس بالموت كالجراد، وما يسيل منه: ماءٌ متغيّرٌ، بدليل أنه لو شُمِسَ أبيضٌ، بخلاف غيره من الدماء فإنها تَسْوَدُّ.

(والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث)؛ لأنه رُفِعَ به الحدثُ مرةً فلا يُرْفَعُ به ثانياً، كما<sup>(٣)</sup> لو رُفِعَتْ به النجاسةُ الحقيقية<sup>(٤)</sup>.

ثم هو نجس نجاسةً<sup>(٥)</sup> غليظة في رواية الحسن<sup>(٦)</sup> عن أبي حنيفة، - وهو قوله - لقوله عليه السلام: { لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسلن فيه من الجنابة }<sup>(٧)</sup>، قرّن بين الجنابة والبول في النهي، فدل على اقترانهما في النجاسة<sup>(٨)</sup>. وفي رواية أبي يوسف عنه - وهو مذهبه - : نجس نجاسةً<sup>(٩)</sup> خفيفة بناءً على أصله في النجاسة الغليظة والخفيفة. وفي رواية محمد عنه - وهو مذهبه - : طاهرٌ غير طهور؛ لأن الصحابة كانوا يَتَمَسَّحُونَ بَوْضوء<sup>(١٠)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم،



(١) أ: (يفسد). (٢) ب: (فيها). (٣) في ب بزيادة: (قالوا).

(٤) معنى كلامه: كما أن الماء إذا رُفِعَتْ به النجاسة الحقيقية لا يجوز أن تُرْفَعَ به النجاسة الحقيقية مرةً أخرى؛ فإن الماء إذا رُفِعَ به الحدثُ مرةً: لا يجوز أن يُرْفَعَ به الحدثُ مرةً أخرى. (٥) ب: (بنجاسة).

(٦) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه، وأخذ عن أبي يوسف وزفر، ولي القضاء، ثم استعفى منه، وكان محباً للسنة واتباعها حتى لقد كان يكسو مماليكه كما يكسو نفسه، اتباعاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «واكسوهم مما تلبسون»، توفي سنة أربع ومائتين (٢٠٤ هـ). «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٤٥٩ وما بعدها.

(٧) سبق تخريجه ص ١٢٨.

(٨) قوله: (قرن بين ... في النجاسة) ساقط من ب.

(٩) ب: بنجاسة.

(١٠) الوضوء، بالفتح: الماء الذي يُتَوَضَّأُ به. «مختار الصحاح»، مادة (وضأ).

فلو كان نجسًا لنهى عنه، إذ لا فرق بين النبي وغيره. وعند زُفَرٍ: إن استعمله المحدث<sup>(١)</sup> فهو طاهر غير طهور، وإن استعمله الطاهر فهو طاهر مُطَهَّر.

وعند مالك: طاهر مطَهَّر كيف ما كان<sup>(٢)</sup>. وللشافعي: قول كقول زُفَرٍ، وقول كقول محمد<sup>(٣)</sup>.

(والمستعمل: كل ماء أُزيل به حَدَثٌ، أو استُعمل [أ: ٤/ ١] في البدن على وجه القربة) لأن المعني بالاستعمال: تحصيل أمر شرعي وقد حصل، وهو الثواب أو الطهارة، بخلاف ما لو استعمله<sup>(٤)</sup> الطاهر على سبيل التبرّد، أو استُعمل في الثوب الطاهر: لم يَصِرْ [ب: ٦/ ١] مستعملًا، لأنه لم يحصل به ما ذكرنا.

(وكل إهاب دُبِغ فقد طهر، وجازت الصلاة فيه والوضوء منه، إلا جلد الخنزير والآدمي<sup>(٥)</sup>)؛ لقوله عليه السلام {إذا دُبِغ الإهابُ فقد طهر}<sup>(٦)</sup>، فصار الحديث حجةً على

جميع الحقوق محفوظة

مكتبة الجامعة الاردنية

(١) ب: (محدث).

(٢) مذهب مالك: أنه ماء طاهر مطهر، لكن يكره استعماله لرفع الحدث، ولم يُجْزِ التيمم مع وجوده. انظر «بداية المجتهد» ج ١، ص ٢٧، و«الشرح الصغير» ج ١، ص ٣٧ - ٤٠، و«الشرح الكبير» ج ١، ص ٤١ وما بعدها.

(٣) للشافعي قولان قديم وجديد فالقديم: أنه طاهر طهور، والجديد: أن المستعمل في فرض الطهارة - قيل ونفلها - طاهر غير طهور. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٠، و«المجموع» ج ١، ص ٢٠٢، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٧.

فيظهر من ذلك أن قول الشافعي الجديد كقول محمد إن أدخلنا القيل، وكقول زفر إن أخرجنا القيل أعني قوله: «قيل: ونفلها».

(٤) ب: (استعمل).

(٥) (إلا جلد الخنزير والآدمي) ساقط من أ.

والمعول عليه في المذهب أن جلد الآدمي إذا دبغ طهر، لكن لا يجوز الانتفاع به كسائر أجزائه، ولا يدبغ لكرامته. انظر «فتح القدير» ج ١، ص ٨٣، و«العناية» ج ١، ص ٨٢ - ٨٣.

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٦٦).

الشافعي في جلد الكلب أنه<sup>(١)</sup> لا يطهر<sup>(٢)</sup>، وعلى مالك في جلد الميتات<sup>(٣)</sup>؛ لأنه عام.

ونحن نقول بموجب ما رَوَاهُ<sup>(٤)</sup>: { لا تتفَعُوا من الميتة<sup>(٥)</sup> بإهاب<sup>(٦)</sup> }، فإن المدبوغ لا يسمى إهاباً بل يسمى أديماً، ولأن نجاسة الميتة باعتبار ما فيها من الرطوبات والدسومات، وقد زالت بالدبغ، بخلاف الخنزير لأنه نجس لعينه<sup>(٧)</sup> لا باعتبار الرطوبات<sup>(٨)</sup>، وبخلاف الآدمي لأنه مُنْع من استعماله واستبداله تعظيماً وتكريماً له.

(وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا طَاهِرَانِ)، وكذلك كل ما لا حياة فيه كالقرن والخُفّ والظِّلْف<sup>(٩)</sup>

(١) ب: (فإنه) .

(٢) عند الشافعية يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم وغيره إلا جلد كلب أو خنزير وفرعهما. وأما جلد الآدمي فللشافعي فيه قولان، القديم: أن الآدمي ينجس بالموت، ويطهر جلده بالدباغ على الأصح. والجديد: أن الآدمي لا ينجس. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٨٢، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٤١، و«المهذب» ج ١، ص ١٠، و«المجموع» ج ١، ص ٢٦٩؛ معية

(٣) أي أن جلد الميتات نجس ولا يطهر بالدباغة على المشهور فإذا دبغ طهر طهارة لغوية بمعنى النظافة ولم يطهر طهارة شرعية، فلا يجوز بيعه ولا الصلاة عليه، ورُخِّص في استعماله مطلقاً إلا الخنزير والآدمي. انظر «الشرح الكبير» مع حاشية الدسوقي ج ١، ص ٥٤ - ٥٥، و«مواهب الجليل» ج ١، ص ١٠١.

(٤) جاءت العبارة في أ: (لأنه عام، نقول بوجوب ما رَوَاهُ)، وفي ب: (لأنه عام، ونحن نقول بوجوب ما رَوَاهُ)، وفي ج: (لأنه عام، ونقول بموجب ما رَوَاهُ)، فأثبت العبارة منها جميعاً.

(٥) أ: (الميتات) .

(٦) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤١٢٧)، والترمذي في «سننه» (١٧٢٩) والنسائي في «سننه» (٤٢٤٩) وابن ماجه في «سننه» (٣٦١٣)، وقال الترمذي: حديث حسن .

(٧) ب: (بعينه) .

(٨) قوله: (بخلاف ... الرطوبات) ساقط من ب.

(٩) الظِّلْف: للبقرة والشاة والظبي، كالحافر لغيرها. «مختار الصحاح» مادة (ظلف).

والظفر<sup>(١)</sup> والريش والمنقار ونحوها؛ لأنه لا حياة فيه، فلا يَحُلُّهُ<sup>(٢)</sup> الموت، فلا يَنْجُسُ<sup>(٣)</sup>. وعند الشافعي: نجس؛ لأنه جزء من الميتة<sup>(٤)</sup>. ونحن نمنع ذلك، والنهاء<sup>(٥)</sup> لا يدل على البعضية، كالنبات على الدَّمَنَةِ<sup>(٦)</sup>.

### [الآبار، أو النجاسة تقع في البئر]

وإذا وقعت في البئر نجاسة نُزِحت؛ لشيوع النجاسة في الماء، وتعدُّ الانتفاع به إلا مع النجاسة، (وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها)؛ لأن ابن عباس رضي الله عنه حَكَمَ بذلك في خلافة ابن الزبير لما مات الزنجي في بئر زمزم<sup>(٧)</sup>، .....

(١) ساقط من أ.

(٢) ج: (فلا يحلّه).

(٣) أي أن الحياة لا تحل - من الحلول - هذه الأشياء، حتى إنها لا تتألم بقطعها، فلا يحل الموت هذه الأشياء، وهو المنجس، فلا تنجس هذه الأشياء لعدم حلول الموت فيها. انظر «الاختيار» ج ١، ص ٢٣، و«الهداية» ج ١، ص ٤٨.

(٤) عند الشافعية: هذه المذكورة نجسة على الأظهر. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٨٠،

و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٤٣، و«المجموع» ج ١، ص ٢٨٥ وما بعدها.

(٥) ج: (ونموه منه).

(٦) ب: (الدمنة)،

الدَّمَنُ: وَرَأْنٌ جَمَلٌ مَا يَتَلَبَّدُ مِنْ «السَّرَجِينِ»، وَالْدَّمَنَةُ موضعه. والسرجين: الزُّبُل: كلمة أعجمية، وعن الأصمعي: لا أدري كيف أقوله، وإنما أقول: روث. «المصباح المنير» ص ٧٦، ١٠٤، وقال في «لسان العرب» ج ١٣، ص ١٥٨: «الدمنة: الموضع الذي يتلبَّد فيه السَّرِقِينَ، وكذلك ما اختلط من البعر والطين عند الحوض فتَلَبَّدَ». وفيه ج ٤، ص ٢٤٨: «وَأَصْلُ الدَّمَنِ مَا تُدْمَنُهُ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ مِنْ أَبْعَارِهَا وَأَبْوَالِهَا، فربما نبت فيها النبات الحَسَنُ النَاضِرُ وَأَصْلُهُ فِي دِمْنَةٍ قَدَرَةٍ»، وكُتِبَ في هامش نسخة (مراد ملا) تفسير لهذه الكلمة ربما يكون تفسيرًا عاميًا، وهو: (مزبلة)!

(٧) أخرج ذلك الدارقطني في «سننه» (١/٣٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»

(١٧/١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/١٥٠)، وانظر: «نصب الراية» ج ١، ص ١٢٩ - ١٣٠

للاطلاع على الروايات الكثيرة لهذا الأثر وما قيل فيه.

ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان إجماعاً<sup>(١)</sup>. وهذا حجة على الشافعي أيضاً في مسألة القلتين<sup>(٢)</sup>.

(فإن ماتت فيها فأرة أو عصفورة أو صَعُوَّة أو سُودَانِيَّة أو سَامٌّ أBRَصٌ<sup>(٣)</sup>: نُزح منها ما بين عشرين دلوًا إلى ثلاثين دلوًا بحسب كُثْرِ الدلو وَصُغْرِهَا<sup>(٤)</sup>)؛ لما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سُئل عن الفأرة تموت في البئر، فقال: {استق منها ثلاثة أَذُنُبٍ ثم سَمَّ الله واشرب}<sup>(٥)</sup>. والذَّنُوب: هي الدلو العظيم. [ب: ٦/٢] وعن سعيد بن المسيب وإبراهيم النَّخَعِي<sup>(٦)</sup>

(١) انظر «الهداية» ج ١، ص ٤٩، و«الاختيار» ج ١، ص ٢٤.

(٢) إذ إن مذهب الشافعي أن الماء إذا بلغ قُلَّتَيْن لا ينجس إلا بظهور النجاسة فيه بأن غيَّرت أحدًا أو صافه، كما مرّ. وفي نزح البئر لما مات فيه الزنجي - وهو أكثر من قُلَّتَيْن - حجة على الشافعي، وأن تقديره بقلتين لا يصح.

(٣) صعوة، كتمرّة: هو العصفور الصغير وهو أحمر الرأس، والجمع: صَعُو. «المغرب» ج ١، ص ٤٧٣.

وسودانية: هي طُويَرة طويلة الذنب على قدر قبضة الكف، وقد تسمى العصفور الأسود، وهي تأكل العنب والجراد. «المغرب» ج ١، ص ٤٢١.

وسامٌّ أBRَصٌ، بتشديد الميم: هو الْوَزَغ. وهما اسمان جُعلا اسمًا واحدًا، فإن شئت أعربت الأول وأضفته إلى الثاني، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعربت الثاني ولكنه غير منصرف على الوجهين. قال في «اللباب»: والعوام تقول له: «أبو بريس». «المصباح المنير» ص ١٧، «اللباب» ج ١، ص ٤٨.

(٤) في أ: (بحسب صغر الدلو وكبرها). ووقع في «اللباب» ج ١، ص ٤٨: «بحسب كبر الحيوان وصغره»، وشرّحها بناءً على هذا اللفظ. والواقع في متن «بداية المبتدي» للمرغنياني ج ١، ص ٥١: موافق لما أثبتّه.

(٥) لم أجده، وسيأتي في معناه آثار.

(٦) سعيد بن المسيب هو: سعيد بن المسيب بن حَزَن بن أبي وهب القرشي المخزومي، إمام التابعين، وأبوه وجده صحابيَّان، ولد لستين مضتًا من خلافة عمر بن الخطاب، وقيل لأربع سنين، وأقوال السلف والخلف متظاهرة على إمامته وجلالته وعظم محله في العلم والدين، وهو أحد فقهاء



أنهما قالوا في الفأرة تموت في البئر: «ينزح عشرون دلوًا»<sup>(١)</sup>. وعن عليٍّ أنه قال: «ينزح منها دلاء»<sup>(٢)</sup>.

وإن ماتت حمامة أو دجاجة أو سِتَّور<sup>(٣)</sup>: نُزح منها ما بين أربعين إلى ستين<sup>(٤)</sup>؛ لقول أبي سعيد الخُدْري في الدجاجة: يُنْزح أربعون دلوًا<sup>(٥)</sup>.

---

المدينة السبعة، توفي سنة ثلاث وتسعين، وقيل سنة أربع وتسعين. «تهذيب الأسماء واللغات» ج ١، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

وإبراهيم النخعي هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النَخَعِيُّ، فقيه أهل الكوفة، تابعي جليل، دخل على عائشة رضي الله عنها ولم يثبت له منها سماع، أخذ عن علقمة، وعنه أخذ حماد شيخ أبي حنيفة، وأجمعوا على توثيقه وجلالته وبراعته في الفقه. قال النووي: «روينا عن الشعبي أنه قال حين توفي النخعي: ما ترك أحدًا أعلم منه أو أفقه منه، قيل: ولا الحسن وابن سيرين؟ قال: ولا الحسن وابن سيرين، ولا من أهل البصرة ولا من أهل الكوفة، ولا الحجاز ولا الشام». توفي متخفيًا من الحجاج سنة ست وتسعين (٩٦هـ) عن ٤٩ سنة، وقيل: عن ٥٨ سنة. «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ج ١، ص ١٠٥، و«تهذيب الأسماء» للقرشي.

(١) لم أجده عن ابن المسيب والنخعي، وقد أورد في «الهداية» ج ١، ص ٥١ عن أنس رضي الله عنه أنه قال في الفأرة إذا ماتت في البئر، وأخرجت من ساعتها ينزح منها عشرون دلوًا، ويأتي الكلام عليه عند الكلام على أثر أبي سعيد الخدري قريبًا، وقد روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤٩/١) عن عطاء قال: «إذا وقع الجرذ في البئر نزح منها عشرون دلوًا، فإن تفسخ فأربعون دلوًا».

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٨٢/١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤٩/١)، وفيه: قال علي: «ينزح إلى أن يغلبهم الماء».

(٣) السِتَّور: الهرّ. «المصباح المنير» ص ١١١.

(٤) أ: بزيادة (دلوًا).

(٥) قال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ١٢٩: قال شيخنا علاء الدين [يقصد ابن التركماني]: رواهما الطحاوي من طرق [يعني أثر أنس الذي ذكرته في الحاشية قبل قليل وأثر أبي سعيد هذا]، قال الزيلعي: وهذان الأثران لم أجدهما في «شرح الآثار» للطحاوي، ولكنه أخرج عن حماد بن أبي سليمان أنه قال في دجاجة وقعت في البئر فماتت، قال: ينزح منها قدر أربعين دلوًا أو خمسين. اهـ.

[أ: ٤ / ٢] (وإن مات فيها كلب أو شاة أو دابة أو آدمي: نُزح جميع ما فيها من الماء<sup>(١)</sup>) لما ذكرنا<sup>(٢)</sup> من حديث الزنجي<sup>(٣)</sup>. (وإن انتفخ الحيوان فيها أو تفسخ نُزح جميع ما فيها من الماء، صغر الحيوان أو كبر)؛ لأن الظاهر شيوع النجاسة في الماء.

(وعدّد الدلاء يُعتبر بالدلو الوسط المستعمل للآبار في البلدان)؛ لأن الأخبار وردت مطلقة فتحمل على الأعم الأغلب. (فإن نُزح منها بدلو عظيم قدر ما يسع من الدلو الوسط واحتسب به: جاز<sup>(٤)</sup>)؛ لأن القدر الواجب قد أُخرج<sup>(٥)</sup>.

(وإن كانت البئر معينة لا تُنزع<sup>(٦)</sup>)، ووجب نُزح ما فيها من الماء<sup>(٧)</sup>: أخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء<sup>(٨)</sup> ولم يقدر أبو حنيفة فيه شيئاً<sup>(٩)</sup>؛ لأن<sup>(١٠)</sup> الآبار تختلف في قلة الماء وكثرته.

والأثر المذكور رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ج ١، ص ١٨.

(١) في أ: زيادة بعد قوله: (من الماء): (صغر الحيوان أو كبر، وعدد الدلاء يغير [كذا])، ولم أثبت هذه الزيادة لأن الظاهر سبق نظر الناسخ إلى المسألة التالية، فهذا اللفظ يأتي فيها، ويدل على ذلك أنها لم ترد في مصادر أخرى عند الحنفية «كالهداية» ج ١، ص ٥٢، و«الاختيار» ج ١، ص ٥٤، و«اللباب» ج ١، ص ٤٩.

(٢) ب: (روينا).

(٣) سبق تخريجه قريباً ص ١٣٢.

(٤) أ: (من الدلا الوسط احتسب به جاز).

(٥) كذا في نسخة (مراد ملا)، وفي أ، ب، ج: (خرج).

(٦) أي لا يفنى ماؤها بل كلما نُزح من أعلاها نبع من أسفلها. «اللباب» ج ١، ص ٤٩.

(٧) (من الماء) زيادة من ب.

(٨) وهذا قول أبي يوسف. انظر «الهداية» ج ١، ص ٥٢ - ٥٣، و«اللباب» ج ١، ص ٤٩.

(٩) قال في «الهداية» ج ١، ص ٥٣: «عن أبي حنيفة رحمه الله...: يُنزع حتى يغلبهم الماء، ولم

يقدر الغلبة بشيء كما هو دأبه. وقيل: يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في أمر الماء. وهذا أشبه بالفقه». اهـ.

فظهر أن معنى عدم التقدير بشيء: عدم تقدير الغلبة.

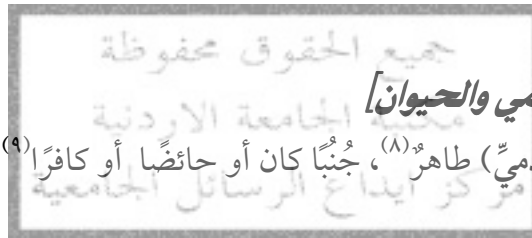
(١٠) أ: (إلا أن) بدل (لأن)، وهو قلب للمعنى.

(وعن محمد أنه قال: يُنزح منها ما بين مائتي دلوٍ إلى ثلاثمائة) دلو<sup>(١)</sup>؛ لأن غالب الآبار لا يزيد على هذا. والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله، وإنما ذكر محمد هذا على ما شاهده في بلده<sup>(٢)</sup> وعائنه<sup>(٣)</sup>.

(وإذا وجدوا في البئر فارة ميتة<sup>(٤)</sup> أو غيرها لا يدرون متى وقعت، ولم تنتفخ ولم تنفسخ: أعادوا صلاة يوم وليلة إذا كانوا قد<sup>(٥)</sup> توضئوا منها، وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها. وإن كانت قد<sup>(٦)</sup> انتفخت أو تفسخت: أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها)؛ لتحقيق<sup>(٧)</sup> العلم بحصول الفارة الميتة في البئر قبل علمنا بها، فلا بد من تقديره بزمان، وأقل [ب: ٧/ ١] ما يُقدر به الزمان يوم وليلة، فقدر به احتياطاً في باب العبادة. وإذا كانت منتفخة فالظاهر أنها لا تنتفخ في أقل من ذلك، لأن برد الماء يمنع منه. ووقوعها ميتة أو منتفخة بعيد جداً، فلا يُعتبر ذلك.

(وقال: ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت)؛ لاحتمال وقوعها في تلك

الساعة.



[سور الأدمي والحيوان] (وسور الأدمي) طاهر<sup>(٨)</sup>، جنباً كان أو حائضاً أو كافراً<sup>(٩)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {المؤمن

(١) ب : (دلاء).

(٢) ب : (بلدة).

(٣) اختار الشارح هنا قول أبي حنيفة، وهو النزح حتى يغلبهم الماء، ولم يقدر الغلبة بشيء. قال في «الهداية» ج ١، ص ٥٣: «يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في أمر الماء. وهذا أشبه بالفقه». اهـ. والذي اختاره المشايخ في المذهب قول محمد لانضباطه بعدد تيسيراً على الناس. «اللباب» ج ١، ص ٥٠ نقلاً عن «النهر»، و«الاختيار» ج ١، ص ٢٥.

(٤) (ميتة) ساقط من أ.

(٥) ساقط من ب.

(٦) ساقط من ب.

(٧) ب : (لتحقيق).

(٨) ساقط من أ.

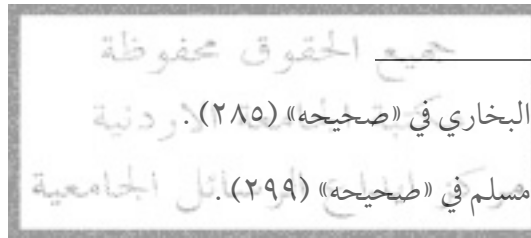
(٩) كذا في ج. وفي أ، ب : بزيادة (طاهر).

لا ينجس»<sup>(١)</sup>، وقوله عليه السلام لعائشة: {حيضك ليس في يدك}<sup>(٢)</sup>، وقد أنزل عليه السلام وفد ثقيف في مسجده وهم كفار، فقبل له فيهم، فقال: {ليس على الأرض من نجاستهم شيء}<sup>(٣)</sup>، ولأنه لو أسلم كان طاهرًا، وبالإسلام لا يتغير العين.

(و) كذلك سؤر (ما يؤكل لحمه: طاهر)؛ لما روى البراء بن عازب<sup>(٥)</sup> أن النبي عليه السلام قال: {ما يؤكل لحمه: فلا بأس بسؤره}<sup>(٦)</sup>.

(وسؤر الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس)؛ لقوله عليه السلام: {إذا ولغ الكلب في إناء أحدهم فأريقوه ثم اغسلوه ثلاثاً}<sup>(٧)</sup>، ورؤي سباعاً<sup>(٨)</sup>. وأما الخنزير: فلأنه لا يحل الانتفاع به بوجه ولا بشيء من أجزائه إلا ما رخص في شعره للخرازين<sup>(٩)</sup> للضرورة، فصار كالدم.

وأما سباع البهائم: فلحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون



(٣) ساقط من أ.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ٢٦٠)، والبيهقي في «سننه» (٢/ ٤٤٥).

(٥) أ، ب: (براء بن العازب)، فأثبت ما هو الصواب في اسمه، وهو البراء بن عازب بن حارث الأنصاري الخزرجي، من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، نزل الكوفة وتوفي بها أيام مصعب بن الزبير. «الاستيعاب» لابن عبد البر ص ٨٠ - ٨١.

(٦) أخرجه الدارقطني (١/ ١٢٨).

(٧) رواية الثلاث أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/ ٦٥) وقال: تفرد به عبد الوهاب بن الضحاك، وهو متروك، وأخرجها الدارقطني (١/ ٦٦) موقوفة على أبي هريرة، وقال الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ١٣١ فيها: «قال الشيخ تقي الدين في «الإمام»: وهذا سند صحيح.»

(٨) ورواية «السبع» أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٧٢) ومسلم في «صحيحه» (٢٧٩).

(٩) الخرز يكون للجلد، تقول: خرزتُ الجلد خرزًا، وهو كالخياطة في الثياب. انظر «المصباح

المنير» ص ٦٤.

في الفلاة يشربه الكلاب و السباع، فقال: {إذا بلغ الماء قُلَّتَيْنِ لم يحمل خَبثًا} <sup>(١)</sup>. فيه إشارة إلى أن أسأرها نجسة. وما روى الشافعي <sup>(٢)</sup> أن النبي عليه السلام <sup>(٣)</sup> سئل: «أنتوضأ بما أفصلت الحُمُر؟ قال: {نعم، وبما أفصلت السباع} <sup>(٤)</sup>، - محمولٌ على الماء الكثير، أو على الحُمُر الوحشية وسباع الطير <sup>(٥)</sup>».

(وسؤر الهرة [ب: ٧/ ٢] والدجاجة المُخلّة وسباع الطير وما يسكن في البيوت مثل الحية والفأرة: مكروه) <sup>(٦)</sup>؛ لأن النبي عليه السلام نفى النجاسة عن الهرة بعلّة الطواف فقال: {الهرة

---

(١) رواه أبو داود في «سننه» (٦٣)، والترمذي في «سننه» (٦٧)، والنسائي في «سننه» (٥٢)، وابن ماجه في «سننه» (٥١٧).

قال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ١٠٥: «وقد أجاد الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في كتاب «الإمام» جمع طرق هذا الحديث ورواياته واختلاف ألفاظه، وأطال في ذلك إطالة تلخص منها تضعيفه له». اهـ.

(٢) مذهب الشافعي أن سؤر الدواب والسباع طاهر إلا الكلب والخنزير. انظر «الأم» ج ١، ص ١٨.

(٣) أ: (وما روى النبي عليه السلام الشافعي أن النبي).

(٤) رواه الدارقطني في «سننه» (١/ ٦٢)، وذكر في «نصب الراية» ج ١، ص ١٣٦ أن في إسناده داود بن الحصين، ضعفه ابن حبان غير أن المحشي على الكتاب وهو الشيخ الفنجابي قال: «لكن المعلوم من «التهذيب» توثيق ابن حبان له». لكن بالرجوع إلى «تهذيب التهذيب» لابن حجر ج ١، ص ٥٦٢ يتبين عدم دقة هذا الاستدراك على الزيلعي، ففيه: «وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يذهب مذهب الشراة [أي الخوارج]، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم»، وفيه: «وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ولولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه».

(٥) في أ، ب: (أو سباع الطير). وهذا يخل بالمعنى، فأثبت الواو بدلا من (أو) وهي كذلك في ج بالواو.

(٦) أي أنه طاهر مطهر، لكنه مكروه استعماله تنزيهاً، في الأصح، إن وجد غيره، وإلا لم يكره أصلاً. «اللباب» ج ١، ص ٥١.

ليست بنجسة؛ إنها من الطوافين عليكم - أو الطوافات -<sup>(١)</sup>، وسواكنُ البيوت كلها من الطوافات.

ومنتقار الدجاجة وسائر سباع الطير طاهرٌ فلا يُحكم بنجاستها إلا بيقين. وأما الكراهة: فلأن هذه الأشياء لا تجتنب النجاسات، فلا يُؤمّن أن يكون على أفواهاها نجاسة، فلذلك كُره.

وقال أبو يوسف: سؤر الهرة لا يُكره، وبه أخذ الشافعي<sup>(٢)</sup>، لما روي أنه عليه السلام أصغى لها الإناء حتى شربت منه، ثم توضأ به<sup>(٣)</sup>، إلا أنه يحتمل أنه عليه السلام فعل ذلك لبيان الجواز، وبه نقول، والذي يؤكد ذلك قوله [عليه الصلاة والسلام]: {الهرة سبع}<sup>(٤)</sup>.

(وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه<sup>(٥)</sup>)؛ .....

(١) في أ: (والطوافات). وأثبت ما في ب لموافقة لمصادر الحديث . قال في «نصب الراية» ج ١، ص ١٣٧: وروى: «أو الطوافات» بأو، وروى بالواو، كلاهما عن مالك .

والحديث أخرجه الترمذي في «سننه» (٩٢) بلفظ: «إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم - أو الطوافات - ». قال الترمذي: حديث حسن صحيح . ورواه النسائي في «سننه» (٨٦)، وابن ماجه في «سننه» (٣٦٧)، ومالك في «الموطأ» (١/ ٢٢) .

(٢) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٤، وتقدم قول الإمام الشافعي في «الأم» ج ١، ص ١٨: أن سؤر الدواب والسباع كلها طاهر إلا الكلب والخنزير.

(٣) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/ ٦٦)، وقد ذكر طرق الحديث في «نصب الراية» ج ١، ص ١٣٣ وما فيها من ضعف أو مقال.

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (٤٤٢/ ٢) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٧٩/ ٣) وابن أبي شيبه في «مصنفه» (١/ ٣٧)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٦٣)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ٢٩٢) وقال: حديث صحيح ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بأن في إسناده رجلاً ضعيفاً، انظر: «نصب الراية» ج ١، ص ١٣٤.

(٥) في ب: (فيهما)، ورجحتُ المثبت حتى يعود الضمير إلى السؤر فهو المشكوك فيه. وفي

«اللباب» ج ١، ص ٥١ جاء بعد هذه الجملة: (فإن لم يجد غيرهما، توضأ بهما وتيمم وبأيهما بدأ جاز) ذكر

لتعارض الدلائل فيه، فإن النبي عليه السلام سئل: أيجوز التوضؤ بما أَفْضَلْتُ الحُمْرُ؟ قال: {نعم، وبما أَفْضَلْتُ السِّبَاعُ} <sup>(١)</sup>. وروى أنه عليه السلام قال في الحُمْر: {إنها رجس} <sup>(٢)</sup>. ولأنه أَخَذَ شَبْهًا من الكلب في تحريم لبنه ولحمه، ومن الهرة في ملابسته وفي ملامسته، فتعارض فيه الدليلان شرعًا وعقلًا <sup>(٣)</sup>، والقول بالتوفيق عند تكافؤ <sup>(٤)</sup> الأمارات دليل كمال العلم وغاية الورع. والشافعي حكم بطهارته <sup>(٥)</sup> مع قوله عليه السلام: {إنها رجس}، فكان محجوجًا. وإذا كان مشكوكًا فيه عندنا وجب الجمع بينه وبين بدل الأصل <sup>(٦)</sup> وهو التيمم احتياطًا؛

هذه العبارة على أنها من متن القدوري وشرَحَها وهي غير موجودة هنا في النسخ عندي، فلعلها ساقطة من النسخ، وقد ذُكر بعضها في نهاية الباب إقحامًا، وقد ذكرها في «بداية المبتدي» ج ١، ص ٥٧، ومعلوم أن صاحب «بداية المبتدي» المرغيناني جمع في كتابه هذا بين «مختصر القدوري» و«الجامع الصغير» للإمام محمد بن الحسن ثم شرحه في «الهداية». كما في «الفوائد البهية» للكنوي ص ٢٣١.

والشك في طهورة سؤرها لا في طهارته، في الأصح. «اللباب» ج ١، ص ٥١، وانظر «الهداية» ج ١، ص ٥٦ - ٥٧. ومعنى الشك: التوقف فيه، فلا يُنَجَس الطاهر ولا يطهر النجس. «الاختيار» ج ١، ص ٢٧.

(١) في ب: (قال: نعم، وبما أَفْضَلْتُ السِّبَاعُ؟ قال: نعم). وهو تزويد. والحديث سبق تخريجه قريبًا ص ١٣٨.

وقد ورد في الإباحة قوله عليه الصلاة والسلام: «أطعم أهلك من سمين حمرك»، أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٨٠٩).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٥٢٨)، ومسلم في «صحيحه» (١٩٤٠).

(٣) راجع أيضًا في تعارض الأدلة «الاختيار» ج ١، ص ٢٦، «الهداية» ج ١، ص ٥٧، «فتح باب العناية» ج ١، ١٥٨ - ١٦٠ بتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وقد ذكر فيها خلاصة الأدلة في هذه المسألة.

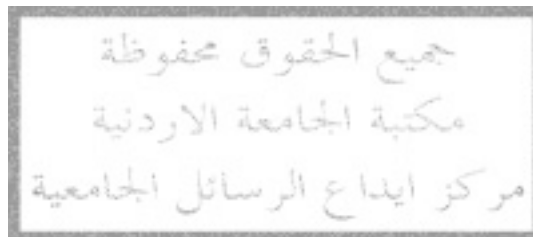
(٤) كذا في أ، ج. وفي ب: (تنافر).

(٥) «الأم» ج ١، ص ١٨.

(٦) في النسخ أ، ب، ج: (البذل الأصلي)، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته، لأن التيمم هو بدل الأصل الذي هو الوضوء.

للخروج عن العهدة.

والبغل لما كان متولداً منه<sup>(١)</sup> ومن الفرس: صار سؤره كسؤر فرسٍ اختلط بسؤر حمار،  
فصار مشكوكاً، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.




---

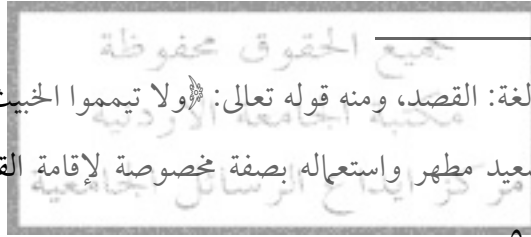
(١) أي من الحمار.

(٢) في ب زيادة جملة : (فإن لم يجد غيرهما توضحاً [ب : ١ / ٨] بهما وتيمم)، وهي غير موجودة في أ ، ج ، وهي مقحمة هنا من الناسخ ، إذ لا محل لها هنا، فقد شُرح معناها فيما سبق من الكلام، وقد تكلمتُ على هذه الجملة قريباً ص ١٣٩.



## باب التيمم<sup>(١)</sup>

(ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو خارج المِصرِ بينه وبين المِصر نحو الميل<sup>(٢)</sup> أو أكثر، أو كان يجد الماء إلا أنه مريض فخاف<sup>(٣)</sup> إن استعمل الماء اشتد مرضه، أو خاف إن اغتسل بالماء<sup>(٤)</sup> أن يقتله البرد أو يُمرضه: [أ: ٥ / ٢] فإنه يتيمم بالصعيد)؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾<sup>(٥)</sup> الآية. ومن كان على ميلٍ من الماء فهو والمسافر على السواء، والمسافرُ جاز له التيمم في هذا المكان، فكذا هذا<sup>(٦)</sup> ومن خاف المرض<sup>(٧)</sup> فهو كالمريض؛ لأنه يخاف الضرر. وقال الشافعي: لا يجوز التيمم إلا إذا خاف الهلاك قياسًا على أكل الميتة<sup>(٨)</sup>. وهذا خلاف



(١) التيمم: لغة: القصد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخِيْثَ مِنْهُ تَنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].  
وشرعًا هو: قصد صعيد مطهر واستعماله بصفة مخصوصة لإقامة القربة. «الاختيار» ج ١، ص ٢٧، و«اللباب» ج ١، ص ٥١.

(٢) الميل: مقياس للطول قُدِّر قديمًا بأربعة آلاف ذراع، وهو الميل الهاشمي وهو بري وبحري، فالبري يقدر الآن بما يساوي ١٦٠٩ أمتار والبحري ١٨٥٢ مترًا. انظر «المعجم الوسيط»، مادة (الميل).  
(٣) ب: (يخاف).

(٤) أ: (استعمل الماء)، وفي ب: زيادة: (أي الجنب).

(٥) المائدة، الآية: ٦. وتكملة الآية: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لِمَسْتُمُ النِّسَاءِ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

(٦) العبارة في ب: (والمسافر في هذا المكان جاز له التيمم فكذا هذا).

(٧) ب: (وهو من خاف).

(٨) مذهب الشافعية في هذه المسألة أن من أسباب التيمم مرض يخاف معه إن استعمل الماء - على منفعة عضو أن تذهب كالعمى - أو تنقص كضعف البصر أو يخاف معه فوت النفس والعضو، ولو كان مرضه يسيرًا أو لم يكن به مرض فخاف حدوث مرض مخوف من استعمال الماء تيمم على المذهب، ←

النص فإنه مطلق<sup>(١)</sup>، وعلى أن أكل الميتة يُباح إذا خاف تلفَ عضوٍ من أعضائه أيضًا، ولأن أمر الميتة أغلظُ وهذا أخفُّ، فلا يقاس عليه<sup>(٢)</sup>.

(والتيمنُ ضربتان، يمسح بإحدهما<sup>(٣)</sup> وجهه وبالأخرى يديه إلى المرفقين.)؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾<sup>(٤)</sup>، ولقوله عليه السلام لعمار: {يكفيك منه ضربتان}<sup>(٥)</sup>.

(والتيمن في الجنابة والحَدَث سواء)؛ لقوله عليه السلام لما سأله رجل فقال: «إنا نكون بالرمال الأشهر، وفينا الجنب والحائض والنفساء، ولا نجد الماء فكيف نصنع؟» فقال عليه السلام: {عليكم بالصعيد}<sup>(٦)</sup>.

أو يخاف شدة الضنا. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٩٢ - ٩٣، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٠٣، و«نهاية المحتاج» ج ١، ص ٢٨٠. فيما نسبته الشارح إلى الشافعي فيه نظر.

(١) يقصد بالنص الآية المار ذكرها.

(٢) قوله: (فلا يقاس عليه) زيادة من ب.

(٣) أ: (بأحدهما).

(٤) المائدة، الآية: ٦.

(٥) حديث عمار في التيمم حين أجنب فتَمَعَّكَ في التراب فقال النبي صلى الله عليه وسلم: {إنما يكفيك هكذا}، ومسح وجهه وكفيه واحدة، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٧).

وأما رواية الضربتين فقد جاءت من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «التيمن ضربتان» أخرجه الدارقطني (١/ ١٨٠)، ورجع وقفه. وراجع «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» ج ١، ص ٦٧، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» ج ١، ص ١٥١ - ١٥٣، كلاهما لابن حجر.

(٦) رواه البيهقي في «سننه» (١/ ٣١٠)، ويستدل هذه المسألة بالآية: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَايَةِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]، وحديث عمار الذي في البخاري مَرَّ قَرِيبًا في الحاشية، وانظر: «الاختيار» ج ١، ص ٢٨ - ٢٩.

(ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الأرض: كالتراب والرمل والحجر والجصّ والنُّورَة والكحل والزَّرْنِيخ<sup>(١)</sup>)؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾<sup>(٢)</sup>. والصعيد: عبارة عن وجه الأرض، من الصعود<sup>(٣)</sup>. (وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا بالتراب خاصة) وبه أخذ الشافعي في قول<sup>(٤)</sup>؛ .....

(١) الجص: بكسر الجيم وفتحها، والكسر أصوب: ما يبنى به. وهو معرَّب من كَجَج. قال في «المصباح»: معروف، وقال في «اللباب»: الكلس. وفي «المعجم الوسيط» ص ١٠٥: الجِصُّ: الجص، من مواد البناء، وهو خام من كبريتات الكالسيوم المهدرَّة. انظر «مختار لصحاح» مادة (جصص)، و«المغرب» ج ١، ص ١٤٧، و«المصباح المنير» ص ٣٩، و«اللباب» ج ١، ص ٥٣. والنُّورَة: بضم النون، حجر الكلس، ثم غلبت على أخلاط تُضاف إلى الكلس من زرنِخ وغيره، وتستعمل لإزالة الشعر. «المصباح المنير» ص ٢٤١، «اللباب» ج ١، ص ٥٣. والزرنِخ: بالكسر، قال في «المصباح»: معروف، وقال في «القاموس»: حجر معروف، منه أبيض وأحمر وأصفر. «القاموس المحيط»، مادة (الزرنِخ)، «المصباح المنير» ص ٩٦، «طلبة الطلبة» ص ١٨٤.

(٢) المائدة، الآية: ٦.

(٣) الصعيد: وجه الأرض، ترابًا كان أو غيره. قال الزجاج: ولا أعلم اختلافًا بين أهل اللغة في ذلك. ومن قال: هو فعِل بمعنى مفعول أو فاعل، من الصعود: ففيه نظر. «المغرب» ج ١، ص ٤٧٣. (٤) أما التيمم بالتراب فمذهب الشافعي أنه لا يصح التيمم إلا بتراب طاهر خالص سواء كان أحمر أو أسود أو أصفر، هذا هو المعروف في المذهب، وتظاهرت عليه نصوص الشافعي، كما قال النووي في «المجموع»، وحكى الرافعي عن أبي عبد الله الحنَّاطي أنه حكى في جواز التيمم بالذرية والنورة والزرنِخ والأحجار المدقوقة والقوارير المسحوقة وأشباهها قولين للشافعي، قال النووي: وهذا نقل غريب ضعيف شاذ مردود. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٩٦، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٠٨ - ١٠٩، و«كفاية الأخيار» ص ٥٧، و«المجموع» ج ٢، ص ٢٤٦.

وأما التيمم بالرمل فهذا الذي فيه قولان للشافعي: قديم وجديد. قال الشيرازي في «المهذب» ج ١، ص ٣٢: «فأما الرمل فقد قال في القديم والإملاء: يجوز التيمم به، وقال في «الأم»: لا يجوز. فمن

لأن الله تعالى قال: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾<sup>(١)</sup> ، والطيب: المنبت<sup>(٢)</sup>. لكننا نقول: الطيب: [ب: ٨/ ٢] الطاهر، وحمله عليه أليق فيما نحن فيه<sup>(٣)</sup>.

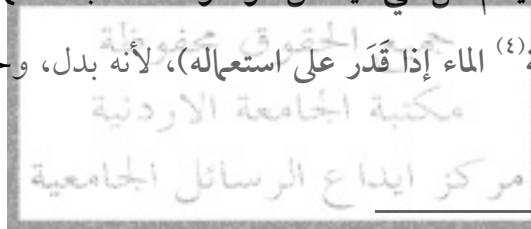
(والنية فرضٌ في التيمم، مستحبةٌ في الوضوء)؛ لأن التيمم هو القصد، قال الشاعر:

ولا أدري إذا يَمَمْتُ أرضاً      أريدُ الخيرَ أيهما يليني

أي قصدتُ، والقصد: هو النية .

وقياس زفر التيمم على الوضوء في عدم اعتبار النية: لا يصح؛ لأن المأمور به هناك الغسل وههنا القصد، فكان واجباً.

(وينقض التيمم كلُّ شيء ينقض الوضوء)؛ لأنه بدل، فما أبطل الأصل أولى أن يبطله، (وينقضه أيضاً رؤية<sup>(٤)</sup> الماء إذا قَدَّر على استعماله)، لأنه بدل، وحكم البدل أن لا يبقى<sup>(٥)</sup> مع



أصحابنا من قال : لا يجوز قولاً واحداً، وما قاله في القديم والإملاء محمولٌ على رمل يخالطه التراب ، ومنهم من قال: على قولين».

(١) المائدة ، الآية: ٦ .

(٢) قال في «الهداية» ج ١، ص ٦٢ : « غير أن أبا يوسف زاد عليه [أي على المنبت] الرمل بالحديث الذي روينه » . يقصد الحديث الذي مرّ، لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال : إنا نكون بالرمال الأشهر ، وفينا الجنب ... فقال عليه السلام : « عليكم بالصعيد » وفي رواية : « عليكم بالأرض » . وسبق تخريجه ص ١٤٣ .

(٣) لأن المراد من الآية التطهير ، لقوله تعالى {ولكن يريد ليظهركم} [المائدة: ٦] ، فكان إرادة الطاهر أليق . «الاختيار» ج ١، ص ٢٨ .

(٤) ب : (رؤيته).

(٥) كذا العبارة في ج ، وجاءت في أ : (والبدل لا يبقى)، وفي ب : (وحكم البدل لا يبقى)، وكل ذلك متجه.

وجود الأصل، كالصوم في الكفارة إذا أيسر قبل الفراغ<sup>(١)</sup>. وشُرطت القدرة على الاستعمال لأن العاجز لا يكلف، حتى لو رأى الماء في بئر وليس معه آلة الاستقاء، أو كان بينه وبين الماء حائل من عدو أو سبع ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>: لا يُنقض تيمُّمه.

(ولا يجوز التيمم إلا بصعيد طاهر)؛ لقوله تعالى: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾<sup>(٣)</sup> أي طاهرًا، كذا ذكره المفسرون<sup>(٤)</sup>.

(ويستحب لمن لم يجد الماء) في أول الوقت (وهو يرجو أن يجده في آخر الوقت أن يؤخر الصلاة إلى آخر [٦: ١] الوقت، فإن وجد الماء توضأ<sup>(٥)</sup>، وإلا تيمم وصلى)؛ لأنه إذا أخر يجوز أن يجد الماء، وتأخير الصلاة لأدائها على أكمل أوصافها أفضل، كتأخيرها للجماعة. وقال الشافعي: يقدم الصلاة لأن فضيلة أول الوقت متحققة ووجود الماء موهوم<sup>(٦)</sup>. قيل له: الوضوء شرط، وفضيلة الوقت ليست بشرط، فكان اعتبار ما هو شرط أولى.

(ويصلي بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل)؛ لأن الله تعالى أقام التيمم مقام الوضوء مطلقًا، وقال عليه السلام: {التيمم وضوء} [ب: ٩ / ١] المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء

(١) فالصوم في الكفارة بدل من إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة عند عدم القدرة، فإذا شَرع في البدل - وهو الصوم - ثم أيسر قبل فراغه من الصوم، أي أنه قدر على الأصل: لا يجوز له الصوم. راجع «الهدية العلائية» لعلاء الدين ابن عابدين ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٢) (ونحو ذلك) زيادة من ب.

(٣) المائدة، الآية: ٦.

(٤) وقد مرّ وجه تفسير الطيب بالطاهر قبل عن «الاختيار».

(٥) ساقط من أ.

(٦) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٨٩، و«شرح البهجة الوردية» لذكريا الأنصاري ج ١،

أو يُحْدِثُ<sup>(١)</sup> {<sup>(٢)</sup>. وقال الشافعي: يصلي به فرضاً واحداً<sup>(٣)</sup>. وقال مالك: صلاة واحدة<sup>(٤)</sup>؛ لأنها طهارة ضرورية. قيل له الضرورة هي عدم الماء، وهي باقية فيبقى ببقائها الطهارة.

ويجوز التيمم للمصر إذا حضرت جنازة، والولي غيرُه، فخاف إن اشتغل بالطهارة أن تفوته الصلاة<sup>(٥)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {إذا أتتكم الجنازة وأنت على غير طهارة فتيمم وصل}، رواه ابن عمر<sup>(٦)</sup>. وقال الشافعي: لا يجوز التيمم. فصار<sup>(٧)</sup> محجوجاً بالحديث.

وكذلك من حضر العيد فخاف إن اشتغل بالطهارة أن تفوته صلاة العيد<sup>(٨)</sup>: تيمم وصل؛ لأن صلاة العيد كصلاة الجنازة في أنها لا تؤدي منفرداً، ولا تفوت إلى خلف.

(١) ب: (ويحدث).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٣٢) بلفظ: {الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك}، والنسائي في «سننه» (٣٢٢) والترمذي في «سننه» (١٢٤) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) مذهب الشافعية: تيمم لكل فريضة ويصلي بتيمم واحد ما شاء من النوافل. «كفاية الأخيار» ص ٦٣، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٠٣، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١١٠، و«المجموع» ج ٢، ص ٢٥٩.

(٤) المشهور عن الإمام مالك أنه لا يستباح بالتيمم صلاتان مفروقتان أبداً، والمشهور عنه أنه إذا كانت إحدى الصلاتين فرضاً والأخرى نفلاً أنه إن قدم الفرض جمّع بينهما، وإن قدم النفل لم يجمع بينهما. «بداية المجتهد» ج ١، ص ٧٤، وانظر «القوانين الفقهية» لابن جزيء ص ٣٠، ج ١، ص ١٨٦.

(٥) ب: بزيادة (فإنه يتيمم ويصلي).

(٦) الحديث مروي عن ابن عباس في «مصنف» ابن أبي شيبة (٤٩٧/٢)، و«شرح معاني الآثار» (٨٦/١)، و«سنن الدارقطني» (٢٠٢/١) عنه أنه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتيمم وصل عليها، وانظر: «نصب الراية» ج ١، ص ١٥٧ - ١٥٨.

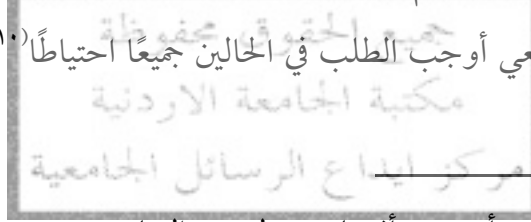
(٧) ب: (وصار).

(٨) ب: (الصلاة) بدل (صلاة العيد).

(بخلاف من شهد الجمعة فخاف إن اشتغل بالطهارة فاتته: فإنه <sup>(١)</sup> لا يتيمم؛ لأنها تفوت إلى بدل وهو الظهر <sup>(٢)</sup>، (وبخلاف من ضاق عليه الوقت فخشي إن توضأ <sup>(٣)</sup> فات الوقت: لم يتيمم، ولكنه يتوضأ ويصلي فائتة <sup>(٤)</sup>)؛ لأنها تفوت إلى بدل، وهو القضاء.

(والمسافر إذا نسي الماء في رَحْلِهِ فتيمم وصلى، ثم ذَكَر الماء: لم يُعِدْ صلاته عند أبي حنيفة ومحمد <sup>(٥)</sup>)؛ لأنه تيمم وهو غير واجِدٍ للماء فصحت صلاته، كما لو تيمم وعنده بئر مغطاة لا يعلم بها، (وقال أبو يوسف) والشافعي <sup>(٦)</sup>: (يعيدها)؛ لأن التقصير جاء من قِبَلِهِ حيث لم يفتش، فلا يُعذر <sup>(٧)</sup>. قيل له <sup>(٨)</sup>: النسيان ليس من قِبَلِهِ، والتفتيش لا يجب ما لم يغلب <sup>(٩)</sup> وجود الماء على ظنه.

(وليس على المتيمم إذا لم يغلب على ظنه أن يَقْرُبَهُ ماءً: أن يطلب الماء، فإن غلب على ظنه أن هناك ماءً: لم يُجْزَ له أن يتيمم حتى يطلبه)، [ب: ٩/٢] لأن المفازة مظنة عدم الماء، فكان العجز ثابتاً ظاهراً. والشافعي أوجب الطلب في الحالين جميعاً احتياطاً <sup>(١٠)</sup>، إلا أن الاحتياط عند عدم



(١) ساقطة من أ، ب، وأثبتها من ج لتتضح العبارة.

(٢) ب: بزيادة: (وهو السبب)!

(٣) ب: (يتوضأ).

(٤) (ولكنه يتوضأ ويصلي فائتة) ساقط من أ.

(٥) كذا العبارة في ج، وفي أ: (ثم ذَكَر الماء بعد ذلك: فلا إعادة عليه عند أبي حنيفة ومحمد)،

وفي ب: (ثم تَذَكَّر الماء بعدما صلى: فلا إعادة عليه عندهما).

(٦) انظر «شرح البهجة الوردية» وعليه «حاشية ابن قاسم» ج ١، ص ٢١٠، و«مغني المحتاج»

ج ١، ص ٩١.

(٧) ب: (ولا يعذر).

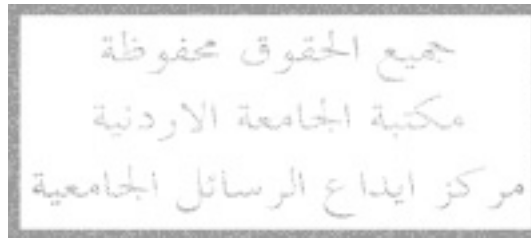
(٨) ساقط من أ.

(٩) ب: (لما لم يغلب).

(١٠) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٨٩ - ٩٠.

الأمارة وغلبة الظن: تعذيب من غير فائدة.

(وإن كان مع رفيقه ماء: طلبه منه قبل أن يتيمم)؛ لجواز أن يعطيه (فإن منعه منه<sup>(١)</sup>):  
تيمم)؛ لتحقيق العجز، (وإن تيمم قبل الطلب جاز<sup>(٢)</sup>)؛ لأنه غير مالك للماء فلا يلزمه الطلب  
والاستيهاب بغير عوض، كالمكفر إذا لم يجد الرقبة لا [أ:٦/٢] يلزمه<sup>(٣)</sup> الطلب والاستيهاب،  
كذا هذا. وعند أبي يوسف لا يجوز<sup>(٤)</sup>؛ لأنه واجد الماء، إذ الماء يبذل عادة خصوصاً للصلاة. والله  
أعلم.




---

(١) ساقط من أ.

(٢) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، كما في «الهداية» (١/٦٥)، و«الاختيار» ج ١، ص ٣١.

(٣) في زيادة كلمة غير واضحة لعلها: (الرقبة).

(٤) في ج: (وعندهما لا يجوز)، وهو الموافق لما في «الهداية» ج ١، ص ٦٥ حيث قال: «وقالا:  
لا يجوز» إلا أنه في «الاختيار» ج ١، ص ٣١ قال: وعند أبي يوسف لا يجوز لأن الماء مبذول عادة، فصار  
كالموجود، وعلى قياس محمد: إن غلب على ظنه أنه يعطيه لا يجوز، وإلا يجوز». فظهر من ذلك أن قول  
أبي يوسف مغاير لقول محمد.



## باب المسح على الخفين

(المسح على الخفين<sup>(١)</sup> جائز بالسنة)، يعني جوازه ثبت بالحديث. قال الحسن البصري<sup>(٢)</sup>: «حدثني سبعون رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم رأوه يمسح على الخفين»<sup>(٣)</sup>. (من كل حَدَثٍ مَوْجِبُهُ الوضوءُ)، يعني: حُكْمُهُ وجوب الوضوء؛ لحديث صفوان بن عسال المرادي<sup>(٤)</sup> أنه قال: «أمرنا رسول الله عليه السلام إذا كنا سفرًا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام

(١) المسح على الخفين: بدل من غسل الرجلين في الوضوء، ومعناه لغةً: إمرار اليد على الشيء. وشرعاً: إصابة البِلَّةَ لخف مخصوص، في محل مخصوص، في زمن مخصوص.

والخف شرعاً: الساتر للكعبين فأكثر من جلد ونحوه. مأخوذ من الخِفَّة، لأن الحكم به أخف من الغسل إلى المسح. والمحل المخصوص: ظاهر الخفين. والزمن المخصوص: يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام بلياليها للمسافر. «الدر المختار» و«رد المحتار» ج ٣، ص ١٧٣ - ١٧٤، و«مراقي الفلاح» ص ١٦٤.

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار التابعي البصري، مولى زيد بن ثابت، وقيل: مولى جميل بن قطبة، وأمه خيرة مولاة لأم سلمة رضي الله عنها، ولد لستين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتوفي سنة عشر ومائة. «تهذيب الأسماء واللغات». ج ١، ص ١٦١ - ١٦٢.

(٣) ذكر في «نصب الراية» ج ١، ص ١٦٢ ناقلاً عن ابن دقيق العيد في «الإمام» قوله: «قال ابن المنذر: روي عن الحسن أنه قال: حدثني سبعون رجلاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين». اهـ. وقال الزيلعي أيضاً: قال أبو عمر بن عبد البر في كتاب «الاستذكار»: روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة. اهـ. والأحاديث في ذلك كثيرة، ذكر منها الزيلعي ج ١، ص ١٦٢ وما بعدها، وابن حجر في «التلخيص الحبير» ج ١، ص ١٥٧، فأحاديث المسح على الخفين بلغت حد التواتر.

(٤) في ب: (صفوان بن غسال المرادي). والصواب ما في أ.

وهو صحابي غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة، سكن الكوفة. «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٧٦٣ - ٧٦٤.

ولياليها، إلا من جنابة، لكن من غائط أو بول أو نوم<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

(إذا لبس الخفين على طهارة كاملة<sup>(٣)</sup> ثم أحدث)<sup>(٤)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن إن شاء، إذا لبسهما وهو متوضئ}<sup>(٥)</sup>؛ .....

(١) في أ: (أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام، لا من جنابة، لكن من غائط أو بول أو نوم).  
وفي ب: (أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها، وإذا كنا حضرا أن لا ننزع يوماً وليلة، إلا عن جنابة، فكذا من غائط أو بول أو نوم).  
وفي ج: (أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا من جنابة، لكن من غائط أو بول أو نوم)، فأثبت ما في النسخة ج لأنها أكثر موافقة لمصدر الحديث.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٥٣٥) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي في «سننه» (١٥٨) وابن ماجه في «سننه» (٤٧٨).  
(٣) ساقط من أ.  
(٤) أي أحدث بعد إكمال الطهارة، فقله هذا لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس، بل وقت الحدث، حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم أكمل الطهارة ثم أحدث يجرئه المسح، انظر «الهداية»: ج ١، ص ٦٦، و«اللباب» ج ١، ص ٥٧.

(٥) الحديث رواه مسلم في «صحيحه» (٢٧٦) من غير زيادة: «إن شاء إذا لبسهما وهو متوضئ» من قول علي بن أبي طالب قال: «جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم»، ورواه أحمد في «مسنده» (٢١٣/٥) من حديث خزيمة بن ثابت.  
وقد ذكر الحافظ الزيلعي أحاديث اشتراط اللبس على طهارة كاملة في «نصب الراية» ج ١، ص ١٩٠ - ١٩١، فجاء ما يفيد هذا المعنى - معنى اشتراط لبس الخفين على طهارة - في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: «سكبت الوضوء لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انتهيت إلى رجله أهويت إلى الخفين لأنزعهما، قال: دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين»، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٠٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٤).

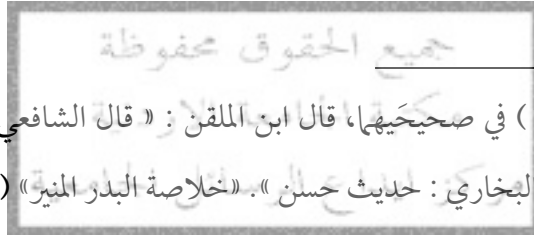
وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما» رواه ابن خزيمة (٩٦/١) ←

ولأن الخف لا يرفع الحدث لكن يمنع سريان الحدث إلى الرجل شرعاً.

(فإن كان مقيماً مسح يوماً وليلة، وإن كان مسافراً مسح ثلاثة أيام ولياليها<sup>(١)</sup>)؛ لما ذكرنا من الحديث.

(ابتدأوها عقيب الحدث<sup>(٢)</sup>)، يعني: الحدث بعد اللبس؛ لأن الرخصة ثبتت<sup>(٣)</sup> للحاجة، وتَحَقُّقُ الحاجة بالحدث<sup>(٤)</sup>.

(والمسح على الخفين: على ظاهرهما خطوطاً بالأصابع [ب: ١٠ / ١] يبدأ من رؤوس<sup>(٥)</sup> الأصابع إلى الساق)؛ لقول علي رضي الله عنه: «لو كان الدين بالقياس ما كان ظاهر الخُفِّ أولى بالمسح من باطنه، لكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهرهما خطوطاً بالأصابع»<sup>(٦)</sup>. وما روى الشافعي<sup>(٧)</sup> «أنه [عليه الصلاة والسلام] مسح أعلى الخُفِّ وأسفله»:



وابن حبان (١٥٤ / ٤) في صحيحيهما، قال ابن الملقن: «قال الشافعي: هو حديث إسناده صحيح، وقال الترمذي: قال البخاري: حديث حسن». «خلاصة البدر المنير» (٧٣ / ١)، وروى نحوه الطبراني في «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (٢٦٠ / ١): «وفيه رجل ضعيف»، ورواه الدارقطني (١٩٤ / ١) لكن قال الزيلعي (١٩٠ / ١): هذا حديث ضعيف.

(١) ساقط من ب.

(٢) أ: بزيادة (الأول).

(٣) ب: (ثبت).

(٤) ب: (الحدث).

(٥) ساقط من أ.

(٦) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٦٢) بدون لفظ (خطوطاً بالأصابع)، وفي «مصنف» ابن أبي شيبة (١٧٠ / ١) عن المغيرة بن شعبة: «ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة حتى كأني أنظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين».

(٧) انظر «الأم» ج ١، ص ١٠٣، قال الإمام النووي في «منهاج الطالبين» ج ١، ص ٦٧: «ويسن مسح أعلاه [أي الخف] وأسفله خطوطاً»، وانظر «كفاية الأخيار» ص ٥٢.

طعن فيه جماعة من أئمة الحديث<sup>(١)</sup>، فلا يعارض حديث عليّ.

(وفرض ذلك مقدار ثلاث<sup>(٢)</sup> أصابع من أصابع اليد)؛ لأن المسح يكون بآلة المسح وهي اليد فاعتبرنا الثلاث لأنها الأكثر، وللاكثر<sup>(٣)</sup> حكم الكل. وحديث عليّ يرد على الشافعي اعتباره ما يسمى مسحاً<sup>(٤)</sup>.

(ولا يجوز المسح على خُفّ فيه خُرْقٌ<sup>(٥)</sup> كبير يبين منه مقدار ثلاث<sup>(٦)</sup> أصابع من أصابع الرجل<sup>(٧)</sup>)، فإن كان أقلّ من ذلك: جاز؛ لأن القليل لا يمكن الاحتراز عنه، فإن مواضع الخُرْز<sup>(٨)</sup> معفو عنه للخرج<sup>(٩)</sup>، والكبير<sup>(١٠)</sup> يمكن التحرز عنه، وهو ما يمنع من المشي المعتاد والتقلب فيه،

(١) هو حديث الوليد بن مسلم بإسناده عن المغيرة قال: « وضأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك ، فمسح أعلى الخف وأسفله » ، وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٥٥٠) وأبو داود في «سننه» (١٦٥) والترمذي في «سننه» (٩٧) ، وقد طعن فيه أبو داود والترمذي وأبو زرعة وأحمد والدارقطني . انظر : «نصب الراية» ج ١ ، ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) ب : (ثلاثة) .

(٣) ب : (والأكثر) .

(٤) مذهب الشافعية: أنه يكفي في المسح مسمى مسح، أي ما ينطلق عليه اسم المسح من محل فرض الغسل في الرجل من أعلى الخف، لأن المسح ورد مطلقاً ولم يصح في تقديره شيء. «مغني المحتاج» ج ١ ، ص ٦٧ ، و«المهذب» ج ١ ، ص ٢٢ ، و«كفاية الأخيار» ص ٥٢ .

(٥) الخُرْق: بالضم: الموضع المقطوع، وبالفتح: المصدر. والأظهر إرادة الأول. «حاشية ابن

عابدين» ج ٢ ، ص ١٧٥ .

(٦) ب : (ثلاثة) .

(٧) الصغار . «المختار للفتوى» ج ١ ، ص ٣٣ ، و«الهداية» ج ١ ، ص ٦٨ .

(٨) خَرَز الخفّ وغيره فهو خَرَّاز، والخَرَز للجلد كالحياطة للثياب. انظر «مختار الصحاح» مادة

(خرز)، و«المصباح المنير» ص ٦٤ .

(٩) ساقط من أ.

(١٠) ب : (والكثير) .

فيصير كأنه غيرٌ لابسٍ. وجعل الفاصلَ بينهما ثلاثة أصابع<sup>(١)</sup> لأنها الأكثر<sup>(٢)</sup>. والشافعي ألحق القليل بالكثير<sup>(٣)</sup>، وفيه حرج. ومالك ألحق الكثير بالقليل<sup>(٤)</sup>، وفيه مخالفة الحديث؛ لأنه حينئذ يكون مسحًا على الرجل لا على الخُفِّ.

[أ: ١/٧] ولا يجوز المسح على الخُفَّين لمن وجب عليه الغُسل، وقد مرت فإنها مكررة<sup>(٥)</sup>.

### [نواقض المسح على الخفين]

(وينقض المسح) على الخُفَّين (كل شيء ينقض الوضوء) لما مرَّ في التيمم<sup>(٦)</sup>، وينقضه

(١) الإصبع تذكر وتؤنث، «مختار الصحاح»، مادة: (صبع)، ولذلك جاز تأنيث العدد على اعتبار تذكير الإصبع؛ لأن العدد يخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا من الثلاثة إلى العشرة حال الأفراد. (انظر: «معجم قواعد العربية»، للدقر، ص ٢٠٢)، ومرَّ تذكير العدد مع الأصابع على اعتبار تأنيثها.

(٢) أي جعل الفاصل بين الكبير والصغير ثلاث أصابع لأنها أكثر الرجل، والأصابع هي الأصل في القدم، فقامت الثلاث مقام الكل. واعتبار الأصغر للاحتياط. «الهداية» ج ١، ص ٦٨، «الاختيار» ج ١، ص ٣٣.

(٣) للشافعي في جواز المسح على الخُفِّ المخرقَّ قولان قديم وجديد: فالقديم: الجواز ما لم يتفاحش، والجديد، وهو الأظهر: أنه لا يجوز إذا ظهر شيء من محل الفرض وإن قلَّ. انظر «كفاية الأختيار» ص ٥٠، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٢٥، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ٦٥.

(٤) قال في «بداية المجتهد» ج ١، ص ٢٠ قال مالك وأصحابه: «يمسح عليه [أي الخف المخرق] إذا كان الخرق يسيرًا». أما الخرق الكبير فيمنع صحة المسح عندهم وهو: ما لم يمكن به متابعة المشي وهو الخرق الذي يكون بمقدار ثلث القدم وإن كان الخرق دون الثلث ضرَّ أيضًا إن انفتح، بأن ظهرت الرجل منه. وانظر «الشرح الصغير» ج ١، ص ١٥٦ - ١٥٧، و«القوانين الفقهية» ص ٣٠.

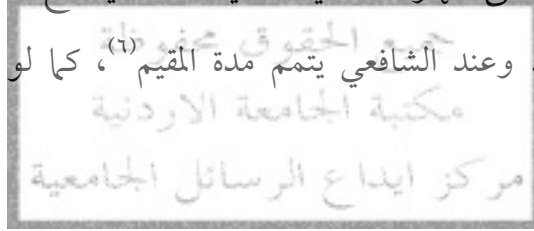
(٥) مرَّت عند قول صاحب المتن ص ١٥٠: (المسح على الخفين جائز بالسنة من كل حدث موجه الوضوء)، فقد خصه بحدِّث موجب للوضوء احترامًا عما موجبُه الغُسل، لأنه لا مسح من الجنابة. انظر «الهداية» ج ١، ص ٦٦، «اللباب» ج ١، ص ٥٧، وقد مرَّ دليل ذلك.

(٦) وهو قوله ص ١٤٥: «لأنه بدل، فما أبطل الأصل أولى أن يبطله». وقال في «الهداية» ج ١، ص ٦٨: «لأنه بعض الوضوء».

أَيْضًا نَزَعُ الْخُفِّ)؛ لزوال الضرورة. وإن نَزَعَ أَحَدٌ خُفَّيْهِ فَكَذَلِكَ؛ لأن المسح جنس واحد وهو لا يتبعض.

(و) ينقضه أَيْضًا<sup>(١)</sup> (مُضِيُّ الْمَدَّة)؛ لأن المدة مؤقتة في الأحاديث. (وإذا تمت المدة نَزَعَ خُفَّيْهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ وَصَلَّى، وليس عليه إعادة بقية الوضوء)؛ لأنه لم يوجد ما يرفع الوضوء، وإنما الحدث السابق سرى إلى الرجل عند مضيِّ المدة. وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: عليه أن يتوضأ؛ لأنه ممنوع من الصلاة بحكم الحدث فلزمته الطهارة. لكننا نقول: تلزمه الطهارة فيما ليس بطاهر، ألا ترى أنه لو غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ ولم يتمم<sup>(٣)</sup> لعوز الماء [ب: ١٠ / ٢] ثم وجد الماء: لم يلزمه غَسْلُ<sup>(٤)</sup> ما كان مغسولاً، كذا هذا.

(ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة: مَسَحَ تمام ثلاثة أيام ولياليها)؛ لأنه مسافرٌ لابسٌ خُفٌّ على طهارة، فقضية الحديث<sup>(٥)</sup> أن يمسح ثلاثة أيام إلا أنه استوفى بعض الوظيفة فله تمامها. وعند الشافعي يتمم مدة المقيم<sup>(٦)</sup>، كما لو شرع في الصلاة في السفينة



(١) (ينقضه أَيْضًا) ساقط من ب.

(٢) في هذه المسألة قولان عند الشافعية الجديد: كما عند الحنفية: يغسل قدميه، والقديم: أنه يتوضأ. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٦٨، و«المهذب» ج ١، ص ٢٢.

(٣) في النسخ أ، ب، ج، (مراد ملا): (ثم تيمم)، و لعلها: (ولم يتمم)، فالتبست على النساخ لأن (تيمم) قريبة جداً من (تيمم) في خط اليد، و(ثم) قريبة من (ولم) في خط اليد. وإنما قَدَّرْتُ ذلك لأنه لا معنى لإقحام التيمم ههنا. فالمسألة هي مسألة (الموالة في أفعال الوضوء)، وقد ذهب الحنفية و الشافعية إلى أن الموالة ليست من واجبات الوضوء، كما مرَّ في هذا الكتاب. وانظر «الاختيار» ج ١، ص ٢٢ - ٢٦، فأَيُّ معنىٍ لذكر التيمم هنا؟!

(٤) ساقط من ب.

(٥) المار في بداية الباب ص ١٥٣.

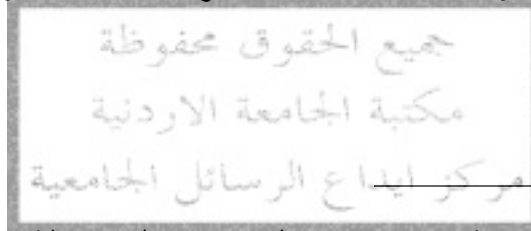
(٦) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٦٤ - ٦٥، و«نهاية المحتاج» للرمل ج ١، ص ٢٠٢.

وانحدرت<sup>(١)</sup>. إلا أن اعتبار المسح بصلاة واحدة: بعيدٌ، لأنها لا تتجزأ بخلاف المسح.

(وإن<sup>(٢)</sup> ابتدأ المسح وهو مسافر ثم أقام: فإن كان مَسَحَ يوماً وليلاً أو أكثرَ لزمه نزعُ خُفِّيه وَغَسَلَ رجليه<sup>(٣)</sup>، وإن كان مَسَحَ أَقَلَّ من يوم وليلة: تَمَّ مَسَحَ يوم وليلة؛ لأنه مقيم فيثبت في حقه رخصة المقيمين.

### [المسح على الجُرْمُوق]

(ومن لبس الجُرْمُوق فوق الخُفِّ مَسَحَ عليه)؛ لقول بلال: «مَسَحَ رسول الله صلى الله عليه وسلم على مُوقِيَّه». <sup>(٤)</sup> وهما الجرْمُوقان<sup>(٥)</sup>، ولأنه جاز المسح عليه إذا لم يكن تحته خُفٌّ فكذا إذا كان تحته خُفٌّ، وصار الخُفُّ كاللِفَافَةِ، بخلاف ما لو مسح<sup>(٦)</sup> على الخُفِّ ثم لبس الجرْمُوق أنه لا يمسح عليه، لأن الوظيفة انتقلت إلى الخُفِّ شرعاً<sup>(٧)</sup> فصار كما لو لبس الخُفَّ على الحدث.



(١) فقد شرع مقيماً ثم سافر، ومع ذلك فإنه يتم الصلاة ولا يقصرها.

(٢) ب : (ومن).

(٣) قوله : (وغسل رجليه) ساقط من أ.

(٤) رواه أبو داود في «سننه» (١٥٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٨/١) والحاكم في «المستدرک» (٢٧٦/١) وصححه.

(٥) الجرْمُوقُ: مَا يُلبَسُ فَوْقَ الخُفِّ، وَالجَمْعُ: الجرَامِيقُ. «المغرب» ج ١، ص ١٤٠، «المصباح المنير» ص ٣٨، وأما الموق: فقد نقل في «نصب الراية» ج ١، ص ١٨٤ وفي «عون المعبود» ج ١، ص ١٧٨ معانٍ كثيرة له، منها: ما قاله الجوهري: الموق الذي يلبس فوق الخف. وقد رجحه الزحيلي في «الفقه الإسلامي» ج ١، ص ٣٢٩ فقال عن الجرْمُوق: «وهو الموق وليس غيره»، واقتصر عليه الأحمَد نْغْري صاحب «دستور العلماء» ج ١، ص ٣٩١.

(٦) ب : (ما إذا مسح).

(٧) (شرعاً) ساقط من أ.

والشافعي سَوَّى بين الحالتين<sup>(١)</sup> في المنع من الجواز<sup>(٢)</sup>، والفرق ظاهر.

### [المسح على الجَوْرَيْن]

(ولا يجوز المسح على الجَوْرَيْن<sup>(٣)</sup> عند أبي حنيفة إلا أن يكونا مجلّدين أو منعلين)<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يمشى في الجوارب عادة سفرًا وحضرًا، فلا ضرورة فيه، (وقالا: يجوز المسح على الجوربين إذا كانا ثخينين لا ينشفان الماء)<sup>(٥)</sup>، وبه أخذ الشافعي<sup>(٦)</sup>؛ .....

(١) ب : (الحالين).

(٢) للشافعي في هذه المسألة قولان: القديم: أنه يجزئ المسح على الجرموق، والجديد: أنه لا يجوز، وهو الأظهر عندهم. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٦٦، و«المهذب» ج ١، ص ٢١، و«المجموع» ج ١، ص ٥٣١.

(٣) الجورب: لفافة الرجل، قال الزركشي: هو غشاء من صوف يُتخذ للدفع، وقال في «شرح المنتهى» عند الحنابلة: ولعله: اسم لكل ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد، أي سواء أكان من صوف أو شعر أو جوخ أو كتان. اهـ. من «الفقه الإسلامي وأدلته» للزحيلي ج ١، ص ٣٤٣.

(٤) قوله: (مجلّدين): الذي وُضع الجلد على أعلاه وأسفله، أي جُعل الجلد على ما يستر القدم منهما إلى الكعب، و(منعلين): الذي وُضع الجلد على أسفله كالنعل للقدم، أي جُعل على ما يلي الأرض منها خاصة. «الفتاوى الهندية» ج ١، ص ٣٢، «اللباب» ج ١، ص ٥٩.

(٥) أي لا يجذبان الماء وينفذانه إلى القدمين. «اللباب» ج ١، ص ٥٩. وعن أبي حنيفة أنه رجع إلى قولهما، وعليه الفتوى. «الهداية» ج ١، ص ٧١، «الفتاوى الهندية» ج ١، ص ٣٢، «الاختيار» ج ١، ص ٣٣ - ٣٤.

وبهذا تعلم أنه لا يجوز المسح على ما يُسمى بالجوربين في أيامنا هذه؛ إذ إنها في الغالب: رقيقة، مصنوعة من أقمشة صناعية تُنفذ الماء، ولا يمكن المشي عليها، فليست داخلة في معنى الجوربين اللذين يجوز المسح عليهما، وقد عمّ البلاء في المسح عليهما وتسويغ ذلك من بعض من يتنسب إلى العلم، فليتبّع الله أناس في أعظم شعائر الدين...! ويأتي زيادةً بيان في هذه المسألة.

(٦) للشافعية في هذه المسألة كلام يُراجع في «المجموع» للنووي، والذي نصّ عليه الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه يجوز المسح على الجورب بشرطين: أن يكون صفيقًا لا يشفّ بحيث يمكن متابعة المشي عليه، وأن يكون منعلاً. فيكون قوله كقول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنهما. وصحح ←



لأنه رُوي: «أنه عليه السلام مسح على الجوربين»<sup>(١)</sup>، ونحن نحمله على المجلدين، وقد رُوي [ب: ١١ / ١] ذلك أيضًا<sup>(٢)</sup>.

النووي جواز المسح عليه بالشرط الأول فحسب. انظر: «المهذب» ج ١، ص ٢١، «المجموع» ج ١، ص ٥٢٦، «مغني المحتاج» ج ١، ص ٦٦.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٥٩) عن المغيرة بن شعبة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين» والترمذي في «سننه» (٩٩)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي في «سننه» (١٢٥)، وابن ماجه في «سننه» (٥٥٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦٧ / ٤) وابن خزيمة في «صحيحه» (٩٩ / ١).

(٢) لعله يقصد الحديث السابق نفسه، فقد رُوي في «سنن أبي داود» كما ذكرته بلفظ: «ومسح على الجوربين والنعلين».

وأُلخص هنا ما جاء في «النكت الطريفة» للكوثري ص ١٦٩ - ١٧٠ في هذه المسألة، ففيه الكفاية في هذا المقام، قال رحمه الله تعالى: «وذكر البيهقي حديث المغيرة هذا، وقال إنه حديث منكر، ضعفه الثوري، وابن مهدي، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، ومسلم. اهـ. قال النووي: كل واحد من هؤلاء لو انفرد لقدم على الترمذي، واتفق الحفاظ على تضعيفه، فلا يُقبل قول الترمذي إنه حسن صحيح اهـ. والجورب قد يكون ثخيناً منعلاً، وقد لا يكون كذلك، وعلى كل حال كان الجورب في ذلك العصر من الصوف بحيث يُدْفئ الرجل كما يقول ابن العربي، ولم تكن معروفة عندهم تلك الجوارب الرقيقة من القطن وغيره، فما لم يثبت وصف ما كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم ويمسحون عليه من الجوارب: لا نستطيع أن ننزل إلى ما دون الجورب الثخين المنعل، وهو الذي يكون في معنى الخف، فلا يكون للمتساهلين في المسألة دليل واضح.

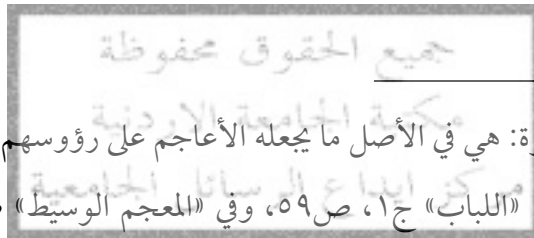
ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم: «امسحوا على الخفين» حتى نستدل بعمومه على جواز المسح على كل أنواع الجوارب كما في «غاية المقصود في شرح سنن أبي داود».

والمشهور أن أبا حنيفة لا يبيح المسح على الجوربين إلا إذا كانا منعلين أو مجلدين حملاً للمطلق على فردة الأكمل احتياطاً في دين الله، ويُحكى أنه رجع إلى قول صاحبيه في الاكتفاء بالثخينين المتماسكين بأنفسهما على السابقين». انتهى كلام الإمام الكوثري رحمه الله تعالى.

(ولا يجوز المسح على العمامة، والقَلَنْسُوءة، والبرقع، [أ: ٧/ ٢] والقَفَّازين)<sup>(١)</sup>؛ لعدم الضرورة، إذ لا مشقة في نزع ذلك.

### [المسح على الجَبيرة]

(ويجوز المسح على الجبائر<sup>(٢)</sup>، وإن شَدَّها على غير وضوء)؛ لأن الغسل سقط للخرج، بخلاف الخُفِّ لأنه لا حرج فيه. (فإن سقطت عن غير بُرء: لم يبطل المسح)؛ لأن غُسلَ ما تحتها غير واجب فصار كأن لم تسقط، بخلاف الخُفِّ لأنه إذا انكشف يجب الغسل. (وبخلاف ما لو سقطت<sup>(٣)</sup> عن بُرء: بطل) المسح؛ لأنه وجب الغسل.



(١) القَلَنْسُوءة: هي في الأصل ما يجعله الأعاجم على رؤوسهم أكبر من الكوفية، ثم أُطلق على ما تدار عليه العمامة. «اللباب» ج ١، ص ٥٩، وفي «المعجم الوسيط» ص ٧٥٤: لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال.

والْبُرُقَع: بضم القاف وفتحها: ما تستر المرأة به وجهها. «المصباح المنير» ص ١٨، و«اللباب» ج ١، ص ٥٩.

والْقَفَّاز - مثل ثَفَّاح - : ما يُجعل على اليدين له أزرار تُزَرُّ على الذراعين يلبسان من شدة البرد، ويتخذ الصياد من جلد أو لبد يغطي به الكف والأصابع اتقاءً لمخالبة الصقر. «اللباب» ج ١، ص ٥٩ - ٦٠، و«المغرب» ج ٢، ص ١٨٩.

(٢) الجبائر: جمع جَبيرة، وهي عيدان تلف بخرق أو ورق وتربط على العضو المنكسر. «اللباب» ج ١، ص ٦٠، «مختار الصحاح»، مادة (جبر). «دستور العلماء» ج ١، ص ٣٨٣. والأولى أن تُعرَّف بأعم من ذلك فيقال: هي ما يشد على العظم المكسور. كما في «المعجم الوسيط» ص ١٠٥، إذ هي في زماننا تُتخذ من الجبس.

(٣) كذا في النسخ أ، ب، ج. وفي «الهداية» ج ١، ص ٧١، و«اللباب» ج ١، ص ٦٠: (وإن سقطت...)، وهو الأولى إثباته.

## باب الحيض

(أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها، فما نقص من ذلك فليس بحيض، وهو استحاضة. وأكثر الحيض عشرة أيام ولياليها، فما زاد على ذلك<sup>(١)</sup> فهو استحاضة)؛ لما روى أبو أمامة الباهلي عن النبي عليه السلام أنه قال: {أقل ما يكون من الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام، وأكثر ما يكون عشرة، فإذا زاد الدم أكثر من عشرة أيام فهو استحاضة}<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: أقله يوم وليلة<sup>(٣)</sup>، وألحقه بالجنون بعله أنهما مؤثران<sup>(٤)</sup> في إسقاط الصلاة. والإلحاق غير صحيح؛ فإن الجنون غير مقدّر بالإجماع، والحيض مقدّر بالإجماع. وقال: أكثره خمسة عشر يومًا<sup>(٥)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {تمكث إحداهن شطر عمرها لا تصلي}<sup>(٦)</sup>، والشطر: النصف. إلا أنا نقول: الشطر يُذكر ويُراد به البعض، وعلى التسليم يُصوّر فيمن بلغت خمسة

(١) ب : بزيادة (فليس بحيض)، وبعدها (وهو) بدل (فهو).

(٢) أخرجه الدارقطني (١/٢١٨) وأعله بثلاث علل، وقد أورد الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ١٩١-١٠٣ الروايات في مدة الحيض، وأورد ما فيها من علل قاذحة، فلا يقوى فيها حديث. (٣) انظر «منهاج الطالبين» ج ١، ص ١٠٩، و«الأم» ج ١، ص ٨٥، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٣٤، و«المجموع» ج ٢، ص ٤٠٢، و«كفاية الأخيار» ص ٧٥.

(٤) ب : (يؤثران).

(٥) انظر المراجع السابقة.

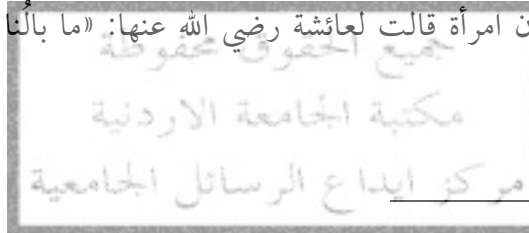
(٦) قال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ١٩٣ : قال ابن الجوزي في «التحقيق»: «واستدل أصحابنا وأصحاب مالك والشافعي على أن أكثر الحيض خمسة عشر يومًا بحديث رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «تمكث إحداكن شطر عمرها لا تصلي»، قال : وهذا حديث لا يعرف » قال الزيلعي بعد أن أورد هذا الكلام : « وأقره صاحب التنقيح عليه»، وانظر «التحقيق في أحاديث الخلاف» لابن الجوزي ج ١، ص ٢٦٣.

عشر سنة، ثم بلغت بحيضٍ في كل شهرين ثلاثين يوماً، فقد مكثت النصف وأكثره.

(وما تراه المرأة من الحمرة، والصفرة، والكُدرة<sup>(١)</sup>، في أيام [ب: ١١ / ٢] الحيض: فهو حيض حتى ترى البياض خالصاً)؛ لقول عائشة للنساء اللاتي بعثن بالكراسف إليها<sup>(٢)</sup>: «لا تعجلن حتى ترين القصة»<sup>(٣)</sup> البيضاء<sup>(٤)</sup>، والقصة: الجصة<sup>(٥)</sup>. جعلت ما دون لون الجصة<sup>(٦)</sup> حيضاً. وقال أبو يوسف والشافعي: لا تكون الكُدرة حيضاً إلا إذا تقدمها دم حيض<sup>(٧)</sup>؛ لأن كدرة الشيء تعقب آخره. لكن هذا في وعاءٍ يُصبُّ من أعلاه، وهذا بخلافه<sup>(٨)</sup>.

### [أحكام الحيض]

(والحيض يُسقط عن الحائض الصلاة، ويُجرّم عليها الصوم، وتقضي الصوم ولا تقضي الصلاة)؛ لما روي أن امرأة قالت لعائشة رضي الله عنها: «ما بالنا نقضي الصوم ولا نقضي



(١) يقال: كدر الماء كدراً، أي: زال صفاؤه، فهو كدر، والاسم: الكُدرة. «المصباح المنير»

ص ٢٠١.

(٢) الكراسف: جمع كُرسف: وهو القطن. «المغرب» ج ٢، ص ٢١٦.

(٣) ب: (الفضة).

(٤) رواه البخاري في «صحيحه» تعليقاً في كتاب الحيض، باب إقبال المحيض وإدباره، ورواه مالك في «الموطأ» (١/ ٥٩).

(٥) ب: (والفضة: الحيضة)! والجصة: واحدة الجص، وسبق تعريفه ص ١٤٤.

(٦) ب: (الحيضة).

(٧) في «مختصر المزني» بآخر «الأم» ج ٨، ص ١٠٤: «والصفرة والكُدرة في أيام الحيض حيض» والأصح عند الشافعية أن الصفرة والكُدرة حيض وإن لم يتقدمه. «مغني المحتاج» ج ١، ص ١١٣، و«شرح البهجة الوردية» ج ١، ص ٢١٥.

(٨) قالوا في توضيح هذا الكلام: لأن فم الرحم منكوس فتخرج الكُدرة أولاً، كالجرة إذا ثقب

أسفلها. «الهداية» ج ١، ص ٣٧، وانظر «الاختيار» ج ١، ص ٣٧.

الصلاة؟ فقالت عائشة: أحرورية<sup>(١)</sup> أنت؟ كذلك كنا نؤمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>، ولأن في التكليف بقضاء الصلاة حرماً دون الصوم، إذ الصوم لا يكثر وجوده.

(ولا تدخل المسجد)؛ لما روي: «أن النبي صلى الله عليه وسلم حرّم المسجد على الحائض وعلى الجنب»<sup>(٣)</sup>، (ولا تطوف [أ: ٨ / ١] بالبيت)؛ لأن الطواف في معنى الصلاة، (ولا يأتيها زوجها)؛ لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾<sup>(٤)</sup>. الآية.

(ولا يجوز لحائض ولا جنب قراءة القرآن)؛ لأنه مباشرة<sup>(٥)</sup> القرآن بعضوٍ وجب غسله،

(١) ب: (أجرورية). جميع الحقوق محفوظة

والحروري منسوب إلى حروراء، بلدة على ميلين من الكوفة، ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج: حروري، لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة، فاشتبهوا بالنسبة إليها، وهم فرق كثيرة، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم: الأخذ بما دل عليه القرآن، وردّ ما زاد عليه من الحديث مطلقاً، ولهذا استفهمت عائشة. اهـ. من «فتح الباري» ج ١، ص ٥٠١.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٢١)، ومسلم في «صحيحه» (٣٣٥).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٣٢) بلفظ: «فإني لا أحلّ المسجد لحائض ولا جنب»، وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٦٤٥)، وحديث آخر في منع القراءة للجنب رواه أصحاب السنن الأربعة عن علي قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه - أو لا يحجزه - عن القرآن شيء ليس الجنابة»، أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٢٩)، والنسائي في «سننه» (٢٦٥)، وابن ماجه في «سننه» (٥٩٤)، والترمذي في «سننه» (١٤٦) وقال: حديث حسن صحيح، وانظر «نصب الراية» ج ١، ص ١٩٦.

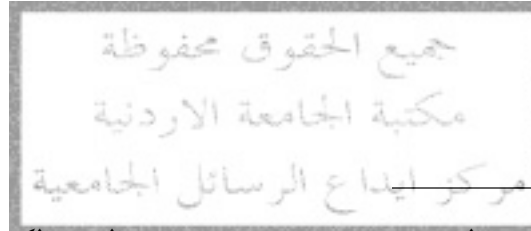
(٤) البقرة، الآية: ٢٢٢. وفي أ، ب: من دون ذكر (في المحيض) فأثبتها لأن موطن الشاهد فيها، مع أن الشارح أشار إلى إكمال الآية بقوله: «الآية»، وتكملتها: ﴿فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

(٥) ب: (مباشر).

فصار كمسّ المصحف باليد. وعند مالك: تقرأ الحائض والنفساء احترازًا عن النسيان<sup>(١)</sup>. وفيه من الجرأة وترك تعظيم القرآن ما لا خفاء به.

(ولا يجوز لمُحَدِّثٍ مسّ المصحف إلا أن يأخذه بغلافه)؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(وإذا انقطع دم الحيض<sup>(٣)</sup> لأقلّ من عشرة أيام لم يُجْزُ وطؤها حتى تغتسل)؛ لأنه لم يُحْكَمْ بطهارتها لاحتمال عَوْدِ دِمِهَا، إلا أنها إذا اغتسلت فقد تأكد الانقطاع لحصول الطهارة حقيقة<sup>(٤)</sup>، بخلاف ما إذا كانت أيامها عشرة حيث يحل وطؤها بدون الاغتسال<sup>(٥)</sup>؛ لأن الطهارة من الحيض حصلت يقينًا، إذ لا حيض فوق العشرة، ولكن بقي وجوب الغُسل، وذا<sup>(٦)</sup> لا يمنع الوطء،



(١) انظر «الشرح الصغير» ج ١، ص ٢١٥-٢١٦، و«الشرح الكبير» ج ١، ص ١٧٤.

(٢) الواقعة، الآية: ٧٩، وقد ورد حديث في نهي المُحَدِّث عن مس المصحف، رواه الدارقطني

(٢/ ٢٨٥): أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابًا، فكان فيه: « لا يمس القرآن إلا طاهر ».

(٣) أ: (الحيض).

(٤) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ بتخفيف الطاء، فإنه جعل الطهر غاية للحرمة. وهذه الصورة فيما لو انقطع دم الحيض فوق عاداتها دون العشرة، أما لو انقطع الدم لدون عاداتها فوق الثلاث لم يقربها حتى تمضي عاداتها، وإن اغتسلت، لأن العود في العادة غالب، فكان الاحتياط في الاجتناب. انظر: «مراقي الفلاح» ص ١٨٠، «الهداية» ج ١، ص ٧٥، و«اللباب» ج ١، ص ٦٢.

فلو كانت عاداتها سبعة أيام مثلاً فانقطع دمها خمسة أيام لم يجز وطؤها وإن اغتسلت حتى تتم عاداتها سبعة أيام.

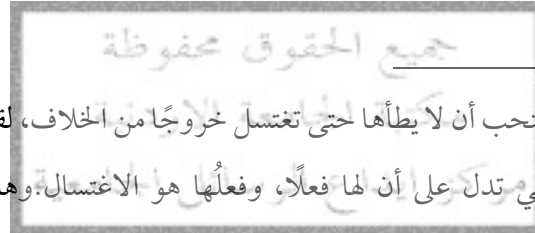
(٥) (بدون الاغتسال) ساقط من أ.

(٦) ب: (وذلك).

كالجنابة<sup>(١)</sup>. والشافعي جمع بين الحالتين في المنع من الوطء<sup>(٢)</sup>، والفرق ما ذكرنا.

(ولو مضى عليها وقت صلاة جاز وطؤها أيضًا<sup>(٣)</sup>)؛ لأن الصلاة صارت دَيْنًا في ذمتها، وذلك حكم الطاهرات<sup>(٤)</sup>.

(والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجاري)؛ لأن هذا القدر من الطهر لا يفصل بين الحيضتين، فكذا لا يفصل بين الدمين وصار كطهر يوم واحد<sup>(٥)</sup>. وعند محمد: إن كان الطهر بين الدمين<sup>(٦)</sup> مثل الدمين أو أقل: لا يفصل، وإن كان أكثر من الدمين: يفصل<sup>(٧)</sup>؛ لأنه لو لم يُجعل كذلك أدى إلى جعل الدم طهرًا والطهر<sup>(٨)</sup> دمًا، فإنها لو رأت ساعة دمًا في أول العشر، ثم رأت ساعة في آخر العشر، ثم استمر: حكمنا لطهرها بالحيض ودمها



(١) لكن يستحب أن لا يطأها حتى تغتسل خروجًا من الخلاف، لقراءة التشديد في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾، وهي تدل على أن لها فعلًا، وفعلها هو الاغتسال. وهذه قراءة حمزة، والكسائي، وعاصم برواية شعبة. «مراقي الفلاح» للشرنبلالي ص ١٨٠، «الوافي في شرح الشاطبية» لعبد الفتاح القاضي ص ٢١٩، وانظر «حجة القراءات» لابن زنجلة ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٢) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١١٠ - ١١١، و«المهذب» ج ١، ص ٣٨.

(٣) العبارة في ب: (أو مضى عليها وقت صلاة كاملة: جاز وطؤها أيضًا)، والعبارة على كلا الوجهين تحتاج إلى توضيح، وبيان المسألة: أنها لو لم تغتسل ومضى عليها بقدر أن تقدر على الاغتسال ولبس الثياب والتحريم: حل وطؤها. انظر: «الهداية» ج ١، ص ٧٥، و«اللباب» ج ١، ص ٦٢، وجاءت العبارة في «مختصر القدوري» بأعلى «اللباب»: «أو يمضي عليها وقت صلاة كامل»، ولا محل لاشتراط مضي كامل وقت الصلاة كما يفهم مما نقلته عن «الهداية»، و«اللباب» في شرح هذه المسألة.

(٤) أي أنها طهرت حكمًا. «اللباب» ج ١، ص ٦٢.

(٥) ب: (فصار طهر يوم واحد كالدم).

(٦) (بين الدمين) ساقط من ب.

(٧) أ: (فصل).

(٨) ب: (أو الطهر).

بالاستحاضة، وهذا قبيح. إلا أن هذا يبطل بمن ولدت <sup>(١)</sup> ولم تر شيئاً إلى أربعة عشر يوماً ثم رأت ساعةً دمًا، فإن الجميع يكون نفاسًا بالإجماع، كذا هذا.

(وأقلُّ الطهر خمسة عشر يوماً)؛ لأنها مدة يجب فيها الصوم والصلاة فتُقَدَّر بخمسة عشر يوماً، كالإقامة. (ولا غاية لأكثره)؛ لأن عادات النساء فيه مختلفة: فمنهن من ترى في الشهر مرة، ومنهن من لا ترى في السنة إلا مرة.

### [الاستحاضة]

(ودم الاستحاضة: هو ما [ب: ١٢ / ٢] تراه المرأة أقل <sup>(٢)</sup> من ثلاثة أيام أو أكثر من عشرة أيام <sup>(٣)</sup>) لحديث أبي أمامة <sup>(٤)</sup>. (وحكمه حكم الرعاف الدائم: لا يمنع الصوم، ولا الصلاة، ولا الوطء)؛ لقوله عليه السلام لفاطمة بنت أبي حبيش: {أقعدني الأيام التي كنت تقعدين من قبل، ثم اغتسلي وصلي} <sup>(٥)</sup>.

(وإذا زاد الدم على عشرة أيام <sup>(٦)</sup> وللمرأة عادة معروفة: رُدَّتْ إلى أيام عاداتها، وما زاد على ذلك فهو استحاضة)؛ لما ذكرنا من الحديث آنفًا.

(وإن ابتدأت مع البلوغ مستحاضةً: فحيضها عشرة أيام من كل شهر <sup>(٧)</sup> والباقي

(١) المثبت من ج . وفي أ، ب جاءت العبارة: (إلا أن هذا قبيح، وهذا يبطل بمن ولدت)، ورجحتُ ما في ج لأن تعليل قول الإمام محمد ينتهي عند قوله: (وهذا قبيح)، ثم يبدأ رد الشارح على هذا القول بقوله: (إلا أن هذا يبطل بمن ولدت...) إلى آخره.

(٢) ب : (لأقل).

(٣) ساقط من ب.

(٤) السابق ذكره ص ١٦٠، وقد سبق تخريجه هناك.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٢٨)، ومسلم في «صحيحه» (٣٣٣)، وقد مرّ عند الكلام على موجبات الغسل، بلفظ: «دعي الصلاة أيام أقرئك ثم اغتسلي وصلي».

(٦) في أ: (العشرة)، ولفظ (أيام) ساقط.

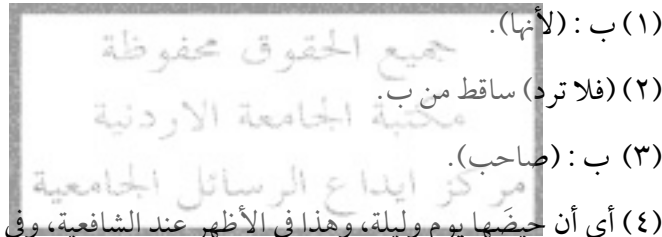
(٧) في أ : (من كل شهر عشرة أيام) وأثبت ما في ب لموافقه متن «بداية المبتدي» ضمن

«الهداية» ج ١، ص ٧٧، ومتن القدوري ضمن «اللباب» ج ١، ص ٦٣.



استحاضة<sup>(١)</sup>؛ لأنه<sup>(١)</sup> لا عادة لها فلا تُردُّ<sup>(٢)</sup> إلى ما دون العشرة إلا بدليل، بخلاف صاحبة<sup>(٣)</sup> العادة. والشافعي يردها إلى أقل الحيض لكونه متيقناً فيه<sup>(٤)</sup>. إلا أن العشرة كلّها محل الحيض وقد رأت فيها الدم، فكان حيضاً يقيناً.

(والمستحاضة، ومن به: سَلَسُ البول، والرُّعَافُ الدائم<sup>(٥)</sup>، والجرح الذي لا يرقأ - يتوضَّئون لوقت كل صلاة، فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفرائض والنوافل)؛ لقوله عليه السلام: {المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة}<sup>(٦)</sup>، والمعنى يشمل الكل، وهو الضرورة. وللشافعي<sup>(٧)</sup> في إيجاب الوضوء لكل فرض<sup>(٨)</sup>: قوله عليه السلام: {المستحاضة تتوضأ لكل صلاة}<sup>(٩)</sup>. إلا أن الصلاة تُذكر ويُراد بها الوقت؛ لقوله عليه السلام: {إن للصلاة أولاً



(٤) أي أن حيضها يوم وليلة، وهذا في الأظهر عند الشافعية، وفي غير الأظهر أن حيضها ستة أو سبعة أيام (وهو غالب الحيض)، وبقية الشهر طهر. «مغني المحتاج» ج ١، ص ١١٤، و«تحفة المحتاج» ج ١، ص ٤٠٤.

(٥) الرُّعَافُ: خروج الدم من الأنف. «المصباح المنير» ص ٨٨.

(٦) رواه ابن ماجه في «سننه» (٦٢٥) وأبو داود في «سننه» (٢٩٧) بلفظ: «الوضوء عند كل صلاة»، والترمذي في «سننه» (١٢٦) بلفظ: «وتتوضأ عند كل صلاة».

(٧) ب: (والشافعي).

(٨) مذهب الشافعية أن المستحاضة تتوضأ لكل فرض بعد دخول وقته وتصلي ما شاءت من النوافل بوضوء. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١١١ - ١١٢، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٣٧، و«المجموع» ج ٢، ص ٥٥٣.

(٩) قال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٢٠٤: «غريب جداً»، يقصد أنه لم يجده في شيء من كتب الحديث، لكن الحافظ قاسم بن قطلوبغا قال في «منية الأملعي» فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي «ص ٣٦٩ بتحقيق الإمام الكوثري: «قلت: علقه محمد بن الحسن في كتاب الآثار، ورواه ابن بطة من حديث حمدة بنت جحش».

وآخرًا<sup>(١)</sup>، وقوله: {أينما أدركتني<sup>(٢)</sup> الصلاة تيممت وصليت<sup>(٣)</sup>}<sup>(٤)</sup>، فكان ما رويناه مفسرًا لما رواه الشافعي<sup>(٥)</sup>.

(وإذا خرج الوقت بطل وضوءهم، وكان عليهم استئناف الوضوء لصلاة أخرى)؛ لأن طهارتهم مؤقتة فتبطل بمضي الوقت، [ب: ١٣ / ١] كالمسح على الخفين.

### [النفاس]

(والنفاس هو: الدم الخارج عَقِيبَ الولادة)؛ لأنه مشتق: إما من تَنَفُّسِ الرَّحِمِ، أو من خروج النفس وهو الولد<sup>(٦)</sup>، وقد حصل<sup>(٧)</sup>.

(والدم الذي تراه الحامل، وما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد: استحاضة)؛

لقوله عليه السلام: {الحامل لا تحيض<sup>(٨)</sup>}.  
 مكتبة الجامعة الاردنية

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٣٢) والترمذي في «سننه» (١٥١).

(٢) ب: (أدركت).

(٣) (تيممت وصليت) ساقط من أ.

(٤) رواه أحمد في مسنده (٢/ ٢٢٢) بلفظ: «تمسحت وصليت» قال الحافظ الهيثمي في «مجمع

الزوائد» ج ١، ص ٣٦٧: رجاله ثقات.

وفي المعنى المراد حديث البخاري (٣٣٥): «أعطيت خمسًا، وذكر منها: وجعلت لي الأرض

مسجدًا وطهورًا، فأنيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليُصَلَّ».

(٥) أي: إن لوقت الصلاة...، وأينما أدركني وقت الصلاة... .

(٦) زاد في «الهداية» ج ١، ص ٧٨ أن معنى النفس: الولد أو الدم. وكذلك في «الاختيار» ج ١،

ص ٤١.

(٧) ب: (وقد حصل).

(٨) رواه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٣٩) موقوفًا على عائشة رضي الله عنها قال الطبراني:

«اختلف عن عائشة في هذا الباب، وروينا عنها أنها قالت: الحامل لا تحيض، لتغتسل وتصلّي وروينا

عنها أنها قالت: لا تصلّي حتى يذهب عنها». وفي «سنن الدارمي» (٩٣٣) نحو ذلك.

(وَأَقْلُ النَّفَاسِ: لَا حَدَّ لَهُ، وَأَكْثَرُهُ: أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ)؛ لَمَّا رَوَى أَنَسٌ<sup>(١)</sup> عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: {وَقْتُ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَطْهَرَ قَبْلَ ذَلِكَ}<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُهُ سِتِينَ يَوْمًا كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٣)</sup>، أَوْ سَبْعِينَ يَوْمًا<sup>(٤)</sup> كَمَا قَالَ مَالِكٌ<sup>(٥)</sup>.

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ثُمَّ لِيُطْلَقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَامِلَ لَا تَحِيضُ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» ج ٩، ص ٣٥٥: «فَحَرَّمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّلَاقَ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ، وَأَبَاحَهُ فِي زَمَنِ الْحَمْلِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَا يَجْتَمِعَانِ».

وَيُسْتَدَلُّ لِذَلِكَ أَيْضًا بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِاسْتِبْرَاءِ الْأُمَّةِ، وَلَوْ كَانَ يَكُونُ حَيْضٌ وَحُمْلٌ مَا كَانَ لِلْإِسْتِبْرَاءِ مَعْنَى، انْظُرْ: «مَعْجَمُ الطَّبْرَانِيِّ الْأَوْسَطُ» ج ٢، ص ٢٤٠.

(١) ب: (لَمَّا رَوَى عَنْ أَنَسٍ).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٤٩)، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» ج ١، ص ٢٠٥: «قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ حَمِيدٍ غَيْرِ سَلَامٍ... وَهُوَ ضَعِيفٌ»، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣١٢) حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقْعُدُ فِي النَّفَاسِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، لَا يَأْمُرُهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ»، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٣٩)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٤٨)، وَنَقَلَ الزَّيْلَعِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلَ عَبْدِ الْحَقِّ فِي «أَحْكَامِهِ» أَنَّ أَحَادِيثَ هَذَا الْبَابِ مَعْلُولَةٌ وَأَحْسَنُهَا هَذَا الْحَدِيثُ.

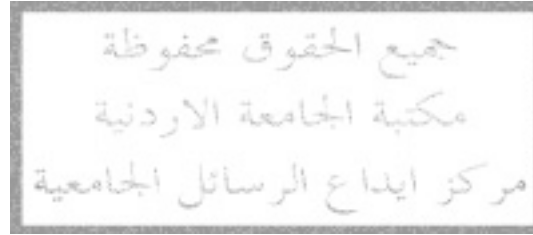
(٣) انْظُرْ «مَغْنِي الْمَحْتَاجِ» ج ١، ص ١١٩، وَ«رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» ج ١، ص ١٧٤، وَ«الْمَجْمُوعُ» ج ٢، ص ٥٣٩.

(٤) سَاقَطَ مِنْ أ.

(٥) اخْتَلَفَتْ الرُّوَاةُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي أَكْثَرِ النَّفَاسِ فَمَرَّةً قَالَ: هُوَ سِتُونَ يَوْمًا، وَمَرَّةً قَالَ: لَا حَدَّ فِي ذَلِكَ وَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى النِّسَاءِ وَمَعْرِفَتِهِنَّ. قَالَ ابْنُ رِشْدٍ: «وَأَصْحَابُهُ ثَابِتُونَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ». فَمَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ أَكْثَرَهُ سِتُونَ يَوْمًا. «بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ» ج ١، ص ٥٢، وَ«الْمُنْتَقَى» لِلْبَاجِي ج ١، ص ١٢٧، وَ«الشرح الصغير» ج ١، ص ٢١٧. وَحَكَى الْبَاجِيُّ فِي «الْمُنْتَقَى» عَنْ ابْنِ الْمَاجِشُونِ أَنَّ أَقْصَاهُ سِتُونَ أَوْ سَبْعُونَ يَوْمًا. وَانْظُرْ «حَاشِيَةُ الْعُدُويِّ» ج ١، ص ١٥٥.

(فإن تجاوز الدم الأربعين<sup>(١)</sup>) - وقد كانت هذه المرأة وَلَدَتْ قبل ذلك ولها عادةٌ معروفة في النفاس - : رُدَّتْ إلى أيام عاداتها، وإن لم تكن لها عادةٌ: فابتداءً نَفَاسُها أربعون يومًا؛ لأن الأربعين في النفاس كالعشرة في الحيض.

(ومن وَلَدَتْ ولدين في بطن واحد فنَفَاسُها ما خرج من الدم عَقِيبَ الولدِ الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>(٢)</sup>)؛ لأنه قد حصل التنفُّس، وقد خرج النفسُ، فكان نَفَاسًا. (وقال محمد وزُفِرَ: النفاس من الولد الثاني<sup>(٣)</sup>)؛ [أ: ٩ / ١] لأن بقاء الولد في البطن كما يمنع خروج دم الحيض يمنع خروج دم النفاس. إلا أن امتناع دم الحيض<sup>(٤)</sup> عُرِفَ بقوله عليه السلام: {الحامل لا تحيض} <sup>(٥)</sup>، ولا نصَّ في النفاس، فافترقا.



(١) ب : بزيادة (يومًا).

(٢) قوله : (عند أبي حنيفة وأبي يوسف) من نسخة (مراد ملا)، وفي ب بدل ذلك: (عندهما)، وهو ساقط من أ، ج. ونسخة (مراد ملا) موافقة لما جاء في «اللباب» ج ١، ص ٦٦، و«الهداية» ج ١، ص ٧٩.

(٣) العبارة في أمطموسة، وجاءت في ب: (النفاس من الثاني). والمثبت من ج.

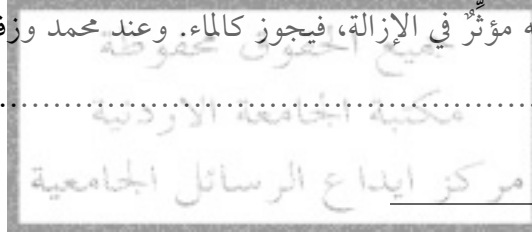
(٤) جاء بدل قوله (إلا أن امتناع دم الحيض) في ب: (قلنا: امتناع دم الحيض). وفي أ جاء بدل المذكور: (إلا أن امتناع دم الحيض يمنع خروج دم النفاس، إلا أن امتناع دم الحيض) وما أثبتته من ج، وأعرضتُ عما في ب، لأن الشارح من عادته أن يردّ على المعارض بقوله (إلا أن) لا بقلنا، وأما أ فإن الناسخ قد سبق نظره إلى الجملة السابقة فأثبتها، فأقحم كلاما مكرراً، ثم عاد فتابعَ نَسْخَه.

(٥) سبق تخريجه قريباً ص ١٦٧.

## باب الأنجاس

(تطهير النجاسة<sup>(١)</sup> واجبٌ من بدنِ المصلي) ؛ لقوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>، (وثوبه)؛  
 لقوله تعالى: ﴿وَتَيَّابَكَ فَطَهَّرْ﴾<sup>(٣)</sup>، (والمكان الذي يصلي عليه)؛ لنهايه عليه السلام عن الصلاة في  
 المجزرة [ب: ١٣ / ٢] والمقبرة والمزبلة ومعاطن الإبل<sup>(٤)</sup>. والنهي إنما كان لتوهم النجاسة، فدل  
 على وجوب الطهارة.

(ويجوز تطهير النجاسة بالماء، وبكل مائع طاهر يمكن إزالتها به: كالخل، وماء الورد)  
 والماء المستعمل؛ لأنه مؤثرٌ في الإزالة، فيجوز كالماء. وعند محمد وزفر والشافعي: لا يجوز إلا  
 بالماء<sup>(٥)</sup>؛ .....



(١) الأنجاس: جمع نجس بكسر الجيم، لا جمع نجس بفتحها كما وقع لكثير لأنه لا يُجمع. وهو  
 بالفتح اسم فاعل، وبالكسر وصف بالمصدر. والنجاسة في عرف الشرع: قذرٌ مخصوص، وهو ما يمنع  
 جنسه الصلاة، كالبول والدم والخمر. «المصباح المنير» ص ٢٢٧، «اللباب» ج ١، ص ٦٦.

(٢) المائدة، الآية: ٦.

(٣) المدثر، الآية: ٤.

(٤) أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٤٦) وقال: إسناده ليس بذاك القوي، وابن ماجه في «سننه»  
 (٧٤٦).

والمجزرة: موضع الجزر، وهو النحر. «مختار الصحاح»، مادة (جزر).

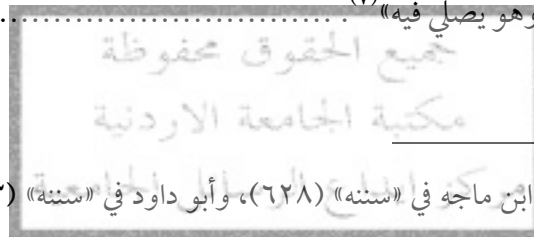
ومعاطن الإبل: مَبَارِكُهَا عند الماء، قال ابن الفارس قال بعض أهل اللغة: لا تكون أعطان  
 الإبل إلا حول الماء، فأما مباركها في البرية أو عند الحي فهي المأوى. ثم قال الفيومي: والمراد بالمعاطن في  
 كلام الفقهاء: المَبَارَك. «المصباح المنير» ص ١٥٨.

(٥) مذهب الشافعية: لا يجوز إزالة النجاسة إلا بالماء المطلق. انظر «مغني المحتاج» ج ١،  
 ص ١٧، و«المجموع» ج ١، ص ١٢٥.

لقوله عليه السلام: {اغسله بالماء} <sup>(١)</sup>. إلا أن هذا ليس فيه نفْيٌ غيره، وذكرُ الماء إنما كان على الأعم الأغلب، وهو <sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَيْرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ﴾ <sup>(٣)</sup>.

(وإذا أصابت الخف نجاسة لها جرّم فجفت فدلّكها بالأرض: جاز)؛ لأن الباقي بعد زوال جرمها قليل، فإن صلابة الجلد تمنع التشرب فيه، والقليل مغفوّ عنه في الشرع. وقال محمد: لا يجزيه <sup>(٤)</sup> إلا في المنّي، اعتباراً بالثوب، وصار كما لو كان رطباً. والفرق ظاهر؛ فإن الثوب لا صلابة فيه، وفي الرطب: الباقي كثير؛ لأن الجرّم كلما جفّ استجذب الرطوبة إلى نفسه، فافترقا.

(والمنّي نجسٌ يجب غسل رطبه)؛ لقوله عليه السلام: {إنما يُغسل الثوب من خمس} <sup>(٥)</sup>، وذكر من جملتها <sup>(٦)</sup> المنّي. (فإذا جفّ على الثوب أجزأ فيه الفرك)؛ لقول عائشة: «كنت أفرك المنّي من ثوب رسول الله وهو يصلي فيه» <sup>(٧)</sup>.



(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٦٢٨)، وأبو داود في «سننه» (٣٦٣)، والنسائي في «سننه»

(٣٩٥) ولفظها: «واغسله بهاء وسدر».

(٢) ساقط من ب .

(٣) الأنعام، الآية: ٣٨ .

(٤) كذا في نسخة (مراد ملا)، وفي ألعلمها: (لا تجزيه)، وفي ب: (لا تجزية) !! ويصح أن يقال:

(لا يجوز) كما في «الهداية» ج ١، ص ٨٢، وهو المناسب لما قبله من الكلام قبله.

(٥) أخرجه الدارقطني (٩٧/١) وقال: لم يروه غير ثابت بن حماد، وهو ضعيف جداً. لكن

قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٢١١: «وجدت له متابعا عند الطبراني رواه في «معجمه الكبير» ثم نقل عن البزار قوله: «وثابت بن حماد كان ثقة»، وقد روى البخاري في «صحيحه» (٢٢٩) عن عائشة قالت: «كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم، فيخرج إلى الصلاة، وإن بقع الماء في ثوبه».

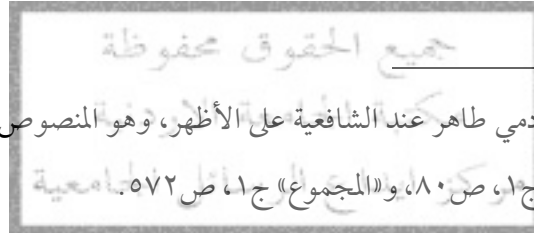
(٦) ب: (جملة ما) .

(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٨٨) بلفظ: «أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

فركاً فيصلّي فيه» .

وعند الشافعي طاهر<sup>(١)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {أَمْطَهُ عَنْكَ وَلَوْ بِإِذْخَرَةٍ<sup>(٢)</sup>}<sup>(٣)</sup>. إلا أن الحديث مشترك الدلالة؛ فإنه أمر بالإمطاة، ولو كان طاهرًا لما أمر به.

(والنجاسة إذا أصابت المرأة أو السيف اكتُفي بمسحهما)؛ لأن الصَّقَّالَةَ [ب: ١٤ / ١] تمنع تدخُّلَ النجاسة فيهما. وزفر والشافعي قاساه على الثوب<sup>(٤)</sup>، والفرق ظاهر. (وإذا أصابت الأرض نجاسةً، فجفَّت بالشمس وذهب أثرها: جازت الصلاة على مكانها، ولم يجز التيمم فيها<sup>(٥)</sup>)؛ لأن الأرض تُحِيلُ<sup>(٦)</sup> أجزاء النجاسة بالطبع. وزفر والشافعي قاساه على الثوب أيضًا<sup>(٧)</sup>، والفرق<sup>(٨)</sup>: أنه [أ: ٩ / ٢] ليس في طبع الثوب الإحالة، ولا كذلك الأرض. وفي جواز التيمم بها: روايتان.



(١) مني الآدمي طاهر عند الشافعية على الأظهر، وهو المنصوص للشافعي رحمه الله في كتبه. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٨٠، و«المجموع» ج ١، ص ٥٧٢. الشافعية

(٢) الإذخر: نبات طيب الريح، وإذا جف أبيض، «تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي» ج ١، ص ٣٢٠، «المصباح المنير» ص ٧٩.

(٣) رواه بهذا اللفظ الترمذي في «سننه» (١١٧) من قول ابن عباس، وأخرجه الدارقطني (١٢٤ / ١) بنحوه عن ابن عباس قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المنى يصيب الثوب قال: «إنما هو بمنزلة المخاط أو البزاق، وقال: إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة». قال الزيلعي: رواه البيهقي في «المعرفة»: «... عن ابن عباس موقوفًا، وقال: هذا هو الصحيح موقوف» انظر: «نصب الراية» ج ١، ص ٢١٠.

(٤) عند الشافعية لا بد من جَرِي الماء على نحو ذلك. انظر «تحفة المحتاج» ج ١، ص ٣١٦ - ٣١٧، و«حاشية ابن قاسم» عليه، و«حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب» ج ١، ص ١٩٠.

(٥) قوله: (ولم يجز التيمم فيها) ساقط من ب.

(٦) ب: (تحمل).

(٧) انظر «الأم» ج ١، ص ٦٩.

(٨) ب: بزيادة (ظاهر).

(ومن أصابه<sup>(١)</sup> من النجاسة المغلظة: كالدّم، والغائط، والبول، والخمر، مقدارُ الدرهم فما دونه - جازت الصلاة معه، وإن زاد لم يجز)؛ لأن قليل النجاسة معفو عنه للحرص، كترشيش البول مثل رؤوس الإبر، ووقوع الذباب على الثياب، والكثير غير معفو عنه<sup>(٢)</sup> لإخلاله بالتعظيم، فجعلنا الفاصل قدر الدرهم.

(وإن أصابه نجاسة مخففة<sup>(٣)</sup> كبول ما يؤكل لحمه: جازت الصلاة معه ما لم يبلغ ربع الثوب)؛ لأنه تعارض فيه دليل الطهارة ودليل النجاسة، فإن قوله عليه السلام: {استنزهوا من البول}<sup>(٤)</sup> اقتضى نجاسته<sup>(٥)</sup>، وحديث العرنيين<sup>(٦)</sup> اقتضى طهارته<sup>(٧)</sup>، فأورث ذلك خفة فيه، وإذا خف حكمه زيد في تقديره، فقدر بالربع لأنه كثير<sup>(٨)</sup>، إذ هو ملحق بالكل في مواضع.

(١) ب : (أصابته). جميع الحقوق محفوظة  
(٢) ب : (ليس معفوًا عنه)، ولفظ (عنه) ساقط من أ.  
(٣) العبارة في ب : (ومن أصابته من النجاسة المخففة).  
(٤) سقط لفظ (من) من أ، ب، وأثبتته من ج لموافقة مصادر الحديث.

والحديث رواه الدارقطني في «سننه» (١٢٨/١) وقال: «الصواب مرسل». وقد روى مسلم في «صحيحه» (٢٩٢) قوله عليه الصلاة والسلام: «إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، وذكر: كان الآخر لا يستنزه من البول».

(٥) ب : (نجاسة).

(٦) حديث العرنيين أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٨٩٩)، وفيه قوله عليه الصلاة والسلام: «أفلا تخرجون مع راعينا في إبله، فتصيبون من ألبانها وأبوالها؟ قالوا: بلى، فخرجوا فشريوا من ألبانها وأبوالها، فصحوا»، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١٦٧١).

والعرنيون: نسبة إلى عرينة كما جاء في الحديث نفسه عند البخاري في «صحيحه» برقم (٢٣٣)، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ج ١، ص ٣٣٧: «عرينة ... حي من قضاة وحي من بجيلة، والمراد هنا الثاني».

(٧) ب : (طهارة).

(٨) ب : (فقد رناه بالربع إذ هو كثير).

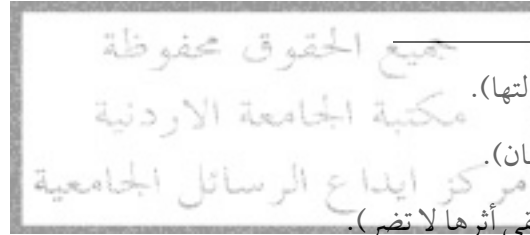


(وتطهيرُ النجاسة التي يجب غَسْلُها على وجهين: فما كان له منها عَيْنٌ مرئية: فطهارتها زوالٌ عَينها، إلا أن يبقى من أثرها ما يَشُقُّ إزالتها<sup>(١)</sup>)؛ لأن المنع من الصلاة كان<sup>(٢)</sup> متعلقًا بالعين، فإذا زالت العين زال المنع. وبقاء أثرها لا يضر<sup>(٣)</sup>؛ لقوله عليه السلام [ب: ١٤ / ٢] لتلك المرأة<sup>(٤)</sup>: {ولا يضرُّك أثره}<sup>(٥)</sup>.

(وما ليس له منها<sup>(٦)</sup> عَيْنٌ مرئية: فطهارتها أن يُغسل<sup>(٧)</sup> حتى يَغلبَ على ظن الغاسل أنه قد طهر<sup>(٨)</sup>)؛ لأن ما لا يدرك بالحس كان طريقه الظن<sup>(٩)</sup>.

### [الاستنجاء]

(والاستنجاء سنة)؛ لقوله عليه السلام: {من استجمر فليوتر، ومن فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج عليه<sup>(١٠)</sup>}<sup>(١١)</sup>، .....



(١) ب: (إزالتها).

(٢) ب: (فكان).

(٣) ب: (وبقي أثرها لا تضر).

(٤) ب: (المرئية).

(٥) قوله عليه الصلاة والسلام هذا: في دم الحيض، أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٦٥): «يكفيك غسل الدم، ولا يضرُّك أثره».

(٦) ساقط من أ.

(٧) أي محل النجاسة. «اللباب» ج ١، ص ٦٩.

(٨) ب: (أنها قد طهرت).

(٩) في ب: (ظن)، وعبرة (لأن ما لا يدرك بالحس كان طريقه الظن) - ساقطة من أ، والمثبت

من ج.

(١٠) ساقط من ب.

(١١) أخرجه أحمد (٣٧١ / ٢)، وأبو داود في «سننه» (٣٥)، وابن ماجه في «سننه» (٣٣٨)،

واستدل الزيلعي على صحة الحديث بأن الحديث رواه ابن حبان في «صحيحه» عندما أجاب على غمز

البيهقي فيه فقال: «أما قول [البيهقي]: «إن صح»، فقد ذكرنا أن ابن حبان رواه في «صحيحه». «نصب

الراية» ج ١، ص ٢١٨.

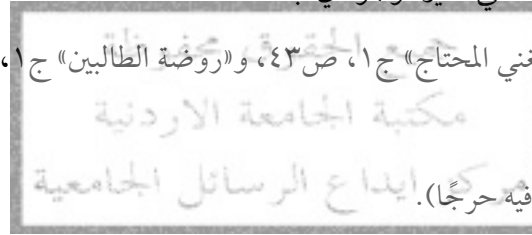
فصار الحديث حجة على الشافعي<sup>(١)</sup> في إيجاب الاستنجاء<sup>(٢)</sup>؛ لأن في إيجابه حرجاً<sup>(٣)</sup>. (يُجزئ فيه الحجر وما قام مقامه، يمسحه حتى ينقيه)؛ لأن المقصود تقليل النجس<sup>(٤)</sup>، والحجر وغيره فيه سواء<sup>(٥)</sup>.

(وليس فيه عدد مسنون)؛ لأن المقصود هو الإنقاء. وصار الشافعي في اعتبار العدد محجوجاً بحديث ابن مسعود<sup>(٦)</sup>؛ لأنه عليه السلام أخذ الحجرين ورمى بالروثة<sup>(٧)</sup> ولم يطلب غيرها<sup>(٨)</sup>.

(وعسله بالماء أفضل)؛ لأن الإنقاء الحاصل به أكمل، ولأن الله تعالى مدح أهل قباء

(١) (على الشافعي) غير موجود في ب.

(٢) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٤٣، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٦٩، و«المجموع» ج ٢، ص ١١٠.



(٣) أ: (لأن فيه حرجاً).

(٤) النجس: ما يخرج من البطن. «مختار الصحاح»، مادة (نجا).

(٥) من قوله: (يجزئ فيه الحجر) إلى هنا اضطربت فيه النسخ كما يلي: أ: (يجزئ فيه الحجر، وغيره فيه سواء)، ب: (يجزئ فيه الحجر، وغيره فيه سواء، يمسحه حتى ينقيه؛ لأن المقصود تقليل النجس)، ج: (يجزئ فيه الحجر وما قام مقامه، يمسحه حتى ينقيه؛ لأن المقصود تقليل النجس، والحجر فيه وغيره سواء)، وفي (مراد ملا): مثل ج باختلاف آخره، ففيه: (... والحجر وغيره فيه سواء)، فأثبت العبارة من ج و(مراد ملا)؛ لأنه الموافق لمتن القدوري في «اللباب» ج ١، ص ٧٠. ولأنه الأكثر موافقةً لمتن «بداية المبتدي» ضمن «الهداية» ج ١، ص ٨٧. مع التذكير بأن «بداية المبتدي» هو متن «مختصر القدوري» مع زيادة مسائل من «الجامع الصغير» للإمام محمد بن الحسن. كما ذكرنا سابقاً.

(٦) انظر في مذهب الشافعية: «مغني المحتاج» ج ١، ص ٤٥، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٦٩.

(٧) ب: (بروثة).

(٨) حديث ابن مسعود أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٥٦) وفيه: «فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدتُ حجرين والتمستُ الثالث فلم أجده، فأخذتُ روثاً فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروث وقال: هذا ركس».

بقوله: ﴿فِيهِ رِجَالٌ مُّخْبُتُونَ أَنْ يَتَّظَهُرُوا﴾<sup>(١)</sup> قيل: كانوا يتبعون الحجرَ الماءَ<sup>(٢)</sup>. (فإن تجاوزت النجاسةُ نَجْرَها لم يَجْزُ فيه إلا المائع<sup>(٣)</sup>)؛ لأنَّ المعفوَّ عنه مقدارُ المخرج؛ للحرج، فما زاد يجب إزالته.

(ولا يستنجي بعظمٍ ولا روثٍ)؛ لأنَّ النبي عليه السلام نهى عن الاستنجاء بالروث والرِّمَّةَ<sup>(٤)</sup>، وقد رمى بالروثة ليلة الجنِّ وقال: {إنها رجس} <sup>(٥)</sup>، (ولا بطعامٍ)؛ لأنَّ فيه إضاعةَ المال، وقد نُهي عنه<sup>(٦)</sup>، (ولا بيمينه)؛ لأنه عليه السلام نهى عن الاستنجاء باليمين<sup>(٧)</sup>.

#### (١) التوبة، الآية: ١٠٨.

(٢) قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٢١٨: رواه البزار في «مسنده»، وأورد الزيلعي من كلام الأئمة ما يدل على ضعفه، غير أنه أورد ما يدل على أن هذه الآية نزلت في أهل قباء في حديث لابن ماجه في «سننه» (٣٥٥)، (٣٥٧) بدون ما يدل على أنهم كانوا يتبعون الحجرَ الماءَ، وقال: «وسنده حسن». ولذلك ترى المصنف رحمه الله صَدَّرَ هذه العبارة بقوله: «قيل» مما يدل على الضعف، والله أعلم.

(٣) كذا في النسخ الثلاث أ، ب، ج: (المائع)، وفي «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٧٠: (الماء)، وكذلك في «بداية المبتدي» ضمن «الهداية» ج ١، ص ٨٨. وقال صاحب «الهداية»: «وفي بعض النسخ (إلا المائع)، وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء».

(٤) و الرِّمَّةُ: بالكسر: العظام البالية مختار الصحاح، مادة (ر م م)، وقد ورد النهي عن ذلك في حديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٥٥)، وفيه قول النبي عليه الصلاة والسلام لأبي هريرة رضي الله عنه: «لا تأتني بعظم ولا روث».

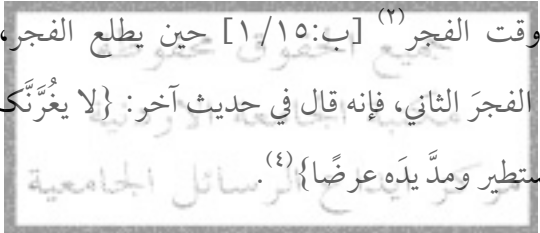
(٥) هو حديث ابن مسعود السابق ذكره قريباً، وقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٥٦) بلفظ مغاير، وليس فيه ذكر ليلة الجن، و رواه ابن ماجه في «سننه» (٣١٤). وجاء ذكر ليلة الجن عند أحمد (١/٤٤٩، ٤٥٧).

(٦) إشارة إلى الحديث الشريف الذي رواه البخاري في «صحيحه» (١٤٧٧): «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال».

(٧) إشارة إلى ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٥٣): «إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه، ولا يستنجي بيمينه...»، وأخرجه مسلم في «صحيحه» بنحوه (٢٦٧).

# كتاب الصلاة

## [مواقيت الصلاة]

(أول وقت الفجر: إذا طَلَعَ الفجر الثاني، وهو البياض<sup>(١)</sup> المعترض في الأفق، وآخر وقتها: ما لم تطلع الشمس)، لحديث [أ: ١٠ / ١] أبي هريرة أن النبي عليه السلام قال: {إنَّ للصلاة أولًا وآخرًا، وإنَّ أولَ وقت الفجر<sup>(٢)</sup> [ب: ١٥ / ١] حين يطلع الفجر، وآخرَ وقتها حين تطلع الشمس<sup>(٣)</sup>، وأراد الفجر الثاني، فإنه قال في حديث آخر: {لا يَغُرَّتْكم الفجر المستطيل ومَدَّ يده طولًا، إنما الفجرُ المستطير ومَدَّ يده عرضًا<sup>(٤)</sup>}.  


(وَأول وقت الظهر: إذا زالت الشمس)؛ لإجماع الأمة، (وآخر وقتها عند أبي حنيفة: إذا صار ظلُّ كلِّ شيءٍ مثليه سوى فيء الزوال) وهو: ما يتبين<sup>(٥)</sup> به ميلُ الشمس عن الاستواء إلى جهة المغرب مقدار الشراك ونحوه؛ لحديث سليمان<sup>(٦)</sup> بن بريدة عن أبيه: «أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة فقال له: {صَلِّ معنا هذين اليومين<sup>(٧)</sup>}، فلما

(١) ساقط من أ.

(٢) ساقط من ب.

(٣) سبق تخريجه ص ١٦٧.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» بنحوه (١٠٩٤).

(٥) أ: (تبين).

(٦) أ: (سلمان)، وأثبت الموافق لمصدر الحديث.

(٧) أ، ب: (الوقتَيْن)، والمثبت من ج، وليس في الحديث كلا اللفظين، وإنما المذكور (صل معنا

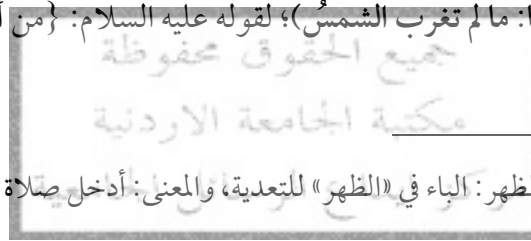
هذين) فقط، ويعني اليومين.

زالت الشمس أمر بلاّلاً فأذن، ثم أمره فأقام، وصلى الظهر، إلى أن قال: فلما كان في اليوم الثاني أبرّد بالظهر وأمعن بالإبراد<sup>(١)</sup>. هكذا ذكره مسلم في الحديث<sup>(٢)</sup>، وهذا لا يكون إلا بعد المثلين.

(وقالاً: إذا صار ظلُّ كلِّ شيء مثله)، وبه قال الشافعي؛ لما روي من حديث إمامة جبريل، قال النبي<sup>(٣)</sup> عليه السلام: {أتاني جبريل عند البيت<sup>(٤)</sup> مرتين، فصلّى بي الظهر حين زالت الشمس، ثم من الغد صلى بي الظهر حين صار ظل كل شيء مثله<sup>(٥)</sup>}. إلا أن هذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه صلى بعد المثل، ولأن حديثنا نُقل عنه بالمدينة فكان متأخراً<sup>(٦)</sup>، فالعمل به أولى.

(وأول وقت العصر: إذا خرج وقت الظهر على القولين جميعاً<sup>(٧)</sup>)؛ لقوله عليه السلام: {لا يخرج وقت صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى<sup>(٨)</sup>}.

(وآخر وقتها: ما لم تغرب الشمس)؛ لقوله عليه السلام: {من أدرك ركعة من العصر قبل



(١) أبرّد في الظهر: الباء في «الظهر» للتعدية، والمعنى: أدخل صلاة الظهر في البرد، وهو سكون شدة الحر. «المصباح المنير» ص ١٧.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦١٣).

(٣) لفظ (النبي) أثبتته من أ.

(٤) أ: (باب البيت)، وكتب في هامش ب التالي: «(باب البيت) نسخة»، مما يدل على أن هذه النسخة مقارنة بنسخة أخرى، ولم اختر إثبات هذه الزيادة لعدم وجودها في مصادر الحديث.

(٥) أخرجه بنحوه: الترمذي في «سننه» (١٤٩)، و أبو داود في «سننه» (٣٩٣)، و أحمد

(١/ ٣٣٣)، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٦) أي حديث سليمان بن بريدة، فإنه كان في المدينة، لأن فيه: «أمر بلاّلاً فأذن».

(٧) أ: (في القولين جميعاً)، ولفظ (جميعاً) من أ.

(٨) هذا الحديث من قوله: (لقوله عليه السلام: ... إلى آخره - غير موجود في ب.

والحديث لم أجده، و لكن أخرج مسلم في «صحيحه» (٦٨١) قوله عليه الصلاة و السلام «ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصلّ الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى»، فدلّ على بقاء وقت الصلاة وقتاً لها حتى يدخل وقت الأخرى. انظر «شرح معاني الآثار» ج ١، ص ١٥٨ - ١٥٩.

أن تغرب الشمس فقد أدركها {<sup>(١)</sup>.

(وأول وقت المغرب: إذا غربت الشمس، وآخر وقتها: ما لم يغيب الشفق)؛ لقوله عليه السلام: {إن للصلاة أولاً وآخرًا، وأول وقت المغرب حين تغيب [ب: ١٥ / ٢] الشمس، وآخر وقتها حين يغيب الشفق} {<sup>(٢)</sup>، فقد بطل به قول الشافعي أيضًا<sup>(٣)</sup> أنه لا آخر لوقتها، وهو مقدّر بفعل الوضوء والصلاة<sup>(٤)</sup>، ولأنه لو طَوَّل القراءة إلى قُبيل غَيْبُوبَةِ الشفق كان وقتًا [لها] بالإجماع.

(و) الشفق: (هو البياض الذي في الأفق بعد الحُمرة عند أبي حنيفة<sup>(٥)</sup>)؛ لأنه مشتق من الرِّقَّة والشَّفَاقَة، يقال: ثوب شَفِيق، إذا كان رقيقًا شفاقًا، والبياض أكد في ذلك، فكان حملُه عليه أولى، وقد ذهب إليه جماعة من الصحابة وهم أرباب اللغة وأصحاب البيان<sup>(٦)</sup>. (وقالوا: هو

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٧٩)، ومسلم في «صحيحه» (٦٠٨).

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه» ضمن حديث طويل (١٥١)، وأحمد (٢/ ٢٣٢)، وهو نفس

الحديث السابق ذكر بعضه أول الباب، ولفظه: {إن للصلاة أولاً وآخرًا - ثم ذكر -: وإن أول وقت المغرب حين تغيب الشمس، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق}.

(٣) ساقط من ب.

(٤) للشافعي في وقت المغرب قولان: القديم: أن آخر وقتها حتى يغيب الشفق الأحمر. والجديد: أن وقت المغرب ينقضي بمقدار وضوء وستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات. والأظهر عند الشافعية هو القول القديم كما قال النووي في «المنهاج»، وصححه في «المجموع» خلاف ما نسبته إليه الشربيني في «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٢٣. انظر «منهاج الطالبين» ج ١، ص ١٢٣، و«المجموع» ج ٣، ص ٣٣ - ٣٤، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٨١.

(٥) قوله: (عند أبي حنيفة) ساقط من أ.

(٦) نقل العلامة ابن عابدين عن الحافظ قاسم بن قطلوبغا قوله: «قال في «الاختيار»: وهو مذهب الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة، قلت: ورواه عبد الرزاق عن أبي هريرة وعن عمر بن عبد العزيز، ولم يروِ البيهقي الشفق الأحمر إلا عن ابن عمر». «رد المحتار» ج ٢ ص ٤٩٧، وانظر «الاختيار» ج ١، ص ٥٢.

الحُمْرَة) وبه أخذ الشافعي<sup>(١)</sup>؛ لما روي عن الخليل بن أحمد<sup>(٢)</sup> أنه قال: الشفق هو الحمرة، راعيتُ البياض فلم يغب إلى ثلث الليل. إلا أن هذا معارَضٌ بقول ثَعْلَب<sup>(٣)</sup>: الشفق: البياض، فقليل له: شواهد<sup>(٤)</sup> الحمرة أكثر، فقال: إنما يحتاج [أ: ١٠ / ٢] إلى الشاهد إذا كان خفياً<sup>(٥)</sup>.

(وَأول وقت العشاء إذا غاب الشفقُ، وآخر وقتها ما لم يطلع الفجرُ)؛ لقوله عليه السلام: {أول وقت العشاء إذا غاب الشفقُ، وآخر وقتها ما لم يطلع الفجرُ}<sup>(٦)</sup>، .....

(١) قال في «الهداية» ج ١، ص ٩٣: وهو رواية عن أبي حنيفة. وانظر «اللباب» ج ١، ص ٧٢. وانظر في مذهب الشافعية «الأم» ج ١، ص ٩٣، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٨١، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٢٢، و«المجموع» ج ٣، ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) (بن) ساقط من ب. مجمع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز البحوث والدراسات الإسلامية  
والخليل: هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، إمام من أئمة العربية، شيخ سيبويه، قال القرشي: «وبعض العلماء ينسبون كتاب «العين» إليه، وبعضهم ينكر ذلك». ويُرجع في هذا إلى ما كتبه الشيخ الدكتور أحمد الخطيب محقق كتاب «تهذيب الأسماء»، فقد توسع في تحقيق هذا الكلام وبيان الصواب فيه، على عادته في سائر الكتاب جزاه الله خيرًا. وقد توفي الخليل بالبصرة سنة ١٧٠، وهو ابن أربع وسبعين سنة. «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٥٢٠ - ٥٣١.

(٣) هذا لقبه، واسمه: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار أبو العباس الشيباني، مولاهم، النحوي، المعروف بثعلب، ولد سنة ٢٠٠، وتوفي سنة ٢٩١، ودفن بباب الشام. كان إمامًا في اللغة والنحو، وصنف «الفصيح» وغيره. «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٢٠٩ - ٢١٣.

(٤) ب: (سوا هذا).

(٥) والفتوى عند الحنفية على قول الصاحبين، وهو رواية عن الإمام أبي حنيفة، رغم أن العلامة قاسم وشيخه ابن الهمام صحّحا قول الإمام وردًا كونها رواية عن الإمام، ومال ابن عابدين إلى ترجيح قول الصاحبين، وتبعه الغنيمي في «اللباب» ج ١، ص ٧٢ - ٧٣. وانظر: «الهداية» ج ١، ص ٩٣، «رد المحتار» ج ٢، ص ٤٩٦ - ٤٩٧، «مراقي الفلاح» ص ٢٠٤.

(٦) قال الزيلعي: «غريب»، يقصد أنه لم يجده بهذا اللفظ، وقال العيني في «البنية» ج ١، ص ٨٠٨: «هذا الحديث بهذه العبارة لم يرد». لكن الزيلعي والعيني استحسنا كلامًا للطحاوي في «شرح

ولأن ما قبل طلوع الفجر وقتٌ لمن بَلَغ أو أسلم<sup>(١)</sup>، فكان وقتاً لغيره، كما قبل النصف<sup>(٢)</sup>. وهذا نقضٌ على الشافعي في أنَّ آخرَ وقتها ثلث الليل أو نصفه<sup>(٣)</sup>.

(وَأَوَّلُ وقت الوِتْرِ: بعد العشاء، وآخرُ وقتها ما لم يطلع الفجر)؛ لقوله عليه السلام: {إن

معاني الآثار» فنقلاً ملخصه، وهو:

«يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر، وذلك أن ابن عباس، وأبا موسى، والخدري رووا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرها إلى ثلث الليل. وروى أبو هريرة، وأنس أنه أخرها حتى انتصف الليل، وروى ابن عمر أنه أخرها حتى ذهب ثلث الليل، وروت عائشة أنه أعتَم بها حتى ذهب عامة الليل، وكل هذه الروايات في «الصحيح»، قال: فثبت بهذا أن الليل كله وقت لها، ولكنه على أوقات ثلاثة، فأما من حين يدخل وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل، فأفضلُ وقتٍ صَلَّيت فيه، وأما بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل، ففي الفضل دون ذلك، وأما بعد نصف الليل فدونه، ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير، قال: كتب عمر إلى أبي موسى: وَصَلَّ العشاء أيَّ الليل شئت، ولا تغفلها، ولمسلم في قصة التعريس عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {ليس في النوم تفريط، إنما التفريط أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى}، فدل على بقاء الأولى إلى أن يدخل وقت الأخرى، وهو طلوع الفجر الثاني. انتهى.». «نصب الراية» ج ١، ص ٢٣٤ - ٢٣٥، وانظر «شرح معاني الآثار» ج ١، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(١) أ: (وأسلم).

(٢) أي نصف الليل، ومعنى الكلام: أن من بلغ قبل طلوع الفجر فقد تعلقت بدمته صلاة العشاء، و عليه أداؤها في هذا الوقت، فكان هذا الوقت وقتاً لها، وكذلك مَنْ أسلم في هذا الوقت. فكما أنه وقت لها فإنه وقت لغيرهما، كما قبل نصف الليل. والله أعلم.

(٣) يعني آخر وقت العشاء في الاختيار، أما في الجواز فيبقى إلى طلوع الفجر الثاني. ومذهب الشافعية في آخر وقت العشاء المختار: فيه قولان: الأول: أنه إلى ثلث الليل. الثاني: أنه إلى نصف الليل، وكلام النووي في «المجموع» يقتضي أن الأكثرين على ترجيح هذا القول - أي القديم - وصرح في «شرح مسلم» أنه الأصح. انظر «المجموع» ج ٣، ص ٤٢، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٨٢، و«كفاية الأخيار» ص ٨٥.



الله تعالى زادكم صلاةً، ألا وهي الوتر، فصلُّوها ما بين عشاء الآخرة إلى طلوع الفجر<sup>(١)</sup>.

### [الأوقات المستحبة للصلاة]

(ويُستحب الإسفارُ بالفجر) <sup>(٢)</sup>؛ تكثرًا للجماعة، وموافقةً للصحابة. وقوله عليه السلام: {أسفروا بالفجر} <sup>(٣)</sup> - ردّ قول الشافعي بالتغليس <sup>(٤)</sup>. وما رواه من قوله عليه السلام: {أفضل الأعمال [ب: ١٦ / ١] الصلاة لأول <sup>(٥)</sup> وقتها} <sup>(٦)</sup> - المشهور منه: .....

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٥)، (٧/ ٦)، وأخرجه بنحوه أبو داود في «سننه» (١٤١٨)، والترمذي في «سننه» (٤٥٢)، وابن ماجه في «سننه» (١١٦٨)، والحاكم في «المستدرک» ج ٣، ص ٦٨٧. وهذا التوقيت عند الصاحبين، أما عند الإمام أبي حنيفة فوفقه وقت العشاء، إلا أنه لا يقدم عليه عند التذکر؛ للترتيب. انظر «الهداية» ج ١، ص ٩٥، و«اللباب» ج ١، ص ٧٣.

(٢) الإسفار: الإضاءة، وأسفر الصبح: أضاء، وأسفر الرجل بالصلاة: صلاها في الإسفار. وحد الإسفار المستحب: أن يكون بحيث يؤديها بترتيله نحو ستين أو أربعين آية، ثم يعيدها بطهارة لو فسدت. «المصباح المنير» ص ١٠٦، «اللباب» ج ١، ص ٧٣.

(٣) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٥٤)، والنسائي في «سننه» (٥٤٨)، وابن ماجه في «سننه» بنحوه (٦٧٢)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) انظر كتاب «اختلاف الحديث» للإمام الشافعي ملحق بكتاب «الأم» ج ٨، ص ٦٣٣ - ٦٣٤، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٨٤، و«المجموع» ج ٣، ص ٥٣ - ٥٤. والغلس: ظلمة آخر الليل، وغلس بالصلاة: صلاها بغلس. «المغرب» ج ٢، ص ١٠٧، «المصباح المنير» ص ١٧١.

(٥) ب: (أول).

(٦) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ج ٤، ص ٣٣٩ عن ابن مسعود، ولفظه: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الصلاة أفضل؟ قال: «الصلاة في أول وقتها»، ورواه ابن خزيمة في «صحيحه» ج ١، ص ١٦٩.

{الصلاة لوقتها} <sup>(١)</sup>.

(و) [يُستحب] الإبرادُ بالظهر في الصيف، وتقديُمُها في الشتاء؛ تكثيرًا للجِماعَةِ أيضًا، فإن شدة الحرِّ تمنع الحضور بخلاف الشتاء <sup>(٢)</sup>.

(و) [يُستحب] تأخيرُ العصر <sup>(٣)</sup> ما لم تتغير الشمس؛ لقول النَّخَعِيِّ: «ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كاجتماعهم على تأخير العصر، وعلى أن المَخِيرَةَ لها الخيار ما دامت في مجلسها» <sup>(٤)</sup>. وقال الشافعي: التعجيل أفضل <sup>(٥)</sup>؛ لأنه عليه السلام «كان يصلي العصر والشمسُ مرتفعةً حيةً» <sup>(٦)</sup>، فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيها والشمسُ مرتفعةً <sup>(٧)</sup>. قيل له:

(١) سقط من أقوله: (الصلاة).

قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٢٤١: «قال ابن حبان: «وهذه اللفظة - أعني قوله (في أول وقتها) - تفرد بها عثمان بن عمر»، ثم أخرجه عن شعبة، وعن علي بن مسهر بلفظ: (الصلاة لوقتها). اهـ. وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٥٣٤)، ومسلم في «صحيحه» (٨٥).

(٢) الإبراد: إدخال صلاة الظهر في البرد، وهو سكون شدة الحر. «المصباح المنير» ص ١٧.

وقد ورد في الإبراد في الظهر قوله عليه الصلاة والسلام: {أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم}، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٣٨).

(٣) في أ، ب: زيادة (أفضل) بعد قوله: (العصر)، وهي غير موجودة في ج، وفي «مختصر القُدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٧٤، ويظهر أنه إقحام من النساخ، لأن الكلام معطوف على ما قبله من المتن، وأضفتُ كلمة (يُستحب) لتوضيح العطف.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما المذكور عن إبراهيم النخعي قوله: «ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير» يعني بالفجر. كما في «شرح معاني الآثار» للطحاوي ج ١، ص ١٨٤، وكما في «مصنف ابن أبي شيبة» ج ١، ص ٢٨٤، وقال الحافظ الزيلعي فيه: «سند صحيح». «نصب الراية» ج ١، ص ٢٣٩.

(٥) انظر «المهذب» ج ١، ص ٥٣، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٦) ساقط من ب.

(٧) قوله (فيذهب الذاهب... مرتفعة) ساقط من ب.

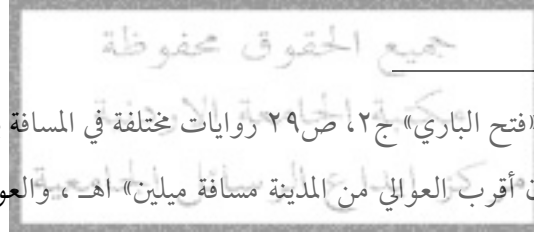
والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٥٠).

العوالي: على ميلين أو ثلاثة<sup>(١)</sup>، فيمكن سيرُ هذا القدر إذا صلى في وسط الوقت.

(وتعجيلُ المغرب)؛ لقوله عليه السلام: {إذا أَّخر القوم صلاةَ المغربِ صعدت الملائكة ولعنَّهم} <sup>(٢)</sup>.

(وتأخيرُ العشاء إلى ما قبل ثلث الليل)؛ لقوله عليه السلام: {لولا أن أشقَّ على أمتي لأخرتُ العشاء إلى ثلث الليل} <sup>(٣)</sup>. وعند الشافعي: التعجيل أفضل<sup>(٤)</sup>؛ لأنه عليه السلام «كان يصلي العشاء لسقوط القمر لثالث الشهر»<sup>(٥)</sup>. فنقول: قد يبقى القمر في الثالثة إلى قُربِ الثلث، أو كان ذلك لُعْدِرٍ، أو فعَّله في الصيف.

(ويستحب في الوتر - لمن يألف صلاة الليل - أن يؤخر الوتر إلى آخر الليل<sup>(٦)</sup>)؛ لقوله



(١) نقل في «فتح الباري» ج ٢، ص ٢٩ روايات مختلفة في المسافة بين العوالي والمدينة ثم قال: «فتحصل من ذلك أن أقرب العوالي من المدينة مسافة ميلين» اهـ، والعوالي: يطلق على أعلى المدينة المنورة حيث يبدأ وادي بطحان، وهي اليوم تتصل بالمدينة المنورة. «المعالم الأثرية» لمحمد شُرَّاب ص ٢٠٣.

(٢) لم أجده. وقد ورد في المسألة قوله عليه الصلاة والسلام: {لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم}. أخرجه أبو داود في «سننه» (٤١٨)، وابن ماجه في «سننه» (٦٨٩).

(٣) (لقوله عليه السلام... ثلث الليل) ساقط من ب.

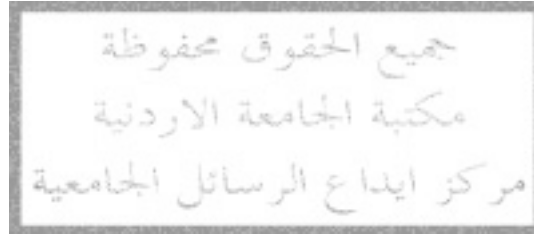
و الحديث أخرجه الترمذي في «سننه» (١٦٧)، وابن ماجه في «سننه» (٦٩١)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) للشافعي في هذا قولان: الأول: تعجيل العشاء أفضل، وهو نصه في «الإملاء» و«القديم»، وهو الأصح عند الشافعية. الثاني: أن تأخيرها أفضل، وهو نصه في أكثر كتبه الجديدة. انظر «روضة الطالبين» ج ١، ص ١٨٤، و«المهذب» ج ١، ص ٥٣، و«المجموع» ج ٣، ص ٥٨.

(٥) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٦٥)، والنسائي في «سننه» (٥٢٨)، و أبو داود في «سننه» (٤١٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٢ / ٤)، والدارمي في «سننه» (١٢١١).

(٦) (أن يؤخر الوتر إلى) ساقط من أ، وهناك إشارة إلى الهامش لاستدراكه، ولكنه غير واضح.

عليه السلام لعمر: {أخذت بالأفضل} حين قال: «أصلي ما كُتِب لي ثم أنام، فإذا قمتُ صليتُ الوتر»<sup>(١)</sup>. (فإن لم يثق بالانتباه أوتر قبل النوم)؛ لقوله عليه السلام لأبي بكر: {أخذت بالثقة} حين قال: «أصلي ما كُتِب لي ثم أوتر ثم أنام، فإن قمتُ صليت آخر الليل»<sup>(٢)</sup>.



(١) يأتي تخريجه في التعليق الآتي .

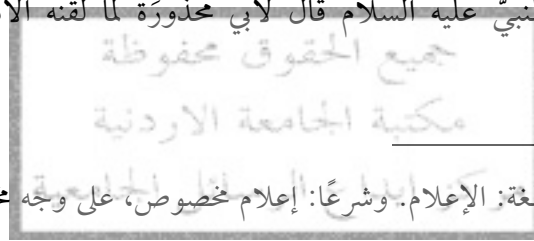
(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٤٣٤) عن أبي قتادة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر متى توتر؟ قال : أوتر من أول الليل، وقال لعمر: متى توتر؟ قال: آخر الليل، فقال لأبي بكر: {أخذ هذا بالحزم}، وقال لعمر: {أخذ هذا بالقوة} . قال في «عون المعبود» ج ٤، ص ٢١٩: «والحديث سكت عنه المنذري».

وقد أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» (٧٥٥) في هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ خاف أن لا يقوم آخرَ الليل فليوتر أوله، ومَنْ طمع أن يقوم آخره فليوتر آخرَ الليل، فإن صلاة آخر الليل مشهودة، وذلك أفضل».

## باب الأذان

(الأذان<sup>(١)</sup> سنة للصلوات الخمس والجمعة دون ما سواها)، أي دون غيرها من الصلوات فإنه لا أذان لها؛ لأن التوارث بهذا جرى. والأذان هو المشهور المتعارف فيما بين الناس في سائر [ب: ١٦ / ٢] الأعصار والأمصار.

(وصفة الأذان أن يقول: «الله أكبر، الله أكبر» إلى آخره، ولا ترجيع فيه<sup>(٢)</sup>)؛ لأن مدار الأذان على عبد الله بن زيد بن عبد [أ: ١١ / ١] ربّه<sup>(٣)</sup>، ولم يُنقل عنه الترجيع. وما رواه<sup>(٤)</sup> الشافعي في الترجيع<sup>(٥)</sup> أن النبي عليه السلام قال لأبي مخذولة لما لقّنه الأذان: {ارجع<sup>(٦)</sup> ومُدّ بهما



(١) الأذان لغة: الإعلام. وشرعاً: إعلام مخصوص، على وجه مخصوص بألفاظ مخصوصة. «مختار الصحاح»، مادة (أذن)، «اللباب» ج ١، ص ٧٤.

(٢) (فيه) ساقط من أ. وقوله: (وصفة الأذان أن يقول: «الله أكبر، الله أكبر» إلى آخره) ساقط من أ، ب، ج، وأثبتته من «مختصر القُدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٧٤. والترجيع: أن يرجع المؤذن فيرفع صوته بالشهادتين بعدما خَفَضَ بهما. «الهداية» ج ١، ص ١٠١، «اللباب» ج ١، ص ٧٥.

(٣) وهو الذي حكى أذان النازل من السماء، وحديثه أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٩٩)، و(٥١٢)، وابن ماجه في «سننه» (٧٠٦)، والترمذي في «سننه» (١٨٩)، وقال: حديث حسن صحيح، وقال في «نصب الراية» ج ١، ص ٢٥٩: «وقال الترمذي في «علله الكبير»: سألت محمد بن إسماعيل [يعني البخاري] عن هذا الحديث، فقال: هو عندي صحيح».

(٤) ب: (روى).

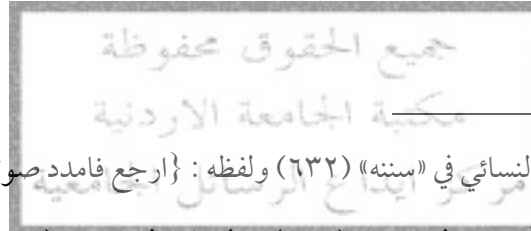
(٥) انظر «الأم» للإمام الشافعي ج ١، ص ١٠٤. والترجيع في الأذان سنة عند الشافعية. «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٣٦، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٩٩، و«المجموع» ج ٣، ص ١٠٠. (٦) أ: (رجع).

صوتك} <sup>(١)</sup> - محمولٌ على التعليم والتلقين، فظنَّ أبو محذورة أنه من نفس الأذان.

(ويزيد في أذان الفجر بعد الفلاح: «الصلاة خيرٌ من النوم» مرتين)؛ لقوله عليه السلام لأبي محذورة: {إذا أذَّنتَ للصبح فقل: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم} <sup>(٢)</sup>، ولأنه وقت نوم وغفلة فيختص بزيادة إعلام.

(والإقامة مثل الأذان) <sup>(٣)</sup>، إلا أنه يزيد فيها بعد الفلاح: «قد قامت الصلاة» مرتين؛ لما رُوي في حديث الأذان عن عبد الله بن زيد أنه قال: «ثم صبر هُنيئةً، ثم قال مثل ذلك، إلا أنه زاد فيه بعد الفلاح» <sup>(٤)</sup>: «قد قامت الصلاة» مرتين» <sup>(٥)</sup>.

وقد دفع هذا قولَ مالك أنه يقول <sup>(٦)</sup>: «قد قامت الصلاة مرة واحدة» <sup>(٧)</sup>، وهو حجة على



(١) أخرجه النسائي في «سننه» (٦٣٢) ولفظه: {ارجع فامدد صوتك}.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٥٠٠)، والنسائي في «سننه» (٦٣٣).

(٣) ب: (ذلك).

(٤) قوله: (بعد الفلاح) ساقط من أ، والمثبت من ج.

(٥) بعد قوله: (مرتين) كلمة غير واضحة في أ، ومن قوله: (لما رُوي في حديث الأذان) إلى

قوله: (مرتين) هنا - ساقط من ب.

والحديث المذكور هو حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه السابق ذكره قريباً، وقد أخرج هذه الرواية أبو داود في «سننه» (٥٠٧)، وهذا المذكور هو فعُلُ الملك الذي علَّمه الأذان في المنام، وفي إيراد النص من أبي داود إيضاحٌ، فقد جاء في الحديث مع اختصار: «فجاء عبد الله بن زيد - رجل من الأنصار - وقال فيه: فاستقبل القبلة - يعني الملك - وقال: الله أكبر... [وذكر الأذان] ثم أمهل هُنيئةً، ثم قام فقال مثلها، إلا أنه قال: زاد بعدما قال: حي على الفلاح: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة»، ورواه أحمد (٢٤٦/٥).

(٦) ب: (أنه قال يقول).

(٧) انظر «الشرح الصغير» ج ١، ص ٢٥٦.

الشافعي في أن الإقامة فرادى<sup>(١)</sup>، ولا حجة له فيما رُوي: «أنه عليه السلام أمر بلالاً أن يَشْفَعَ الأذانَ ويوتر الإقامة»<sup>(٢)</sup>؛ لأن المشهور: «أمر بلالاً»، ولا ذِكر للنبي عليه السلام<sup>(٣)</sup>، ولئن صح فمعناه: شَفَعَ الأذانَ بالصوت، فيؤذن بصوتين ويقيم بصوت.

(ويترسّل في الأذان، ويحدر في الإقامة)<sup>(٤)</sup>؛ لقوله عليه السلام لبلال: {إذا أذنتَ فترسّل، وإذا أقمتَ فاحدر}،<sup>(٥)</sup> (ويستقبل بهما القبلة)؛ لأنه دعاء وثناء<sup>(٦)</sup> على الله تعالى، فكان الاستقبال بهما<sup>(٧)</sup> أولى، (فإذا بلغ إلى «الصلاة» و«الفلاح»: حَوّل وجهه يميناً وشمالاً)؛ لأنه دعاء إلى الصلاة وإعلام، وتحويل الوجه أبلغ في ذلك.

(ويؤذن للفائتة ويقيم)؛ لأن القضاء يحكي الفائت<sup>(٨)</sup>، وعن الشافعي أنه يقيم لا غير<sup>(٩)</sup>؛

(١) للشافعي في الإقامة قولان: الجديد: أن الإقامة فرادى إلا قوله: (قد قامت الصلاة)، والقديم: أن الإقامة فرادى مع قوله: (قد قامت الصلاة)، والأول أصح. انظر «روضة الطالبين» ج ١، ص ١٩٨ - ١٩٩، و«المهذب» ج ١، ٥٧. *الرسائل الجامعية*

(٢) لم أجد في مصادر الحديث (أمر بلالاً) بالبناء للمعلوم، لكن نقل الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٢٧١ عن الإمام ابن دقيق العيد أنه ذكر هذا الحديث في كتابه «الإمام» وقال فيه: «ذكر عن أبي زُرعة أنه قال: هذا حديث منكر»، ثم قال الزيلعي: لم يذكر من خرّجه.

(٣) الحديث هو بهذه الصيغة بالبناء للمجهول: «أمر بلالاً أن يَشْفَعَ الأذانَ، ويوتر الإقامة»، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٠٢)، ومسلم في «صحيحه» (٣٧٨).

(٤) الترسل: التمهّل. والحدّر: الإسراع. «المصباح المنير» ص ٨٦، ٤٨.

(٥) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٩٥)، وقال: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث عبد المنعم، وهو إسناد مجهول». اهـ. وهذا المذكور من الترسل والحدّر بيان الاستحباب. «الهداية» ج ١ ص ١٠٣، و«اللباب» ج ١، ص ٧٥.

(٦) ساقط من ب.

(٧) ب: (بها).

(٨) ب: (بالفائتة).

(٩) للشافعي في هذه المسألة ثلاثة أقوال: القديم: أنه يؤذن للفائتة ويقيم، وهو الأظهر كما في ←

لأن النبي عليه السلام أمر بلالاً بالإقامة ليلة التَّعْرِيس<sup>(١)</sup>. إلا أن القصة واحدة، وقد رُوي: «أنه [عليه الصلاة والسلام] أمر بلالاً فأذّن [ب: ١٧/ ١] فصلّينا ركعتين ثم أقام<sup>(٢)</sup>، فكان الزيادة أولى.

(فإن فاتته صلواتُ أذنٍ للأولى وأقام، وكان مخيراً في الثانية: إن شاء أذّن وأقام، وإن شاء اقتصر على الإقامة)؛ لأنها صلوات فائتة فيُسَنُّ لها الأذان كالأولى، وإن اقتصر على الإقامة جاز؛ لما روى ابن مسعود: «أن النبي عليه السلام فاتته يومَ الخندق أربع صلوات حتى ذهب ما شاء الله من الليل، فأمر بلالاً فأذّن وأقام، فصلّى الظهر، ثم أمره فأقام فصلّى العصر، ثم أمره فأقام فصلّى

«المنهاج» ج ١، ص ١٣٥، والجديد: أنه يقيم ولا يؤذن، وفي «الإملاء»: إن رجا اجتماع جماعة يصلون معه، أذن، وإلا فلا. فالأذان في الجديد حق للوقت، وفي القديم حق للفريضة، وهو المعتمد، وفي «الإملاء» حق للجبهة. انظر «روضة الطالبين» ج ١، ص ١٩٧، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٣٥، و«المجموع» ج ١، ص ٩١ - ٩٢.

(١) وذلك فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قفل من غزوة خيبر، فسار ليلةً، حتى إذا أدركنا الكرى [أي النعاس] عَرَسَ،... وذكر فيه: فلم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم، ولا بلال ولا أحد من أصحابه، ثم ذكر فيه: ثم توضأ النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بلالاً فأقام لهم الصلاة، وصلى بهم الصبح». أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١٤٧)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٦٨٠)، وأخرجه أبو داود في «سننه» (٤٣٥).

والتعريس: نزول المسافرين آخر الليل للنوم والاستراحة، هكذا قاله الخليل والجمهور. وذكر النووي قولاً آخر: أنه النزول أي وقت كان من ليل أو نهار. «شرح النووي على صحيح مسلم» ج ٥، ص ١٨٢.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٤٣) عن عمران بن حصين «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في مسير له فناموا عن صلاة الفجر،... ثم ذكر فيه: ثم أمر مؤذناً فأذّن فصلّى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام، ثم صلى الفجر»، ورواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٩٩/ ٢) ولفظه: «ثم أمر بلالاً فأذّن».



المغرب<sup>(١)</sup>، ثم أمره فأقام فصلى العشاء<sup>(٢)</sup>.

(وينبغي أن يؤذنَ ويقيمَ على طُهرٍ)؛ لأنه ذِكرٌ يتقدم<sup>(٣)</sup> الصلاة فكان من سنته<sup>(٤)</sup> الطهارة كالحُطبة، (فإن أذنَ على غير وضوءٍ جاز)؛ لأن المقصود هو الإعلام وقد حصل، [أ: ١١ / ١] (ويُكره أن يقيمَ على غير وضوءٍ)؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين الإقامة والدخول في الصلاة، وإنه مكروه، (أو يؤذنَ وهو جُنُب)؛ لأنه ذكر الله تعالى وثناء عليه فأشبه القرآن.

(ولا يؤذنُ لصلاة<sup>(٥)</sup> قبل دخول وقتها)؛ لأنه دعاء إلى الصلاة، والدعاء إلى الصلاة ولا صلاة<sup>(٦)</sup> محال. وقال أبو يوسف والشافعي: يجوز للفجر<sup>(٧)</sup>، في النصف الأخير من الليل<sup>(٨)</sup>؛ لأن

(١) قوله: ( ثم أمره فأقام وصلى العصر، ثم أمره فأقام وصلى المغرب ) - ساقط من متن النسخة أ ، ومحالٌ إلى الهامش ولكنه مطموس، وفي ب: (فأقام وصلى العصر... وصلى المغرب...)، والمثبت من ج بالفاء بدل الواو، لكونه أقرب إلى موافقة مصدر الحديث.

(٢) في ب : (وأقام وصلى العشاء)، وفي أ: (فأقام وصلى العشاء)، والمثبت من ج لنفس السبب المذكور سابقاً.

والحديث رواه الترمذي في «سننه» (١٧٩)، وقال: ليس بإسناده بأس. ورواه النسائي في «سننه» (٦٢٢).

(٣) ب : (بتقديم).

(٤) أ : (سنة).

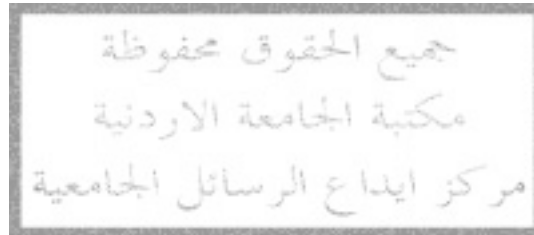
(٥) ب : (للصلاة).

(٦) ب : (بلا صلاة).

(٧) ب : (في الفجر).

(٨) مذهب الشافعية في هذه المسألة أنه يجوز الأذان لصلاة الفجر قبل وقتها وفي تحديد هذا الوقت خمسة أوجه: أصحابها: أنه في نصف الليل الأخير. والثاني: أنه قبيل الفجر في السحر. والثالث: يؤذن في الشتاء لسبع يبقى من الليل، وفي الصيف لنصف سبع. والرابع: أنه يؤذن بعد وقت العشاء المختار، وهو ثلث الليل في قول، ونصفه في قول. والخامس: أن جميع الليل وقت لأذان الصبح. انظر «روضة الطالبين» ج ١، ص ٢٠٧ - ٢٠٨، و«المجموع» ج ٣، ص ٩٦.

بلاّلاً كان يؤذن بليلاً<sup>(١)</sup>. إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم نبّه على الغرض، وبيّن<sup>(٢)</sup> أنه لغير صلاة، فقال: {إنه يؤذن بليلاً، ليوقظ<sup>(٣)</sup> نائمكم، ويسحر صائمكم}<sup>(٤)</sup>.




---

(١) يأتي تخريجه بعد قليل.

(٢) ب : (وتبين).

(٣) ب : (يوقظ).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٢١)، ومسلم في «صحيحه» (١٠٩٣) بنحوه، والنسائي في «سننه» (٦٤١)، وابن ماجه في «سننه» (١٦٩٦) من حديث ابن مسعود، وعند الجميع: «يرجع قائمكم» بدل «يسحر صائمكم».

## باب شروط الصلاة التي تتقدمها<sup>(١)</sup>

(يجب على المصلي أن يقدم الطهارة من الأحداث والأنجاس على ما قدمناه)؛ لأن الطهارة شرط جواز الصلاة، (ويستر عورته)؛ لقوله تعالى: ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾<sup>(٢)</sup>، (والعورة من الرجل: ما تحت السرة إلى الركبة، والركبة من العورة)؛ لقوله عليه السلام: {كل شيء أسفل من السرة [ب: ١٧/٢] إلى الركبة عورة}<sup>(٣)</sup>. وأدخلنا الركبة في العورة احتياطاً، خلافاً للشافعي أنها ليست بعورة<sup>(٤)</sup>، وقد قال عليه السلام: {الركبة من العورة}<sup>(٥)</sup>، وهذا نص.

(١) الشروط: جمع شرط، وهو لغة: العلامة، ومنه أشرط الساعة، أي علاماتها.

وشرعاً: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا يكون مؤثراً في وجوده. واحترز بقوله: «التي تتقدمها» عن التي لا تتقدمها كالمقارنة والمتأخرة عنها، وهي التي تأتي في باب صفة الصلاة؛ كالتحريم، وترتيب الأركان، والخروج بصنعه. «اللباب» ج ١، ص ٧٦.

(٢) الأعراف، الآية: ٣١. وقال في «الهداية» ج ١، ص ١٠٨ عند إيراده لهذه الآية: «أي ما يوارى عورتكم عند كل صلاة».

(٣) رواه الدارقطني في «سننه» ج ١، ص ٢٣٠ بلفظ: «فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة، فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة». ورواه أبو داود في «سننه» (٤٩٦)، والحاكم في «المستدرک» ج ٣، ص ٦٥٧.

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يعضد هذه المسألة وهو ما أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٧٩٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الفخذ عورة»، وبنحوه (٢٧٩٦). قال الترمذي: حديث حسن. وأخرجه الحاكم في «المستدرک» ج ٤، ص ٢٠٠ وصححه، وأقره الذهبي وقال: صحيح.

(٤) عند الشافعية الركبة ليست من العورة على الأصح، وهناك أوجه أخرى تراجع في: «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٨٥، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٢٨٣، و«المجموع» ج ٣، ص ١٧٣.

(٥) أخرجه الدارقطني ج ١، ص ٢٣١ وقال: في إسناده أبو الجنوب، وهو ضعيف.

(و بدن المرأة الحرة كله عورة إلا وجهها وكفيها وقدميها<sup>(١)</sup>)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾<sup>(٢)</sup>، عن ابن عباس<sup>(٣)</sup> أنه قال: «الكحل والخاتم»<sup>(٤)</sup>. وفي القدم: روايتان، والصحيح أنها عورة<sup>(٥)</sup>.

(وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة) بطريق الأولى، (وبطنها وظهرها عورة، وما سوى ذلك من بدننا فليس بعورة)؛ لما روي: عن عمر أنه كان يضرب الإماء على ستر الرأس، ويقول: «أَتَشَبَّهْنَ بالحرائر؟»<sup>(٦)</sup>. والظهر والبطن محل الشهوة، فصار كما تحت السرّة.

(١) لفظ (وقدميها) موجود في «مختصر القدوري» بأعلى «اللباب»، وغير موجود في «اللباب» ج ١، ص ٧٦، وفي «بداية المبتدي» ضمن «الهداية» ج ١، ص ١٠٩، واعتبر المرغيناني أن هذا تنصيص على أن القدم عورة، فهذا مما اضطربت نسخ القدوري في إثباته أو حذفه، وسيأتي الكلام في حكمها.

(٢) النور، الآية: ٣١. وفي ب: بدون ذكر (ولا يبدن زينتتهن).

(٣) أ: (عن عباس).

(٤) أخرجه البيهقي في «سننه» ج ٢، ص ٢٢٥، ج ٧، ص ٨٥ وقد روي عنه أيضًا بلفظ «الكف والوجه». قال في «الاختيار» ج ١، ص ٦٣: «ومن ضرورة إبداء الزينة إبداء موضعها، فالكحل زينة الوجه، والخاتم زينة الكف». وقد اختلف في تفسير المراد بقوله تعالى «إلا ما ظهر منها» على أقوال: ١- أنه الثياب. ٢- الوجه والكفان. ٣- الوجه والثياب... انظر «جامع البيان» تفسير الطبري ج ١٨، ص ١١٧ - ١٢٠.

(٥) هكذا صحح المصنف، وفي القدم قول ثالث: أنها عورة خارج الصلاة لا فيها، وهو الذي صححه في «الاختيار» ج ١، ص ٦٣. وفي «الهداية» ج ١، ص ١٠٩: «ويروى أنها ليست عورة، وهو الأصح»، واعتمده في «الدر المختار» ج ١، ص ١٨، وفي «مراقي الفلاح» ص ٢٤٩. وقد عرض العلامة ابن عابدين الأقوال الثلاثة، ولم يرجح منها شيئاً، وكأنه مال إلى أن انكشاف ريع القدم في الصلاة مانع، وهو الذي صححه العلامة قاسم وقاضيهان. انظر «حاشية ابن عابدين» ج ٣، ص ١٨ - ١٩، و«فتاوى قاضيهان» ج ١، ص ١٣٤، و«اللباب» ج ١، ص ٧٦ - ٧٧.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ج ٢، ص ٤١، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ١٣٦، وصحح ابن حجر إسناده عبد الرزاق وإسناده ابن أبي شيبة، ونقل عن البيهقي قوله: الآثار عن عمر بذلك صحيحه. «الدرية» ج ١، ص ١٢٤.

(ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها<sup>(١)</sup>)؛ لأنه دُفع إلى أمرين: تحمّل النجاسة، وكشف العورة، فيختار الأهمّ والآكد، وهو ستر العورة؛ فإنه يجب في الصلاة وخارجها، (ولم يُعد) الصلاة<sup>(٢)</sup>؛ لأنها صلاة مأمور بها فلا يجب قضاؤها. وللشافعي في الإعادة قولان<sup>(٣)</sup>.

(ومن لم يجد ثوباً صلى عرياناً قاعداً يومئ بالركوع والسجود)؛ لأن فيه ستر العورة المغلّظة<sup>(٤)</sup> من وجه<sup>(٥)</sup>، وإتياناً بما يقوم مقام القيام، فكان أولى من كشف العورة من كل وجه، والإتيان بالأركان على وجه النقصان: أولى<sup>(٦)</sup>.

(١) أ: زيادة (ولم يعد).

وهذا على وجهين: إن كان ربع الثوب أو أكثر منه طاهرًا يصلي فيه، ولو صلى عرياناً لا يجزئه، لأن ربع الشيء يقوم مقام كله. وإن كان الطاهر أقل من الربع فكذلك عند محمد رحمه الله، لأن في الصلاة فيه ترك فرض واحد - وهو إزالة النجاسة - وفي الصلاة عرياناً ترك لفروض - وهي ستر العورة والقيام والركوع والسجود - وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله: يتخير بين أن يصلي عرياناً وبين أن يصلي فيه وهو الأفضل لأن كل واحد من الصلاة عرياناً ومع النجاسة مانع جواز الصلاة حالة الاختيار فيستويان في حكم الصلاة. والأفضلية: لأن ستر العورة واجب في الصلاة وخارجها بخلاف الطهارة. «الهداية» ج ١، ص ١١٠، و«الاختيار» ج ١، ص ٦٣. وانظر «البنية» ج ٢، ص ٧٥ - ٧٦، و«بدائع الصنائع» ج ١، ص ١٩٧، و«المبسوط» ج ١، ص ١٨٧.

(٢) لفظ (الصلاة) غير موجود في أ.

(٣) مذهب الشافعية: أن المصلي إذا لم يجد إلا ثوباً نجسًا، ولم يجد ما يغسله به فقولان: أظهرهما: يصلي عارياً بلا إعادة. والثاني: يصلي فيه وتجب الإعادة. انظر «روضة الطالبين» ج ١، ص ٢٨٨، و«المجموع» ج ٣، ص ١٤٩ - ١٥٠. فظهر أن نسبة المصنف إلى الشافعي أن له قولين في الإعادة مفرعة على التفصيل السابق.

(٤) ب: (الغليظة).

(٥) أي سترها بعض ستر، لا سترًا كاملاً.

(٦) هذه الكلمة ساقطة من أ، ب، ج، وقد التبس عليّ فهم الكلام بدونها حتى رأيتها في نسخة (مراد ملا)، وبها يستوي الكلام.

(فإن صلى قائماً أجزأه، والأول أفضل)؛ لأن تمام الستر لا يحصل بالقعود فجاز تركه. وقال زُفر والشافعي: يصلي قائماً<sup>(١)</sup>؛ لأن فيه إتياناً بالركن، وتركاً للشرط<sup>(٢)</sup>، فكان أولى. وقد ذكرنا أن فيما قلناه إتياناً بما يقوم مقام الركن، مع المحافظة [ب: ١٨ / ١] على ستر العورة من وجهه، فكان [أ: ١٢ / ١] أولى من إبدائها من كل وجه.

(وينوي الصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل)؛ لأن القيام معتادٌ فلا يتبين<sup>(٣)</sup> للعبادة إلا بالنية وتعيين الصلاة، لأن غيرها يزاحمها. وجواز تقديم النية: للضرورة، كما في الصوم، واشتراطُ عدم تخلُّل عملٍ<sup>(٤)</sup>: لعدم الضرورة، بخلاف الصوم. والشافعي أوجب اختلاط النية بالتحريمة<sup>(٥)</sup>، وفيه حرج ظاهر.

(ويستقبل القبلة)، لقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٦)</sup>، (إلا أن يكون خائفاً فيصلي إلى أي جهة قدر)؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>، ولأنه

(١) انظر «المهذب» ج ١، ص ٦٦، و«المجموع» ج ٣، ص ١٨٧.

(٢) ب : (بالشرط).

(٣) ب : (فلا يتميز).

(٤) ب : (واشترط عدمه يحمل).

(٥) يشترط عند الشافعية مقارنة النية لتكبيرة الإحرام. وذكر النووي في معنى المقارنة في «الروضة» ج ١، ص ٢٤٤ وجهين :

الأول : أنه يجب أن يبتدئ النية بالقلب مع ابتداء التكبير، ويفرغ منها مع فراغه منه. وهو الصحيح الذي عليه الأكثرون .

الثاني : أن الواجب استحضار النية لأول التكبير .

وزاد في «كفاية الأخيار» ص ١٠٢ وجهاً ثالثاً هو: أنه تكفي المقارنة العرفية عند العوام، بحيث يُعدّ مستحضرًا للصلاة، قال: وهذا ما اختاره الإمام الغزالي والنووي في «شرح المهذب».

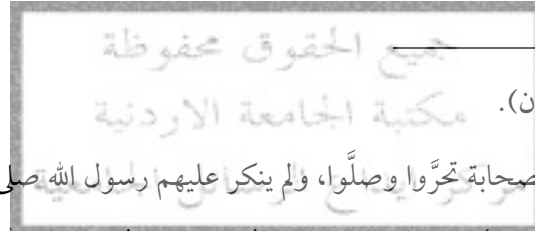
(٦) البقرة، الآية: ١٤٤ .

(٧) البقرة، الآية: ١١٥ .

شرط فيسقط بالعجز كغيره من الشرائط.

(فإن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرته من يسأله عنها: اجتهد وصل)؛ لأنه<sup>(١)</sup> طريق حصول الظن عند العجز عن اليقين<sup>(٢)</sup>.

(فإن علم أنه أخطأ<sup>(٣)</sup> بعدما صلى: فلا إعادة عليه)؛ لأنه أداها إلى جهة عنده أنها جهة الكعبة، وهو الواجب عليه لا غير. والشافعي أوجب الإعادة<sup>(٤)</sup>، إلحاقاً بما لو كان بمكة. والفرق: أن ثمَّ ينتقل من الاجتهاد إلى اليقين، وهاهنا من اجتهاد إلى اجتهاد مثله<sup>(٥)</sup>. (وإن علم ذلك وهو في الصلاة: استدار إلى القبلة وبنى على صلاته<sup>(٦)</sup>)، .....



(١) ب : (لأن).

(٢) ولأن الصحابة تحرّوا وصلّوا، ولم ينكروا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد روى الترمذي في «سننه» (٣٤٥) عن عامر بن ربيعة قال: «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة، فصلّى كل رجل منا على حيّاله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فنزل {فأينما تولوا فثمّ وجه الله}»، ورواه ابن ماجه في «سننه» (١٠٢٠)، وقد استدل بهذا صاحب «الهداية» ج ١، ص ١١١.

(٣) ب : بزيادة (القبلة).

(٤) للشافعي في وجوب الإعادة لمن صلى ثم تبين له الخطأ في القبلة من طريق اليقين قولان:

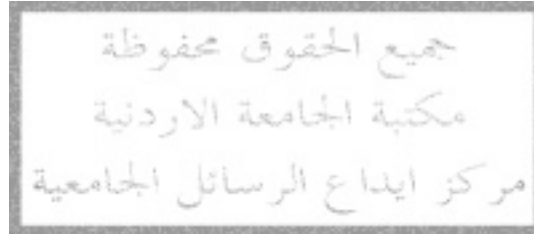
الأول: أنه لا إعادة عليه، وقد قاله في القديم وفي «كتاب الصيام» من الجديد.

الثاني وهو الأظهر: أن عليه الإعادة. «المهذب» ج ١، ص ٦٨، و«الروضة» ج ١، ص ٢١٩، و«المجموع» ج ٣، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٥) قد ذكرنا أن للشافعي قولين فيمن اشتبهت عليه القبلة فاجتهد و صلى ثم تبين له الخطأ في القبلة من طريق اليقين. أما من تبين له الخطأ في القبلة من طريق الاجتهاد فلا إعادة عليه عند الشافعي رحمه الله خلاف ما نسبته المصنف له هنا، انظر المراجع السابقة.

(٦) ب : (وبنى عليها)،

كذا فعَلَهُ<sup>(١)</sup> أَهْلُ قُبَاءٍ<sup>(٢)</sup> لما بلغهم تحويلُ القبلة وهم في الصلاة<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.




---

(١) في النسخ الثلاث أ، ب، ج: (فعلوا) بإثبات واو الجماعة، على لغة «أكلوني البراغيث»، والبُعد عنها أولى! فأنبت ما في نسخة (مراد ملا).

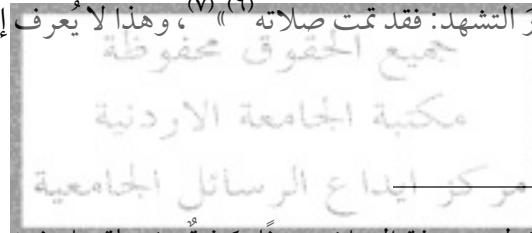
(٢) قُبَاء: بالضم والمد، وهو مذكر منون مصروف في الفصح المَشهور، وحُكي فيه القصر (قبا)، وحكي فيه التأنيث: قرية من قرى المدينة المنورة، وتقع قبلي المدينة، وقباء الآن متصل بالمدينة ويُعدُّ من أحيائها. انظر «تهذيب الأسماء واللغات» ج ٣، ص ١٠٨، «المعالم الأثرية» ص ٢٢٢.

(٣) أخرج ذلك البخاري في «صحيحه» (٤٠٣)، ومسلم في «صحيحه» (٥٢٦).



## باب صفة الصلاة<sup>(١)</sup>

(فرائض الصلاة ستة: <sup>١</sup>التحرمة)؛ لقوله عليه السلام: {تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ} <sup>(٢)</sup>، <sup>(٣)</sup> {القيام}؛ لقوله عليه السلام: {صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا} <sup>(٤)</sup>، <sup>(٥)</sup> {والقراءة}؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ <sup>(٦)</sup>، والأمر للوجوب، <sup>(٧)</sup> {والركوع، والسجود}؛ لقوله تعالى: ﴿أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ <sup>(٨)</sup> {والقعدة في [ب: ١٨/٢] آخر الصلاة مقدار التشهد}؛ لقول علي رضي الله عنه: «إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة وقعد قدر التشهد: فقد تمت صلاته» <sup>(٩)</sup>، وهذا لا يُعرف إلا سماعًا.



(١) المراد بقوله: «صفة الصلاة» عرفاً: كيفية مشتملة على فرض وواجب وسنة ومندوب.

«الدر المختار» ج ١، ص ١٤٠.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٦١٨)، والترمذي في «سننه» (٣)، وابن ماجه في «سننه» (٢٧٥)، كلهم من حديث علي رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسن. ونقل الزيلعي عن النووي في «الخلاصة» أنه حديث حسن. «نصب الراية» ج ١، ص ٣٠٧.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١١٧) من حديث عمران بن حصين.

(٤) المزمّل، الآية: ٢٠.

(٥) الحج، الآية: ٧٧.

(٦) ب: (صلواته).

(٧) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ج ١، ص ٢٧٣ بدون قوله: «وقعد قدر التشهد». ويُستدل للمسألة بما رواه الدارمي في «سننه» (١٣٤١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله بن مسعود فعلمه التشهد، ثم قال: {إذا فعلت هذا أو قضيت: فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد}.

(وما زاد على ذلك فهو سنة) أراد به أنه ليس بفرض؛ إذ في الصلاة واجبات<sup>(١)</sup> وسنن.

(وإذا دخل الرجل في صلاته<sup>(٢)</sup> كَبَّرَ)؛ لما ذكرنا<sup>(٣)</sup>، (وَرَفَعَ يديه مع التكبير حتى يحاذي بإبهاميه شحمتي<sup>(٤)</sup> أذنيه)؛ لما رُوي عن وائل بن حُجْرٍ: «أن رسول الله عليه السلام كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه»<sup>(٥)</sup>. واحتج الشافعي<sup>(٦)</sup> بما روى ابن عمر: أن النبي عليه السلام كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه<sup>(٧)</sup>. ونحن نحمله على حالة الضرورة، وقد نبّه<sup>(٨)</sup> وائل في حديثه [أ: ١٢ / ٢] على ذلك<sup>(٩)</sup>، فإنه قال: «وجدتهم في العام الثاني يرفعون أيديهم في الأكسية من البرد»<sup>(١٠)</sup>.

(١) كقراءة الفاتحة، وضمّ السورة إليها، والقعدة الأولى، وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة. «الهداية» ج ١، ص ١١٣، وقال صاحب «الهداية»: «وتسميتها سنة في الكتاب [يعني كتاب القدوري]، لما أنه ثبت وجوبها بالسنة». فهذان تحريجان لما ذكر القدوري. الجامعية

(٢) ب : (صلاة).

(٣) من الحديث السابق أول الباب وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «تحريمها التكبير».

(٤) أ : (شحمة).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٠١)، وأبو داود في «سننه» (٧٢٤) و (٧٢٦)، والنسائي في «سننه» (٨٧٩) و (٨٨٢).

(٦) انظر «روضة الطالبين» ج ١، ص ٢٣١، و«المجموع» ج ٣، ص ٢٦٢ - ٢٦٣، و«مغني المحتاج» ج ١، ١٥٢.

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٣٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣٩٠).

(٨) ب : (بينه).

(٩) قال شيخنا الأستاذ الدكتور عبد الملك السعدي: أي على الضرورة بالرفع إلى المنكبين.

(١٠) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣١٨ / ٤) بلفظ: «ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد، فرأيتُ الناس عليهم الثياب تُحرّك أيديهم من تحت الثياب من البرد»، وأخرجه أبو داود في «سننه» (٧٢٧)، (٧٢٨)، النسائي في «سننه» (١١٥٩).

(فإن قال بدلاً من التكبير: الله أجلُّ أو أعظم<sup>(١)</sup>، أو الرحمن أكبر - أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد<sup>(٢)</sup>)؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾<sup>(٣)</sup>، ولأن المقصود هو التعظيم، والألفاظ كلها في ذلك<sup>(٤)</sup> سواء. (وقال أبو يوسف) في غير حالة العجز: (لا يجوز إلا قوله: الله أكبر)، أو الكبير، أو الأكبر<sup>(٥)</sup>. وقال مالك: لا يجوز إلا الله أكبر<sup>(٦)</sup>. وقال الشافعي: لا يجوز إلا: الله أكبر، أو الأكبر<sup>(٧)(٨)</sup>؛ لقوله عليه السلام: «وتحريمها التكبير»<sup>(٩)</sup>. إلا أنا نقول: التكبير هو التعظيم، وقد صرح به.

(ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى)؛ لقوله عليه السلام: {ثلاث من سنن المرسلين}

(١) أ: (وأعظم). جميع الحقوق محفوظة

(٢) المقصود أنه إن افتتح بلفظ آخر يشتمل على الثناء والتعظيم كالتهليل والتسبيح، أو باسم آخر كقوله: «الرحمن أكبر» - أجزأه، والإجزاء مع كراهة التحريم. «الاختيار» ج ١، ص ٦٦، «اللباب» ج ١، ص ٨٠.

(٣) الأعلى، الآية: ١٥. قال في «الاختيار» ج ١، ص ٦٦: «نزلت في تكبيرة الافتتاح، فقد اعتُبر مطلق الذكر، وتقييد الكتاب بخبر الواحد لا يجوز».

(٤) (في ذلك) ساقط من أ، ب، وأثبتته من ج و(مراد ملا).

(٥) ب: (الله أكبر والكبير والأكبر)، وقد جاء في «مختصر القُدوري» ج ١، ص ٨٠ - ٨١: «لا يجزئه إلا بلفظ التكبير»، وهذا يوضح مراد أبي يوسف رحمه الله وهو لفظ التكبير معرفاً ومنكراً، مقدماً ومؤخراً. والصحيح في المذهب قولهما. «اللباب» ج ١، ص ٨٠ - ٨١، «الاختيار» ج ١، ص ٦٦.

(٦) انظر «بداية المجتهد» ج ١، ص ١٢٣، و«مواهب الجليل» ج ١، ص ٥١٤ - ٥١٥، و«الشرح الصغير» ج ١، ص ٣٠٦.

(٧) ب: (وأكثر).

(٨) انظر «الأم» ج ١، ص ١٢٢، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٥١، و«المجموع» ج ٣،

ص ٢٥٣.

(٩) سبق تخريجه أول الباب.

منها: {وضع اليمين على الشمال في الصلاة} <sup>(١)</sup>، (ويضعهما تحت سُرَّتِه)؛ لقول علي رضي الله عنه: «من السُّنة في الصلاة [ب: ١٩ / ١] وضع الأُكف على الأُكف تحت السرة» <sup>(٢)</sup>، ولأنه أقرب إلى التعظيم. وقال الشافعي: تحت الصدر <sup>(٣)</sup>؛ لأن وائلاً قال: «كان النبي عليه السلام يضع يمينه على يساره تحت صدره» <sup>(٤)</sup>. إلا أن تحت السرة هو تحت الصدر، فلم يناقض ما رويناه.

ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك <sup>(٥)</sup>؛ لما رُوي عن عمر وابن مسعود وعائشة وأبي سعيد وجابر وأنس: «أنه عليه السلام كان يقول ذلك إذا افتتح الصلاة» <sup>(٦)</sup>. وعند الشافعي يقرأ: «وجهت وجهي...» إلى آخره <sup>(٧)</sup>؛ لقول ابن عمر: «كان النبي عليه السلام يفعله» <sup>(٨)</sup>. وهو عندنا محمول على النفل لاتساع أمره.

### جميع الحقوق محفوظة

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» وفيه كما في «مجمع الزوائد» ج ٢، ص ١٠٥: «ثلاث من أخلاق النبوة»، قال الهيثمي: «رواه الطبراني في «الكبير» مرفوعاً وموقوفاً على أبي الدرداء، والموقوف صحيح، والمرفوع في رجاله من لم أجده من ترجمه». اهـ. وأخرجه البيهقي في «سننه» ج ٢، ص ٢٩.

وقد سبق ص ١٩٩ ذكر طرف من حديث وائل بن حجر الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٠١) وفيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى على اليسرى.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١ / ١١٠)، وأبو داود في «سننه» (٧٥٦).

(٣) انظر «مختصر المزني» مع «الأم» ج ٨، ص ١٠٧، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٥٢.

(٤) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» ج ١، ص ٢٤٣، لكن بلفظ «على صدره».

(٥) قوله: (وتبارك اسمك... ولا إله غيرك) غير موجود في أ.

(٦) أخرجه أبو داود في «سننه» (٧٧٥)، والترمذي في «سننه» (٢٤٢)، والنسائي في «سننه»

(٨٩٩) و (٩٠٠)، وابن ماجه في «سننه» (٨٠٤).

(٧) انظر «مختصر المزني» مع «الأم» ج ٨، ص ١٠٧، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٥٥.

(٨) رواه من حديث ابن عمر الطبراني في «الكبير» ج ١٢، ص ٣٥٣، وقال الزيلعي: «الحديث

معلول». «نصب الراية» ج ١، ص ٣١٩. وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٧١) من حديث علي رضي الله عنه.

(ويستعيز بالله من الشيطان الرجيم)؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.  
 (ثم يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، ويُسرُّ بهما)؛ لقول أنس: «صليتُ خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر، وكانوا يُسرُّون «ببسم» الله الرحمن الرحيم»، و«أعوذ»<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>، فالخبر حجة على مالك أنه<sup>(٥)</sup> لا يقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم»<sup>(٦)</sup>، وعلى الشافعي في الجهر به<sup>(٧)</sup>.  
 (ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورةً معها أو ثلاث آيات<sup>(٨)</sup> من أيِّ سورة شاء)؛ لأنه عليه السلام واطب على ذلك<sup>(٩)</sup>. والشافعي احتجَّ في اشتراط الفاتحة<sup>(١٠)</sup> بقوله عليه السلام: {لا صلاة

(١) النحل، الآية: ٩٨.

(٢) ب: (بسم).

(٣) ساقط من ب.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ج ١، ص ٣٦١، وابن حبان ج ٥، ص ١٠٣ وابن خزيمة ج ١، ص ٢٤٩ في «صحيحهما». وهو في «صحيح البخاري» (٧٤٣) بلفظ «وكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين»، وفي مسلم (٣٩٩) بلفظ: «فلم أسمع أحداً منهم يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم».

(٥) ساقط من ب.

(٦) (الرحمن الرحيم) غير مكتوب في أ، ب، وأثبتته من ج، (مراد ملا).

وقد منع الإمام مالك قراءة البسملة في الصلاة المكتوبة - أي في الفريضة - جهراً كانت أو سراً، أي أنها مكروهة. وأجاز ذلك في النافلة. وهذا هو مشهور المذهب عند المالكية. «بداية المجتهد» ج ١، ص ١٢٤، و«الشرح الصغير» ج ١، ص ٣٣٧، و«حاشية الصاوي» عليه.

(٧) انظر «الروضة» ج ١، ص ٢٤٢، و«المجموع» ج ٣، ص ٢٩٨، و«مغني المحتاج» ج ١،

ص ١٠٧.

(٨) أ: (آية).

(٩) هذا يُعلم من الحديث الآتي، ومن غيره.

(١٠) مذهب الشافعية أن قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة. انظر «مغني المحتاج» ج ١،

ص ١٥٦، و«المجموع» ج ٣، ص ٢٨٣، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٢٤٢، و«كفاية الأخيار» ص ١٠٤.

إلا بفتح الكتاب<sup>(١)</sup>. إلا أن المراد بالحديث ما أُريد بنظائره من نحو قوله [عليه الصلاة والسلام]: {لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد}<sup>(٢)</sup>، و {لا صلاة للمرأة الناشئة}<sup>(٣)</sup>.

(وإذا قال الإمام: «ولا الضالين» قال: «آمين»، ويقولها المؤتمون<sup>(٤)</sup>، ويُخفونها؛ لقوله عليه السلام: {إذا آمن الإمام فأمنوا، فإن الملائكة تؤمن، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له}<sup>(٥)</sup>. وإنما يخفي لأن الأصل في الدعاء [ب: ١٩/ ٢] الإخفاء. ولا حجة للشافعي<sup>(٦)</sup> في حديث وائل «أن النبي عليه السلام كان يمدُّ بها صوته»<sup>(٧)</sup>؛ لأنه عارضه قول ابن مسعود: «كان يخفُّض بها صوته»<sup>(٨)</sup>، فحمل حديثه على التعليم.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٥٦)، ومسلم في «صحيحه» (٣٩٤).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ج ١، ص ٣٧٣ والدارقطني في «سننه» ج ١، ص ٤١٩، ٤٢٠ وغيرهما، قال ابن حجر في «التلخيص الخبير» ج ٢، ص ٣١: «ضعيف، ليس له إسناد ثابت». وقال السخاوي في رواياته وطرقه: «أسانيدها ضعيفة». «المقاصد الحسنة» ص ٤٦٧.

(٣) لم أجده. والمعنى في أمثال هذا: أنه لا صلاة له كاملة. «شرح معني الآثار» ج ١، ص ٣٩٤.

(٤) ب: (المؤتم).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٨٠)، ومسلم في «صحيحه» (٤١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) عند الشافعية يؤتى بالتأمين سرًّا في الصلاة السرية، وأما في الجهرية فيجهر به الإمام والمنفرد، وفي المأموم طرق، الراجح أنه يجهر. «كفاية الأخيار» ص ١١٥، وانظر «الأم» ج ١، ص ١٣١، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٦١.

(٧) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٤٨)، والنسائي في «سننه» (٨٧٩)، وأبو داود في «سننه» (٩٣٢)، وأحمد في «مسنده» ج ٤، ص ٣١٥، قال الترمذي: حديث حسن.

(٨) لم أجده بهذا اللفظ، وروى محمد بن الحسن في كتاب «الآثار» عن إبراهيم النخعي، قال: «أربع يخفيهن الإمام: التعوذ، وبسم الله الرحمن الرحيم، وسبحانك اللهم وبحمدك، وآمين». «نصب الراية» ج ١، ص ٣٢٥، وأسنده في «منية الأملعي» ص ٣٧٣ إلى ابن مسعود نقلاً عن ابن حزم في «المحلى».

(ثم يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ)؛ لما رُوي «أنه عليه السلام كان يُكَبِّرُ مع كل خَفْضٍ وَرَفْعٍ»<sup>(١)</sup>، (ويَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رِكْبَتَيْهِ، وَيُفَرِّجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ)؛ لقوله عليه السلام لأنس: {إِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ يَدَيْكَ [أ: ١٣ / ١] عَلَى رِكْبَتَيْكَ وَفَرِّقْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ}<sup>(٢)</sup>، (وَيَسْطِطُ ظَهْرَهُ)؛ لقوله عليه السلام: {لَا تَجْعَلُوا ظُهُورَكُمْ كَأَحْنَاءِ الدَّوَابِّ}<sup>(٣)</sup>، أَي لَا تَقْوَسُوهَا، (وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ)؛ لما رُوي: «أنه عليه السلام كان إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشَخِّصْ»<sup>(٤)</sup> رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّبِهِ»<sup>(٥)</sup>، .....

(١) رواه الترمذي في «سننه» (٢٥٣)، والنسائي في «سننه» (١٠٨٣) من حديث ابن مسعود، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. ومعناه في الصحيحين: البخاري (٧٨٩)، ومسلم (٣٩٢): عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع...» وذكر التكبير مع كل خفض ورفع إلا في الرفع من الركوع.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» ج ٢، ص ١٠١، و«الأوسط» ج ٦، ص ١٢٤، وعبد الرزاق في «مصنفه» ج ٢، ص ١٥١، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ج ٥، ص ٢٠٦ من حديث ابن عمر. وأخرج أبو داود في «سننه» (٨٥٩) من حديث أبي هريرة قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك، وامدد ظهرك».

(٣) قوله : (كأحناء) مطموسة في أ، وكتبت في ب كذا: (كاخانيا)، في ج: (كاخايا)، وفي نسخة مراد ملا: (كاخيا)!! فالكلمة غير واضحة في النسخ جميعاً. واستفدت هذه الكلمة من مطبوعة قازان - مع كونها مليئة بالتحريفات والأخطاء - وقد كتبت فيها هذه الكلمة كذا: (كاحناء)، فأثبتتها كما ترى. وقلت: لعلّي أجد الكلمة في مصادر السنة، فلم أجد الحديث كله فيما بحثت فيه من كتب الحديث الشريف وغريبه وشروحه، ولا في كتب الفقهاء عند كلامهم في هذه المسألة، ولعل ما أثبتته هو الصواب. والأحناء: جمع حَنَوٍ، وهو كل شيء فيه اعوجاج أو شبه اعوجاج، كالضلع ومنعرج الوادي.

«لسان العرب» ج ١٤، ص ٢٠٤.

ويشهد لهذه المسألة حديث أبي هريرة المارّ في الهامش وحديث وإبصة بن معبد قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي، فكان إذا ركع سوى ظهره حتى لو صُبَّ عليه الماء لاستقرّ»، أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٨٧٢).

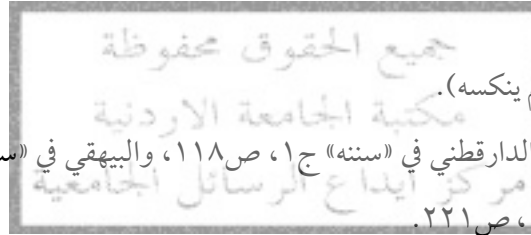
(٤) ب : (لا يشخص).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٩٨).

(ولا يُنكَّسُهُ<sup>(١)</sup>)؛ لأنه عليه السلام «نهى أن يُدبَّح الرجل في صلاته كما يدبَّح الحمار»<sup>(٢)</sup>. والتدبيح: طأطأة الرأس<sup>(٣)</sup>.

(ويقول في ركوعه: «سبحان ربي العظيم» ثلاثاً، وذلك أدناه)؛ لقول أنس: «كان النبي عليه السلام<sup>(٤)</sup> إذا ركع قال: {سبحان ربي العظيم} ثلاث مرات، وإذا سجد قال: {سبحان ربي الأعلى} ثلاث مرات<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

ومعنى لم يُشخَّص رأسه: أي لم يرفعه حتى يكون أعلى من جسده. ولم يُصَوِّبه: أي: لم يخفضه خفضاً بليغاً. «الغريب» لأبي عبيد الهروي ج ٢، ص ٢٧٤، و«شرح النووي على صحيح مسلم» ج ٤، ص ٢١٣.



(١) ب: (ولم ينكسه).  
(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» ج ١، ص ١١٨، والبيهقي في «سننه» ج ٢، ص ٨٥، وابن أبي شيبه في «المصنف» ج ١، ص ٢٢١.  
(٣) التدبيح: طأطأة الرأس في الركوع حتى يكون أخفض من الظَّهر. «النهاية» لابن الأثير ج ٢، ص ٩٨، و«الفائق» للزخشي ج ١، ص ٤٠٨.

وفي «التلخيص الحبير». ج ١، ص ٢٤١: «التدبيح بالدال المهملة، قاله الجوهري، وقال الهروي في «غريبه»: يقال بالمعجمة وهو بالمهملة أعرف، أي: يطأطئ رأسه في الركوع حتى يكون أخفض من ظهره، ورؤي بالخاء المعجمة، ففي «الصحيح» في (دبَّح) بالمعجمة دبَّح تذييخاً: إذا قَبَّ ظهره وطأطأ رأسه، بالخاء والخاء عليهما جميعاً عن أبي عمرو وابن الأعرابي، والله أعلم».

(٤) أ: بزيادة (كان) هنا مرة أخرى. وقوله: (لقول أنس... العظيم ثلاث مرات) ساقط من ب. والنص مثبت كما في نسخة (مراد ملا).

(٥) ب: (ثلاثاً وذلك أدناه).

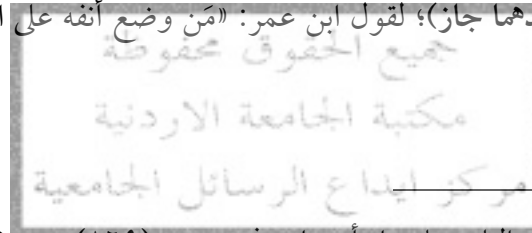
(٦) لم أجده من حديث أنس، وأخرجه أبو داود في «سننه» (٨٨٦) من حديث عبد الله بن مسعود قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات: سبحان ربي العظيم، وذلك أدناه، وإذا سجد فليقل: سبحان ربي الأعلى ثلاثاً، وذلك أدناه». قال أبو داود: «هذا مرسل، عون لم يدرك عبد الله». وأخرجه الترمذي في «سننه» (٢٦١)، وابن ماجه في «سننه» (٨٩٠).



(ثم يرفع رأسه ويقول: «سمع الله لمن حمده»، ويقول المؤتمُّ: «ربنا لك الحمد»؛ لقوله عليه السلام: {إنما جعل الإمامُ إمامًا ليؤتمَّ به فلا تختلفوا عليه، إذا كَبَّرَ فكَبِّروا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد} <sup>(١)</sup>، قَسَمَ الذُّكْرَيْنَ بينهما، والقسمة تنفي الشركة. وعندهما: يجمع بينهما الإمام <sup>(٢)</sup> لثلاثين فرد المؤتم بذكر، إذ لا نظير له في الأصول.

(فإذا استوى قائمًا: كَبَّرَ، وسجد) لما ذكرنا: «أنه [عليه الصلاة والسلام] كان يكبر مع كل خفض ورفع» <sup>(٣)</sup>، (واعتمدَ بيديه على الأرض، ووضع وجهه بين كفيه)؛ لحديث وائل: «أن النبي عليه السلام كان إذا سجد وضع <sup>(٤)</sup> وجهه بين كفيه» <sup>(٥)</sup>.

(وسجد على أنفه وجهته)؛ لقوله عليه السلام: {مَكَّنْ جبهتك وأنفك من الأرض} <sup>(٦)</sup>، (فإن اقتصر على أحدهما جاز)؛ لقول ابن عمر: «مَنْ وضع أنفه على الأرض [ب: ٢٠/١] فقد



ومن أحاديث الباب ما رواه أبو داود في «سننه» (٨٦٩) عن عقبة بن عامر قال: لما نزلت «فسبح باسم ربك العظيم» قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {اجعلوها في ركوعكم}، فلما نزلت «سبح اسم ربك الأعلى» قال: {اجعلوها في سجودكم}. وابن ماجه في «سننه» (٨٨٧).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٢) و (٧٣٤)، ومسلم في «صحيحه» (٤١٤) و (٤١٧) من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٨٩)، ومسلم في «صحيحه» (٤١١) من حديث أنس.

(٢) أ: (للإمام).

(٣) سبق تخريجه قريباً ص ٢٠٤.

(٤) ب: (ووضع).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٠١).

(٦) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ج ٥، ص ٢٠٥ - ٢٠٧ وإسناده ضعيف. «التلخيص الحبير» ج ١، ص ٢٥١. وفي الباب ما رواه الترمذي في «سننه» (٢٧٠): «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد أمكن أنفه وجهته من الأرض»، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

سجد»<sup>(١)</sup>، ولأنه عَظُمَ واحد فيجوز الاقتصار على جزء كما يجوز على جزء آخر<sup>(٢)</sup>، (وقالوا: لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر<sup>(٣)</sup>)، وبه أخذ الشافعي<sup>(٤)</sup>، لما ذكرنا من الحديث<sup>(٥)</sup>. وقد تركوا ظاهره؛ حيث جَوَّزوا الاقتصارَ على الجبهة.

(فإن سجد على كَوْرٍ عِمَامَتِهِ<sup>(٦)</sup> أو فاضلٍ ثوبه: جاز)؛ لأنه حائل لا يمنع الجواز حال الانفصال<sup>(٧)</sup>، فلا يمنع حال الاتصال، كالحُفِّ. وعند الشافعي: لا يجوز<sup>(٨)</sup>. وهو محجوج؛ بما رُوي: «أنه عليه السلام كان يسجد على كَوْرٍ عِمَامَتِهِ»، و«كان يصلي في ثوب يتقي بفُضُولِهِ حَرَّ الأرض ويردّها»، الأول رواه أبو هريرة، والثاني ابن عباس<sup>(٩)</sup>.

(١) لم أجده، وقال الحافظ ابن حجر: «ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة رضي الله عنهم على أنه لا يجوز السجود على الأنف وحده». «إعلاء السنن» ج ٣، ص ٢١ - ٢٢.

(٢) أي أن الجبهة والأنف عظم واحد، فكما جاز الاقتصار في السجود على جزء وهو الجبهة، جاز على الجزء الآخر وهو الأنف. وانظر «الاختيار» ج ١، ص ٧٢، و«الهداية» ج ١، ص ١٢٨.

(٣) (إلا من عذر) ساقط من أ.

وقولها رواية عن أبي حنيفة، وعليه الفتوى. «اللباب» ج ١، ص ٨٢.

(٤) «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٦٨، و«المجموع» ج ٣، ص ٣٩٩.

(٥) السابق، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: {ممكن جبهتك وأنفك من الأرض}.

(٦) كل دَوْرٍ من العِمَامَةِ يُسمى كَوْرًا. «مختار الصحاح»، مادة (كور).

(٧) ب: (والانفصال) بدل (حال الانفصال).

(٨) انظر «المجموع» ج ٣، ص ٣٣٩.

(٩) الحديث الأول أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عبد الرزاق في «مصنفه» ج ١، ص ٤٠٠، قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٣٨٤: «قال ابن أبي حاتم في «علله»: قال أبي: هذا حديث باطل». وانظر «العلل» لابن أبي حاتم ص ١٧٥. لكن ذكر البخاري في «صحيحه» تعليقاً في كتاب «الصلاة»، باب «السجود على الثوب في شدة الحر» عن الحسن قوله: «كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويدها في كمه»، وأخرجه البيهقي في «سننه» ج ٢، ص ١٠٦.

والحديث الثاني أخرجه من حديث ابن عباس ابن أبي شيبة في «مصنفه» ج ١، ص ٢٤١، ←

(وَيُبْدِي ضَبْعَيْهِ<sup>(١)</sup> ، ويحافي بطنه عن فخذيه)؛ لقول ميمونة: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد جأقى، حتى لو أن بهمةً أرادت أن تمرَّ بين يديه مرَّت»<sup>(٢)</sup>، ولأنه أنفى للكسل<sup>(٣)</sup> في طاعة الله<sup>(٤)</sup>. (ويُوجَّهُ أصابع ذ نحو القبلة)؛ لقوله عليه السلام: {إذا سجد العبد المسلم سجد كل عضو من أعضائه، فليُوجَّهْ من أعضائه<sup>(٥)</sup> نحو القبلة ما أمكن} <sup>(٦)</sup>. (ويقول في سجوده

وأخرجه أحمد في «مسنده» ج ١، ص ٢٥٦، قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٣٨٦: «ورواه ابن عدي في «الكامل»، وأعله بحسين بن عبد الله، وضعفه عن ابن معين والنسائي وابن المديني، ثم قال: وهو عندي ممن يكتب حديثه...». وانظر «الكامل في الضعفاء» لابن عدي ج ٢، ص ٣٥٠.

وبمعناه ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٨٥) عن أنس بن مالك قال: «كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود»، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٦٢٠) بنحوه.

(١) تثنية ضَبْع، أي: الساعد، وهو من المرفق إلى الكتف. أي: يظهرهما، وذلك في غير زحمة. «اللباب» ج ١، ص ٨٣، «مختار الصحاح»، مادة (ضبع).

(٢) أخرجه النسائي في «سننه» (١١٠٩)، وأبو داود في «سننه» (٨٩٨)، ومسلم في «صحيحه» (٤٩٦)، وابن ماجه في «سننه» (٨٨٠).

والبهم - بفتح الباء - : صغار أولاد الضأن والمعز، واقتصر الجوهري على أولاد الضأن، وخصه القاضي عياض بأولاد المعز، قال الجوهري: والبهم: تقع على الذكر والمؤنث. كما في «نصب الراية» ج ١، ص ٣٨٧، وانظر «مختار الصحاح». مادة (بهم).

(٣) ب : (الكسل).

(٤) (والمرأة تنخفض في سجودها، وتَلْزَقُ بطنها بفخذها)؛ لأن ذلك أستر لها. «الهداية» ج ١، ص ١٢٩.

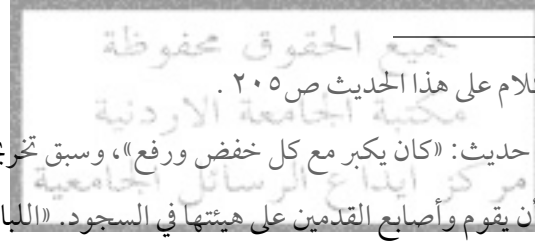
(٥) (فليوجه من أعضائه) ساقط من ب.

(٦) هذا الحديث لم أجده، وقد ذكر في «الهداية» ج ١، ص ١٢٩، وقال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٣٨٧: «غريب». غير أنه نبه إلى حديث يستدل به في هذا المقام أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٢٨) عن أبي حميد الساعدي وفيه: «فإذا سجد [عليه الصلاة والسلام] وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة...».

«سبحان ربي الأعلى» ثلاثاً، وذلك أدناه) لما روينا من حديث أنس<sup>(١)</sup>.

(ثم يرفع رأسه ويكبر) لما مر<sup>(٢)</sup>، (فإذا اطمأن جالساً: كَبَّرَ وسجد، فإذا اطمأن ساجداً: كَبَّرَ ورفع رأسه، واستوى قائماً على صُذُور قدميه)<sup>(٣)</sup>؛ لقوله عليه السلام [أ: ١٣ / ٢] في تعليم الأعرابي: {ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تستوي جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع رأسك حتى تطمئن قائماً}<sup>(٤)</sup>.

(ولا يقعد<sup>(٥)</sup>، ولا يعتمد بيديه على الأرض)؛ لما روي: «أنه عليه السلام كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه»<sup>(٦)</sup>. وعند الشافعي يجلس ثم يقوم [ب: ٢٠ / ٢] معتمداً على الأرض<sup>(٧)</sup>؛ لما روى مالك بن الحويرث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من السجود قعد ثم نهض»<sup>(٨)</sup>. وهو محمول على حالة العذر والكبر، كما روي أنه قال: {لا تبادروني



- (١) سبق الكلام على هذا الحديث ص ٢٠٥.
- (٢) يشير إلى حديث: «كان يكبر مع كل خفض ورفع»، وسبق تخرجه قريباً ص ٢٠٤.
- (٣) وذلك بأن يقوم وأصابع القدمين على هيئتها في السجود. «اللباب» ج ١، ص ٨٣.
- (٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٦٦٧)، ومسلم في «صحيحه» (٣٩٧) بنحوه.
- (٥) أي لا يقعد للاستراحة. «اللباب» ج ١، ص ٨٣.
- (٦) تقدم تفسير النهوض على صدور القدمين قريباً. والحديث أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي عن حديث أبي هريرة هذا: «عليه العمل عند أهل العلم، وخالد بن إياس [الراوي في سند الحديث] ضعيف عند أهل الحديث». وانظر الآثار الواردة في ذلك في «نصب الراية» ج ١، ص ٣٨٩.
- (٧) هذه الجلسة تسمى جلسة الاستراحة وفيها قولان: أنها مسنونة، وهو المشهور. والثاني: أنها غير مسنونة. وقال أبو إسحاق: إن كان ضعيفاً جلس، وإن كان قوياً لم يجلس، وحمل القولين على هذين الحالين. «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٧١ - ١٧٢، و«المهذب» ج ١، ص ٧٧، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٢٦٠، و«المجموع» ج ٣، ص ٤١٨ - ٤١٩.
- (٨) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٢٣) بلفظ: «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي، فإذا كان في وترٍ من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً». وأبو داود في «سننه» (٨٤٤)، والترمذي في «سننه» (٢٨٧)، والنسائي في «سننه» (١١٥٢)، ونحو الحديث عند أبي داود (٨٤٢).

إني<sup>(١)</sup> قد بدّنتُ<sup>(٢)</sup>.

(ويُفعل في الركعة الثانية مثل ما فَعَلَ في الأولى، إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ؛ لقوله عليه السلام لِرَفَاعَةَ: {ثم افعل ذلك في كل ركعة ولا تستفتح}<sup>(٣)</sup>، ولأن الاستفتاح هو الابتداء في الشيء، ولا يكون ذلك إلا مرة.

(ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى)؛ لقول ابن مسعود: «صليت خلف رسول الله صلى

وقد تكلم المحقق ابن الهمام في الجواب عن هذا فقال بعد أن أورد روايات عن كبار الصحابة في تركِ جلسة الاستراحة: «فقد اتفق أكابر الصحابة الذين كانوا أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشد اقتفاءً لأثره وألزم بصحبته من مالك بن الحويرث رضي الله عنه على خلاف ما قال، فوجب تقديمه، ولذا كان العمل عليه عند أهل العلم، كما سمعته من قول الترمذي». راجع «فتح القدير» ج ١، ص ٢٦٨، وانظر الكلام موسعاً في هذه المسألة في «إعلاء السنن» للمحدث الناقد الشيخ ظفر أحمد العثماني ج ٣، ص ٤٨ - ٥١.

(١) ب : (إنني)، والمثبت هو الموافق لمصدر الحديث.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٦١٩)، وابن ماجه في «سننه» (٩٦٣)، وأحمد في «مسنده» (٩٨، ٩٢ / ٤). وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا تبادروني): أي لا تسبقوني، (فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت، تدركوني به إذا رفعت): قال الخطابي: يريد أنه لا يضركم رفعي رأسي من الركوع وقد بقي عليكم شيء منه إذا أدركتموني قائماً قبل أن أسجد، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع يدعو بكلام فيه طول، (إني قد بدنت): يُروى على وجهين: أحدهما بتشديد الدال معناه: كبر السن. يقال: بدّن الرجلُ تبديناً إذا أسنَّ، والوجه الآخر: بدّنتُ مضمومة الدال غير مشددة ومعناه: زيادة الجسم واحتمال اللحم. «عون المعبود» ج ٢، ص ٢٣٠.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ، وحديث رفاعه هو حديث الأعرابي المتقدم ص ٢٠٩، ورفاعة رضي الله عنه هو الذي روى الحادثة، فكلام النبي صلى الله عليه وسلم موجه للأعرابي لا لرفاعة. وهو في الصحيحين كما تقدم. وفي «سنن الترمذي» (٣٠٢)، و«سنن أبي داود» (٨٥٦)، و«سنن النسائي» (١٠٥٣).

الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر، فلم يرفعوا<sup>(١)</sup> أيديهم إلا في افتتاح الصلاة<sup>(٢)</sup>. وهذا حجة على الشافعي<sup>(٣)</sup> في رفع الأيدي عند الركوع وعند رفع رأسه منه<sup>(٤)</sup>.

(فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة<sup>(٥)</sup> الثانية افترش رجله اليسرى فجلس

(١) أ: (فلم يكونوا يرفعون) بدل (فلم يرفعوا)، فأثبت ما وافق الحديث.

(٢) أخرجه الدارقطني ج ١، ص ٢٩٥، وهذا الحديث يحكي فعل النبي صلى الله عليه وسلم قولاً. وقد أخرج النسائي في «سننه» (١٠٢٦)، وأبو داود في «سننه» (٧٤٨)، والترمذي في «سننه» (٢٥٧) حديثاً عن ابن مسعود رضي الله عنه يحكي فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم بفعله، إذ قال رضي الله عنه: «ألا أخبركم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: فقام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد»، قال الترمذي: حديث حسن. وصححه ابن حزم في «المحل» ج ٤، ص ٨٨، وانظر الكلام على هذا الحديث في «بغية الأملعي في تخريج الزيلعي» لعبد العزيز الفنجاني ج ١، ص ٣٤٩.

ومسألة ثبوت رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه: مما احتدم النقاش فيها بين النقاد من أهل الحديث كما تجد ذلك في «نصب الراية» ج ١، ص ٣٨٩ - ٤١٨ في ٢٩ صفحة، و«البنية» ج ٢، ص ٢١٥ - ٢٢٧، و«إعلاء السنن» ج ٣، ص ٥٦ - ٩٠.

وقد تكلم المحقق الشيخ محمد زاهد الكوثري في مقدمة كتابه «النكت الطريفة» ص ٨ - ٩ في هذه المسألة، وكان من قوله ص ٨ أن مع الحنفية «مالك عالم أهل المدينة . . و سفيان الثوري منافس أبي حنيفة في الكوفة، وكل هؤلاء يقولون بعدم الرفع، بل لم يصح حديث مطلقاً في الرفع غير حديث ابن عمر، وعلل الأحاديث الأخرى مشروحة في «الجواهر النقي» و«نصب الراية» وغيرهما، وأما حديث ابن عمر في الرفع، فلم يأخذ هو به في رواية مجاهد و عبد العزيز الحضرمي عنه». ثم انتهى الكوثري إلى القول: «تكاد تكون الأدلة تتكافأ في الجانبين: الرفع، وعدم الرفع، كما يميل إلى ذلك ابن القيم في بعض كتبه، على مغالاته في المسائل».

(٣) قوله: (وهذا حجة على الشافعي) مكرر في أ.

(٤) انظر في مذهب الإمام الشافعي: «الأم» ج ١، ص ١٨، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٦٤،

١٦٥، و«المجموع» ج ٣، ص ٢٦٧.

(٥) ساقط من ب.

عليها<sup>(١)</sup>، ونَصَبَ اليمنى نصبًا ووجَّهَ أصابعها<sup>(٢)</sup> نحو القبلة) هكذا روت عائشة أنه عليه السلام فعل ذلك<sup>(٣)</sup>، وكذلك ذكر وائل بن حُجْرٍ لما وصف صلاة النبي عليه السلام<sup>(٤)</sup>، ولم يُفَصِّل<sup>(٥)</sup>. وعند الشافعي في الأولى كذلك، وفي الثانية يَتَوَرَّك<sup>(٦)</sup>، وعند مالك يتَوَرَّك فيها<sup>(٧)</sup>. وقد صارا محجوجين بالحديثين.

(وَوَضَعَ يديه على فخذه، وبسط أصابعه)؛ لأنه أقرب إلى التعظيم. (ثم يتشهد<sup>(٨)</sup>)<sup>(٩)</sup>.

(١) أي على قدمها، بان يجعلها تحت أليته. «اللباب» ج ١، ص ٨٣.

(٢) ب : (أصابع رجله).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، وفيه: «وكان [عليه

الصلاة والسلام] يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى».

(٤) حديث وائل بن حجر في وصف قعود النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قدمتُ المدينة، قلت لأنظرنَّ إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما جلس - يعني للتشهد -: افترش رجله اليسرى، ووضع يده اليسرى - يعني على فخذه اليسرى - ونصب رجله اليمنى»، أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٩٢) وقال: «هذا حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم».

(٥) ب : (ولم يفعل)، والمثبت من أ، ج.

ومعنى قوله: (ولم يُفَصِّل) أي: إن وائل بن حجر رضي الله عنه لم يفصّل، أي لم يميز في وصفه لقعود النبي صلى الله عليه وسلم بين الجلسة الأولى والجلسة الثانية، خلافاً لما عند الشافعية من أنه يجلس كذلك في الأولى، ويتورك في الثانية.

(٦) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٧٢، و«كفاية الأخيار» ص ١١٧.

والافتراش: أن يجلس على كعب يسراه وينصب يميناه، ويوجه أصابعه للقبلة كما سيأتي في كلام القدوري. والتورك: هو كالاتراش، لكن يخرج يسراه من جهة يمينه، ويلصق وركه بالأرض. «منهاج الطالبين» ج ١، ص ١٧٢.

(٧) انظر «بداية المجتهد» ج ١، ص ٣١٩، و«الشرح الصغير» ج ١، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٨) وكذا في ج، وفي أ: (ويتشهد).

(٩) والمرأة تجلس على أليتها اليسرى وتُخرج رجلها اليسرى من تحت اليمنى، لأنه أستر لها.

«اللباب» ج ١، ص ٨٣، و«الهداية» ج ١، ص ١٣٢.

(والتشهد) المختار هو تشهد عبد الله<sup>(١)</sup> ابن مسعود<sup>(٢)</sup>، [أن يقول: التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله]<sup>(٣)</sup>، والشافعي أخذ بتشهد ابن عباس<sup>(٤)</sup>، .....

(١) (عبد الله) غير موجود في ب .

(٢) تشهد ابن مسعود رضي الله عنه هو ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٢٦٥) عنه قال: «علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم - وكفي بين كفيه - التشهد كما يعلمني السورة من القرآن: التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله»، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٠٢)، وعنده بصيغة الأمر: «إذا قعد أحدكم للصلاة فليقل»، وكذلك أحمد في «المسند» ج ١، ص ٤٢٢.

وذكر في «الاختيار» ج ١، ص ٧٤ سندًا لهذا الحديث: «أن حمادًا أخذ بيد أبي حنيفة وعلمه التشهد، وقال: أخذ إبراهيم النخعي بيدي وعلمني، وأخذ علقمة بيد إبراهيم وعلمه، وأخذ عبد الله بن مسعود بيد علقمة وعلمه، وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد عبد الله وعلمه التشهد، فقال: قل التحيات لله... إلى آخره.

(٣) ما بين المعكوفين من قوله: (أن يقول: التحيات لله) إلى قوله هنا: (عبده ورسوله) - سقط من النسخ الثلاث: أ، ب، ج، وأثبتته لأنه ورد في متن القدوري ضمن «اللباب» ج ١، ص ٨٤، وورد أوله في متن «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٣٢ الذي أصله متن القدوري. ثم إن كلام القدوري بعده يقتضي هذا النص، إذ يقول بعد: (ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى). فلو أسقطنا هذا النص لأصبح وصل كلام القدوري: (والتشهد، ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى)، فلا تستقيم العبارة. والذي يبدو أن النص المشار إليه سقط من نسخة الشارح، أو من النسخة الأم التي تفرعت عنها النسخ، والله أعلم.

(٤) انظر «الأم» ج ١، ص ١٤٠، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٧٤.

وتشهد ابن عباس هو ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٠٣) عن ابن عباس أنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: التحيات



والأخذ بقول ابن مسعود أولى، فإنه قال: «أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي، وعلمني التشهد كما علمني آية من القرآن»<sup>(١)</sup>، وأخذ اليد للتأكيد، ورُوي أنه قال: وأخذ [ب: ٢١ / ١] عليّ الواوات<sup>(٢)</sup>، ولأن بالواو تصير كل كلمة ثناءً مستقلاً، ولأن اللام في «السلام» توجب الاستغراق والتعميم، فهو أولى من الأفراد والتوحيد<sup>(٣)</sup>.

(ولا يزيد<sup>(٤)</sup> على هذا في القعدة الأولى)، وقال الشافعي: يصلي على النبي عليه السلام<sup>(٥)</sup>.

المباركات الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله»، وفي رواية الترمذي في «سننه» (٢٩٠)، والنسائي في «سننه» (١١٧٤): «سلام عليك أيها النبي ... سلام علينا» مجرداً من غير ألف ولام. (١) راجع رواية البخاري في الحاشية، وأخرجه أحمد في «مسنده» ج ١، ص ٤٢٢، وأبو داود في «سننه» (٩٧٠).

(٢) أ: (على الواوات).

(٣) يعني في تشهد ابن عباس رضي الله عنهما. وكان المصنف اعتمد على رواية الترمذي والنسائي التي أشرت إليها قبل، والتي فيها: «سلام عليك أيها النبي»، «سلام علينا» مجرداً من الألف واللام. وليراجع في المقارنة بين الروايتين «نصب الراية» ج ١، ص ٤٢٠ - ٤٢١ حيث رجح تشهد ابن مسعود رضي الله عنه بقوله: «إن الأئمة الستة اتفقوا عليه لفظاً ومعنى، وذلك نادر، وتشهد ابن عباس معدود في أفراد مسلم، وأعلى درجة الصحيح عند الحفاظ ما اتفق عليه الشيخان، ولو في أصله، فكيف إذا اتفقا على لفظه؟». اهـ.

(٤) أ: (ولا يزداد).

(٥) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول: سنة في الأظهر عند الشافعية، وفي غير الأظهر: لا تسن فيه. وهي فرض في التشهد الأخير. «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٧٣، ١٧٤، وانظر «الأم» ج ١، ص ١٤٠.

ولنا حديث عائشة: «كان النبي عليه السلام لا يزيد على التشهد في القعدة الأولى»<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

(ويقرأ في الركعتين الآخرين فاتحة الكتاب خاصة)؛ لما روى جابر: «أنه عليه السلام كان يقرأ في كل ركعة من الآخرين بأم القرآن»<sup>(٣)</sup>، وعن عليّ وابن مسعود أنها كانا يُسَبِّحان في الآخرين<sup>(٤)</sup>، فدل أن [أ: ١٤ / ١] القراءة ليست بواجبة فيهما. وعند الشافعي يقرأ الفاتحة والسورة اعتبارًا بالنفل<sup>(٥)</sup>. والفرق لنا: أن كل ركعتين من النفل صلاة على حدة، بخلاف الفرض.

(فإذا جلس في آخر الصلاة جلس كما جلس في الأولى)؛ لأنها هيئة مسنونة فلا تختلف

(١) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» ج ٧، ص ٣٣٧ وفيه: «في الركعتين»، وأخرج أحمد في «مسنده» (٤٥٩ / ١) عن عبد الله بن مسعود قال: «علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها، ... ، قال: ثم إن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده ما شاء الله أن يدعوه، ثم يسلم». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ج ٢، ص ١٤٢: رواه أحمد ورجاله موثقون.

(٢) قوله: (وقال الشافعي... القعدة الأولى) ساقط من ب.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» ج ٩، ص ١٠٠ عن جابر بن عبد الله قال: «سنة القراءة في الصلاة أن تقرأ في الأولين بأم القرآن وسورة، وفي الآخرين بأم القرآن»، وأخرج البخاري في «صحيحه» (٧٧٦)، ومسلم في «صحيحه» (٤٥١) عن أبي قتادة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة، ويُسمعن الآيات أحياناً، ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب».

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» ج ١، ص ٣٢٧ عن عليّ وعبد الله أنها قالوا: «اقرأ في الأوليين، وسبِّح في الآخرين»، قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٤٨: «وفيه انقطاع»، وفي «موطأ محمد» ص ٦٢: «أن عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه، وفيما يخافت فيه في الأوليين ولا في الآخرين، وإذا صلى وحده قرأ في الأوليين بفاتحة وسورة، ولم يقرأ في الآخرين بشيء».

(٥) هذا في غير الأظهر عند الشافعية، حيث يُسنّ قراءة سورة بعد الفاتحة، أما في الأظهر فإنه لا

يقرأ بعد الفاتحة في الثالثة والرابعة. «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٦١، وانظر «الأم» ج ١، ص ١٣١.

كوضع اليدين على الفخذين. وعند الشافعي يتورك في الثانية<sup>(١)</sup>؛ لما روي: «أنه عليه السلام كان إذا جلس في آخر صلاته<sup>(٢)</sup> أماط رجله اليسرى<sup>(٣)</sup> وأخرجها من تحت وركه اليمنى<sup>(٤)</sup>». وقد ضَعَفَ هذا الحديث الطحاوي<sup>(٥)</sup>، وإن صحَّ: يُحمل على حالة العذر.

(وَتَشْهَدَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ لحديث فَصَالَةَ [أنه عليه الصلاة والسلام] قال: {إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه، ثم يصلي على النبي} <sup>(٦)</sup>.

(١) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٧٢، و«كفاية الأخيار» ص ١١٧.

(٢) ب: (صلاة).

(٣) ساقط من أ، ب. والمثبت من هامش ج.

(٤) الحديث المقصود هو حديث أبي حميد الساعدي، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٢٨)، والترمذي في «سننه» (٣٠٤)، وأبو داود في «سننه» (٧٣٠)، والنسائي في «سننه» (١٢٦٢)، ابن ماجه في «سننه» (١٠٦١) كلهم بنحوه. مركز أيداع الرسائل الجامعية

والورك: ما فوق الفخذ، وهي مؤنثة. «مختار الصحاح» مادة (ورك).

(٥) ضَعَفَ الطحاوي هذا الحديث في «شرح معاني الآثار» ج ١، ص ٢٦٠، وأعلّله أبو حاتم بالإرسال كما في «العلل» ص ١٦٢. وانظر كلام الطحاوي، وكلام البيهقي معه في «نصب الراية» ج ١، ص ٤١٠ - ٤١٢، وذكر الزيلعي ج ١، ص ٤٢٤ أن الشيخ تقي الدين - يعني ابن دقيق العيد - انتصر للطحاوي، ويعني الزيلعي كتاب «الإمام» لابن دقيق العيد إذ ينقل عنه في كثير من المواضع.

وما يهمننا هنا هو توثيق كلام الشارح، بغض النظر عن الكلام حول أحاديث البخاري.

والطَّحَاوي: هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزديّ المصري المعروف بالطحاوي، من قرية من قرى مصر تعرف بطحّا، ولد سنة تسع وعشرين، وقيل: تسع وثلاثين ومائتين (٢٣٩ هـ)، وتوفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة (٣٢١ هـ). إمام من أئمة المذهب الحنفي، وله المصنفات الكبيرة مثل: «شرح معاني الآثار» و«مشكل الآثار» و«أحكام القرآن»، وغير ذلك كثير.

وقد ترجم الكوثري له في جزء خاص سماه «الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي»،

وانظر «تاج التراجم» ص ١٠٠، و«تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ١٩٥.

(٦) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٤٨١)، والترمذي في «سننه» (٣٤٧٧)، وقال الترمذي هذا

(ودعا بما شاء مما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية المأثورة)؛ لقوله عليه السلام لابن مسعود حين علمه التشهد: {إذا<sup>(١)</sup> قلتَ هذا أو فعلتَ هذا فقد تمت صلاتك، ثم اختر من أطيب الكلام ما شئتَ<sup>(٢)</sup>، وهو حجة على الشافعي في إيجاب الصلاة على النبي في التشهد<sup>(٣)</sup>، فإنه لم يُذكر، وحكم بالصحة.

(ولا يدعو بما يُشبه كلام الناس)؛ لقوله عليه السلام: {إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس<sup>(٤)</sup>}. وما رواه الشافعي من قوله عليه السلام: {سلوا الله [ب: ٢/٢١]

حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ج ٥، ص ٢٩٠، وابن خزيمة في «صحيحه» ج ١، ص ٣٥١، والحاكم في «المستدرک» ج ١، ٣٥٤ وقال: صحيح على شرط مسلم. (١) ب: (فيذا).

(٢) هو حديث تشهد ابن مسعود، وتقدم تخريجه ص ٢١٣، وموطن الشاهد في الحديث - وهو الدعاء آخر التشهد - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٠٢)، والنسائي في «سننه» (١٢٩٨)، وأحمد في «مسنده» ج ١، ص ٤٢٧، وليس عندهم قوله: {إذا قلتَ هذا...}، بل هي عند أبي داود في «سننه» (٩٧٠)، وأحمد في «مسنده» ج ١، ص ٤٢٢، والدارمي في «سننه» (١٣٤١).

وهنا استدلل المصنف بهذا الحديث لبيان مشروعية أصل الدعاء بعد التشهد، ثم أورد بعد ما يدل على اختصاص الدعاء بما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية المأثورة وهو قوله عليه الصلاة والسلام: {إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس}. فلا يرد عليه ما أورده الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٤٢٩ على صاحب «الهداية» من أن هذا الحديث حجة للشافعي في إباحة الدعاء بكلام الناس، إذ إن صاحب «الهداية» ذكر هذا الحديث ولم يذكر الحديث الذي يبين المقصود. ولعل الإمام المرغيناني قصد هذا أيضًا، أعني بيان مشروعية أصل الدعاء بعد التشهد، وفاته أن يذكر حديث «إن صلاتنا هذه...».

(٣) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٧٣، و«الأم» ج ١، ص ١٤٠، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٢٦٣، و«المجموع» ج ٣، ص ٤٤٣، ٤٤٧.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٣٧)، وأخرجه النسائي في «سننه» (١٢١٨)، وأبو داود في «سننه» (٩٣٠) من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه.

حاجتكم في صلاتكم حتى شِئِعَ نعالكم<sup>(١)</sup> وملح قُدُوركم<sup>(٢)</sup> {<sup>(٣)</sup> - محمولٌ على ما قبل<sup>(٤)</sup> تحريم الكلام.

ثم يُسَلَّم عن يمينه، فيقول: «السلام عليكم ورحمة الله»، (و) يسلم<sup>(٥)</sup> (عن يساره مثل ذلك)؛ لقول ابن مسعود: «كان النبي عليه السلام يسلم عن يمينه: {السلام عليكم ورحمة الله} حتى يُرى بياض خَدِّه الأيمن، وعن يساره: {السلام عليكم ورحمة الله} حتى يُرى بياض خده الأيسر»<sup>(٦)(٧)</sup>.

(١) الشِّئِع: سَيرٌ يمسك النعل بأصابع القدم. «المعجم الوسيط» مادة (شع).

وقال النووي: شِئِع النعل... هو أحد سبور النعل الذي يدخل بين الأصبعين، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام، وهو السير الذي يُعقد فيه الشع. «تهذيب الأسماء واللغات» ج ٣، ص ١٦٢.

(٢) ب : بزيادة (وإنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن)، وهذه الزيادة ليست من هذا الحديث، وإنما هي من الحديث السابق، لكن بلفظ: «إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن».

(٣) والحديث أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٩٧٣)، وقال: حديث غريب، وأخرجه مرسلاً (٣٩٧٥)، وليس فيها ذكر كون ذلك في الصلاة.

(٤) أ، ب : (قيل من)، وفي ج طمس، والمثبت من نسخة (مراد ملا).

(٥) ساقط من ب.

(٦) أخرجه النسائي في «سننه» (١٣٢٥)، وأبو داود في «سننه» (٩٩٦)، وابن ماجه في «سننه»

(٩١٤)، والترمذي في «سننه» (٢٩٥)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٧) (وينوي بالتسليمة الأولى مَنْ عن يمينه من الرجال والنساء والحَفَظَة، وكذلك في الثانية،

ولا بدَّ للمقتدي من نية إمامه [أي ينوي المقتدي إمامه بتسليمه]، فإن كان الإمام من الجانب الأيمن أو الأيسر: نواه فيهم [أي نوى الإمام في القوم الذين ينويهم بالسلام]، والمنفردُ ينوي الحَفَظَة لا غير، والإمامُ ينوي بالتسليمتين الحَفَظَة). «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٣٦ - ١٣٧.

### [ الجهر بالقراءة والإسرار بها ]

(ويجهر بالقراءة في الفجر والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء إن كان إمامًا، ويُخفي القراءة فيما بعد الأوليين) على هذا توارث الأئمة، (وإن كان منفردًا فهو مُحَيَّر: إن شاء جَهَرَ وأسمع نفسه، وإن شاء خَافَتْ)؛ لأنه ليس معه من يُسمِعُه، وقيل: أدنى الجهر أن يُسمع جَارَه، وأدنى المخافة أن يُسمع نفسه، وما دون ذلك مَجْمَعَةٌ<sup>(١)</sup>.

(ويخفي الإمامُ القراءة في الظهر والعصر)؛ لقوله عليه السلام: {صلاة النهار عَجَاءٌ}<sup>(٢)</sup>،

(١) مَجْمَعٌ في خبره: لم يبينه، ومجمع في كتابه: لم يبين حروفه. «مختار الصحاح»، مادة (مجم).

(٢) هذا الحديث «باطل لا أصل له» في المرفوع، وإنما هو من كلام بعض التابعين.

قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢: «قال النووي في «الخلاصة»: حديث: «صلاة النهار عَجَاءٌ» باطل لا أصل له» أي في المرفوع. قال الزيلعي: «ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» من قول مجاهد وأبي عبيدة».

وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود. «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي ص ٢٦٥ - ٢٦٦، وانظر «كشف الخفاء» للعجلوني ج ٢، ص ٣٦.

غير أن مسألة الجهر والإسرار بالقراءة مما توارثه المسلمون خلفًا عن سلف كما ذكر المصنف قبلاً، وكما ذكر المرغيناني في «الهداية» ج ١، ص ١٣٨، فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٧٤٦) عن خَبَاب بن الأرت أنه سئل: «أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم. قلنا بِمَ كنتم تعرفون ذلك؟ قال: باضطراب لحيته». وانظر الآثار في ذلك في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٠١.

فإفادة هذا الحديث - وهو في الصحيح - هذا الحكم، مضموم إليه توارث المسلمين له واستفاضته بينهم من غير نكير: كل هذا يفيد القطع ولا ريب. فاستدلال الشارح بمثل ما استدلل به - وهو حديث لا أصل له في المرفوع - له شواهد أخرى قوية. وإنما يستدل بعض الفقهاء بأحاديث ضعيفة لصراحتها في الدلالة على الحكم، لا لقوتها الذاتية. نعم يبقى مأخذ عليهم، وهو نسبتهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يثبت عنه. انظر «دراسة حديثة مقارنة لنصب الراية وفتح القدير ومنية الأملعي» للشيخ محمد عوامة ص ٣٢٩.

أي: لا يُسمَعُ فيها قراءة<sup>(١)</sup>.

### [ صلاة الوتر ]

(والوتر<sup>(٢)</sup> ثلاث ركعات لا يفصلُ بينهما بسلام)؛ لقول أبي بن كعب: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُوتر بثلاث لا يُسلم حتى ينصرف»<sup>(٣)</sup>، وقد رُوي: «أنه [عليه الصلاة والسلام] نهى عن البتراء»، وهو: أن يوتر بركة<sup>(٤)</sup>، .....

(١) أي ليس فيها قراءة مسموعة، سُميت به لأنها لا تتكلم، وكل من لا يقدر على الكلام فهو أعجم. «البنية» ج ٢، ص ٩٠٧، «مختار الصحاح»، مادة (عجم).

(٢) قال في «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٦٨: (الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا رحمهما الله: سنة).

والوتر: بفتح الواو، وكسرهما، هو في اللغة: الفرد، خلاف الشفع. وفي الشرع: صلاة مخصوصة وهي ثلاث ركعات بعد العشاء بتسليمة واحدة، وقنوت في الثالثة. «البحر الرائق» ج ٢، ص ٤٠، و«الهدية العلائية» ص ١٠٧.

وصلاة الوتر واجبة عند أبي حنيفة، وهو الظاهر من مذهبه، وهو الأصح، وعنه أنه سنة، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد، وعنه أنه فريضة، وبه أخذ زُفر، والتوفيق أن يقال: فرض عملاً، وواجب اعتقاداً، وسنة ثبوتاً. ومعنى كونه فرضاً عملاً، أنه من جهة العمل فقط محكوم عليه بأنه فرض لا من جهة الاعتقاد، فلا يُكفر جاحده. «الاختيار» ج ١، ص ٧٦، و«اللباب» ج ١، ص ٨٧، و«كشف الستار عن فريضة الوتر» للناقلي ص ٥.

(٣) أخرجه النسائي في «سننه» (١٧٠١)، وأخرجه الحاكم بنحو هذا اللفظ من حديث عائشة رضي الله عنها في «المستدرک» ج ١، ص ٤٤٦ - ٤٤٧، وصححه على شرط الشيخين.

ومما يشهد للمقام ما أخرجه أحمد في «مسنده» (٤١ / ٢) عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {صلاة المغرب وتر النهار، فأوتروا صلاة الليل}.

(٤) قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٢٠ «أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» عن أبي سعيد «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء، أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها» وهذا التفسير للبتراء من راوي الحديث، بل ظاهر اللفظ أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، كذا ذكر

وصار الشافعي محجوجاً به في إجزاء<sup>(١)</sup> الركعة<sup>(٢)</sup>، وما رواه أنه [عليه الصلاة والسلام] قال: {فأوتر بركعة}، أي: [أ: ١٤ / ٢] متصلةً بثنيتين، بدلالة آخر الحديث: {توتر لك<sup>(٣)</sup> ما تقدم<sup>(٤)</sup>}.

(ويَقْنُتُ في الثالثة قبل الركوع)؛ لقول علي وابن مسعود وابن عباس: «راعينا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل، فَنَتَّ قبل الركوع»<sup>(٥)</sup>.....

الزيلعي ج ٢، ص ١٢٠، ١٧٢.

والحديث تكلم فيه، وناقش الحافظ الزيلعي الكلام وأورد آثاراً تعزز النهي عن أداء الوتر بواحدة، فليُراجع ج ٢، ص ١٢٠ - ١٢٢، ص ١٧٢ - ١٧٣. وكذلك ناقشه المحقق ظفر العثماني في «إعلاء السنن» ج ٦، ص ٦٣ - ٦٨، وفيه بسط واسع، في كون صلاة الوتر ثلاث ركعات. وللمحقق محمد زاهد الكوثري كلام نفيس في «النكت الطريفة». ص ١٩٢ - ١٩٦ في تأييد حديث البتيراء هذا، وفي الجمع بين الأدلة في هذه المسألة في أن صلاة الوتر لا تؤدي واحدة.

(١) ب: (محجوجاً في آخر).

(٢) عند الشافعية يؤدي الوتر بركعة، وبثلاث، وبخمس، وبسبع، وبتسع، وبإحدى عشرة، وهذا أكثره على الأصح. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٢١، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٣٢٨، و«المجموع» ج ٣، ص ٥٠٦.

(٣) أ: (يوتر)، وأثبت ما في ب لأنه الموافق لمصدر الحديث.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٧٣)، ومسلم في «صحيحه» (٧٤٩) عن ابن عمر: «أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب، فقال: كيف صلاة الليل؟ فقال: {مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة توتر لك ما قد صليت}، وفي رواية للبخاري (٩٩٠): «إذا خشيت أحدكم الصبح: صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى». قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ج ٢، ص ٥٥٨ «واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم: {صلى ركعة واحدة} على أن فصل الوتر أفضل من وصله، وتُعقَّب أنه ليس صريحاً في الفصل فيحتمل أن يريد بقوله: {صلى ركعة واحدة} أي مضافة إلى ركعتين مما مضى».

(٥) لم أجده بهذا اللفظ، ولكن روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت قبل الركوع من

حديث أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر. كما في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٢٣. من ←



وما روى الشافعي<sup>(١)</sup>: أن النبي عليه السلام قال بعد الركوع: {اللهم أنج الوليد بن الوليد} إلى آخره<sup>(٢)</sup> - كان في الفجر، ثم نُسخ<sup>(٣)</sup>.

ويقنت (في جميع [ب: ٢٢/ ١] السنة)؛ لأنه عليه السلام علّم الحسن دعاء القنوت، وقال: {اجعله في وترك}<sup>(٤)</sup>، .....

ذلك حديث أبي بن كعب «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ... ويقنت قبل الركوع». أخرجه النسائي في «سننه» (١٦٩٩)، وابن ماجه في «سننه» (١١٨٢)، والبيهقي في «سننه» ج ٣، ص ٣٩، قال الشيخ ظفر في «إعلاء السنن» ج ٦، ص ٧١: «قال العيني: ورواه ابن ماجه بسند صحيح». أما من حديث علي فقد ذكر العيني في «البنية» ج ٢، ص ٤٩٩ أن الطحاوي أخرجه وابن ماجه والنسائي والترمذي.

(١) عند الشافعية في موضع القنوت أوجه: أصحابها: بعد الركوع، والثاني: قبل الركوع، والثالث: يتخير بينهما، وإذا أوتر بواحدة قنت فيها، وإذا أوتر بأكثر من واحدة قنت في الركعة الأخيرة. انظر «روضة الطالبين» ج ١، ص ٣٣٠ - ٣٣١، و«المجموع» ج ٣، ص ٥١٠.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٥٦٠)، ومسلم في «صحيحه» (٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) لأنه جاء عند مسلم في «صحيحه» (٦٧٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال: «اللهم أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هاشم» وفي آخره: «ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت {ليس لك من الأمر شيء}»، وعند البخاري في «صحيحه» (٤٥٦٠): «وكان يقول في بعض صلاته في صلاة الفجر: اللهم العن فلاناً وفلاناً لأحياء من العرب، حتى أنزل الله: {ليس لك من الأمر شيء}».

(٤) تعليم النبي صلى الله عليه وسلم دعاء القنوت للحسن بن علي رضي الله عنهما أخرجه أبو داود في «سننه» (١٤٢٥)، والترمذي في «سننه» (٤٦٤)، والنسائي في «سننه» (١٧٤٥)، وابن ماجه في «سننه» (١١٧٨)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن. لكن قوله: (اجعله في وترك) قال فيه الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٢٦: «لم أجد هذا الحديث»، وكذلك قال العيني في «البنية» ج ٢، ص ٥٠٦.

لكن يستدل بحديث أخرجه أصحاب السنن: الترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي (١٧٤٧)، وأبو

وهذا يقتضي الدوام، ولأنه ذُكرُ مسنون فلا يتوقت كسائر الأذكار. وقال الشافعي أنه يقنت في النصف الأخير من رمضان<sup>(١)</sup>؛ لأن عمر جمع الناس على أبي، فكان يصلي بهم عشرين ركعة، ولا يقنت إلا في النصف الأخير من رمضان<sup>(٢)</sup>. فنقول<sup>(٣)</sup>: المراد من القنوت: طول القيام<sup>(٤)</sup>.

(ويقرأ في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة معها<sup>(٥)</sup>)؛ لقول ابن عباس: «إن النبي عليه السلام قرأ في الركعة الأولى من الوتر: «سبح اسم ربك»، وفي الثانية: «قل يا أيها

داود (١٤٢٧)، وابن ماجه (١١٧٩) عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك...»، قال الترمذي: «حديث حسن غريب»، ووجه الاستدلال به أن «كان» تقتضي الدوام، فدل على أنه كان يقنت به في جميع السنة. «البناءة» للعيني ج ٢، ص ٥٠٢.

(١) يستحب القنوت في الوتر عند الشافعية في النصف الأخير من رمضان، وفي وجه أنه يقنت في جميع رمضان، وفي وجه أنه يقنت في جميع السنة، والأول هو الصحيح عندهم. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٢٢، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٣٣٠.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٤٢٩)، وفيه (عشرين ليلة) لا (عشرين ركعة) قال فيه الزيلعي: «وهذا منقطع». «نصب الراية» ج ٢، ص ١٢٦. ورؤي بطريق آخر فيه مجهول، كما ذكر الزيلعي، ونقل عن النووي تضعيفها. ويأتي الكلام على أن صلاة القيام في رمضان عشرون ركعة، في موضعه.

(٣) في أ، ب، (مراد ملا): (فيقول)، وفي ج طمس، فأثبتها بالنون (فنقول) من مطبوعة قازان ليستقيم الكلام.

(٤) القنوت لفظ مشترك بين الطاعة، والقيام، والخشوع، والسكوت، وغير ذلك... وفي الحديث: {أفضل الصلاة طول القنوت} أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٥٦)، «نصب الراية» ج ٢، ص ١٣١ - ١٣٢. قال النووي في «شرح مسلم» ج ٦، ص ٣٥ - ٣٦ عند شرح هذا الحديث: «المراد بالقنوت هنا: القيام باتفاق العلماء فيما علمت».

(٥) هذا اللفظ (معها) ساقط من أ، ب، وأثبتته من ج، و«اللباب» ج ١، ص ٨٧، و«الهداية»

ج ١، ص ١٧٠.

الكافرون»، وفي الثالثة: «قل هو الله أحد»<sup>(١)</sup>.

{وإذا أراد أن يقنت كَبَّرَ وَرَفَعَ يديه، ثم قنت}؛ لحديث ابن عباس يرفعه: {لا تُرفع الأيدي إلا في سبعة<sup>(٢)</sup> مواطن}، وذكر: «القنوت» من جُمَلَتِها<sup>(٣)</sup>. {ولا يَقْنُتُ في صلاةٍ غيرها}، وقال الشافعي: يقنت في الفجر<sup>(٤)</sup>. لنا قول ابن عمر: «ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجر إلا شهراً، ثم ترك»<sup>(٥)</sup>، .....

(١) أخرجه النسائي في «سننه» (١٧٠٢)، والترمذي في «سننه» (٤٦٢)، وابن ماجه في «سننه» (١١٧٢)، وقد روي من حديث أبي السابق ذكره في الهامش ص ٢٢٢، وروي من حديث عائشة. «نصب الراية» ج ٢، ص ١١٨ - ١١٩.

(٢) في أ، ب، و (مراد ملا): (سبع)، وفي ج طمس، وقد جاء بلفظ (سبعة) في باب صلاة العيدين في النسخة أ، فأثبتته كذلك لموافقتها ما ذكره الزيلعي عند الكلام على هذا الحديث.

(٣) قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ١، ص ٣٩٠: «روي من حديث ابن عباس، ومن حديث ابن عمر بنقص وتغيير، قال الطبراني في «معجمه الكبير» ج ١١، ص ٣٨٥: ... عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن: حين يفتح الصلاة، وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت، وحين يقوم على الصفا، وحين يقوم على المروة، وحين يقف مع الناس عشية عرفة، وبيجمع [أي مزدلفة]، والمقامين حين يرمي الجمرة}». اهـ. وليس فيه «القنوت». وقد روي مرفوعاً وموقوفاً كما في «نصب الراية».

وقد سرد الزيلعي روايات للحديث فيها: «ترفع الأيدي في سبعة مواطن»، ثم نقل عن ابن دقيق العيد نقداً لهذا الحديث منه قوله: «ويستحيل أن يكون {لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن} صحيحاً، وقد تواترت الأخبار بالرفع في غيرها كثيراً، منها: الاستسقاء... ورفع اليدين في القنوت». اهـ. والحديث الذي ذكره المصنف: ذكره المرغيناني في «الهداية» ج ١، ص ١٣١، ١٧٠، ٢١٢، وفي غير ذلك من المواضع.

(٤) عند الشافعية: يسنّ القنوت في صلاة الفجر في الركعة الثانية بعد الرفع من الركوع. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٦٦، و«المجموع» ج ٣، ص ٤٧٤.

(٥) أخرجه من حديث ابن عمر الطبراني في «معجمه الكبير» كما في «معجم الزوائد» ج ٢، ص ١٣٧ قال الهيثمي فيه بشر بن حرب، وذكر من وثقه ومن ضعفه.

وما رواه الشافعي صار منسوخاً به<sup>(١)</sup>.

### [ ما يجزئ من القراءة في الصلاة ]

(وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها لا يُجْزئ غيرها<sup>(٢)</sup>)، ويكره أن يتخذ قراءة سورة بعينها لصلاة لا يقرأ فيها غيرها؛ لأن فيه هجران بعض القرآن، وليس في القرآن

وقد مرّ حديث أبي هريرة ص ٢٢٢ المتفق عليه الذي فيه تركه صلى الله عليه وسلم القنوت في الفجر.

(١) لم يورد المصنف هنا رواية حديث للإمام الشافعي رضي الله عنه، فلعله قصد الرواية التي أوردها قبل ص ٢٢٢، لكن ليس فيها نصّ على القنوت في الفجر. أو لعله سقط من النسخ قول المصنف: «لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقنت في الفجر»، فتصبح العبارة: «وقال الشافعي: يقنت في الفجر، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقنت في الفجر». وقد وقع شبهة بهذا لصاحب «الهداية» ج ١، ص ١٧٠، ونبه إلى ذلك الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٢٧.

هذا وقد توسع الحافظ الزيلعي في بسط الأحاديث والآثار المتعارضة في هذه المسألة في نحو عشر صفحات ج ٢، ص ١٢٦ - ١٣٧ فليراجع.

أما قضية نسخ القنوت في صلاة الفجر فقد لحّص أمرها الشيخ عبد العزيز الفنجاني في حاشيته على «نصب الراية» المسماة «بغية الأملعي» ج ٢، ص ١٣٣ فقال: «لقد نبهناك فيما تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنت للنازلة إلا مرة، حين قُتل أصحابه ببئر معونة، قنت على من قتلهم شهراً... وفي ذلك القنوت دعا لوليد بن الوليد... وقد أنزل الله في ذلك «ليس لك من الأمر شيء» الآية، كما في مسلم [برقم (٦٧٥)]... ثم لم يقنت، فتطرق الاجتهاد، بأن تركه عليه السلام كان نسخاً، لمنع الله تعالى بقوله: «ليس لك من الأمر شيء»، أو لم يقنت لعدم وقوع نازلة تستدعي القنوت بعدها، فتكون شرعيته مستمرة». اهـ. بتصريف، ثم نقل ما يؤيد القول الثاني.

(٢) هذه الجملة: (وليس في شيء... لا يجزئ غيرها) تأخرت في الترتيب في النسخة أ، ب، فوقعت بعد التعليل، أي بعد قوله: (... وليس في القرآن شيء مهجور)، فجعلت ترتيبها على ما وقع في النسخة ج لموافقتها ترتيب «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٨٨، وترتيب «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٤٢.

شيء مهجور.

(وأدنى ما يجزئ من القراءة في الصلاة: ما يتناوله اسم القرآن عند أبي حنيفة رحمه الله)<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾<sup>(٢)</sup>، (وقالا: لا يجزئ أقل من ثلاث)<sup>(٣)</sup> آياتٍ قصارٍ أو آية طويلة؛ لأن الإعجاز لا يقع بدونه.

(ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام)؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾<sup>(٤)</sup>، نزلت فيمن قرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٥)</sup>، ولقول عائشة: «لأن أعص على جهر أحب إليّ [ب: ٢/٢٢] من أن أقرأ خلف الإمام»<sup>(٦)</sup>. وقال الشافعي: يقرأ<sup>(٧)</sup>؛ لأنه<sup>(٨)</sup>

(١) ولو دون الآية، واختارها القدوري، ورجحه في «البدائع». وفي «ظاهر الرواية»: آية تامة، طويلة كانت أو قصيرة، واختارها المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة والمرغيناني. انظر «اللباب» ج ١، ص ٨٨ نقلاً عن «التصحيح» للعلامة قاسم، و«الهداية» ج ١، ص ١٤٠. (٢) المزمّل، الآية: ٢٠.

(٣) ب: (لا يجوز... ثلاثة).

(٤) الأعراف، الآية: ٢٠٤.

(٥) أخرج ذلك البيهقي في «سننه» ج ٢، ص ١٥٥ عن مجاهد. وعن الإمام أحمد قال: «أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة». كما في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٤، و«المغني» لابن قدامة ج ١، ص ٣٣٠.

(٦) أخرجه محمد في «موطئه» ص ٦٢ من قول علقمة لا عائشة، وروى محمد في «موطئه» ص ٦٣ عن سعد بن أبي وقاص قال: «وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة». والأخير تكلم فيه البخاري كما في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٠.

(٧) عند الشافعية المأموم يجب عليه قراءة الفاتحة في كل ركعة في الصلاة السرية والجهرية. وقال الشافعي في القديم: لا تجب عليه في الجهرية. وهو ضعيف كما في «الروضة»، وعند الشافعية وجه شاذ: أنها لا تجب عليه في السرية أيضاً. انظر «المهذب» ج ١، ص ٧٢، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٢٤١، و«المجموع» ج ٣، ٣٢١.

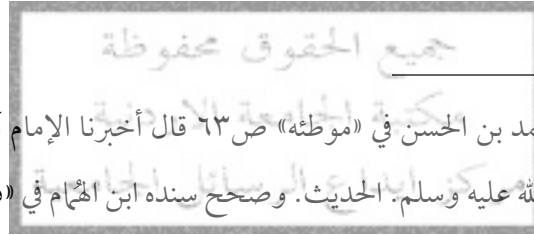
(٨) في ب تحرفت إلى: (الآية).

ركن، فلا يسقط بالالتزام كالقيام. ولنا في الفرق: قول جابر عن النبي عليه السلام: {من صلى خلف إمام فإن قراءة الإمام له قراءة} <sup>(١)</sup> - ولم يرد في القيام مثله، ولأن القيام فعل، والقراءة ذكر، والتحمُّل لا يقع في الأفعال، ويقع في الأذكار، دليُّه ما زاد على الفاتحة.

### [الإمامة]

(ومن أراد الدخول في صلاة غيره احتاج <sup>(٢)</sup> إلى نيتين: نية الصلاة؛ لما ذكرنا <sup>(٣)</sup>)، (ونية المتابعة)؛ لأن [أ: ١٥ / ١] فساد صلاة الإمام مؤثِّر في فساد صلاة المأموم، وفي ذلك إضرار به، فلا يلزمه إلا بالالتزام بالنية.

(والجماعة سنة مؤكدة)؛ لأن النبي عليه السلام واطب عليها، وهَدَّد على تركها <sup>(٤)</sup>.



(١) رواه محمد بن الحسن في «موطئه» ص ٦٣ قال أخبرنا الإمام أبو حنيفة، ... [بسنده] عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم. الحديث. وصححه سننه ابن الهمام في «فتح القدير» ج ١، ص ٢٩٤، وأخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» بسند صحيح على شرط مسلم، كما ذكر ابن الهمام. وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٨٥٠).

وقد أخرج مسلم في «صحيحه» (٤١٤) قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه» وروى (٤٠٤) زيادة: «وإذا قرأ فأَنْصِتُوا». وانظر «نصب الراية» ج ٢، ص ١٤ - ١٥. هذا، وإن هذه المسألة مما كثر الكلام فيه بين الأئمة، حتى صنف فيها المحقق عبد الحي اللكنوي كتاباً سماه: «إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام» وهو مطبوع في مجلد قرابة ٣٠٠ صفحة، طبع طبعةً حديثة سنة ١٤١١، ونشرته مكتبة السوادى في السعودية، وقد بسط مصنفه أدلة الطرفين كل البسط وحاكم بينها، فليراجع.

(٢) ب: (يحتاج).

(٣) (لما ذكرنا) ساقط من ب.

(٤) أما مواظبته عليها صلى الله عليه وسلم فمعلومة مشهورة، وهي من سنن الهدى، فقد أخرج مسلم في «صحيحه» (٦٥٤) عن عبد الله بن مسعود قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم علَّمنا سنن الهدى، وإن من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه».

(وأولى الناس بالإمامة: أعلمهم بالسنة، فإن تساوا فأقرؤهم، فإن تساوا فأورعهم، فإن تساوا فأسنهم)، والأصل أن كل من كان أفضل كان تقديمه أولى، والأفضلية ترتب على ترتيب هذه المعاني<sup>(١)</sup>. (ويكره تقديم العبد، والأعرابي، والأعمى، والفاسق، وولد الزنا، فإن تقدموا جاز)؛ لأن فيه تقليل الجماعة لقلّة الرغبة فيهم، وأما الجواز: فلا اجتماع الشرائط فيه.

(وينبغي للإمام أن لا يطوّل بهم الصلاة)؛ لقوله عليه السلام لمعاذ: {يا معاذ، أعدت فتاناً؟ إذا كنت إماماً للناس فحَفِّفْ}<sup>(٢)</sup>.

(ويكره للنساء أن يصلّين وحدهن جماعة)؛ لأنه لو كان مستحباً لبيّنه النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>، ولو فعل لنقل على الاستفاضة. وعند الشافعي: يُستحب<sup>(٤)</sup>؛ لأن امرأة استأذنت النبي عليه السلام في أن تتخذ في دارها مؤذناً<sup>(٥)</sup>، قيل له: كان هذا<sup>(٦)</sup> في الابتداء لما كان لهن الخروج،

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية

وأما تهديده صلى الله عليه وسلم على تركها، ففي الحديث الذي أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٤٢٠)، ومسلم في «صحيحه» (٦٥١) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام، ثم أخالف إلى منازل قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم}.

(١) من أدلة هذا الباب حديث أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً، ولا يؤمّن الرجل الرجل في سلطانه}، أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦٧٣)، قال المرغيناني في «الهداية» ج ١، ص ١٤٤ في توجيه هذا الحديث «وأقرؤهم كان أعلمهم، لأنهم كانوا يتلقونه بأحكامه فقدم في الحديث، ولا كذلك في زماننا فقدّمنا الأعلّم». وعلل ذلك بقوله: «القراءة مفتقر إليها لركن واحد، والعلم لسائر الأركان». اهـ.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٤٦٥) بنحوه.

(٣) في أزيادة غير مفهومة: (على ذلك عليه).

(٤) انظر «المجموع» ج ٤، ص ٩٣.

(٥) أخرجه أبو داود في «سننه» (٥٩١)، والحاكم في «المستدرک» ج ١، ص ٣٢٠.

(٦) ب: (هذا كان).

على أنه خبر الواحد فيما تعمُّ به البلوى. (فإن فعَلَنَ وقفت الإمامة<sup>(١)</sup> وسَطَّهَنَ)؛ لأنه أستر لها<sup>(٢)</sup>.

(ومن صلى مع واحد أقامه عن يمينه)؛ [ب: ٢٣ / ١] لقول ابن عباس: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فقامت عن يساره فجذبني من يساره إلى يمينه من ورائه»<sup>(٣)</sup>. (وإن كان مع<sup>(٤)</sup> اثنين تقدَّم عليهما)؛ لأن النبي عليه السلام صلى مع يتيم وأنس بن مالك وأقامهما وراءه، وجعل أم سُلَيْم خلفهما<sup>(٥)</sup>. (ولا يجوز للرجال أن يقتدوا بامرأة ولا صبي<sup>(٦)</sup>)؛ لقوله عليه السلام: {أخروهن من حيث أخرهن الله} <sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في النسخ الثلاثة: أ، ب، ج، ونسخة (مراد ملا). وفي «مختصر القُدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٩١: (الإمام).

قال في «المصباح المنير» ص ٩: «والإمام من يُؤتم به في الصلاة، ويطلق على الذكر والأنثى، قال بعضهم: وربما أنثُ إمام الصلاة بالهاء فقليل: امرأة إمامة، وقال بعضهم [ويعني به المطرزي صاحب «المغرب»]: الهاء فيها خطأ، والصواب حذفها لأن الإمام اسم لا صفة»، ثم نقل عن ابن السكيت كلاماً مقتضاه جواز إطلاق (إمامة) على المرأة، لأنَّ في الإمام معنى الصفة. وانظر «المغرب» ج ١، ص ٤٥.

(٢) ولفعل عائشة رضي الله عنها ذلك، فيما رواه الحاكم في «المستدرک» ج ١، ص ٣٢٠، والدارقطني ج ١، ص ٤٠٤ وصحح إسناده الأخير النووي كما قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ٣١.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٨)، ومسلم في «صحيحه» (٧٦٣) بنحوه.

(٤) كذا في ج. وفي أ، ب: (وإن كان)، وفي نسخة (مراد ملا): (وإن صلى مع)، وفي «اللباب» ج ١، ص ٩١: (فإن كانا) بألف المثني.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٧)، ومسلم في «صحيحه» (٦٥٨).

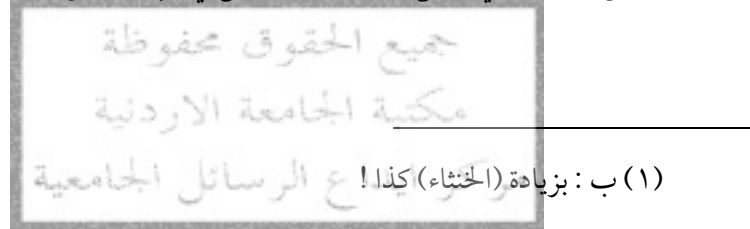
(٦) (ولا صبي) ساقط من أ، ج، وهو في «مختصر القُدوري» ج ١، ص ٩١. ويظهر أن نسخة الشارح ليس فيها ذكر الصبي لأنه لم يذكر دليل مسألته.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ١٤٩ موقوفاً على ابن مسعود، وأخرج مسلم في «صحيحه» (٤٤٠) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها}.



(وَيُصَفُّ الرجال، ثم الصبيان<sup>(١)</sup>، ثم النساء)؛ لما ذكرنا من حديث أنس. (فإن قامت امرأة إلى جانب رجل وهما مشتركان في صلاة واحدة: فسدت صلاته)<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ترك ترتيب المكان، وهو تأخيرها، فصار كما لو اقتدى بها، ولا تفسد صلاتها؛ لأن خطاب التأخير لم يتناولها. واشترائط الاشتراك في صلاة واحدة: دفعاً للحرج. وقال زفر والشافعي: لا تفسد صلاته<sup>(٣)</sup>، اعتباراً بالرجل، لكننا نقول: الرجل لم يؤمر بتأخير الرجل، فافترقا.

(ويكره للنساء حضور الجماعات)؛ لقوله عليه السلام: { لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وبيوتهن خيرٌ لهن }<sup>(٤)</sup>، (ولا بأس بأن تخرج العجوز في الفجر والمغرب والعشاء)؛ لأنها أوقات ظلمة فيؤمن من وقوع نظر الأجنبية<sup>(٥)</sup> عليها، بخلاف الظهر والعصر؛ لأنه لا يؤمن من ذلك. وقالوا: لا بأس<sup>(٦)</sup> بذلك في الكل؛ للحوقة بالرجل في آن لا يُفتتن بها<sup>(٧)</sup>.



(٢) (فسدت صلاته إن نوى الإمام إمامتها، وإن لم ينو إمامتها لم تضره ولا تجوز صلاتها، ومن شرائط المحاذاة: أن تكون الصلاة مشتركة، وأن تكون مطلقة - أي كاملة احترازاً عن صلاة الجنازة -، وأن تكون المرأة من أهل الشهوة، وأن لا يكون بينهما حائل). «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٤٨، وما بين المعترضتين من «البنية» ج ١، ص ٣٤٠، وانظر في المسألة «البنية»، و«فتح القدير» ج ١، ص ٣١١.

(٣) صحّت الصلاة مع الكراهة. انظر «المهذب» ج ١، ص ١٠٠، و«المجموع» ج ٤، ص ١٨٨.

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» ج ٢، ص ٧٦.

(٥) ب : (الأجنباء).

(٦) ب : (لا يأتين)، وهو خطأ.

(٧) قال في «اللباب» ج ١، ص ٩٢: «وفي «الجوهرة»: والفتوى اليوم على الكراهة في الصلوات كلها؛ لظهور الفسق في هذا الزمان اهـ». أي في زمانهم ! وقال العيني في «البنية» ج ٢، ص ٣٤٣: «أما في زماننا فيكره خروج النساء إلى الجماعة، لغلبة الفسق والفساد».

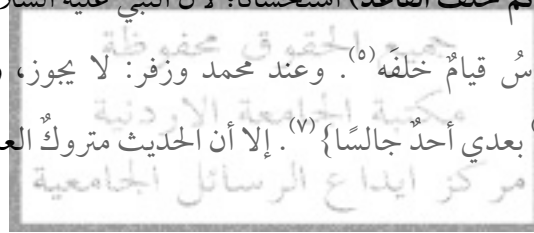
وصاحب «الجوهرة النيرة» توفي سنة ٨٠٠ هـ، والعيني توفي سنة ٨٥٥ هـ، فماذا يقول فقهاء

هذا العصر (١٤٢٥ هـ) في فسق أهله؟!

[أ: ١٥ / ٢] (ولا يصلي الطاهر خلف مَنْ به سَلَسُ البَوْل، ولا الطاهراتُ خلف المستَحَاضَةِ، ولا القارئُ خلف الأُمِّيِّ، ولا المكتسي خلف العُرْيَان)؛ لأن صلاتهم ناقصةٌ لتخلف شرطٍ منها، فلا يجوز بناء الكامل عليها، وعند زفر: جاز كمن حاله كحال الإمام، والفرق: أن ثمَّ لا يكون<sup>(١)</sup> بناء الكامل على الناقص.

(ويجوز أن يؤمَّ المتيَّم المتوضئين<sup>(٢)</sup>)، والماسحُ على الخُفَّينِ الغاسِلين)؛ لأن التيمم بدل مطلق عند [ب: ٢٣ / ٢] عدم الماء، وكذلك المسح، وقال محمد في التيمم: لا يجوز؛ لقوله عليه السلام: { لا يؤمَّ المتيَّم المتوضئين<sup>(٣)</sup> }<sup>(٤)</sup>، وقد قيل: الحديث لم يثبت. ولئن ثبت فمحمول على متيَّم به عذرٌ دائم.

(ويصلي القائمُ خلفَ القاعد) استحساناً؛ لأن النبي عليه السلام صلى آخر صلاةٍ صلاها بالناس قاعداً، والناس قيامٌ خلفه<sup>(٥)</sup>. وعند محمد وزفر: لا يجوز، وهو القياس؛ لقوله عليه السلام: { لا يؤمَّنْ<sup>(٦)</sup> بعدي أحدٌ جالساً }<sup>(٧)</sup>. إلا أن الحديث متروكٌ العملُ بظاهره<sup>(٨)</sup>؛ فإن القاعد



(١) أ، ب: (لا يجوز)، والمثبت من ج، و(مراد ملا).

(٢) في أ، ب: (للمتوضئين)، وأثبت ما جاء في ج، وفي «مختصر القُدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٩٢، وكذلك الأمر في (الغاسلين) بعدها، فقد جاءت في أ، ب: (للغاسلين).  
(٣) ب: (للمتوضئين).

(٤) لم أجده. وفي «الموطأ» ج ١، ص ٥٥: «سئل مالك عن رجل تيمم، أيوم أصحابه وهم على وضوء؟ قال: يؤمهم غيره أحبُّ إليَّ، ولو أمَّهم هو لم أرَ بذلك بأساً».

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٨٧) و(٧١٣)، ومسلم في «صحيحه» (٤١٨).

(٦) ب: (لا يؤم).

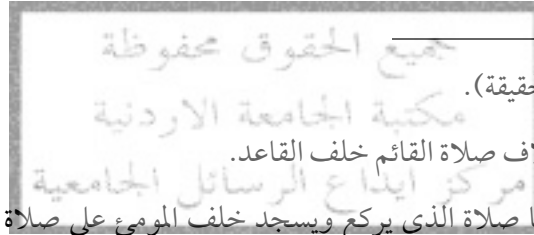
(٧) أخرجه الدارقطني في «سننه» ج ١، ص ٣٩٨، والبيهقي في «سننه» ج ٣، ص ٨٠ عن الشعبي مرسلاً، بلفظ: «لا يؤمَّنْ أحدٌ بعدي جالساً». قال الدارقطني: «لم يروه عن الشعبي غير جابر الجعفي، وهو متروك».

(٨) ب: (الظاهره العمل).

يؤمُّ القاعد، فلا يصح التمسك به.

(ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المومئ)؛ لأن صلاته انعقدت موجبةً للسجود، ولا كذلك الإيلاء، فلو صح الاقتداء لكان بناء على العدم حقيقة<sup>(١)</sup>، بخلاف القائم والقاعد<sup>(٢)</sup>؛ لأن أصل القيام موجودٌ من الإمام. وزفر والشافعي قاسا على ذلك<sup>(٣)</sup>، والفرق ظاهر.

(ولا يصلي المفترض خلف المتنفل، ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر)؛ لأن الاقتداء يقتضي الاستواء، وقد عُدِم. (بخلاف اقتداء المتنفل بالمفترض أنه يجوز<sup>(٤)</sup>)؛ لأنه وُجد أصل المساواة إلا أن حال الإمام أكمل، ولا يؤثر في الفساد، كالقاعد خلف القائم. وقال الشافعي: يجوز ذلك كله<sup>(٥)</sup>؛ لأن معاذاً كان يصلي مع النبي عليه السلام ثم يصلي بقومه<sup>(٦)</sup>. ولا حجة له فيه؛ فإنه كان يتنفل مع النبي عليه السلام ويفترض مع قومه، هكذا نُقل<sup>(٧)</sup>، وبدليل قوله



(١) ب : (الحقيقة).  
(٢) أي بخلاف صلاة القائم خلف القاعد.  
(٣) أي قاسا صلاة الذي يركع ويسجد خلف المومئ على صلاة القائم خلف القاعد في أنها تصح. وانظر في مذهب الشافعية «المهذب» ج ١، ص ٩٨، و«المجموع» ج ٤، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٤) هكذا جاءت عبارة المتن في النسخ، وقد جاءت في «مختصر القُدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٩٣ كذا: (ويصلي المتنفل خلف المفترض)، وكذلك في «الهداية» ج ١، ص ١٥٠.  
(٥) انظر «المهذب» ج ١، ص ٩٨، و«المجموع» ج ٤، ص ١٦٧.  
(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٠٠)، ومسلم في «صحيحه» (٤٦٥).

(٧) لا أدري مصدر هذا النقل، فإني لم أجد النص على أن معاذاً رضي الله عنه كان يتنفل مع النبي صلى الله عليه وسلم ويفترض مع قومه في كتب الحديث، ولعل المصنف قصد أنه نُقل عن العلماء في الجواب عن هذا الحديث، فقد أورد الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ٥٢ - ٥٥ حديث معاذ هذا، ثم نقل أجوبةً عن هذا الحديث، منها هذا الوجه الذي ذكره المصنف بدليل حديث أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ج ٥، ص ٧٤ هو قوله عليه الصلاة والسلام: «يا معاذ لا تكن فتاناً إما أن تصلي معي، وإما أن تحفف على قومك» قال ابن تيمية في «المنتقى»: «قوله عليه السلام لمعاذ: «إما أن تصلي معي، وإما أن تحفف على قومك» ظاهر في منع اقتداء المفترض بالمتنفل، لأنه يدل على أنه متى صلى معه امتنعت إمامته، وبالإجماع لا تمتنع إمامته بصلاة التنفل معه. فَعُلِمَ أنه أراد به صلاة الفرض، وأن الذي كان يصليه معه

عليه السلام: {إما أن تخفف بهم الصلاة} <sup>(١)</sup>، وهذا يفيد الصلاة المعهودة.

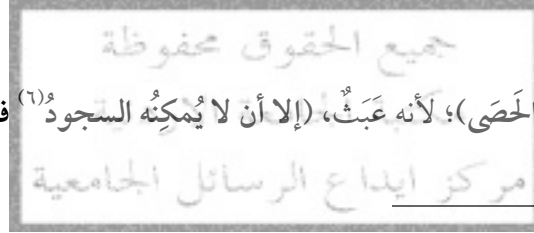
(ومن اقتدى بإمام ثم عَلم أنه على غير وضوء: أعاد الصلاة)؛ لأن صلاة الإمام فاسدة؛ لفوت الشرط وهو الطهارة، وصلاته بناءً عليها فتنفسد بفسادها، كما لو عَلم قبل الاقتداء. وقال الشافعي: لا يعيد <sup>(٢)</sup>؛ لما روي: «أن النبي عليه السلام كان في الصلاة ثم قال للقوم: {كما أنتم}، فلم يزالوا قيامًا حتى جاء ورأسه يقطر ماء <sup>(٣)</sup> فصلّى بهم» <sup>(٤)</sup>، فنقول: لا دلالة في الحديث، فإن قوله: {كما أنتم} إشارة بأن لا تتفرقوا فقط.

### [ ما يُكره في الصلاة ]

(ويُكره للمصلي أن يَعْبَثَ بثوبه أو بجسده) <sup>(٥)</sup>؛ لأنه منهيٌّ عنه في غير الصلاة ففي

الصلاة أولى.

(ولا يُقَلِّبُ الحَصَى)؛ لأنه عَبَثٌ، (إلا أن لا يُمكنه السجود) <sup>(٦)</sup> فيسويّه مرةً واحدةً؛ تمكينًا



كان ينويه نفلًا. اهـ. من «نصب الراية» ج ٢، ص ٥٣.

(١) هذا اللفظ لم أجده، ولكن روى أحمد في «مسنده» (٧٤ / ٥) قوله عليه الصلاة والسلام:

«يا معاذ لا تكن فتانًا، إما أن تصلي معي وإما أن تخفف على قومك» كما مرّ.

(٢) انظر «روضة الطالبين» ج ١، ص ٣٥١، و«المجموع» ج ٤، ص ١٥٣، ١٥٥.

(٣) كذا في ج، وفي أ، ب: (بالماء).

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٣٣) عن أبي بكره «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل

في صلاة الفجر، فأومأ بيده أن مكانكم، ثم جاء ورأسه يقطر فصلّى بهم»، وأخرجه ابن ماجه في «سننه»

(١٢٢٠) من حديث أبي هريرة، وأصله في «صحيح البخاري» (٢٧٥)، و«صحيح مسلم» (٦٠٥) لكن

بلفظ لا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان في الصلاة، بل قال الزيلعي: «والأظهر أن النبي صلى الله

عليه وسلم تذكر الجنابة قبل أن يصلي، وقد صرح به مسلم في الحديث». «نصب الراية» ج ٢، ص ٥٩.

(٥) والعبث: الفعل لغرض غير صحيح، فلو كان لنفع كسَلَتِ العَرَقَ عن وجهه أو التراب

فليس به. أي ليس بالعبث. «فتح القدير» ج ١، ص ٣٥٦، و«العناية» ج ١، ص ٣٥٦.

(٦) ب: بزيادة (عليه) على أنها من الشرح.

لإكمال السجود، وقد قال النبي عليه السلام: {فإن [أ:١٦/١] غَلَبَ أَحَدَكُمُ<sup>(١)</sup> الشيطانُ فَلْيَمْسَحْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً<sup>(٢)</sup>}.

(ولا يُفَرِّقُ أصابعه<sup>(٣)</sup>)؛ لأنه عبثٌ وعملٌ مستغنى عنه في الصلاة، (ولا يَتَخَصَّرُ)<sup>(٤)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {تلك استراحة أهل النار<sup>(٥)</sup>، ولأنه تشبُّهٌ بأهل الكتاب<sup>(٦)</sup>، وإخلالٌ بالتعظيم.

(ولا يَسْدِلُ ثوبه)، وهو: أن يضعه على رأسه أو كتفيه ثم يرسل أطرافه من .....

(١) ب: (فمن غلب منكم).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» ج ٣، ص ٣٢٨ من حديث جابر. وروى البخاري في «صحيحه» (١٢٠٧): «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد قال: «إن كنت فاعلاً فواحدة». ومسلم في «صحيحه» (٥٤٦).

(٣) في أ: بزيادة (مرة واحدة)، وهو تداخل حصل للناسخ من السطر الذي قبله.

(٤) وهو أن يضع يده على خاصرته. كذا في «الهداية» ج ١، ص ١٦٢، و«الاختيار» ج ١، ص ٨٤ - ٨٥ وقال في «اللباب» ج ١، ص ٩٤: «قال ابن سيرين، وهو أشهر تأويلاته [أي تأويلات التخصر] ... وقيل: أن يتكى على المِخْصَرَة». اهـ. وهذا الذي قاله ابن سيرين في معنى «الاختصار» ذكره ابن أبي شيبه في «مصنفه» ج ١، ص ٤٠٠، وأيده الزيلعي بأثر أخرجه أبو داود في «سننه» (٩٠٣).  
وقيل في معناه: أن يصلي الرجل متكئاً على عصا، وقيل: أن لا يتم الركوع والسجود، وقيل: أن يختصر الآيات التي فيها سجدة. والمعنى الأول هو الصحيح وبه قال الجمهور. «مجمع الأنهر» ج ١، ص ١٢٣، و«البحر الرائق» ج ٢، ص ٢٢، و«نصب الراية» ج ٢، ص ٨٨.

(٥) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ج ٦، ٦٣ وقال: يعني فعل اليهود والنصارى وهم أهل النار، وأخرجه البيهقي في «سننه» ج ٢، ص ٢٨٧. والنهي عن التخصر جاء في صحيح البخاري (١٢١٩)، ومسلم (٥٤٥).

(٦) في صحيح البخاري (٣٤٥٨) عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تكره أن يجعل الرجل يده على خاصرته، وتقول: «إن اليهود تفعله».

جوابه<sup>(١)</sup>، لقول أبي هريرة: «نهى النبي عليه السلام عن السدل»<sup>(٢)</sup>.

(ولا يَعْقُصُ شَعْرَهُ)؛ لحديث أبي رافع: «مرَّ بي رسول الله عليه السلام وأنا أصلي»<sup>(٣)</sup> عاقصًا شعري فأطلقه»<sup>(٤)</sup>، وقد روي أنه [عليه الصلاة والسلام] قال: {إنها أوكار

(١) هذا المعنى للسدل ذكره في «البدائع» ج ١، ص ٣٦٣ من تفسير الكرخي له، لكن بقيد: «إذا لم يكن عليه سراويل»، وقيل: هو أن يرسل الثوب من غير أن يضم جانبه، أو هو إرسال الثوب بلا لبس معتاد. «البحر الرائق» ج ٢، ص ٢٦، و«الموسوعة الفقهية» ج ٢٧، ص ١٠٢. وفي «فتح القدير» ج ١، ص ٣٥٩ ونقله عنه في «البحر»: أن السدل «يصدق على أن يكون المنديل مرسلًا من كتفيه كما يعتاده كثير، فينبغي لمن على عنقه منديل أن يضعه عند الصلاة». اهـ. وهذا ما يعرف في زماننا بالْعُتْرَة أو الحِطَّة. وهذه الصور التي يصدق عليها حد السدل قال فيها الرافعي في «تقرياته» على «حاشية ابن عابدين» ج ٤، ص ١٣٤ نقلًا عن «شرح المنية»: «والكل يصدق عليه حد السدل، وهو الإرسال من غير لبس، فإن السدل في اللغة: الإرخاء والإرسال، ولا بد أن يقيد بعدم اللبس ضرورة أن إرسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدلًا». اهـ.

وقد فسر الشافعية والحنابلة السدل بتفسير مغاير، فعند الشافعية: السدل: هو أن يرسل الثوب حتى يصيب الأرض، وهو قول ابن عقيل من الحنابلة. وعند الحنابلة: السدل: هو أن يطرح ثوبًا على كتفيه، ولا يردَّ أحدَ طرفيه على الكتف الأخرى. وقيل: وضع الرداء على رأسه وإرساله من ورائه على ظهره. «الموسوعة الفقهية» ج ٢٧، ص ١٠٢.

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٦٤٣)، والترمذي في «سننه» (٣٧٨)، وأحمد في «مسنده» ج ٢، ٢٩٥، ورواه ابن حبان في «صحيحه» ج ٦، ص ٦٧ كلهم بزيادة «في الصلاة»، والحاكم في «مستدركه» ج ١، ص ٣٨٤ وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين.

(٣) غير موجود في ب.

(٤) الحديث مرويٌّ عن أبي رافع لكن ليس على هذا النحو، فقد روى ابن ماجه في «سننه» (١٠٤٢) أن أبا رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى الحسن بن عليٍّ وهو يصلي، وقد عقص شعره، فأطلقه أو نهى عنه، وقال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل وهو عاقص شعره». ويأتي تمام تخريجه.

الشياطين} <sup>(١)</sup>، والعَقَصُ: أن يَجْمَعَ شَعْرَهُ عَلَى <sup>(٢)</sup> وسط رأسه وَيَشُدَّهُ، وقد يُشَدُّ عَلَى الْقَفَا <sup>(٣)</sup>.

(ولا يَكُفُّ ثَوْبَهُ) <sup>(٤)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {أُمِرْتُ أَنْ لَا أَكُفَّ ثَوْبًا، وَلَا شَعْرًا} <sup>(٥)</sup>.

(ولا يَلْتَفِتُ) <sup>(٦)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {لو علم المصلي مَنْ <sup>(٧)</sup> يناجي: ما التفت} <sup>(٨)</sup>، (ولا

(١) هو حديث أبي رافع المتقدم في رواية أبي داود (٦٤٦) قال: «إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {ذلك كِفْلُ الشيطان}، وفسره أحد الرواة بقوله: يعني مقعد الشيطان، يعني مغرز ضَفْرِهِ. ورواه الترمذي في «سننه» (٣٨٤)، وقال: حديث حسن.

(٢) ساقط من ب.

(٣) وقال المرغيناني في تفسيره: «هو أن يجمع شعره على هامته، ويشده بخيط أو بصمغ لِيَلْبَدَ». «الهداية» ج ١، ص ١٦٤. وقال الموصلي: «هو أن يجمعه وسط رأسه، أو يجعله ضفيرتين فيعقده في مؤخر رأسه كما يفعل النساء». «الاختيار» ج ١، ص ٨٥.

(٤) وهو رفعة من بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود. وقيل أنه يجمع ثوبه ويشده وسطه.

«اللباب» ج ١، ص ٩٤. واقتصر على المعنى الأول في «البنية» ج ٢، ص ٤٥٥.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨١٦)، ومسلم في «صحيحه» (٤٩٠).

(٦) (ولو نظر بموخر عينيه يَمْنَةً وَيَسْرَةً من غير أن يلوي عنقه: لا يُكْرَهُ). «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٦٣، لكنه خلاف الأولى. «اللباب» ج ١، ص ٩٤، والالتفات بتحويل الصدر عن القبلة مقدار أداء ركن يُبطل الصلاة. والالتفات بميل الرأس شيئاً مكروهاً في الصلاة. «التعليق الميسر على ملتقى الأبحر» للشيخ وهبي غاوي ج ١، ص ١٠٧.

(٧) أ: (لمن).

(٨) قال ابن الهمام: غريب باللفظ المذكور، وفيه ألفاظ أقربها إليه ما رواه البيهقي في «شعب الإيمان» ج ٣، ص ١٣٨ عن كعب: «ما من مؤمن يقوم مصلياً إلا وكل الله به ملكاً ينادي: يا ابن آدم لو تعلم ما لك في صلاتك ومن تناجي: ما التفت». «فتح القدير» ج ١، ص ٣٥٧، وكذلك في «نصب الراية» ج ٢، ص ٨٨.

وفي الباب ما رواه البخاري في «صحيحه» (٧٥١) عن عائشة قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال: {هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد}.

يُقْعِي<sup>(١)</sup>؛ لقول أبي هريرة: «نهاني خليلي عن ثلاث: أن أنقر نقرَ الديك، وأن ألتفت التفت الثعلب<sup>(٢)</sup>، وأن أفْعِي إْفْعَاءَ الكلب<sup>(٣)</sup>». والإْفْعَاءُ: أن يَضَعَ يديه على الأرض، ويجمع رُكْبتيه إلى صدره مُفَضِّياً بِأَلْيَتَيْهِ على الأرض، وقيل: هو: أن يقعد على عَقْبَيْهِ ناصباً رجليه<sup>(٤)</sup>.

(ولا يَرُدُّ السَّلامَ بلسانه)؛ لأنه كلام، وقد حُرِّم<sup>(٥)</sup>. (ولا بيده)؛ لقوله عليه السلام:

(١) (ولا يَفْتَرِش ذراعيه). «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٦٣.

(٢) هذه العبارة (وأن ألتفت التفت الثعلب) أثبتتها من ج ، وفي أ: (وأن ألتفت كالتفت الثعلب)، غير أنه قد ضُرب على قوله: (ألتفت كالتفت) بخط، وكتب في الهامش: (أفترش افتراش)، وجاءت العبارة في ب: (وأن لا ألتفت التفت الثعلب)، وقد ضُرب بخط على قوله: (لا ألتفت التفت)، وكتب في الهامش: (أفترش افتراش) على أنه تصحيح.

وأثبت ما في ج لأنه الأقرب إلى نص الحديث كما سيأتي في تحريجه، إذ ليس فيه ذكر الافتراش، ولعل هذا الضرب والإصلاح في الهوامش أتى للنسخ من ورود الحديث بذكر الافتراش في «الهداية» ج ١، ص ١٦٣.

(٣) الحديث أخرجه أحمد في «مسنده» ج ٢، ص ٣١١، ص ٢٦٥ بمغايرة يسيرة عن أبي هريرة قال: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث: عن نقرة كنقرة الديك، وإْفْعَاء كإْفْعَاء الكلب، والتفت كالتفت الثعلب». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ج ٢، ص ٨٠ «وإسناد أحمد حسن».

(٤) والمعنى الأول هو الذي صحَّحه في «الهداية» ج ١، ص ١٦٤ ونقله في «البنية» ج ٢، ص ٤٥٠ عن الطحاوي وقال: «وفي «المبسوط»: وهو مراد الفقهاء، وهو الأصح؛ لأن إْفْعَاء الكلب يكون هكذا». وتوضيح المعنى الثاني - وهو المرجوح - : «أن ينصب قدميه كما يفعله في السجود، ويضع أَلْيَتَيْهِ على عَقْبَيْهِ، وهو معنى نهى النبي عن عَقْبِ الشيطان». «المبسوط» للسرخسي ج ١، ص ٢٦، «تحفة الفقهاء» للسمرقندي ج ١، ص ١٤٢.

والحكمة من النهي عن هذا وأمثاله: ما ذكره الشيخ محمد أنور الكشميري الملقب بإمام العصر المتوفى سنة ١٣٥٢هـ: «أن الشرع أراد تحفُّظ الصلاة عن الهيئة القبيحة والتشبه بالحيوانات، وفي الافتراش ذلك، فإن الكلب يَفْتَرِش وَيُقْعِي». اهـ. «فيض الباري على صحيح البخاري» ج ٢، ص ٢٨٣.

(٥) إشارة إلى أنه كان حلالاً ثم حُرِّم، فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (١١٩٩) عن ابن مسعود قال: «كنا نسلِّم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو في الصلاة، فيردُّ علينا، فلما رجعنا من



{كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ} <sup>(١)</sup>، (وَلَا يَتَرَبَّعُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ)؛ لَأَنَّهُ تَغْيِيرٌ <sup>(٢)</sup> هَيْئَةِ الصَّلَاةِ، كَالِاتِّكَاءِ، (وَلَا يَأْكُلُ [ب: ٢٤ / ٢] وَلَا يَشْرَبُ)؛ لَأَنَّهُ عَمَلٌ مُنَافٍ لِلصَّلَاةِ <sup>(٣)</sup>.

عند النجاشي سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرَدْ عَلَيْنَا، وَقَالَ: إِنْ فِي الصَّلَاةِ شَغْلًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٣٨).

وَقَدْ مَرَّ ص ٢١٧ حَدِيثٌ: «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٣٧)، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ: «بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَنَسَخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ».

(١) لَمْ أَجِدْهُ فِي هَذَا اللفظ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الزَّيْلَعِيُّ وَابْنُ الْهَمَامِ وَالْعَيْنِيُّ، لَكِنْ ذَكَرَهُ الْمُوصِلِيُّ فِي «الْإِخْتِيَارِ» ج ١، ص ٨٦ مُسْتَدَلًّا بِهِ عَلَى كِرَاهَةِ عَدِّ التَّسْبِيحِ أَوْ الْآيَاتِ فِي الصَّلَاةِ. وَيُرَاجَعُ تَحْرِيجُ الْعَلَامَةِ قَاسِمُ بْنُ قَطْلُوبْغَا لِأَحَادِيثِ «الْإِخْتِيَارِ»، فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ طُبِعَ فِي ثَلَاثَةِ مَجْلَدَاتٍ، وَلَعَلَّ فِيهِ تَحْرِيجًا.

وَقَدْ اسْتَدُلَّ لِلْمَسْأَلَةِ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَارِّ فِي الْحَاشِيَةِ، وَبِحَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٤٠): {لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصِلِي}. وَعَدَمُ رَدِّ السَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ هُوَ الْمَوْفُوقُ لَجَلَالِ الصَّلَاةِ، وَلِلْإِحْتِيَاظِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ. انْظُرْ «النَّكَتُ الطَّرِيفَةُ» لِلْكُوثَرِيِّ ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٢) لَعَلَّهَا فِي ب: (يَغْيِرُ).

(٣) (فَإِنْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَلَا بِأَسْ بَأْسٍ بِأَنْ يَكُونَ مَقَامُ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ وَسُجُودُهُ فِي الطَّاقِ [وَهُوَ مَا عُقِدَ وَجَعَلَ كَالْقَوْسِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ]، وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُومَ فِي الطَّاقِ، وَكَذَا عَلَى الْقَلْبِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَلَا بِأَسْ بَأْسٍ بِأَنْ يَصِلِيَ إِلَى ظَهْرِ رَجُلٍ قَاعِدٍ يَتَحَدَّثُ، وَلَا بِأَسْ بَأْسٍ بِأَنْ يَصِلِيَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ مَصْحَفٌ مَعْلَقٌ أَوْ سَيْفٌ مَعْلَقٌ، وَلَا بِأَسْ بَأْسٍ أَنْ يَصِلِيَ عَلَى بَسَاطٍ فِيهِ تَصَاوِيرٌ، وَلَا يَسْجُدُ عَلَى التَّصَاوِيرِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ رَأْسِهِ فِي السَّقْفِ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِحِذَائِهِ تَصَاوِيرٌ أَوْ صُورَةٌ مَعْلُوقَةٌ، وَإِذَا كَانَ التَّمَثَالُ مَقْطُوعَ الرَّأْسِ: فَلَيْسَ بِتَمَثَالٍ، وَلَوْ كَانَتْ الصُّورَةُ عَلَى وَسَادَةٍ مُلَقَاةٍ أَوْ عَلَى بَسَاطٍ مَفْرُوشٍ: لَا يَكْرَهُ، وَلَوْ لَيْسَ ثَوْبًا فِيهِ تَصَاوِيرٌ: يَكْرَهُ، وَلَا يَكْرَهُ تَمَثُّلُ غَيْرِ ذِي الرُّوحِ. وَلَا بِأَسْ بَأْسٍ بِقَتْلِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ، وَيُكْرَهُ عَدُّ الْآيِ وَالتَّسْبِيحَاتِ بِالْيَدِ فِي الصَّلَاةِ، وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِالْفَرْجِ فِي الْخَلَاءِ، وَتَكْرَهُ الْمَجَامَعَةُ فَوْقَ الْمَسْجِدِ وَالْبَوْلُ وَالتَّخَلُّي، وَلَا بِأَسْ بَأْسٍ بِالْبَوْلِ فَوْقَ بَيْتٍ فِيهِ مَسْجِدٌ)، وَالْمُرَادُ مَا أُعِدَّ لِلصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ، (وَيُكْرَهُ أَنْ يُغْلَقَ بَابُ الْمَسْجِدِ، وَلَا بِأَسْ بَأْسٌ أَنْ يُنْقَشَ الْمَسْجِدُ بِالْجُصَّ وَالسَّاجِ وَمَاءِ الذَّهَبِ). «بَدَايَةُ الْمُبْتَدِي» مَعَ «الْهُدَايَةِ» ج ١، ص ١٦٤ - ١٦٧.

### [ الحَدَّث فِي الصَّلَاةِ ، وَمَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ]

(فإن سبقه حَدَثٌ<sup>(١)</sup> انصرف)<sup>(٢)</sup>؛ لأن الصلاة مع الحَدَث حرام ومعصية، (وإن كان إماماً استخلف وتوضأ<sup>(٣)</sup>، وبنى على صلاته)<sup>(٤)</sup> ما لم يتكلم؛ لحديث عائشة تَرَفَّعَتْ: {مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ: فَلْيَنْصَرَفْ وَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيُبَيِّنْ عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ}<sup>(٥)</sup>، والقياس أن تفسد صلاته، وهو مذهب الشافعي<sup>(٦)</sup>؛ لأن الحَدَث منافي للصلاة، إلا أننا تركناه بالحديث. (والاستئناف

(١) أ: بزيادة (عَلَيْهِ).

(٢) والمقصود من سَبَقِ الحدث هنا: سَبَقُ الحدث الخارج من بدنه الموجب للوضوء دون الغسل، من غير قصد منه للحدث، أو بسببه، أو من غيره، ولم يأت بعده بما ينافي الصلاة من توقف في موضع الصلاة، وكلام، أو كشف عورة من غير ضرورة، أو فَعَلَ فعلاً منافياً للصلاة مما له فيه يدٌ، كالأكل والشرب والبول والتغوط ونحو ذلك. («البنية» ج ٢، ص ٣٦٩، ٣٧٤، مع تصحيح التحريفات في النص).

ويُباح له المشي، والاعتراف من الإناء، والانحراف عن القبلة، وغسل النجاسة، والاستنجاء إذا أمكنه من غير كشف عورته. وإن تجاوز الماء القريب إلى غيره تفسد صلاته لمشيهِ من غير حاجة. «اللباب» ج ١، ص ٩٤. وانظر «الكفاية على الهداية» لجلال الدين الخوارزمي الكرلاني ج ١، ص ٣٢٨.

(٣) وتفسير الاستخلاف: أن يأخذ بثوبه ويجره إلى المحراب. «العناية» ج ١، ص ٣٢٩، و«اللباب» ج ١، ص ٩٤.

(٤) أي أتم صلاته. «اللباب» ج ١، ص ٩٤ - ٩٥، قال في «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٥٢: (والمنفرد إن شاء أتم في منزله - أي في الموضع الذي توضأ فيه بعد الانصراف - وإن شاء عاد إلى مكانه) اهـ. مع زيادة ما بين الشرطتين من «البنية» ج ١، ص ٣٨٠ للتوضيح. وانظر تفصيل البناء على الصلاة للمنفرد والمقتدي والإمام في «اللباب».

(٥) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (١٢٢١)، وأخرجه الدارقطني ج ١، ص ١٥٣ - ١٥٤، وذكر أن الحفاظ من أصحاب ابن جريج يروونه... مرسلًا.

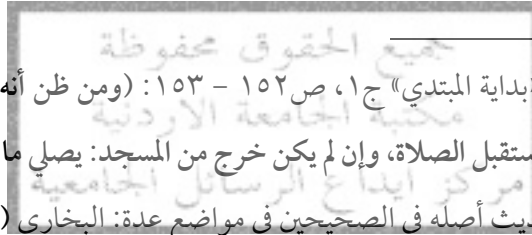
(٦) هو مذهبه على الجديد المشهور، وعلى القديم لا تبطل، وبنيني على صلاته. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٨٧، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٢٧١، و«المجموع» ج ٤، ص ٤ - ٥.

أفضل)؛ ليكون الأداء مرتباً من غير تحللٍ فعل<sup>(١)</sup>.

وجوازُ الاستخلاف ثبت بحديث النبي عليه السلام: أنه خرج في مرضه، وأبو بكر يصلي بالناس، فافتتح القراءة من الموضع الذي انتهى أبو بكر إليه<sup>(٢)</sup>، فانتقلت الإمامة إليه لما تَعَدَّرَ على أبي بكر التقدُّم على رسول الله، كذلك هاهنا<sup>(٣)</sup>.

(فإن نام فاحتلم<sup>(٤)</sup>، أو جُنَّ، أو أُغْمِيَ عليه، أو قَهَقَه: استأنف الوضوء والصلاة<sup>(٥)</sup>)؛ لأن<sup>(٦)</sup> هذه الأشياء ناقضة للوضوء على ما مرَّ، وطريائها في الصلاة نادر فلا حاجة إلى البناء، بخلاف الحدِّث السابق، لأنه يكثر وجوده، فافترقا.

(وإن تكلم في صلاته<sup>(٧)</sup> عامداً أو ساهياً: فسدت صلاته)؛ لقوله عليه السلام: {الكلام



(١) قال في «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٥٢ - ١٥٣: (ومن ظن أنه أحدث فخرج من المسجد، ثم علم أنه لم يُحْدِث: استقبل الصلاة، وإن لم يكن خرج من المسجد: يصلي ما بقي).

(٢) هذا الحديث أصله في الصحيحين في مواضع عدة: البخاري (٦٨٧)، وفيه «أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وأبو بكر يصلي بالناس، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر»، وفيه «فجعل أبو بكر يصلي وهو يأتهم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم، والناس بصلاة أبي بكر» وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤١٨)، لكن لم أجد قوله: «افتتح القراءة من الموضع الذي انتهى أبو بكر إليه».

(٣) ب: (هذا)، واللفظ مطموس في أ، وأثبت ما في ج.

(٤) في ب: زيادة (أو بلغ) بعد قوله (فاحتلم)، وليس هذا المعنى مراداً هنا بدليل قول العيني: «فإن قلت: هلا اكتفى بقوله: «احتلم» من غير ذكر «نام»، لأن الاحتلام لا يكون إلا في النوم: قلت: «احتلم» يستعمل في البلوغ أيضاً، يقال: احتلم الغلام، أي بلغ وعقل، ولو اكتفى بقوله: «احتلم» لكان توهّم أنه بمعنى «عقل» بقرينة قوله: «جن»». اهـ. «البنية» ج ٢، ص ٣٨٤.

(٥) كتب في هامش (ب): (جميعاً).

واستأنف بمعنى ابتدأ. والاستئناف والائتناف: الابتداء. كما في «مختار الصحاح»، مادة (أنف).

لا كما يتداولها العوام بمعنى البناء والإتمام، أو إكمال الشيء.

(٦) ب: (والأصل أن).

(٧) ب: (صلاة).

ينقض الصلاة، ولا ينقض الوضوء<sup>(١)</sup>، ولقوله عليه السلام: {لا يصلح فيها شيء من كلام الناس}<sup>(٢)</sup>. وعند الشافعي: كلام الساهي لا يُفسد<sup>(٣)</sup>؛ لحديث: {رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ<sup>(٤)</sup>}. إلا أن الحديث متروك العمل بظاهره؛ فإن للخطأ [أ: ١٦/٢] حكماً في الشرع، فنحمله على نفي الإثم.

{فإن سبقه الحدثُ بعد التشهُّد تَوْضُأً وَسَلَّم}؛ لأنه بقي عليه الخروج من الصلاة، وأفعال الصلاة لا تتأدّى مع الحدث فرضاً كان أو سنة، {وإن تعمّد الحدث في هذه الحالة، أو تكلم، أو عمل عملاً ينافي الصلاة: تمت صلاته}؛ لأن الواجب عليه في هذا الأوان الخروج [ب: ٢٥/١] من الصلاة بفعله، وهذه أفعاله فيخرج بها من الصلاة.

{وإذا رأى المتيمم الماء في صلاته<sup>(٥)</sup>: بَطَلَتْ صلاته}، وعند الشافعي: لا تبطل<sup>(٦)</sup>؛ لأنه

جميع الحقوق محفوظة

(١) أخرجه الدارقطني ج ١، ص ١٧٣ عن جابر مرفوعاً. قال الزيلعي: «حديث ضعيف... قال البيهقي: والصحيح في هذا الحديث: موقوف». «نصب الراية» ج ٢، ص ٦٦، و«التلخيص الحبير» ج ١، ص ٢٨١.

(٢) سبق تخريجه ص ٢١٧، وأولُه هناك: «إن صلاتنا هذه...».

(٣) هذا إن كان الكلام يسيراً، وتبطل بكثيره في الأصح. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٩٤ -

١٩٥.

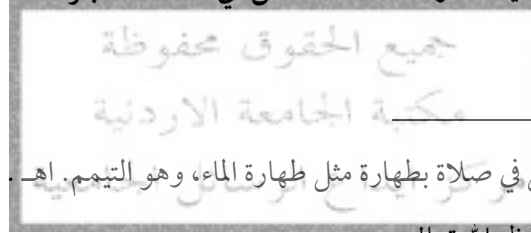
(٤) قال الزيلعي في هذا الحديث: «وهذا لا يوجد بهذا اللفظ، وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ» «نصب الراية» ج ٢، ص ٦٤، ثم ذكر من يرويه بلفظ مقارب. وقد رواه ابن ماجه في «سننه» (٢٠٤٣) بلفظ: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وبرقم (٢٠٤٥): «إن الله وضع عن... إلخ. وقال فيه النووي: «حديث حسن» كما في «التلخيص الحبير» ج ١، ص ٢٨١.

(٥) في أ: (الصلاة)، وفي ب: (خلال صلاته) بزيادة (خلال).

(٦) في هذه المسألة تفصيل عند الشافعية، فإنه إن كان مسافراً لا تبطل صلاته برؤية الماء أثناء الصلاة، وإن كان مقيماً بطلت على المشهور عندهم، وعلى الثاني: لا تبطل محافظة على حرمتها، ويعيدها. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٠١ - ١٠٢، و«حاشية قليوبي وعميرة» ج ١، ص ١٠٦.

دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بَطَهَارَةٍ مِثْلِهِ<sup>(١)</sup> فَلَا تَبْطُلُ، كَمَا لَوْ وَجَدَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَعَلَى هَذَا الْمَسْأَلِ الْاِثْنِي عَشْرِيَّة<sup>(٢)</sup>. وَلَنَا: أَنَّ طَهَارَتَهُ بَطَلَتْ بِحَدَثٍ سَابِقٍ، لِأَنَّ حَكْمَ التَّيْمِمِ يَنْتَهِي عِنْدَ وَجُودِ الْمَاءِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: {التَّيْمِمُ طَهْوَرُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حَجَجٍ مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ}<sup>(٣)</sup>، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ صَارَ مُؤَدِّيًّا جُزْءًا مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ، وَهَذَا بِخِلَافِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ؛ لِأَنَّ شَرَطَنَا الْقُدْرَةَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَالصَّلَاةَ بِهِ<sup>(٤)</sup>، وَلَا كَذَلِكَ هُنَاكَ.

(١) «وإن رآه» بعدما قعد قدر<sup>(٦)</sup> التشهد<sup>(٧)</sup>، أو كان ماسحًا على الخُفَّينِ فانقضت مدة مسحه<sup>(٣)</sup>، أو خلع خُفَّيه بعمل رقيق<sup>(٨)</sup>، أو كان أميًا فتعلم سورة<sup>(٩)</sup>، أو غريًا فوجد ثوبًا، أو مؤميًا فقدر على الركوع والسجود<sup>(٧)</sup>، أو تذكر أن عليه صلاة قبل هذه<sup>(٨)</sup>، أو أحدث الإمام القارئ فاستخلف أميًا<sup>(٩)</sup>، أو طلعت الشمس في صلاة الفجر<sup>(١٠)</sup>، أو دخل وقت العصر في



(١) أي دخل في صلاة بطهارة مثل طهارة الماء، وهو التيمم. اهـ. مستفاد من الأستاذ الدكتور عبد الملك السعدي حفظه الله تعالى.

(٢) وهي المسائل الآتية في قول صاحب المتن (القدوري): «وإن رآه بعدما قعد...» إلخ. قال العيني: «تسمى باثني عشرية، لأنها بذلك العدد في الروايات المشهورة». «البنية» ج ٢، ص ٣٨٨. وفي النسبة إلى (اثني عشر) كلام ينظر في موضعه من كتب اللغة.

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ١٤٧.

(٤) كما مرّ ص ١٤٥، فإنه في حكم العاجز عن استعمال الماء والصلاة به بعد الشروع في صلاة الجنائز؛ لأنها تفوت وليس لها قضاء.

(٥) ب: (رأى الماء).

(٦) أ: (مقدار).

(٧) أي في الركعة الأخيرة.

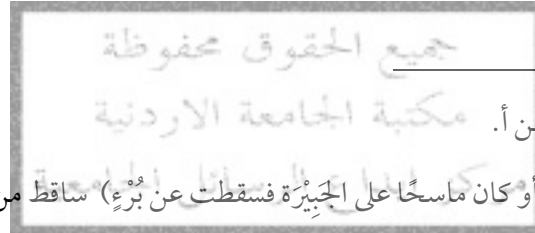
(٨) أ: (يسير).

(٩) قوله: (أو كان أميًا فتعلم سورة) سقط لفظ (كان) من أ، ب، وجاء ترتيب الجملة فيها بعد قوله فيما يأتي: (على الركوع والسجود)، وأثبت ما في ج.

صلاة<sup>(١)</sup> الجمعة،<sup>١١-</sup> أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن بُرء<sup>(٢)</sup>،<sup>١٢-</sup> أو كان صاحب عذر فانقطع عُذره<sup>(٣)</sup> - بطلت صلاته في هذه المسائل كلها (في<sup>(٤)</sup> قول أبي حنيفة، وقالوا: لا تبطل<sup>(٥)</sup>).

وهذا بناء على أصل وهو: أن الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرضٌ عنده، بدليل: أنه ممنوع من البقاء على تلك الهيئة حتى يدخل وقت صلاة أخرى. وعندهما: ليس بفرض؛ لقوله عليه السلام: {إذا قلت هذا، أو فعلت هذا: فقد تمت صلاتك}<sup>(٦)</sup>. فإذا كان الخروج فرضاً فقد وُجدت هذه المعاني، وقد بقي عليه فرضٌ ففسد، كما لو وُجدت في وسط الصلاة. وعندهما: لما لم يكن فرضاً فقد وُجدت بعد الفراغ من الصلاة، فلا تؤثر في فسادها.

وإنما ذكر العمل الرفيق في خلع الخُفِّ؛ لأن العنيف يُخرجه من التحريم<sup>(٧)</sup>.



(١) ساقط من أ.

(٢) قوله: (أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن بُرء) ساقط من ب.

(٣) قوله: (أو كان صاحب عذر فانقطع عُذره) ساقط من أ، ب، ج، (مراد ملا)، فأثبت هذه الجملة من «مختصر القُدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٩٦، ومن «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٥٤، وهي تمام المسائل الاثني عشرية المشار إليها سابقاً، ويبدو أن هذه الجملة سقطت من نسخة الشارح، بدليل قوله نهاية الباب: «وعلى هذا الخلاف: المستحاضة ومَن في معناها إذا انقطع عُذره...» إلى آخره.

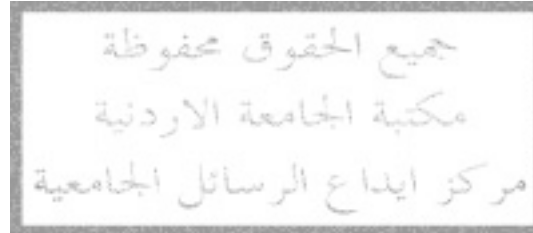
(٤) العبارة في ب: (بطلت صلاته في هذه المسائل كلها على) وهي مكتوبة في الهامش بعدها كلمة (صح)، وجاءت العبارة في أ: (بطلت الصلاة في) بسقوط قوله: (في هذه المسائل كلها)، فأثبت ما ترى.

(٥) جاءت العبارة في «مختصر القُدوري»: (وقال أبو يوسف ومحمد: تمت صلاته) بدل قوله: (وقالوا: لا تبطل). «اللباب» ج ١، ص ٩٦. وقد يكون الشارح عدّل هذه العبارة لأنها غير دقيقة في أداء المعنى المراد، ولذلك قال في شرحها صاحب «الهداية» ج ١، ص ١٥٤: «قوله: «تمت»: قاربت التمام».

(٦) سبق تخريجه ص ٢١٧.

(٧) أي قيّد خلع الخف بالعمل اليسير لأن العمل الكثير يخرجه عن الصلاة لوجود المنافي، فتتمّ صلاته حينئذ بالاتفاق. انظر «البنية» ج ٢، ص ٣٨٩، «فتح القدير» ج ١، ص ٣٣٥.

وعلى هذا الخلاف: المستحاضة ومَن في معناها إذا انقطع عذره<sup>(١)</sup> عن بُرء، والمستحاضة إذا خرج وقتها، وعلى هذا: الأُمَّة إذا<sup>(٢)</sup> أُعْتُتقت [ب: ٢٥ / ٢] في هذه الحالة فلم تأخذ القناع<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.




---

(١) هي كذلك في أ، ب، والضمير يعود على «من» فلذلك ذُكِّر.

(٢) ساقط من ب.

(٣) أي الحجاب. فإن الأُمَّة إذا صَلَّت مكشوفة الرأس فُعْتُتقت في هذه الحالة، أي أُعْتُتقت بعدما قعدت قدر التشهد في الركعة الأخيرة: إن أَخَذَت الحجاب، أو سُتِرَ رأسها من ساعتها لا تفسد صلاتها، وإن لم تُسْتَرَفَ فيها الخلاف المذكور. انظر «البنية» ج ٢، ص ٣٩١.

## باب قضاء الفوائت

(ومن فاتته صلاة قضاها إذا ذكرها، وقَدَّمها على صلاة الوقت)، الأصل في هذا الباب: أن الترتيب في قضاء الصلوات المفروضة فرضٌ عندنا. وعند الشافعي سنة<sup>(١)</sup>؛ لأن كل واحد من الفرضين أصلٌ بنفسه فلا يكون [أ: ١٧ / ١] شرطاً لغيره. ولنا: حديث ابن عمر: أن النبي عليه السلام قال: {من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام: فليصل التي هو فيها، ثم ليصل التي ذكرها، ثم ليُعيد التي صلاها مع الإمام} <sup>(٢)</sup>، فدلَّ أن الترتيب فرضٌ، وكونه أصلاً بنفسه: لا ينفي أن يكون تقدمه شرطاً لغيره، كالركوع والسجود.

(إلا أن يخاف فَوَتْ صلاة الوقت، فيقدِّم صلاة الوقت ثم يقضيها، فإن فاتته صلوات رتَّبها في القضاء كما وجبت في الأصل، إلا أن تزيد الفوائت على ست صلوات فيسقط الترتيب فيها<sup>(٣)</sup>).

والأصل فيه: أن الترتيب - وإن كان واجباً - فإنه يسقط بأحد ثلاثة أشياء: <sup>١</sup> بخوف فوات الوقتية؛ لأنه يؤدي إلى فوات أخرى، ولا شك أن إدراك إحداها أولى من فوات الثنتين،

(١) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٢٧، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

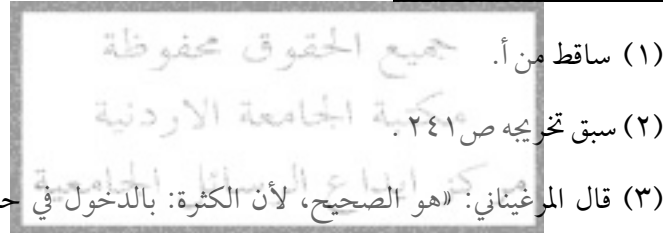
(٢) أخرجه الدارقطني بنحوه ج ١، ص ٤٢١، والبيهقي ج ٢، ص ٢٢٢ قال الدارقطني: «رفعه أبو إبراهيم الترجماني [أحد الرواة]، ووهم في رفعه» ونقل الزيلعي عن الدارقطني في «العلل» أنه موقوف على ابن عمر. «نصب الراية» ج ٢، ص ١٦٢. وانظر «التحقيق في أحاديث الخلاف» لابن الجوزي ج ١، ص ٤٩٢.

(٣) سقط من أ، ب، ج قول صاحب المتن: (فإن فاتته صلوات رتَّبها... فيسقط الترتيب فيها)، واستدركته من «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٩٦. ثم وجدته في نسخة (مراد ملا) مكتوباً في هامش النسخة بعده كلمة (صح).



<sup>٢</sup>- وبالنسيان؛ لقوله عليه السلام: {رفع عن أمتي الخطأ<sup>(١)</sup> والنسيان<sup>(٢)</sup>}، <sup>٣</sup>- وبكثرة الفوائد؛ لأنه يؤدي إلى الحرج، وربما أدى إلى فوات الوقتية.

وحدُّ الكثرة: أن يدخل وقت السابعة عندهما<sup>(٣)</sup>، وعند محمد: أن يدخل وقت السادسة، وعند زفر: يجب الترتيب إلى شهر. وربما شرط إلى سنة كقول<sup>(٤)</sup> ابن أبي ليلى<sup>(٥)</sup>، وربما شرط في جميع العمر كقول بشر<sup>(٦)</sup>. إلا أن ذلك يؤدي إلى الحرج، وما جعل الله في الدين من حرج.



(١) ساقط من أ. (٢) سبق تخريجه ص ٢٤١. (٣) قال المرغيناني: «هو الصحيح، لأن الكثرة: بالدخول في حد التكرار». «المهذبة» ج ١، ص ١٨٦. «وأدنى مدة التكرار... خروج وقت السادسة، لأنَّ به تصير الفوائد ستاً، والواحدة من الصلوات تتكرر، فوصف الكثرة يثبت لها». «البنية» ج ٢، ص ٦٣٦. (٤) ب: (لقول).

(٥) هو أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي الفقيه قاضي الكوفة، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة (١٤٨هـ). «تهذيب التهذيب» لابن حجر ج ٣، ص ٦٢٧ - ٦٢٨.

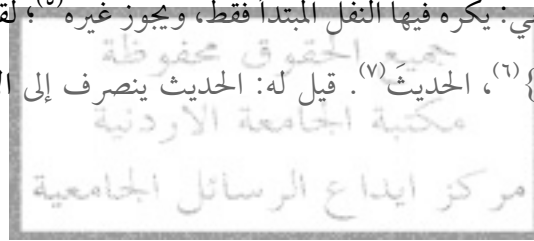
(٦) هو بشر بن غياث المَرْيَسِيُّ الْعَدَوِيُّ المَعْتَزَلِي، مولى زيد بن الخطاب، أخذ الفقه عن أبي يوسف، وله تصانيف وروايات كثيرة عن أبي يوسف، وكان أبو يوسف يذمه، توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين (٢٢٨)، وقيل: سنة تسع عشرة ومائتين (٢١٩).

قال الحافظ القرشي: «وله أقوال في المذهب غريبة، منها: جواز أكل لحم الخمار، ومنها: وجوب الترتيب في جميع العمر، ذكره عنه صاحب «الخلاصة» [يعني «خلاصة الدلائل» كتابنا هذا] في باب قضاء الفوائد، قال: وربما شرط تعيُّن الترتيب في جميع العمر، كقول بشر. هكذا أطلقه، وهو بشر المريسي هذا». «الجواهر المضية» ج ١، ص ٤٤٧ - ٤٥٠.

## باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة

(لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس، ولا عند قيامها في الظهيرة<sup>(١)</sup>، ولا عند غروبها، ولا يصلي على جنازة ولا يسجد للتلاوة)؛ لحديث عقبة بن عامر [ب: ٢٦ / ١] الجُهني: «ثلاث ساعات نهانا النبي عليه السلام أن نصليَ فيهن، وأن نقبر فيهن موتانا: إذا طلعت الشمس حتى ترتفع، وحين تقوم الشمس حتى تزول، وإذا تَصَيَّفَت الشمس للغروب<sup>(٢)</sup>، أي مالت<sup>(٣)</sup>. (إلا عصرَ يومه عند غروب الشمس<sup>(٤)</sup>)؛ لأنه وقتٌ وجوبه فكان وقتَ أدائه.

وقال الشافعي: يكره فيها النفل المبتدأ فقط، ويجوز غيره<sup>(٥)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {من نام عن صلاةٍ أو نسيها<sup>(٦)</sup>، الحديث<sup>(٧)</sup>. قيل له: الحديث ينصرف إلى الأعم الأغلب، وليس فيه



(١) كتب في هامش ب: («في الظهر» نُسخ).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٣١) بنحوه، وفي آخره: «حين تَصَيَّفَت الشمس للغروب حتى تغرب». وأخرجه أبو داود في «سننه» (٣١٩٢)، والترمذي في «سننه» (١٠٣٠)، والنسائي في «سننه» (٢٠١٣)، وابن ماجه في «سننه» (١٥١٩).

(٣) انظر «شرح سنن النسائي» للسيوطي ج ١، ص ٢٧٦.

(٤) قوله: (عند غروب الشمس) ساقط من أ، ج، وهو مكتوب في هامش ب، وهو في «مختصر القدوري» ج ١، ص ٩٧.

(٥) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٢٩، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ١٩٢، و«المهذب» ج ١، ص ٩٢.

(٦) وتماه: {من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك}، وفي لفظ: {من نسي صلاة أو نام عنها}، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٩٧)، ومسلم في «صحيحه» (٦٨٤).

(٧) لفظ (الحديث) غير موجود في ب.

تنصيصُ على الأوقات المكروهة، وصار كقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(١)</sup> أنه لا يجوز الصوم في الأيام المكروهة، كذا هذا.

(ويُكره أن يَتَنَفَّلَ بعد صلاة الفجر حتى تَطْلُعَ الشمس، وبعد صلاة<sup>(٢)</sup> العصر حتى تغرب الشمس)؛ لقول ابن عباس: «شهد عندي رجال مرضيئون، وأرضاهم عندي عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»<sup>(٣)</sup>. (ولا بأس أن يصلي في هذين الوقتين الفوائت)؛ لأنها في معنى فرض الوقت، ولو أَّخر الفرض إلى هذا الوقت جاز أدائه، فكذا هذا.

(ويسجدُ للتلاوة، ويصلي على الجنائزة)؛ لأن وجوبها ليس بفعله، فإنها تجب بالسماع وحضور الجنائزة فأشبهت الفرائض، (بخلاف المنذورة وركعتي الطواف<sup>(٤)</sup>)؛ لأن وجوبها<sup>(٥)</sup> بفعله فأشبهت<sup>(٦)</sup> النفل المبتدأ. وعند الشافعي: [أ: ١٧/٢] يجوز ما له سبب، كتحية المسجد، وركعتي الطواف<sup>(٧)</sup>، قياساً على الفوائت. والفرق ظاهر فإن السبب في هاتين الصلاتين من العبد

(١) البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) ساقط من أ.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٨١)، ومسلم في «صحيحه» (٨٢٦).

(٤) قوله: (بخلاف المنذورة وركعتي الطواف) جاء في ب، ج فوقه خط للدلالة على أنه من كلام صاحب المتن (الإمام القدوري)، لكن العبارة جاءت في «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٩٨ على النحو التالي: (ولا يصلي ركعتي الطواف)، ولم ترد العبارة أصلاً في «بداية المبتدي» ج ١، ص ٩٩ الذي أصله «مختصر القدوري».

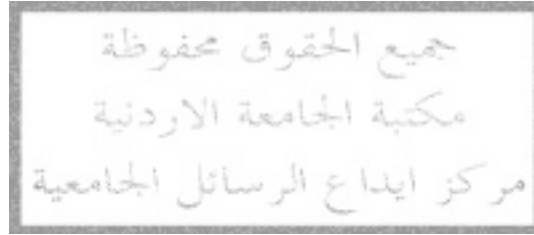
(٥) أ: (وجوبها)، وقد أثبتته على ما ورد في ب بضمير المؤنث لورود مثله قبل قليل، مع أن اللفظين سائغان.

(٦) ب: (فأشبهه).

(٧) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٢٩، و «المهذب» ج ١، ص ٩٢، و «روضة الطالبين» ج ١،

بخلاف الفوائت.

(ويُكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر)؛ لأن النبي عليه السلام [ب: ٢/٢٦] كان لا يصلي أكثر منهما<sup>(١)</sup> مع حرصه على النوافل<sup>(٢)</sup>، (ولا يتنفل قبل المغرب)<sup>(٣)</sup>؛ لأن فيه تأخير المغرب، وقال عليه السلام: {بين كل أذاتين صلاة إلا المغرب}<sup>(٤)</sup>.



(١) قوله : (أكثر منهما) كذا في ج. وفي ب : (بأكثر منها)، أما في أ فالكلام مطموس. والذي يرجح ما في ج أن (صلى) لا يتعدى بالباء، بخلاف (تنفل).  
(٢) إشارة إلى الحديث الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٢٣)، وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٦١٨) بدون الحصر.

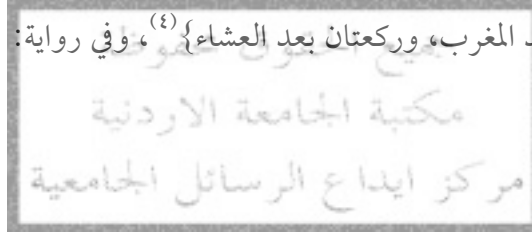
(٣) في «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٠٠ : (ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض، ولا إذا خرج الإمام للخطبة يوم الجمعة إلى أن يفرغ من خطبته).

(٤) أخرجه الدارقطني في «سننه» ج ١، ص ٢٦٤ وفيه: «ما خلا المغرب» والحديث تكلموا فيه من جهة حيان بن عبيد الله - أحد الرواة - . وانظر «نصب الراية» ج ١، ص ١٤٠. وأخرج أبو داود في «سننه» (١٢٨٤) «أن ابن عمر سئل عن الركعتين قبل المغرب، فقال: ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما...» قال الزيلعي: «سكت عنه أبو داود ثم المنذري في «مختصره»، فهو صحيح عندهما. قال النووي في «الخلاصة»: «إسناده صحيح». اهـ. «نصب الراية» ج ٢، ص ١٤٠.

## باب النوافل<sup>(١)</sup>

(السنة في الصلاة<sup>(٢)</sup>): أن يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر، وأربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وأربعاً قبل العصر وإن شاء ركعتين، وركعتين بعد المغرب، وأربعاً قبل العشاء، وأربعاً بعدها، وإن شاء ركعتين؛

لحديث أم حبيبة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {من صلى اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بُني له بيتٌ<sup>(٣)</sup> في الجنة: ركعتان بعد طلوع الفجر، وأربع قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: {ركعتان قبل العصر} ولم يذكر العشاء<sup>(٥)</sup>.



(١) النوافل، جمع نافلة: وهي لغة: الزيادة، وشرعاً: زيادة عبادة شُرعت لنا لا علينا. «رد المحتار» ج ٤، ص ٢٢١، و«المصباح المنير» ص ٢٣٦.

(٢) أ: (النوافل).

(٣) ب: (بنى الله له بيتاً).

(٤) رواه مسلم في «صحيحه» (٧٢٨)، وأبو داود في «سننه» (١٢٥٠)، وابن ماجه في «سننه» (١١١٤) إلى قوله: «في الجنة»، والزيادة في الترمذي (٤١٥) على النصب في (ركعتين)، و(أربعاً)، و... إلخ. وقال الترمذي: حسن صحيح.

وهذه السنن المذكورة في الحديث هي السنن المؤكدة عند الحنفية، وما سواها مستحب. انظر «اللباب» ج ١، ص ٩٨ - ٩٩، و«الاختيار» ج ١، ص ٩٠.

(٥) هذه الرواية عند النسائي في «سننه» (١٨٠١)، وعند ابن حبان في «صحيحه» ج ٦، ص ٢٠٥، وعند الحاكم في «المستدرک» ج ١، ص ٤٥٦ كلهم بالنصب في «ركعتين» وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم».

وقد رُوي عنه عليه السلام أنه قال: {من صلى أربعاً قبل الظهر ورَكَعتين بعدها، وأربعاً قبل العصر<sup>(١)</sup> كانت له جُنَّةٌ من النار}<sup>(٢)</sup>، ورُوي: {من صلى أربعاً بعد العشاء الآخرة<sup>(٣)</sup> كان له كَمِثلُهن من<sup>(٤)</sup> ليلة القدر<sup>(٥)</sup>}. وإنما خيّر بين الأربع<sup>(٦)</sup> والركعتين في العصر والعشاء لاختلاف الأخبار فيهما.

(١) سقط من أ قوله: (أربعاً قبل الظهر ورَكَعتين بعدها و)، وفي ب تحرفت (ورَكَعتين) إلى (ورَكَعتان).

(٢) هذا الحديث روي بلفظ مغاير، فقد أخرج أبو داود في «سننه» (١٢٦٩)، والترمذي في «سننه» (٤٢٧) و (٤٢٨)، وابن ماجه في «سننه» (١١٦٠) قوله عليه الصلاة والسلام: «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها، حرّمه الله على النار»، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه الكتاب «رياض الصالحين» للنووي ص ٤٥٢.

ومما ورد في الأربع قبل العصر حديث أخرجه أبو داود في «سننه» (١٢٧١)، والترمذي في «سننه» (٤٣٠)، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً». قال الترمذي: حديث غريب حسن. وحسن إسناده الشيخ شعيب في «رياض الصالحين» ص ٤٥٣.

(٣) جاءت العبارة في أ: (من صلى بعد العشاء الأخيرة أربعاً)، وجاءت في ب: (من صلى بعد العشاء الآخرة) بسقوط (أربعاً)، والمثبت من ج.

(٤) ب: (كمثل من صلى).

(٥) قال الزيلعي: «رواه البيهقي من قول عائشة رضي الله عنها قالت: «من صلى أربعاً بعد العشاء، كان كمثلهن من ليلة القدر». اهـ. والذي وجدته في «سنن البيهقي» ج ٢، ص ٤٧٧ هو من قول كعب بلفظ مقارب. وأما ما روي مرفوعاً فقد قال فيه الزيلعي: «عُزي إلى «سنن سعيد بن منصور»، من حديث البراء بن عازب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {من صلى قبل الظهر أربعاً: كان كأنها تهجد من ليلته، ومن صلاهن بعد العشاء: كان كمثلهن من ليلة القدر}». «نصب الراية» ج ٢، ص ١٣٩.

(٦) ب: (الأربعة).

(فإن صلى بالليل: صلى ثمان ركعات)؛ لقول عائشة: «كان رسول الله يصلي بالليل أربعاً، لا تسلي<sup>(١)</sup> عن حسنهن وطولهن، ثم أربعاً لا تسلي عن حسنهن وطولهن، ثم يوتر بثلاث»<sup>(٢)</sup>.

(ونوافل النهار: إن شاء صلى ركعتين بتسليمة واحدة، وإن شاء أربعاً)؛ لأن النبي عليه السلام واظب على الأربع قبل الظهر<sup>(٣)</sup>، (وتكره الزيادة عليها<sup>(٤)</sup>)؛ لأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بتسليمة أكثر منها بالنهار<sup>(٥)</sup>.

(١) ب : (لا تسأل)، وكذلك في اللفظ الآتي.

(٢) من قوله : (فإن صلى بالليل صلى ثمان) غير موجود في «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ٩٩، ولا هو موجود في «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٧١ الذي أصله «مختصر القدوري»، فيظهر - والله أعلم - أن هذه العبارة وما يتبعها من الدليل زيادة من الناسخ الأصلي وعنه نقل النسخ؛ إذ إن معنى الجملة غير مستقيم فقهاً، فإن الصلاة بالليل تكون ثنتين وأربعاً وستاً وثمانياً، ولا يشترط أن تكون ثمانياً فحسب كما هو مفهوم الجملة، والله تعالى أعلم. وسيأتي قول الإمام: «إن صلى بالليل ثمان ركعات بتسليمة واحدة: جاز».

والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١٤٧)، و(٢٠١٣)، و(٣٥٦٩)، ومسلم في «صحيحه» (٧٣٨).

(٣) أخرج البخاري في «صحيحه» (١١٨٢) عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربعاً قبل الظهر». وأخرج أبو داود في «سننه» (١٢٧٠) عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم، تفتح لهن أبواب السماء»، وضعفه أبو داود قال الزيلعي: «وتكلم الدارقطني في «علله» وذكر الاختلاف فيه ثم قال: وقول أبي معاوية أشبه بالصواب». «نصب الراية» ج ٢، ص ١٤٣. وحديث أبي معاوية [أحد الرواة] عند أحمد في «مسنده» ج ٥، ص ٤١٦ وفيه: «قلت: ففيها سلام فاصل؟ قال: لا».

(٤) أ، ب : (ويكره)، والمثبت من ج، والعبارة في «اللباب» ج ١، ص ٩٩ و«الهداية» ج ١، ص ١٧١: (وتكره الزيادة على ذلك).

(٥) لم أجد هذا صريحاً، وقد مر ما يدل على صلاته صلى الله عليه وسلم أربعاً بتسليمة واحدة.

(فأما نافلة الليل: فقال<sup>(١)</sup> أبو حنيفة رحمه الله: إن صلى<sup>(٢)</sup> ثمان ركعات بتسليمة واحدة: جاز، وتكره الزيادة [على ذلك]<sup>(٣)</sup>؛ لأن عائشة روت: «أنه عليه السلام [ب: ٢٧ / ١] كان يصلي بالليل ركعتين وأربعاً وستاً وثمانياً بتحريمه»<sup>(٤)</sup>، ولم يرو أنه صلى بتسليمة أكثر منها<sup>(٥)</sup>. والأربع أفضل بالليل والنهار؛ لأنه أكمل [ما] فرض الله على عباده. (وقالا: لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمة واحدة)، وبه قال الشافعي<sup>(٦)</sup>؛ .....

(١) كذا في ج ، وفي أ ، ب : (قال) بدون «فاء» في جواب «أما»، وهذا سائغ على مذهب الكوفيين.

(٢) أ: بزيادة (بالليل).

(٣) قوله: (على ذلك) ساقط من أ، ب، ج، (مراد ملا)، وأثبتته من «مختصر القدوري» بأعلى (اللباب» ج ١، ص ٩٩، وهو في «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٧١.

(٤) لعل المصنف يقصد حديث عائشة في «سنن أبي داود» (١٣٦٢) قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث»، قال في «عون المعبود» ج ٤، ص ١٦٥: «وفي إتيانها - رضي الله عنها - بثلاث في كل عدد: دلالة ظاهرة بأن الوتر في هذه الرواية في الحقيقة هو الثلاث، وما وقع قبله من مقدماته المسماة بصلاة التهجد فإطلاق الوتر على الكل مجاز، ويؤيده الحديث الصحيح «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» كذا في «المراقبة».

وأما أن صلاة الليل مثنى فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (١١٣٧) من حديث ابن عمر قوله عليه الصلاة والسلام: {صلاة الليل مثنى مثنى}.

وأما صلاته صلى الله عليه وسلم أربعاً فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (١١٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها: «ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطوئهن، ثم يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطوئهن، وهذا صريح في أنه كان يصلي صلاة الليل أربعاً أربعاً، والوتر ثلاثاً. كما في «النكت الطريفة» للكوثري ص ١٨٩.

(٥) قال الزيلعي: «غريب». «نصب الراية» ج ٢، ص ١٧٢.

(٦) عند الشافعية: الأفضل في نوافل الليل والنهار أن تصلى مثنى مثنى. انظر «مغني المحتاج»

ج ١، ص ٢٢٨، و «المهذب» ج ١، ص ٨٥، و «المجموع» ج ٣، ص ٥٤٢ - ٥٤٣.



لقوله عليه السلام: {صلاة الليل مثنى مثنى} <sup>(١)</sup>، وفي كل ركعتين يُسَلِّم استدلالاً بالتراويح.

### [القراءة في الفرض والنفل]

(والقراءة واجبة في الفرض <sup>(٢)</sup> في الركعتين الأوليين) <sup>(٣)</sup> لما مرَّ <sup>(٤)</sup>، (وهو مخيَّر في الآخرين: إن شاء قرأ، وإن شاء سَبَّح، وإن شاء سَكَت)؛ لما رُوي: «أن جبريل <sup>(٥)</sup> عليه السلام أمَّ النبيَّ عليه السلام فقرأ في الأوليين فاتحة الكتاب وسورة <sup>(٦)</sup>، وسَبَّح في الآخرين» <sup>(٧)</sup>. وإن سَكَت: لا يكره في رواية <sup>(٨)</sup>؛ لأنه قيام سَقَط فيه القراءة فأشبهه قيام المؤتم؛ وقيل: يُكره؛ .....

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١٣٧)، ومسلم في «صحيحه» (٧٤٩).

(٢) في «مختصر القدوري»: (في الفرض واجبة). «اللباب» ج ١، ص ٩٩، وكذلك في «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٧٣. مكتبة الجامعة الاردنية

(٣) القراءة في الفرض في ركعتين مطلقاً: فرض [أي في الأوليين أو في الآخرين]، وواجبة من حيث تعيينها في الركعتين الأوليين. «اللباب» ج ١، ص ١٠٠.

(٤) أي من الدليل ص ٢٠٢، ٢١٥.

(٥) ب: (جبرائيل).

(٦) كذا في ج، وفي ب: (والسورة)، ولعلها كذلك في أ.

(٧) لم يورده الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٤٨ عند الاستدلال لهذه المسألة، بل ذكر المأثور عن علي وابن مسعود، راجع ص ٢١٥، ولم يذكر هذا الدليل العيني في «البنية» ج ٢، ص ٥٥٣، وقد سرد الزيلعي طرق حديث إمامة جبريل للنبي عليه الصلاة والسلام في «نصب الراية» في باب المواقيت في ست صفحات ج ١، ص ٢٢١ - ٢٢٦، ولم يرد فيها التسبيح في الآخرين، لكن ورد فيها - كما في «نصب الراية» ج ١، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ - فيما رواه الدارقطني ج ١، ص ٢٦٠: «أن جبرائيل قام أمام النبي صلى الله عليه وسلم وقام الناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم... يأتيهم الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم، ويأتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجبرائيل» وفيه في صلاة العشاء: «يجهر في الأوليين بالقراءة، ولا يجهر في الآخرين بها». وروى أبو داود في «مراسيله» مثله.

(٨) (في رواية) ساقط من ب.

لأنه ركن فلا يخلو عن ذكر<sup>(١)</sup>.

(والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل، وفي جميع الوتر)؛ [أ: ١٨ / ١] لما مرَّ أن القراءة واجبة في ركعتين في كل صلاة<sup>(٢)</sup>، وكل ركعتين من النفل صلاةً على حدة، إذ لا يلزم بالتحريم<sup>(٣)</sup> أكثر من ركعتين وإن نوى أكثرَ منهما، إلا في<sup>(٤)</sup> رواية عن أبي يوسف: أنه يلزمه جميع ما نواه. وأما الوتر: فقد ذكرناه من قبل<sup>(٥)</sup>، ولأنه دائر<sup>(٦)</sup> بين الفرض والنفل فوجبت القراءة في الكل احتياطاً.

### [تتمة الكلام في النافلة]

(ومن دخل في صلاة نفل ثم أفسدها قضاها) اعتباراً للشروع بالنذر في الإيجاب<sup>(٧)</sup>، (فإن صلى أربع ركعات) تطوعاً (وقعد في الأولين ثم أفسد الآخرين قضى ركعتين)؛ لما مرَّ أن كل ركعتين منها صلاة [على حدة]<sup>(٨)</sup>، فقد تمَّ ما أتمَّ، فيقضي ما فسد.

(ويُصلي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام)؛ لأنَّ له ترك أصلها فكان له ترك وصفها بطريق الأولى، (فإن افتتحها قائماً ثم قعد: جاز عند أبي حنيفة)؛ لأن الشروع فيها قاعداً جائز

(١) هذه محصل رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا لم يقرأ يكره، ويسجد للسهو، ورجح هذا ابن الهمام في «فتح القدير» ج ١، ص ٣٩٤، يعني أن القراءة واجبة في الآخرين، وعلى هذا يكره الاقتصار على التسبيح والسكوت. «اللباب» ج ١، ص ١٠٠.

(٢) انظر ص ٢١٥، وص ٢٥٤.

(٣) ب: (التحريم).

(٤) ساقط من ب.

(٥) أي ذكر دليله من قبل ص ٢٢٣.

(٦) كذا في ج، وفي ب: (دار)، وفي أ طمس.

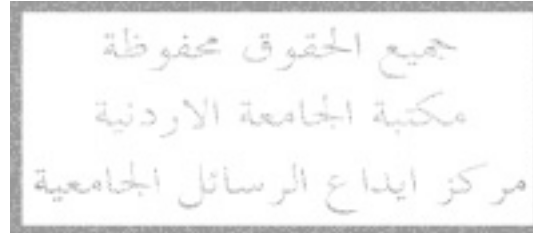
(٧) العبارة في ب: (اعتباراً للشروع في النذر بالإيجاب).

(٨) قوله: (على حدة) ساقط من ب، ومن (مراد ملا)، ومطموس في أ، ج، وأخذته من قوله

قبل قليل: «وكل ركعتين من النفل صلاة على حدة».

فالبُناءُ أولى، [ب: ٢٧ / ٢] (وقالا: لا يجوز إلا من عذر) اعتبارًا بالنذر.

(ومن كان خارج المصر: تنفل<sup>(١)</sup> على دابته إلى أي جهة توجّهت<sup>(٢)</sup>، يُومئ إيماءً<sup>(٣)</sup>؛ لقول ابن عمر: «رأيت النبي عليه السلام يصلي<sup>(٤)</sup> على حماره وهو متوجّه إلى خيبر»<sup>(٥)</sup>).



(١) كذا في أ، ج، وفي ب: (يتنفل)، وأحيل عند هذا اللفظ إلى هامش النسخة، وكتب: (جاز له أن)، وهي زيادة من الناسخ لم ترد في أ، ج، ولا في «اللباب» ج ١، ص ١٠١، ولا في «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٧٨.

(٢) ب: (على ظهر دابته إلى أي جهة توجّهت به).

(٣) قال في «مختار الصحاح» ص ٣٠٧: أومأت إليه: أشرت، ولا تقل أوميت.

(٤) أ: (كان يصلي).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٠٠)، وأبو داود في «سننه» (١٢٢٦)، والنسائي في «سننه»

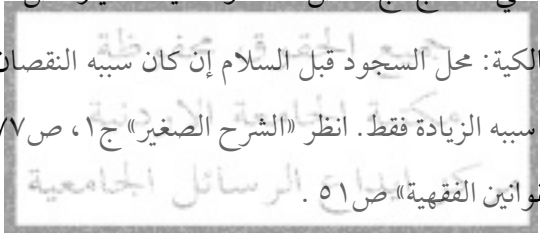
(٧٤٠). قال النسائي: عمرو بن يحيى [أحد الرواة في السند] لا يتابع على قوله: «على حمار» وإنما هو:

«على راحلته». اهـ. كذا في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٥١.

## باب سجود السهو

(سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان، بعد السلام يسجد سجدتين ثم يتشهد ويُسلم)، وعند الشافعي: قبل السلام<sup>(١)</sup>، وعند مالك: للنقصان قبل السلام، وللزيادة بعده<sup>(٢)</sup>. ولنا قوله عليه السلام: {لكل سهو سجدتان بعدما يسلم<sup>(٣)</sup>} رواه ثوبان<sup>(٤)</sup>. وما رواه الشافعي أنه قال: {إذا أراد أن يسلم سجد سجدتين<sup>(٥)</sup>} - محمول على السلام الثاني<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢١٣، و«كفاية الأخيار» ص ١٢٦.

(٢) عند المالكية: محل السجود قبل السلام إن كان سببه النقصان، أو النقصان والزيادة معاً. وبعد السلام إن كان سببه الزيادة فقط. انظر «الشرح الصغير» ج ١، ص ٣٧٧ - ٣٨٠، «بداية المجتهد» ج ١، ص ١٩٢، و«القوانين الفقهية» ص ٥١. 

(٣) ب : (بعد السلام).

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٠٣٨)، وابن ماجه في «سننه» (١٢١٩) من حديث ثوبان رضي الله عنه. وقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٤٠١) من حديث ابن مسعود قوله صلى الله عليه وسلم: {وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب، فليُتِمَّ عليه، ثم يُسَلِّم، ثم يسجد سجدتين}. وفي الباب: ما أخرجه أبو داود في «سننه» (١٠٣٧)، والترمذي في «سننه» (٣٦٥) من حديث المغيرة بن شعبه.

(٥) لم أجده بهذا اللفظ، ولعل لفظ (قال) قبله مقحم من النسخ، فلا يكون المقصود به حديثاً، وقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٨٢٩) من حديث عبد الله بن بُحَيَّة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر، فقام في الركعتين الأوليين لم يجلس، فقام الناس معه، حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه: كَبَّرَ وهو جالس، فسجد سجدتين قبل أن يسلم، ثم سلم»، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٧٠)، وانظر «الأم» للإمام الشافعي ج ١، ص ١٢٨.

(٦) قال الحازمي: وطريق الإنصاف أن يقال: إن أحاديث السجود قبل السلام وبعده كلها

ثابتة صحيحة، وفيها نوع تعارض، ولم يثبت تقدُّم بعضها على بعض برواية صحيحة ... والأولى حمل ←

(والسهو يلزم<sup>(١)</sup>) إذا زاد في صلاته فعلاً من جنسها ليس منها؛ لأن النبي عليه السلام قام إلى الخامسة فسُبح به، فرَجَعَ وسجد للسهو<sup>(٢)</sup>. (أو ترك فعلاً مسنوناً)<sup>(٣)</sup>؛ لأنه عليه السلام قام إلى الثالثة فسُبح به، فلم يَعُدَّ وسجد للسهو<sup>(٤)</sup>. (أو ترك قراءة فاتحة الكتاب، أو القنوت، أو التشهد، أو تكبيرات العيدين)؛ لأنها أذكار مضافة إلى جملة الصلاة<sup>(٥)</sup> فتركها أوجب نقصاناً، والسجدة شُرعت لجَبْرِ النقصان، بخلاف تسبيحات الركوع والسجود وتكبيراتها لأنها ليست مضافة إلى جملة الصلاة.

(أو جَهَرَ الإمام فيما يُخافت أو خافت فيما يجهر فيه)؛ لإطلاق حديث ثوبان<sup>(٦)</sup>. وعند الشافعي: لا سجود عليه<sup>(٧)</sup>؛ لحديث أبي قتادة: «كان النبي عليه السلام يسمعنا الآية والآيتين في

الأحاديث على التوسع وجواز الأمرين. اهـ بتصرف يسير، «نصب الراية» ج ٢، ص ١٧٠-١٧١.

(١) ب: (يلزم المصلي).

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، لكن أخرج البخاري في «صحيحه» (١٢٢٦): «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً، فقليل له: أزيد في الصلاة؟ فقال: وما ذاك؟ قالوا: صليت خمساً، فسجد سجدتين بعدما سلّم»، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٧٢).

(٣) أراد به فعلاً واجباً، إلا أنه أراد بتسميته سنة: أن وجوبها ثبت بالسنة. «الهداية» ج ١، ص ١٨٩، «اللباب» ج ١، ص ١٠٣، «البنية» ج ٢، ص ٦٥٥-٦٥٦.

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٥٣/٤) عن المغيرة بن شعبة قال: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهض في الركعتين، فسبّحنا به فمضى، فلما أتم الصلاة سجد سجدتي السهو»، وقال مرة: «فسبّح به من خلفه». وأخرجه أبو داود في «سننه» (١٠٣٧)، والترمذي في «سننه» (٣٦٥) بنحوه، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٥) فدلّت الإضافة أن هذه الأشياء من خصائص الصلاة، لأن الإضافة دليل الاختصاص، والاختصاص إنما يكون بالوجوب؛ لأن اختصاص الشيء بالشيء يقتضي وجوده معه، والوجوب طريق الوجود. «البنية» ج ٢، ص ٦٥٧.

(٦) المارّ أول الباب.

(٧) «المهذب» ج ١، ص ٩١.

الظهر»<sup>(١)</sup>. قيل له: كان يفعله عمدًا، ولا سهوً في العمد.

(وسهو الإمام يوجب على المؤتمّ السجود، فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المؤتم)؛ لقوله عليه السلام: {إنما جعل الإمام إمامًا ليؤتم به، فلا تختلفوا [ب: ٢٨ / ١] على أئمتكم} <sup>(٢)</sup>. وعند الشافعي: يسجد المؤتم لجبر النقصان <sup>(٣)</sup>، قيل له: هذا يبطل بما إذا سها بنفسه فإنه <sup>(٤)</sup> لا يسجد فهذا أولى، على أن النقصان لا يُجبر <sup>(٥)</sup> ما لم يسجد الإمام. [أ: ١٨ / ٢] (فإن سها المؤتم لم يلزم الإمام ولا المؤتمّ السجود)؛ لأنه لو لزم الإمام أدى إلى جعل الأصل تبعًا والتبع أصلًا، ولو لزم وحده أدى إلى مخالفة الإمام.

(ومن سها عن القعدة الأولى <sup>(٦)</sup> ثم تذكّر وهو إلى حال <sup>(٧)</sup> القعود أقرب: عاد فجلس وتشهد <sup>(٨)</sup>)؛ لأن محلّها لم يفت. (وإن كان إلى حال <sup>(٩)</sup> القيام أقرب: لم يعد)؛ لأنه فات محلّها <sup>(١٠)</sup>، فلا ينقض الركن - وهو القيام - لإقامة الفعل الواجب. (ويسجد للسهو <sup>(١١)</sup>)؛ .....

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٥٩)، ومسلم في «صحيحه» (٤٥١) وفيه: «و يُسمعنا

الآية أحيانًا».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٢)، ومسلم في «صحيحه» (٤١٤) من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه.

(٣) هذا مذهب الشافعية على النصّ، وفي قول مخرّج: لا يسجد. انظر «مغني المحتاج» ج ١،

ص ٢١٢.

(٤) ب: (فلأنه).

(٥) ب: (ينجبر).

(٦) ب: بزيادة (وقام إلى الثالثة).

(٧) ب: (حالة).

(٨) ساقط من أ.

(٩) ب: (حالة).

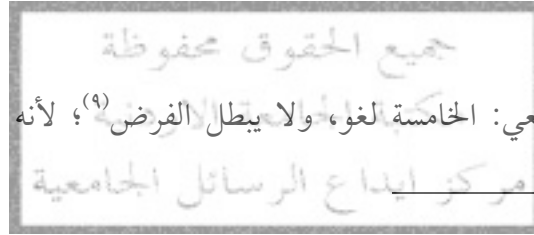
(١٠) أ: (محلّه).

(١١) أ: (الإمام).

لأنه ترك فعلاً<sup>(١)</sup> واجباً.

(وإن سها عن القعدة الأخيرة فقام إلى الخامسة: رجع إلى القعدة ما لم يسجد، وألغى الخامسة)؛ لأن القعدة<sup>(٢)</sup> الأخيرة فرض، والقيام إلى الخامسة ليس بفرض ولا سنة فجاز نقضه، (ويسجد للسهو)؛ لتأخير الركن عن محله.

(وإن قيد<sup>(٣)</sup> الخامسة بسجدة بطل فرضه)؛ لأنه صار شارعاً في النفل خارجاً من الفرض<sup>(٤)</sup> قبل إكمال ركنه<sup>(٥)</sup>، فيفسد ضرورةً، (وتحولت صلاته نفلاً)، خلافاً لمحمد، بناء على أن التحريم لا تفسد عندهما بفساد الصلاة، خلافاً له، (وكان عليه أن يضم إليها ركعة سادسة)<sup>(٦)</sup>؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء<sup>(٧)</sup>، قال ابن مسعود: «ما أجزت ركعة قطُّ»<sup>(٨)</sup>.



وقال الشافعي: الخامسة لغو، ولا يبطل الفرض<sup>(٩)</sup>؛ لأنه عليه السلام صلى الظهر

(١) ساقط من ب.

(٢) أ: (الركعة).

(٣) ب: (عقد).

(٤) وكذا في ج. وفي أ: (الأصل).

(٥) ب: (فرضه).

(٦) لكن قال في «الهداية» ج ١، ص ١٩٠: «ولو لم يضم لا شيء عليه»؛ لأنه مظنون. اهـ. أي لأن الذي شرع فيه مظنون، فإنه لم يشرع فيه قصداً، فلا يلزمه إتمامه، ولكنه يندب. «البنية» ج ٢، ص ٦٦٨، و«اللباب» ج ١، ص ١٠٤.

(٧) جاءت العبارة في ب: (لأن البتراء منهى عنها).

والحديث مرّ تخريجه، ص ٢٢٠.

(٨) أخرجه محمد بن الحسن في «موطئه» ص ٩٦، والطبراني في «معجمه الكبير» ج ٩، ص ٢٨٣، وفيهما بلفظ: «ما أجزأت...»، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ج ٢، ص ٢٤٢: إسناده حسن.

(٩) «حلية العلماء» ج ٢، ص ١٤١.

خمساً<sup>(١)</sup>، ولم يُنقل أنه قعد ولا أنه أعاد. إلا أن<sup>(٢)</sup> الحديث محمولٌ على ما إذا قعد، بدليل تسميته ظهراً، فإنه لا يسمى ظهراً إلا بعد استكمال أركانه.

(وإن قعد في الرابعة قدرَ التشهد ثم قام) إلى الخامسة<sup>(٣)</sup> (ولم يسلم يظنها القعدة الأولى - عاد إلى القعود ما لم يسجد في الخامسة، ويسلم<sup>(٤)</sup>)؛ لأنه عليه السلام [أ: ١٩ / ١] صلى الظهر خمساً [ب: ٢٨ / ٢] فسُبح به، فعاد وسلم وسجد للسهو<sup>(٥)</sup>، (فإن قيّد<sup>(٦)</sup> الخامسة بسجدة<sup>(٧)</sup>): ضمَّ إليها ركعة أخرى؛ لما ذكرنا، (وقد تمت صلاته)<sup>(٨)</sup>؛ لأنه شرع في النفل بعد إكمال الفرض فصار كما لو شرع بعد السلام، (والركعتان له نافلة)؛ لأن الفرض لا يزيد على أربع<sup>(٩)</sup>.

(ومن شكَّ في صلاته فلم يدِرْ أثلاثاً صلى أم أربعاً، وذلك أول ما عَرَضَ له<sup>(١٠)</sup>): استأنف الصلاة؛ لقوله عليه السلام: {دع ما يريئك إلى ما لا يريئك}<sup>(١١)</sup> رواه الحسن بن علي رضي الله

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٢٦)، ومسلم في «صحيحه» (٥٧٢) وقد سبق ذكره

قريباً في الحاشية ص ٢٥٧.

(٢) في أ: (لأن) بدل (إلا أن)، وهو تحريف.

(٣) (إلى الخامسة) ساقط من أ.

(٤) ساقط من ب.

(٥) سبق تخريجه، ص ٢٥٧.

(٦) ب: (عقد).

(٧) (ثم تذكر). «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٩١.

(٨) (ويسجد للسهو استحساناً). «بداية المبتدي»، ج ١، ص ١٩١.

(٩) ب: (الأربع).

(١٠) ب: بزيادة (الشك).

(١١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٥١٨)، والنسائي في «سننه» (٥٧١١)، والدارمي

(٢٥٣٢)، من حديث سيدنا الحسن بن علي رضي الله عنهما، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.



عنه<sup>(١)</sup>، ولا يكون ذلك إلا بالاستئناف.

(وإن كان الشك يعرض له كثيرًا بنى<sup>(٢)</sup> على غالب ظنه، إن كان له ظن<sup>(٣)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {إذا شك أحدكم في صلاته<sup>(٤)</sup> فلم يدرِ أثنائًا صلى أم أربعًا: فليتحَرَّ<sup>(٥)</sup> أقرب ذلك إلى الصواب وليبنِ عليه، ويسجد سجدي السهو<sup>(٦)</sup>، ولأنه<sup>(٧)</sup> لو أمر بالاستئناف - والحالة هذه - ربما شك ثانيًا أو ثالثًا فيؤدي إلى الحرج.

(فإن لم يكن له ظن بنى على اليقين)؛ لأنه دُفع إلى أمرين: إما إلى ترك الفريضة أو إلى زيادة فيها، فالمصير إلى الزيادة أولى احتياطًا. وقال الشافعي: بنى على اليقين في المسائل كلها<sup>(٨)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {من شك في صلاته فلم يدرِ أثنائًا صلى أم أربعًا: فليُبلغ الشكَّ، وليبنِ على اليقين<sup>(٩)</sup>، إلا أن حجته في ذلك لا تقوى؛ فإن الشك إنما يُذكر عند عدم الظن، ونحن نقول: إذا

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية

(١) قوله: (رواه الحسن بن علي رضي الله عنه) غير موجود في ب، ج.

(٢) في ب: (تحرى وبنى).

(٣) جاء في «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٩٢ هنا: (بنى على أكبر رأيه).

(٤) (في صلاته) ساقط من ب.

(٥) أ: (فالتحرى)!

(٦) سبق ذكره وتخريجه أول الباب في الحاشية ص ٢٥٦ من حديث ابن مسعود بنحو هذا

اللفظ في الصحيحين، وليس فيه: «فلم يدرِ أثنائًا صلى أم أربعًا».

(٧) أ، ب: (لأنه)، والمثبت من ج، (مراد ملا).

(٨) أي مسائل الشك الثلاثة المذكورة من قوله: «ومن شك في صلاته...» إلى آخره. وانظر في

مذهب الشافعية: «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٠٩، «كفاية الأخيار» ص ١٢٦.

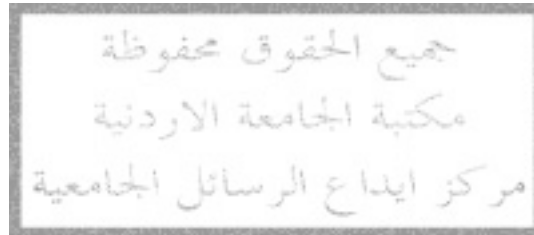
(٩) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٧١) من حديث أبي سعيد الخدري، وفيه: {فليطرح

الشك، وليبنِ على ما استيقن}، وفي الباب: ما رواه الترمذي في «سننه» (٣٩٨) من حديث عبد الرحمن

ابن عوف قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: {إذا سها أحدكم في صلاته... فإن لم يدرِ

ثلاثًا صلى أم أربعًا: فليبنِ على ثلاث وليسجد سجدين قبل أن يسلم}». قال الترمذي: «هذا حديث

لم يكن له<sup>(١)</sup> ظن بنى على اليقين<sup>(٢)</sup>.



حسن غريب صحيح». ورواه ابن ماجه في «سننه» (١٢٠٩).

(١) ساقط من ب.

(٢) قال صاحب «الاختيار» في الجمع بين الأدلة في هذه المسائل ج ١، ص ١٠٠: «وروى ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم التحري عند الشك، فحملناه على كثرة الشك. وروى ابن عوف والخُدريُّ عنه [صلى الله عليه وسلم] البناء على اليقين، فحملناه على ما إذا لم يكن له رأي عملاً بالنصوص كلها». اهـ.

وحديث ابن مسعود سبق ذكره في الهامش ص ٢٥٦.

وحديث الخدري وابن عوف مرّاً في الهامش أيضاً قبل هذا التعليق.

## باب صلاة المريض<sup>(١)</sup>

[أ: ١٩ / ٢] (إذا تعذر على المريض القيام: صلى قاعداً يركع ويسجد، فإن لم يستطع الركوع والسجود<sup>(٢)</sup> أومى إيماءً؛ لقوله عليه السلام لعمران بن الحُصَيْن: {صَلِّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبك}<sup>(٣)</sup>، {ويجعل السجود أخفض من الركوع} تشبهاً<sup>(٤)</sup> بالأصل، وتمييزاً بين الركنين في الهيئة. {ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه}؛ لأن النبي عليه السلام رأى مريضاً يفعل ذلك<sup>(٥)</sup> فقال: {إن قَدَرْتَ أن تسجدَ على الأرض، وإلا فأومِ برأسك}<sup>(٦)</sup>.

(فإن لم [ب: ٢٩ / ١] يستطع القعود: استلقى على ظهره وجعل رجليه إلى القبلة وأومى<sup>(٧)</sup>)

(١) جعل المصنف هذا الباب عقب باب السهو، لاشتراكهما في العارضية، أي أن كليهما أمر عارض، يطرأ ويذول. انظر «اللباب» ج ١، ص ١٠٥.

(٢) قوله: (والسجود) ساقط من ب.

(٣) سبق ذكر طرفه وتخريجه ص ١٩٨، وأزيد هنا: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١١٧)،

وأبو داود في «سننه» (٩٥٢)، والترمذي في «سننه» (٣٧١)، وابن ماجه في «سننه» (١٢٢٣).

(٤) ب: (تشبيهاً).

(٥) أ: (يفعله) بدل (يفعل ذلك).

(٦) أخرجه البزار في «مسنده»، والبيهقي في «المعرفة» عن جابر: «أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضاً فرآه يصلي على وسادة...». «نصب الراية» ج ٢، ص ١٧٥، وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» ج ٣، ص ٢٤٥. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ج ١، ص ١٤٨: «ورجال البزار رجال الصحيح»، وقال ابن حجر في «الدراية» ج ١، ص ٢٠٩: «أخرجه البيهقي ورواته ثقات».

(٧) في أ: (ويومي)، وفي «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ١٠٧: (وأومأ) بالهمز.

قال المطرزي: «الإيماء: أن تشير برأسك أو بيدك أو بعينك أو بحاجبك. تقول: أومأت إليه، ولا تقل: ←

بالركوع والسجود؛ لقول ابن عمر: «يصلي المريض مستلقياً على قفاه»<sup>(١)</sup>، ولأن الإشارة إلى القبلة بالإيماء إنما تقع هكذا<sup>(٢)</sup>، فأما من اضطجع على جنبه الأيمن<sup>(٣)</sup> كما قال الشافعي<sup>(٤)</sup>، فإنما يقع إيماءه إلى يسار القبلة. ولا حجة للشافعي في حديث عمران: {فإن لم تستطع فعلى جنبك}<sup>(٥)</sup>، لأن ذكر الجنب عبارة عن الانطراح، يقال: بقي فلان على جنبه كذا يوماً، أي منطرحاً<sup>(٦)</sup>، أو هو<sup>(٧)</sup> محمول على من لم يقدر على الاستلقاء.

أوميت. وفي «التهذيب»: «وقد تقول العرب أومى برأسه...» يعني بترك الهمزة. اهـ. «المغرب» ج ٢، ص ٣٧٣. وأوردت هذا النقل لأبّين جواز قوله: (وأومى بالركوع...)، والمقصود هنا: الإيماء بالرأس كما في «اللباب» ج ١، ص ١٠٦. جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز البحوث الإسلامية

(١) أخرجه الدارقطني ج ٢، ص ٤٣ عن ابن عمر قال: «يصلي المريض مستلقياً على قفاه، تلي قدماه القبلة»، قال الشيخ ظفر العثماني: «رجالهم ثقات»، «إعلاء السنن» ج ٧، ص ١٩٦.

والحافظ الزيلعي خرّج عن عليّ بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى من «سنن» الدارقطني ج ٢، ص ٤٢ مع كونه ليس فيه مطابقة، وذكر إعلال أثره هذا عن النقاد، وأغفل هذا القول عن ابن عمر، مع أنه في «سنن» الدارقطني، انظر «نصب الراية» ج ٢، ص ١٧٦، وكذلك فعل ابن حجر في «التلخيص الحبير» ج ١، ص ٢٢٦، «والدراية» ج ١، ص ٢٠٩، وابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» ج ١، ص ١١٦، وابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» ج ١، ص ٣٢٧.

(٢) أ: (يقع هكذا)، وفي ب: (تقع كذا)، فأثبتها ملفقة.

(٣) ساقط من أ.

(٤) زيادة في أ: (رواه البيهقي) بعد قوله: (الشافعي).

وانظر في مذهب الشافعية: «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٥٥، «كفاية الأخيار» ص ١٢٣.

(٥) مرّ تخريجه أول الباب.

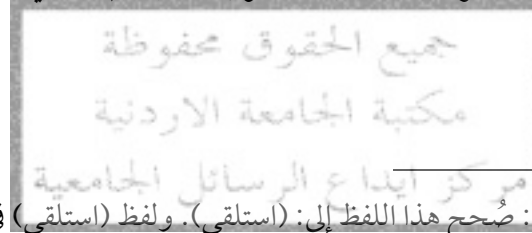
(٦) لفظ: (أي) ساقط من ب.

(٧) ب: (وهو).

(وإن اضطجع<sup>(١)</sup> على جنبه ووجهه إلى القبلة وأومى: جاز) كما قال الشافعي.

(فإن لم يستطع الإيلاء برأسه: أخر الصلاة، ولا يومئ<sup>(٢)</sup> [أ: ١ / ٢٠] بعينه، ولا بقلبه ولا بحاجبيه)؛ لأن فرض السجود لم يتعلق بها في الأصل فلا ينتقل إليها، كما لا ينتقل إلى اليد. وقال زفر: يومئ بعينه وحاجبيه<sup>(٣)</sup>؛ لعموم قوله عليه السلام: {فعلى جنبك تومئ<sup>(٤)</sup>}، إلا أن<sup>(٥)</sup> مطلق الإيلاء لا ينصرف<sup>(٦)</sup> إلى العين والحاجب، بل يسمى ذلك رمزاً ولمحاً.

(فإن قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود: لم يلزمه القيام، وجاز أن يصلي قاعداً يومئ إيماءً)؛ لأن القيام إنما وجب لكونه وسيلةً إلى التواضع بالركوع والسجود وقد<sup>(٧)</sup> فات ذلك. وعند زفر والشافعي: يلزمه<sup>(٨)</sup>؛ لأن سقوط بعض الأركان لا يوجب سقوط الباقي، كالقراءة. والفرق أن القراءة ما وجبت لكونها وسيلةً إلى الغير، نظير ما ذكرنا الراكب والعارى<sup>(٩)</sup>.



(١) في (ب): صُحِّح هذا اللفظ إلى: (استلقى). ولفظ (استلقى) في «مختصر القدوري» ضمن «الباب» ج ١، ص ١٠٦، بدل (اضطجع)، وهو كذلك في «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٩٥. وهذا مما يرجح لدي أن النسخة ب مصححة على متن القدوري.

ولفظ (اضطجع) أصح في أداء المعنى، لأن الاضطجاع هو وضع الجنب بالأرض، أما الاستلقاء فيكون على القفاً. كما في «مختار الصحاح»، مادة (ضجع، ولقي).

(٢) ب: (يُوم). .

(٣) ب: (بعينه وحاجبه). .

(٤) ب: (يومي). ويعني المصنف حديث عمران المتقدم أول الباب، لكن لفظ (تومئ) غير موجود في متن الحديث في المصادر الحديثية.

(٥) كذا في ج، وفي أ: (الان)، وفي ب: (إلى أن)، وكلاهما خطأ.

(٦) لفظ (ينصرف) ساقط من أ.

(٧) أ: (فقد). .

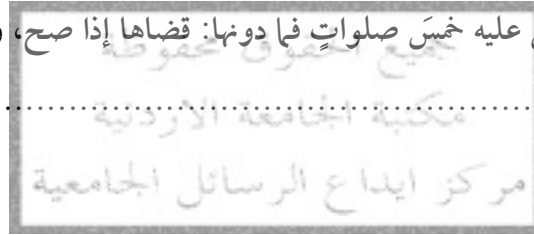
(٨) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٥٤.

(٩) في ب: اللفظ غير واضح، والمثبت من أ، ج.

(فإن صلى الصحيحُ بعضَ صلاته قائمًا ثم حدث به مرضٌ<sup>(١)</sup>: تَمَّها قاعدًا يركع ويسجد، أو يومئ<sup>(٢)</sup> إن لم يستطع الركوع<sup>(٣)</sup> والسجود، أو مستلقيًا إن لم يستطع القعود)؛ لأنه لو استقبل<sup>(٤)</sup> لوقع الكل ناقصًا فكان هذا أولى، ورُوي عن أبي حنيفة أنه يستقبل<sup>(٥)</sup>.

(ومن صلى قاعدًا يركع ويسجد [أ: ٢٠ / ب: ٢٩] ثم صحَّ: بنى على صلاته قائمًا)؛ لأنه جاز بناءُ صلاة القائم على صلاة<sup>(٦)</sup> القاعد حال الاقتداء فكذا حال الانفراد. وعند محمد: يستقبل؛ لأن عنده لا يجوز ذلك<sup>(٧)</sup>. (فإن صلى بعضَ صلاته بإيماء ثم قدَّر على الركوع والسجود: استأنف الصلاة)؛ لأنه لا يجوز بناء صلاة الراكع على صلاة المومئ حال الاقتداء فكذا حال الانفراد. وعند زفر والشافعي: يجوز، فيجوز هاهنا<sup>(٨)</sup>.

(ومن أغمي عليه خمس صلوات فما دونها: قضاها إذا صح، وإن فاته بالإغماء أكثر من ذلك: لم يقض)؛ .....



(١) في ب بزيادة: (يمنعه من القيام).

(٢) في ب: (ويومئ)، وهو تحريف. والمثبت من أ، ج.

(٣) قوله: (الركوع) ساقط من أ، وهو في ب، ج.

(٤) أي استقبل الصلاة، أي: ابتداء الصلاة من أولها.

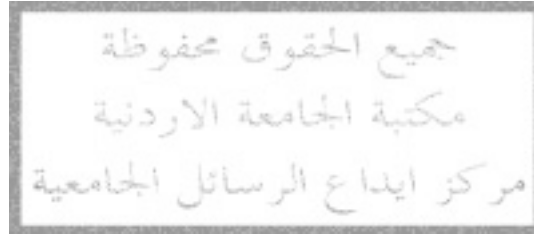
(٥) في أ: زيادة (القبلة)، وهو ذهول من الناسخ، فالمقصود استقبال الصلاة، أي: ابتداءها من أولها.

(٦) ساقط من ب.

(٧) أي لأنه لا يجوز عنده بناء صلاة القائم على صلاة القاعد، كما تقدم بيانه، ص ٢٣١.

(٨) عند الشافعية يجوز، ويستحب إعادتها لتقع حال الكمال. انظر «مغني المحتاج» ج ١،

لأن عمار بن ياسر أغمي عليه يوماً وليلاً فقضاها<sup>(١)</sup>، وابن عمر أغمي عليه ثلاثة أيام فلم يقضها<sup>(٢)</sup>، وهذا لا يُعرف بالرأي، وهو خلاف قول الشافعي أنه لا يقضي أصلاً؛ لعدم الخطاب<sup>(٣)</sup>. والله أعلم بالصواب<sup>(٤)</sup>.



(١) أخرجه الدارقطني ج ٢، ص ٨١. قال الزيلعي: «رواه البيهقي في «المعرفة» وقال: قال الشافعي: هذا ليس بثابت عن عمار». اهـ.

وروى محمد بن الحسن في كتابه «الآثار» قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن ابن عمر أنه قال في الذي يُغمى عليه يوماً وليلاً: يقضي. كذا في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٧٧، وقال الشيخ ظفر العثماني: «إسناده صحيح، ومراسيل النخعي صحيح». «إعلاء السنن» ج ٧، ص ٢١٩.

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» ج ٢، ص ٨٢.

(٣) المجنون والمغمى عليه لا يجب عليهما القضاء عند الشافعية لكن يُسنُّ لهما. انظر «منهاج

الطالبين» للنووي ج ١، ص ١٣١، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ١٣١.

(٤) قوله: (والله أعلم بالصواب) ساقط من ب.

## باب سجود التلاوة

(سجود التلاوة<sup>(١)</sup> في القرآن أربع عشرة<sup>(٢)</sup> سجدة: في<sup>(٣)</sup> آخر الأعراف، وفي الرعد، وفي النحل، وفي بني إسرائيل<sup>(٤)</sup>، ومريم، والأولى في الحج، والفرقان، والنمل، والم تنزيل، وص، وحم السجدة، والنجم، وإذا السماء انشقت، واقرأ باسم ربك<sup>(٥)</sup>).

(١) كُتِبَ في هامش ب : هذا من قبيل إضافة المسبَّب إلى السبب. اهـ. «وشرطها: الطهارة من الحدث والخبث، واستقبال القبلة، وستر العورة، وركنهما: وضع الجبهة على الأرض وصفتهما:

الوجوب». «العناية» لأكمل الدين الباطني ج ١، ص ٤٦٤.  
 (٢) ب : (عشر).  
 (٣) ساقط من ب.  
 (٤) ب : (والنحل وبني إسرائيل).  
 (٥) سجديات التلاوة أربع عشرة، أذكر مواضع ورودها على الترتيب الذي ذكره المصنف:

- ١- في سورة الأعراف، الآية: ٢٠٦. ٢- في سورة الرعد، الآية: ١٥.
- ٣- في سورة النحل، الآية: ٤٩.
- ٤- في سورة الإسراء، وتسمى بني إسرائيل، الآية: ١٠٧، وموضع السجود: نهاية الآية ١٠٩.
- ٥- في سورة مريم، الآية: ٥٨.
- ٦- في سورة الحج، الآية: ١٨، وهذه هي الأولى فيها، بخلاف الثانية، فليس فيها سجود، وهي في الآية: ٧٧.
- ٧- في سورة الفرقان، الآية: ٦٠.
- ٨- في سورة النمل، الآية: ٢٥، وموضع السجود: نهاية الآية: ٢٦.
- ٩- في سورة السجدة، وهي المقصودة بقولهم: «الم تنزيل» الآية: ١٥.
- ١٠- في سورة ص، الآية: ٢٤، وموضع السجود عند قوله تعالى: (وَحُسْنَ مَّآبٍ) عندنا، نهاية الآية: ٢٥. «البنية» ج ٢، ص ٧١٤.



وقال مالك والشافعي قديماً<sup>(١)</sup>: لا سجود في المُفَصَّل<sup>(٢)</sup>؛ لقول ابن عباس وزيد: «لا سجود<sup>(٣)</sup> في المُفَصَّل»<sup>(٤)</sup>.

ولنا ما رُوي: «أنه عليه السلام قرأ «والنجم» فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون،

١١- في سورة فُصِّلَتْ، وهي المقصودة بقولهم: (حم السجدة)، الآية: ٣٧، وموضع السجود: نهاية الآية: ٣٨.

١٢- في سورة النجم، الآية: ٦٢، ١٣- في سورة الانشقاق، الآية: ٢١.

١٤- في سورة العلق، الآية: ١٩. (١) أي في القديم. وانظر في مذهب المالكية: «التاج والإكليل» ج ٢، ص ٣٦١. وفي مذهب الشافعية: «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢١٥. (٢) المُفَصَّل: هو من سورة محمد إلى آخر القرآن. «البنية» ج ٢، ص ٧١٤.

(٣) ب: (لا يجوز) بدل (لا سجود)، وهو تحريف.

(٤) أما عن ابن عباس فقد أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ٣٤٣ عنه قال: ليس في المُفَصَّل سجدة. اهـ. قال ابن حجر في «الدراية» ج ١، ص ٢١١: إسناده صحيح، وكذلك رواه بهذا اللفظ عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما من قولهما.

وقد أخرج أبو داود في «سننه» (١٤٠٣) عن ابن عباس: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المُفَصَّل منذ تحوّل إلى المدينة»، قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٨٢: «قال ابن عبد البر: هذا حديث منكر»، ونقل الزيلعي عن عبد الحق قوله في «أحكامه»: «إسناده ليس بقوي، ويُروى مرسلاً، والصحيح حديث أبي هريرة: [ويأتي ذكره] أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في (إذا السماء انشقت)، وإسلامه متأخر، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في السنة السابعة من الهجرة» اهـ.

وأما عن زيد فلم أجده. وقد روى البخاري في «صحيحه» (١٠٧٢) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم (والنجم)، فلم يسجد فيها ومسلم في «صحيحه» (٥٧٧). وقد علم مما سبق أن سورة النجم من المُفَصَّل.

حتى سجد الرجل على الرجل»<sup>(١)</sup>. وروى أبو هريرة أنه [عليه الصلاة والسلام] سجد في «النجم»، و<sup>(٢)</sup> «إذا السماء انشقت»، و«اقرأ باسم ربك»<sup>(٣)</sup>.

وقول ابن عباس وزيد يدل على أنه مذهبهما، فيكون معارضا بمذهب<sup>(٤)</sup> الأكثر من الصحابة.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠٧١)، (٤٨٦٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس»، وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠٦٧)، ومسلم في «صحيحه» (٥٧٦)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، «عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قرأ (والنجم)، فسجد فيها وسجد من كان معه، غير أن شيخاً أخذ كفاً من حصي أو تراب فرفعه إلى جبهته، وقال: يكفيني هذا. قال عبد الله [بن مسعود]: لقد رأيته بعد قتل كافراً». وليس في الحديث «حتى سجد الرجل على الرجل».

أما سجود المسلمين : فاتباعاً لأمر الله تعالى، وائتساء برسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما سجود المشركين فلما سمعوه من أسرار البلاغة والفصاحة البالغة، وعميون الكلم الجوامع لأنواع من الوعيد والإنكار، والتهديد والإنذار، وقد كان العربي يسمع القرآن فيخِرُّ له ساجداً. «السيرة النبوية» لمحمد محمد أبو شهبه ج ١، ص ٣٦٧.

هذا وقد حيكت قصة بُنيت على هذا الحديث هي (قصة الغرائيق)، وقد كُتب في إبطالها نقلاً وعقلاً الشيخ أبو شهبه في كتابه السابق ج ١، ص ٣٦٤-٤٧٤، فليراجع.

(٢) أ: (وفي).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٧٨): عن أبي هريرة قال: «سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في (إذا السماء انشقت) و(اقرأ باسم ربك)». اهـ. وأبو داود في «سننه» (١٤٠٧)، والترمذي في «سننه» (٥٧٣)، والنسائي في «سننه» (٩٦٣)، وابن ماجه في «سننه» (١٠٥٨)، وليس فيه ذكر (النجم). وقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٧٦٦) عن أبي هريرة حديث سجوده صلى الله عليه وسلم في الانشقاق.

قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٨٢ عن هذا الحديث: أخرجه - إلا الترمذي - عن أبي هريرة. اهـ. وقد وهم رحمه الله تعالى في ذلك، فقد أخرجه الترمذي في «سننه» كما مر.

(٤) ب: (في مذهب).

والسجدة الثانية في الحج ليست بسجدة تلاوة، وإنما هي سجدة صلاة بدلالة اقتران الركوع بها<sup>(١)</sup>. وقال الشافعي: هي سجدة تلاوة<sup>(٢)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {فضلت الحج بسجدين، من لم يسجدهما: لم يقرأهما}<sup>(٣)</sup>، ونحن به نقول، فإن سجدة الصلاة فريضة<sup>(٤)</sup>.  
وقال الشافعي: سجدة «ص» سجدة<sup>(٥)</sup> شكر<sup>(٦)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {سجدها داود توبةً، ونحن نسجدها شكرًا}<sup>(٧)</sup>.....

(١) في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا...) [الحج: ٧٧]. أي لأنها مقرونة بالأمر بالركوع، والمعهود في مثله من القرآن كونه من أوامر ما هو ركن الصلاة بالاستقراء، نحو: (اسجدوا واركعوا مع الراكعين) [آل عمران: ٤٣]. «فتح القدير» ج ١، ص ٤٦٤، وانظر: «العناية» ج ١، ص ٤٦٥، و«الكفاية» لجلال الدين الكرلافي ج ١، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.  
(٢) «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢١٤.  
(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٤٠٢)، والترمذي في «سننه» (٥٧٨)، وأحمد (١٥٥/٤) من حديث عقبة بن عامر قال: «قلت: يا رسول الله أفُضِّلَتْ سورة الحج على القرآن بأن تجعل فيها سجدتان؟ فقال: {نعم، ومن لم يسجدهما: فلا يقرأهما}. قال الترمذي: هذا حديث ليس إسناده بذلك القوي .

وقد أخرج أبو داود في «مراسيله» ص ١١٣ - ١١٤ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : {فُضِّلَتْ الحج على القرآن بسجدين} ، قال أبو داود : «وقد أسند هذا ولا يصح» نصب الراية ج ٢، ص ١٨٠، وقال ابن حجر في «الدراية» ج ١، ص ٢١٠: كأنه يشير إلى حديث عقبة .  
(٤) ذكر أكمل الدين الباري في «العناية» ج ١، ص ٤٦٥ نحو هذا في تأويل الحديث إذ قال: «وتأويل ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم: «فضلت بسجدين»: إحداها سجدة التلاوة، والثانية: سجدة الصلاة». اهـ. واكتفى المحقق ابن الهمام في الجواب عن هذا الحديث بتضعيفه. «فتح القدير» ج ١، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٥) لفظ (سجدة) ساقط من أ.

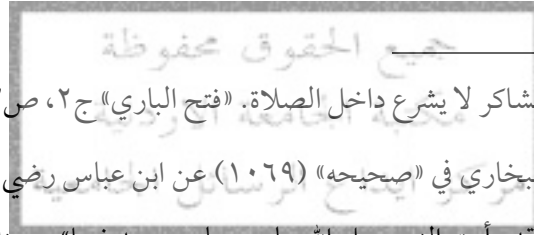
(٦) «منهاج الطالبين»، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ٢١٥.

(٧) أخرجه النسائي في «سننه» (٩٥٧)، قال ابن حجر في «الدراية» ج ١، ص ٢١١: «رواته

ثقات». وجه الدلالة: أن الشافعي رضي الله عنه استدل بقوله: (شكرًا) على أنه لا يسجد فيها في

إلا أنه لا يمنع أن يكون سبب وجوبها الشكر، ومما يؤكد ذلك أن ابن عباس [ب: ٣٠ / ١] سجد فيها وقال: «رأيتُ رسول الله عليه السلام يسجد فيها»<sup>(١)</sup>، ونقل الحكم مع السبب: دليلٌ تعلُّقه به. وثمره الخلاف: أنها إذا كانت سجدة تلاوة جاز فعلها في الصلاة، وإلا فلا<sup>(٢)</sup>.

(والسجود واجب في هذه المواضع)؛ لأن آيات السجدة بعضها أمرٌ بالسجود وبعضها ذمٌّ على تركه، وكلاهما دليل الوجوب. وعند الشافعي: سنة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الأعرابي قال: «هل عليَّ غيرها؟» قال: {لا}<sup>(٤)</sup>، وزيد بن ثابت قرأ عند النبي عليه السلام ولم يسجد<sup>(٥)</sup>. [أ: ٢١ / ١] إلا أنه لا حجة له فيها؛ لأنه يحتمل أنه لم يسجد لأنه لم يكن على الطهارة<sup>(٦)</sup>، أو لأنها ليست على الفور، ونفى عن الأعرابي وجوب غيرها من الصلوات، بدليل وجوب غيرها من الواجبات.



الصلاة؛ لأن سجود الشاكر لا يشرع داخل الصلاة. «فتح الباري» ج ٢، ص ٥٥٣.

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» (١٠٦٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «(ص) ليس من عزائم السجود، وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها». وعند البخاري (٤٨٠٦): «كان ابن عباس يسجد فيها».

(٢) قول المصنف: (جاز فعلها) غير دقيق، فإنها إذا كانت سجدة تلاوة وجب فعلها في الصلاة، كما يؤخذ من قول القدوري بعد قليل: «والسجود واجب». وفي «اللباب» ج ١، ص ١٠٨: «والسجود واجب على التراخي إن لم تكن في الصلاة»، أي: فتجب على الفور.

فالأصوب أن يقال: «وثمره الخلاف: أنها إذا كانت سجدة تلاوة وتُليت في الصلاة وجب فعلها، وإلا لم يجز» والله أعلم.

(٣) «منهاج الطالبين» ج ١، ص ٢١٤.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٦)، وفيه: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل عليَّ غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوَّع...». ومسلم في «صحيحه» (١١).

(٥) تقدم ذكره وتخريجه في الحاشية ص ٢٧٠.

(٦) ب: (طهارة).

وهي واجبة (على التالي والسامع سواء قصّد سماع القرآن أو لم يقصد) ؛ لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ذمّ السامع على ترك السجود ولم يُفصّل<sup>(٢)</sup>، والتالي سامع.

(وإذا تلا الإمام آية سجدة: سجدها وسجد المؤتمّ<sup>(٣)</sup> معه) متابعة للإمام، (وإن تلا المؤتمّ: لم يسجد الإمام ولا المؤتم)؛ لأن قراءته لغو؛ لكونه محجوراً عليه فيها، ونفاذ قراءة غيره عليه. وقال محمد: يسجدون بعد الفراغ؛ لأنها واجبة وقد زال المانع. ونحن نمنع وجوبها؛ فإنه لا حكم لتصرف المحجور، كالعبد والصبي<sup>(٤)</sup>.

(وإن سمعوا - وهم في الصلاة - آية<sup>(٥)</sup> سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة : لم يسجدوها في الصلاة)؛ لأنها ليست بصلاة<sup>(٦)</sup>، (وسجدوها بعد الصلاة)؛ لأنها واجبة ولم تؤدّ<sup>(٧)</sup>، (فإن سجدها<sup>(٨)</sup> في الصلاة لم تجزهم)؛ لأنها أدّيت في غير محلها<sup>(٩)</sup>، (ولم تفسد الصلاة<sup>(١٠)</sup>)؛ لأنها من جنس الصلاة وهي دون الركعة.

(١) الانشقاق ، الآية: ٢١.

(٢) كذا في ج . وفي ب: (يفضل)، وفي أ طمس.

(٣) ب : (المأموم).

(٤) (ولو سمعها رجل خارج الصلاة : سجدها) وهو الصحيح؛ لأن الحَجْرُ ثبت في حقهم،

فلا يعدّوهم. «بداية المبتدي» و«الهداية» ج، ص ١٩٨.

(٥) لفظ (آية) ساقط من أ.

(٦) ب : (بصلاته).

(٧) ب : (ترد).

(٨) أ : (وإن سجّدوا).

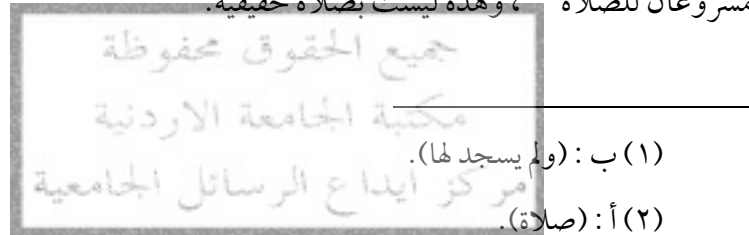
(٩) (وأعادوها) ؛ لتقرر سببها. «الهداية» ج ١، ص ١٩٨.

(١٠) ب : (صلواتهم).

(ومن تلا آية سجدة، فلم يسجدها<sup>(١)</sup> حتى دخل في الصلاة<sup>(٢)</sup> فتلاها وسجد لها: أجزأته<sup>(٣)</sup> السجدة عن التلاوتين)؛ لأن المجلس متحد، والصلائية أقوى فتستتبع غيرها، (بخلاف ما لو سجد [ب: ٣٠ / ١] ثم دخل في الصلاة) حيث يسجد في الصلاة ولم تجز السجدة الأولى<sup>(٤)</sup> عن التلاوتين<sup>(٥)</sup>؛ لأن الصلائية أقوى فلا تصير تبعاً لغيرها<sup>(٦)</sup>.

(ومن كرّر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد<sup>(٧)</sup>: أجزأته سجدة واحدة)؛ لأن مبنائها على التداخل، بدليل التالي فإنه تالٍ وسامع ولا يلزمه إلا سجدة واحدة.

(ومن أراد السجود: كبر ولم يرفع يديه<sup>(٨)</sup>)؛ لأنها معتبرة بسجدة الصلاة، وفيها تكبير<sup>(٩)</sup> من غير رفع اليدين، كذا هذا، (وسجد، ثم كبر ورفع رأسه<sup>(١٠)</sup>)، ولا تشهد عليه ولا سلام؛ لأنها مشروعان للصلاة<sup>(١١)</sup>، وهذه ليست بصلاة حقيقية.



(٥) قوله: (عن التلاوتين) ساقط من أ.

(٦) ب : (لها).

(٧) ساقط من ب.

(٨) ب : زيادة (وسجد). واعتبرتها زيادة لتكرار اللفظ فيها يأتي.

(٩) ج : (يُكبر).

(١٠) قوله : (وسجد، ثم كبر ورفع رأسه): ساقط من أ ، ب ، والمثبت من ج ، وبه يتم الكلام.

وهي في «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ١٠٩.

(١١) ب : (في الصلاة).

## باب صلاة المسافر<sup>(١)</sup>

(السفر الذي يتغير به الأحكام: أن<sup>(٢)</sup> يقصد الإنسان موضعاً بينه وبين مصره<sup>(٣)</sup> مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً<sup>(٤)</sup>)؛ لقوله عليه السلام: {يُمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام

(١) هذا من إضافة الشيء إلى شرطه أو محله. «اللباب» ج ١، ص ١١٠.

والسفر في اللغة: قطع المسافة من غير تقدير. «العناية» ج ٢، ص ٢، و«حاشية ابن عابدين» ج ٤، ص ٦١٢. وأما شرعاً: فليس بمراد هنا، بل المراد: قطع خاص، وهو أن يتغير به الأحكام. فقيده [أي: القدوري] بذلك، وذكر القصد، وهو الإرادة الحادثة المقارنة لما عزم؛ لأنه لو طاف جميع العالم بلا قصد سير ثلاثة أيام: لا يصير مسافراً، ولو قصد ولم يظهر ذلك بالفعل فكذلك، وكان المعتبر في حق تغيير الأحكام اجتماعهما [أي القصد والفعل]. «العناية» ج ٢، ص ٢.

ولهذا كان تغيير الموصلي في «المختار»: «ويصير مسافراً إذا فارق بيوت المصر قاصداً مسيرة ثلاثة

أيام ولياليها». «الاختيار» ج ١، ص ١٠٥.

مما تقدم نخلص إلى أن الشرط في السفر الذي تقصر فيه الصلاة أمور ثلاثة: ١- نية السفر.

٢- مباشرته والخروج من حدود البلد. ٣- قصد مسافة تُقطع بسير الإبل والأقدام في ثلاثة أيام. «التعليق

الميسر على ملتقى الأبحر» ج ١، ص ١٣٩.

(٢) ب: (هو أن).

(٣) ب: (مصر). وقد جاءت العبارة في «اللباب» ج ١، ص ١١٠: (بينه وبين مقصده)،

وجاءت في «مختصر القدوري» ج ١، ص ١١٠: (بينه وبين ذلك الموضع)، وما هاهنا أدق.

(٤) ب: (فصاعداً بينه وبين القصد). وكلمة (صاعداً) غير موجودة في «مختصر القدوري»

ضمن «اللباب» ج ١، ص ١١٠، وجاء بدلاً منها: (ولياليها) وكذلك في نسخة (مراد ملا)، فتصبح

العبارة: (ثلاثة أيام ولياليها). وهي كذلك في «الهداية» ج ١، ص ٢٠٠، و «الاختيار» ج ١، ص ١٠٥.

قال ابن عابدين: «الأولى حذف الليالي كما فعل في «الكنز» و«الجامع الصغير»؛ إذ لا يشترط السير فيها

مع الأيام ... نعم لو قال [يقصد صاحب «الدر المختار»]: (أو لياليها) بالعطف بأو لكان أولى؛ للإشارة

إلى أنه يصح قصد السفر فيها». «حاشية ابن عابدين» ج ٤، ص ٦١٨.

ولياليهن<sup>(١)</sup> {<sup>(٢)</sup>، قضيته: أن كل مسافر يمسخ ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup>، ولا يُتصور ذلك فيما دون الثلاث<sup>(٤)</sup>، وصار الحديث حجة على الشافعي في أن مدة السفر يوم وليلة<sup>(٥)</sup>؛ لأنه لا يمكن<sup>(٦)</sup> المسح ثلاثة أيام.

(والمعتبر: سير الإبل ومشي الأقدام<sup>(٧)</sup>)؛ لأنه الوسط، .....

(١) ب: (ولياليها).

(٢) الحديث تقدم تخريجه أول باب (المسح على الحفين) ص ١٥١.

ويُستدل لهذه المسألة أيضًا بحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠٨٦): «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: { لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم }، وفي رواية مسلم (١٣٣٨): { مسيرة ثلاثة أيام }. ودلالته على تحديد السفر: أنه اعتبرت المسافرة إلى ما دون الثلاث في حكم المقيمة حيث لا يُشترط لها المحرم، والمسافرة إلى مسيرة ثلاثة أيام مسافرة شرعًا. «إعلاء السنن» ج ٧، ص ٢٧٥ بتصرف. (٣) قوله: (قضيته: أن كل مسافر يمسخ ثلاثة أيام) ساقط من أ.

(٤) توضيح وجه الدلالة من الحديث: ذكر المسافر محلي باللام، فاستغرق الجنس لعدم المعهود، واقتضى تمكّن كل مسافر من مسح ثلاثة أيام ولياليها، ولا يُتصور أن يمسخ كل مسافر ثلاثة أيام ولياليها، إلا وأن يكون أقل مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها؛ إذ لو كان أقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة، والزيادة عليها منفية إجماعًا، فكان الاحتياج إلى إثبات أن الثلاثة أقل مدة السفر. «الكفاية» ج ٢، ص ٣، وانظر «فتح القدير» ج ٢، ص ٣-٤، و«العناية» ج ٢، ص ٣.

(٥) مدة السفر المقدرة عند الشافعية مسيرة يومين معتدلين، أو ليلتين معتدلتين، أو يوم وليلة معتدلين. وقدّروه بثمانية وأربعين ميلًا هاشميًا، والميل: أربعة آلاف خطوة. وهذه المسافة مقدرة بـ ٨١ كيلومتر تقريبًا كما في «الفقه المنهجي»، وقدرها الزحيلي بـ ٨٩ كيلومترًا. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٦٦، و«الفقه المنهجي» ج ١، ص ١٩٠، و«الفقه الإسلامي» للزحيلي ج ٢، ص ٣٢١، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٣٨٥، و«المجموع» ج ٤، ص ٢١١، و«كفاية الأخيار» ص ١٣٧.

(٦) ب: (لا يمكنه).

(٧) في ب: وضع خط فوق الجملة كلها إشارة إلى أنها من المتن، والصحيح أن قوله: (والمعتبر) من قول الشارح، ويكون قول القدوري: (سير الإبل ومشي الأقدام) منصوبًا على نزع الخافض، إذا قرئ موصولًا بقوله السابق، انظر «حاشية سعد الله بن عيسى الشهير بسعدي جلبي على العناية» ج ٢، ←



وسير العَجَلَة والبريد نادر<sup>(١)</sup>، [أ: ٢١ / ٢] وكذلك السير في الماء<sup>(٢)</sup>.

ص ٣. وقد جاء قول القدوري السابق في «اللباب» ج ١، ص ١١٠ بذكر الخافض، هكذا: (بسير الإبل ومشي الأقدام).

(١) قوله: (وسير العجلة): العَجَلَة: حُسْبٌ يُحْمَلُ عَلَيْهَا الْأَثْقَالُ تَجْرُهَا الدَّوَابُّ، والجمع عَجَلٌ. «المصباح المنير» و«القاموس المحيط»، مادة (عجل)، والعَجَلُ في غاية الإبطاء. «الاختيار» ج ١، ص ١٠٥، و«مراقي الفلاح» ص ٤١٣.

وقوله: (البريد): المقصود هنا: دابة البريد، وهي سريعة. قال المطرزي في «المغرب» ج ١، ص ٦٧: «البريد: البغلة المرتبة في الرباط، تعريب: (بُرَيْدَه دُم)، ثم سُمِّيَ به الرسول المحمول عليها، ثم سُمِّيَت المسافة به». والمسافة المسماة (بريداً): اثنا عشر ميلاً. قال الأزهري: قيل لدابة البريد: بريد، لسيّره في البريد. «مختار الصحاح» مادة (برد).  
فعلّم مما تقدم أن البريد يطلق على الدابة المرتبة لإرسال الرسائل، وعلى الرسول، وعلى المسافة، والمقصود هنا: الدابة؛ لأنه يقابل سير الإبل.

(٢) كذا العبارة في: أ، ب، ج، وصُححت في هامش ج على أنها من المتن كذا: (ولا يعتبر في ذلك السير في الماء)، وهي كذلك في «اللباب» ج ١، ص ١١٠.

والمعنى: لا يُعتبر في السير في البر السير في الماء.

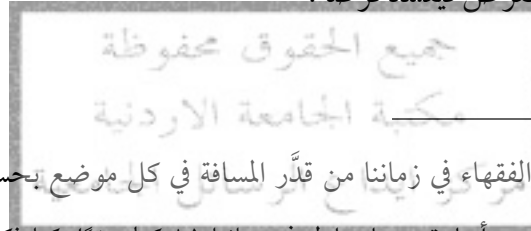
وبيان المسألة: أنه لا يعتبر سير البر بسير الماء، كما لا يعتبر سير الماء بسير البر، وإنما يعتبر في كل موضع ما يليق بحاله. ويعتبر في كل موضع مسيرة ثلاثة أيام فيه، وإن كان في غيره تُقَطَّع المسافة بما دونها. فمثلاً: في الجبل يعتبر السير فيه بثلاثة أيام، وإن كانت تلك المسافة في السهل تُقَطَّع بما دونها، لذلك فلا يصح التقدير عند الحنفية بالفَرَسِخ على المعتمد الصحيح. (والفَرَسُخ: ثلاثة أميال، والميل: أربعة آلاف ذراع)؛ لأن الفراسخ تختلف باختلاف الطريق في السهل والجبل والبر والبحر.

انظر: «اللباب» ج ١، ص ١١٠، و«الدر المختار» ج ٤، ص ٦٢١ - ٦٢٢، و«حاشية ابن عابدين» عليه، و«الفقه الإسلامي وأدلته» للزحيلي ج ٢، ص ٣٢٠ - ٣٢١.

ويفهم مما تقدم أنه لا يصح عند الحنفية التقدير بمسافة واحدة تكون لجميع الطرق براً وبحراً وسهلاً وجبلاً، بل تعتبر المسافة التي تُقَطَّع في ثلاثة أيام في كل موضع بالسير الوسط فيه.

(وفرض المسافر عندنا<sup>(١)</sup> في كل صلاة رباعية ركعتان، لا يجوز له الزيادة عليها)؛ لقول عائشة رضي الله عنها: «فرضت<sup>(٢)</sup> الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر»<sup>(٣)</sup>، وعن عمر رضي الله عنه: «صلاة السفر ركعتان تمام من غير قصر على لسان نبيكم»<sup>(٤)</sup>، ولا وجه للشافعي في وجوب الأربع<sup>(٥)</sup>؛ فإن القصر جائز إجماعاً، وترك الواجب لا يجوز.

(فإن صلى أربعاً وقد قعد في الثانية قدرَ التشهد أجزأته ركعتان عن فرضه، وكانت الآخرين له نافلاً)؛ لأنه لما قعد قدر [ب: ٣١ / ١] التشهد فقد تم فرضه، بقي عليه: السلام، وتركه لا يفسد الصلاة ولكن يكره، (وإن لم يقعد مقدار التشهد: فسدت صلاته)<sup>(٦)</sup>؛ لأنه انتقل إلى النفل قبل إكمال الفرض فيفسد فرضه.



ولم أجد من الفقهاء في زماننا من قدر المسافة في كل موضع بحسب حاله براً وبحراً، سهلاً وجبلاً، نعم، ذكر بعضهم أنها تقدر بما يعادل في زماننا ٨١ كيلومتراً، كما ذكر الشيخ إبراهيم سلقيني في كتابه «الفقه الإسلامي» ج ١، ص ٣٤٤، لكن هذا البعض لم يفرق بين كون ذلك في السهل، أو في الجبل، أو في البحر، فهذه مسألة تحتاج إلى تحقيق الأمر فيها.

(١) ساقط من أ.

(٢) ساقط من ب.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٥٠)، ومسلم في «صحيحه» (٦٨٥) بتقديم وتأخير.

(٤) أخرجه النسائي في «سننه» (١٤٤٠)، وابن ماجه في «سننه» (١٠٦٣)، وأحمد (٣٧ / ١)،

قال الزيلعي: «ورواه ابن حبان في صحيحه ولم يقدحه بشيء». «نصب الراية» ج ٢، ص ١٨٩.

(٥) عند الشافعية: للمسافر أن يقصر الصلاة وله أن يتمها، والقصر أفضل من الإتمام على

المشهور إذا بلغ ثلاث مراحل خروجاً من خلاف أبي حنيفة. والإتمام هو الأصل عندهم. انظر «مغني

المحتاج» ج ١، ص ٢٧١، و«المهذب» ج ١، ص ١٠١.

(٦) أ: (وإن لم يقعد: فسدت صلاته)، وفي ب: (وإن لم يقعد مقدار التشهد في الركعتين

الأوليين: فسدت صلاته). فأثبت ما ترى.

(ومن خرج مسافرًا صلى ركعتين إذا فارق بيوت المِصر)؛ لقول علي رضي الله عنه: «إذا جاوزنا هذه الأخصاصَ قَصَرنا»<sup>(١)</sup>.

(ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلد)<sup>(٢)</sup> خمسة عشر يومًا فصاعدًا، فيلزمه الإتمام، وإن نوى أقلَّ من ذلك لم يتمم)؛ لقول ابن عمر: «إذا كنت مسافرًا فوطَّنت نفسك على إقامة خمسة عشر يومًا فأتَّمتهم، وإن كنت لا تدري فاقصر»<sup>(٣)</sup>، وهذا لا يُعرف إلا بالتوقيف. وعند الشافعي: إذا نوى أربعًا صار مقيمًا<sup>(٤)</sup>، وهذا مخالف لفعل النبي عليه السلام، فإنه أقام بمكة من صبيحة<sup>(٥)</sup> الرابع من ذي الحجة إلى أن خرج إلى منى وكان يقصر<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ج ٢، ص ٢٠٤: «أن عليًا خرج من البصرة فصلى الظهر أربعًا، فقال: أما إنا إذا جاوزنا هذا الخُصَّ صلينا ركعتين»، وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» ج ٢، ص ٥٢٧ عن الديلمي أن عليًا... إلى آخر الأثر، فقلت: وما الخُصُّ؟ قال: بيت من قصب. اهـ.

والأخصاص: جمع خُصٍّ، وهو بيت يُعْمَلُ من الخشب والقصب، وجمعه خِصاص وأخصاص، سُمي به لما فيه من الخصاص، وهي الفرج والأنقاب. «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير ج ٢، ص ٣٧، و«لسان العرب» ج ٧، ص ٢٦.

(٢) ساقط من أ. والعبرة في «بداية المبتدي» ج ١، ص ٢٠١: (حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية).

(٣) في أ، ب: (فقصر)، والمثبت من ج، وهو الموافق لمصدر الأثر. ثم لعله يكون بهمزة الوصل (فأقصر)، أو بالقطع (فأقصر)، وكلاهما جائز لغة، فالأول من (قصر) من باب (نَصَرَ)، والثاني من (أَقْصَرَ) لغة في (قَصَرَ)، كما في «مختار الصحاح»، مادة (قصر).

وقول ابن عمر أخرجه محمد بن الحسن في كتاب «الآثار»، كما في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٨٣.

(٤) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٦٤، و«المهذب» ج ١، ص ١٠٣.

(٥) أ: (صبيحة).

(٦) هذا مستفاد من أحاديث: فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (١٠٨١)، ومسلم في

«صحيحه» (٦٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه قال: «خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة

(وإن دخل بلدًا ولم ينو أن يقيم فيه خمسة عشر يومًا وإنما يقول: غدًا أخرجُ أو بعد غدٍ أخرج، حتى بقي<sup>(١)</sup> على ذلك سنين - صلى ركعتين)؛ لما مرَّ من حديث ابن عمر، وقد أقام هو بأذربيجان ستة أشهر يصلي ركعتين<sup>(٢)</sup>.

(وإذا دخل العسكر أرض<sup>(٣)</sup> الحرب فنووا الإقامة خمسة عشر يومًا لم يتمموا الصلاة)؛ لأن دار الحرب ليست بموضع<sup>(٤)</sup> الإقامة للمسلمين لأنهم إن غلبوا رجعوا، وكذلك إن غلبوا، فلم يكن محل الإقامة كالمفازة.

(وإذا دخل المسافر في صلاة المقيم مع بقاء الوقت: أتمَّ الصلاة)؛ لأن له أن يجعل صلاته

إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة. قلت: أقمتم بمكة شيئًا؟ قال: أقمنا بها عشرًا، وأخرج النسائي في «سننه» (٢٨٧٢): قال جابر رضي الله عنه «قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة صبيحة رابعة مضت من ذي الحجة». الرسالة الجامعية

قال المنذري في «حواشيه»: حديث أنس يخبر عن مدة مقامه عليه السلام، بمكة - شرفها الله تعالى - في حجة الوداع، فإنه دخل مكة صبح رابعة من ذي الحجة، وهو يوم الأحد، وبات بالمحصب ليلة الأربعاء... ثم طاف عليه السلام طواف الوداع سحرًا قبل صلاة الصبح من يوم الأربعاء، وخرج صبيحته، وهو الرابع عشر. اهـ. من «نصب الراية» ج ٢، ص ١٨٤.

(١) ب: (مضى).

(٢) حديث ابن عمر المأثور هو قوله: «إذا كنت مسافرًا فوطئت نفسك...» إلى آخره. وإقامته بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة: أخرجهما عبدالرزاق في «مصنفه» ج ٢، ص ٥٣٣، وأخرج البيهقي في «المعرفة» أن ابن عمر قال: «ارتج علينا الثلج - ونحن بأذربيجان - ستة أشهر في غزاة، وكنا نصلي ركعتين». قال النووي: وهذا سند على شرط الصحيحين. كما في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٨٥. وأخرجه البيهقي في «السنن» ج ٣، ص ١٥٢، قال ابن حجر في «الدراية» ج ١، ص ٢١٢: «إسناده صحيح». وأخرج أحمد في «مسنده» ج ٢، ص ٨٣ نحوه.

(٣) ب: (دار).

(٤) أ: (موضع).

أربعًا بنية الإقامة فكذا بنية المتابعة، (بخلاف ما إذا اقتدى به في فائتة<sup>(١)</sup>) حيث لا يجوز؛ لأنها قد استقرت<sup>(٢)</sup> ركعتين فلا تنقلب أربعًا أبدًا، وصارت القعدة الأولى فرضًا في حقه، نفلًا [ب: ٣١/٢] في حق الإمام، فيصير مقتديًا في الفرض بالمتنفل وذلك لا يجوز.

(وإذا صلى المسافر بالمقيمين: صلى بهم ركعتين وسَلَّمَ<sup>(٣)</sup>)، ثم أتم المقيمون صلاتهم، ويُستحب له إذا سَلَّمَ أن يقول: أَمَتُوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَا قَوْمٌ سَفَرٌ<sup>(٤)</sup>) هكذا فعل النبي عليه السلام بمكة فقال: { يا أهل مكة، أتموا صلاتكم [أ: ٢٢/١] فَإِنَا قَوْمٌ سَفَرٌ }<sup>(٥)</sup>، وأبو يوسف فعل كذلك<sup>(٦)</sup> لما حجَّ مع هارون الرشيد، فقال بعضهم: نحن أعلم بذلك منك، فقال أبو يوسف: لو علمتَ لما تكلمتَ<sup>(٧)</sup> في الصلاة<sup>(٨)</sup>، فقال هارون الرشيد: ما يسرني بجوابك هذا ملكي الذي آتاني الله.

(١) قوله: (بخلاف ما إذا اقتدى به في فائتة) كذا في أ، ب، ج، وقد كُتِبَ في هامش ب، ج، تصحيح كالتالي: (وإن دخل معه في فائتة: لم تجز صلاته خلفه). ويبدو أن هاتين النسختين مصححتان على «مختصر القدوري» إذ إن العبارة فيه كذلك ج ١، ص ١١٢، وقد رجحتُ ذلك لأن قول الشارح «حيث لا يجوز» بعد هذه الجملة - لا ينسجم مع العبارة المصححة في الهامش، فيظهر - والله أعلم - أن نسخة الشارح من «مختصر القدوري» هي كما أثبتته في صلب الكتاب.

(٢) أي: في ذمته.

(٣) العبارة في «مختصر القدوري» ج ١، ص ١١٢: (وإذا صلى المسافر بالمقيمين ركعتين: سلم).

(٤) سَفَرٌ: بفتح السين وتسكين الفاء: المسافرون، جمع سافر، كَرَكَبَ، وَصَحَبَ، في راكب وصاحب. «المغرب» ج ١، ص ٣٩٧، وانظر «مختار الصحاح» مادة (سفر)، «المصباح المنير» ص ١٠٦.

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في «سننه» (١٢٢٩)، وأحمد (١/ ٤٣٠، ٤٣١)، من حديث

عمران بن حصين. وَصَعَفَ الزيلعي رواية أبي داود. «نصب الراية» ج ٢، ص ١٨٤-١٨٥.

وأخرجه الإمام مالك في الموطأ (١/ ١٥٠) من قول عمر موقوفًا بهذا اللفظ.

(٦) ب: (ذلك).

(٧) ب: (ما تكلمت).

(٨) يقصد أن هذا المؤتم المقيم ما زال في صلاة، فكيف يتكلم بقوله: «نحن أعلم بذلك منك»

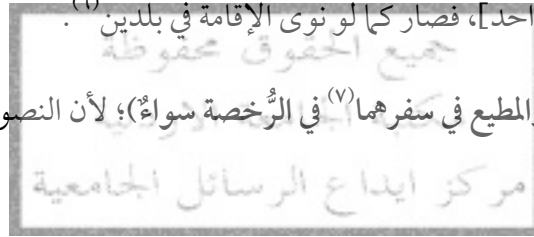
بعد سلام الإمام الذي قصر الصلاة، فأجابه الإمام أبو يوسف: «لو علمت ما تكلمت في الصلاة».

(وإذا دخل المسافر مِصرَه أتمَّ الصلاة وإن لم ينوِ المُقام<sup>(١)</sup> فيه)؛ لأنَّ المرخَّص هو السفر وقد زال. (ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره، ثم سافر ودخل وطنه الأول: لم يتمم الصلاة)؛ لأنه يُعدُّ فيه مسافرًا، ولهذا قَصَرَ النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وكانت مولده<sup>(٢)</sup>.

(ومن فاتته صلاة في السفر قضاها في الحَضَر ركعتين، ومن فاتته صلاة في الحَضَر قضاها<sup>(٣)</sup> في السفر أربعًا)<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ القضاء يحكي الفائت، والفائت كذلك. وعند الشافعي: ما فات في السفر قضاها في الحَضَر أربعًا؛ لأنه مقيم<sup>(٥)</sup>. لكننا نقول: صلاته صلاة مسافر، فكانت ركعتين.

(وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكةً ومنى خمسة عشر يومًا: لم يتمم الصلاة)؛ لأنه لم ينوِ الإقامة في موضع [واحد]، فصار كما لو نوى الإقامة في بلدين<sup>(٦)</sup>.

(والعاصي والمطيع في سفرهما<sup>(٧)</sup> في الرخصة سواء)؛ لأنَّ النصوص عامة لا تفصل. وقال



(١) ب : (الإقامة).

(٢) مرَّت أحاديث تشهد لذلك، منها حديث أنس رضي الله عنه في الصحيحين المذكور في الهامش ص ٢٨٠.

(٣) في أ : (في الحَضَر في حال الإقامة صلاحها) بدل قوله: (في الحَضَر قضاها).

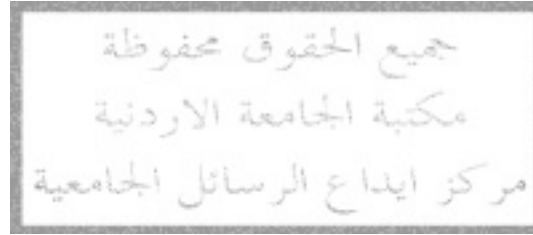
(٤) خالف الشارح ترتيب القدوري ، فقد جاءت هذه المسألة في «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ١١٢ بعد المسألة التالية، وكذلك في «الهداية» ج ١، ص ٢٠٣.

(٥) فائتة السفر يقضيها مقصورة في السفر دون الحَضَر في الأظهر عند الشافعية. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٦٣.

(٦) منى: أحد مشاعر الحج وأقربها إلى مكة، ينزله الحاج يوم النحر ويقيم فيه إلى اليوم الثاني أو الثالث عشر، وبه الجمرات الثلاثة، ومسجد الخيف. «المعالم الأثيرة» لمحمد شُرَّاب ص ٢٧٩. وقد امتد العمران في مكة في عصرنا إلى محاذاة منى، فلم تعد مكة ومنى موضعين.

(٧) أ: (سفره).

الشافعي: سفر المعصية لا يرخص<sup>(١)</sup>؛ لأن النعمة لا تُستفاد بالمعصية. قيل له: الرخصة ما ثبتت<sup>(٢)</sup> بالمعصية بل بالسفر، وهما منفصلان.



(١) هناك فرق بين سفر المعصية أو العاصي بسفره، وبين العاصي في سفره: فسفر المعصية: أن يكون السفر معصيةً، وذلك كهرب المرأة من زوجها، والغريم مع القدرة على الأداء، والسفر لقطع الطريق أو للزنى، فهذا لا يُترخص فيه بقصر الصلاة الرباعية وغير ذلك من الرخص.

وأما العاصي في سفره: وهو أن يكون السفر مباحاً، ويرتكب المسافر المعاصي في طريقه، فهذا له الترخص في السفر.

انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٦٨، و«المهذب» ج ١، ص ١٠٢، و«روضه الطالبين» ج ١، ص ٣٨٨، و«المجموع» ج ٤، ص ٢٢٣.

(٢) كذا في ج، ونسخة (مراد ملا)، وفي أ: لعلها (تثبت)، وفي ب غير واضح.

## باب صلاة الجمعة

[ب: ٣٢/ ١]

(لا تصحُّ الجمعة إلا في مصر جامع)<sup>(١)</sup>؛ لقوله عليه السلام: {لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع}<sup>(٢)</sup>، (أو في مصلّى المصر)<sup>(٣)</sup>؛ لأنه من توابعه. (ولا تجوز<sup>(٤)</sup> في القرى) لما ذكرنا آنفاً. ولا حجة للشافعي في إيجابها عند اجتماع<sup>(٥)</sup> الأربعين؛ لأنه غير معتبر طَرْدًا

(١) المصر الجامع : كل موضع له أمير وقاضٍ ينفذ الأحكامَ ويقيم الحدود، وهذا عند أبي يوسف، وعنه أنهم إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعهم، قال المرغيناني: والأول اختيار الكرخي، وهو الظاهر، والثاني اختيار الثلجي. «الهداية» ج ١، ص ٢٠٤.

(٢) قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٩٥: «غريب مرفوعاً، وإنما وجدناه موقوفاً على علي». وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ١٦٧ عن علي موقوفاً عليه، بدون ذكر الفطر والأضحي، وأخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه» ج ١، ص ٤٣٩ موقوفاً على علي كذلك، وزاد في آخره: «أو مدينة عظيمة». قال ابن حجر: في «الدراية» ج ١، ص ٢١٤: إسناده ضعيف. وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ١٦٨ بإسناد آخر قال فيه ابن حجر في «الدراية»: صحيح.

وبعد أن قال الزيلعي عن الحديث المرفوع: «غريب» نقل عن البيهقي في «المعرفة» قوله: «وهذا إنما يروى عن علي موقوفاً، فأما النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لا يروى عنه في ذلك شيء». اهـ. غير أن الحافظ العلامة قاسم بن قُطْلُوبُغا تعقبه في «منية الأملعي» ص ٣٨٠ فقال: «قلت: بل روى محمد بن الحسن بإسناده من حديث حذيفة مرفوعاً: {ليس على أهل القرى جمعة، إنما الجمعة على أهل الأمصار}». اهـ.

(٣) مصلّى المصر: هو الموضع الذي يصلّى فيه العيد، انظر: «البنية» ج ٢، ص ٧٨٦. والحكم غير مقصور على المصلّى، بل تجوز [إقامتها] في جميع أفنية المصر. «الهداية» ج ١، ص ٢٠٤.

(٤) ب : بزيادة (إقامتها).

(٥) ب : (في اجتماع).



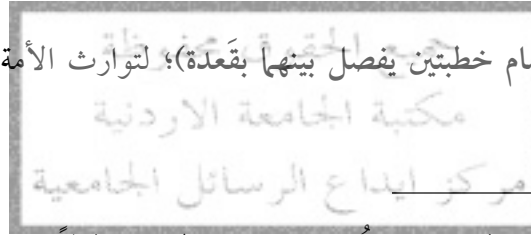
وعكسًا، بدليل وجوبها في المصر وإن قلَّ العدد، وعدم وجوبها في المفازة وإن كثر العدد<sup>(١)</sup>.

(ولا تجوز إقامتها إلا للسلطان أو من<sup>(٢)</sup> أمره السلطان)؛ لأنه لو لم يتولها أدى إلى التنازع والتدافع، أو التواكل أو التكاسل، فيؤدي إلى الترك أو الفوات على البعض. وقياس الشافعي إياها على الظهر في عدم اعتبار السلطان: لا يصح؛ لأن الظهر لا يفوت<sup>(٣)</sup>.

(ومن شرائطها: الوقت، فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده)؛ لأن الأصل هو الأربع، والشرع ورد بالقصر في وقت الظهر فيقتصر عليه<sup>(٤)</sup>.

(ومن شرائطها: [أ: ٢٢/٢] الخطبة قبل الصلاة)؛ لقول عائشة رضي الله عنها: «إنما قصرت الصلاة لمكان الخطبة»<sup>(٥)</sup>.

(يخطب الإمام خطبتين يفصل بينهما بقعدة)؛ لتوارث الأمة<sup>(٦)</sup>؛ (ويخطب قائمًا على



(١) كلمة (العدد) من ب، وكُتبت على هامش النسخة مذيلة بـ «صح».

(٢) ب: (لمن).

(٣) كذا في ج، وفي أ، ب: (تفوت).

(٤) (ولو خرج الوقت وهو فيها: استقبل الظهر ولا يبينه عليه)؛ لاختلافهما. «بداية المبتدي» و«الهداية» ج ١، ص ٢٠٥.

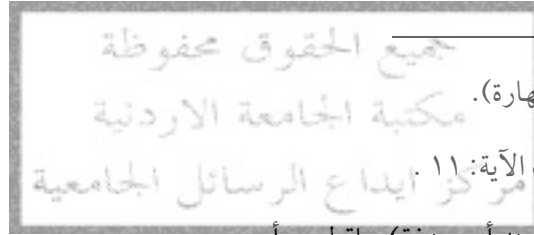
(٥) لم أجده من قول عائشة رضي الله عنها. وأورد هذا الأثر العيني في «البنية» ج ٢، ص ٨٠٨ عن عمر وعائشة رضي الله عنهما، ولم يذكر من رواهما. وفي «تلخيص الحبير» ج ٢، ص ٧٣: «حديث عمر وغيره: أنهم قالوا: «إنما قصرت الصلاة لأجل الخطبة». ابن حزم من طريق عبد الرزاق بسند مرسل عن عمر، ومثله لابن أبي شيبه والبيهقي من قول سعيد بن جبير، ومن قول مكحول نحوه».

(٦) وفي ذلك أحاديث كما قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٩٦، فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٩٢٨) ومسلم في «صحيحه» (٨٦) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين، يقعد بينهما»، ونحوه حديث جابر بن سمرة عند مسلم في «صحيحه» (٨٦٢) وغيره.

الطهارة<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾<sup>(٢)</sup>، واعتبار الطهارة لثلا يؤدي إلى الفصل بينها وبين الصلاة.

(فإن اقتصر على ذكر الله تعالى جاز عند أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>)؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> مطلقاً، (وقالوا: لا بد من ذكر طويل يُسمى خطبة)؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: «والتسبيحة الواحدة لا تُسمى خطبة»<sup>(٥)</sup>. واعتبر الشافعي الخطبتين المشتملتين<sup>(٦)</sup> على الحمد والصلاة والعظة والقرآن<sup>(٧)</sup>؛ لفعله عليه السلام ذلك<sup>(٨)</sup>. إلا أن فعله عليه السلام يدل على الجائز والأحسن، وبه نقول.

(فإن خطب<sup>(٩)</sup> قاعداً، أو على غير طهارة: جاز ويكره)؛ لأن عثمان لما أَسَنَ خَطَبَ



(١) ب: (طهارة).

(٢) الجمعة، الآية: ١١.

(٣) قوله: (عند أبي حنيفة) ساقط من أ.

(٤) الجمعة، الآية: ٩.

(٥) لم أجده، ولم يتعرض لذكره الزيلعي والعيني وابن المهام.

(٦) جاء في ب: (على الخطبتين المشتملين ويكتفي بخطبة واحدة) بدل (الخطبتين المشتملتين)!

(٧) من شروط صحة الجمعة عند الشافعية أن يتقدمها خطبتان، وللخطبة الأولى أربعة أركان: التحميد، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، والوصية بتقوى الله، وقراءة آية. وكذا في الخطبة الثانية وفيها ركن آخر هو الدعاء للمؤمنين. واختلف في محل القراءة في الأولى أو في الثانية. انظر «كفاية الأخيار» ص ١٤٤، و«مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦، و«المجموع» ج ٤، ص ٣٨٢-٣٨٣.

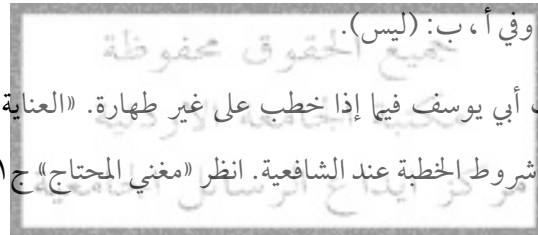
(٨) مرَّ حديث ابن عمر وجابر بن سمرة الذي فيه ذُكِرَ الخطبتين في الحاشية ص ٢٨٦، وفيه: «كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خطبتان، يجلس بينهما، يقرأ القرآن، ويذكر الناس» أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٦٢). وأخرج مسلم في «صحيحه» (٨٦٧) من حديث جابر في خبر طويل أوله: «كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة، يحمد الله، ويشني عليه».

(٩) ب: بزيادة (عندنا).

[ب: ٣٢/٢] قاعدًا<sup>(١)</sup>. وأما على غير طهارة: فإن الخطبة ليست<sup>(٢)</sup> بصلاة حقيقية. وقال أبو يوسف والشافعي: لا يجوز<sup>(٣)</sup>؛ لأن الخطبة بدلٌ عن الركعتين بالحديث<sup>(٤)</sup>. إلا أن هذا يبطل بما لو قَدِّم الصلاة<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ١٨٧: «أن عثمان كان يخطب يوم الجمعة قائمًا، حتى شقَّ عليه القيام، فكان يخطب قائمًا ثم يجلس، ثم يقوم».

قال البابرتي في «العناية» ج ٢، ص ٢٩: «والذي رُوي عن عثمان أنه كان يخطب قاعدًا، إنما فعل ذلك لمرض أو كِبَر في آخر عمره».



(٢) كذا ج، وفي أ، ب: (ليس).  
(٣) وخلاف أبي يوسف فيما إذا خطب على غير طهارة. «العناية» ج ٢، ص ٢٩، والقيام مع القدرة، والطهارة من شروط الخطبة عند الشافعية. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٨٧ - ٢٨٨، «كفاية الأخيار» ص ١٤٥.

(٤) يقصد حديث عائشة المتقدم ص ٢٨٦: «إنما قصرت الصلاة...» إلى آخره.

(٥) أقول: لم يتضح لي وجه هذا الجواب مع الفحص ومراجعة الشروح - والفهم عَرَضَ يطرأ ويزول، كما قيل - علمًا بأن من شرائط إقامة الجمعة الخطبة قبل الصلاة، كما تقدم.

وبعد أن كتبت ما سبق استفتدت توضيح ذلك من شيخنا الأستاذ عبد الملك السعدي، قال حفظه الله تعالى في خير وعافية: «إيضاح ذلك أن الخطبتين لا تقوم مقام الركعتين، لأنها لو قامت مقام الركعتين يصح جعلها بعد الصلاة، إذ لا فرق بين وجود الركعتين قبل الخطبة أو بعدها لتصير الصلاة أربعًا، والواقع عدم صحة ذلك، بل لا بد من تقديم الخطبتين، إذ لا يمكن جعلها ركعتين». انتهى كلام الشيخ السعدي جزاه الله تعالى خيرًا.

وأجيب عن إيراد الشافعية: بأن الخطبة لا تقوم مقام الركعتين على الأصح؛ لأنها تنافي الصلاة لما فيها من استدبار القبلة والكلام، فلا يُشترط لها شرائط الصلاة. والخطبة ذكر، والمُحَدِّث لا يُمنع عن ذكر الله ما خلا القرآن في حق الجُنُب. وتأويل الأثر: أنها في حكم الثواب: كشرط الصلاة، لا في شرائطها. «تبيين الحقائق» لفخر الدين الزيلعي ج ١، ص ٢٢٠، و«العناية» ج ٢، ص ٢٩ - ٣٠.

(ومن شرائطها: الجماعة)؛ لإنشاء اللفظ عنها، (وأقلُّهم<sup>(١)</sup>: ثلاثة سوى الإمام)؛ لأن أقلَّ الجمع الصحيح ثلاثة، لانقسام العدد إلى: الجمع، والمثنى، والفرادى، (وقال أبو يوسف<sup>(٢)</sup>: اثنان سوى الإمام)؛ لوجود معنى الجمع، وهو الانضمام. ولا حجة للشافعي في اعتبار الأربعين<sup>(٣)</sup>؛ لأنه عليه السلام أقامها مع اثني عشر رجلاً في اليوم الذي نزلت فيه<sup>(٤)</sup> الآية<sup>(٥)</sup>.  
(ويجهر الإمام بالقراءة في الركعتين) كذا فعَله النبي عليه السلام والأئمة بعده<sup>(٦)</sup>، .....

(١) في ب : بزيادة (عند أبي حنيفة)، وهذه الزيادة مذكورة في «مختصر القدوري» ضمن «الباب» ج ١، ص ١١٤. وسيأتي وجه اختياري عدم إثباتها.

(٢) ب : (وقال أبو يوسف ومحمد). ومثل ذلك في «مختصر القدوري» ج ١، ص ١١٤، وفي «بداية المبتدي» ج ١، ص ١٠٦. واستدرك المرغيناني فقال: والأصح أن هذا قول أبي يوسف - رحمه الله - وحده. «الهداية» ج ١، ص ١١٤. وقال ابن مودود الموصلي في «الاختيار» ج ١، ص ١١٠: «والأصح أن محمداً مع أبي حنيفة». فلهذا أثبت في صلب الكتاب ما هو الأصح من النسخ، ولعلَّ ذكرَ الإمام محمد من تصرُّف النسخ.

(٣) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٨٢، و«كفاية الأخيار» ص ١٤٢.

(٤) لفظ (فيه) من نسخة (مراد ملا)، وهو ساقط من أ، ب.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩٣٦)، ومسلم في «صحيحه» (٨٦٣) من حديث جابر رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً يوم الجمعة، فجاءت عيرٌ من الشام، فانقتل الناس إليها حتى لم يبقَ إلا اثنا عشر رجلاً، فأنزلت هذه الآية التي في الجمعة: (وإذا رأوا تجارةً أو هَوْأً انفضوا إليها وتركوك قائماً)». [الآية ١١ من سورة الجمعة].

(٦) واستدل الإمام المرغيناني لهذا في «الهداية» ج ١، ص ١٣٨ بقوله: «لورود النقل المستفيض بالجهر».

وأنبه هنا إلى قضية مهمة، وهي أن الشارح رحمه الله تعالى كرر في استدلاله لبعض المسائل قوله: «هو المتوارث» أو «للتوارث» أو «لتوارث الأمة»، ويفعله الفقهاء رحمهم الله تعالى، وهذا منهم لا يحتاج إلى نقل نصٍّ معين يدل على المسألة بعينها. قال الإمام المحقق ابن الهمام عند قول الإمام المرغيناني في مسألة محل الجهر في القراءة والإخفاء بها: «هذا هو المتوارث» - قال: «يعني أنا أخذنا عن يلى الصلاة

(وليس فيها قراءة سورة بعينها) لما ذكرنا من قبل <sup>(١)</sup>.

(ولا تجب الجمعة على مسافر، ولا امرأة، ولا مريض <sup>(٢)</sup>، ولا عبد <sup>(٣)</sup>)؛ لقوله عليه السلام: {أربعة لا جمعة عليهم: المرأة، والمملوك، والمسافر، والمريض} <sup>(٤)</sup>. (فإن حضروا وصلوا مع الناس أجزأهم عن فرض الوقت)؛ لأن رفع التكليف عنهم للترفيه <sup>(٥)</sup>، وذلك يقتضي الجواز عند الأداء.

هكذا فعلاً، وهم عمن يليهم كذلك، وهكذا إلى الصحابة رضي الله عنهم، وهم بالضرورة أخذوه عن صاحب الوحي، فلا يحتاج إلى أن يُنقل فيه نص معين. اهـ. من قول الإمام ابن الهمام من «فتح القدير» ج ١، ص ٢٨٣.

هذا، وقد استدلل البعض على الجهر في الجمعة بما رواه مسلم في «صحيحه» (٥٩٨) عن النعمان بن بشير قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين والجمعة بسبح اسم ربك الأعلى، وهل أذاك حديث الغاشية». وفي هذا الاستدلال نظر؛ إذ إن الإخبار بقراءة خصوص سورة لا يستلزم كونه كان جهراً، فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يعرفون ما يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الظهر وهي سرية. انظر «نصب الراية» ج ٢، ص ٢، و«فتح القدير» ج ١، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(١) ص ٢٢٦.

(٢) ب : (ولا على امرأة، ولا على مريض).

(٣) في «مختصر القدوري» في «اللباب» ج ١، ص ١١٤ زيادة: (ولا أعمى)، وكذا في «الهداية» ج ١، ص ٢٠٦.

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٠٦٧) عن طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض}. قال أبو داود: طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً.

قال البيهقي في «سننه» ج ٣، ص ١٨٣: «هذا الحديث وإن كان فيه إرسال فهو مرسل جيد، فطارق من خيار التابعين، ومن رأى النبي صلى الله عليه وسلم، وإن لم يسمع منه، ولحديثه شواهد». وذكر منها قول النبي صلى الله عليه وسلم: {الجمعة واجبة إلا على صبي أو مملوك أو مسافر}.

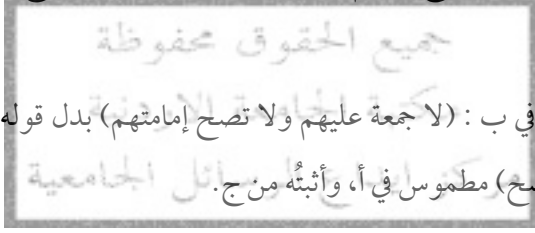
(٥) ب : (للترفية).

(ويجوز للمسافر والعبد والمريض أن يؤموا<sup>(١)</sup> في الجمعة)؛ لأنهم صلحوا أئمة للرجال في الظهر فكذا في الجمعة. وعند زفر: من لا جمعة عليه لا تصح إمامته<sup>(٢)</sup> كالمرأة والصبي. وقال الشافعي: جاز إمامتهم ولا ينعقد بهم العدد<sup>(٣)</sup>. وهذا تناقض<sup>(٤)</sup>.

(ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عُذر له: كُره له ذلك)؛ لأن الواجب الأصلي وإن كان هو الظهر، لكنه مأمور بإسقاطه بالجمعة، وعند محمد: الواجب الأصلي<sup>(٥)</sup> هو الجمعة، (وجازت صلاته) لاستجماع شرائط الجواز<sup>(٦)</sup>. وقال الشافعي: لا تجوز، بناء على أنها بدل فلا تجوز إلا بعد فوات الأصل<sup>(٧)</sup>.

(١) في أطمس، وفي ج: (يؤم)، ومثله في «مختصر القدوري» ج ١، ص ١١٥، و«بداية المبتدي»

ج ١، ص ٢٠٧.

(٢) العبارة في ب: (لا جمعة عليهم ولا تصح إمامتهم) بدل قوله: (من لا جمعة عليه لا تصح إمامته)، ولفظ (لا تصح) مطموس في أ، وأثبت من ج. 

(٣) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٨٤. وفي انعقاد العدد بالمرضى قولان، الصحيح منهما

انعقاده بهم. «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٤) ب: (يناقض).

(٥) (وإن كان هو الظهر... الواجب الأصلي) ساقط من أ، وهو في ج، ومكتوب في هامش

ب.

(٦) عند محمد: الواجب الأصلي هو الجمعة، وله أن يسقطه بالظهر رخصة، وعنه: أن الفرض

أحدهما، لا بعينه، ويتعين بأدائه؛ لأن أيها أدى سقط عنه الفرض، فدل أن الواجب أحدهما. «الاختيار»

ج ١، ص ١١١.

(٧) البدل هو: صلاة الظهر، والأصل: صلاة الجمعة. وفي ذلك عند الشافعية قولان:

١- القديم، وهو أنه يجزئه. ٢- الجديد: وهو أنه لا يجزئه، ويلزمه إعادتها، وهو الصحيح عندهم. انظر

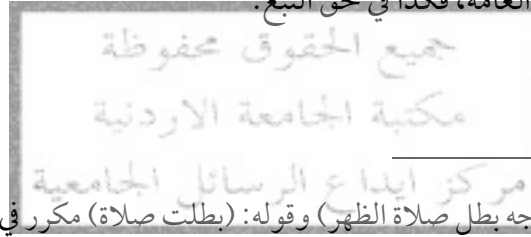
«المهذب» ج ١، ص ١١٠.

ومثل قول الإمام الشافعي الجديد: قول الإمام زفر. انظر «الاختيار» ج ١، ص ١١١، و«الهداية»

ج ١، ص ٢٠٧.

(فإن بدًا له أن يحضر الجمعة فتوجّه إليها بطلت صلاة الظهر<sup>(١)</sup> بالسعي عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>؛ [ب: ٣٣/١] لأنه من خصائص [أ: ٢٣/١] الجمعة وفرض من فرائضها، فصار كإدراكها، (وقالا: لا تبطل حتى يدخل مع الإمام)؛ لأن السعي شرط، فإدراكه لا يفسد الظهر كالطهارة والستر وغيرهما.

(ويكره أن يصلي المعذرون<sup>(٣)</sup> الظهر في جماعة يوم الجمعة، وكذلك أهل السجن<sup>(٤)</sup>؛ لإجماع المسلمين على ترك الجماعة<sup>(٥)</sup> في الظهر يوم الجمعة في سائر الأعصار والأمصار، مع علمهم بأن المصر لا يخلو عن معذور. وألحق الشافعي هذه بغيرها من الصلوات، حيث لم يجب عليهم حضور الجماعة<sup>(٦)</sup>، قيل له<sup>(٧)</sup>: الجماعة في سائر الصلوات شرعت للعامة والأقل تبع، ولم يشرع في هذه في حق العامة، فكذا في حق التبع.



(١) أ: (فتوجه بطل صلاة الظهر) وقوله: (بطلت صلاة) مكرر في ب.

(٢) هذا مقيّد بما إذا توجه إلى الجمعة والإمام فيها، ولم تقم بعد؛ لأن السعي إذا كان بعدما فرغ منها لم يبطل ظهره اتفاقاً. «اللباب» ج ١، ص ١١٥.

(٣) كذا في «مختصر القدوري» و«اللباب» ج ١، ص ١١٥ و«الهداية» ج ١، ص ٢٠٧، لكن في النسخ أ، ب، ج، وفي نسخة (مراد ملا): (المعذور)، وما أثبتته هو المفصح عن المعنى المقصود.

(٤) مقيّد ذلك بكونه في المصر؛ لأنه لا جمعة في غير المصر. «اللباب» ج ١، ص ١١٥، و«الهداية» ج ١، ص ٢٠٧.

(٥) ب: (الجماعات).

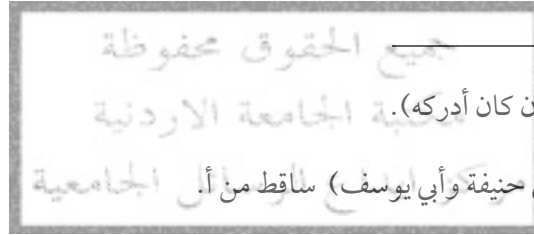
(٦) جاء في النسخ جميعاً: أ، ب، ج، نسخة (مراد ملا): (الجمعة)، وما أثبتته: من طبعة قزان، وهو الصواب؛ لأن (الجماعة) هي الملحق بها، ويدل على ذلك قول الشارح بعد: «قيل له: الجماعة...».

وعند الشافعية تسن الجماعة في الظهر يوم الجمعة لمن لا جمعة عليه، في الأصح، ويخفونها إن خفي عذرهم. «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٧٩.

(٧) ساقط من أ.

(ومن أدرك الإمام يوم الجمعة صلى معه ما أدرك وبنى عليها الجمعة، وإن أدركه<sup>(١)</sup> في التشهد أو في سجود السهو بنى عليها الجمعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>(٢)</sup>)؛ لقوله عليه السلام: {ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأقضوا}<sup>(٣)</sup>، ومعلوم أن المراد : ما فاتكم<sup>(٤)</sup> من صلاة الإمام، وصلاة الإمام كانت جمعة.

(وقال محمد) والشافعي: (إن أدرك معه أكثر الركعة الثانية<sup>(٥)</sup> بنى عليها الجمعة، وإن أدرك<sup>(٦)</sup> أقلها بنى عليها الظهر)<sup>(٧)</sup> لقوله عليه السلام: {من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها، ومن أدرك دونها صلى أربعاً}<sup>(٨)</sup>، ورُوي: {فإن<sup>(٩)</sup> أدركهم جلوساً صلى أربعاً}<sup>(١٠)</sup>، وتأويله عندنا: إن أدركهم جلوساً قبل الصلاة يصلي السنة أربعاً، أو جلوساً بعد الفراغ، والمشهور من



(٣) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في «سننه» (٨٦١) وأحمد (٢٣٨/٢، ٢٧٠) وفي لفظ لمسلم (٦٠٢): «صل ما أدركت، وأقض ما سبقت».

(٤) أ: (أن ما فاتكم)، ب: (أنما فاتكم)، والمثبت من ج.

(٥) بأن أدرك ركوعها، «اللباب» ج ١، ص ١١٦.

(٦) ب: (أدرك معه).

(٧) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٩٦.

(٨) أخرجه الدارقطني ج ٢، ص ١١ من حديث أبي هريرة بنحوه، وفي سننه ياسين بن معاذ، ضعفه الدارقطني، وقال العيني في «البنية» ج ٢، ص ٨٣٥: «ضعيف متروك».

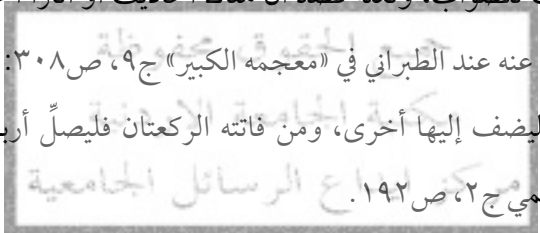
(٩) ب: (إن).

(١٠) هذه رواية أخرى للحديث السابق، أخرجه الدارقطني ج ٢، ص ١٠، وذكر البيهقي في «سننه» ج ٣، ص ٢٠٤ قول ابن مسعود: «إذا أدركت ركعة من الجمعة فأضف إليها أخرى، وإذا فاتك الركوع [يعني من الثانية] فصل أربعاً»، وفي رواية أخرى: «ومن أدرك القوم جلوساً صلى أربعاً».



الحديث الأول: {فإن فاتته ركعتان صلى أربعاً}، كذا ذكره الدارقطني<sup>(١)</sup>، والمفهوم منه جميع الصلاة، وبه نقول.

(وإذا خرج الإمام يوم الجمعة ترك الناس الصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته)؛ لقول علي وابن عباس: {إذا خرج الإمام يوم الجمعة فلا صلاة ولا كلام}<sup>(٢)</sup>، وقالوا<sup>(٣)</sup>: لا بأس أن يتكلم قبل الخطبة، ولا يصلي؛ لما روي عن الزهري<sup>(٤)</sup> أنه قال: [ب: ٣٣ / ٢] «خروجه يقطع

(١) وهذه أيضاً رواية للحديث السابق أخرجها الدارقطني ج ٢، ص ١١، وروايات الدارقطني هذه كلها فيها ياسين بن معاذ، وهو ضعيف كما سبق بيانه، فقول الشارح: «والمشهور من الحديث الأول... إلى آخره، بجانب للصواب، ولعله قصد أن هناك أحاديث أو آثاراً أخرى تؤيد هذه الرواية، كأثر ابن مسعود رضي الله عنه عند الطبراني في «معجمه الكبير» ج ٩، ص ٣٠٨: عن عبد الله قال: «من أدرك من الجمعة ركعة، فليضف إليها أخرى، ومن فاتته الركعتان فليصل أربعاً». وإسناده حسن، كما في «مجمع الزوائد» للهيتمي ج ٢، ص ١٩٢. 

وقد ارتبكت أقوال بعض شراح «الهداية» في روايات هذا الحديث وفي توجيهها كما نقل العيني في «البنية» ج ٢، ص ٨٣٤، ثم قال العيني: «وكلٌ منهم لم يحرز الحديث، وقلد بعضهم بعضاً».

(٢) قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٠١: «غريب مرفوعاً»، أي: أنه لم يجده مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، واستدرك عليه العلامة قاسم في «منية الأملعي» ص ٣٨١، فقال: «روى الطبراني عن ابن عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {إذا دخل أحدكم المسجد والإمام على المنبر، فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام}».

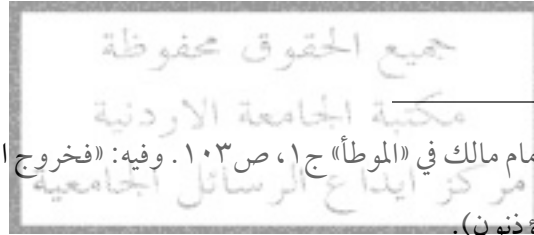
قال الهيتمي في «مجمع الزوائد» ج ٢، ص ١٨٤: «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه أيوب بن نهيك وهو متروك، ضعفه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء».

(٣) أي الإمامان أبو يوسف ومحمد.

(٤) هو محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري المدني، سكن الشام، وهو تابعي صغير، مناقبه والثناء عليه أكثر من أن يُحصَر، توفي في شهر رمضان سنة أربع وعشرين ومائة (١٢٤) وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، ودفن بقرية بأطراف الشام، يقال لها شَعْبَدَا. «تهذيب الأسماء واللغات» ج ١، ص ٩٠ - ٩٢.

الصلاة، وكلامه يقطع الكلام»<sup>(١)</sup>.

(وإذا أذن المؤذن<sup>(٢)</sup> يوم الجمعة الأذان الأول: تَرَكَ النَّاسُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ وَتَوَجَّهُوا إِلَى الْجُمُعَةِ)؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ الآية<sup>(٣)</sup>، (فإذا صعد الإمام المنبر: جلس وأذن المؤذن<sup>(٤)</sup> بين يدي المنبر، فإذا فرغ) الإمام<sup>(٥)</sup> (من خطبته أقاموا<sup>(٦)</sup>) هكذا فعل<sup>(٧)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده<sup>(٨)</sup>. والله أعلم.



(١) رواه الإمام مالك في «الموطأ» ج ١، ص ١٠٣. وفيه: «فخرج الإمام...».

(٢) ب : (المؤذنون).

(٣) تمام الآية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ

وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الجمعة، الآية: ٩.

(٤) ب : (جلس وأذن المؤذنون).

(٥) ساقط من ب.

(٦) ب : بزيادة (الصلاة).

(٧) ب : (فعله).

(٨) أخرج البخاري في «صحيحه» (٩١٢) عن السائب بن يزيد قال: «كان النداء يوم الجمعة

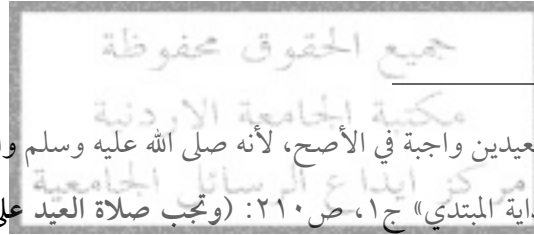
أولُهُ إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلما كان عثمان رضي الله عنه وكثر الناس: زاد النداء الثالث على الزوراء» قال أبو عبد الله [البخاري]: الزوراء: موضع بالسوق بالمدينة.

وفي رواية للبخاري (٩١٥): «التأذين الثاني».

قال النووي: «إنما جعل ثالثاً لأن الإقامة تُسمى أذاناً». «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٠٥.

## باب صلاة العيدين<sup>(١)</sup>

(يُستحب في<sup>(٢)</sup> يوم الفطر أن يَطْعَمَ الإنسان قبل الخروج إلى المصلى) عملاً بتسمية يوم الفطر، ومبادرةً إلى امتثال النهي عن الصوم، (ويغتسل، ويتطيب)، لثلاث فروح رائحة كريهة؛ فإنه يوم اجتماع وازدحام، ويلبس أحسن ثيابه<sup>(٣)</sup> [أ: ٢٣ / ٢] (ويتوجه إلى المصلى، ولا يُكَبِّرُ في طريق المصلى<sup>(٤)</sup>)؛ لقول ابن عباس لقائده<sup>(٥)</sup> لما سمع التكبير يوم الفطر: «أكبر الإمام؟» قال: لا، قال: «أفجنّ الناس؟!»<sup>(٦)</sup>.



(١) صلاة العيدين واجبة في الأصح، لأنه صلى الله عليه وسلم واظب عليها. «اللباب» ج ١، ص ١١٧، قال في «بداية المبتدي» ج ١، ص ٢١٠: (وتجب صلاة العيد على كل من تجب عليه صلاة الجمعة).

(٢) ساقط من ب.

(٣) (ويلبس أحسن ثيابه) زيادة من ج.

(٤) وفي ب: (الطريق) بدل (طريق المصلى)، وكُتِبَ في الهامش: (عند أبي حنيفة، ويكبر عند أبي يوسف ومحمد).

وقوله: (ولا يكبر) يعني جهراً؛ لأن التكبير خير موضوع، لا خلاف في جوازه بصفة الإخفاء. «البنية» ج ٢، ص ٨٥٨، و«اللباب» ج ١، ص ١١٨. وهذا في عيد الفطر، أما في عيد الأضحى: فيكبر جهراً عند الإمام وصاحبيه. كما يؤخذ من «الهداية» ج ١، ص ٢١٠ - ٢١١.

(٥) اسمه شعبة، مولى ابن عباس وكان يقوده بعدما عمي، وكنيته أبو يحيى، مات في وسط خلافة هشام بن عبد الملك. «تهذيب الأسماء» للقرشي ج ١، ص ٧٥١، ج ٢، ص ١٦٨٨.

(٦) لم أجده فيما بحثت فيه من مصادر السنة، وقال الزيلعي في هذه المسألة: «لم أجد له شاهداً» «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٠٩، غير أن العيني أورد هذا الأثر وعزاه لابن المنذر. «البنية» ج ٢، ص ٨٥٩.

(وقالوا: يُكَبِّرُ)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾<sup>(١)</sup>، ولا تكبير بعد إكمال العِدَّة إلا هذا<sup>(٢)</sup>.

(ولا يتنفل في المصلي قبل صلاة العيد)؛ لما روي: «أن ابن مسعود وحذيفة كانا يقومان يوم العيد، فينهان الناس عن الصلاة ويضربان عليها»<sup>(٣)</sup>. وكره الشافعي ذلك للإمام دون المأموم<sup>(٤)</sup>. ولو كان مستحباً لما اختص به دون كسائر الصلوات.

(فإذا حلت الصلاة بارتفاع الشمس: دخل وقتها إلى الزوال)؛ لأنه صلى الله عليه وسلم صلاًها والشمس على قيد رمح أو رحين<sup>(٥)</sup>، .....

(١) البقرة، الآية: ١٨٥.

(٢) نقل الغنيمي عن «التصحيح» للعلامة قاسم أن الصحيح قول أبي حنيفة، وهو المعتمد. لكن العيني قال: «وقال أبو جعفر: والذي عندنا أنه لا ينبغي أن يمنع العامة من ذلك، لقلة رغبتهم في الخيرات، قال: وبه نأخذ». «اللباب» ج ١، ص ١١٨، «البنية» ج ٢، ص ٨٥٩.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» ج ٩، ص ٣٠٥ عن ابن سيرين: «أن ابن مسعود وحذيفة كانا ينهيان الناس أو قال: يُجلسان من يرياه يصلي قبل خروج الإمام في العيد». رواه الطبراني في «الكبير» بأسانيد، وفي بعضها قال: أُنبئت أنّ ابن مسعود وحذيفة. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ج ٢، ص ٢٠٢: «فهو مرسل صحيح الإسناد».

وقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٩٦٤) عن ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها».

ولم أجد قوله: «ويضربان عليها»، ولا أظنه يوجد؛ إذ النهي محمول على كراهة الصلاة، فقد ورد عن بعض الصحابة ما يخالفه، ففي «مجمع الزوائد»: عن أيوب قال: «رأيت أنس بن مالك رضي الله عنه والحسن يصليان يوم العيد قبل أن يخرج الإمام»، قال: «ورأيت محمد بن سيرين جاء فجلس ولم يصل». رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح. وهو محمول على الجواز. «إعلاء السنن» ج ٨، ص ١٢١.

(٤) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣١٣.

(٥) قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢١١: «حديث غريب»، واستدرك عليه العلامة

قاسم في «منية الأملعي» ص ٣٨١ فقال: «رواه الحسن بن أحمد البناء في كتاب «الأضاحي» من طريق

(فإذا زالت الشمس خرج وقتها)؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصلها لمّا<sup>(١)</sup> شهد عنده برؤية الهلال بعد الزوال<sup>(٢)</sup>.

(ويصلي الإمام بالناس ركعتين، يُكَبِّرُ في الأولى تكبيرة الافتتاح وثلاثاً بعدها، ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها، ثم يكبر تكبيرةً يركع بها، ثم يتدبّر في الركعة الثانية بالقراءة، فإذا فرغ من القراءة كَبَّرَ ثلاث تكبيرات، وكَبَّرَ تكبيرةً رابعة يركع بها)، هذا مذهب ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.

المعلّى بن هلال عن جندب قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رحين» والأصح: «على قيد رمح»، ومعلّى واه» اهـ.

واستدل الزيلعي للمسألة بحديث أخرجه أبو داود في «سننه» (١١٣٥) عن يزيد بن حمير الرّحبي قال: «خرج عبد الله بن بُسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الناس في يوم عيد فطر أو أضحى فأنكر إبطاء الإمام، فقال: إنا كنا [أي مع النبي صلى الله عليه وسلم] قد فرغنا ساعتنا هذه. وذلك حين التسبيح». قال القسطلاني: أي وقت صلاة السُّبْحَةِ، وهي النافلة إذا مضى وقت الكراهة. «عون المعبود» ج ٣، ص ٣٤٢، وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (١٣١٧)، قال النووي: إسناده صحيح على شرط مسلم. كما في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢١١.

(١) أ: (حتى).

(٢) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (١٦٥٣) وفيه: «فجاء رَكْبٌ من آخر النهار، فشهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفطروا، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد». وأبو داود في «سننه» (١١٥٧)، والنسائي في «سننه» (١٥٥٧)، وأخرجه الدارقطني في «سننه» ج ٢، ص ١٧٠ وحسّن إسناده.

(٣) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ٢٩٣، قال الحافظ ابن حجر في «الدراية» ج ١، ص ٢٢٠: «رواه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح». وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ٢٩٣ من طريق مَعْمَر: «كان ابن مسعود جالساً وعنده حذيفة وأبو موسى الأشعري، فسألها سعيد ابن العاص عن التكبير في الصلاة يوم الفطر والأضحى ... فقال ابن مسعود: يُكَبَّرُ أربعاً، ثم يقرأ، ثم يكبر فيركع، ثم يقوم في الثانية فيقرأ، ثم يكبر أربعاً بعد القراءة». قال ابن حزم عن إسناده عبد الرزاق الذي فيه مَعْمَر: هذا إسناده في غاية الصحة. «المحلى» ج ٥، ص ٨٣.

وقد اختلف الصحابة فيه، ورُوي عن كل واحد من: عمرَ وعليّ وابنِ عباس وزيد - روايات مختلفة<sup>(١)</sup>، فأبو يوسف والشافعي أخذوا بإحدى<sup>(٢)</sup> الروايات عن ابن عباس: سيع في الأولى<sup>(٣)</sup>، [ب: ٣٤ / ١] وخمس في الثانية<sup>(٤)</sup>. وأصحابنا أخذوا بقول ابن مسعود؛ لأن الرواية عنه غير مضطربة، ولما رُوي: «أنه<sup>(٥)</sup> عليه السلام لما سلّم من العيد أقبل عليهم بوجهه فقال: {أربع كأربع الجنائز، لا تسهوا}<sup>(٦)</sup>».

(١) أما الرواية عن علي رضي الله عنه فهي عند عبدالرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ٢٩٢: «سبعًا في الأولى، وخمسًا في الأخرى».

وأما عن ابن عباس فقد روي عنه كمذهب ابن مسعود، رواه عبدالرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ٢٩٤. وروي عنه: «أنه كبر في عيد ثلاث عشرة: سبعًا في الأولى، وستًا في الآخرة، بتكبيرة الركوع، كلهن قبل القراءة» أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ج ١، ص ٤٩٤، وروي عنه: «أنه كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة: سبعًا في الأولى، وخمسًا في الآخرة»، أخرجه ابن أبي شيبة ج ١، ص ٤٩٦.

وأما عن عمر وزيد: فلم أجد الرواية عنهما.

وانظر الروايات في ذلك وطرقها في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢١٣-٢١٩، وفي «البنية» ج ٢، ص ٨٦٤-٨٧٠.

(٢) أ، ب: (بأحد)، والمثبت من ج.

(٣) ب: (الأول).

(٤) تقدم ذكر الروايات عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وعند الشافعية في تكبيرات العيد: يكبر المصلي في الركعة الأولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الإحرام والركوع، وفي الثانية يكبر خمسًا سوى تكبيرة القيام من السجود والركوع. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣١٠ - ٣١١، و«كفاية الأخيار» ص ١٤٨، و«روضة الطالبين» ج ٢، ص ٧١، و«المجموع» ج ٥، ص ٢٢.

(٥) ب: (عنه).

(٦) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ج ٤، ص ٣٤٥: «صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد، فكبر أربعًا، ثم أقبل علينا بوجهه حين انصرف، فقال: لا تنسوا كتكبير الجنائز، وأشار

وأما تقديم الزوائد في الأولى وتأخيرها في الثانية: لقول ابن مسعود وأبي موسى وحذيفة:  
أنه عليه السلام والى بين القراءتين<sup>(١)</sup>، ولأنه ذكر مسنون فصار كالاستفتاح والقنوت.

(ويرفع يديه في تكبيرات العيدين<sup>(٢)</sup>)؛ لقوله عليه السلام: { لا ترفع الأيدي إلا في  
سبعة<sup>(٣)</sup> مواطن } وذكر من جملتها العيدين<sup>(٤)</sup>.

ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين يُعلم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها) للتوارث<sup>(٥)</sup>؛  
إذ القياس لا مجال له فيه.

(ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام لم يقضها)؛ لأن الجماعة شرط أدائها، .....

بأصبعه وقبض إبهامه»، قال الطحاوي: «هذا حديث حسن الإسناد».

وأخرج أبو داود في «سننه» (١١٥٣) قول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه يصف تكبير  
رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كان يكبر أربعاً، تكبيره على الجنائز»، وأخرجه أحمد في «مسنده»  
(٤١٦/٤).

(١) لم أجده مرفوعاً، وقد سبقت الإشارة إلى هذه الرواية عند قول الشارح: «هذا مذهب ابن  
مسعود رضي الله عنه» غير أنها موقوفة. وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» ج ١، ص ٤٩٤ عن مسروق  
قال: «كان عبد الله يعلمنا التكبير في العيدين ... ويوالي بين القراءتين».

(٢) ب: (العيد).

(٣) ب: (سبع).

(٤) ب: (العيد).

والحديث تقدم تخريجه والكلام عليه في صلاة الوتر ص ٢٢٤، وليس فيه ذكر تكبيرات  
العيدين.

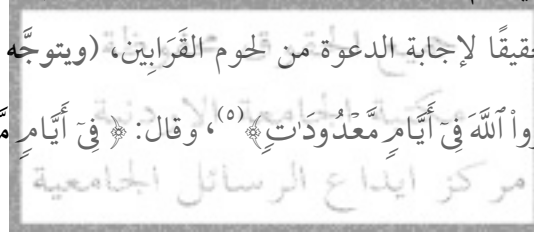
(٥) فيه أحاديث، فمنها ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩٦٢) عن ابن عباس قال:  
«شهدتُ العيدَ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فكلُّهم كانوا  
يُصلُّون قبل الخطبة»، ومسلم في «صحيحه» (٨٨٤)

وللشافعي قولان<sup>(١)</sup>.

(فإن غُمَّ الهلالُ على الناس فشاهدوا عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال: صلى العيد من الغد)؛ لأنه صلى الله عليه وسلم صلاها من الغد لما<sup>(٢)</sup> شهد عنده برؤية الهلال بعد الزوال<sup>(٣)</sup>، (فإن حَدَثَ عَذْرٌ مَنَعَ الناس من الصلاة في اليوم الثاني: لم يصلها بعده)؛ لأن القياس أن لا تُقضى هذه الصلاة أصلاً إذا فاتت كالجمعة، وإنما ترك القياس في اليوم الثاني [أ: ٢٤ / ١] بفعله عليه السلام.

### [ عيد الأضحى ]

(ويستحب في يوم الأضحى أن يَغْتَسَلَ وَيُطَيِّبَ) لما مرَّ في الفطر، (ويؤخَّرَ الأكلَ حتى يفرَّغَ من الصلاة) تحقيقاً لإجابة الدعوة من لحوم القرابين، (ويتوجَّه إلى المصلَّى)<sup>(٤)</sup> وهو يُكَبِّرُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾<sup>(٦)</sup>.



(١) صلاة العيد من النفل المؤقت، وعند الشافعية: لو فات النفل المؤقت ندب قضاؤه في الأظهر. «مغني المحتاج» ج ١، ص ٢٢٤، ٣١٦.

(٢) (من الغد لما) ساقط من ب.

(٣) من قوله: (صلى العيد من الغد) إلى هنا - مصحح في هامش ب، ويظهر أنه بخط مغاير.

والحديث تقدم ذكره وتخريجه قريباً ص ٢٩٨.

(٤) ب: (الصلاة).

(٥) البقرة، الآية: ٢٠٣.

(٦) الحج، الآية: ٢٨. وقد حصل ارتباك في النسخ عند ذكر هاتين الآيتين، فقد اجتمعت

النسخ أ، ج، ونسخة (مراد ملا) على كتابة (معلومات) بدل (معدودات) في الآية الأولى، وكتابة (معدودات) بدل (معلومات) في الآية الثانية، وهو خطأ، وجاءت الآية الأولى على الصَّحَّة في ب، ولم تُذكر فيها العبارة الثانية كلها.

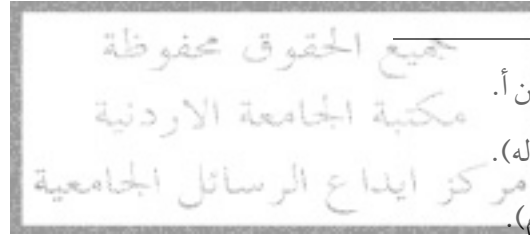


(ويصلي الأضحى ركعتين كصلاة الفطر، ويخطب بعدها<sup>(١)</sup> خطبتين يُعلم الناس فيها الأضحى وتكبير التشريق) لما مرَّ في الفطر.

(فإن كان<sup>(٢)</sup> عذرٌ يمنع من الصلاة في يوم<sup>(٣)</sup> الأضحى: صلاها من الغد وبعد الغد، ولا يصلّيها بعد ذلك<sup>(٤)</sup>) اعتبارًا بالأضحى.

### [ تكبيرات التشريق ]

(وتكبير التشريق: أوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة، وآخره عقيب صلاة العصر من) يوم [ب: ٣٤ / ٢] (النحر عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد<sup>(٥)</sup>) ومالك والشافعي: (إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق)<sup>(٦)</sup>، .....



(١) ساقط من أ.

(٢) أ: (كان له).

(٣) أ: (اليوم).

(٤) قوله: (ولا يصلّيها بعد ذلك) ساقط من أ.

(٥) أ: (من يوم النحر، وقال أبو يوسف ومحمد)، ب: (من يوم النحر عند أبي حنيفة، وقال)، فأثبت الجملة ملفقة.

(٦) فهي عند الإمام أبي حنيفة ثمان صلوات، وعند أبي يوسف ومحمد ثلاث وعشرون صلاة بإدخال الغاية، وبقولهما يُعمل، والفتوى على قولهما. كما في «الاختيار» ج ١، ص ١١٧، و«اللباب» ج ١، ص ١٢٠.

وعند المالكية: التكبير من ظهر يوم النحر إلى صبح اليوم الرابع. انظر «بداية المجتهد» ج ١، ص ٢١٣، «الشرح الصغير» ج ١، ص ٥٣١، «القوانين الفقهية» ص ٨٦. وعند الشافعية ثلاثة أقوال:

الأول: من ظهر يوم النحر ويختم بصبح آخر أيام التشريق وهو المشهور.

الثاني: من مغرب ليلة النحر ويختم بصبح آخر أيام التشريق.

الثالث: من صبح يوم عرفة ويختم بعصر آخر أيام التشريق. والعمل على هذا.

انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣١٤، «المهذب» ج ١، ص ١٢١.

فالأول: مذهب ابن مسعود وابن عمر<sup>(١)</sup>، وإنما رجّحه أبو حنيفة رحمه الله لأنه متيقن فيه، والأصل في الأذكار الإخفاء، والثاني: مذهب علي، وإنما رجّحوه لكونه آخذًا بالاحتياط في باب العبادة<sup>(٢)</sup>.

(والتكبير: عَقِيبَ الصلوات المفروضات<sup>(٣)</sup>) وهو مذهب ابن مسعود وابن عمر<sup>(٤)</sup>، وقال الشافعي: عَقِيبَ النافلة أيضًا<sup>(٥)</sup>، وهو<sup>(٦)</sup> مذهب الشَّعْبِيِّ ومجاهد<sup>(٧)</sup>، .....

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ج ١، ص ٤٨٨ عن أبي الأسود قال: «كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عَرَفَةَ إلى صلاة العصر من النحر، يقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر والله الحمد»، قال الحافظ في «الدراية» ج ١، ص ٢٢٢: «أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح». ولم أجده عن ابن عمر رضي الله عنهما، بل المذكور عن ابن عمر التكبير بعد الظهر من يوم النحر إلى الظهر من آخر أيام التشريق. كما في «سنن الدارقطني» ج ٢، ص ٥٠.

(٢) وبقولهما يُعْمَل، والفتوى على قولهما. «اللباب» ج ١، ١٢٠، «الاختيار» ج ١، ص ١١٧.

(٣) زاد في «بداية المبتدي» ج ١، ص ٢١٤: (على المقيمين في الأمصار، في الجماعات المستحبة عند أبي حنيفة، وليس على جماعات النساء إذا لم يكن معهنّ رجل، ولا على جماعة المسافرين إذا لم يكن معهم مقيم. وقالوا: هو على كل من صلى المكتوبة). وسبق أن قولهما هو المفتى به، كما في المرجعين السابقين.

(٤) قد ذكرنا الروايات عنهما.

(٥) «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣١٤.

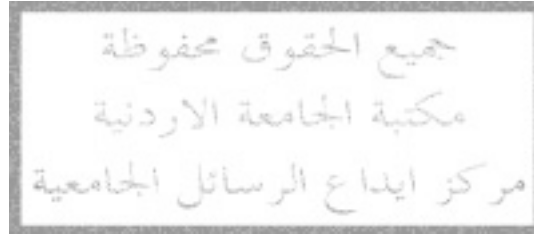
(٦) ب: (وهذا).

(٧) الشَّعْبِيُّ: هو عامر بن شَرَّاحِيل بن عبد، وقيل عامر بن عبد الله بن شراحيل الشعبي الحِميري الكوفي، من أَجَلَّةِ التابعين وكبارهم، توفي سنة ثلاث ومائة (١٠٣) وقيل غير ذلك، عن سبع وسبعين سنة، وقيل عن تسع وسبعين، وقيل غير ذلك. انظر «تهذيب التهذيب» ج ٢، ٢٦٤.

ومجاهد: هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي المخزومي مولاهم المقرئ، ويقال ابن جبر بالتصغير، وهو تابعي إمام متفق على جلالته وإمامته، توفي سنة إحدى ومائة وهو ابن ثلاث وثمانين سنة، وقيل وقيل ... «تهذيب الأسماء واللغات» ج ٢، ص ٨٣، «تهذيب التهذيب» ج ٤، ص ٢٥ - ٢٦.

والأخذُ بقول الصحابة أولى من التابعين<sup>(١)</sup>.

والتكبير: (الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، والله الحمد) وقد اختلف الصحابة في صفته، وما ذكرناه مذهب علي وابن مسعود<sup>(٢)</sup>.




---

(١) كذا في ج. وفي أ: (التابعين به)، وفي ب: (التابعين بها).

(٢) تقدم ذكرُ المأثور عن ابن مسعود في الهامش عند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح. وعنده أيضاً

ج ١، ص ٤٩٠: أن علياً وابن مسعود رضي الله عنهما كانا يقولان: «الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، والله الحمد».



والشافعي خالف هذا الحديث فأوجب في كل ركعة ركوعين<sup>(١)</sup>؛ لأنه رُوي في بعض الروايات: أنه [عليه الصلاة والسلام] فعل في كل ركعة ركوعين<sup>(٢)</sup>. إلا أنه معارض بما رُوي: في كل ركعة ثلاث ركوعات، وروي: أربع، وروي: خمس<sup>(٣)</sup>، ويحتمل أن الركوع الأول كان لتلاوة تلاها<sup>(٤)</sup>، ومع الاحتمال لا يبقى حجة.

(ويُطَوَّل القراءة فيهما)؛ لما رُوي: «أنه عليه السلام صلى الكسوف، فقرأ فيها حتى قلنا: لا يركع، ثم ركع<sup>(٥)</sup> حتى قلنا: لا يرفع<sup>(٦)</sup>».

(١) عند الشافعية: صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان وسجدتان. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ٣١٧، و«المجموع» ج ٥، ص ٥٣، ٦٧.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» من حديث عائشة رضي الله عنها (١٠٤٤)، ومسلم في «صحيحه» (٩٠١).

(٣) رواية «الثلاث ركعات في ركعة» أخرجه مسلم في «صحيحه» (٩٠٤) من حديث جابر وفيه: «فصلى بالناس ست ركعات بأربع سجعات»، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٩٠١) عن عائشة بنحوه.

ورواية «الأربع» أخرجه مسلم في «صحيحه» (٩٠٩) عن ابن عباس أيضًا.

ورواية «الخمس» أخرجه أبو داود في «سننه» (١١٨٢) من حديث أبي بن كعب، وفيه: «وركع خمس ركعات، وسجد سجدتين». وقد نقل الزيلعي عن النووي قوله: «وهو حديث في إسناده ضعف». «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٢٧.

(٤) هذا الجواب عن رواية الركوعين.

(٥) كذا في ج، وفي ب: (وركع)، وفي أ غير واضح.

(٦) تقدم ذكر حديث عبد الله بن عمرو في ذلك أول الباب بنحو هذا اللفظ. وفي «صحيح البخاري» (٥١٩٧) عن ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قام قيامًا طويلاً نحوًا من سورة البقرة»، وهو في «صحيح مسلم» أيضًا (٩٠٧).

(ويخفي) القراءة فيها<sup>(١)</sup> (عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>) اعتبارًا بالظهر والعصر؛ ولقوله<sup>(٣)</sup> عليه السلام: {صلاة النهار عجماء}<sup>(٤)</sup>، (وقال أبو يوسف ومحمد<sup>(٥)</sup>)، والشافعي: (يجهر)<sup>(٦)</sup> اعتبارًا بالجمعة، (ثم يدعو بعدها حتى تنجلي الشمس)؛ لقوله عليه السلام: {إذا رأيتم من هذه الأفراع شيئًا فافزعوا إلى الله تعالى}<sup>(٧)</sup>.

(والذي يصلي<sup>(٨)</sup> بالناس الإمام الذي يصلي بهم الجمعة)؛ لأن هذه الصلاة تُجمع الجماعات فأشبهت الجمعة، (فإن لم يُجمع صلاها<sup>(٩)</sup> الناس فرادى)؛ لأن المقصود هو الرجوع إلى الله مع الإخلاص.

(١) قوله : (القراءة فيها) كذا في ب، ج ومشارٌ إليه بخط فوّه على أنه من المتن. وفي أ غير واضح. وجعلته من الشرح لأنه ليس في «مختصر القُدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ١٢١، وحتى لا يتكرر كلام القُدوري.

(٢) (عند أبي حنيفة) ساقط من أ.

(٣) أ: (لقوله).

(٤) سبق الكلام عليه في باب صفة الصلاة ص ٢١٩ .

(٥) ب : (وقالا). بدل قوله: (وقال أبو يوسف ومحمد).

(٦) ليس هذا مذهب الشافعية، فعندهم يجهر بالقراءة في صلاة كسوف القمر، ويُسرّ في صلاة كسوف الشمس؛ لأنها نهائية. «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣١٨، «المهذب» ج ١، ص ١٢٢ .

(٧) قال الزيلعي: «غريب بهذا اللفظ»، وقد ذكره الزيلعي بلفظ : «فافزعوا إلى الله بالدعاء». «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٣٤. واستدرك عليه العلامة قاسم فقال: «رواه محمد بن الحسن في «الأصل» من مرسل الحسن». «منية الأملعي» ص ٣٨٢.

وأخرج البخاري في «صحيحه» (١٠٥٩) من حديث أبي موسى قال: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فقام النبي صلى الله عليه وسلم فزَعًا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ فَأَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ، وَقَالَ: {هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يَرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْزِعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَدَعَائِهِ وَاسْتَغْفَارِهِ}. وأخرجه مسلم (٩١٢).

(٨) في «اللباب» ج ١، ص ١٢١: (ويصلي).

(٩) ب : (فإن لم يحضروا صلى)، ج : (فإن لم يجمع الإمام صلى).

(وليس في خسوف القمر جماعة، وإنما يصلي كل واحد لنفسه<sup>(١)</sup>)؛ لأن الاجتماع بالليل شاق. وعند الشافعي: تُصلى جماعة<sup>(٢)</sup> كما في الكسوف<sup>(٣)</sup>. وهو خلاف المنقول<sup>(٤)</sup> عن النبي عليه السلام<sup>(٥)</sup>.

(وليس في الكسوف حُطبة)؛ لأنها صلاة تُصلى لخوف الضرر فلا يُسن فيها الخطبة كما في الظُّلْمَة والزلازل. وما روى الشافعي<sup>(٦)</sup> أن النبي عليه السلام خَطَبَ قائماً<sup>(٧)</sup>: فعَلَهُ بياناً لحكم

(١) في «اللباب» ج ١، ص ١٢١: (بنفسه).

(٢) ب: (يصلي جماعة).

(٣) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣١٨، و«المهذب» ج ١، ص ١٢٢.

(٤) ب: (القول).

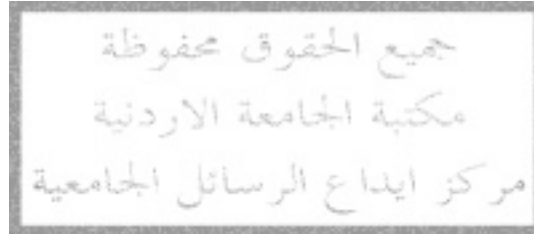
(٥) قال العيني في «البنية» ج ٢، ص ٩٠٨: «وكان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كسوف القمر كما كان كسوف الشمس، فلو كان فيه جماعة كما في كسوف الشمس لُنُقِلَ». وقد أخرج الدارقطني في «سننه» ج ٢، ص ٦٤ عن ابن عباس: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس والقمر ثماني ركعات في أربع سجعات». قال الزيلعي: «إسناده جيد». «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٣١. وقال ابن حجر: «وفي إسناده نظر، وهو في «مسلم» بدون ذكر القمر». «التلخيص الحبير» ج ٢، ص ٩١. فعمل العيني اعتمد على هذا الحديث في قوله أن كسوف القمر كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم. وعلى كل حال فإن مشروعية صلاة خسوف القمر تؤخذ من الأحاديث الصحاح، فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (١٠٤٦) من حديث عائشة: «هما آيتان من آيات الله لا يُخسِفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتوهما فافزعوا إلى الصلاة»، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٩٠١).

وأما كون صلاة خسوف القمر سنة في غير جماعة: فقد أخذ ذلك من أنه لم يُنقل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها أو أمر بها.

(٦) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣١٨، و«المهذب» ج ١، ص ١٢٢.

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٦)، ومسلم في «صحيحه» (٩٠٥) من حديث أسماء وفيه: «فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تجلّت الشمس، فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس، فحمد الله وأثنى عليه».

شرعي، وهو: أنهم كانوا يقولون: انكسفت الشمس<sup>(١)</sup> لموت إبراهيم، فبيّن النبي عليه السلام لهم ذلك وقال: {إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته}<sup>(٢)</sup>.




---

(١) قوله: (الشمس) هو في ج، وساقط من أ، ب.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠٦١) من حديث المغيرة بن شعبة، ومسلم في

«صحيحه» (٩١٥).



## باب الاستسقاء<sup>(١)</sup>

(قال أبو حنيفة رحمه الله: ليس في الاستسقاء صلاةً مسنونة في جماعة، فإن صلى الناس وحدها جاز، وإنما الاستسقاء: الدعاء والاستغفار)؛ لما رُوي: أنه عليه السلام كان يخطب يوم الجمعة، فشكى إليه الناس القحط وقلة المطر، فدعا ثم نزل وصلى الجمعة<sup>(٢)</sup>.

(١) الاستسقاء لغة: طلب السقي وإعطاء ما يشربه. وشرعاً: طلب إنزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة، بأن يحبس المطر ولم يكن لهم أودية وآبار وأنهار يشربون منها، ويسقون مواشيهم وزرعهم، أو كان إلا أنه لا يكفي. «رد المحتار» ج ٥، ص ١٦٣.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠١٣) وفي مواضع أخرى، ومسلم في «صحيحه» (٨٩٧)، وبُوب البخاري لإحدى الروايات عنده (١٠١٦) فقال: «باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء».

واستدل لمذهب الإمام أبي حنيفة بقوله تعالى {استغفروا ربكم إنه كان غفاراً، يُرسل السماء عليكم مدراراً} [نوح، الآية: ١٠]، علّق نزول الغيث بالاستغفار لا بالصلاة، فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة، ويشهد لذلك الحديث المتقدم، وأحاديث أخرى سردها العيني في «عمدته»، انظر: «عمدة القاري» للعيني ج ٦، ص ١٦ - ١٧. فهذا مما استدل به لمذهب الإمام أبي حنيفة.

وأما قول صاحب «الهداية» ج ١، ص ٢١٩: «ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم تُرو عنه الصلاة»: فقد اعترض عليه الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٣٨، فقال: «أما استسقاؤه عليه السلام، فصحيح ثابت، وأما أنه لم يُرو عنه الصلاة، فهذا غير صحيح، بل صح أنه صلى فيه كما سيأتي». وهذا كلام مستقيم. ثم قال الزيلعي: «بل غاية ما يوجد ذكر الاستسقاء دون ذكر الصلاة، ولا يلزم من عدم ذكر الشيء عدم وقوعه».

أقول: الحديث الذي ساقه الزيلعي - وهو حديث الرجل الذي دخل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب - ليس فيه ذكر صلاة مستقلة، بل كما ذكرنا من قبل بوب له البخاري بقوله: «باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء»، وبهذه الواقعة أخذ الإمام أبو حنيفة، وأما الأحاديث التي ذكر

وخرج عمر إلى الاستسقاء فصعد المنبر فلم يزد على الاستغفار حتى نزل، ف قيل له: إنك لم تستسق، فقال: «لقد استسقيت بمَجَادِيحِ السماء»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>». (وقال أبو يوسف ومحمد) والشافعي<sup>(٣)</sup>: (يصلي الإمام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة، ثم يخطف) اعتبارًا بالعيد، فقد

فيها الصلاة في الاستسقاء فهي واقعة أخرى خرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى، كما سيأتي من حديث ابن عباس وعبد الله بن زيد، والله أعلم .

قال العيني بعد أن أورد أحاديث وأثرًا تشهد لقول الإمام: «أجيب عن الأحاديث التي فيها الصلاة أنه صلى الله عليه وسلم فعلها مرة وتركها أخرى، وذا لا يدل على السنية، وإنما يدل على الجواز»، «عمدة القاري» ج ٦، ص ١٨. غير أن كلام الكوثري أقوم إذ يقول في «النكت الطريفة» ص ٢٠٤: «وهذه الأخبار والآثار وإن كانت تدل على جواز الاقتصار على الاستغفار، لكنها لا تنفي أن الصلاة والخطبة مسنونتان في الاستسقاء، كما ورد في أحاديث صحيحة».

(١) في أ، ج: (بمجادع السماء)، وفي ب: (بمدايح السماء)، وفي نسخة (مراد ملا): (بمجاديح السماء)، وكتب في هامشها: (المجاديح: المنازل الذي ينزل المطر منه). وما أثبتته هو الصواب كما هو في المصادر التي سأذكرها:

فمجاديح: بجيم ثم دال مهملة ثم حاء مهملة، جمع مَجَدَحَ كَمَنَبَرٍ، قال في القاموس: «مجاديح السماء: أنوائها» والمراد بالأنواء: النجوم التي يحصل عندها المطر عادة، فشبه الاستغفار بها. «القاموس المحيط»، مادة (مجدح)، و«نيل الأوطار» ج ٤، ص ٣٣، و«إعلاء السنن» ج ٨، ص ١٨٢.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ج ٦، ص ٦١، ورواه سعيد بن منصور في «سننه» عن الشعبي، كما ذكر العيني في «عمدة القاري» ج ٦، ص ١٨، وقال: «بسند جيد إلى الشعبي»، ووقع عند العيني (بمجاريح) وهو تصحيف في الطباعة .

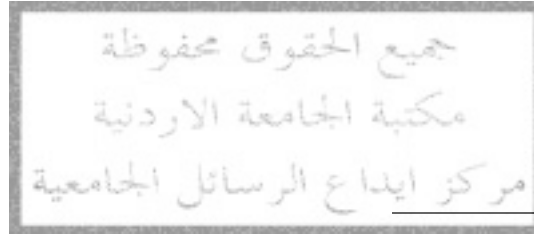
قال الشيخ ظفر في هذا الأثر: «قلت هو منقطع، فإن الشعبي عن عمر، مرسل، أي: منقطع، كما [في] «تهذيب التهذيب»، وفيه أيضًا: قال العجلي: لا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحًا». «إعلاء السنن» ج ٨، ص ١٨٢. وقد أخرج ابن أبي شيبة ج ٦، ص ٦١ الشطر الأول بسند متصل.

(٣) عند الشافعية: يصلون للاستسقاء على الصحيح، وقيل: لا يصلون. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٢١، ٣٢٣ - ٣٢٤، و«المهذب» ج ١، ص ١٢٣.

روي: أنه عليه السلام رقى المنبر وخطب كخطبتكم هذه، وصلى ركعتين كما يصلي صلاة العيد<sup>(١)</sup>.

(ويستقبل القبلة بالدعاء)؛ لأنه عليه السلام لما استسقى حول ظهره إلى الناس واستقبل القبلة<sup>(٢)</sup>. (ويقلب الإمام<sup>(٣)</sup> رداءه) وهو قولهما وقول الشافعي<sup>(٤)</sup>، وعند أبي حنيفة رحمه الله: لا يسن ذلك؛ لأن تغير اللباس لا يسن في شيء من الخطب فكذا في هذه، (ولا يقلب القوم أرديتهم)؛ لأن ذلك في هيئة الخطبة، ولا حظ لهم فيها.

(ولا يحضر أهل الذمة في الاستسقاء)؛ لأن الخروج للدعاء، وما دعاء الكافرين إلا في ضلال.



(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (١١٦٥) عن ابن عباس قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم متبذلاً متواضعاً متضرّعاً، حتى أتى المصلّى، فرقى على المنبر، ولم يخطب خُطْبَكُمْ هذه، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير، ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد». والترمذي في «سننه» (٥٥٨)، والنسائي في «سننه» (١٥٠٨)، وابن ماجه في «سننه» (١٢٦٦)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وقوله: (ولم يخطب خُطْبَكُمْ هذه): نفى وقوع خطبة منه صلى الله عليه وسلم مشابهة لخطبة المخاطبين، بل كان جُلَّ خطبته الدعاء والاستغفار والتضرّع. «عون المعبود» ج ٤، ص ٢١، و«حاشية السندي على سنن ابن ماجه»، «تحفة الأحوذى» ج ١، ص ١٠٨.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠٢٤)، عن عبد الله بن زيد قال: «خرج النبي صلى الله عليه وسلم يستسقي، فتوجّه إلى القبلة يدعو، وحول رداءه، ثم صلى ركعتين، جهر فيهما بالقراءة»، ومسلم في «صحيحه» (٨٩٤).

(٣) اللفظ ساقط من أ.

(٤) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٢٥، و«المهذب» ج ١، ص ١٢٥.

## باب قيام شهر رمضان<sup>(١)</sup>

### [ التروايح<sup>(٢)</sup> ]

(يُستحبُّ أن يجتمع<sup>(٣)</sup> الناس في شهر رمضان بعد العشاء، فيصليَّ بهم إمامهم خمسَ تَروِيحاتٍ، في كلِّ تَروِيحةٍ تسليمتان، ويجلسُ بين كل تروِيحتين مقدارَ تروِيحةٍ، ثم يُوترُّ بهم)، هكذا فعل<sup>(٤)</sup> النبي عليه السلام ليلتين ثم تركه خشية<sup>(٥)</sup> الوجوب<sup>(٦)</sup>، ثم جَمَعَ عمرُ الناسَ على أبيِّ بن

(١) (شهر) ساقط من ب.

(٢) وسميت صلاة الجماعة في ليالي رمضان بالتروايح ، لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين قدر ما يصلي الرجل كذا وكذا ركعة. رواه محمد بن نصر عن الليث، كما نقله الشيخ عبد الحي اللكنوي في كتابه الماتع : «تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار» ص ١٠٣ عن «التوشيح شرح صحيح البخاري» للسيوطي ، وكتاب اللكنوي هذا ألفه في نحو ١٠٠ صفحة لإثبات أن صلاة التروايح عشرين ركعة : سنة مؤكدة. فليراجع في هذا الباب، ففيه الجواب عن شبهات أثرت في هذا الزمان عن صلاة التروايح، ولعل فيما يأتي من ذكر خلاصة الأدلة ما يكفي في هذا الشأن .

فصلاة التروايح سنة مؤكدة ، للرجال والنساء، وصلاتها في الجماعة سنة كفاية. ووقتها : بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر قبل الوتر وبعده في رمضان . «الهدية العلائية» ص ١١٥ - ١١٦ ، و«رد المحتار» ج ٤ ، ص ٣٥٨ - ٣٦١ ، و«الاختيار» ج ١ ، ص ٩٣ - ٩٤ .

فقول القدوري هنا : «ويستحب أن يجتمع الناس ...» - قال فيه المرغيناني في «الهداية» ج ١ ، ص ١٧٩ : «ذكرَ لفظَ الاستحباب، والأصح أنها سنة» .

(٣) ب : (يجمع).

(٤) أ : (فعله).

(٥) أ ، ب : (خيفة)، والمثبت من ج.

(٦) قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك - محمول على قيام ليالي رمضان بجماعة، لا

على التفصيلات الباقية.

كَعْبٍ فَكَانَ يَصْلِي بِهِمْ كَذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

والحديث الذي أشار إليه هو ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١٢٩)، ومسلم في «صحيحه» (٧٦١) عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلى ذات ليلة في المسجد، فصلّى بصلاته ناسٌ، ثم صلى من القابلة فكثرُ الناسُ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما أصبح قال: {قد رأيتُ الذي صنعتُم، ولم يمنعي من الخروج إليكم إلا أني خشيتُ أن تُفرض عليكم}، وذلك في رمضان».

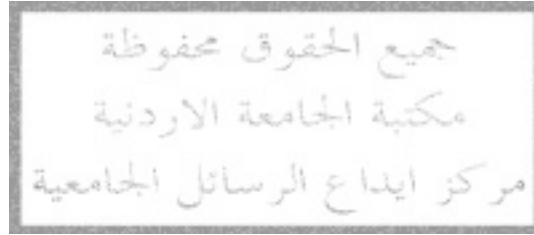
وأما ما جاء في عدد الركعات عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقد روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» ج ٢، ص ١٦٤ والطبراني في «معجمه» ج ١، ص ٢٤٣ والبيهقي في «السنن الكبرى» ج ٢، ص ٤٩٦ عن ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر»، قال الحافظ ابن حجر في «الدراية» ج ١، ص ٢٠٣: «إسناده ضعيف، ويعارضه قول عائشة: «ما كان يزيد في رمضان وفي غيره على إحدى عشرة ركعة»، متفق عليه». اهـ. أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٠١٣)، ومسلم في «صحيحه» (٧٣٨).

فيستدل للعشرين ركعة بما صح موقوفاً من فعل الصحابة رضي الله عنهم، فقد روى البيهقي في «المعرفة» [وفي السنن الكبرى ج ٢، ص ٤٩٦] عن السائب بن يزيد قال: «كنا نقوم في زمن عمر بن الخطاب بعشرين ركعة والوتر». قال النووي: إسناده صحيح. كما في «نصب الراية» ج ٢، ص ١٥٤. وفي «المصنف» لابن أبي شيبة ج ٢، ص ١٦٣: «أن علياً أمر بلالاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة».

(١) جُمع عمر رضي الله عنه الناس على أبي بن كعب رضي الله عنه، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٠١٠) عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: «خرجتُ مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، .... فقال عمر: إني أرى لو جمعتُ هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل، ثم عَزَمَ، فجمعهم على أبي بن كعب، .... قال عمر: نِعَمَ البدعةُ هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون»، وانظر ما كتبه الشيخ عبد الحي اللكنوي في «تحفة الأخيار» في توجيه قول عمر «نعمت البدعة هذه» ص ١٢٣ - ١٢٥.

وأما قول الشارح «فكان يصلي بهم كذلك» من كونها خمس ترويجات بتسليمتين، وجلس بين كل ترويجتين مقدار ترويجة، ثم يوتر بهم - فدلّيله ما قدمت ذكره من صلاة الصحابة زمن عمر عشرين ركعة والوتر. وما أخرجه محمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» له: «أن أبيتاً كان يروّحهم قدر ما

(ولا يصليّ الوتر جماعةً في غير شهر رمضان)؛ لأن النقل<sup>(١)</sup> ما جاء إلا فيه<sup>(٢)</sup>.



يتوضاً المتوضئ، ويقضي حاجته « كما في «بغية الأملعي» في تخريج الزيلعي ج ٢، ص ١٥٤ .

(١) في ب ، ج : (النفل)، وفي أ غير منقوطة، فأثبتها فهما من سياق الكلام. ثم وجدتها كذلك في نسخة (مراد ملا).

(٢) سبق ذكر ما يدل على ورود النقل بصلاة الوتر جماعة في رمضان ، وأيضاً عند ابن حبان في «صحيحه» ج ٦، ص ١٦٩، ١٧٣: «أنه عليه السلام قام بهم في رمضان فصلى بهم ثمان ركعات، وأوتر». واستدل المرغيناني للنهي عن صلاة الوتر جماعة في غير رمضان بإجماع المسلمين . وهذا النهي محمول على كراهة ذلك لو على سبيل التداعي. «الهداية» ج ١، ص ١٧٩، و«اللباب» ج ١، ص ١٢٤.

## باب صلاة الخوف

[أ: ٢٥ / ١] (إذا اشتد الخوف<sup>(١)</sup> جعل الإمام الناس طائفتين: طائفة في وجه<sup>(٢)</sup> العدو، وطائفة خلفه، فيصلي بهذه الطائفة<sup>(٣)</sup> ركعة وسجدين، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو، وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدين، وتشهد وسلم؛ لأنه فرغ من صلاته (ولم يسلموا)؛ لأنهم مسبوقون بركعة، (وذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأولى فصلوا وحداً ركعة وسجدين بغير قراءة)؛ لأنه لا قراءة على اللاحق، (وتشهدوا وسلموا)؛ لأنهم قد فرغوا، (ومضوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى فصلوا ركعة وسجدين بقراءة)؛ لأنهم مسبوقون، والمسبوق يقرأ في صلاته، (وتشهدوا وسلموا).

والأصل في ذلك كله: قوله [ب: ٣٦ / ١] تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾<sup>(٤)</sup> الآية.

(١) بحضور عدوٍّ يقيناً. قال في «فتح القدير» ج ٢، ص ٦٢: «اشتداده ليس بشرط، بل الشرط حضور عدو أو سبع»، وفي «العناية» ج ٢، ص ٦٢: «ليس اشتداد الخوف شرطاً عند عامة مشايخنا»، وانظر «اللباب» ج ١، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) ب: (وجهه).

(٣) ب: بزيادة (الأولى).

(٤) النساء، الآية: ١٠٢. وتام الشاهد من الآية: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَّيْلَةً وَاحِدَةً﴾.

ومذهبنا أقرب إلى مقتضى الآية<sup>(١)</sup>، فكان الأخذ به أولى من مذهب الشافعي، أنه<sup>(٢)</sup> يصلي بالطائفة الأولى ركعة، و ينتظر<sup>(٣)</sup> حتى تفرغ هذه الطائفة من صلاتها، وتأتي الأخرى فيصلي بهم تمام صلاته، ويسلم<sup>(٤)</sup>.

(وإن كان الإمام مقيماً صلى بالطائفة الأولى ركعتين<sup>(٥)</sup>، وبالثانية ركعتين) تسويةً بينهما،

(١) وانظر في ذلك تفسير «روح المعاني» للألو سي ج ٤، ص ١٩٧، وتفسير «إرشاد العقل السليم» لأبي السعود ج ١، ص ٢٢٧.

وقد جاء في صلاة الخوف روايات كثيرة قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ج ٢، ص ٧٦: «رويت صلاة الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم على أربعة عشر نوعاً ذكرها ابن حزم في جزء مفرد». لذلك جاء في «اللباب» ج ١، ص ١٢٦ أن كل ذلك جائز، والكلام في الأولى. قال: والأقرب من ظاهر القرآن: الذي ذكرناه.

وقد جاء ما يؤيد هذا المذكور من حديث عبد الله بن عمر عند البخاري في «صحيحه» (٩٤٢) قال: غزوت مع رسول الله قبل نجد فوازي العدو فصاففنا لهم، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي لنا، فقامت طائفة معه تصلي، وأقبلت طائفة على العدو، وركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه وسجد سجدتين، ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل، فجاءوا فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم، فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين، ونحو هذا جاء عند أبي داود (١٢٤٤) من حديث ابن مسعود.

(٢) أي الإمام. وفي ب : (لأنه).

(٣) كذا في ج. وفي أ، ب : (وانتظر).

(٤) صلاة الخوف عند الشافعية أنواع، وهذه الكيفية في الأداء هي إحدى الكيفيات فيما إذا كان العدو في غير جهة القبلة. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٠٢.

(٥) في ب زيادة في الشرح : (من الظهر والعصر)، وهي زيادة مقحمة؛ إذ الصواب: ركعتين من الصلاة الرباعية، وهي الظهر والعصر والعشاء.



وقد رُوي: «أنه عليه السلام صلى الظهر بالطائفتين ركعتين ركعتين»<sup>(١)</sup>.

(ويصلي<sup>(٢)</sup> بالطائفة الأولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة) واحدة؛ لأن الركعة الواحدة لا تتجزأ.

(ولا يقاتلون في حال الصلاة<sup>(٣)</sup>)، فإن فعلوا ذلك بطلت صلاتهم؛ لأنه لو جاز لما أخرج النبي عليه السلام الصلاة<sup>(٤)</sup> يوم الخندق إلى الليل<sup>(٥)</sup>. وعند الشافعي: يجوز<sup>(٦)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>. إلا أن القتال مسكوت عنه، فلا احتجاج فيها.

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٤٣) من حديث جابر: «أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف، فصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم بإحدى الطائفتين ركعتين، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين، فصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات، وصلى بكل طائفة ركعتين». وفي لفظ عند مسلم بنفس الرقم: «فصلّى بطائفة ركعتين، ثم تأخروا، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين».

(٢) ب: (وصلى).

(٣) ب: (صلاتهم).

(٤) ب: (صلاة).

(٥) أخرج البخاري في «صحيحه» (٥٩٦)، ومسلم في «صحيحه» (٦٣١) من حديث جابر: «أنّ عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسبّ كفار قريش، قال: يا رسول الله، ما كدتُ أصليّ العصر حتى كادت الشمس تغرب، قال النبي صلى الله عليه وسلم والله ما صليتها، فقمنا إلى بطنحان، فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها، فصلّى العصر بعد ما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب

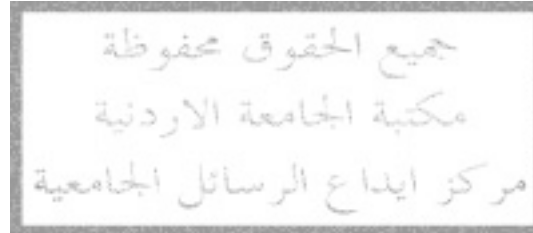
وأخرج الترمذي في «سننه» (١٧٩) عن عبد الله ابن مسعود قال: «إن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق»، والنسائي في «سننه» (٦٢٢).

(٦) «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٠٤، «المهذب» ج ١، ص ١٠٧.

(٧) النساء، الآية ١٠٢. واجتمعت النسخ أ، ب، ج على كتابة (ولياخذوا) بالفاء هكذا:

(فليأخذوا)، وهو اجتاع على الخطأ.

(وإن اشتدَّ الخوف صلُّوا ركباناً وحدائماً يومئُتون بالركوع والسجود إلى أي جهة شاءوا،  
 إذا لم يقدرُوا على التوجه إلى القبلة<sup>(١)</sup>)؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾<sup>(٢)</sup>،  
 وتَرَكُ التوجُّه بعذر الاشتباه جائز، فيُعذر الخوف أولى<sup>(٣)</sup>.




---

(١) (إلى القبلة) ساقط من أ.

(٢) البقرة، الآية ٢٣٩.

(٣) ب : (أولوي).

## باب الجنائز<sup>(١)</sup>

(إذا احتَضَرَ الرجلَ) الموتُ<sup>(٢)</sup> (وُجِّهَ<sup>(٣)</sup> إلى القبلة على شِقِّهِ الأيمن)؛ لأنه في معنى الميت، (ولَقِّنَ الشَّهَادَتَيْنِ)؛ لقوله عليه السلام: {لَقِّنُوا أَمْوَاتَكُمْ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} <sup>(٤)</sup>، (فإذا مات: شَدُّوا حَبِيئَهُ، وَغَمَّضُوا عَيْنَيْهِ)؛ لأن تركه يؤدي إلى الشناعة والنفرة.

### [ غسل الميت ]

(وإذا أرادوا غسله وضعوه على سرير) ليسهل نزول الماء عنه، (وجعلوا على عورته خِرْقَةً) لئلا يقع نظر الغاسل<sup>(٥)</sup> على عورته، (ونزعوا ثيابه) اعتبارًا بالغسل حال الحياة، وقال الشافعي رحمه الله: يُغَسَّلُ في قميصه<sup>(٦)</sup>؛ فإنه عليه السلام غُسل في [ب: ٣٦ / ٢] قميصه<sup>(٧)</sup>. قيل

(١) الجنائز: جمع جنازة، بالكسر، والعامّة تفتح، ومعناه: الميت على السرير. «مختار الصحاح»، مادة (جنز)، وقال في «المصباح المنير» ص ٤٣: بالفتح والكسر، والكسر أفصح، وقال الأصمعي وابن الأعرابي: بالكسر: الميت نفسه، وبالفتح: السرير، وروى أبو عمر الزاهد عن ثعلب عكس هذا. اهـ.

(٢) حَضَرَ الموتُ واحتَضَره: أشرف عليه فهو في النزاع. «المصباح المنير» ص ٥٤، و«أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (حضر).

(٣) ب : (وجهه).

(٤) أخرجه الجماعة إلا البخاري: مسلم في «صحيحه» (٩١٦)، وأبو داود في «سننه» (٣١١٧)، والترمذي في «سننه» (٩٧٦)، والنسائي في «سننه» (١٨٢٦)، وابن ماجه في «سننه» (١٤٤٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) ب : (الناس).

(٦) «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٣٢.

(٧) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» ج ١، ص ٢٢٢، وأخرجه أبو داود في «سننه» (٣١٤١)، وابن ماجه في «سننه» (١٤٦٦)، وأحمد ج ١، ص ٢٦٠.

له: فُعل ذلك تعظيماً<sup>(١)</sup> للنبي عليه السلام، وهذا بخلافه.

(ووضَّئوه) وضوء الصلاة؛ [أ: ٢٥/٢] لأنه غُسِّلَ واجب فصار كغسل الجنابة، (ولا يُمَضِّض ولا يُسْتَشَقُّ)<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يمكن استنثاره، واحتج الشافعي في إيجاب ذلك بقوله عليه السلام لأُم عطية: {ابدأن<sup>(٣)</sup> بمواضع الوضوء}<sup>(٤)</sup>. قيل له<sup>(٥)</sup>: يحتمل أنه أراد الواجب من مواضع الوضوء، وبه نقول، ومع الاحتمال لا يبقى حجة. (ثم [يفيضون]<sup>(٦)</sup> الماء عليه) كما يفعله الحي.

(ويُجَمَّر سريره وتراً<sup>(٧)</sup>)؛ لقوله عليه السلام: {إذا أجمَرت الميت فأجمروا وتراً<sup>(٨)</sup>}، وأصل التجمير لقطع الرائحة الكريهة.

(١) ب: (تعظيماً). جميع الحقوق محفوظة  
(٢) أ: (ولا يُسْتَشَقُّ)، وكتب في هامش ب على أنه تصحيح: (من غير مضمضة ولا استنشاق)  
وهذا التصحيح هو نص «بداية المبتدي» ج ١، ص ٢٢٥. مكتبة جامعة  
(٣) ب: (ابدأي).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٦٧) عن أم عطية قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم  
لهن في غسل ابنته: {ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها}. ومسلم في «صحيحه» (٩٣٩)، أبو داود  
في «سننه» (٣١٤٥)، الترمذي في «سننه» (٩٩٠)، النسائي في «سننه» (١٨٨٤)، ابن ماجه في «سننه»  
(١٤٥٩).

(٥) في أ زيادة مقحمة قبل قوله: (قيل له) هي: (وبه نقول ومع الاحتمال).

(٦) كذا في «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ١٢٨، و«الهداية» ج ١، ص ٢٢٥. وفي  
النسخ الثلاث أ، ب، ج: (يفيض).

(٧) يجمر: أي يبخر، والإجمار هو: التطيب. «المصباح المنير»، ص ٤٢، و«الهداية» ج ١،  
ص ٢٢٩.

(٨) أخرجه أحمد في «مسنده» ج ٣، ص ٣٣١، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» ج ١، ص ٥٠٦،  
وابن حبان في «صحيحه» ج ٧، ص ٣٠١، والبيهقي في «سننه» ج ٣، ص ٤٠٥، قال النووي: وسنده  
صحيح. «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٦٤.

(وَيُغْلَى الْمَاءُ بِالسِّدْرِ أَوْ بِالْحَرْضِ) - وَهُوَ الْأُشْنَانُ<sup>(١)</sup> - مَبَالِغَةً فِي التَّنْفِيَةِ وَالتَّطْهِيرِ، (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَالْمَاءُ الْقَرَّاحُ<sup>(٢)</sup>) وَهُوَ: الْمَاءُ الصَّافِي الَّذِي لَا يَشُوْبُهُ كَدَرٌ<sup>(٣)</sup>؛ لِحْصُولِ الْمَقْصُودِ.

(وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ وَحَيْثُ بِالْخَطْمِيِّ<sup>(٤)</sup>) لِلْمَبَالِغَةِ، (ثُمَّ يُضْبَجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ) لِلْبَدَايَةِ<sup>(٥)</sup> بِالْأَيْمَنِ، (فَيُغْسَلُ بِالْمَاءِ وَالسِّدْرِ، حَتَّى يُرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا يَلِي التَّخْتَ مِنْهُ، ثُمَّ يُضْبَجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَيُغْسَلُ<sup>(٦)</sup> حَتَّى يُرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا يَلِي التَّخْتَ مِنْهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ غَسْلُ الْجَمِيعِ إِلَّا بِهِ.

(ثُمَّ يُجْلِسُهُ وَيُسْنِدُهُ إِلَيْهِ، وَيَمْسَحُ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا<sup>(٧)</sup>)؛ لِثَلَا يَكُونَ فِيهِ فَضْلَةٌ تَخْرُجُ فِي

(١) السِّدْرُ شَجَرُ النَّبَقِ، وَإِذَا أُطْلِقَ السِّدْرُ فِي الْغَسْلِ فَالْمُرَادُ الْوَرَقُ الْمَطْحُونُ. «المصباح المنير»

ص ١٠٣.

وَالْحَرْضُ، بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا، وَالْأُشْنَانُ، بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكسرها: شَجَرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الزَّمْرَامِيَّةِ، يَنْبَتُ فِي الْأَرْضِ الرَّمْلِيَّةِ، يُسْتَعْمَلُ هُوَ أَوْ رَمَادُهُ فِي غَسْلِ الثِّيَابِ وَالْأَيْدِي، وَهُوَ مَعْرَبٌ، وَيُقَالُ لَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ: الْحَرْضُ.

وَالْحَرْضُ: رَمَادٌ إِذَا أُحْرِقَ وَرُشَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ انْعَقَدَ وَصَارَ كَالصَّابُونِ، تَنْظِفُ بِهِ الْأَيْدِي وَالْمَلَابِسَ.

«المعجم الوسيط» ص ١٩، ١٦٧، «المصباح المنير» ص ٦، ٥٠.

(٢) ب : (القَدَاح).

(٣) (الَّذِي لَا يَشُوْبُهُ كَدَرٌ) سَاقِطٌ مِنْ أ، ب. وَهُوَ فِي ج. وَانْظُرْ «مَخْتَارَ الصَّحَاحِ»، مَادَّةُ (قَرَح).

(٤) ب : (الْخَطْمِيُّ).

وَالْخَطْمِيُّ، بِكسْرِ الْخَاءِ - وَتَفْتَحُ - وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ: نَبْتُ بِالْعِرَاقِ طِيبُ الرَّائِحَةِ يَعْمَلُ عَمَلُ الصَّابُونِ. «المصباح المنير» ص ٦٧، و«رد المحتار» ج ٥، ص ٢٠٧. وَفِي «المعجم الوسيط» ص ٢٤٥ أَنَّهُ: نَبَاتٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْخُبَّازِيَّةِ، كَثِيرُ النِّفْعِ، يُدَقُّ وَرَقُهُ يَابَسًا وَيُجْعَلُ غَسَلًا لِلرَّأْسِ فَيُنْفِقِيهِ.

(٥) ب : (الْمَبْدَاة).

(٦) سَاقِطٌ مِنْ أ، وَهُوَ فِي ج، وَفِي ب : زِيَادَةٌ (كَذَلِكَ) قَبْلَ (فَيُغْسَلُ). وَمِنْ قَوْلِهِ هُنَا (فَيُغْسَلُ)

إِلَى (التَّخْتَ مِنْهُ) سَاقِطٌ مِنْ ب.

(٧) أ : (رَفِيقًا)، وَفِيهَا زِيَادَةٌ (فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ)، وَهُوَ التَّبَاسُ بِالْكَلامِ بَعْدَهُ.

الأكفان، (فإن خرج منه شيء غَسَلَهُ) إزالةً للنجاسة عنه، (ولا يعيد غُسْلَهُ)؛ لأنَّ الحَدَّث لا يرفع الغُسْل<sup>(١)</sup>، (ثم ينشفه في خِرْقَةٍ<sup>(٢)</sup>) لئلا تبتل الأكفان (ويجعل [أي الميت] في أكفانه، ويجعل الحنوطَ في رأسه ولحيته، والكافورَ على مساجده)<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ الطَّيِّب سنة، وهذه أشرف أعضائه فحُصِّت به<sup>(٤)</sup>.

### [تَكْفِينُ الْمَيِّتِ]

(والسَّنة أن يُكْفَنَ الرجلُ في ثلاثة أثواب: إزار، وقَمِيص، وَلِفَافَةٌ<sup>(٥)</sup>)؛ [ب: ٣٧ / ١] لقول

(١) ولا يعيد وضوءه؛ لأنه ليس بناقض في حقه، وقد حصل المأمور به. «اللباب» ج ١،

ص ١٢٩.

(٢) كذا في النسخ: (في خرقة). وفي «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ١٢٩، وفي «الهداية» ج ١، ص ٢٢٧ (بثوب)، وكأنَّ الشارح غيَّر اللفظ لئلا يحصل التباس في إرجاع ضمير المذكر في قول الشارح الآتي: (ويجعل في أكفانه) - إلى الثوب، فيفهم منه إدراج الثوب الذي تَشْفَى الماء في الأكفان. والمقصود: جعل الميت في أكفانه.

(٣) الحنوط: ما يُخلط من الطيب لأكفان الموتى ولأجسامهم خاصة. «البنية» ج ٢، ص ٩٥٧.

والكافور: نبت طيب، تَوْرَه كنور الأَفْحْوَان. «القاموس المحيط»، مادة (كفر).

(٤) ب : (فحصلت به).

(٥) ولها معانٍ هنا، فالإزار: هو للميت من القرن [أي الرأس] إلى القدم، بخلاف إزار الحي

فإنه من السَّرة إلى الركبة.

والقميص: من أصل العنق إلى القدم بلا كُمَيْن.

واللفافة: كالإزار، وتزيد على ما فوق الفرق والقدم ليُلفَ فيها، وتُربط من الأعلى والأسفل.

«الهداية» ج ١، ص ٢٢٨، «اللباب» ج ١، ص ١٢٩، «البنية» ج ٢، ص ٩٧١، «الاختيار» ج ١،

ص ١٢١، «فتح القدير» ج ٢، ص ٧٩.

لكن قال في «فتح القدير»: «وأنا لا أعلم وجه مخالفة إزار الميت إزار الحي من السنة، وقد قال

عليه السلام في ذلك المحرم: «كفنوه في ثوبه» وهما ثوبا إحرامه: إزاره ورداؤه، ومعلوم أن إزاره من

الحَقْوَر...».

ابن عباس: «كُفِّن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حُلَّةٍ وقميص»<sup>(١)</sup>، والحُلَّة: ثوبان: رداء وإزار<sup>(٢)</sup>. وهذا حجة على الشافعي في كراهة القميص<sup>(٣)</sup>. (فإن اقتصرنا على ثوبين جاز)؛ لقول أبي بكر رضي الله عنه: «كَفَّنُونِي فِي ثَوْبَيْ هَذَيْنِ»<sup>(٤)</sup>.

(فإذا أرادوا لفَّ اللَّفَافَةِ عليه ابتدءوا بالجانب الأيسر فآلَقُوهُ عليه، ثم بالأيمن) ليكون الأيمن أعلى وأظهر، (فإن خافوا أن ينتشر الكفنُ عنه عَقَدُوهُ) ليأمنوا ذلك.

(وتُكْفَنُ المرأةُ في خمسة أثواب: إزار، وقميص<sup>(٦)</sup>، وَلِفَافَةٌ، وَخِجَارٌ، وَخِرْقَةٌ تُرْبَطُ بها فوق

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٣١٥٣)، قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٦١:

«ويزيد بن أبي زياد [أحد رواة]: ضعيف».

ويُستدلُّ للتكفين بالقميص بحديث جابر عند البخاري في «صحيحه» (٥٧٩٥) قال: «أتى النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي بعد ما أدخل قبره، فأمر به فأخرج ووُضِعَ على ركبتيه، ونَفَثَ عليه من ريقه، وأَلْبَسَهُ قميصه».

(٢) الحُلَّة: إزار، ورداء، ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين. «مختار الصحاح»، مادة (حلل). «غريب الحديث» للخطابي ج ١، ص ٤٩٨.

(٣) الأفضل عند الشافعية أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٣٧، و«كفاية الأخيار» ص ١٦١.

(٤) ب: (ثوبين).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ ابن سعد في «الطبقات» ج ٣، ص ٢٠٥، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» ج ٣، ص ٤٢٣ بنحوه. قال ابن حجر في «الدراية» ج ١، ص ٢٣١: «إسناده صحيح». ورواه الإمام أحمد في كتاب «الزهد». «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٦٢.

ومن أحاديث الباب: حديث المحرم الذي وقَصَّتْه دابته قال عليه الصلاة والسلام: «وكفنوه في ثوبين»، وفي لفظ: «في ثوبيه» أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٦٥) ومسلم في «صحيحه» (١٢٠٦).

(٦) عبر في «بداية المبتدي» ج ١، ص ٢٢٨ عن هذا بقوله: (دِرْع)؛ لأن قميص المرأة يطلق عليه: دِرْع. انظر «مختار الصحاح»، مادة (درع).

ثديها<sup>(١)</sup>، هكذا أمر النبي عليه السلام أن يفعل بابنته رُقَيَّة<sup>(٢)</sup>، (فإن اقتصروا على ثلاثة أثواب جاز<sup>(٣)</sup>)؛ لأن ذلك أدنى لباسها في حال حياتها، (ويكون الخمار فوق القميص تحت اللِّفَافَة) اعتبارًا بحال<sup>(٤)</sup> الحياة، (ويجعل شعرها على صدرها) حفظًا للكفن من الانتشار، (ولا يُسَرَّحْ شعر الميت ولا لحيتُه، ولا يُقَصَّ ظفرُه ولا يُعَقَّص<sup>(٥)</sup> شعرُه)؛ لأن عائشة رضي الله عنها نهت عن ذلك

(١) لفظ (فوق) ساقط من أ، ب، وهو في ج. وعبارة «مختصر القدوري» ج ١، ص ١٢٩: (وخرقة يُربط بها ثدياها).

(٢) ليست هي رُقَيَّة؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحضر وفاة ابنته رُقَيَّة ولا غسلها ودُفِنَها، فإنها كانت زوجة عثمان بن عفان رضي الله عنهما، وتُخَلَّف عليها بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حين خروجه صلى الله عليه وسلم إلى بدر، وتُوفيت يوم وقعة بدر، ودُفنت يوم جاء البشير بها فتح الله عليهم ببدر.

انظر «الاستيعاب» لابن عبد البر ص ٩٠٠. والخلاف دائر في هذا الحديث في أنها زَيْنَبُ أو أم كلثوم. راجع «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٥٧ - ٢٥٩، والأشبه أنه في أم كلثوم. راجع «فتح القدير» ج ٢، ص ٧٩.

والحديث أخرجه أبو داود في «سننه» (٣١٥٧) أن ليلي بنت قانِفِ الثقفية قالت: «كنتُ فيمن غسَل أمَّ كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاتها، فكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحِقَاء، ثم الدِرْع، ثم الخِمَار، ثم المِلْحَفَة، ثم أدرجت بعدُ في الثوب الآخر». قال ابن الهمام: حسنه النووي، وإن أعلَّه ابن القطان بجهالة بعض الرواة. «فتح القدير» ج ٢، ص ٧٩.

(٣) وهي إزار ولفافة وخمار، وهذا كفن الكفاية. «اللباب» ج ١، ص ١٢٩.

(٤) ب: (بحالة).

(٥) هكذا في النسخ، والظاهر أن لفظ (يعقص) ليس من المتن، فهو مع وجوده في «مختصر القدوري» لكنه غير موجود في «اللباب» ج ١، ص ١٣٠، ولا في «الهداية» ج ١، ص ٢٢٧، ولا في شروحها، ولا في «تبيين الحقائق» ج ١، ص ٢٣٧، ولا في «الدر المختار» و«حاشيته» لابن عابدين ج ٥، ص ٢١٢، والذي في «الحاشية» أنه يكره تحريمًا قص الظفر وقطع الشعر. فإذن لا محل لذكر العقص هنا، وإنما هو القص، على أن النهي عن العقص داخل في النهي عن تسريح الشعر.

وسبق بيان معنى العقص في باب صفة الصلاة في (ما يكره في الصلاة). ص ٢٣٦.



وقالت: «عَلَامَ تَنْصُونَ مَيْتَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

(وَتُجْمَرُ الْأَكْفَانُ<sup>(٢)</sup> قَبْلَ أَنْ يُدْرَجَ فِيهَا وَتَرًا) لَمَّا مَرَّ.

### [ الصلاة على الميت<sup>(٣)</sup> ]

(فَإِذَا فَرَّغُوا مِنْهُ صَلَّوْا عَلَيْهِ)؛ لقوله عليه السلام: [أ: ٢٦/١] {صَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ}<sup>(٤)</sup>، (وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ: السُّلْطَانُ إِنْ حَضَرَ)؛ لأنه مُقَدَّمٌ فِي الصَّلَاةِ بِهِ حَالٌ<sup>(٥)</sup>

(١) تَنْصُونُ بوزن تَبْكُونُ، قال أبو عبيد: «تنصون، مأخوذ من الناصية، يقال: نصوت الرجل أنصوه نصوا، إذا مددت ناصيته؛ فأرادت عائشة أن الميت لا يحتاج إلى تسريح الرأس، وذلك بمنزلة الأخذ بالناصية» اهـ، كأنها كرهت تسريح رأس الميت فجعلته بمنزلة الأخذ بالناصية في كونه غير محتاج إليه. «غريب الحديث» ج ٤، ص ٣١٤، «حاشية سعدي جليبي» على «العناية»، و«العناية» ج ٢، ص ٧٥. وقول عائشة رواه محمد بن الحسن في كتاب «الآثار»، وعبد الرزاق في «منصفه» ج ٣، ص ٤٣٧، قال ابن حجر في «الدراية» ج ١، ص ٢٣٠: «منقطع بين إبراهيم وعائشة».

(٢) أي تُبَخَّرُ، وتُطَيَّبُ، «المصباح المنير» مادة (جهر)، و«الهداية» ج ١، ص ٢٢٩.

(٣) الصلاة على الميت فرض كفاية، والإجماع منعقد على فرضيتها. «بدائع الصنائع» للكاساني ج ١، ص ٥١٢، و«فتح القدير» ج ٢، ص ٨٠، و«العناية» ج ٢، ص ٨٠. ومستند الإجماع مذكور في هذه المراجع.

وشروطُ صحتها: إسلام الميت، وطهارته، ووضعه أمام المصلي. فلهذا القيد لا تجوز على غائب. ويسقط هذا الشرط إذا دفن بلا غسل ولم يمكن إخراجه إلا بالنش، ويُصَلَّى على قبره بلا غسل للضرورة. «فتح القدير» ج ٢، ص ٨٠.

(٤) أخرجه من حديث أبي هريرة الدارقطني ج ٢، ص ٥٧، وأبو داود في «سننه» (٢٥٣٣) قال الزيلعي: وضعفه [أي أبو داود] بأن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة. اهـ. ولم أجد هذا في «سنن أبي داود» التي بين يدي في الموضعين (٥٩٤) و (٢٥٣٣)، وقال الدارقطني: ج ٢، ص ٥٧: ليس في هذه الأحاديث شيء يثبت.

وأقول: قد ذكرت أن دليل المسألة هو الإجماع.

(٥) ب: (في حال).

حياته فكان مقدّمًا في الصلاة عليه حال مماته، ولهذا قدّم الحسين رضي الله عنه سعيد بن العاص<sup>(١)</sup> في الصلاة على الحسن، وقال: «لولا أنها السنة ما قدمْتُك»<sup>(٢)</sup>، فلو كان الولي أولى<sup>(٣)</sup> - كما قال أبو يوسف والشافعي<sup>(٤)</sup> - لما فعله الحسين رضي الله عنه.

(فإن لم يحضر) السلطان (فالمستحب)<sup>(٥)</sup> تقديم إمام الحلي؛ لأنه رضي بالصلاة به في حال الحياة فكان أَرْضَى بالصلاة عليه في<sup>(٦)</sup> حال الممات، (ثم الولي)؛ لأنه<sup>(٧)</sup> أولى بسائر أحكام الموت

(١) ب: (سعد بن العاصي)، وهو تحريف.

وسعيد بن العاص بن سعيد بن العاص: ذكر في الصحابة، قُتل أبوه ببدر، وكان له عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين، وولي إمرة الكوفة لعثمان رضي الله عنه، وإمارة المدينة لمعاوية رضي الله عنه، مات سنة ٥٨، وقيل غير ذلك. «تقريب التهذيب» لابن حجر ص ٢٣٧.

(٢) رواه البزار ج ٤، ص ١٨٧، والطبراني في «الكبير» ج ٣، ص ١٣٦، والبيهقي ج ٤، ص ٢٨، وفي سنده سالم بن أبي حفصة: ضعيف، لكن رواه النسائي وابن ماجه من وجه آخر بنحوه، وقال ابن المنذر: ليس في الباب أعلى منه. انظر: «التلخيص الحبير» ج ٢، ص ١٤٥، و«إعلاء السنن» ج ٨، ص ٢٥١.

وأخرج أبو داود في «سننه» (٣١٩٣)، والنسائي في «سننه» (١٩٧٨)، والبيهقي في «سننه» ج ٤، ص ٣٣ أنه «وضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأة عمر بن الخطاب، وابن لها يُقال له زيد، وضعا جميعاً، والإمام يومئذ سعيد بن العاص، وفي الناس ابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة، فوضع الغلام مما يلي الإمام»، وعند البيهقي أن في القوم الحسن والحسين. قال ابن حجر: «إسناده صحيح»، وانظر تلخيص الحبير ج ٢، ص ١٤٦. و«إعلاء السنن» ج ٨، ص ٢٥٣.

(٣) لفظ (أولى) ساقط من أ، ب، وهو في ج.

(٤) هذا في المذهب الجديد، أما في القديم فالوالي أولى ثم إمام المسجد ثم الولي. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٥) في «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ١٣٠: (فيستحب).

(٦) ساقط من أ.

(٧) ساقط من أ، ب، وهو في ج.

من الغسل وغيره<sup>(١)</sup>.

(فإن صلى عليه غير [ب: ٣٧/ ٢] السلطان أو الولي أعاد الولي)؛ لأن الحق له (فإن صلى الولي لم يجز لأحد أن يصلي بعده)؛ لأنه فرض كفاية وقد سقط، ولا يجوز التنفل بصلاة الجنازة، ولو جاز ذلك مرة بعد أخرى - كما قال الشافعي<sup>(٢)</sup> - لجاز لنا الصلاة<sup>(٣)</sup> على النبي وعلى الصحابة، ولم يُنقل ذلك عن أحد.

(فإن دُفن ولم يُصلَّ عليه: صُليَّ على قبره)<sup>(٤)</sup>؛ لأن الصلاة واجبة ولم تُؤدَّ، وقد صُليَّ النبي عليه السلام على قبر المسكينة<sup>(٥)</sup>.

(١) (والأولياء على الترتيب المذكور في النكاح). «بداية المبتدي» ج ١، ص ٢٢٩.

(٢) «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٦١.

(٣) ب: (لجازت الصلاة لنا).

(٤) (ويصلي عليه قبل أن يفسخ). «بداية المبتدي» ج ١، ص ٢٣٠.

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٢٢٧)، والنسائي في «سننه» (١٩٠٧): «أن مسكينة مرضت فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المساكين ويسأل عنهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {إذا ماتت فأذنوني بها}، فخرج بجنازتها ليلاً، فكرهوا أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي كان من شأنها، فقال: {ألم آمركم أن تؤذّنوني بها؟} فقالوا: يا رسول الله كرهنا أن نخرجك ليلاً ونوقظك، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صفّ بالناس على قبرها، وكبّر أربع تكبيرات».

لكن هذا الحديث ينهض دليلاً على مشروعية الصلاة على القبر فحسب، وليس فيه أنه لم يُصلَّ عليها حتى يكون دليلاً للمسألة، وقد أشكل ذلك على ابن الهمام حتى قال في الحديث: «دليل على أن لمن لم يصلَّ أن يصلي على القبر وإن لم يكن الولي، وهو خلاف مذهبنا، فلا مخلص إلا بادعاء أنه لم يكن صلي عليها أصلاً، وهو في غاية البعد من الصحابة» انتهى كلامه. «فتح القدير» ج ٢، ص ٨٤.

وقد أجاب الأكمل البابرقي عن هذا فأحسن فقال: «وإنما صليَّ النبي صلى الله عليه وسلم لأن الحق كان له، قال الله تعالى: {النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم} وليس لغيره ولاية الإسقاط». «العناية»

(والصلاة: أن يُكَبَّرَ تكبيرةً يحمده الله عَقِيْبَهَا)<sup>(١)</sup> اعتبارًا بالصلوات، (ثم يكبر تكبيرةً، ويصلي على النبي عليه السلام)؛ لأن ذكر الله تعالى يعقبه ذكر النبي<sup>(٢)</sup>، (ثم يُكَبَّرُ تكبيرةً يدعو فيها لنفسه وللमित وللمسلمين)؛ لأن ذكر الله وذكر النبي يعقبه الاستغفار والدعاء، وهو المقصود من هذه الصلاة، (ثم يكبر رابعة<sup>(٣)</sup> وَيُسَلِّمُ)؛ لأن كلَّ صلاة يدخل فيها بالتكبير: يخرج منها بالتسليم.

وإنما يكبر أربعًا لقوله عليه السلام في صلاة العيد: {أربع كأربع الجنائز، لا تَسْهَوُا}<sup>(٤)</sup>، وقال عمر في صلاة الجَنَازَةِ: «أربع كأربع الظهر»<sup>(٥)</sup>. وقد اختلف الصحابة<sup>(٦)</sup> في تكبيرات<sup>(٧)</sup> الجَنَازَةِ اختلافًا شديدًا، والأصح ما قلنا لِمَا ذكرنا<sup>(٨)</sup>.

(١) أي يقول: سبحانك اللهم وبحمدك... إلى آخره. «اللباب» ج ١، ص ١٣١.

(٢) قوله: (لأن ذكر... ذكر النبي) غير موجود في ب.

(٣) ب: (الرابعة).

(٤) الحديث سبق تخريجه ص ٢٩٩، وجاء النص في أ، ب: (أربعًا كصلاة الجنائز، لا تسهوا)،

وفي ب: (لا تسهوا)، وفي ج مطموس، وأثبتته كما مرَّ في باب صلاة العيدين، ثم رأيت في نسخة (مراد ملا) كما أثبتته، والحمد لله تعالى.

(٥) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ج ١، ص ٤٩٩: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، جمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألهم عن التكبير على الجنائز، فأخبر كل واحد منهم بما رأى، وبما سمع، فجمعهم عمر رضي الله عنه على أربع تكبيرات كأطول الصلوات، صلاة الظهر»، وقال البيهقي في «سننه» ج ١، ص ٣٧ بعد أن نقل آثارًا عن الصحابة فيها ضعف: «إلا أن اجتماع الصحابة رضي الله عنهم على الأربع كالدليل على ذلك».

(٦) زيادة من ج.

(٧) ب: (تكبيرة).

(٨) ولأجل هذا الاختلاف في تكبيرات الجنائز: عددها، وما يُقرأ بعد كلٍّ منها: لم يذكرها المصنف، ولم يذكر منها ما يؤيد مذهبه، بل ذكر ما رجَّح به بعض الروايات على بعض. والله أعلم. والروايات في ذلك مبسوطة في «نصب الراية» وحاشيته «بغية الأملعي» ج ٢، ص ٢٦٧ - ٢٧٢، وفي «إعلاء السنن» ج ٨، ص ٢٥٤ - ٢٦٦.

(ولا يصلي<sup>(١)</sup> على ميت في مسجد جماعة)<sup>(٢)</sup> يريد به غير المسجد الذي بُني للجنازة؛ لأنه يحتمل أن ينفصل عنه نجاسة فتلوث المسجد، وتنزيه المسجد عن مثله واجب. وعند الشافعي: يجوز<sup>(٣)</sup>؛ لأن المسجد أولى بالصلاة والدعاء، قيل له: نعم، إذا لم يتوقع أمرٌ مكروه، ولهذا قال عليه السلام: {من صلى على ميت في مسجد فلا أجر له}<sup>(٤)</sup>.

### [حمل الجنازة]

(فإذا حمله على سريره أخذوا بقوائمه الأربع)؛ لقول ابن مسعود: «من السنة أن ترفع الجنازة بقوائمها الأربع»<sup>(٥)</sup>. وعند الشافعي: يقف الحامل بين العمودين<sup>(٦)</sup>؛ .....

(١) ب : (يصلي).

(٢) أي يكره تحريمًا، وقيل: تنزيهًا، ورجح. «اللباب» ج ١، ص ١٣١.

(٣) «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٦١.

(٤) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (١٥١٧)، وأحمد في «مسنده» (٤٤٤ / ٢) وفي مواضع أخرى، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {من صلى على جنازة في المسجد فليس له شيء}، وأخرجه أبو داود في «سننه» (٣١٩١) وفيه: {فلا شيء عليه}، وكأن هناك نسحًا من «سنن أبي داود» فيها «فلا شيء له»، ومنها فيها: «فلا شيء عليه». قال الخطيب: المحفوظ: «فلا شيء له»، وروي: «فلا شيء عليه»، وروي: «فلا أجر له». «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٧٥.

وهذا الحديث ضعف بصالح مولى التؤمة لاختلاطه قبل موته، فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة، ومن سمع منه قبل الاختلاط ابن أبي ذئب الذي روى عنه هذا الحديث.

انظر «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٧٥ - ٢٧٦، قال الشيخ ظفر: «فالحديث سالم عن الجرح».

وما رُوي معارضًا لذلك قال فيه الشيخ ظفر: أولًا: إنها واقعات حال لا عموم لها، فيمكن أن يكون ذلك لعذر، فيقدم القول على الفعل. ثانيًا: أن النهي محمول على كراهة التنزيه، والفعل على الجواز. «إعلاء السنن» ج ٨، ص ٢٧٧.

(٥) رواه محمد بن الحسن في كتاب «الآثار» عن ابن مسعود بنحوه، وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (١٤٧٨) عنه قال: «من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها، فإنه من السنة».

(٦) ب : (المعودتين)!

وفي حمل الجنازة عند الشافعية كفتان: الأولى: أن يحملها رجل بين العمودين في المقدمة، ←

لأن النبي عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ هكذا<sup>(١)</sup>. غير أنه يحتمل أنه فعل ذلك لضيق الطريق أو لغيره<sup>(٢)</sup>.

{ويمشون به مسرعين}؛ لقوله عليه السلام: {عجلوا بموتاكم، فإن كان خيراً قدمتموه إليه، وإن كان شراً وضعتموه عن رقابكم}<sup>(٣)</sup>، {دون الحَبَب}<sup>(٤)</sup>؛ لأن الحَبَب يضر بمن يُشيع الجنازة.

ويحمل مؤخر النعش رجلان، أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر، ولا يتوسط الخشبين المؤخرتين واحد، فإنه لا يرى موضع قدمه.

والكيفية الثانية: التبريع، وهي أن تحمل الجنازة بأربعة من قوائمها الأربعة (كقول الحنفية). والصحيح عند جمهور الشافعية أن الأولى أفضل.

انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٣٩ - ٣٤٠، و«روضة الطالبين» ج ٢، ص ١١٤ - ١١٥، و«المجموع» ج ٥، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» ج ٣، ص ٤٣١: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ من بيته بين العمودين حتى خرج به من الدار». قال الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٨٦: «قال النووي في «الخلاصة»: ورواه الشافعي بسند ضعيف».

(٢) العبارة في ب: (غير أنه يحمل ذلك لتضييق الطريق أو لغيره).

(٣) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٠١٥)، وأخرجه بنحوه: البخاري في «صحيحه» (١٣١٥)، ومسلم في «صحيحه» (٩٤٤).

(٤) الحَبَب: هو ضَرْبٌ من العَدُو، وهو خطو فسيح دون العَنَق، من حدّ دخل، يقال: خَبَّ الفرس خبيّاً، إذا راوح بين يديه، أي مال على هذه مرة وعلى هذه مرة. والعنق: ضرب من السير فسيح سريع. «طَلْبَةُ الطلبة» ص ٨٨، «المصباح المنير» ص ٦٢، ١٦٤، لسان العرب ج ١، ص ٣٤١.

وفي ذلك وفي ذلك حديث ابن مسعود عند أبي داود (٣١٨٤) قال: «سألنا نبينا صلى الله عليه وسلم عن المشي مع الجنازة، فقال: ما دون الحَبَب، إن يكن خيراً تَعَجَّلْ إليه، وإن يكن غير ذلك فَبُعداً لأهل النار»، والترمذي (١٠١١)، والحديث ضعفه البخاري كما قال الترمذي. غير أن في الباب أحاديث تدل على الرفق بالجنازة، وهو قد يجتمع مع سرعة المشي إذا كان دون الحَبَب. راجع «إعلاء السنن» ج ٨، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

(فإذا بلغوا إلى قبره كُره للناس أن يجلسوا قبل أن يوضع عن أعناق الرجال)؛ لأنهم تبع.

### [دفن الميت]

(ويُحْفَرُ الْقَبْرُ وَيُلْحَدُ)؛ لقوله عليه السلام: {الْلَحْدُ لَنَا، وَالشَّقُّ لغيرنا} <sup>(١)</sup>، والسنة عند الشافعي: الشَّقُّ <sup>(٢)</sup>، وهو مخالف للحديث، (ويُدْخَلُ الْمَيْتُ مِمَّا يَلِي الْقَبِيلَةَ)؛ لقول ابن عباس: «أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [مَيْتًا] قَبْرَهُ مِمَّا يَلِي الْقَبِيلَةَ» <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>. وعند الشافعي: يُسَلُّ من

(١) اللحد: في اللغة: أصله الميل. والمراد أن يُحْفَر في أسفل جانب القبر القبلي مائلًا عن الاستواء قدر ما يسع الميت ويستتره. «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٥٢، «المغرب» ج ٢، ص ٢٤٢، «المصباح» ص ٢١٠. ويلحد القبر إن كانت الأرض صُلْبَةً. «اللباب» ج ١، ص ١٣٢. والشق: هو أن يُحْفَر حَفِيرَةٌ في وسط القبر فيوضع فيها الميت. ويُشَقُّ القبر إن كانت الأرض رِخْوَةً. «اللباب» ج ١، ص ١٣٢، و«عون المعبود» ج ٩، ص ١٩. والحديث أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٢٠٨)، والترمذي في «سننه» (١٠٤٥)، والنسائي في «سننه» (٢٠٠٩)، وابن ماجه في «سننه» (١٥٥٤)، ورواه أحمد ج ٥، ص ٣٦٢، قال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه، ونقل الزيلعي في «نصب الراية» ج ٢، ص ٢٩٦ ما يقتضي تضعيفه. وانظر «تلخيص الحبير» ج ٢، ص ١٢٦.

وقد لُحِدَ الرسول صلى الله عليه وسلم لحدًا. أخرجه مسلم في «صحيحه» (٩٦٦).

(٢) الذي وجدته أن مذهب الشافعية كالحنفية، فإن اللحد عندهم أفضل من الشق إن صلبت الأرض. انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٥٢.

(٣) قوله: (قبره مما يلي القبلة) ساقط من ب.

(٤) زدْتُ لفظ (ميتًا) لتتوافق الرواية مع مصدر الحديث، وليستقيم المعنى.

فالحديث أخرجه الترمذي في «سننه» (١٠٥٧) عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرًا ليلاً، فأسرج له سراج، فأخذه من قِبَلِ الْقَبِيلَةِ، وقال: {رَحِمَكَ اللَّهُ إِنْ كُنْتَ لَأَوَّاهًا تَلَاءً لِلْقُرْآنِ} وكَبَّرَ عليه أربعًا»، قال الترمذي: حديث حسن.

وفي «تحفة الأحوذى» للمباركفوري ج ٤، ص ١٣٩: «احتج أبو حنيفة بهذا الحديث على أن الميت يوضع في عرض القبر في جانب القبلة، بحيث يكون مؤخر الجنازة إلى مؤخر القبر، ورأسه إلى رأسه، ثم يُدْخَلُ الْمَيْتُ الْقَبْرَ».

عند رأسه<sup>(١)</sup>، كذا فعل برسول الله<sup>(٢)</sup>. وهو معارض بما روينا، وجانبُ القِبْلَةِ أعظم فيترجح.

(فإذا وضع في حُده قال الذي يضعه: «بسم الله وعلى ملة رسول الله»، ويوجَّهه إلى القِبْلَةِ)؛ لقول علي رضي الله عنه: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك» لما حَصَرَ دَفْنَ رجلٍ مُطَلِّيٍّ<sup>(٣)</sup>، (ويَحُلُّ العُقْدَةَ<sup>(٤)</sup>)؛ لأنه أَمِنَ الانتشار.

(١) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٥٢، و «روضة الطالبين» ج ٢، ص ١٣٣، و «المجموع»

ج ٥، ص ٢٥٧.

(٢) رواه الإمام الشافعي في «مسنده» ص ٣٦٠ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «سُئِلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم من قبل رأسه»، وأخرجه البيهقي في «سننه» ج ٤، ص ٥٤.

(٣) لم أجده في كتب الحديث والتخريج التي بحثت فيها، وذكره ابن مودود الموصلي في «الاختيار» ج ١، ص ١٢٦ فقال: «روى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي ابن أبي طالب أنه قال: مات رجل من بني المطلب، فشاهده رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: {يا علي، استقبل به القبلة استقبلاً، وقولوا جميعاً: بسم الله وعلى ملة رسول الله، وضعوه لجنبه ولا تكبوه لوجهه...}». وذكر هذه الرواية العيني في «البنية» ج ٢، ص ١٠٣٠ وعزاها إلى كتاب «الإيضاح» فقال: «وفي الإيضاح رُوي عن علي رضي الله عنه... إلى آخره.

لكن روى ابن ماجه في «سننه» (١٥٥٠) عن ابن عمر قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أُدخل الميت القبر قال: {بسم الله وعلى ملة رسول الله}. ورواه الترمذي في «سننه» (١٠٤٦)، وأبو داود في «سننه» (٣٢١٣) والحاكم ج ١، ص ٥٢٠ وصححه، وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه.

لكن روى ابن ماجه في «سننه» (١٥٥٠) عن ابن عمر قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أُدخل الميت القبر قال: {بسم الله وعلى ملة رسول الله}»، وأخرجه أبو داود في «سننه» (٣٢١٣)، والترمذي في «سننه» (١٠٤٦)، وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» ج ١، ص ٥٢٠ وصححه.

(٤) ب : بزيادة (عنه).



(وَيُسَوِّي اللَّبْنَ عَلَيْهِ)<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> السَّلَامُ جُعِلَ عَلَى قَبْرِهِ اللَّبْنُ<sup>(٣)</sup>. (وَيُكْرَهُ  
الْأَجْرُ وَالْحَشْبُ)<sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَّهَا لِلْقُوَّةِ وَالزَّيْنَةِ، وَالْقَبْرُ لِلْبَلَى، (وَلَا بَأْسَ بِالْقَصَبِ)؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى اللَّبْنِ،  
(ثُمَّ يُهَيَّلُ)<sup>(٥)</sup> التَّرَابَ عَلَيْهِ) كَذَا التَّوَارِثُ<sup>(٦)</sup>.

(وَيُسَنِّمُ الْقَبْرُ وَلَا يُسَطِّحُ)<sup>(٧)</sup>؛ لِقَوْلِ النَّخَعِيِّ: «أَخْبَرَنِي مَنْ شَاهَدَ قَبْرَ النَّبِيِّ وَصَاحِبِيهِ أَنَّهَا  
مُسَنَّمَةٌ، عَلَيْهَا فَلَقٌ مِنْ مَدَرٍ بَيَضَ»<sup>(٨)</sup>.

(١) اللَّبْنُ: جَمْعُ لَبَنَةٍ بوزن كلمة: المضروب من الطين يُبْنَى بِهِ دُونَ أَنْ يُطْبَخَ، وَهُوَ الطُّوبُ  
النَّيْءُ. «اللباب» ج ١، ص ١٣٢، «المعجم الوسيط» ص ٨١٤.

(٢) قَوْلُهُ: (لَأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ) غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي ب.

(٣) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٦٦) أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ:  
«الْحُدُودُ إِلَيَّ لِحَدِّاءٍ، وَانْصَبُّوا عَلَيَّ اللَّبْنَ نَصْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(٤) الْأَجْرُ: هُوَ اللَّبْنُ إِذَا طُبِّخَ. «المصباح المنير» ص ٢.

(٥) أ: (يَهَال).

(٦) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ صَاحِبُ «تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ» ج ١، ص ٢٤٥: «وإليه وقعت الإشارة بقوله تعالى:  
{لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي سَوْءَ أَخِيهِ} [المائدة، الآية: ٣١]».

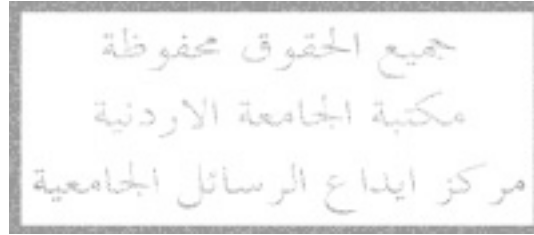
(٧) تَسْنِيمُ الْقَبْرِ: رَفْعُ ظَهْرِهِ كَالسَّنَامِ، وَتَسْنِيمُ الْقَبْرِ ضِدُّ تَسْطِيحِهِ. «طلبة الطلبة» ص ٨٩،  
«مختار الصحاح»، مادة (سنم).

(٨) فَلَقٌ: جَمْعُ فَلَقَةٍ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ، وَالْكَسْرَةُ. «مختار الصحاح» مادة (فلق)، و«العناية» ج ٢،  
ص ١٠١. وَمَدَرٌ: جَمْعُ مَدْرَةٍ، وَهُوَ التَّرَابُ الْمُتَلَبَّدُ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْمَدَرُ قِطْعُ الطِّينِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ:  
الطِّينُ الْعِلْكُ الَّذِي لَا يَخَالِطُهُ رَمْلٌ. «المصباح المنير» ص ٢١٦.

وَالْأَثَرُ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَثَارِ» وَفِيهِ: «نَاشِئَةٌ مِنَ الْأَرْضِ» بَدَلُ «مُسْنَمَةٍ». «نصب  
الرأية» ج ٢، ص ٣٠٥.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٩٠) عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ مُسْنَمًا. قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصْبِ الرَّأْيَةِ» ج ٢، ص ٣٠٤: «وَهُوَ مِنْ مَرَاسِيلِ الْبُخَارِيِّ»، وَأَخْرَجَهُ  
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» ج ٣، ص ٢٢، وَفِيهِ: «فَرَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرُ  
مُسْنَمَةٌ».

(ومن استَهَلَ بعد الولادة<sup>(١)</sup>: سُمِّيَ وَغُسِّلَ<sup>(٢)</sup> وَصُلِّيَ عليه)؛ لأنه حيٌّ مسلم مات، (وإن لم يَسْتَهَلَ: أُدرج في خِرْقَةٍ ولم يُصَلَّ عليه)؛ لأن حكمه حكم الأعضاء<sup>(٣)</sup>.




---

(١) استهلال الصبي: رفعُ صوته وصياحه عند الولادة، والمقصود: أن يوجد من المولود ما يدل على حياته من صُراخ أو عطاس أو تثاؤب أو نحو ذلك مما يدل على الحياة المستقرة. «طلبة الطلبة» ص ٨٨، «اللباب» ج ١، ص ١٣٢.

(٢) وكُفِّن. «اللباب» ج ١، ص ١٣٣.

(٣) لكن المختار أنه يُغَسَّل؛ لأنه نَفْسٌ من وجه. «الهداية» ج ١، ص ٢٣٣.

## باب الشهيد

(الشهيد<sup>(١)</sup>: من قُتله المشركون، أو وُجد في المعركة وبه أثر الجراحة<sup>(٢)</sup>، أو قُتله المسلمون ظلمًا ولم تجب بقتله دية<sup>(٣)</sup>)، لأن الشهادة هي: الموت بالقتل في سبيل الله، كشهداء أُحُد. ومن به أثر القتل: فالظاهر موته به، وعند الشافعي: يكون شهيدًا وإن لم يكن به أثر<sup>(٣)</sup>، لاحتمال موته بضربه في مقتل<sup>(٤)</sup>. وهذا إثبات [ب: ٣٨ / ٢] الشهادة<sup>(٥)</sup> بالشك فلا يجوز. ومن لم يجب بقتله دية: كان في معنى شهداء أُحُد.

(فَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ)؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أُحُد<sup>(٦)</sup>، .....

(١) الشهيد: فَعِيل بمعنى مفعول؛ لأنه مشهود له بالجنة، أو تشهد موته الملائكة. أو بمعنى فاعل؛ لأنه حيٌّ عند ربه، فهو شاهد. «اللباب» ج ١، ص ١٣٣، وهو في الاصطلاح ما ذكره المصنف.

(٢) أ: (الجراح).

(٣) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٥٠، و«المهذب» ج ١، ص ٣٥.

(٤) كذا في أ، ج: (بضربه في مقتل)، وفي ب ونسخة (مراد ملا): (بضربة في مقتل)، ولعل الصواب: (بضربة في مُثَقِّل). والمُثَقِّل: ما قابل المُحَدَّد، وهو ما يُقتل به الشخص بالرَّص، أي بكسر العظم وتهشيم اللحم، والمحدد: ماله حدٌّ يُجرَح به. كما في «شرح مختصر خليل» للخرشي ج ٨، ص ٧.

(٥) كذا في ج، وفي أ، ب: (الشهادات).

(٦) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في «مراسيله» ص ٣٠٩ عن عطاء بن رباح.

وأخرج ابن ماجه في «سننه» (١٥١٣) عن ابن عباس قال: «أَتَيْ بِهِمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَجَعَلَ يَصِلِي عَلَى عَشْرَةِ عَشْرَةٍ، وَحِمْرَةٌ هُوَ كَمَا هُوَ، يُرْفَعُونَ، وَهُوَ كَمَا هُوَ مَوْضُوعٌ»، قال الشيخ ظَفَر: «قال السندي: ويظهر من «الزوائد» أن إسناده حسن». «إعلاء السنن» ج ٨، ص ٣٦٥.

ويشهد للصلاة على الشهيد ما أخرجه النسائي في «سننه» (١٩٥٣): «أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمن به واتبعه»، وفيه: أنه استشهد فصلى عليه النبي صلى الله عليه

حتى قيل: إنه<sup>(١)</sup> صلى على حمزة سبعين صلاة<sup>(٢)</sup>. وما روى الشافعي في نفي الصلاة عليه<sup>(٣)</sup> عن جابر أن النبي عليه السلام لم يُصلِّ عليهم<sup>(٤)</sup> - مرجوح؛ لأنه ناف<sup>(٥)</sup> وما رويناه مُثبِت، ولأن جابر قُتل أبوه فلم يتفرغ لذلك<sup>(٦)</sup>.

(ولا يُغسَل)؛ لقوله عليه السلام: في شهداء<sup>(٧)</sup> أُحُد: {رَمَلُوهُمْ بجروحهم - وروي:

وسلم. وصحح إسناده الفُنجابي في «بغية الأملعي» ج ٢، ص ٣١٣، وكذا صححه في «إعلاء السنن» ج ٨، ص ٣٦٦.

(١) زيادة من ب.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١/٤٦٣) عن ابن مسعود قال: «فوضع رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حمزة فصلً عليه، وجيء برجل من الأنصار فوضع إلى جنبه فصلً عليه، فرفع الأنصاري وترك حمزة، ثم جيء بآخر فوضعه إلى جنب حمزة، فصلً عليه ثم رُفع وترك حمزة، حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة». قال ابن المهام في «فتح القدير» ج ٢، ص ١٠٤: «لا ينزل عن درجة الحسن». وأخرجه الحاكم في «المستدرک» ج ٢، ص ١٣٠ من حديث ابن عباس.

والجمع بين كون النبي صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء أحد عشرة عشرة - كما في حديث ابن ماجه وغيره - وبين هذا: أنه صلى على سبعين نفساً، وحمزة معهم كلهم. فكأنه صلى عليه سبعين صلاة. «التلخيص الحبير» ج ٢، ص ١١٧.

(٣) مذهب الشافعية: أن الشهيد لا يغسل ولا يصلى عليه. وقال المزي: يصلى عليه.

انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ٣٤٩، و«روضة الطالبين» ج ٢، ص ١١٨، و«المجموع» ج ٥، ص ٢٢١.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٤٣) وفيه: «وأمر بدفنهم في دمائهم، ولم يُغسلوا، ولم يُصلَّ عليهم».

(٥) كُتِبَ في أ، ب: (نافي).

(٦) قُتل أبي جابر يوم أحد أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٩٣) و (١٢٤٤)، ومسلم في «صحيحه» (٢٤٧١)، وانظر «الاستيعاب» ص ٤١٨. وانظر في شرح هذا الوجه من الترجيح «تبين الحقائق» ج ١، ص ٢٤٨، و«البنية» ج ٢، ص ١٠٥١.

(٧) ب: (قتل).

بكلوهم - ودمائهم<sup>(١)</sup> {<sup>(٢)</sup> .

(وإذا استشهد الجنب غُسل)؛ لأن الشهادة مانعة وجوب الغُسل، وليست برافعة وجوب غسل<sup>(٣)</sup> كان<sup>(٤)</sup>، ولأن حَنْظَلَةَ غَسَلَتْهُ الملائكة<sup>(٥)</sup>، وكان ذلك تعليماً للمؤمنين. (وقالاً: لا يغسل)؛ لأن الشهادة مطهرة. (وكذلك الصبي<sup>(٥)</sup>)؛ لأن حاله إلى الطهارة أقرب، وعند أبي حنيفة: يغسل؛ لأن الشهادة درجة رفيعة لا يستحقها غير المكلف. وقال الشافعي في المسألتين مثل قولهما.

(ولا يُغسل عن الشهيد دمه، ولا يُنزع عنه ثيابه)؛ لما ذكرنا من الحديث<sup>(٦)</sup> (ويُنزع عنه الفرو والخلف والحشو والسلاح<sup>(٧)</sup>)؛ .....

(١) في ب زيادة : (فإنما [كذا، والصواب: فما من] قتل في سبيل الله إلا يأتي يوم القيامة وأوداجه تشخب دمًا، اللون لون الدم، والريح ريح المسك)، وهذه تنمة ليست من الكتاب.

(٢) زملوهم : أي: لقوهم. والكلم: الجراحة، والجمع كُلوهم وكلام. «مختار الصحاح» مادة (زمل)، مادة (كلم).

ورواية: «زملوهم بجروحهم ودمائهم» ذكرها العلامة قاسم في «منية الأملعي» ص ٣٨٤ عن ابن قانع بسنده...

ورواية: {زملوهم بكلوهم ودمائهم} رواها أحمد في «مسنده» ج ٥، ص ٤٣١، والنسائي في «سننه» (٢٠٠٢): بدون (كلوهم)، وقد سبق حديث جابر عند البخاري في الحاشية.

(٣) العبارة في ب : (وليست برافعة غسل كان).

(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ج ١٥، ص ٤٩٥، والحاكم في «المستدرک» ج ٣، ص ٢٥٥ وصححه ابن الهمام ج ٢، ص ١٠٦.

(٥) اختلف ترتيب الكلام في المتن عما في «مختصر القدوري» ج ١، ص ١٣٣ ففيه: (وإذا استشهد الجنب غُسل عند أبي حنيفة، وكذلك الصبي، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يُغسلان).

والشارح اختلفت نسخته، فشرح بناء عليها.

(٦) وهو الحديث الماز: {زملوهم بجروحهم}.

(٧) ب: بزيادة (والقَلَسُوة). وهذه الزيادة من متن «بداية المبتدي»، وليست في أ، ج.

لأن الملت مستغن عما يُقصد بهذه الأشياء<sup>(١)</sup>.

(ومن ارتث غُسل<sup>(٢)</sup>) كما غُسل عمرُ وعليٌّ لارتثاها<sup>(٣)</sup>، ولأن شهداء أحد لم يرتثوا، حتى قيل: ماتوا عطشاً ولم يشربوا والماء في الكأس<sup>(٤)</sup> يُدار عليهم، خوفاً من نقصان الشهادة<sup>(٥)</sup>.

والقنسوة: أريد بها القبعة. «البنية» ج ٢، ص ١٠٥٨.

والحشو: أريد به الثوب المحشو بالقطن. «البنية» ج ٢، ص ١٠٥٨ وقال فيها: «وهو بحسب اصطلاح الناس لا بحسب اللغة».

(١) كذا في ج، وفي أ، ب: (يقصد به هذه الأشياء).

(٢) ب: بزيادة (وصلي عليه).

وارثت: حُمِلَ من المعركة رثيثاً، أي جريحاً وبه رَمَقَ، أي بقية روح. «مختار الصحاح»، مادة (رث)، و«المغرب» ج ١، ص ٣٢١، و«طلبة الطلبة» للنسفي ص ٨٨.

ومقصود الفقهاء كما في «اللباب» ج ١، ص ١٣٤: أن يبطئ موته عن جرحه بأن يأكل... إلى آخر ما يذكره المصنف.

(٣) وهذا أصل في المسألة: فإن عمر رضي الله عنه لما طُعن حُمِلَ إلى بيته، فعاش يومين، ثم غُسل، وكان شهيداً على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك علي رضي الله عنه حُمِلَ حياً بعدما طُعن، ثم غُسل، وكان شهيداً، فأما عثمان رضي الله عنه فأُجهز عليه في مصرعه، ولم يُغسل، فعرّفنا بذلك أن الشهيد الذي لا يُغسل: من أُجهز عليه في مصرعه دون من حُمِلَ حياً. «المبسوط» للسرّحسي ج ٢، ص ٥١، و«بدائع الصنائع» للكاساني ج ١، ص ٥٢٩.

وانظر في قصة استشهاد سيدنا عمر رضي الله عنه ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٧٠٠)، وانظر في قصة استشهاد سيدنا علي رضي الله عنه «البداية والنهاية» لابن كثير ج ٧، ص ٣٢٦ - ٣٢٩.

(٤) (في الكأس) ساقط من أ.

(٥) لم أجد من ذكر هذا في كتب السنة فيما بحث فيه. قال ابن الهمام في هذا: «كون هذا وقع لشهداء أحد: الله أعلم به». «فتح القدير» ج ٢، ص ١٠٨. والذي ذكره المخرّجون قصتان وقعتا في اليرموك، وهم قد طلبوا أن يشربوا إلا أنهم آثروا. راجع «نصب الراية» ج ٢، ص ٣١٨. والمرجع السابق.

(والأزثثاث: أن يأكل، أو يشرب، أو يُداوى<sup>(١)</sup>)، أو يبقى حيًّا حتى يمضي عليه وقتُ صلاة وهو يعقل<sup>(٢)</sup>، أو يُنقل من المعركة<sup>(٣)</sup>؛ لأنه إذا كان كذلك فقد خلقتْ شهادته: من الثوب الرث، وهو الضعيف الخلق<sup>(٤)</sup>.

(ومن قُتل في حدٍّ أو قِصاص غُسل [ب: ٣٩ / ١] وصُلِّي عليه؛ لأنه قُتل بحق، فلم يكن كشهداء أحد.

(ومن قُتل من البُغاة<sup>(٥)</sup> أو قُطاع الطريق لم يُصلَّ عليه<sup>(٦)</sup>)، خلافًا للشافعي؛ لأن عليًّا

(١) ب : (يتداوى).

(٢) اعتبره مرتثًا إذا مضى عليه وقت الصلاة: مرويٌّ عن أبي يوسف رحمه الله. «الهداية» ج ١، ص ٢٤٠. وفي «المختار» ج ١، ص ١٢٩: «أو عاش أكثر من يوم وهو يعقل»، ثم ذكر في «الاختيار» الرواية عن أبي يوسف. وفي «الدر المختار» ج ٥، ص ٣٩٤ مشى على رواية أبي يوسف هذه، ولم يُشر ابن عابدين إلى شيء من هذا الاختلاف في المسألة. وذكره العيني في «البنية» ج ٢، ص ١٠٦٢، وابن الهمام في «فتح القدير» ج ٢، ص ١٠٨. والزيلعي في «تبيين الحقائق» ج ١، ص ٢٤٩.

(٣) ب : بزيادة (وهو حي)، وهي زيادة مفهومة من القيد قبلها؛ لأنه لو لم ينقل حيًّا لم يكن لهذا القيد معنى، إذ يكون شهيدًا لو أنه نُقل غير حي.

وكل ما تقدم من الشروط هو في الشهيد الكامل، وهو شهيد الدنيا والآخرة، وإلا فالمرتث شهيد الآخرة. «الدر المختار» وحاشيته «رد المحتار» ج ٥، ص ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٤) ثوب خلَق: أي بال. «مختار الصحاح»، مادة (خلق).

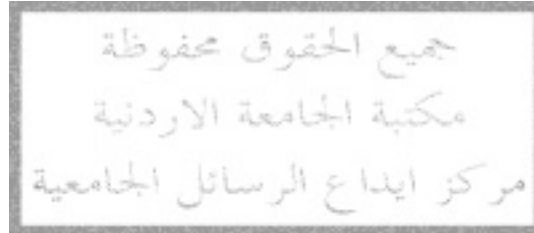
(٥) البُغاة: هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الإمام الحق، ظنًّا منهم أنهم على الحق والإمام على الباطل، متمسكين في ذلك بتأويل فاسد، فإذا لم يكن لهم تأويل فحكمهم حكم اللصوص. «جامع العلوم» الملقب بـ«دستور العلماء» للأحمد النكري ج ١، ص ٢٢٩.

(٦) أ: بزيادة (غُسل) قبل (لم يصل عليه)، وهو إقحام لا يناسب سياق الكلام.

والحكم فيهم أنهم لا يُغسلون ولا يصلُّ عليهم، وقيل: يُغسلون ولا يصلُّ عليهم. «اللباب»

ج ١، ص ١٣٤.

رضي الله عنه لم يُصَلِّ على قتلى نَهْرَوَانَ<sup>(١)</sup>، ولا على مَنْ قاتله من البُغَاة، ولولاه لم نهتد إلى أمر البُغَاة<sup>(٢)</sup>، ولأنه تَرَكَ الصلاةَ عليهم عقوبةً لهم وزجرًا لغيرهم. وقُطِّعَ الطريق كذلك. ولا تَعَلَّقْ للشافعي بصلاة مُعاوِيَةَ على أصحابه؛ لأنه لم يعتقد أنهم بُغَاة.



(١) ب: (بهرا).

قال الزيلعي: «غريب، وذكر ابن سعد في «الطبقات» قصة أهل النهروان، وليس فيها ذكر الصلاة». اهـ. وتبعه ابن الهمام في «فتح القدير» ج ٢، ص ١٠٩ واستدرك عليه العلامة قاسم في «منية الألعى» ص ٣٨٤ فقال: «قلت: رواه الهيثم بن عدي في كتاب الخوارج». ونَهْرَوَانَ، بفتح النون، وقد تُضم: مكان بقرب بغداد. «تهذيب الأسماء واللغات» ج ٣، ص ١٧٨.

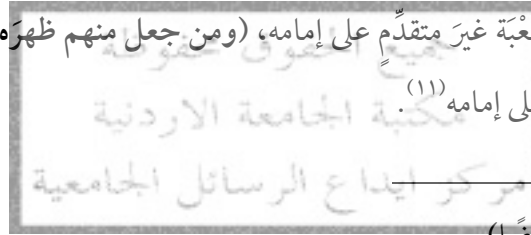
(٢) قوله: (ولولاه... البُغَاة) ساقط من أ. وهو في ب، ج. وفي ب: (لم يُهتد).



## باب الصلاة في الكعبة

(الصلاة في الكعبة جائزة فرضها<sup>(١)</sup> ونفلها)؛ لأن الواجب هو التوجه إلى جزء من الكعبة. ومالك ألحق صلاة الفرض<sup>(٢)</sup> بالطواف في أنها لا تجوز فيها<sup>(٣)</sup>. والفرق ظاهر؛ فإنه تعالى قال<sup>(٤)</sup>: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٥)</sup>، والباء للإلصاق<sup>(٦)</sup>، وهنا قال: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٧)</sup>.

(وإذا صلى الإمام بجماعة [فيها]<sup>(٨)</sup> فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام: جاز<sup>(٩)</sup>)؛ لأنه مستقبل جزء من الكعبة غير متقدم على إمامه، (ومن جعل منهم ظهره إلى وجهه<sup>(١٠)</sup> الإمام: لم تجز صلاته)؛ لأنه تقدم على إمامه<sup>(١١)</sup>.



(١) ب : (فرضاً).

(٢) ب : بزيادة (لأنه تقدم على إمامه).

(٣) المالكية قالوا: لا يجوز أداء الفريضة في جوف الكعبة ولا على ظهرها. وتجاوز النافلة. انظر «مواهب الجليل» ج ١، ص ٥١٠، و«بداية المجتهد» ج ١، ص ١١٢ - ١١٣.

(٤) أ : (فإنه قال تعالى)، ب : (لأنه تعالى قال)، والمثبت منها، ومن ج.

(٥) الحج، الآية: ٢٩. وفي أ: من دون ذكر (العتيق).

(٦) ب : (الإلصاق).

(٧) البقرة، الآية: ١٤٤.

(٨) لفظ (فيها) ليس في أ، ب، ولا في «مختصر القدوري» ضمن «اللباب» ج ١، ص ١٣٤.

وهو في «بداية المبتدي» ج ١، ص ٢٤٢، فزدته للبيان.

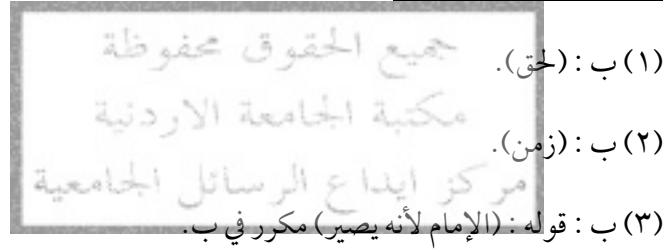
(٩) أ : (جازت صلاته)

(١٠) ب : (وجهه).

(١١) أ، ج : (إمامه) بدل (على إمامه).

(وإذا صلى الإمام في المسجد الحرام تحلّق<sup>(١)</sup> الناس حول الكعبة وصلّوا بصلاة الإمام)، كذلك فعّل الأمة من لدن<sup>(٢)</sup> رسول الله عليه السلام إلى الآن، (فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام: جازت صلاته إذا لم يكن في جانب الإمام)؛ لأن المقابل لغيره ليس بمعرض عنه، فصار كأنه خلفه، بخلاف ما إذا كان في جهة الإمام؛ لأنه يصير<sup>(٣)</sup> متقدماً.

(ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلاته)؛ لأن الواجب هو استقبال هواء<sup>(٤)</sup> البيت لا جداره؛ فإنه لو اجتاحت إلى البناء<sup>(٥)</sup>: جازت الصلاة، وكذا إذا صلى على هدف أعلى<sup>(٦)</sup> منها.



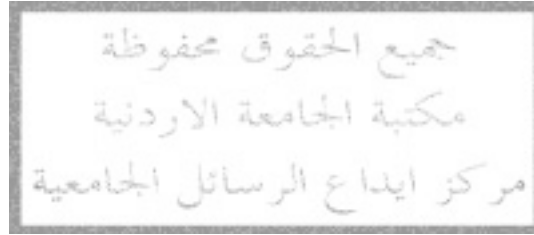
(٤) أ: (الاستقبال هواء)، ب: (استقبال هذا)، والمثبت منها.

(٥) كذا في أ، ب، وفي ج: (فإنه لو خربت الكعبة)، وفي نسخة (مراد ملا): (فإنه لو خربت)، وكُتِبَ في هامش ب: (لو خربت) بدل (لو اجتاحت) على أنه تصحيح، وقد رجحت ما جاء في أ وهي الأقدم زماناً، وما جاء في صلب ب؛ لأن من عادة الفقهاء التأدب في إطلاق الألفاظ، فيتحاشون لفظ الخراب على الكعبة، ويعبرون بألفاظ يفهم منها المراد، كما فعل المصنف هنا، وكما يقول غيره: ولو أن الكعبة تُبنى.

وفي هذا يقول النسفي: «لو أن الكعبة تُبنى: أي صارت إلى حالٍ يُحتاج إلى بنائها، وهو تجوُّز عن إطلاق لفظة الهدم عليها، هذا كما قال: إذا ذَكَرَ الخطيبُ اسمَ الله تعالى واسمَ رسوله عليه السلام واسم الصحابة: سكت السامع، ولم يقل. لا يقول: جل جلاله، ولا يصلي على رسوله، ولا يقول: رضي الله عنه في حق الصحابة؛ تحامياً عن التصريح بالنهاي عن أعمال البر... وهذا مما أُطْرَفَ أصحابنا في العبارة». «طُلبَةُ الطلبة» ص ٩٠.

(٦) ب: (أو على).

وعند الشافعي: إذا كان بين يديه سُتْرَةٌ جاز<sup>(١)</sup>، وإلا فلا، بناءً على أن الكَعْبَةَ عنده البناءُ والهواء.  
وقد ذكرنا الفرق. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.




---

(١) انظر «مغني المحتاج» ج ١، ص ١٤٤ - ١٤٥، و«روضة الطالبين» ج ١، ص ٢١٤، و«المجموع» ج ٣، ص ١٩٦، و«نهاية المحتاج» ج ١، ص ٤٣٦ - ٤٣٧.

(٢) قال محمد علي الهنداوي: بهذا أكون قد فرغتُ من دراسة وتحقيق القسم المقرر عليّ من كتاب «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل» للإمام حسام الدين علي بن أحمد الرازي رحمه الله تعالى، وذلك في شهر ربيع الأنور من سنة ١٤٢٥ هـ، ويوافق شهر أيار من سنة ٢٠٠٤م، حامداً الله العليّ الغفار، مصلياً ومسلماً على رسوله ونبيه المختار، وآله وصحبه الأبرار، سائلاً المولى تعالى حسن الختام وجنة الواصلين الأطهار.

## الخاتمة

نسأل الله تعالى حسنهما، وقد توصل الباحث في ختام هذا البحث إلى النتائج والتوصيات

التالية :

١. كثير من الكتب المعتمدة في المذاهب المعتمدة ما زالت بحاجة إلى عناية وتحقيق سواء المطبوع منها أم المخطوط، فصرّف العناية وتوجيه الباحثين إلى تحقيقها على أجزاء يتعاقبون على إخراجها، أولى من توجيههم إلى تحقيق رسائل صغيرة من هنا وهناك، مع التركيز على وضع هذه الكتب في أيدي أمينة متمرسية في قراءة عبارات الفقهاء حتى نصل إلى نص سليم غير مشوّه، وهذا يكون بإشراف أولي الشأن من العلماء على أولئك الباحثين ومتابعتهم بدقة وعناية.

٢. أبواب الطهارة والصلاة رغم كونها من الموضوعات التي بُحثت من قِبَل علمائنا السابقين، إلا أنا بحاجة دائماً إلى مَنْ يدرسها ويبحث فيها، تحقيقاً للقيام بفرض كفائي، وهو لزوم وجود فقيه بهذه الأمور بشكل موسع، لتعليم الناس وإفئتهم في أمر فرض عليهم في اليوم الواحد خمس مرات.

٣. هناك موضوعات في الطهارة والصلاة تحتاج إلى مزيد بحث وتوسع، وعلمها من الفروض الواجبة للوصول إلى الحكم الشرعي فيها، مثل أحكام تطهير النجاسات بالوسائل الحديثة في عصرنا، كالذي يُعرف بالتنظيف بالبخار أو التنظيف الجاف، رغم اختلاط الملابس النجسة بالطاهرة في وعاء واحد، ومثل أبحاث الحيض في ضوء الدراسات الطبية الحديثة، ومثل بحث المسافات التي يجوز عندها قصر الصلاة في السفر بالمقاييس الحديثة، فإن تلك المسافات عند الحنفية مختلفة عمّا عند المذاهب الأخرى.

٤. وهذا يُسلمنا إلى نقطة مهمة، وهي ضرورة العمل على تشكيل لجنة من العلماء في الشريعة والمختصين تكون لها صفةً هيئةً رسمية، للعمل على وضع جدول بالمقاييس وما يعادها في عصرنا في جميع أبواب الفقه، وعلى اختلاف المذاهب فيها، وذلك لاضطراب كثير من

المعاصرين في تحديدها ومعادلتها بمقاييس عصور الفقهاء السابقة، فحجّم الدلو، ومسافة مسيرة اليوم والليلة، وطول الذراع والخطوة والرمح والميل، وحجم الوسق والكيل، ووزن الدرهم والدينار والمثقال، وزمن الضحوة الكبرى، وغير ذلك، كل هذا بحاجة إلى تحديد دقيق بالمقاييس الحديثة يكون معتمداً لدى العلماء والباحثين.

٥. وهذا يقودنا أيضاً إلى نقطة شبيهة بسالفتها، وهي العمل على تشكيل لجنة مماثلة لوضع معجم حديث معتمد في لغة الفقهاء، يصل الماضي بالحاضر، لأن كثيراً من الأحكام الفقهية تكلم فيها الفقهاء بلغة مفهومة في عصرهم، ولكنها أُمست في عصرنا تحوي ألفاظاً غريبة، وفهمها يترتب عليه فهم الأحكام التي تكلموا فيها، وهذا أيضاً مما اضطرب المعاصرون في فهمه، فالجرموق والمالقي والخرائطي على سبيل المثال، فإن بعض هذه الكلمات ليست عربية حتى يُرجع فيها إلى معاجم اللغة، بل منها كلمات كانت مستعملة في عصر الفقيه. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة العصر الاجتماعي للكتب الفقهية وما انتشر فيه من كلمات ومصطلحات، وهذا يكون بالرجوع إلى كتب الأدب ووثائق العصور المزامنة لتلك الكتب مطبوعة ومخطوطة.

٦. توجيه عناية الطلاب الناشئين في علوم الفقه إلى اتخاذ مَن من المتون المعتمدة في مذهب من المذاهب الأربعة، كتابه الذي يحفظه، فإن لم يكن له قدرة على الحفظ لضعف الهمم والتعذر بها هنالك، فليخذ قراءته ديدناً له، لتثبت المعلومات في ذهنه، ويعيها قلبه وعقله، بالإضافة إلى حفظ دليل كل مسألة من مسائل المتن، ليكون ذلك مرتكزه في التوسع بعد ذلك، فلا يضطرب ولا يصيبه الشتات، كما نشاهد عند كثير من الطلاب الآن، فبمجرد انتهاء فحصه واختباره في أقوال المذاهب وأدلة الفرقاء، تضع تلك الأقوال وتختلط هاتيك الأدلة، ويخرج لا مذهباً أتقن، ولا فقهاً مقارناً حصّل، فالخيرُ كل الخير في السير على هدى أسلافنا من الفقهاء، وما صلح لهم حريٌّ أن يصلح لنا ففسير عليه.

## قائمة المراجع

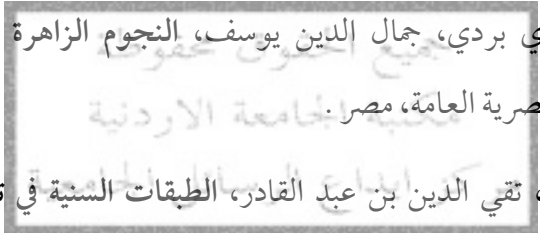
١. أحمد، ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة (مصورة المطبعة الميمنية بمصر)، مصر .
٢. الأحمـد نـگري، عبد النبي بن عبد الرسول، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (الملقب بدستور العلماء)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (مصورة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد)، بيروت، ط٢، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ .
٣. ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزواوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
٤. ابن الأثير، محمد بن محمد بن عبد الواحد، الكامل في التاريخ، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
٥. الألوسي، شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ - ١٩٩٤ .
٦. الأنصاري، زكريا بن محمد، الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، المطبعة الميمنية، مصر .
٧. البابري، أكمل الدين محمد بن محمود، العناية على الهداية، دار إحياء التراث العربي (مصورة المطبعة الميمنية بمصر) .
٨. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مع طبعة فتح الباري، دار الريان للتراث، مصر، ط٢، ١٤٠٩ - ١٩٨٨ .
٩. البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١، ١٤٠٩ .
١٠. البغدادي، أحمد بن علي الخطيب، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت .

١١. البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين، مطبعة وكالة المعارف الجلية، استانبول، ١٩٥٥ هـ.

١٢. البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ.

١٣. البيهقي، أحمد بن الحسين، شُعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ.

١٤. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق وترقيم أحمد محمد شاكر وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥. ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة، مصر. 

١٦. التميمي، تقي الدين بن عبد القادر، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الرياض، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٧. الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، ١٣٨٨ هـ.

١٨. الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى مختار عزراوي، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

١٩. ابن جزيء، محمد بن أحمد الكلبي، القوانين الفقهية، الدار العربية للكتاب.

٢٠. الجمل، سليمان، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب ( حاشية الجمل على شرح المنهج )، دار الفكر.

٢١. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق مسعد عبد الحميد السعدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.

٢٢. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٣٥٨ هـ.

٢٣. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، علل ابن أبي حاتم، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٤. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.

٢٥. الحافظ، محمد مطيع، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، مطبعة الحجاز، دمشق، ١٤٠١ - ١٩٨٠.

٢٦. الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق مصطفی عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١.

٢٧. ابن حزم، علي بن أحمد الظاهري، المحلى، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٨. الحصكفي، محمد علي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تحقيق حسام الدين فرفور وآخرون بإشرافه، دار الثقافة والتراث، دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٩. الحصني، تقي الدين أبو بكر بن محمد، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق علي بلطجي، ومحمد وهبي سليمان، دار الخير، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م.

٣٠. الخطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨.

٣١. الحلبي، إبراهيم بن محمد، ملتقى الأبحر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩.

٣٢. الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت.

٣٣. حوى، أحمد سعيد، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

٣٤. الحرثي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت.

٣٥. الخطابي، حمد بن محمد البستي، غريب الحديث، تحقيق عبد الكريم العزباوي، جامعة



- أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
٣٦. ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨هـ.
٣٧. الحزن، مصطفى ومصطفى البغا وعلي الشربجي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٨. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.
٣٩. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٤٠. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، ترقيم محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت. مكتبة الجامعة الاردنية
٤١. الدردير، أحمد بن محمد، الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية.
٤٢. الدردير، أحمد بن محمد، أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك (الشرح الصغير)، تحقيق مصطفى كمال وصفي، دار المعارف، مصر.
٤٣. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية.
٤٤. الدقر، عبد الغني، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٤٥. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.
٤٦. الذهبي، محمد بن أحمد، العبر في خبر من غبر، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط٢ (مصورة) ١٩٤٨هـ.
٤٧. الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م.

٤٨. الرافعي، عبد القادر، التحرير المختار (المعروف بتقاريرات الرافعي على حاشية ابن عابدين)، بعناية حسام الدين فرفور وآخرون بإشرافه، دار الثقافة والتراث، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٩. ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، بيروت، ط٩، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٥٠. الرمي، محمد بن شهاب الدين، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت.

٥١. الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥٢. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط٨، ١٤٠٩هـ.

٥٣. الزمخشري، محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٤. الزمخشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢.

٥٥. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٤، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.

٥٦. أبو زهرة، محمد، أبو حنيفة حياته وعصره، دار الفكر العربي، القاهرة.

٥٧. الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، بعناية محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة الريان، جدة - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٨. الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي (مصورة المطبعة الأميرية ببولاق، سنة ١٣١٣)، القاهرة، ط٢.

٥٩. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة

على الألسنة، تحقيق عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الهجرة، بيروت، ١٤٠٦ هـ -  
١٩٨٦ م.

٦٠. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦ هـ.

٦١. ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.

٦٢. سعدي جلبي، سعد الله بن عيسى، حاشية على شرح العناية على الهداية، دار إحياء التراث العربي (مصورة المطبعة الميمنية بمصر).

٦٣. أبو السعود، محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٤. سلقيني، إبراهيم، الفقه الإسلامي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ١٤١٥ -  
١٩٩٤.

٦٥. السمرقندي، علاء الدين محمد بن أحمد، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت،  
ط١، ١٤٠٥ هـ.

٦٦. السندي، نور الدين بن عبد الهادي، حاشية السندي على سنن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٦٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح سنن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦ هـ.

٦٨. الشافعي، محمد بن إدريس، اختلاف الحديث، مطبوع مع كتاب الأم، دار المعرفة، بيروت.

٦٩. الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة، بيروت.

٧٠. الشافعي، محمد بن إدريس، مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧١. شَرَّاب، محمد محمد حسن، المعالم الأثرية في السنة والسيرة، دار القلم، دمشق، ط١،  
١٤١١ - ١٩٩١.

٧٢. الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت .

٧٣. الشرنبلالي، حسن بن عمار، مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح، تحقيق عبد الجليل العطا، دمشق، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٧٤. أبو شهبة، محمد بن محمد، السيرة النبوية في ضوء الكتاب والسنة، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٧٥. الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م .

٧٦. الشيباني، محمد بن الحسن، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، بيروت، ط٢ .

٧٧. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ .

٧٨. شيعي زاده، عبد الرحمن بن محمد ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي .

٧٩. الشيرازي، إبراهيم بن علي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، دار الفكر، بيروت .

٨٠. الصاوي، أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك (حاشية الصاوي على الشرح الصغير)، دار المعارف، مصر .

٨١. الصفدي، صلاح الدين بن أبيك، الوافي بالوفيات، تحقيق إحسان عباس، دار فرانز شتاينز، ط٣، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٨٢. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ .

٨٣. الطبراني، سليمان بن أحمد، الروض الداني (المعجم الصغير)، تحقيق محمد شكور الحاج

- امير، المكتب الإسلامي - دار عمار، بيروت - عمان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٨٤. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥ .
٨٥. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .
٨٦. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ .
٨٧. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩ .
٨٨. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، مشكل الآثار، دار الكتب العلمية، بيروت .
٨٩. ابن عابدين، علاء الدين بن محمد أمين، الهدية العلائية، تعليق محمد سعيد البرهاني، ط٣، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
٩٠. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المحتار على الدر المختار (المشهور بحاشية ابن عابدين) قسم العبادات، تحقيق حسام الدين فرفور وآخرون بإشرافه، دار الثقافة والتراث، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- وطبعة دار الكتب العلمية (فيما بعد العبادات)، بيروت .
٩١. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، شرح عقود رسم المفتي، (ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين)، عالم الكتب .
٩٢. العبادي، ابن قاسم، حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج، دار إحياء التراث العربي .
٩٣. العبادي، ابن قاسم، حاشية ابن قاسم على شرح البهجة، المطبعة الميمنية، مصر .
٩٤. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق عادل مرشد، دار الأعلام، عمان، ط١، ١٤٢٣ - ٢٠٠٢ .

٩٥. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧.

٩٦. العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥.

٩٧. العدوي، علي الصعدي، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، بيروت.

٩٨. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،

تحقيق السيد عبد الله هاشم الياني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ.

٩٩. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق السيد عبد الله هاشم الياني، دار المعرفة، بيروت. جامعة

١٠٠. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط ٤، ١٤١٢ - ١٩٩٢.

١٠١. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، تحقيق إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٠٢. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، مصر، ط ٢، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

١٠٣. العظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥.

١٠٤. عوامة، محمد، دراسة حديثة مقارنة لنصب الراية وفتح القدير ومنية الأملعي، مطبوع ضمن مجموع في دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة الريان، جدة - بيروت، ط ١،

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٠٥. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، البناية في شرح الهداية، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠٦. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٩٢ - ١٩٧٢.

١٠٧. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، كشف القناع المرني عن مهمات الأسماء والكنى، تحقيق أحمد محمد نمر الخطيب، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٠٨. غاوجي، وهبي سليمان، التعليق الميسر على ملتقى الأبحر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩.

١٠٩. الغنيمي، عبد الغني الميداني، اللباب في شرح الكتاب، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

• وطبعة محمد محيي الدين عبد الحميد، (مع التنبيه إليها عند ذكرها).

١١٠. الفنجاني، عبد العزيز، بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة الريان، جدة - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١١١. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١١٢. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

١١٣. القاري، علي بن سلطان محمد الهروي، فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقَاة، تحقيق محمد نزار تيم وهيثم نزار تيم، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

• والجزء الذي بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب،

١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م. (مع الإشارة إليه أثناء ذكره).

١١٤. القاضي، عبد الفتاح عبد الغني، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤١٠ - ١٩٨٩.

١١٥. قاضيخان، فخر الدين حسن بن منصور، فتاوى قاضيخان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤.

١١٦. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، غريب الحديث، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٩٧.

١١٧. القدوري، أحمد بن محمد، مختصر القدوري، (مطبوع بأعلى الباب) دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١١٨. القرشي، محيي الدين عبد القادر بن محمد، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١١٩. القرشي، محيي الدين عبد القادر بن محمد، تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة، تحقيق أحمد محمد نمر الخطيب، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

١٢٠. ابن قطلوبغا، قاسم، تاج التراجم، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١٢١. ابن قطلوبغا، قاسم، منية الأمل في ما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبوع ضمن مجموع في دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة الريان، جدة - بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٢٢. القفال، محمد بن أحمد الشاشي، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق ياسين درادكة، مؤسسة الرسالة - دار الأرقم، بيروت - عمان، ط ١، ١٤٠٠ هـ.

١٢٣. قليوبي وعميرة، أحمد سلامة وأحمد البرلسي، حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح الجلال المحلي على المنهاج، دار إحياء الكتب العربية.



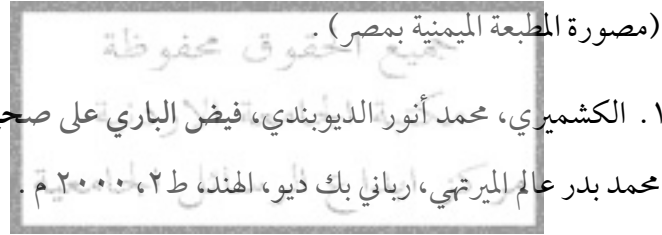
١٢٤. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٣.

١٢٥. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق محمد خير طعمة حليبي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٠ - ٢٠٠٠.

١٢٦. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط٥، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

١٢٧. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٨. الكرلاني، جلال الدين الخوارزمي، الكفاية على الهداية، دار إحياء التراث العربي



١٢٩. الكشميري، محمد أنور الديوبندي، فيض الباري على صحيح البخاري، جمع وتحقيق محمد بدر عالم الميرتبي، رباني بك ديو، الهند، ط٢، ٢٠٠٠ م.

١٣٠. الكوثري، محمد زاهد بن الحسن، التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٣ - ١٩٩٣.

١٣١. الكوثري، محمد زاهد بن الحسن، الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي، مطبعة الأنوار المحمدية، مصر.

١٣٢. الكوثري، محمد زاهد بن الحسن، حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، مطبعة الأنوار، ١٣٦٨ هـ.

١٣٣. الكوثري، محمد زاهد بن الحسن، النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، مطبعة الأنوار، القاهرة، ط١، ١٣٦٥ هـ.

١٣٤. الكوثري، محمد زاهد بن الحسن، لمحات النظر في سيرة الإمام زُفر، دار الرعاية الإسلامية (مصورة مطبعة الأنوار)، مصر، ١٣٦٨.

١٣٥. اللكنوي، محمد عبد الحي، التعليقات السنية على الفوائد البهية، بعناية أحمد الزعبي،

دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١٣٦. اللكنوي، محمد عبد الحي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، بعناية أحمد الزعبي، دار

الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١٣٧. اللكنوي، محمد عبد الحي، تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار، تحقيق عبد الفتاح

أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط ١، ١٤١٢ - ١٩٩٢ .

١٣٨. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي،

المكتبة العلمية .

١٣٩. مالك، بن أنس الأصبحي، المدونة، دار الكتب العلمية، بيروت .

١٤٠. مالك، بن أنس الأصبحي، موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار

إحياء التراث العربي، مصر. مكتبة الجامعة الأردنية

١٤١. المباركفوري، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب

العلمية، بيروت .

١٤٢. مجموعة مؤلفين بإشراف مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مصر، ط ١ .

١٤٣. مجموعة مؤلفين، بإشراف وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية، وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، الكويت.

١٤٤. مجموعة مؤلفين، جماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي

حنيفة النعمان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤ .

١٤٥. المرجاني، هارون بن بهاء الدين، ناظورة الحق في فرضية العشاء وإن لم يغيب الشفق،

طباعة قزان.

١٤٦. المرغيناني، علي بن أبي بكر، الهداية شرح بداية المبتدي، تحقيق: محمد محمد تامر

وحافظ عاشور، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٤٧. المزني، إسماعيل بن يحيى، مختصر المزني، مطبوع مع كتاب الأم، دار المعرفة، بيروت .

١٤٨. مسلم، بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة مناهل عرفان، بيروت.

١٤٩. المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين، المغرب في ترتيب المغرب، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب - سورية، ط ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

١٥٠. المقدسي، عبد الله ابن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.

١٥١. ابن الملقن، عمر بن علي، خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٠ هـ.

١٥٢. المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦.

١٥٣. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ١.

١٥٤. المواق، محمد بن يوسف العبدري، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٥. الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود، الاختيار لتعليل المختار، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٥٦. الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود، المختار للفتوى، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

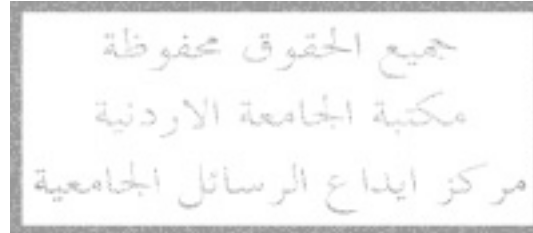
١٥٧. النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل، كشف الستر عن فرضية الوتر، تحقيق محمد زاهد ابن الحسن الكوثري، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.

١٥٨. النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦.

١٥٩. النسفي، أبو حفص عمر بن محمد، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، تحقيق

- خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
١٦٠. النعيمي، عبد القادر بن محمد، الدارس في تاريخ المدارس، دمشق، ١٣٧٠هـ .
١٦١. النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، المطبعة المنيرية .
١٦٢. النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
١٦٣. النووي، يحيى بن شرف، رياض الصالحين، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٩، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
١٦٤. النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، مؤسسة مناهل عرفان، بيروت.
١٦٥. النووي، يحيى بن شرف، منهاج الطالبين، دار الفكر، بيروت .
١٦٦. هارون، عبد السلام محمد، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
١٦٧. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٦ .
١٦٨. ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، فتح القدير للعاجز الفقير، دار إحياء التراث العربي (مصورة المطبعة الميمنية بمصر).
١٦٩. الهيثمي، أحمد بن محمد ابن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي .
١٧٠. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان للتراث، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ .
١٧١. الوادياشي، عمر بن علي، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تحقيق عبد الله اللحاني، دار حراء، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦ .

١٧٢. أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

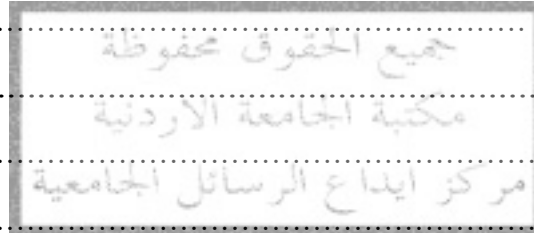


## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء .....	د
الشكر .....	هـ
المقدمة .....	١
<b>القسم الأول</b> قسم الدراسة .....	١٠
<b>الباب الأول</b> دراسة في ترجمة الماتن (الإمام القُدوري) والشارح (الإمام الرازي) .....	١١
<b>الفصل الأول</b> ترجمة الإمام القُدوري .....	١٢
المبحث الأول: في اسمه ونسبه وكنيته .....	١٣
المبحث الثاني: ولادته .....	١٦
المبحث الثالث: حياته وطرف من أخباره .....	١٦
المبحث الرابع: وفاته .....	١٨
المبحث الخامس: شيوخه .....	١٩
المبحث السادس: تلاميذه .....	٢٠
المبحث السابع: مصنفاته وآثاره .....	٢١
المبحث الثامن: منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه .....	٢٤
<b>الفصل الثاني</b> ترجمة الإمام حسام الدين الرازي .....	٣٠
المبحث الأول: في اسمه ونسبه وكنيته .....	٣١
المبحث الثاني: ولادته .....	٣٢
المبحث الثالث: حياته وطرف من أخباره .....	٣٣
المبحث الرابع: وفاته .....	٣٥
المبحث الخامس: شيوخه .....	٣٥
المبحث السادس: تلاميذه .....	٣٦
المبحث السابع: مصنفاته وآثاره .....	٣٧

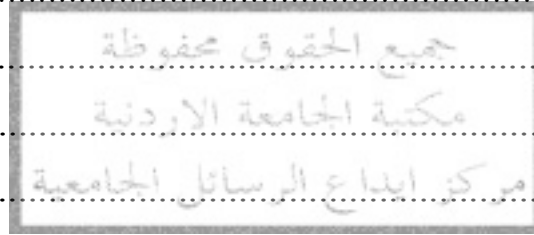
٣٩	المبحث الثامن: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه .....
٤٢	<b>الباب الثاني: دراسة الكتاب .....</b>
٤٣	الفصل الأول الكلام على مختصر القُدوري .....
٤٤	المبحث الأول: مكانة «مختصر القُدوري» .....
٤٨	المبحث الثاني: ما أُلّف من شروح على «مختصر القُدوري» .....
٥٣	المبحث الثالث: ما خُدم به «مختصر القُدوري» من نظم أو ترتيب أو غير ذلك .....
٥٥	الفصل الثاني الكلام على خلاصة الدلائل .....
٥٦	المبحث الأول: اسم الكتاب .....
٥٩	المبحث الثاني: في الاشتباه باسم كتاب آخر .....
٦١	المبحث الثالث: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .....
٦٣	المبحث الرابع: لمحة عن الكتاب ومميزاته .....
٦٥	المبحث الخامس: سبب تأليف الكتاب .....
٦٦	المبحث السادس: أهمية الكتاب ومكانته لدى العلماء وما خُدم به .....
٧٥	المبحث السابع: موضوعات الكتاب .....
٧٩	المبحث الثامن: منهج المصنف (الشارح) .....
٨٢	المبحث التاسع: الكلام على نُسخ الكتاب ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق .....
٩٨	المبحث العاشر: منهج التحقيق .....
١٠٦	<b>القسم الثاني: قسم التحقيق .....</b>
١١٠	<b>كتاب الطهارات .....</b>
١١٣	سنن الطهارة .....
١١٦	مستحبات الوضوء .....
١١٧	نواقض الوضوء .....
١٢٠	فرائض الغسل .....
١٢١	سنن الغسل .....
١٢٢	موجبات الغسل .....
١٢٤	ما يسن له الغسل .....

١٢٤	.....مما لا يوجب الغسل
١٢٥	.....أحكام المياه
١٣٢	.....الآبار، أو النجاسة تقع في البئر
١٣٦	.....سؤر الأدمي والحيوان
١٤٢	.....باب التيمم
١٥٠	.....باب المسح على الخُفَّين
١٥٤	.....نواقض المسح على الخُفَّين
١٥٦	.....المسح على الجُرْمُوق
١٥٧	.....المسح على الجَوْرَيْن
١٥٩	.....المسح على الجَبِيْرَة
١٦٠	.....باب الحيض
١٦١	.....أحكام الحيض
١٦٥	.....الاستِحَاضَة
١٦٧	.....النفاس
١٧٠	.....باب الأنجاس
١٧٤	.....الاستنجاء
١٧٧	..... <b>مُتَابِعُ الصَّلَاةِ</b>
١٧٧	.....مواقيت الصلاة
١٨٢	.....الأوقات المستحبة للصلاة
١٨٦	.....باب الأَذَان
١٩٢	.....باب شروط الصلاة التي تتقدّمها
١٩٨	.....باب صفة الصلاة
٢١٩	.....الجهر بالقراءة والإسرار بها
٢٢٠	.....صلاة الوتر
٢٢٥	.....ما يجزئ من القراءة في الصلاة

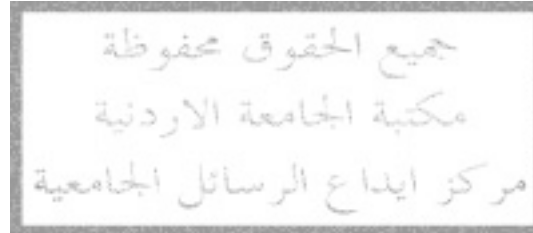




الإمامة .....	٢٢٧
ما يُكره في الصلاة .....	٢٣٣
الحَدَث في الصلاة ، وما يفسدُ الصلاة .....	٢٣٩
باب قضاء الفوائت .....	٢٤٥
باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة .....	٢٤٧
باب النوافل .....	٢٥٠
القراءة في الفرض والنفل .....	٢٥٤
تتمة الكلام في النافلة .....	٢٥٥
باب سجود السهو .....	٢٥٧
باب صلاة المريض .....	٢٦٤
باب سجود التلاوة .....	٢٦٩
باب صلاة المسافرين .....	٢٧٦
باب صلاة الجمعة .....	٢٨٥
باب صلاة العيدين .....	٢٩٦
عيد الأضحى .....	٣٠١
تكبيرات التشريق .....	٣٠٢
باب صلاة الكسوف .....	٣٠٥
باب الاستسقاء .....	٣١٠
باب قيام شهر رمضان .....	٣١٣
التروايح .....	٣١٣
باب صلاة الخوف .....	٣١٦
باب الجنائز .....	٣٢٠
غسل الميت .....	٣٢٠
تكفين الميت .....	٣٢٣
الصلاة على الميت .....	٣٢٦



٣٣٠	..... حمل الجنازة
٣٣٢	..... دفن الميت
٣٣٦	..... باب الشهيد
٣٤٢	..... باب الصلاة في الكعبة
٣٤٥	..... الخاتمة
٣٤٧	..... قائمة المراجع
٣٦٣	..... فهرس الموضوعات



دراسة وتحقيق كتاب الطهارة والصلاة من  
خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل  
لحسام الدين علي بن أحمد بن مكّي الرازي

إعداد  
«محمد علي» صبحي علي الهنداوي

المشرف  
الدكتور العبد خليل أبو عيد  
ملخص

تناولت هذه الرسالة دراسة كتاب «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل» لحسام الدين علي ابن أحمد بن مكّي الرازي، في مذهب الحنفية أحد المذاهب الفقهية الأربعة عند أهل السنة ، هادفة إلى التعريف بهذا الكتاب من خلال التعريف بمصنّفه ، وإبراز أهمية الكتاب ومميزاته ومكانته عند العلماء ، وتناولت الرسالة أيضاً تحقيق جزء من الكتاب ، وهو كتاب الطهارة وكتاب الصلاة من الكتاب المذكور . وهذا الكتاب يُعدُّ شرحاً مختصراً لمُتن «مختصر القدوري» ، وهو من المِتون المعتمدة في المذهب الحنفي ، وله شروح كثيرة منها المطوّل ومنها المختصر ، وهذا الكتاب اعتنى بذكر صفوة الأدلة لكل مسألة من مسائل المتن مع ذكر مذهب الإمام الشافعي في كثير من الأحيان ، ومذهب الإمام مالك في القليل منها .

وقد اشتملت هذه الرسالة على قسمين : القسم الأول : دراسة الكتاب ، والقسم الثاني : تحقيق النصيب المقدر من الكتاب المذكور . وقد أتبع في القسم الأول الأصول العلمية في دراسة الكتاب المخطوط من ترجمة مصنّفه وتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وبيان أهميته ، وعرض موضوعاته ، وبيان منهج مصنّفه ، ووصف نُسخه المخطوطة . وأتبع في القسم الثاني المنهج العلمي في فنّ التحقيق ، من مقارنة النسخ لإخراج النص سليماً ، وتخريج الأحاديث ، وشرح الغريب ، وتوثيق المسائل العلمية في المذاهب الأخرى ... إلى آخره . ومن خلال هذه الرسالة يمكن التعرف على كتاب متين في فقه الحنفية يسهم في إثراء المكتبة الفقهية وبخاصة أنه ذو عناية كبيرة بذكر أدلة المسائل والجواب عن أدلة المخالفين من غير حشو ولا إطالة ، مما يجعله بمتناول كثير ممن يريد دراسة هذا المذهب الفقهي الكبير .

وقد توصلت الدراسة إلى توصيات : توجيه عناية الباحثين إلى تحقيق الكتب الفقهية المعتمدة في المذاهب المعتمدة ، ودراسة بعض الموضوعات في الطهارة والصلاة في ضوء مستجدات العصر الحديث ، مثل أحكام تطهير النجاسات بالوسائل الحديثة في عصرنا، كالذي يُعرف بالتنظيف البخار أو التنظيف الجاف ، ومثل بحث المسافات التي تُقصر عندها الصلاة في السفر بالمقاييس الحديثة ، ومن التوصيات العمل على تشكيل لجنة من العلماء في الشريعة والمختصين للعمل على وضع جدول بالمقاييس وما يعادلها في عصرنا في جميع أبواب الفقه ، ووضع معجم حديث معتمد في لغة الفقهاء ، وأخيراً توجيه عناية الطلاب الناشئين في علوم الفقه إلى الطريق الأمثل في دراسة الفقه ، بأن يتخذوا حفظ وقراءة كتاب مدلل في مذهب من المذاهب الأربعة ديدنه إلى حين يثبت ويقوى ليكون مرتكزه في التوسع بعد ذلك .



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٠٩٠

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مركز الدراسات الإسلامية



٤٠٩٠  
٠٠٤٦٨٩

# خلاصة الدلائل

## في تنقيح المسائل

للشيخ العلامة حسام الدين علي بن أحمد الرازي

المتوفى سنة ٥٩٨ هـ

من كتاب (العتاق) إلى نهاية الكتاب

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب:

محمد بن مطلق بن محمد المصري

إشراف فضيلة الدكتور:

نزار بن عبد الكريم الحمداني

العام الجامعي ١٤٢٢-١٤٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإن رسالتي بعنوان (خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل) لحسام الدين الرازي - من كتاب العتلق إلى نهاية الكتاب، تحقيق ودراسة، وهو شرح لمختصر القدوري في الفقه الحنفي، ذكرت من مزاياه أنه كتاب اعتنى بالأدلة فاحتوى على كثير من الآيات والأحاديث والآثار، خدمته بتقديم دراسة عن الشرح ومؤلفه، وكذلك المتن، بيان أهمية الكتابين ومزتلتهما بين كتب الحنفية، والتعريف بمؤلفيهما، ومخطوطاتهما، وإيضاح منهج الشارح، ثم بيان منهجي في التحقيق والتعليق، ونسبة الآيات، وتخريج الأحاديث والآثار، وتوثيق النصوص وخدمتها، وشرح الغامض من الألفاظ والأساليب.

ثم أوردت النصّ المحقق من كتاب (العتاق) إلى آخر الكتاب الذي آخر عناوينه (حساب الفرائض). وختمته بالفهارس العلمية للآيات والأحاديث، والآثار والتراجم والمصادر، وفهرس للموضوعات.

ومن أهمّ النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

١- أهمية كتب الشروح الفقهية، التي تعتنى بالأدلة، ومنها الكتاب المحقق، الذي عدّه بعضهم من كتب التخريج.

٢- النظر في المسائل الفقهية واختلاف العلماء فيها، وبيان وجهات الترجيح.

٣- إظهار تطبيقات المسائل والقواعد الأصولية في طرق الاستنباط.

٤- توضيح ما ينصره الدليل من مسائل الخلاف بين العلماء.

٥- بيان ما يحتاجه طلاب العلم من دراسة الأدلة التي تبتعد بهم عن التعصب والتقليد المذموم.

٦- التعليق على ما تخلّل الكتاب من مسائل عقدية قليلة افتقرت إلى بيان وجهة الحق فيها.

٧- تطبيق قواعد التحقيق العلمي في خدمة التراث الإسلامي الأصيل.

هذا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الطالب  
محمد مطاع المصري  
مخلص

المشرف  
د. نزار بن عبد الكريم الجمالي  
سليم

عميد الكلية  
د. محمد بن علي العبدل  
مخلص

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، على فضله وإنعامه وجوده وإكرامه، والشكر له على توفيقه وإحسانه، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله، وعلى آله وأصحابه ومن سلك منهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

قال الله تعالى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا دَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾<sup>(١)</sup>، وقال ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»<sup>(٢)</sup>.

وإني أشكر الله - عز وجل - أولاً وآخرًا على فضله وإحسانه؛ حيث يسّر لي الدراسة العالية في ميدان العلوم الشرعية بجامعة أم القرى، وأتوجه بالشكر الجزيل لأولئك الأخيار الذين مدّوا لي يد العون والمساعدة خلال هذه الفترة؛ وفي مقدمتهم أستاذي ومشرفي على الرسالة فضيلة الدكتور/ الشيخ نزار عبد الكريم الحمداني الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي فقد فتح لي بيته كما هي عادته مع طلاب العلم وبكل بشاشة وكرم، وقد استفدت كثيراً من توجيهاته السديدة وكنت على اتصال دائم به طيلة مدة الإشراف جزاه الله عني خير الجزاء ومّعه بالصحة والعافية.

كما أشكر فضيلة الدكتور/ ستر الجعيد رئيس مركز الدراسات الإسلامية الذي كان يعاملنا - معشر الطلاب - بكل لطف وتواضع وحسن توجيه.

---

(١) سورة لقمان، آية (١٤).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٢٨٠/٥) رقم (٤٧٧٨) كتاب الأدب باب في شكر المعروف، والترمذي (٢٢٨/٣) رقم (٢٠٢٠)، أبواب البر والصلة باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، وقال: "حديث حسن صحيح".

والشكر موصول خلفه الفاضل الدكتور/ أحمد الحبيب على كريم الرعاية وحسن التوجيه.

كما أقدم عظيم شكري لفضيلة الدكتور/ إبراهيم محمد نور سيف الذي منحني من وقته الثمين وأفادني بتوجيهاته القيّمة وملاحظاته الصائبة، وزوّدني بالعديد من المراجع القيّمة طيلة مدّة البحث فجزاه الله عنّي أحسن الجزاء وجعل ذلك في موازين حسناته، ولا أنسى له تشجيعه ومؤازرته لي وحثّه المتواصل على تقوية العزيمة على البحث والتحصيل حيث استفدت من علمه ودرايته الشيء الكثير سواء كان ذلك في منزله العامر أو عن طريق الهاتف.

كما أشكر أصحاب الفضيلة القائمين على عمادة الدراسات العليا الشرعية الذين كان لهم الفضل - بعد الله عزّ وجل - في رعاية العلم وأهله والعناية بهم، كما أشكر لفضيلة الدكتور / محمد عبد الله ولد كريم على تعاونه الطيب ومساندته المستمرة.

كما أقدم شكري الجزيل لأخي الأستاذ مبارك، والأخ العزيز الدكتور/ عبد الرحمن ابن سعيد الحازمي على ما بذلاه من مساعدة لي.

وأقدم الشكر وخالص الدعاء بالرحمة والغفران وواسع الجنان لفضيلة الدكتور/ الشريف منصور بن عون العبدلي على رعايته وتوجيهه لي إبّان دراستي المنهجية، حيث استفدت من علمه ومكتبته العامرة الشيء الكثير.

وفي الختام أقدم خالص شكري وتقديري للأستاذ حميد بن أحمد نعيمات الذي طبع الرسالة على ما بذله من جهد وما تحمله من مشقة.

والشكر موصول أيضا لكل من ساعدني في عملي هذا ولو بكلمة طيبة، فالله أسأل لهم جميعا التوفيق لكل ما يحبه ويرضاه، والتسديد لما فيه رضاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم إن الله تعالى تكفل - بكرمه وإحسانه - بأن جعل في هذه الأمة المحمدية المباركة علماء أجلاء كانوا لسان صدق، ومنابر حق، نفع الله بهم الأمة في دينها نفعا لا نظير له في أمة من الأمم، وحفظ بهم دينه حفظا لم يظفر به أهل ديانة أخرى غير أهل دين الإسلام، دينا خاتما خالدا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي <sup>(١)</sup> رحمه الله: (أما الأحكام ومسائل الحلال والحرام: فلا ريب أن الصحابة - والتابعين ومن بعدهم - اختلفوا في كثير من هذه المسائل اختلافا كثيرا، وكان في الأعصار المتقدمة: كل من اشتهر بالعلم والدين يُفتي بما ظهر له أنه الحق في هذه المسائل، مع أنه لم يخل - من كان يشذ منهم عن الجمهور - عن إنكار العلماء عليه).

إلى أن قال: (هذا مع أن الناس - حينئذٍ - كان الغالب عليهم الدين والورع، فكان

---

(١) المتوفى سنة: ٧٩٥ هـ، وهو خريج المدرسة الحيدية الفقهية الشافعية التي نفع الله بها المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها؛ مدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وكان ابن رجب رحمه الله تلميذا مباشرا لأجل تلاميذ هذه المدرسة ألا وهو العلامة ابن القيم المتوفى سنة: ٧٥١ هـ؛ رحمه الله عليه، وانظر نبذة عنه في الأعلام ٣/ ٢٩٥ وأنه حافظ للحديث من العلماء.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المقدمة

ذلك يُريهم عن أن يتكلّم أحد بغير علم أو ينصب نفسه للكلام وليس هو لذلك بأهل).

قال: (ثم قلّ الدين والورع، وكثر من يتكلم في الدين بغير علم ومن ينصب نفسه لذلك وليس هو له بأهل، فلو استمرّ الحال في هذه الأزمان المتأخّرة على ما كان عليه في الصدر الأوّل: بحيث إن كل واحد يُفّتي بما يدّعي أنه يظهر له أنه الحق لاختلّ به نظام الدين لا محالة، ولصار الحلال حراماً والحرام حلالاً، ولقال كل من شاء ما يشاء، ولصار ديننا - بسبب ذلك - مثل دين أهل الكتّابين من قبلنا).

قال: (فاقتضت حكمة الله - سبحانه - أن ضبّط الدين وحفّظه: بأن نصب للناس أئمةً مُجتمَعاً على علمهم ودرايتهم وبلوغهم الغاية المقصودة في مرتبة العلم بالأحكام والفتوى، من أهل الرأي والحديث، فصار الناس كلهم يُعَوّلون في الفتاوى عليهم، ويرجعون في معرفة الأحكام إليهم).

قال - رحمه الله -: (وأقام الله من يضبط مذاهبهم، ويُحرّر قواعدهم، حتى ضبّط مذهب كل إمام منهم، وأصوله وقواعده وفصوله، حتى تُردّ - إلى ذلك - الأحكام، ويُضبّط الكلام في الحلال والحرام، وكان ذلك من لطف الله بعباده المؤمنين، ومن جُملة عوائده الحسنة في حفظ هذا الدين، ولولا ذلك لرأى الناس العجب العجيب من كل أحمق مُتكلّف، مُعجّب برأيه، جريء على الناس وثّاب).

هذه قبسة من نور علم ذلك الإمام العالم الجليل ابن رجب تُضيء للأئمة درب علمها المتواصل إلى قيام الساعة، ولا غرو في ذلك فقد كان - كشيخه وشيخ شيخه - من علماء الأئمة النُصحاء الألباء، فتغمّدهم الله - وعلماء السنة جميعاً - بواسع رحمته وأسكنهم فسيح جنّته.

وهكذا نجد ابن رجب - يُواصل نصيحته المشفقة على الأئمة، ويُبيّن فيها مكانة هؤلاء الأئمة بما ينتفع به - في دينه - المسلم النُصف العاقل، ويكشف الغشاوة عن

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المقدمة

المتهور الجاهل، فيقول - رحمه الله - مخاطباً طالب العلم : (ليس العلم النافع: "أرأيت"؟<sup>(١)</sup>، فقد نهى عن ذلك الصحابة ومن بعدهم، ممن - إذا اقتديت بهم - فقد اهتديت، وكيف يصح لك دعوى الانتساب إلى إمام وأنت على مخالفته مُصّرٌّ؟! ومن علومه وأعماله وطريقته تفرٌّ؟!).

قال: (واعلم - وفقك الله - أنك كلما اشتغلت بهذه الطريقة، وسلكت السبيل الموصلة إلى الله على الحقيقة، واستعملت الخشية ونفسها المراقبة، ونظرت في أحوال من سلف من الأمة؛ بإدمان النظر في أحوالهم بحسن العاقبة، ازدادت - بالله وأمره - علماً، وازدادت لنفسك احتقاراً وهضماً، وكان لك - من نفسك - شغل شاغل عن أن تتفرغ لمخالفة المسلمين، ولا تكن حاكماً على جميع فرق المؤمنين، كأنك أوتيت علماً لم يؤتوه، أو وصلت إلى مقام لم يصلوه، فرحم الله من أساء الظن بنفسه علماً وعملاً، وأحسن الظن بمن سلف، وعرف من نفسه نقصاً، ومن السلف كمالاً، ولم يهجم على أئمة الدين؛ ولا سيّما مثل الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>، وخصوصاً إن كان إليه من المنتسبين).

ثم ختم ابن رجب نصيحته الجليلة بقوله - رحمه الله -: ( وكل ما ذكرته هاهنا: فأنا أعلم أن أهل الجدل والخصومات يُناقشون فيه أشدّ المناقشة، ويعترضون عليه أشدّ الاعتراض، ولكن إذا وضع الحق تعيّن أتباعه؛ وترك الالتفات إلى من نازع فيه وشغب،

---

(١) من اللفات اللطيفة لشارح كتاب القدوري هذا؛ حسام الدين الرازي ممّا يُناسب ذكره هنا قوله - في كتاب الفرائض ص (٣٧١ - ٣٧٢): (وإن تكلف مُتكلّف لتصويره فلا يزيد الاستحقاق)، ففيها تهجينه للتكلف ونهيه عنه، رحمه الله.

(٢) الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة، (ت: ٢٤١ هـ)، كما في التقريب ص (٨٤).  
وقد ألّف في مناقب كل إمام من الأئمة الأربعة رحمهم الله، وفي مجموعهم، أكثر من مؤلف مستقل..

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المقدمة

وخاصم وجادل وألّب (١).

هذا وإنّ كتاب ﴿خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل﴾ للعلامة أبي الحسن حسام الدين علي بن أحمد بن مكّي الرازي الحنفي (ت: ٥٩٨ هـ) الذي شرح به ﴿مختصر القدوري﴾ الذي هو من أهم المختصرات في فقه الإمام أبي حنيفة النعمان، رحمة الله عليهم جميعاً، كتاب مُتميّز بميزة أتوقع أنه فيها عزيز المثال؛ من بين كتب شروح المختصر المذكور، ألا وهي التي يلحظها الناظر فيه من أوّل وهلة، بحسبما لحظته في القسم الذي حقّقه - من أوّل كتاب العتاق إلى آخر الكتاب (٢) - من أنه كتاب فقهي مُدلل؛ يعتني عناية فائقة بتتبّع أدلّة المسائل التي يذكرها: من القرآن الكريم، حيث وردت في هذا القسم: (١١٥) آية، ومن الأحاديث النبويّة الصحيحة في الغالب، والآثار عن الصحابة والتابعين - فيها - ما بلغ عدده (٢٦٥) حديثاً وأثراً، مُتقيّداً في كل ذلك بالضوابط الأصوليّة للاستدلال؛ على أحكام المسائل المختلفة، وشهرة الكتاب بهذا تُبيّن منزلته المذكورة في هذا المجال، فقد عدّه الكتاني ضمن الكتب التي خرّجت أدلّة مذهب الحنفية (٣)، وذلك ممّا يُعني الباحث عن بحث توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.

---

(١) الرد على من اتّبع غير المذاهب الأربعة، لابن رجب، الصفحات: (٢٦ - ٢٨) ثم (٥١ - ٥٢) ثم (٥٩).  
(٢) ويعمل في تحقيق الكتاب من أوّله زميلي الأستاذ/ خالد بن راشد المشعان، من كتاب الطهارة إلى آخر الحج من ص (١) إلى منتصف ص (٨٨) من الشرح المطبوع، ويليه - مباشرة - الأستاذ/ سعد بن سراج العمري من أوّل كتاب البيوع إلى نهاية كتاب (الطلاق)، بمنتصف ص (٢١٩)، وحصّني بعده مباشرة إلى آخر الكتاب ص (٣١٩).

(٣) الرسالة المستطرفة ص (١٨٨)، والكتاني هو: محمد بن جعفر، ت: ١٣٤٥ هـ، عالم مغربي مالكي، جاءت ترجمته في (١٤) صفحة من مقدمة الشيخ محمد منتصر الكتاني رحمه الله للكتاب، وهو من الأسرة نفسها، وكان هذا عضو هيئة تدريس في جامعة أم القرى، في الفترة التي كانت فيها تابعة لجامعة الملك عبد العزيز بجدة، كما كان عضو الجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المقدمة

وقد كانت مناسبة التحضير لنيل شهادة العالمية (الماجستير) - التي تفضل ربي عز وجل بإتاحتها لي بكرمه وإحسانه - سبباً للارتباط بخدمة متواضعة لشيء من تراثنا الإسلامي المجيد؛ ذلك بخدمة هذا الكتاب بتحقيقه والتعليق عليه؛ بحسب قواعد التحقيق العلمي المعروفة في الوسط العلمي، على قدر معرفتي الضئيلة فيه، والتي دفعت بي لاقتحام لجنته على غير سابق تجربة، لكنني طالب أحاول العلم، وأسعى للتشبه بأهله، وكفى العلم فخراً أنه يُحب أن يدّعيه كل أحد، والجهل ذمّاً أن يكره الانتساب إليه كل أحد، لكنني - على جهلي - أستند إلى من له الحول والطول معلّم إبراهيم - على نبينا وعليه الصلاة والسلام ﴿الذي علّم بالقلم \* علّم الإنسان ما لم يعلم﴾.

وكان الإمام أبو حنيفة النعمان - تغمّده الله بواسع رحمته وأئمة الإسلام - ذا موضع عالٍ جداً في الفقه في دين الله تعالى، فهذا الإمام الشافعي يقول عنه - فيما رواه عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني <sup>(١)</sup> بسنده عنه: (الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه).

قال الحافظ أبو نعيم: (وكان - أوّل أمره - خزّازاً؛ يبيع الخبز بالكوفة، وكان حينئذ يذكر عنه إقبال على العبادة والصلاة الكثيرة، ثم أقبل على الفقه ولزم حماد بن أبي سليمان <sup>(٢)</sup>، وضرباءه من أصحاب إبراهيم النخعي، فعلم علّم الشريعة، وتفقه في أصول الأحكام، وكان ممن سلّم له دقة النظر، وغوص الفكر، ولطف الحيل، ولي

---

(١) في مسند الإمام أبي حنيفة لأبي نعيم ص (٢٢)، وأبو نعيم هو: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠ هـ) أثنى عليه الذهبي بالحفظ والتقدم، والخطيب البغدادي وابن النجار وغيرهم، مقدمة التحقيق ص (٧ - ١٠).

(٢) قال الإمام الذهبي عنه: (العلامة الإمام فقيه العراق ... روى عن أنس بن مالك، وتفقه بإبراهيم النخعي، وهو أنبل أصحابه وأفقههم، وأقيسهم وأبصرهم بالمناظرة والرأي ... وليس هو بالكثير من الرواية، لأنه مات قبل أوان الرواية، وأكبر شيخ له أنس بن مالك فهو في عداد صغار التابعين) سير أعلام النبلاء ٥ / ٢٣١ ونقل عن أبي نعيم تاريخ وفاته سنة (١٢٠ هـ).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المقدمة

القضاء للمنصور؛ والصحيح أنه امتنع، وتوفي ببغداد، ودُفن بمقبرة الخيزرانية، وتقدم في الصلاة عليه الحسن بن عمارة النخعي الكوفي<sup>(١)</sup>، وذلك سنة خمسين ومائة<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الذهبي: (أفقه أهل الكوفة: علي وابن مسعود، وأفقه أصحابهما علقمة<sup>(٣)</sup>، وأفقه أصحابه إبراهيم<sup>(٤)</sup>، وأفقه أصحاب إبراهيم حماد، وأفقه أصحاب حماد أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>، وأفقه أصحابه أبو يوسف، وانتشر أصحاب أبي يوسف في الآفاق، وأفقههم محمد، وأفقه أصحاب محمد أبو عبد الله الشافعي، رحمهم الله تعالى)<sup>(٦)</sup>.

أقول - وبالله التوفيق: وأفقه أصحاب الشافعي إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مع ما أتاه الله تعالى من سعة في رواية الحديث ودرايته؛ بما فاق به من قبله، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

---

(١) هو الحسن بن عمارة البجلي مولاهم، أبو محمد الكوفي، قاضي بغداد، متروك، من السابعة (ت: ١٥٣ هـ)، كما في تقريب التهذيب ص (١٦٢).

(٢) مسند الإمام لأبي حنيفة لأبي نعيم ص (١٧).

(٣) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، من الثانية (ت: بعد ١٦٠ أو ١٧٠ هـ)، تقريب التهذيب ص (٣٩٧).

(٤) هو ابن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيرا، من الخامسة، (ت: ١٩٦ هـ)، تقريب التهذيب ص (٩٥).

(٥) ستأتي نبذة يسيرة عنه وعن صاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، رحمهم الله، في قسم النص المحقق ص (٤).

(٦) سير أعلام النبلاء ٥ / ٢٣٦، وستأتي نبذة عن الإمام الشافعي رحمه الله في حاشية (٢) ص (٥) في التعليق على النص المحقق، أما الذهبي فهو: شمس الدين محمد بن أحمد، حافظ، مؤرخ، علامة محقق، مولده ووفاته في دمشق سنة ٧٤٨ هـ، الأعلام ٥ / ٣٢٦، وهو من كبار تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية؛ رحمهم الله تعالى.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المقدمة

هذا ولما كان شرح العلامة حسام الدين الرازي بالثابة التي ذكرتها، وكان كتابه قد سبقت طباعته طباعةً عتيقة<sup>(١)</sup>، لم تخلُ من مجهود في العناية به؛ من تمييز عبارات الشرح عن عبارات (متن القدوري)، وذلك بإحاطة كل جملة من هذا المختصر بهلالين، بالإضافة إلى خطوط على أعالي كلماتها، وجاء إخراجها في شكل لا بأس به من وضوح الكتابة على صيغرها، وتعليقاتٍ أحيانا بجواشٍ عليها - في الجوانب - بتنبهات يسيرة، إلا أنها لم تنلُ الخدمة العلميّة التي تُراعى في أصول التحقيق من خدمة ضبط النصّ؛ ومعارضته بالأصول الخطيّة للكتاب على كثرتها، والتعليق عليه بتخريج نصوصه وتوثيق نقوله، وما يتبع ذلك من تعليقات علميّة يحتاج إليها، فكان ذلك داعيا للتوجّه إليه بالخدمة المذكورة جوانبها، خصوصا في أطروحات علميّة تنال من المتابعة العلميّة ما تناله - بفضل الله تعالى وتوفيقه - من تحريّات علميّة بإشراف أهل العلم المتخصّصين، وتداولها بينهم وبين أصحاب الفضيلة المناقشين، وما يتخلّل ذلك من نظر المجالس العلميّة الموقّرة ومتابعاتها، ممّا يُثلج صدر طالب العلم ويهيّئ له خير العلم الشرعيّ ليدخل إليه من أبوابه الصحيحة، ويتخرّج فيه على أيديهم، فله الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركاً فيه على ما تفضّل به من جميع ذلك وأنعم، وشكر الله لهم بذلهم في هذا السبيل الجليل، وجزى الله بجزائه الكريم وثوابه العظيم من كان سببا في هذا الخير الغامر حكومتنا الجليلة الرشيدة، التي ما وَنَتْ عن رعاية العلم الشرعي وأهله، بل أفاضت في خدمة ذلك والعلوم الأخرى بكل نفيس، ولن تفي العبارات بأداء حقّها، فجعل الله ذلك نورا تُضيء به صفحات حسناتها، وثقلا في ميزان مبرّاتها، وأدام لها نعمة الأمن والعافية والتوفيق، إنه سميع قريب مجيب، اللهم آمين.

(١) في مطبعة محمد جان الكرمني وشقيقه شريف جان ببلدة (قازان)، وهي ضمن جمهوريات روسيا اليوم، وذلك في عام ١٣١٨ هـ الموافق سنة ١٩٠٠ م.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ المقدمة

هذا وقد سرت في عملي - بخدمة هذا الكتاب - على ضوء (خطة تحقيق التراث التي أقرّها مجلس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) <sup>(١)</sup>.

فقسمته على النحو الآتي:

المقدمة، وتسبقها كلمة الشكر والتقدير.

القسم الأول: الدراسة عن المؤلف وكتابه ونسخه وتشتمل على ثلاثة فصول.

الفصل الأول: ترجمة المؤلف (الشارح)، وتشمل ما يلي:

أولاً: اسمه.

ثانياً: نسبه.

ثالثاً: مولده ونشأته وحياته.

رابعاً: عقيدته.

خامساً: مكانته العلمية.

سادساً: رحلاته.

سابعاً: آثاره.

ثامناً: وفاته.

الفصل الثاني: ترجمة القدوري (صاحب المتن)، وتشمل ما يلي:

أولاً: اسمه.

ثانياً: نسبه.

ثالثاً: مولده ونشأته وحياته ورحلاته.

رابعاً: عقيدته.

---

(١) في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩/٣/١٤١١هـ.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ المقدمة

خامسا: مكانته العلمية.

سادسا: آثاره.

سابعا: وفاته.

الفصل الثالث: أهمية شرح "الخلاصة" ومتن "مختصر القدوري"،  
ومنزلتهما بين كتب الحنفية، ومنهج المؤلف (الشارح)، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: أهمية الكتاب.

المبحث الثاني: وصف نسخه الخطية، ونماذج مصورة من نسخه.

المبحث الثالث: منهج المؤلف (الشارح) فيه.

المبحث الرابع: منهج التحقيق.

القسم الثاني: النص المحقق: من أول كتاب (العتاق) إلى آخر (حساب  
الفرائض) آخر الكتاب.



القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول: ترجمة المؤلف (الشارح)<sup>(١)</sup>

أولاً: اسمه:

هو الإمام أبو الحسن حسام الدين علي بن أحمد بن مكي الرازي الحنفي رحمه الله.

ثانياً: نسبه:

ينسب - رحمه الله - إلى مدينة الريّ (بفتح أوله وتشديد ثانيه)<sup>(٢)</sup> والري الآن ضمن مدينة (طهران) عاصمة إيران<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: مولده ونشأته وحياته:

لم أعثّر في كتب التراجم على تاريخ ميلاده، ولا مكانه، ولا على نشأته في صغره وتلقّيه العلوم الأولية، ولا غرابة في ذلك فقد نشأ أكثر أئمة العلم في أسر مغمورة في مجتمعهم، ولا تعرف مكانتهم وفضلهم إلا إذا بلغوا شأواً بعيداً من المنزلة العلمية. وقد جرت عادة المؤرخين على الاهتمام بأصحاب الجاه والمال، فإذا ولد طفل في قصر اهتموا به منذ ولادته - وربما قبل ولادته - وأفاضوا في حسبه ونسبه ومناقبه

(١) مصادر ترجمته: كما في هامش الجواهر المضية (٥٤٣/٢): تاج التراجم: ٤٢، مفتاح السعادة (٢٨٣/٢)، كتاب أعلام الأخيار برقم (٤٠٣)، الطبقات السنّية برقم (١٤٥٠)، كشف الظنون (٢/٩٩٩، ١٦٣٢، ١٦٣٣)، الفوائد البهيّة (١١٨)، هدية العارفين (١/٧٠٣).

(٢) كما في معجم البلدان ٣/ ١١٦.

(٣) هذا ما يشير إليه كتاب بلدان الخلافة الشرقية ص (٢٤٩) و(٢٥٢)، وقد ذكر أن الري تعرضت - في حقبة متعددة - للخراب مراراً.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

وفضائله، وأما إذا كان من عامة الناس المغمورين فلا يكاد يشعر به أحد.  
ولما لم يكن الإمام الرازي من القبيل الثاني، ولا لاحت في أفق حياته مطامع في جاه  
أو مكانة؛ فقد غفل عن مولده ونشأته وأخباره المؤرخون، فلم نعرف شيئاً مما يتعلق  
بنشأته وحياته وتعلمه.

### رابعاً: عقيدته:

جاء في شرحه - في القسم الذي عندي<sup>(١)</sup> - تقريره لمسائل في الصفات على مذهب  
الماتريدية - وهي الصفة الغالبة على الأحناف - وقد بينت هناك وجه الصواب فيها،  
ونجده أحسن في نصرته مذهب السلف حيث ردّ - تبعاً للقدوري - شهادة من يُظهر  
سبّ السلف، وقال إن ذلك حرام، كما منع من القسم بغير الله تعالى واستدل  
بالحديث الوارد في النهي عنه<sup>(٢)</sup>.

### خامساً: مكانته العلمية:

لقد تبوأ الإمام أبو الحسن الرازي منزلة علمية مرموقة وبخاصة بين علماء الحنفية،  
وقد اتفق المترجمون له على وصفه بـ: "الفقيه الفاضل"<sup>(٣)</sup>، تفقه عليه جماعة من أهل  
العلم، قال ابن العديم: "تفقه عليه - بحلب - عمي أبو غانم، وجماعة، وسمع من عمرو  
ابن بدر الموصللي<sup>(٤)</sup>".

(١) ص (١٨٣) و(١٨٤).

(٢) انظر ص (١٨٢ - ١٨٤)، وما قبله جاء في ص (٢٤٥).

(٣) انظر تاج التراجم (ص ١٤٩)، والفوائد البهية (ص ١٥٣) وغيرهما.

(٤) الجواهر المضية (٢/٥٤٤)، تاج التراجم (ص ١٤٩)، وأبو غانم: هو محمد بن هبة الله بن محمد بن العديم  
(ت: ٦٢٧ هـ)؛ كما في سير أعلام النبلاء ٢٢/٢٨٧، وعمر بن بدر الموصللي: عالم بالحديث ووفاته في  
دمشق سنة ٦٢٢ هـ كما في الأعلام ٥/٤٢

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الدراسة

وكان يفتي على مذهب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - ودرّس بالمدرسة الصادرية بدمشق<sup>(١)</sup>.

وكان - رحمه الله - مناظرا قويا ذا حجة بليغة في مسائل الخلاف فقد ذكروا أنه لما قدم حلب وعقدوا له مجلسا للمناظرة، فقال: أنا أتكلم، فجعل يذكر مسألة مسألة من مسائل الخلاف ويذكر أدلة كل فريق ويحجب عنها، فأذعنوا له<sup>(٢)</sup>.

وكان مفتيا فقد سئل عن بيت المال: هل للأغنياء فيه نصيب؟، فقال: لا، إلا أن يكون عاملا...<sup>(٣)</sup>.

### سادسا: رحلاته:

الرحلة في طلب العلم تعدُّ من أهم مميزات تلك العصور الفاضلة؛ فقد كانت من أبرز صفات المبرزين والنابعين في العلم، وقلَّ أن تجد عالما في ذلك العهد لم يقيم برحلات علمية بحثا عن العلماء والتلقّي عنهم، والأخذ منهم للجديد الذي لم يتيسر له الحصول عليه في بلده، ولهذا كان ابن معين يقول: أربعة لا تؤنس منهم رشدا، فمنهم: رجل لم يرحل في طلب العلم<sup>(٤)</sup>.

(١) كانت هذه المدرسة على باب الجامع الأموي الغربي؛ بباب البريد، كان أنشأها شجاع الدولة صادر بن عبد الله، وهي أول مدرسة أنشئت بدمشق سنة: ٤٩١هـ، كما في الدارس ١/ ٥٣٧ ولم أقف على ترجمة لمنشئها.

(٢) الجواهر المضية (٢/ ٥٤٣).

(٣) حاشية ابن عابدين (٤/ ٢١٧).

(٤) انظر الرحلة في طلب الحديث (٨٩)، وابن معين: هويحي بن معين الغطفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل، من العاشرة، (ت: ١٣٣هـ) بالمدينة النبوية، كما في تقريب التهذيب ص (٥٩٧).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الدراسة

ونجد الإمام الرازي قد رحل في طلب العلم، وإن كان تفصيل هذه الرحلة وأمكنتها وتواريخها لم يذكرها المؤرخون وأصحاب التراجم إلا باختصار، فقد ذكروا أنه قدم دمشق وسكنها ودرّس بها أيضا<sup>(١)</sup>، وقدم حلب مرتين؛ مرة أيام نور الدين محمود<sup>(٢)</sup>، وأقام بالمدرسة النورية<sup>(٣)</sup> في أيام العلاء الغزنوي، فلما توفي الغزنوي وولي المدرسة بعده ابنه محمود كان أبو الحسن الرازي يُدبّر حاله<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الجواهر المضية (٥٤٣/٢)، ولهذا ترجم له الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق، لكن المؤسف أن ترجمته سقطت من هذا الكتاب، كما تقدّم، ولم يحتو مختصرا هذا التاريخ على الترجمة، وإنما ذكرت ذلك المراجع التي ترجمت له.

(٢) كان نور الدين محمود من سنة ٥١١ هـ إلى سنة ٥٦٩ هـ؛ وهو محمود بن زنكي، الملقب بالملك العادل كما في الأعلام للزركلي ١٧٠/٧، ولكون حسام الدين الرازي قدم حلب ترجم له ابن العديم في (بغية الطلب في تاريخ حلب) والمطبوع منه ما يقارب الثلث ولم ترد ترجمته فيه، كما لم يحتو مختصر المؤلف له (زبدة الحلب) - المطبوع منه أيضا - على ترجمته، وقد عزا مترجموه إلى ابن العديم أنه ترجم له في كتابه، وابن العديم: عمر بن أحمد بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين، مؤرخ محدث من الكتاب، وله شعر حسن، ولد بحلب ورحل إلى دمشق وفلسطين والحجاز والعراق، وتوفي بالقاهرة سنة ٦٦٠ هـ، كما في الأعلام ٤٠/٥.

(٣) المسماة بالمدرسة النورية مدرستان كلاهما بدمشق: فالكرى منسوبة إلى نور الدين محمود الآنف الذكر، أنشأها هو أو ولده الصالح إسماعيل، وجاء ذكرها في كتاب الدارس ١/ من ص (٦٠٦) إلى ص (٦٤٨)، وفي تعليق المحقق أنها لا تزال عامرة إلى يومنا هذا وأنها في سوق الخياطين، أما الصغرى فوقفها نور الدين نفسه بجامع قلعة دمشق، كما في الدارس ١/ ٦٤٨، ولم أتوصّل إلى تحديد أيّتهما المرادة، فالله أعلم.

(٤) الجواهر المضية (٥٤٤/٢)، ولم أعرف شيئا عن العلاء الغزنوي ولا عن ابنه محمود، ولم يرد أي ذكر لهما في الكلام عن المدرسة النورية الكرى ولا الصغرى.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الدراسة

وقدم مرة أخرى وعقدوا له مجلس مناظرة<sup>(١)</sup>.

سابعاً: آثاره:

ترك الإمام الرازي للمكتبة الإسلامية - والمكتبة الحنفية بخاصة - مؤلفات قيمة، وقدم خدمة جليلة للفقهاء الحنفي، ولم يذكر المترجمون له إلا ثلاثة كتب فقط رغم أن له كتباً أخرى ولكن لم نعرف أسماءها، فقد جاء في كلام ابن العديم وغيره أن له تصانيف.

والكتب الثلاثة التي ذكرها المؤرخون هي:

١ - كتابنا هذا "خلاصة الدلائل" وسيأتي الكلام عليه قريباً.

٢ - و"سلوة الهموم"<sup>(٢)</sup> ألفه لما مات ولده.

ذكر هذين الكتابين له الشيخ عبد القادر القرشي فقال<sup>(٣)</sup>: فقيه فاضل له تصانيف

منها "الخلاصة" ومنها "سلوة الهموم"، وذكر مثله صاحب التاجم<sup>(٤)</sup> وغيره.

٣ - ذكر حاجي خليفة<sup>(٥)</sup> أن حسام الدين الرازي جمع ما شذ من نظم مختصر القدوري من المسائل المنشورة في المختصرات كالجامع الصغير ومختصر الطحاوي

---

(١) المصدر نفسه (٢/٥٤٣).

(٢) ذكره غالب من ترجم له وراجع أيضاً كشف الظنون (٢/٩٩٩).

(٣) الجواهر المضية (٢/٥٤٤)، وقد ترجم المحقق رحمه الله لمؤلفها القرشي (ولد عام ٦٩٦ هـ - ت: ٧٧٥ هـ) - في مقدمة تحقيقه ١/ ٥ - ٥٨ - بعدها - بترجمة ضافية وعرف بكتابه الجليل هذا ومؤلفاته الأخرى.

(٤) (١٤٩ ص).

(٥) كشف الظنون (٢/١٦٣٣)، ومؤلفه الحاج خليفة (١٠١٧ - ١٠٦٧ هـ)؛ مصطفى بن عبد الله مؤرخ بحاجة، تركي الأصل، مولده ووفاته بالقسطنطينية، تولى أعمالاً كتابية في الجيش العثماني، وانقطع في السنوات الأخيرة من حياته إلى تدريس العلوم، وكتابه هذا أنفع وأجمع ما كتب في موضوعه بالعربية، الأعلام ٧/ ٢٣٦ - ٢٣٧.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

والإرشاد وموجز الفرغاني في مجلد سماه "تكملة القدوري" ورتبه على ترتيب كتابه وأبوابه من غير تكرار مسأله إلا ما صعب ذكره بدون إعادة ذكره، قال: "ومن فهمه بعدما علمه كان كمن قرأ المختصرات الخمس".

وأوله: "الحمد لله الذي خلقنا" ثم شرح هذه التكملة كالقدوري، وأول الشرح، أما بعد: حمدا لله على نعمائه... إلخ، قال: لما كتبت كتاب التكملة عرضته على بعض المتفقهة فاستحسنه وارتضاه فالتمس مني أن أضم إلى المسائل شيئا من الدلائل المستخرجة من كلام المشايخ الكبار على سبيل الإيجاز والاختصار فأجبتة.

والكتاب توجد له نسخة خطية بالمكتبة المحمودية في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة برقم (٩٧٥).

ثامنا: وفاته:

توفي - رحمه الله - بعد عمر قضاه في التعلم والتعليم والإفتاء والمناظرة بدمشق سنة ثمان وتسعين - أو ثلاث وتسعين - وخمسمائة ودفن خارج باب الفراديس<sup>(١)</sup>.

---

(١) الجواهر المضية (٥٤٤/٢)، وباب الفراديس في شمال دمشق منسوب لمحلة خارج سورها، وقد خربت منذ عهد ابن عساكر، والفراديس بلغة الروم البساتين. تاريخ دمشق ٤٠٨/٢



الفصل الثاني: ترجمة القدوري (صاحب المتن)

أولاً: اسمه:

هو الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان الفقيه الحنفي.

ثانياً: نسبته:

بضم القاف والذال المهملة وسكون الواو وبعدها راء مهملة، نسبة إلى القدور التي هي جمع قَدْر، قال أبو الحسنات اللكنوي: "قيل: إنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها (قُدُورَة)، وقيل: نسبة إلى بيع القدور"<sup>(١)</sup>، ولم يذكر السمعاني في الأنساب سوى أنه نسبة إلى القدور فقط<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: مولده ونشأته وحياته ورحلاته:

ولد الإمام القدوري - رحمه الله - سنة اثنتين وستين وثلاثمائة (٣٦٢هـ)، وأخذ الفقه عن أبي عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني عن أحمد الجصاص عن عبيد الله أبي الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردعي عن موسى الرازي عن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

(١) الفوائد البهية (ص ٤٠)، واللكنوي: محمد عبدالحى الأنصاري، الهندي، عالم بالحديث والتراجم، من فقهاء الحنفية، له مؤلفات، الأعلام ٦ / ١٨٧.

(٢) الأنساب (٣٥٣ / ١٠)، والسمعاني: عبد الكريم بن محمد (٥٠٦ - ٥٦٢ هـ)، أبو سعد، مؤرخ رحالة، من حُفَظ الحديث، مولده ووفاته بمرو، الأعلام ٤ / ٥٥.

(٣) الفوائد البهية ص (٤٠)، ومحمد بن يحيى عده صاحب (الهداية) من أصحاب التخريج في المذهب؛ كان ببغداد، (ت بها: ٣٩٨ هـ)، كما في ص (٢٦٥ - ٢٦٦) منها، والجصاص سيذكره المصنف فتأتي ترجمته ص (٦١)، والكرخي: عبيد الله بن الحسين، كان شيخ الحنفية بالعراق، وانتهت إليه رئاسة المذهب، وله تصانيف، (ت: ٣٤٠ هـ)، كما في ص (١٣٩ - ١٤٠) منها، وأبو سعيد البردعي: أحمد بن الحسين، وقد

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

و لم تذكر كتب التراجم شيئا عن رحلاته ونشأته وحياته غير ما سبق، والظاهر أنه لم يرحل في طلب العلم فإنه كان صاحب مكانة علمية بارزة في بغداد، وكانت بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية، والعلماء بها متوافرون، فلعله نبغ في وقت مبكر وحصل الكثير، إضافة إلى كثرة الأشغال والمكانة العلمية المرموقة التي نالها حيث أصبح مرجع الأحناف في زمانه، ولعل كل هذا حال بينه وبين الرحلة في الطلب والله أعلم.

### رابعاً: عقيدته:

لقد أحسن - رحمه الله - في نصرة مذهب السلف حيث ردّ شهادة من يُظهر شتم السلف؛ كما تقدّم<sup>(١)</sup>، ونهيه عن القسم بغير الله، وقد نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قوله: المسألة بخلقه<sup>(٢)</sup> لا تجوز لأنه لا حقّ للمخلوق على الخالق فلا تجوز وفاقاً<sup>(٣)</sup>.

### خامساً: مكانته العلمية:

لقد حاز القدوري - رحمه الله - على مكانة علمية مرموقة بن علماء زمانه سواء الأحناف منهم أو غيرهم، وهذه فضيلة ومنزلة عظيمة قلّما تجتمع لأحد. قال الخطيب البغدادي - رحمه الله -: "لم يحدث إلا شيئاً يسيراً، كتبت عنه وكان

---

نقل المعلق عن الفاسي - في العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين - قوله بأنه انتهت إليه مشيخة الحنفية ببغداد، مع انقلاب اسمه عند الفاسي، وتوفي مقتولاً في وقعة القرامطة سنة ٣١٧ هـ، كما في ص (٢٦-٢٧) منها، وموسى هو أبو سهل بن نصر الرازي له ترجمة موجزة جدا في ص (٢٨٤) منها.

(١) ص (١٣).

(٢) أي بالمخلوقات.

(٣) التوسل والوسيلة النص رقم (٢٥٧)، ووفقاً: باتّفاق العلماء.

## ملخص الدلائل في تنقيح المسائل الدراسية

صدوقا، انتهت إليه بالعراق رئاسة أصحاب أبي حنيفة، وعظم عندهم قدره، وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر، جريء اللسان، مديما لتلاوة القرآن<sup>(١)</sup>.

وقال ابن كثير - رحمه الله - : "كان إماما بارعا عالما، وثبتا مناظرا"<sup>(٢)</sup>.

وقد بلغ كتابه مختصر القدوري مبلغا كبيرا في المذهب حتى صار إذا أطلق لفظ "الكتاب" لم ينصرف إلا لهذا المختصر؛ قال حاجي خليفة<sup>(٣)</sup> عنه: "هو الذي يطلق عليه لفظ "الكتاب" في المذهب، وهو متن متين معتبر متداول بين الأئمة والأعيان، وشهرته تغني عن البيان".

سادسا: آثاره:

اشتهر الإمام القدوري بجودة التصنيف وتنوعه، حتى حاز قدم السبق في كتب المذهب، واشتهرت مصنفاته بين العلماء، وكان لها الحظ الأوفر من القبول والانتشار، ومن تلك الكتب:

- ١ - المختصر، وهو المشهور بمختصر القدوري، وقد سبق كلام حاجي خليفة في الثناء عليه، وقد عدّد حاجي خليفة شروحه وذكر مؤلفيها، وعدّد مختصراته، ومن تصدّى لنظم مسائله، وذكر أن هذه الشروح والمختصرات والمنظومات كثيرة جدا.
- ٢ - شرح مختصر الكرخي، في عدة مجلدات.

(١) تاريخ بغداد ٤ / ٣٧٧، والخطيب (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ) هو: أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر أحد الحفاظ المؤرخين المقيمين، منشؤه ووفاته ببغداد، له مؤلفات كثيرة جدا، انظر الأعلام ١ / ١٧٢.

(٢) وفيات ثمان عشرة وأربعمئة، البداية والنهاية ١٢ / ٣٤، وابن كثير (٧٠١ - ٧٧٤ هـ) هو: إسماعيل بن عمر، حافظ مؤرخ فقيه، له مؤلفات كثيرة، انظر الأعلام ١ / ٣٢٠، وهو من أشهر تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى.

(٣) كشف الظنون (٢ / ١٦٣١).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

٣- التحريد في سبعة أسفار، وهو في الخلافيات، أملاه في سنة خمس وأربعمائة، وأبان فيه عن حفظه لما عند الدارقطني من أحاديث الأحكام وعللها، ويوجد منه المجلد الأول<sup>(١)</sup> مخطوط في (شستريتي) برقم (٣٥٢٣)، أما الجزء الثاني فهو فيها برقم (٣٥٧١)؛ وللثاني صورة (فلمية) في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية برقم (٨٥١٦)، ومن المخطوط ثلاثة أجزاء من نسخة أخرى (٣،٢،١) - ولم يتم بها الكتاب - في مكتبة أحمد الثالث بالأرقام (٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣)، ومنها صورة (فلمية) في المكتبة المركزية بالأرقام (١/٨٤٩٦) و(٢/٨٤٩٦) و(٨٤٩٧).

٤- التقريب الأول، في المسائل الخلافية بين أبي حنيفة وأصحابه مجردا عن الدلائل، في مجلد.

٥- التقريب الثاني، ذكر المسائل فيه بأدلتها، في عدة مجلدات.<sup>(٢)</sup>

### سابعاً: وفاته:

توفي هذ العالم الجليل الذي خدم العلم، وأفاد الفقه الحنفي والإسلامي عموماً بهذا التراث العظيم، يوم الأحد الخامس من رجب سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ببغداد<sup>(٣)</sup>، ودفن من يومه في درب أبي خلف<sup>(٤)</sup>، ثم نقل إلى تربة في شارع المنصور<sup>(٥)</sup>، ودفن بجانب أبي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي، رحم الله الجميع، وعمره ست وستون سنة.

(١) كما في الأعلام للزركلي ١/ ٢١٢.

(٢) انظر النجوم الزاهرة (٢٤/٥).

(٣) وفيات الأعيان (ترجمة ٢٩) والمراجع المتقدمة.

(٤) في قطيعة الربيع ببغداد كما في تاريخ بغداد ١٠/ ٣٨٧ وله ذكر سابق في ٨/ ٣٨٩.

(٥) في تاريخ بغداد ١٠/ ٣٥٥ ذكر مقبرته، وفي ١/ ١٣ أن بقره نهر من أنهار الكرخ التي هي روافد لدجلة.

الفصل الثالث: شرح الخلاصة ومتن القدوري ومنزلتهما بين كتب الحنفية

المبحث الأول: أهمية الكتاب

تبدو أهمية هذا الكتاب (خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل) أنه شرح لمتن مختصر معتمد عند الحنفية؛ والمعروف عندهم بـ (مختصر القدوري) للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان المعروف بـ "القدروي" توفي سنة (٤٢٨هـ) الذي: "كان صدوقاً، انتهت إليه بالعراق رئاسة أصحاب أبي حنيفة وعظم عندهم قدره، وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر"<sup>(١)</sup>.

وهذا المتن من المتون المعتبرة عندهم، (ويرى الإمام اللكنوي أنه قد كثر اعتماد المتأخرين على:

١ - الوقاية.

٢ - كنز الدقائق.

٣ - المختار.

٤ - مجمع البحرين.

٥ - مختصر القدوري.

وذلك لما علموا من جلاله مؤلفيها والتزامهم إيراد مسائل يعتمد عليها.

وأشهرها ذكراً وأقواها اعتماداً:

١ - الوقاية.

٢ - الكنز.

(١) النجوم الزاهرة (٢٤/٥)، كما تقدم في ترجمته.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

٣- ومختصر القدوري.

وهي المرادة بقولهم: "المتون الثلاثة" ...

ولعل أشهر هذه المتون - وأكثرها استعمالا عند علماء عصرنا - هما:

١- مختصر القدوري فهو "الكتاب" عندهم، وهو فوق المتون.

٢- وكنز الدقائق<sup>(١)</sup>.

وقال حاجي خليفة<sup>(٢)</sup> عن هذا المتن: "وهو الذي يطلق عليه لفظ "الكتاب" في

المذهب، وهو متن متين معتبر متداول بين الأئمة الأعيان وشهرته تغني عن البيان".

قلت: ولأهمية هذا المتن وجلالة مؤلفه فقد عُنِيَ كثير من علماء الحنفية بشرحه،

منهم الإمام حسام الدين الرازي هذا وسماه: "خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل"، وقد

وصف حاجي خليفة<sup>(٣)</sup> هذا الشرح بأنه "شرح مفيد مختصر نافع"، ووصفه أيضا بأنه

شرح ممزوج<sup>(٤)</sup>.

أما كتاب "خلاصة الدلائل" فتتجلى أهميته من اهتمام العلماء به، وقد ذكر حاجي

خليفة عناية بعض أكابر العلماء بهذا الشرح فقال: "وعليه:

١- ثلاثة تعاليق لابن صبيح أحمد بن عثمان التركماني<sup>(٥)</sup>؛

---

(١) المذهب عند الحنفية ص (٩٣ - ٩٤)، وما جاء في وصف مختصر القدوري نقله عن: الطريقة الواضحة ص (٣٤٨).

(٢) كشف الظنون (١٦٣١/٢).

(٣) المصدر نفسه (١٦٣٢/٢).

(٤) لما شبهه بشرح آخر للقدوري اسمه (جَدَقُ العيون) لعبد الله بن حسين بن حسن بن حامد، كشف الظنون (١٦٣٤/٢).

(٥) قال عنه الذهبي: من علماء القاهرة، وذكر الحافظ ابن حجر أن له سبعة عشر مؤلفا، وغالبها لم يكمل،

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الدراسة

- أ- الأولى: في حل مشكلاته.
- ب - والثانية: فيما أهمله من المسائل.
- ج - والثالث في أحاديثه والكلام عليها<sup>(١)</sup>.
- وهذا الأخير وقفت له على نسختين خطيتين:
- أولاهما: في المكتبة الوطنية بباريس رقم (٣٩٤).
- وثانيتهما: من مخطوطات المكتبة الأحمدية في حلب، وهي من محفوظات مكتبة الأسد في دمشق برقم (١٣٥٠٩) في فيلم رقم (٨١٣٠).
- ٢- وخرج الشيخ عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي أحاديثه وسماه (الطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث خلاصة الدلائل ...) <sup>(٢)</sup>.
- ١٠ لهذا نجد الشيخ عبد القادر القرشي قال في ترجمة الإمام حسام الدين الرازي<sup>(٣)</sup>:
- "وضع كتابا نفيسا على "مختصر القدوري" سماه: "خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل"، ثم قال القرشي: "وهذا كتابي الذي حفظته في الفقه، وخرجت أحاديثه في مجلد ضخيم ووضعت عليه شرحا، وصلت فيه إلى كتاب الشركة من كتابتي لهذه الترجمة - يعني ترجمة مؤلفه حسام الدين - في يوم الجمعة ثامن شوال سنة تسع وخمسين [وسبعمائة] ألقيته في الدروس التي أدرّس فيها..."
- ١٥

---

وأنه: له كلام على أحاديث الهداية وعلى الخلاصة، وتوفي عام (٧٧٤هـ)، الدرر الكامنة (٩٨/١)، وفيها أن الكثير من المؤلفات التي ذكرها يُنسب لأخيه علاء الدين..

(١) كشف الظنون ١/ ١٦٣٢.

(٢) المصدر نفسه (١٦٣١/٢-١٦٣٣).

(٣) الجواهر المضية (٥٤٣/٢).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الدراسة

وما ذكره حاجي خليفة <sup>(١)</sup> من أنه خرج أحاديثه وسماه "الطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث خلاصة الدلائل" وأنه فرغ من تبييضه سنة (٧٣٠هـ) يُفيد أنه خرج أحاديثه أولاً، ثم بدأ في شرحه ووصل إلى كتاب الشركة - في الشرح - سنة (٧٥٩هـ).

واهتمام الشيخ القرشي بهذا الكتاب كان كبيراً فلم يقتصر على تخريج أحاديثه وشرحه - كما تقدم، بل نبّه - أيضاً - على أوهام وقعت فيه، فقد قال: "وقد وقع في كتاب "الهداية" و"الخلاصة" أوهام كثيرة، غير ما ذكرته، قد بينت ذلك في كتابي "العناية بمعرفة أحاديث الهداية" وكتابي "الطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث خلاصة الدلائل"، وفي كتابي "تهذيب الأسماء" <sup>(٢)</sup>.

ومن خدم هذا الكتاب - أيضاً - لأهميته الشيخ ابن صبيح أحمد بن عثمان التركماني (ت ٧٤٤هـ)، فله عليه ثلاثة تعليقات سبق ذكرها.

### المبحث الثاني: وصف النسخ الخطية لكتاب خلاصة الدلائل في تنقيح

#### المسائل:

أولاً: النسخة المصورة والمحفوظة في مكتبة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى والمسجلة برقم: (٤٥١) في مكتبة المعهد المذكور، وقد ورد ذكرها في (فهرس الفقه الحنفي) لمكتبة المعهد في (ص ١٨٧)، والمعلومات الواردة فيه مطابقة لأوصافها للنسخة المصورة من مكتبة مراد ملا والمحفوظة فيها برقم (٨٩٨)، وقد

(١) كشف الظنون (١٦٣٢/٢).

(٢) الجواهر المضية (٥٨٨/٤-٥٨٩)، وذكر المحقق د/عبد الفتاح الحلو - رحمه الله - في مقدمة تحقيقه كتابيه: "العناية" ص (٥١-٥٢)، و"تهذيب الأسماء" في ص (٤٤)، أما كتابه "الطرق والوسائل" فقد ذكر له تسميتين أخريين - في ص (٥١) -: وقد بحثت عنه بحثاً كثيراً في فهارس المخطوطات فلم أقف لوجوده على أثر.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

ورد في هذا الفهرس أن مصدرها المكتبة السليمانية بتركيا برقم (٨٨٤) فيها وليس ذلك بصحيح.

وهذه النسخة اسم ناسخها: يوسف بن حسين بن العجمي بتاريخ (٦٧٨هـ) وعدد أوراقها (١٦٤) ورقة ذات وجهين.

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً لأسباب عديدة:

١- أنها أقدم النسخ تاريخاً، وإن كنت وقفت أخيراً على نسخة أقدم منها بما يزيد على سبعين سنة - كما سيأتي في وصفها - إلا أنها دون هذه النسخة من حيث الترجيح.

٢- أن هذه النسخة واضحة الكتابة جيدة الخط مقروءة في معظمها، ما عدا مواضع يسيرة في أسفل اللوحات مطموسة بسبب تمزيق في الأصل، وماعدا لوحتين منها جاء نصف كل منهما - طويلاً - بخط باهت كالمطموس<sup>(١)</sup>.

٣- أنها مقابلة على الأصل الذي نقلت منه، ويدل على ذلك أنها تتخللها (دوائر منقوطة)<sup>(٢)</sup>، إضافة إلى التصريح بمقابلتها في مواضع يسيرة حيث وردت كلمة (قوبل) الدالة صراحة على المقابلة؛ كما هو موجود في آخر كتاب الأضحية.

٤- عناية ناسخها بضبط نصها من حيث إلحاق الكلمات الساقطة بالهامش وكتابة "صح" بعد الكلمة أو الجملة الملحقة.

٥- أنها ضبطت بعض كلماتها بالشكل، واعتنت ناسخها بإثبات علامات الإهمال في بعض حروفها مثل حرف "ح" تحت الحاء المهملة وثلاث نقاط تحت السين المهملة،

(١) انظر ص (٢٤١) هامش (٥).

(٢) انظر تدريب الراوي (٥٠٢).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الدراسة

كما جاء تحت (سين) (آس) (ص ٢٥٢) في كتاب عمر بن الخطاب عليه السلام إلى أبي موسى الأشعري عليه السلام الذي يأمره فيه بالمساواة، كما أنه قد يرسم علامة فوق كلمتين بينهما جملة؛ وهي مثل رأس الهمزة (ء)، أو رأس (ص) ليدلّ على كون مرجع الضمير في الثانية يعود على الأولى، وذلك حين يخشى الالتباس في مرجع الضمير <sup>(١)</sup>.

٥ - أنه يضع علامة كعلامة المد عند بداية كل مسألة في الغالب؛ لتمييز بداية المسألة، أو الفقرة عما قبلها.

٧ - أن ناسخها أثبت عليها فروقاً لأكثر من نسخة قوبلت عليها فاستعمل لذلك رسم حرف (خ) <sup>(٢)</sup> فوق الكلمة في الهامش، أو حرف (ن) <sup>(٣)</sup>، وكذلك أنها كانت متداولة بين أهل العلم حيث قرأها بعضهم؛ والذي يدل على ذلك مجئ كلمة (بلغ) في الهامش؛ في موضعين، والتي تعني أنه بلغت قراءته لها في أحد المجالس إلى هذا الموضع <sup>(٤)</sup>.

ثانياً: نسخة من مكتبة جامعة الرياض وهي التي وقفت عليها أخيراً وتاريخ نسخها كان عام (٦٠٧هـ)، وعدد أوراقها (١٣٦) ورقة وتتصف بما يلي:

- 
- (١) انظر ص (٣٥٢) هامش (٣)، وص (٣٥٣) هامش (٢)، وص (٣٥٤) هامش (٣).
- (٢) كما في ص (٨) هامش (٢)، وص (١٠) هامش (١)، وص (١٢) هامش (٢)، وص (٣٢٦) هامش (٤)، وص (٣٣٣) هامش (١)، وص (٣٥١) هامش (٧)، وص (٣٨٨) هامش (٣).
- (٣) كما في ص (٣٠٦) هامش (٢)، وص (٣٩٧) هامش (٤)، وربما رسم الناسخ كلمة في الصلب ولم يجود كتابتها فأعاد كتابتها في الهامش كما في ص (٢٧٩) هامش (٢) وكتب رمز (ن) فوق الكلمة المقابلة بالهامش، والغالب في مثل هذا أن يكتب فوقها (بيان) بدل النون، كما سيأتي في فقرة (و) من النقطة الخامسة من (منهج التحقيق).

- (٤) مثل ما في ص (١٠١) هامش (٢)، وص (٢٦٥) هامش (١).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل

### الدراسة

- ١- أنها بخط متوسط مقروء، ويأتي فيها ذكر المسائل بعدما يشبه الدائرة الخالية.
  - ٢- النسخة بها آثار رطوبة وبلل.
  - ٣- اللوحة الأولى منها فيها طمس ظاهر وتمزيق في أصلها.
  - ٤- لم ترد لوحة العنوان ولهذا اجتهد الم فهرس فكتب عليها - في بطاقة المعلومات الخاصة بالجامعة - أن عنوان المخطوط هو: "النافع شرح القدوري"، وهو واهم في ذلك بلا شك؛ حيث جاء في كشف الظنون (١٩٢٢/٢) أن هذه التسمية لشرح آخر غير الخلاصة، ويُنظر قبله ما تقدّم في كشف الظنون (١٦٣٢/٢-١٦٣٣)، حيث أشار إلى هذا الاسم ضمن شروح القدوري، أما المخطوطة فهي نسخة من نسخ الخلاصة بالتأكيد.
  - ٥- يوجد طمس في كثير من اللوحات بسبب الرطوبة والبلل في أسفل اللوحات.
  - ٦- النسخة فيها سقط جاء في أكثر من موضع من كتاب العتق حيث قابلت (كتاب العتق) فيها بنسخة الأصل فتبيّن لي وجود السقط والخلل في عدة مواضع فيه، ثم قابلت كتاب الأشربة ووجدت أمثلة أخرى من السقط والخلل في هذا الكتاب أيضا.
  - فكل هذه الأمور المتقدمة جعلتني لا ألتفت إلى هذه النسخة مع قدم تاريخها وتبيّن لي أنها متأخرة الرتبة في الترجيح بين النسخ.
- ١٥
- ثالثا: النسخة المحفوظة صورتها في مكتبة معهد البحوث بجامعة أم القرى برقم (٤٦٤) والواردة في (فهرس الفقه الحنفي) في صفحة (١٧٦) وأصلها محفوظ بمكتبة (أيا صوفيا) برقم (١٢٦١) بتركيا، وعدد أوراقها (١٦١) ورقة، وتاريخ نسخها في سنة (٦٩٩هـ)، ولم أجد النسخة في مكتبة المعهد المذكور؛ فلهذا اضطررت إلى تصويرها من تركيا، وقد جعلتها نسخة مساعدة حيث أنها تالية في الرتبة لنسخة الأصل، وذلك لأكثر من سبب كما يلي:
- ٢٠

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الدراسة

- ١- تأخر تاريخ نسخها عن تاريخ نسخة الأصل.
- ٢- التباس خط الضرب فيها على الكلمات التي يراد نفيها عن النسخة في - بعض المواضع - بالخط الذي يوجد فوق عبارات المتن والذي هو من ميزات هذه النسخة كما في (ص ٢٠٦) هامش (٥)، و(ص ٢١٨) هامش (١)، (ص ٢٢٥) هامش (٤).
- ٣- سقط بعض الكلمات منها كما يظهر في التنبيه عليه في عدد من الحواشي، وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ص).

رابعاً: النسخة المحفوظة صورتها في مكتبة معهد البحوث بجامعة أم القرى برقم (٤٤٨) والواردة في فهرست الفقه الحنفي (ص ١٧٧) وأصلها محفوظ بمكتبة مراد ملا برقم (٩٠٣) بتركيا، وعدد أوراقها (٢٤٤) ورقة، وتاريخ نسخها (٦٧١هـ)، ولم أجد النسخة في مكتبة المعهد المذكور ولهذا اضطررت إلى تصويرها من تركيا، وقد جعلتها نسخة مساعدة حيث إنها تالية في الرتبة لنسخة الأصل لأنها متأخرة التاريخ عنها ولأنها غير واضحة في حروف كتابتها، حيث تتراوح حروفها وكلماتها بين الظهور والخفاء ويتخللها سقط واختلاف في بعض الكلمات كما يظهر في حواشي التعليق في عدة مواضع، وقد رمزت لهذه النسخة برمز (م).

خامساً: النسخة المحفوظة في مكتبة المعهد المذكور برقم (٤٤٥) وتاريخ نسخها في عام (٧٢٦هـ) وعدد أوراقها (١٧٩) ورقة، وأصلها من مكتبة بشير أغا في مكتبة السلمانية بتركيا، وقد رمزت لها برمز (بش).

سادساً: نسخة كثيرة الإلحاقات والحواشي، وناسخها (يحيى بن أحمد البابرلي) في عام (٧٤٨هـ)، وصورتها محفوظة بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض برقم (٦/٤٢٤)

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الدراسة

من مجموعة أورشليم القدس، وقد رمزت لها برمز (ف).

سابعاً: النسخة الأزهرية المحفوظة في مكتبة المعهد المذكور آنفا برقم (١٩٧)، وتاريخ نسخها في عام (٩٦٩هـ)، وعدد أوراقها (٢٠٥) ورقة، وهي مخرومة في أثناء (كتاب الفرائض) بمقدار ورقة أو ورقتين، وقد رمزت لها برمز (ر).

ثامناً: النسخة المحفوظة في مكتبة المعهد المذكور برقم (٤٤٤)، وتاريخ نسخها في عام (١٠٠١هـ)، وعدد أوراقها (١٧٩) ورقة، وأصلها في مكتبة حكيم أوغلو في السلیمانیة بتركيا، وقد رمزت لها برمز (سح).

تاسعاً: النسخة الأزهرية المحفوظة في مكتبة معهد المخطوطات برقم (٣٨٠) وتاريخ نسخها غير معروف وعدد أوراقها (٢٣٧) ورقة، وجاءت فيها عناوين متعددة في داخل كتاب الفرائض لم ترد في بقية النسخ، وخطها غليظ. وقد رمزت لها برمز (هـ).

عاشراً: نسخة برلين، وهي مودعة في مكتبة معهد المخطوطات بجامعة أم القرى برقم (٤٨٣) وتاريخ نسخها غير معروف وعدد أوراقها (١٢٨) ورقة وهي مخرومة من آخرها حيث انتهت في أثناء كتاب السير، وقد رمزت لها بحرف (ب).

حادي عشر: نسخة محفوظة بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (١٣٢١)، وتاريخ نسخها في سنة (٧٣٣هـ)، وعدد أوراقها (٢٢٥) ورقة، وقد رمزت لها برمز (أ).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الدراسة

ثاني عشر: نسخة خطها دقيق جدا، وهي كثيرة الحواشي في هوامشها وبين سطور أوائل لوحاتها، تحمل رقم (١٠٣٠٢)، في مركز الملك فيصل بالرياض، وعدد أوراقها (١٣٩) ورقة، وجعلت لها رمز (شع).

أما نسختا المتن فهما من المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، وصورُهما محفوظة في قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية.

-النسخة الأولى في فيلم رقم (٦٧٠٠) وتقع في (١٠٥) أوراق، وتاريخ نسخها عام ٩٧١هـ وخطها جميل، ويظهر أنها أضبط من النسخة الأخرى. وقد رمزت لها برمز (م١).

-النسخة الثانية في فيلم رقم (٢/٦٧٠٤) وتقع في (١٤٩) ورقة، وتاريخ نسخها عام ٩٥٠هـ وخطها غليظ يميل إلى الخط الفارسي. وقد رمزت لها برمز (م٢).

*Handwritten signature*

عليه من فضل أبيه الغني

10-11-12

مجلس

[illegible]

五

١١٠

عالم قلندر الخياص در بیان این اشعار

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة لكل من اراد ان يتعلم  
الدين والادب والعلوم  
والفنون والسياسة  
والاقتصاد والعلوم  
الطبية والعلوم  
الرياضية والعلوم  
الاجتماعية والعلوم  
الطبيعية والعلوم  
الانسانية والعلوم  
التي لا تحصى ولا تعد  
والذي جعل القرآن  
مدرسة لكل من اراد  
ان يتعلم الدين والادب  
والعلوم والفنون  
والسياسة والاقتصاد  
والعلوم الطبية والعلوم  
الرياضية والعلوم  
الاجتماعية والعلوم  
الطبيعية والعلوم  
الانسانية والعلوم  
التي لا تحصى ولا تعد  
والذي جعل القرآن  
مدرسة لكل من اراد  
ان يتعلم الدين والادب  
والعلوم والفنون  
والسياسة والاقتصاد  
والعلوم الطبية والعلوم  
الرياضية والعلوم  
الاجتماعية والعلوم  
الطبيعية والعلوم  
الانسانية والعلوم  
التي لا تحصى ولا تعد

1862

سید محمد



المطلب من العلم والادب تحريفاً فافهم العلم ان لصحرا  
اماوا الحد ينكر ارا في الصحرا الصما قد ارا

مكتبه من عمل السيرة والراجحي لطل السيرة

من عمل الحسنات والراحمي لطلوعه الحفي  
محمد بن عبد الله الطاهر الجعفي في الرابع المذكور

لطیف الصبر و الشیخا و ابنه

شيخ القدر في حقايق الدين والدار

三

عز وجل ان الله على كل شيء شهيد  
رضي الله عنه وارضاه وجماله منتهى  
كله

مجلسه

Murat Molla Halk Kütüphanesi  
 Eski No : 898  
 Yeni No : 673  
 Tasnif No : 397.4

نسخة خلاصة الدلائل  
نسخة مراد ملا رقم (٨٩٨)  
نسخة (الأصل)

مُخرَج من مخطوطة (خلاصة الدلائل)  
نسخة مراد ملازم (١٩٦٨)  
من كتاب (الصفاق)  
نسخة الأصل

لأن ربح الصلوات يستدعي الغنى إذا أوجب على الفقير ليس بأولى من الإلحاح  
 له وإذا كان ثلثان الثواب مما يغني عليه بشفعة أربيه فبها ردت سبيلها وإن باع  
 بربها عدة شفعة جاز عند علي خضعة لأن اللاب حتى ثم تلك عدة ما لا يربى منه  
 بيع العورض منفعته الثواب إلا يتكلف فكان في كل نظر الجلبين لا يبيع العتار  
 لأنه مأمون للثمن وقطاه وهو التماس للجزء من المنافع البغيعة لعدم ولا يبيته كسائر  
 الأثارب وإذا كان للرب من الثواب مالاً مدبر به فاهتمامه فاهتمامه فاهتمامه لا يبيع  
 حتى يتمكن عنه حاجة فالعبد السليم كل من كتب إذا ذكر إذا أحسن إليه  
 بالمعروف وإن كان له مالاً يدرى جنى فمضى عليها بغير أن لا يبيع حتى يراه  
 دفع المال إلى غيره فأنكره من غير ولا يلهى وإذا من صاحب الكربة وإذا فعني  
 التناهي للولد والوالدين وذوي الأرحام بالشفعة نصت من سقطت لأن الغنى  
 التناهي لا يستدانه عليه إلا ما حله محضه ثلاث شفعة الزوجة فأربا أجرة من  
 وجه ودعوى عن الاحتباس وإذا أذن التناهي لا يستدانه بقدره ذلك إذا  
 عليه كما يرايون فلا تستقط وعلى المولى أن يفتي على عبده وإنه لثقله عليه السلام  
 إنهم أخرجوا ثم جعلهم الله تحت أيديكم فأطعمهم منها بطونكم وأكسهم مما يلبسون  
 كما تركهمهم إلا يطعمون فأنهم لم يدم وخلق سلككم فوالا يرضى الجنة  
 سبيح الملكة فأنما شفع من ذلك وكان لها كتب اكتساباً واستعمالاً فمما ملك  
 المولى فصار كما تفتاق من ثلثه وهو أدلى من أبيع الزينة نظر الجلبين من أن يملك  
 لها كسب اجبه المولى على بيعه لأن أبقاها على ماله ولا حاجة منه مودع الأهل  
 إلا الذي يبيع حتى يخرجهم ٥ والله أعلم بالصواب

[illegible]



وإذا تعلق

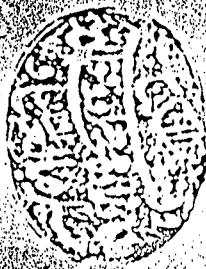
ببها اربعة بالضعف فاذا ضربت نصف مسئلة في الاولي حصل ما ينبغي  
 منها تصحيح المسائل وكل من كان له من المسئلة الاولي شي فليضرب بها صحته  
 من المسئلة الثانية ان كان كانت متساوية اربعة ونفعها ان كانت متوافقة  
 لا ان المسئلة قد تضاعفت بالضرب فمما عطف فسيبده منها ومن كان له من  
 المسئلة الثانية شي فليضرب به تركه فيبدا اربعة ونفعها ان كانت متوافقة  
 وقد قدرت شيئا لانه اذا صححت المسئلة المتساوية وارادت معرفة ما يوجب  
 كل واحد من جملة الدرهم قسمت ما صححت من المسئلة على ثلثه واربعة من ثلثها  
 خرج اخذت له من سهام كل ارب جهة وانا خرج الدرهم على هذا العدد  
 لانه عدد يشتمل على كل الاجزاء المنسوبة كالضعف والى نصف الثمن والثلث  
 والى ثلث الثمن وجميعا ثلث النواضير خرج على عدد لا يظهر فيه الاكسر مثلا ان كان  
 ومثال اذ اقامت عن امرأة وابنتيها بثلثين في المسئلة فيكون الصحيح من ثلثها  
 واربعتين ثم ما شئت اعدى الى البتير قبل التسمة على ثلثي بنت وخرج ومسلما  
 من اربعة وجميعها من الاولي لا يتقسم عليها ولا يوافقها فاضرب مسئلتها في  
 الاولي ان كان ما به واشتريه تسعين منها تصح المسائل وان اردت قسمة على  
 ما ذكره ههنا منه واربعة من كل واحد من المسائل اربعة وهو جهة الحصة  
 ولا لا اردت معرفة نصيب الزوجة من المسئلة الاولي هو اربعة وعشرون  
 منها اخذت اكل اربعة جهة فكان لها ثلث جبات وهو ثلث الدرهم وكل  
 من اربعة عشر جزء وهو ربع درهم وربع سدرين درهم وللمنت من الاولي  
 سبع جبات وهو ثلث درهم وشهد من ثلث درهم والمزوج من المسئلة الثانية سبعة  
 اشهر وقدره من الدرهم جهة وثلث ارباع جهة وللمنت منه ولا يرضع منه  
 حبات ونصف جهة وعلى هذا ماس في الفلك ان شاء الله تعالى فهنا اخر ما انتهى  
 اليه وقد وقعنا باضيحا وبناه المشعان واليه الرجعية والعمود والعقار  
 والنجاة والامتنان ان شاء الله اكرمهم اجمعين ٥

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وآله  
 ووارثي الفراع منه على يد العبد الفقير الى رحمة الله تعالى محمد بن محمد  
 كل الخير وكسره ثامن شهر رجب سنة ١١٠٠



مخوذج من مخطوطة (خلاصة الدلائل)  
 نسخة من مخطوطة (١٩٨)  
 للوحة الأخيرة  
 نسخة (الأصل)

1
F
903
677
297.4



۷۷۷

على أن مخطوطة (خلاصة الدلائل)  
نسخه مراد ملا قسم (٩.٣)

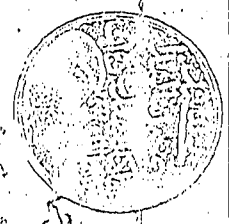
وَمَا ظَلَمَ أَحَدٌ فِيهَا مَا نَزَّلْنَا وَالْبَعْضُ فِي يَدَيْهِمْ وَإِذَا نَزَّلْنَاهُ

محورج سر خطوطه (خلاصه الدلائل)  
نسخه مرار فالا شمس (۹.۳)  
مكتابه المتفق .



خروج طوطوط

الكتاب  
الاسم



مكتبة جامعة القاهرة

باب الام

١٢٦١

باب الفخر ربح على طوطوط

يا ام الكتاب ربح واني ربحي واني ربحي واني ربحي  
انظر لاجلها ايضا وكما انهم لم يردوا المشايخ

الشيخ  
ابن الجوزي  
ابن القيم

باب الفخر ربح على طوطوط  
يا ام الكتاب ربح واني ربحي واني ربحي واني ربحي  
انظر لاجلها ايضا وكما انهم لم يردوا المشايخ



منقول عن مصنفات المصنفين

باب الفخر ربح على طوطوط  
يا ام الكتاب ربح واني ربحي واني ربحي واني ربحي  
انظر لاجلها ايضا وكما انهم لم يردوا المشايخ

باب الفخر ربح على طوطوط

باب الفخر ربح على طوطوط

غلاف مخطوطة (خلاصة الالسنه)  
ن ح ا ب صوفيا

فتأخذه الكافر ولا يندري قتيلا فيه الكافر والمسلمه كرهه ولا يقرب على التقدير لان وجهي بالظلمات  
 مستند على الذي اذا احيى على التقدير ليس بالحي والحياب له وان كان لا يزال الانسان على الحي  
 يستند اليه وقد بينا كما وان لم يوجد ما فيه من نفعه كما نفعنا على حقيقته لان الذي جرت  
 القلوب على ما لا يرى من نفع العروض من نفعه للناحية من وجهه فلا بد ان يكون ذلك نظرا  
 الى ما يندرج عليه القائل لا بد ما مورثا تلف وقالوا وهو الذي لم يولد من غير نفع المتاع  
 لعدم ولا يندرج عليه كتاب الماتين وان كان لا يزال الانسان على ما لا يولد من نفعه فالتفقا منه  
 في غير ما انزلهما جرت الملاك عند الحاجة قال عليه السلام ان الكافر لا يولد من  
 اذا احدثتم اليه بالمعروف وان كان له مال في يد اجني فانفق عليها فيه اذ ان القاصي  
 صير له من دفع المال الى غيره عاويهم من غير ولد ولا ذن من صاحب المولاه واذا  
 فحق القاصي للمال والولد له وكل اركان النفعه وصحت مدة شغلها لان انا قد  
 التامني والاستلان عليه لا نفعه ولا نفعه بخلاف نفعه الزوجه لا نفعه لاجل حقه من حقه  
 ووضعت الجسد ان اذ ان الناحية لا يستدل به صار له نفعه كذا في اللزوم فلا ينفق  
 وعلى اللزوم ان ينفق على غيره وامنه لقوله عليه السلام انهم اخوان جعلهم الله تحت ابيهم  
 فاطعه من ما تطلعون واكتسبون ولا تكفرون ما لا تطعون فانهم جميعهم  
 انه مثلهم وانك لا تدخل للدين في المالكه فان تسع من ذلك وكان لها كسب الكسب  
 وانفقوا لان ما فيها ملكا لانها ايضا كذا لانها في من كاله وهو يولد من نفع لان فيه نفعها  
 للحا يندرج ان لم يكن لها كسبها في الدين على ما لانها في نفعها على ملكه والماله هو  
 يولد في الماله لان الذي يندرج في جميعهم  
 كذا

الخناق

مجموع من مخطوطة (خلاصة الدلائل)  
 نسخة آيا صوفيا من كتاب (الفناني)



غلاف مخطوطة منه (مختصر القديري)  
 من نسخة المحمديّة التي رزها (١٧٢)

١٦٤  
 ١٧٢

قد وضع هذا الكتاب المشافىب المشافىب  
 في سنة الفقه سنة حسن افندي في سنة  
 الجماري في سنة الفقه في سنة الفقه في سنة  
 الفقه في سنة الفقه في سنة الفقه في سنة  
 الفقه في سنة الفقه في سنة الفقه في سنة

في سنة الفقه في سنة الفقه في سنة  
 الفقه في سنة الفقه في سنة الفقه في سنة

١٧٢  
 ١٧٢

في سنة الفقه في سنة الفقه في سنة  
 الفقه في سنة الفقه في سنة الفقه في سنة



ار فداي حرم تارك اداستتلك فقد عنتي نوري الهولي المعنى و لم  
 بينو و كذلك انا قال و ساك حرم تارك اداستتلك  
 بدنياك ادا قال اذمنة و منجك ح و انا قال لا مللنا بل عليك  
 و ليس بل بل عليك و نوري به الحريمه عنتي خانه نيم نيم  
 و كذلك كخايات العنتي و انا قال لا مللنا بل عليك  
 و نوري العنتي لم يمين خانه قال انا ناني و يست عنتي فلك  
 ادا قال انا مللنا حواي اداي مولوي عنتي خانه قال يا ناني  
 و يا ناني لم يمين خانه قال الغلام لا يولد مثل انا مللنا

علي يوربه واحداده وحدانته اذا كانوا اقربا قال  
خالقونه في دينه ولوجب الفقه مع اختلافه خالف الدنيا الكثرية  
والاخرى والاحمد والحمدات والولد وولد الولد  
بشارك الاول في نفقة يوربه احدى الفقه الكثرية  
بحرم اذا كان صغيرا اذ كانت امرأة بالغة فقيرة اذا  
ذكر زيدا اعمى فقيل في ذلك على عهد الميراث  
وجب نفقة الزينة بالغاثة والارث البالغ الزنى على  
يوربه اذ اعمى ارب الثلثة وعلى ارم الثلث ولا  
يجب نفقة مع اختلاف الدين واليه على الغير  
واذا كان الارث الغائب والفقير فيه بنفقة يوربه فيه  
وان يبالغ ابوه ساعده في فقيره اذ غيبا بنفقة  
وان يبالغ العمار لم يجوز وان كان الارث الغائب والفقير  
يد يوربه فانفق منه لم يفيم اذ كان له مال اذ غيب  
فانفق عليه ما يغنيه من القاضى وفى واذا قضى القاضى  
للولد والارثى وذوي الارحام بالنفقة فنفقة  
سمعت الارث ياذن القاضى في الاستدانة عليه ولي  
المولى ان يتخير على عبده ورأسه فان استخ كان من ذل  
لهما كسب اكتسبا وانفق دلت لم يكن لهما كسبي  
المولى على نفقة ما اديعها كما

بابا یحییٰ بن اسماعیل

مُؤَدِّجٌ مِنْ مَخْطُوطَةٍ مِثْنِ (مُخْتَصَرِ الْقُدُورِ)  
الَّتِي رَفَعَهَا (١/٢) مِنْ كِتَابِ الْعِتَاقِ

سهام كل واحد في الزكاة لم أقسم ما يقع على ما هو  
 منه الفريضة يخرج حصة للارث ولم أقسم من ذلك  
 الزكاة حتى بان احد الورثة فان كان ما يعينه من  
 الميت الاول تنقسم على عدد ورثته فحصة كل وارث  
 مما جعلت منه الميراث الاول وان لم تنقسم حصته فزوجة  
 الميت الثاني بالطريقة التي ذكرناها لم ترضها حصة  
 الميراثين في الاخير ان لم يكن بينه سهام الميت الثاني  
 وما جعلت منه فريضة موافقة فان كانت بينهما  
 موافقة فاقرب وفقا للميراث الثاني في الاخير  
 فان جعلت حصته منها الميراثين وكان كل واحد له  
 في الميراث الاول موقوف فمما جعلت منه الميراث  
 الثاني ومن كان له من الميراث الثاني شيء  
 مفروب في مركز الميت الثاني فاقرب منه  
 الميراثية وارث موفقه ما يعينه كل واحد من

حيات الادوي قسم ما هو منه الميراث

على ما يليه والارثين فخرج الحق

من سهام كل واحد حصة

بم الكفاية لله

وصلة في الله

على خطي

والشعبه

١٧٧٢

دفعه

عسل

مخرج من مخطوطة من (مختصر التدوير)  
 التي مررها (١/٢) اللوحة الأخيرة

درق خط

فان قيدا لغزيفة فبالربيعة قيدا لغزيفا فبالربيعة فبالربيعة  
الغزيفة في الغزيفة قيدا لغزيفا فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة  
بعد الغزيفة قيدا لغزيفا فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة

بالمعنى فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة

و



بالمعنى فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة  
بالمعنى فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة  
بالمعنى فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة

بالمعنى فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة  
بالمعنى فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة  
بالمعنى فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة

بالمعنى فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة  
بالمعنى فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة  
بالمعنى فبالربيعة فبالربيعة فبالربيعة

غلاف مخطوطة من (مختصر العذري)  
من نسخة المخطوطة التي رزها (٢١٢)

رضي الله عنه واذ قال له مثله انت طابق بيدي بل الحزني لم يرض  
 وان قال لصديق انت مثل من لم يعترف وان قال حاله انت الا  
 من عتق واذ قال له الرجل اريد محرم فقلت عتق عليه فقلت  
 اذا اعتق لولي بعض عتق عتق ذاك البعض وليس في يديه  
 يمينه لو لا عتق ابي صفيته رضي الله عنه وذاك ابو يوسف  
 رحمه الله ما انت عتق كله واذ كان العبد بين شريكين  
 فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان من نصيبه فله بالحق  
 ان شاء عتق وان شاء فخر شريكه فله نصيبه وان شاء  
 استسحق العبد وان كان المبتق يعسر فاذا تفرق بالخيال  
 شاء عتق وان شاء استسحق وقال ابو يوسف رحمه  
 الله ما انت ليس له الا اللعان مع الياس والتسعاية  
 مع الاخير واذ اشتد ري رجلان ابا عبد الله عتق  
 نصيب الابي لاضمان عليه وكذا لك اذا ورثاه فالتزك  
 نصيب الابي بان شاء واعتق نصيبه وان

فصحت مع سبطك الا ان ياذن الشافعي لا يستدل بغيره  
 وعنه الذي ان يفتي على عبده وامته فان امتنع فكما  
 ان كسب شيئا فانفق وان لم يكن له كسب شيئا  
 على بيعهما كما والعصاة العتق يقع من لوانا  
 الحاقه فله كسبه فاذا قال لصديق وامته انت حر  
 او عتقني او عتقني او محررا وقد حررتك واعتق  
 فله عتق في المولى العتق او لم يرض وكذا اذا قال لم  
 حر او وجهك او قبلك او بك او قال له عتقني حر او  
 قال لا ملكت عليك فريدي بغيره عتق وان لم يرض  
 فله عتق في المولى العتق فان قال له سلطان في عليك  
 فريدي بغيره عتق وان قال هذا ابي وثبت على ذلك  
 قال هذا صلي ويا صلي عتق وان قال ابي يرضي  
 وكان قال لولي لا يرضي لثله هذا ابي عتق عندا عتق  
 رضي

مخرج من مخرطة متن (مختصر الدرر)  
 التي رزها (٧٢) من كتاب المنا

۲۰۶

1

### المبحث الثالث: منهج المؤلف (الشارح)

إن المؤلف رحمه الله لم يُبين منهجه في مقدمة كتابه - المختصرة جدا - بحيث يُعرّف مُطالع كتابه على الطريقة التي سار عليها فيه؛ وما راعاه من البيان عند تعليقه على عبارات (مختصر القدوري) ممّا يُراعيه الشُّراح، إلا أنه يظهر من عنوانه: (خلاصة الدلائل) أنه يتوجّه إلى ذكر الأدلّة، وهو أمر يُصدّقه واقع الكتاب وكثرة الأحاديث والآثار فيه، وقد سبق ذكر من عدّه من كتب التخرّيج، هذا مع تنويعه في الكلام على طرق الاستدلال منها كما سأنبّه عليه هنا، وله مقولة جليّة في شرحه هذا هي أن: (العمل بحُجج الشرع - ما أمكن - أولى من الإهدار) <sup>(١)</sup>.

وهو يرمي في كتابه هذا - أيضاً - إلى تحرير المسائل وبيان أحكامها على ضوء هذه الأدلّة، وتوجيهها، ولهذا ربطها بالشرط الثاني من العنوان: (في تنقيح المسائل).

على أنه - أجزل الله مثوبته - صرّح في مقدّمته بأنه قصد إلى شرح يتوخّى فيه أمرين هما: التوضيح والتوسّط، فوصفه بأنه (كتاب مُتجانس اللفظ والمعنى - جزالةً، مُتشاكل المبتدأ والمنتهى - اختصاراً وإطالةً).

هذا مع عبارات له لطيفة؛ يهضم فيها نفسه ولا يراها إلا مُجترئة، وأنه يخاف أن يكون ظلم نفسه بتحمّل أمانة يعجز عنها، ولا شك أن هذا من تواضعه الجَمّ وانكساره بين يدي خالقه عز وجلّ؛ تضرّعاً لطلب المعونة منه سبحانه وتعالى، فجازاه ربه بالإحسان إحساناً وبالسيئات عفواً وغفراناً، وتقبّل منه ومنا.

وقد حاولت تلمّس معالم منهجه من خلال الحصّة التي حقّقتها، ابتداءً من أول

(١) ص (٢١٦)، وكأنه يميل إلى قول الجمهور - عدا الحنفية - من تقديم الجمع على الترجيح؛ لأن فيه إعمالاً للدليلين معاً، وهو أولى من الترجيح الذي فيه إهدار أحدهما.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الدراسة

كتاب (العناق) إلى آخر الكتاب الذي وردت الترجمة الأخيرة فيه بعنوان (حساب الفرائض)، راجيا من ربي عز وجلّ التوفيق والتسديد في العمل، والسلامة من الخلل، ومغفرة الزلل.

فمما لاحظته مما أراه يُصوّر منهجه - رحمه الله - أنه:

١- يُورد عبارة متن القدوري بجملة مفيدة غالبا، ثم يتولّى التعليق عليها بما يلي:

أ- بيان ما يحتاج إلى بيان أو تعريف ما يحتاج إلى تعريف، وقد يأتي ذلك في سياق التعليق؛ ومن ذلك أنه جاء بعد عبارة القدوري: (العتق يقع من الحر البالغ ...) قول المؤلف: (لأن العتق إزالة الملك، والعبد لا ملك له) <sup>(١)</sup>.

ب- ذكر دليل المسألة من القرآن؛ فقد جاءت عبارة المؤلف <sup>(٢)</sup> بعد قول القدوري: (وإن قال: "لا سلطان لي عليك" ونوى العتق لم يعتق) بقوله: (لأن السلطان الحجة، قال الله تعالى: ﴿أَوْ لِيَأْتِنِي بِسُلْطَانٍ مِّبِينٍ﴾ - النمل ٢١، وجاء استدلاله على النذب إلى المكاتبه <sup>(٣)</sup> بقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ - النور ٣٣، وربما جاء بملحظ دقيق في ذلك؛ حيث ذكر أن الله تعالى حرّم ذبيحة المحرم لأنه - سبحانه - سَمَاهَا قَتْلًا في قوله تعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ <sup>(٤)</sup> - المائدة ٩٥.

(١) انظر ص (١).

(٢) ص (٣).

(٣) ص (٢٥).

(٤) ص (١٥٨).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الدراسة

وربما أورد بعض القراءات <sup>(١)</sup>؛ فقد أورد آية النساء رقم ٣٣ ﴿والذين عاقدت أيمانكم﴾ بقراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر، وقوله تعالى: ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام﴾ آية المائدة ٨٩ وأنه قرأ ابن مسعود فيها: ﴿ممتابعات﴾، ثم قال: (فصار كالرواية وإن لم يثبت قرآناً) <sup>(٢)</sup>.

٥ - وبالسنة، فقد دُلَّ المؤلف على اشتراط كون المُعتق مالكا بحديث: "لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم" <sup>(٣)</sup>.

وقليلاً ما يذكر الحديث ويتسهَّل في لفظه على عادة الفقهاء؛ ولا يكون ثبت فيه إلا أثرٌ أو فتوى عن بعض الصحابة والتابعين؛ ومن ذلك قوله: (قال عليه السلام: "تعتق أمّهات الأولاد، وأن لا تُجعلن من الثلث، ولا يسعين في دين") فقد استغربه الزيلعي وقال الحافظ ابن حجر: لم أجده <sup>(٤)</sup>.

وقد يستدلّ على عدم ثبوت الحديث الذي يذكره بكون الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا؛ ولو ثبت لما اختلف فيه الصحابة <sup>(٥)</sup>؛ مع أنه قد يكون الاختلاف لأمر آخر من اختلاف في تصوّر المعنى المراد أو أسباب أخرى <sup>(٦)</sup>.

وقد يلتمس إثبات سنة مرفوعة بأن يقول - مثلاً: (لقول عمر رضي الله عنه: لا

(١) في ص (٣٩) .

(٢) ص (١٨٩) .

(٣) ص (١) .

(٤) كما في ص (١٩) .

(٥) كما في ص (٥٨) .

(٦) كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتابه: رفع الملام عن الأئمة الأعلام.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

تعقل العاقلة عمدا... فقال بعده: (وهذا لا يُعلم إلا توقيفا؛ فصار كالمروي) يريد أنه مرفوع حكما<sup>(١)</sup>.

ونادراً ما ينقل قولاً لناقد من نقاد الحديث في الكلام على عدم ثبوته ويذكر الثابت قال: (الحديث طعن فيه يحيى بن معين، وقال: ثلاثة أحاديث لم تثبت عن النبي عليه السلام منها هذا) يعني حديث تلك المسألة<sup>(٢)</sup>، وربما ذكر حديثاً ثم قال: (المشهور أنه من قول عمر، ولو صحّ فهو متروك الظاهر)<sup>(٣)</sup>.

- ويستدلّ بالإجماع<sup>(٤)</sup>؛ وقال إنه من أقوى الأدلة<sup>(٥)</sup>، وقد يُشير إليه بصيغة: أنه قول لعمر رضي الله عنه - مثلاً - وأنه فعله بمحضر من الصحابة من غير نكير<sup>(٦)</sup>؛ وقد يُصرّح فيقول: (فكان إجماعاً)<sup>(٧)</sup>.  
- وبالقياس<sup>(٨)</sup>.

(١) ص (٧٠) و(٧٩) و(٩٦)، وفي ص (١٧٣ - ١٧٤) مع قول خمسة من الصحابة في أن أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها. وانظر تدريب الراوي ١/١٩٤.

(٢) كما في ص (١٤٦).

(٣) في ص (٣٠٠)، وذكر السبب.

(٤) كما في ص (٢٦٧) و(٢٩٧) و(٣١٤) و(٣١٩) و(٣٧٠) و(٣٧١) و(٣٧٤) و(٣٧٩) و(٣٨٤).

(٥) ص (٣٦٨).

(٦) كما في ص (٢٢) في مسألة ادّعاء الشريكين الولد من أمّتهما، وله أمثلة عديدة منها ما في ص (٥٨)، وص (٦٦) لأبي بكر رضي الله عنه، و ص (٧٢) حيث يقول: (لنا: أن عمر قضى كذلك ورضيت به الصحابة).

(٧) كما في ص (٩٣) في وجوب دية قتل الخطأ على العاقلة، ومثله ما في ص (٣٢٠).

(٨) كما في ص (١٣) و(٣١) و(٣٤) و(١٣٥)، وربما قال - كما في ص (٢٣٠) -: (الأصل شرع على

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

ولا يقول به عند وجود النص<sup>(١)</sup>.

- وبالاتحسان؛ وغالبا ما يقرنه بالقياس<sup>(٢)</sup>.

- وربما أشار إلى الدليل مجرد إشارة، كقوله: (والصبي والمجنون محجوران بالنص)،

والنص آية وحديث<sup>(٣)</sup>.

- ويأخذ بالآثار، كما في شرحه لكلام القدوري: (وولد المدبرة مدبر) بقوله: (تبع

للأم كما في الرقّ والحريّة، وقد روي ذلك عن عثمان وابن مسعود، ولم يُرو

خلافهما)<sup>(٤)</sup>، ويذكر الموقف منها حين تختلف الآثار عن الصحابة؛ حيث ذكر الآثار لما

---

خلاف القياس فيقتصر على مورد النص، وقال - بعد قول القدوري: (ولا يُسهم لراحلة ولا بغل) - : (لعدم النص فيه فبقي على أصل القياس).

(١) في ص (٧٩) تقريره ردّ القياس لمعارضته للنص، وفي ص (٩٦) و(٢١٣) ذكر أنه (لا يُصار للقياس عند وجود النص).

قال الشيخ عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي (ت: ٧٧٥ هـ) في أواخر الجواهر المضية: كتاب الجامع ٤ / ٥٦٢ - : (مذهب الأصحاب تقديم الخير على القياس، وهذا هو الصحيح، وكتبهم ناطقة بذلك، ولا عبرة بقول من نقل عنهم خلاف ذلك).

(٢) الاستحسان يكتنفه معنيان: ١- استعمال الاجتهاد وغلبة الرأي في إثبات المقادير مثل متعة المطلقات ٢- ترك القياس إلى ما هو أولى منه؛ بأن يكون فرع يتجاوزه أصلا؛ يأخذ الشبه من كل واحد منهما؛ فيجب إلحاقه بأحدهما دون الآخر، لدلالة توجهه، فسمّوا ذلك استحسانا؛ إذ لو لم يعرض شبه اللوجه الثاني لكان له شبه من الأصل الآخر، فيجب إلحاقه به؛ وهذا الثاني هو المشهور عند الإطلاق، ويُراد به تخصيص الحكم مع وجود العلة. انظر الفصول للرازي ٤ / ٢٣٣ - ٢٣٤، ومن أمثلة ذكر المؤلف له ما في ص (١٣) و(٢٧) و(٣١) و(٣٤) و(٨٠).

(٣) كما في التخريج ص (١).

(٤) كما في ص (١٦) و(٥١)، وفي ص (٢٩) الحكم بعق المكاتب إذا مات وأنه مذهب ابن مسعود رضي الله

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

ذكره القدوري في (مسألة المشتركة) وأنه (لا شيء للأخ لأب ولأم)، فقال: (...)  
مذهبنا مذهب علي، وابن عباس، وأبي، وأبي موسى، رضي الله عنهم، والشافعي أخذ  
بقول عمر، وابن مسعود، وزيد، رضي الله عنهم<sup>(١)</sup>.

ج - ذكر المحترزات وما لا يدخل في حكم المسألة، مع التدليل على ذلك أحيانا،  
فقد أخرج المؤلف بقيدي (البالغ العاقل) - اللذين ذكرهما القدوري لمن يصح منه العتق  
- ما ذكره بقوله: (والجنون والصبي محجوران بالنص)<sup>(٢)</sup>.

د - التوجيه لما يذكره القدوري في حكم المسألة بعبارة قد تطول شيئا ما<sup>(٣)</sup>، فبعد  
قول القدوري: (لا يدخل العقر في القيمة) أي الذي وجب بوطء أحد الشريكين للأمة،  
قال المؤلف: (لأن كل واحد) أي من العقر والقيمة (ضمان جزء فلا يستتبع أحدهما  
الآخر، بخلاف جارية الابن حيث لا يلزم العقر؛ لأنه ضمان جزء في ضمان  
الكل وهو القيمة)، وكذلك التعليل لما يذكره إثباتا أو نفيا؛ وربما أيده بالتنظير، فقد جاء  
تعليقه على قول القدوري: (فإذا قال لعبده - أو أمته - "أنت حر" أو "معتق" ...)   
بقوله: (لأن هذه الألفاظ صريحة في إثبات العتق والحرية فلا تعتبر النية، كما في صريح  
الطلاق) فهنا علل الحكم المثبت ونظر بالطلاق، وكذلك قول القدوري: (وإن قال "لا

عنه، وفي ص (٢٦) أثر لسعيد ابن المسيب رحمه الله في الحث على الترخيص للمكاتب بالسفر، وفي ص  
(٧٧) أثر عن النخعي والشعبي، و ص (٩٢) عن النخعي، و ص (١٢٦) الأخذ بالأكثر - في ثمن المجنّ - من  
بين الروايات المختلفة عن الصحابة رضي الله عنهم في مقدار ثمنه احتياطاً للدرء.

(١) كما في ص (٣٧٩).

(٢) ص (١).

(٣) ص (٢٢).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

ملك لي عليك" ونوى به الحرية عتق) فقال المؤلف بعده: (لأنه يحتمل: لا ملك لي عليك لأنني بعتك) قال: (فإذا كان محتملاً يُنَوَّى فيه ككنايات الطلاق) فهنا علل الحكم في حالة النفي إذا لم يقتزن اللفظ المحتمل بالنية، ونظر بالطلاق<sup>(١)</sup>، وربما تعرّض بسبب ذلك لذكر قواعد لغوية؛ كقوله: (لأن التشبيه لا يُثبت الحقيقة)، وقوله لتعليل حكم مسألة بعدها: (الإثبات بعد النفي أكد كما في كلمة التوحيد)<sup>(٢)</sup>، أو يُعلّل بكون اللفظ محمولاً على المجاز في ذلك الموضع كقوله: (الْبُتُوَّةُ مُنافية للملك فصار اللفظ مجازاً عن الحرية) يعني قول السيّد: "هذا ابني"، ومن ذلك ما جاء في تنبيهه في سياق تنظير بين العتاق والطلاق بقوله: (العمل في محلّ المجاز أضعف)<sup>(٣)</sup>.

وربما أحال على ما تقدّم؛ تدليلاً أو تعليلاً أو تنظيراً، بعبارة أو بإشارة<sup>(٤)</sup>.

٢ - لم أقف للمؤلف الرازي على تمييز لمتن مختصر القُدوري عن شرحه، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى واحد من احتمالين:

أ - أن تكون نسخة المؤلف مميّز فيها ذلك وأهمّله النّساخ من بعده، إلا أنني لم أقف على نسخته، وربما يُقوِّي هذا الاحتمال وجود تمييز للمتن في نسخة (ص) برسم

(١) ص (٢) .

(٢) ص (٥) .

(٣) في ص (٥)، ومن أمثلته: ما في ص (٣)، و ص (١٩٩)، والقول في إيجاز حرّ القول فيما يصحّ إجراؤه فيه وما لا يصحّ فضيلة العلامة الدكتور الشيخ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف رحمه الله بأخصر عبارة، ومُفادها أنه يصحّ إجراؤه فيما عدا الغيبيات، انظر المقال المنشور بصورة خطّه بذلك - أجزل الله مثوبته - في صحيفة (البلاد) العدد رقم (١٦٣١٣) في (ملحق التراث) العدد (١٤) .

(٤) كما في ص (١٣) من قوله: (لما مرّ أنه تبع لها)، وقوله: (لما ذكرنا) في ص (٩) و(١٣) و(٣٣)، وفي ص (٣٨) من قوله: (لما ذكرنا من الحديث) وكذلك ص (٧٢)، وفي ص (١٨) من قوله: (لما مرّ في المدبّر).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

خط فوق عبارة المتن، وربما كانت نسخة المؤلف فيها شيء من ذلك.

ب - أن يكون المؤلف لم يُمَيِّز عبارة المتن لشهرته بين الدارسين، وربما كان الكثيرون يحفظونه، فقد كان هذا أمراً معروفاً مألوفاً إلى عهد قريب، والله أعلم.

٥ ٣ - يُنبّه المؤلف على حكم المسألة؛ وعزو الحكم إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله مُصَرِّحاً به أحياناً<sup>(١)</sup>، وربما نبّه على أن هذا قوله الأول<sup>(٢)</sup>، وقد يكتفي بقرينة السياق حيث إنه هو الأصل في العزو للمذهب، وكذلك الحال في مختصر القدوري<sup>(٣)</sup>، وقد تتفاوت نُسخه في ذلك، والأمر فيه سهل نظراً للأصل الذي ذكرته، وأما المؤلف الشارح فكذلك يعزو إلى الصاحبين أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وربما ذكر لأحدهما قولين: أولاً وآخرأً<sup>(٤)</sup>، وإلى زُفر<sup>(٥)</sup>.

١٠ وربما ناقش ذلك القول وبيّن مرجحيته؛ ومن ذلك أنه جاءت عبارة المؤلف - بعد قول القدوري: (وإذا وطئ الأب جارية ابنه فجاءت بولد فادّعاه ثبت نسبه وصارت الجارية أم ولد له) - قال المؤلف؛ بعد التوجيه له والاستدلال عليه: (وعن أبي يوسف

(١) كما في ص (٢٠٢)، و(٢٠٥) واثنى عليه هنا كثيراً، و(٢٢٧)، و(٢٧٢)، وفي كل من (١٧٦) و(٣٣٣) ذكر عنه رواية أخرى.

(٢) كما في ص (١٩٤)، و(٢٨٦)، وانظر ص (٢٠٢)، و(٢٠٤).

(٣) سماه في ص (٤) و(٤٤) و(٥٧) و(٦١) و(٦٨) و(٨٩) وغيرها.

(٤) لأبي يوسف - عند المؤلف (الشارح) - مواضع كثيرة؛ منها: ص (١١) و(٢١) و(٣٢) و(١٠٥) وفي ص (١١٨) وغيرها قوله كقول أبي حنيفة، وفي المتن: ص (٢٨) و(٥٧) و(٦٩) وغيرها؛ وفي ص (٢٢٧) ذكر لأبي يوسف قولين وعيّن الأخير من قوليه، وربما ذكر عنه روايتين كما في ص (٨٠).

ولمحمد عند الشارح مواضع منها: ص (١١) و(٣٢) و(٨٠)، وفي المتن: ص (٦٩) وغيرها.

(٥) كما في ص (٦٨) و(١١٦) و(١٧٨) وغيرها، وفي ص (١٣٨) يوافق أبا يوسف والشافعي.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

أنها لا تصير أم ولد له كما في جارية المكاتب، والفرق أن المولى لا شبهة له في مال المكاتب وإنما شبهته في رقبته؛ وهنا بخلافه: <sup>(١)</sup>، وقال القدوري: (إن قال "هذا ابني" وثبت على ذلك عتق) أي قول السيد لعبده هذا القول؛ (وكذلك إن قال "يا مولاي") أي فيكون العبد حرًا بذلك، قال المؤلف: (وزفر ألحقه بقوله "يا سيدي" في أن لا يعتق) ثم رده المؤلف بقوله مُعللاً للرد: (الفرق أن السيد هو الكبير، ويحتمل وجوها، فلا يتعين العتق) <sup>(٢)</sup>.

٤ - يُنبّه على ما جاء بخلاف المذهب؛ مما ذهب إليه الإمام الشافعي رحمه الله، وقد يعزو قولين إلى مذهبه؛ وربما يُنبّه على القديم منهما والجديد <sup>(٣)</sup>، وذكره لخلاف الشافعي هو الأكثر، وكثيراً ما يُناقش استدلاله <sup>(٤)</sup>، فقد استدلل للمذهب بحديثين أولهما فيه حكم النبي ﷺ بعتق رجل اشتراه أخوه، وثانيهما فيمن ملك ذا رحم محرم أنه يعتق عليه، ثم قال: (وحمل الشافعي الحديث على الأبوين لا يصحّ لأنه عام، والأوّل نص في الأخ فكان حجة عليه) <sup>(٥)</sup>، ومناقشاته له موضوعية في الأغلب <sup>(٦)</sup>، كما يُنبّه على ما

(١) في باب الاستيلاد ص (٢١) - وفي ص (٢٨) استأنس لقول أبي يوسف بأثر لعلي رضي الله عنه؛ ثم ناقش قوله، وفي ص (٣٢) مناقشة لقول كل من الصاحبين في حكم من دبرها المولى ثم كاتبها ثم مات.

(٢) ص (٣).

(٣) كما في ص (٨٦)، وفي ص (٩٥) عزا له قولين مطلقين، وفي ص (٩٦) عزا للشافعي: في قول، وكذلك في ص (١١٠)، وفي ص (١٥٢) ذكر قوله الجديد، وربما ذكر له ثلاثة أقوال كما في ص (٢٢٧).

(٤) كما في ص (٥ - ٦) و(٩) و(١٤) و(١٦) و(٢٠) و(٢٣) و(٢٦) و(٢٩) و(٣٠) و(٣٢) و(٥٥) و(٥٩) و(٦٠) و(٦٢) و(٦٩) و(٧٠) و(٧٣) و(٧٨) و(٨٣) و(٩٤) و(١٠٤) و(٢١٣) و(٢٩٠).

(٥) ص (٦).

(٦) وفي أحيان قليلة يشتدّ في العبارة عند مخالفته؛ انظر ص (٤٤) و(٨١ - ٨٢) و(٤٩) و(٨٠) و(١٦٥)

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الدراسة

يُوافق فيه قولَ صاحبين أو أحدهما <sup>(١)</sup>، ومنه قوله: (وبه أخذ محمد والشافعي)، ورأى المؤلف أن خلافه هو الأولى لمُوافقه لما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه <sup>(٢)</sup>. وقد يعرض لخلاف غير الشافعي على قلة <sup>(٣)</sup>.

وفي سياق توجيهه - للمسائل في المذهب ومناقشاته للمذهب المخالف - نجده كثيرا ما ينبّه على الفروق بين المُتشابه من المسائل <sup>(٤)</sup>.

٥ - قد يتصرّف الشارح في عبارة المتن بنوع من التصرف؛ مثل أن ترد فيه عبارة: (وقالا) يعني أبا يوسف ومحمد بن الحسن فيفصلهما لفرق يسير قد يكون من حيث التعليل بما قاله كل واحد منهما على حدة <sup>(٥)</sup>، أو يتصرّف باختصار عبارة المتن؛ مثل حذفه لجملة بعد قوله إن السدس نصيب الجد مع الولد، فحذف: (أو ولد الابن)، ولمثل هذا الحذف وجه، إلا أن حذف كلمة: (وبالولد) بعد جملة: (وتُحجب الأم من الثلث إلى السدس بأخوين) يؤدّي إلى نقص في بيان حكم الحجب <sup>(٦)</sup>، وقد يتصرف - نادرا -

=

و(٢٤٣) و(٢٥٣).

(١) كما في ص (٧٩) يوافق أبا يوسف؛ وفي ص (١٢٧) ذكر قوله ثم ناقشه في ص (١٢٨)، وفي ص (٥٨) يوافق محمدا، وفي ص (١٣٨) ذكره مع كل واحد منهما على حدة، وفي ص (٣٥٥) يوافقهما، وفي ص (٧٩) و(١٣٥ - ١٣٦) يناقش قوله الموافق لأبي يوسف.

(٢) كما في ص (٥٧ - ٥٨)، وقد يستدلّ للشافعي كما في ص (٣٧٩) و(٣٨٤).

(٣) كما نقل عن مالك في ص (١٥٨) و(٢٣٨) و(٢٤٥) و(٣٨٢).

(٤) كما في ص (٥) و(١٦) و(٢٠) و(٣٠) و(٣٤) و(٥١) و(٥٤) و(١٠٧) و(١٣٤) و(١٣٦) و(١٤٣) و(١٨٨) و(٢٢٩) و(٢٥٥) و(٣٢٥) و(٣٢٦).

(٥) ولعل مثل هذا من حسن التصرف؛ ومثاله في ص (١٦٠ - ١٦١).

(٦) وفي ص (٢٧٧) اختصر كلمة (الدنانير) لأخذها حكم الدراهم المذكورة، أما المثال الأول ففي ص

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الدراسة

بالتقديم والتأخير بين المسائل، ودمج باب في كتاب قبله (مثل باب البغاة) في (مختصر القدوري) دمج مع كتاب السير الذي قبله، وربما أطلق على القدوري (صاحب الكتاب) <sup>(١)</sup>.

٥ ٦- كثيرا ما يرجع في تقريره وشرحه إلى قواعد معروفة للفقهاء، وقليل منها في المذهب الحنفي، وقد أحصيت - في فهرست خاص - قواعد ذكرها بلغت تسع عشرة قاعدة للجمهور، وقاعدتين: اختصّ بهما الحنفية وهي قولهم: (الزيادة على النص نسخ)، وثانيتها: (المدعي لا يُستحلف)؛ وهذه للجمهور أيضا لكنهم استثنوا منها القسامة، واطّردت عند الحنفية فلم يستثنوا منها <sup>(٢)</sup>، كما أورد فوائد خصّصت لها قائمة بعد القواعد.

١٠ ٧- يشرح الغامض مما ينقله، حيث فسّر مُسمّيات أنواع الجراح، وفسر (ولا عبدا) في أثر عمر رضي الله عنه: (لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا...) بأن المقصود (جناية عبد) <sup>(٣)</sup>، كما يُفسر المُشكل مما قد يترتب عليه الاختلاف في الحكم مثل تفسير حرف "من" في حديث "الخمير من هاتين الشجرتين" بأنه للابتداء <sup>(٤)</sup>، وقال في حديث:

---

(٣٧٤) وقد تقدّم في ص (٣٧١) أنه يأخذ حكم الولد نفسه، والمثال الثاني في ص (٣٧٧).

(١) كما في ص (٢٧٨)، وقد تقدّم أن (مختصر القدوري) اشتهر باسم (الكتاب).

(٢) ص (٨٦).

(٣) مسمّيات الجراحات في الصفحات (٦٥)، وما يليه في ص (٩٦) والأثر تقدّم في ص (٧٠)، وفي ص (١١٣) تفسير مفردات في أثر عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) ص (١٤٥) ثم (١٤٩).



"ذكاة الجنين ذكاة أمه": (معناه كذكاة أمه)<sup>(١)</sup>.

#### المبحث الرابع: منهج التحقيق.

١ - نسخت النص من النسخة التي عددها أصلاً؛ مُعْتَمِداً الرسم الإملائي الحديث، ومن ذلك تحقيق الهمزات المُسهَّلة، وأُثبتت علامات الترقيم في مواضعها المناسبة، كما رُقِّمت فروع المسائل بأرقام أو حروف حيث دعت الحاجة لذلك، وأُثبتت الكلمات المطموسة - القليلة - بحسبما في النسختين الآخرين المُساعدتين، مع النظر في بقية النسخ، ثم بمساعدة الشرح المطبوع، مع التحرِّي والتثبت في ضبط النص، والتعليق بما أجده من فروق النسختين الآخرين في الأغلب؛ ممَّا له تأثير في المعنى، وقد أُتوقع التأثير من وجه دقيق فلهذا أُعرج على إثبات الفرق من هذا النوع على قلة، وصنعت مثل ذلك في - مواضع ليست بالكثيرة - بالنسبة لبقية النسخ، وأُتوقع أنه فاتني مُراعاة هذا في بعض المواضع؛ فذكرت ما لا تأثير له في المعنى استطراداً أو سهواً، وقد أُثبتت إلى جوار كل مسألة عنواناً جانبياً لفصل المسائل بعضها عن بعض.

٢ - لم ألتزم بإثبات جميع فروق الشرح المطبوع وكذلك زياداته، وذلك لكثرة هذه الفروق وتعدد تلك الزيادات، لأنه لا ترتب على التتبع المذكور فائدة، فاقترصت فيه على ما تدعو الحاجة إليه ممَّا يُوافق متن (مختصر القدوري) - خاصة - أو ما يُخالفه، وأُنبه على ما هو من الشرح فيه ممَّا قد يرد على أنه من المتن، وعلى ما هو عكس ذلك؛ وهو أقل.

٣ - أبرزت نص (مختصر القدوري) بخط غامق مُحاط بهلالين، واعتمدت في إثباته

(١) ص (١٦٤).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

بمقابلته على أربع طبعات؛ وهي: المتن الذي مع الشرح المطبوع، والذي مع شرح (الباب) <sup>(١)</sup>، والمتن بالطبعة الخامسة المصرية <sup>(٢)</sup>، وبالطبعة التركية القديمة <sup>(٣)</sup>، وله طبعات أخرى كثيرة، هذا بالإضافة إلى نسختين خطيتين له <sup>(٤)</sup>، ومخطوطاته كثيرة كذلك <sup>(٥)</sup>، ولم أقف على ترجيح - لأهل العلم - لبعضها على بعض في كل من المطبوع والمخطوط، ولم أذكر من الفروق إلا ما كان له تأثير في المعنى، بحسبما قدّمت.

٤ - التزم في الشرح - والمتن - بإثبات نص النسخة التي اعتمدتها أصلاً، وهي نسخة (مكتبة مراد ملا)؛ التي برقم (٨٩٨) فيها، مع التنبيه على ما يخالفها من النسختين الأخرين المُساعدتين - لتقدّمهما على غيرهما من النسخ - وهما: نسخة (مكتبة أيا صوفيا) ورقمها فيها (١٢٦١)، والنسخة الأخرى في (مكتبة مراد ملا) التي برقم (٩٠٣) فيها، أما اعتماد الأصل فلكونه يفوق النسخ الأخرى من حيث الوثوق به، لاشتماله على أوصاف تقدّم ذكرها في وصف النسخ، فالتزمت تدوين عبارة الأصل <sup>(٦)</sup> بحسبما جاء فيها، ولم أخالف ذلك إلا في مواطن يسيرة أثبت فيها عبارة غيرها -

(١) بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عام ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

(٢) مطبعة محمد علي صبيح عام ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م.

(٣) مطبعة نور عثمانية عام ١٣٠٩ هـ، وتشابه معها - كثيراً - طبعة الحاج المحرم أفندي البوسنوي، لعلّها بالبوسنة، عام ١٢٩٣ هـ. بمكتبة الحرم المكي.

(٤) كلاهما بالمكتبة المحمودية، بالمدينة المنورة.

(٥) سجّلت معلومات عن (١٢) نسخة من محفوظات مكتبة الحرم المكي.

(٦) حيث أمكن جعلها بمنزلة النسخة الأم، حيث استوفت الأوصاف التي تترجّح بها على غيرها، لأنه بدون التقيّد بهذا يرتبك منهج التحقيق، لأن مبدأ "التلفيق" لا يؤخذ به إلا عند الضرورة، حيث تتساوى جهات المفاضلة بين النسخ، انظر: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل ص (١٥١).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدراسة

مع التنبيه عليها وعزوها إليها - حيث دعت الحاجة إلى إثبات الصواب منها في الصلب.

٥ - راعيت في إثبات النص وضبطه - من نسخة الأصل - ما يلي:

أ - حدّدت موضع بداية اللوحة؛ بوضع رقم تسلسل أوراق المخطوطة قبل أول كلمة من اللوحة بين معقوفتين، ثم رسمت خطاً مائلاً يليه حرف (أ) للجانب الأيمن قبل أول كلمة منه، أو حرف (ب) للجانب الأيسر؛ كذلك، هذا بالنسبة لنسخة الأصل، أما النسختان المساعدتان فأجعل التحديد في كل منهما بالطريقة نفسها، لكن يسبق الرقم حرف (ص) لنسخة (أياصوفيا)، وحرف (م) لنسخة (مراد ملا) المساعدة.

ب - أنبّه على المطموس بالتعليق عليه بأنه واضح في نسخة (كذا) أو: في بقية النسخ.

ج - أحذف الكلمة - أو العبارة - المضروب عليها في الأصل <sup>(١)</sup>، لكون الناسخ نفاها بالضرب عليها بحيث يخط عليها خطأ يعترض وسطها، وطريقة الضرب هذه أجود طرق الضرب عند العلماء <sup>(٢)</sup>، مع تنبيهي على المضروب عليه في تعليقي.

د - المكرر سهواً من الناسخ أستبعده كذلك، مع التنبيه عليه في تعليقي أيضاً <sup>(٣)</sup>.  
هـ - ما يسقط من النص ويستدركه الناسخ في الهامش - وهو المُسمّى "اللّحق" <sup>(٤)</sup> - أدخلته في الصلب مع تنبيهي عليه - تعليقا - بأنه ملحق بالهامش وبجواره كلمة (صح)،

(١) كما في ص (١٩١) هامش (٨)، و (٢١٧) هامش (٣)، و (٣١٩) هامش (٥)، و (٣٤٥) هامش (٦)، وقد أنبه على ما ينبغي أن يُضرب عليه في تعليقي إذا لم أتأكد؛ كما في ص (٣٩٥) هامش (٤).

(٢) كما في تدريب الراوي ٥١٦/١.

(٣) كما في ص (١٣) هامش (٥)، و (٧٤) هامش (٢)، و (١٩٧) هامش (٢)، و (١٩٩) هامش (٨)، و (٢١٥) هامش (٦).

(٤) كما في تدريب الراوي ٥١١/١.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الدراسة

كما أنبه على ما جاء من قبيل ذلك فوق مستوى السطر - أو تحته - وبجواره (صح) لأنه لحق أيضا <sup>(١)</sup>.

و- أنه في تعليقي على ما قد يرد في هامش النسخة من كلمات يُكرّر الناسخ كتابتها - للتوضيح لكلمة لم يُتقن رسمها أو أعاد كتابتها فوقها - وذلك في موضع يُقابل السطر الذي جاءت فيه الكلمة في الصلب، ويكتب بجوارها (بيان) <sup>(٢)</sup> للتنبيه على غرضه من كتابتها، كما أنبه أيضا على ما يأتي في الهامش من تنبيه الناسخ على ما هو فرق لنسخة أخرى وقف هو عليها، ورسم فوقها حرف (ن) الذي ربما يريد به نسخة من النسخ لم يُحددها <sup>(٣)</sup>، وكذلك ما يأتي من هذا القبيل وفوقه حرف (خ)، ولعله فرق لنسخة مُحدّدة رمز لها بهذا؛ ولم أتوصّل لحلّ الرمز لتحديد مراده بذلك.

ز - ما يرد بالهوامش من تعليقات بمثابة الحاشية المُفسّرة أو المنبهة على شيء في النص: أوردته في تعليقاتي، فأنبه على ما كتبه - قارئ للنسخة؛ وخطّه دقيق قد لا يُشبه خط الناسخ أحيانا - وهو من قبيل التفسيرات أو التعليقات؛ يكون تحت الكلمات أو فوقها، وربما كتبها بخط مقلوب، وبعضها مُفيد، فلذلك نبّهت في تعليقاتي على كثير منها، وأهملت بعضها ممّا لا فائدة فيه أو من قبيل توضيح الواضح، وبعضها تعزّيه عُجمة يُشعر بها تذكير المؤنث أو عكسه.

ح - ما أحتاج إلى تحديده من الجمل التي في النص لأجل التعليق عليه: أحصره

(١) كما في ص (١٦٢) هامش (٣).

(٢) كما في ص (٣٥٥) هامش (٣).

(٣) وسبق في وصف نسخة (الأصل) - في النقطة السابعة من مُميّزاتها - التنبيه على استعمال الناسخ رمز (ن) في محل كلمة (بيان) السابق ذكرها، والفارق بينهما أن الكلمة في هذه الحالة هي نفسها التي في الصلب، أما المُغايرة فهي لفرق نسخة، والله أعلم.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الدراسة

بنجمين هكذا: \* ..... \* وبعد النجم الثاني أكتب رقم الحاشية (١).

٦ - عرّفت بالمصطلحات، وأفردت للقواعد الفقهية والأصولية فهرسا يخصّها، وأردفته بآخر للفوائد العامّة.

٧ - فسّرت الكلمات الغريبة لغويا؛ موثّقا لها بالرجوع إلى مصادرها.

٨ - عزوت الآيات بذكر سورها وأرقام آياتها، وخصّصت لها فهرسا في آخر الرسالة.

٩ - خرّجت الأحاديث النبوية باختصار، ولم أُطلّ إلا فيما دعت الحاجة لاستكمال بيان درجة ثبوته من عدمه، أو نبّهت معه على ما يُشعر بذلك، وكذلك الأمر بالنسبة للآثار عن الصحابة والتابعين، وقد كنت في أوائل الرسالة أحيل إلى كتاب (التنبيه في أحاديث الهداية والخلاصة) لابن التركماني في عدد من الأحاديث، ثم عدلت عن ذلك لكون التخريج فيه مختصرا جدا، ومقتضيرا على مُجرّد العزو في الغالب، ولم أترك من التخريج للأحاديث والآثار إلا النادر ممّا لم أقف عليه.

١٢ - وثّقت النقول بإرجاعها إلى مصادرها، من مصادر فقهية وغيرها، وعلّقت بما يستدعي المقام التعليق عليه، مما يؤدي إلى تنوير النص.

١١ - ختمت عملي بثبت المصادر والمراجع، والفهارس الفنيّة.

● هذا وأرجو من المولى الكريم، رب العالمين، من ييده ملكوت كل شيء؛ أن يُسدّدني في سير الخطى، ويتجاوز عما جمع به القلم أو طغى، وحسبي أني أردت الخير، ولكن لا بلاغ لي إليه إلا بالله ربي، ﴿وما توفّيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾، وحسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم.

(١) كما في ص (٢٢٧) هامش (٤)، وص (٢٥٥) هامش (٢).

## رموز الاختصار

- الشرح المطبوع = (خلاصة الدلائل) في طبعته العتيقة.
- المتون الأربعة = ١- الشرح المطبوع؛ حيث قارنت بين المتن - المحاط بهلالين فيه - بما في الأصل وطبعات المتون الآتي ذكرها؛ إضافة لبقية النسخ الخطية للشرح عند الحاجة.
- ٢- المتن بالطبعة التركية.
- ٣- المتن بالطبعة الخامسة المصرية.
- ٤- المتن الذي مع (الباب شرح الكتاب) للغنيمي؛ الذي شرح به (مختصر القدوري).
- المتون الثلاثة = ما عدا الشرح المطبوع.
- ت: ... = توفي عام ...

القسم الثاني

النص المحقق

## كِتَابُ الْعِتَاقِ<sup>(١)</sup>

(الْعِتْقُ يَقَعُ مِنَ الْحُرِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ فِي مِلْكِهِ) ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ إِزَالَةُ الْمِلْكِ، وَالْعَبْدُ لَا مِلْكَ لَهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا عِتْقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ ابْنُ آدَمَ»،<sup>(٢)</sup> وَالْجُنُونُ وَالصَّبِيُّ مُحْجُورَانِ بِالنَّصِّ<sup>(٣)</sup>.

(فَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ [ص ١٠٤ أ] - أَوْ أَمْتِهِ -: "أَنْتَ حُرٌّ" أَوْ "مُعْتَقٌ" أَوْ "عَتِيقٌ" ألفاظ العتق

(١) هو لغة: الخلو، ومنه عتاق الخيل وعتاق الطير أي خالصها، وسُمِّي البيت الحرام عتيقا لخلوصه من أيدي الجبابرة.

وشرعا: «تحرير الرقبة وتخليصها من الرِّق»، وخصت به الرقبة وإن تناول العتق جميع البدن لأن ملك السيد له كالغل في رقبته المانع له من التصرف، فإذا عتق صار كأن رقبته أطلقت من ذلك، يقال: عتق العبد وأعتقته أنا فهو عتيق ومعتق وهم عتقاء، وأمة عتيق وعتيقة.

وقد أجمع العلماء على صحته وحصول القرية به، انظر معونة أولي النهى (٦/٧٥٠).

(٢) بنحو لفظه هذا أخرجه الترمذي في ١١ كتاب الطلاق، باب ما جاء لا طلاق من قبل النكاح رقم (١١٨١) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأوله: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك...»، وقال: "حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب"، وهو عند أبي داود من الطريق نفسه بلفظ: «ولا عتق إلا فيما تملك» كتاب الطلاق باب في الطلاق قبل النكاح، رقم (٢١٨٤)، وعزاه ابن الترمذاني في (التنبيه) بهذا الإسناد إلى أبي داود فقط (ل ٤٤ أ)، وانظر للتوسع الإرواء رقم (١٧٥١).

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ

أَمْوَالَهُمْ﴾، سورة النساء الآية (٦)، وقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون حتى يفيق،

وعن الصبي حتى يدرك، وعن المعتوه حتى يعقل» أخرجه البخاري في صحيحه (٧/٥٩).



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتاق

أَوْ " مُحرَّرٌ " أَوْ " قَدْ حرَّرْتُكَ " أَوْ " أَعْتَقْتُكَ " [م ١٤٩] فَقَدْ عَتَقَ؛ نَوَى المولى العتق أَوْ لَمْ يَنْوِ؛ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> هَذِهِ الْأَلْفَاظَ صَرِيحَةٌ<sup>(٢)</sup>، فِي إِثْبَاتِ الْعِتْقِ وَالْحُرِّيَّةِ فَلَا تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ<sup>(٣)</sup>، كَمَا فِي صَرِيحِ<sup>(٤)</sup> الطَّلَاقِ.

(وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: "رَأْسُكَ حُرٌّ" أَوْ "وَجْهُكَ حُرٌّ" أَوْ "رَقَبَتُكَ" أَوْ "بَدَنُكَ" أَوْ قَالَ لِأَمَتِهِ: "فَرِّجْكَ حُرًّا") لَمَّا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ<sup>(٥)</sup>.

(وَإِنْ قَالَ: "لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ" [أ ١١١] وَنَوَى بِهِ الْحُرِّيَّةَ عَتَقَ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَمْ يَعْتَقْ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ: "لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ"<sup>(٦)</sup> لِأَنِّي بَعْتُكَ"، فَإِذَا كَانَ مُحْتَمِلًا يُنَوَّى<sup>(٧)</sup> فِيهِ كَكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ.

(وَكَذَلِكَ) سَائِرُ (كِنَايَاتِ الْعِتْقِ) كَقَوْلِهِ: "خَرَجْتَ مِنْ مِلْكِي" وَ"لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ" وَ"قَدْ خَلَيْتُ سَبِيلَكَ"، أَوْ يَقُولُ لِأَمَتِهِ: "قَدْ أَطْلَقْتُكَ" بِخِلَافِ قَوْلِهِ:

(١) هذه الكلمة "لأن" والكلمات الثلاث التي قبلها مطموس بعضها في الأصل، وأثبتها كما في النسخ الأخرى.

(٢) كذا في (ص)، والشرح المطبوع (ص ٢١٩): وفي الأصل: "صريح".

(٣) هذه الكلمة والكلمة التي قبلها غير واضحتين في الأصل، وأثبتها من نسخة أ.

(٤) هذه الكلمة ليست واضحة تماما.

(٥) الذي مر في الطلاق كما في الشرح المطبوع (ص ١٩٢)، ما يلي: "وإذا أضاف الطلاق إلى جملتها أو إلى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق مثل أن يقول: أنت طالق، أو رقبتك طالق أو عنقك طالق أو روحك طالق أو بدنك طالق أو جسدك طالق أو فرجك أو وجهك؛ لأن هذه الألفاظ يعبر عن الجملة".

(٦) كلمة "عليك" غير واضحة في الأصل وقد أثبتها من نسخة أ.

(٧) أي يسأل عن نيته في ذلك؛ لأن الصريح يقع بدون نية ولا يقع الكِنَائِي إِلَّا بِنِيَّةٍ.

"طَلَّقْتُكَ".

(وَإِنْ قَالَ: " لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ " وَنَوَى الْعِتْقَ لَمْ يَعْتِقْ)؛ لِأَنَّ السُّلْطَانَ هُوَ الْحُجَّةُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لِيَا تُنْيِي سُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>.

\* وَلَوْ قَالَ: " لَا حُجَّةَ لِي عَلَيْكَ " وَنَوَى بِهِ الْعِتْقَ لَا يَعْتِقُ\*<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحْتَمَلٌ كَذَا هَذَا.

(وَإِنْ قَالَ: " هَذَا ابْنِي وَتَبَتَ عَلَى ذَلِكَ عِتْقٌ "؛ لِأَنَّ الْبُتُوَّةَ مُنَافِيَةٌ لِلْمِلْكِ، فَصَارَ اللَّفْظُ مَجَازًا عَنِ الْحُرِّيَّةِ.

(وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: " هَذَا مَوْلَايَ "؛ لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ لِصِفَةِ الْحُرِّيَّةِ إِذِ الْمَوْلَى لَا يَكُونُ إِلَّا حُرًّا، فَكَأَنَّهُ أَعْتَقَ ثُمَّ قَالَ: " هَذَا مَوْلَايَ " وَهَذَا صَرِيحٌ.

(وَكَذَا إِنْ قَالَ: " يَا مَوْلَايَ "؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَا يُسْتَعْمَلُ عَلَى سَبِيلِ الْإِكْرَامِ فِي الْعَادَةِ فَصَارَ كَقَوْلِهِ: " هَذَا مَوْلَايَ "، وَزُفَرُ<sup>(٣)</sup> أَلْحَقَهُ بِقَوْلِهِ: " يَا سَيِّدِي " فِي أَنْ لَا يَعْتِقَ، وَالْفَرْقُ أَنَّ السَّيِّدَ هُوَ الْكَبِيرُ، وَيَحْتَمِلُ وُجُوهًا فَلَا يَتَعَيَّنُ الْعِتْقُ.

(وَإِنْ قَالَ: " يَا ابْنِي "، أَوْ " يَا أَخِي " لَمْ يَعْتِقْ)؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَى طَرِيقِ الْإِكْرَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة النمل، آية (٢١).

(٢) ما بين النجمين لم يرد في المتن بالطبعة الخامسة، ولا في الطبعة التركية، وثبت في الشرح المطبوع على أنه من المتن وهو خطأ، وقد خلت نسختا المتن الخطيتين منه (ل٦٨ب)، و(ل١٠٤أ).

(٣) هو زفر بن الهذيل بن قيس بن أسلم، من بحور الفقه وأذكياء الوقت تفقه بأبي حنيفة وهو أكبر تلامذته، توفي سنة (١٥٨هـ) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء مؤسسة الرسالة (٣٨/٨).

(٤) سورة الأحزاب، آية (٥).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتاق

(وَأَنَّ قَالَ لِغُلَامٍ لَهُ - لَا يُؤَلِّدُ مِثْلَهُ لِمِثْلِهِ -: " هَذَا ابْنِي " عَتَقَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ <sup>(١)</sup>) لَمَّا مَرَّ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مَجَازٌ عَنِ الْحُرِّيَّةِ، وَتَعَذُّرُ ثُبُوتِ النَّسَبِ لَا يَنْفِي الْحُرِّيَّةَ، كَمَا لَوْ قَالَ لِصَغِيرٍ مَعْرُوفِ النَّسَبِ: ( هَذَا ابْنِي ).

(وَقَالَا <sup>(٢)</sup>): لَا يَعْتَقُ؛ لِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ [م ٤٩١ ب] ثَبَّتَ ضَرُورَةَ الْبُنُوَّةِ <sup>(٣)</sup>، وَاسْتَحَالَتِ الْبُنُوَّةُ <sup>(٤)</sup> فَلَا يَثْبُتُ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِهَا <sup>(٥)</sup> .

(١) هو النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي الكوفي الإمام فقيه الملة عالم العراق، رأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، توفي سنة (١٥٠هـ) ببغداد انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٦/٣٩٠)، وانظر بداية المبتدي (١/٩١).

(٢) المقصود بقوله: « قالوا » كما هو معلوم الصحابان أبو يوسف ومحمد بن الحسن. أما أبو يوسف فهو: الإمام المفتي، العلامة المحدث القاضي، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبيش بن سعد بن جبير بن معاوية الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة، ولد سنة (١١٣هـ)، توفي سنة (١٨٢هـ)، انظر سير أعلام النبلاء (٨/٥٣٥).

وأما محمد فهو محمد بن الحسن بن فرقد، العلامة فقيه العراق، أبو عبد الله الشيباني الكوفي صاحب أبي حنيفة، ولد سنة (١٣٢هـ) كان يضرب بذكائه المثل مع تبحره في الفقه، توفي سنة (١٨٩هـ)، انظر سير أعلام النبلاء (٩/١٣٤).

(٣) كذا في (ص) خلافا لما في الأصل وسائر النسخ الخطية التي فيها: "لأن الحرية تثبت ضرورة البنوة"، والمعنى بها يكون غامضا، أما الذي في (ص) فمعناه أن الحرية تثبت بسبب البنوة، ولهذا أثبتته، والله أعلم.

(٤) وردت هذه الكلمة في الشرح المطبوع (ص ٢٢٠) بالتاء المربوطة وهي خطأ.

(٥) كتب تحت كلمة « ضروراتها » عبارة: « أي الحرية ».

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتاق

(وَإِذَا قَالَ لِأَمَتِهِ: " أَنْتِ طَالِقٌ " يَنْوِي الْحُرِّيَّةَ لَمْ تَعْتَقِي)، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ الْحَقِيقَةِ يُزِيلُ أَضْعَفَ الْمَلَكَيْنِ وَهُوَ مِلْكُ النِّكَاحِ فَلَا يُزِيلُ فِي مَحَلِّ الْجَازِ أَقْوَاهُمَا <sup>(١)</sup>؛ إِذِ الْعَمَلُ فِي مَحَلِّ الْجَازِ أَضْعَفُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٢)</sup>: كَمَا يُجُوزُ أَنْ يُكْنَى عَنِ الطَّلَاقِ بِالْحُرِّيَّةِ جَازًا أَنْ يُكْنَى عَنِ الْحُرِّيَّةِ بِالطَّلَاقِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ ثَمَّ [ص ١٠٤ ب] عَمَلُهُ فِي مَحَلِّ الْجَازِ أَضْعَفُ وَهُنَا أَقْوَى فَيَتَعَذَّرُ.

٥

(وَإِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: " أَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ " لَمْ يَعْتَقْ)؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ لَا يُثَبِّتُ الْحَقِيقَةَ <sup>(٣)</sup>، وَإِنْ قَالَ: " مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ " عَتَقَ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَاتَ بَعْدَ النِّفْيِ أَكَّدُ كَمَا فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ. (وَإِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ) لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(٤)</sup> رضي الله عنه: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلی الله علیه و آله فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي دَخَلْتُ السُّوقَ فَوَجَدْتُ أَخِي يُبَاعُ فَاشْتَرَيْتُهُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُعْتِقَهُ، قَالَ: « فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْتَقَهُ » <sup>(٥)</sup>، وَقَالَ صلی الله علیه و آله <sup>(٦)</sup>: «مَنْ

١٠

(١) علق في المخطوط تحت عبارة: "أقواهما" عبارة: "وهو ملك اليمين".

(٢) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع أبو عبد الله القرشي المطلبي الشافعي، عالم قریش وأحد الأئمة الأربعة، طبقات الشافعية (١١/١)، سير أعلام النبلاء (٥/١٠).

(٣) في (ص): « لا يثبت العتق ».

(٤) هو أبو العباس عبد الله بن عم الرسول صلی الله علیه و آله العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي المكي، حبر الأمة وفقه العصر وإمام التفسير دعا له النبي صلی الله علیه و آله بالفقه في الدين وتعلم التأويل، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣٣١/٣).

(٥) أخرجه الدارقطني كتاب المكاتب حديث رقم (١٥) (١٢٩/٤-١٣٠)، ومن طريقه البيهقي (٢٩٠/١٠)، وقد ضعفه الدارقطني براوين فقال: " العرزمي تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي، وأبو النضر هو محمد بن السائب الكلبي المتروك أيضاً هو القائل: كل ما حدثت عن أبي صالح كذب " وقال ابن الترمذاني في (التنبيه) (ل٤٨ب): " للدارقطني، وسنده ضعيف " فذكره،

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتاق

مَلِكٌ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ عُتِقَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>،  
وَرُوي: «فَهُوَ حُرٌّ» <sup>(٢)</sup>، وَحَمَلُ الشَّافِعِيِّ <sup>(٣)</sup> الْحَدِيثَ عَلَى الْأَبْوَيْنِ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ عَامٌّ،

وذكر له البيهقي (٩٠/١٠) طريقاً آخر عن ابن عباس رضي الله عنه وضعف إسناده، وسيأتي بمعناه  
حديث: «من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه».

(٦) "وقال الشيخ عليه السلام مطموسة في الأصل.

(١) أخرجه بهذا اللفظ من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه ابن ماجه ١٩ كتاب العتق، ٥ باب من ملك  
ذا رحم محرم فهو حر رقم (٢٥٢٥)، وعلقه الترمذي في جامعه ١٣ كتاب الأحكام، ٢٨ باب ما  
جاء فيمن ملك ذا رحم محرم (٦٤٧/٣) وخطأ ضمرة راويه عن الثوري، وأخرجه النسائي في سننه  
الكبرى ٤٠ كتاب العتق، ٦ باب من ملك ذا رحم محرم رقم (٤٨٤٧) وقال بعده: "لا نعلم أحداً  
روى هذا الحديث عن سفيان غير ضمرة، وهو حديث منكر"، وأخرجه البيهقي (٢٨٩/١٠) -  
٢٩٠) وأشار إلى المخالفة فيه بقوله: "المحفوظ بهذا الإسناد حديث: ((نهى عن بيع الولاء وهبته))،  
لكن قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢١٢/٤): "رد الحاكم هذا بأن روى من طريق  
ضمرة الحديثين بالإسناد الواحد"، وقال: "صححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان"، انظر  
المستدرک للحاكم (٢١٤/٢)، والمحلى (٢٠٣/٩)، والأحكام الصغرى للإشبيلي (٧٢٩/٢)، وقد  
نقل عبد الحق تصحيحه عن بعض المتأخرين ولم يسمه، وأما ابن القطان فلم أقف على كلامه وليس  
هو في فهرس بيان الوهم والإيهام، وقد تعقب ابن التركماني في الجوهر النقي بحاشية السنن الكبرى  
قول البيهقي بالتخطئة فقال: "ليس انفراد ضمرة به دليلاً على أنه غير محفوظ... " ونقل تصحيح  
ابن حزم له، أما في (التنبيه) (ل٤٨ب) فاكتفى بعزوه للنسائي، وقد استحسن الشيخ الألباني في  
الإرواء (١٧١-١٧٠/٦) كلام ابن التركماني، وصححه بشواهد.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه أبو داود في سننه ٢٤ أبواب العتق، ٨ باب  
فيمن ملك ذا رحم محرم رقم (٣٩٤٥)، والترمذي ١٣ كتاب الأحكام، ٢٨ باب ما جاء فيمن  
ملك ذا رحم محرم رقم (١٣٦٥)، وعلق على ما في أسانيده من اختلاف، والنسائي في سننه الكبرى

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتاق

وَالأَوَّلُ نَصٌّ فِي الْأَخِ فَكَانَ حُجَّةً عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

عتق بعض العبد

(وَإِذَا أَعْتَقَ الْمَوْلَى بَعْضَ عَبْدِهِ عَتَقَ ذَلِكَ [١١١ ب] الْبَعْضُ وَسَعَى فِي بَقِيَّةِ قِيَمَتِهِ<sup>(٢)</sup> لِمَوْلَاهُ)؛ لِقَوْلِهِ الرَّحْمَنُ : « مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَرِيكِهِ عَتَقَ مَا عَتَقَ وَرَقٌّ مَا رَقَّ »<sup>(٣)</sup> وَهُوَ مَحْمُولٌ<sup>(٤)</sup> عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ ثُبُوتًا فِي الْحَلِّ لِأَنَّهُ

=

من طرق خمسة عن قتادة عن الحسن معنونا له بالاختلاف الذي فيه، ٤٠ كتاب العتق، ٢٨ باب من ملك ذا رحم محرم رقم (٤٨٩٨) وما بعده، وابن ماجه في سننه ١٩ كتاب العتق، ٥ باب من ملك ذا رحم محرم رقم (٢٥٢٤)، وصححه الحاكم في المستدرک (٢/٢١٤) ولم يتعقبه الذهبي، وقد اكتفى ابن الترمذاني في (التبيين) (ل٤٨ ب) بعزوه للنسائي، وفي التلخيص (٤/٢١٢) قول ابن المديني: " هو حديث منكر "، وقول البخاري: " لا يصح " فسنده ضعيف، لكن قال الشيخ الألباني في الإرواء: (٦/١٧٠): " علة الحديث عندي، اختلافهم في سماع الحسن من سمرة " ثم جعله صحيحا يعني بشواهده.

(٣) غير واضحة في الأصل.

(١) جرى الشافعية على تضعيف هذا الخبر، انظر إعانة الطالبين (٤/٣٢٧)، الإقناع للشربيني (٢/٦٤٦)، مغني المحتاج (٤/٥٠٠).

(٢) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٣) الحديث متفق عليه بلفظ أتم من هذا، وبدون الجملة التي في آخره، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه،

أخرجه البخاري ٤٩ كتاب العتق، ٤ باب من أعتق عبدا بين اثنين رقم (٢٥٢٢) ولفظه: « مَنْ أَعْتَقَ شَرَكَا لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٌ فَأَعْطِي شَرَكَاؤَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ »، ومسلم ٢٠ كتاب العتق رقم (١٥٠١).

أما جملة: « رَقَّ مَا رَقَّ » فبلفظ: « رَقَّ مَا بَقِيَ » في حديث ابن عمر نفسه عند الدارقطني

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتاق

هل يتبع العبد؟

عِبَارَةٌ عَنْ قُوَّةِ شَرْعِيَّةٍ، وَلَآنَ الْإِعْتَاقَ إِزَالَةُ الْمِلْكِ فَجَازَ أَنْ يَتَّبَعَ كَاهِلِيَّةَ وَالْبَيْعِ.  
(وَقَالَا<sup>(١)</sup>: يَعْتَقُ كُلُّهُ؛ لِقَوْلِهِ ~~الْعَلِيَّةُ~~ : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ<sup>(٢)</sup> لَهُ فِي عَبْدٍ<sup>(٣)</sup> فَقَدْ عَتَقَ كُلُّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِيهِ<sup>(٤)</sup> شَرِيكٌ »<sup>(٥)</sup>.  
(وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصِيْبُهُ عَتَقَ) لِوُجُودِ الْإِعْتَاقِ.  
(فَإِنْ كَانَ مُوسِراً فَشَرِيكُهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ) لَمَّا مَرَّ أَنَّ مِلْكَهُ بَاقٍ.

٥

كتاب المكاتب (١٢٤/٤)، قال الشيخ الألباني في الإرواء (٣٥٧/٥): " زاد الدارقطني في آخره: ((ورق ما بقي)) وإسناده ضعيف..."، وذكر الحافظ ابن حجر راوين في إسناده تكلم فيهما ثم قال: " وعلى تقدير صحتها فليس فيها أنه يستمر رقيقاً بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره " فتح الباري (٦٥٦/٦)، وقد ذكر ابن الترمذاني في (التنبيه) (ل٤٨ب) حديث ابن عمر رضي الله عنه معزوا للجماعة وثبّه على زيادة الدارقطني.

(٤) كلمة « وهو محمول » كتب تحتها بين السطرين: « أي الحديث ».

(١) حاشية ابن عابدين (٣٤٧/٢).

(٢) في هامش (ص) بيان لفرق النسخ، وضعت له علامة على هذه الكلمة وكتب في مقابله بالهامش: « شقفا » وبجواره رمز (خ).

(٣) في (م): « عبده ».

(٤) ألحقت كلمة « فيه » تحت السطر وبجوارها (صح).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٧٥-٧٤/٥) من حديث أسماء بن عمر الهذلي رضي الله عنه والد أبي طليح، وأبو داود ٢٤ أبواب العتق، ٤ باب من أعتق نصيباً في مملوك له رقم (٣٩٢٩)، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٦٥٧/٦): " بإسناد قوي "، وزاد عزوه للنسائي، وهو في سننه الكبرى ٤٠ كتاب العتق، ٧١ ذكر العبد يكون للرجل فيعتق بعضاً رقم (٤٩٧٠) بأكثر من لفظ، وصحح الشيخ الألباني إسناده على شرط الشيخين في الإرواء (٣٥٩/٥).

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتق

(وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ شَرِيكُهُ قِيمَةَ نَصِيْبِهِ) [م ٥٠ أ] لِأَنَّهُ أَفْسَدَهُ حَيْثُ لَمْ يَتَّقِ مُتَنَفِعًا

بِهِ.

سعاية العبد

(وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَهُ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>)، وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ لَا سَعَايَةَ عَلَيْهِ، وَيَتَصَرَّفُ الْمَوْلَى فِي نِصْفِهِ تَصَرُّفَ الْمُلَّاكِ، ثُمَّ يُنْقَضُ عَلَيْهِ بِحَالَةِ الْيَسَارِ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَدُ تَصَرُّفُهُ<sup>(٤)</sup> فِيهِ<sup>(٥)</sup> بِالْإِجْمَاعِ.  
(وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِرًا فَالشَّرِيكُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى) لَمَّا ذَكَرْنَا.

(وَقَالَا<sup>(٦)</sup>): لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّمَانُ مَعَ الْيَسَارِ وَ<sup>(٧)</sup> السَّعَايَةُ مَعَ الْإِعْسَارِ) بِنَاءً عَلَى

(١) الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه، أخرجه البخاري ٤٩ كتاب العتق، ٥ باب إذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة، رقم (٢٥٢٧)، ومسلم ٢٠ كتاب العتق، ١ باب ذكر سعاية العبد، رقم (١٥٠٣)، ولفظ البخاري: «من أعتق نصيبا - أو شقيصا - في مملوك فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال، وإلا قوم فاستسعى به غير مشقوق عليه».

(٢) الأم (٤/٨).

(٣) في (ص): «لم» ولعلها خطأ.

(٤) في (ص): «لا ينفد نصفه» وهو خطأ.

(٥) "فيه" زيادة من (م)، وليست في الأصل ولا في (ص) ولا في الشرح المطبوع (ص ٢٢١).

(٦) بدائع الصنائع (٨٧/٤).

(٧) في (م): "أو".



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتاق

أَنَّ الْإِعْتَاقَ لَا يَتَجَزَّأُ عِنْدَهُمَا.

(وَإِذَا اشْتَرَى رَجُلَانِ ابْنَ أَحَدِهِمَا عَتَقَ نَصِيبُ الْأَبِ) بِالْجُزْئِيَّةِ فِي الْمَلِكِ <sup>(١)</sup>.  
 (وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الشِّرَاءَ <sup>(٢)</sup> حَصَلَ بِقَبُولِهِمَا جَمِيعاً فَصَارَ الشَّرِيكَ رَاضِياً  
 بِالْعِتْقِ لِأَنَّ شِرَاءَ الْقَرِيبِ إِعْتَاقٌ فَصَارَ كَمَا لَوْ أُذِنَ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ.  
 (وَكَذَلِكَ إِذَا وَرِثَاهُ) <sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ الْفِعْلُ أَصْلاً <sup>(٤)</sup>.  
 (وَقَالَا: يَضْمَنُ الْأَبُ فِي الشِّرَاءِ نَصِيبَ شَرِيكِهِ) لِأَنَّهُ صَارَ مُعْتَقاً <sup>(٥)</sup> بِالشِّرَاءِ، وَإِذَا

(١) في الشرح المطبوع (ص ٢٢١): "لدخوله"، وفي (م): "بالدخول"، في محل "بالجزئية"، وقد كتب فوقها (خ)، وفي مقابلها في الهامش: "بالجزئية" وفوقها (خ) أيضاً، ولعل هذا الرمز لبيان فرق نسخة كما نبه على نحوه الدكتور موفق عبد القادر في توثيق النصوص وضبطها (ص ٢١٤).

(٢) درج الناسخ على كتابة هذه الكلمة هكذا « الشرى » وقد أثبتتها بالهمزة بعد الألف، وفي الصحاح مادة (ش ر ي) (٢٣٩١/٦) « الشراء يمدّ ويقصر ».

(٣) وردت في المتن زيادة جملة هنا هي: « فالشريك بالخيار إن شاء أعتق نصيبه وإن شاء استسعى » وهي ثابتة في كل من الشرح المطبوع (ص ٢٢١) وفي متن القُدوري (ص ١٣٠) وفي المتن بشرح اللباب (١١٦/٣)، وفي (م) (ل ٦٩أ)، و(م) (ل ١٠٤ب-١٠٥أ)، ولم تثبت هذه الجملة في سائر النسخ الخطية ووجودها آيّن للمراد.

(٤) كتب في مقابل هذا الموضع بالهامش حاشية نصّها: « صورتها: امرأة اشترت ابن زوجها وماتت وترك زوجها وهو وارث وتركته وارثاً غيره، وكذا إذا مات... » وباقي الحاشية بمقدار سطرين فيها نحو عشرين كلمة غير مقروء، وجاء في هامش (ص) تصوير المسألة نصّه: « صورته رجل تزوج أمة امرأة فأتت منه بولد ثم ماتت، وتزوج بسيدتها ثم ماتت وتركته أباهما وزوجها، فإن الغلام يكون ميراثاً لهذا الزوج - وهو أبوه - وأبيها، فيعتق نصيب الزوج لأنه ابنه، من مجمع » مقصوده مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر للدّماد.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتاق

ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْأَبِ عِنْدَ أَبِي [ص ١٠٥ أ] حَنِيفَةَ فَلِلشَّرِيكِ أَنْ يَسْتَسْعِيَ الْعَبْدَ <sup>(١)</sup>.

لَمَّا مَرَّ <sup>(٢)</sup>.

(وَإِذَا شَهِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِالْحُرِّيَةِ <sup>(٣)</sup> سَعَى الْعَبْدُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَصِيبِهِ مُوسِرِينَ كَانَا أَوْ مُعْسِرِينَ) لِأَنَّ مِنْ زَعْمِ كُلِّ وَاحِدٍ أَنَّ صَاحِبَهُ أَعْتَقَ، وَأَنَّ لَهُ الضَّمَانَ أَوْ السَّعَايَةَ؛ لَمَّا مَرَّ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ عَلَى صَاحِبِهِ فَتَثَبَّتُ السَّعَايَةُ.

(وَقَالَا) وَزُفِرَ (إِنْ كَانَا مُوسِرِينَ فَلَا سَعَايَةَ عَلَيْهِ) لِأَنَّ مِنْ زَعْمِ كُلِّ وَاحِدٍ - عَلَى أَصْلِ أَبِي يُوسُفَ وَحَمَّادٍ - أَنَّ لَهُ الضَّمَانَ لَا غَيْرُ، وَقَوْلُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ عَلَى صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَا مُعْسِرِينَ سَعَى لُهُمَا لِأَنَّ فِي زَعْمِهِمَا أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ السَّعَايَةُ فَقَطُّ.

(وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا وَالْآخَرُ مُعْسِرًا سَعَى لِلْمُوسِرِ) لِأَنَّ مِنْ زَعْمِهِ أَنَّ صَاحِبَهُ مُعْسِرٌ فَالْوَاجِبُ السَّعَايَةُ وَلَا يَسْعَى لِلْمُعْسِرِ لِأَنَّ مِنْ زَعْمِهِ أَنَّ صَاحِبَهُ مُوسِرٌ [١٥٠ ب] فَالْوَاجِبُ الضَّمَانُ؛ غَيْرَ أَنَّ زَعْمَهُ [١١٢ أ] يُؤَثِّرُ فِي حَقِّهِ <sup>(٤)</sup> وَلَا يُؤَثِّرُ فِي

(٥) فِي (م): «مَنْتَفَخَا» وَهِيَ خَطَأً.

(١) أَضَفْتُ كَلِمَةَ «الْعَبْدُ» مِنَ الْهَامِشِ لِأَنَّ بَجَوَارَهَا (صَح) وَلَهَا خُرْجَةٌ فِي مَوْضِعِهَا الَّذِي جَعَلْتُهَا فِيهِ.

(٢) بَدَايَةُ الْمُبْتَدِي (٩٢/١).

(٣) هُنَا زِيَادَةٌ جَمَلَةٌ فِي الْمَتْنِ فِي كُلِّ مَنْ مَخْتَصِرِ الْقُدُورِيِّ (ص ١٣٠) وَفِي الْمَتْنِ مَعَ شَرْحِ اللَّبَابِ (١١٩/٣)

وَفِي الشَّرْحِ الْمَطْبُوعِ (ص ٢٢١)، وَالْجَمَلَةُ هِيَ: «عَتَقَ كُلَّهُ».

(٤) كَلِمَةُ «حَقِّهِ» كَتَبْتُ فَوْقَ مَسْتَوَى السَّطْرِ وَبَجَوَارَهَا (صَح).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتاق

حقَّ غيرِه.

(وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ لِلصَّنَمِ: عَتَقَ) لِأَنَّهُ إِزَالَةٌ <sup>(١)</sup> النية في الإعتاق المِلْكُ فَيَصِحُّ؛ كَالطَّلَاقِ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ.

(وَعَتَقُ الْمَكْرَهَ وَالسَّكْرَانَ وَقَعَ) لَمَّا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ. <sup>(٢)</sup>

عتق المكره

(وَإِذَا أَضَافَ الْعَتَقَ إِلَى مَلِكٍ أَوْ شَرَطَ صَحَّ كَمَا يَصِحُّ فِي الطَّلَاقِ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ

أَيْضاً فِي الطَّلَاقِ. <sup>(٣)</sup>

اعتبار العبد حراً إذا

خرج من دار

الحرب

إلى دار الإسلام

عتق الحامل

عتق الحمل خاص

(وَإِذَا خَرَجَ عَبْدٌ مِنْ دَارِ حَرْبٍ إِلَيْنَا مُسْلِمًا عَتَقَ) لِأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ ظَهَرَتْ يَدُهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ فَلَا يُسْتَرْقُ.

(وَإِذَا أَعْتَقَ جَارِيَةً حَامِلًا عَتَقَتْ وَعَتَقَ حَمْلُهَا) لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهَا كَعُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا.

(وَإِنْ أَعْتَقَ الْحَمْلَ خَاصَّةً عَتَقَ) لِأَنَّهُ يَعْتَقُ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ فَبِالْأَصَالَةِ أَوْلَى، وَإِنَّمَا لَمْ

يَجْزُ إِفْرَادُهُ بِالْبَيْعِ لِلْغَرَرِ <sup>(٤)</sup> وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْعَتَقَ.

(وَلَمْ تَعْتِقْ الْأُمُّ) لِعَدَمِ الْإِعْتِنَاءِ فِيهَا.

العتق على عوض

(وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ فَقَبِلَ الْعَبْدُ عَتَقَ وَلَزِمَهُ الْمَالُ) لَوْجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ

الْأَلْتِزَامُ <sup>(٥)</sup>.

(١) كلمة «إزالة» كتبت بدون ألف بعد الزاي ولعله سبق قلم، والصواب كما في نسخة (أ).

(٢) في الشرح المطبوع ص ١٩٣.

(٣) في الشرح المطبوع ص ١٩٣.

(٤) في (م): «للضرر» وفوقها حرف (خ)، وفي مقابلها في الهامش: «للغرر» وعليه حرف (خ)

أيضاً، وهو تنبيه على فرق نسخة.

(٥) هنا زيادة أمثلة وتفصيل في الشرح المطبوع (ص ٢٢٢) ولم ترد في سائر النسخ كما يلي: «مثل أن

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العتاق

تعليق العتق

( وَلَوْ قَالَ: " إِنْ أَدَّيْتُ إِلَيَّ أَلْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ " صَحَّ ) لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ بِالْأَدَاءِ.  
( وَصَارَ مَأْذُونًا ) لِأَنَّ الْأَدَاءَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْكَسْبِ؛ وَالْكَسْبُ بِالتَّجَارَةِ <sup>(١)</sup> فَكَانَ  
إِذْنًا دَلَالَةً.

حرية ولد الأمة  
من مولاهما

( فَإِنْ أَحْضَرَ الْمَالَ أَجْبَرَ الْحَاكِمُ الْمَوْلَى عَلَى قَبْضِهِ وَعَتَقَ الْعَبْدُ اسْتِحْسَانًا ) لِأَنَّ فِيهِ  
مَعْنَى الْمَكَاتَبَةِ وَهُوَ تَعْلِيْقٌ بِاخْتِيَارِهِ مِنْ وَجْهِ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُجْبَرُ <sup>(٢)</sup> وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ <sup>(٣)</sup>  
لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ فَلَا يُجْبَرُ عَلَى إِيجَادٍ <sup>(٤)</sup> الشَّرْطِ.

حرية ولد الحرة  
من العبد

( وَوَلَدُ الْأَمَةِ مِنْ مَوْلَاهَا حُرٌّ ) لَوْجُودِ الْبُعْضِيَّةِ وَحُرْمَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ.  
( وَوَلَدُهَا مِنْ زَوْجِهَا مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهَا ) <sup>(٥)</sup> لَمَّا مَرَّ أَنَّهُ تَبِعَ لَهَا وَجُزْءٌ مِنْ أَجْزَائِهَا.  
( وَوَلَدُ الْحُرَّةِ مِنَ الْعَبْدِ حُرٌّ ) لَمَّا ذَكَرْنَا.

يقول للعبد: أنت حر على ألف أو على أن تعطيني ألفا أو على أن لي عليك ألفا وإذا قبل العبد في  
جميع ذلك عتق حين قبل ولزمه ما شرط لوجود الشرط وهو الالتزام.

(١) في (ص) والشرح المطبوع (ص ٢٢٢): « والكسب لا يحصل إلا بالتجارة ».

(٢) في (ص): « من وجه القياس أن لا يجوز » وهو خطأ.

(٣) بدائع الصنائع (٤/١٥٩).

(٤) في (م): « إنجاز ».

(٥) كرر الناسخ كتابة هذه الكلمة والتي قبلها مرتين وضرب على الأولين.

## بَابُ التَّدْبِيرِ<sup>(١)</sup>

ألفاظ التدبير  
الصريحة  
وحكمه

[ص ١٠٥ ب] ( إِذَا قَالَ الْمَوْلَى لِمَمْلُوكِهِ: " إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ " أَوْ " أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبْرٍ مِنِّي " أَوْ " أَنْتَ مُدَبَّرٌ " أَوْ " قَدْ دَبَّرْتُكَ " فَقَدْ صَارَ مُدَبَّرًا ) [م ١٥١ أ] لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ صَرِيحَةً فِيهِ، وَحَقِيقَةُ التَّدْبِيرِ: الْإِعْتَاقُ عَنْ دُبْرٍ مِنْهُ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْيَمِينِ. ( لَا يُجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا هِبَتُهُ ) لِقَوْلِهِ ﷺ: « الْمُدَبَّرُ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَهُوَ حُرٌّ مِنَ الثَّلَاثِ »<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٣)</sup>: هُوَ مُحْلُوفٌ بِعَتَقِهِ، فَجَازَ بَيْعُهُ كَالْمُدَبَّرِ الْمُقَيَّدِ<sup>(٤)</sup>،

(١) الدُّبْرُ: بضمين وسكون الباء بتخفيف بخلاف القبل من كل شيء، وفيه يقال لآخر الأمر (دبر) وأصلها ما أدبر عنه الإنسان ومنه (دبر) الرجل عبده (تدبيرا) إذا أعتقه بعد موته، المصباح المنير (ص ١٨٨).

والتدبير شرعا: تعليق العتق بالموت أي موت المعلق فلا تصح وصية به أي بالتدبير، والأصل فيه السنة والإجماع، معونة أولي النهى شرح منتهى الإرادات (٦/٨١١).

فالسنة: فما رواه جابر رضي الله عنه أن رجلا أعتق مملوكا له عن دبر فاحتاج فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِ مِائَةِ دِرْهَمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ وَقَالَ: أَنْتَ أَحْوَجُ مِنْهُ » متفق عليه، أخرجه البخاري (٢٠٣٤) (٢/٧٥٣) كتاب البيوع باب الزايدة، ومسلم (٩٩٧) (٣/١٢٨٩) كتاب الأيمان باب جواز بيع المدبر.

(٢) أخرجه من حديث ابن عمر رضي الله عنه الدارقطني في سننه (٤/١٣٨) وقال: " لم يسنده غير عبيدة بن حسان وهو ضعيف، وإنما هو موقوف من قوله " ووافقه على القول بوقفه جماعة من أهل العلم، انظر التلخيص (٤/٢١٥).

(٣) لفظة: « - رحمه الله - » ليست في النسخة الأصلية وقد أثبتتها نقلا عن النسخة المركزية، وانظر الأم (٨/١٦).

(٤) خرج الناسخ حاشية إلى اليمين كتب فيها تحت رمز (ف) ما يلي: « قوله: « كالمدبر المقيد » مثل

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ التدبير

وَالْجَوَابُ أَنَّ التَّدْبِيرَ وَصِيَّةٌ بِسَبَبٍ لَازِمٍ وَهُوَ الْيَمِينُ فَصَارَ الْعَبْدُ مُسْتَحِقًّا لِلْعِتْقِ عَلَى الْمَوْلَى بِسَبَبٍ لَازِمٍ بِخِلَافِ الْمُقَيَّدِ، لِأَنَّ عِتْقَهُ مُعَلَّقٌ بِمَوْتِ عَلَى صِفَةٍ؛ فَمَا لَمْ تَوْجَدْ لَا يَثْبُتُ الْأَسْتِحْقَاقُ.

استخدام المدبر

( وَلِلْمَوْلَى أَنْ يَسْتَخْدِمَهُ وَيُؤَاجِرَهُ، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةٌ فَلَهُ أَنْ يَطَّأَهَا وَلَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا )  
لِأَنَّ مِلْكَهُ <sup>(١)</sup> بَاقٍ.

٥

( وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى <sup>(٢)</sup> عَتَقَ الْمُدَبِّرُ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ <sup>(٣)</sup> ) لِمَا مَرَّ مِنْ الْحَدِيثِ.

سعاية المدبر

( وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ سَعَى فِي ثُلْثِي قِيمَتِهِ ) لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ ثُلْثَ رَقَبَتِهِ بِقَضِيَّةِ الْحَدِيثِ.

ولد المدبرة  
مدبر تبعا  
لأمه

[ ١٢ب ] ( فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ سَعَى <sup>(٤)</sup> فِي جَمِيعِ قِيمَتِهِ لِلْغُرَمَاءِ ) لِأَنَّ الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ إِلَّا أَنْ حَقِيقَةُ الْعِتْقِ لَا تُنْقَضُ؛ فَيُنْقَضُ مَعْنَى <sup>(٥)</sup> بِالسَّعَايَةِ.  
( وَوَلَدُ الْمُدَبِّرَةِ مُدَبِّرٌ ) تَبْعًا لِلْأُمِّ كَمَا فِي الرَّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ، وَقَدْ رُويَ ذَلِكَ عَنْ

١٠

أن يقول: إن مت من مرضي هذا أو سفري هذا أو من مرض كذا».

(١) كلمة « ملكه » مطموس بعضها في الأصل وهي واضحة في النسخ الأخرى.

(٢) كلمة « المولى » أثبتتها من هامش الأصل حيث لها إشارة تخريج وكتب بجوارها (صح).

(٣) كلمة « الثلث » غير واضحة في الأصل وأثبتتها من النسخ الأخرى.

(٤) كلمة « سعى » مطموسة سينها في الأصل.

(٥) أي: من حيث المعنى، فهي تميز في الإعراب.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = التدبير

عُثِمَ \_\_\_\_\_ انَّ (١) ، وَأَبِ \_\_\_\_\_ مَسْ \_\_\_\_\_ عُوْدٍ (٢) ،  
وَلَمْ يُرَوْ خِلَافُهُمَا (٣) ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ (٤) لَا يَدْخُلُ الْوَلَدُ فِي التَّدْبِيرِ كَالْمَحْلُوفِ بِعِتْقِهَا ،  
وَالْفَرَقُ أَنَّ ثَمَّةَ لَمْ يَثْبُتْ اسْتِحْقَاقُ الْحُرِّيَّةِ لِكَوْنِ الشَّرْطِ عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ (٥) وَهُنَا  
بِخِلَافِهِ .

( فَإِنْ عُلِّقَ التَّدْبِيرُ بِمَوْتِهِ عَلَى صِفَةٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : " إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا (٦) أَوْ

تعليق التدبير

(١) قال ابن حزم في المحلى (٣٩/٩): "احتج المخالفون... بأنه قد صح عن عثمان وجابر وابن عمر وروى عن علي وابن عباس وزيد، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف".  
وعثمان هو ابن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي أبو عمرو، الخليفة الراشد الثالث ذو النورين، شهد له رسول الله ﷺ بالجنة وزوجه ابنتيه رقية وأم كلثوم رضي الله عنهم أجمعين، قتله سودان بن حرمان يوم الجمعة عشر ذي الحجة سنة (٣٥هـ) وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة، انظر الإصابة (٤٦٢/٢)، تذكرة الحفاظ (٨/١).

(٢) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب أبو الحسن الهذلي، صحابي جليل كان من أكثر الصحابة فقها وعلماء، وكان مستودع سر رسول الله ﷺ ويدخل عليه في كل وقت، توفي سنة (٦٨هـ)، انظر الإصابة (٣٦٨/٢)، الأعلام (٢٨/٤)، والأثر أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف (١٦٥/٦) رقم (٦٧٢)، وسنده ضعيف لضعف عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي كما في التقريب (٤١٣٩).

(٣) نص على ذلك ابن حزم كما سبق، وفي المصدرين السابقين، قولهما: "نقل عن ذلك إجماع الصحابة".

(٤) الأم (٢٦/٨).

(٥) أي على توقع الوجود.

(٦) كلمة « هذا » سقطت من الصلب وأثبتها الناسخ في الهامش وكتب بجوارها (صح).

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ التدبير

سَفَرِي هَذَا <sup>(١)</sup> أَوْ مِنْ مَرَضٍ كَذَا " <sup>(٢)</sup> فَلَيْسَ بِمُدَبِّرٍ وَيَجُوزُ بَيْعُهُ ) لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْعِتْقِ  
لَمْ يَثْبُتْ؛ إِذِ الْمَوْتُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ، فَصَارَ كَالْمَحْلُوفِ بِعِتْقِهِ.  
(فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا عَتَقَ كَمَا يَعْتَقُ الْمُدَبِّرُ الْمَطْلُوقُ لِوُجُودِ الشَّرْطِ -  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ -).

---

(١) كلمة « هذا » سقطت من الصلب وأثبتتها الناسخ فوق مستوى السطر وكتب بجوارها (صح).

(٢) هنا زيادة جملة في المطبوع هي: « فأنت مدبر » وهذه الجملة تكملة للعبارة في صورة المسألة لأن  
فيها جواب الشرط فلعله حذفه للعلم به.



## بَابُ الاسْتِيْلَادِ (١)

تعريف أم الولد [م ١٥١/ب] ( إِذَا وَلَدَتْ الْأُمُّ مِنْ مَوْلَاهَا فَقَدْ صَارَتْ أُمًّا وَلَدٍ لَهُ لَا يَجُوزُ يَبْعُهَا وَلَا تَمْلِكُهَا ) لِقَوْلِهِ الرَّسُولُ : « أَيُّمَا أُمَّةٌ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ ذُبْرِ مِنْهُ » (٢).

( وَلَهُ وَطْؤُهَا وَاسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَتَزْوِيجُهَا ) لما مرَّ في المدبَّر.

( وَلَا يَثْبُتُ نَسَبٌ وَلَدَهَا إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِهِ، فَإِنْ جَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِوَلَدٍ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ بِغَيْرِ إِقْرَارٍ ) لِأَنَّهَا فِي الْأَوَّلِ لَمْ تَكُنْ فِرَاشًا بِخِلَافِ الثَّانِي.

نَسَبُ وَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ

(١) الاستيلاء لغة: طلب الولد، وشرعا: طلب المولى الولد من أمته بالوطء، انظر اللباب في شرح الكتاب للميداني (١٤/٣)، والتعريفات للجزجاني (ص ٢٢).

(٢) أخرجه من حديث ابن عباس رضي الله عنه بنحوه ابن ماجه ١٩ كتاب العتق، ٢ باب أمهات الأولاد رقم (٢٥١٥)، وفي المسند (٤٨٤/٤) رقم (٢٧٥٩)، وجاء في التعليق عليه أنه حسن مع التضعيف لإسناده؛ لضعف كل من شريك القاضي وحسين بن عبد الملك الهاشمي، وصحح الحاكم إسناده في المستدرک لكن تعقبه الذهبي بأن حسيناً متزوك، ومن شواهده الحديث الآخر لابن عباس رضي الله عنه في قصة مارية أم إبراهيم بن رسول الله صلی الله علیه وسلم مرفوعاً أنه قال: « أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا »، أخرجه ابن ماجه في الموضع نفسه برقم (٢٥١٦)، والحديثان عند الدارقطني (١٣٠/٢-١٣١)، فتحسينه المذكور بشاهده هذا وبالشاهد الآتي بعده، وأورد ابن الترمذاني في (التهذيب) (٤٩٩) لفظي ابن ماجه وعطف عليه حديث أم إبراهيم، وقال: " سكت عنهما الدارقطني " ثم ذكر لفظ الحاكم في مستدرکه وأنه صححه وذكر أن في سند ابن ماجه والحاكم حسين بن عبد الله، وذكر جملة أقوال للنقاد فيه بتضعيفه وأنه يكتب حديثه.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الاستيلاء

(فَإِنْ نَفَاهُ انْتَفَى بِقَوْلِهِ <sup>(١)</sup>) لَأَنَّهُ يَتَفَرَّدُ بِنَقْلِ فِرَاشِهَا بِالتَّزْوِيجِ فَكَذَا يَنْقُلُ نَسَبَ وَلَدِهَا، وَلَآنَ اللَّعَانَ شُرِعَ فِي الزَّوْجَاتِ وَهِيَ لَيْسَتْ <sup>(١)</sup> مِنْهُنَّ <sup>(٢)</sup>، \*فَإِنْ زَوَّجَهَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَهُوَ فِي حُكْمِ أُمِّهِ \* <sup>(٣)</sup>.

عتق أم الولد  
بموت المولى

(وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَتْ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَلَا تَلْزَمُهَا السَّعْيَةُ لِلْغُرَمَاءِ إِنْ كَانَ عَلَى [ص ١٠٦/أ] الْمَوْلَى دَيْنٌ) لِحَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ <sup>(٤)</sup> قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تُعْتَقُ أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ <sup>(٥)</sup> وَأَنْ لَا تُجْعَلَنَّ مِنَ الثَّلَاثِ وَلَا يَسْعَيْنَ فِي دَيْنٍ» <sup>(٦)</sup>.

(١) كتب بخط صغير تحت هذه الكلمة بيان مرجع الضمير هكذا: «أي بقول المولى».

(١) فوق كلمة «ليست» كتبت: «أي الأمة ليست» بخط مقلوب.

(٢) جاء في الشرح المطبوع زيادة جملة على أنها من المتن محاطة بقوسين هكذا: «ولا لعان بينهما»، وذلك قبل الجملة التعليلية، والكلام بها يكون أتم.

(٣) ما بين النجمين ثبت في الشرح المطبوع (ص ٢٣٢)، وفي نسخة (سح) (ل ١٤٨ ب)، لكن فيها: «إن تزوجها فجاءت بولد فهي في حكم أم ولده»، و(شع) (ل ١٠٢ أ) لكن فيها: «في حكم أمها»، والصواب الأول.

(٤) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي، عالم أهل المدينة وسيد التابعين في زمانه، توفي سنة (٩٣ هـ) وقيل غير ذلك انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤/٢١٧).

(٥) الحديث في الشرح المطبوع: لحديث سعيد بن المسيب أمر النبي ﷺ بعنق أمهات الأولاد، (ص ٢٢٣)، وكذلك في (م) و(ص).

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وعند الدارقطني (٤/١٣٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: أن النبي

ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد؛ وقال: «لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن، يستمتع بها

سيدها ما دام حيا فإذا مات فهي حرة»، وهو من طريق القسملي عن عبد الله بن زياد عن

ابن عمر، ثم رواه من طريق آخر عن القسملي بالإسناد عن عمر رضي الله عنه من قوله موقوفا عليه،

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الاستيلاء

( وَإِذَا وَطِئَ رَجُلٌ أَمَةً غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ فَوَلَدَتْ مِنْهُ ثُمَّ مَلَكَهَا صَارَتْ أُمًّا وَلَدِهِ ) كَمَا لَوْ وَلَدَتْ فِي مِلْكِهِ، وَقَاسَهُ الشَّافِعِيُّ <sup>(١)</sup> عَلَى الْوَطْءِ بِالزَّنا إِذْ <sup>(٢)</sup> لَمْ يُوجَدْ فِي الْمِلْكِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الزَّنا لَا يَثْبُتُ بِهِ النَّسَبُ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ الْأَسْتِيْلَادُ، بِخِلَافِ النِّكَاحِ.

( وَإِذَا وَطِئَ الْأَبُ جَارِيَةَ ابْنِهِ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَصَارَتْ الْجَارِيَةُ أُمًّا وَلَدٍ لَهُ ) لِأَنَّ لِلْأَبِ شُبْهَةَ الْمَلِكِ فِي مَالِ ابْنِهِ لِقَوْلِهِ <sup>(٣)</sup> : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ »

إذا وطئ الأب  
جارية ابنه

وأورده ابن الترمذاني في (التنبيه) (ل ٤٩ ب) ونقل فيه قول عبد الحق: " يروى من قول ابن عمر، ولا يصح مسندا "، وناقشه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٨٨/١) رقم (٦٠) بقوله: " إنما يروى موقوفا من قول عمر "، وقد جاء بلفظ قريب من اللفظ الذي ذكره المؤلف مرسلًا لسعيد بن المسيب: « أن النبي ﷺ أمر بعنق أمهات الأولاد، وأن لا يعن في دين ولا يجعلن من الثلث » أورده الزيلعي في نصب الراية (٢٨٨/٣) وعلق عليه بقوله: " غريب "، وقال الحافظ في الدراية (٨٧/٢): " لم أجده "، وعند الدارقطني (١٣٦/٤) عن سعيد بن المسيب أن عمر أعتق أمهات الأولاد، وقال: « أعتقهن رسول الله ﷺ » وقال ابن الترمذاني في (التنبيه) (ل ٤٩ أ): " فيه عبد الرحمن الإفريقي " قال الحافظ: " إسناده ضعيف ".

(١) روضة الطالبين (٣١٢/١٢).

(٢) في (م) : « إذا ».

(٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في سننه كتاب التجارات باب مال الرجل لأبيه (٧٦٩/٢) رقم (٢٢٩٢)، وأحمد في المسند (٢٠٤/٢) من حديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وسندهما ضعيف لضعف حجاج بن أرطاة، وورد من طريق أخرى عند ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله صححها ابن القطان والمنذري كما في الفتح (٢١١/٥)، وورد بلفظ: « أَنْتَ وَمَالُكَ لَوَالِدِكَ » صحيح لغيره ورد بعدة طرق حسان، أخرجه أحمد في المسند (١٧٩/٢) (٢١٤/٢)،

## خلاصة الدلائل في تدقيق المسائل الاستيلاء

وَالنَّسَبُ يُحْتَاطُ فِي إثْبَاتِهِ فَشُبْهَةُ الْمَلِكِ فِيهِ كَحَقِيقَتِهِ كَمَا فِي شُبْهَةِ النِّكَاحِ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ <sup>(١)</sup> أَنَّهَا لَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ كَمَا فِي جَارِيَةِ الْمُكَاتَبِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمَوْلَى لَا شُبْهَةَ لَهُ فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ وَإِنَّمَا شُبْهَتُهُ فِي رَقَبَتِهِ وَهُنَا بِخِلَافِهِ.

( وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا ) لِأَنَّهُ نَقْلُ مَلِكٍ [أ/١١٣] مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ضَرُورِيَّةٍ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْبَقَاءُ <sup>(٢)</sup>.

( وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْرُهَا <sup>(٣)</sup> وَلَا قِيمَةُ وَلَدِهَا ) لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا قُبَيْلَ الْوَطْءِ.

( وَإِذَا وَطِئَ أَبُ الْأَبِ مَعَ بَقَاءِ <sup>(٤)</sup> الْأَبِ لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ [م/١٥٢/أ] فَإِنْ كَانَ الْأَبُ مَيِّتًا ثَبَتَ مِنَ الْجَدِّ النَّسَبُ كَمَا يَثْبُتُ مِنَ الْأَبِ ) لِأَنَّ الْجَدَّ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ حَالَ عَدَمِ الْأَبِ، وَكَالْأَجْنَبِيِّ حَالَ وُجُودِهِ كَمَا فِي الْمِيرَاثِ وَالنِّكَاحِ.

( وَإِذَا كَانَتِ الْجَارِيَةُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ )

إذا وطئ الجد  
جارية ابنه

ادعاء أحد  
الشريكين ولد  
جاريتهما

والبيهقي في سننه الكبرى (٤٨١/٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٥٨/٤) رقم (٦١٥٠)، وهو في الجملة كما قال ابن حجر في الفتح (٢١١/٥): "مجموع طرقه لا تحطه عن القوة".

(١) بداية المبتدي (٩٥/١).

(٢) فوق كلمة « البقاء » تعليق يمتد في الهامش كما يلي: « وهو نفقة الأب من مال ابنه وثبوت نسب الأب ليس كذلك ».

(٣) العقر : هو دية فرج المرأة إذا اغتصبت على نفسها، ثم كثر حتى استعمل في المهر كما في المصباح المنير (ع ق ر)، وإذا ذكر العقر في الحرائر يراد به مهر المثل، وفي الإماء عشر قيمتها إن كانت بكرا، ونصف عشر قيمتها إن كانت ثيبا، كما في الجوهرة النيرة (ص ١٩٢).

(٤) في (ص): « مع نفي » وهو خطأ.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الاستيلا

وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ ( لِأَنَّ ذَلِكَ يَثْبُتُ بِشُبْهَةِ الْمَلِكِ فَبِحَقِيقَتِهِ أُولَى .  
( وَعَلَيْهِ نِصْفُ عَقْرِهَا ) لِأَنَّ الْوَطْءَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ لَا يَخْلُو عَنْ حَدٍّ أَوْ عَقْدٍ وَقَدْ  
سَقَطَ الْحَدُّ لِلشُّبْهَةِ فَيَجِبُ الْعَقْرُ .

( وَ ) عَلَيْهِ ( نِصْفُ قِيمَتِهَا ) لِأَنَّهُ مَلَكَهَا بِالِاسْتِيْلَادِ؛ ضَرُورَةٌ أَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ، وَلَا  
يَدْخُلُ الْعَقْرُ فِي الْقِيَمَةِ <sup>(١)</sup> لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ ضَمَانُ جُزْءٍ فَلَا يَسْتَتَبِعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ،  
بِخِلَافِ جَارِيَةِ الْأَبْنِ حَيْثُ لَا يَلْزَمُ الْعَقْرُ لِأَنَّهُ ضَمَانُ جُزْءٍ فَيَدْخُلُ فِي ضَمَانِ الْكُلِّ وَهُوَ  
الْقِيَمَةُ .

( وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قِيَمَةِ وَلَدِهَا ) لِأَنَّهُ مَلَكَهُ عِنْدَ الْعُلُوقِ <sup>(٢)</sup> وَلَا قِيَمَةَ لَهُ  
حِينَئِذٍ .

( فَإِنْ ادَّعَاهُ جَمِيعًا مَعًا ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُمَا ) لِقَوْلِ عُمَرَ <sup>(٣)</sup> : « وَهُوَ ابْنُهُمَا يَرْتُهُمَا  
وَيَرِثَانِهِ وَهُوَ الْبَاقِي مِنْهُمَا » <sup>(٤)</sup> ، بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ <sup>(٥)</sup>

تنازع الشريكين  
في ولد جاريتهما

(١) لا توجد هذه الجملة في المختصر المطبوع ولا في المتن بشرح الميداني (٣/١٢٥)، وثبت في الشرح  
المطبوع على أنها من المتن وليس الواقع كذلك، ولم ترد في مخطوطي المتن.

(٢) هو الولد في البطن كما لسان العرب (٩/٣٥٨)، والله أعلم.

(٣) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو حفص أمير المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين، توفي  
شهيذا سنة (٢٣هـ)، انظر الإصابة (٢/٢١٨)، وتقريب التهذيب (٤٩٢٢).

(٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠/٢٦٤) كتاب الدعوى والبيّنات باب القافة ودعوى الولد من  
طريقين عن عمر رضي الله عنه وحكم عليهما بالانقطاع، وعبد الرزاق في المصنف (٧/٣٦٠) رقم  
(١٣٤٧٤) وفي سنده راو لين كما في التقريب (٥٤٨٠) وهو قابوس الجنبلي.

(٥) يشير بهذا إلى وقوع الإجماع عليه بين الصحابة رضي الله عنهم، لكن الأثر في ثبوته عن عمر رضي الله عنه  
نظر، كما تقدم في التعليق السابق.

وَلَا سِتْوَاهُمَا فِي الْمَلِكِ وَالْحَاجَةِ إِلَى ثُبُوتِ النَّسَبِ.  
( وَكَانَتْ الْأُمُّ أُمٌّ وَلَدٍ لَهَا ) لِثُبُوتِ نَسَبِ وَلَدِهَا مِنْهُمَا.  
( وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الْعَقْرِ قِصَاصًا بِمَا لَهُ عَلَى الْآخَرِ ) لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ  
فِي الْأَسْتِيفَاءِ.

( وَيَرِثُ الْأَبْنُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِيرَاثَ ابْنٍ كَامِلٍ ) لِأَنَّهُ <sup>(١)</sup> أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ مِيرَاثَ الشَّرْكَاءِ  
بِثُبُوتِهِ <sup>(٢)</sup> عَلَى الْكَمَالِ [ص ١٠٦/ب].

( وَيَرِثَانِ مِنْهُ مِيرَاثَ أَبٍ وَاحِدٍ ) لِأَنَّ التَّعَدُّدَ فِي الْأَبُوَّةِ مُحَالٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: <sup>(٣)</sup>  
يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِ الْقَافَةِ <sup>(٤)</sup>، وَفِي ذَلِكَ أَخَذَ بِالتَّخْمِينِ وَحُكْمِ بِالْظَّنِّ؛ وَإِنَّهُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ.  
( وَإِذَا وَطِئَ الْمَوْلَى جَارِيَةً مُكَاتَبَةٍ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُكَاتَبُ ثَبَتَ  
نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ ) لِأَنَّ سَبَبَ الْمَلِكِ مَوْجُودٌ؛ وَهُوَ رِقُّ الْمُكَاتَبِ، وَهَذَا كَافٍ فِي ثُبُوتِ  
النَّسَبِ لِأَنَّهُ يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ [م ١٥٢/ب] وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ تَصَدِّيقُهُ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِأَكْسَابِهِ.

( وَعَلَيْهِ عَقْرُهَا ) لِأَنَّهُ بَدَلُ مَنَافِعِ الْبُضْعِ، وَالْمُكَاتَبُ أَحَقُّ بِمَنَافِعِهَا.  
( وَقِيمَةُ وَلَدِهَا ) لِأَنَّ الْمَوْلَى بِمَنْزِلَةِ الْمَغْرُورِ حَيْثُ شَبَّهَهَا بِأَمَةٍ عَبْدِهِ.  
( وَلَا تَصِيرُ الْجَارِيَةُ أُمًّا وَلَدٍ لَهُ ) لِعَدَمِ حَقِيقَةِ الْمَلِكِ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ ثُبُوتِ

(١) أي: لأن كلا منهما.

(٢) في (ص): "ببنوته".

(٣) روضة الطالبين (٢٩٧/١٢).

(٤) القافة: جمع قائف وهي من علوم العرب.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الاستيعاد

النَّسَبُ ثُبُوتِ أُمِّيَّةِ <sup>(١)</sup> الْوَلَدِ كَمَا فِي وَلَدِ الْمَغْرُورِ. <sup>(٢)</sup>  
( وَإِنْ كَذَّبَهُ <sup>(٣)</sup> فِي النَّسَبِ لَمْ يَثْبُتْ ) لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالَ مِلْكٍ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا <sup>(٤)</sup>  
بِتَصْدِيقِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(١) كلمة "أُمِّيَّة" مطموسة في الأصل.

(٢) المغرور رجل تزوج امرأة على أنها حرة فتظهر مملوكة. تاج العروس (غ ر ر) ٤٤٨/٣.

(٣) كلمة "كذَّبه" مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٤) كلمة "إلا" مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

## [١١٣/ب] كِتَابُ الْمُكَاتِبِ <sup>(١)</sup>

تعريف  
المكاتب  
ودليها

( وَإِذَا كَاتَبَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ عَلَى مَالٍ شَرَطَهُ عَلَيْهِ وَقَبِلَ الْعَبْدُ ذَلِكَ صَارَ مُكَاتِبًا ) لِأَنَّ هَذَا صُورَةُ الْمُكَاتِبَةِ، وَقَدْ نَدَبَ اللَّهُ إِلَيْهِ <sup>(٢)</sup> بِقَوْلِهِ: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ <sup>(٣)</sup>.

( وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمَالُ حَالًا وَ ) يُجُوزُ ( مَوْجَلًا وَمُنْجَمًا ) لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُجُوزُ إِلَّا مُنْجَمًا <sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ يَعْجُزُ فِي الْحَالِ ظَاهِرًا، إِلَّا أَنْ التَّسْلِيمَ لَا يَجِبُ فِي الْحَالِ بَلْ يُؤَخَّرُ عَنْهُ يَوْمَيْنِ وَثَلَاثَةً، فَالظَّاهِرُ قُدْرَتُهُ عَلَى ذَلِكَ؛ وَإِقْدَامُهُ عَلَى الْعَقْدِ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

كتابة العبد الصغير

( وَيَجُوزُ كِتَابَةُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ يَقْعِلُ الشَّرَاءَ وَالْبَيْعَ ) لِإِطْلَاقِ النَّصِّ وَحَاجَتِهِ إِلَى تَحْصِيلِ الْحُرِّيَّةِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٥)</sup> لَا يُجُوزُ؛ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ <sup>(٦)</sup> جَوَازِ الْإِذْنِ

(١) الكتابة في اللغة: الضم، أي ضم كان ومنه الكتيبة، وشرعا: عبارة عن ضم مخصوص، وهو ضم حرية العبد للمكاتب إلى حرية الرقبة في المال بأداء بدل الكتابة، انظر الجوهرة النيرة (ص ١٩٤).

(٢) أي الكتاب وهو مصدر آخر للمكاتبة، وجاءت بذلك الآية في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ

الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا ﴾ الآية (٢٣) سورة النور.

(٣) سورة النور، الآية (٢٣).

(٤) إعانة الطالبين (٣٢٩/٤)، وتنجيم الدين إعطاؤه في أوقات معلومة متتابعة. النهاية ٢٤/٥.

(٥) انظر المذهب (١٠/٢)، وقد تقدم نقل هذا عن الشافعي في (الحجر) ص ١١١ من الشرح المطبوع.

(٦) كلمة « عدم » ملحقة بالهامش ويجوارها (صح).



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المكتاتبة

لِلصَّبِيِّ وَقَدْ مَرَّتْ.

الأحكام المترتبة

على المكتاتبة

(وَإِذَا صَحَّتِ الْكِتَابَةُ خَرَجَ الْمَكَاتِبُ مِنْ يَدِ الْمَوْلَى وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مِلْكِهِ، فَيَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالسَّفَرُ) لِأَنَّهُ بِدُونِ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُهُ تَحْصِيلُ الْمَقْصُودِ مِنَ الْكِتَابَةِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(١)</sup> لَيْسَ لَهُ السَّفَرُ، وَفِي ذَلِكَ حَرَجٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنْقَلْتُمْ ظَهْرَهُ وَجَعَلْتُمُ الْأَرْضَ عَلَيْهِ حَيْصَ بَيْصٍ <sup>(٢)</sup>.

٥

(وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّزْوُجُ <sup>(٣)</sup> إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْلَى) لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنَ الْاِكْتِسَابِ، وَلَا يَهَبُ وَلَا يَتَصَدَّقُ إِلَّا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ <sup>(٤)</sup> [م ١٥٣/أ] لِأَنَّ الْيَسِيرَ مِنْ ضَرُورَاتِ التَّجَارَةِ فَيُعْفَى عَنْهُ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ.

(وَلَا يَتَكَفَّلُ) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى التَّبَرُّعِ.

ولد المكاتب

(فَإِنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ <sup>(٥)</sup> مِنْ أَمَةٍ لَهُ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ وَكَانَ حُكْمُهُ كَحُكْمِهِ) لِأَنَّهُ جُزْءٌ

١٠

(١) المجموع ٢٦ / ١٦، وللشافعي قولان، الصحيح منهما عند أصحابه المنع؛ لوجود التبرير فيه.

(٢) أخرجه البيهقي (٣٣٣/١٠) كتاب المكاتب باب من قال للمكاتب أن يسافر، ولفظه: «(جعلوا

عليك عشرين وضيقوا عليك الأرض! اخرج)» وذلك جواباً لسؤال من سألته فقال:

"كاتب على عشرين ألفاً على ألا أخرج من الكوفة قال السائل: "وسألت سعيد بن جبير فقال مثل

ذلك، ومعنى "حيص بيص": ضيقتم عليه حتى لا يتصرف فيها، انظر القاموس المحيط (ص ٧٩١)،

ويقال: وقع في حيص بيص؛ إذا وقع في أمر لا يجد منه مخلصاً. النهاية ٤٦٨/١

(٣) ضرورتها في الأصل: «التزويج» وكذا في (ص) وفي المتن الثلاثة: «التزوج» كما في نسخة

(ب) و (بش) وهو الصواب.

(٤) أي إلا التصدق اليسير، وفي (م): «إلا بشيء يسير».

(٥) هنا طمس في الأصل، وهو واضح في بقية النسخ وفي المطبوع.

مِنْهُ فَيَتَّبِعُهُ كَمَا فِي الْحُرِّيَّةِ.

[ص ١٠٧] (وَكَسْبُهُ لَهُ) لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي كِتَابَةِ أَبِيهِ تَبَعًا.

الولد يتبع الأم  
في المكتبة.

(فَإِنْ زَوَّجَ الْمَوْلَى أُمَّتَهُ مِنْ عَبْدِهِ ثُمَّ كَاتَبَهُمَا <sup>(١)</sup> فَوَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا دَخَلَ) الْوَلَدُ (فِي كِتَابَتِهَا وَكَانَ كَسْبُهُ هَا <sup>(٢)</sup>) لِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ فَكَذَا فِي الْكِتَابَةِ.

إذا وطئ العبد  
مكاتبته.

(وَإِنْ وَطِئَ الْمَوْلَى مُكَاتَبَتَهُ لَزِمَهُ الْعَقْرُ وَإِنْ جَنَى عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا <sup>(٣)</sup> لَزِمَهُ أَرْشُ الْجَنَائِيَّةِ، وَإِنْ أَتْلَفَ مَالًا لَهَا غَرِمَهُ) لِأَنَّهَا بَعْدَ الْكِتَابَةِ صَارَتْ أَحَقَّ بِمَنَافِعِهَا وَأَجْزَائِهَا وَأَكْسَابِهَا فَصَارَتْ كَالْأَجْنَبِيَّةِ.

إذا اشترى

المكاتب  
أباه أو ابنه

(وَإِذَا اشْتَرَى الْمُكَاتَبُ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ) اسْتِحْسَانًا لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ عِتْقُهُ بِعِتْقِهِ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْعِتْقَ عِنْدَ آدَاءِ الْكِتَابَةِ <sup>(٤)</sup> بِحُكْمِ الْجُزْئِيَّةِ <sup>(٥)</sup> بِخِلَافِ سَائِرِ ذَوِي الْأَرْحَامِ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقُونَ بِالْمِلْكِ وَلَا مِلْكَ لِلْمُكَاتَبِ، وَقَالَ <sup>(٦)</sup>: كُلُّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مِنَ الْمُكَاتَبِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهِ لِأَنَّ <sup>(٧)</sup> بَيْنَهُمَا قَرَابَةً مُحَرَّمَةً <sup>(٨)</sup> لِلنِّكَاحِ فَصَارَ <sup>(٩)</sup> كَقَرَابَةِ الْوَلَدِ <sup>(١٠)</sup>.

(١) في الشرح المطبوع (ص ٢٢٥): « كَاتَبَهَا ».

(٢) في (ص): « فِي كِتَابَتِهِمَا وَكَانَ كَسْبُهُ لَهَا » وهو خطأ.

(٣) في (ص): « وَإِنْ جَنَى عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا » وهو خطأ.

(٤) كَرَّرَ النَّاسِخُ كِتَابَةَ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةَ هُنَا سَهْوًا ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: « صَارَتْ أَحَقَّ » وَانْتِهَاءً إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَأَهْمِلْتُ الْمَكْرَرَّ وَكَتَبْتُ مَا بَعْدَهُ.

(٥) الْعِبَارَةُ فِي (ص) مُخْتَصِرَةٌ نَصَهَا: « اسْتِحْسَانًا لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْعِتْقَ بِآدَاءِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ بِحُكْمِ الْجُزْئِيَّةِ ».

(٦) بَدَايَةُ الْمُبْتَدِي (٣/٢٥٩).

(٧) كَلِمَةُ « لِأَنَّ » مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَوَاضِحَةٌ فِي بَقِيَّةِ النَّسَخِ.

شراء المكاتب

(وَإِنْ اشْتَرَى أُمُّ وَلَدِهِ دَخَلَ وَلَدُهَا فِي الْكِتَابَةِ) لما مرَّ، (وَلَمْ يَجْزُ لَهُ بَيْعُهَا) لَأَنَّهَا أُمُّ وَلَدٍ لَهُ وَيَبِيعُ أُمُّ الْوَلَدِ حَرَامٌ.

[١١٤ أ] (وَإِذَا اشْتَرَى ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ لَا وَلَادَ لَهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي كِتَابَتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ <sup>(١)</sup>) وَقَدْ بَيَّنَّا.

عجز المكاتب

عن نجم

(وَإِذَا عَجَزَ الْمُكَاتِبُ عَنْ نَجْمٍ نَظَرَ الْحَاكِمُ فِي حَالِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ يَقْتَضِيهِ <sup>(٢)</sup>) أَوْ مَالٌ يُقَدِّمُ لَمْ يَعْجَلْ بِتَعْجِيزِهِ <sup>(٣)</sup> وَانْتَظَرَ عَلَيْهِ يَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ) إِتِمَاماً وَإِبْرَاماً لِلْعَقْدِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ.

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ وَطَلَبَ الْمَوْلَى تَعْجِيزَهُ عَجَزَهُ وَفَسَخَ الْكِتَابَةَ) لِأَنَّ الْمَوْلَى لَمْ يَرْضَ بِزَوَالِ مِلْكِهِ إِلَّا بِالْأَدَاءِ عَلَى هَذِهِ النُّجُومِ.

(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ <sup>(٤)</sup>): " لَا يُعْجِزُهُ حَتَّى يَتَوَالَى عَلَيْهِ نَجْمَانِ " (لِقَوْلِ عَلِيٍّ <sup>(٥)</sup>)

=

(٨) كلمة « محرمة » مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٩) كلمة « فصار » مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ..

(١٠) في المصباح المنير ص ٦٧١ (الولاد بغير هاء الحمل، يقال شاة والد أي حامل بينة الولادة...).

(١) بداية المبتدي (١/١٩٤).

(٢) كلمة: " يقتضيه " بمعنى يتقاضاه، وجاءت في الشرح المطبوع (٢٢٥) بلفظ: " يقبضه " وذلك لك

في مختصر القدوري (ص ١٣٣)، وكذا في (ص).

(٣) أي لم يعجل بالحكم بعجزه.

(٤) حاشية ابن عابدين (٦/١١٣).

(٥) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي أبو الحسن، رابع الخلفاء وأحد السابقين توفي شهيدا

=

ﷺ: « إِذَا تَوَالَى عَلَى الْمَكَاتِبِ بَجْمَانٍ رُدَّ فِي الرَّقِّ » <sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يَنْفِي الرَّدَّ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ نَجْمٍ وَاحِدٍ.

إذا عجز

(وَإِذَا عَجَزَ الْمَكَاتِبُ عَادَ إِلَى أَحْكَامِ الرَّقِّ وَكَانَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْأَكْسَابِ <sup>(٢)</sup> لِمَوْلَاهُ) لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكِهِ.

إذا مات المكاتب

(وَإِنْ مَاتَ الْمَكَاتِبُ وَلَهُ مَالٌ لَمْ تَنْفَسِخْ الْكِتَابَةُ وَقُضِيَتْ كِتَابَتُهُ مِنْ أَكْسَابِهِ، وَحُكِمَ بِعِتْقِهِ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ) لَمَّا مَرَّ أَنَّهُ عَقْدٌ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ فَيَتِمُّ مَا أُمِّكِنَ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٣)</sup> تَنْفَسِخُ الْكِتَابَةُ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَمْ يَقَعْ حَالَ الْحَيَاةِ لِعَدَمِ شَرْطِهِ وَهُوَ الْأَدَاءُ، وَبَعْدَ الْمَوْتِ لَا يَصِحُّ الْعِتْقُ، لَكِنَّا نَقُولُ: يَعْتَقُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَشَرْطُهُ سُقُوطُ الدَّيْنِ عَنْ ذِمَّتِهِ عَلَى وَجْهِ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَوْلَى وَهُوَ الْأَدَاءُ أَوْ [ص ١٠٧/ب] الثَّوَابُ إِذَا أَبْرَأَهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ.

(فَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً وَتَرَكَ وَلَدًا مَوْلُودًا فِي الْكِتَابَةِ سَعَى فِي كِتَابَةِ أَبِيهِ عَلَى نُجُومِهِ، فَإِذَا أَدَّى حَكْمَنَا بِعِتْقِ أَبِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَعَتَقَ الْوَلَدُ) لِأَنَّ الْوَلَدَ لَمَّا تَكَاتَبَ عَلَيْهِ سَرَى

سنة (٤٠هـ) انظر الإصابة (٥٠٩/٢)، تذكرة الحفاظ (١٠/١).

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٤٢/١٠) كتاب أمهات الأولاد باب الرجل يطاء أمتة بالملك فتلد له، ونسبه الحافظ في التلخيص (٢١٧/٤) إلى ابن أبي شيبه ولم أجده، وفيه حجاج بن أرطاة مدلس وقد عنعن، وباقي رجاله ثقات، وذكر له ابن الترمذاني مقويات وشواهد في الجوهر النقي في نفس الموضع.

(٢) أي المكتسبات.

(٣) الأم (٨٤/٨).

حُكْمُ الْعَقْدِ إِلَيْهِ وَقَامَ مَقَامَ الْأَب.

(وَأِنْ تَرَكَ وَلَدًا مُشْتَرَى قِيلَ لَهُ: " إِمَّا أَنْ تُؤَدِّيَ الْكِتَابَةَ حَالَةً وَإِلَّا رُدِّدْتَ فِي الرِّقِّ " ) لِأَنَّ حُكْمَ الْعَقْدِ لَمْ يَسْرِ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا صَارَ مُكَاتَبًا بِطَرِيقِ التَّبْعِيَّةِ لِأَنَّ السَّرَايَةَ لَا تَكُونُ بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ، وَقَالَا <sup>(١)</sup>: " هُوَ كَالْمَوْلُودِ فِي الْكِتَابَةِ لِوُجُودِ الْجُزْئِيَّةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ.

المكاتبة على

(وَإِذَا كَاتَبَ الْمُسْلِمُ عَبْدَهُ عَلَى خَمْرٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ عَلَى قِيَمَةٍ نَفْسِهِ <sup>(٢)</sup> فَالْكِتَابَةُ فَاسِدَةٌ ) لِأَنَّ الْخَمْرَ لَيْسَ بِمَالٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ فَتَسْمِيَّتُهُ تُفْسِدُ الْعَقْدَ؛ وَكَذَلِكَ الْقِيَمَةُ لِأَنَّهَا مَجْهُولَةٌ.

خمر أو خنزير

أو على قيمة

نفسه

(فَإِنْ أَدَّى الْخَمْرَ عَتَقَ ) لِوُجُودِ الشَّرْطِ (وَلَزِمَهُ أَنْ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ ) لِأَنَّهُ صَارَ قَاطِبًا لِنَفْسِهِ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ.

النقص من

(وَلَا يَنْقُصُ مِنَ الْمُسَمَّى وَيُزَادُ عَلَيْهِ ) لِأَنَّ الْمَوْلَى لَمْ يَرْضَ بِزَوَالِ مِلْكِهِ إِلَّا بِهَذَا الْقَدْرِ.

المسمى

أو الزيادة عليه.

(فَإِنْ كَاتَبَهُ عَلَى حَيَوَانَ غَيْرِ مَوْصُوفٍ فَالْكِتَابَةُ جَائِزَةٌ ) لِأَنَّ الْحَيَوَانَ يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ إِذَا كَانَ عَوْضًا عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ كَمَا فِي الْمَهْرِ وَالْذِّبَةِ وَهُنَا كَذَلِكَ، وَالْحَقُّ الشَّافِعِيُّ <sup>(٣)</sup> بِالْبَيْعِ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ، وَالْفَرَقُ أَنَّ مَوْضُوعَ الْبَيْعِ <sup>(٤)</sup> الْمَمَّاكِسَةُ؛

(١) حاشية ابن عابدين (١١٥/٦).

(٢) أي بدون تحديد القيمة، كما سيأتي بيانه في التعليل.

(٣) الأم (٤٣/٨).

(٤) الجملة مطموسة في الأصل ، وواضحة في بقية النسخ، والمماكسة انتقاص الثمن. النهاية ٣٤٩/٤

[م ١٥٤ أ] وفي الكتابة المساحة فتحتمل فيها الجهالة اليسيرة.

الاجتماع في

المكاتب

(وإذا كاتب عبده كتابة [١٤ ب] واحدة بألف درهم: إن أدّى عتقا وإن عجزا رُدّا؛ <sup>(١)</sup> جاز) لأنه جاز عند الانفراد فكذا عند <sup>(٢)</sup> الاجتماع وصار كالبيع من اثنين. وإن كاتبهما على أن كل واحد منهما ضامن عن الآخر جازت الكتابة استحسننا؛ والقياس أن لا يجوز، وهو قول الشافعي <sup>(٣)</sup> لأن كفاية المكاتب تبرع وهو لا يملك ذلك، وإنما استحسنوا جوازها من حيث إن فيها تحصيل عتق كل واحد منهما إذ هو معلق بأداء جميع المال؛ كما لو قال: "إن أدّيت ألفاً فأنت حرٌّ وهذا معك حرٌّ".

٥

(وأيهما أدّى عتقا) لحصول الشرط (ويرجع على شريكه بنصف ما أدّى) لأنه أدّى عنه دينه.

١٠

عتق

المكاتب

(وإذا أعتق المولى مكاتبه عتق بعثقه وسقط عنه مال الكتابة) لأن المولى - بالإعتاق - صار كالمسترد رقبته فلا يجوز أخذ العوض.

موت مولى

المكاتب

(وإذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة [ص ١٠٨ أ] وقيل له: أدّ المال إلى ورثة المولى على نجومه) لأن الورثة يخلفون الميت ويقومون مقامه والدين لا يتغير <sup>(٤)</sup>

(١) جاء بعد كلمة "رُدّا" في نسخة (سح) (هـ) (ب) "رُدّا في الرق"، وفي الشرح المطبوع (ص ٢٢٦): "رُدّا إلى الرق".

(٢) كلمة "عند" كتب فوق مستوى السطر بخط صغير.

(٣) انظر الأم (٥٨/٨)، قال: "هذه حمالة مكاتب وحمالته لا تحوز عن غيره".

(٤) في (ص): "لا يُعتبر" وهو خطأ.

بموت من له (١).

(فإن أعتقه أحد الورثة لم ينفذ عتقه) لأن المكاتب لا يملك؛ والعتق يقع في المالك.

(وإن أعتقه جميعاً عتق وسقط عنه مال الكتابة) والقياس أن لا يعتق لما مر، إلا أنه استحسن ذلك لأنهم يخلفون الميت في المال والإبراء منه فيعتق من هذا الوجه كما لو أبرأه المولى حال الحياة فإنه يعتق كذا هذا، وعند الشافعي (٢) يعتق (٣) يعتق أحدهم بناءً على أنه يقبل التنقل، وفيه إبطال حق الحرية فلا يجوز كما لا يجوز إبطال الحرية.

مكاتبة أم

الولد

(وإذا كاتب المولى أم ولده جاز) لبقاء الرق فيها (فإن مات المولى سقط عنها مال الكتابة) لأنها عتقت بأمية الولد فبطل حكم الكتابة.

المكاتبة تلد

من مولاه

(وإن ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار [م ١٥٤/ب] إن شاءت مضت على الكتابة وإن شاءت عجزت نفسها وصارت أم ولد له) لأنه توجه لها جهتا عتق فلها أن تختار إحداهما.

مكاتبة

المدبرة

(وإذا كاتب مدبرته جاز) لما مر، (فإن مات المولى ولا مال له كانت بالخيار بين أن تسعى في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة) لما مر أنه توجه لها جهتا عتق: السعاية الحالة أو الكتابة (٤) المؤجلة؛ والكتابة وردت على ثلثي رقيتها لاستحقاقها الثلث بالتدبير

١٥

(١) بموت من له: أي له الدين وكذلك وردت في الشرح المطبوع (ص ٢٢٧).

(٢) في المجموع ٢٩/١٦: (إن كاتب عبده ومات وخلف اثنين فأبرأه أحدهما من حصته عتق نصيبه..)

(٣) ألحقت هذه الكلمة بالهامش وإلى جوارها كلمة (صح).

(٤) في (م): "والكتابة".

الْمُتَقَدِّمِ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا خِيَارَ وَتَسْعَى فِي الْأَقْلِ \* مِنْهُمَا، وَفِيهِ إِبْطَالُ الْأَرْفَقِ  
وَالْأَوْفَقِ لَهَا، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ <sup>(١)</sup> لَا خِيَارَ وَتَسْعَى فِي الْأَقْلِ \* <sup>(٢)</sup> مِنْ ثُلْثِي قِيمَتِهَا أَوْ ثُلْثِي  
مَالِ الْكِتَابَةِ، وَفِيهِ جَعْلُ الْبَدَلِ فِي مُقَابِلِ الرَّقَبَةِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ.

تدبر

المكاتب

(وَإِنْ دَبَّرَ مُكَاتَبَتَهُ <sup>(٣)</sup> صَحَّ <sup>(٤)</sup> التَّدْبِيرُ) لِبَقَاءِ الْمَلِكِ، قَالَ الْعَلَلَا: (( الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا  
بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ )) <sup>(٥)</sup>.

(١) الهداية (٢٦١/٣).

(٢) ما بين النجمين سقط من الأصل وألحق بالهامش، وله خرجة في موضعه، وليس بعده (صح) وهو  
ثابت في (م) في الصלב، وكذا في (ص) وجاء مبيناً فيه المراد بضمير التثنية (منهما) هكذا:  
"وتسعى في الأقل من ثلثي قيمتها أو من جميع مال الكتابة..."

(٣) كلمة " مكاتبته " مطموس أوائلها في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٤) كلمة " التدبير " مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٥) أخرجه أبو داود (٢٤٢/٤-٢٤٤) رقم (٣٩٢٦-٣٩٢٧) كتاب العتق باب في المكاتب يؤدي  
بعض كتابته فيعجز أو يموت، والترمذي بلفظ مقارب (٥٦١/٣) رقم (١٢٦٠) كتاب البيوع باب  
المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي، وقال: "حديث حسن غريب، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من  
أصحاب النبي ﷺ وغيرهم"، وابن ماجه (٨٤٢/٢) رقم (٢٥١٩)، وفيه حجاج بن أرطاة وهو  
مدلس، وأحمد في المسند (٣٣٧/١١) رقم (٦٧٢٦) وحسنه المحقق الأرنبوط، والبيهقي في الكبرى  
(٣٢٥/١٠) كتاب المكاتب باب ما جاء في المكاتب يصيب حداً أو ميراثاً أو يقتل، من حديث  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وروي موقوفاً عن جمع من الصحابة، ونقل الحافظ في التلخيص  
(٢١٦/٤) قول الشافعي في حديث عمرو بن شعيب: "لا أعلم أحداً روى هذا إلا عمرو بن  
شعيب، ولم أر من رضى من أهل العلم بثبته، وعليه الفتوى"، ورواه البخاري معلقاً عن عائشة



(وَلَهَا الْخِيَارُ: إِنْ شَاءَتْ <sup>(١)</sup> مَضَتْ عَلَى كِتَابَتِهَا وَإِنْ شَاءَتْ عَجَزَتْ [ ١١٥/أ ]  
نَفْسَهَا وَصَارَتْ مُدَبَّرَةً) لما ذكرنا، (وَإِنْ مَضَتْ عَلَى كِتَابَتِهَا فَمَاتَ الْمَوْلَى وَلَا مَالٌ لَهُ  
فَهِيَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَتْ سَعَتْ فِي ثُلْثِي قِيمَتِهَا بِالتَّدْبِيرِ أَوْ ثُلْثِي مَالِ الْكِتَابَةِ) لِأَنَّ  
التَّدْبِيرَ الْمُتَأَخَّرَ أَسْقَطَ ثُلْثَ بَدَلِ الْكِتَابَةِ لِأَنَّهُ كَانَ مُقَابِلًا بِجَمِيعِ الرَّقَبَةِ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ  
الْأُولَى، (وَخِلَافُ صَاحِبِيهِ <sup>(٢)</sup> فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْخِيَارِ فَقَطْ، وَوَجْهُهُ مَا ذَكَرْنَا).

عنت المكاتب

عبد على مال

(وَإِذَا أَعْتَقَ الْمَكَاتِبُ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ وَهَبَ عَلَى عَوْضٍ لَمْ يَصِحَّ)   
لَأَنَّهُمَا عَقْدَا تَبَرُّعٍ وَلَا يَمْلِكُ الْمَكَاتِبُ ذَلِكَ.

(وَإِنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ جَازَ) اسْتِحْسَانًا؛ لِأَنَّهُ [ص ١٠٨/ب] تَحْصِيلُ الْبَدَلِ مَعَ بَقَاءِ  
الرَّقَبَةِ فَجَازَ كَمَا فِي الْبَيْعِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ <sup>(٣)</sup>  
لَأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى الرِّقِّ - كَالْعِتْقِ - وَالْفَرْقُ مَا ذَكَرْنَا.

(فَإِنْ أَدَّى الثَّانِي قَبْلَ أَنْ يَعْتَقَ الْأَوَّلُ فَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْوَلَاءِ)  
لَأَنَّهُ رَقِيقٌ (وَإِنْ أَدَّى بَعْدَ عِتْقِ الْمَكَاتِبِ <sup>(٤)</sup> فَوَلَاؤُهُ لَهُ) لِأَنَّهُ عَتَقَ مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ حُرٌّ.

وغيرها، انظر الفتح (١٩٤/٥).

(١) كلمة " شاءت " مطموس أولها في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٢) أي صاحبي أبي حنيفة: أبو يوسف ومحمد.

(٣) انظر المذهب (١٦/٢)، فقد ذكر وجهين في المذهب.

(٤) عند الثلاثة زيادة كلمة هاهنا هي: " الأول ".

## كِتَابُ <sup>(١)</sup> الْوَلَاءِ <sup>(٢)</sup>

[م ١٥٥/أ] (إِذَا أَعْتَقَ الرَّجُلُ مَمْلُوكَهُ فَوَلَاؤُهُ لَهُ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تَعْتِقُ) لِقَوْلِهِ **السَّيِّدُ**: (( الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ )) <sup>(٣)</sup>.

(فَإِنْ شَرَطَ أَنَّهُ سَائِبَةٌ <sup>(٤)</sup>) فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) لِأَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - لَمَّا <sup>(٥)</sup> اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ اشْتَرَطَ أَهْلُهَا أَنَّ وَلَاءَهَا لَهُمْ فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ **السَّيِّدُ** فَقَالَ: (( أَعْتَقِيهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ )) <sup>(٦)</sup> فَثَبَّتَ أَنَّ الشَّرْطَ بَاطِلٌ.

(١) كذا في المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٣٢) بلفظ: "كتاب الولاء"، وفي (م) والشرح المطبوع (ص ٢٢٨): "باب الولاء".

(٢) الولاء: - بفتح الواو - ممدودا ولاء العتق، ومعناه إذا أعتق نسمة صار لها عصبية في جميع أحكام التعصيب عند عدم العصبية من النسب من الميراث وولاية النكاح وغير ذلك، وعموم الألفاظ تقتضي بأن الولاء يثبت لكل معتق وإن اختلف الدين ولا نزاع في ذلك، انظر شرح الزركشي على متن الخرقى (٦٣/١٣)، وهو نوعان: الأول: ولاء عتاقة ويسمى ولاء نعمة، والثاني: ولاء الموالات: وسببه العقد، انظر الجوهرة النيرة (ص ٢٠١)، وسيأتي بيان الثاني في ص ٤٠ وهو للحنفية وحدهم.

(٣) سيأتي تخريجه في الحديث الآتي وهو نفسه.

(٤) أي أن العبد سائبة؛ بمعنى أنه لا يرثه إذا مات ولا يعقل عنه إذا جنى، كما في الباب ٣ / ١٣٦.

(٥) "لما" سقطت من (ص)، وعائشة هي أم المؤمنين بنت الصديق كانت أحب نساء النبي إليه، أعلام النساء (٣/ ٧٩٠).

(٦) متفق عليه من حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - والجملة مذكورة في آخر حديثها الذي في قصة عتق بريرة - رضي الله عنها - أخرجه البخاري في كتاب المكاتب باب بيع المكاتب إذا رضي برقم (٢٥٦٤)، ومسلم كتاب العتق باب إنما الولاء لمن أعتق برقم (١٥٠٤).

ولاء المكاتب (١) (وَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتَبُ عَتَقَ وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْلَى، وَكَذَلِكَ إِنْ أُعْتِقَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى) <sup>(١)</sup>  
ولاء المدبر لَأَنَّ الْعِتْقَ وَقَعَ مِنْ جِهَتِهِ وَإِنْ تَأَخَّرَ كَالْمَدْبَرِ.

ولاء ذي (وَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ مُدَبَّرُوهُ وَأُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ وَوَلَاؤُهُمْ لَهُ) لَمَّا ذَكَرْنَا آتِفًا.  
الرحم المحرم (وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ، وَوَلَاؤُهُ لَهُ) لَمَّا مَرَّ أَنَّ شِرَاءَ الْقَرِيبِ

ولاء حمل إِعْتَاقًا. ٥

الأمّة من العبد (وَإِذَا تَزَوَّجَ عَبْدٌ رَجُلٍ أُمَةً لِآخِرٍ فَأَعْتَقَ مَوْلَى الْأُمَةِ الْأُمَةُ وَهِيَ حَامِلٌ مِنَ الْعَبْدِ عَتَقَتْ وَعَتَقَ حَمْلُهَا، وَوَلَاءُ الْحَمْلِ لِمَوْلَى الْأُمِّ لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ أَبَدًا) لَأَنَّهُ عَتَقَ بِعِتْقِ الْأُمِّ فَكَانَ مَوْلَى الْأُمِّ مُعْتَقَهُ حَقِيقَةً وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ.

(فَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَ عِتْقِهَا لِأَكْثَرٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَدًا فَوَلَاؤُهُ لِمَوْلَى الْأُمِّ، فَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ <sup>(٢)</sup> جَرَّ وَلَاءَ ابْنِهِ وَانْتَقَلَ عَنْ مَوَالِي الْأُمِّ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ) لَأَنَّ الْعِتْقَ لَمْ يَقْعُ مِنْهُ يَقِينًا، وَإِنَّمَا ثَبَتَ بِطَرِيقِ التَّبْعِيَّةِ لِلْأُمِّ، وَالْأَصْلُ فِي الْوَلَاءِ الْأَبُ كَمَا فِي النَّسَبِ <sup>(٣)</sup>، قَالَ السَّيِّدُ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ» <sup>(٤)</sup>، وَإِنَّمَا أُثْبِتْنَاهَا

(١) جاء في الثلاثة بعد كلمة: "المولى" زيادة هنا وهي: "فولأؤه لورثة المولى"، وفي الشرح المطبوع: "فولأؤه لبني المولى" وبها يتم معنى الكلام.

(٢) في الشرح المطبوع (ص ٢٢٨) زيادة كلمة "العبد" بعد كلمة "الأب" فتصبح العبارة "الأب العبد"، وبها يتم التوضيح.

(٣) جملة "كما في النسب" سقطت من (ص).

(٤) هذا الحديث روي مرسلًا من حديث الحسن البصري - رحمه الله -، وروي مسندًا عن جماعة من الصحابة منهم عبد الله بن عمر وعلي وابن أبي أوفى وابن عباس - رضي الله عنهم -، أخرجه من طريق ابن عمر الحاكم في المستدرك (٣٤١/٤) بزيادة: "لا يباع ولا يوهب"، وصححه وتعقبه

بَدِيًّا<sup>(١)</sup> مِنَ الْأُمِّ لَتَعْدُرِ ثُبُوتِهِ مِنَ الْأَبِّ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ بِكَوْنِهِ عَبْدًا، فَإِذَا أُعْتِقَ زَالَ الْعُدْرُ وَصَارَ كَوَلَدِ الْمُلَاعِنِ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>(٢)</sup> - رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَمْ يُرَوْ عَنْ غَيْرِهِمْ [١١٥/ب] خِلَافُهُ.

الذهبي مستنكرا بقوله: "بالدبوس!"، والبيهقي في الكبرى (٢٩٢/١٠) وأعله بطريق الحسن المرسلة كما ضعف طرقه المرفوعة كلها، وأخرجه من حديث علي البيهقي أيضا (٢٩٤/١٠)، وصحح الألباني إسناده، وأخرجه من حديث ابن أبي أوفى ابن عدي في الكامل (٣٤٩/٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (٦١/١٢) بسندين ضعيفين فيهما متروكان وإن كان الحافظ في التلخيص نسبهما لغيرهما وقال: "ظاهر إسناده الصحة"، أما طريق الحسن المرسلة فهي في سنن البيهقي (٢٩٢/١٠) ومصنف ابن أبي شيبة (٥٦/٥)، وقد أجاب الألباني عن إعلال الموصول بها فقال: "إسناده هذا المرسل صحيح وهو مما يقوي الموصول الذي قبله على ما يقتضيه بحثهم في المرسل من علوم الحديث، فإن طريق الموصول غير طريق المرسل ليس فيه راو واحد مما في المرسل، فلا أدري وجهًا لتخطئته بالمرسل بل الوجه أن يقوي أحدهما الآخر" ثم قال - رحمه الله -: "جملة القول أن الحديث صحيح من طريق علي والحسن البصري" الإرواء (١١٠/٦).

(١) كذا في النسخ والشرح المطبوع، والمراد ابتداءً أو بدءًا.

(٢) نص ابن قدامة في المغني أن: "هذا قول جمهور الصحابة والفقهاء"، وقد أخرج عبد الرزاق في المصنف جملة منها فانظر (٤٠/٩-٤٦).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ المولاء

ولاء معتقة

العرب من

العجم

(وَمَنْ تَزَوَّجَ مِنَ الْعَجَمِ بِمُعْتَقَةٍ مِنْ<sup>(١)</sup> الْعَرَبِ فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا فَوَلَاءُ وَلَدِهَا لِمَوَالِيهَا)<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ الْأَبَ لَا وَلَاءَ لَهُ فَيَتَبَعُ الْوَلَدُ الْأُمَّ فِي الْوَلَاءِ كَمَا لَوْ كَانَ عَبْدًا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ<sup>(٣)</sup>: حُكْمُهُ حُكْمُ أَبِيهِ لِثُبُوتِ النَّسَبِ مِنْهُ، وَالْوَلَاءُ تَعْصِيْبٌ، إِلَّا أَنَّ هَذَا يَنْطَلِقُ بِالْعَبْدِ فَإِنَّ النَّسَبَ ثَابِتٌ مِنْهُ وَلَا يَثْبُتُ الْوَلَاءُ مِنْهُ.

نوع ولاء

العتاقة

(وَوَلَاءُ الْعَتَاقَةِ تَعْصِيْبٌ) [م ١٥٥/ب] لِقَوْلِهِ ~~الْعَلِيَّةُ~~ لِلَّذِي سَأَلَهُ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ عَبْدًا وَأَعْتَقْتُهُ قَالَ<sup>(٤)</sup>: ((هُوَ أَخُوكَ وَمَوْلَاكَ، إِنْ شَكَرَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَشَرُّ لَكَ، وَإِنْ كَفَرَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ [ص ١٠٩/أ] وَشَرُّ لَهُ، وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ وَارِثًا فَأَنْتَ عَصَبَتُهُ))<sup>(٥)</sup>.

عصبة النسب

مقدمة على

عصبة الولاء

(وَإِنْ كَانَ لِلْمُعْتَقِ عَصَبَةٌ مِنَ النَّسَبِ فَهُوَ أَوْلَى مِنْهُ<sup>(٦)</sup> وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ مِنَ النَّسَبِ فَمِيرَاثُهُ لِلْمُعْتَقِ) لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ آتِفًا.

(١) "من" ساقطة من (ص).

(٢) جاء في المتن هنا زيادة كلمة "عند أبي حنيفة" والمتنان هما: ١- متن مختصر القُدوري، ٢-

والمتن الذي مع شرح الباب للميداني، وكذلك متن المخطوطتين.

(٣) بداية المبتدي (١/١٩٨)، الهداية (٣/٢٧٢).

(٤) كتبت هذه الكلمة بالهامش وبجوارها (صح) حيث رسمت لها خرجة في هذا الموضع.

(٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (٦/٢٤٠) والدارمي في السنن (٢/٢٦٩-٢٧٠) ٣١- باب الولاء رقم

(٣٠١٦) وعبد الرزاق مختصرا جدا في المصنف (٩/٢٣٩ رقم (١٦٢١٤)، كلهم عن الحسن

مرسلا، قال محقق الدراية عن سند عبد الرزاق: "فيه عمرو بن عبيد وهو ضعيف".

(٦) كتب تحت السطر تحت كلمة "منه": "أي من المولى".

(فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى ثُمَّ مَاتَ الْمُعْتَقُ فَمِيرَاثُهُ لِبَنِي الْمَوْلَى دُونَ بَنَاتِهِ، وَلَيْسَ <sup>(١)</sup> لِلنِّسَاءِ مَا يَثْبُتُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أُعْتِقْنَ، أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أُعْتِقْنَ، أَوْ كَاتِبْنَ أَوْ كَاتَبَ مَنْ كَاتَبْنَ <sup>(٢)</sup>) هَكَذَا رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَجَلَاءِ <sup>(٣)</sup> الصَّحَابَةِ نَحْوَ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي زَيْدٍ <sup>(٤)</sup> الْوَلَاءِ وَأُسَامَةَ <sup>(٥)</sup> وَلَمْ يُرَوْ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافُهُ.

الولاء للكبير

(وَإِذَا تَرَكَ الْمَوْلَى ابْنًا وَأَوْلَادَ ابْنٍ آخَرَ فَمِيرَاثُ الْمُعْتَقِ لِلابْنِ دُونَ بَنِي الْإِبْنِ وَالْوَلَاءُ

٥

(١) في (ص) رسمت خرقة بعد الواو، وألحق بالهامش جملة "لقوله <sup>عليه السلام</sup> "وبجوارها (صح)، وهو خطأ لأنه ليس في المتن الأربعة هذه الزيادة ولا في (م).

(٢) جاء في الشرح المطبوع: "أو دبرت أو دبر من دبرت".

(٣) "أجلاء" كتب أمامها: "أي كبراء".

(٤) في (ص): "ابن زيد"، وفي الشرح المطبوع (ص ٢٢٩): "وأبي" وليس بعدها "زيد"، قلت: لعل الصواب "زيد" فقط كما أخرجه الدارمي في السنن (٢٨٦/٢) رقم (٣١٤٩، ٣١٥٧) باب ما للنساء من الولاء، وفيه: "مات مولى لعمر فسأل ابن عمر زيد بن ثابت"، وانظر نسبة القول إليه في المغني (٢٣٨/٩) وهو زيد بن ثابت بن الضحاك بن لؤزان الأنصاري النجاري، صحابي مشهور كتب الوحي وكان من الراسخين في العلم مات سنة (٤٥هـ) وقيل غير ذلك، انظر الإصابة (٥٦١/١) تقريب التهذيب (٢١٣٢).

(٥) لعله أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن عبد العزى بن زيد بن امرئ القيس الكلبي الحب بن الحب يكنى أبا محمد أمه أم أيمن حاضنة النبي ﷺ، أمه النبي ﷺ على جيش عظيم ثم توفي فأنفذه أبو بكر الصديق ﷺ، اعتزل الفتن بعد مقتل عثمان ﷺ، انظر الإصابة (٣١/١)، وانظر بعض هذه الآثار في مصنف عبد الرزاق (٣٦/٩-٣٩) باب ميراث موالى المرأة أيضا.

ولاء الإسلام

لَلْكُبَرِ هَكَذَا رُوِيَ أَيْضاً عَنْ (١) ذَكَرْنَاهُمْ الْآنَ، وَالْكُبَرُ هُوَ الْأَكْبَرُ وَالْمَرَادُ الْأَقْرَبُ.  
(وَإِذَا أَسْلَمَ رَجُلٌ عَلَى يَدَيَّ رَجُلٍ وَوَالَاهُ عَلَى أَنْ يَرِثَهُ وَيَعْقِلَ عَنْهُ، أَوْ أَسْلَمَ عَلَى  
يَدٍ غَيْرِهِ وَوَالَاهُ، فَالْوَلَاءُ صَحِيحٌ وَعَقْلُهُ عَلَى مَوْلَاهُ، فَإِنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ فَمِيرَاثُهُ  
لِلْمَوْلَى) وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ (٢) إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ  
تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ (٣) نَسَخَ حُكْمَ ذَلِكَ مَعَ وُجُودِ الْقَرَابَةِ، وَقَالَ  
الشَّافِعِيُّ (٤): "لَا يَرِثُهُ" لِقَوْلِهِ ~~الْعَقْلُ~~: ((إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ  
لِوَارِثٍ)) (٥)، فَلَوْ كَانَ لَهُ حَقٌّ لَذَكَرَهُ، لَكِنَّا نَقُولُ: قَدْ ذَكَرَهُ اللَّهُ فِيمَا تَلَوْنَا، ثُمَّ لَا  
مُنَافَاةَ فَإِنَّ الْجَدَّ وَالْجَدَّةَ وَمَوْلَى الْعَتَاقَةِ لَمْ يُذَكِّرُوا مَعَ أَنَّ لَهُمْ اسْتِحْقَاقًا بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ  
فَكَذَا هَذَا، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ الْمَوْلَى عَقْلُهُ لِاتِّزَامِهِ ذَلِكَ.

(١) في الأصل (عن من)، وكتبت "من" تحت مستوى السطر.

(٢) سورة النساء، الآية (٣٣)، وهذه على قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر، من طريق الشاطبية.

(٣) سورة الأنفال، الآية (٧٥).

(٤) في المذهب (٣١/٢) فصل في ميراث المولى: "وإن مات رجل ولم تكن له عصبة ورثه المولى المعتق كما ترثه العصبة"، ولم أقف على كلام الشافعي.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه (٣٧٦/٤) كتاب الوصايا باب (٥) ما جاء في لا وصية لوارث رقم (٢١٢٠) وقال: "حديث حسن صحيح"، وسيأتي (ص ٣٤١) بتخريج أوفى، وفي الأصل: "ولا وصية"، وما أثبتته من الشرح المطبوع ومن نسخة (م)، وهو المعروف في الرواية.

(فَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ<sup>(١)</sup> فَهُوَ أَوْلَى مِنْهُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾<sup>(٢)</sup>.  
 (وَلِلْمَوْلَى أَنْ يَنْتَقِلَ عَنْهُ بِوَلَايَةِ إِلَى غَيْرِهِ مَا لَمْ يَعْقِلْ عَنْهُ، فَإِذَا عَقَلَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ بِوَلَايَةِ) لِأَنَّ هَذَا عِنْدَنَا كَالْوَصِيَّةِ وَهِيَ قَابِلَةٌ لِلْفَسْخِ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا عَقَلَ عَنْهُ [م ١٥٦/أ] فَقَدْ تَأَكَّدَ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ - بِالْعَقْلِ - عَلَيْهِ فَلَا يَنْفَسِخُ.  
 (وَلَيْسَ لِمَوْلَى<sup>(٤)</sup> الْعَتَاقَةِ أَنْ يُوَالِيَ أَحَدًا) لِأَنَّ وِلَاءَ الْعَتَاقَةِ أَقْوَى وَآكَدُ فَلَا يَثْبُتُ مَعَهُ وِلَاءُ الْمَوْلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) قوله: "قريب أو بعيد"، ليس في (م) ولا (ص).

(٢) سورة الأنفال، الآية (٧٥).

(٣) كلمة: "للفسخ" مطموسة في الأصل وهي واضحة في بقية النسخ.

(٤) هذه الكلمة مطموس أولها وأثبتها منبقية النسخ.



## كِتَابُ الْجَنَايَاتِ <sup>(١)</sup>

أنواع القتل

(الْقَتْلُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ: ١/ عَمْدٌ، ٢/ وَشِبْهِ عَمْدٍ، ٣/ وَخَطَأٌ، ٤/ مَا أُجْرِيَ مُجْرَى الْخَطَأِ، ٥/ الْقَتْلُ بِسَبَبٍ).

تعريف

القتل العمد

[١] (فَالْعَمْدُ مَا تَعَمَّدَ ضَرْبُهُ بِسِلَاحٍ أَوْ مَا أُجْرِيَ مُجْرَى السِّلَاحِ فِي تَفْرِيقِ الْأَجْزَاءِ كَالْمَحْدَدِ مِنَ الْخَشَبِ وَالْحَجَرِ <sup>(٢)</sup> وَالنَّارِ) لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْأَلَةِ الْمَوْضُوعَةِ لِلشَّيْءِ دَلِيلُ تَعَمُّدِهِ.

موجبات

قتل العمد

(وَمُوجِبُ ذَلِكَ: الْمَأْتَمُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ <sup>(٣)</sup> (وَالْقَوْدُ) لِقَوْلِهِ <sup>(٤)</sup> «الْعَمْدُ قَوْدٌ» أَيُّ حُكْمٍ قَتَلَ الْعَمْدُ الْقَوْدُ إِلَّا أَنْ يَغْفَرَ

(١) الجنايات جمع جناية وهي لغة: فعل وقع على وجه التعدي سواء كان على النفس أو على المال، وشرعا: التعدي على البدن بما يوجب قصاصا أو يوجب مالا، انظر معونة أولي النهى شرح المنتهى (١١٩/٨)، وقد عرفها صاحب الجوهرة النيرة (٢٠٤) بقوله: "الجنابة في اللغة التعدي، وفي الشرع عبارة عن فعل واقع في النفوس والأطراف، ويقال الجنابة ما يفعله الإنسان بغيره أو بمال غيره على وجه التعدي في الأنفس جنابة، والتعدي في الأموال غصبا وإتلافا".

(٢) هذه الكلمة ألحقت بالهامش وكتب بجوارها (صح).

(٣) سورة النساء، الآية (٩٣).

(٤) يوجد في الشرح المطبوع هذه الجملة ابتداءً من عبارة: "لِقَوْلِهِ <sup>(٤)</sup> «الْعَمْدُ قَوْدٌ» إلى كلمة "العقل" وهذا الصنيع يوهم أنه من المتن وليس الأمر كذلك، ولهذا جعلت النص النبوي بين قوسين تنصيص تمييزا له عن المتن (متن القدوري).

والحديث أخرجه أبو داود (٦٧٦-٦٧٧) رقم (٤٥٣٩، ٤٥٤٠) كتاب الديات باب من قتل في

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الجنايات

الأولياء؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ فَيَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِمْ، وَاحْتِجَاجُ الشَّافِعِيِّ <sup>(١)</sup> فِي تَخْيِيرِ الْوَلِيِّ يَنْ الْقَتْلَ وَأَخَذَ الدِّيَّةَ <sup>(٢)</sup> بِقَوْلِهِ ~~الْكَلْبُ~~ فِي حَدِيثِ <sup>(٣)</sup> خُزَاعَةَ <sup>(٤)</sup> : (( فَمَنْ قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا

=

عمياء بين قوم، والنسائي (٤٠٩/٧) رقم (٤٨٠٤) كتاب الديات باب من حال بين ولي المقتول وبين القود، وابن ماجه (٨٨٠/٢) رقم (٢٦٣٥) كتاب الديات باب من قتل بحجر أو سوط، والدارقطني في السنن كتاب الحدود والديات وغيره (٩٤/٣)، وابن أبي شيبه في المصنف (٣٦٥/٩) كتاب الديات باب من قال العمد قود، والبيهقي في الكبرى (٥٣/٨) كتاب الجنايات باب موجب العمد القود... وابن حزم في المحلى (٣٧٣/١٠) من حديث ابن عباس قال الزيلعي في نصب الراية (٢١/٤): "في إسناده ضعف".

(١) الأم (١١، ٩/٦) (٣١٩/٧).

(٢) سيأتي في أواخر كتاب الجنايات تحرير موطن الخلاف بين مذهب أبي حنيفة ومذهب الشافعي في هذه المسألة (ص ٥٤)، وذلك في قوله: "وهذا بناء على أن موجب العمد عنده - أي الشافعي -... إلى قوله: فتعذر الاستيفاء"، وانظر التعليق عليه هناك.

(٣) أخرجه الدارقطني (٩٦/٣) رقم (٥٥) كتاب الحدود والديات وغيره، والبيهقي (٥٢/٨) كتاب الجنايات باب الخيار في القصاص، وأصله في البخاري بلفظ: "فهو بخير النظرين إما أن يودى وإما أن يقاد" (٢٠٥/١٢) رقم (٦٨٨٠) كتاب الديات باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين.

(٤) خُزَاعَةُ: بضم الخاء وفتح الزاي المعجمتين وألف ثم عين مهملة وهاء في الآخر، وهم بنو عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن بقاء بن مازن بن الأزد، وكانت مواطنهم مكة ومرّ الظهران وما بينهما، وسماوا خزاعة لأن الأزد لما تفرقت من اليمن في البلاد انخرع بنو عمرو عن قومهم فنزلوا مكة وكانوا من حلفاء قريش، انظر قلائد الجمان (ص ٩٨).

فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ إِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الْعَقْلَ» <sup>(١)</sup> لا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ رُويَ فِي الْحَدِيثِ: «وَإِنْ أَحْبَبُوا فَادُوا» <sup>(٢)</sup>، وَالْمُفَادَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ، وَلِأَنَّ الْعَقْلَ مَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ؛ وَالْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُ الْعَمْدَ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ.

لا كفارة في

قتل العمد

(وَلَا كَفَّارَةٌ فِيهِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الْكَبَائِرِ لَا كَفَّارَةَ فِيْهِنَّ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَغُتُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ وَقَتْلُ نَفْسٍ بَغَيْرِ حَقٍّ وَالْيَمِينُ الْغُمُوسُ» <sup>(٣)</sup> وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٤)</sup> خَالَفَ النَّصَّ وَأَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْخَطَأِ، وَإِجَابُ الْمُقَدَّرَاتِ بِالْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ.

(١) قوله: "إن أحبوا قتلوا" سقط من (م)، والعقل: الدية.

(٢) ذكر ابن حجر - رحمه الله - في فتح الباري (٢٠٨/١٢) تعليقا على هذه الرواية فقال: "في رواية الأوزاعي في اللقطة: "إما أن يفدي" بالفداء بدل الواو، وفي نسخة: "وإما أن يعطي" أي الدية، ونقل ابن التين عن الداودي أنه في رواية أخرى: "إما أن يودي أو يفادي"، وتعقبه بأنه غير صحيح لأنه لو كان بالفداء لم يكن فائدة لتقدم ذكر الدية، ولو كان بالقاف واحتمل أن يكون للمقتول وليان لذكرا بالتثنية أي: "يقادا" بقتليهما والأصل عدم التعدد، قال: وصحيح الرواية: "إما أن يودي أو يقاد" وإنما يصح: "يقادى" (كذا ولعله: "يفادى" بالفاء) إن تقدمه أن يقتص.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ إلا عند ابن قدامة في المغني فقد ذكره (٤٤٩/٣)، وأخرجه أحمد في المسند بلفظ آخر: «(وخمسة ليس هن كفارة: الشرك بالله، وقتل النفس بغير حق، أو بهت مؤمن، أو الفرار يوم الزحف، أو يمين صابرة يقتطع بها مالا بغير حق)»، المسند (٣٥٠/١٤-٣٥١) رقم (٨٧٣٧) وقد ضعف إسناده المحقق فإن فيه راويا مجهولا، وبقية مدلس وقد عنعن.

(٤) روضة الطالبين (٣٨٠/٩)، قال: "قتل العمد وشبه العمد والخطأ يوجب الكفارة".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الجنايات

تعريف قتل

[٢] (وَشِبْهُ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - <sup>(١)</sup> (أَنْ يَتَعَمَّدَ الضَّرْبَ بِمَا

شبه العمد

لَيْسَ بِسِلَاحٍ وَلَا مَا أُجْرِيَ مُجْرَى السِّلَاحِ) <sup>(٢)</sup> لِقَوْلِهِ ~~الْكَلْبَةُ~~ : « أَلَا إِنَّ قَتِيلَ خَطَأٍ الْعَمْدُ - قَتِيلَ السَّوْطِ وَالْعَصَا - فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ » <sup>(٣)</sup> وَلَمْ يُفَصَّلْ بَيْنَ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ، وَلِأَنَّ اشْتِبَاهَ الْآلَةِ يُوجِبُ اشْتِبَاهَ الْفِعْلِ.

(وَقَالَا <sup>(٤)</sup> : إِذَا ضَرَبَهُ بِحَجَرٍ عَظِيمٍ أَوْ بِخَشَبَةٍ عَظِيمَةٍ فَهُوَ عَمْدٌ) [م/١٥٦ب] لَأَنَّهُ يَقْتُلُ غَالِبًا فَصَارَ كَالْآلَةِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ.

(وَشِبْهُ الْعَمْدِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنْ يَتَعَمَّدَ ضَرْبُهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا وَمُوجِبٌ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَأْثُومِ) لَمَّا مَرَّ (وَالْكَفَّارَةُ) لِأَنَّهُ خَطَأٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَصَدَ <sup>(٥)</sup> الظَّاهِرَ <sup>(٦)</sup> فَأَصَابَ الْبَاطِنَ <sup>(٧)</sup>.

موجب قتل

شبه العمد

(وَلَا قَوْدَ فِيهِ) لِأَنَّهُ ~~الْكَلْبَةُ~~ أَوْجَبَ الدِّيَةَ فِيهِ خَاصَّةً (وَفِيهِ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ) لِقَوْلِهِ

قتل الخطأ

وموجه

(١) بداية المبتدي (٢٣٩/١)، الهداية (١٥٨/٤).

(٢) في (ص) بعد قوله: "السلاح" زيادة شبه جملة: "في تفريق الأجزاء".

(٣) أخرجه النسائي (٤٠٩/٧) فما بعدها رقم (٤٨٠٥) وما بعده كتاب القسامة باب كم دية شبه العمد؟، وابن ماجه (٨٨٧/٢) رقم (٢٦٢٧) كتاب الديات باب دية شبه العمد مغلظة، وأحمد في المسند (١٥/٤٠) رقم (١٥٣٨٨) وصححه المحقق.

(٤) الهداية (١٥٩/٤).

(٥) كتب تحتها بخط صغير بيان فاعل قصد وهي عبارة: "أي القاتل".

(٦) الظاهر: أي الحياة، وقد كتبت تحت الكلمة.

(٧) الباطن: أي الموت، وكتب بخط مقلوب.

الخطأ: (( في قَيْلِ الخطأِ العَمْدِ مائةٌ مِنَ الإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلْفَةً <sup>(١)</sup> في بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا )) <sup>(٢)</sup>.

[٣] (وَالْخَطَأُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أ - خَطَأٌ فِي الْقَصْدِ: وَهُوَ أَنْ يَرْمِيَ شَخْصاً يَظُنُّهُ صَيْداً فَإِذَا هُوَ آدَمِيٌّ، ب - وَخَطَأٌ فِي الْفِعْلِ: وَهُوَ أَنْ يَرْمِيَ غَرَضاً فَيُصِيبَ آدَمِيًّا) لِأَنَّ مَعْنَى الْخَطَأِ إِصَابَةُ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ، وَمُوجِبُ ذَلِكَ الْكُفَّارَةُ وَالِدِّيَّةُ عَلَى <sup>(٣)</sup> الْعَاقِلَةِ <sup>(٤)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً﴾ الآية <sup>(٥)</sup>.

(وَلَا مَأْتَمَ فِيهِ) لِلْحَدِيثِ: (( رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ )) <sup>(٦)</sup>.

(١) في الشرح المطبوع "حقه" (ص ٢٣٠)، وسيأتي بيان المراد بها في ص (٥٨).

(٢) هذه تتمه الحديث السابق تخريجه قبل هذا.

(٣) "على" مضموسة في الأصل وهي واضحة في النسخ الأخرى.

(٤) كذلك "العاقلة" مضموسة في الأصل وهي واضحة في النسخ الأخرى.

(٥) سورة النساء، الآية (٩٢).

(٦) هذا الحديث مشهور في كتب الفقهاء بهذا اللفظ ولم يرد في كتب الحديث كذلك كما نص ابن حجر في التلخيص (٢٨٣/١)، وأخرجه ابن ماجة (٦٥٩/١) رقم (٢٠٤٥) كتاب الطلاق باب طلاق المكره والناسي، والدارقطني (١٧٠/٤-١٧١) رقم (٣٣) كتاب النذور، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١٧٤/٩) رقم (٧١٧٦)، والبيهقي في الكبرى (٣٥٧/٧) بلفظ: ((إِنْ اللَّهُ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي...)) أو: ((إِنْ اللَّهُ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي...)) - كلهم - من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وقد نقل ابن حجر عن أبي حاتم وأحمد والمروزي تضعيفهم لهذا الحديث، وحسنه النووي وقواه شعيب الأرناؤوط في تحقيق زاد المعاد (١٨٣/٥)، أما لفظ: ((إِنْ اللَّهُ تَجَاوَزَ لَأُمَّتِي عَمَّا حَدَثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ)) فهو صحيح انظر الإرواء (١٣٩/٧).

ما أجري

مجرى الخطأ

القتل بسبب

وموجه

متى يجب

القصاص

[٤] (وَمَا أُجْرِي مُجْرَى الْخَطَا مِثْلُ النَّائِمِ يَنْقَلِبُ عَلَى رَجُلٍ فَيَقْتُلُهُ فَحُكْمُهُ <sup>(١)</sup> حُكْمُ الْخَطَا) <sup>(٢)</sup> [١١٦/ب] لِعَدَمِ الْقَصْدِ وَالتَّعَدِّي مِنْهُ.  
(وَأَمَّا الْقَتْلُ بِسَبَبِ كَحَافِرِ الْبُئْرِ وَوَاضِعِ الْحَجَرِ فِي الطَّرِيقِ <sup>(٣)</sup> فِي غَيْرِ مِلْكِهِ، مُوجِبُهُ - إِذَا تَلَفَ بِهِ آدَمِيٌّ - الدِّيَّةُ <sup>(٤)</sup> عَلَى الْعَاقِلَةِ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَمِّدٍ لِلْقَتْلِ.  
(وَلَا كَفَّارَةٌ فِيهِ) لِأَنَّهَا وَجَبَتْ لِرَفْعِ ذَنْبِ الْقَتْلِ لَا لِرَفْعِ ذَنْبِ الْحَفْرِ.  
(وَالْقِصَاصُ [ص ١١٠/أ] وَاجِبٌ بِقَتْلِ كُلِّ مُحَقِّقٍ الدَّمَ عَلَى التَّأْيِيدِ إِذَا قَتَلَ عَمْدًا <sup>(٥)</sup>) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ <sup>(٦)</sup> وَمَحَقُّونُ الدَّمَ مَعْصُومُهُ، وَاحْتَرَزَ بِالتَّأْيِيدِ عَنِ الْمُسْتَأْمَنِ.

(١) مطموسة في النسخة الأصلية وواضحة في سائر النسخ.

(٢) "الخطأ" مطموسة في النسخة الأصلية وواضحة في سائر النسخ.

(٣) "في الطريق" لم ترد في الشرح المطبوع (ص ٢٣٠) ولا في (ص).

(٤) في نسخة (م) سقطت كلمة "الدية" وألحقت بالهامش وليس بجوارها (صح)، ورسمت خرجة في غير موضعها الذي ينبغي أن تكون فيه، فجعلت بعد كلمة "لأنه" مما يجعل هذه النسخة أقل مرتبة من نسخة الأصل إضافة إلى كون بعض كلماتها باهتة وقراءتها تصعب أحيانا إلا بالاستعانة بالنسخ الأخرى.

(٥) "إذا قتل عمدا - إلى قوله -: معصومة" ساقطة من (ص).

(٦) سورة البقرة، آية (٧٨).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الجنايات

قتل المسلم  
بالذمي

(وَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ<sup>(١)</sup> وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْمُسْلِمُ بِالذَّمِّيِّ<sup>(٢)</sup>) لِعُمُومِ آيَاتِ الْقِصَاصِ وَإِطْلَاقِهَا، وَلَا حُجَّةَ لِلشَّافِعِيِّ<sup>(٣)</sup> فِي قَوْلِهِ: «الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ»<sup>(٤)</sup> لِأَنَّ ذَلِكَ التَّخْصِيسَ لَا يَنْفِي قَتْلَ الْحُرِّ بِالْعَبْدِ كَالذِّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي قَوْلِهِ ~~الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ~~: «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ»<sup>(٥)</sup> وَلَا ذُو عَهْدٍ<sup>(٦)</sup> فِي عَهْدِهِ<sup>(٧)</sup> لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ الْحَرْبِيُّ بِدَلِيلِ عَطْفِ الذَّمِّيِّ عَلَى الْمُؤْمِنِ؛ حَيْثُ ذَكَرَهُ [م ١٥٧/أ] مَرْفُوعًا فَتَقْدِيرُهُ: وَلَا ذُو عَهْدٍ بِكَافِرٍ. (وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِالْمُسْتَأْمَنِ) لِعَدَمِ الْمُمَازَاةِ وَهُوَ التَّسَاوِي فِي حَقْنِ الدَّمِّ عَلَى التَّأْيِيدِ،

لا يقتل مسلم  
بالمستأمن

(١) جاءت في الثلاثة زيادة جملة هنا هي: "والحر بالعبد"، في الشرح المطبوع (ص ٢٣١)، وفي المتن مع اللباب (١٤٤/٣)، وفي متن القدوري بالطبعة الخامسة (ص ١٣٦).

(٢) وكذا جاءت في مختصر القدوري (ص ١٣٦) بينما في المتن بشرح اللباب (١٤٤/٣) جاءت: "والمسلم بالمستأمن" وفي ذلك خلل نشأ عن سقط أربع كلمات، ودلّ على ذلك مجيئه على الصواب في شرح اللباب (١٤٤/٣).

(٣) احتجاجه بذلك في الأم (٢٤/٦).

(٤) سورة البقرة، الآية (٧٨).

(٥) المراد بالكافر الحربي كما جاء في الخط الصغير المقلوب فوق السطر بالنسخة الأصلية.

(٦) ذو عهد: أي الذمي.

(٧) أخرجه أبو داود (٦٦٦/٤) رقم (٤٥٣٠) كتاب الديات باب أيقاد المسلم بالكافر؟، والنسائي

(٨٨٣/٨) رقم (٤٧٤٨) كتاب القسامة باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس، وأحمد في

المسند (٢٨٥/٢) رقم (٩٩١) وقال المحقق: "صحيح لغيره"، وقال الألباني في إرواء الغليل

(٢٦٧/٧): "رجاله ثقات رجال الشيخين".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الجنايات

وَإِنَّمَا تَثْبُتُ عِصْمَتُهُ مُؤَقَّتَةً، وَلِهَذَا لَا يُمَكَّنُ مِنَ الْمَقَامِ فِي دَارِنَا <sup>(١)</sup>.

( وَيُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ وَالْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ وَالصَّحِيحُ بِالْأَعْمَى وَالزَّمِنُ <sup>(٢)</sup> ) لِإِطْلَاقِ النَّصُوصِ وَالتَّسَاوِي فِي الْمَقْصُودِ.

لا يقتل الرجل

بأبنته ولا عبده

من ورث

قصاصا على

أبيه

( وَلَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِابْنِهِ وَلَا بِعَبْدِهِ وَلَا بِمُدَبَّرِهِ وَلَا بِمُكَاتِبِهِ ) لِقَوْلِهِ ~~الْعَلَّامَةُ~~ : (( لَا يُقَادُ وَالِدٌ بِوَلَدِهِ وَلَا سَيِّدٌ بِعَبْدِهِ )) <sup>(٣)</sup>، ( وَلَا بِعَبْدٍ وَلَدِهِ ) وَوَلَدٍ وَلَدِهِ <sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ عَبْدِهِ. ( وَمَنْ وَرِثَ قِصَاصًا عَلَى أَبِيهِ <sup>(٥)</sup> سَقَطَ ) لِأَنَّهُ جُزْؤُهُ <sup>(٦)</sup> فَصَارَ كَأَنَّ الْأَبَ اسْتَحَقَّ الْقِصَاصَ عَلَى نَفْسِهِ فَيَسْقُطُ.

(١) كتب تحت كلمة "دارنا": "أكثر من سنة" في الهامش في الأصل بينما خلت منها بقية النسخ وكذلك الشرح المطبوع، مما يرجح أنها حاشية وليست من النص - والله أعلم -.

(٢) رجل زمن هو المبتلى البين الزمانة، والزمانة العاهة، لسان العرب (٨٧/٦).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٦٨/٤) كتاب الحدود، والبيهقي في الكبرى (٣٦/٨) كتاب الجنايات باب ما روي فيمن قتل عبده أو مثل به بلفظ: (( مملوك من ملكه )) من حديث ابن عباس، وهو صحيح بطرقه، انظر الإرواء (٢٧٢/٧).

(٤) ألحق بالهامش جملة: "وولد ولده" وبجوارها (صح)، ولم ترد في الشرح المطبوع (ص ٢٣١) ولا في (م) ولا في (ص).

(٥) في اللباب (١٤٥/٣) ذكر "صورة المسألة فيما إذا قتل الأب أب امراته مثلا، ولا وارث له غيرها، ثم ماتت المرأة فإن ابنها منه يرث القود الواجب على أبيه، فسقط لما ذكرناه"، والذي ذكره قبل ذلك هو أن الفرع لا يستوجب العقوبة على أصله.

(٦) في (ص): "أبنته" وهو خطأ بدلالة ما بعده.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الجنايات

( وَلَا يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ إِلَّا بِالسَّيْفِ ) لِقَوْلِهِ الْعَلِيَّة : ( لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ ) <sup>(١)</sup>  
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٢)</sup> يُفْعَلُ بِهِ كَمَا فَعَلَ اعْتِبَاراً لِلْمُمَاثَلَةِ، وَهَذَا مُخَالَفَةٌ لِلْحَدِيثِ <sup>(٣)</sup> وَإِجَابُ  
الزِّيَادَةِ عَلَى الْمِثْلِ لِأَنَّهُ قَالَ: يُضْرَبُ بِخَشَبَةٍ كَمَا ضَرَبَ ثُمَّ يُقْتَلُ إِنْ لَمْ يَمُتْ، وَهَذَا  
لَا يُجُوزُ.

إذا قتل

( وَإِذَا قُتِلَ الْمَكَاتِبُ عَمْدًا وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا الْمَوْلَى <sup>(٤)</sup> فَلَهُ الْقِصَاصُ ) لِأَنَّهُ عَبْدُهُ  
لِعَجْزِهِ عَنْ أَدَاءِ الْكِتَابَةِ.

( فَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً وَوَارِثُهُ غَيْرُ الْمَوْلَى فَلَا قِصَاصَ لَهُمْ وَإِنْ اجْتَمَعُوا مَعَ الْمَوْلَى )  
لَا شُبْهَاءَ مُسْتَحِقَّ الْقِصَاصِ بِاعْتِبَارِ حَالَتِي الْجَرْحِ وَالْمَوْتِ، وَالْقِصَاصُ لَا يَجِبُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ  
مُسْتَحِقًّا فِي الطَّرَفَيْنِ <sup>(٥)</sup>.

إذا قتل عبد

( وَإِذَا قُتِلَ عَبْدُ الرَّهْنِ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ حَتَّى يَجْتَمَعَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ ) اعْتِبَاراً  
لِلْحَقَّيْنِ فَإِنَّ حَقَّ الْمُرْتَهَنِ يَبْطُلُ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقِصَاصِ فَيَعْتَبَرُ حُضُورُهُ وَرِضَاؤُهُ.

(١) أخرجه ابن ماجه (٨٨٩/٢) رقم (٢٦٦٨) كتاب الديات باب لا قود إلا بالسيف وسنده ضعيف  
كما قال الألباني في الإرواء (٢٨٥/٧) ثم قال: "وقد صح عن الحسن مرسلًا... والطرق التي قبلها  
واهية جدا، ليس فيها ما يمكن تقوية المرسل به" وقال الحافظ في التلخيص (١٩/٤): "إسناده  
ضعيف"، ونقل عن عبد الحق الإشبيلي قوله: "طرقه كلها ضعيفة".

(٢) الأم (٦٢/٦).

(٣) كذا في الشرح المطبوع وفي (م) وفي الأصل: "الحديث".

(٤) جاء في المتنين زيادة هنا وهي: "وترك وفاء" (ص ١٣٦) في مختصر القدوري، و(١٤٥/٣) في المتن  
مع الشرح المطبوع.

(٥) انظر في توضيح هذه المسألة وتعليلها للباب (١٤٥/٣).

## خلاصة الدلائل في تنهيج المسائل الجنايات

الجرح المنتهي  
بالموت

( وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا عَمْدًا فَلَمْ يَزَلْ صَاحِبَ فِرَاشٍ حَتَّى مَاتَ <sup>(١)</sup> فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ )  
لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَوْتُهُ بِهِ.

القصاص في  
الأطراف

( وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ عَمْدًا مِنْ الْمِفْصَلِ قُطِعَتْ يَدُهُ، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ، وَمَارِئُ <sup>(٢)</sup>  
الْأَنْفِ وَالْأُذُنِ ).

لقوله تعالى: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية.

( وَمَنْ ضَرَبَ عَيْنَ رَجُلٍ [١١٧/أ] فَقَلَعَهَا فَلَا قِصَاصَ ) لِتَعَذُّرِ الْمُمَاتِلَةِ ( فَإِنْ  
كَانَتْ قَائِمَةً وَذَهَبَ ضَوْؤُهَا [ص ١١٠/ب] فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ <sup>(٤)</sup> [م ١٥٧/ب] تُحْمَى  
لَهُ الْمِرْآةُ وَيُجْعَلُ عَلَى وَجْهِهِ قُطْنٌ رَطْبٌ وَتُقَابَلُ عَيْنُهُ بِالْمِرْآةِ <sup>(٥)</sup> ) لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاءَ  
الْمِثْلِ بِهَذَا الطَّرِيقِ.

( وَفِي السِّنِّ الْقِصَاصُ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسِّنِّ بِالسِّنِّ﴾ <sup>(٦)</sup> ( وَفِي كُلِّ شَجَةٍ يُمَكِّنُ  
فِيهَا الْمُمَاتِلَةُ الْقِصَاصُ ) لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَطْعِ الْيَدِ ( وَلَا قِصَاصَ فِي عَظْمٍ إِلَّا السِّنُّ ) هَكَذَا  
رَوَى عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ <sup>(٧)</sup> وَلَمْ يُرَوْا خِلَافَهُمَا.

(١) "حتى مات" مطموسة في الأصل وأثبتها من نسخة المكتبة المركزية والشرح المطبوع.

(٢) المارن: طرف الأنف، أو ما لان منه، انظر القاموس المحيط (٣٨٤/٤).

(٣) سورة المائدة، الآية (٤٥).

(٤) في (ص) زيادة: "لأنه ممكن".

(٥) بعد كلمة "بالمِرْآة" جاء في الثلاثة زيادة وهي "حتى يذهب ضوؤها".

(٦) سورة المائدة، الآية (٤٥).

(٧) لم أقف عليه، وعند عبد الرزاق في المصنف باب ما لا يُستفاد منه (٤٥٩/٩) ذكر عدة آثار في ذلك



عَوْضَ حَقِّهِ نَاقِصٌ فَيُخَيَّرُ بَيْنَهُ وَيَبَيِّنُ الْقِيَمَةَ كَمَنْ أُتْلِفَ عَلَيْهِ مِثْلِيٌّ وَانْقَطَعَ مِنْ أَيْدِي النَّاسِ وَلَمْ يُوجَدْ إِلَّا نَاقِصاً خَيْرٌ، كَذَا هَذَا.

أنواع الشج

(وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا فَاسْتَوْعَبَتِ الشَّجَّةُ مَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ وَهِيَ لَا تَسْتَوْعِبُ مَا بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّاجِّ فَالْمَشْجُوجُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ اقْتَصَّ بِمِقْدَارِ شَجَّتِهِ فَيَتَدَيُّ مِنْ أَيِّ الْجَانِبَيْنِ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْأُرْشَ) لِأَنَّ فِي اسْتِيعَابِ مَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ اسْتِيفَاءُ الرَّائِدِ عَلَى الْمِثْلِ وَفِي اسْتِيفَاءِ مِقْدَارِ الشَّجَّةِ نَقْصَانٌ مِنْ وَجْهِ فَيُخَيَّرُ رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ.

(وَلَا قِصَاصَ فِي اللِّسَانِ وَلَا فِي الذِّكْرِ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الْحَشْفَةَ) لِأَنَّ بَاعْتِبَارَ انْقِبَاضِهِمَا وَأَنْبِسَاطِهِمَا [م ١٥٨/أ] يَتَعَذَّرُ الْمُمَاتِلَةُ بِخِلَافِ الْحَشْفَةِ لِأَنَّ لَهَا مِفْصَلًا مَعْلُومًا كَسَائِرِ الْمَفَاصِلِ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ <sup>(١)</sup>: أَنَّهُ يَجِبُ الْقِصَاصُ بِاسْتِثْنَائِهِمَا لِإِمْكَانِ الْمُمَاتِلَةِ.

(وَإِذَا اضْطَلَحَ الْقَاتِلُ وَأَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ عَلَى مَالٍ سَقَطَ الْقِصَاصُ وَوَجِبَ الْمَالُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا) لِأَنَّ الْقِصَاصَ حَقٌّ: فِيهِ مَعْنَى الْمَالِ؛ بِدَلِيلِ انْقِلَابِهِ مَالًا بِالشُّبْهَةِ <sup>(٢)</sup>، وَهُوَ لَهُمْ، فَكَانَ لَهُمْ <sup>(٣)</sup> الْاِعْتِيَاظُ عَنْهُ وَالْإِسْقَاطُ.

إذا عفا أحد  
الشركاء أو  
صالح سقط  
حق الباقي  
من القصاص

(وَإِذَا عَفَا أَحَدُ الشَّرَكَاءِ <sup>(٤)</sup> مِنَ الدِّمِّ أَوْ صَالِحٌ مِنْ نَصِيْبِهِ عَلَى عَوْضٍ سَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ مِنَ الْقِصَاصِ فَكَانَ لَهُمْ [ص ١١١/أ] نَصِيْبُهُمْ مِنَ الدِّيَةِ <sup>(٥)</sup>) [ب ١١٧/ب] لِأَنَّ

(١) الهداية (٤/١٦٧).

(٢) مطموسة في نسخة الأصل وأثبتها كما في بقية النسخ.

(٣) مطموسة في الأصل وأثبتها كما في بقية النسخ.

(٤) في (ص): "الأولياء".

(٥) "من الدية" مطموسة في الأصل وأثبتها كما في بقية النسخ.

## خلاصة الدلائل في تنهيج المسائل الجنايات

- قتل الجماعة  
بالواحد
- قتل الواحد  
للجماعة
- موت من عليه  
القصاص
- حَقَّ الْعَاقِبِي سَقَطَ بِالْعَفْوِ وَلَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاءُ الْبَاقِي لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأ فَيَنْقَلِبُ مَالًا.  
(وَإِذَا قَتَلَ جَمَاعَةً وَاحِدًا أَقْتَصَّ مِنْ جَمِيعِهِمْ إِذَا كَانَ عَمْدًا) لِقَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه :  
«لَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُ صَنْعَاءَ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ» <sup>(١)</sup>.  
(وَإِذَا قَتَلَ وَاحِدٌ جَمَاعَةً فَحَضَرَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِينَ قُتِلَ بِجَمَاعَتِهِمْ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ  
غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ قُتِلَ بِهِ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ) لِأَنَّ الْوَاحِدَ مِثْلُ الْجَمَاعَةِ فِيمَا  
إِذَا قَتَلُوهُ فَكَذَا إِذَا قَتَلْتَهُمْ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ لَا تَخْتَلِفُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٢)</sup> : إِنْ عُرِفَ الْأَوَّلُ  
قُتِلَ بِهِ وَإِلَّا أُقْرِعَ بَيْنَهُمْ <sup>(٣)</sup> فَيُقْتَلُ بِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ وَلِلْبَاقِينَ الدِّيَاتُ كَمَا فِي الْأَطْرَافِ،  
وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ مُوجِبَ الْعَمْدِ عِنْدَهُ الْمَالُ أَوْ <sup>(٤)</sup> الْقِصَاصُ فَفَوَاتُ أَحَدِهِمَا لَا يُبْطِلُ  
الْآخَرَ، وَعِنْدَنَا مُوجِبُهُ الْقَوْدُ عَيْنًا وَقَدْ فَاتَ فَتَعَذَّرَ الْاسْتِيفَاءُ <sup>(٥)</sup>.  
(وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ فَمَاتَ سَقَطَ الْقِصَاصُ) لِفَوَاتِ الْمَحَلِّ، وَعِنْدَ

(١) أخرجه البخاري (٢٢٧/١٢) فتح كتاب الديات باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم يقتص منهم، عن ابن عمر رضي الله عنه بلفظ: «(أن غلاما قتل غيلة، فقال عمر لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلتهم)» وانظر مصنف عبد الرزاق (٤٧٥/٩-٤٧٨) فقد ذكر مثل لفظ المصنف.  
(٢) التنبيه (٢١٨/١).

(٣) في (ص): "بينهما" وهي خطأ لأن الكلام على الجماعة.

(٤) في الشرح المطبوع (ص ٢٣٣) "الواو" بدل "أو" أي: "والقصاص" بدل "والقصاص".

(٥) وهذا الخلاف راجع إلى: هل القصاص واجب عينا كما قال الحنفية والمالكية؟ فإذا مات القاتل أو قُتل ظلما سقط القصاص لفوات محله، وذهب الحنابلة إلى أن الواجب هو أحد الشئيين: القصاص أو الدية والخيار لأولياء المقتول عملا بحديث: "من قتل له قتيلا فأهله بين خيرتين" المتقدم (ص ٤٣).

الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> : يَجِبُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

قطع رجلين

ليد رجل

(وَإِذَا قُطِعَ رَجُلَانِ يَدَ رَجُلٍ)<sup>(٢)</sup> وَاحِدٍ (فَلَا قِصَاصَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَعَلَيْهِمَا نِصْفُ الدِّيَّةِ) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ قَاطِعٌ<sup>(٣)</sup> بَعْضَ الْيَدِ فَلَا يُجَازَى بِقُطْعِ كُلِّ الْيَدِ، بِخِلَافِ الْأَنْفُسِ بِنَفْسٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ قَاتِلٌ لِأَنَّ إِزْهَاقَ الرُّوحِ لَا يَتَّبَعُ، وَالْقُطْعُ يَتَّبَعُ، وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٤)</sup> أَلْحَقَهُ بِالنَّفْسِ [م ١٥٨/ب] وَالْفَرَقُ مَا ذَكَرْنَا.

قطع رجل يميني

رجلين

(وَإِنْ قُطِعَ وَاحِدٌ يَمِينِي رَجُلَيْنِ فَحَضَرَا فَلَهُمَا أَنْ يَقْطَعَا يَدَهُ وَيَأْخُذَا مِنْهُ نِصْفَ الدِّيَّةِ يَقْتَسِمَانِهِ)<sup>(٥)</sup> نِصْفَيْنِ لِأَنَّ حَقَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَعَلَّقَ بِالْمَحَلِّ عَلَى التَّسَاوِي بِدَلِيلِ أَنَّ أَيْهُمَا قُطِعَ كَانَ مُحِقًّا فَلَا يُقَدَّمُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَإِذَا قُطِعَ لهُمَا: كَانَ لهُمَا نِصْفُ الدِّيَّةِ إِكْمَالًا لِحَقِّهِمَا؛ إِذِ التَّسَاوِي فِي الْأَطْرَافِ مُعْتَبَرٌ بِالْأَمْوَالِ<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٧)</sup> : يُقْطَعُ لِلْأَوَّلِ أَوْ لِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ وَوَجَبَ لِلْآخِرِ الْأَرُشُ، وَفِيهِ إِبْطَالُ الْحَقِّ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.

(١) الأم (١٣/٦).

(٢) كلمة "رجل" ملحقة بالهامش وبجوارها (صح).

(٣) كلمة "قاطع" في النسخة الأصل مطموس منها حرف القاف وهي واضحة في بقية النسخ.

(٤) الأم (٣٣٣/٧).

(٥) أي: النصف، وفي (م): "يقتسمانها" أي نصف الدية وهو سائغ لأنه باعتبار لفظه مذكر وباعتبار

معناه مؤنث، وذلك لأنه أضيف إلى مؤنث فيصلح أن يقوم مقامه، انظر شرح ألفية ابن مالك لابن

عقيل (٢/٤٩-٥١).

(٦) هذه الكلمة ألحقت بالهامش ورسمت لها خرقة هنا وسقطت من بقية النسخ.

(٧) انظر التنبيه (١/٢١٨).

(وَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَقَطَعَ يَدَهُ فَلِلْآخِرِ عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ) لِأَنَّ حَقَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَابِتٌ فِي جَمِيعِ أَلْيَدٍ، فَإِذَا اسْتَوْفَى أَحَدُهُمَا كَانَ لِلْآخِرِ الدِّيَةُ لِأَنَّ حَقَّهُ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِعَوَضٍ أَوْ عَفْوٍ.

إقرار العبد

بقتل

العمد

(وَإِذَا أَقَرَّ الْعَبْدُ بِقَتْلِ الْعَمْدِ لَزِمَهُ الْقَوْدُ) لِأَنَّهُ لَا تَهْمَةَ فِي إِقْرَارِهِ بِالْعُقُوبَةِ عَلَى نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْمَالِ، وَزُفِرُ<sup>(١)</sup> أَبْطَلَ إِقْرَارَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِتْلَافَ مَالِ الْمَوْلَى، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ يَبْطُلُ بِالرَّدَّةِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ مَعَ وُجُودِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

من رمى رجلاً

عمداً...

(وَمَنْ<sup>(٢)</sup> رَمَى رَجُلًا عَمْدًا فَنَفَذَ السَّهْمُ مِنْهُ إِلَى آخِرِ [ص ١١١/ب] فَمَاتَا فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ لِلأَوَّلِ<sup>(٣)</sup>، وَالدِّيَةُ لِلثَّانِي<sup>(٤)</sup> عَلَى عَاقِلَتِهِ) لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ قَتْلَ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي حَصَلَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَكَانَ خَطَأً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) الهداية (١٦٩/٤).

(٢) مطموسة في الأصل وأوضحتها من بقية النسخ.

(٣) كلمة: "للأول" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٤) كلمة: "للثاني" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

## [١١٨/أ] كِتَابُ الدِّيَّاتِ <sup>(١)</sup>

(إِذَا قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا شَبَهُ عَمْدٍ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ) وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ.

دية شبه

العمد

(وَدِيَّةُ شَبِّهِ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ <sup>(٢)</sup> : مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَرْبَاعًا: خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ <sup>(٣)</sup> وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتِ لَبُونٍ <sup>(٤)</sup> وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً <sup>(٥)</sup> وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً <sup>(٦)</sup> وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ <sup>(٧)</sup>، وَعَنْ عُمَرَ <sup>(٨)</sup> وَزَيْدٍ <sup>(٩)</sup> :

(١) الدية هي المال المؤدى إلى مجني عليه أو وليه بسبب جناية، والأصل الكتاب والسنة والإجماع، انظر معونة أولي النهى (٢٢١/٨).

(٢) البحر الرائق (٣٧٣/٨).

(٣) هي التي لها سنة، وسميت بنت مخاض لأن أمها قد حملت غالباً، والمخاض الحامل.

(٤) هي التي تمت لها سنتان ودخلت في الثالثة، وسميت بنت لبون لأن أمها وضعت وهي ذات لبن،.

(٥) هي التي لها ثلاث سنين، وسميت حقة لأنها استحققت أن تتركب ويحمل عليها ويطرقها الفحل.

(٦) هي التي لها أربع سنين، وسميت جذعة لأنها تجذع إذا سقط سنّها، انظر لهذا ولما سبق الإنصاف للمرداوي (٤٠٥/٦).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٨٥/٩) رقم (١٧٢٢٣) كتاب الديات باب شبه العمد،

والبيهقي في الكبرى (٧٤/٩) كتاب الديات باب من قال هي أحماس...، ورجاله ثقات.

(٨) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٨٣-٢٨٤/٩) رقم (١٧٢١٧) كتاب الديات باب شبه العمد،

ورجاله ثقات إلا أن ابن أبي نجيح ربما دلس كما في التقريب.

(٩) لعله زيد بن ثابت وقد سبقت ترجمته (٥٥).



ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون ما بين ثنية<sup>(١)</sup> إلى بازل عامها<sup>(٢)</sup>، كلها خليفة<sup>(٣)</sup> في بطونها أولادها، وبه أخذ محمد<sup>(٤)</sup>، والشافعي<sup>(٥)</sup>، والأخذ بقول ابن مسعود أولى لأنه إيجاب الأقل المتيقن فيه [م ١٥٩/أ]، والحديث الذي يروى: «منها أربعون خليفة»<sup>(٦)</sup>، لم يثبت لأنه لو ثبت لما اختلف فيه الصحابة رضوان الله عليهم.

(ولا يثبت التغليظ إلا في الإبل خاصة، فإن قضي بالدية من غير إبل لم تغلظ) لأنه من باب المقدرات فيقف على التوقيف ولم يرد التوقيف<sup>(٧)</sup> إلا في الإبل. (وقتل الخطأ تجب به الدية على العاقلة والكفارة على القاتل) وقد بيناه من قبل

دية قتل الخطأ

(١) الثنية من الأسنان جمعها ثنايا وثنيات، وفي الفم أربع، والثني الجمل يدخل في السنة السادسة، والناقة ثنية، انظر المصباح المنير (ص ٨٤).

(٢) البازل من الإبل الذي أتم ثمانين سنين ودخل في التاسعة وحينئذ يطلع نابه وتكمل قوته، ثم يقال له بعد ذلك بازل عام وبازل عامين. انظر النهاية ١/ ١٢٥.

(٣) كتب تحتها: "أي الأنثى"، والخلفة: بكسر اللام هي الحامل من الإبل وجمعها (محاض) من غير لفظها، كما تجمع المرأة على نساء من غير لفظها، وهي اسم فاعل يقال: خلفت خلفاً من باب تعب إذا حملت فهي خليفة، مثل تعب ورما جمعت على لفظها فليل خلفات، وتحذف الهاء أيضا فليل خليفة، المصباح المنير (ص ١٧٩).

(٤) البحر الرائق (٣٧٣/٨).

(٥) الأم (٣٣٠/٧).

(٦) سبق تخريجه (ص ٤٥)، وانظر أيضا المسند (١٨٨/٨) وسنن أبي داود (٤٠٩/٨).

(٧) كتب على كلمة "التوقيف" بخط مقلوب: "أي على السماع".

وَأِنَّمَا وَجَبَتْ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه جَعَلَهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ <sup>(١)</sup> بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ فَكَانَ إِجْمَاعاً <sup>(٢)</sup>.

دليل  
وجوبها

(وَالدِّيَّةُ فِي الْخَطَأِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَخْمَاساً: عِشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ ابْنِ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ بِنْتِ لُبُونٍ وَعِشْرُونَ حِقَّةً وَعِشْرُونَ جَذَعَةً) هَكَذَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صلی اللہ علیہ وسلم <sup>(٣)</sup>، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup> مَكَانَ ابْنِ مَخَاضٍ ابْنُ لُبُونٍ <sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ صلی اللہ علیہ وسلم وَدَى رَجُلًا مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا ابْنُ مَخَاضٍ <sup>(٦)</sup>، إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَخَاضٍ

٥

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠٩/٨-١١٠) كتاب الديات باب الدية كم هي؟، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٨٤/٩) كتاب الديات باب الدية في كم تؤدي؟، وعبد الرزاق في المصنف (٤٢٠/٩) رقم (١٧٨٥٨) كتاب العقول باب في كم تؤخذ الدية، كلهم من طريق أشعث بن سوار وهو ضعيف كما في التقريب (٥٢٨).

(٢) نص على الإجماع ابن قدامة في المغني (٢١/١٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٦٨٠/٤) رقم (٤٥٤٥) كتاب الديات باب الدية كم هي؟، والنسائي (٤١٣/٨) رقم (٤٨١٦) كتاب القسامة باب ذكر أسنان دية الخطأ، وابن ماجه (٨٧٩/٢) رقم (٢٦٣١) كتاب الديات باب دية الخطأ، والترمذي (٥/٤) رقم (١٣٨٦) الديات باب في الدية كم هي من الإبل؟ وقال: "حديث ابن مسعود لانعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عبد الله موقوفاً"، وقد أطل الدارقطني الكلام عليه وضعف المرفوع منه من عدة وجوه، وانظر نصب الراية (٣٥٧/٤) فما بعدها.

(٤) انظر الأم (١٢٢/٦) تحت عنوان أسنان الإبل في الخطأ وكذلك (١١٣/٦)، طبعة دار الفكر.

(٥) هو الذي له سنتان.

(٦) أخرجه البخاري (٢٢٩/١٢-٢٣٠ فتح) رقم (٦٨٩٨) كتاب الديات باب القسامة، ومسلم (١٥١/١١) كتاب القسامة باب القسامة.

كَمَا لَا يُؤْخَذُ فِي الزَّكَاةِ فَكَذَا ابْنُ لُبُونٍ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْعِوَضِ <sup>(١)</sup> فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلِيلٌ.  
(وَمِنْ الْعَيْنِ <sup>(٢)</sup> أَلْفُ دِينَارٍ، وَمِنْ الْوَرَقِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ) قَالَ عُبَيْدَةُ <sup>(٣)</sup>  
السُّلَمَانِيُّ: (( إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ الدِّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ  
عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ )) <sup>(٤)</sup>، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٥)</sup> اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، لَمَّا رُوِيَ: (( أَنَّ  
رَجُلًا قُتِلَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ دِيَّتَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا )) <sup>(٦)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمَا

٥

- (١) في (ص): "إلى على وجه القصاص" وهو خطأ، ولو قال: على وجه الديية لكان صواباً.
- (٢) العين: الذهب كما في القاموس ص ١٥٧٢، والورق الفضة كما في تاج العروس ٨٥/٧-٨٦.
- (٣) هو عبدة بن عمرو السلماني المرادي أبو عمرو الكوفي تابعي كبير، مخضرم فقيه ثبت، مات قبل سنة (٧٠ هـ) انظر تقريب التهذيب (٤٤٤).
- (٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٨٠/٨) كتاب الدييات باب ما روي عن عمر وعثمان - رضي الله عنهما - سوى ما مضى وقال: "الرواية فيه عن عمر منقطعة"، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢٧/٩) رقم (٦٧٧٨) كتاب الدييات، ورجال إسناده ثقات وظاهره عدم الانقطاع ولهذا استدرك ابن الترمذاني بهذه الرواية على قول البيهقي السابق انظر الجوهر النقي في نفس الإحالة السابقة.
- (٥) الأم (٣٠٧/٧).
- (٦) أخرجه الترمذي (٧-٦/٤) رقم (١٣٨٨) كتاب الدييات باب ما جاء في الديية كم هي من الدراهم؟، وأبو داود (٦٨٢-٦٨١/٤) رقم (٤٥٤٦) كتاب الدييات باب الديية كم هي؟، والنسائي (٨٧٩/٢) رقم (٤٠٤-٤٠٣/٨) كتاب القسامة باب ذكر الديية من الورق، وابن ماجه (٨٧٩/٢) كتاب الدييات باب دية الخطأ رقم (٢٦٣٢)، والبيهقي في الكبرى (٧٨/٨) كتاب الدييات باب تقدير البدل باثني عشر ألف درهم... من حديث ابن عباس وحسن إسناده الأرئوط في تحقيق زاد المعاد (٢٥/٥).

رُوي: (( أَنَّهُ جَعَلَهَا <sup>(١)</sup> عَشْرَةَ آلَافٍ )) <sup>(٢)</sup>، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مُتَيَقِّنٌ فَلَا نَحْذُ بِهِ أَوَّلِي. (وَلَا تَثْبُتُ الدِّيَةُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) <sup>(٣)</sup> لِقَوْلِهِ <sup>(٤)</sup> عَنِ النَّبِيِّ: (( فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ )) <sup>(٥)</sup>، قَضَيْتُهُ <sup>(٦)</sup>، أَنْ لَا يَجِبَ غَيْرُهَا [ص ١١٢/أ] إِلَّا أَنَّا تَوَافَقْنَا عَلَى وَجُوبِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فَمَا وَرَاءَهُمَا <sup>(٧)</sup> يَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ، وَلِهَذَا <sup>(٨)</sup> قَالَ الْجَصَّاصُ <sup>(٩)</sup>: الْأَصْلُ هُوَ الْإِبِلُ لَا غَيْرُ <sup>(١٠)</sup>، وَمَا وَرَاءَهَا <sup>(١١)</sup> وَجِبَ بِاعْتِبَارِ

(١) مكتوب على كلمة "جعلها": أي في زمانه.

(٢) مضى في الصفحة السابقة، وهو أثر عمر، وكان الشارح عده في حكم المرفوع.

(٣) بداية المبتدي (١/٢٤٤)، الهداية (٤/١٧٨).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٢/٨٤٩) رقم (١) كتاب العقول باب ذكر العقول بلفظ: ((إِنْ فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ))، والنسائي (٨/٤٢٨-٤٢٩) رقم (٤٨٦٨) كتاب القسامة باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول، والبيهقي (٨/١٠٠) كتاب الديات باب دية أهل الذمة، كلهم من حديث عمرو بن حزم، قال ابن عبد البر: "وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة يُسْتَعْنَى بشهرتها عن الإسناد لأنه أشبه التواتر".

(٥) كلمة "قضيته" مطموسة في الأصل وهي واضحة في بقية النسخ.

(٦) في (ص) "فما وراهما" وهو خطأ، والأصح هو "وراءها" أي الإبل.

(٧) كلمة "ولهذا" مطموسة في الأصل وهي واضحة في بقية النسخ.

(٨) الجصاص هو أحمد بن علي أبو بكر الرازي الإمام الكبير الشأن المعروف بالجصاص صاحب التصانيف: منها أحكام القرآن المشهور، توفي سنة (٣٧٠هـ)، انظر سير أعلام النبلاء (١٦/٣٤٠)، طبقات الحنفية (١/٨٤) طبعة كراتشي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية (١/٢٧)، وفي الشرح المطبوع: "للخصاف" وهو خطأ.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الدييات

الْقِيَمَةُ<sup>(١)</sup> إِلَّا أَنَّ [١١٨/ب] الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ [م ١٥٩/ب] قِيَمَةٌ مُقَدَّرَةٌ شَرْعًا فَلَا يُزَادُ وَلَا يُنْقَصُ.

(وَقَالَا<sup>(٢)</sup>: وَمِنَ الْبَقَرِ مِائَتَا بَقْرَةٍ، وَمِنَ الْغَنَمِ أَلْفَا شَاةٍ، وَمِنَ الْخَلَلِ مِائَتَا حُلَّةٍ: كُلُّ حُلَّةٍ ثَوْبَانِ<sup>(٣)</sup>) هَكَذَا ذَكَرَهُ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ: (( أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ الدِّيَّةَ فِي الْأَصْنَافِ السَّتَةِ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ ))<sup>(٤)</sup>.

دية الذمي

(وَدِيَّةُ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ سَوَاءٌ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (( دِيَّةُ كُلِّ ذِي عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ دِيَّةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ أَلْفُ دِينَارٍ ))<sup>(٥)</sup>، وَكَذَلِكَ قَضَى الْعُمَرَانِ<sup>(٦)</sup>، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٧)</sup> فِي الْيَهُودِيِّ

=

(٩) أحكام القرآن (٢٠٧/٣)، ولفظه: "لا يخلو أصل الدية من أن يكون واجبا من الإبل، وأن الورق والذهب مأخوذان عنها على أنهما قيمة لها، أو أن تكون الدية في الأصل واجبة في أحد الأصناف الثلاثة من الدراهم والدنانير والإبل لا على أن بعضها بدل من بعض" ورجح الثاني.

(١٠) في (ص) "فما وراهما" وهو خطأ كما سبق.

(١) كلمة "القيمة" مطموسة في الأصل وهي واضحة في بقية النسخ.

(٢) انظر قولهما في بداية المبتدي (٢٤٤/١) الهداية (١٨٧/٤) البحر الرائق (٣٧٤/٨).

(٣) قوله: "كل حلة ثوبان" ساقط من (ص).

(٤) أخرجه أبو داود (٦٧٩/٤) رقم (٤٥٤٢) كتاب الدييات باب الدية كم هي؟، والبيهقي في الكبرى

(٧٧/٨) كتاب الدييات باب إعواز الإبل وفيه: "أنه قام فيهم خطيبا...ففرضها..."، وفي سننه عبد

الرحمن بن عثمان وهو ضعيف كما في تقريب التهذيب (٣٩٦٨).

(٥) أخرجه أبو داود في المراسيل ص (٢١٥) رقم (٢٦٤) ورجاله ثقات.

(٦) في (ص): "عمر" وفي الجواهر المضنية ٥٥٧/٤ العمران أبو بكر وعمر، أو ابن الخطاب وابن عبدالعزيز.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدييات

وَالنَّصْرَانِي ثُلُثُ الدِّيَةِ وَفِي الْمُجُوسِيِّ ثُلَاثَا عَشْرَهَا، لِأَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَضَى كَذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ مُعَارِضٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَالَّذِي يُؤَيِّدُ مَذْهَبَنَا قَوْلُ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «إِنَّمَا أُعْطِينَاهُمُ الْأَمَانَ لِتَكُونَ دِمَاؤُهُمْ كَدِمَائِنَا وَأَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا»<sup>(٢)</sup>، وَفِي النَّفْسِ الدِّيَةُ لِقَوْلِهِ عليه السلام: «فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ»<sup>(٣)</sup>.

تقدير الدية  
لجميع أجزاء  
البدن

(وَفِي الْمَارِنِ الدِّيَةُ) لِأَنَّهُ يَفُوتُ بِهِ مَنْفَعَةُ الْجَمَالِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ مَا يُفُوتُ جِنْسَ الْمَنْفَعَةِ تَجِبُ بِهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ لِأَنَّ الْبَدَنَ يَصِيرُ هَالِكًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الْمَنْفَعَةِ.  
(وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ، وَفِي الذِّكْرِ الدِّيَةُ، وَفِي الْعَقْلِ - إِذَا ضَرَبَ رَأْسَهُ فَذَهَبَ عَقْلُهُ -

(٧) الأم (٧/٣٢١).

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠٠/٨-١٠١) كتاب الدييات باب دية أهل الذمة بلفظ: "عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف وفي دية المجوسي بثمانمائة ألف درهم"، والدارقطني في السنن (١٤٦/٣) رقم (١٩٥) كتاب الحدود، والحديث ضعفه أبو الطيب محمد آبادي في التعليق المغني لأن مداره على ابن لهيعة انظر (١٤٦/٤-١٤٧) قال: "إسناده ضعيف من أجل ابن لهيعة".

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقال الزيلعي: "غريب"، وعند البيهقي في الكبرى (٣٤/٨) كتاب الجنایات باب الروایات فيه عن علي بلفظ: "من كان له ذمتنا فدمه كدمنا وديته كديتنا"، ونقل البيهقي عن الدارقطني قوله: "أبو الجنوب ضعيف" وهو راويه عن علي، وذكر حديث أبي جحيفة عن علي في الصحيفة: "أن لا يقتل مسلم بكافر" وقال: "وفي دلالة على ضعف ما أخرجه" ثم ذكر الحديث، والدارقطني كتاب الحدود والدييات وغيره (١٤٨/٣) رقم (٢٠٠) ولفظه أقرب إلى لفظ المصنف.

(٣) تقدم تخريجه (ص ٦١) وهو حديث عمرو بن حزم.

الدِّيةُ، وَفِي اللَّحْيَةِ إِذَا حُلِقَتْ - فَلَمْ تَنْبُتْ - الدِّيةُ، وَفِي شَعْرِ الرَّأْسِ الدِّيةُ <sup>(١)</sup> لِفَوَاتِ  
مَنْفَعَةِ الْجَمَالِ بِهِمَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٢)</sup> فِي شَعْرِ الرَّأْسِ حُكُومَةُ عَدْلِ كَالْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا  
بُخِجَتْ <sup>(٣)</sup> إِلَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعَيْنِ مَنْفَعَةُ الْإِبْصَارِ؛ وَالْجَمَالُ تَابِعٌ، وَفِي الشَّعْرِ: الْمَقْصُودُ  
هُوَ الْجَمَالُ؛ وَقَدْ فَاتَ.

(وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيةُ، وَفِي الْيَدَيْنِ الدِّيةُ، وَفِي الرَّجْلَيْنِ الدِّيةُ، وَفِي الْأُذُنَيْنِ الدِّيةُ، وَفِي  
الشَّفَتَيْنِ الدِّيةُ، وَفِي الْأُنْثَيْنِ الدِّيةُ، وَفِي ثَدْيِ الْمَرْأَةِ الدِّيةُ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ  
الْأَشْيَاءِ نِصْفُ الدِّيةِ) هَكَذَا رُوِيَ فِي حَدِيثٍ <sup>(٤)</sup> سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَلَأَنَّ بَيَاتِلَاهُمَا  
ذَهَابَ جِنْسِ الْمَنْفَعَةِ، وَبِأَحَدِهِمَا [م ١٦٠/أ] ذَهَابَ نِصْفُ الْمَنْفَعَةِ.  
(وَفِي أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ الدِّيةُ وَفِي أَحَدِهَا <sup>(٥)</sup> رُبْعُ الدِّيةِ) لِأَنَّهَا أَرْبَعَةٌ، فَبِذَهَابِ أَحَدِهَا  
يَذْهَبُ رُبْعُ مَنْفَعَةِ دَفْعِ الْأَذَى وَالْقَذَى.

(١) جاءت جملة: "وفي الحاجبين الدية" بعد عبارة: "وفي شعر الرأس الدية" وذلك في جميع النسخ الثلاثة ولم توجد في النسخة الأصلية.

(٢) الأم (٨٢/٦-٨٣)، وسيأتي في ص (٦٨) بيان التقدير بالحكومة.

(٣) بخفت: إذا تغيت والضوء قائم، وفي القاموس المحيط ص (١١١٨) مادة (ب خ ق): "البحق محركة أقبح العور وأكثره غمصا، وبحق عينه عورها، وفي الشرح المطبوع (ص ٢٣٥): "أنجفت".

(٤) "في حديث" ساقطة من (م).

(٥) أي الأشفار الأربعة لأن لكل عين شفرين، وفي (م): "أحدهما" أي احد شفري العين الواحدة، وفي القاموس المحيط (ص ٥٣٥) مادة (ش ف ر) قال: "الشفر بالضم أصل منبت الشعر في الجفن، مذكر ويفتح" والمقصود به هنا الشعر النابت على الجفن، ففي الباب (١٥٥/٣) شرح هذا بقوله: "وفي أشفار العينين الأربعة إذا لم تنبت الدية".

- (وَفِي كُلِّ أُصْبُعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ عَشْرُ الدِّيَةِ) لِأَنَّهَا عَشْرَةٌ فِي الْيَدَيْنِ.  
(وَالْأَصَابِعُ كُلُّهَا سَوَاءٌ) لِأَنَّ تَعَلُّقَ مَنْفَعَةِ الْبُطْشِ بِهَا عَلَى السَّوَاءِ.  
(وَكُلُّ أُصْبُعٍ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَفَاصِلٍ فَفِي أَحَدِهَا ثَلَاثُ دِيَّةٍ <sup>(١)</sup> الْأُصْبُعِ، وَمَا فِيهَا مِفْصَلَانِ فَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُ دِيَّةٍ [ص ١١٢/ب] الْأُصْبُعِ) تَوَازِيَةً لِلْبَدَلِ عَلَى الْمُبْدَلِ.  
(وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ) كَذَا وَرَدَ النَّصُّ <sup>(٢)</sup> (وَالْأَسْنَانُ وَالْأَضْرَاسُ <sup>(٣)</sup> كُلُّهَا سَوَاءٌ) لِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ.  
(وَمَنْ ضَرَبَ عُضْوًا فَأَذْهَبَ [أ/١١٩] مَنْفَعَتَهُ فَفِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، كَمَا لَوْ قَطَعَهُ كَالْيَدِ إِذَا شُلَّتْ وَالْعَيْنُ إِذَا ذَهَبَ ضَوْؤُهَا) لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ بِذَهَابِ الْمَنْفَعَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ.  
(وَالشَّجَاجُ عَشْرَةٌ: ١- الْحَارِصَةُ) وَهِيَ الَّتِي تَخْدِشُ الْجِلْدَ وَتَشْقُهُ <sup>(٤)</sup>.  
(٢- ثُمَّ الدَّامِغَةُ) وَهِيَ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْهَا دَمٌ يَسِيرُ شَبِيهُ الدَّمَعِ.  
(٣- ثُمَّ الدَّامِغَةُ) وَهِيَ الَّتِي يَسِيلُ دُمُهَا.  
(٤- ثُمَّ الْبَاضِعَةُ) وَهِيَ الَّتِي تَبْضَعُ اللَّحْمَ أَيُّ: تَقْطَعُهُ.  
(٥- ثُمَّ الْمُتَلَاخِمَةُ) وَهِيَ الَّتِي تَذْهَبُ فِي اللَّحْمِ وَلَا تَبْلُغُ السَّمْحَاقَ، وَهِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي بَيْنَ اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ.  
(٦- ثُمَّ السَّمْحَاقُ) وَهِيَ الَّتِي تُفْضِي إِلَى تِلْكَ الْجِلْدَةِ.

أنواع  
الشجاج

(١) كلمة "دية" مطموسة في الأصل وأثبتها كما في بقية النسخ.

(٢) ورد ذلك في كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ الذي سبق تخريجه (ص ٦١).

(٣) كلمة "والأضراس" مطموسة في الأصل وأثبتها من بقية النسخ.

(٤) في (م): "أو تشقه".



- (٧- ثُمَّ الْمَوْضِحَةُ) وَهِيَ الَّتِي تُوَضِّحُ عَنِ الْعَظْمِ.  
 (٨- ثُمَّ الْهَاشِمَةُ) وَهِيَ الَّتِي تَهْشِمُ الْعَظْمَ أَيْ تَكْسِرُهُ.  
 (٩- ثُمَّ الْمُنْقِلَةُ) وَهِيَ الَّتِي تُخْرِجُ الْعَظْمَ مِنْهَا.  
 (١٠- ثُمَّ الْأَمَّةُ) وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى أُمِّ الدِّمَاغِ، وَهِيَ الْجِلْدَةُ الْفَاصِلَةُ بَيْنَ الدِّمَاغِ وَالْعَظْمِ، ثُمَّ الدَّامِغَةُ<sup>(١)</sup>: هِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى الدِّمَاغِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا مُحَمَّدٌ، رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعِيشُ بَعْدَهَا.

موجب  
أنواع  
الشجاج

- (فَقِيَ: أ - الْمَوْضِحَةُ الْقِصَاصُ إِذَا كَانَتْ عَمْدًا) لِإِمْكَانِ الْمِثَالَةِ فِيهَا (وَلَا قِصَاصَ فِي بَقِيَّةِ الشَّجَاجِ) لَتَعَذُّرِ الْمِثَالَةِ.  
 (وَمَا دُونَ الْمَوْضِحَةِ فَفِيهِ حُكُومَةٌ عَدْلٍ) [م ١٦٠/ب] لِأَنَّهَا جَنَايَةٌ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ الْأَرْضِ فِي الشَّرْعِ وَلَا يُمَكِّنُهُ الْمِثَالَةُ فَيَجِبُ أَرْضُ النُّقْصَانِ.  
 (وَفِي الْمَوْضِحَةِ إِذَا كَانَتْ خَطَأً نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ).  
 (ب - وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرُ الدِّيَّةِ).  
 (ج - وَفِي الْمُنْقِلَةِ عَشْرٌ وَنِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ).  
 (د - وَفِي الْأَمَّةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ) لِقَوْلِهِ <sup>(٣)</sup> ~~الشيخ~~ فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ<sup>(٣)</sup>: «» فِي الْمَوْضِحَةِ

(١) هذا النوع من الشجاج "الدامغة": هي الحادية عشر من أنواع الشجاج، ولعل عدّه إياها عشرة في أول الكلام فيه متابعة لما ذهب إليه محمد - رحمه الله - الذي نبه على أنه لم يذكرها.  
 (٢) لم أقف على مراده بمحمد هذا، وبهامش الشرح المطبوع (ص ٢٣٦) إنه السرخسي... إلخ، وانظر الجوهرة النيرة (٢/٢١٨) حيث قال: "لم يذكرها الشيخ" فلعله يعني به القدوري نفسه.  
 (٣) هو عمرو بن حزم بن لوزان الأنصاري، صحابي مشهور شهد الخندق فما بعدها وكان عامل النسي <sup>عليه السلام</sup> على نجران، مات بعد الخمسين، انظر الإصابة (٢/٥٣٢) وتقريب التهذيب (٥٠٤٦).

خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرٌ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ، وَفِي الْأَمَّةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ <sup>(١)</sup>.  
(وفي الجائفة ثلث الدية) <sup>(٢)</sup> لقوله <sup>(٣)</sup>: (( في الجائفة ثلث الدية )) <sup>(٣)</sup>.  
(فَإِنْ نَفَذَتْ فَهِيَ جَائِفَتَانِ فِيهَا <sup>(٤)</sup> ثَلَاثَا الدِّيَةِ) هَكَذَا قَضَى أَبُو بَكْرٍ <sup>(٥)</sup> مِنْ  
غَيْرِ نَكِيرٍ.

(وَفِي أَصَابِعِ الْيَدِ نِصْفُ الدِّيَةِ) لِأَنَّ فِي الْيَدَيْنِ الدِّيَةَ وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفَ الدِّيَةِ  
فَكَذَا <sup>(٦)</sup> فِي أَصَابِعِهَا، إِذْ بِذَهَابِ الْأَصَابِعِ ذَهَابُ مَنَفَعَةِ الْيَدِ فَصَارَ كَقَطْعِ الْيَدِ.  
(وَإِنْ قَطَعَهَا مَعَ الْكَفِّ فَبِهَا نِصْفُ الدِّيَةِ) لِأَنَّ الْكَفَّ تَبَعَ.  
(وَإِنْ قَطَعَهَا مَعَ نِصْفِ السَّاعِدِ فَبِهَا الْكَفُّ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الزِّيَادَةِ <sup>(٧)</sup> حُكُومَةٌ  
عَدْلٍ) لِأَنَّ السَّاعِدَ لَيْسَ بِتَبَعَ لِلْأَصَابِعِ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا عُضْوًا آخَرَ هُوَ الْكَفُّ، وَلَا يَتَّبِعُ

(١) سبق تخريجه (ص ٦١).

(٢) تكررت عبارة: "وفي الجائفة ثلث الدية" مع الحديث الذي بعدها في النسخة الأصلية (ص ٢٣٧)  
ويوجد على العبارة المكررة آثار ضرب على بعضها فلذلك حذفها.

(٣) هو تمة حديث عمرو بن حزم الذي سبق تخريجه (ص ٦١).

(٤) في (ص) والشرح المطبوع (ص ٢٣٦): "ففيهما".

(٥) هو الصديق خليفة رسول الله، عبد الله بن أبي قحافة تذكرة الحفاظ (٢/١)، أخرج أثره البيهقي

في الكبرى (٨/٨٥) كتاب الديات باب الجائفة بلفظ (( أن أبا بكر <sup>(٦)</sup> قضى في الجائفة نفذت

بثلثي الدية ))، وعبد الرزاق في المصنف (٩/٣٦٨-٣٧٠) رقم (١٧٦١٧، ١٧٦٢٨، ١٧٦٢٩)

ورجال إسناده عبد الرزاق ثقات إلا ما يخشى من تدليس ابن جريج لكنه متابع كما عند البيهقي.

(٦) قوله: "فكذا في أصابعها... فصار كقطع اليد" ساقط من (ص).

(٧) في (ص): "وفي الباقي".

الْكَفَّ، لِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ تَبَعَ فَلَا يَسْتَتَبِعُ غَيْرَهُ فَبَقِيَ أَصْلًا فَيَجِبُ فِيهِ الْحُكُومَةُ<sup>(١)</sup>.  
(وَفِي الْأَصْبَحِ الرَّائِدَةُ حُكُومَةُ عَدْلٍ) لِأَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ [ص ١١٣/أ] بِهَا مَنَفَعَةٌ  
الْأَصَابِعِ<sup>(٢)</sup>.

(وَفِي عَيْنِ الصَّبِيِّ وَذَكَرِهِ وَلِسَانِهِ - إِذَا لَمْ يُعْلَمْ صِحَّتُهُ - حُكُومَةُ عَدْلٍ) لِأَنَّ مَنَفَعَتَهَا  
غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَلَا يَجِبُ كَمَالُ الدِّيَةِ بِالشَّكِّ، وَالظَّاهِرُ الَّذِي يَعْتَبَرُهُ الشَّافِعِيُّ<sup>(٣)</sup> فِي إِجَابِ  
[١١٩/ب] كَمَالِ الدِّيَةِ يَصْلُحُ لِلدَّفْعِ لَا لِلِاسْتِحْقَاقِ.

(وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا<sup>(٤)</sup>) فَذَهَبَ عَقْلُهُ أَوْ شَعْرُ رَأْسِهِ دَخَلَ أَرَشُ الْمَوْضِحَةِ فِي الدِّيَةِ  
لِأَنَّ وَجُوبَهُمَا بِسَبَبٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّ أَرَشَ الْمَوْضِحَةِ وَجَبَ بِذَهَابِ جُزْءٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَلِهَذَا  
لَوْ نَبَتَ الشَّعْرُ سَقَطَ فَيَدْخُلُ الْقَلِيلُ فِي الْكَثِيرِ كَمَا لَوْ قَطَعَ أَصْبَعُهُ فَشَلَّتْ يَدُهُ [م ١٦١/أ]  
وَفِي ذَهَابِ الْعَقْلِ هَلَاكُ جَمِيعِ الْبَدَنِ مِنْ وَجْهِهِ؛ إِذِ الْمَجْنُونُ مُلْحَقٌ بِالْبَهَائِمِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ  
فَصَارَ كَمَا لَوْ شَجَّهُ فَمَاتَ.

(وَإِنْ ذَهَبَ سَمْعُهُ أَوْ بَصَرُهُ أَوْ كَلَامُهُ فَعَلَيْهِ أَرَشُ الْمَوْضِحَةِ مَعَ الدِّيَةِ) لِأَنَّهُ جَنَائَةٌ  
عَلَى مَحَلِّينِ مُخْتَلِفَيْنِ فَلَا يَدْخُلُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ كَمَا فِي الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَعَنْ أَبِي

(١) الحكومة: هي الجراحات التي ليس فيها دية مقدرة، النهاية لابن الأثير (١/٤٢٠-٤٢١)، وذكر أن  
الحاكم يقدر ذلك باجتهاده، فيقدر قيمة العبد قبل الجراحة وبعدها؛ فإذا نقص عُشر قيمته مثلاً قدر  
عشر الدية في الحر، وهكذا.

(٢) كلمة "الأصابع" مطبوعة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٣) الأم (١٢١/٦).

(٤) جاءت كلمة "موضحة" بعد كلمة "رجلا" في الشرح المطبوع (ص ٢٣٦) وفي اللباب (٣/١٥٦)  
وفي مختصر القدوري (ص ١٣٩) وفي المختصر بالطبعة التركيبية (ص ١٠٦).

يُوسَفَ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا فِي الْبَصَرِ لَأَنَّهُ ظَاهِرٌ كَالْيَدِ وَالرَّجُلِ، بِخِلَافِ السَّمْعِ وَالْكَلَامِ فَإِنَّهُمَا كَالْعَقْلِ، إِلَّا أَنَّ الظُّهُورَ وَالْكُمُونَ مِمَّا لَا يَنْجَبِرُ بِهِ حَقُّهُ فَلَا يُؤَثِّرُ فِي الْإِسْقَاطِ.

(وَمَنْ قَطَعَ أَصْبَعَ رَجُلٍ فَشَلَّتْ أُخْرَى إِلَى جَانِبِهَا فِيهَا الْأَرْضُ وَلَا قِصَاصَ فِيهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) <sup>(٢)</sup> لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْمِثْلَةَ لِتَعَذُّرِ الْإِتْيَانِ بِقَطْعِ يَوْجِبُ شَلَّ الْأُخْرَى، وَقَالَا وَزُفِرُ <sup>(٣)</sup> وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٤)</sup>: يَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْأُولَى وَالْأَرْضُ فِي الثَّانِيَةِ، كَمَا لَوْ رَمَى سَهْمًا إِلَى رَجُلٍ عَمْدًا فَنَفَذَ إِلَى آخَرَ فَمَاتَا.

(وَمَنْ قَلَعَ سِنَّ رَجُلٍ فَنَبَتَ مَكَانَهَا أُخْرَى سَقَطَ الْأَرْضُ) لَأَنَّ حَقَّهُ قَدْ انْجَبَرَ بِعَوْدِ الْمَنْفَعَةِ وَالزَّيْنَةِ كَمَا كَانَتْ، وَقَاسَهُ الشَّافِعِيُّ <sup>(٥)</sup> فِي إِجْبَابِ الضَّمَانِ عَلَى مَا إِذَا قَلَعَ شَجَرَةً لَهُ فَنَبَتَ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لَأَنَّ الضَّمَانَ ثُمَّ وَجَبَ بِإِتْلَافِ الْمَلِكِ وَهُنَا لِفَوَاتِ الْمَنْفَعَةِ وَالزَّيْنَةِ وَقَدْ عَادَتْ.

(وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا فَالْتَحَمَتْ وَلَمْ يَبْقَ لَهَا أَثَرٌ وَنَبَتَ الشَّعْرُ سَقَطَ الْأَرْضُ) لَأَنَّهُ إِنَّمَا وَجَبَ لِإِلْحَاقِ الشَّيْنِ <sup>(٦)</sup> بِهِ فَإِذَا عَادَتْ الزَّيْنَةُ صَارَتْ الشَّجَّةُ كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ.

(١) البحر الرائق (٣٨٦/٨) وجعله أيضا قولاً آخر لأبي حنيفة.

(٢) بدائع الصنائع (٣٠٧/٧).

(٣) بدائع الصنائع (٣٠٧/٧).

(٤) الأم (٧٣/٦-٧٤).

(٥) روضة الطالبين (١٩٩/٩).

(٦) الشين هو ضد الزين، انظر مختار الصحاح (٣٥٣) مادة (ش ي ن).

(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: عَلَيْهِ أَرَشُ الْأَلَمِ) لِئَلَّا يَضِيعَ حَقُّهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ.

(وَقَالَ مُحَمَّدٌ: <sup>(١)</sup> يَلْزَمُهُ <sup>(٢)</sup> أَجْرَةُ الطَّيِّبِ) لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ مِنْ مَالِهِ تَلَفَ بِتَسْيِيبٍ مِنْهُ فَكَأَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> مِنْ مَالِهِ إِلَّا أَنَّ الْأَلَمَ لَا قِيمَةَ لَهُ، وَالْأَجْرَةَ بَذَلَهَا بِاخْتِيَارِهِ فَلَا يَسْتَوْجِبُ الضَّمَانَ عَلَى غَيْرِهِ.

متى يستوفى

القصاص في

الجراح

(وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا جِرَاحَةً لَمْ يُقْتَصَّ مِنْهُ [م ١٦١/ب] حَتَّى يَبْرَأَ) لِقَوْلِهِ الطَّيِّبُ: (( لَيْسَتَانِي بِالْجِرَاحَاتِ سَنَةً )) <sup>(٤)</sup>، وَلَآئِنَّهُ لَوْ اقْتَصَّ فِي الْحَالِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٥)</sup> رَبَّمَا سَرَتْ فَاحْتِيجَ إِلَى الْقِصَاصِ وَتَكْثِيرِ الْجِرَاحِ.

طرء قتل

الخطأ على

الجرح الخطأ

(وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ خَطَأً ثُمَّ قَتَلَهُ خَطَأً <sup>(٦)</sup> قَبْلَ الْبُرءِ فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَسَقَطَ عَنْهُ أَرَشُ الْيَدِ) <sup>(٧)</sup> لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَسْتَقِرَّ حُكْمُهُ لَمَّا <sup>(٨)</sup> وَجَبَ الاسْتِيفَاءُ بِهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ قَتَلَهُ

(١) انظر قوليهما في بداية المبتدي (١٤٦/١) الهداية (١٨٧/٤).

(٢) كلمة "يلزمه" مثبتة في الهامش وبجوارها (صح) والكلمة التي في مكانها مضروب عليها.

(٣) في (ص): "أخذ القدر" ويحصل به المقصود.

(٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٦٧/٨) كتاب الجنائيات باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص من الجرح

والقطع، وقال: "وكذلك رواه جماعة من الضعفاء عن أبي الزبير ومن وجهين آخرين عن جابر ولم

يصح شيء من ذلك"، قلت: في سنده ابن لهيعة، والدارقطني (٩٠/٣) كتاب الحدود والديات وفي

غيره وقال: "يزيد بن عياض - وهو الراوي عن جابر - ضعيف متروك"، وقد صح بلفظ: (( نهى

رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ الجرح )) انظر الإرواء (٢٩٨/٧).

(٥) مختصر اختلاف الفقهاء (١١٠/٥).

(٦) قوله: "خطأ" ساقط من (ص).

(٧) في (ص): "وسقط عنه أرش الدية" وهو خطأ.

بِضْرَبَتَيْنِ.

دية شبه العمدة  
على القاتل

(وَكُلُّ عَمْدٍ سَقَطَ فِيهِ الْقِصَاصُ بِشَبْهَةٍ<sup>(١)</sup> فَالْدِيَّةُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ) لِقَوْلِ عُمَرَ  
[ص ١١٣/ب] رضي الله عنه: (( لَا يَغْفَلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا [أ/١٢٠] وَلَا عَبْدًا وَلَا صُلْحًا وَلَا اعْتِرَافًا  
وَلَا مَا دُونَ أَرَشِ الْمَوْضِحَةِ ))<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا تَوْقِيفًا فَصَّارَ كَالْمَرْوِيِّ.  
(وَكُلُّ أَرَشٍ وَجَبَ بِالصُّلْحِ<sup>(٣)</sup> فَهُوَ فِي مَالِ الْقَاتِلِ) لَمَّا ذَكَرْنَا<sup>(٤)</sup>.

الأرش الواجب  
بالصلح

=

(٨) كلمة "لما" مطموسة في النسخة الأصلية، وفي (ص) "فما".

(١) كلمة "بشبهة" مطموسة في النسخة الأصلية وواضحة في النسخ الأخرى.

(٢) أخرج الدارقطني (١٧٧/٣) كتاب الحدود والديات وغيره رقم (٢٧٦) بلفظ: ((العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة)) والبيهقي في الكبرى (١٠٤/٨) كتاب الدييات باب من قال لا تحمل العاقلة عمدا...، وقال: "هذا القول لا يصح عن عمر رضي الله عنه وإنما يصح عن الشعبي، وقال الألباني في الإرواء: "ضعيف"، أما لفظ: "ولا ما دون أرش الموضحة" فقد ذكره ابن قدامة في المغني (٣٠/١٢) والألباني في الإرواء نقلا عن منار السبيل (٣٣٧/٧) بلفظ: ((أنه قضى في الدية أن لا تحمل منها العاقلة شيئا حتى تبلغ عقل المأمومة)) وقال الألباني: "لم أقف عليه" وكذا في تحقيق المغني.

(٣) توجد هنا زيادة كلمة "والإقرار" في المتن بالطبعة التركية (ص ١٠٦).

(٤) في الشرح المطبوع (ص ٢٣٧) زيادة: "من قول عمر".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدييات

دياة الابن إذا قتل الأب ابنه عمداً فالدية في ماله في ثلاث سنين) لأنه عمدٌ فيدخل تحت النص، وعند الشافعي<sup>(١)</sup> تجب حاة، لنا أن عمر عليه السلام قضى كذلك<sup>(٢)</sup> ورَضِيَتْ به الصَّحَابَةُ.

(وَكُلُّ جَنَایَةٍ اعْتَرَفَ بِهَا الْجَانِي فَهِيَ فِي مَالِهِ وَلَا يَصْدُقُ عَلَى عَاقِلَتِهِ) لما ذكرنا من حديث عمر.

وعمد الصبي والمجنون خطأ) لأنه ليس لهما قصدٌ صحيحٌ ولهذا لم يَأْتِ. وفيه الدية على العاقلة) لما روي أن مجنوناً عدا على رجلٍ بالسيف فقتله فقضى خطأ

(١) الأم (١١٨/٦).

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠٩/٨ - ١١٠) كتاب الديات باب تنجيم الدية على العاقلة بلفظ: ((جعل عمر عليه السلام الدية في ثلاث سنين)) وابن أبي شيبة في المصنف (٢٨٤/٩ - ٢٨٥) رقم (٧٤٨٨) كتاب الديات باب الدية في كم تؤدي؟، وهو مروي أيضاً عن علي عليه السلام وقد ضعفهما الألباني في الإرواء (٣٣٧/٧) وقال عن أثر عمر: "هذا إسناد ضعيف من أجل الأشعث فإنه مضعف ثم هو منقطع بينه وبين الشعي"، لكن هذا النص عام في تأخير الدية وقد ورد عن عمر عليه السلام ما يؤيد ما ذهب إليه الشافعي - رحمه الله - وهو حديث قتادة المدلجي الذي أخذ منه عمر عليه السلام دية ابنه ففيه : ((يا عدو نفسه أنت قتلت ابنك لولا أنني سمعت رسول الله يقول: لا يقاد الأب من ابنه، لقتلتك هلم ديتة، قال: فأتاه بعشرين أو ثلاثين ومائة بعير، قال: فخير منها، فدفعها إلى ورثته وترك أباه)) ((اعدد على ماء قديد عشرين ومائة بعير، حتى أقدم عليك، فلما قدم إليه عمر أخذ من تلك الإبل... ثم قال: أين أخو المقتول؟ قال: ها أنا ذا، قال: خذها...)) فظاهر هذا الحديث أنه لم يؤجل الدية بل جعلها حالة والله أعلم، انظر روايات هذا الحديث في الإرواء (٢٦٨/٧ - ٢٧٤).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الديانة

عَلَيْهِ صَلَّى بِالدِّيَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَقَالَ: «عَمْدُهُ وَخَطْوُهُ سَوَاءٌ» <sup>(١)</sup> وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفٌ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٢)</sup> فِي قَوْلٍ: تَجِبُ الدِّيَةُ مُغْلَظَةً فِي مَالِهِمَا اعْتِبَاراً بِإِتْلَافِ الْأَمْوَالِ، وَالْإِعْتِبَارُ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> يَخْتَلِفُ حُكْمُهُ بِالْخَطَا وَالْعَمْدِ وَهَذَا بِخِلَافِهِ.

دية القتل  
بسبب

(وَمَنْ حَفَرَ بَرّاً فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ وَضَعَ حَجَراً فَتَلَفَ بِذَلِكَ إِنْسَانٌ فَدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ) لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بِالتَّعَدِّي وَهُوَ أَقْلٌ مِنَ الْخَطَا فَتَحَمَّلَهُ الْعَاقِلَةُ.

ضمان  
الإتلاف  
بسبب

(وَإِنْ تَلَفَ فِيهِ بِهِمَةٌ فَضَمَانُهَا فِي مَالِهِ) لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمَلُ الْأَمْوَالَ كَالدُّيُونِ وَالضَّمَانَاتِ.

(وَإِنْ أَشْرَعَ فِي الطَّرِيقِ [م ١٦٢/أ] رَوْشَنًا <sup>(٤)</sup> أَوْ مِيزَاباً فَسَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ فَعَطِبَ فَالدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ) لَمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَافِرِ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧٠/١٠) رقم (١٨٣٩٤) كتاب العقول باب المجنون والصبي والسكران بلفظ: «(عمد الصبي والمجنون خطأ)» دون القصة.

(٢) الأم (١١٣/٦).

(٣) في الأصل تحت هذه الكلمة بيان المشار إليه هكذا: "أي النفس" ولذا جاء الفعل "يختلف" بعدها بالإثبات، لتقرير اختلاف حكم العمد والخطأ في إتلاف الأنفس، وتساوى حكم العمد والخطأ في إتلاف الأموال، والذي في (م) والشرح المطبوع (ص ٢٣٨): "لا يختلف"، وفي (ص): "لم يختلف" ولهذا النفي توجيه سائغ أن يجعل المشار إليه في "ذلك" هو الأموال التي لا يختلف فيها حكم العمد والخطأ، ويكون حكم النفس مشارا إليه بقوله: "وهذا بخلافه" أي يختلف فيه حكم العمد والخطأ.

(٤) الروشن: الكوة، وهي الفتحة، انظر القاموس المحيط (١٥٤٩)، والكوة تفتح وتضم، الثقبه في الحائط، وجمع المفتوح على لفظه كوات مثل حبة وحبات، والكوة بلغة الحبشة المشكاة أيضا، وانظر المصباح المنير (٥٤٥/٢).



(وَلَا كَفَّارَةَ عَلَى حَافِرِ الْبُئْرِ وَوَاضِعِ الْحَجَرِ) لَأَنَّهُ لَيْسَ بِقَاتِلٍ حَقِيقَةً، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ <sup>(١)</sup> تَجِبُ لِأَنَّ مِنْ ضَرُورَةٍ كَوْنِ الشَّخْصِ مَقْتُولًا أَنْ يَكُونَ لَهُ قَاتِلٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ، إِلَّا أَنَّا نَمْنَعُ كَوْنَهُ مَقْتُولًا بَلْ هُوَ تَالِفٌ وَهَالِكٌ <sup>(٢)</sup>، وَفِي جُوبِ الضَّمَانِ أَقِيمَ صَاحِبُ الشَّرْطِ مَقَامَ صَاحِبِ السَّبَبِ ضَرُورَةً.

(وَمَنْ حَفَرَ بئراً فِي مَلِكِهِ فَعَطِبَ بِهَا إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ) لَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ وَلَا يَلْزَمُهُ ضَمَانٌ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ.

ما أصابت  
الدابة

(وَالرَّائِبُ ضَامِنٌ لِمَا وَطِئَتْ الدَّابَّةُ وَمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا أَوْ كَدَمَتْ) لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ فَكَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ.

(وَلَا يَضْمَنْ مَا نَفَحَتْ بِرِجْلِهَا) <sup>(٣)</sup> لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ.  
(فَإِنْ رَأَتْ <sup>(٤)</sup> أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ فَعَطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ.

(وَالسَّائِقُ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا أَوْ رِجْلُهَا) لَأَنَّهُ قَرَّبَ الْبَهِيمَةَ مِنَ الْجَنَائَةِ وَهُوَ بِمَرَأَى عَيْنِهِ فَيُمْكِنُ التَّحَفُّظُ عَنْهُ.

(١) مغني المحتاج (٤/٨٧-٨٨).

(٢) عبارة "إلا من وجب... هالك" تكررت في الأصل ولعل ذلك عن سهو من الناسخ ولهذا حذفت العبارة الثانية المكررة.

(٣) جاءت كلمة "أو ذنبها" بعد كلمة "رجلها" في المتون الأربعة.

(٤) الروث رجيع ذي الحافر، كما في لسان العرب (٥/٣٥٥).

(وَالْقَائِدُ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ يَدِيهَا دُونَ رِجْلَيْهَا) لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ <sup>(١)</sup> الْاِحْتِرَازُ مِنَ الرَّجْلِ.

(وَإِذَا قَادَ قِطَاراً فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا وَطِئَ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ <sup>(٢)</sup> [١٢٠/ب] سَائِقٌ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا) لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي تَقْرِيبِ الدَّابَّةِ إِلَى الْجِنَايَةِ.

جناية العبد

جناية خطأ

(وَإِذَا [ص ١١٤/أ] جَنَى الْعَبْدُ جِنَايَةً خَطِئاً قِيلَ لِمَوْلَاهُ: "إِمَّا أَنْ <sup>(٣)</sup> تَدْفَعَهُ بِهَا أَوْ تَفْلِدِيَهُ) لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (( إِذَا جَنَى الْعَبْدُ فَمَوْلَاهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ دَفَعَهُ وَإِنْ شَاءَ فَدَاهُ )) <sup>(٤)</sup>.

٥

(فَإِنْ دَفَعَهُ مَلَكُهُ وَلِيُّ الْجِنَايَةِ) لِأَنَّهُ زَالَ مِلْكُ الدَّافِعِ فَيَمْلِكُهُ الْوَلِيُّ.

(وَإِنْ فَدَاهُ <sup>(٥)</sup> فَدَاهُ بِأَرْشِهَا) لِأَنَّهُ الرَّاجِبُ الْأَصْلِيُّ.

(فَإِنْ عَادَ فَجَنَى كَانَ حُكْمُ الْجِنَايَةِ الثَّانِيَةِ حُكْمَ الْأُولَى) لِأَنَّهُ لَمَّا طَهَّرَ <sup>(٦)</sup> مِنَ الْأُولَى صَارَ كَأَنْ لَمْ يَجْنِ غَيْرَ الثَّانِيَةِ.

١٠

(١) جملة "لا يمكنه" مطموسة في الأصل، وهي ثابتة في بقية النسخ والشرح المطبوع (ص ٢٣٨).

(٢) كلمة "معه" مطموسة أيضا وواضحة في بقية النسخ.

(٣) كتبت "أن" تحت مستوى السطر وجوارها (صح).

(٤) لم أجده عن ابن عباس رضي الله عنه، وقد روي عن علي رضي الله عنه لابن أبي شيبة (٢٣٣/٩) رقم (٧٢٣٠) وفيه الحارث الأعور فيه ضعف كما في التقريب (١٠٣٦).

(٥) كلمة "فداه" ألحقت بعد آخر السطر وكتب إلى جوارها (صح).

(٦) في (م): "خلص" وعليها (خ)، وفي مقابلها بالهامش "ظهر" وعليها (خ) وفي (ص): "ظهر" أيضا.

(فَإِنْ جَنَى جَنَائَتَيْنِ قِيلَ لِلْمَوْلَى: "إِمَّا أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَى وَلِيِّي<sup>(١)</sup> الْجَنَائَتَيْنِ يَقْتَسِمَانِهِ عَلَى قَدَرِ حَقِّيهِمَا [م ١٦٢/ب] وَإِمَّا أَنْ تَفْدِيَهُ بِأَرْضٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) لِأَنَّ حَقَّ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ، إِذْ لَا تَضَائِقُ فِي الذِّمَّةِ لِلْحُقُوقِ.

(وَإِنْ أَعْتَقَهُ الْمَوْلَى وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِالْجَنَايَةِ ضَمِنَ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ أَرْضِهَا<sup>(٢)</sup>) لِأَنَّ الدَّفْعَ امْتَنَعَ بِفِعْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْجَنَايَةِ لِجَعْلِ مُخْتَارًا فَيُضْمَنُ الْقِيَمَةَ إِنْ كَانَتْ أَقْلَ لِأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> لَمْ يُتْلَفْ إِلَّا ذَلِكَ الْقَدَرُ، أَوْ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ أَقْلَ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَوْلِيِّ الْجَنَايَةِ فِيمَا زَادَ.

(وَإِنْ بَاعَهُ الْمَوْلَى أَوْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْجَنَايَةِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَرْضُ) لِأَنَّ الْمُخَيَّرَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِذَا فَعَلَ مَا يَمْنَعُ مِنْ اخْتِيَارِ أَحَدِهِمَا تَعَيَّنَ الْآخَرُ عَلَيْهِ.

(وَإِذَا جَنَى الْمُدَبِّرُ أَوْ أُمُّ الْوَلَدِ جَنَايَةً ضَمِنَ الْمَوْلَى الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ أَرْضِهَا) لِأَنَّ الْمَوْلَى - بِالتَّدْبِيرِ وَالِاسْتِيلَادِ - صَارَ مَانِعًا لِلدَّفْعِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ فَصَارَ كَمَا لَوْ أَعْتَقَ الْعَبْدَ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْجَنَايَةِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الْأَقْلَ، كَذَا هَذَا.

جناية المدبر  
أو أم الولد

(١) كتبت كلمة "ولِّيي" بياء واحدة وليس عليها شدة في الأصل بينما جاءت مشددة في كل من: المتن بشرح الباب (١٦٥/٣)، نسخة (م) (٦٦/أ)، النسخة (ج) (١٥٧/ب)، النسخة (ب) (١٣٠/أ)، النسخة (هـ) (٩٨/ب)، مما يشعر بأن الكلمة مثناة والذي يؤكد ذلك أنه أعاد الضمير عليها بعد ذلك بقوله: "فيقتسمانه".

(٢) كتب على كلمة "أرضها" أي أرض الجناية.

(٣) كررت جملة التعليل خطأ في (ص).

(فَإِنْ جَنَى أُخْرَى وَدَفَعَ <sup>(١)</sup> الْمَوْلَى الْقِيَمَةَ لِلأَوَّلِ بِقَضَاءٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الْمَوْلَى - بِالتَّدْبِيرِ - لَمْ يُتْلَفْ عَلَيْهِمْ إِلَّا قِيَمَةٌ وَاحِدَةٌ؛ فَإِذَا دَفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَضَاءٍ فَقَدْ زَالَتْ يَدُهُ عَنْهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ.

(وَيَتَّبِعُ وَلِيُّ الْجَنَائَةِ الثَّانِيَةِ وَلِيُّ الْجَنَائَةِ الْأُولَى فَيُشَارِكُهُ فِيمَا أَخَذَهُ) لِأَنَّهُ قَبَضَ مَا تَعَلَّقَ حَقُّهُ بِهِ كَالْوَصِيِّ إِذَا دَفَعَ التَّرِكَةَ إِلَى الْغُرَمَاءِ ثُمَّ ظَهَرَ غَرِيمٌ آخَرُ.

(وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى دَفَعَ الْقِيَمَةَ بِغَيْرِ قَضَاءٍ فَالْوَلِيُّ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ اتَّبَعَ الْمَوْلَى) لِأَنَّهُ سَلَّمَ حَقَّهُ إِلَى الْغَيْرِ (وَإِنْ شَاءَ اتَّبَعَ وَلِيُّ الْجَنَائَةِ الْأُولَى) لِحُصُولِ <sup>(٢)</sup> حَقِّهِ فِي يَدِهِ.

ما أُلِفَ

بسبب ميول

الحائِطِ

(وَإِذَا مَالَ الْحَائِطُ إِلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ وَطُوبِ صَاحِبِهِ بِنَقْضِهِ وَأُشْهِدَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَنْقُضْهُ فِي مُدَّةٍ يَقْدِرُ عَلَى نَقْضِهِ فِيهَا حَتَّى سَقَطَ ضَمْنُ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ) لِقَوْلِ النَّخَعِيِّ <sup>(٣)</sup> وَالشَّعْبِيِّ <sup>(٤)</sup> وَشُرَيْحٍ <sup>(٥)</sup> وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ <sup>(٦)</sup> إِذَا تَقَدَّمَ <sup>(٧)</sup> فِي الْحَائِطِ فَلَمْ يَهْدِمَهُ [م ١٦٣/أ] وَجَبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ.

١٠

(١) في (م): "وقد دفع" و(ص)، والشرح المطبوع (ص ٢٣٩).

(٢) في (ص) أقحم في هذا الموضع ثلاث كلمات وردت قبل ذلك بقليل وهي: "المولى لأنه سلم".

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧٣/١٠) رقم (١٨٣٩٦) كتاب العقول باب الجدر المائل والطريق بلفظ: ((كان إبراهيم يضمن الخشبة الخارجة)) ورجاله ثقات، وابن حزم في المحلى (٥٢٧/١٠).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف الموضع السابق برقم (١٨٤٠٢) وفيه جابر هو الجعفي رافضي ضعيف كما في التقريب (٨٨٦).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف الموضع السابق برقم (١٨٣٩٥) وفيه أيضا جابر وهو الجعفي رافضي ضعيف كما في التقريب (٨٨٦)، وهو شريح بن الحارث الكندي القاضي، أدرك ولم ير، وولي القضاء لعمر وعثمان وعلي ومعاوية ستين سنة إلى أيام الحجاج فاستعفى وله (١٢٠) سنة

(وَيَسْتَوِي أَنْ يُطَالَبَهُ بِنَقْضِهِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ) [ص ١١٤/ب] لِأَنَّ حَقَّ الْمُرُورِ لِجَمِيعِ أَهْلِ الدَّارِ وَالذِّمِّيِّ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ.  
(وَإِنْ مَالَ إِلَى دَارٍ رَجُلٌ فَلِطَالِبِهِ إِلَى مَالِكِ الدَّارِ خَاصَّةً<sup>(١)</sup>) لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ خَاصَّةً؛ وَسَوَاءٌ كَانَ السَّاكِنُ<sup>(٢)</sup> مَالِكًا أَوْ مُسْتَأْجِرًا أَوْ مُسْتَعِيرًا لَا سِتَوَائِهِمْ فِي حَقِّ السُّكْنَى.  
(وَإِذَا اصْطَدَمَ فَارِسَانِ فَمَاتَا فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةُ الْآخَرِ) هَكَذَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup>، وَلَأَنَّ كُلَّ [أ/١٢١] وَاحِدٍ قَاتِلٌ صَاحِبِهِ بِصَدْمِهِ إِيَّاهُ، وَمَا ذَكَرَهُ زُفَرٌ<sup>(٤)</sup> وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٥)</sup> مِنْ أَنَّهُ مَاتَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ وَبِفِعْلِ صَاحِبِهِ<sup>(٦)</sup> حَتَّى أَوْجَبَا نِصْفَ دِيَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ فَهُوَ مُحْتَمِلٌ غَيْرُ ظَاهِرٍ فَلَا يَسْقُطُ بِهِ الضَّمَانُ الْوَاجِبُ يَقِينًا.

إذا اصطدم  
فارسان فماتا

وتوفي بعد سنة، طبقات الحفاظ (٢٧/١) تذكرة الحفاظ (٥٩/١)، شذرات الذهب (٨٥/١)، طبقات ابن سعد (٩٠/٦).

(٦) انظر كتاب العقول باب الجدر المائل والطريق، من مصنف عبد الرزاق (٧٥-٧٠/١٠)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢٦٦/٩) كتاب الديات باب الرجل يُخرج من حده شيئاً فيصيب إنساناً.

(٧) ضبطت كلمة "تُقَدَّم" هكذا؛ ولعل المقصود إذا خوطب فيه صاحبه وطلب منه نقضه، والله أعلم.

(١) ألحقت جملة "لأن الحق له خاصة" بالهامش وبجوارها (صح) ورسمت لها خرجة في هذا الموضع.

(٢) كلمة "السّاكن" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥٤/١٠) رقم (١٨٣٢٨) كتاب العقول باب المقتلان والذي يقع

على الآخر أو يضربه ولفظه: "أن رجلين صدم أحدهما صاحبه، فضمن كل واحد منهما صاحبه،

يعني الدية"، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٣٢/٩) رقم (٧٦٨٤، ٧٦٨٢) كتاب الديات باب الرجل

يصدّم الرجل، وفيه أشعث بن سوار وهو ضعيف كما في التقريب (ص ٥٢٨)، ولفظ ابن أبي شيبة:

عن علي في فارسين اصطدما فمات أحدهما، فضمن الحي الميت، وانظر المغني (٥٤٥/١٢) فقد

الخلاف  
دية العبد  
قتل بالخطأ

(وَإِذَا قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدًا خَطَأً فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَا يُزَادُ عَلَى عَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ <sup>(١)</sup> فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ عَشْرَةَ آلَافٍ أَوْ أَكْثَرَ قُضِيَ عَلَيْهِ بِعَشْرَةِ آلَافٍ إِلَّا عَشْرَةً) لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: « فِي قِيمَةِ الْعَبْدِ - بِالْجَنَائَةِ - لَا يُزَادُ عَلَى عَشْرَةِ آلَافٍ إِلَّا عَشْرَةً » <sup>(٢)</sup> وَهَذَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا تَوْفِيقًا، وَتَمَسُّكُ أَبِي يُوسُفَ <sup>(٣)</sup> وَالشَّافِعِيَّ <sup>(٤)</sup> فِي إِيْجَابِ الْقِيَمَةِ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ

بحث مسألة موت الفارس الذي يركب الفرس ومسألة موت الفرس المركوب وقال: "الخلاف ههنا في الضمان كالخلاف فيما إذا اصطدم الفارسان".

(٤) الهداية (١٩٩/٤).

(٥) المهذب (١٩٤/٢).

(٦) هذه الجملة وهي: "إياه وما ذكره زفر والشافعي من أنه مات بفعل نفسه وبفعل صاحبه"، سقطت من الصلب وألحقت بالهامش وبجوارها (صح).

(١) ثبتت هنا كلمة "درهم" في الشرح المطبوع ضمن المتن وكذلك في المتن الثلاثة، وهي تمييز لا بد منه؛ علما بأن سائر المخطوطات لا توجد فيها.

(٢) لم أقف على هذا الأثر في مظانّه بل الذي ورد عن ابن مسعود عكسه وهو: ((ثمنه وإن خلف دية

الحر)) أي وإن زاد عليها، أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/١٠) رقم (١٨١٧٦) كتاب العقول باب دية المملوك، ورجال إسناده ثقات وهو منقطع فإن عبد الكريم البجلي الخراز رأى أنسا فقط كما في تهذيب التهذيب (٦٠٢/٢)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٣٨/٨) كتاب الديات باب العبد يقتل فيه قيمته بالغة ما بلغ، وكلام ابن حزم في المحلى يفيد أنه لم يرد في قول أبي حنيفة شيء أصلا فانظر (١٥٥/٨)، وقال الزيلعي في نصب الراية (٣٨٩/٤): "قوله: روي عن ابن عباس أنه ينقص في العبد عشرة إذا بلغت قيمته عشرة آلاف، قلت: غريب".

(٣) الهداية (٢١٠/٤).

بِقَوْلِ عَلِيٍّ: «يُبْلَغُ بِقِيَمَتِهِ مَا بَلَغَتْ» <sup>(١)</sup> لَا يُفِيدُ؛ لِأَنَّهُ قَضِيَّةُ الْقِيَاسِ؛ فَاحْتَمَلَ أَنَّهُ قَالَهُ قِيَاساً فَلَا يُعَارِضُ النَّصَّ.

(وَفِي الْأَمَّةِ - إِذَا زَادَتْ قِيَمَتُهَا عَلَى الدِّيَةِ - بِخَمْسَةِ آلَافٍ إِلَّا عَشْرَةً) اعْتِبَاراً بِالْحُرَّةِ فَإِنَّ دِيَتَهَا عَلَى نِصْفِ دِيَةِ الرَّجُلِ، وَيُنْقَصُ الْعَشْرَةُ إِظْهَاراً لِنُقْصَانِ الرِّقِّ <sup>(٢)</sup> كَمَا فِي الْعَبْدِ.

دية أطراف

العبد

(وَفِي يَدِ الْعَبْدِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ لَا يُزَادُ عَلَى خَمْسَةِ آلَافٍ إِلَّا خَمْسَةٌ) لِأَنَّ الْقِيَمَةَ فِيهِ كَالدِّيَةِ فِي الْحُرِّ، وَفِي الْحُرِّ تَجِبُ نِصْفُ الدِّيَةِ فَفِي الْعَبْدِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ، وَإِنَّمَا يُنْقَصُ خَمْسَةٌ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الدِّيَةِ بِخِلَافِ قِيَمَةِ الْأَمَّةِ حَيْثُ يُنْقَصُ الْعَشْرَةُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجُزْءٍ. (وَكُلُّ مَا يُقَدَّرُ مِنْ دِيَةِ الْحُرِّ فَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ) لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَمَّا جَازَ أَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً - حَتَّى لَا يُجَاوَزَ بِهَا [م ١٦٣/ب] دِيَةِ الْحُرِّ - فَكَذَا الْجُزْءُ جَازَ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا اعْتِبَاراً بِالْكُلِّ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ - وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ <sup>(٣)</sup> - لَا يَتَقَدَّرُ مَا دُونَ النَّفْسِ وَيَجِبُ النُّقْصَانُ لِأَنَّ مَا دُونَ النَّفْسِ <sup>(٤)</sup> ضَمَانُهُ ضَمَانُ الْأَمْوَالِ.

٥

١٠

=

(٤) الأم (٣٢٧/٧).

(١) هو نفس الأثر السابق إذ لفظه: «(عن علي وابن مسعود وشريح...)».

(٢) في (ص): "السرف" وهو خطأ.

(٣) بدائع الصنائع (٣١٣/٧).

(٤) "النفس" ساقطة من (ص).

(وَإِذَا ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا فَعَلَيْهِ غُرَّةٌ <sup>(١)</sup> وَهِيَ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ) اسْتِحْسَانًا؛ لما رُوِيَ أَنَّ حَمَلَ بَنِ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ <sup>(٢)</sup> قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كُنْتُ بَيْنَ جَارِيَتَيْنِ لِي فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا وَمَاتَتْ، (( فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدِيَةِ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ، وَجَعَلَ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً عَبْدًا أَوْ أَمَةً )) <sup>(٣)</sup>، وَالْمِسْطَحُ <sup>(٤)</sup> عَمُودُ الْخَبَاءِ. ٥

(فَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةً) لَتَقِينَا بِحَيَاتِهِ <sup>(٥)</sup> وَمَوْتِهِ بِضَرْبِهِ. (وَإِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا ثُمَّ [ص ١١٥/أ] مَاتَتِ الْأُمُّ فَعَلَيْهِ دِيَةٌ وَغُرَّةٌ) لَحَدِيثِ ابْنِ مَالِكٍ. (وَإِنْ مَاتَتْ ثُمَّ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا <sup>(٦)</sup> فَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ) لَاحْتِمَالِ مَوْتِهِ بِمَوْتِ الْأُمِّ، وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٧)</sup> أَوْجَبَ فِيهِ الْغُرَّةَ بِالشَّكِّ، وَهَذَا لَا يُجُوزُ. (وَمَا يَجِبُ فِي الْجَنِينِ مَوْرُوثٌ عَنْهُ) لِأَنَّهُ بَدَلَ نَفْسِهِ فَصَارَ كَالدِّيَةِ. ١٠

(١) ثبتت هذه الكلمة في المتن الأربعة.

(٢) حَمَلَ. مهملة وميم مفتوحين كما في المغني في ضبط الأسماء (ص ٨١)، هو الهذلي أبو نضلة صحابي نزل البصرة عاش إلى خلافة عمر، انتظر الإصابة (٣٥٥/١).

(٣) أخرجه أبو داود (٦٩٨/٤) رقم (٤٥٧٢) كتاب الديات باب دية الجنين، لكن فيه: ((وَأَنْ تَقْتُلَ)) ثم ذكر طريقاً آخر ليس فيه هذه اللفظة، والحديث ثابت فأصله في البخاري دون ذكر حمل بن النابغة من حديث أبي هريرة (٢٤٦/١٢-٢٤٧ فتح) رقم (٦٩٠٨-٦٩٠٤).

(٤) في القاموس المحيط مادة (س ط ح) (٢٨٧): "مسطح كمنبر".

(٥) كلمة "بحياته" مكتوبة "بحيوانه" في الأصل.

(٦) جاءت زيادة بعد كلمة "ميتاً" وهي: "فعليه دية في الأم" وذلك في جميع المتن الأربعة.

(٧) الأم (١٠٧/٦).



دية جنين

الامة

(وَفِي جَنِينِ الْأَمَةِ إِذَا كَانَ ذَكَرًا نِصْفُ عَشْرِ قِيمَتِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَعَشْرُ قِيمَتِهِ إِنْ كَانَ أُنْثَى) لما مرَّ أَنَّ الْقِيَمَةَ فِي الْعَبْدِ كَالدِّيَّةِ فِي الْحُرِّ، وَفِي جَنِينِ <sup>(١)</sup> الْحُرَّةِ يَجِبُ خَمْسُمِائَةٍ - ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى - وَهُوَ نِصْفُ عَشْرِ دِيَّةِ الذَّكَرِ؛ وَعَشْرُ <sup>(٢)</sup> دِيَّةِ الْأُنْثَى؛ كَذَلِكَ هَذَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٣)</sup> فِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ الْأُمِّ؛ وَهَذَا قَبِيحٌ <sup>(٤)</sup> لَوْجْهَيْنِ:

[١٢١/ب] أَحَدُهُمَا: أَنَّ إِجَابَ قِيَمَةِ غَيْرِ الْمُتَلَفِ فِي مُقَابَلَتِهِ <sup>(٥)</sup> لَا نَظِيرَ لَهُ فِي

الشرع.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُؤَدَّى إِلَى أَنْ يَجِبَ فِيهِ إِذَا أَلْقَتْهُ مَيِّتًا أَكْثَرُ مِمَّا يَجِبُ إِذَا أَلْقَتْهُ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ، بَأَنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ حَيًّا مِائَةً؛ وَقِيَمَةُ أُمِّهِ عَشْرَةَ آلَافٍ: <sup>(٦)</sup> فَحَالَ مَوْتِهِ يَجِبُ أَلْفٌ؛ وَهَذَا قَبِيحٌ.

(١) كلمة "جنين" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٢) كلمتي "وعشر دية" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٣) الأم (٣١٢/٧).

(٤) كلمتا: "قبيح لوجهين" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٥) في (ص): "في مقابلة" وهو خطأ.

(٦) في (ص): "عشرة الألف" وهو خطأ.

(وَلَا كَفَّارَةَ فِي الْجَنِينِ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ لِلْمُغِيرَةِ <sup>(١)</sup> حُكْمَ ذَلِكَ [م ١٦٤/أ] وَلَمْ يُوجِبْ الْكَفَّارَةَ <sup>(٢)</sup>، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٣)</sup>: يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ بَدَلُ آدَمِيٍّ فَكَانَ قَاتِلًا، إِلَّا أَنَّا نَمْنَعُ أَنَّهُ بَدَلُ آدَمِيٍّ بَلْ هُوَ بَدَلُ جُزْءٍ؛ وَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْأَعْضَاءِ وَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا.

كفارة  
القتل

(وَالْكَفَّارَةُ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَلَا يُجْزَى فِيهَا الْإِطْعَامُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً...﴾ <sup>(٤)</sup> الْآيَةُ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهَا الْإِطْعَامُ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا الْإِطْعَامَ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٥)</sup> لَكَانَ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ وَإِنَّهُ نَسْخٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب الثقفي، صحابي مشهور أسلم قبل الحديبية وولي إمرة البصرة ثم الكوفة مات سنة خمسين على الصحيح، انظر الإصابة (٤٥٢/٣-٤٥٣) وتقريب التهذيب (٦٨٨٨).

(٢) كما في الحديث السابق والذي ذكره المصنف من حديث حمل بن مالك بن النابغة.

(٣) مغني المحتاج (١٠٨/٤).

(٤) سورة النساء، آية (٩٢).

(٥) المهذب (٢١٧/٢) ذكر أن في المذهب قولين.

## بَابُ الْقَسَامَةِ <sup>(١)</sup>

(وَإِذَا وَجِدَ الْقَتِيلُ فِي مَحَلَّةٍ لَا يُعْلَمُ مَنْ قَتَلَهُ اسْتُخْلِفَ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ يَتَخَيَّرُهُمُ الْوَلِيُّ: "بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا"، فَإِذَا حَلَفُوا قُضِيَ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِالْدِّيَةِ) لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَجِدَ قَتِيلٌ بِخَيْرٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «(أُخْرِجُوا مِنْ هَذَا الدِّمِّ)» فَقَالَتِ الْيَهُودُ: قَدْ كَانَ وَجِدَ قَتِيلٌ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى عَهْدِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى فِي ذَلِكَ، فَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا فَاقْضِ، فَقَالَ: «(تَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا ثُمَّ تَغْرُمُونَ الدِّيَةَ)» قَالُوا: قَضَيْتَ بِالنَّامُوسِ أَيُّ بِالْوَحْيِ <sup>(٢)</sup>، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٣)</sup>: "إِذَا حَلَفُوا لَا يَلْزِمُهُمْ شَيْءٌ لِأَنَّهُ

(١) القسامة لغة: اسم للقسام، أقيم مقام المصدر من قولهم: أقسم أقساما وقسامة، قال الأزهرى: "هم القوم الذين يقسمون في دعواهم على رجل أنه قتل صاحبهم، سمو قسامة باسم المصدر كعدل ورضى".

هي شرعا: أيمان مكررة في دعوى قتل معصوم، والقسامة هي الأيمان يقسم بها أولياء الدم على استحقاق دم صاحبهم أو يقسم بها المتهمون على نفي القتل عنهم، انظر معونة أولي النهى شرح المنتهى (٣٣٢/٨) وشرح الزركشي على متن الخرقى (٦٣٥/٣).

وقد ورد في الشرح المطبوع (ص ٢٤١): "كتاب القسامة" وكذا في (ص) وفي (م) وفي المتنون الثلاثة: "باب القسامة"، في الطبعة الخامسة (ص ١٤٢) وفي الطبعة التركية (ص ١٠٨) وفي المتن مع شرح اللباب (١٧١/٣).

(٢) أخرجه الدارقطني (٢٢٠/٤) كتاب في الأفضية والأحكام وغير ذلك، من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس وقال: "الكلبي متروك"، ونقل الزيلعي في نصب الراية (٣٩٤/٤) قول البيهقي في المعرفة: "أجمع أهل الحديث على ترك الاحتجاج بالكلبي، وقد خالفت روايته هذه رواية الثقات"، وقال البيهقي في الكبرى بعد إخراج (١٢٣/٨) كتاب القسامة باب أصل القسامة...: "هذا لا يحتج به، الكلبي متروك وأبو صالح ضعيف".

الْعَقِيلَ فِي قِصَّةِ الْقَتِيلِ بِخَيْرٍ قَالَ: « تَبَرُّكُمُ الْيَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ » <sup>(١)</sup> إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ زِيَادَةٌ وَهُوَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِمْ: « إِمَّا أَنْ تَحْلِفُوا وَتَدُّوا » <sup>(٢)</sup> أَوْ تَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ » <sup>(٣)</sup> فَكَانَ قَوْلُهُ: « تَبَرُّكُمُ الْيَهُودُ » [ص ١١٥/ب] مَحْمُولًا <sup>(٤)</sup> عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْ دَعْوَى الْقَتِيلِ، وَإِنَّمَا الدِّيَّةُ تَجِبُ بِالتَّحْمُلِ لِنُصْرَةِ الْبُقْعَةِ كَمَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ، وَإِنَّمَا يَتَخَيَّرُ الْوَلِيُّ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ، وَلَهُ فَائِدَةُ اخْتِيَارِ الْمُتَّهَمِ أَوْ الْخَيْرِ <sup>(٥)</sup> الَّذِي لَا يَحْلِفُ كَاذِبًا.

(٣) الأم (٤٠/٦).

(١) حديث القسامة أخرجه البخاري (٢٢٩/١٢) فتح كتاب الديات باب القسامة رقم (٦٨٩٨)، ومسلم مع شرح النووي (١٤٦/١١) كتاب القسامة باب القسامة والمحاررين والقصاص والديات.

(٢) في الشرح المطبوع (ص ٢٤١): "أو تدوا" وفي (ص): "أو تدوا" وضرب عليها، وكتب تحتها: "تودوا".

(٣) لم أقف عليه اللهم إلا أن يكون أحد طرق حديث ابن عباس السابق، أما قصة خير فقد اتفقت الروايات أن الذي وداه هو النبي ﷺ واختلفوا هل وداه من عنده أو من إبل الصدقة، راجع الفتح وشرح النووي على مسلم في الموضع السابق تجد الجمع بين الروايات في ذلك.

(٤) في الأصل و(م) و(ص) والشرح المطبوع: "محمول".

(٥) جاءت في نسخة (ص) مضبوطة بشدة على الياء.

عدم  
استحلاف  
الولي

(وَلَا يُسْتَحْلَفُ الْوَلِيُّ وَلَا يُقْضَى لَهُ بِالْجَنَائَةِ <sup>(١)</sup>) لِأَنَّهُ مُدَّعٍ وَالْمُدَّعِي لَا يُسْتَحْلَفُ <sup>(٢)</sup>  
بِقَضِيَّةِ الْحَدِيثِ وَلَا يُحْكَمُ بِقَوْلِهِ، وَقَالَ مَالِكٌ <sup>(٣)</sup> وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ <sup>(٤)</sup>: إِنْ كَانَ ثُمَّ  
لَوْتُ وَهُوَ تَقَدَّمَ عَدَاوَةً [م ١٦٤/ب] أَوْ عَلَامَةً الْقَتْلِ عَلَى بَعْضِهِمْ وَأَدَّعَى الْوَلِيُّ الْقَتْلَ  
يُسْتَحْلَفُ الْوَلِيُّ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً قُسِمَتْ الْيَمَانُ عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ <sup>(٥)</sup>،  
وَفِي قَوْلٍ <sup>(٦)</sup>: يَحْلِفُ كُلُّ <sup>(٧)</sup> وَاحِدٍ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيُقْضَى بِالْقِصَاصِ إِنْ كَانَ عَمْدًا،  
وَبِالْدِّيَّةِ إِنْ كَانَ <sup>(٨)</sup> خَطَأً، وَهَذَا خِلَافُ الْأَصُولِ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: (( لَوْ تَرَكَ النَّاسُ  
وَدَعَوْاهُمْ لَادَّعَى قَوْمٌ <sup>(٩)</sup> دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ

(١) بعد هذه الكلمة في المتن بالطبعة التركية (ص ١٠٨) زيادة: "وإن أبي واحد منهم حبس حتى يحلف"  
وستأتي في الشرح المطبوع بمعناها قريباً.

(٢) المدعي لا يستحلف بناءً على القاعدة العامة عند الحنفية لحديث: "البينة على المدعي واليمين على  
من أنكر"، وعند الجمهور يستحلف هنا في القسامة لأنها على خلاف الأصل حتى لا يُطْلَ دَمٌ فِي  
الإسلام.

(٣) المدونة الكبرى (١٦/٤٢٤)، وهو إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي، وفيات الأعيان (٣/٢٨٤).

(٤) الأم (٧/١٤٩).

(٥) كلمة "الميراث" مطموسة في وواضحة في بقية النسخ.

(٦) التنبيه (١/٢٦٦).

(٧) كلمة "كل" مثبتة كما في نسخة (م) لوحة (١٦٤/ب) وصورتها في الأصل "لك"، وفي بقية  
النسخ، والصحيح الأول.

(٨) كلمة "إن كان" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٩) "قوم" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

أنكر» (١) فَإِذَا لَمْ [١٢٢/أ] يُقْبَلَ قَوْلُ الْمُدَّعِي فِي دِينَارٍ وَلَا دِرْهَمٍ فَمَا ظَنُّكَ بِالنَّفْسِ  
الَّتِي حَرَّمَهَا اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَمَا رُوِيَ أَنَّهُ الطَّبِيعُ قَالَ لِأَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ: «فَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ  
يَمِينًا» إِنَّمَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ وَالْإِسْتِيعَادِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ  
يَبْغُونَ﴾ (٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ (٣).

إذا لم يتوفر  
خمسون

(وَأِنْ لَمْ يَكْمُلْ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ) خَمْسِينَ (٤) (كُرِّرَتِ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ حَتَّى تَمَّ خَمْسِينَ) (٥)  
لَأَنَّهُ حَضَرَ عِنْدَ عُمَرَ رضي الله عنه مِنْهُمْ تِسْعَةٌ (٦) وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا فَكُرِّرَ الْيَمِينَ عَلَى أَحَدِهِمْ (٧).

(١) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في الكبرى (٢٥٢/١٠) كتاب الدعوى والبيئات باب البينة على المدعي  
واليمين على المدعى عليه، قال عنه النووي كما في جامع العلوم والحكم: "حديث حسن"، وقد  
توسع ابن رجب — رحمه الله — في ذكر شواهده وطرقه فراجعها هناك، وانظر كذلك الإرواء  
(٢٦٤/٨) رقم (٢٦٤١)، وهو في البخاري ومسلم بلفظ: ((لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس  
دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه))، انظر (٥/١٤٥ فتح)، ومسلم (٢/١٢) كتاب  
الأقسام باب اليمين على المدعى عليه.

(٢) سورة المائدة، آية (٥٠).

(٣) سورة الحج، آية (١٥).

(٤) لم ترد هذه الكلمة في المتون الثلاثة، فهي من الشرح.

(٥) يوجد في الشرح المطبوع بعد كلمة "خمسین" عبارة: "وإن نكل منهم واحد حبس حتى يحلف أو  
أقر" وهذه زيادة لا توجد في المتن.

(٦) في (ص): "سبعة" وهو خطأ.

(٧) ذكر الزيلعي أن هذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ ناقص: ((أن عمر بن الخطاب رد عليهم  
أيمانهم حتى وفوا)) ولم أجده فيه، وذكر أن عبد الرزاق رواه بتغيير هكذا: ((أن عمر بن الخطاب

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل القسامة

من لا

يدخل في  
القسامة

(وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقَسَامَةِ صَبِيٌّ وَلَا مُجْنُونٌ وَلَا امْرَأَةٌ وَلَا عَبْدٌ) لَأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ  
النَّصْرَةِ وَحِفْظِ الْحَلَّةِ.

إذا وجد  
الميت ولا أثر

به

(وَإِنْ وَجِدَ مَيِّتٌ لَا أَثَرَ بِهِ فَلَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ) لَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَاتَ حَتْفَ <sup>(١)</sup> أَنْفِهِ،  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٢)</sup>: إِنْ كَانَ ثُمَّ لَوْتُ اسْتُحْلِفَ الْوَلِيُّ، فَإِنْ امْتَنَعَ اسْتُحْلِفَ أَهْلُ الْحَلَّةِ بِمُوجِبِ  
دَعْوَاهُ إِلَّا أَنْ دَعَوَاهُ وَقَعَتْ مُخَالَفَةً لِلظَّاهِرِ فَلَا يُعْتَبَرُ.  
(وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الدَّمُّ يَسِيلُ مِنْ أَنْفِهِ أَوْ مِنْ ذُبْرِهِ أَوْ مِنْ فَمِهِ) لَأَنَّ الدَّمَ قَدْ يَجْرِي  
مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مِنْ غَيْرِ عَارِضٍ.

إذا وجد

القتيل على  
دابة يسوقها

رجل

إذا وجد الميت

في دار رجل

(فَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ مِنْ أُذُنِهِ فَهُوَ قَتِيلٌ) لَأَنَّ الدَّمَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا عَادَةً إِلَّا  
بِضَرْبٍ.

(وَإِذَا وَجِدَ الْقَتِيلُ عَلَى دَابَّةٍ يَسُوقُهَا رَجُلٌ فَالْدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ دُونَ أَهْلِ الْحَلَّةِ)  
لَأَنَّهُ أَخَصَّ بِالدَّابَّةِ فَصَارَ كَمَا لَوْ وَجِدَ فِي دَارِهِ.

(وَإِنْ وَجِدَ <sup>(٣)</sup> فِي دَارِ إِنْسَانٍ فَالْقَسَامَةُ عَلَيْهِ وَالدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ) لَأَنَّهُ أَخَصَّ بِالدَّارِ  
[م ١٦٥/أ] مِنْ أَهْلِ الْحَلَّةِ فَصَارَ كَأَهْلِ الْحَلَّةِ مَعَ أَهْلِ الْمِصْرِ.

استحلف امرأة خمسين يمينا على مولى لها أصيب ثم جعل عليها الدية )) وهو في المصنف

(٤٩/١٠) كتاب العقول باب قسامة النساء، ورجاله ثقات إلا أنه مرسل فإن أبا الزناد يروي عن

ابن عمر وأنس مرسلًا كما في تهذيب التهذيب (٢/٣٣٠)، وفي المصنفين آثار في الباب فلترجع.

(١) كتب تحت هذه الكلمة: "أي مات بأفة السماوي" ولعله يريد بأفة سماوية.

(٢) روضة الطالبين (١٠/٢٨).

(٣) هنا زيادة كلمة "القتيل" بعد كلمة "وجد" في المتن (ص ١٤٢) وكذلك في الشرح المطبوع (ص ٢٢٣).

(وَلَا يَدْخُلُ السُّكَّانُ فِي الْقَسَامَةِ مَعَ الْمَلَائِكِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ <sup>(١)</sup>، وَهِيَ عَلَى أَهْلِ  
الْخُطَّةِ دُونَ الْمُشْتَرِينَ وَلَوْ بَقِيَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ) وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْقَسَامَةَ تَبْتَنِي عَلَى الْحِفْظِ  
وَالنُّصْرَةِ فَمَنْ كَانَ [ص ١١٦/أ] أَحَصَّ بِنُصْرَةِ الْبُقْعَةِ فَهُوَ أَوَّلَى، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا  
عَلَى الْجَمِيعِ لِأَنَّهُ <sup>(٢)</sup> أَوْجَبَهَا عَلَى يَهُودٍ خَيْرَ <sup>(٣)</sup> وَكَانُوا سُكَّانًا، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ <sup>(٤)</sup>  
أَقْرَهُمْ عَلَى أَمْلَاكِهِمْ <sup>(٥)</sup> وَكَانَ يَأْخُذُ مَا يَأْخُذُهُ عَلَى سَبِيلِ الْخَرَجِ.  
(وَإِنْ وَجَدَ قَتِيلٌ فِي سَفِينَةٍ فَالْقَسَامَةُ عَلَى مَنْ فِيهَا مِنَ الرُّكَّابِ وَالْمَلَّاحِينَ) لِأَنَّهَا فِي أَيْدِيهِمْ  
كَالدَّابَّةِ وَهَذَا بِخِلَافِ الدَّارِ لِأَنَّهَا تُنْقَلُ <sup>(٦)</sup> وَتُحَوَّلُ.

(١) البحر الرائق (٤٤٩/٨) ذكره عن أبي حنيفة ومحمد، وذكر قول أبي يوسف الآتي الذي هو أولى؛ وأوفق للظروف المعاصرة حيث يزيد عدد السكان المستأجرين على الملاك زيادة كثيرة.

(٢) سبق أن النبي ﷺ لم يوجبها عليهم وأن ما ورد في ذلك ضعيف، والصواب أن الدية هو الذي تولاهما <sup>(٣)</sup> إصلاحاً لذات البين.

(٣) أخرجه البخاري في مواضع منها (٤٦٢/٤ فتح) رقم (٢٢٨٥) كتاب الإجارة باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما، ومسلم (٢١٠/١٠) كتاب المساقاة ولفظ مسلم: ((أقركم فيها على ذلك ما شئنا))، قال الزيلعي - رحمه الله - : "أراد المصنف بهذا الحديث أن أهل خير لم يكونوا سكاناً وإنما كانوا ملاكاً، والصحيح الذي اختاره أبو عمر وغيره أن خير فتحت كلها عنوة، وأنها قسمت بين الغائبين، إلا حصنين منها يسمى أحدهما الوطيحة، والآخر السلام، فإن أهلها سألوا النبي ﷺ أن يأخذ جميع ما عندهم ويحقن دماهم ففعل، وسألوه أن يتركهم في أرضهم ويعملون فيها على نصف الخارج ففعل على أن يخرجهم متى شاء، وليس في هذا أنه أقرهم على أملاكهم؛ إذ لا يكون ذلك إلا في فتح الصلح، بدليل أنهم استمروا كذلك إلى زمان عمر فأجلاهم عمر" وانظر الأقوال في ذلك في شرح النووي الموضع السابق.

(٤) كذا في الأصل وفوق كلمة "تنقل" إشارة إلى اليمين، وكتب في مقابلها بالهامش: "لا تنقل ولا تحول" وعليها

(خ) إشارة إلى فرق النسخ، وكذلك هو في الشرح المطبوع (ص ٢٤٢) بالنفي أيضاً، وأما في (م) و(ص)



إذا وجد القتل في

مسجد محلة ونحوه

(وَإِنْ وُجِدَ فِي مَسْجِدٍ مُحَلَّةٍ فَالْقَسَامَةُ عَلَى أَهْلِهَا) لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ حِفْظُ مُحَلَّةٍ وَهُوَ مِنْهَا.

(وَإِنْ وُجِدَ فِي الْجَامِعِ أَوْ الشَّارِعِ الْأَعْظَمِ فَلَا قَسَامَةَ فِيهِ) لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدٌ دُونَ غَيْرِهِ (وَالدَّيَّةُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ) لِأَنَّهُ مُعَدٌّ لِنَوَائِبِ الْمُسْلِمِينَ.

(وَإِنْ وُجِدَ فِي بَرِيَّةٍ لَيْسَ بِقُرْبِهَا عِمَارَةٌ فَهُوَ <sup>(١)</sup> هَذَرٌ) لِعَدَمِ الْاِخْتِصَاصِ فِيهَا.

(وَإِنْ وُجِدَ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ كَانَ عَلَى أَقْرَبِهِمَا) لِأَنَّهُ يَلْحَقُهَا <sup>(٢)</sup> الصَّوْتُ فَكَانَ عَلَيْهِمُ الْغَوْتُ،

وَمَا لَمْ يُوجَدَ فِي مَوْضِعٍ يَبْلُغُهُ الصَّوْتُ مِنَ الْعِمْرَانِ <sup>(٣)</sup> [١٢٢/ب] فَهُوَ هَذَرٌ.

(وَإِذَا وُجِدَ فِي وَسْطِ الْفُرَاتِ يَمُرُّ بِهِ الْمَاءُ فَهُوَ هَذَرٌ) كَمَا فِي الْبَرِيَّةِ.

(وَإِنْ كَانَ مُحْتَبَسًا بِالشَّاطِئِ فَهُوَ عَلَى أَقْرَبِ الْقَرْيِ <sup>(٤)</sup> مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ) يَعْنِي إِذَا سُمِعَ

فِيهِ الصَّوْتُ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِمُ بِالِاسْتِقَاءِ وَسَقَى الدَّوَابَّ فَكَانُوا أَخَصَّ بِهِ.

(وَإِنْ ادَّعَى الْوَلِيُّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ مُحَلَّةٍ بَعِيْنِهِ لَمْ تَسْقُطِ الْقَسَامَةُ عَنْهُمْ) لِأَنَّهُ بِدَعْوَاهُ لَا

يُثْبِتُ الْقَتْلُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَزِدْ <sup>(٥)</sup> بِهَا شَيْئًا غَيْرَ مَا عَلِمْنَاهُ.

(وَإِنْ ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِهِمْ سَقَطَتْ عَنْهُمْ الْقَسَامَةُ) لِأَنَّهُ قَدْ أَبْرَأَهُمْ بِدَعْوَاهُ عَلَى

دعوى الولي

على واحد

من أهل

المحلة

٥

١٠

وغيرهما فبالإثبات ولكل من العبارتين - بالنفي الإثبات - توجيه سائغ، فالنفي باعتبار الدار فهي لا تنقل ولا تحول، والإثبات باعتبار السفينة فهي تنقل وتحول.

(١) كلمة "فهو" مطموسة في النسخة الأصلية وواضحة في بقية النسخ.

(٢) كلمتا "لأنه يلحقها" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٣) كلمة "الصوت من العمران" مطموسة أيضا في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٤) "القرى" سقطت من (ص).

(٥) في (ص): "فلم يزد" وهو على صواب الإعراب.

غَيْرِهِمْ.

إذا قال

المستحلف:

قتله فلان

[م ١٦٥/ب] (وَإِذَا قَالَ الْمُسْتَحْلَفُ: "قَتَلَهُ فُلَانٌ" اسْتُخْلِفَ بِاللَّهِ: "مَا قَتَلْتُ وَلَا عَرَفْتُ لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ فُلَانٍ") لَأَنَّ قَوْلَهُ لَا يُقْبَلُ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُقَرُّ عَلَى عَبْدِهِ فَيُخَاطَبُ بِالْدَّفْعِ أَوْ الْفِدَاءِ، أَوْ يُقَرُّ عَلَى رَجُلٍ فَيُصَلِّفُهُ.

إذا شهد اثنان

من المحلة على

رجل من غيرهم

(وَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ عَلَى رَجُلٍ مِنْ غَيْرِهِمْ أَنَّهُ قَتَلَهُ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا) لَأَنَّهُمَا مُتَّهِمَانِ فِي دَفْعِ الْقَسَامَةِ، وَالِدِيَّةُ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ أَبْرَأَهُمُ الْوَلِيُّ أَيْضًا لَا تُقْبَلُ لاحتِمَالِ أَنَّهُ تَوَسَّلَ بِذَلِكَ إِلَى تَصْحِيحِ شَهَادَتَيْهِمَا، وَقَالَا: <sup>(٢)</sup> تُقْبَلُ لَأَنَّهُمْ لَا يَدْفَعُونَ بِهَا مَغْرَمًا وَلَا يُجْزَوْنَ <sup>(٣)</sup> مَغْنَمًا.

(١) في (ص): "عنهم" وهو خطأ.

(٢) الهداية (٢٢٣/٤).

(٣) لم تظهر نقطة الزاي في النسخة الأصلية وفي المطبوع وفي بعض النسخ، وهي موجودة في أكثرها وهي: نسخة

(م) (١٦٥/أ)، ونسخة (ص) (١١٦/ب)، ونسخة (أ) (٦٩/ب)، ونسخة (سح) (١٦٠/ب)، ونسخة (هـ)

(ب) (١٧٧).

## كِتَابُ الْمَعَاقِلِ<sup>(١)</sup>

(الدِّيَّةُ: فِي شِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا، وَكُلُّ دِيَّةٍ - وَجَبَتْ بِنَفْسٍ<sup>(٢)</sup> الْقَتْلِ - عَلَى الْعَاقِلَةِ  
لِحَدِيثِ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup> عَلَى مَا مَرَّ<sup>(٤)</sup>).

(وَالْعَاقِلَةُ: أَهْلُ الدِّيَّوَانِ<sup>(٥)</sup> إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّوَانِ يُؤْخَذُ مِنْ عَطَايَاهُمْ فِي  
ثَلَاثِ سِنِينَ) لِقَوْلِ النَّخَعِيِّ: «كَانَتِ الدِّيَّةُ عَلَى الْقَبَائِلِ فَلَمَّا دَوَّنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَهَا

---

(١) المعاقل: هو جمع معقله وهي الدية وسميت الدية عقلا لأنها تعقل الدماء من أن تسفك والعاقلة هم  
الذين يقومون بنصرة القتال، الجوهرة النيرة (٢/٢٣٥)  
والعاقلة لغة: من عقلت القتل عقلا إذا أدت ديته.

واصطلاحا: عاقلة الإنسان عصابته كلهم من النسب والولاء بعيدهم وقريبهم حاضريهم وغائبهم،  
انظر المذكرات الجلية في التعريفات اللغوية الاصطلاحية (ص ٣١).  
وعند الفقهاء العاقلة: من غرم ثلث الدية فأكثر بسبب جناية غيره - أي الغارم -، انظر معونة أولي  
النهاي (٣١٦/٨)

(٢) احتراز بقوله "نفس القتل" عما يجب بالصلح، انظر الجوهرة النيرة (٢/٢٣٤).

(٣) العبارة التالية وجدتها مكتوبة بخط دقيق في الأصل إلى جوار العنوان هكذا: "قوله: وكل دية  
وجبت بنفس القتل" هذا احتراز عن الدية التي وجبت بقتل الأب ابنه والدية التي بالأقواد والصلح،  
فإن هناك القصاص واجب لكنه سقط لحرمة الأبوة ثم تجب الدية صيانة للدم عن الهدر".

(٤) ص (٨١).

(٥) الديوان: جريدة الحساب، ثم أطلق على الحساب ثم أطلق على موضع الحساب، وهو معرب  
والأصل "دَوَّان" فأبدل من أحد المضعفين ياءً للتخفيف ولهذا يرد في الجمع إلى أصله فيقال: دواوين،  
ويقال: إن عمر أول من دَوَّن الدواوين في العرب، أي رتب الجرائد للعمال وغيرها، انظر المصباح  
المنير (ص ٢٠٤).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ المعامل

[ص ١١٦/ب] عَلَى أَهْلِ الدِّيَّوَانِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ <sup>(١)</sup> وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَسْخًا، بَلْ كَانَ نَقْلَ الْحُكْمِ إِلَى نَوْعٍ نُصِرَ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِهِ <sup>(٢)</sup> كَمَا فِي ضِعْفِ <sup>(٣)</sup> الْعُشْرِ عَلَى بَنِي تَغْلِبِ <sup>(٤)</sup>، وَلَئِنَّ الْعُمْدَةَ فِي تَحْمِيلِهَا التَّنَاصُرَ، وَالتَّنَاصُرُ الْوَاقِعُ بِالْدِّيَّوَانِ أَقْوَى مِنَ الْوَاقِعِ بِالْقَرَاةِ؛ لِأَنَّهُمْ تَعَاقَدُوا عَلَى الْقِتَالِ، تُوْخِذُ مِنْ عَطَايَاهُمْ؛ مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ \* لَمَّا مَرَّ.

٥

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ وقد ذكره الزيلعي في نصب الراية (٣٩٨/٤) وأحال على المصنف لابن أبي شيبه بلفظ آخر، وهو فيه (٢٨٤/٩-٢٨٥) كتاب الديات باب الدية في كم تؤدي بلفظ: (( أول من فرض العطايا عمر بن الخطاب وفرض فيه كاملة في ثلاث سنين ))، وأخرجه أيضا عبد الرزاق في المصنف (٤٢٠/٩) رقم (١٧٨٥٨) كتاب العقول باب في كم تؤخذ الدية؟، وفي سنده عندهما أشعث بن سوار وهو ضعيف كما تقدم.

(٢) توجد إشارة إلى فرق نسخة هنا هكذا "كما ضَعَفَ" وبهذا ورد في (م) و(ص) والشرح المطبوع (ص ٢٤٣).

(٣) تَغْلِبُ: بكسر اللام، أبو قبيلة والنسبة إليه "تغلي" بفتح اللام استحسانا لتوالي الكسرتين مع ياء النسب. مختار الصحاح (ص ٤٧٧)، وفي معجم قبائل العرب ١٢٠/١ أنهما قبيلتان عدنانية وقحطانية.

(٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢١٦/٩) كتاب الجراحة باب نصارى العرب تضعف عليهم الصدقة

بلفظ: (( صالح عمر بن الخطاب رضي الله عنه بني تغلب على أن يضاعف عليهم الصدقة )) والمراد أنه أخذه عليهم ضعف زكاة المسلم مصالحة وعوضا عن الجزية وفيه السفاح بن مطر مقبول كما في التقريب (٢٤٤٦) يعني إذا إذا توبع ولم يتابع هنا وداود بن كردوس التغلي لم يذكر فيه أبو حاتم ولا البخاري جرحا ولا تعديلا انظر الجرح والتعديل (٤٢٦/٣) والتاريخ الكبير (٢٢٩/٣-٢٣٠) بل لم يذكر من روى عنه سوى السفاح فالظاهر تفرد به، وانظر المغني (٢٠٦/١٣-٢٠٧).

## خلاصة الدلائل في تدقيق المسائل \_\_\_\_\_ المعادل

(فَإِنْ خَرَجَتْ الْعَطِيَّاتُ فِي أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ\* <sup>(١)</sup> أَوْ أَقَلَّ أَخَذَ مِنْهَا) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ التَّيْسِيرُ.

عاقلة من

ليس من أهل

الديوان

(وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّوَانِ فَعَاقَلَتْهُ قَبِيلَتُهُ تُقَسِّطُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ) لِأَنَّ النَّقْلَ عَنِ الْقَبِيلَةِ كَانَ فِي صَاحِبِ <sup>(٢)</sup> الدِّيَّوَانِ فَبَقِيَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصْلِ.

مقدار ما

يؤخذ من كل

واحد في السنة

(وَلَا يُزَادُ الْوَاحِدُ عَلَى أَرْبَعَةِ دَرَاهِمَ؛ فِي كُلِّ سَنَةٍ دَرَاهِمٌ وَدَانِقَانِ <sup>(٣)</sup>، وَيُنْقَصُ مِنْهَا) لِأَنَّهَا وَجَبَتْ مُوَاسَاةً <sup>(٤)</sup> عَلَى جِهَةِ التَّخْفِيفِ [م/١٦٦ أ] وَالتَّبَعِيَّةِ فَلَا يُبْلَغُ مِقْدَاراً يَجِبُ بِنَفْسِهِ أَصْلاً وَهُوَ الزَّكَاةُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٥)</sup>: عَلَى الْغَنِيِّ نِصْفُ دِينَارٍ وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ الْحَالِ: الرَّبْعُ، وَفِي ذَلِكَ <sup>(٦)</sup> انْقِلَابُ التَّخْفِيفِ تَثْقِيلًا.

(فَإِنْ لَمْ تَتَّسِعِ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ ضُمَّ إِلَيْهِمْ [أ/١٢٣] أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ مِنْ غَيْرِهِمْ <sup>(٧)</sup>) لِلتَّنَاصُرِ بَيْنَهُمْ.

دخول

القاتل في

العاقلة

(وَيَدْخُلُ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ فَيَكُونُ فِيمَا يُؤَدِّي كَأَحَدِهِمْ) لِأَنَّهُ أَصْلٌ فِي الْجِنَايَةِ وَإِنَّمَا

(١) ما بين النجمين ملحق بالهامش من (ص) وبجواره (صح)، إلا أن الخرجة رسمت له في الصلب بعد كلمة "أقل"، والأظهر أن موضع الخرجة جاء تأخيره بعد كلمتين خطأ.

(٢) في (م): "أصحاب".

(٣) الدانق معرب وهو سدس درهم، وهو عند اليونان حبتا خرنوب، والدانق الإسلامي حبتا خرنوب وثلاثا حبة خرنوب، انظر المصباح المنير (ص ٢٠١) مادة (د ن ق)، وفي معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٦ أنه ضرب من النقود الفضية وزنه ثمانى حبات من الشعير، والدرهم ست دوانق = ٢,٩٧٩ غراما.

(٤) "مواساة" مطموس بعضها في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٥) الأم (١٦٦/٦)، روضة الطالبين (٣٥٥/٩).

(٦) "ذلك" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٧) كلمة "من غيرهم" غير واضحة تماما في الأصل وليست مطموسة.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ المعامل

تَحْمَلُوا عَنْهُ تَخْفِيفاً، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup>: "لَا يَلْزَمُ الْقَاتِلَ شَيْءٌ لِأَنَّهُ ~~الْعَقْلُ~~ أَوْ حَبَّ الدِّيَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ<sup>(٢)</sup> فِي حَدِيثِ ابْنِ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنَّا نَقُولُ بِمُوجِبِهِ: إِنَّ الْقَاتِلَ إِذَا كَانَ امْرَأَةً لَا شَيْءَ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ التَّحْمَلِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَاتِلِ عَاقِلَةٌ فَالدِّيَةُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ أَهْلُ نَصْرَتِهِ.

(وَعَاقِلَةُ الْمُعْتَقِ قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ) لِقَوْلِهِ ~~الْعَقْلُ~~: (( إِنْ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ ))<sup>(٤)</sup>.

عاقلة

المعتق عاقلة

مولى المولاة

(وَمَوْلَى الْمَوْلَاةِ يَعْقِلُ عَنْهُ مَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ) لِأَنَّهُ مِنْهُمْ عَلَى مَا مَرَّ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٥)</sup>: لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ بِنَاءً عَلَى أَنَّ عَقْدَ الْمَوْلَاةِ عَقْدٌ صَحِيحٌ عِنْدَنَا خِلَافاً لَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي الْوَلَاءِ.

(وَلَا تَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ أَقَلَّ مِنْ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ، وَتَتَحَمَّلُ نِصْفَ الْعَشْرِ فَصَاعِداً

ما

تتحمله

العاقلة

وَمَا نَقْصَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ<sup>(٦)</sup> فِي مَالِ الْجَانِي) لَمَّا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ ~~رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ~~<sup>(٧)</sup>،

٥

١٠

(١) الأم (٣٢٦/٧).

(٢) الذي جاء في حديث حمل بن مالك أن القاتل امرأة، ولهذا جاء هنا بلفظ: "القائلة" وفي (م) و(ص) : "القاتل" والمراد الجنس.

(٣) سبق تخريجه (ص ٧٤).

(٤) أخرجه الدارمي في السنن (١٦٠/٢) رقم (٢٥٣١) كتاب السير باب في مولى القوم وابن أختهم منهم، من حديث عمرو بن عوف وفي سنده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ضعفه المحقق بسببه لأنه رُمي بالكذب، والحديث مروى عن غيره من الصحابة كما في نصب الراية (١٤٨/٤) وأصله في الصحيحين، أخرجه البخاري (٤٨/١٢) رقم (٦٧٦١) بلفظ: (( مولى القوم من أنفسهم )).

(٥) الأم (١١٦/٦).

(٦) كلمة "فهو" أثبتتها من الهامش وبجوارها (صح).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المعادل

وَالشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> أَلْحَقَ الْقَلِيلَ بِالْكَثِيرِ فِي قَوْلٍ، وَفِي آخَرَ: <sup>(٢)</sup> لَا يَتَحَمَّلُ مَا دُونَ النَّفْسِ، <sup>(٣)</sup> وَهَذَا خِلَافُ الْحَدِيثِ <sup>(٤)</sup>، وَالتَّحَمُّلُ عَنِ الْقَاتِلِ خِلَافُ الْقِيَاسِ فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِنَصٍّ.  
(وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ جَنَايَةَ الْعَبْدِ <sup>(٥)</sup>)، وَلَا تَعْقِلُ الْجَنَايَةَ الَّتِي اعْتَرَفَ بِهَا الْجَانِي إِلَّا أَنْ يُصَدِّقُوهُ، وَلَا تَعْقِلُ مَا لَزِمَ بِالصُّلْحِ) لِحَدِيثِ عُمَرَ رضي الله عنه <sup>(٦)</sup> وَقَدْ مَرَّتِ الْمَسَائِلُ مِنْ قَبْلُ.  
(وَإِذَا جَنَى الْحُرُّ عَلَى الْعَبْدِ جَنَايَةَ خَطَأً كَانَتْ عَلَى عَاقِلَتِهِ) لِأَنَّهُ ضَمَانُ نَفْسٍ فَصَارَ كَالْحُرِّ، وَلِهَذَا قَالُوا: لَا تَعْقِلُ مَا دُونَ النَّفْسِ فِي الْعَبْدِ لِأَنَّ الْأَطْرَافَ يُحْذَرُ بِهَا حَذَرُ الْأَمْوَالِ <sup>(٧)</sup>، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٨)</sup> [ص ١١٧/أ] فِي قَوْلٍ: لَا تَعْقِلُ نَفْسَ الْعَبْدِ لِحَدِيثِ عُمَرَ: «وَلَا عَبْدًا» <sup>(٩)</sup>، إِلَّا أَنْ مَعْنَاهُ [ب/١٦٦] جَنَايَةَ عَبْدٍ كَقَوْلِهِ: عَمْدًا، أَيْ جَنَايَةَ عَمْدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مالا  
تعقله العاقلة

جناية  
الحر على  
العبد خطأ

(٧) سبق تخريجه (ص ٧٤).

(١) الأم (٣٢٦/٧).

(٢) وهو القول القديم له كما في روضة الطالبين (٣٧٧/٩).

(٣) في (م): "النصف" وهو خطأ.

(٤) مراده أثر عمر وقد سبق أن قال عنه: "وهذا لا يعلم إلا توقيفا فصار كالمروي".

(٥) في الشرح المطبوع (ص ٢٤٤): "العبد والعمد"، وفي (ص) والمنتبين (ص ١٠٩) (ص ١٤٣):

"العمد"، وفي المتن مع اللباب (١٨٠/٣) "العبد".

(٦) سبق تخريجه (ص ٧٤).

(٧) في (ص): "يحاذ بها جزء الأموال"، وهو خطأ.

(٨) روضة الطالبين (٣٥٩/٩) وهو قوله في القديم.

(٩) مر (ص ٨٤).

## كِتَابُ الْحُدُودِ <sup>(١)</sup>

(الزَّنا يَثْبُتُ بِالْبَيِّنَةِ وَالْإِقْرَارِ) كَسَائِرِ الْحُدُودِ وَالْحُقُوقِ (فَالْبَيِّنَةُ أَنْ يَشْهَدَ أَرْبَعَةٌ مِنَ الشُّهُودِ عَلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ بِالزَّنا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>.  
(فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ عَنِ الزَّنا مَا هُوَ؟) لِأَنَّ النَّظَرَ قَدْ يُسَمَّى زِنًا، قَالَ <sup>(٣)</sup> : « زِنَا الْعُيُونِ النَّظَرُ » <sup>(٣)</sup> وَقَالَ: « (الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ) » <sup>(٤)</sup>.  
(وَكَيْفَ هُوَ؟) لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ (وَأَيْنَ زَنَى؟) لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ زَنَى فِي دَارِ الْحَرْبِ.

(وَبِمَنْ زَنَى؟) لَاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَعْرِفَ الْمُوطُوءَةَ وَهِيَ امْرَأَتُهُ أَوْ أُمَّتُهُ.  
(وَمَتَى زَنَى؟) لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مُتَقَادِمًا، وَكُلُّ ذَلِكَ يُسْقِطُ الْحَدَّ.  
(فَإِذَا بَيَّنُّوا ذَلِكَ وَقَالُوا: رَأَيْنَاهُ وَطِئَهَا فِي فَرْجِهَا) <sup>(٥)</sup> كَالْمِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ، وَسَأَلَ

(١) الحدود جمع حدٍّ، والحد في الأصل المنع، واصطلاحاً: عقوبة مقدرة شرعاً في معصية تمنع من الوقوع في مثلها، انظر المذكرات الجلية في التعريفات اللغوية والاصطلاحية (ص ٣٢)، وأنيس الفقهاء (ص ١٧٣).

(٢) سورة النساء، آية (١٥).

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري (٢٦/١٢ فتح) رقم (٦٣٤٣) كتاب الاستئذان باب زنا الجوارح دون الفرج بلفظ: «(زنا العينين النظر)»، ومسلم (٢٠٤/١١) كتاب القدر باب قُدِّرَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظُهُ مِنَ الزَّنا وَغَيْرِهِ.

(٤) أخرج هذه اللفظة أحمد في المسند (٢١٠/١٤ - ٢١١) رقم (٨٥٢٦) وقال محققه: "صحيح الإسناد على شرط مسلم".

(٥) كلمة "في فرجها" ثبتت في المتون الثلاثة ولم ترد في المتن مع الشرح المطبوع.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

القاضي عنهم فعدلوا في السر والعلانية حكم<sup>(١)</sup> بشهادتهم لتوجه الحكم عليه، وإنما يسأل عنهم تكلفاً لدرء الحدود.

شرط الإقرار  
أربع مرات

(والإقرار أن يقر<sup>(٢)</sup> [١٢٣/ب] العاقل البالغ على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مجالس من مجالس المقر كلما أقر رد<sup>(٣)</sup> القاضي إقراره) هكذا فعل النبي ﷺ بماعز<sup>(٤)</sup> فلما أقر في الرابعة قال له: «الآن أقررت أربعاً، فبمن؟»<sup>(٥)</sup> فدل أنه لا يتم الإقرار إلا بأربع، ورؤي أنه لما أقر ثلاثاً قال له أبو بكر رضي الله عنه: «إن أقررت الرابعة رجمك رسول الله ﷺ»<sup>(٦)</sup> فلو وجب الحد بمرة كما قال الشافعي<sup>(٧)</sup> لما قال ذلك، ولا حجة له في قصة العسيف<sup>(٨)</sup>: «أغد إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»<sup>(٩)</sup> لأن

(١) جاءت قبلها كلمة "ثم" في الشرح المطبوع (ص ٢٤٥) وهي خطأ لأن الفعل "حكم" هو جواب الشرط.

(٢) كلمة "يقر" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٣) جاءت كلمة "رد" في الشرح المطبوع (ص ٢٤٥) بزيادة هاء والصواب عدمها لوجود المفعول به بعد ذلك وهو "إقراره" وفي المتن الثلاثة "رده القاضي" فقط أي رد إقراره.

(٤) هو ماعز بن مالك الأسلمي له صحبة، انظر الإصابة (٣/٣٣٧).

(٥) أخرجه أبوداود (٥٧٣/٤) رقم (٤٤١٩) كتاب الحدود باب رجم ماعز بن مالك، والنسائي في الكبرى (٢٩٠/٤) رقم (٧٢٠٤) كتاب الرجم باب إذا اعترف بالزنا ثم رجع، وأحمد في المسند (٢١٧/٥) شاكر من طريق يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه به، والحاكم (٣٦٣/٤) وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي.

(٦) أخرج هذه اللفظة أحمد في المسند (٢١٤/١) رقم (٤١) وقال المحقق: "صحيح لغيره".

(٧) الأم (١٥٥/٦).

(٨) العسيف هو الأجير لأنه يعسف الطرقات متزهداً في الاشتغال، والجمع عسفاء مثل أجير وأجراء،

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

الاعتراف المذكور ينصرف إلى المعهود المشهور عندهم وهو أربع مرّات.  
(فإذا تمّ إقراره أربع مرّات سأله عن الزنا ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ وبمن زنى؟) <sup>(١)</sup> لما مرّ وقال ~~الطحاوي~~ [م ١٦٧/أ] لماعز: «الآن أقررت أربعاً فبمن؟» <sup>(٢)</sup> لأنه يحتمل أنه وطئ من لا يجب به الحد كجارية الابن والمشاركة.  
(فإذا بين ذلك لزومه الحد) لحديث ماعز، وإنما لم يسأله: متى زنى؟ لأنّ التقادم في الإقرار ليس بمانع.

حد الزاني  
المحصن

(فإن كان الزاني محصناً رجم بالحجارة حتى يموت) هكذا فعل النبي ﷺ بماعز.  
(يُخرجُهُ إلى أرض فضاء) <sup>(٣)</sup> لأنّ ماعزاً أُخرج إلى الحرّة <sup>(٤)</sup>.  
(يبتدئ الشهود برجمه ثم الإمام ثم الناس) تكلفاً لدرء الحد باحتمال أنهم يستعظمون القتل إن كانوا [ص ١١٧/ب] كذبة فيرجعون.

انظر المصباح المنير (ص ٤٠٩)، والقاموس المحيط (١٠٨٢).

(٩) أخرجه البخاري (٢٣/١١١ فتح) رقم (٦٤٣٣) كتاب الأيمان والنذور باب كيف كانت يمين النبي

ﷺ، ومسلم (٢٠٧/١١) كتاب الحدود باب حد الزنا، ولفظ المصنف مطابق للفظ مسلم.

(١) جاء في المتين بعد هذه الجملة "ومتى زنى" (ص ١٠٩) و(ص ١٤٤) ولم يأت ذلك في المتن مع بشرح اللباب (١٨٣/٣) ولا في الشرح المطبوع (ص ٢٤٥)، وسيأتي من كلام الشارح أنه لا يسأل متى زنى؟.

(٢) بعد هذا السؤال جاء في (ص) زيادة: "ومتى زنى؟" وهي خطأ، بدليل ما سيأتي من أن الإقرار لا يؤثر عليه التقادم.

(٣) عبارة: "يخرجه إلى أرض فضاء" مكررة في المخطوط فحذفت المكرر.

(٤) "الحرّة" هذه أرض بظاهر المدينة فيها حجارة سود كثيرة انظر النهاية ٣٦٥/١

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

(فَإِنْ اِمْتَنَعَ الشُّهُودُ مِنَ الْاِبْتِدَاءِ سَقَطَ الْحَدُّ) لَأَنَّهُمْ إِذَا اِمْتَنَعُوا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ دَلَّ اِمْتِنَاعُ الشُّهُودِ عَلَى عِلْمِهِمْ بِأَنَّ الْحَدَّ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ عَلَيْهِ فَصَارَ شُبْهَةً، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: <sup>(١)</sup> "لَا يَسْقُطُ وَلَكِنْ يَرْجُمُ" <sup>(٢)</sup> الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ، لِأَنَّهُ حَدٌّ فَلَا يُشْتَرَطُ مُبَاشَرَةُ الشُّهُودِ كَالْجَلْدِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْجَلْدَ لَا يُحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ بِخِلَافِ الرَّجْمِ.

(وَإِنْ كَانَ مُقَرَّراً يَتَّبَعُ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ) مَا رُوِيَ أَنَّهُ عليه السلام حَفَرَ لِلْغَامِدِيَّةِ حُفْرَةً إِلَى تَنْدُوتِهَا <sup>(٣)</sup> وَأَخَذَ حَصَاةً مِثْلَ الْحُمُصَةِ فَرَمَى بِهَا وَقَالَ: (( اَرْمُوهَا وَاتَّقُوا الْوَجْهَ )) <sup>(٤)</sup>.

(وَيُغْسَلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ ارْتَكَبَ ذَنْباً ثُمَّ تَابَ، وَلَيْسَ فِي مَعْنَى شُهَدَاءِ أَحَدٍ <sup>(٥)</sup>.

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخَصَّناً وَكَانَ حُرّاً فَحَدُّهُ مِائَةٌ جَلْدَةً) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ <sup>(٦)</sup> (يَأْمُرُ الْإِمَامُ بِضَرْبِهِ بِسَوْطٍ لَا ثَمَرَةَ لَهُ ضَرْباً مُتَوَسِّطاً) لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ ضَرْبٌ زَاجِرٌ لَا مُهْلِكٌ، وَإِذَا كَانَ فِي السَّوْطِ ثَمَرَةٌ أَيْ عُقْدَةٌ

(١) البحر الرائق (٩/٥).

(٢) كلمة "يرجم" صورتها في الشرح المطبوع "يرجمهم" وهو خطأ لا شك فيه.

(٣) بفتح الناء غير مهموزة بوزن الترقوة وهي مغرز الثدي، انظر مختار الصحاح (ص ٨٣) مادة (ث د) <sup>(١)</sup>.

(٤) أخرجه أبوداود (٥٩٠/٤) رقم (٤٤٤٤، ٤٤٤٣) كتاب الحدود باب المرأة التي أمر النبي ﷺ برجمها من جهينة، والحديث فيه رجل مجهول في كل طرقة، انظر نصب الراية (٣/٣٢٠)، وأصله في مسلم (٢٠٥-٢٠٤/١١) كتاب الحدود باب حد الزنا.

(٥) ليس أحد ممن يقتل في مثل هذه المعصية كالشهيد.

(٦) سورة النور، آية (٢).

يُفْضِي<sup>(١)</sup> إِلَى الْهَلَاكِ.

(يَنْزِعُ عَنْهُ ثِيَابَهُ) إِصْصَالًا لِلْأَلَمِ إِلَيْهِ لِأَنَّ الثِّيَابَ مَانِعَةٌ (وَيُفَرِّقُ الضَّرْبَ عَلَى أَعْضَائِهِ) لِأَنَّ الضَّرْبَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ رُبَّمَا يُؤَدِّي إِلَى التَّلَفِ<sup>(٢)</sup>.

(إِلَّا الرَّأْسَ) لِأَنَّهُ مَجْمَعُ الْحَوَاسِّ [م ١٦٧/ب] (وَالْوَجْهَ) لِأَنَّهُ مَجْمَعُ الْحَاسِنِ فَلَا يُشَوُّهُ (وَالْفَرْجَ) [أ/١٢٤] لِأَنَّهُ مَقْتَلٌ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: <sup>(٣)</sup> يَضْرِبُ الرَّأْسَ سَوَاطٍ <sup>(٤)</sup> لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه: «اضْرِبُوا الرَّأْسَ فَإِنَّ فِيهِ شَيْطَانًا» <sup>(٥)</sup> إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ فِي التَّعْزِيرِ، وَفِيهِ لَا يُتَوَقَّى التَّلَفُ، وَلِذَلِكَ كَانَ أَشَدَّ الضَّرْبِ التَّعْزِيرُ.

(وَإِنْ كَانَ عَبْدًا جَلَدَهُ خَمْسِينَ، كَذَلِكَ الْأَمَةُ<sup>(٦)</sup>) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ﴾<sup>(٧)</sup>.

حد العبد  
الزاني

(١) قوله: "يفضي" هو جواب الشرط.

(٢) جاءت هذه الكلمة في الأصل في آخر السطر وبينها كلمة "بلغ" وهي ليست من النص وإنما يشار بها إلى بلوغ القراءة أو بلوغ المقابلة.

(٣) البحر الرائق (١٠/٥).

(٤) "سوطا" سقطت من (ص).

(٥) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٣٢٤/٤) ونسبه لابن أبي شيبة في المصنف ولم أحده، وحكم عليه بقوله عن شيخ ابن أبي شيبة: "والمسعودي ضعيف".

(٦) "الأمة" ثبتت في نسخة (سح) (ل ١٦١ب)، وفي نسخة (ف) (ل ١٢٧أ) لكن تحت السطر وقبلها وبعدها رمز (خ) لبيان فرق نسخة، وفي الشرح المطبوع (ص ٢٤٦) والكلام بها أتم، فلذلك أثبتتها.

(٧) سورة النساء، آية (٢٥).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

رجوع المقر  
عن إقراره  
لأنه لما حكي لرسول الله ﷺ هرب ماعز قال: «هلاً خليتُموه»<sup>(١)</sup> والهرب دليل الرجوع فصريحه أولى أن يقبل.

(ويستحب للإمام أن يلحق المقر الرجوع ويقول: "لعلك لمست أو قبلت") لأنه  
الطبيعي قال لماعز كذلك حتى ذكر ماعز "النون والكاف"<sup>(٢)</sup> فقبل حينئذ.

كيفية جلد المرأة  
الزانية  
(والرجل والمرأة في ذلك سواء) لأن الأصل في التكليف التسوية.  
(غير أن المرأة لا تنزع عنها)<sup>(٣)</sup> ثيابها إلا الحشو والفرو لأنها تمنع وصول الألم إليها ولا ينزع غير ذلك لأنها عورة.

(١) مر في بعض ألفاظ حديث ماعز؛ السابق تخريجه في (ص ٩٨).

(٢) أي ذكر صريح لفظها بقوله: "نكتها" كما في بعض ألفاظ الحديث.

(٣) هنا بياض في الأصل بمقدار كلمة، وفي موضعه في نسخة (م) والشرح المطبوع (ص ٢٤٦) ومتن القدروي (ص ١٤٤) كلمة "من" ولم ترد في (ص) ولا في المتن مع اللباب (١٨٥/٣) ولا في المتن الطبعة التركية (ص ١١٠) والكلام يمكن أن يستقيم بدونها.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

(وَأِنْ حُفِرَ لَهَا فِي الرَّجْمِ جَاَزَ) لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَفَرَ لِلْغَامِدِيَّةِ، وَعَلَيَّ لِلْهَمْدَانِيَّةِ <sup>(١)</sup>.

إقامة المولى  
الحد على  
عبده بإذن  
الإمام

(وَلَا يُقِيمُ الْمَوْلَى الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ <sup>(٢)</sup> إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ) لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ [ص ١١٨/ب]: «أَرْبَعٌ إِلَى الْوَلَاةِ: النَّفْيُ <sup>(٣)</sup> وَالْجُمُعَةُ وَالْحَدُّ وَالصَّدَقَاتُ» <sup>(٤)</sup>، وَلَا حُجَّةَ لِلشَّافِعِيِّ <sup>(٥)</sup> فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» <sup>(٦)</sup> لِأَنَّهُ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ لِأَنَّ قَضِيَّةَ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى الْإِقَامَةُ فَكَانَ مُحْمُولًا عَلَى التَّمَكِينِ.

(وَإِذَا رَجَعَ أَحَدُ الشُّهُودِ بَعْدَ الْحُكْمِ قَبْلَ الرَّجْمِ ضَرَبُوا الْحَدَّ) لِصَيُورَتِهِمْ قَذْفَةً إِذَا رَجَعَ أَحَدُ الشُّهُودِ بِنَقْصَانِ الْعَدَدِ كَمَا قَبْلَ الْحُكْمِ.

(وَسَقَطَ الرَّجْمُ) لِنَقْصَانِ الْعَدَدِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ حَدُّ الرَّاجِعِ وَحْدَهُ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ [م ١٦٨/أ] تَأَكَّدَتْ بِالْقَضَاءِ فَصَارَ كَمَا بَعْدَ الرَّجْمِ، وَالْجَوَابُ أَنَّ تَمَامَ الْقَضَاءِ فِي بَابِ

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٧٨/١) رقم (٩٧٨) وصححه المحقق، وأصله في البخاري (١٢/١١٧فتح) رقم (٦٨١٢) كتاب الحدود باب رجم المحسن.

(٢) جاءت في المتن بالطبعة التزكية (ص ١١٠) هنا زيادة "أو أمته".

(٣) في (م): "النفى" وكذا جاء في (ص) والشرح المطبوع (ص ٢٤٦).

(٤) لم أقف عليه عن ابن عمر وهو عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الله القرشي، من أهل بيعة الرضوان وأحد المكثرين في الرواية ومناقبه كثيرة الأعلام (٢٤٦/٤)، وقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف - (٥٥٣/٩-٥٥٤) كتاب الحدود باب من قال الحدود إلى الإمام - عدة آثار في هذا المعنى.

(٥) مغني المحتاج (٤/٤١).

(٦) أخرجه أبو داود (٦١٧/٤) رقم (٤٤٧٣) كتاب الحدود باب إقامة الحد على المريض، من حديث علي وفيه قصة، وأصله في مسلم (٢١٤/١١) كتاب الحدود باب حد الزنا بلفظ: «(أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحُدُودَ...)».

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

الحدود بالإمضاء، فإن ردة الشهود بعد القضاء تمنع من الإمضاء وصار كما قبل القضاء كذا هذا.

رجوع أحد  
الشهود بعد  
الرجم

(فإن رجع بعد الرجم حد الرجوع وحده) لأن الشهادة قد تأكدت وإنما الرجوع صار قاذفاً في الحال بالشهادة المتقدمة.

(وضمن ربع الدية) لأن ربع النفس تلف بشهادته، وعند زفر: <sup>(١)</sup> لا يحد الرجوع أيضاً لأنه بالرجوع وصفه بالعمية فلا يجب به الحد، ولو صار قاذفاً بالشهادة فبالموت سقط الحد لأنه لا يورث عندنا، ونحن نقول: صارت شهادته قاذفاً في الحال لأن شرط كونها شهادة بقاء الأربع <sup>(٢)</sup>.

إذا نقص عدد  
الشهود عن  
أربعة

(وإن نقص عدد الشهود عن أربعة حذوا) لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية، وعند الشافعي: <sup>(٤)</sup> إذا جاؤوا مجيء الشهود لا يحدون <sup>(٥)</sup>، وفي ذلك ذريعة إلى قذف المحصنات بحجة الشهادة فلا يجوز.

معنى الإحصان

(وإحصان <sup>(٦)</sup> [١٢٤/ب] الرجل أن يكون حراً عاقلاً بالغاً مسلماً قد تزوج

(١) البحر الرائق (٢٥/٥)، الهداية (١٠٨/٢).

(٢) في (ص): "بقاء الربع" وهو خطأ.

(٣) سورة النور، آية (٤).

(٤) المهذب (٣٣٣/٢) وذكر قولين أشهرهما أنهم يحدون.

(٥) جملة "لا يحدون" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٦) في المتون الأربعة زيادة "وشرط الإحصان" ففي المتن بالطبعة التركية (ص ١١٠) كذلك كما في

الشرح المطبوع (ص ٢٤٧) وفي المتن شرح اللباب (١٨٧/٣) هكذا "وشرط إحصان الرجل"

وكذلك هي في المتن الآخر (ص ١٤٤).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

امْرَأَةٌ نِكَاحًا صَحِيحًا وَدَخَلَ بِهَا، وَهُمَا <sup>(١)</sup> عَلَى صِفَةِ الْإِحْصَانِ) لَأَنَّ النِّعْمَةَ تَتَكَمَّلُ  
بِهَذِهِ الشَّرَاطِطِ فَتَتَكَمَّلُ الْجَنَائَةُ مِنْ صَاحِبِهَا فَتَسْتَدْعِي عُقُوبَةَ مُتَكَامِلَةٍ بِخِلَافِ نِكَاحِ  
الصَّغِيرَةِ وَالْأَمَةِ وَالْمَجْنُونَةِ وَالْكِتَابِيَّةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنِعْمَةٍ كَامِلَةٍ لِقُصُورِ الشَّهْوَةِ فِي الصَّغِيرَةِ  
وَالْحِلِّ فِي الْأَمَةِ <sup>(٢)</sup> وَتَوَافُقِ الْأَخْلَاقِ فِي الْمَجْنُونَةِ وَالْكِتَابِيَّةِ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ <sup>(٣)</sup> أَنَّهُ يَصِيرُ  
مُحْصَنًا بِوَطْءِ الْكِتَابِيَّةِ لِأَنَّ النِّعْمَةَ كَمُلَتْ فِي حَقِّ الْوَاطِئِ، وَفَقْدُهَا فِي الْمَوْطُوءَةِ لَا يَمْنَعُ  
إِحْصَانَهُ إِلَّا أَنَّ اسْتِفْرَاشَ الْمُسْلِمَةِ أَعْظَمُ شَرَفًا مِنْ اسْتِفْرَاشِ الْكَافِرَةِ، فَكَانَتِ النِّعْمَةُ فِي  
حَقِّهِ أَيْضًا قَاصِرَةً، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup> وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: <sup>(٥)</sup> الْإِسْلَامُ لَيْسَ  
بِشَرْطٍ لَا فِي الْوَاطِئِ وَلَا فِي الْمَوْطُوءَةِ لِأَنَّهُ ~~الْعَلَمُ~~ [م ١٦٨/ب] رَجَمَ يَهُودِيَّيْنِ زَنِيًّا <sup>(٦)</sup>،  
وَالْجَوَابُ أَنَّهُ رَجَمَهُمَا قَبْلَ كَوْنِ الْإِحْصَانِ شَرْطًا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْ عَنْ إِحْصَانِهِمَا <sup>(٧)</sup>.

(وَلَا يُجْمَعُ فِي الْمُحْصَنِ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ، وَلَا يُجْمَعُ فِي الْبَكْرِ بَيْنَ الْجَلْدِ  
وَالنَّفْيِ، إِلَّا أَنْ يَرَى الْإِمَامُ ذَلِكَ مَصْلَحَةً فَيَغْرِبُهُ عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى) لَأَنَّ النَّبِيَّ

حكم الجمع بين  
الجلد والرجم  
وبين الجلد  
والنفي

(١) صورتها في الشرح المطبوع (ص ١٤٧) "وهي" والصواب "هما" كما في المتن الثلاثة.

(٢) في الشرح المطبوع (ص ٢٤٧): "وفي الحمل في الأمة"، وهو خطأ.

(٣) الهداية (٩٨/٢).

(٤) الأم (٢٨٨/٤).

(٥) الهداية (٩٨/٢).

(٦) أخرجه البخاري في مواضع منها (١٣/١٩٩ فتح) رقم (١٣٢٩) كتاب الجنائز باب الصلاة على

الجنائز بالمصلى والمسجد، ومسلم (١١/٢٠٨-٢٠٩) كتاب الحدود باب حد الزنا، من حديث عبد

الله بن عمر رضي الله عنه.

(٧) في (ص): "عن إحصانه".



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الحدود

[ص ١١٨/ب] عليه السلام رَجَمَ مَاعِزاً وَلَمْ يُجْلِدْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ...﴾ <sup>(١)</sup> الآية، فَظَاهِرُهَا أَنَّ جَمِيعَ حُكْمِ الزَّانَا الْجُلْدُ، فَإِيجَابُ النَّفْيِ يَكُونُ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ، وَمَا رُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ <sup>(٢)</sup> مِنْ قَوْلِهِ عليه السلام: ((الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدٌ مِائَةً وَتَغْرِيبُ عَامٍ)) <sup>(٣)</sup> الْحَدِيثَ كَانَ بَدْءاً فَنُسِخَ بِالْآيَةِ، وَمَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ <sup>(٤)</sup> أَنَّهُمْ فَعَلُوا فَقَدْ كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّعْزِيرِ أَوْ السِّيَاسَةِ؛ وَبِهِ نَقُولُ.

(وَإِذَا زَنَى الْمَرِيضُ - وَحَدُّهُ الرَّجْمُ - رُجِمَ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِتْلَافُهُ وَذَلِكَ أَرْجَى <sup>(٥)</sup> لَهُ، (وَإِنْ كَانَ حَدُّهُ الْجُلْدُ لَمْ يُجْلَدْ حَتَّى يَبْرَأَ) تَحَذُّراً عَنِ التَّلَفِّ.

(وَإِذَا زَنَتِ الْحَامِلُ لَمْ تُحَدَّ) <sup>(٦)</sup> حَتَّى تَضَعَّ <sup>(٧)</sup> تَوْقِيّاً عَلَى الْوَلَدِ <sup>(٨)</sup> الْبَرِيِّ مِنْ

حد المريض  
والحامل

(١) سورة النور، آية (٢).

(٢) الأم (١٥٤/٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٨/١١) كتاب الحدود باب حد الزنا من حديث عبادة بن الصامت.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٣٥/٤) رقم (١٤٣٨) كتاب الحدود باب ما جاء في النفي، وقال:

"العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي عليه السلام منهم أبو بكر وعمر وعلي وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وأبو ذر وغيرهم"، والبيهقي في الكبرى (٢٢٣/٨) كتاب الحدود باب ما جاء في نفي البكر، وقد صححه الألباني في الإرواء (١٢-١١/٨)، وانظر كذلك الآثار وباقي الأحاديث في نصب الراية (٣٣١-٣٣٠/٣) والتلخيص الحبير (٥٠/٤) فما بعدها.

(٥) هذه الكلمة في الأصل بدون نقطة الجيم، وهي منقوطة في نسخة (ص) وفي (م): "أوفى" وأما في الشرح المطبوع (ص ٢٤٧) فصورتها "إلى وله" وهي خطأ.

(٦) في (ص): "لم تجلد" وهو خطأ، لأن الكلام هنا عن الرجم.

(٧) جاءت في المتون الأربعة هنا زيادة "حملها".

الجنائية.

الشهادة بحد  
متقادم

(فَإِنْ كَانَ حَدُّهَا الْجُلْدَ فَحَتَّى تَتَعَالَى مِنْ نَفَاسِهَا) <sup>(١)</sup> لِأَنَّهَا مَرِيضَةٌ.  
(وَإِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ بِحَدٍّ مَتَقَادِمٍ لَمْ يَقْطَعُوهُمْ) <sup>(٢)</sup> عَنْ إِقَامَتِهِ بَعْدَهُمْ عَنِ الْإِمَامِ لَمْ  
تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ) لِقَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه : (( أَيُّمَا شُهُودٍ شَهِدُوا بِحَدٍّ - لَمْ يَشْهَدُوا عِنْدَ حَضَرَتِهِ -  
فَإِنَّمَا هُمْ شُهُودٌ ضِعْنِ )) <sup>(٣)</sup> وَلَا شَهَادَةَ لَهُمْ.

(إِلَّا فِي حَدِّ الْقَذْفِ خَاصَّةً) لِأَنَّ شَرْطَ الشَّهَادَةِ فِيهِ الدَّعْوَى، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup>  
التَّقَادُّمُ لَا يَمْنَعُ؛ كَمَا فِي الْقَذْفِ وَالْقِصَاصِ، <sup>(٥)</sup> وَالْفَرْقُ أَنَّ تَمَّ الْخِصْمُ غَيْرُهُمْ فَلَا  
يُمْكِنُهُمُ الشَّهَادَةُ إِلَّا بِدَعْوَاهُ، وَهُنَا هُمْ الْخِصْمُ فَإِذَا تَرَكَوْا ثُمَّ شَهِدُوا أَوْرَثَ ذَلِكَ تَهْمَةً.

(٨) في (ص): "توقينا للولد" وهو خطأ.

(١) جاءت زيادة في الشرح المطبوع (ص ٢٤٧) في هذه الجملة هكذا: "فإن كان حدها الجلد لم تجلد  
حتى تتعالى من نفاسها، وإن كان حدها الرجم رجمت" وأما المتن الثلاثة فالذي فيها كما في الأصل  
مع زيادة الجملة الأخيرة في (ص ١١٠) و(ص ١٤٥) و(١٨٩/٣).

(٢) هكذا جاءت هذه الكلمة في المتن (ص ١٤٥) وفي (١٨٩/٣) كذلك وأما في المتن مع الشرح  
المطبوع (ص ٢٤٧) و(ص) فصورتها: "لم تمنعهم" وكذلك في المتن بالطبعة التركية (ص ١١٠).

(٣) أخرجه ابن حزم في المحلى (١٤٤/١١) بلفظ: ((من شهد على رجل بحد لم يشهد به حين  
أصابه وإنما يشهد على ضغن)) ولم أقف على تراجم كل روايته، وذكر لفظ المصنف ابن قدامة  
في المعني (٧٠/٩) وقال: "الحديث رواه الحسن مرسلا ومراسيل الحسن ليست بقوة"، والضغن:  
الحقد، كما في القاموس مادة (ض غ ن) (٣٤٤/٤).

(٤) الأم (٥٦/٧).

(٥) "والقصاص" سقطت من (ص).

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

من وطئ دون

الفرج عزر

(وَمَنْ وَطِئَ أَجْنَبِيَّةً<sup>(١)</sup> فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ عَزَّرَ) لِأَنَّهُ فَعَلٌ مُنْكَرٌ مِنْ جِنْسٍ مَا يَجِبُ

بِهِ الْحَدُّ.

ومن وطئ

جارية ولده

(وَلَا حَدٌّ عَلَى<sup>(٢)</sup> مَنْ وَطِئَ جَارِيَةً وَلَدِهِ وَوَلَدَ وَلَدِهِ وَإِنْ قَالَ: "عَلِمْتُ أَنَّهَا عَلَيَّ

حَرَامٌ" لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ))<sup>(٣)</sup> فَصَارَ ذَلِكَ شُبْهَةً فِي دَرءِ الْحَدِّ.

(وَإِذَا وَطِئَ [م/١٦٩] جَارِيَةً [أ/١٢٥] أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ زَوْجَتِهِ أَوْ وَطِئَ الْعَبْدُ أَمَةً

من وطئ

جارية أبيه

أُمِّهِ أَوْ

زوجته...

مَوْلَاهُ وَقَالَ: "عَلِمْتُ أَنَّهَا حَرَامٌ" حَدٌّ، وَإِنْ قَالَ: "ظَنَنْتُ أَنَّهَا تَحِلُّ لِي" لَمْ يُحَدِّ لِأَنَّهُ

مَوْضِعُ الْاِشْتِبَاهِ فَإِنَّ لَهُؤْلَاءِ تَبَسُّطُ الْيَدِ فِي مَالِ الْآخَرِ، وَإِنْ قَالَ: "عَلِمْتُ أَنَّهَا حَرَامٌ"

ارْتَفَعَتِ الشُّبْهَةُ.

من وطئ

جارية أخيه

أو عمه

(وَمَنْ وَطِئَ جَارِيَةً أَخِيهِ أَوْ عَمِّهِ وَقَالَ: "ظَنَنْتُ أَنَّهَا حَلَالٌ حَدٌّ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعُ

الِاشْتِبَاهِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمْ تَبَسُّطُ الْيَدِ فِي الْمَالِ فِيهِ الْفَرْجُ أَوَّلَى.

(وَمَنْ زُفَّتْ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأَتِهِ وَقُلْنَ النِّسَاءُ: إِنَّهَا زَوْجَتُكَ فَوَطِئَهَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ

من زفت

إليه غير

زوجته

مَوْضِعُ الْاِشْتِبَاهِ إِذْ لَا عِلْمَ لَهُ بِامْرَأَتِهِ ابْتِدَاءً إِلَّا بِقَوْلِ النِّسَاءِ.

(وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ) لِأَنَّ مَنَفْعَةَ الْبُضْعِ فِي غَيْرِ الْمَلِكِ مَضْمُونَةٌ بِالْحَدِّ أَوْ الْعَقْرِ وَقَدْ سَقَطَ

الْحَدُّ بِشُبْهَةِ فَيَجِبُ الْعَقْرُ.

(وَمَنْ وَجَدَ امْرَأَةً عَلَى فِرَاشِهِ فَوَطِئَهَا فَعَلَيْهِ الْحَدُّ) لِعَدَمِ الشُّبْهَةِ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ التَّوَسُّلُ

[ص/١١٩] إِلَى مَعْرِفَتِهَا بِالْكَلَامِ وَالْمَشَاهِدَةِ فَلَمْ يَكُنْ ظَنُّهُ مُعْتَبَرًا بِخِلَافِ الزَّفَافِ لِأَنَّهُ لَا

تَفْرِيطَ مِنْهُ، حَتَّى لَوْ زُفَّتْ إِلَيْهِ أَيْضًا وَلَمْ يَقُلِ النِّسَاءُ إِنَّهَا امْرَأَتُكَ يَجِبُ الْحَدُّ، وَقَالَ

(١) كلمة "أجنبية" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٢) كلمة "على" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٣) سبق تخريجه (ص/٢٠).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

الشافعي: (١) لا حَدَّ عَلَيْهِ لِأَنَّ بَيْتَهُ وَفِرَاشَهُ مَظِنَّةُ امْرَأَتِهِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا مُشْتَرَكٌ؛ فَإِنَّهُ كَمَا هُوَ مَوْضِعُ امْرَأَتِهِ مَوْضِعُ أُمِّهِ وَأُخْتِهِ وَجَارِيَّتِهِ (٢) وَلَوْ سَقَطَ بِهِ الْحَدُّ لَمَا وَجَبَ حَدُّ هَكَذَا، قَالَهُ النَّخَعِيُّ (٣).

(وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا فَوَطِئَهَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَدُّ) (٤) لِمَكْنِ شُبْهَةِ الْإِبَاحَةِ (٥) بِوَاسِطَةِ الْعَقْدِ الْمَوْضُوعِ لِلْإِبَاحَةِ، وَقَالَا (٦) وَالشَّافِعِيُّ: (٧) إِذَا تَزَوَّجَ نِكَاحًا مُجْمَعًا عَلَى تَحْرِيمِهِ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ شُبْهَةً؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ فَيُلْغَرُ.

(وَمَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي الْمَوْضِعِ الْمَكْرُوهِ أَوْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمٍ لُوطٍ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي

(١) الوسيط (٤٤٤/٦).

(٢) في (ص): "وجارته" وهو خطأ، قلت: وتعقب الشارح على الشافعي فيه بعد فإن موضع امرأة الرجل ليس هو موضع أمه...، إذ العادة أنه ليس مشتركاً لا سيما في حالة قضاء الوطر.

(٣) لم أقف عليه، وإبراهيم: هو بن يزيد النخعي، أبو عمران الكوفي، الفقيه، توفي سنة (١٩٩هـ)، انظر تقريب التهذيب (٢٧٢).

(٤) زادت هنا في الشرح المطبوع (ص ٢٤٨) جملة: "وعليه المهر" على أنها من المتن ولم ترد في المتن الثلاثة، ولم ترد في مخطوطتي مختصر القدوري ولا سائر النسخ، ولعل وجود هذه الجملة في المتن مع الشرح المطبوع سبق قلم من الناسخ حيث توهم وجود هذه الجملة كما وجدت في الجملة التي قبل سابقتها، - والله تعالى أعلم -.

(٥) في (ص): "شبهة الحد".

(٦) الهداية (١٠٢/٢)، ولفظه: "إذا كان عالماً بذلك".

(٧) روضة الطالبين (٨٦/١٠)، وقال: "المشهور وبه قطع الجمهور: لا" أي: لا يحد.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

حَنِيفَةً<sup>(١)</sup> وَيُعَزَّرُ) لَأَنَّهُ لَيْسَ بَرِّناً لُغَةً بِدَلِيلِ اخْتِصَاصِهِ بِاسْمٍ، وَبِدَلِيلِ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ<sup>(٢)</sup> فِيهِ؛ فَلَا يَتَنَاوَلُهُ النَّصُّ الْوَارِدُ فِي الزَّنا.

[م ١٦٩/ب] (وَقَالَا)<sup>(٣)</sup> وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٤)</sup> فِي قَوْلٍ (هُوَ كَالزَّنا) لِوُجُودِ مَعْنَى الزَّنا فِيهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ: (٥) يُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ لِقَوْلِهِ: ((اقتلوا الأعلى والأسفل))<sup>(٦)</sup>، إِلَّا أَنَّ

(١) الهداية (١٠٢/٢).

(٢) حديث اختلاف الصحابة في حد اللوطي أخرجه البيهقي (٢٣٢/٨) كتاب الحدود باب ما جاء في حد اللوطي بلفظ: ((أن خالد بن الوليد كتب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه في خلافته يذكر له أنه وجد رجلاً في بعض نواحي العرب ينكح كما تنكح المرأة وأن أبا بكر جمع الناس من أصحاب رسول الله ﷺ فسألهم عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولاً علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إن هذا ذنب لم تعص به أمة من الأمم إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم نرى أن نحرقه بالنار فاجتمع رأي أصحاب رسول الله ﷺ على أن يحرقوه بالنار)) قال ابن حجر في الدراية (١٠٣/٢): "هو ضعيف جداً ولو صح لكان قاطعاً للحجة"، ولا شك أن فتوى الصحابة لم تتفق على حكم واحد في حد اللوطي انظر الدراية الموضع السابق، نصب الراية (٣٤٢/٣)، السنن الكبرى للبيهقي (٢٣١/٨-٢٣٣).

(٣) الهداية (١٠٢/٢).

(٤) انظر قوله في المذهب (٢٦٨/٢) والأول هو المشهور.

(٥) المذهب (٢٦٩/٢)، وزاد قولاً ثالثاً وهو التعزير، وذكر أن كيفية قتله فيها وجهان في المذهب: إما السيف وإما الرجم كاللواط.

(٦) ذكر هذا اللفظ الألباني في الإرواء (١٦/٨-١٨) ونسبه لأبي الشيخ وابن عساكر في جزء "تحریم الأئمة" ولم أقف عليه، والحديث صحيح عموماً وأشهر لفظ له هو: ((اقتلوا الفاعل والمفعول)) أخرجه أبو داود (٦٠٧-٦٠٩) رقم (٤٤٦٢) كتاب الحدود باب فيمن عمل عمل قوم لوط،

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحدود

الحديث لم يصح، ولو صح لما اختلفت الصحابة في موجهه.  
(ومن وطئ بهيمة فلا حد) لأنه ليس بزناً حقيقة، والداعي إليه قاصر فصار كالوطء فيما دون الفرج، وللشافعي قولان كما في المسألة المتقدمة سواء.  
(ومن زنى في دار الحرب أو في دار البغي ثم خرج إلينا لم يقم عليه الحد) لأنه لا يد<sup>(١)</sup> للإمام عليه حال وجوده، فلا يؤاخذ به بيد حادثة بعد ذلك كالحربي إذا زنى في دار الحرب ثم خرج إلينا مسلماً، والله تعالى أعلم بالصواب.

٥

---

والتزمذي (٤٧/٤) رقم (١٤٥٦) كتاب الحدود باب حد اللوطي، وابن ماجه (٨٥٦٩/٢) رقم

(٢٥٦١) كتاب الحدود باب من عمل عمل قوم لوط من حديث ابن عباس.

(١) في (ص): "لا بد" وهو خطأ.

## بَابُ حَدِّ الشُّرْبِ <sup>(١)</sup>

(وَمَنْ <sup>(٢)</sup> شَرِبَ الْخَمْرَ <sup>(٣)</sup> فَأَخَذَ وَرِيحُهَا مَوْجُودَةً <sup>(٤)</sup> فَشَهِدَ الشُّهُودُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ أَقَرَّ <sup>(٥)</sup> فَعَلَيْهِ الْحَدُّ <sup>(٦)</sup>) [١٢٥/ب] لِأَنَّ الشُّرْبَ يَثْبُتُ بِالْبَيِّنَةِ مَرَّةً وَبِالْإِقْرَارِ أُخْرَى كَسَائِرِ الْحُدُودِ، وَقَالَ الْعَلَمَاءُ <sup>(٧)</sup>: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ» <sup>(٨)</sup> وَشَرِطَ وَجُودَ الرَّائِحَةِ لِئَلَّا يَكُونَ مُتَقَادِمًا.

(وَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَ ذَهَابِ رَائِحَتِهَا لَمْ يُحَدِّ) لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ أُتِيَ بِسَكْرَانٍ

(١) انظر تعريف الحد فيما سبق (٩٧)، والشرب: المقصود به شرب المسكر.

(٢) كلمة "ومن" مطموسة في الأصل وأثبتها كما في بقية النسخ.

(٣) زادت في الشرح المطبوع (ص ٢٤٩) كلمة "طوعاً".

(٤) زادت في الشرح المطبوع هنا جملة "منه في فمه" ولم ترد في سائر النسخ.

(٥) كلمة "أقر" مطموسة في النسخة الأصلية وجاء بعدها في المتن بالطبعة التركية جملة: "وريحها موجودة".

(٦) كلمة "الحد" مطموسة في النسخة الأصلية، وواضحة في بقية النسخ.

(٧) من قوله: "بذلك فعليه الحد" إلى قوله: "وقال العلماء" في هامش (ص) ظهرت منه ثلاث كلمات من أوله وباقيه مطموس.

(٨) أخرجه أحمد في المسند (١٨٣/١٣) رقم (٧٧٦٢) من حديث أبي هريرة، والحاكم في المستدرک (٣٧١/٤) وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه" وفي تحقيق المسند: "سهيل بن أبي صالح روى له البخاري مقرونا واحتج به مسلم وباقي رجاله على شرطهما".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— حد الشرب

وَأَقَرَّ <sup>(١)</sup> بِالشُّرْبِ فَقَالَ: «تَلْتَلُوهُ وَمَزْمَزُوهُ وَاسْتَنْكِهُوهُ فَإِنْ وَجَدْتُمْ رَائِحَةَ الْخَمْرِ فَاجْلِدُوهُ» <sup>(٢)</sup>، وَالتَّلْتَلَةُ: السَّوْقُ الْعَنِيفُ، وَالْمَزْمَزَةُ: التَّحْرِيكُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: <sup>(٣)</sup> يُحَدُّ لَأَنَّهُ لَا تُهْمَةٌ فِي إِقْرَارِهِ، إِلَّا أَنَّ انْتِفَاءَ التُّهْمَةِ لَا يَمْنَعُ تَأَكُّدَ الْإِقْرَارِ بِأَمْرِ زَائِدٍ تَكْلُفًا لِلدَّرءِ <sup>(٤)</sup> كَمَا فِي بَابِ الزَّنا.

(وَمَنْ سَكِرَ مِنَ النَّبِيذِ حَدًّا) لِأَنَّ عُمَرَ أَقَامَ الْحَدَّ عَلَى مَنْ سَكِرَ مِنَ النَّبِيذِ <sup>(٥)</sup>.

(وَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ وَجِدَ <sup>(٦)</sup> [ص ١١٩/ب] مِنْهُ رَائِحَةَ الْخَمْرِ أَوْ تَقْيَّاهَا) لِأَنَّ الرَّائِحَةَ مُشْتَبِهَةً وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ شَرِبَهَا مُكْرَهًا.

(وَلَا يُحَدُّ السَّكْرَانُ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ سَكِرَ مِنَ النَّبِيذِ وَشَرِبَهُ طَوْعًا) لِاحْتِمَالِ سُكْرِهِ بِمُبَاحٍ أَوْ بِالْمُحَرَّمِ مُكْرَهًا.

(١) فِي (ص): "فَأَقَرَّ عِنْدَهُ".

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (٣٧٠/٧-٣٧١) رَقْم (١٣٥١٩) كِتَابُ الْعُقُولِ بَابُ الْحُدُودِ وَهَلْ ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِالسُّوْقِ؟، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكِبَرِيِّ (٣٢٦/٨) كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ وَالْحَدِّ فِيهَا، جَمَاعُ أَبْوَابِ صِفَةِ السُّوْقِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ السُّوْقِ وَالضَّرْبِ، وَفِيهِ أَبُو مَاجِدٍ الْحَنْفِيُّ الرَّائِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ بِمَجْهُولٍ كَمَا فِي التَّقْرِيبِ (٨٣٩٩)، وَيَحْيَى الْجَابِرُ ضَعِيفٌ قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ (٧٦٣١): "لِيَنِ الْحَدِيثُ"، وَأَعْلَاهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي الزَّوَائِدِ بِقَوْلِهِ: "أَبُو مَاجِدٍ ضَعِيفٌ".

(٣) بِدَايَةِ الْمُبْتَدَى (١٠٨/١)، الْهِدَايَةُ (١١٠/٢).

(٤) فِي (ص): "لِدَرْءِ الْحَدِّ".

(٥) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي السَّنَنِ (٢٦٠/٤) كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ وَغَيْرَهَا وَقَالَ: "لَا يَثْبُتُ"، وَعَلْتَهُ رَاوِيهِ سَعِيدُ بْنُ ذِي لُوعَةَ كَمَا فِي نَصْبِ الرَّايَةِ (٣٥٠/٣)، وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ الْمَغْنِي الْمَوْضِعَ السَّابِقَ، وَذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ لَهُ طَرِيقًا أُخْرَى لَكِنِّهَا غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ بِلِ مَرْسَلَةٍ عَنْ عُمَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) تَكَرَّرَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي (ص) ضَمْنِ النَّصِّ فِي آخِرِ الْوَجْهِ (أ) وَأَوَّلِ الْوَجْهِ (ب).

حد من سكر  
بالنبيذ  
لا حد على  
من تقيأ  
الخمير...  
متى يحد  
السكران



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل حد الشرب

[م. ١٧٠/أ] (وَلَا يُحَدُّ حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ السُّكْرُ) لِأَنَّ السَّكَرَانَ لَا يُحِسُّ فَلَا يَحْصُلُ

التَّأْدُّبُ.

مقدار حد

الشرب على

الحر

(وَحَدُّ الْخَمْرِ وَالسُّكْرِ فِي الْحَرِّ ثَمَانُونَ سَوْطًا) لِأَنَّ عُمَرَ لَمَّا شَاوَرَ الصَّحَابَةَ فِيهِ قَالَ عَلِيٌّ: «إِذَا سَكِرَ هَذَى وَإِذَا هَذَى افْتَرَى، وَحَدُّ الْمُفْتَرِي ثَمَانُونَ سَوْطًا» <sup>(١)</sup> فَعَمِلَ بِقَوْلِهِ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: <sup>(٢)</sup> أَرْبَعُونَ سَوْطًا لِمَا رُوِيَ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ جَلَدَ أَرْبَعِينَ» <sup>(٣)</sup> إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ: «أَنَّهُ جَلَدَ بِجَرِيدَتَيْنِ» <sup>(٤)</sup> فَلَمْ يَخْتَلِفِ الْعَدْدُ، ثُمَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مُتَأَخِّرٌ وَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى.

(وَيُفَرَّقُ عَلَى بَدَنِهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الزَّنا، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَحَدُّهُ أَرْبَعُونَ) <sup>(٥)</sup> لِمَا

(١) أخرجه الدارقطني (١٦٦/٣) كتاب الحدود والديات وغيرها، والحاكم في المستدرک (٣٧٥/٤)، والبيهقي في الكبرى (٣٢٠/٨) كتاب الأشربة والحد فيها باب ما جاء في عدد حد الخمر، وفيه وبرة الكلبي وهو مجهول، وأخرجه مالك في الموطأ من طريق آخر عن ثور بن زيد الديلي (٨٤٢/٢) رقم (٢) كتاب الأشربة باب الحد في الخمر، قال الحافظ في التلخيص الحبير (٧٥/٤): "وهو منقطع لأن ثورا لم يلحق عمر بلا خلاف" وانظر الإرواء (٤٦/٨).

(٢) المهذب (٢٧٢/٢) وفي التنبيه (٢٤٧/١): "إن رأى الإمام أن يبلغ بالحد في الحر ثمانين، وفي العبد أربعين جاز".

(٣) أخرجه البخاري (٦٦/١٢ فتح) رقم (٦٧٧٦)، ومسلم (٢١٥/١١) كتاب الحدود باب حد الخمر من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) مكتوب فوق كلمة "جريدتين" بخط صغير: أي سوطين مقرونين...، وفي (ص): "مجلدين"، والحديث أخرجه مسلم (٢١٥/١١) كتاب الحدود باب حد الزنا.

(٥) وردت في المتن (ص ١٤٦) هنا زيادة "سوطا" وكذلك في المتن مع شرح اللباب (١٩٤/٣) ولم ترد في المتنين الآخرين.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل حد الشرب

ذَكَرْنَا فِي الزَّنا.

(وَمَنْ أَقَرَّ بِشُرْبِ الْخَمْرِ وَ<sup>(١)</sup> السُّكْرِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يُحَدِّ) لاحتِمَالِ أَنَّهُ  
صَادِقٌ فِي الرَّجُوعِ فَأُورِثَ شُبْهَةً.

(وَيُثْبِتُ الشُّرْبُ<sup>(٢)</sup> بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ) كَسَائِرِ الْحُدُودِ غَيْرِ الزَّنا فَإِنَّهُ ثَبَتَ  
نَصًّا.

(وَبِإِقْرَارِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً) لِأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ يَثْبُتُ<sup>(٣)</sup>  
بِالإِقْرَارِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَزُفَرُّ: <sup>(٤)</sup> يُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ مَرَّتَيْنِ فِي  
مَجْلِسَيْنِ اعْتِبَارًا لِعَدَدِ إِقْرَارِهِ بَعْدَ شُهُودِهِ كَمَا فِي الزَّنا، إِلَّا أَنَّ الزَّنا ثَبَتَ نَصًّا  
غَيْرَ مَعْقُولِ الْمَعْنَى فَلَا يُقَاسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ.

(وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ) لِقَوْلِ الزُّهْرِيِّ<sup>(٥)</sup>: (( مَضَتْ  
السُّنَّةُ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي

(١) وردت بلفظ "أو" في الشرح المطبوع (ص ٢٤٩) وفي المتن مع شرح الباب (٣/١٩٤).

(٢) كذا ورد في المتن الثلاثة وأما في الشرح المطبوع (ص ٢٤٩) فزيادة "حد الشرب".

(٣) في (م): "ويثبت".

(٤) الهداية (٢/١١١)، شرح فتح القدير (٥/٣١١) كلاهما نسبهما لأبي يوسف فقط.

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب  
القرشي الزهري أبو بكر، الفقيه الحافظ المتقن متفق على جلالته وإتقانه وثبته، ولد سنة (٥٠هـ) ومات  
سنة (١٢٥هـ) انظر تقريب التهذيب (٦٣٣٦)، طبقات الحفاظ (١/٤٩) وتذكرة الحفاظ (١/١٠٨).

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل حد الشريعة

الْحُدُودِ»<sup>(١)</sup>، وَلَآئِنَّهَا بَدَلٌ عَنْ شَهَادَةِ الرَّجَالِ بِالنِّصِّ وَلَا مَدْخَلٌ لِلْأَبْدَالِ فِي الْحُدُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥٨/١٠) رقم (٨٧٦٣) كتاب الحدود باب في شهادة النساء في الحدود، ورجح الألباني في الإرواء (٢٩٦/٨) وقفه على الزهري، وانظر كذلك التلخيص الحبير (٢٠٧/٤) ونسبه هناك إلى كتاب الخراج لأبي يوسف أيضا.

## بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ <sup>(١)</sup>

مضى يثبت  
حد القذف  
(إِذَا قَذَفَ رَجُلٌ رَجُلًا مُحْصَنًا أَوْ امْرَأَةً مُحْصَنَةً بِصَرِيحِ الزَّنا وَطَالَبَ الْمُقْذُوفُ بِالْحَدِّ حَدَّهُ الْحَاكِمُ ثَمَانِينَ <sup>(٢)</sup> سَوْطًا إِنْ كَانَ حُرًّا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ <sup>(٣)</sup> الْآيَةُ، وَإِنَّمَا [أ/١٢٦] يَقِفُ عَلَى مُطَالَبَةِ الْمُقْذُوفِ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ لِلْحَاقِّ الشَّيْنُ بِهِ فَكَانَ فِيهِ حَقُّهُ.

كيفية إقامة  
حد القذف  
حد القذف  
في العبد  
معنى الإحصان  
(وَيُفَرِّقُ) <sup>(٤)</sup> عَلَى أَعْضَائِهِ لَمَّا مَرَّ (وَلَا يُجَرِّدُ عَنْ ثِيَابِهِ) <sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ أَحَفُ [م/١٧٠ ب] الْحُدُودِ (غَيْرَ أَنَّهُ يُنَزَّعُ عَنْهُ الْفَرُؤُ وَالْحَشَوُ) لَمَّا مَرَّ.  
(وَإِنْ كَانَ عَبْدًا جَلَدَهُ أَرْبَعِينَ) <sup>(٦)</sup> لِأَنَّ حَدَّ الْعَبْدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ حَدِّ الْحُرِّ.  
(وَالْإِحْصَانُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْذُوفُ حُرًّا عَاقِلًا بَالِغًا مُسْلِمًا عَفِيفًا عَنْ فِعْلِ الزَّنا) لِأَنَّ

(١) في القاموس (ق ذ ف) (٣٢٦٥) (قذف بالحجارة يقذف: رمى بها، والمحصنة رماها بزنية).

(٢) كلمة "ثمانين" مطموس بعضها في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٣) سورة النور، آية (٤).

(٤) جاءت كلمة "الضرب" هنا في الشرح المطبوع (ص ٢٥٠) وهي موجودة في نسخة (ص) لوحة (١١٩ ب) ولا توجد في سائر النسخ.

(٥) هكذا "عن ثيابه" في المتن (ص ١٤٦) وكذلك في المتن مع شرح اللباب (٣/١٩٥) وفي المتن الآخر بالطبعة التركية "من ثيابه" (ص ١١١)، أما في (ص) والشرح المطبوع (ص ٢٥٥) فهكذا: "ولا يجرد عنه ثيابه".

(٦) هنا في الشرح المطبوع زيادة هكذا: "أربعين سوطاً" ويوافقه في ذلك المتن بالطبعة التركية (ص ١١١).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— حد القذف

الإحصان يُعبرُ به عن الحرية، قال تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ<sup>(١)</sup> نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(٢)</sup> أي الحرائر، وشُرط العقل والبلوغ لأنَّ فعل الصبي والمجنون لا يكون زناً، وشُرط الإسلام لقوله ~~الطاهر~~: «(مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ)»<sup>(٣)</sup> [ص ١٢٠/أ] وأما العِفَّةُ فَلأنَّه إِذَا كَانَ مُتَعَاظِيًا لِلزَّنا لَا يَلْحَقُهُ الشَّيْنُ، وَالْحَدُّ وَجَبَ لِدَفْعِ الشَّيْنِ عَنْهُ. (وَمَنْ نَفَى نَسَبَ غَيْرِهِ فَقَالَ: "لَسْتُ لِأَبِيكَ" أَوْ "يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ" وَأُمُّهُ مَيِّتَةٌ مُحْصَنَةٌ، وَطَالَبَ الابْنَ بِحَدِّهِ حَدَّ الْقَازِفِ) لِأَنَّ النَّسَبَ إِنَّمَا يَنْتَفِي إِذَا كَانَتْ أُمُّ زَانِيَةٍ فَصَارَ كَقَوْلِهِ: "زَنْتُ أُمَّكَ"، وَقَوْلِهِ: "يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ" صَرِيحٌ.

حكم من نفى  
نسب غيره

٥

(وَلَا يُطَالَبُ بِحَدِّ الْقَذْفِ لِلْمَيِّتِ إِلَّا مَنْ يَقَعُ الْقَذْحُ فِي نَسَبِهِ بِقَذْفِهِ) لِأَنَّ الْحَدَّ شُرْعٌ لِدَفْعِ الشَّيْنِ الَّذِي لَحِقَهُ بِقَطْعِ النَّسَبِ وَذَلِكَ فِي الْآبَاءِ وَالْأَوْلَادِ، لِأَنَّ نَسَبَ وَلَدِ الزَّانِي لَا يَثْبُتُ مِنْهُ وَكَذَلِكَ نَسَبُ وَلَدِ وَلَدِهِ، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ<sup>(٤)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : لَوْلَدِ الْبِنْتِ أَيْضًا مُطَالَبَةٌ قَازِفِ الْجَدِّ لِأَنَّ نَسَبَهُ مِنْ جِهَةٍ \* الْأُمِّ يَنْقَطِعُ فَصَارَ كَانْقِطَاعِهِ مِنْ جِهَةٍ \*<sup>(٥)</sup> الْأَبِ بِخِلَافِ الْأَخِ وَالْعَمِّ لِأَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ نَسَبُهُ

لمن حق المطالبة  
بحد قذف الميت؟

١٠

(١) في (ص): "فعليه" وهو خطأ.

(٢) سورة النساء، آية (٢٥).

(٣) أخرجه الدارقطني في السنن (١٤٧/٣) رقم (١٩٩)، وقال: "لم يرفعه غير إسحاق ويقال إنه رجع عنه والصواب موقوف"، والبيهقي في الكبرى (٢١٥/٨-٢١٦) كتاب الحدود باب من أشرك بالله فليس بمحصن، وانظر الدراية لابن حجر (٩٩/٢).

(٤) الهداية (١١٢/٢) وجعل المخالف فيه هو محمد فقط.

(٥) ألحقت جملة الترضي بالهامش وبجوارها (صح).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من الصلب وألحق بالهامش وبجواره (صح).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل حد القذف

بَقَذَفَهُمَا (١).

مطالبة الابن

الكافر والعبد

بالحد

ليس للعبد

المطالبة من

مولاه بقذف

أمه الحرة

الرجوع عن

الإقرار بالقذف

من قال لعربي:

يا نبطي

من قال لرجل:

يا ابن ماء السماء

(وَإِذَا كَانَ الْمَقْذُوفُ مُحْصَنًا جَازَ لِأَبْنِهِ الْكَافِرِ - وَالْعَبْدِ - أَنْ يُطَالِبَ بِالْحَدِّ) لِأَنَّ الشَّيْنَ يَلْحَقُهُمَا كَمَا يَلْحَقُ غَيْرُهُمَا وَالْإِحْصَانُ شَرْطٌ فِي الْمَقْذُوفِ لَا فِي الطَّالِبِ (٢).  
(وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يُطَالِبَ مَوْلَاهُ بِقَذْفِ أُمِّهِ الْحُرَّةِ) لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى مَوْلَاهُ عُقُوبَةً وَلِهَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ بِقَتْلِهِ.

(وَإِنْ أَقَرَّ بِالْقَذْفِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَقْبَلْ رُجُوعُهُ) (٣) لِأَنَّهُ وَجِبَ لِلْمَقْذُوفِ حَقُّ دَفْعِ الشَّيْنِ فَلَا يَمْلِكُ إِسْقَاطَهُ بِالرُّجُوعِ.

(وَمَنْ قَالَ لِعَرَبِيٍّ: "يَا نَبْطِي" لَمْ يُحَدِّ) [م ١٧١/أ] لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ التَّشْبِيهَ فِي الْأَخْلَاقِ.

(وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ: "يَا ابْنَ مَاءِ السَّمَاءِ" فَلَيْسَ بِقَاضٍ) لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْمَذْحُ مِنْ حَيْثُ

الطَّهَارَةُ وَالنِّزَاهَةُ.

إذا نسبه إلى

عمه أو خاله

أو زوج أمه

(وَإِذَا نَسَبَهُ إِلَى عَمِّهِ أَوْ خَالِهِ أَوْ زَوْجِ أُمِّهِ فَلَيْسَ بِقَاضٍ) لِأَنَّهُ قَدْ يُنْسَبُ إِلَى هَؤُلَاءِ بِالْبُتُوَّةِ عُرْفًا وَكَذَلِكَ شَرْعًا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَهَكَ﴾ (٤) وَإِلَهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ (٥) وَقَالَ: ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ (٦) قِيلَ فِي التَّفْسِيرِ: "كَانَ ابْنُ امْرَأَتِهِ" (٧).

(١) في (ص): "الولد البنت أيضا مطالبة قاذف الأم لأنه ينقطع نسبه بقذفهما" ففيه سقط وتغيير.

(٢) في (ص): "المطالب".

(٣) تكررت جملة: "ثم رجع لم يقبل رجوعه" خطأ بعد كلمة "للمقذوف"، فلهذا حذفها.

(٤) في (ص): "إلهكم" وهو خطأ.

(٥) سورة البقرة، آية (١٣٣).

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— حد القذف

وَقَالَ السَّيِّدُ: (( الْحَالَةُ وَالِدَةٌ )) <sup>(١)</sup> قَضِيَّتُهُ <sup>(٢)</sup> أَنْ يَكُونَ الْحَالُ وَالِدًا.

(وَمَنْ وَطِئَ وَطْأً حَرَامًا فِي غَيْرِ مَلِكِهِ <sup>(٣)</sup> لَمْ يُحَدِّ قَازِفُهُ) مِثْلُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً نِكَاحًا فَاسِدًا وَدَخَلَ بِهَا، أَوْ وَطِئَ جَارِيَةً <sup>(٤)</sup> [١٢٦/ب] مُشْتَرَكَةً، أَوْ امْرَأَةً يَنْكَاحُ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ، لِأَنَّ هَذَا وَطْءٌ حَرَامٌ يُشَبِّهُ <sup>(٥)</sup> الزَّنا فَسَقَطَ بِهِ إِحْصَانُهُ فَلَا يُحَدِّ قَازِفُهُ.

لا يحد قاذف  
الملاعة

(وَالْمَلَاعَنَةُ بَوْلِدٍ لَا يُحَدِّ قَازِفُهَا) لِأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي لَا أَبَ لَهُ: لَهُ عَلَامَةُ الزَّنا فَيَسْقُطُ إِحْصَانُهَا.

تعزير من  
قذف أمة أو  
عبدا أو كافرا

(وَمَنْ قَذَفَ أُمَّةً أَوْ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا بِالزَّنا) عُزِّرَ لِأَنَّ مِنْ شَرَائِطِ الإِحْصَانِ: الْحُرِّيَّةَ وَالْإِسْلَامَ وَلَمْ يُوجَدَا [ص ١٢٠/ب] وَهُوَ مِنْ جِنْسٍ مَا يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ فَيَجِبُ بِهِ نَهَايَةُ التَّعْزِيرِ.

من قذف  
مسلمًا بغير  
الزنا

(وَ) كَذَلِكَ إِنْ (قَذَفَ مُسْلِمًا بِغَيْرِ الزَّنا فَقَالَ: "يَا فَاسِقُ" وَ "يَا كَافِرُ" وَ "يَا خَبِيثُ" عُزِّرَ) لِأَنَّهُ أَلْحَقَ الشَّيْنَ بِهِ بِأَمْرٍ يُحْتَمَلُ وَجُودُهُ مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ حَدٌّ مَعْلُومٌ. (بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: "يَا حِمَارُ" أَوْ "يَا خِنْزِيرُ" لَمْ يُعْزَرْ) لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ؛ فَلَا يُلْحَقُهُ

(٦) سورة هود، آية (٤٥).

(٧) هو قول محمد بن علي الباقر والحسن البصري، ويروى عن علي أنه قرأ: (ونادى نوح ابنها).

(١) أخرجه في البخاري (٤٩٩/٧) رقم (٤٢٥١) كتاب المغازي باب عمرة القضاء.

(٢) كتبت تحت كلمة "قضيته" بالخط الصغير: "أي اقتضاؤه".

(٣) كلمة "ملكه" مطوسة في الأصل وأثبتها كما في بقية النسخ.

(٤) كلمة "جارية" مطموس بعضها وأثبتها كما في بقية النسخ.

(٥) في (ص): "بشبهة".

شَيْنٌ.

(وَالْتَّعْزِيرُ <sup>(١)</sup> أَكْثَرُهُ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ سَوْطاً وَأَقَلُّهُ ثَلَاثُ جَلَدَاتٍ) لِأَنَّ الْأَرْبَعِينَ حَدٌّ  
مقدار التعزير  
الْعَبِيدِ، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: (( مَنْ بَلَغَ حَدًّا فِي غَيْرِ حَدٍّ فَهُوَ مِنَ الْمُعْتَدِينَ )) <sup>(٢)</sup>.

(وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: <sup>(٣)</sup> يُبْلَغُ بِالتَّعْزِيرِ خَمْسَةٌ وَسَبْعِينَ سَوْطاً) لِأَنَّ الْأَرْبَعِينَ لَيْسَ  
بِحَدٍّ إِنَّمَا هُوَ نِصْفُ حَدِّ الْأَحْرَارِ إِلَّا أَنَّ هَذَا خِلَافُ الْحَقِيقَةِ فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ضُرِبَ أَرْبَعِينَ  
سَوْطاً قِيلَ: أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ يُقَابَلُ <sup>(٤)</sup>، وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ إِذَا اعْتَدَّتْ بِشَهْرِ  
وَنِصْفٍ لَا يُقَالُ لَهَا: إِنَّهَا اعْتَدَّتْ نِصْفَ الْعِدَّةِ [م ١٧١/ب] وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِثْلَ نِصْفِ  
عِدَّةِ الْحُرَّةِ.

(فَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنَّ يَضُمُّ إِلَى الضَّرْبِ - فِي التَّعْزِيرِ - الْحَبْسَ؛ فَعَلَ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ  
التعزير —  
بالحبس مع  
الضرب  
الزَّجْرَ وَالتَّأْدِيبَ، فَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ حُصُولَهُ بِالضَّرْبِ اكْتَفَى بِهِ، وَإِلَّا ضَمَّ إِلَيْهِ غَيْرَهُ كَمَا  
١٠  
قُلْنَا فِي النَّفْيِ.

(وَأَشَدُّ الضَّرْبِ: التَّعْزِيرُ) لِأَنَّهُ نَقَصَ مِنْ عَدَدِهِ فَيَزَادُ فِي وَصْفِهِ مُبَالَغَةً فِي الزَّجْرِ.  
ترتيب الحدود  
باعتبار شدة  
الضرب  
(ثُمَّ حَدُّ الزُّنَا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ <sup>(٥)</sup>﴾ <sup>(٦)</sup>.

(١) كتب مقابل هذه الكلمة في هامش (ص): "باب التعزير".

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٣٢٧/٨) كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في التعزير وأنه لا يبلغ به أربعين وقال: "المحفوظ هذا الحديث مرسل".

(٣) المبسوط (١٤٥/٦).

(٤) كلمة "يقابل" كتب تحتها أي ينكر عليه مثل ما أنكر.

(٥) كتبت بجانب كلمة "رأفة" بالخط الصغير أي شفقة.

(٦) سورة النور، آية (٢).



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— حد القاذف

(ثُمَّ حَدُّ الشُّرْبِ) لَأَنَّهُ ثَبِتَ بِاجْتِهَادِ الصَّحَابَةِ لَا بِالكِتَابِ <sup>(١)</sup>.

(ثُمَّ حَدُّ الْقَذْفِ) لَأَنَّهُ وَجِبَ بِسَبَبِ مُشْتَبِهِ لاحتِمَالِ أَنَّ الْقَازِفَ صَادِقٌ؛ لَكِنَّ

الشُّهُودَ امْتَنَعُوا مِنَ الشَّهَادَةِ.

(وَمَنْ حَدَّه الْإِمَامُ أَوْ عَزَّرَهُ فَمَاتَ فَدَمُهُ هَذَرٌ) لما رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه عَزَّرَ رَجُلًا من حده الإمام

فَمَاتَ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «(الْحَقُّ قَتْلُهُ)» <sup>(٢)</sup> وَلَأَنَّهُ عُقُوبَةٌ تَعُودُ مَنْفَعَتُهَا إِلَى غَيْرِهِ فَلَا

يَضْمَنُ كَقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ <sup>(٣)</sup>.

(وَإِذَا حَدَّ الْمُسْلِمُ فِي الْقَذْفِ سَقَطَتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ تَابَ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا

شهادة القاذف

لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا﴾ <sup>(٤)</sup> مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> وَلَا حُجَّةَ لِلشَّافِعِيِّ <sup>(٦)</sup> فِي

(١) من قوله "ثم حد الشرب" إلى هذا الموضع سقط من (ص).

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٦٨/٨) كتاب القصاص باب الرجل يموت في قصاص بلفظ: «(إنما

قتله الحد)» وفيه حجاج بن أرطاة وهو مدلس، وانظر (١٢٣/٦)، وانظر كذلك خلاصة البدر

النير (٢٦٧/٢) فيه إشارة إلى أن هذه اللفظة عند البيهقي فقط، وأصل الحديث متفق عليه من

حديث علي رضي الله عنه بلفظ «(ما كنت لأقيم حدا على أحد فيموت وأجد في نفسي منه

شيئا، إلا صاحب الخمر فإنه لو مات وديته وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنه)»، وانظر

الإرواء (٤٩/٨) والمسند المحقق (٢٩٩/٢-٣٠٠).

(٣) جاء في هامش (ص) حاشية في خمسة أسطر قصيرة أولها: "وللزواج أن يعزروا..." إلى آخر الكلام

الذي يخفى بعض أطرافه، ويظهر أن كاتبه لا يحسن اللغة العربية، وختتم في آخره جملة: "كتبه

توفيق".

(٤) سورة النور، آية (٤).

(٥) سورة النور، آية (٤).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل حد القذف

الاستثناء في الآية عائداً إلى ما يليه؛ لأنَّ الضرورة تدفعُ بذلك.

(وإنَّ حدَّ الكافر<sup>(١)</sup> ثمَّ أسلم قبلتْ شهادته) لأنَّ هذه الشهادة لم تكنْ<sup>(٢)</sup> حالة الحدِّ فلا تبطلُ به، وإذا قبلتْ شهادته على المسلمين قبلتْ على أهلِ الذِّمة<sup>(٣)</sup> تبعاً (والله أعلم) بالصواب.

شهادة الكافر  
المحدود بعد  
إسلامه

=

(٦) الأم (٢٠٩/٦).

(١) في (ص) زيادة "في القذف".

(٢) كلمة "تكن" مطموس بعضها في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٣) كلمة "الذمة" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

## [١٢٧/أ] كِتَابُ السَّرِقَةِ وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ <sup>(١)</sup>

(إِذَا سَرَقَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ أَوْ مَا قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ؛ مَضْرُوبَةً <sup>(٢)</sup> كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَةٍ، مِنْ حِرْزٍ لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ <sup>(٣)</sup> مُطْلَقًا، إِلَّا أَنَّ الْعَقْلَ وَالْبُلُوغَ شَرْطٌ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ وَالْمَجْنُونِ غَيْرُ [ص ١٢١/أ] مُكَلَّفَيْنِ، وَالْإِجْمَاعُ مُنْعِقِدٌ عَلَى اعْتِبَارِ النَّصَابِ؛ فَعِنْدَنَا عَشْرَةُ دَرَاهِمَ لِقَوْلِهِ ~~الْعَلِيُّ~~ : « لَا قَطْعُ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ أَوْ دِينَارٍ » <sup>(٤)</sup>، وَعَنْ

(١) سرق منه الشيء (س ر ق) (٣/٣٥٦): سرق منه الشيء يسرق... جاء مستترا إلى حرز فأخذ مالا لغيره.

وقطع الطريق: يسمى سرقة كبرى، فهو يسمى سرقة باعتبار أن قاطع الطريق يأخذ المال خفية عن عين الإمام الذي عليه حفظ الطريق، ويسمى كبرى لأن ضرره يعم عامة المسلمين حيث ينقطع عليهم الطريق بزوال الأمن بخلاف السرقة الصغرى، فإن ضررها خاص ولأن موجب قطع الطريق أغلظ من قطع اليد والرجل لأن موجهه القتل. انظر أنيس الفقهاء (١٧٨).  
وعبارة: "وقطاع الطريق" لعلها زيادة من الشارح، ولم ترد في الشرح المطبوع (ص ١٥٢) بينما ثبتت في سائر النسخ، وقد خلت منها المتون الأربعة.

(٢) مضروبة: هي الدراهم التي ضربت في دار الضرب، وهي الجهة المسؤولة عن إصدار العملة الإسلامية ذهباً كانت أم فضة أم من معادن رديئة، وقد كانت دور ضرب كثيرة في الدولة الإسلامية، انظر المنزلة الخامسة من كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر (٤٦٦) ثبت المصطلحات الواردة في أثناء النص.

(٣) سورة المائدة، آية (٣٨).

(٤) أخرجه الدارقطني في السنن (٣/١٩٣) رقم (٣٣٠) كتاب الحدود من طريق الحجاج عن عمرو بن شعيب مرفوعاً به، وحجاج مدلس، لكن الحديث يتقوى بغيره وهو حسن كما قال الزيلعي في

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = السرقعة وقطاع الطريق

عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (١) مِثْلُهُ (٢)، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ (٣) رُبْعُ دِينَارٍ أَوْ مَا قِيمَتُهُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطَعَ سَارِقًا فِي مَجْنٍ (٤) وَكَانَتْ قِيمَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ (٦)، إِلَّا أَنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا فِي ثَمَنِ الْمَجْنِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كَانَتْ قِيمَتُهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ» (٧)، وَعَنْ أُمِّ أَيْمَنَ

نصب الراية (٣٥٧/٣-٣٥٩).

(١) جاءت جملة الترضي بالهامش وبجوارها (صح).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٣٣/١٠) رقم (١٨٩٥٠-١٨٩٥٢) كتاب اللقطة باب في كم تقطع يد السارق؟، وأثر ابن مسعود فيه عبد الرحمن بن عبد الله لم أعرفه.

(٣) الأم (١٤٧/٦).

(٤) المجن: هو الترس أو الترسة، لأنه يوارى حامله أي يستره، انظر النهاية (٣٠٨/١) (٣٠١/٤).

(٦) الحديث متفق عليه من حديث ابن عمر بلفظ: «قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَارِقًا فِي مَجْنٍ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ

دَرَاهِمٍ»، أخرجه البخاري (٩٦/١٢ فتح) رقم (٦٧٨٩) كتاب الحدود باب قول الله ﴿وَالسَّارِقُ

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي كم تقطع؟، ومسلم (١٨٤/١١) كتاب الحدود، باب

حد السرقة ونصابها، قال النووي - رحمه الله - عن هذه الرواية: "محمولة على أن هذا القدر كان

ربع دينار فصاعداً"، قلت: لعل المؤلف لفق بين اللفظين؛ لفظ عائشة في مسلم الموضع السابق: «

لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً» ولفظ ابن عمر هذا - والله أعلم -.

(٧) أخرجه أبو داود (٥٤٨/٤) رقم (٤٣٨٧) كتاب الحدود، باب ما يقطع فيه السارق، والنسائي في

الكبرى (٤٣٢/٤) رقم (٧٤٣٧) كتاب قطع السارق ذكر الاختلاف على ابن إسحاق في هذا

الحديث، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٦٣/٣) كتاب الحدود باب المقدار الذي قطع فيه

السارق، والحاكم في المستدرک (٣٧٨/٤) وقال: "حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— السرقة وقطاع الطريق

قَالَتْ<sup>(١)</sup>: قُومَتِ الْحَجَفَةُ<sup>(٢)</sup> الَّتِي قَطَعَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِدِينَارٍ<sup>(٣)</sup>، وَعَنْ أَنَسٍ: «كَانَتْ قِيمَتُهُ خَمْسَ دَرَاهِمٍ»<sup>(٤)</sup>، فَحَنُّ نَأْخُذُ بِأَكْثَرِ احْتِيَاطاً لِلدَّرْعِ، وَالْحِرْزِ شَرْطٌ؛ لِمَا نَذَرَهُ مِنْ بَعْدِ.

(وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ فِي الْقَطْعِ سَوَاءٌ) لِأَنَّ الْقَطْعَ لَا يَتَجَزَّأُ.

قطع العبد

بماذا يجب

القطع

(وَيَجِبُ الْقَطْعُ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَوْ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ) وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ بِإِقْرَارِهِ مَرَّتَيْنِ؛ لِمَا مَرَّ فِي الشُّرْبِ.

(١) في (ص): "وعن امرأتين قالت" وهو خطأ، وهي حاضنة النبي ﷺ يقال اسمها بركة، ماتت في خلافة عثمان، تقريب التهذيب (ص ٧٥٥).

(٢) الحجفة: كتب تحتها بخط صغير أي الترس الذي اتخذ من الجلد، وصورتها في الشرح المطبوع (ص ٢٥٢): "المِجَنَّة"، وفي القاموس المحيط (ص ١٠٣٢) في مادة (ح ج ف) أن الحجف التروس من جلود بلا خشب ولا عقب، والصدور، واحدهما حَجَفَةٌ.

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٣٤١/٤) كتاب قطع السارق، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٦٣/٣) رقم (٤٩٥٤)، والحديث صحيح بشواهده كما تقدم.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٧٠/٩) رقم (١٨٤١) بلفظ: «قطع أبو بكر فيما لا يسرني أنه لي بخمسة دراهم أو ثلاثة دراهم»، وعند البيهقي في كتاب السرقة باب ما جاء عن الصحابة - رضي الله عنهم - فيما يجب به القطع (٢٥٩/٨-٢٦٠) وردت بالجزم بالخمس وأن الشك من غيره، والنسائي في الكبرى (٣٣٦/٤) رقم (٧٣٩٨-٧٤٠٠) كتاب قطع السارق باب القدر الذي إذا سرقه قطعت يده، وقد رجح النسائي أن التقويم كان على عهد أبي بكر الصديق وليس على عهد النبي ﷺ، وقال: "هذا أولى بالصواب"، وأنس هو بن مالك بن النضر بن ضمضم النخاري الخزرجي، خادم رسول الله أسلم صغيراً، وهو آخر من مات من الصحابة، الأعلام (٣٦٦/١).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السريعة وقطاع الطريق

(وَإِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي سَرِقَةٍ فَأَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةٌ دَرَاهِمَ قُطِعَ، وَإِنْ أَصَابَهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُقْطَعْ) اِعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْإِنْفِرَادِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ إِذَا سَرَقُوا نِصَابًا وَاحِدًا قُطِعُوا كَمَا لَوْ قَتَلُوا وَاحِدًا، وَالْفَرْقُ - لَنَا: أَنَّ الْقَتْلَ لَا يَتَجَزَّأُ فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ قَاتِلًا عَلَى الْكَمَالِ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ.

(وَلَا يُقْطَعُ فِيمَا يُوجَدُ <sup>(١)</sup> مُبَاحًا تَافِهًا <sup>(٢)</sup> فِي دَارِ الْإِسْلَامِ كَالْخَشَبِ وَالْقَصَبِ وَالْحَشِيشِ وَالسَّمَكِ <sup>(٣)</sup> وَالصَّيْدِ) لِأَنَّ الْأَخْذَ فِي الْمُبَاحَاتِ مُفِيدٌ لِلْمَلِكِ فَيُورَثُ هَاهُنَا شَبَهَةً، وَإِنْ لَمْ يُفِدْ مَلِكًا كَالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ وَالنِّكَاحِ بغيرِ شُهُودٍ حَيْثُ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ <sup>(٤)</sup> وَالشَّافِعِيِّ: <sup>(٥)</sup> يُقْطَعُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي التُّرَابِ وَالطِّينِ وَالسَّرِقِينَ <sup>(٦)</sup>.

لأنها مما يتمول ويبدل في مقابلها الأموال، إلا أن ذلك لا يمنع ما ذكرناه.

(١) في الشرح المطبوع: "يؤخذ".

(٢) كتب تحتها أي: صغيرا، وفي المتن الأربعة جاءت هذه الكلمة وما قبلها بتقديم وتأخير (ص ٢٥٢، ١١٢، ١٤٧) (٢٠٣/٣).

(٣) انفرد الشرح المطبوع بزيادة: "والطير".

(٤) الهداية (١١٩/٢).

(٥) الوسيط (٤٦٦/٦).

(٦) السَّرَجِين، والسَّرِقِينَ: الزبل، معربا سركين، كما في القاموس (س ر ج ن) (٣٢٣/٤).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— السرقة وقطاع الطريق

لا قطع فيما  
يسرع إليه  
الفساد

(وَكَذَلِكَ لَا قَطْعَ فِيمَا يُسْرَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ كَالْفَوَاحِ الرَّطْبَةِ وَاللَّبَنِ وَاللَّحْمِ وَالْبَطِيخِ وَالْفَاكِهَةِ فِي الشَّجَرِ وَالزَّرْعِ الَّذِي لَمْ يُخْصَدْ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (( لَا قَطْعَ فِي طَعَامٍ ))<sup>(١)</sup>، وَالْمُرَادُ مَا يُسْرَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: (( مَا كَانَ يُقْطَعُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ ))<sup>(٢)</sup>، وَخِلَافُ أَبِي يُوسُفَ وَالشَّافِعِيِّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا<sup>(٣)</sup>.

٥

(١) قال الزيلعي في نصب الراية (٣/٣٦٢): "غريب بهذا اللفظ"، أخرجه أبو داود في المراسيل رقم (٢٠٥) بلفظ: ((إني لا أقطع في الطعام)) وهو ضعيف لأنه من مراسيل الحسن كما أعله الإشبيلي في الأحكام الوسطى (٦/٥٩)، وانظر حديث: ((لا قطع في ثمر ولا كثر)) فقد صححه الألباني في الإرواء (٨/٧٢-٧٤) وتوسع في طرده وهو بمعنى حديث الباب.

(٢) أخرجه إسحاق بن راهوية في مسنده (٢/٢٣١-٢٣٢) رقم (١٩٥، ١٩٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٩/٤٧٦) كتاب الحدود باب في السارق من قال يقطع في أقل من عشرة دراهم، وعبد الرزاق في المصنف (١٠/٢٣٤-٢٣٥) رقم (١٨٩٥٩) كتاب اللقطة باب في كم تقطع يد السارق؟، والبيهقي في الكبرى (٨/٢٥٥) كتاب السرقة باب ما يجب فيه القطع، وابن حزم في المحلى (١١/٣٩٢)، والحديث مروي موصولا ومرسلا وقد صح موصولا كما سبق تخريجه، أما محل الشاهد منه الذي ذكره المصنف فهو من قول عروة كما رجحه البيهقي بقوله: "والذي عندي أن القدر الذي رواه من وصله من قول عائشة وكل من رواه موصولا حفاظ أثبات، وهذا الكلام الأخير من قول عروة فقد رواه عبدة بن سليمان وميز كلام عروة من كلام عائشة - رضي الله عنها -"، قلت: ولفظ عبدة كما في مسند ابن الجعد هكذا: ((عن هشام بن عروة أن رجلا سرق قدحا، فأتي به عمر بن عبد العزيز، قال هشام: فقال أبي: إنه لا يقطع اليد في الشيء التافه، وقال أبي: أخبرني عائشة أنه لم تكن اليد تقطع على عهد رسول الله ﷺ في أدنى من مجن أو جحفة أو ترس)) وانظر فتح الباري (١٢/١٠٤).

(٣) كما سبق، وانظر كذلك روضة الطالبين (١٠/١٢١).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السريعة وقطاع الطريق

القطع في  
الأشربة المطربة

(ولا قطع في الأشربة المطربة) لأنه يُخْتَلَفُ في مَالِيَّتِهَا [م ١٧٢/ب] كَمَا اخْتَلَفَ فِي

إِبَاحَتِهَا.

لا قطع في  
سرقه  
المصحف

(ولا في الطنبور) <sup>(١)</sup> لَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْصُومٍ عِنْدَ <sup>(٢)</sup> [١٢٧/ب] بَعْضِهِمْ فَأُورِثَ شُبْهَةً.  
(ولا في سرقه المصحف وإن كان عليه حلية) لَأَنَّ لَهُ أَخْذَهُ لِلْقِرَاءَةِ فَصَارَ ذَلِكَ  
شُبْهَةً فِي الدَّرَجَةِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ <sup>(٣)</sup> وَالشَّافِعِيُّ: <sup>(٤)</sup> يُقْطَعُ، لَأَنَّهُ مَالٌ فِي نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّ  
الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْقِرَاءَةُ وَيُدْخَرُ لِذَلِكَ لَا لِلْمَالِيَّةِ.

لا قطع في  
الصليب والنرد  
والشطرنج

(ولا في الصليب الذهب ولا الشطرنج) <sup>(٥)</sup> وَلَا النَّرْدَ <sup>(٦)</sup> لِمَا مَرَّ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْصُومٍ  
لِحَوَازِ أَخْذِهِ [ص ١٢١/ب] لِلْكَسْرِ فَصَارَ شُبْهَةً، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: <sup>(٧)</sup> أَنَّ الصَّلِيبَ إِنْ  
أَخْذَهُ مِنْ مُصْلَاهُمْ فَلَا قَطْعَ لَأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِي دُخُولِهِ، وَإِنْ كَانَ مُحَرَّزاً قُطِعَ لَأَنَّ الصَّنْعَةَ  
لَا تُؤَثِّرُ فِي إِسْقَاطِ مَالِيَّتِهِ.

لا قطع على  
سارق الصبي  
الحر ولو كان  
محملي

(ولا قطع على سارق الصبي الحر، وإن كان عليه حلي) لَأَنَّ الصَّبِيَّ لَيْسَ بِمَالٍ  
وَالْحُلِيِّ تَبِعٌ لَهُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: <sup>(٨)</sup> يُقْطَعُ لَأَنَّ الْحُلِيَّ بِانْفِرَادِهِ يُوجِبُ الْقَطْعَ فَانْضِمَامُ

(١) الطنبور: فارسي معرب وهو معروف، وقال الليث: الذي يلعب به، انظر لسان العرب (٢٠٧/٨).

(٢) كلمة: "عند" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٣) الهداية (١٢٠/٢)، وكلمة (حلية) أثبتتها كما في المتون الثلاثة، وفي الأصل والشرح المطبوع: (حلي).

(٤) روضة الطالبين (١٢١/١٠).

(٥) الشطرنج: لعبة معروفة، القاموس (٤٠٨/١)، وكذلك ذكر عن النرد (٦٤٢/١).

(٦) انفرد الشرح المطبوع بزيادة هكذا: "في النرد".

(٧) الهداية (١٢٠/٢).

(٨) الهداية (١٢١/٢).



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— السرقة وقطاع الطريق

الصَّبِيَّ إِلَيْهِ لَا يُسْقِطُهُ، إِلَّا أَنْ حَالَ الْإِنْفِرَادِ كَانَ أَصْلًا وَبِالْإِنْضِمَامِ صَارَ تَبَعًا.  
(وَلَا فِي سَرِقَةِ الْعَبْدِ الْكَبِيرِ) لِأَنَّهُ فِي يَدِ نَفْسِهِ (وَتُقَطَّعُ فِي سَرِقَةِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ) لِأَنَّهُ مَالٌ وَلَا يَدَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ فَصَارَ كَالْبَهِيمَةِ.

(وَلَا قُطْعُ فِي الدَّفَاتِرِ كُلِّهَا) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا الْعِلْمُ (إِلَّا دَفَاتِرَ الْحِسَابِ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا الْوَرَقُ وَهُوَ مَالٌ.

(وَلَا فِي سَرِقَةِ كَلْبٍ وَلَا فَهْدٍ) لِأَنَّ جِنْسَهُ يُوجَدُ مُبَاحًا.

(وَلَا دُفٌّ وَلَا طَبْلٌ وَلَا مِزْمَارٌ) لِقُصُورِ عِصْمَتِهَا عَلَى مَا مَرَّ.

(وَيُقَطَّعُ فِي السَّاجِ) <sup>(١)</sup> وَالْقَنَا <sup>(٢)</sup> وَالْأَبْنُوسِ وَالصَّنْدَلِ <sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ مُبَاحًا فِي

دَارِ الْإِسْلَامِ.

(وَإِذَا اتَّخَذَ مِنَ الْخَشَبِ أَوَانٍ أَوْ أَبْوَابٌ قُطِعَ فِيهَا) لِأَنَّهَا بِالصَّنْعَةِ خَرَجَتْ عَنْ

حُكْمِ الْأَصْلِ.

(وَلَا قُطْعُ عَلَى خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا نَبَاشٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ وَلَا مُتَنَهِّبٍ) <sup>(٤)</sup> لِأَنَّ اسْمَ

السَّارِقِ لَا يَتَنَاوَلُهُمْ لِاخْتِصَاصِهِمْ بِاسْمِ آخَرَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ <sup>(٥)</sup> وَالشَّافِعِيُّ: <sup>(٦)</sup> يُقَطَّعُ

نَبَاشٍ...

(١) "الساج" كتب فوقه بخط مقلوب: "نوع من الخشب"، وفي المعجم الوسيط (٤٦٠) ضرب من الشجر يعظم ورقه كبير.

(٢) في الباب ٢٠٤/٣ القنا: جمع قناة وهي الرمح.

(٣) الصندل: شجر خشبه طيب الرائحة يظهر طيبها بالدلك أو الإحراق، المعجم الوسيط (٥٢٥).

(٤) في المتون الأربعة جاءت هذه الكلمة والتي قبلها بتقديم ونأخير.

(٥) بدائع الصنائع (٦٩/٧).

(٦) روضة الطالبين (١١٨/١٠).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— السرقة وقطاع الطريق

النَّبَاشُ [م/١٧٣] لَأَنَّهُ سَرَقَ نِصَابًا مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ وَنَحْنُ نَمْنَعُ الْحِرْزَ، فَإِنَّ الْكَفْنَ لَا يُوضَعُ لِلإِحْرَازِ بَلْ لِلْبَلَى وَالتَّلَفِ، ثُمَّ الْمَلِكُ شَرَطُ وَجُوبِ الْقَطْعِ، وَالْكَفْنُ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَيْسَ بِمَالِكٍ، وَلَا هُوَ مَلِكُ الْوَارِثِ بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْقَطْعِ عَلَيْهِ إِذَا أَخْرَجَهُ عِنْدَ الْخِصْمِ <sup>(١)</sup> فَلَوْ كَانَ مِلْكُهُ لِمَا وَجَبَ.

لا قطع على

من سرق من بيت المال

(وَلَا يَقْطَعُ السَّارِقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا مِنْ مَالٍ لِلْسَّارِقِ <sup>(٢)</sup> فِيهِ شَرِكَةٌ) لِأَنَّ لَهُ فِيهِ حَقًّا فَصَارَ شُبْهَةً.

٥

لا قطع على

من سرق ذا رحم محرم

(وَمَنْ سَرَقَ مِنْ أَبَوَيْهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ لَمْ يَقْطَعْ) لِأَنَّ لَهُمْ لَهْؤْلَاءِ بَسْطَ الْيَدِ فِي مَالِ الْآخَرِ بِالْأَكْلِ؛ بِالنَّصِّ <sup>(٣)</sup> فَصَارَ ذَلِكَ شُبْهَةً فِي الدَّرءِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup> يَقْطَعُ إِلَّا فِي قَرَابَةِ الْوَلَادِ لِأَنَّ قَرَابَتَهُمْ <sup>(٥)</sup> لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا رَدُّ الشَّهَادَةِ فَصَارَ كَابْنِ الْعَمِّ، إِلَّا أَنَّ قَرَابَةَ الْعَمِّ لَيْسَتْ بِكَامِلَةٍ فَإِنَّهَا غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ لِلتَّنَاحُجِ بِخِلَافِ الْمَحْرَمِ.

١٠

لا قطع على

الزوج إذا سرق من زوجه

(وَكَذَلِكَ إِنْ سَرَقَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ [م/١٢٨] مِنَ الْآخَرِ) لِأَنَّ الْإِتِّحَادَ الثَّابِتَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِمَّا يَبَيِّنُ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

(١) المراد بالخِصْمِ المخالف في هذه المسألة لمذهب أبي حنيفة، فمن مذهب هذا المخالف أن الوارث لو سرق الكفن من القبر لوجب عليه القطع، فهذا دليل على أن الكفن ليس ملكا له.

(٢) كتب فوقها: "أي إذا سرقه".

(٣) لعل المقصود بذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ﴾ إلى قوله ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ

تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ الآية (٦١) من سورة النور.

(٤) الأم (١٥١/٦).

(٥) في (م) و(ص): "لأن قرابتهما".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— السرقة وقطاع الطريق

لا قطع على  
العبد في سرقة  
مال سيده

(و) <sup>(١)</sup> كَذَلِكَ (الْعَبْدُ مِنْ سَيِّدِهِ أَوْ مِنْ امْرَأَةٍ سَيِّدِهِ أَوْ زَوْجٍ سَيِّدَتِهِ) لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِي الدُّخُولِ وَلَهُ بَسْطُ الْيَدِ لِلْمُتَنَاوَلِ <sup>(٢)</sup> فَكَانَ شُبْهَةً.

لا قطع في  
سرقة المولى  
من مال  
مكاتبه

(وَالْمَوْلَى مِنْ مَّكَاتِبِهِ) لِأَنَّهُ مَمْلُوكُهُ، قَالَ العلامة : (( الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ )) <sup>(٣)</sup>.

لا قطع على  
السارق من  
المغنم

(وَالسَّارِقُ مِنَ الْمَغْنَمِ) <sup>(٤)</sup> لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي خُمُسِهِ فَصَارَ كَمَالِ بَيْتِ الْمَالِ. (وَالْحِرْزُ عَلَى ضَرِيئَيْنِ: أ - حِرْزٍ لِمَعْنَى فِيهِ كَالْبُيُوتِ وَالْدُّوَرِ) لِأَنَّهُا بُنِيَتْ <sup>(٥)</sup> لِلْإِحْرَازِ وَحِفْظِ الْأَمْوَالِ.

معنى الحرز  
ونوعه

(ب - وَحِرْزٍ بِالْحَافِظِ) لِمَا رُوِيَ: (( أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ نَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَسَرَقَ سَارِقٌ رِدَاءَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ فَقَطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ )) <sup>(٦)</sup>.

(١) كذا في المتن بالطبعة التركية، وفي المتنين الآخرين بـ: "أو"، وفي الشرح المطبوع: (كذلك) من المتن.

(٢) في (م) و(ص): "للتناول" والذي في الأصل لعله بفتح الواو، والمقصود به — والله أعلم — ما كان ظاهرا، فيخرج به المخفي.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) بعدها في (ص) زيادة: "لا قطع".

(٥) في (ص): "بيت".

(٦) حديث صفوان بن أمية - وهو بن خلف بن وهب القرشي الجمحي صحابي من المؤلفات مات أيام قتل عثمان وقيل أوائل خلافة معاوية، تقريب التهذيب (ص ٢٧٦) - ورد بعدة طرق وعدة ألفاظ أقربها إلى ما ذكره المصنف ما أخرجه النسائي (٤٣٥/٨) رقم (٤٨٩٦، ٤٨٩٧) كتاب قطع السارق باب ما يكون حرزا وما لا يكون، والدارمي (٩٤-٩٣/٢) رقم (٢٣٠٤)، قال الألباني في الإرواء (٣٤٩/٧): "هذا إسناد رجاله ثقات فهو صحيح إن كان عكرمة سمعه من صفوان فقد قال ابن القطان: وعكرمة لا أعرف أنه سمع من صفوان" ثم قال - بعد توسع في تخريج طرقه التي أوصلها

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ السرقة وقطاع الطريق

(فَمَنْ سَرَقَ شَيْئاً<sup>(١)</sup> مِنْ حِرْزٍ، أَوْ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ وَصَاحِبُهُ<sup>(٢)</sup> عِنْدَهُ يَحْفَظُهُ وَجَبَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ الْقَطْعُ) لَأَنَّهُ السَّيْلُ سُئِلَ عَنْ حَرِيسَةٍ<sup>(٤)</sup> الْجَبَلِ<sup>(٥)</sup> فَقَالَ: (( فِيهَا غَرَامَةٌ مِثْلُهَا وَجَلَدَاتٌ نَكَالاً ))<sup>(٦)</sup>.

لا قطع على  
من سرق من  
حمام...

فَإِذَا آوَاهَا الْمَرَّاحُ فِيهَا الْقَطْعُ، [م ١٧٣/ب] اُعْتَبِرَ الْحِرْزُ فِي وُجُوبِ الْقَطْعِ، وَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ حَمَامٍ أَوْ بَيْتٍ أُذِنَ لِلنَّاسِ فِي دُخُولِهِ<sup>(٧)</sup> وَإِنْ حَضَرَ صَاحِبُهُ<sup>(٨)</sup> لَأَنَّهُ حِرْزٌ فِي نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ سَقَطَ اعْتِبَارُهُ.

- =
- إلى خمسة: "جملة القول أن الحديث صحيح الإسناد من بعض طرقه وهو صحيح بمجموعها".
- (١) ورد في محل كلمة: "شيئاً" من الشرح المطبوع كلمة: "عيناً من الحرز" وفي المتن بالطبعة التركية.
- (٢) في الشرح المطبوع بالفاء، وبالواو أصح لأن الواو حالية.
- (٣) في الشرح المطبوع بالتاء، والصواب بدونها.
- (٤) كتب مقابل كلمة: "حريسة" في الهامش تفسير للحريسة بخط غير مقروء، وفي القاموس (ص ٦٩٢) مادة (ح ر س) أن الحريسة جدار من حجارة يعمل للغنم.
- (٥) في (ص): "جرسة الخيل" وهو خطأ.
- (٦) أخرجه النسائي (٤٦٠/٨) رقم (٤٩٧٤) كتاب قطع السارق باب الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: (( هي ومثلها والنكال ))، والبيهقي في الكبرى (٢٧٨/٨) كتاب السرقة باب ما جاء في تضعيف الغرامة، والحاكم في المستدرک (٣٨٠/٤)، وابن الجارود في المنتقى كما في غوث المكدود (١٢٧/٣) رقم (٨٢٧)، وقد حسن الألباني سند الحديث وتوسع في تخريج طرقه، انظر الإرواء (٦٩/٨-٧٢).
- (٧) في الشرح المطبوع: "أذن في الدخول للناس". وهي عبارة غير قویمة.
- (٨) قوله: "وإن حضر صاحبه" سقط من (م) و(ص).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— السرقة وقطاع الطريق

(بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ حَيْثُ يَجِبُ الْقَطْعُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ حَافِظٌ) <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحِرْزٍ فِي نَفْسِهِ فَيَصِيرُ حِرْزاً بِالْحَافِظِ، وَالْحَقُّ الشَّافِعِيُّ <sup>(٢)</sup> الْحَمَامَ بِالْمَسْجِدِ فِي وَجُوبِ الْقَطْعِ مَعَ الْحَافِظِ وَالْفَرْقُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

لاقطع على  
الضييف إذا  
سرق من أضافه

(وَلَا قَطْعَ عَلَى الضَّيِّفِ إِذَا سَرَقَ مِمَّنْ أَضَافَهُ) لِعَدَمِ الْحِرْزِ بِالْإِذْنِ <sup>(٣)</sup> فِي دُخُولِهِ <sup>(٤)</sup>.  
(وَإِذَا نَقَبَ اللَّصُّ الْبَيْتَ وَدَخَلَ فَأَخَذَ الْمَالَ وَنَاوَلَهُ آخَرَ خَارِجَ الْبَيْتِ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِمَا) لِأَنَّ الْخَارِجَ لَمْ يَهْتِكِ الْحِرْزَ وَالِدَّاخِلَ لَمْ يُخْرِجِ الْمَالَ مِنَ الْحِرْزِ، وَقَالَا <sup>(٥)</sup> وَالشَّافِعِيُّ: <sup>(٦)</sup> يُقْطَعُ <sup>(٧)</sup> لِأَنَّ يَدَ الثَّانِي قَائِمَةٌ مَقَامَ يَدِ الْأَوَّلِ فَصَارَ كَأَنَّ الْمَالَ فِي يَدِهِ.

من نقب بيتا  
وناول المسروق  
آخر بالخارج

فلن ألقاه في  
الطريق؟

(وَإِنْ أَلْقَاهُ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ خَرَجَ فَأَخَذَهُ قُطِعَ) فِي قَوْلِهِمْ إِلَّا عِنْدَ زُفَرٍ لِأَنَّ الْمَالَ فِي يَدِهِ مَا لَمْ تَحْدُثْ يَدٌ أُخْرَى، فَإِنَّ مَنْ أَلْقَى مَتَاعَهُ فِي الطَّرِيقِ لَا تَزُولُ يَدُهُ <sup>(٨)</sup>، وَالْمَسْأَلَةُ فِيمَا إِذَا أَلْقَاهُ بِحَيْثُ يَرَاهُ.

٥

١٠

(١) كذا في الشرح المطبوع أما في المتون الثلاثة فجاءت العبارة هكذا: "ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع" (ص ١١٢، ١٤٨) (٢٠٧/٣).

(٢) المذهب (٢٧٩/٢).

(٣) قوله: "بالإذن" سقط من (م).

(٤) قوله: "في دخوله" سقط من (ص).

(٥) المبسوط للسرخسي (١٤٧/٩)، البحر الرائق (٦٥/٥)، ولم أجد لهما قولاً متفقاً في ذلك.

(٦) فتح الوهاب (٢٨١/٢).

(٧) جاءت هنا زيادة في الشرح المطبوع هكذا: "يقطع الخارج"، وجعلت كلمة: "قالا" من المتن

وكذلك جملة: "يقطع الخارج" ولم ترد في المتون الثلاثة فالأقرب أنها من الشرح.

(٨) في (ص): "لا تزول يده عنه".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السرفقة وقطاع الطريق

فإن حملة

على حمار؟

إذا دخل

جماعة الحرز

إن أدخل

المنقب يده

فأخذ شيئاً

(وَكَذَلِكَ إِنْ حَمَلَهُ عَلَى حِمَارٍ فَسَاقَهُ فَأَخْرَجَهُ) لِأَنَّ فِعْلَ الدَّابَّةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

(وَإِذَا دَخَلَ الْحِرْزَ جَمَاعَةً فَتَوَلَّى بَعْضُهُمُ الْأَخْذَ قُطِعُوا جَمِيعاً) اعْتِبَاراً بِالرَّدِّ؛ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ، وَالْقِيَاسُ - وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ <sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيِّ <sup>(٢)</sup> - : أَنَّ لَا يُقْطَعُ إِلَّا الَّذِي خَرَجَ بِالْمَنَاعِ لِأَنَّ الْبَاقِينَ لَمْ يَأْخُذُوا شَيْئاً فَصَارَ كَمَا لَوْ وَقَفُوا خَارِجَ الْبَيْتِ.

(وَمَنْ نَقَبَ الْبَيْتَ وَأَدْخَلَ يَدَهُ فَأَخَذَ شَيْئاً لَمْ يُقْطَعْ) لِأَنَّ هَتَكَ هَذَا الْحِرْزِ بِالْدُّخُولِ، وَلَمْ يُوجَدْ.

(بِخِلَافِ مَا لَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي صُنْدُوقِ الصَّيْرِفِيِّ <sup>(٣)</sup> أَوْ فِي كُمِّ غَيْرِهِ <sup>(٤)</sup>) لِأَنَّ هَتَكَ هَذَا الْحِرْزِ بِإِدْخَالِ الْيَدِ، وَأَبُو يُوسُفٍ وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٥)</sup> : [١٢٨/ب] سَوِيّاً بَيْنَهُمَا فِي وَجُوبِ الْقَطْعِ، وَوَجْهُ التَّفْرِيقِ <sup>(٦)</sup> أَنَّ فِي الْأَوَّلِ: هَتَكَ الْحِرْزِ نَاقِصٌ؛ فَصَارَ كَنُقْصَانِ النَّصَابِ، وَفِي الثَّانِي: كَامِلٌ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الدُّخُولَ.

(وَيُقْطَعُ يَمِينُ السَّارِقِ [ص ١٢٢/ب] مِنَ الزَّنْدِ وَيُحْسَمُ) هَكَذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ

موضع القطع

(١) الهداية (١٢٥/٢)، شرح فتح القدير (٣٨٩/٥).

(٢) الأم (١٤٩/٦).

(٣) كلمة: "صندوق" مطموس آخرها في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٤) زادت هنا في الشرح المطبوع (ص ٢٥٥) جملة هي: "فأخذ المال قطع" وقد خلت منها سائر النسخ الخطية وثبتت في المتون الثلاثة.

(٥) كلمة: "والشافعي" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٦) في (ص) خط على هذه الكلمة خطأ وكتب في مقابلها في الهامش: "الفرق" وبعدها علامة (صح)، إلا أن ما في الأصل توافقه نسخة (م).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السروقة وقطاع الطريق

إذا سرق  
بعد ما قطع

(١) وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ {فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا} (٢) فَدَلَّ [م ١٧٤/أ] أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ الْأَيْمَانَ.  
(وَأِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى، فَإِنْ سَرَقَ ثَالِثًا لَمْ تُقَطَّعْ وَخُلِدَ فِي الْحَبْسِ (٣) حَتَّى يُتُوبَ) لِأَنَّهُ لَوْ قُطِعَ ثَالِثًا يَفُوتُ جِنْسُ مَنْفَعَةٍ (٤) الْبَطْشِ أَوْ الْمَشْيِ وَفِي ذَلِكَ إِهْلَاكٌ مِنْ وَجْهِهِ فَلَا يُشْرَعُ حَدًّا، وَمَا رُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ: «أَنَّهُ قُطِعَ يَدًا بَعْدَ يَدٍ» (٥) مُعَارِضٌ بِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ أُتِيَ بِسَارِقٍ فَقَطَّعَ يَدَهُ ثُمَّ أُتِيَ بِهِ

٥

(١) الثابت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم القطع من المفصل أما الحسم فهو حديث آخر من قوله صلى الله عليه وسلم وقد روى القطع من حديث جابر البیهقي في الكبرى (٢٧٠/٨-٢٧١) كتاب السرقة باب السارق يسرق أولا فتقطع اليمنى من مفصل الكف ثم يحسم بالنار، وقد ذكر الألباني طرق القطع من المفصل وقوى بعضها ببعض فانظر الإرواء (٨١/٨-٨٣).  
أما الحسم فقد أخرجه البیهقي في الكبرى (٢٧٥/٨-٢٧٦) كتاب السرقة باب في الإقرار بالسرقة والرجوع عنه، والحاكم في المستدرک (٣٨١/٤) من حديث أبي هريرة، ورواه غيره مرسلًا وقد ضعفه الألباني موصولًا وصحح إرساله فانظر الإرواء (٨٣/٨).  
(٢) لم أقف عليه وقد ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٧١/٤) ونسبه للبیهقي وقال: "فيه انقطاع".

(٣) جاءت كلمة "الحبس" في المتون الأربعة بلفظ "السجن".

(٤) في (ص): "يفوت منفعة حبس".

(٥) قطع أبي بكر لليد بعد اليد والرجل أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥١٠/٩) رقم (٨٣١٤) كتاب الحدود باب في السارق يسرق فتقطع يده ورجله ثم يعود، والبیهقي في الكبرى (٢٧٤/٨) كتاب السرقة باب السارق يعود فيسرق ثانيا وثالثا ورابعا، ولفظ المصنف ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «شهدت عمر بن الخطاب قطع يدا بعد يد ورجل» كما في البیهقي الموضع السابق، والدارقطني (١٨١/٣) رقم (٢٩٣)، وقد صحح الأثر الألباني عن أبي بكر وعمر في الإرواء (٩١/٨).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— السرقة وقطاع الطريق

فَقَطَعَ رِجْلَهُ ثُمَّ أَتَى بِهِ فَقَالَ: (( إِنِّي لَأَسْتَحِي أَنْ أَدْعَهُ لَيْسَتْ لَهُ يَدٌ <sup>(١)</sup> يَأْكُلُ وَيَسْتَنْجِي بِهَا وَلَا رَجُلٌ يَمْشِي عَلَيْهَا )) <sup>(٢)</sup> فَضْرَبَهُ وَحَبَسَهُ.

كون السارق

أشَلَّ اليد اليسرى

(وَإِذَا كَانَ السَّارِقُ أَشَلَّ الْيَدِ الْيُسْرَى أَوْ أَقْطَعَ أَوْ مَقْطُوعَ الرَّجْلِ الْيُمْنَى لَمْ يُقْطَعْ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِتْلَافِهِ مِنْ وَجْهِهِ.

لا قطع إلا

بمطالبة

المسروق منه

بالسرقة

(وَلَا يُقْطَعُ السَّارِقُ إِلَّا أَنْ يَحْضُرَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ فَيُطَالِبَ بِالسَّرْقَةِ) لِحَوَازِ أَنْ الْمَسْرُوقَ مِنْهُ يُكَذِّبُهُ فِي السَّرْقَةِ، وَلَا يَزُولُ ظَاهِرُ مِلْكِ السَّارِقِ عَمَّا فِي يَدِهِ إِلَّا بِتَصْدِيقِ الْمُقَرَّرِ لَهُ.

بيع السرقة أو

وهبها من

السارق

(فَإِنْ وَهَبَهَا مِنَ السَّارِقِ أَوْ بَاعَهَا إِيَّاهُ أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتَهَا عَنِ النَّصَابِ \* لَمْ يُقْطَعْ) لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ خَصْمًا بَعْدَ زَوَالِ مِلْكِهِ، وَالنَّصَابُ \* <sup>(٣)</sup> شَرْطٌ وَقَدْ نَقَصَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَالشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَ بَعْدَ التَّرَافُعِ لَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي نَقْصَانِ الْقِيَمَةِ: لَا يَمْنَعُ الْقَطْعُ، إِلَّا أَنْ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ طَرَأَ - عَلَى سَبَبِ الْقَطْعِ - مَا لَوْ قَارَنَهُ مَنَعُ وَجُوبِ الْقَطْعِ، فَإِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ أَسْقَطَهُ.

من سرق عينا

قد حد فيها

(وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا فَقُطِعَ فِيهَا وَرَدَّهَا <sup>(٤)</sup> ثُمَّ عَادَ فَسَرَقَهَا وَهِيَ بِحَالِهَا لَمْ يُقْطَعْ) لِأَنَّهُ

(١) في (ص): إِنْ لَأَسْتَحِي أَنْ لَا أَهْلِي لَهُ يَدًا.

(٢) أخرجه الدارقطني (١٨٠/٣) رقم (٢٨٨) كتاب الحدود والديات وغيره، والبيهقي في الكبرى

(٢٧٥/٨) كتاب السرقة باب السارق يعود فيسرق ثانيا وثالثا ورابعا، وابن أبي شيبة في المصنف

الموضع السابق (٥٠٩/٩) باختصار، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه كما ذكر الشيخ صالح آل

الشيخ في التكميل (ص ١٨٠) نقلا عن المغني والتنقيح ونصب الراية، وسنده ضعيف لأنه من طريق

أبي حنيفة وهو متكلم فيه.

(٣) ما بين النجمين ملحق بالهامش وبجواره (صح).

(٤) قوله: "وردها" سقط من (ص).



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— السرقة وقطاع الطريق

وَجَبَ لِهَتْكَ حُرْمَةِ الْعَيْنِ فَتَكَرَّارُهُ فِيهَا لَا يُوجِبُ تَكَرَّارَ الْحَدِّ؛ كَمَنْ حُدَّ فِي قَذْفٍ ثُمَّ قَذَفَ ذَلِكَ الشَّخْصَ بَعَيْنِهِ لَا يُحَدُّ ثَانِيًا؛ كَذَا هَذَا، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَزُفَرٍ <sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيِّ: يُقْطَعُ كَمَا لَوْ سَرَقَهَا مِنْ مَالِكٍ آخَرَ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَمْنُوعَةٌ عِنْدَ مَشَايِخِ الْعِرَاقِ، وَعَلَى التَّسْلِيمِ: اخْتِلَافُ الْمَلِكَيْنِ كَاخْتِلَافِ الْعَيْنَيْنِ.

(فَإِنْ تَغَيَّرَتْ [م ١٧٤/ب] عَنْ حَالِهَا مِثْلَ أَنْ لَوْ كَانَ غَزْلًا فَسَرْقَهُ فَقُطِعَ فِيهِ وَرَدَّهُ، ثُمَّ نُسِجَ فَعَادَ فَسَرْقَهُ قُطِعَ) لِأَنَّهُ صَارَ شَيْئًا آخَرَ.

(وَإِذَا قُطِعَ السَّارِقُ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ <sup>(٢)</sup> رَدَّهَا) لِقَوْلِهِ ~~الْعَيْنُ~~ : (( عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تَرُدَّهُ )) <sup>(٣)</sup>.

(وَإِنْ كَانَتْ هَالِكَةً لَمْ يَضْمَنْ) <sup>(٤)</sup> لِقَوْلِهِ ~~الْعَيْنُ~~ : (( إِذَا قُطِعَ السَّارِقُ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ )) <sup>(٥)</sup> وَهَذَا نَصٌّ لِأَنَّ الْقُطْعَ عُقُوبَةٌ تُقَامُ فِي النَّفْسِ فَلَا يَجِبُ مَعَهَا ضَمَانٌ فِي الْمَالِ

(١) قوله: "زفر" سقط من (ص).

(٢) هنا زيادة في المتون الأربعة هكذا: "قائمة في يده" (ص ٢٥٦) (ص ١١٣) (ص ١٤٩) (٣/٢١٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٨٢٢/٤) رقم (٣٥٦١) كتاب البيوع والإجارات باب في تضمين العارية، والترمذي (٥٦٦/٣) رقم (١٢٦٦) كتاب البيوع باب في ما جاء أن العارية مؤداة وقال: "حديث صحيح"، وابن ماجه (٨٠٢/٢) رقم (٢٤٠١) كتاب الصدقات باب العارية، ومدار هذا الحديث على قتادة عن الحسن عن سمرة، وفي سماع الحسن من سمرة نظر وهو مدلس وقاتادة كذلك، انظر التلخيص الخبير (٥٣/٣)، نصب الراية (١٦٧/٤).

(٤) قوله: "لم يضمن" سقط من (ص).

(٥) أخرجه الدارقطني في السنن (١٨٢/٣) رقم (٢٩٦) كتاب الحدود والديات وغيره، والنسائي في الكبرى (٣٥٠/٤) كتاب قطع السارق باب لا يغرم صاحب السرقة، وقال: "هذا مرسل وليس بثابت"، وقال الدارقطني - بعدما أعل الموصول بجهالة أحد رواته والانقطاع -: "إن صح إسناده كان

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = السرقعة وقطاع الطريق

كَحَدِّ الزَّنا، وَإِلْحاقِ [١٢٩/أ] الشَّافِعِيِّ إِيَّاهُ بِشُرْبِ خَمْرِ الذَّمِّيِّ فِي اجْتِمَاعِ الْحَدِّ وَالضَّمَّانِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ ثُمَّ جَنَائِتَانِ: الْغَضَبُ وَالشُّرْبُ، وَالْجَنَائِيَةُ هَاهُنَا مُتَّحِدَةٌ فَلَوْ جَعَلْتَ غَضَبًا لِمَا وَجِبَ الْقَطْعُ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْقَطْعَ يَجِبُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَخَذَ مَالَ.

دعوى السارق

ملكه المسروق

(وَإِذَا ادَّعى السَّارِقُ أَنَّ الْعَيْنَ الْمَسْرُوقَةَ مِلْكُهُ سَقَطَ [ص ١٢٣/أ] الْقَطْعُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يُقَمِّ بَيِّنَةً) لِأَنَّ الظَّاهِرَ صِدْقُهُ وَالظَّاهِرُ كَافٍ فِي الدَّفْعِ.

٥

حد الحرابة

(وَإِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ <sup>(١)</sup> مُمْتَنِعِينَ، أَوْ وَاحِدٌ يَقْدِرُ عَلَى الْامْتِنَاعِ، فَقَصَدُوا قَطْعَ الطَّرِيقِ فَأَخَذُوا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا مَالًا وَلَا قَتَلُوا نَفْسًا حَبَسَهُمُ الْإِمَامُ حَتَّى يُحْدِثُوا تَوْبَةً، وَإِنْ أَخَذُوا مَالَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ - وَالْمَأْخُوذُ <sup>(٢)</sup> إِذَا قُسِمَ <sup>(٣)</sup> أَصَابَ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَصَاعِدًا أَوْ مَا قِيمَتُهُ ذَلِكَ - قَطَعَ الْإِمَامُ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَإِنْ قَتَلُوا <sup>(٤)</sup> وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا قَتَلَهُمُ الْإِمَامُ حَدًّا <sup>(٥)</sup>) وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا

١٠

=

مرسلاً"، وانظر للتوسع نصب الراية (٣/٣٧٥).

(١) كتب في الهامش تعليق هو: "ذكر بلفظ الجماعة ليتناول المسلم والكافر والحر والعبد، قوله:

"ممتنعين" أي متقوئين بأنفسهم بحيث يمنعون تعرض الغير من أنفسهم، "أو واحد يقدر على الامتناع"

أي على التقوي ومنع نفسه عن تعرض الغير بقوته وشجاعته.

(٢) بعد كلمة: "والمأخوذ" زادت هنا كلمة في الشرح المطبوع: "والمأخوذ بحال".

(٣) هنا زيادة جملة في المتن الأربعة وهي: "على جماعتهم".

(٤) زادت هنا كلمة: "نفساً" في المتن بالطبعة التركية.

(٥) كتب تحتها: "أي سياسة".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— السرقة وقطاع الطريق

جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴿١﴾ الْآيَةُ، فَاللَّهُ تَعَالَى رَتَّبَ الْأَجْزِيَّةَ الثَّلَاثَةَ عَلَى الْجَنَايَاتِ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ إِخَافَةَ الطَّرِيقِ جَنَايَةٌ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذُوا شَيْئًا، وَالْمُرَادُ بِالنَّفْيِ الْحَبْسُ.

(فَإِنْ عَفَا الْأَوْلِيَاءُ عَنْهُمْ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِمْ عَفْوُهُمْ) لِأَنَّ الْحُدُودَ وَجَبَتْ حَقًّا لِلَّهِ، لَا حَقَّ لِلْعِبَادِ فِيهَا. ٥

(وَإِنْ قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ [م ١٧٥/أ] فَالْإِمَامُ <sup>(٢)</sup> بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافِ) جَزَاءً عَلَى أَخْذِ الْمَالِ (وَقَتْلَهُمْ <sup>(٣)</sup>) وَ <sup>(٤)</sup> صَلَبَهُمْ) جَزَاءً عَلَى الْقَتْلِ.

(وَإِنْ شَاءَ قَتْلَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ صَلَبَهُمْ <sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ) وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ وَالْقَتْلَ كِلَاهُمَا حَدٌّ وَاحِدٌ وَجَبَ <sup>(٦)</sup> بِسَبَبِ وَاحِدٍ وَهُوَ إِخَافَةُ ١٠

(١) سورة المائدة، آية (٣٣).

(٢) سقطت هذه الكلمة من المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٤٩).

(٣) قوله: "وقتلهم" سقط من (ص).

(٤) هكذا جاء في المتن (ص ١٤٩) وفي المتن مع شرح اللباب (٢١٢/٣)، وأما في الشرح المطبوع (ص ٢٥٦) وفي المتن بالطبعة التركيبية (ص ٢١٣): "أو" في محل الواو، والأول هو الصواب ويؤيد صوابه التفصيل الآتي بعده.

(٥) جاءت في الشرح المطبوع (ص ٢٥٦) هنا زيادة على أنها من المتن هكذا: "حيا من غير قطع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف" وأما كلمة: "حيا" فلعلها أقيمت هنا خطأ وستأتي في موضعها الصحيح، وأما ما بعدها فإنه من الشرح وليس من المتن.

(٦) قوله: "وجب" سقط من (ص).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السرفقة وقطاع الطريق

الطَّرِيقُ فَلَا يَدْخُلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ <sup>(١)</sup> كَالْجَلَدَاتِ فِي حَدِّ الزَّنا، غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا بَدَأَ بِالْقَتْلِ أَوْ الصَّلْبِ سَقَطَ الْقَطْعُ ضَرُورَةً لِتَعَذُّرِهِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يُقْطَعُ لِأَنَّ مَا دُونَ النَّفْسِ وَالنَّفْسِ <sup>(٢)</sup> إِذَا اجْتَمَعَا - حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى - دَخَلَ مَا دُونَ النَّفْسِ فِي النَّفْسِ؛ كَالسَّارِقِ إِذَا زَنَى وَهُوَ مُحْصَنٌ، إِلَّا أَنَّ الْوَاجِبَ ثُمَّ حَدَّانِ فَيَتَدَاخَلَانِ، وَهُنَا حَدٌّ وَاحِدٌ فَلَا يَدْخُلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ.

كيفية الصلب  
(وَيُصَلَّبُ حَيًّا وَيُبْعَجُ بَطْنُهُ بِرُمَحٍ إِلَى أَنْ يَمُوتَ) أَيُ شَقُّ بَطْنُهُ مُبَالِغَةً فِي الزَّجْرِ، وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ <sup>(٣)</sup> أَنَّهُ يُقْتَلُ ثُمَّ يُصَلَّبُ؛ لِأَنَّ الصَّلْبَ حَيًّا مِثْلَهُ وَهَذَا خِلَافُ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَصَلِّبْ الْعُرَيْنَيْنِ <sup>(٤)</sup>.

أقصى مدة الصلب  
(وَلَا يُصَلَّبُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لِحُصُولِ الْاِسْتِهَارِ، وَتَأْذِي الْمُسْلِمِينَ بِنَتْنِهِ إِذَا تَرَكَ.

(١) فِي (ص): "فَيَتَدَاخَلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ" وَالصَّوَابُ مَا فِي الْأَصْلِ وَ(م).

(٢) فِي (ص): "فِي النَّفْسِ" وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) هُوَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ مُحَدِّثُ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَفَقِيهَهَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَزْدِيِّ الْمِصْرِيِّ الْخَنْفِيِّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ مِنْهَا: مَعَانِي الْأَثَارِ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٣٢١هـ)، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٢٣/١٥).

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ فَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ: «قُطِعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسُمِلَ أَعْيُنُهُمْ وَتُرِكَهُمْ بِالْحَرَةِ يَعْضُونَ الْحِجَارَةَ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣/٣٦٦ فَتْح) رَقْمَ (١٥٠١) كِتَابُ الزَّكَاةِ بَابُ اسْتِعْمَالِ إِبْلِ الصَّدَقَةِ وَالْبَانَهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَمُسْلِمٌ (١١/١٥٣-١٥٥) كِتَابُ الْقِسَامَةِ بَابُ حُكْمِ الْحَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ السرقة وقطاع الطريق

وجود صبي  
أو مجنون في  
المحاريب

(وَإِذَا كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ <sup>(١)</sup> الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْبَاقِينَ) لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَلْزَمُ بِفِعْلِ هَؤُلَاءِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ <sup>(٢)</sup> فَاشْتَرَاكُهُمْ مَعَ غَيْرِهِمْ أَوْرَثَ شُبْهَةً كَالْخَاطِئِ مَعَ الْعَامِدِ فِي الْقَتْلِ.

(و) إِذَا <sup>(٣)</sup> [١٢٩/ب] سَقَطَ الْحَدُّ <sup>(٤)</sup> (صَارَ الْقَتْلُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ إِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاؤُوا عَفَوْا) لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَبْدِ لَا تَسْقُطُ بِالشُّبْهَاتِ، وَذَكَرَ الْجَصَّاصُ أَنَّ مَسْأَلَةَ ذِي الرَّحِمِ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَالُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُمْ أَخَذُوا مَالًا لِأَحَدِهِمْ فِيهِ شَرِكَةٌ فَأُورِثَ شُبْهَةً، فَأَمَّا إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَالٌ [ص ١٢٣/ب] مُنْفَرِدٌ أُقِيمَ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ مِنْ ذِي الرَّحِمِ إِنْ <sup>(٥)</sup> لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الْحَدُّ فَلَا أَخْذَ مِنْ غَيْرِهِ [م ١٧٥/ب] يَتَعَلَّقُ بِهِ.

(وَإِذَا بَاشَرَ الْفِعْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أُجْرِيَ الْحَدُّ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ <sup>(٦)</sup>) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ بِقُرَّةِ الْبَاقِينَ فَصَارَ كَالرَّدِّ مَعَ الْمُبَاشِرِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: عَلَى الْمُبَاشِرِ خَاصَّةً؛ كَمَا فِي الْمُعَاوَنَةِ عَلَى الزَّنا، وَالْفَرْقُ أَنَّ <sup>(٧)</sup> الْمَقْصُودَ مِنَ الزَّنا اللَّذَّةَ وَذَلِكَ يَخْتَصُّ بِهِ الْمُبَاشِرُ <sup>(٨)</sup>، وَهَاهُنَا

(١) كلمة: "من" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

(٢) كلمة: "الانفراد" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

(٣) كلمة: "وإذا" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

(٤) جاءت في الشرح المطبوع على أنها من المتن ولم ترد في المتون الثلاثة فهي من الشرح.

(٥) قوله: "إن" سقطت من (ص).

(٦) كذا العبارة في المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٤٩) وفي المتن مع شرح اللباب (٢١٣/٣) وفي أولها:

"وإن" وفي الشرح المطبوع: "فعل القتل" وفي المتن بالطبعة التركية: "القتل" في الموضعين.

(٧) هذه الكلمة والتي قبلها ملحقتان بالهامش وبجوارهما (صح).

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ السرقة وقطاع الطريق

المُحَارَبَةُ وَالْمُغَالَبَةُ وَذَلِكَ يُحْصَلُ <sup>(١)</sup> بِالْجَمِيعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

=

(٨) في (ص): "المباشرة"، وهو خطأ.

(١) في (ص): "يختص".

## كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ

الأشربة المحرمة

(الأشربة المحرمة أربعة: (١) - الخمر لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾ إلى قوله ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنْهَوْنَ﴾ (٢).

(وهي عصير العنب إذا غلى واشتدّ وقذف بالزبد) لأن أصل العصير كان مباحاً، إلا أننا توافقنا على حرّمته إذا قذف بالزبد، فما قبله بقي على الأصل، وقالوا: هي خمر إذا اشتدّت وإن لم تقذف بالزبد لأن الحكم إنما تغير بالشدة وقد حصلت بالغليان، وقذف الزبد يراد للرقّة والصفاء.

((٢) - والعصير: إذا طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ أَقْلُ مِنْ ثُلُثَيْهِ (٣) لما روى الشعبي (٤) عن جابر بن الحصين الأسدي (٥) أن عمار بن ياسر (٦) أتاه كتاب عمر رضي الله عنه يأمره أن يأمر المسلمين بشرب

(١) كتب تحتها بالخط الصغير: "أي القمار".

(٢) سورة المائدة، آية (٩٠).

(٣) انفرد الشرح المطبوع (ص ٢٥٧) هنا بزيادة: "فهو حرام" على أنها من المتن وقد حلت منها المتون الثلاثة وسائر النسخ الخطية.

(٤) هو عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل، مات بعد المائة كما في التقريب (٣١٠٩).

(٥) ذكر عنه الحافظ في الإصابة (١٥٠/١) ما يلي: "(١٠٣٦) جابر الأسدي: ... ذكر سيف في الفتوح أن سعد بن أبي وقاص أمره على بعض السرايا في قتال القادسية، وقد تقدم أنهم كانوا لا يأمرؤن إلا الصحابة، استدركه ابن فتحون".

(٦) هو عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة العنسي أبو اليقظان كان من السابقين الأولين وهو وأبوه كانوا ممن عذبوا في سبيل الله بمكة، شهد المشاهد كلها واستعمله عمر على الكوفة، قتل مع علي بصفين سنة

العَصِيرِ الَّذِي قَدْ طَبَخَ فَذَهَبَ ثَلَاثُهُ وَبَقِيَ ثَلَاثُهُ فَشَرِبَ عَمَّارٌ وَأَمَرَ النَّاسَ بِهِ وَقَالَ: « هَذَا شَرَابٌ لَمْ نَكُنْ نَشْرَبُهُ حَتَّى أَمَرَنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ » <sup>(١)</sup> وَكَانَ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ <sup>(٢)</sup>، عَلَّقَ بِإِبَاحَتِهِ بِثَلَاثِهِ فَبَقِيَ مَا دُونَهُ عَلَى التَّحْرِيمِ.

(٣) - وَنَقِيعُ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ إِذَا اشْتَدَّ <sup>(٣)</sup> لِقَوْلِهِ ~~الطَّلَاءُ~~ : « الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ » <sup>(٤)</sup>، وَكَلِمَةُ "مِنْ" لِلْإِتْدَاءِ فَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الشَّجَرَتَيْنِ إِتْدَاءً حَرَامٌ بِقَضِيَّتِهِ.

نبيذ التمر  
والزبيب

(٤) - وَنَبِيذُ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ إِذَا طَبَخَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا - أَدْنَى طَبَخَ - <sup>(٥)</sup> حَلَالٌ، وَإِنْ اشْتَدَّ، إِذَا شَرِبَ مِنْهُ مَا يَغْلِبُ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُسْكِرُهُ مِنْ غَيْرِ لَهُوَ وَلَا طَرَبَ [م/١٧٦ أ]

(٨٧هـ)، وقال عليه السلام : ((تقتلك الفئة الباغية))، انظر الإصابة (٥١٢/٢).

(١) نسبه الحافظ في الفتح إلى سعيد بن منصور من طريق أبي مجلز عن عامر بن عبد الله قال: ((كتب عمر إلى عمار))، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٦/٨) رقم (٤٠٦٢) كتاب الأشرية باب في الطلاء من قال: إذا ذهب ثلثاه فاشربه، وعبد الرزاق (٢٥٥/٩) رقم (١٧١٢٠) كتاب الأشرية باب الرجل يجعل الرب نبيذا من طرق عن الشعبي، وذكره البخاري معلقا بقوله: ((وأن عمر... شرب الطلاء على الثلث)) قال الحافظ عن كتاب عمر وطرقه: "هذه أسانيد صحيحة"، قلت: ولم أقف على قول عمار بن ياسر رضي الله عنه، والله أعلم، انظر الإرواء (٥٠/٨).

(٢) في (ص): "من غير نكير".

(٣) انفرد الشرح المطبوع بزيادة هكذا: "أو على".

(٤) أخرجه مسلم (١٥٣/١٣) كتاب الأشرية باب تحريم تحليل الخمر من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) في الشرح المطبوع (ص ٢٥٧) وفي المتن بالطبعة التركية (١١٤) "طبخة"، فالرابع: ما خلا عن القيود.



لحديث ابن مسعود رضي الله عنه <sup>(١)</sup> عَطِشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَوْلَ الْكَعْبَةِ فَاسْتَسْقَى فَأُتِيَ بِشَرَابٍ مِنَ السَّقَايَةِ فَشَمَّهُ فَقَطَّبَ وَجْهَهُ فَأُتِيَ بِذُنُوبٍ <sup>(٢)</sup> مِنْ زَمْزَمَ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ فَقَالَ: « لا » <sup>(٣)</sup>، وَهَذَا نَصٌّ فِي الْبَابِ إِذْ لَيْسَ بَعْدَ الْحَرَامِ إِلَّا الْحَلَالُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ حَرَامٌ لِقَوْلِهِ الْعَلِيَّةُ: « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » <sup>(٤)</sup>، <sup>(٥)</sup> إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ طَعَنَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ <sup>(٦)</sup> وَقَالَ: «ثَلَاثَةٌ

(١) كتب تحتها بخط دقيق: "أي طلب".

(٢) كتب تحتها بخط دقيق: "أي بدلو".

(٣) كتب تحتها بخط دقيق: "أي طلب".

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى (٢٣٧/٣) رقم (٥٢١٢) كتاب الأشرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب المسكر وقال: "هذا خبر ضعيف لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه"، وانظر نصب الراية (٣٠٨/٤).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في الكبرى (٢١٣/٣) رقم (٥٠٩٧) كتاب الأشرية باب تحريم كل شراب أسكر، من حديث ابن عمر وغيره، وفي المجتبى (٦٩٥/٨) رقم (٥٦٠٣) وما بعده كتاب الأشرية باب إثبات اسم الخمر لكل مسكر من الأشرية، والترمذي (٢٥٨/٤) رقم (١٨٦٤) كتاب الأشرية باب ما جاء كل مسكر حرام، وأحمد في المسند (٢٨٥/٨) رقم (٤٦٤٤)، وقد حسن إسناده، المحقق والحديث صحيح مخرج بالفاظ في الصحيحين وغيرهما عن جمع من الصحابة، انظر الإرواء (٤٠/٨-٤١)، ولفظ مسلم: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (١٧٢/١٣) كتاب الأشرية باب أن كل مسكر خمر.

(٦) من قوله: "إذ ليس بعد الحرام" إلى قوله: "كل مسكر حرام" سقط من (ص) وترتب على هذا أن حكم ابن معين جاء تاليا لحديث ابن مسعود، فصار كلام يحيى بسبب هذا السقط مرتبطا بحديث ابن مسعود وليس الأمر كذلك، وإنما كلامه عن حديث: "كل مسكر خمر".

(٧) هو يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور إمام في الجرح والتعديل، مات سنة (٢٣٣هـ)، انظر تقريب التهذيب (٧٧٠١)، وقال الزيلعي فيما نسب إليه من تضعيف هذا الحديث:

=

أَحَادِيثَ لَمْ تُثَبِّتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، [١٣٠/أ] مِنْهَا هَذَا، وَالصَّحِيحُ الْمَرْوِيُّ: «الْخَمْرُ حَرَامٌ وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ»<sup>(١)</sup>، وَلَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ فَالْمُسْكِرُ هُوَ الْقَدْحُ الْأَخِيرُ فَقَلِيلٌ ذَلِكَ: كَثِيرُهُ حَرَامٌ<sup>(٢)</sup>، كَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «الْكَأْسُ الْمُسْكِرَةُ هِيَ الْحَرَامُ»<sup>(٣)</sup> [ص ١٢٤/أ]

"قال المصنف: وهذا الحديث طعن فيه يحيى بن معين، وذكره غير واحد من أصحابنا أن ابن معين طعن في ثلاثة أحاديث منها هذا... وهذا الكلام كله لم أجده في شيء من كتب الحديث والله أعلم" نصب الراية (٢٩٥/٣).

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٢٣/٤) في ترجمة محمد بن الفرات وأعله به وبأنه لم يتابع عليه وفي (٣٢٤/٢) وأعله هناك بعبد الرحمن بن بشر الغطفاني ورجح أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنه.  
(٢) في (م) و(ص): "فقليل ذلك وكثيره حرام" وهو عكس المراد في مذهب الحنفية.

(٣) لم أقف عليه عن ابن عباس رضي الله عنه، وإنما الأثر مشهور عن ابن مسعود تفسيراً لقوله ﷺ: «هي الشربة التي أسكرتك» أخرجه الدارقطني (٢٥٠/٤-٢٥١) رقم (٢٣-٢٦) كتاب الأشربة وغيرها، ثم رواه عن إبراهيم النخعي من قوله، وقال: "هذا أصح من الذي قبله ولم يسنده غير الحجاج وقد اختلف فيه عنه، وعمار بن مطر ضعيف، وحجاج ضعيف وإنما هو من قول النخعي"، وذكر قول ابن المبارك في حديث ابن مسعود بأنه قال: "حديث باطل، وانظر نصب الراية (٣٠٥/٤-٣٠٦)، والدراية (٢٥١/٢)، طريق الرشيد (٣١٢).

وتحرير القول في هذه المسألة ما ذكره القرطبي - رحمه الله - حيث قال: "الأحاديث الواردة عن أنس وغيره - على صحتها وكثرتها - تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمراً ولا يتناولوه اسم الخمر، وهو مخالف للغة العرب ولللسنة الصحيحة وللصحابة، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سَوَّوا بينهما وحرموا كل ما يسكر نوعه ولم يتوقفوا ولا استفصلوا ولم يشكل عليهم شيء من ذلك، بل بادروا إلى إتلاف ما كان من غير عصير العنب، وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ويستفصلوا ويتحققوا التحريم كما كان تقرر عندهم من النهي عن إضاعة

وَالَّذِي يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ : « شَهِدْتُ تَحْرِيمَ النَّبِيذِ كَمَا شَهِدْتُمْ، وَشَهِدْتُ إِبَاحَتَهُ وَغَيْبَتُمْ » (١)، وَالْإِبَاحَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ فَدَلَّ أَنَّ التَّحْرِيمَ كَانَ ثُمَّ نُسِخَ، وَإِنَّمَا قَالَ: "مِنْ غَيْرِ لَهُوَ وَلَا طَرَبٍ" لِأَنَّهُ حَرَامٌ، فَمَا تُوسِّلُ بِهِ (٢) إِلَيْهِ كَانَ حَرَامًا.

حكم  
الخليطين

(وَلَا بَأْسَ بِالْخَلِيطَيْنِ) وَهُوَ أَنْ يُتَبَذَّ التَّمْرُ وَالزَّيْبُ، أَوِ التَّمْرُ وَالرُّطْبُ، أَوِ الرُّطْبُ (٣) وَالْبُسْرُ، لِقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رحمته الله : « (لَا بَأْسَ بِشُرْبِ نَبِيذِ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ إِذَا خُلِطَا ) » (٤)

٥

المال، فلما لم يفعلوا ذلك وبادروا إلى الإتيان علمنا أنهم فهموا التحريم نصا... "أحكام القرآن (٦/٢٩٤).

(١) قال الشيخ عبد اللطيف آل عبد اللطيف في طريق الرشيد (ص ٣١٢): "هذا الأثر لم نقف عليه في شيء من كتب الحديث التي بين أيدينا حتى الطحاوي في كتابه معاني الآثار ساق الأحاديث والآثار المتعلقة بالنبيذ فلم يذكر هذا الأثر"، وتحرير المسألة كما ذكر الدكتور محمد طاهر حكيم قال: "وإلى تحريم النبيذ قليله وكثيره ذهب أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وكان من الحجة لهم على ذلك أحاديث كثيرة نذكر بعضها:

١- حديث: "كل مسكر خمر، وكل خمر حرام".

٢- وحديث: "أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره".

٣- وحديث: "ما أسكر الفرق منه فملء الكف منه حرام".

٤- وعن عائشة قالت: سئل رسول الله صلوات الله عليه عن البتع وهو نبيذ العسل؟، فقال: "كل شراب أسكر فهو حرام". فهذه الأحاديث صريحة في أن كل شراب أسكر - سواء شرب منه قليلا أو كثيرا - فهو حرام "فقه الإمام عبد الله بن المبارك جمعا ودراسة (١٠٥٦-١٠٥٧).

(٢) قوله: "به" سقط من (ص).

(٣) قوله: "أو الرطب" سقط من (ص).

(٤) لم أقف عليه عن إبراهيم النخعي، والذي وجدته عن ابن عمر وابن عباس أن ذلك جائز ولا بأس به، أخرجهما

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأشرية

فَإِنَّهُمَا إِنَّمَا كُرِهَا بِشِدَّةٍ <sup>(١)</sup> الْعَيْشِ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ، كَمَا كُرِهَ السَّمْنُ وَاللَّحْمُ أَنْ يُخْلَطَا، فَأَمَّا إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَلَا بَأْسَ بِهِمَا.

نبذ العسل

...

(وَنَبَذَ الْعَسَلَ وَالتِّينَ وَالْحِنْطَةَ وَالشَّعِيرَ وَالذَّرَّةَ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ تُطْبَخْ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَصَّصَ التَّحْرِيمَ بِالشَّجَرَتَيْنِ فَقَالَ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ» <sup>(٢)</sup>.

عصير العنب

(وَعَصِيرُ الْعِنَبِ إِذَا طُبَخَ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ ثُلَاثُهُ وَبَقِيَ ثُلَاثُهُ حَلَالٌ وَإِنْ اشْتَدَّ) لَمَّا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ.

(وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِزَادِ فِي الدُّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالْمُرْقَتِ وَالنَّقِيرِ) وَهِيَ: الْقَرْعُ، وَالْجِرَارُ [م ١٧٦/ب] الْخَضِرُ وَالْمَطْلِيَّةُ بِالزُّفْتِ وَالْمَنْقُورَةُ مِنَ الْخَشَبِ، لِأَنَّ الْأَوَانِي <sup>(٣)</sup> لَا تُحَرِّمُ الْأَعْيَانَ.

(وَإِذَا تَخَلَّلَتِ الْخَمْرُ حَلَّتْ سَوَاءً صَارَتْ خَلًّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِشَيْءٍ طُرِحَ فِيهَا) لِقَوْلِهِ ﷺ: «خَيْرُ خَلِّكُمْ خَلُّ خَمْرِكُمْ» <sup>(٤)</sup>، وَلَمْ يُفَصِّلْ بَيْنَهُمَا: إِذَا تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ خُلِّلَتْ <sup>(٥)</sup>.

١٠

ابن حزم وضعفهما، وذكر أن ابن عمر صح عنه أنه ترك ذلك وأن ابن عباس ثبت عنه ما يخالفه، انظر المحلى (٥١٢-٥١٠/٧).

(١) في (ص): "لشدة".

(٢) سبق تخريجه (ص ١٤٥).

(٣) في (ص): "الأول" وهو خطأ.

(٤) ذكره البيهقي في المعرفة كما في نصب الراية (٣١١/٤)، والدراية لابن حجر (٢٥٢/٢) من رواية المغيرة بن زياد عن أبي الزبير عن جابر رفعه، وقال البيهقي: "المغيرة ليس بقوي"، وذكر حديثاً لأُم سلمة يؤيده، أن النبي ﷺ

ﷺ قال في الشاة: «(إِنْ دَبَاغُهَا يَحِلُّهُ كَمَا يَحِلُّ خَلُّ الْخَمْرِ)»، قلت: أخرجه الدارقطني (٢٦٦/٤) رقم (٦)

كتاب الأشربة باب اتخاذ الخل من الخمر، وقال: "تفرد به فرج بن فضالة عن يحيى وهو ضعيف، يروي عن

حكم تخليل  
الخمير

بشيء<sup>(١)</sup>.

(وَلَا يُكْرَهُ تَخْلِيلُهَا) لِأَنَّهُ إِزَالَةٌ لِصِفَةِ السُّكْرِ وَإِصْلَاحٌ لِلْعَيْنِ الْفَاسِدَةِ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فَلَا أَقْلٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا<sup>(٢)</sup>، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٣)</sup>: يُكْرَهُ التَّخْلِيلُ لِكَوْنِهِ تَرْكًا لِلتَّجَنُّبِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالْحَلُّ حَرَامٌ لِبَقَاءِ أَجْزَاءِ الْخَمْرِ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ الاجْتِنَابَ الْمَأْمُورَ بِهِ هُوَ الاجْتِنَابُ عَنْ شُرْبِهَا وَالْإِنْتِفَاعِ بِهَا، لِأَنَّ هَذَا كَانَ مَعْهُودًا؛ وَبِهِ نَقُولُ، وَقَوْلُهُ: أَجْزَاءُ الْخَمْرِ بَاقِيَةٌ فَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا زَالَتْ بِالْكُلِّيَّةِ وَيَعْلَمُ ذَلِكَ بِالتَّجَرُّبَةِ وَالْمُشَاهَدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يحيى بن سعد أحاديث عدة لا يتابع عليها، وقال ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف (١١١/١):

"ذكروا في التعليق أحاديث لا أصل لها منها: ((خير خلكم خل خمركم))."

(٥) ألحقت كلمة: "بشيء" في الهامش وبجوارها (صح).

(١) قوله: "شيء" سقط من (ص).

(٢) قال القاري: "الجواب عن قوله ﷺ أن الخمر كانت نفوسهم آلفة بها فنهى عن احتزانها نهى تنزيه كي لا يتخذ التخليل وسيلة إليها، أما بعد طول عهد التحريم فما بقي السبب ولا يخشى ميلهم إليها، ويؤيده خبر: "نعم الإدام الخل".

قال فضيلة الدكتور محمد طاهر حكيم بعد نقله لكلام القاري هذا: "ما أجابوا به من أنه محمول على التغليظ والتشديد لا يمنع التحريم، لأن التغليظ والتشديد غالبا ما يكون للتحريم"، ثم نقل عن ابن القيم قوله: "الأحاديث الواردة في منع تخليل الخمر صحيحة صريحة، فلا ترد الأحاديث الصحيحة الصريحة المحكمة في المنع من تخليل الخمر بحديث مجمل لا يثبت"، ثم قال: "وأما حديث: (نعم الإدام الخل)، فإنه يحمل على خل الخمر التي تخللت بنفسها" فقه الإمام عبد الله بن المبارك (١٠٧٠-١٠٧١).

(٣) شرح مسلم على النووي (١٥٢/١٣) وذكر أنه مذهب الجمهور.

## كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِح<sup>(١)</sup>

ما يجوز  
الاصطياد به

ضابط تعليم  
الكلب والبازي

(يَجُوزُ الْاِصْطِيَادُ بِالْكَلْبِ الْمُعَلَّمِ وَالْفَهْدِ وَالْبَازِيِّ وَسَائِرِ الْجَوَارِحِ الْمُعَلَّمَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، والجوارح: الكواسب<sup>(٣)</sup>.  
(وَتَعْلِيمُ الْكَلْبِ: أَنْ يَتْرَكَ الْأَكْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَتَعْلِيمُ الْبَازِيِّ: أَنْ يَرْجِعَ إِذَا دَعَوْتَهُ)<sup>(٤)</sup>  
لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «تَعْلِيمُ الْكَلْبِ أَنْ يَتْرَكَ الْأَكْلَ، وَتَعْلِيمُ الْبَازِيِّ أَنْ يُجِيبَكَ إِذَا دَعَوْتَهُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) الصيد: مصدر صاده إذا أخذه فهو صائد وذلك مصيد، والمصيدة بالكسر الآلة والجمع المصايد، ويسمى المصيد صيدا تسمية بالمصدر فيجمع صيودا، وهو: كل ممتنع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة، انظر أنيس الفقهاء (ص ٢٨٦)، والمذكرات الجليلة (ص ١٧)، والتعريفات (ص ١٣٧).

(٢) سورة المائدة، آية (٤)، ومعنى مكليين: أي الكلاب المعلمة، وكل طير يعلم الصيد والجوارح، يعني الكلاب الصواري والفهود والصقور وأشباهها، كما في تفسير ابن كثير (١٥/٢).

(٣) في (ص): "الكواسر".

(٤) في الشرح المطبوع (ص ٢٥٩): "تعلم" في الموضعين ولعله أولى.

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ والذي وجدته عند عبد الرزاق في المصنف كتاب المناسك باب الجارح يأكل

(٤٧٣/٤) رقم (٨٥١٣) بلفظ: «إذا أكل الكلب المعلم فلا تأكل، وأما الصقر والبازي فإنه إذا

أكل أكل»، قال ابن عبد البر: "ولا يخالف له من الصحابة من وجه يصح" الاستدكار (٢٩١/١٥)، ولفظ

آخر: «لو كان معلما ما أكل» كما في سنن البيهقي (٢٣٧/٩)، وفيه أيضا: «ويذكر عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: إذا أكل الكلب فلا تأكل، وإذا أكل الصقر فكل، لأن الكلب تستطيع

أن تضربه والصقر لا تستطيع، فهذا فرق بينهما والله أعلم» أما أثر المصنف فقد قال الحافظ ابن حجر في

الدراية (٢٥٤/٤): "تعليم الكلب أن يترك الأكل ثلاث مرات، وتعليم البازي أن يرجع ويجب إذا دعوته،

=

(فَإِذَا أَرْسَلَ<sup>(١)</sup> [ص ١٢٤/ب] كَلْبَهُ الْمُعَلَّمُ أَوْ بَازِيَّهُ أَوْ صَقْرَهُ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ إِرْسَالِهِ فَأَخَذَ الصَّيْدَ وَجَرَحَهُ<sup>(٢)</sup> [١٣٠/ب] فَمَاتَ<sup>(٣)</sup> حَلَّ أَكْلُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

إذا أكل

الكلب من  
الصيد

(وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ لَمْ يُؤْكَلْ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وَبِالْأَكْلِ صَارَ مُمْسِكًا عَلَى نَفْسِهِ لَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَقَالَ<sup>(٦)</sup> الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿يُؤْكَلُ اعْتِبَارًا بِالْبَازِيِّ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّ أَكْلَ الْبَازِيِّ [م ١٧٧/أ] دَلِيلُ التَّغْلِيمِ وَأَكْلُ الْكَلْبِ دَلِيلُ عَدَمِهِ فَأَنَّى يُقَاسُ بِهِ؟!.

(وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْبَازِيُّ أُكِلَ) لَمَّا مَرَّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ: <sup>(٨)</sup> "لَا يُؤْكَلُ اعْتِبَارًا بِالْكَلْبِ"، وَالْفَرْقُ مَا ذَكَرْنَا.

=

وهو مأثور عن ابن عباس، لم أجده، وانظر الإرواء (١٨٣/٨).

(١) كلمة: "أرسل" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٢) في الشرح المطبوع هنا زيادة: "الكلب" وفي (ص): "فجرحه".

(٣) سقطت من (ص).

(٤) سورة المائدة، آية (٤).

(٥) من قوله: "وإن أكل منه... إلى قوله: أمسكن عليكم" سقط من (ص).

(٦) قوله: "وقال" مكرر في (ص).

(٧) الأم (٢٢٦/٢) وفيه: "ويحتمل القياس أن يأكل وإن أكل منه الكلب من قبل أنه إذا صار معلما صار قتله ذكاة".

(٨) الأم (٢٢٧/٢).

(وَإِنْ أَدْرَكَ الْمُرْسِلُ الصَّيْدَ حَيًّا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُذَكِّيَهُ، فَإِنْ تَرَكَ تَذَكِّيَتَهُ حَتَّى مَاتَ لَمْ يُؤْكَلْ) لِأَنَّهُ قَدَرَ عَلَى الذَّكَاءِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ فَلَا تُجْزئُهُ الْاِضْطِرَّارِيَّةُ.

إذا خنق الكلب الصيد

(وَإِنْ خَنَقَهُ الْكَلْبُ وَلَمْ يَجْرَحْهُ لَمْ يُؤْكَلْ) لِعَدَمِ الذَّكَاءِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالضَّرُورِيَّةِ.

إذا شارك الكلب المعلم

غيره

(وَإِنْ شَارَكَهُ كَلْبٌ غَيْرُ مُعَلَّمٍ، أَوْ كَلْبٌ مَجُوسِيٌّ، أَوْ كَلْبٌ لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ لَمْ يُؤْكَلْ) لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ فَيَغْلِبُ الْحَرَامُ.

ما يحل من الصيد

بالسهم

(وَإِذَا رَمَى الرَّجُلُ سَهْمًا إِلَى صَيْدٍ فَسَمِيَ <sup>(١)</sup> عِنْدَ الرَّمْيِ أَكَلَ مَا أَصَابَهُ إِذَا جَرَحَهُ السَّهْمُ فَمَاتَ) لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كُلُّ مَا أَصْمَيْتَ وَدَغَ مَا أَنْمَيْتَ» <sup>(٢)</sup> وَالْإِصْمَاءُ: أَنْ تَرْمِيَهُ فَتَقْتُلَهُ مَكَانَهُ، وَالْإِنْمَاءُ: أَنْ يَغِيبَ عَنْهُ.

(وَإِنْ أَدْرَكَهُ حَيًّا ذَكَاهُ، وَإِنْ تَرَكَ تَذَكِّيَتَهُ <sup>(٣)</sup> لَمْ يُؤْكَلْ) لِمَا مَرَّ.

(وَإِذَا وَقَعَ السَّهْمُ بِالصَّيْدِ <sup>(٤)</sup> فَتَحَامَلَ حَتَّى غَابَ عَنْهُ وَلَمْ يَزَلْ فِي طَلَبِهِ حَتَّى أَصَابَهُ مَيِّتًا أَكَلَ) لِأَنَّهُ لَمْ يُفَرِّطْ، وَقَدْ جَرَحَهُ فَيَحَالُ الْمَوْتُ إِلَيْهِ ظَاهِرًا.

(وَإِنْ قَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ مَيِّتًا لَمْ يُؤْكَلْ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي

(١) في (ص): "وسمى".

(٢) أخرجه البيهقي في السنن (٢٤١/٩) كتاب الصيد والذبائح، باب الإرسال على الصيد يتوارى عنك ثم تجده مقتولا، مختصرا ومطولا وفيه قصة، وقال: "وقد روي هذا من وجه آخر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعا وهو ضعيف"، وانظر التلخيص الحبير (١٣٦/٤-١٣٧).

(٣) كذا في الشرح المطبوع وفي المتن بالطبعة التزكية وأما في المتن بالطبعة الخامسة ومع شرح اللباب فزيادة: "حتى مات" هنا.

(٤) لم ترد هذه الكمة في المتن بالطبعة الخامسة ولا مع شرح اللباب.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الصيد والذبائح

قَوْل: <sup>(١)</sup> لَا يُؤْكَلُ قَعْدٌ أَوْ لَا، لَاحْتِمَالِ مَوْتِهِ بِسَبَبٍ آخَرَ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ مَوْهُومٌ لَا أَمَارَةٌ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> فَلَا يُعَارِضُ الْجَرَحَ الظَّاهِرَ.

إذا وقع الصيد في  
الماء أو تردى...

(وَأِنْ رَمَى صَيْدًا فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ <sup>(٤)</sup> لَمْ يُؤْكَلْ) لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَاتَ غَرَقًا.  
(وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَعَ عَلَى سَطْحٍ أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ <sup>(٥)</sup> لَمْ يُؤْكَلْ)  
لَاحْتِمَالِ مَوْتِهِ مِنَ التَّرَدَّى.

(وَأِنْ وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ابْتِدَاءً أُكِلَ) لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ سَبَبٌ آخَرُ، وَالْوُقُوعُ: فَلَا مَخْلَصَ مِنْهُ <sup>(٦)</sup>.

التفصيل فيما

أصابه المعراض

(وَمَا أَصَابَ [م ١٧٧/ب] الْمِعْرَاضُ بِعُرْضِهِ لَمْ يُؤْكَلْ وَإِنْ جَرَحَهُ <sup>(٧)</sup> أَكِلَ) لِقَوْلِهِ <sup>(٨)</sup> **لَعَدِيَّ بْنِ حَاتِمٍ** (( إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ وَذَكَرْتَ اللَّهَ فَحَرَقَ فَكُلْ، وَإِنْ أَصَبْتَ بِعُرْضِهِ فَلَا

(١) روضة الطالبين (٢٥٢/٣) وقال: "لم يحل على الصحيح"، وفي المجموع (١١٠/٩) نص على أنه وجهان والمنع أصح..

(٢) كتب تحتها بخط دقيق: "أي علامة".

(٣) في (ص): "موهوم الأمانة عليه"، وهو خطأ.

(٤) كذا في المتن بالطبعة التركيبية، وفي المتون الثلاثة بزيادة: "فمات".

(٥) انفرد الشرح المطبوع بزيادة: "فمات" هنا.

(٦) في (م): "لم يوجد سبب آخر عن الوقوع فلا مخلص منه" وفي (ص): "لم يوجد بسبب آخر والوقوع فلا مخلص عنه".

(٧) كذا في المتون الثلاثة، وفي الشرح المطبوع و(ص) هكذا: "وما أصابه المعراض... وإن جرح أكل"، وفي اللباب أن منع الأكل عند الإصابة بعرضه لكون قتله حيثئذ يثقله، وسيأتي شرح المعراض.

(٨) هو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج - بفتح المهملة وسكون المعجمة آخره - جسيم - الطائي أبو

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الصيد والذبائح

تَأْكُلُ» (١)، وَالْمِعْرَاضُ: عَصَا مُحَدَّدةُ الرَّأْسِ يَعْترِضُ الصَّائِدُ بِهَا الصَّيْدَ، وَالْخَرْقُ: الإِصَابَةُ وَالنَّفُوذُ.

حكم ما

أصاب البندقة

(وَلَا يُؤْكَلُ مَا أَصَابَتِ الْبُنْدُقَةُ إِذَا مَاتَ مِنْهَا) لِأَنَّهُ الطَّيْلَةُ اعْتَبَرَ الْجَرْحَ [ص ١٢٥/أ] فِي حَدِيثِ عَدِيٍّ وَلَمْ يُوجَدْ.

إذا قطع عضوا

من الصيد

(وَإِذَا رَمَى إِلَى صَيْدٍ فَقَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ أَكَلَ) الصَّيْدَ لِأَنَّهُ مُذَكَّى.  
(وَلَا يُؤْكَلُ الْغَضُوءُ) (٢) لِقَوْلِهِ الطَّيْلَةُ: (( مَا أَبِينِ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ )) (٣).  
(وَإِنْ قَطَعَهُ أَثْلَاثًا - وَالْأَكْثَرُ (٤) مِمَّا يَلِي الْعَجْزَ - (٥) أَكَلَ) الْكُلُّ (٦) لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الذَّبْحِ

طريف، صحابي مشهور وكان ممن ثبت في الردة وحضر فتوح العراق وحروب علي، مات سنة (٦٨هـ) وهو ابن (١٢٠ سنة) وقيل ثمانين، انظر تقريب التهذيب (٤٥٧٢).

(١) أصل الحديث متفق عليه من حديث عدي بن حاتم في البخاري (٦٠٤/٩) فتح كتاب الذبائح باب ما أصاب المعراض بعرضه رقم (٥٤٧٧)، ومسلم في صحيحه (٧٣/١٣-٧٩)، ولم أقف على ذكر لفظة الجلالة "الله" فيه - والله أعلم..

(٢) في (ص): "ذلك العضو".

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الحاكم في المستدرک (١٣٨/٤) من حديث أبي سعيد الخدري وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وهو مروي عن غيره من الصحابة بألفاظ مقاربة.

(٤) كذا في سائر النسخ وفي الشرح المطبوع وفي المتن مع شرح اللباب، وأما في المتن بالطبعة التركية: "وأكثر"، وفي الطبعة الخامسة: "أو أكثر"، والأول هو الصواب.

(٥) "العجز" مكتوب تحته بخط صغير: "أي الذنب".

(٦) وردت هذه الكلمة في الشرح المطبوع على أنها من المتن ولا توجد في المتن الثلاثة، وهي موجودة في سائر النسخ الخطية، فهي من الشرح.

وَالنَّحْرُ.

(وَأِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ <sup>(١)</sup> مِمَّا يَلِي الرَّأْسَ <sup>(٢)</sup> [١٣١/أ] لَمْ يُؤْكَلِ الْأَقْلُ) لَأَنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ: (( مَا أُبَيِّنَ مِنَ الْحَيِّ ))، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: <sup>(٤)</sup> يُؤْكَلُ الْجَمِيعُ فِي الْحَالَيْنِ لِوُجُودِ الذَّكَاءِ وَهُوَ الْجَرْحُ، إِلَّا أَنَّ الْجَرْحَ إِنَّمَا يَصِيرُ ذَكَاءً إِذَا اتَّصَلَ بِهِ زُهْوقُ الرُّوحِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَقَبْلَ الزُّهْوقِ: الثُّلُثُ بَائِنٌ مِنْهُ فَكَانَ دَاخِلًا تَحْتَ النَّصِّ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الثُّلُثُ مِمَّا يَلِي الرَّأْسَ حَيْثُ <sup>(٥)</sup> يُؤْكَلُ الْكُلُّ لَأَنَّهُ ذَكَاءٌ حَقِيقَةٌ بِقَطْعِ الْأَوْدَاجِ، إِذْ هِيَ مُتَّصِلَةٌ مِنَ الْقَلْبِ إِلَى الرَّأْسِ، وَلِهَذَا لَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ لَا يُعْتَبَرُ الذَّبْحُ.

حكم صيد  
الجوسي والمرند  
والوثني

(وَلَا يُؤْكَلُ صَيْدُ الْمَجُوسِيِّ) لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ فِي مُنَاكَحَتِهِمْ <sup>(٦)</sup> (و) لَا صَيْدُ <sup>(٧)</sup> (الْمُرْتَدِّ وَالْوَثْنِيِّ) لَأَنَّهُ لَا مِلَّةَ لَهُمَا وَهُمَا أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْمَجُوسِيِّ. (وَمَنْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَهُ وَلَمْ يُشْخِنْهُ <sup>(٨)</sup> وَلَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ <sup>(٩)</sup> حَيْزِ الْاِمْتِسَاعِ فَرَمَاهُ آخِرُ

من رمى صيدا  
وقتله آخر

(١) في (ص) زيادة: "مما يؤكل" في هذا الموضع وهو خطأ.

(٢) في المتون الأربعة هنا زيادة: "أكل الأكثر".

(٣) في الشرح المطبوع: "ولم" وفي المتون الثلاثة: "ولا".

(٤) روضة الطالبين (٢٤٢/٣) وهو وجه في المذهب والأصح فيه أن يحل باقي البدن ويحرم العضو.

(٥) قوله: "حيث" سقط من (ص).

(٦) يشير إلى حديث نكاح المجوس، ورد في الشرح المطبوع في كتاب النكاح (ص ١٧٤) حديث أنه قال ﷺ

في مجوس هجر: (( سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم وأكلي ذبائحهم )).

(٧) هذه الكلمة والتي قبلها وردت في الشرح المطبوع على أنها من المتن ولم ترد في المتون الثلاثة.

(٨) يشخنه: أي ولم يقتله، انظر المعجم الوسيط (٩٤/١).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الصيد والذبائح

فَقَتَلَهُ فَهُوَ لِلثَّانِي) لَأَنَّهُ صِيدَ بَعْدَ فِعْلِ الْأَوَّلِ؛ وَالصَّيْدُ لِمَنْ أَخَذَ (وَيُؤْكَلُ) لَأَنَّ الصَّيْدَ يَحِلُّ بِذِكَاةِ الْاضْطِرَّارِ.

(وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَثَحَنَهُ) أَيِ أضعفه عَنِ النَّفَارِ (فَرَمَاهُ الثَّانِي [م ١٧٨/أ] فَقَتَلَهُ لَمْ يُؤْكَلِ) لَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ صَيْدًا فَلَا يَحِلُّ بِذِكَاةِ الْاضْطِرَّارِ.

(وَالثَّانِي ضَامِنٌ بِقِيمَتِهِ لِلأَوَّلِ) <sup>(١)</sup> غَيْرِ مَا نَقَصَتْهُ جِرَاحَتُهُ <sup>(٢)</sup> لَأَنَّ الْأَوَّلَ مَلَكَهُ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ حَدِّ الصَّيْدِيَّةِ فَيُضْمَنُ الثَّانِي بِالْإِتْلَافِ إِلَّا أَنَّهُ يَضْمَنُ قِيمَتَهُ مَجْرُوحًا بِالْجَرْحِ الْأَوَّلِ لَأَنَّ ذَلِكَ حَصَلَ بِفِعْلِ الْمَالِكِ.

ما يجوز صيده

من الحيوان

(وَيَجُوزُ اصْطِيَادُ مَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانَ وَمَا لَا يُؤْكَلُ) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ

فَاصْدُوا﴾ <sup>(٣)</sup>.

حكم ذبيحة

المسلم والكتابي

(وَذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ وَالْكَتَابِيِّ حَلَالٌ) أَمَّا الْمُسْلِمُ فَلَا شُبْهَةَ فِيهِ <sup>(٤)</sup>، وَأَمَّا الْكَتَابِيُّ فَلَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ﴾ <sup>(٥)</sup>.

=

(٩) في (ص): "من".

(١) في الشرح المطبوع: "والثاني ضامن بقيمة الأول" وهو خطأ والصواب ما في الأصل حيث توافقه المتنون الثلاثة مع أن المتن بالطبعة التركية فيه: "بقيته" وهو صواب أيضا.

(٢) في (ص): "والثاني ضامن للأول قيمة ما نقصته جراحته".

(٣) سورة المائدة، آية (٢).

(٤) قوله: "فيه" سقط من (ص).

(٥) سورة المائدة، آية (٥).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الصيد والذبايح

حكم ذبيحة

المجوسي والمرتد

والوثني والمحرّم

(وَلَا يُؤْكَلُ ذَبِيحَةُ الْمَجُوسِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَالْوَثْنِيِّ) لَمَّا مَرَّ، (و) لَا ذَبِيحَةَ <sup>(١)</sup> (الْمُحْرِمِ) مِنَ الصَّيْدِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى ذَبِيحَتَهُ قَتْلًا بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ <sup>(٢)</sup>.

ترك الذابح

التسمية عمدا

(وَإِنْ تَرَكَ الذَّابِحُ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا فَالذَّبِيحَةُ <sup>(٣)</sup> مَيْتَةٌ لَا <sup>(٤)</sup> تُؤْكَلُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ <sup>(٥)</sup> الْآيَةُ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ.

(وَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا أَكَلَ) لِقَوْلِهِ <sup>(٦)</sup> تَعَالَى: «اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ كُلِّ مُسْلِمٍ» <sup>(٦)</sup> وَلِأَنَّ النَّاسِيَّ مَعْدُورٌ بِخِلَافِ الْعَامِدِ، وَالْحَقُّ الشَّافِعِيُّ <sup>(٧)</sup> [ص ١٢٥/ب] الْعَامِدَ بِالنَّاسِي، وَمَالِكٌ: النَّاسِي <sup>(٨)</sup> بِالْعَامِدِ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ.

(١) جاءت هذه الكلمة والتي قبلها في الشرح المطبوع على أنها من المتن ولم ترد في المتن الثلاثة فهي من الشرح.

(٢) سورة المائدة، آية (٩٥).

(٣) انفرد الشرح المطبوع بورود هذه الكلمة فيه هكذا: "فذبيحته".

(٤) في (ص): "لم".

(٥) سورة الأنعام، آية (١٢١).

(٦) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه الدارقطني (٢٩٥/٤) رقم (٩٤) بلفظ: «اسم الله على كل مسلم»

وقال: "مروان بن سالم ضعيف"، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٤٠/٩)، وقال: "مروان بن سالم الجزري

ضعيف، ضعفه أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما، وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد"، وخلاصة القول أنه لم

يثبت عن النبي صلّى الله عليه وآله مرفوعا، وقد صحح البيهقي وقفه على ابن عباس رضي الله عنه، انظر التلخيص الحبير (١٣٧/٤)،

نصب الراية (١٨٣/٤)، والإرواء (١٦٩/٨-١٧١).

(٧) روضة الطالبين (٢٠٥/٣) وقال: "لكن تركها عمدا مكروه على الصحيح".

(٨) كلمة: "ومالك: الناسي" كررها الناسخ ووضع خطأ على الأولى منها إشارة لإلغائها.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الصيد والذبائح

موضع الذبح

(وَالذَّبْحُ فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: (( الذَّكَاةُ مَا بَيْنَ اللَّبَّةِ وَاللَّحْيَيْنِ )) <sup>(١)</sup>، وَاللَّبَّةُ:

العروق التي

أَعْلَى الصَّدْرِ، وَاللَّحْيَانِ: عَظْمَا الذَّقَنِ.

تقطع في الذبح

(وَالْعُرُوقُ الَّتِي تُقَطَّعُ فِي الذَّكَاةِ) <sup>(٢)</sup> أَرْبَعَةٌ: الْخُلُقُومُ، وَالْمَرِيءُ، وَالْوَدَجَانِ <sup>(٣)</sup> لِقَوْلِهِ

ﷺ: (( كُلُّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَأَفْرَى <sup>(٤)</sup> الْأَوْدَاجَ )) <sup>(٥)</sup> سَمِيَ الْجَمِيعَ أَوْدَاجاً عَلَى سَبِيلِ

(١) أخرجه الدراقطني في السنن (٢٨٣/٤) رقم (٤٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: بعث رسول الله ﷺ

بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أورك يصيح في فجاج منى: (( أَلَا إِنَّ الذَّكَاةَ فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ ))، قال

الزيلعي في نصب الراية: "قال في التنقيح: هذا إسناد ضعيف بمرّة، وسعيد بن سلام أجمع الأئمة على ترك

الاحتجاج به..." وقال ابن حجر: "إسناده واه"، أما لفظ المصنف فقد قال عنه الزيلعي: "غريب بهذا اللفظ"

وقال ابن حجر: "لم أجده"، وقد أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٩٥/٤) رقم (٨٦١٤، ٨٦١٥) موقوف

على عمر وابن عباس، وعلقه البخاري عن ابن عباس وصححه الحافظ في الفتح (٦٤٠/٩-٦٤١)، وقال

الألباني عن أثر عمر: "وهذا إسناد يحتمل التحسين، رجاله ثقات غير فرافصة وهو ابن عمير الحنفي المدني" انظر

الإرواء (١٧٦/٨).

(٢) كلمة: "الذكاة" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٣) هنا زيادة في المتن الأربعة هكذا: "فإذا قطعها حل الأكل" ففي الشرح المطبوع (ص ٢٦١) وفي (ص ١١٥)

وفي (ص ١٥١)، وفي (٢٢٦/٣).

(٤) في (ص): "أفراه"، وكلمة: "وأفرى" مطموس بعضها في الأصل وواضح في بقية النسخ.

(٥) هو ملفق من حديثين كما قال الزيلعي في نصب الراية (١٨٦/٤) الأول متفق عليه من حديث رافع بن خديج

بلفظ: (( كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكُونُ فِي الْمَغَازِي فَلَا تَكُونُ مَعَنَا

مُدَى، فَقَالَ: مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا )) أخرجه البخاري (٦٣٨/٩) رقم (٥٥٠٩)،

كتاب الذبائح والصيد، باب ما نذّ من البهائم فهو بمنزلة الوحش (٦٣٨/٩) رقم (٥٥٠٩) وصحيح مسلم،

كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم (١٢٢/١٣-١٢٣)، والثاني عنه أيضا بلفظ: (( سَأَلْتُ

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الصيد والذبائح

التَّغْلِيْبِ كَالْقَمَرَيْنِ وَالْعُمَرَيْنِ، وَالْإِنْهَارُ: التَّسْيِيلُ، وَالْإِفْرَاءُ: الْقَطْعُ، فَصَارَ الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> مَحْجُوجاً بِهِ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ<sup>(٢)</sup> [١٣١/ب] أصلاً، وَيَكْفِي قَطْعُ الْمَرِيءِ وَالْحَلْقُومِ.

(وَأِنْ قَطَعَ أَكْثَرَهَا فَكَذَلِكَ)<sup>(٣)</sup> يَعْنِي أَيُّ الثَّلَاثَةِ [م ١٧٨/ب]<sup>(٤)</sup> لِأَنَّ لِأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ.

(وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ<sup>(٥)</sup> يُعْتَبَرُ قَطْعُ الْحَلْقُومِ وَالْمَرِيءِ وَاحِدَ الْوَدَجَيْنِ) لِأَنَّ كُلَّ عِرْقٍ فِيهِ

رسول الله ﷺ عن الذبح بالليطة، فقال: كل ما أفرى الأوداج إلا سناً أو ظفراً)) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف وفيه الراوي عن رافع لم يذكر (٣٨٩/٥)، وأخرجه الطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد وقال الهيثمي (٣٤/٤): "فيه علي بن يزيد وهو ضعيف وقد وثق"، والأوداج واحدها: ودج، وهي ما أحاط بالعنق من العروق التي يقطعها الذابح، النهاية (١٦٥/٥).

(١) روضة الطالبين (٢٠٢/٣) حيث نص على أنه مستحب، وكذا في مغني المحتاج (٢٧٠/٤).

(٢) "الودجين" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

(٣) هنا زيادة في المتن الأربعة هكذا: "عند أبي حنيفة".

(٤) في (م) و (ص): "يعين أيُّ الثلاثة كان".

(٥) كنا في الشرح المطبوع (ص ٢٦١) وفي المتن الثلاثة: "وقال أبو يوسف ومحمد" وقد علق عليه المرغيناني في الهداية بقوله: "المشهور في كتب أصحابنا أن هذا هو قول أبي يوسف وحده" وانظر الجوهرة النيرة (٢٨٦/٢)، وانظر قول أبي يوسف في بداية المبتدي (٢١٨/١) وجعله قولاً للصاحين، وفي الهداية (٦٥/٤): "هكذا ذكر القدوري - رحمه الله - الاختلاف في مختصره، والمشهور في كتب مشايخنا أن هذا قول أبي يوسف - رحمه الله - وحده".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الصيد والذبايح

مَعْنَى مَخْصُوصٌ، فَإِنَّ الْحُلُقُومَ مَجْرَى النَّفْسِ، وَالْمَرِيءُ مَجْرَى الطَّعَامِ، وَالْوَدَجَانِ (١) (٢)  
مَجْرَى الدَّمِ، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا يُنُوبُ عَنِ الْآخَرِ (وَمُحَمَّدٌ) (٣) يَعْتَبَرُ قَطْعَ الْأَكْثَرِ مِنْ كُلِّ  
وَاحِدٍ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ عِرْقٌ عَاشَ الْحَيَوَانُ أَكْثَرَ مِمَّا يَعِيشُ الْمَذْبُوحُ فَكَانَ ذَبْحًا نَاقِصًا.

وسيلة الذبح

(وَيَجُوزُ الذَّبْحُ بِاللِّيطَةِ وَالْمَرْوَةِ) (٤) وَيَكُلُّ شَيْءٍ أَنْهَرَ الدَّمَ (٥) إِلَّا السِّنَّ الْقَائِمَ وَالظُّفْرَ  
الْقَائِمَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَأَفْرَى الْأَوْدَاجِ إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ فَإِنَّهُمَا مُدَى (٦)  
الْحَبْشَةِ» (٧) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: (٨) «لَا يَجُوزُ بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ» (٩) وَإِنْ كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ، لَمَا ذَكَرْنَا

(١) في (ص): "الودجين"، باعتباره معطوفا على اسم (إن)، وما في الأصل مُسْتَأْنَفٌ؛ مبتدأ مرفوع.

(٢) في هذا الموضع من (ص) أفحمت جملة: "لأن كل عرق" وضرب عليها بخط يعترض أعالي الحروف، فاشتبهت بالمتن.

(٣) جعلت "محمد" من المتن بناء على ما سبق بيانه وهو أن القدوري جعل قوله وقول أبي يوسف واحدا، وتصرف الشارح بفصل قول محمد، وقد أحسن الشارح في ذلك، وقد زادت كلمة: "عند" في الشرح المطبوع قبل "محمد" وهو منفرد بها دون سائر النسخ الخطية، وانظر قول محمد في حاشية ابن عابدين (٦/٢٦٥).

(٤) كتب تحتها: "الحجر الأبيض كالسكين يذبح بها، والليطة: قشر القصبه كما في القاموس (ل ي ط) ص ٨٨٦  
(٥) كنا في سائر النسخ وقد زاد الشرح المطبوع جملة: "وأفرى الأوداج" وهي ثابتة في ثلاث نسخ خطية هي:  
نسخة (هـ) (١٨٨/ب)، نسخة (أ) (١٨١/أ)، نسخة م (١٧٨/ب) وقد جاءت في الشرح المطبوع على أنها  
من المتن إلا أن المتن الثلاثة حلت منها، فالأظهر أنها من الشرح.

(٦) كتب تحتها بخط صغير: "أي السكين".

(٧) هو نف

س حديث رافع بن خديج السابق.

(٨) الوسيط (٧/١١٢).



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الصيد والذبائح

مِنَ الْحَدِيثِ آتِياً<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ الْقَائِمَ مِنْهُمَا لِأَنَّهُ سَمِيَ<sup>(٢)</sup> مُدَى الْحَبْشَةِ وَهُمْ يَفْعَلُونَ بِالْقَائِمِ إِظْهَاراً لِلْجَلْدِ.

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجَدَّ الذَّبِيحُ شَفْرَتَهُ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الْقَتْلِ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُجَدَّ أَحَدُكُمُ شَفْرَتُهُ وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتُهُ))<sup>(٣)</sup>.

من قطع الرأس

عند الذبح

حكم الشاة

المذبوحة من

القفاة

(وَمَنْ بَلَغَ بِالسَّكِينِ<sup>(٤)</sup> النَّخَاعَ أَوْ قَطَعَ الرَّأْسَ كُرْهَ لَهُ ذَلِكَ) لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةً أَلَمْ يَغْيِرْ حَاجَةً (وَتُؤْكَلُ ذَبِيحَتُهُ)<sup>(٥)</sup> لِحُصُولِ الذَّكَاءِ التَّامَّةِ.

(وَإِنْ ذَبَحَ الشَّاةَ مِنْ قَفَاهَا فَإِنْ بَقِيَتْ<sup>(٦)</sup> حَيَّةٌ حَتَّى قَطَعَ الْعُرُوقَ جَازَ) لِحُصُولِ الذَّكَاءِ (وَيُكْرَهُ) لِرِزَادَةٍ<sup>(٧)</sup> أَلَمْ يَغْيِرْ فَائِدَةً.

(وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ قَطْعِ الْعُرُوقِ لَمْ تُؤْكَلْ) لِأَنَّ الذَّكَاءَ الْاِخْتِيَارِيَّةَ لَمْ تَوْجَدْ.

١٠

=

(٩) من قوله: "فإنهما مدى الحبشة" إلى هذا الموضع سقط من نسخة (م).

(١) قوله: "آتياً" سقط من (ص).

(٢) في (م): "استنى".

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٠٦/١٣) كتاب الصيد والذبائح باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة.

(٤) في (ص): "السكين"، ولعله بتشديد "بلغ".

(٥) في (ص): "الذبيحة".

(٦) في (ص): "فبقيت".

(٧) هذه الكلمة والتي قبلها ألحقنا بالهامش وبجوارهما (صح).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الصيد والذبائح

ذكاة الصيد

المستأنس

ذكاة ما توحش من النعم

ما يستحب فيه النحر

وما يستحب فيه الذبح

ذكاة الجنين

(وَمَا اسْتَأْنَسَ مِنَ الصَّيْدِ فَذَكَاتُهُ ذَبْحُهُ) لِزَوَالِ الضَّرُورَةِ الْمُقِيمَةِ لِلجَرْحِ مَقَامَ الذَّبْحِ.  
(وَمَا تَوَحَّشَ مِنَ النِّعَمِ فَذَكَاتُهُ الْعَقْرُ<sup>(١)</sup> وَالْجَرْحُ) لَمَّا رُوِيَ أَنَّ بَعِيرًا مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَذَّ<sup>(٢)</sup> فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ [ص ١٢٦/أ] فَقَالَ السَّيِّدُ [م ١٧٩/أ]: ((إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ فَإِذَا صَنَعْتَ هَكَذَا فَاصْنَعُوا بِهَا هَكَذَا))<sup>(٣)</sup> وَالْأَبُودُ: التَّوَحُّشُ<sup>(٤)</sup>.  
(وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ، فَإِنْ ذَبَحَهَا جَازَ وَيُكْرَهُ، وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الذَّبْحُ فَإِنْ نَحَرَهُمَا جَازَ وَيُكْرَهُ) أَمَّا الْأَسْتِحْبَابُ فَقَدْ مَرَّ فِي الْحَجِّ<sup>(٥)</sup> وَأَمَّا الْجَوَازُ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَلِحُصُولِ الْمُقْصُودِ مَعَ مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ.

(وَمَنْ نَحَرَ نَاقَةً أَوْ ذَبَحَ بَقْرَةً أَوْ شَاةً فَوَجَدَ فِي بَطْنِهَا جَنِينًا مَيِّتًا لَمْ يُؤْكَلْ؛<sup>(٦)</sup> أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرْ لَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ الذَّكَاءُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ وَلَا الْاضْطِرَّارِيَّةُ، وَمَا رُوِيَ أَنَّهُ السَّيِّدُ قَالَ: ((

(١) أصل العقر ضرب قوائم البعير - أو الشاة - بالسيف وهو قائم... ثم اتسع في العقر حتى استعمل في القتل والهلاك، النهاية (٢٧١/٣-٢٧٢).

(٢) نذ: شرد وذهب على وجهه، النهاية (٣٥/٥).

(٣) الحديث متفق عليه من حديث رافع بن خديج، أخرجه البخاري في صحيحه في عدة مواضع منها (١٨١/٣) كتاب الشركة باب قسمة الغنائم، ومسلم (١٢٥/١٣) كتاب الأضاحي باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم....

(٤) في (ص): "وَلِأَبُودَ"، وفي (م): "وَالْأَوَابِدُ: التَّوَحُّشُ" وهو خطأ لعدم التناسب بين المفسر والمفسر به.

(٥) في الشرح المطبوع (ص ٨٧).

(٦) زاد في الشرح المطبوع هنا كلمة: "سواء" على أنها من المتن ولم ترد في المتون الثلاثة فالأظهر أنها من الشرح، وقد خلت منها سائر النسخ الخطية.

ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ ((<sup>(١)</sup> مَعْنَاهُ، كَذَكَاءِ أُمِّهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٢)</sup>: ﴿فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾  
(٣).

(وَقَالَا) <sup>(٤)</sup> وَالشَّافِعِيُّ: <sup>(٥)</sup> إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ يُؤْكَلُ <sup>(٦)</sup> لِلْحَدِيثِ <sup>(٧)</sup>، وَلَآئِنَّهُ تَبَعَ لِلْأُمِّ فِي جَمِيعِ  
أَحْكَامِهَا.

تحريم كل ذي

ناب من

السباع...

«وَلَا يُجُوزُ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ» لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «  
نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ»<sup>(٨)</sup>، وَالشَّافِعِيُّ

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٢/٣) رقم (٢٨٢٧) كتاب الضحايا باب ما جاء في ذكاة الجنين ذكاة أمه، والترمذي (٦٠/٤) رقم (١٤٧٦) كتاب الصيد باب ذكاة الجنين ذكاة أمه وقال: "حديث حسن صحيح، وقد روي من غير هذا الوجه عن أبي سعيد"، وابن ماجه (١٠٦٧/٢) رقم (٣١٩٩) في كتاب الذبائح باب في ذكاة الجنين ذكاة أمه، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال الزيلعي في نصب الراية (١٨٩/٤): "قال المنذري: إسناده حسن، ويونس وإن تكلم فيه فقد احتج به مسلم في صحيحه"، قلت: والحديث مروي عن جمع كثير من الصحابة وقد صححه الألباني في الإرواء (١٧٢/٨)، وذكر طرق الزيلعي في الموضع السابق.

(٢) في (ص): "لقوله تعالى".

(٣) سورة الواقعة، آية (٥٥).

(٤) بداية المبتدي (٢١٩/١)، الهداية (٦٧/٤).

(٥) روضة الطالبين (٢٢٦/٣)، المجموع (٢٦٠/٨).

(٦) في الشرح المطبوع (ص ٢٦٢) جاءت جملة: "وقالا" وجملة: "إذا تم خلقه أكل" على أنها من المتن وقد خلت منها المتون الثلاثة.

(٧) كلمة: "للحديث" مطموس أولها وواضحة في بقية النسخ.

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه (٨٣/١٣) مع شرح النووي كتاب الصيد والذبائح باب تحريم أكل كل ذي ناب

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الصيد والذبائح

حكم الثعلب  
والضبع

(١) خَالَفَ النَّصَّ فِي إِبَاحَةِ الضَّبْعِ [١٣٢/أ] وَالثَّعْلَبِ، مُتَمَسِّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ

الطَّيْبَاتِ﴾ (٢) وَلَا نَعْلَمُ طَيِّبًا يَنْشَأُ مِنْ أَكْلِ الْمَوْتَى وَالْجَيْفِ، كَيْفَ وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّيْبَاتِ فِي الْآيَةِ الشُّحُومَ الَّتِي حُرِّمَتْ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَبِالْخَبَائِثِ الْخِنْزِيرُ وَالْمَيْتَةُ فَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهَا.

حكم غراب  
الزرع والغراب  
الأبقع

(وَلَا بَأْسَ بِغُرَابِ الزَّرْعِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِذِي مَخْلَبٍ وَلَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ وَيُسْتَأْنَسُ كَمَا يُسْتَأْنَسُ الْحَمَامُ.

(وَلَا يُؤْكَلُ الْأَبْقَعُ الَّذِي يَأْكُلُ الْجَيْفَ) لِأَنَّهُ مِنَ الْفَوَاسِقِ الَّتِي يُقْتَلَنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ عَلَى مَا مَرَّ (٣).

كراهية الضبع  
والضئب  
والثعلب  
والحشرات

(وَيُكْرَهُ أَكْلُ الضَّبْعِ وَالضَّبِّ) وَالثَّعْلَبِ (٤) (وَالْحَشَرَاتِ كُلِّهَا) لِأَنَّ الْحَشَرَاتِ كُلَّهَا مِنَ الْخَبَائِثِ، وَقَالَ الْعَلَمَاءُ فِي الضَّبِّ: «إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِيخَتْ» (٥) دَوَابًّا، وَإِنِّي (٦) لَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ (٧)، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ (٨) لَا يُكْرَهُ أَكْلُ الضَّبِّ وَالْقَنْفُذِ وَابْنِ عَرَسٍ

من السباع وكل ذي مخلب من الطير.

(١) الأم (٢/٢٤٢).

(٢) سورة الأعراف، آية (١٥٧).

(٣) في الشرح المطبوع (ص ٨٣) في كتاب الحج باب الجنائيات في الحج.

(٤) انفرد الشرح المطبوع بجعل هذه الكلمة من المتن وقد خلت منها المتن الثلاثة.

(٥) صورتها في (ص): "مسيحت".

(٦) في (ص): "وإن" وهي خطأ.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الصيد والذبائح

(١)، لما رُوِيَ أَنَّهُ أُكِلَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٢) إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ؛ وَلَأنَّهُ مُبَيِّحٌ (٣) وَمَا ذَكَرْنَاهُ مُحَرَّمٌ فَلَا أَخْذَ بِهِ أَوَّلَى.  
(وَلَا يُجُوزُ أَكْلُ لَحْمِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَالْبِغَالِ) لِأَنَّ مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَادَى يَوْمَ خَيْبَرَ: «أَلَا إِنَّ لَحْمَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَخَيْلَهَا وَبِغَالَهَا حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (٤).

تحريم لحوم  
الحمر الأهلية  
والبغال

=

(٧) لم أقف عليه بهذا اللفظ وفي مسلم (١٠٣/١٣) كتاب الصيد والذبائح باب إباحة الضب بلفظ: «أَنْ أَعْرَابِيَا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فِي غَائِطٍ مُضْبَّةٍ وَإِنَّهُ عَامَّةٌ طَعَامُ أَهْلِي، قَالَ: فَلَمْ يَجِبْهُ، فَقُلْنَا: عَاوَدَهُ، فَعَاوَدَهُ فَلَمْ يَجِبْهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّلَاثَةِ فَقَالَ: يَا أَعْرَابِي إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سَبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ دَوَابَّ يَدْبُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا أُدْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا فَلَسْتَ آكَلَهَا وَلَا أَنْهَى عَنْهَا»، وانظر المسند (٥٥/١٧).

(٨) الأم (٢٤٢/٢)، وانظر المذهب (٢٤٧/١).

(١) ابن عرس: - بالكسر - دَوِيَّةٌ تشبه الفأرة، المصباح المنير (ص ٤٠٢).

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري (٦٦٣/٩) كتاب الذبائح والصيد باب الضب، ومسلم (٩٩/١٣-١٠٠) كتاب الصيد والذبائح باب إباحة الضب.

(٣) في (ص): "مبيحا" وهو خطأ.

(٤) أخرجه بتمام القصة أبو داود (١٥١/٤) رقم (٣٧٩٠) كتاب الأطعمة باب في أكل لحوم الخيل، وابن ماجه مختصرا (١٠٦٦/٢) رقم (٣١٩٨) كتاب الذبائح باب لحوم البغال، والنسائي (٢٠٢/٧) رقم (٤٣٣١)، قال الزيلعي في نصب الراية (١٩٨/٤): "حديث خالد بن الوليد متكلم فيه إسنادا وممتنا"، ونقل الدارقطني (٢٨٧/٤) عن موسى بن هارون قوله: "هذا حديث ضعيف"، ونقل الحافظ في الفتح (٦٥٢/٩) تضعيفه عن جمع من الحفاظ، وقال الألباني في الإرواء: "وأما حديث تحريم الخيل والبغال فلا يصح إسناده".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الصيد والذبائح

حكم لحم

الفرس

(وَيُكْرَهُ أَكْلُ لَحْمِ الْفَرَسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) لَمَّا رَوَيْنَاهُ الْآنَ، (وَقَالَا) <sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيُّ: <sup>(٢)</sup>

(لَا يُكْرَهُ) لِقَوْلِ جَابِرٍ: (( أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [ص ١٢٦/ب] لَحْمَ الْخَيْلِ وَنَهَانَا عَنْ لَحْمِ

جواز لحم

الأرنب

الْحُمْرِ)) <sup>(٣)</sup>.

(وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْأَرْنَبِ) لحديث عَمَّارٍ <sup>(٤)</sup>: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَهْدَى لَنَا أَعْرَابِيٌّ

ما تطهره

الذكاة

أَرْنَبَةً مَشْوِيَةً فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: (( كُلُّوا )) <sup>(٥)</sup>.

٥

(١) بداية المبتدي (٢١٩/١)، الهداية (٦٨/٤)، حاشية ابن عابدين (٣٠٥/٦)، ولفظهم: "يكره لحم الفرس عند أبي حنيفة".

(٢) المجموع (٥/٩).

(٣) حديث جابر - وهو عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، صحابي جليل، كان آخر من شهد بيعة العقبة وشهد الخندق وبيعة العقبة، وتوفي سنة (٧٨هـ) تذكروا الحفاظ (٤٣/١) - في لحوم الخيل متفق عليه أخرجه البخاري (٩٤٨/٩) رقم (٥٥٢٠)، ومسلم (٩٥/١٣) ولفظ مسلم أقرب إلى لفظ المصنف وفيه: (( أَكَلْنَا مِنْ خَيْرِ الْخَيْلِ وَحَمْرِ الْوَحْشِ وَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحَمَارِ الْأَهْلِيِّ ))، ولم أقف على النهي العام عن لحوم الحمير إلا في الحديث السابق أما حديث جابر ففيه التفصيل بين الأهلي والوحشي - والله أعلم -.

(٤) الحديث كما سيأتي من حديث أبي هريرة والله أعلم.

(٥) قال الزيلعي: "كأنهما حديثان، فالأول رواه البخاري في صحيحه... والحديث الثاني رواه النسائي في سننه"، وهو في البخاري (٦١٢/٩) رقم (٥٤٨٩) من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ: ((أَنفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعُوا عَلَيْهَا حَتَّى غَلَبُوا، فَسَعَيْتُ عَلَيْهَا حَتَّى أَخَذْتُهَا، فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ، فَبَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِوَرَكَيْهَا أَوْ فَخْذَيْهَا فَقَبِلَهُ))، والثاني في النسائي (١٩٦/٧) رقم (٤٣١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ بأرنب قد شواها فوضعها بين يديه فأمسك رسول الله ﷺ فلم يأكل وأمر القوم أن يأكلوا وأمسك الأعرابي فقال له رسول الله ﷺ: (( مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَأْكُلَ؟ )) قال: إني أصوم ثلاثة

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الصيد والذبائح

(وَإِذَا ذُبِحَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَهَّرَ لَحْمُهُ وَجِلْدُهُ) لِزَوَالِ الرُّطُوبَاتِ وَالْدُّسُومَاتِ  
النَّجَسَةِ بِالدَّكَاءِ (إِلَّا الْآدَمِيَّ) لِشَرْفِهِ (وَالْخَنَزِيرَ) لِخُبْثِهِ <sup>(١)</sup> عَلَى مَا مَرَّ فِي الطَّهَارَةِ.  
مَا يُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانَ الْمَاءِ إِلَّا السَّمَكُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَحْمَ خَنَزِيرٍ﴾ <sup>(٢)</sup> وَهُوَ عَامٌّ  
فَيَتَنَاوَلُ الْبَرِّيَّ وَالْبَحْرِيَّ، وَأَمَّا السُّلْحَفَةُ وَالسَّرَطَانُ وَالضَّفَدَعُ فَمِنْ الْخَبَائِثِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا  
رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الضَّفَدَعِ يُجْعَلُ شَحْمُهُ فِي الدَّوَاءِ فَقَالَ: «خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ»  
«(٣)»، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup> يَحِلُّ جَمِيعُ صَيْدِ الْبَحْرِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» <sup>(٥)</sup>، وَنَحْنُ

أيام، قال: (( إن كنت صائما فصم الغر ))، قال ابن حبان بعد ذكر طريقه: "والطريقان محفوظان".

(١) وردت جملة في الشرح المطبوع بعد هذه الكلمة وهي: "فإن الذكاة لا تعمل فيها" وقد ثبتت في المتون الثلاثة بضمير التثنية.

(٢) سورة الأنعام، آية (١٤٥).

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ والذي يبدو لي أنه ملفق من حديثين:

الأول: (( أن طيبيا سأل النبي ﷺ عن الضفدع يجعلها في دواء فنهاه النبي ﷺ عن قتلها ))،  
أخرجه أبو داود (٢٠٤/٤) رقم (٣٨٧١)، والنسائي (٢١٠/٧) رقم (٤٣٥٥)، والحاكم في المستدرک  
(٤١١/٤) وقال: "هذا حديث صحيح ولم يخرجاه"، وأحمد في المسند (٣٦/٢٥) رقم (١٥٧٥٧) وصحح  
إسناد المحقق، كلهم من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي، وإسناده رجاله ثقات غير سعيد بن خالد نقل عن  
النسائي تضعيفه له ولم يثبت، وقد رجح ابن حجر أنه صدوق كما في التقريب.

الثاني: عن أبي هريرة قال: (( نهى رسول الله ﷺ عن الدواء الخبيث ))، أخرجه أحمد في المسند  
(٤١٦/١٣) رقم (٨٠٤٨) وحسن إسناده المحقق.

(٤) الأم (١٤٦/٧).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الصيد والذبائح

نَحْمِلُهُ عَلَى السَّمَكِ لِقَوْلِهِ صَلَّى: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، أَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ <sup>(١)</sup> وَالطَّحَالُ <sup>(٢)</sup>».

كراهية أكل

(وَيُكْرَهُ أَكْلُ) السَّمَكِ (الطَّافِي) لِقَوْلِهِ صَلَّى: «مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ وَمَا طَفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ» <sup>(٣)</sup>.

السّمك الطافي

(وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الْجَرِيثِ <sup>(٤)</sup> وَالْمَارْمَاهِي <sup>(٥)</sup>) لِأَنَّهُمَا نَوْعَانِ مِنَ السَّمَكِ فَيَتَنَاوَلُهُمَا

٥

=

(٥) أخرجه أبو داود (٦٤/١) رقم (٨٣) كتاب الطهارة باب الوضوء بماء البحر، والنسائي (٥٠/١) رقم (٥٩) كتاب الطهارة باب ماء البحر، وابن ماجه (١٣٦/١) رقم (٣٨٦)، والترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٦٧)، وبحق المسند (١٧١/١٢).

(١) في (ص): "الكبد".

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٠٧٣/٢) رقم (٣٢١٨)، كتاب الصيد، باب صيد الحيتان والجراد، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢١٦/٢) رقم (٢٦٠٧)، وأحمد في المسند (١٥/١٠-١٦) رقم (٥٧٢٣) وصححه المحقق، روي مرفوعاً وموقوفاً، قال ابن القيم في زاد المعاد (٣٩٢/٣): "حديث حسن، وهذا الموقوف في حكم المرفوع، لأن قول الصحابي: أحل لنا كذا وحرم علينا، ينصرف إلى إحلال النبي صلى الله عليه وسلم وتحريمه".

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٥/٤) رقم (٣٨١٥)، كتاب الأطعمة، باب أكل الطافي من السمك وأعله بالوقف فقال: "روى هذا الحديث سفيان الثوري وأيوب وحماد عن أبي الزبير أوقفوه على جابر، وقد أسند هذا الحديث أيضاً من وجه ضعيف، عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم"، وابن ماجه (١٠٨١/٢) رقم (٣٢٤٧)، كتاب الصيد، باب الطافي من صيد البحر، وفيه أيضاً عن أبي الزبير وهو مدلس، وقد روي من وجه آخر أيضاً مرفوعاً أخرجه الدارقطني (٢٦٧/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٦/٩)، وأعله الدارقطني بقوله: "تفرد به عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب، وعبد العزيز ضعيف، لا يحتج به".

(٤) الجرث: ضرب من السمك مُدَوَّر، ويُقال له الجري، كما في اللباب ٢٣١/٣.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الصيد والذبائح

النص<sup>(١)</sup>.

(وَيَجُوزُ أَكْلُ الْجَرَادِ وَلَا ذَكَاةَ لَهُ) لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

=

(٥) ضرب من السمك في صورة الحية، كما في الباب، وأما في النهاية ٢٥٤/١ فجعل هذه تسمية للجريت نفسه؛ بالفارسية .

(١) كلمة "النص" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

## [١٣٢/ب] كتاب الأضحية<sup>(١)</sup>

حكم الأضحية

وشروط

وجوبها

(الأضحية واجبة على كل حرٍّ مسلمٍ مُقيمٍ مُوسرٍ في يومٍ الأضحى) لقوله **الطحاوي**: «مَنْ كَانَ لَهُ يَسَارٌ وَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّنًا»<sup>(٢)</sup> وَالتَّهْدِيدُ لَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٣)</sup> - وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ -<sup>(٤)</sup> أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِقَوْلِهِ **الطحاوي**: «ثَلَاثٌ كُتِبْنَ عَلَيَّ وَلَمْ تُكْتَبْ عَلَيْكُمُ الْأُضْحِيَّةُ وَالْوِتْرُ وَرَكَعَتَا الضُّحَى»<sup>(٥)</sup> وَنَحْنُ نَقُولُ بِمُوجِبِهِ فَإِنَّ الْمَكْتُوبَةَ هِيَ الْفَرِيضَةُ الَّتِي ثَبَتَ لُزُومُهَا بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ،<sup>(٦)</sup>

(١) الأضحية: بضم الهمزة وكسرهما، واحدة الأضاحي وهي ما يذبح من إبل وبقر وغنم أهلية أيام النحر بسبب العيد تقرباً إلى الله تعالى، ويقال في الأضحية ضحية وجمعها ضحايا، انظر معوفة أولى النهي (٥١٥/٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٠٤٤/٢) رقم (٣١٢٣)، كتاب الأضاحي، باب الأضاحي واجبة هي أم لا؟ عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «(مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّنًا)»، والحاكم في المستدرک (٢٣٢/٤) وقال: "أوقفه عبد الله بن وهب إلا أن الزيادة من الثقة مقبولة وأبو عبد الرحمن المقرئ فوق الثقة"، وقد حسنه الألباني في صحيح ابن ماجه (١٩٩) رقم (٢٥٣٢)، إلا أن مدار طرقه على عبد الله بن عياش متكلم فيه وقد قال الحافظ: "صدوق يغلط"، ولهذا قال الحافظ في الفتح (٣/١٠): "رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه، والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره"، وضعفه أيضاً محقق المسند (٢٤/١٤) وحسنه في تحقيق زاد المعاد (٣٢٤/٢).

(٣) مغني المحتاج (٢٨٣/٤)، إعانة الطالبين (٣٥٧/٣).

(٤) الهداية (٧٠/٤).

(٥) محيت هذه الكلمة من الأصل وكتب في مقابلها بالهامش "الضحى" وبجوارها (صح) وفي الشرح المطبوع (ص ٢٦٣) في محلها "الفجر" وكذلك في (م).

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٤٨٥) رقم (٢٠٥٠) بلفظ: «ثلاث هن علي فرائض وهن لكم

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأضحية

وَالْوَاجِبُ مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ مَظْنُونٍ <sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْحُرِّيَّةُ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْمَالُ <sup>(٢)</sup> وَالْعَبْدُ لَا مَالَ لَهُ.

(وَعَنْ نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ الصَّغَارِ) اعْتِبَاراً بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَفِي رِوَايَةٍ لَا تَجِبُ عَنْ وَلَدِهِ كَمَا لَا يَجِبُ عَنْ عَبْدِهِ <sup>(٣)</sup>.

ما يذبح في الأضحية

(يَذْبَحُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَاةً أَوْ يَذْبَحُ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً عَنْ سَبْعَةٍ) لَمَّا مَرَّ فِي الْحَجِّ <sup>(٤)</sup>، وَلِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: (( نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ )) <sup>(٥)</sup>.

سقوط الأضحية عن الفقير والمسافر

(وَلَيْسَ عَلَى الْفَقِيرِ وَالْمُسَافِرِ أَضْحِيَّةٌ) أَمَّا الْفَقِيرُ فَلِأَنَّهُ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ، وَأَمَّا الْمُسَافِرُ

تطوع: الوتر والنحر وصلاة الضحى))، وفي سنده أبو جناب الكلبي ضعيف لكثرة تدليسه وقد عنعن، والحاكم في المستدرک (٣٠٠/١) وقال الذهبي: "ما تكلم عليه الحاكم، وهو غريب منكر ويحيى ضعفه النسائي والدارقطني".

(١) هذا مما انفرد به الحنفية دون الجمهور، انظر شرح البدحشي (٤٣/١)، شرح الكوكب المنير (٣٥٣/١).

(٢) في (ص): "تعتبر بالمال".

(٣) كتب في مقابله في هامش في (ص): "الأفراد إلى سبعة يعني يجوز عن واحد أو اثنين أو ثلاثة أو خمسة أو ستة أو سبعة ولا يجوز ثمانية".

(٤) في الشرح المطبوع (ص ٨٧).

(٥) أخرجه مسلم (٦٧/٩) كتاب الحج باب أجزاء البدنة والبقرة عن سبعة بلفظ: (( نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة )).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأضحية

فَلْتَعَذِّرْهُ عَلَيْهِ لِتَضْيِيقِ<sup>(١)</sup> الْوَقْتِ وَعَدَمِ الْوَجْدَانِ وَفَسَادِ اللَّحْمِ عَلَيْهِ.  
 (وَوَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ يَدْخُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ [ص ١٢٧/أ] يَوْمَ النَّحْرِ) لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ مَالِيَّةٌ وَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ  
 شُرِعَ فِعْلُهَا يَوْمَ الْعِيدِ فَأَشْبَهَتْ الْفِطْرَةَ.  
 (إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجُوزُ لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ الذَّبْحُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ<sup>(٢)</sup> الْعِيدَ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 لِأَبِي بُرْدَةَ: «إِنَّمَا هِيَ شَاةٌ لَحْمٌ»<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ: «أَوَّلُ نُسْكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا الصَّلَاةُ ثُمَّ  
 الذَّبْحُ»<sup>(٤)</sup>.

(فَأَمَّا أَهْلُ السَّوَادِ فَيَذْبَحُونَ بَعْدَ الْفَجْرِ) لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِمْ.  
 (وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ: يَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ) لِقَوْلِ عُمَرَ<sup>(٥)</sup> وَعَلِيٍّ<sup>(٦)</sup> وَابْنِ أَيْمَنِ الذَّبْحِ

(١) في (ص): "الضييق".

(٢) في المتن الأربعة هنا زيادة كلمة: "صلاة" (ص ٢٦٣)، (ص ١١٦)، (٣/٢٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٢/١٠) رقم (٥٥٥٦) كتاب الأضاحي باب قول النبي ﷺ لأبي بردة...

مسلم (١١٢/١٣) كتاب الأضاحي باب وقتها عن البراء ولفظ مسلم: «ضحى خالي أبو بردة

قبل الصلاة فقال رسول الله ﷺ: تلك شاة لحم»، أبو بردة هو بن أبي موسى الأشعري،

قيل اسمه عامر وقيل الحارث، مات سنة (١٠٤هـ) التقريب (٨٠٠٩).

(٤) أخرجه البخاري (١٩/١٠) رقم (٥٥٦٠) بلفظ: «إن أول ما نبدأ به من يومنا هذا أن

نصلي ثم نرجع فننحر...» وهو نفس حديث البراء السابق.

(٥) قال الزيلعي في نصب الراية (٢١٣/٤): "قوله: روي عن عمر وعلي وابن عباس أنهم قالوا: أيام

النحر ثلاثة أفضلها أولها، قلت: غريب جدا"، وأخرج أثر عمر ابن حزم في المحلى (٤٠/٦) وضعفه

بجهالة مالك وأبيه.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (٤٨٧/٢) رقم (١٢) أنه بلغه عن علي أنه كان يقول مثل ذلك.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأضحية

عَبَّاسٍ<sup>(١)</sup> وَابْنِ عُمَرَ<sup>(٢)</sup> وَأَنْسٍ<sup>(٣)</sup>: « أَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ أَفْضَلُهَا أَوَّلُهَا »<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا تَوْقِيفًا<sup>(٥)</sup>، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٦)</sup> ثَلَاثَةٌ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ لِحَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [م ١٨٠/ب]: « أَيَّامٌ مِنِّي كُلُّهَا ذَبْحٌ »<sup>(٧)</sup> وَنَحْنُ نَقُولُ بِمُوجِبِهِ - إِنْ صَحَّ - إِنَّهَا وَقْتُ لِنَحْرِ الْهَدْيِ وَالْكَلَامُ فِي الْأُضْحِيَّةِ<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر قول الزيلعي، وفي زاد المعاد (٣١٩/٢) قال ابن القيم: "ذكره الأثرم عن ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم -".

(٢) أخرجه مالك في الموطأ الموضع السابق عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: « (الأضحى يومان بعد يوم الأضحى) ».

(٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٩٧/٩) كتاب الضحايا باب من قال الأضحى يوم النحر ويومين بعده.

(٤) قال ابن عبد البر في الاستذكار (٢٠١/١٥) وما بعدها: "رُوي ذلك عن علي وابن عباس وابن عمر، ولم يختلف فيه عن أبي هريرة وأنس، وهو الأصح عن ابن عمر".

(٥) كلمة: "توقيفا" كتب تحتها بالخط الصغير: "أي سماعاً".

(٦) الأم (٢٢٦/٢).

(٧) أخرجه أحمد في المسند (٣١٧/٢٧) رقم (١٦٧٥٢) عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ، وقال محققه: "حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف"، وذكر له شواهد يتقوى بها، وعلته سليمان بن موسى الأشدق لم يدرك جبير بن مطعم واضطرب في حديثه هذا، كما بينه ابن عبد البر في الاستذكار (٢٠٣/١٥).

(٨) في (ص): "الأضحى".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأضحية

ما لا يجزئ  
في الأضحية

(وَلَا يُضَحَّى بِالْعَمِيَاءِ، وَالْعَوْرَاءِ، وَالْعَرَجَاءِ، الَّتِي لَا تَمْشِي إِلَى الْمَنَسَكِ، <sup>(١)</sup> وَلَا الْعَجَفَاءِ) <sup>(٢)</sup> لِقَوْلِ بَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ <sup>(٣)</sup> سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَهُوَ يُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ -: « لَا يُجْزَى فِي الضَّحَايَا <sup>(٤)</sup> أَرْبَعَةٌ: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ عَرَجُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي » <sup>(٥)</sup>.

(١) ألحقت هذه الكلمة والتي قبلها بالهامش وبجوارها (صح).

(٢) قوله: "ولا العجفاء" سقط من (ص).

(٣) قوله: "براء" سقط من (ص)، وهو البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي، صحابي ابن صحابي، نزل الكوفة، مات سنة (٧٢هـ)، انظر تقريب التهذيب (ص ١٢١)، الإصابة (٢٧٨/١).

(٤) في (ص): "بالضحايا".

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي (٨٦/٤) رقم (١٤٩٧) وقال: "حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء، والعمل على هذا عند أهل العلم"، والنسائي (٢١٥/٧-٢١٦) رقم (٤٣٧١)، من حديث البراء بن عازب، وصحح إسناده محقق زاد المعاد (٣١٩/٢)، ومعنى "لا تنقي": التي لا مخ لها لضعفها وهزلها، النهاية (١١١/٥).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأضحية

(وَلَا تُجْزَى مَقْطُوعَةُ الْأُذُنِ وَالذَّنْبِ وَلَا الَّتِي ذَهَبَ أَكْثَرُ أُذُنِهَا <sup>(١)</sup> فَإِنْ بَقِيَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأُذُنِ <sup>(٢)</sup> جَازَ) لَمَّا مَرَّ فِي الْحَجِّ <sup>(٣)</sup>، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الثُّلْثَ مَانِعٌ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ <sup>(٤)</sup>، وَفِي رِوَايَةٍ إِذَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ كَانَ مَانِعاً <sup>(٥)</sup>.

(وَيُجْزَى أَنْ يُضْحِيَ بِالْجَمَاءِ وَالْخِصْيِ وَالْجَرْبَاءِ <sup>(٦)</sup> وَالثَّوْلَاءِ <sup>(٧)</sup> لِأَنَّ ذَهَابَ ذَلِكَ <sup>(٨)</sup> لَا يَنْقُصُ مِنَ الْمَقْصُودِ [١٣٣/أ] مِنَ الشَّاةِ.

(وَالْأُضْحِيَّةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ) لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِغَيْرِهَا. (يُجْزَى فِي <sup>(٩)</sup> ذَلِكَ كُلُّهُ الثَّيِّ فَصَاعِدًا إِلَّا الضَّأْنَ فَإِنَّ الْجَذْعَ مِنْهُ يُجْزَى) لَمَّا مَرَّ

العيوب التي  
لا تضر في  
الأضحية

أجناس  
الأضحية  
وأسنانها

(١) في الشرح المطبوع زيادة كلمة هنا وهي: "وذنبها" ووافقها المتن بالطبعة التركية إلا أن فيه: "أو ذنبها".

(٢) في الشرح المطبوع زيادة كلمة: "والذنب" ووافقه المتون الثلاثة، وقد وافقت هذه المتون الأربعة كل من نسخة (ب) (١١٠/ب)، ونسخة (سح) (١٧٢/أ)، ونسخة ص (١٢٧/أ)، بينما وافقت نسخة الأصل كل من م (١٨٠/ب)، ونسخة (أ) (١٨٢/ب)، ونسخة (هـ) (١٩٠/ب)، ونسخة (١٤٣/أ).

(٣) في الشرح المطبوع (٨٦).

(٤) إشارة إلى حديث: (( والثالث كثير ))، في (ص): "كما في الموصي".

(٥) انظر الروايات عنه في الهداية (٧٣/٤)، بدائع الصنائع (٧٥/٥).

(٦) ألحقت هذه الكلمة تحت السطر الأخير وبجوارها (ضح)، وهي ساقطة من (ص).

(٧) كتب تحتها بخط دقيق: "أي المجنون".

(٨) في (ص): "لأن الذهاب".

(٩) هذه الكلمة في المتون الأربعة بدلها "من" وكذا في (ص).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأضحية

في الحج<sup>(١)</sup>.

(وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الْأُضْحِيَّةِ وَيُطْعِمُ الْأَغْنِيَاءَ وَالْفُقَرَاءَ وَيَدَّخِرُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾<sup>(٢)</sup> وَلِقَوْلِهِ الطَّيِّبَاتُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِي»<sup>(٣)</sup> فَكُلُوا مِنْهَا وَادَّخِرُوا»<sup>(٤)</sup>.

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ الصَّدَقَةُ مِنَ الثَّلَاثِ) تَصْحِيحاً لِلْقِسْمَةِ عَلَى الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ<sup>(٥)</sup>.

(وَيَتَصَدَّقُ بِجِلْدِهَا أَوْ يَعْمَلُ مِنْهُ آلَةً تُسْتَعْمَلُ فِي الْبَيْتِ) لِقَوْلِهِ الطَّيِّبَاتُ: «مَنْ بَاعَ جِلْدَ أُضْحِيَّتِهِ فَلَا أُضْحِيَّةَ لَهُ»<sup>(٦)</sup>، وَرُوي: «أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - اتَّخَذَتْ جِلْدَ أُضْحِيَّتِهَا سِقَاءً»<sup>(٧)</sup>.

(وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ أُضْحِيَّتَهُ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ يُحْسِنُ الذَّبْحَ) لِقَوْلِهِ الطَّيِّبَاتُ لِفَاطِمَةَ: «مَنْ ذَبَحَ الذَّبْحَ بِإِصْبَعِهِ أَوْ بِأُصْبَعِهِ أَوْ بِأُصْبَعِهِ أَوْ بِأُصْبَعِهِ»<sup>(٨)</sup>.

(١) في الشرح المطبوع (٨٧).

(٢) سورة الحج، آية (٣٦).

(٣) في (ص): "الأضحية".

(٤) أخرجه مسلم (١٣١/١٣) كتاب الأضاحي باب النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ونسخه، من حديث جابر.

(٥) المقصود الأكل والإدخار والتصدق.

(٦) أخرجه البيهقي (٢٩٤/٩) كتاب الضحايا باب لا يبيع من أضحيته شيئاً ولا يعطي أجر الجازر منها، والحاكم في المستدرک (٣٨٩/٢-٣٩٠) وقال: "حديث صحيح... ولم يخرجاه"، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢٦٣/٥) رقم (٥٩٩٤).

(٧) ذكره ابن حزم في المحلى (٥٢/٦) معلقاً.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأضحية

(( قومي إلى أضحيّتك فاذبحيها )) (١).

كراهية

مباشرة

الكتابي للذبح

ذبح أضحية

الغير خطأ

(وَيُكْرَهُ أَنْ يَذْبَحَهَا الْكِتَابِيُّ) لَأَنَّهَا قُرْبَةٌ وَفَعَلَ الْكِتَابِيُّ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ.  
(وَإِذَا غَلِطَ رَجُلَانِ فَذَبَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أُضْحِيَّةَ الْآخَرِ (٢) أَجْزَأُ عَنْهُمَا (٣) وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا) [م ١٨١/أ] لَأَنَّهَا قُرْبَةٌ تُجْزَى فِيهَا النَّيَابَةُ، وَالْإِذْنُ ثَابِتٌ دَلَالَةً لَأَنَّ مَقْصُودَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَعْجِيلُ الذَّبْحِ [ص ١٢٧/ب] وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ وَيَجِبُ الضَّمَانُ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ (٤) لِفَوَاتِ الْإِذْنِ صَرِيحاً وَصَارَ كَشَاةَ الْقَصَابِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ (٥) يُجْزَى الْأُضْحِيَّةُ عَنْ صَاحِبِهَا وَيُضْمَنُ الذَّابِحُ مَا نَقَصَ الذَّبْحُ، وَوُجُوبُ

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٨٣/٩) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقال: "عمرو بن خالد ضعيف"، ومن حديث عمران بن حصين، وذكر راوية أبي سعيد الخدري له، والحاكم المستدرک (٢٢٢/٤) وقال عن حديث عمران: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه" وسكت عن حديث أبي سعيد، قال الحافظ في التلخيص الحبير (١٤٣/٤): "الحاكم - أي أخرجه - من حديث أبي سعيد الخدري ومن حديث عمران بن حصين، وفي الأول عطية وقد قال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: إنه حديث منكر، وفي حديث عمران أبو حمزة الثمالي وهو ضعيف جداً، ورواه الحاكم أيضاً والبيهقي من حديث علي، وفيه عمرو بن خالد الواسطي وهو متروك"، وفاطمة هي أصغر بنات رسول الله ﷺ تلقب بالزهراء، تزوجها علي في السنة الثانية من الهجرة، ماتت بعد أبيها بستة أشهر، تقريب التهذيب (ص ٧٥١) أعلام النساء (ص ١٠٩).

(٢) في (ص): "الأخرى".

(٣) في (ص): "عنها".

(٤) الهداية (٧٧/٤).

(٥) الأم (٢٢٥/٢).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأضحية

الضَّمانُ مَعَ عَدَمِ الإِتِّلافِ بَعِيدٌ جِدًّا<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في (ص): "وفيه وجوب الضمان مع عدم الإتلاف جدا" وهو خطأ.

(٢) مكتوب بالهامش في مقابل آخر كتاب الأضحية كلمة (قوبل).

## كِتَابُ الْإِيْمَانِ<sup>(١)</sup>

أنواع الإيمان  
وأحكامها

(الْإِيْمَانُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: يَمِيْنُ الْغَمُوسِ<sup>(٢)</sup>، وَيَمِيْنُ مُنْعَقِدَةً، وَيَمِيْنُ لَغَوٍ،  
فِيَمِيْنُ<sup>(٣)</sup> الْغَمُوسِ: هِيَ الْحَلْفُ عَلَى أَمْرٍ مَاضٍ يَتَعَمَّدُ الْكُذْبَ فِيهِ) سُمِّيَتْ غَمُوساً  
لَأَنَّهَا تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِثْمِ<sup>(٤)</sup> (فَهَذِهِ الْيَمِيْنُ يَأْتُمُ بِهَا وَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا إِلَّا  
الِاسْتِغْفَارُ)<sup>(٥)</sup> خِلَافاً لِلشَّافِعِيِّ<sup>(٦)</sup> عَلَى مَا مَرَّ<sup>(٧)</sup> فِي الْجَنَائِاتِ<sup>(٨)</sup>.  
(وَالْيَمِيْنُ الْمُنْعَقِدَةُ: الْحَلْفُ عَلَى الْأَمْرِ الْمُسْتَقْبَلِ؛<sup>(٩)</sup> أَنْ يَفْعَلَهُ أَوْ لَا يَفْعَلَهُ، فَإِذَا

(١) الإيمان جمع يمين وهو لغة: القوة والشدة، واصطلاحاً: الحلف والقسم بما يوجب كفارة، انظر  
المذكرات الجلية (ص ٣٣).

(٢) كذا في المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٥٣) وبالتنكير في المتنين الآخرين (ص ١١٦)، (٣/٤).

(٣) في الشرح المطبوع هنا زيادة "التوبة" وكذلك في المتن بالطبعة التركية، وزادت كلمة "صاحبها بعد  
الفعل "يأثم" في كل من الشرح المطبوع الخامسة وفي المتن مع شرح اللباب.

(٤) في (ص): "بالإثم".

(٥) كذا في المتن بالطبعة التركية (ص ١١٦) وفي المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٥٣) أما في الشرح المطبوع  
فهكذا: "اليمين الغموس" وكذا في المتن مع شرح اللباب.

(٦) الوسيط (٢٠٣/٧).

(٧) من قوله: "فهذه اليمين... إلى قوله: على ما مر" مكرر في (ص).

(٨) (ص ٥٩).

(٩) في الشرح المطبوع (ص ٢٦٥) بالتنكير، وقد وافقت المتن الثلاثة ما في الأصل.

حِثَّ فِي ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾<sup>(١)</sup>.  
 (وَيَمِينُ اللَّغْوِ: أَنْ يَخْلِفَ عَلَى أَمْرِ مَاضٍ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ كَمَا قَالَ وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ،  
 فَهَذِهِ الْيَمِينُ نَرْجُو أَنْ لَا يُؤَاخِذَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> بِهَا صَاحِبَهَا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ  
 اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ((هُوَ أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ عَلَى الْيَمِينِ الْكَاذِبَةَ  
 وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ))<sup>(٤)</sup>.

يمين المكره  
والناسي

(وَالْقَاصِدُ فِي الْيَمِينِ وَالْمُكْرَهُ وَالنَّاسِي سَوَاءٌ، وَمَنْ فَعَلَ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ مُكْرَهًا أَوْ  
 نَاسِيًا<sup>(٥)</sup> سَوَاءٌ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ((ثَلَاثُ جُدْهَنْ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ<sup>(٦)</sup>  
 وَالْيَمِينُ))<sup>(٧)</sup>، وَقَاعِلُ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ كُرْهًا أَوْ نَاسِيًا حَانَتْ؛ لِأَنَّ الْحِنْتَ وَجُودُ

(١) سورة المائدة، آية (٨٩).

(٢) كتبت هذه الكلمة فوق مستوى السطر وبجوارها (صح).

(٣) سورة البقرة، آية (٢٢٥)، والمائدة آية (٨٩).

(٤) ذكره ابن حزم في المحلى بلفظ (٢٨٦/٦): ((لغو اليمين: هو قول الرجل هذا والله فلان،  
 وليس بفلان)) وقال: "لا يصح عنه لأنه من طريق الكلبي".

(٥) انفرد الشرح المطبوع بزيادة هكذا: "أو قاصدا" وقد خلت منها المتون الثلاثة وسائر النسخ، علما  
 بأنه يوجد جزء كلمة قبل: "سواء" صورته: "لاء" وهو أول السطر، ويبدو آخر السطر السابق  
 وكأن فيه جزء كلمة مطموس، والله أعلم.

(٦) كلمة: "الطلاق" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

(٧) أخرجه أبو داود (٦٤٣/٢-٦٤٤) رقم (٢١٩٤)، كتاب الطلاق باب في الطلاق على الهزل،  
 والترمذي (٤٨١/٣) رقم (١١٨٤)، كتاب الطلاق باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق، وقال:

المُخَالَفَةُ<sup>(١)</sup> فِي الْيَمِينِ، وَالْحَانِثُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وَالْمُرَادُ [ب/١٣٣] إِذَا حَلَفْتُمْ وَحَنَنْتُمْ<sup>(٤)</sup>، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: <sup>(٥)</sup> لَا يَنْعَقِدُ يَمِينُ الْمَكْرَهِ وَلَا يَقَعُ حِنْثُهُ لِقَوْلِهِ <sup>(٦)</sup> تَعَالَى: «رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»، <sup>(٦)</sup> إِلَّا أَنَّهُ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ [م/١٨١/ب] لِأَنَّ الظَّاهِرَ رَفْعُ الْفِعْلِ وَهُوَ مُحَالٌ بَعْدَ وَجُودِهِ، فَإِنْ حَمَلَهُ عَلَى حُكْمِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى نَفْيِ الْإِثْمِ فَيَتَسَاوَى الْإِقْدَامُ<sup>(٧)</sup>.

ما تنعقد  
به اليمين

(وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَائِهِ كَالرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ، أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ كَعِزَّةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ وَكِبْرِيَاءِهِ) لِقَوْلِهِ <sup>(٨)</sup> تَعَالَى: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ فليَدْعُ»<sup>(٨)</sup>، وَصِفَاتُ الذَّاتِ لَيْسَتْ مَعْنَى غَيْرِ اللَّهِ فَذِكْرُهَا كَذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٩)</sup>.

"حديث حسن غريب"، وابن ماجه (٦٥٧/١-٦٥٨) رقم (٢٠٣٩)، كتاب الطلاق باب من طلق أو نكح أو راجع لاعبا، وحسنه الحافظ في التلخيص الحبير (٢٠٩/٣)، والألباني في إرواء الغليل (٢٢٤/٦) رقم (١٨٢٦).

(١) كلمة: "المخالفة" مطموس بعضها.

(٢) كتبت هذه الكلمة تحت مستوى السطر الأخير وبجوارها (صح).

(٣) سورة المائدة، آية (٨٩).

(٤) في (ص): "والمراد إذا حننتم".

(٥) الأم (٧٧/٧).

(٦) تقدم (ص ٤٦).

(٧) أي الفعل سواء كان قاصدا مختارا أو ناسيا أو مكرها من حيث اعتباره حنثا تجب فيه الكفارة والله أعلم.

(٨) أخرجه البخاري (٥٣٠/١١) رقم (٦٦٤٦)، كتاب الأيمان والنذور باب لا تحلفوا بأبائكم،

(إِلَّا قَوْلُهُ: "وَعَلِمَ اللَّهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا) لِأَنَّهُ يُذَكَّرُ وَيُرَادُ بِهِ الْمَعْلُومُ، يُقَالُ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ" (١) عَلِمَكَ فِينَا أَيِ مَعْلُومَكَ فِينَا مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا (٢).  
(وَإِنْ حَلَفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ كَغَضَبِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ لَمْ يَكُنْ حَالِفًا) لِأَنَّ هَذِهِ

ومسلم (١١/١٠٥-١٠٦) كتاب الأيمان باب النهي عن الحلف بغير الله، ولفظ الصحيحين: ((أو ليصمت)).

(٩) وهذا بناء على أصل الماتريدية والأشاعرة من أن الاسم هو المسمى وأحيانا يعبرون بأنه عين المسمى، وهو في مقابل مذهب الجهمية والمعتزلة الذين قالوا: الاسم غير المسمى وأسماء الله غيره وهي مخلوقة، ومرادهم أن الاسم هو ذات المسمى فاسم الله عندهم هو ذات الله، ولهذا لما علل الشارح قول المصنف قال: "صفات الذات ليست معنى غير الله فذكرها كذكر الله تعالى"، والصواب الذي عليه السلف أن الاسم للمسمى قال شيخ الإسلام: "الذين يقولون الاسم للمسمى كما يقوله أكثر أهل السنة فهو لاء وافقوا الكتاب والسنة والمعقول" المجموع (٦/٢٠٦-٢٠٧)، وذلك أن أسماء الله من كلامه وكلام الله غير مخلوق، وانظر رسالة معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى.  
(١) في (ص): "اغفر لي".

(٢) قال ابن قدامة في المغني: "القسم بصفات الله تعالى، كالقسم بأسمائه، وصفاته تنقسم ثلاثة أقسام: أحدها: ما هو صفات لذات الله تعالى، لا يحتمل غيرها، كعزة الله تعالى وعظمته وجلاله كبريائه وكلامه، فهذه تعتقد بها اليمين في قولهم جميعا،...  
الثاني: ما هو صفة للذات، ويعبر به عن غيرها مجازا، كعلم الله وقدرته، فهذه صفة للذات لم يزل موصوفا بها، وقد تستعمل في المعلوم والمقدور اتساعا - ثم ذكر الأقوال - وقال: ولنا أن العلم من صفات الله تعالى، فكانت اليمين به يمينا موجبا للكفارة كالعظمة والعزة والقدرة، وينتقض ما ذكره بالقدرة فإنهم قد سلموها وهي قرينتها  
الثالث: ما لا ينصرف بإطلاقه إلى صفة الله تعالى... "المغني (١٣/٤٥٤-٤٥٥).

أَفْعَالُ اللَّهِ وَهِيَ غَيْرُهُ، وَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ لَا يَكُونُ حَالِفًا<sup>(١)</sup>.  
[١٢٨/أ] (وَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ حَالِفًا<sup>(٢)</sup> كَالنَّبِيِّ ﷺ<sup>(٣)</sup> وَالْقُرْآنِ<sup>(٤)</sup>)

(١) وهذا كذلك بناء على مذهب الأشاعرة والماتريدية الذين لا يثبتون لله إلا الصفات السبعة وسموها عقلية، ولم يثبتوا كل ما سواها من الصفات الفعلية كما هو شأن عامة المبتدعة الذي أجمعوا عليه، ومرادهم من صفات الفعل هو أنها كل ما يجوز أن يوصف به وبضده كالرأفة والرحمة والسخط والغضب، انظر الصفات الإلهية (٢٠٤، ٢١٩)، والصواب أن لا يقال إن صفات الله غيره، كما سبق في الاسم والمسمى، لأن لفظ الغير من الألفاظ المحملة، بل صفاته وأسمائه له سبحانه، وليست مخلوقة، قال شيخ الإسلام: "معلوم أن الحلف بصفاته كالحلف به، كما لو قال وعزة الله أو لعمر الله، أو: والقرآن العظيم، فإنه قد ثبت جواز الحلف بهذه الصفات ونحوها عن النبي ﷺ والصحابة، ولأن الحلف بصفاته كالاستعاذة بها وإن كانت الاستعاذة لا تكون إلا بالله في مثل قول النبي ﷺ: أعوذ بوجهك، وأعوذ بكلمات الله التامات، وأعوذ برضاك من سخطك، ونحو ذلك، وهذا أمر متقرر عند العلماء" المجموع (٢٧٣/٣٥) (١١١/١).

(٢) قوله: "ومن حلف بغير الله لم يكن حالفًا" سقط من (ص)، وانظر قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية فقرة (٢٥٤-٢٦٠)، فقد نقل عن القدوري أنه روى عن أبي حنيفة تحريم القسم بمخلوق.

(٣) قال شيخ الإسلام في المجموع (٣٤٩/٣٥): "الصواب الذي عليه عامة المسلمين سلفهم وخلفهم أنه لا يحلف بمخلوق لا نبي ولا غير نبي، ولا ملك من الملائكة، ولا ملك من الملوك، ولا شيخ من الشيوخ".

(٤) سبق النقل عن شيخ الإسلام في جواز الحلف بالقرآن وذلك أن القرآن من صفات الله لأنه كلامه، وصفاته غير مخلوقة أما الماتريدية - وهي الصفة الغالبة على الأحناف - والأشاعرة فإنهم يطلقون على صفات الأفعال أنها غير الله - وما كان غيره فهو مخلوق - ولهذا تفرع عن قولهم مثل هذه الفروع الفقهية، ولا يليق إدراج القرآن ضمن المخلوقات التي لا ينعقد اليمين بها فالقرآن كلام الله غير

وَالْكَعْبَةِ) لما ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ.

(وَالْحَلْفُ بِحُرُوفِ الْقَسَمِ) لِيَتَعَلَّقَ <sup>(١)</sup> الْكَلَامُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.

(وَحُرُوفُ الْقَسَمِ <sup>(٢)</sup>): الْوَاوُ كَقَوْلِهِ: "وَاللَّهِ"، وَالْبَاءُ كَقَوْلِهِ <sup>(٣)</sup>: "بِاللَّهِ"، وَالتَّاءُ كَقَوْلِهِ: "تَاللَّهِ"، وَالْبَاءُ هِيَ الْأَصْلُ عِنْدَهُمْ لِأَنَّهَا لِلْصَّاقِ الْقَسَمِ بِالْمُقْسَمِ بِهِ <sup>(٤)</sup> مِثْلُ قَوْلِهِمْ: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ"، ثُمَّ الْوَاوُ بَدَلٌ عَنْهَا، ثُمَّ التَّاءُ وَهِيَ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأَسْمِ الْأَعْظَمِ فَلَا يُقَالُ: "تَالرَّحْمَنِ"، وَ"تَالرَّحِيمِ".

(وَقَدْ يُضْمَرُ الْحَرْفُ <sup>(٥)</sup> فَيَكُونُ حَالِفًا كَقَوْلِكَ: "اللَّهُ لَا أَفْعَلُ كَذًا") لما رُويَ الطَّبْطَبِيُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِرُكَانَةَ <sup>(٦)</sup> لما طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَتَةً: ((اللَّهُ مَا أَرَدْتَ إِلَّا وَاحِدَةً)) <sup>(٧)</sup>

مخلوق.

(١) في (ص): "يتعلق".

(٢) زاد المتن بالطبعة التركية (ص ١١٧) هنا: "ثلاثة" وجاءت في الشرح المطبوع على أنها من الشرح وخلا منها المتنان الآخران.

(٣) في (ص): "كقولك".

(٤) في (ص): "بالقسم به" وهو خطأ.

(٥) في (ص): "وقد تضرع الحروف".

(٦) بضم أوله وتخفيف الكاف، ابن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف المطلب، من مسلمة الفتح، ثم نزل المدينة، ومات في أول خلافة معاوية، انظر تقريب التهذيب (١٩٦٦).

(٧) أخرجه أبو داود (٢/٦٥٦-٦٥٧) رقم (٢٢٠٨)، كتاب الطلاق باب في البتة، والترمذي (٤٨١/٣) رقم (١١٧٧)، كتاب الطلاق باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة، وقال: "هذا



وَأَرَادَ يَمِينَهُ.

الحلف  
بحق الله

(وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: إِذَا قَالَ: "وَحَقُّ اللَّهِ" فَلَيْسَ بِحَالِفٍ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ طَاعَتُهُ فَكَأَنَّهُ حَلَفَ بِالْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ (١) وَالشَّافِعِيِّ (٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ يَمِينٌ لِأَنَّ الْحَقَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ الْحَقَّ مُضَافًا وَلَوْ أَرَادَ اسْمَ اللَّهِ لَقَالَ (٣): "وَالْحَقُّ".

حكم حذف  
المقسم به

(وَإِذَا قَالَ: "أُقْسِمُ" أَوْ "أُقْسِمُ بِاللَّهِ" أَوْ "أَحْلِفُ" أَوْ "أَحْلِفُ بِاللَّهِ" أَوْ "أَشْهَدُ" أَوْ "أَشْهَدُ بِاللَّهِ" (٤) فَهُوَ حَالِفٌ) لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَذَكَّرُوا الْقَسَمَ وَتَحَذِفُ الْمُقْسِمَ بِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا﴾ (٥)، وَقَالَ: ﴿أَقْسَمْتُ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ﴾ (٦)، وَقَالَتْ عَاتِكَةُ امْرَأَةُ

حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب"، وضعفه الألباني في الإرواء (١٣٩/٧) وقال: "هو إسناد ضعيف مسلسل بالعلل".

(١) في الهداية (٧٣/٢) أنه أحد الروایتين عنه، وكذا حاشية ابن عابدين (٧٢٠/٣).

(٢) الأم (٦١/٧)، وقد رجح مذهبه ابن قدامة في المعني بقوله: "لنا أن الله حقوقا يستحقها لنفسه من البقاء والعظمة والجلال والعزة، وقد اقترن عرف الاستعمال بالحلف بهذه الصفة، فتتصرف إلى صفة الله تعالى" المعني (٤٥٥/١٣).

(٣) قوله: "لقال" سقط من (ص).

(٤) قوله: "أو أشهد أو أشهد بالله" سقط من (ص).

(٥) سورة القلم، آية (١٧).

(٦) سورة الأعراف، آية (٤٩).

[م ١٨٢/أ] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ <sup>(١)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ -:

هل الشهادة

يمين؟

وَأَقْسَمْتُ لَا تَنفَكُ عَيْنِي سَخِينَةً \*\*\* عَلَيْكَ وَلَا يَنْفَكُ جِلْدِي أَغْبَرًا <sup>(٢)</sup>

وَالشَّهَادَةُ يَمِينٌ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ <sup>(٣)</sup>

ثُمَّ قَالَ: ﴿اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ <sup>(٤)</sup>، وَعِنْدَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ: لَا يَصِيرُ خَالِفًا حَتَّى يَذْكُرَ

حكم العهد

والميثاق والنذر

اسْمَ اللَّهِ <sup>(٥)</sup> لِحَوَازٍ أَنْ لَا يُرِيدَ ذَلِكَ <sup>(٦)</sup>، إِلَّا أَنَّ هَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلَا يُعْتَبَرُ.

[١٣٤/أ] (وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "وَعَهْدُ اللَّهِ" أَوْ "مِيثَاقُهُ" أَوْ "عَلَيَّ نَذْرٌ" أَوْ "نَذْرُ اللَّهِ")

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ﴾ <sup>(٧)</sup> سَمَاءُ يَمِينًا، وَالْمِيثَاقُ

فِي مَعْنَى <sup>(٨)</sup> الْعَهْدِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ <sup>(٩)</sup>، وَقَالَ

(١) عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية، أخت سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرين بالجنة، الإصابة (١٢-١١/٨) وفيها هذا البيت.

(٢) ذكره ابن قتيبة في عيون الأخبار (١١٤/٤) والبيت قالت له ترثي به عبد الله ولفظه هناك:

وَأَلَيْتَ لَا تَنفَكُ عَيْنِي سَخِينَةً \*\*\* عَلَيْكَ وَلَا يَنْفَكُ جِلْدِي أَغْبَرًا

(٣) سورة المنافقون، آية (١).

(٤) سورة المجادلة، آية (١٦)، والمنافقون آية (٢).

(٥) في (ص): "حتى يذكر الله تعالى".

(٦) كتب تحتها بالخط الدقيق: "أي يريد الله".

(٧) سورة النحل، آية (٩١).

(٨) في (ص): "في اللغة".

عليه السلام: (( النذر يمين وكفارته كفارة يمين ))<sup>(١)</sup>.

(و) إن قال (: "إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني أو كافر فهو يمين") استحسننا؛ لما روى خارجه بن زيد<sup>(٢)</sup> عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل قال: هو "يهودي أو نصراني أو بريء من الإسلام إن فعل كذا" ثم حنث؟، قال عليه السلام: (( عليه كفارة يمين ))<sup>(٣)</sup>، والقياس وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup> أن لا يكون يميناً لأنه حلف بمعصية فصار كقولهِ: "أنا زان أو شارب خمر"، ووجه الفرق أن الشرب

(٩) سورة البقرة، آية (٢٧).

(١) أخرجه مسلم (١٠٤/١١) كتاب النذور بلفظ: (( كفارة النذر كفارة يمين )).

(٢) هو خارجه بن زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الأنصاري النجاري أبو زيد المدني أحد الفقهاء السبعة مات سنة (١٩٩هـ)، انظر طبقات الحفاظ (٤٢/١)، تذكرة الحفاظ (٩١/١)، طبقات ابن سعد (١٩٣/٥).

وأبوه قد سبقت ترجمته (ص ٥٥)، وأما رواية الحديث عن جده فقد جاء في أسد الغابة (٢٧٣/١) حديث نحوه من رواية من رواية ثابت بن الضحاك بن خليفة (هكذا) يرويه أبو قلابة عنه، لكن في الإصابة (٣٩١/١) لم يدرك زيد بن ثابت فكيف أدرك أباه؟.

(٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٣٠/١٠) كتاب الأيمان باب من حلف بغير الله ثم حنث أو حلف بالبراءة من الإسلام أو بملة غير الإسلام أو بالأمانة، وقال: "هذا لا أصل له من حديث الزهري ولا غيره، تفرد به سليمان بن أبي داود الحراني وهو منكر الحديث ضعفه الأئمة وتركوه"، وذكره الألباني في الإرواء (٢٠٠/٨-٢٠٢) عن زيد بن ثابت وليس عن أبيه وقال: "لا أراه يصح".

(٤) روضة الطالبين (٧/١١).

وَالزَّنا قَدْ يُباحُ لِلضَّرورةِ عِنْدِ الْمُخَمَّصَةِ <sup>(١)</sup> وَالإِكْرَاهِ، وَالْكُفْرُ لَا يُسْتَباحُ فَصارَ كَحُرْمَةِ [ص ١٢٨/ب] اسْمِ اللَّهِ الَّتِي لَا يُسْتَباحُ هَتْكُهَا.

(وَإِنْ قَالَ: "فَعَلَيْ غَضَبِ اللَّهِ وَسَخَطُهُ" أَوْ "أَنَا زَانٌ" أَوْ "شَارِبُ خَمْرٍ" أَوْ "أَكِلُ رَبًّا" فَلَيْسَ بِحَالِفٍ) لِأَنَّ غَضَبَ اللَّهِ وَسَخَطَهُ عِقَابُهُ فَكَأَنَّهُ قَالَ: "عَلَيَّ عِقَابُ اللَّهِ" فَلَا يَكُونُ حَالِفًا، وَأَمَّا الزَّنا وَالْخَمْرُ وَالرَّبِّا فَلَيْسَتْ حُرْمَتُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ بِخِلَافِ حُرْمَةِ اسْمِ اللَّهِ عَلَى مَا مَرَّ.

(وَكُفَّارَةُ الْيَمِينِ عِتْقُ رَقَبَةٍ يُجْزئُ فِيهَا مَا يُجْزئُ فِي الظَّهَارِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ

تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ <sup>(٢)</sup> مُطْلَقًا عَنْ قَيْدِ الْإِيْمَانِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الظَّهَارِ <sup>(٣)</sup>.

(وَإِنْ شَاءَ كَسَا عَشْرَةَ مَساكِينَ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كِسُوهُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> (كُلُّ وَاحِدٍ ثَوْبًا فَمَا زَادَ) [م ١٨٢/ب] لِيَنْطَلِقَ <sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ اسْمُ الْكِسْوَةِ، (وَأَذْنَاهُ مَا يُجْزئُ فِيهِ الصَّلَاةُ) لِأَنَّ الْكِسْوَةَ شَرْطُ جَوَازِ الصَّلَاةِ، <sup>(٦)</sup> فَجَوَازُهَا دَلٌّ عَلَى وُجُودِهَا.

(وَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَساكِينَ كَالْإِطْعَامِ فِي كُفَّارَةِ الظَّهَارِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ﴾ <sup>(٧)</sup>

(١) في (ص): "وعند المخمصة"، المخمصة: الجماعة، المصباح المنير (ص ١٨٢).

(٢) سورة المائدة، آية (٨٩).

(٣) في الشرح المطبوع (ص ٢٥٤).

(٤) سورة المائدة، آية (٨٩).

(٥) في (ص): "ينطلق".

(٦) قوله: "لأن الكسوة شرط جاوز الصلاة" سقط من (ص).

(٧) ألحقت هذه الكلمة بالهامش وبجوارها (صح).

إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ<sup>(١)</sup>.

(فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَحَدِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾<sup>(٢)</sup> قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: {مُتَتَابِعَاتٍ}<sup>(٣)</sup> فَصَارَ كَالرَّوَايَةِ عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ قُرْآنًا<sup>(٤)</sup>.

(فَإِنْ قَدَّمَ الْكَفَّارَةَ<sup>(٥)</sup> عَلَى الْحِنْثِ لَمْ يَجُزْ) لَأَنَّهَا تَجِبُ بِالْحِنْثِ، وَأَدَاءُ الشَّيْءِ قَبْلَ  
وُجُوبِهِ<sup>(٦)</sup> مُحَالٌ، وَقَوْلُهُ ﷺ: ((مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ  
عَنْ<sup>(٧)</sup> يَمِينِهِ ثُمَّ لِيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ<sup>(٨)</sup>))<sup>(٩)</sup> مُعَارِضٌ بِقَوْلِهِ: ((فَلْيَأْتِ الَّذِي<sup>(١٠)</sup> هُوَ

(١) سورة المائدة، آية (٨٩).

(٢) سورة المائدة، آية (٨٩).

(٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٦٠/١٠) كتاب الأيمان باب التتابع في صوم الكفارة، وصححه  
الألباني في الإرواء (٢٠٣/٨).

(٤) فهو من قبيل القراءة الشاذة.

(٥) مكتوب في مقابل هذه المسألة بالهامش بمقدار ثلاث كلمات ولم أستطع قراءتها ولعلها حاشية  
حيث ليس بجوارها (صح).

(٦) في (ص): وجوده.

(٧) هذه الكلمة زيادة من (م) و (ص) وبها ورد الحديث.

(٨) في (ص): "ثم ليأت الذي خير منها".

(٩) أصل هذا الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري (٦٠٨/١٠) رقم (٦٧٢٢) كتاب كفارات الأيمان  
باب الكفارة قبل الحنث وبعده، ومسلم (١١٤/١١) كتاب الأيمان والنذور، بلفظ: ((فليأت

خَيْرٌ ثُمَّ يُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ» (١) فَلَا يَبْقَى حُجَّةٌ لِلشَّافِعِيِّ (٢) وَلَآئِنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّوْمُ قَبْلَ الْحَنْثِ بِالْإِجْمَاعِ فَكَذَا الْخِلَالُ الْآخَرُ.  
(وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ مِثْلَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ أَوْ لَا يُكَلِّمَ أَبَاهُ (٣) أَوْ لَيَقْتُلَنَّ (٤)  
فَلَانًا (٥) فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْنَثَ وَيُكْفَرَ عَنْ يَمِينِهِ) لِقَوْلِهِ الرَّحْمَنُ : (( مَنْ حَلَفَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ

حكم من حلف  
على معصية

الذي هو خير وليكفر عن يمينه))، أما لفظ (ثم) الذي بني الخلاف عليه، فقد أخرجه أبو داود (٥٨٥/٣) رقم (٣٢٧٨)، كتاب الأيمان والنذور باب الرجل يكفر قبل أن يحنث، وقال: "أحاديث أبي موسى الأشعري وعدي بن حاتم وأبي هريرة في هذا الحديث، روي عن كل واحد منهم في بعض الرواية الحنث قبل الكفارة، وفي بعض الرواية الكفارة قبل الحنث"، والنسائي (١٠/٧) رقم (٣٧٨٣) كتاب الأيمان والنذور باب الكفارة بعد الحنث، من حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، وصححه الزيلعي في نصب الراية (٢٩٨/٣) وتوسع في تخريج طرق هذا الحديث فراجعه هناك، وأخرجه مسلم (١١٦/١١-١١٧) ولم يذكر لفظه وإنما أحال على ما قبله.

(١٠) في (ص): "بالذي".

(١) قال الزيلعي في نصب الراية: (٢٩٧/٣): "لم أجده بلفظ (ثم ليكفر)، إلا عند الإمام أبي محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي في (كتاب غريب الحديث) "ولا توجد (عن) في الأصل ولا في (ص) و(م) وثبتت في (أ) (ل ١٨٤ب) وفي (هـ) (ل ١٩٣ب) وفي (ب) (ل ١١١ب) وفي نسخة جامعة الرياض لكن ليس فيها (ثم).  
(٢) الأم (٦٣/٧) وفيه: "الكفارة قبل الحنث وبعد... وإن كفر قبل الحنث بإطعام رجوت أن يجزي عنه، وإن كفر بصوم قبل الحنث لم يجز عنه".

(٣) قوله: "أو لا يكلم أباه" سقط من (ص).

(٤) كلمة: "أو ليقتلن" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

(٥) سقطت من الشرح المطبوع (٢٦٧) كلمة: "على" وزادت فيه كلمتان هكذا: "مثل أن يقول"،

فَلَا يَعْصِيهِ <sup>(١)</sup> « <sup>(٢)</sup> .

(وَإِذَا حَلَفَ الْكَافِرُ <sup>(٣)</sup> ثُمَّ حَنَثَ فِي حَالِ الْكُفْرِ [١٣٤/ب] أَوْ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَلَا حَنْثَ <sup>(٤)</sup> ) عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا أَمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وَلَآنَ يَمِينُهُ لَا تَنْعَقِدُ فِي حَقِّ الصَّوْمِ فَكَذَا فِي حَقِّ الْخِلَالِ الْأُخْرَى، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٦)</sup> تَنْعَقِدُ يَمِينُهُ، فَإِنْ حَنَثَ فِي حَالِ الْكُفْرِ كَفَّرَ بِالْخِلَالِ الثَّلَاثِ سِوَى الصَّوْمِ، وَإِنْ حَنَثَ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ كَفَّرَ بِالصَّوْمِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه نَذَرَ فِي حَالِ الْجَاهِلِيَّةِ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ فَسَأَلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «(أَوْفِ بِنَذْرِكَ)» <sup>(٧)</sup> وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ وَبِهِ نَقُولُ.

وفيه: "لا يتكلم أباه" وهو خطأ لا شك فيه.

(١) ويوجد ياء في: "يعصيه" ولعلها لإشباع الكسر لأن الصحيح إعرابا: "يعصه".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٨١/١١) رقم (٦٦٩٦) كتاب الأيمان والنذور باب النذر في الطاعة، بلفظ: «(من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه)».

(٣) هذه المسألة بدأ الناسخ في كتابتها ثم اختلطت عليه بشيء مما سبق فحذف المضروب عليه.

(٤) زادت في الشرح المطبوع هنا زيادة كلمة: "كفارة" على أنها من المتن وقد خلت منها المتون الثلاثة وسائر النسخ.

(٥) سورة التوبة، آية (١٢).

(٦) في الوسيط (٢٥٩/٧) أن تصحيح نذره محتمل، للحديث ويحتمل حمله على الاستحباب، وقال في المذهب: "المذهب الأول" أي عدم صحة نذره.

(٧) أخرجه البخاري (٥٨٢/١١) رقم (٦٦٩٧) كتاب الأيمان والنذور باب إذا نذر أو حلف أن لا

(وَمَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِمَّا يَمْلِكُهُ لَمْ يَصِرْ مُحَرَّمًا <sup>(١)</sup> وَعَلَيْهِ - إِنْ اسْتَبَاحَهُ - حَكَمَ مِنْ حَرَمٍ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ <sup>(٢)</sup> ثُمَّ قَالَ: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> سَمَّى التَّحْرِيمَ يَمِينًا.

(وَإِنْ قَالَ: "كُلُّ حِلٍّ" <sup>(٤)</sup> عَلَى حَرَامٍ فَهُوَ عَلَى الطَّعَامِ [ص ١٢٩/أ] وَالشَّرَابِ [م ١٨٣/أ] إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ غَيْرَ ذَلِكَ) لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُ جَمِيعَ الْمُبَاحَاتِ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى عُمُومِهِ لَحِثَ فِي الْحَالِ بِالنَّفْسِ <sup>(٥)</sup> وَفَتَحَ الْعَيْنَيْنِ؛ وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَبِهِ أَخَذَ زُفَرٌ <sup>(٦)</sup> لِأَنَّ <sup>(٧)</sup> هَذَا مِنَ الْمُبَاحَاتِ، إِلَّا أَنْ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَقْصِدُ يَمِينَهُ مَا لَا يَدْخُلُ فِي وَسْعِهِ فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لِأَنَّ بِهِمَا قَوَامَ الْحَيَاةِ، وَإِذَا نَوَى غَيْرَ ذَلِكَ يُصَدَّقُ فِيهِ لاحتِمَالِ اللَّفْظِ لَهُ.

يكلّم إنسانا في الجاهلية ثم أسلم، ومسلم (١٢٤/١١) كتاب النذور باب نذر الكافر ما يفعل فيه إذا أسلم.

(١) زاد هنا كلمة: "لعيته" في المتن مع شرح اللباب (٨/٤) وقد خلت منها المتون الثلاثة وسائر النسخ الخطية وفي (ص): "لم يحرم عليه".

(٢) سورة التحريم، آية (١).

(٣) سورة التحريم، آية (٢).

(٤) في المتون الأربعة: "حلال" وكذا في (ص).

(٥) في (ص): "بالنفس".

(٦) الهداية (٧٥/٢).

(٧) "لأن" سقطت من (م).



(وَمَنْ نَذَرَ <sup>(١)</sup> نَذْرًا مُطْلَقًا فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ) لِقَوْلِهِ ~~الطَّبَّاءُ~~ : (( مَنْ نَذَرَ وَسَمَّى فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِمَا سَمَّى )) <sup>(٢)</sup>.

(وَإِنْ عَلَّقَ نَذْرَهُ بِشَرْطٍ فَوُجِدَ الشَّرْطُ فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِنَفْسِ النَّذْرِ) لِلْحَدِيثِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْعَبَادِلَةِ <sup>(٣)</sup>.

(وَرَوَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - <sup>(٤)</sup> رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: "إِذَا قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَلِلَّهِ <sup>(٥)</sup> عَلَيَّ حِجَّةٌ" <sup>(٦)</sup>، أَوْ صَوْمُ سَنَةٍ، أَوْ صَدَقَةٌ مَا أَمْلَكُهُ أَجْرَاهُ مِنْ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ"، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٧)</sup> لِقَوْلِهِ ~~الطَّبَّاءُ~~ : (( النَّذْرُ يَمِينٌ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ )) <sup>(٨)</sup> وَلَآئِنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ مَنَعَ نَفْسِهِ فَكَانَ فِي مَعْنَى الْيَمِينِ. مَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا فَدَخَلَ الْكَعْبَةَ أَوْ الْمَسْجِدَ أَوْ الْبَيْعَةَ أَوْ الْكَنِيسَةَ لَمْ

(١) سقطت هذه الكلمة من الأصل وثبتت في بقية النسخ الخطية بالإضافة إلى ثبوتها في المتون الأربعة.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الدراية (٩٢/٢): "لم أجده... وفي المتفق عليه عن ابن عمر في قصة عمر: (( فأوف بنذرك ))"، وقد سبق تخريجه.

(٣) العبادلة المراد بهم ابن مسعود وابن عباس وابن عمر، كما في الجواهر المضية؛ كتاب الجامع (٦٣١/٤).

(٤) بداية المبتدي (٩٧/١)، الهداية (٧٦/٢)، حاشية ابن عابدين (٤٥/٧).

(٥) قوله: "فله" سقط من (ص).

(٦) في المتون الأربعة: "فعلي حجة".

(٧) الإقناع للشريبي (٦٠٣/٢).

(٨) سبق (ص ١٨٨).

يَحْنُثُ) لَأَنَّ اسْمَ الْبَيْتِ عُرْفًا لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا، وَالْأَيْمَانُ مَبْنَاهَا عَلَى الْعُرْفِ.

من حلف لا يتكلم

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ فَقَرَأَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَحْنُثْ) اسْتِحْسَانًا، لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى كَلَامًا فِي الْعُرْفِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: فُلَانٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي صَلَاتِهِ وَإِنْ <sup>(١)</sup> قَرَأَ فِيهَا، \*وَإِنْ قَرَأَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ حَنْثٌ \* <sup>(٢)</sup> لَأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ" قِيلَ لَهُ: "تَكَلَّمْتَ" فَكَانَ حَانِثًا.

من حلف لا يلبس ثوبا

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا وَهُوَ لَا بِسُهُ فَزَعَهُ <sup>(٣)</sup> فِي الْحَالِ لَمْ يَحْنُثْ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَرُكَبُ هَذِهِ الدَّابَّةَ وَهُوَ رَاكِبُهَا فَزَلَ، <sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> وَإِنْ لَبِثَ سَاعَةً حَنْثٌ) لَأَنَّ مَا لَا يَدْخُلُ فِي وَسْعِهِ يَكُونُ مُسْتَثْنَى عُرْفًا إِذِ الْيَمِينُ تُعْقَدُ لِلْبَرِّ لَا لِلْحَنْثِ، وَعِنْدَ زُفَرٍ <sup>(٦)</sup> يَحْنُثُ لَوْجُودِ جُزْءٍ مِنَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَفِي اعْتِبَارِ ذَلِكَ حَرَجٌ شَدِيدٌ فَسَقَطَ اعْتِبَارُهُ <sup>(٧)</sup>.

من حلف لا يدخل هذه الدار

[م ١٨٣/ب] (وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا لَمْ يَحْنُثْ بِالْقُعُودِ حَتَّى

(١) في (ص): "فإن" وهو خطأ.

(٢) ما بين النجمين ورد في الشرح المطبوع على أنه من المتن وقد خلت منه المتون الثلاثة فالأظهر أنه من الشرح.

(٣) في (ص): "فزعه".

(٤) هنا زيادة في المتون الأربعة هكذا: "في الحال"، ولم ترد في نسخ الشرح، فلعلّ الشارح اختصرها.

(٥) وردت في هامش متن (ص) زيادة (لم يحنث) هنا وعليها (صح)، فإن ثبتت فلعلها من الشرح.

(٦) الهداية (٧٧/٢).

(٧) قوله: "اعتباره" سقط من (ص).

يَخْرُجُ ثُمَّ يَدْخُلُ) لَأَنَّ الدُّخُولَ هُوَ الْإِنْفِصَالُ [١٣٥/أ] مِنَ الْخَارِجِ إِلَى الدَّاخِلِ.  
(وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَدَخَلَ دَارًا خَرَابًا لَمْ يَحْنَثْ) لَأَنَّ الْأَسْمَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ  
يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ.

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَدَخَلَهَا بَعْدَ مَا انْهَدَمَتْ وَصَارَتْ صَحْرَاءَ  
حَنْثٌ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ فَدَخَلَهُ بَعْدَ مَا انْهَدَمَ لَمْ يَحْنَثْ) وَالْفَرْقُ أَنَّ  
الْبَيْتَ اسْمٌ لِمَا يُبْنَى فِيهِ وَذَلِكَ لَا يَبْقَى بَعْدَ الْخَرَابِ، وَأَمَّا الدَّارُ فَاسْمٌ لِلْعَرِصَةِ الَّتِي يُدَارُ  
عَلَيْهَا <sup>(١)</sup> الْحَائِطُ وَذَلِكَ بَاقٍ بَعْدَ الْخَرَابِ وَلِهَذَا سَمَّيَ الْعَرَبُ مَنَازِلَهُمْ دِيَارًا بَعْدَ الرَّحِيلِ؛  
وَيُقَالُ: "دِيَارُ بَكْرٍ" وَ "دِيَارُ" <sup>(٢)</sup> رَبِيعَةٌ وَقَالَ الشَّاعِرُ: [ص ١٢٩/ب]

الدَّارُ دَارٌ وَإِنْ زَالَتْ حَوَائِطُهَا \*\*\* وَالْبَيْتُ لَيْسَ بِبَيْتٍ بَعْدَ مَا انْهَدَمَا <sup>(٣)</sup>

من حلف  
لا يكلم  
زوجة فلان

وَقَاسَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٤)</sup> الدَّارَ عَلَى الْبَيْتِ، وَقَدْ فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا.

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ زَوْجَةَ فُلَانٍ فَطَلَّقَهَا فُلَانٌ ثُمَّ كَلَّمَهَا حَنْثٌ، وَإِنْ حَلَفَ لَا  
يُكَلِّمُ عَبْدَ فُلَانٍ أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ فَبَاعَ فُلَانٌ عَبْدَهُ وَدَارَهُ <sup>(٥)</sup> فَكَلَّمَ الْعَبْدَ وَدَخَلَ  
الدَّارَ <sup>(٦)</sup> لَمْ يَحْنَثْ) لَأَنَّ الْعَبْدَ وَالدَّارَ لَا يُقْصَدَانِ بِمَنْعِ <sup>(٧)</sup> النَّفْسِ عَنْهُمَا، فَكَانَ الْمَنْعُ

(١) في (ص): "فهو اسم لما يدار عليها".

(٢) قوله: "ديار" سقط من (ص).

(٣) ذكره ابن عابدين في حاشيته الدر المختار (٧٤٧/٣) ولم ينسبه لقائل، وأحاله على الذخيرة.

(٤) الأم (٧٣/٧).

(٥) في (ص): "العبد والدار".

(٦) في (ص): "أو دخل".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأيهان

لِصَاحِبَيْهِمَا كَأَنَّهُ <sup>(١)</sup> قَالَ: "مَا دَامَا لِفُلَانٍ"، بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ لِأَنَّهَا تُقْصَدُ بِالْعِدَاوَةِ لِنَفْسِهَا فَكَانَتْ الْإِضَافَةُ لِلتَّعْرِيفِ.

من حلف لا يكلم  
صاحب هذا  
الطيلسان

(وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ صَاحِبَ هَذَا الطَّيْلَسَانِ <sup>(٢)</sup> فَبَاعَهُ ثُمَّ كَلَّمَهُ حِنْثٌ)، لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَنِ كَلَامِ الرَّجُلِ لِطَّيْلَسَانِهِ <sup>(٣)</sup> فَكَانَتْ الْإِضَافَةُ لِلتَّعْرِيفِ بِهِ أَيْضًا.

من حلف لا يكلم  
هذا الشاب

(وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ هَذَا الشَّابَّ فَكَلَّمَهُ بَعْدَ مَا صَارَ شَيْخًا أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ <sup>(٤)</sup> هَذَا الْحَمَلِ فَصَارَ كَبْشًا فَأَكَلَهُ حِنْثٌ فِيهِمَا) لِأَنَّ الْمَنْعَ كَانَ لِعَيْنَيْهِمَا لَا لِأَجْلِ الصَّغَرِ وَالشَّبَابِ؛ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ.

من حلف لا يأكل  
من هذه النخلة

(وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ [م ١٨٤ / أ] فَهُوَ عَلَى ثَمَرِهَا) لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ مُتَعَذِّرَةٌ فَيُحْمَلُ عَلَى الْمَجَازِ وَهُوَ مَا يُتَّخَذُ مِنْهَا <sup>(٥)</sup>.

من حلف لا يأكل  
من هذا البسر

(وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَصَارَ رُطْبًا فَأَكَلَهُ لَمْ يَحِنْثْ) <sup>(٦)</sup> لِأَنَّ الْيَمِينَ هَاهُنَا قَدْ تَعَقَّدَ لِلصِّفَةِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَضُرُّهُ الرُّطْبُ دُونَ الْبُسْرِ، أَوْ الْبُسْرُ دُونَ الرُّطْبِ.

(٧) في الهامش يوجد فرق نسخة بلفظ: "لمنع" وفوقه (خ)، وفي (ص): "لمنع".

(١) في (ص): "فكأنه".

(٢) الطيلسان: فارسي معرب، من لباس العجم، المصباح المنير (٣٧٥).

(٣) في (ص): "عن كلام بطيلسان".

(٤) قوله: "لحم" سقط من (ص).

(٥) كرر الناسخ - سهوا - كتابة هذه المسألة بتمامها في الأصل فحذفت المكرر.

(٦) هذه المسألة الأخيرة سقطت من الطبعة التركية (ص ١١٨).

(وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا فَأَكَلَ بُسْرًا مُذْنَبًا<sup>(١)</sup> حِنْثَ<sup>(٢)</sup> لِأَنَّهُ أَكَلَ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: <sup>(٤)</sup> لَا يَحْنُثُ لِأَنَّ اسْمَ الْبُسْرِ<sup>(٥)</sup> لَا يَتَنَاوَلُهُ مُطْلَقًا إِلَّا أَنَّ الْاسْمَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الْأَكْلِ، فَإِنْ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَ سَوِيْقًا فِيهِ سَمْنٌ ظَاهِرٌ يَحْنُثُ وَإِنْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْاسْمُ كَذَا هَذَا.

من حلف لا  
يأكل لحما

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكَلَ السَّمَكَ لَمْ يَحْنُثْ) لِقُصُورِ مَعْنَى اللَّحْمِيَّةِ فِيهِ وَهُوَ الْقُوَّةُ وَعَدَمُ إِطْلَاقِ الْاسْمِ عَلَيْهِ فِي الْعُرْفِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ: "مَا أَكَلْتُ لَحْمًا"<sup>(٦)</sup> مُنْذُ كَذَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَكَلَ السَّمَكَ وَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَمَبْنَى الْإِيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ لَا عَلَى مَا وَرَدَ<sup>(٧)</sup> فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ<sup>(٨)</sup> وَجُوهٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً [١٣٥/ب] فَرَكَبَ كَافِرًا لَا يَحْنُثُ وَإِنْ كَانَ اللَّهُ سَمَاءً دَابَّةً بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّائِبِ

(١) ذَنْبُ الرُّطْبِ تَذْنِيْبًا: بَدَأَ فِيهِ الْإِرْطَابُ، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ص ٢١٠).

(٢) هُنَا زِيَادَةٌ جَمَلَةٌ: "عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ" فِي الْمَتُونِ الْأَرْبَعَةِ، وَقَدْ زَادَتْ فِي الشَّرْحِ الْمَطْبُوعِ جَمَلَةٌ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْمَتْنِ وَهِيَ: "وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بُسْرًا فَأَكَلَ رُطْبًا مُذْنَبًا" وَقَدْ خَلَّتْ مِنْهَا الْمَتُونُ الثَّلَاثَةُ وَسَائِرُ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ.

(٣) فِي (ص): "وَإِنْ كَانَ بُسْرًا" وَهُوَ خَطَأً.

(٤) حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ (٣/٧٧١).

(٥) فِي (م): "لِأَنَّ اسْمَ الرُّطْبِ" وَفِي (ص): "لِأَنَّ اسْمَ الْبُسْرِ يَتَنَاوَلُهُ مُطْلَقًا" وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي (م) أَوَّلَى.

(٦) قَوْلُهُ: "لَحْمًا" سَقَطَ مِنْ (ص).

(٧) فِي (ص): "لَمَّا وَرَدَ" وَهُوَ خَطَأً.

(٨) قَوْلُهُ: "لَهُ" سَقَطَ مِنْ (ص).

عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(١)</sup>، وَكَذًا إِنَّ حَلْفَ لَا يَمَسُّ وَتَدَا فَمَسَّ جَبَلًا، أَوْ لَا يَقْعُدُ فِي السَّرَّاجِ فَقَعَدَ فِي الشَّمْسِ، أَوْ لَا يُحْرَبُ يَيْتًا فَحَرَّبَ يَيْتَ الْعُنْكَبُوتِ: لَا يَحْنُثُ؛ وَإِنْ وَرَدَتْ هَذِهِ الْأَسَامِي فِي الْقُرْآنِ، كَذَا هَذَا.

إن حلف لا

يشرب من

دجلة أو من

ماء دجلة

(وَإِنْ حَلْفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ دَجَلَةٍ فَشَرِبَ مِنْهَا يَأْنَاءٌ لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَكْرَعَ فِيهَا كَرْعًا)<sup>(٢)</sup> وَقَالَ<sup>(٣)</sup> وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٤)</sup> [ص ١٣٠/أ] يَحْنُثُ، وَهِيَ<sup>(٥)</sup> بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ إِذَا تَنَاوَلَتْ حَقِيقَةً وَجَازًا يُحْمَلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَإِنْ كَانَ الْمَجَازُ أَغْلَبَ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْحَقِيقَةُ مَهْجُورَةً فَيُحْمَلُ عَلَى الْمَجَازِ، وَعِنْدَهُمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا.

٥

(وَإِنْ حَلْفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ دَجَلَةٍ فَشَرِبَ مِنْهَا يَأْنَاءٌ<sup>(٦)</sup> حِنْثٌ) لِأَنَّهُ حَلْفَ [م ١٨٤/ب] عَلَى الْمَاءِ وَقَدْ شَرِبَهُ، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنَّهُ حَلْفَ عَلَى النَّهْرِ. (وَإِنْ حَلْفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ<sup>(٧)</sup> الْخِنْطَةَ فَأَكَلَ مِنْ خُبْزِهَا لَمْ يَحْنُثْ) وَعِنْدَهُمَا

من حلف لا

يأكل هذه

الخنطة

١٠

(١) سورة الأنفال، آية (٥٥).

(٢) زادت هنا في المتون الأربعة جملة: "عند أبي حنيفة" في متنين وبلغظ: "في قول أبي حنيفة" في المتنين الآخرين.

(٣) الهداية (٨٣/٢).

(٤) مغني المحتاج (٣٤٢/٤).

(٥) في (ص): "وهو".

(٦) زاد في الشرح المطبوع هنا: "أو بغيره" وقد خلت منها المتون الثلاثة وسائر النسخ الخطية.

(٧) في (ص): "من هذه".

يَحْنَثُ<sup>(١)</sup> لما مرَّ، في الشُّرْبِ مِنْ دِجْلَةٍ.

من حلف لا  
يأكل من هذا  
الدقيق

(وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الدَّقِيقِ فَأَكَلَ مِنْ خُبْزِهِ حَيْثُ، وَإِنْ اسْتَفَّهَ<sup>(٢)</sup> كَمَا هُوَ لَمْ يَحْنَثْ) لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ مَهْجُورَةٌ فَيَحْمَلُ عَلَى الْجَازِ كَمَا فِي النَّحْلَةِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٣)</sup> إِنْ اسْتَفَّهَ حَيْثُ وَإِنْ أَكَلَ خُبْزَهُ<sup>(٤)</sup> لَمْ يَحْنَثْ اعْتِبَارًا لِلْحَقِيقَةِ، إِلَّا أَنَّ الْحَقِيقَةَ<sup>(٥)</sup> تَبْطُلُ بِمَسْأَلَةِ النَّحْلَةِ وَلَا جَوَابَ عَنْهَا.

من حلف لا  
يكلم فلانا

(وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا فَكَلَّمَهُ وَهُوَ بِحَيْثُ يَسْمَعُ إِلَّا أَنَّهُ نَائِمٌ<sup>(٦)</sup> حَيْثُ) لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ<sup>(٧)</sup> عُرْفًا فَإِنَّهُ يُقَالُ: "كَلَّمَهُ وَهُوَ نَائِمٌ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ".  
(وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَأَذِنَ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالإِذْنِ حَتَّى كَلَّمَهُ حَيْثُ) لِأَنَّ الإِذْنَ مَأْخُوذٌ مِنَ الإِعْلَامِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup> وَقَالَ: ﴿فَأُذِنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٩)</sup> وَالْإِعْلَامُ لَا يَكُونُ بِدُونِ عِلْمٍ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ<sup>(١٠)</sup> وَهُوَ<sup>(١١)</sup> قَوْلُ الشَّافِعِيِّ:

(١) هاتان الكلمتان وردتا في الشرح المطبوع على أنهما من المتن وقد خلت منهما المتون الثلاثة.

(٢) السف: هو أكل الشيء اليابس غير ملتوت، انظر المصباح المنير (ص ٢٧٩).

(٣) الأم (٧/٧٩) وقال: "أو طحن الخنطة" ولعل المراد بأنه يستفه ولم أجده نصا والله أعلم.

(٤) في (ص): "من خبزه".

(٥) قوله: "إلا أن الحقيقة" سقط من (ص).

(٦) كرر الناسخ هذه كتابة المسألة سهوا إلى قوله: "نائم" فحذفت المكرر.

(٧) في (ص): "لأنه كلام".

(٨) سورة التوبة، آية (٣).

(٩) سورة البقرة، آية (٢٧٩)، والآية لم ترد في (ص).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأيمان

(١) أَنَّهُ لَا يَخْنُثُ لِأَنَّ الْكَرَاهِيَّةَ الْمُوجِبَةَ لِلْيَمِينِ قَدْ زَالَتْ بِالْإِذْنِ، إِلَّا أَنَّ فِعْلَ الْحَالِفِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِهِ يُسَمَّى مُخَالَفَةً فَكَانَ حَانِثًا.

إذا استخلف  
الوالي رجلاً

(وإذا استخلف الوالي رجلاً ليعلمه) (٢) بكل داعر (٣) دخل البلد فهذا على حال ولايته خاصة لأن هذا من مَوَاجِبِ السِّيَاسَةِ فَيَتَقَيَّدُ بِزَمَانِ الْوِلَايَةِ بِدَلَالَةِ الْحَالِ.

من حلف لا  
يركب دابة  
فلان

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةَ فُلَانٍ فَرَكِبَ دَابَّةَ عَبْدِهِ) (٤) لَمْ يَخْنُثْ لِأَنَّهَا تُنْسَبُ إِلَى الْعَبْدِ عُرْفًا، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: (٥) يَخْنُثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ اِعْتِبَارًا (٦) لِحَقِيقَةِ الْمَلِكِ، إِلَّا أَنَّ الْأَيْمَانَ مَبْنَاهَا عَلَى الْعُرْفِ لَا الْحَقَائِقِ عَلَى مَا مَرَّ فِي مَسَائِلَ (٧).

=

(١٠) الهداية (٨٤/٢).

(١١) قوله: "وهو" سقط من (ص).

(١) لم أجده للشافعي، وقريب منه من أذن له بالخروج فخرج ولم يعلم بالإذن، قال: "المذهب والمنصوص والذي قطع به الجمهور لا يخنث".

(٢) في (ص): "ليعلمه".

(٣) كتب بهامش الأصل بخط صغير تفسير الداعر هكذا: "الداعر الذي يجيء منه الخبث والفساد" وكذلك المعنى في المصباح المنير (ص ١٩٤).

(٤) جاءت صفة للعبد في الشرح المطبوع (ص ٢٧٥) وهي: "المأذون" على أنها من الشرح وثبتت في المتن بالطبعة التركية (ص ١١٨)، وقد خلا منها المتنان الآخران.

(٥) الهداية (٧٩/٢).

(٦) في (ص): "اعتبار".

(٧) في (ص): "المسائل".



من حلف لا  
يدخل هذه  
الدار

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَوْقَ عَلَى سَطْحِهَا أَوْ دَخَلَ دِهْلِيزَهَا حَيْثُ  
لَأَنَّهُ يُعَدُّ دَاخِلًا بِدَلِيلِ جَوَازِ الْاِقْتِدَاءِ مِنْ سَطْحِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: <sup>(١)</sup> إِذَا وَقَفَ  
عَلَى سَطْحِهَا أَوْ حَائِطِهَا لَا يَحْنُثُ لِأَنَّهُ وَقَفَ [م ١٨٥/أ] فِي مَوْضِعٍ لَا يُحِيطُ بِهِ بِنَاءُ الدَّارِ  
فَنَقُولُ [١٣٦/أ] إِحَاطَةُ الْحَائِطِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي الدُّخُولِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ  
مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَصَعَدَ السَّطْحَ لَا يَحْنُثُ، وَمَنْ لَا يَكُونُ خَارِجًا يَكُونُ دَاخِلًا لَا مُحَالَةً.

٥

من حلف لا  
يأكل الشواء

(وَإِنْ وَقَفَ فِي طَاقِ <sup>(٢)</sup> الْبَابِ - بِحَيْثُ إِذَا أُغْلِقَ الْبَابُ كَانَ خَارِجًا - لَمْ يَحْنُثْ)  
لَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ دَاخِلًا عُرْفًا.

أو الطبخ ولم  
يعينهما

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الشَّوَاءَ فَهُوَ عَلَى اللَّحْمِ دُونَ الْبَاذِنَجَانِ [ص ١٣٠/ب]  
وَالْجُزْرِ) لِأَنَّ الْأِسْمَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَيْهِمَا.  
(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الطَّبِيخَ فَهُوَ عَلَى مَا يُطْبَخُ مِنَ اللَّحْمِ) لِأَنَّ الْأِسْمَ يَخْتَصُّ بِهِ  
عُرْفًا فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ لِمَنْ أَكَلَ الْبَاقِلَاءَ الْمَطْبُوخَ: "قَدْ أَكَلَ الطَّبِيخَ"، \*فَإِنْ نَوَى مَا يُطْبَخُ  
بِاللَّحْمِ وَغَيْرِهِ حَنْثٌ \* <sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُ طَبِيخٌ حَقِيقَةٌ.

١٠

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّؤُوسَ فَيَمِينُهُ عَلَى مَا يُكَبَسُ <sup>(٤)</sup> فِي التَّنَائِيرِ وَيَبَاغُ فِي  
الْمَصْرِ) لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ إِذِ الْإِنْسَانُ لَا يَقْصِدُ يَمِينَهُ رُؤُوسَ الْجَرَادِ  
وَالْعَصَافِيرِ فَكَانَ الْمَرَادُ مِنْهُ الْمُتَعَارَفَ، وَقِيلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: عَلَى رُؤُوسِ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ،

١٥

(١) انظر الأم (٧٣/٧).

(٢) طوق كل شيء ما استدار به، المصباح المنير (ص ٣٨١).

(٣) ما بين النجمين ورد في الشرح المطبوع على أنه من المتن وقد خلت منه المتون الثلاثة.

(٤) في (ص): "يكسب".

وَعِنْدَهُمَا <sup>(١)</sup> عَلَى الْغَنَمِ خَاصَّةً، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ اخْتِلَافٌ عُرْفٍ وَزَمَانٍ فَفِي زَمَنِهِ كَانَ يُكَبِّسُ النَّوْعَانِ وَفِي زَمَنِهِمَا كَانَ يُكَبِّسُ رُؤُوسَ الْغَنَمِ خَاصَّةً.

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ خُبْزًا فَيَمِينُهُ عَلَى مَا يَعْتَادُ أَهْلُ الْمِصْرِ <sup>(٢)</sup> أَكَلُهُ) لَمَّا مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْعُرْفُ.

(فَإِنْ أَكَلَ خُبْزَ الْقَطَايِفِ أَوْ خُبْزَ الْأُرْزِ بِالْعِرَاقِ لَمْ يَحْنَثْ) لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ لَا يُسَمَّى خُبْزًا مُطْلَقًا وَالْمُعْتَبَرُ فِي كُلِّ بَلَدٍ عُرْفُهُمْ.

حكم الحلف  
على العقود حين  
لا يياشرها

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ وَلَا يَشْتَرِي أَوْ لَا يُؤَاجِرُ فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَ لَمْ يَحْنَثْ) لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ حَقِيقَةً وَلَا شَرْعًا إِذْ <sup>(٣)</sup> الْعُهُدَةُ وَالْحُقُوقُ رَاجِعَةٌ إِلَى الْعَاقِدِ.

(بِخِلَافِ <sup>(٤)</sup> مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ أَوْ لَا يُطَلِّقُ أَوْ لَا يُعْتِقُ فَوَكَّلَ بِذَلِكَ حَنْثٌ) لِأَنَّ

الْحُقُوقَ فِيهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْآمِرِ وَهِيَ تُضَافُ إِلَيْهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ بَاشَرَ بِنَفْسِهِ [م ١٨٥/ب]، وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٥)</sup> أَلْحَقَهَا بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ مُبَاشِرٌ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ، وَلِهَذَا لَا بُدَّ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ.

من حلف لا  
يجلس على  
الأرض أو القربان  
أو السرير

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ فَجَلَسَ عَلَى بَسَاطٍ أَوْ حَصِيرٍ لَمْ يَحْنَثْ) لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى جَالِسًا عَلَى الْأَرْضِ.

(١) بداية المبتدي (٩٩/١)، الهداية (٨١/٢).

(٢) كذا في الشرح المطبوع وفي المتون الثلاثة: "البلد".

(٣) في (ص): "إذا" وهو خطأ.

(٤) هكذا في الشرح المطبوع (ص ٢٧١) وفي المتون الثلاثة بدأت المسألة هكذا: "ومن حلف".

(٥) مغني المحتاج (٣٥١/٤).

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى سَرِيرٍ فَجَلَسَ عَلَى سَرِيرٍ فَوْقَهُ بِسَاطٍ حَيْثُ) لَأَنَّهُ يُعَدُّ جَالِساً عَلَى السَّرِيرِ.

(وَإِنْ جَعَلَ فَوْقَهُ سَرِيرًا آخَرَ فَجَلَسَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْنَثْ) لَأَنَّ الْجُلُوسَ حِينَئِذٍ يُنْسَبُ إِلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.

(وَإِنْ حَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ فَنَامَ عَلَيْهِ وَفَوْقَهُ قِرَامٌ<sup>(١)</sup> حَيْثُ، وَإِنْ جَعَلَ فَوْقَهُ فِرَاشًا آخَرَ لَمْ يَحْنَثْ) لَمَّا ذَكَرْنَاهُ<sup>(٢)</sup> آتِئاً.

الاستثناء في  
اليمين

(وَمَنْ حَلَفَ يَمِينٍ وَقَالَ: "إِنْ شَاءَ اللَّهُ" مُتَّصِلًا بِيَمِينِهِ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ) لَمَّا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ<sup>(٣)</sup>.

(وَإِنْ حَلَفَ لَيَأْتِيَنَّهُ إِنْ اسْتَطَاعَ فَهُوَ عَلَى اسْتِطَاعَةِ الصَّحَّةِ دُونَ الْقُدْرَةِ) لَأَنَّ

الاسْتِطَاعَةَ فِي الْعُرْفِ عِبَارَةٌ عَنِ الصَّحَّةِ وَسَلَامَةِ الْآلَةِ قَالَ تَعَالَى [١٣٦/ب]: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى

من جعل في يمينه  
مدة غير محددة

النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ<sup>(٤)</sup> اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا<sup>(٥)</sup>. (وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ حِينًا - أَوْ زَمَانًا - أَوْ حِينَ أَوْ الزَّمَانَ، فَهُوَ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ)

(١) القرام هو ثوب غليظ من صوف يتخذ سترا ويتخذ فراشا في الهودج، وستر فيه رقم ونقوش، انظر المعجم الوسيط (٧٣٠).

(٢) كلمة "ذكرناه" مطموس جزء منها وواضحة في بقية النسخ.

(٣) في الشرح المطبوع (ص ١١٦).

(٤) كرر الناسخ كتابة هذه الكلمة لتوضيحها لكونها التصقت أولا بالكلمة.

(٥) سورة آل عمران، آية (٩٧).

هَكَذَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(١)</sup> وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ <sup>(٢)</sup>، وَلِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ لِلْوَقْتِ فَيَتَنَاسَلُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ، وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ عَنْ <sup>(٣)</sup> كَلَامِهِ سَاعَةً بِالْيَمِينِ، وَلَوْ أَرَادَ الْأَكْثَرَ لَقَالَ: "أَبَدًا"، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْوَسْطِ لِأَنَّهُ [ص ١٣١/أ] أَقْرَبُ إِلَى الْإِرَادَةِ.

(وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ) <sup>(٤)</sup> إِذَا ذَكَرَهُ مُنْكَرًا <sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْحَيْنِ يُقَالُ: "مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ حَيْنٍ" وَمُنْذُ دَهْرٍ، وَإِنْ ذَكَرَهُ مُعَرِّفًا بِاللَّامِ فَهُوَ عَلَى الْأَبَدِ لِأَنَّهُ لَمَّا أَذْخَلَ عَلَيْهِ اللَّامَ أَرَادَ الْكَثِيرَ فَوَقَعَ عَلَى الْعُمُرِ \* وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: "إِنْ نَوَى بِالْدَّهْرِ شَيْئًا فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَلَا أُدْرِي مَا الدَّهْرُ؟!" <sup>(٦)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ فِيهِ [م ١٨٦/أ] تَقْدِيرٌ، وَاللُّغَاتُ لَا تَثْبُتُ قِيَاسًا، بِخِلَافِ الْحَيْنِ، لِأَنَّهُ وَرَدَ عَنْهُمْ فِيهِ تَقَادِيرٌ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْوَسْطِ، وَهَذَا دَلِيلُ غَايَةِ وَرَعِ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَهَايَةِ زُهْدِهِ أَنْ يَقُولَ فِيمَا لَا يَدْرِي لَا أُدْرِي، وَكَانَ لَهُ أُسُوءَةٌ بِالْمَلَايِكَةِ إِذْ قَالَ اللَّهُ لَهُمْ:

(١) أخرجه ابن حزم في المحلى (٣٢٠/٦).

(٢) لعله سعيد بن جبير، انظر المحلى الموضع السابق، ومعجم فقه السلف (٢٩/٥).

(٣) قوله: "عن" سقط من (ص).

(٤) الهداية (٨٦/٢).

(٥) هذا القيد ورد في الشرح المطبوع على أنه من المتن وقد خلت منه المتون الثلاثة فالأظهر أنه من الشرح.

(٦) ما بين النجمين جاء في الشرح المطبوع على أنه من المتن وقد خلت منه المتون الثلاثة فالأظهر أنه من الشرح.

﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا﴾ <sup>(١)</sup>، وَبِالنَّبِيِّ ﷺ إِذْ سُئِلَ: (( أَيُّ الْبَقَاعِ أَفْضَلُ؟، قَالَ: لَا أَدْرِي )) <sup>(٢)</sup>.  
(وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ أَيَّامًا فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لِأَنَّهُ جَمَعَ، وَأَقْلُ الْجَمْعِ الصَّحِيحُ ثَلَاثَةٌ <sup>(٣)</sup>.

(وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ الْإَيَّامَ فَهُوَ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ) لِأَنَّهُ عَرَّفَ الْجَمْعَ بِاللَّامِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى أَكْمَلِ عَدَدٍ يُسْتَعْمَلُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ.  
(وَقَالَا: الْإَيَّامُ: الْأُسْبُوعُ) <sup>(٤)</sup> لِأَنَّهَا مَعْهُودَةٌ فَيَنْصَرِفُ اللَّامُ إِلَيْهَا وَمَا زَادَ عَلَيْهَا فَهُوَ تَكَرَّرًا.

(و) عَلَى هَذَا (لَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ الشُّهُورَ فَهُوَ عَلَى عَشْرَةِ أَشْهُرٍ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا اثْنِي <sup>(٥)</sup> عَشَرَ شَهْرًا) لَمَا ذَكَرْنَا.

(١) سورة البقرة، من الآيتين (٣١-٣٢).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٧٦/٤)، أن رجلا سأل النبي ﷺ: أي البقاع أفضل؟، قال: لا أدري، وعند الحاكم: "أي البقاع خير؟، وأي البقاع شر؟"، والحديث ضعف سنده الحافظ في الفتح (٥٦٤/١) والمناوي في فيض القدير (٤٧٠/٣) لكنه قال: "للحديث شواهد يتقوى بها، كما أفاده الحافظ في تخريج المختصر".

(٣) في (ص): "ثلاثة أيام" وليس بصواب.

(٤) كذا في الشرح المطبوع وفي المتن بالطبعة الخامسة، وأما في المتن بشرح اللباب فهكذا: "على أيام الأسبوع"، وكلاهما له وجه، أما في المتن بالطبعة التركية فهكذا: "فهو على الأيام الأسبوع" وفيه خلل.

(٥) في (ص): "على اثني"، وبدونها على تقدير وجود (على).

عاشا تير  
اليمين

(وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا، تَرَكَهُ أَبَدًا) لَأَنَّهُ لَا يَصِيرُ تَارِكًا إِلَّا كَذَلِكَ.  
(وَإِنْ حَلَفَ لَيَفْعَلَ كَذَا فَفَعَلَهُ) <sup>(١)</sup> مَرَّةً وَاحِدَةً بَرًّا فِي يَمِينِهِ لَأَنَّهُ يَصِيرُ فَاعِلًا بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ.

(وَمَنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَأَذِنَ لَهَا مَرَّةً فَخَرَجَتْ) <sup>(٢)</sup> ثُمَّ خَرَجَتْ مَرَّةً أُخْرَى بِغَيْرِ إِذْنِهِ حَيْثُ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنٍ فِي كُلِّ خُرُوجٍ لَأَنَّهُ نَفَى الْخُرُوجَ وَاسْتَشْنَى خُرُوجًا بِصِفَةِ الْإِذْنِ فَمَا لَمْ تَوْجَدْ الصِّفَةَ لَا يَكُونُ مُسْتَشْنَى؛ قَضَاءً لِحَقِّ الْبَاءِ <sup>(٣)</sup> الْمُقْتَضِيَةِ لِلْإِلْصَاقِ <sup>(٤)</sup>.

(وَإِنْ قَالَ: "إِلَّا أَنْ آذَنَ لَكَ" فَأَذِنَ) <sup>(٥)</sup> مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ يَحْنَثْ لَأَنَّ قَوْلَهُ: "إِلَّا أَنْ" لِلتَّوْقِيفِ <sup>(٦)</sup> قَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَأْتُنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ <sup>(٧)</sup> فَإِذَا آذَنَ فَقَدْ انْتَهَى الْوَقْتُ فَانْتَهَتْ الْيَمِينُ وَصَارَ كَقَوْلِهِ: "حَتَّى آذَنَ" وَ "إِلَى أَنْ آذَنَ" فَإِنَّهُ لَا تَبْقَى الْيَمِينُ بَعْدَ الْإِذْنِ كَذَا هَذَا.

(وَإِذَا حَلَفَ لَا يَتَغَدَّى فَالْعَدَاءُ الْأَكْلُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ [م ١٨٦/ب] إِلَى الظُّهْرِ)

(١) في (ص): "فعله".

(٢) قوله: فخرجت "سقط من (ص).

(٣) أي حرف الباء.

(٤) الباء المقتضية للإلصاق في قوله: "بإذنه".

(٥) في (ص): "فأذن له" وهو خطأ.

(٦) في (ص): "للتوقيف".

(٧) سورة يوسف، آية (٦٦).

لَأَنَّ الْأَكْلَ بَيْنَ هَذَيْنِ <sup>(١)</sup> الْوَقْتَيْنِ يُسَمَّى غَدَاءً [١٣٧/أ] فِي الْعُرْفِ، وَالنَّاسُ مُتَّفَاوِتُونَ فِي تَقْدِيمِهِ وَتَأْخِيرِهِ.

(وَالْعِشَاءُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ وَالسَّحُورُ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ) <sup>(٢)</sup> لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْعُرْفِ، وَقِيلَ: لَا يَحْنُ حَتَّى يَأْكُلَ مَا يَقْصِدُ بِهِ الشَّبْعَ، وَلَا يَحْنُ بِلُقْمَةٍ أَوْ لُقْمَتَيْنِ، وَلَا بِشُرْبِ اللَّبَنِ إِلَّا مَنْ يَقْصِدُ بِهِ الشَّبْعَ كَالْبَدَوِيِّ.

من حلف  
ليقضين  
دينه...

(وَإِنْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ إِلَى قَرِيبٍ فَهُوَ عَلَى مَا دُونَ الشَّهْرِ، وَإِنْ قَالَ: إِلَى بَعِيدٍ فَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الشَّهْرِ) لَأَنَّ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ لَا حَدَّ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِالنِّسْبَةِ <sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ تَقَيَّدَ بِالشَّهْرِ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ فَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَ مَا دُونَ الشَّهْرِ قَرِيبًا، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ بَاعَ إِلَى يَوْمَيْنِ أَوْ عَشْرَةٍ لَا يُقَالُ: بَاعَ بِنَسِئَةٍ وَلَا بِأَجَلٍ، وَإِلَى شَهْرٍ <sup>(٤)</sup> يُقَالُ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ [ص ١٣١/ب] لَوْ لَمْ يَقْدِرْ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَتَنَاولَ الْقَرِيبَ مَا يَتَنَاولُ <sup>(٥)</sup> الْبَعِيدَ، وَهَذَا مُحَالٌ.

من حلف لا  
يسكن هذه  
الدار

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَخَرَجَ مِنْهَا بِنَفْسِهِ وَتَرَكَ فِيهَا أَهْلَهُ وَمَتَاعَهُ حِنْثٌ) لَأَنَّ بَقَاءَ ذَلِكَ يُسَمَّى سَاكِنًا فِيهَا <sup>(٦)</sup> فَإِنَّ الرَّجُلَ أَكْثَرَ نَهَارِهِ فِي السُّوقِ وَيُسَمَّى

(١) في (ص): "هاتين".

(٢) جملة: "والسحور من نصف الليل إلى طلوع الفجر" مكررة في الأصل فلهذا حذفها.

(٣) في (ص): "بالنسبة".

(٤) في (ص): "الشهر".

(٥) في (ص): "كما يتناول".

(٦) في (ص): "ساكنها".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأيمان

سَاكِنًا فِي الدَّارِ، وَقَدْ يُسَافِرُ شَهْرًا أَوْ سَنَتَيْنِ <sup>(١)</sup> وَيُسَمَّى سَاكِنًا فِي مَوْضِعٍ أَهْلِيهِ، وَفِي <sup>(٢)</sup> قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: <sup>(٣)</sup> لَا يَحْنُثُ الْغَاءُ لِلْعُرْفِ الَّذِي عَلَيْهِ بِنَاءُ الْإِيمَانِ.

الحلف بالمحال

(وَمَنْ حَلَفَ لِيَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ أَوْ لِيَقْلُبَنَّ هَذَا الْحَجَرَ ذَهَبًا أَنْعَقَدَتْ يَمِينُهُ) لِتَصَوُّرِ الْبَرِّ بِتَصَوُّرِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ بِإِقْدَارِ اللَّهِ تَعَالَى (وَحِنْثٌ عَقِيْبَهَا) لِلْعَجْزِ وَوُقُوعِ الْيَأْسِ عَنْهُ فَصَارَ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيَقْتُلَنَّ فُلَانًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَيِّتٌ.

من حلف

ليقضين

فلانا دينه

(وَمَنْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ فُلَانًا دَيْنَهُ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ ثُمَّ وَجَدَ فُلَانٌ بَعْضَهَا <sup>(٤)</sup> زُيُوفًا أَوْ نَبَهْرَجَةً <sup>(٥)</sup> أَوْ مُسْتَحَقَّةً لَمْ يَحْنُثِ الْحَالِفُ) <sup>(٦)</sup> لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْجِيَادِ، فَإِنَّهُ لَوْ تَجَاوَزَ بِهَا فِي ثَمَنِ الصَّرْفِ جَاوَزَ.

(وَإِنْ وَجَدَهَا رَصَاصًا أَوْ سَتُوقَةً <sup>(٧)</sup> حِنْثٌ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ [م ١٨٧/أ] مِنْ جِنْسِ الدَّرَاهِمِ، وَلَا يُجُوزُ التَّجَاوُزُ <sup>(٨)</sup> بِهَا فِي الصَّرْفِ فَلَمْ يَقَعْ بِهَا الْقَضَاءُ فَيَحْنُثُ.

١٠

(١) فِي (ص): "سنتين".

(٢) قَوْلُهُ: "فِي" سَقَطَ مِنْ (ص).

(٣) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٠/١١).

(٤) أَيُّ بَعْضِ الْمُبْلَغِ الَّذِي كَانَ دِينًا.

(٥) الْبَهْرَجُ: كُلُّ مُرْدُودٍ عِنْدَ الْعَرَبِ بِهَرَجٍ وَنَبَهْرَجٍ، وَهُوَ الْبَاطِلُ الرَّدِيُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ

(ب هـ ر ج) (٢١٧/٢).

(٦) لَمْ تَرُدْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِالْمَتْنِ بِالنُّسخَةِ الْخَامِسَةِ (ص ١٥٨) وَلَا بِالْمَتْنِ مَعَ شَرْحِ اللَّبَابِ (٢٤/٤).

(٧) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (س ت ق) (١٥٢/١٠) دَرَاهِمٌ سَتُوقٌ وَسُتُوقٌ: زَيْفٌ بِهَرَجٍ لَا خَيْرَ فِيهِ، وَفِي

الْقَامُوسِ (ص ١١٥٢) سَتُوقَةٌ: مَا كَانَ الصَّفَرُ أَوْ النُّحَاسُ هُوَ الْغَالِبُ الْأَكْثَرُ فِيهِ.

(٨) فِي (م): "التجارة".



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الأيمان

من حلف لا  
يقبض دينه  
درهما درهما

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَقْبِضُ دَيْنَهُ دِرْهَمًا دُونَ دِرْهَمٍ فَقَبْضَ بَعْضِهِ لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَقْبِضَ جَمِيعَهُ مُتَفَرِّقًا) لِأَنَّ يَمِينَهُ انْعَقَدَتْ عَلَى قَبْضِ الْجَمِيعِ مُتَفَرِّقًا فَإِذَا قَبْضَ الْبَعْضَ وَلَمْ يَقْبِضْ الْبَاقِي لَمْ يُوجَدْ شَرْطُ الْحِنْثِ <sup>(١)</sup>.

(وَإِنْ قَبْضَ دَيْنَهُ فِي وَزْنَتَيْنِ <sup>(٢)</sup> لَمْ يَتَشَاغَلْ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِعَمَلِ الْوِزْنِ لَمْ يَحْنَثْ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِتَفْرِيقٍ) لِأَنَّ هَذَا فِي الْعُرْفِ لَا يُسَمَّى تَفْرِيقًا إِذِ الدَّيْنُ قَدْ لَا يُمَكِّنُ وَزْنُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً لِكَثْرَتِهِ.

من حلف  
ليأتين البصرة

(وَمَنْ حَلَفَ لِيَأْتِيَنَّ الْبَصْرَةَ فَلَمْ يَأْتِهَا حَتَّى مَاتَ حِنْثٌ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ) لِأَنَّ يَمِينَهُ انْعَقَدَتْ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُؤَقَّتَةٍ فَتَبْقَى مَا دَامَ شَرْطُ الْبَرِّ مُنْتَظَرًا وَهُوَ <sup>(٣)</sup> الْإِتْيَانُ <sup>(٤)</sup>، وَفِي آخِرِ حَيَاتِهِ وَقَعَ الْإِيَّاسُ <sup>(٥)</sup> عَنْ شَرْطِ الْبَرِّ فَيَحْنَثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قبل هذه الكلمة في (ص): "وإن شرط" وضرب عليها بخط يعترض أعالي حروفها فأشبهت المتن، وهذا من سلبات هذه النسخة أنه أحيانا يلتبس المضروب عليه بالمتن.

(٢) كذا في المتن بالطبعة الخامسة وفي المتن مع شرح اللباب (٢٥/٤) وفي المتنين الآخرين "وزنين".

(٣) قوله: "شرط البر منتظرا وهو" سقط من (ص).

(٤) "الإتيان" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٥) في نسخة الشرح المطبوع: "اليأس".

## كِتَابُ الدَّعْوَى (١) (٢)

تعريف المدعي  
والمدعى عليه  
متى تقبل  
الدعوى

(الْمُدَّعِي مَنْ لَا يُجْبَرُ [١٣٧/ب] عَلَى الْخُصُومَةِ إِذَا تَرَكَهَا) لِأَنَّهُ طَالِبٌ لِنَفْسِهِ (٣).  
(وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ يُجْبَرُ عَلَى الْخُصُومَةِ) لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ بِحَقِّ ظَاهِرٍ.  
(٤) تُقْبَلُ الدَّعْوَى حَتَّى يَذْكُرَ شَيْئاً مَعْلوماً فِي جَنْسِهِ وَقَدْرِهِ) لِأَنَّ الْإِلْزَامَ  
الْمَجْهُولَ مُحَالٌ.

(فَإِنْ كَانَ عَيْنًا فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ كَلَّفَ إِحْضَارَهَا لِشِيرِ إِلَيْهَا بِالدَّعْوَى) لِأَنَّ  
الْإِشَارَةَ أَنْفَى لِلْجَهَالَةِ.  
(وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً ذَكَرَ قِيَمَتَهَا) لِأَنَّهَا مُعَرَّفَةٌ لِلْعَيْنِ (٥) مَعْنَى.  
(وَإِنْ ادَّعَى عَقَاراً حَدَّدَهُ) (٦) لِأَنَّهُ يُعْلَمُ بِالتَّحْدِيدِ (وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)

(١) في (ص): "كتاب الدعوى والبيّنات"، والبيّنة لغة: العلامة الواضحة، واصطلاحاً: ما أبانت الحق وأوضحته لأحد الطرفين، انظر المذكرات الجلية (ص ٣٤).

(٢) الدعوى لغة: الطلب قال الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾، سور يس، آية (٥٧)، أي يطلبون، واصطلاحاً: إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته، انظر المذكرات الجلية (ص ٣٤).

(٣) في (ص): بنفسه.

(٤) في (ص): "أولاً".

(٥) في (ص): "والعين".

(٦) كذا في المتون الثلاثة ففي الطبعة التركية (ص ١٢٠) وفي الطبعة الخامسة (ص ١٥٨) وفي المتن مع اللباب (٢٨/٤)، وأما في الشرح المطبوع ففيه: "ذكر حدوده" على أنه من المتن ولا يوجد بهذا في سائر النسخ الخطية بل إنه فيها على ما سبق.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

لأنَّه لو لم يكن في يده فلا خصومة بينهما (وأنَّه يُطالبه به) لأنَّه حقُّه فليس للقاضي فعله إلا بمسألتِهِ.

(وإن كان حقاً في الدَّمة <sup>(١)</sup> ذكر أنَّه يُطالبه به) <sup>(٢)</sup> لأنَّ صاحب الدَّمة حاضِر فلم يبقَ إلا المطالبة.

ما يفعل

القاضي إذا

صحت

الدعوى

(وإذا صحت الدعوى سأل القاضي المدعى عليه عنها فإن اعترف قضي عليه بها) لأنَّه غير مُتهم في حق [ص ١٣٢/أ] نفسه.

(وإن أنكر سأل المدعي البينة) لقوله الطَّلَبُ لِلْمُدَّعِي: (( أَلَك بَيِّنَةٌ؟ )) <sup>(٣)</sup>.

(فإن أحضرها قضي بها) لأنها تبين ثبوت الحقِّ عليه (وإن عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلفه <sup>(٤)</sup> عليها) لقوله الطَّلَبُ: (( البينة على المدعي واليمين على من أنكر )) <sup>(٥)</sup>.

(فإن قال: "لي بينة حاضرة" <sup>(٦)</sup> وطلب اليمين <sup>(٧)</sup> لم يستخلف عند أبي حنيفة)

(١) هنا زيادة في الشرح المطبوع على أنها من المتن وهي: "ذكر جنسه وقدره" ولم ترد في المتن الثلاثة، وقد نخلت منها سائر النسخ.

(٢) في (ص): "وإن كان حقاً في ذمته يطالبه به".

(٣) أخرجه مسلم (١٥٩/٢)، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه.

(٤) كذا في الشرح المطبوع وفي المتن الثلاثة: "استخلف".

(٥) تقدم ص (٧٥).

(٦) في الشرح المطبوع هنا زيادة وهي: "في المصر" على أنها من المتن وقد نخلت منها المتن الثلاثة.

(٧) في (ص): "وطلب يمين خصمه" وهذا أوضح.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

لأنَّ اليمينَ حُجَّةٌ عِنْدَ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ؛ بِالْحَدِيثِ: قَالَ الطَّيَالِسِيُّ : « أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟ »، قَالَ: لَا، قَالَ: « لَكَ يَمِينُهُ » <sup>(١)</sup>، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ <sup>(٢)</sup> وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٣)</sup>: يُسْتَحْلَفُ لِجَوَازِ أَنْ يَنْكُلَ أَوْ يُقِرَّ فَيُسْتَغْنَى عَنِ الشُّهُودِ <sup>(٤)</sup> إِلَّا أَنْ فِيهِ مَصِيرٌ إِلَى أَدْنَى الْحُجَّتَيْنِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَعْلَاهُمَا فَلَا يَجُوزُ كَالْمَصِيرِ إِلَى الْقِيَاسِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ.

(وَلَا يَرُدُّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي) لِقَوْلِهِ الطَّيَالِسِيُّ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ »، فَكَمَا لَا تُقْبَلُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ مِنَ الْمُنْكَرِ فَكَذَا لَا تُقْبَلُ الْيَمِينُ مِنَ الْمُدَّعِي؛ قَضِيَّةٌ <sup>(٥)</sup> لِلْقِسْمَةِ <sup>(٦)</sup> الثَّابِتَةِ فِي الْحَدِيثِ، وَلِأَنَّ الْيَمِينَ لَا يُسْتَحَقُّ بِهَا حَقٌّ وَإِنَّمَا هِيَ لِلدَّفْعِ، وَمَا رُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ <sup>(٧)</sup> أَنَّهُ الطَّيَالِسِيُّ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ ادَّعَى الْقَضَاءَ <sup>(٨)</sup>، وَحَدِيثُ الْقِسَامَةِ <sup>(٩)</sup> قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ.

(١) هو نفس حديث وائل الذي سبق تخريجه.

(٢) الهداية (١٥٦/٣).

(٣) المهذب (٣٠٢/٢).

(٤) في (ص): "الشهادة".

(٥) وهي التي تقتضيها القسمة الثابتة في الحديث، يريد بذلك أن المنكر لو لم يحلف فلا يستحلف المدعي

مستدلاً على ذلك بمفهوم قوله الطَّيَالِسِيُّ « البينة على المدعي » مفهومه أنه ليس عليه يمين، وكذا

مفهوم قوله: « اليمين على من أنكر » أنه لا يطالب بالبينة.

(٦) في (ص): "القضية القسمة".

(٧) الأم (٢١٧/٦)، روضة الطالبين (٤٧/١٢).

(٨) بعد كلمة القضاء في الشرح المطبوع جاءت كلمة: "صاحبه" ثم عبارة: "وحديث القسامة... إلخ".

(٩) سبق (ص ٧٤).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

(وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَةٌ صَاحِبُ الْيَدِ فِي الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ) حَتَّى لَوْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيِّنَةَ كَانَتْ بَيِّنَتُهُ أَوْلَى <sup>(١)</sup> لِأَنَّ بَيِّنَةَ الْخَارِجِ أَكْثَرُ بَيِّنًا وَإِثْبَاتًا لِأَنَّهَا تُظْهِرُ الْمَلِكَ لَهُ، وَبَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أَقْلُ بَيِّنًا وَإِثْبَاتًا <sup>(٢)</sup> لِأَنَّ ظَاهِرَ الْمَلِكِ ثَابِتٌ <sup>(٣)</sup> لَهُ بِالْيَدِ، وَقِيَاسُ الشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup> عَلَى دَعْوَى الْمَلِكِ وَالتَّارِيخِ، أَوْ الْمَلِكِ وَالتَّنَاجِ، أَوْ الْمَلِكِ وَالشَّرَاءِ مِنْ ثَالِثٍ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ هُنَاكَ أَنْظَرَتْ مَا لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْيَدُ وَهُوَ التَّارِيخُ وَالتَّنَاجُ وَالشَّرَاءُ، وَهَاهُنَا بِخِلَافِهِ.

إذا نكل  
المدعى عليه

(وَإِذَا نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ وَلَزِمَهُ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ) وَعَلَى هَذَا إِجْمَاعٌ [١٣٨ أ] الصَّحَابَةِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: <sup>(٥)</sup> لَا يُقْضَى بِالنُّكُولِ وَتُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الاسْتِحْقَاقَ بِالْيَمِينِ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرْعِ.

ما يقوله  
القاضي  
للمنكر

(وَبَنِيغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَقُولَ لَهُ: "إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْكَ الْيَمِينَ ثَلَاثًا، فَإِنْ حَلَفْتَ وَإِلَّا قُضِيَتْ عَلَيْكَ بِمَا ادَّعَاةُ"، فَإِذَا كَرَّرَ الْعَرَضَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا [م ١٨٨/أ] قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ) لِأَنَّ الثَّلَاثَ إِبْلَاءٌ <sup>(٦)</sup> لِلْعُذْرِ فَإِذَا كَرَّرَ عَلَيْهِ أَلْزَمَهُ الْحُجَّةَ.

دعوى النكاح

(وَإِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى نِكَاحًا لَمْ يُسْتَحْلَفِ الْمُنْكَرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ)

(١) امتد المتن في الشرح المطبوع إلى هنا لكن المتون الثلاثة اقتصررت على ما أثبتته.

(٢) من قوله: "لأنها تظهر... إلى قوله: أقل بيانا وإثباتا" سقط من (م)، وقد ترتب على هذا السقط ما يفيد عكس المعنى، وقوله: "وإثباتا" سقط من (ص).

(٣) قوله: "ثابت" سقط من (ص).

(٤) الوسيط (٧/٤٣٤).

(٥) الأم (٦/٩٩).

(٦) في القاموس المحيط (ص ١٦٣٢) مادة (ب ل ي): "أبلاه عذرا أداه إليه فقبله"، وفي (ص): "أبلى".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الدعوى

عِنْدَهُ (في النِّكَاحِ، وَالرَّجْعَةِ، وَالْفَيْءِ في الإِيْلَاءِ <sup>(١)</sup>، وَالْأَسْتِيْلَادِ، وَالْوَلَاءِ، وَالْحُدُودِ) <sup>(٢)</sup>.

(وَعِنْدَهُمَا <sup>(٣)</sup> يُحْلَفُ <sup>(٤)</sup> في ذَلِكَ كُلِّهِ) وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٥)</sup> (إِلَّا في الْحُدُودِ) <sup>(٦)</sup> وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَصْلٍ وَهُوَ أَنَّ فَائِدَةَ الاسْتِحْلَافِ الْقَضَاءُ بِالنُّكُولِ، وَالنُّكُولُ بُذِلَ عِنْدَهُ [ص ١٣٢/ب] تَقْدِيرًا لِأَنَّ الظَّاهِرَ صَرْفُهُ <sup>(٧)</sup> في الْإِنْكَارِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ عَنِ الْيَمِينِ تَوَرُّعًا وَتَحَرُّجًا فَجُعِلَ بَازِلًا وَالْبَذْلُ لَا يَجْرِي فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَكَذَا مَا قَامَ مَقَامَهُ، وَعِنْدَهُمَا النُّكُولُ إِقْرَارُ تَقْدِيرًا؛ لِأَنَّ الْاِمْتِنَاعَ \* عَنِ الْيَمِينِ الْوَاجِبَةِ إِنَّمَا يَكُونُ لِأَمْرٍ أَوْجَبَ <sup>(٨)</sup> مِنْهُ وَهُوَ الْاِحْتِرَازُ عَنِ \* <sup>(٩)</sup> الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ فَيُجْعَلُ مُقْرَأً؛ وَالْإِقْرَارُ يَجْرِي فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

(١) زاد هنا في (ص): "والرق".

(٢) توجد هنا زيادة في الشرح المطبوع في (ص ٢٧٥) وهي: "الرق" بعد كلمة: "الإيلاء" و"النسب" بعد "الاستيلاء"، وكلمة: "القصاص" بعد "الحدود"، فأما الزيادتان الأوليان فثابتتان في المتون الثلاثة، وأما القصاص فقد تفرد به الشرح المطبوع، وجاء "الرق" في نسخة (سح) (١٧٨/أ)، كما جاء "الرق" و"النسب" في نسخة (هـ) (١٩٧/ب)، بينما وافقت بقية النسخ ما جاء في الأصل.

(٣) بداية المبتدي (١/١٦٥)، الهداية (٣/١٥٧).

(٤) لعلها: يُحْلَفْنَ وما في (م) و (ص): "يستحلف" وهو بمعنى الضبط.

(٥) الأم (٧/٤٨).

(٦) كرر الناسخ سهوا كتابة هذه المسألة من قوله: "وعندهما يحلف... إلى: الحدود" فحذفتها، هذا وقد اقتصر المتن بالطبعة التركية على "الحدود" كما في الأصل هنا وزادت المتون الثلاثة "القصاص".

(٧) في (م) و (ص): "صدقه" والأظهر أنه الصواب.

(٨) في (م): "واجب".

(٩) ما بين النجمين ألحق بالهامش بخط غير مقروء فأثبتته من بقية النسخ.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

(وَإِذَا ادَّعَى اثْنَانِ عَيْنًا فِي يَدٍ آخَرَ، كُلُّ وَاحِدٍ يَزْعُمُ أَنَّهَا لَهُ وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ قَضَىٰ بِهَا اجتماع مدعين بينهما) <sup>(١)</sup> لَتَسَاوِيَهُمَا فِي الْحُجَّةِ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ كَقَوْلِنَا، وَفِي قَوْلٍ <sup>(٢)</sup> تَتَهَاتَرَانِ <sup>(٣)</sup> وَلَا يُقْضَىٰ بِشَيْءٍ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَمَلَ بِحُجَجِ الشَّرْعِ مَا أَمَكْنَ أَوَّلَىٰ مِنَ الْإِهْدَارِ، وَفِي آخَرَ يُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ رَوَىٰ فِيهِ حَدِيثًا؛ <sup>(٤)</sup> كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ لَمَّا حُرِّمَ الْقِمَارُ. ٥

(وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ لَمْ يَقْضَ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ) إِذْ لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا بِأَوَّلَىٰ مِنَ الْآخَرَىٰ وَالْقَضَاءُ لَهُمَا <sup>(٥)</sup> مُتَعَذِّرٌ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ الشَّرِكَةَ.

ادعاء رجلين  
نكاح امرأة  
بالبينة

(١) بعد كلمة: "بينهما" في الشرح المطبوع: "نصفان" وفي الأصل لا توجد كلمة: "نصفان".

(٢) أي الشافعي، روضة الطالبين (٥١/١٢).

(٣) أي تتساقطان، وفي لسان العرب (ه ت ر) (٢٥٠/٥) تهاتر القوم: ادعى كل واحد منهم على صاحبه باطلا.

(٤) مراده مرسل سعيد بن المسيب: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَىٰ أَنَّ الشُّهُودَ إِذَا اسْتَوْوُوا أَقْرَعَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ))، أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٧٩/٨) رقم (١٥٢١١)، وصحح الألباني حديث القرعة في الإرواء (٢٧٨/٨)، وقد بين الطحاوي وجه النسخ فقال في مشكل الآثار كما في المعتصر (٢٤/٢): "فوجدنا القرعة قد كانت في أول الإسلام، فإن عليا أقرع بين نفر الثلاثة الذين وطئوا المرأة في طهر واحد، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ، فضحك حتى بدت نواجذه، ثم إنه ترك العلم بها بعد وفاته ﷺ، في رجلين ادعيا ولدا، فقضى به بينهما، وأنه للباقي منهما، ولا يظن بعلي ترك الإقراع الذي حكم به، واستحسنه النبي ﷺ، إلا لما هو أول بالعمل، فانتهى القضاء بالقرعة وانتسخ".

(٥) في (ص): "بهما".

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الدعوى

(وَرَجَعَ<sup>(١)</sup> إِلَى تَصْدِيقِ الْمَرْأَةِ) لِأَنَّهُ يَحْكُمُ بِالنِّكَاحِ إِذَا تَصَادَقَا عَلَيْهِ.  
 (وَإِنْ ادَّعَى اثْنَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ هَذَا الْعَبْدَ وَأَقَامَ<sup>(٢)</sup> بَيْنَةَ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَحَدٌ نِصْفَ الْعَبْدِ بِنِصْفِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ) لِأَنَّهُمَا تَسَاوَيَا فِي الْاسْتِحْقَاقِ وَقَدْ فَاتَ بَعْضُ الْمَعْتُودِ عَلَيْهِ فَيَتَخَيَّرُ كَمَا فِي الْاسْتِحْقَاقِ.<sup>(٣)</sup>  
 (فَإِنْ قَضَى الْقَاضِي بِهِ بَيْنَهُمَا [م ١٨٨/ب] فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لَا اخْتَارُ لَمْ يَكُنْ لِلْآخِرِ أَنْ يَأْخُذَ جَمِيعَهُ) لِأَنَّهُ لَمَّا قَضَى بِذَلِكَ فَقَدْ قَضَى بِفَسْخِ عَقْدِ كُلِّ وَاحِدٍ فِي نِصْفِهِ فَلَا يَعُودُ<sup>(٤)</sup> إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ.  
 (وَإِنْ ذَكَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَارِيخًا فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا) لِأَنَّ الْبَيْعَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا قَدْ أَفَادَ الْمِلْكَ لِلأَوَّلِ فَالثَّانِي يَكُونُ بَيْعًا لِمِلْكِ الْغَيْرِ فَلَا يَنْفُذُ.  
 (وَإِنْ وَقَّتْ إِحْدَى الْبَيْتَيْنِ<sup>(٥)</sup> وَلَمْ يُوقَّتِ الْآخَرَى كَانَ لِصَاحِبِ الْوَقْتِ، لَأَنَّا قَدْ تَيَقَّنَّا تَقَدُّمَ مِلْكِ الْمُؤَرِّخِ [ب ١٣٨/ب] عَلَى وَقْتِ الدَّعْوَى فَبَقِيَ مَعَ الْآخِرِ مَعْنَى حَادِثٍ لَا يَعْلَمُ تَارِيخَهُ فَيَحْكُمُ بِهِ فِي الْحَالِ فَكَانَ الَّذِي قَبْلَهُ أَوَّلَى.  
 (وَإِنْ لَمْ يَذْكُرَا تَارِيخًا وَمَعَ أَحَدِهِمَا قَبْضٌ فَهُوَ أَوَّلَى) لِأَنَّ قَبْضَهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَبْضِ بِالْبَيْعِ\* بِالْغَضَبِ حَمَلًا لِتَصَرُّفِ الْمُسْلِمِ عَلَى الصَّحَّةِ، وَإِذَا تَقَدَّمَ<sup>(٦)</sup> الْبَيْعُ\*<sup>(٧)</sup> كَانَ

(١) فِي (ص): "فَرَجَعَ".

(٢) "وَأَقَامَ": أَي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِأَنَّهُمَا اثْنَانِ، وَفِي الْمَتُونِ الْأَرْبَعَةُ: "وَأَقَامَا".

(٣) كَرَّرَ النَّاسِخُ كِتَابَةَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى أَوَّلَاهُمَا.

(٤) فِي (ص): "وَلَا يَعُودُ".

(٥) فِي (ص): "الْبَيْتَيْنِ" وَهُوَ خَطَأً.

(٦) فِي (ص): "تَقَدَّمَهُ".



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

الْقَبْضُ وَيُتَّعِ الْآخِرُ مَعْنَيْنِ حَدِيثَيْنِ <sup>(١)</sup> فَحُكِمَ بِوُقُوعِهِمَا مَعًا فَيَكُونُ الْأَوَّلُ مُتَقَدِّمًا حُكْمًا فَكَانَ أَوَّلَى.

(وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا شِرَاءً وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا وَأَقَامَا بَيِّنَةً وَلَا تَارِيخَ مَعَهُمَا فَالشِّرَاءُ أَوَّلَى) لِأَنَّهُمَا مَعْنِيَانِ حَدِيثَانِ لَا يُعْلَمُ تَقَدُّمُ أَحَدِهِمَا فَيُحْكَمُ بِوُقُوعِهِمَا مَعًا وَإِذَا وَقَعَا مَعًا تَعَلَّقَ الاسْتِحْقَاقُ [ص ١٣٣/أ] بِالْبَيْعِ دُونَ الْهِبَةِ إِذِ الْهِبَةُ لَا تُفِيدُ الْمِلْكَ إِلَّا بِالْقَبْضِ <sup>(٢)</sup>.

(وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الشِّرَاءَ وَادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ فَهُمَا سَوَاءٌ) <sup>(٣)</sup> لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُفِيدُ الْمِلْكَ بِالْعَقْدِ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: <sup>(٤)</sup> "الشِّرَاءُ أَوَّلَى حَمَلًا لِتَصَرُّفِهِ" <sup>(٥)</sup> عَلَى الصَّحَّةِ مَا أَمْكَنَ لَأَنَّا إِذَا صَحَّحْنَا تَسْمِيَتَهُ مَهْرًا لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ، وَإِذَا صَحَّحْنَا الْبَيْعَ صَحَّتْ تَسْمِيَتُهُ مَهْرًا، فَإِنْ مَنْ سَمَّى مِلْكَ الْغَيْرِ فِي الْمَهْرِ صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ وَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ فَكَانَ حَمْلُهُ عَلَى هَذَا أَوَّلَى.

(وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا رَهْنًا وَقَبْضًا؛ وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا فَالرَّهْنُ أَوَّلَى) اسْتِحْسَانًا لِأَنَّ الرَّهْنَ عَقْدٌ ضَمَانٌ فَكَانَ أَقْوَى فَصَارَ كَالْبَيْعِ مَعَ الْهِبَةِ.

إذا ادعى  
أحدهما رهنا  
وقبضا والآخر  
هبة وقبضا

(٧) ما بين النجمين ألحق بالهامش وبجواره (صح).

(١) في (ص): "معنيان حديثان".

(٢) في (ص): "لا تفيد الملك قبل القبض".

(٣) هذه الفقرة من المتن سقطت من (ص).

(٤) الهداية (١٧٠/٣).

(٥) في: "لنصفه".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

إذا أقام

الخارجان البينة

على الملك

والتاريخ

(وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجَانِ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَلِكِ وَالتَّارِيخِ فَصَاحِبُ التَّارِيخِ الْأَبْعَدُ أَوَّلِي)  
[م ١٨٩م] لِأَنَّهُ قَدْ أُثْبِتَ أَنَّهُ أَوَّلُ الْمَالِكَيْنِ؛ وَالْآخِرُ لَمْ يَدَّعِ التَّلَقِّيَ مِنْ جِهَتِهِ فَيَبْطُلُ

ضُرُورَةً، وَفِي قَوْلٍ لِلشَّافِعِيِّ <sup>(١)</sup>: يَتَسَاوَيَانِ، وَفِي قَوْلٍ: <sup>(٢)</sup> صَاحِبُ الْأَقْرَبِ أَوَّلِي <sup>(٣)</sup>،  
لِأَنَّهُ أُثْبِتَ الْمَلِكُ مِنْ قَرِيبٍ وَصَارَ كَمَا لَوْ ادَّعَى التَّلَقِّيَ مِنْهُ، وَهُوَ يَنْتَقِضُ بِمَا لَوْ أَقَامَ  
أَحَدُهُمَا الْبَيِّنَةَ عَلَى النَّتَاجِ وَالْآخِرُ أَنَّهُ لَهُ مُنْذُ أَمْسٍ.

إذا ادعى الشراء

من واحد وأقام

البينة على

التاريخ

(وَإِنْ ادَّعَى الشَّرَاءَ مِنْ وَاحِدٍ وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى التَّارِيخَيْنِ فَالْأَوَّلُ أَوَّلِي) لَمَّا ذَكَرْنَاهُ  
آنفًا.

(وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ آخَرَ وَذَكَرَا تَارِيخًا فَهُمَا سَوَاءٌ)  
لِأَنَّهُمَا يُثْبِتَانِ الْمَلِكَ لِمَالِكِيهِمَا <sup>(٤)</sup> مِنْ غَيْرِ تَارِيخٍ فَقَامَا مَقَامَهُمَا فَصَارَ كَمَا لَوْ حَضَرَا  
وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ.

إذا أقام الخارج

البينة على الملك

والتاريخ

(وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَلِكٍ مُؤَرَّخٍ؛ وَصَاحِبُ الْيَدِ بَيِّنَةً عَلَى مَلِكٍ أَقْدَمَ  
تَارِيخًا: كَانَ أَوَّلِي) لِأَنَّ ذَا الْيَدِ أُثْبِتَ الْمَلِكُ لَهُ <sup>(٥)</sup> فِي وَقْتٍ لَا مُنَازَعَ لَهُ فِيهِ وَيَبْنَى أَنَّ  
الاسْتِحْقَاقَ فِي الْمُدَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْهُ.

(١) في (ص): "وفي قول الشافعي".

(٢) روضة الطالبين (٦٢/١٢).

(٣) من قوله: "لأنه قد ثبت أنه أول... إلى قوله: صاحب الأقرب أولى" سقط من (م).

(٤) في (ص): "لبائعيهما".

(٥) قوله: "له" سقط من (م).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ وَصَاحِبُ الْيَدِ \* كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً بِالنَّجَاحِ فَصَاحِبُ الْيَدِ\*<sup>(١)</sup> (أولى) لَمَّا رُوي: (( أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي نَاقَةٍ وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ نَتَجَهَا فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبِ الْيَدِ )) <sup>(٣)</sup>.  
 إذا أقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بيينة بالنجاح

وَكَذَلِكَ النَّسْجُ فِي الثِّيَابِ الَّتِي لَا تُنْسَجُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَكُلُّ سَبَبٍ فِي الْمَلِكِ لَا يَتَكَرَّرُ<sup>(٤)</sup> قِيَاسًا عَلَى النَّتَاجِ.

وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيِّنَةَ [١٣٩/أ] عَلَى الْمَلِكِ وَأَقَامَ صَاحِبُ الْيَدِ بَيِّنَةً<sup>(٥)</sup> عَلَى الشِّرَاءِ مِنْهُ كَانَ أَوَّلَى) لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ<sup>(٦)</sup> الْمَلِكُ لِلْخَارِجِ ثُمَّ يَدَّعِي الْإِنْتِقَالَ مِنْهُ فَيُقْبَلُ إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ.

إذا أقام الخارج البيينة على الملك وأقام صاحب اليد البيينة على الشراء منه

(١) ما بين النجمين ألحق بالهامش وبجواره (صح).

(٢) قوله: "بيينة" سقط من (ص).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٦/١٠)، والدارقطني (٢٠٩/٤) رقم (٢١)، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥٥١/٣): "ويرويه عن محمد بن الحسن زيد بن نعيم وهو رجل لا يعرف حاله"

(٤) كذا في الشرح المطبوع وزادت المتون الثلاثة هنا: "فهو كذلك" الطبعة التركية (ص ١٢١) وفي شرح اللباب (٣٦/٤) وفي الطبعة الخامسة (ص ١٦٠).

(٥) قوله: "بيينة" سقط من (ص).

(٦) في (م): "يقر".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

البينة على  
الشراء من  
الآخر ولا  
تاريخ معهما

(وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ عَلَى الشِّرَاءِ مِنَ الْآخِرِ وَلَا تَارِيخَ مَعَهُمَا تَهَاتَرَتِ الْبَيِّنَتَانِ) لَأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخِرِ وَتُتْرَكُ الدَّارُ فِي يَدِ ذِي الْيَدِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: <sup>(١)</sup> تَقْبَلُ الْبَيِّنَتَانِ وَتُجْعَلُ كَأَنَّ ذَا الْيَدِ اشْتَرَى أَوَّلًا وَقَبَضَ ثُمَّ اشْتَرَى مِنْهُ الْخَارِجَ وَلَمْ يَقْبِضْ فَيَكُونُ هُوَ <sup>(٢)</sup> أَوَّلَى إِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِالْبَيِّنَتَيْنِ وَحَمَلًا لِتَصَرُّفِهِمَا عَلَى الصَّحَّةِ، إِلَّا أَنَّ فِي [ص ١٣٣/ب] ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> إِثْبَاتَ عَقْدَيْنِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَى وَإِبْطَالَ حَقِّ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ فَلَا يَجُوزُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ.

إذا أقام أحد  
المدعيين  
شاهدين  
والآخر أربعة

[ص ١٨٩/ب] (وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُ الْمُدَّعِيَيْنِ شَاهِدَيْنِ وَالْآخَرُ أَرْبَعَةً فَهُمَا سَوَاءٌ) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ <sup>(٤)</sup> مِنْهُمَا لَا يُوجِبُ إِلَّا الظَّنَّ، وَلَأَنَّ الْبَيِّنَةَ لَا تَتَرَجَّحُ بِالْعَدَالَةِ فَكَذَا بِالْعَدَدِ.

من ادعى  
قصاصاً

(وَمَنْ ادَّعَى قِصَاصاً عَلَى غَيْرِهِ فَجَحَدَ اسْتُخْلِفَ) لَأَنَّهُ مُنْكَرٌ (فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ، وَإِنْ نَكَلَ فِي النَّفْسِ حُبْسٌ حَتَّى يُقَرَّرَ أَوْ يَخْلِفَ) لِأَنَّ النُّكُولَ عِنْدَهُ بَذْلٌ مَعْنَى، وَالْأَطْرَافُ مُلْحَقَةٌ بِالْأَمْوَالِ فَيَجْرِي فِيهَا الْبَذْلُ، وَلِهَذَا تُسْتَبَاحُ بِالْإِبَاحَةِ عِنْدَ وَقُوعِ الْأَكْلَةِ <sup>(٥)</sup> بِخِلَافِ النَّفْسِ فَإِنَّ أَمْرَهَا أَعْظَمُ وَلَا تُسْتَبَاحُ بِحَالٍ، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لَهُ: "اقتلني" فَقَتَلَهُ تَجِبُ الدِّيَّةُ.

(وَقَالَا: يَلْزِمُهُ الْأَرْشُ فِيهِمَا) لِأَنَّ النُّكُولَ عِنْدَهُمَا قَائِمٌ مَقَامَ الْإِقْرَارِ وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ

(١) الهداية (١٧٢/٣).

(٢) في (ص): "هذا".

(٣) في (ص): "وفي ذلك".

(٤) في (ص): "واحدة".

(٥) الأكلة: داء يقع في العضد فيأكل منه، والإكلة والأكال: الحكمة والجرب، كما في لسان العرب

(أكل ل) (٢٣/١١) والمراد هنا الأول، وتوجد علامة مدّ على الهمزة في الأصل.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

فيه، وَالْقِصَاصُ لَا يَجِبُ بِالْأَبْدَالِ <sup>(١)</sup> مِنَ الْحَجَجِ، وَإِذَا تَعَذَّرَ الْقِصَاصُ وَجَبَ الْمَالُ كَمَا فِي الْعَمْدِ <sup>(٢)</sup>.

(وَإِذَا قَالَ الْمُدَّعِي: "لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ" قِيلَ لِحَصْمِهِ: "أَعْطِهِ كَفِيلًا بِنَفْسِكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ"، فَإِنْ فَعَلَ وَإِلَّا أَمَرَ بِمُلَازَمَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَرِيبًا عَلَى الطَّرِيقِ فَتَلَازَمَ <sup>(٣)</sup> مِقْدَارَ مَجْلِسِ الْقَاضِي) لِأَنَّ الْخُصُومَةَ حَقُّ الْمُدَّعِي؛ فَإِذَا خَشِيَ فَوَاتَهُ: لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْكَفِيلَ؛ كَمَا لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا وَادَّعَى أَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْكَفِيلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ كَذَا هَذَا، بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ لِأَنَّ فِي ضَبْطِهِ عَنِ السَّفَرِ إِضْرَارًا بِهِ، وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٤)</sup> يَأْخُذُ الْكَفِيلَ فِي الْعَيْنِ لَا فِي الدِّينِ، وَهُوَ <sup>(٥)</sup> تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ.

إذا قال المدعى

عليه: هذا

الشيء أودعني

فلان الغائب...

(وَإِذَا قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: "هَذَا الشَّيْءُ أَوْدَعَنِيهِ فُلَانُ الْغَائِبُ" أَوْ "رَهْنَهُ عِنْدِي" أَوْ "غَصَبْتُهُ مِنْهُ" وَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ فَلَا خُصُومَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَّعِي) لِأَنَّ الْخُصُومَةَ حَقُّ الْمُدَّعِي وَقَدْ أَحَالَ بِهَا عَلَى الْغَائِبِ فَإِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ بَرِيًّا وَإِلَّا فَلَا، كَمَا لَوْ ادَّعَى الْإِحَالََةَ بِالْمَالِ <sup>(٦)</sup>.

إذا ادعى الشراء

من الغائب

(وَإِنْ قَالَ: "اِبْتَعْتُهُ مِنَ الْغَائِبِ" فَهُوَ خَصْمٌ) لِأَنَّهُ ادَّعَى الْمِلْكَ لِنَفْسِهِ فَكَانَ

(١) "الأبدال" مكتوب عليها بالخط الصغير ما يلي: "أي النفس والأطراف".

(٢) في (م): "العبد".

(٣) في المتن الأربعة: "فيلازمه" وكذا في (م) و (ص).

(٤) في روضة الطالبين (٣٣/١٢) أنه لا يلزم في كليهما والله أعلم.

(٥) في (ص): "وهذا".

(٦) في (ص): "كما لو ادعى الحق له بالمال".

حَصْماً<sup>(١)</sup>.

(وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي: "سُرِقَ مِنِّي" وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ [م. ١٩٠/أ] عَلَيْهِ وَقَالَ صَاحِبُ الْيَدِ: "إِذَا قَالَ الْمُدَّعِي: أَوَدَّعِيهِ فَلَانٌ" وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ لَمْ تَنْدَفِعِ الْخُصُومَةُ) لِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَّتَتِ السَّرِقَةُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَا الْيَدِ هُوَ السَّارِقُ إِلَّا أَنَّ الشُّهُودَ لَمْ يُعَيِّنُوهُ<sup>(٢)</sup> إِشَاراً لِلتَّسْتَرِ [ب. ١٣٩/ب] الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ فَلَا تَنْدَفِعُ الْخُصُومَةُ بِإِحَالَتِهَا عَلَى الْغَيْرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ عَادَةِ السَّرَاقِ طَلَباً لِلِاخْتِفَاءِ وَالتَّسْتَرِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: (٣) تَنْدَفِعُ الْخُصُومَةُ اعْتِبَاراً بِمَا تَقَدَّمَ.

(وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي: "ابْتَعْتُهُ مِنْ فَلَانٍ" وَقَالَ [ص. ١٣٤/أ] صَاحِبُ الْيَدِ: "أَوَدَّعِيهِ فَلَانٌ ذَلِكَ" أَسْقَطَ<sup>(٤)</sup> الْخُصُومَةَ بغيرِ بَيِّنَةٍ بِتَصَادُقِهِمَا عَلَى وَصُولِهَا إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْغَيْرِ وَلَمْ تَثْبُتْ عِنْدَ الْوَكَالَةِ فِي الْخُصُومَةِ.

(وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ) لِقَوْلِهِ ~~الطَّيِّبُ~~: (( لَا تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ، مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ فَلْيَصْنُتْ ))<sup>(٥)</sup> عَلَى مَا مَرَّ.

(وَتُؤَكَّدُ بِذِكْرِ الْأَوْصَافِ) تَغْلِيظاً وَتَفْخِيماً لِأَمْرِ الْيَمِينِ وَتَوْسُلاً إِلَى إِظْهَارِ الْحَقِّ. (وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِالطَّلَاقِ وَلَا بِالْعِتَاقِ، لَمَّا مَرَّ مِنَ الْحَدِيثِ،<sup>(٦)</sup> وَيُسْتَحْلَفُ الْيَهُودِيُّ

(١) أقحم في هذا الموضع في (ص) جملة: "وإن قال: ابتعته من الغائب فهو خصم لأنه ادعى" وضرب عليها بخط يعترض أعالي حروفها فأشبهت المتن وهذا من عيوب هذه النسخة كما مرّ.

(٢) كلمة: "يعينوه" مطموسة في الأصل (ص. ٢٧٧/أ)، وواضحة في بقية النسخ.

(٣) الهداية (٣/١٦٨).

(٤) في المتن الأربعة: "سقطت".

(٥) سبق (ص. ٢٨).

(٦) (١٨٥).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، وَالنَّصْرَانِيَّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى، وَالْمُجُوسِيَّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ تَكْلُفًا<sup>(١)</sup> لِإِظْهَارِ الْحَقِّ بِأَقْصَى مَا يُمَكِّنُ.

(وَلَا يُحْلِفُونَ فِي بُيُوتِ عِبَادَتِهِمْ) لِأَنَّ فِيهِ إِيهَامًا لَتَعْظِيمِهَا.

(وَلَا يَجِبُ تَغْلِيظُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُسْلِمِ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ)، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: فِي تَغْلِيظِ الْيَمِينِ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ وَالْأَمْوَالِ الْعَظِيمَةِ - النَّصَابِ فَمَا فَوْقَهُ - يُحْلَفُ فِي الْجَامِعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ، وَبِمَكَّةَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَبِالْمَدِينَةِ عِنْدَ مَنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ، لَنَا: أَنَّهُ حُجَّةٌ لِأَحَدِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ<sup>(٢)</sup> فَلَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ وَمَكَانٍ كَالْيَمِينَةِ، وَمَا يُرْوَى فِيهِ<sup>(٣)</sup> مِنْ الْأَخْبَارِ تَدُلُّ عَلَى تَأْكِيدِ الْيَمِينِ، وَلَا<sup>(٤)</sup> يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ.

(وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ ابْتِغَاءَ عَبْدُهُ مِنْ هَذَا بِالْفِ جَحَدًا، اسْتَحْلَفَ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمَا بَيْعٌ قَائِمٌ فِيهِ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا بَعْتُ) لاحتِمَالِ أَنَّهُ بَاعَ ثُمَّ فسخَ أو أقال. ١٠

[م/١٩٠ ب] (وَيُسْتَحْلَفُ فِي الْغَضَبِ)<sup>(٥)</sup>: "بِاللَّهِ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْكَ"<sup>(٦)</sup> وَلَا يُحْلَفُ: "بِاللَّهِ مَا غَضَبْتُ" لاحتِمَالِ أَنَّهُ أَبْرَأَهُ أو أَدَّى الضَّمَانَ.

(١) يعني اجتهدا.

(٢) في (ص): المدَّعين.

(٣) قوله: "فيه" سقط من (ص).

(٤) كرر الناسخ: "لا" مرتين ثم ضرب على أولاهما فحذفت المضروب عليه.

(٥) في (ص): "ويستحلف بالغضب".

(٦) زادت المتون الأربعة كلمة: "رده" وهي في المتن بالطبعة التركيبية (ص ١٢٢)، وفي المتن بالطبعة

الخامسة (ص ٦١)، وفي الشرح المطبوع (ص ٢٧٨)، وفي المتن مع اللباب (٤/٤٢)، وفيه "يُسْتَحَقُّ".

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

كيف  
يستحلف في  
دعوى النكاح  
والطلاق

التنازع في  
دعوى دار

(وَفِي النِّكَاحِ: "بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمْ نِكَاحٌ قَائِمٌ فِي الْحَالِ" وَفِي دَعْوَى <sup>(١)</sup> الطَّلَاقِ:  
"بِاللَّهِ مَا هِيَ بَائِنٌ مِنْكَ السَّاعَةَ" <sup>(٢)</sup> وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا طَلَّقْتُهَا) لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ  
الِاخْتِمَالَاتِ.

(وَإِذَا كَانَتْ دَارٌ فِي يَدَيْ رَجُلٍ ادَّعَاهَا <sup>(٣)</sup> اثْنَانِ أَحَدُهُمَا: جَمِيعُهَا وَالْآخَرُ  
نِصْفُهَا، وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَلِصَاحِبِ الْجَمِيعِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا وَلِصَاحِبِ النِّصْفِ رُبُعُهَا) لِأَنَّ  
مُدَّعِيَ النِّصْفِ لَا يُزَاحِمُ فِي النِّصْفِ الْآخَرَ فَسُلِّمَ ذَلِكَ لِمُدَّعِي الْجَمِيعِ وَبَقِيَ النِّصْفُ  
مُتَنَازِعًا بَيْنَهُمَا فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ التَّسَاوِيَّ فِي سَبَبِ الْاسْتِحْقَاقِ يَقْتَضِي التَّسَاوِيَّ فِي  
نَفْسِ الْاسْتِحْقَاقِ.

(وَقَالَا: هِيَ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ اسْتَحَقَّ جَمِيعَ مَا يَدَّعِيهِ  
فَإِذَا تَزَاحَمَا ضَرِبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا يَدَّعِيهِ كَأَصْحَابِ الْعَوْلِ فِي الْفَرَائِضِ.

(وَلَوْ كَانَتْ) الدَّارُ <sup>(٤)</sup> (فِي أَيْدِيهِمَا سُلِّمَتْ لِصَاحِبِ الْجَمِيعِ: نِصْفُهَا عَلَى  
[ص ١٣٤/ب] وَجْهِ [١٤٠/أ] الْقَضَاءِ وَنِصْفُهَا لَا عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ  
يَدَّعِي مَا فِي يَدِهِ وَتَنَصَّرَفُ دَعْوَى الزِّيَادَةِ إِلَى مَا فِي يَدِ الْآخَرِ إِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِهِمَا،  
فَمُدَّعِيَ النِّصْفِ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا فِي يَدِهِ وَمُدَّعِيَ الْكُلِّ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى هَذَا النِّصْفِ  
وَعَلَى مَا فِي يَدِهِ فَيُقْضَى لَهُ بِهَذَا النِّصْفِ؛ لِأَنَّ بَيِّنَةَ الْخَارِجِ أَقْوَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ وَبَقِيَ  
النِّصْفُ الْآخَرُ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ قَضَاءٍ، لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ عَلَى ذَلِكَ لَا تُقْبَلُ وَشَرِيكُهُ لَمْ يُقِمِ الْبَيِّنَةَ

(١) قوله: "دعوى" سقطت من (ص).

(٢) زادت المتون الأربعة هنا: "بما ذكرت".

(٣) في (ص): "في يد رجل فادعاهما".

(٤) كذا في الشرح المطبوع وفي المتن بالطبعة التركية، ولم ترد: "الدار" في المتنين الآخرين.



على ذلك.

(وَإِذَا تَنَازَعَا فِي دَابَّةٍ وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهَا تُنَجَّتْ عِنْدَهُ وَذَكَرَا تَارِيخًا، وَسِنَّ الدَّابَّةِ يُوَافِقُ أَحَدَ التَّارِيخَيْنِ <sup>(١)</sup> فَهُوَ أَوَّلِي) لَأَنَّ الظَّاهِرَ يَشْهَدُ بِصِدْقِ شُهُودِهِ.  
(وَإِنْ أَشْكَلَ ذَلِكَ كَانَتْ بَيْنَهُمَا) لِتَسَاوِيهِمَا فِي السَّبَبِ <sup>(٢)</sup> وَعَدَمِ التَّرْجِيحِ لِأَحَدِهِمَا.

إذا تنازعا  
في دابة

(وَإِذَا تَنَازَعَا فِي دَابَّةٍ أَحَدُهُمَا رَاكِبُهَا وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِلِجَامِهَا فَالرَّاكِبُ أَوَّلِي، وَكَذَلِكَ إِنْ تَنَازَعَا فِي بَعِيرٍ وَعَلَيْهِ حِمْلٌ لِأَحَدِهِمَا <sup>(٣)</sup> فَصَاحِبُ الْحِمْلِ أَوَّلِي، [م ١٩١/أ] وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَازَعَا قَمِيصًا أَحَدُهُمَا لَابِسُهُ وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِكُمِّهِ فَالْلابِسُ أَوَّلِي) <sup>(٤)</sup> وَالْأَصْلُ فِيهَا أَنَّ يَدَ التَّصَرُّفِ يَدُ مِلْكٍ ظَاهِرًا فَكَانَتْ أَوَّلِي مِنْ غَيْرِهَا.

اختلاف  
المتبايعين

(وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي الْبَيْعِ فَادَّعَى أَحَدُهُمَا ثَمَنًا وَادَّعَى الْبَائِعُ أَكْثَرَ مِنْهُ \* أَوْ اعْتَرَفَ الْبَائِعُ بِقَدْرِ مِنَ الْمَبِيعِ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَكْثَرَ مِنْهُ \* <sup>(٥)</sup> وَأَقَامَ أَحَدُهُمَا الْبَيِّنَةَ قُضِيَ لَهُ بِهَا) لَأَنَّ الْبَيِّنَةَ حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ.  
(وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً كَانَتْ الْبَيِّنَةُ الْمُثَبَّتَةُ الزِّيَادَةَ <sup>(٦)</sup> أَوَّلِي) لَأَنَّهَا أَكْثَرُ بَيِّنًا وَإِتْبَاتًا.

(١) في (ص): "يوافق التاريخ".

(٢) قوله: "في السبب" سقط من (ص).

(٣) قوله: "لأحدهما" سقط من (ص).

(٤) كرر الناسخ كتابة تعليل هذه المسألة مرتين ثم ضرب على أولهما.

(٥) ما بين النجمين ألحق بالهامش وبجواره (صح).

(٦) في المتن الأربعة: "للزيادة" وكذا في (م) و(ص).

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ <sup>(١)</sup> مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي: إِمَّا أَنْ تَرْضَى بِالثَّمَنِ الَّذِي ادَّعَاهُ الْبَائِعُ وَإِلَّا فَسَخْنَا الْبَيْعَ، وَقِيلَ لِلْبَائِعِ: إِمَّا أَنْ تُسَلِّمَ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْمِيعِ وَإِلَّا فَسَخْنَا الْبَيْعَ) لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَوْفِيرُ حُكْمِ الْعَقْدِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرْضَى كُلُّ وَاحِدٍ بِمَا ادَّعَاهُ الْآخَرُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى فسخِ الْعَقْدِ.

(فَإِنْ لَمْ يَتَرَاضِيَ اسْتَحْلَفَ الْحَاكِمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَى الْآخَرِ) اسْتِحْسَانًا لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ <sup>(٢)</sup> مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ.

(يَبْدَأُ يَمِينُ الْمُشْتَرِي) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ آخِرًا لِأَنَّ فَائِدَةَ الْيَمِينِ الْقَضَاءُ بِالنُّكُولِ، وَهَذَا فِي يَمِينِ الْمُشْتَرِي أَعْجَلُ فَائِدَةٌ، لِأَنَّهُ إِذَا نَكَلَ يُؤْمَرُ بِالتَّسْلِيمِ، وَالْبَائِعُ إِذَا نَكَلَ يُقَالُ لَهُ: "أَمْسِكْ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ"، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أَنَّهُ يَبْدَأُ يَمِينُ الْبَائِعِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا؛ لِقَوْلِهِ <sup>(٣)</sup> : (( إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ )) <sup>(٣)</sup> وَأَقْلُ فَائِدَةُ التَّخْصِيصِ: التَّقْدِيمُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِالرَّوَاتِبَيْنِ جَمِيعًا، وَلَهُ قَوْلٌ ثَالِثٌ: أَنَّ الْحَاكِمَ <sup>(٤)</sup> مَخِيرٌ.

(فَإِذَا حَلَفَا فَسَخَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا) لِأَنَّهُمَا إِذَا تَحَالَفَا بَقِيَ الْعَقْدُ بِلا بَدَلٍ مُعَيَّنٍ <sup>(٥)</sup>

(١) في المتون الأربعة: "لكل واحد" وكذا في (ص).

(٢) في (ص): "لأن كل واحد منهما".

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤٤٥/٧) رقم (٤٤٤٤)، وحسنه المحقق، وانظر الإرواء فقد صححه الألباني وتوسع في تخريجه وبيان طرقه (١٦٦/٥).

(٤) كتب الناسخ إلى جوار هذا السطر توضيحا لرسم هذه الكلمة والتي قبلها ثم كتب: "بيان" وذلك للتوضيح.

(٥) في (م): "بلا بدل معنى" أي في المعنى.

فَيَفْسُدُ.

(وَإِنْ نَكَلَ [ص ١٣٥/أ] أَحَدُهُمَا عَنِ الْيَمِينِ لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ النُّكُولَ فِي مَعْنَى الْبَذْلِ.

الاختلاف في

شرط ملحق

بالعقد

(وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ أَوْ فِي شَرْطٍ [١٤٠/ب] الْخِيَارِ أَوْ فِي اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الثَّمَنِ فَلَا تَحَالَفُ) <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ فِي شَرْطٍ مُلْحَقٍ بِالْعَقْدِ لَا فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، وَالتَّحَالُفُ عُرِفَ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ بِالنَّصِّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ.

(وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْكِرُ الْخِيَارَ وَالْأَجَلَ؛ مَعَ يَمِينِهِ) لِقَوْلِهِ ~~الْعَلِيَّةُ~~ : (( وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ )) <sup>(٢)</sup>.

(وَإِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ [م ١٩١/ب] ثُمَّ اخْتَلَفَا لَمْ يَتَحَالَفَا <sup>(٣)</sup>) لِأَنَّ التَّحَالَفَ فِيمَا إِذَا كَانَتِ السَّلْعَةُ قَائِمَةً؛ عُرِفَ بِالنَّصِّ وَهُوَ قَوْلُهُ ~~الْعَلِيَّةُ~~ فِيمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ: (( إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةً بَعَيْنِهَا تَحَالَفَا وَتَرَادَا )) <sup>(٤)</sup> وَهُنَا السَّلْعَةُ لَيْسَتْ بِقَائِمَةٍ

١٠

(١) في المتن الأربعة زيادة: "بينهما" هنا.

(٢) سبق (ص ٩٧).

(٣) في المتن الأربعة زيادة: "عند أبي حنيفة وأبي يوسف"، ومن ضمنها الشرح المطبوع، ولكنه خالفته سائر النسخ الخطية فلم ترد فيها الزيادة، ما عدا نسخة (هـ) (ل ٣٠١ ب) فقد ورد فيها: "عندهما"، وهو خطأ، لأن هذا معناه الفرد للصاحبين وليس الأمر كذلك، فإن أحد الصاحبين وهو أبو يوسف قوله موافق لقول الإمام أبي حنيفة، وأما محمد فقوله محكي على حدة بعد ذلك.

(٤) انظر نفس التخريج السابق، أما لفظ: ((تَحَالَفَا)) فقد قال الألباني في الإرواء: "قد ذكر المؤلف - رحمه الله - في ألفاظ الحديث: ((تَحَالَفَا)) ولم أره في شيء من هذه الطرق، والظاهر أنه مما لا أصل له" ثم ذكر قول الحافظ: "وأما رواية التحالف، فاعترف الرافعي في (التذنيب) أنه لا ذكر لها في شيء من كتب الحديث، وإنما توجد في كتب الفقه، وكأنه عنى الغزالي، فإنه ذكرها في (الوسيط)،

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ النَّصِّ وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ لِرِزَادَةِ الثَّمَنِ.  
(وَقَالَ مُحَمَّدٌ) "وَالشَّافِعِيُّ (يَتَحَالَفَانِ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ عَلَى قِيَمَةِ الْهَالِكِ) لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ  
فِي ثَمَنِ عَقْدٍ <sup>(١)</sup> قَائِمٍ فَأَشْبَهَ حَالَ بَقَاءِ السَّلْعَةِ وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ أَنَّ ذَلِكَ عُرِفَ  
بِالنَّصِّ وَلَا نَصَّ هُنَا.

إذا هلك أحد  
العبدین ثم  
اختلفا

(وَإِنْ هَلَكَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ <sup>(٢)</sup> ثُمَّ اخْتَلَفَا <sup>(٣)</sup> لَمْ يَتَحَالَفَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ  
الْحَدِيثِ، وَالسَّلْعَةُ اسْمٌ لَجَمِيعِ الْمَبِيعِ وَلَمْ يَتَّقَ فَلَا يَتَحَالَفَانِ.  
(إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ <sup>(٤)</sup> أَنْ يَتْرُكَ حِصَّةَ الْهَالِكِ) لِأَنَّهُ إِذَا تَرَكَ ذَلِكَ صَارَ كَأَنَّ  
الْبَاقِيَ كُلَّ الْمَبِيعِ فَلَمْ يَرِدِ الْفُسْخُ عَلَى غَيْرِ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ.  
(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَتَحَالَفَانِ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ فِي الْحَيِّ وَقِيَمَةُ الْهَالِكِ وَهُوَ قَوْلُ

وهو تبع إمامه في (الأساليب).

- (١) في (م): "لأنه اختلاف في الثمن في عقد" وفي (ص): "لأنه اختلاف في ثمن وجب بعقد".  
(٢) هنا تعليق في الهامش نصه: "أراد به الهلاك بعد القبض قبل نقص الثمن لأنه إذا هلك بعض المبيع قبل البعض يتحالفان على القائم في قولهم جميعاً".  
(٣) في المتون الأربعة زيادة: "في الثمن" هنا، في الشرح المطبوع (ص ٢٨٠)، وفي المتن بالطبعة التركية (ص ١٢٣)، وفي الطبعة الخامسة (ص ١٦٢)، وفي المتن مع شرح الباب (٤/٤٧)، وفي (ص) زيادة: "في ثمنهما".

(٤) هنا تعليق بالهامش وهو: "قوله: "إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك" قيل: معناه لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً أصلاً ويجعل الهالك كأن لم يكن وكأن العقد لم يكن إلا على الباقي وحينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم فيجري فيه التحالف، وقيل: يأخذ من ثمن الهالك بقدر ما أقر به المشتري وإنما لا يأخذ الزيادة منافع".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

مُحَمَّدٍ<sup>(١)</sup>، فَمُحَمَّدٌ مَرَّ عَلَى أَصْلِهِ لِأَنَّ هَلَكَ الْجَمِيعِ لَا يَمْنَعُ التَّحَالُفَ عِنْدَهُ فَهَلَكَ  
الْبَعْضُ أَوَّلَى، وَأَبُو يُوسُفَ يَقُولُ: الْمَانِعُ مِنَ التَّحَالُفِ وَجِدَ فِي حَقِّ الْهَالِكِ فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ،  
وَنَحْنُ نَقُولُ: الْأَصْلُ شُرِعَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَيَقْتَصِرُ عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ وَهُوَ مَا إِذَا  
كَانَتِ السَّلْعَةُ قَائِمَةً.

اختلاف  
الزوجين في  
المهر

(وَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي الْمَهْرِ وَادَّعَى<sup>(٢)</sup> الزَّوْجُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِأَلْفٍ وَقَالَتْ:  
"تَزَوَّجَنِي بِأَلْفَيْنِ" فَأَيُّهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ قُبِلَتْ بَيِّنَتُهُ) لِأَنَّهَا حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ فَلَا يُجُوزُ إِلْغَاؤُهَا.  
(وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ) لِأَنَّهَا أَكْثَرُ إِثْبَاتًا (وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمَا بَيِّنَةٌ تَخَالَفَا  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَمْ يُفْسَخِ النِّكَاحُ) لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي التَّسْمِيَةِ يُوجِبُ فُسَادَهَا،  
إِلَّا أَنَّهُ لَا يُفْسَخُ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ فُسَادَ التَّسْمِيَةِ لَا يُؤَثِّرُ فِي فُسَادِ النِّكَاحِ، فَإِنَّهُ لَوْ انْعَدَمَتِ  
التَّسْمِيَةُ أَصْلًا صَحَّ النِّكَاحُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ. ١٠  
(وَإِذَا تَخَالَفَا<sup>(٣)</sup> يُحْكَمُ<sup>(٤)</sup> بِمَهْرِ الْمِثْلِ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَ مَا اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ أَوْ أَقَلُّ

(١) العبارة في الشرح المطبوع (ص ٢٨٥) هكذا: "(وقال أبو يوسف: يتحالفان ويفسخ البيع في الحي،  
والقول قول المشتري) مع يمينه (في قيمة الهالك، وقال محمد) - رحمه الله - (يتحالفان ويفسخ  
البيع في الحي على الثمن وقيمة الهالك وحمل على الأصل)" وسائر النسخ الخطية موافقة لما في  
الأصل بتمامه، وكذلك المتون الثلاثة موافقة لما في الأصل بالنسبة لعبارة المتن، وقد ورد في هامش  
نسخة (أ) تحت حرف "ف" هذه الجملة: "يتحالفان في الحي ويفسخ البيع فيه وفي قيمة الهالك مع  
يمين المشتري عند أبي يوسف" وهذا لعله حاشية وربما يشار به إلى فرق نسخة، والله تعالى أعلم.

(٢) في (ص): "فادعى".

(٣) في المتون الأربعة هنا جاءت كلمة: "لكن" في محل هذه الكلمة والتي قبلها.

(٤) في المتن بالطبعة التركية (ص ١٢٣): "يُحْكَمُ مهر" وكذلك في المتن مع شرح اللباب (٤/٤٨ -

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

قُضِيَ بِمَا قَالَ الزَّوْجُ) لَأَنَّ الظَّاهِرَ يَشْهَدُ لَهُ وَهُوَ [ص ١٣٥/ب] مَهْرُ الْمِثْلِ <sup>(١)</sup>  
[م ١٩٢/أ] وَالْقَوْلُ فِي الشَّرْعِ قَوْلُ مَنْ شَهِدَ لَهُ الظَّاهِرُ، وَفِيمَا زَادَ قَدْ رَضِيَ بِهِ.  
(وَأِنْ كَانَ <sup>(٢)</sup> مِثْلَ مَا ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ أَوْ أَكْثَرَ قُضِيَ بِمَا ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ) لَمَّا ذَكَرْنَا، وَفِي  
النَّقْصَانِ قَدْ رَضِيََتْ بِإِسْقَاطِهِ.

(وَأِنْ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَكْثَرَ مِمَّا اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ وَأَقَلَّ مِمَّا ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ قُضِيَ لَهَا  
بِمَهْرِ الْمِثْلِ) لَأَنَّ الظَّاهِرَ لَمْ يَشْهَدْ لِأَحَدِهِمَا [أ/١٤١] فَسَقَطَا، وَمَهْرُ الْمِثْلِ هُوَ الْمَوْجِبُ  
الْأَصْلِيُّ فَيَجِبُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْقَوْلُ لِلزَّوْجِ مَا لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ يُسْتَنْكَرُ وَهُوَ مَا لَا  
يَتَزَوَّجُ مِثْلَهَا عَلَيْهِ، وَقِيلَ: هُوَ أَقَلُّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ لِلزِّيَادَةِ وَإِذَا أَتَى  
بِالْمُسْتَنْكَرِ فَقَدْ كَذَبَهُ الظَّاهِرُ فَلَا يُصَدَّقُ، قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا يُجْعَلُ الْقَوْلُ لِلْمُنْكَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ  
هُنَاكَ ظَاهِرٌ <sup>(٣)</sup> يُحْكَمُ بِهِ، وَهُنَا ظَاهِرٌ وَهُوَ مَهْرُ الْمِثْلِ.

الاختلاف  
في الإجارة

(وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الْإِجَارَةِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ تَحَالَفَا وَتَرَادَّا) <sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ عَقْدُ  
مُعَاوَضَةٍ قَابِلٌ لِلْفَسْخِ فَصَارَ كَالْبَيْعِ.  
(وَأِنْ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْاسْتِيفَاءِ لَمْ يَتَحَالَفَا وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُسْتَأْجِرِ) كَمَا فِي الْبَيْعِ إِذَا

(١) أقحم في هذا الموضع في (ص) الفقرة التالية: "وإن كان مثل ما اعترف الزوج أو أقل قضى بما قال" وضرب عليها بخط يعترض أعالي حروفها فأشبهت المتن وهذا من عيوب هذه النسخة كما مر.

(٢) انفرد الشرح المطبوع هنا بزيادة: "مهر المثل" على أنه من الشرح وقد خلت منه سائر النسخ الخطية، أما نسخة (هـ) (٢٠٢/أ) فتداخل الكلام فيها ولم ترد هذه المسألة بهذه الصورة.

(٣) في (ص): "ظاهرا".

(٤) في (ص): "وتراد".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

هَلَكَ الْمَبِيعُ، وَهَذَا عَلَى قَوْلَيْهِمَا: فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ: فَالْفَرْقُ أَنَّ الْعَيْنَ مُتَقَوِّمَةٌ بِنَفْسِهَا فَإِذَا هَلَكَتْ قَامَتْ الْقِيَمَةُ مَقَامَهَا، وَالْمَنَافِعُ لَيْسَتْ بِمُتَقَوِّمَةٍ بِنَفْسِهَا وَإِنَّمَا تَقْوُمُهَا بِالْعَقْدِ؛ فَإِذَا ارْتَفَعَ الْعَقْدُ بِالتَّحَالُفِ لَا يُمَكِّنُ إِجَابُ الْقِيَمَةِ فَهَذَا وَجْهُ الْفَرْقِ لِمُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وَأِنْ اِخْتَلَفَا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ تَحَالُفًا وَفُسَخَ الْعَقْدُ فِيمَا بَقِيَ وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُسْتَأْجِرِ <sup>(١)</sup> فِي الْمَاضِي لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الْمَنْفَعَةِ كَالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ مُفْرَدًا وَلِهَذَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ شَيْئًا فَشَيْئًا، بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ تُمَلِّكُ بَعْدَ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا جُعِلَ الْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي الْمَاضِي لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ.

الاختلاف في  
مال المكاتب

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمَوْلَى وَالْمُكَاتَبُ فِي مَالِ الْكِتَابَةِ لَمْ يَتَحَالَفَا <sup>(٢)</sup> لِأَنَّ التَّحَالَفَ فِي الْبَيْعِ وَرَدَّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ وَهَذَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ فِي جَانِبِ الْمُكَاتَبِ. [م ١٩٢/ب] (وَقَالَا) وَالشَّافِعِيُّ (يَتَحَالَفَانِ وَتُفْسَخُ الْكِتَابَةُ) اعْتِبَارًا بِالْبَيْعِ إِذْ هُوَ بَيْعٌ رَقَبَةٍ الْعَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ مَعْنَى.

اختلاف  
الزوجين  
على متاع  
البيت

وَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَمَا يَصْلُحُ لِلرَّجَالِ فَهُوَ لِلرَّجُلِ وَمَا يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ <sup>(٣)</sup> لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ يَدٌ عَلَى مَا فِي الدَّارِ وَقَدْ تَأَيَّدَتْ إِحْدَاهُمَا بِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ فَتَرَجَّحَ.

(وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا لِلرَّجُلِ) لِأَنَّ يَدَ الرَّجُلِ أَقْوَى مِنْ يَدِ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ وَمَا فِي يَدِهَا فِي يَدِ الرَّجُلِ فَإِنَّ لَهُ مَنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ وَالْبُرُوزِ وَلَا وِلَايَةَ لَهَا عَلَيْهِ.

(١) انفرد المتن بالطبعة التركيبية بزيادة قيد هنا هو: "مع يمينه".

(٢) في المتن الأربعة زيادة: "عند أبي حنيفة".

(٣) في (ص): "فكل ما يصلح للرجل فهو للرجل وما يصلح للمرأة فهو للمرأة".

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الدعوى

(وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا وَاخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُ مَعَ الْآخَرِ [ص ١٣٦/أ] فَمَا يَصْلَحُ لِلرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَهُوَ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا) لِأَنَّ يَدَهُ خَلَصَتْ عَنِ الْمَنَازِعِ <sup>(١)</sup>.

(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ جَمِيعًا يُدْفَعُ إِلَى الْمَرْأَةِ مَا يُجَهَّزُ بِهِ مِثْلَهَا، وَالْبَاقِي لِلزَّوْجِ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا تَأْتِي بِمِثْلِ ذَلِكَ مِنْ بَيْتِهَا فَيُحْكَمُ لَهَا بِالظَّاهِرِ وَلَا ظَاهِرَ فِيمَا سِوَاهُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: فِي الْحَالَيْنِ جَمِيعًا: الْمُسْكِلُ لِلزَّوْجِ؛ لِأَنَّ يَدَ الزَّوْجِ أَقْوَى مِنْ يَدِ الْمَرْأَةِ إِلَّا فِيمَا شَهِدَ لَهَا الظَّاهِرُ.

الاختلاف في ولد الجارية  
(وَإِذَا بَاعَ الرَّجُلُ جَارِيَةً فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ الْبَائِعُ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ [١٤١/ب] مِنْ يَوْمِ الْبَيْعِ فَهُوَ ابْنُ الْبَائِعِ وَأُمُّهُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ فِيهَا وَيُرَدُّ الثَّمَنُ) لِأَنَّا تَبَيَّنَّا بِحُصُولِ الْعُلُوقِ فِي يَدِهِ فَاسْتَدَّتْ <sup>(٢)</sup> دَعْوَاهُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ فَصَارَ كَأَنَّهُ بَاعَ أُمَّ وَلَدٍ فَيُفْسَخُ الْبَيْعُ، فَإِذَا فُسِخَ يُرَدُّ الثَّمَنُ لِأَنَّ سَلَامَةَ الثَّمَنِ يَقِفُ عَلَى سَلَامَةِ الْبَيْعِ.

(فَإِذَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مَعَ دَعْوَةِ <sup>(٣)</sup> الْبَائِعِ أَوْ بَعْدَهُ فَدَعْوَةُ الْبَائِعِ أَوَّلَى) <sup>(٤)</sup> لِأَنَّهَا تَسْتَنِدُ إِلَى وَقْتِ الْعُلُوقِ فَكَانَتْ أَسْبَقَ.  
(وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَةُ الْبَائِعِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ

(١) في (ص): "لأن يده خلصت على المتاع".

(٢) أيمن (ص): "فاشتدت".

(٣) في (ص): "مع دعواه".

(٤) انفرد الشرح المطبوع (ص ٢٨١) هنا بزيادة جملة على أنها من المتن وهي: "وإن ادعى المشتري قبل دعوة البائع يثبت نسيبه منها" وقد خلعت منها المتون الثلاثة ولم ترد في سائر النسخ الخطية.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

المُشْتَرِي) لاحتِمَالِ حُدُوثِهِ بَعْدَ الْبَيْعِ؛ وَالِدَعْوَةُ غَيْرُ مُسْتَنْدَةٍ إِلَى الْمَلِكِ فَلَا تُقْبَلُ لِأَنَّهَا<sup>(١)</sup> تَتَضَمَّنُ نَقْصَ مِلْكِ الْمُشْتَرِي، فَإِذَا صَدَّقَهُ فَقَدْ رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ.

(وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ فَادَّعَاهُ الْبَائِعُ وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَثْبُتِ الْإِسْتِيلَادُ فِي الْأُمِّ)<sup>(٢)</sup> لِأَنَّهُ يَثْبُتُ ضِمْنًا لِثُبُوتِ النَّسَبِ فِي الْوَلَدِ وَلَمْ يَثْبُتْ.

[م ١٩٣/أ] (وَإِنْ مَاتَتِ الْأُمُّ فَادَّعَى الْبَائِعُ الْإِبْنَ وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ثَبَتَ النَّسَبُ<sup>(٣)</sup> فِي الْوَلَدِ وَأَخَذَهُ الْبَائِعُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ فِي الْوَلَدِ مَعْنَى بِمَنْعِ الدَّعْوَةِ<sup>(٤)</sup>، وَالنَّسَبُ قَدْ يَنْفَكُ عَنْ أُمِّيَّةٍ<sup>(٥)</sup> الْوَلَدِ كَوَلَدِ الْمَغْرُورِ.<sup>(٦)</sup>

(وَيَرُدُّ الثَّمَنَ كُلَّهُ)<sup>(٧)</sup> لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْبَيْعَ لَمْ يَصِحَّ.

(وَقَالَا: يَرُدُّ حِصَّةَ الْوَلَدِ وَلَا يَرُدُّ حِصَّةَ الْأُمِّ) لِأَنَّ الثَّمَنَ كَانَ مُقَابِلًا بِهَا وَبِالْوَلَدِ فَمَا هَلَكَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي كَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ، وَهَذِهِ<sup>(٨)</sup> بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَالِيَّةَ أُمِّ الْوَلَدِ غَيْرُ

(١) في (ص): "لأنهما".

(٢) انفرد المتن بالطبعة التركية (ص ١٢٣) بزيادة هكذا: "...لأقل من ستة أشهر لم يثبت النسب في الولد ولا الاستيلاد في الأم"، وقوله: "في الأم" سقط من (ص).

(٣) في (ص): "ثبتت النسبة".

(٤) في (م): "لأنه لم يحدث في الولد حتى يمنع الدعوة" ولا يستقيم به الكلام، وفي (ص): "لأنه لم يحدث في الولد معنى يمنع الدعوة"، وما في (ص) أوضح.

(٥) قوله: "قد" مكرر في (ص)، وكتب في مقابله في هامش (ص): "أمومية" وعليه (صح).

(٦) تقدم بيانه في ص ٢٤.

(٧) هنا في المتن الثلاثة زيادة: "عند أبي حنيفة" وقد خلا منها الشرح المطبوع (ص ٢٨٣).

(٨) في (ص): "وهذا".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الدعوى

مُتَقَوِّمَةٌ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا مَتَقَوِّمَةٌ.

من ادعى

نسب أحد

التوأمين

(وَمَنْ ادَّعَى نَسَبَ أَحَدِ التَّوَأْمَيْنِ ثَبَتَ نَسَبُهُمَا مِنْهُ) لِأَنَّ الْحَمْلَ الْوَاحِدَ لَا يَتَّبَعُ فِي

النَّسَبِ عَلَى مَا مَرَّ فِي بَابِ اللَّعَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## كِتَابُ الشَّهَادَاتِ (١)

وجوب أداء

الشهادة عند

طلبها

الشهاد عند

الحدود بخير

فيها

(الشَّهَادَةُ فَرَضٌ تَلَزَمُ الشُّهُودُ (٢) وَلَا يَسْعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَبَهُمُ الْمُدَّعِي) لِقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْمُمُوا الشَّهَادَةَ...﴾ (٣) الْآيَةُ.

(وَالشَّهَادَةُ فِي الْحُدُودِ يُخَيَّرُ فِيهَا الشَّاهِدُ (٤) بَيْنَ السَّتْرِ وَالْإِظْهَارِ، وَالسَّتْرُ

[ص ١٣٦/ب] أَفْضَلُ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (( مَنْ سَتَرَ عَلَى أَخِيهِ سَتْرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا

وَالْآخِرَةِ )) (٥).

(إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَشْهَدَ بِالمَالِ فِي السَّرِقَةِ (٦) فَيَقُولُ: "أَخَذْتُ" وَلَا يَقُولُ: "سَرَقْتُ")

إِحْيَاءٌ لِمَالِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ وَصَوْنًا لِيَدِ السَّارِقِ عَنِ الْقَطْعِ فَيَكُونُ جَمْعًا بَيْنَ السَّتْرِ

وَالْإِظْهَارِ.

(١) الشهادة الإخبار بما شوهد، وجرى على السنة الأمة سلفها وخلفها في أداء الشهادة، "أشهد"

مقتصرين عليه دون غيره من الألفاظ، انظر المصباح المنير (ص ٣٢٤-٣٢٥).

(٢) كذا في الطبعة التركية (ص ١٤٤) وفي المتون الثلاثة: "يلزم الشهود أداؤها"، (ص ٢٨٢)،

(ص ١٦٣)، (٥٤/٤).

(٣) سورة البقرة، آية (٢٨٣).

(٤) كذا في المتن بالطبعة التركية، وفي المتن بشرح اللباب، وأما في الشرح المطبوع وفي الطبعة الخامسة:

"الشاهدين" وهو خطأ لاشك فيه.

(٥) أخرجه مسلم (٢١/١٧) كتاب الذكر والدعاء باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى

الذكر، أخرجه في المسند (٣٩٤/١٦) رقم (١٠٦٧٦)، والنسائي في الكبرى (٣٠٨/٤) رقم

(٧٢٨٥).

(٦) في (ص): "في المال وفي السرقة".

(وَالشَّهَادَةُ عَلَى مَرَاتِبَ مِنْهَا:

مراتب  
الشهادة

١- الشَّهَادَةُ فِي الزَّنا يُعْتَبَرُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْحُدُودِ (وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ) لما مَرَّ فِي الْحُدُودِ (١) عَنِ الزُّهْرِيِّ (٢).

٢- وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ بِبَقِيَّةِ (٣) الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ) لما مَرَّ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَلِأَنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ بَدَلٌ عَنْ شَهَادَةِ الرِّجَالِ وَمَا يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ لَا يَثْبُتُ بِالْأَبْدَالِ مِنَ الْحُجَجِ كَمَا لَا يَثْبُتُ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَبِكِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي.

٣- وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْحُقُوقِ تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ سِوَاءَ (٤) كَانَ الْحَقُّ مَالًا أَوْ غَيْرَ مَالٍ [م ١٩٣/ب] مِثْلُ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَكَالَةِ وَالْوَصِيَّةِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى [١٤٢/أ] ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ (٥) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: (٦) لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي هَذِهِ الْحُقُوقِ وَلَا فِي الْعِتْقِ وَالنَّسَبِ وَالْكِتَابَةِ وَالتَّدْيِيرِ؛ وَإِنَّمَا تُقْبَلُ فِي الْمُعَاوَضَاتِ وَالرَّهْنِ وَالْقَرْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهَا الْمَالُ فَصَارَ كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ إِنَّمَا لَا تُقْبَلُ ثُمَّ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ وَهَذَا بِخِلَافِهِ، عَلَى أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ أَجَازَ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي

(١) فِي (م): "الْحَدِيثُ".

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ١١٥-١١٦) وَتَرْجُمَةُ الزُّهْرِيِّ.

(٣) فِي (ص): "بِنَفْسٍ".

(٤) جَاءَتْ فِي الْأَصْلِ كَلِمَتَانِ هُنَا مُضْرُوبٌ عَلَيْهِمَا بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَحُذِفَتَهُمَا وَهُمَا: "ذَلِكَ، مِنْ".

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ (٢٨٢).

(٦) الْأَمُّ (٢٩٧/٥).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهاديات

النكاح» (١) وهذا نص.

(وَتَقْبَلُ فِي الْوِلَادَةِ وَالْبِكَارَةِ وَالْعُيُوبِ بِالنِّسَاءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ) لما روي أنه ~~الملك~~ : «أَجَازَ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ فِي الْوِلَادَةِ» (٢) وَكَذًا عَنْ عَلِيٍّ (٣)، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفٌ، وَقَدْ خَالَفَ الشَّافِعِيُّ (٤) ذَلِكَ فَاعْتَبَرَ شَهَادَةُ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ، وَمَالِكٌ (٥) ثِنْتَيْنِ، وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ لِأَنَّ مَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الرَّجَالُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَدُ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْأَخْبَارِ.

(وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ (٦) مِنَ الْعَدَالَةِ وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (٧) وَقَالَ: ﴿وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ﴾ (٨) اعْتَبَرَ (٩) لَفْظَ الشَّهَادَةِ لِأَنَّ

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٢) أخرج الدارقطني (٢٣٤/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥١/١٠)، حديث: «(أَنْ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ)»، وقال الدارقطني: "محمد بن عبد الملك لم يسمعه من الأعمش، بينهما رجل مجهول"، وضعفه الزيلعي في نصب الراية (٨٠/٣) بقوله: "هذا سند ضعيف".

(٣) نسبه الزيلعي في نصب الراية (٨٠/٤) إلى عبد الرزاق في المصنف ولم أجده في مظانه باب شهادة المرأة في الرضاع والنفاس، إلا أن الزيلعي قال عنه - بعد ذكر سنده من المصنف -: "هذا سند ضعيف، فإن الجعفي وابن نجى فيهما مقال".

(٤) الأم (٣٤/٥).

(٥) المدونة الكبرى (٤٥/٦)، كفاية الطالب (٤٤٧/٢).

(٦) في الشرح المطبوع (ص ٢٨٣) هكذا: "ولابد في ذلك كل واحد من العدالة ولفظة الشهادة" والخلل فيه ظاهر.

(٧) سورة الطلاق، آية (٢).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهادات

اشتراط  
العدالة  
والتلفظ

الشَّاهِدُ<sup>(١)</sup> حَقِيقَةٌ اسْمٌ لِمَنْ تَلَفَّظَ بِالشَّهَادَةِ.

(فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الشَّاهِدُ لَفْظَ الشَّهَادَةِ وَقَالَ: "أَعْلَمُ" أَوْ "أَتَيْقَنُ" لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ) لما مرَّ، وَلَآنَ فِي لَفْظِ الشَّهَادَةِ مَعْنَى التَّكْيِيدِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْحَلْفِ.

(وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: <sup>(٢)</sup> يَقْتَصِرُ الْحَاكِمُ عَلَى ظَاهِرِ عَدَالَةِ الْمُسْلِمِ) لِقَوْلِهِ ~~الْعَلِيَّة~~ : (( الْمُسْلِمُونَ عُذُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا مَحْدُودًا فِي قَذْفٍ )) <sup>(٣)</sup>، وَلَآنَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَبْلُغُ <sup>(٤)</sup> غَيْرُ مُرْتَكِبٍ بِمَعْصِيَةٍ <sup>(٥)</sup> فَتُبِتَ لَهُ عَدَالَةُ [ص ١٣٧/أ] الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ خِلَافُهَا.

(إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ فَإِنَّهُ يَسْأَلُ عَنِ الشُّهُودِ) تَكْلُفًا لِلدَّرءِ <sup>(٦)</sup>.

=

(٨) سورة البقرة، آية (٢٨٢).

(٩) في (ص): "اغتنم" وهو خطأ.

(١) في (ص): "الشاهدة" وهو خطأ.

(٢) بداية المبتدي (١/١٥٤)، الهداية (٣/١١٨)، البحر الرائق (٧/٦٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٧٢) بلفظ: ((المسلمون عدول بعضهم على بعض،

إلا محدودا في فرية))، قال ابن حزم في المحلى (٨/٥٣٢): "هذه صحيفة، وحجاج هالك"،

والحديث صحيح بدون زيادة المحدود، انظر الإرواء (٨/٢٨٤).

(٤) يعني: يبلغ الحلم.

(٥) في (م) و (ص): "المعصية" وهو الأنسب للسياق.

(٦) في (ص): "لدرء الحد"، والمعنى صرف الحد وعدم تنفيذه، وفي سورة النور الآية (٨) قوله تعالى:

﴿وَيُدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابُ...﴾.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهاديات

(وإن طعن الخصم فيهم سأل عنهم) لأنه ادعى معنى حادثاً فبطل الظاهر،  
(وقالاً) <sup>(١)</sup> والشافعي <sup>(٢)</sup> (لا بد أن يسأل عنهم في السر والعلانية) طعن الخصم أو  
لا <sup>(٣)</sup>؛ لأن الحكم إنما يجب بشهادة العدل [م ١٩٤/أ] فوجب البحث عن حصول  
العدالة، وقيل: هذا اختلاف زمان <sup>(٤)</sup> لا اختلاف برهان.  
(وما يتحمل الشاهد <sup>(٥)</sup> على ضربين:

ما يتحمله  
الشاهد

١- أحدهما: ما يثبت <sup>(٦)</sup> بنفسه مثل البيع، والإقرار، والغصب، والقتل، <sup>(٧)</sup>  
وحكم الحاكم، فإذا سمع الشاهد ذلك أو رآه وسعه أن يشهد به وإن لم يشهد  
عليه لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ <sup>(٨)</sup> وقد علم الشهود وجوبه إذ هو  
مما يثبت حكمه بنفسه.

(ويقول: "أشهد أنه باع" ولا يقول: "أشهدني") احترازاً عن الكذب.

(١) الهداية (١١٨/٣).

(٢) في (م): "وقال الشافعي" وفيها قصور، وانظر روضة الطالبين (١٦٧/١١).

(٣) جاءت في الشرح المطبوع (ص ٢٨٣) على أنها من المتن وقد خلت منها المتن الثلاثة فالأظهر أنها  
من الشرح.

(٤) في (ص): "اختلاف عصر وزمان".

(٥) في (ص): "الشهود".

(٦) هنا في المتن الأربعة زيادة "حكمه" إلا أنها خلت منها سائر النسخ الخطية.

(٧) قوله "والقتل" سقط من (ص).

(٨) سورة الزخرف، آية (٨٦).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهاديات

(٢) - وَمِنْهُ: مَا <sup>(١)</sup> لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ مِثْلُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، فَإِذَا سَمِعَ شَاهِدًا <sup>(٢)</sup> يَشْهَدُ بِشَيْءٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ إِلَّا أَنْ يُشْهَدَهُ وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعَهُ يُشْهَدُ الشَّاهِدَ عَلَى شَهَادَتِهِ <sup>(٣)</sup> لَمْ يَسَعِ السَّامِعُ أَنْ يَشْهَدَ <sup>(٤)</sup> لِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَا يَثْبُتُ حُكْمُهَا بِنَفْسِهَا وَإِنَّمَا يَثْبُتُ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ فَلَا بُدَّ مِنْ نَقْلِهَا إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ [١٤٢/ب]، وَالنَّقْلُ <sup>(٥)</sup> لَا بُدَّ لَهُ مِنَ التَّحْمِيلِ <sup>(٦)</sup> لِيَصِيرَ الْفَرْعُ كَالْوَكِيلِ فِي الْأَدَاءِ، وَالتَّحْمِيلُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْإِشْهَادِ وَلَمْ يُوْجَدْ.

(وَلَا يَجِلُّ لِلشَّاهِدِ إِذَا رَأَى خَطَّهُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ) لِأَنَّ الْخَطَّ قَدْ يُشْبِهُ الْخَطَّ فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يُزَوَّرَ عَلَيْهِ، وَقَالَا: <sup>(٧)</sup> لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِذَا رَأَى خَطَّهُ

(١) الاسم الموصول "ما" سقط من (ص).

(٢) في (ص): "شاهد".

(٣) قوله: "على شهادته" سقط من (ص).

(٤) في الشرح المطبوع: "يشهد به".

(٥) اعتمدت في إثبات النص في هذه اللوحة (٢٨٤ب) واللوحة التي بعدها (٢٨٥أ) على استكمال النقص من نسخة (م) ابتداء من منتصف (ل/١٩٤أ) وانتهاء إلى الجملة الآتية بلفظ: "وقال أحدهما قضاه منها" في النسخة نفسها في السطر الثاني من (ب/١٩٥)، وذلك لأن النصف الأيمن من اللوحة الأولى واضح، والنصف الآخر باهت جدا بحيث لا يقرأ أكثره، وكذلك الأمر بالنسبة للوحة الثانية فالنصف الأيمن منها باهت جدا بينما نصفها الأيسر واضح، كما استأنست في التثبت من ذلك بالشرح المطبوع، هذا بالإضافة إلى وجوده في نسخة (ص) وغيرها من النسخ.

(٦) كذا في الأصل و (م) وهو الصواب بدليل قوله بعده: "والتحميل إنما يكون بالإشهاد" وجاء في الشرح المطبوع (ص/٢٨٤)، ونسخة (ص) (أ/١٨٧): "التحمل".

(٧) حاشية ابن عابدين (٥/٤٣٧).



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهاديات

يَعْرِفُهُ وَلَا يَلْتَبِسُ عَلَيْهِ.

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى) لَأَنَّهُ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ، وَالصَّوْتُ قَدْ يُشَبِّهُ الصَّوْتَ، وَعِنْدَ زُفَرٍ تُقْبَلُ فِي النَّسَبِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(١)</sup> تُقْبَلُ فِي النَّسَبِ وَالْمَوْتِ وَمَا كَانَ طَرِيقُهُ الْخَبَرِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ فِي شَيْءٍ لَا يَكُونُ أَهْلًا فِي شَيْءٍ آخَرَ، كَالْعَبْدِ وَالْفَاسِقِ؛ عَلَى أَصْلِهِ.

(وَلَا الْمَمْلُوكُ) <sup>(٢)</sup> لَأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَلَا وِلَايَةَ لِلْعَبْدِ.

(وَلَا الْمَحْدُودُ فِي الْقَذْفِ وَإِنْ تَابَ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ <sup>(٣)</sup> وَاحْتِجَاجُ الشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup> بِالْإِسْتِثْنَاءِ فِي آخِرِ الْآيَةِ لِجَوَازِ الشَّهَادَةِ <sup>(٥)</sup> لَا يَصِحُّ؛ لَأَنَّهُ مُنْصَرِفٌ إِلَى مَا يَلِيهِ [م ١٩٤/ب] وَهُوَ الْفِسْقُ، لَأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُفِيدَ <sup>(٦)</sup> كُلُّ كَلَامٍ بِنَفْسِهِ؛ لَا يَرْجِعُ إِلَى مَا قَبْلَهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَقَدْ انْدَفَعَتْ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَا يَلِيهِ.

(وَلَا شَهَادَةُ الْوَالِدِ لَوَلَدِهِ وَوَلَدِهِ لِدِّهِ [ص ١٣٧/ب]، وَلَا شَهَادَةُ الْوَلَدِ لِأَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ <sup>(٧)</sup>، وَلَا شَهَادَةُ الْمَوْلَى لِعَبْدِهِ وَلَا

(١) الأم (٢٠٩/٦).

(٢) جاء في (ص): "ولا المحدود في قذف" بدل "ولا المملوك" وهو خطأ.

(٣) سورة النور، آية (٢٤).

(٤) الأم (٢٠٩/٦).

(٥) في (ص): "لجواز قبول شهادته".

(٦) هذه الكلمة مطموسة في الأصل وفي (ص): "أن يستقل".

(٧) من قوله: "ولا شهادة الولد لأبويه..." إلى قوله: "أحد الزوجين للآخر" سقط من (ص).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الشهادات

لِمُكَاتِبِهِ) لما رَوَى الْخَصَّافُ <sup>(١)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (( لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لِوَالِدِهِ وَلَا الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ وَلَا الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا وَلَا الزَّوْجُ لِلْمَرْأَةِ <sup>(٢)</sup> وَلَا الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ وَلَا الْمَوْلَى لِعَبْدِهِ <sup>(٣)</sup> وَلَا الْأَجِيرُ لِمَنْ اسْتَأْجَرَهُ <sup>(٤)</sup>، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فِي الْأَبِ وَالْوَلَدِ <sup>(٥)</sup> فَكَذَلِكَ فِي الْجَدِّ وَوَلَدِ الْوَلَدِ لِأَنَّ الْإِسْمَ يَتَنَاوَلُهُمَا، وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٦)</sup> خَالَفَ النَّصَّ فِي إِجَازَةِ شَهَادَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ.

(وَلَا شَهَادَةُ الشَّرِيكِ لِشَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ مِنْ شَرِكْتِهِمَا) لِأَنَّهُ مُدَّعٍ لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهِهِ. شهادة الشريك

(١) هو أحمد بن عمرو أبو بكر الخصاص، صنف كتاباً في الخراج للمهدي، توفي سنة (٢٦١هـ)، انظر طبقات الحنفية (١/٨٤).

(٢) هذه الكلمة مطموسة في الأصل، وفي (ص): "لامرأته".

(٣) زاد هنا في (ص): "ومكاتبه".

(٤) ذكر صاحب فتح القدير (٧/٤٠٤) حديث الخصاص فقال: "رواه بسنده إلى عائشة - رضي الله عنها -: ثنا صالح بن زريق - وكان ثقة - ثنا مروان بن عاوية الفزاري عن يزيد بن زياد الشامي عن الزهري عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - الحديث"، قال الزيلعي في نصب الراية (٤/٨٢): "غريب"، ثم ذكره من قول شريح وإبراهيم النخعي.

(٥) في (ص): "والوالد" وهو خطأ.

(٦) روضة الطالبين (١١/٢٣٧).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الشهادات

(وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ وَعَمِّهِ) لِأَنَّ التَّنَافِيَّ فِي الْمَلِكَيْنِ ثَابِتٌ بَيْنَهُمَا <sup>(١)</sup>، وَلِهَذَا جَازَ دَفْعَ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ.

شهادة  
المخنث  
وأصحاب  
المعاصي

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُخْنَثٍ وَلَا نَائِحَةٍ وَلَا مُغْنِيَةٍ) لِأَنَّ التَّشْبُهَ بِالنِّسَاءِ <sup>(٢)</sup> وَالْغِنَاءَ وَالنُّوحَ مِنْهِيٌّ عَنْهَا <sup>(٣)</sup>.

(وَلَا مُدْمِنٍ الشُّرْبِ عَلَى اللَّهِ) لِأَنَّ الشُّرْبَ عَلَى اللَّهِ حَرَامٌ (وَلَا مَنْ يَلْعَبُ بِالطُّبُورِ <sup>(٤)</sup>) لِأَنَّهُ فِعْلٌ مُسْتَحَفٌّ يُسْقِطُ الْمُرُوءَةَ.

(وَلَا مَنْ يُغْنِي لِلنَّاسِ) لِأَنَّ فِيهِ اطِّرَاحَ الْحَيَاءِ <sup>(٥)</sup> (وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذَارٍ، أَوْ يَأْكُلُ الرِّبَا وَلَا الْمُقَامِرَ بِالنَّارِ وَالشَّطْرَنْجِ) لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ مُحَرَّمَةٌ.

(وَلَا مَنْ يَفْعَلُ الْأَفْعَالَ الْمُسْتَحَفَّةَ كَالْبَوْلِ عَلَى الطَّرِيقِ وَالْأَكْلِ عَلَى الطَّرِيقِ) وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ فِعْلاً مُحَرَّمًا لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَرْتَكِبَ شَهَادَةَ الزُّورِ، وَمَنْ فَعَلَ الْأَفْعَالَ الْمُسْتَحَفَّةَ فَقَدْ رَضِيَ بِسُقُوطِ الْمُرُوءَةِ فَلَا يُؤْمَنُ [١/١٤٣] أَنْ يَشْهَدَ بِمَا لَا أَصْلَ لَهُ.

(١) في (ص): "لأن التنافي بين الملكين ثابت".

(٢) زاد هنا في (ص): "مكروه".

(٣) في (ص) و (م): "عنه".

(٤) في المتن الأربعة: "الطيور"، وفي هامش الشرح المطبوع (ص ٢٨٤) تنبيه على فرق نسخة هكذا: "وفي بعض النسخ (بالطنبور) بدل (بالطيور)" وهو في بقية المتن (ص ١٢٥) (١٦٥) و(٤/٦١): "بالطيور" كما سبق.

(٥) في الشرح المطبوع (ص ٢٨٣) هنا زيادة: "ولا من يأتي بابا من الكبائر التي يتعلّق بها الحد" وهو كذلك في المتن الأربعة.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهاديات

شهادة الرافضة  
وأهل الأهواء

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ يُظْهَرُ شَتْمُ<sup>(١)</sup> السَّلَفِ) لِأَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ<sup>(٢)</sup> فَيَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ

الدِّيَانَةِ.

(وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ) لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> دِينًا<sup>(٤)</sup> وَاعْتِقَادًا وَلَا يَرَوْنَهُ فِسْقًا  
(إِلَّا الْخَطَابِيَّةَ) وَهُمْ أَصْحَابُ أَبِي الْخَطَّابِ<sup>(٥)</sup> كَانَ يَزْعُمُ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام الْإِلَهُ الْأَكْبَرُ  
وَجَعَلَ الصَّادِقَ الْإِلَهُ الْأَصْغَرَ؛ لِأَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ شَهَادَةَ الزُّورِ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ.

٥

شهادة أهل  
الذمة

(وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَلُهُمْ) لِقَوْلِ جَابِرٍ:  
(«إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةٍ مِنْهُمْ عَلَيْهِمَا<sup>(٦)</sup> بِالزُّنَا»)<sup>(٧)</sup>، وَقَدْ رُوِيَ مِثْلُ  
مَذْهَبِنَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، وَقَالَ<sup>(٨)</sup> مَالِكٌ<sup>(٩)</sup> وَالشَّافِعِيُّ<sup>(١٠)</sup>: لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهَا

(١) في (ص): "سب".

(٢) هذه الكلمة في آخر السطر في الأصل؛ مطموسة، فأثبتتها كما في بقية النسخ.

(٣) أي بدعتهم، وما كان على خلاف السنة والجماعة.

(٤) قوله: "دينًا" سقط من (ص).

(٥) هم أصحاب أبي الخطاب الأسدي، قالوا: الأئمة أنبياء وأبو الخطاب نبي، يستحلون شهادة الزور  
لموافقيهم، انظر التعريفات للجرجاني (١/١٣٤)، وذكر ابن حزم فرقهم الخمس في الفصل  
(٤٦/٥).

(٦) مطموس في الأصل، وفي (ص): "شهدوا عليهما".

(٧) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/١٤٢)، وسنده رجاله ثقات.

(٨) كذا في (م) و(ص)، وفي الأصل (وقالا) وهو خطأ، لأن المذهب قبولها عموماً ولم ينصوا إلا على  
ابن أبي ليلى وأبي عبيد، انظر شرح فتح القدير (٧/٤١٦)، وفي بدائع الصنائع (٧/١٠٩) أن محمداً  
وزفر لا يجيزان زواج المسلم بالذمية بشهادة ذميين، وجعل خلافهما غير مبني على عدم جواز شهادة  
أهل الذمة بعضهم على بعض بخلاف الشافعي.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهاديات

لَوْ جَازَتْ شَهَادَتُهُ لَقُبِلَتْ عَلَى الْمُسْلِمِ، لَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ تُقْبَلْ عَلَى الْمُسْلِمِ لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَلَا وَلايَةَ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ بِخِلَافِ الْكَافِرِ.  
(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَرْبِيِّ عَلَى الذَّمِّيِّ) لِأَنَّهُ عَدُوٌّ مُطْلَقًا <sup>(١)</sup> لِكُلِّ مَنْ كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَا تُثْبِتُ لَهُ الْوِلَايَةَ.

(وَإِذَا كَانَتْ الْحَسَنَاتُ أَغْلَبَ مِنَ السَّيِّئَاتِ وَالرَّجُلُ مِمَّنْ يَجْتَنِبُ [ص ١٣٨/أ]  
الْكِبَائِرَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ أَلَمَ بِمَعْصِيَةٍ) لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَلَمًا يَخْلُو عَنْ سَقَطَةٍ أَوْ زَلَّةٍ فَلَوْ مَنَعَ ذَلِكَ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لَتَعَذَّرَ <sup>(٢)</sup> الْأَمْرُ.

شهادة الأقف

والخصي وولد

الزنا والخنثى

(وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَقْلَفِ <sup>(٣)</sup> وَالْخَصِيِّ <sup>(٤)</sup> وَوَلَدِ الزَّانَا، وَالْخُنْثَى <sup>(٥)</sup>) لِأَنَّهُ لَا ذَنْبَ لَهُمْ فِيمَا جَرَى عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ، إِلَّا أَنَّ الْأَقْلَفَ إِذَا تَرَكَ الْحِثَانَ اسْتِخْفَافًا بِالذِّينِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (( لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَقْلَفِ وَلَا تُقْبَلُ صَلَاتُهُ وَلَا تُؤْكَلُ ذَبِيحَتُهُ )) <sup>(٦)</sup> مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْجُوسِ.

=

(٩) مواهب الجليل ٤ / ٢٣١.

(١٠) الأم (١٦/٧).

(١) في (ص): "مطلق".

(٢) في (ص): "يتعذر".

(٣) قَلِفَ قَلْفًا - من باب تعب -، إذا لم يخن، فهو أقلف، المصباح المنير (ص ٥١٤).

(٤) الخصى من حصل له الخِصاء وهو سل الخصيتين، انظر المصباح المنير (ص ١٧١).

(٥) كذا في الشرح المطبوع وفي المتون الثلاثة (ص ١٢٥) (ص ١٦٥) (٤/٦٤) هكذا: "وشهادة الخنثى

جائزة"، والخنثى: من خلُق له فرج الرجل وفرج المرأة، انظر المصباح المنير (ص ١٨٣).

(٦) أخرجه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في المصنف (٧/٣٣٩) رقم (٣٣٨٥)، وصححه الحافظ في الدراية

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهاديات

وجوب توافق  
الشهادة  
والدعوى

(وَإِذَا وَافَقَتِ الشَّهَادَةُ الدَّعْوَى قُبِلَتْ، وَإِنْ خَالَفَتْهَا لَمْ تُقْبَلْ) لِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تُقْبَلُ  
بِدُونِ دَعْوَى \* وَإِذَا خَالَفَتْهَا لَمْ تَكُنْ شَهَادَةً عَلَى الدَّعْوَى وَيُعْتَبَرُ اتِّفَاقُهُمَا فِي الْمَعْنَى \* (١)  
لِأَنَّ الْمُدَّعِيَ يَقُولُ: "أَدَّعِي" وَلَا يَقُولُ الشَّاهِدُ ذَلِكَ.

(وَيُعْتَبَرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، <sup>(٢)</sup> فَإِنْ شَهِدَ  
أَحَدُهُمَا بِالْألفِ وَالْآخَرُ بِالْفَيْنِ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ <sup>(٣)</sup> لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ شَهِدَ بِجُمْلَةٍ غَيْرِ  
الَّتِي <sup>(٤)</sup> شَهِدَ بِهَا الْآخَرُ.

(بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْألفِ وَالْآخَرُ بِالْفَيْنِ وَخَمْسِمِائَةٍ وَالْمُدَّعِي يَدَّعِي  
أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةً <sup>(٥)</sup> حَيْثُ تُقْبَلُ بِالْفَيْنِ <sup>(٦)</sup> لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْأَلْفُ،  
وَأُثِّبَتِ الْآخَرُ جُمْلَةً أُخْرَى وَهِيَ خَمْسِمِائَةٌ فَصَارَ كَمَا لَوْ <sup>(٧)</sup> شَهِدَ [م ١٩٥/ب]

(١٧٣/٢) فقال: "أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح".

(١) ما بين النجمين ورد في الشرح المطبوع على أنه من المتن وقد خلت منه المتون الثلاثة فالأظهر أنه  
من الشرح، كما انفرد الشرح المطبوع (ص ٢٨٥) بزيادة: "وعندهما لا يعتبر".

(٢) بداية المبتدي (١/١٥٦)، الهداية (١٠/١٢٦).

(٣) قوله: "الشهادة" سقط من (ص).

(٤) في (ص): "الذي".

(٥) زاد في (ص) في هذا الموضع: "درهم".

(٦) هنا زيادة في المتن بالطبعة التزكية (ص ١٢٥) هكذا: "وقالا: قبلت في الفصول كلها إذا كان المدعي  
يدعي الأكثر".

(٧) قوله: "لو" سقط من (ص).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهاديات

أَحَدُهُمَا بِأَلْفٍ وَالْآخَرُ بِأَلْفٍ وَمِائَةٍ دِينَارٍ، وَهُمَا <sup>(١)</sup> - وَالشَّافِعِيُّ - <sup>(٢)</sup> قَاسَا الْأَلْفَيْنِ عَلَى أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَالْفَرَقُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

(وَإِذَا شَهِدَا بِأَلْفٍ وَقَالَ أَحَدُهُمَا: "قَضَاهُ مِنْهَا [١٤٣/ب] خَمْسِمِائَةٍ" قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ بِأَلْفٍ وَلَمْ يُسْمَعْ قَوْلُهُ: "إِنَّهُ قَضَاهُ"، إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ الْآخَرُ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْوَجُوبِ فَقُبِلَتْ وَانْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَضَاءِ، وَشَهَادَةُ الْفَرْدِ مَرْدُودَةٌ.

(وَيَنْبَغِي لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَشْهَدَ بِأَلْفٍ حَتَّى يَقْرَأَ الْمُدَّعِي أَنَّهُ قَبَضَ خَمْسِمِائَةٍ) نَظَرًا لِلْجَانِبَيْنِ <sup>(٣)</sup>.

اختلاف  
الشهود في  
المكان

(وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّ زَيْدًا قُتِلَ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ قُتِلَ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْكُوفَةِ وَاجْتَمَعُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ <sup>(٤)</sup> لَمْ يَقْبَلِ الشَّهَادَتَيْنِ لِتَيَقُّنِنَا بِكَذِبِ أَحَدِهِمَا <sup>(٥)</sup> وَلَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا بِأُولَى مِنَ الْآخَرَى.

(فَإِنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا فَقَضَى بِهَا ثُمَّ حَضَرَتِ الْآخَرَى لَمْ تُقْبَلْ لِأَنَّ الْأُولَى لَمْ يُعَارِضْهَا شَيْءٌ عِنْدَ الْأَدَاءِ فَصَحَّ الْقَضَاءُ بِهَا، وَالثَّانِيَةُ مُنَافِيَةٌ لِلأُولَى فَلَا تُقْبَلْ.

(١) انظرهما مع توثيق قول أبي حنيفة السابق.

(٢) الأم (١٢٣/٧).

(٣) من قوله: "إذا علم ذلك... إلى قوله: للجانين" مكرر في (ص).

(٤) في (ص): "القاضي".

(٥) في (ص): "للكذب في أحدهما".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهادات

(وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي <sup>(١)</sup> الشَّهَادَةَ <sup>(٢)</sup> عَلَى جَرَحٍ وَلَا يَحْكُمُ بِذَلِكَ) <sup>(٣)</sup> خِلَافاً لِلشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup>، لَأَنَّ فِي سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ إِشَاعَةَ الْفَاحِشَةِ، وَفِي [ص ١٣٨/ب] الْحُكْمِ تَوَثُّقٌ فِي إِثْبَاتِ <sup>(٥)</sup> الْفِسْقِ.

الشهادة  
فيما لم  
يعاينه

(وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِشَيْءٍ لَمْ يُعَايِنَهُ إِلَّا النَّسَبَ وَالْمَوْتَ وَالنِّكَاحَ وَالْدُّخُولَ وَوَلَايَةَ الْقَضَاءِ، فَإِنَّهُ يَسْعُهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِذَا أَخْبَرَهُ بِهَا مَنْ يَثِقُ بِهِ) اسْتِحْسَانًا؛ <sup>(٦)</sup> فَإِنَّا نَشْهَدُ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ، وَأَنَّ عَلِيًّا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَعَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، وَفَاطِمَةَ زَوْجِ عَلِيٍّ، وَشُرَيْحًا كَانَ قَاضِيًا؛ وَإِنْ لَمْ نُشَاهِدْ ذَلِكَ، وَلَأَنَّ الْمَوْتَ يَحْضُرُ بَغْتَةً، وَكُلُّ أَحَدٍ لَا يَحْضُرُ تَفْوِيضَ <sup>(٧)</sup> الْإِمَامِ الْقَضَاءِ، وَكَذَلِكَ النَّسَبُ يَتَعَذَّرُ الْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَكَذَا الدُّخُولُ <sup>(٨)</sup> فَيَقْنَعُ فِيهَا بِالشُّهُرَةِ.

حكم الشهادة  
على الشهادة

(وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ) لِأَنَّهَا تَثْبُتُ عَلَى

(١) في (ص): "الحاكم".

(٢) في (ص): "البينة".

(٣) وهو أن يجرّح المدعي الشهود فيقول إنهم فسقة أو مستأجرون على الشهادة وأقام على ذلك بيّنة فإن القاضي لا يسمع بيّنة ولا يلتفت إليها، ولكن يسأل عن شهود المدعي في السرّ ويزكيهم في العلانية، فإذا ثبت عدالتهم قبل شهادتهم، انظر الجوهرة النيرة (٣٣٥/٢).

(٤) انظر روضة الطالبين (٢٥٣/١٠)، المذهب (٢٣٥/٢).

(٥) في (م): "توثيق إثبات الفسق".

(٦) في (ص): "من ثبوته استحساناً وهو خطأ".

(٧) صورة هذه الكلمة في (م): "يقيّد" ولم يظهر لي معناها، ولعلها "تقليد" فليراجع.

(٨) قوله: "وكذا الدخول" سقط من (ص).



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الشهاديات

خِلَافِ الْقِيَاسِ احْتِيَاظًا لِحِفْظِ الْحُقُوقِ وَالْأَمْوَالِ.

[م ١٩٦/أ] (وَلَا تُقْبَلُ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ) لَأَنَّهَا تَنْدَرِيءُ بِالشُّبُهَاتِ وَيُحْتَاطُ

لِدَرِئِهَا.

(وَيَجُوزُ شَهَادَةُ شَاهِدَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ) لِأَنَّ كُلَّ شَهَادَةٍ حَقٌّ مُنْفَرِدٌ،

وَشَهَادَةُ شَاهِدَيْنِ عَلَى حَقِّينِ جَائِزَةٌ<sup>(١)</sup>.

٥

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ) لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup>،

وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٣)</sup> يَعْتَبِرُ عَلَى كُلِّ شَاهِدٍ<sup>(٤)</sup> شَاهِدَيْنِ لِأَنَّهُ أَنْفَى لِلشُّبُهَةِ وَالتُّهْمَةِ، إِلَّا أَنَّ مِثْلَ

هَذِهِ التُّهْمَةِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ؛<sup>(٥)</sup> كَمَا لَوْ شَهِدَا بِحَقِّينِ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ.

(وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْفَرْعِ: "إِشْهَدْ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي

أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا بِنَ فُلَانٍ<sup>(٦)</sup> أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا، وَأَشْهَدُنِي عَلَى نَفْسِهِ") لِأَنَّهُ يُؤَدِّي

١٠

الشَّهَادَةَ عِنْدَهُ كَمَا يُؤَدِّي عِنْدَ الْحَاكِمِ لِيَتَحَمَّلَهَا الْفَرْعُ، وَإِنَّمَا يَقُولُ: "إِشْهَدْ عَلَى

شَهَادَتِي" لِأَنَّ التَّحْمَلَ<sup>(٧)</sup> هَكَذَا يَحْصُلُ.

(وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: "وَأَشْهَدُنِي عَلَى نَفْسِهِ" [م ١٤٤/أ] جَانَ) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى

(١) قوله: "جائزة" سقط من (م).

(٢) في (ص): "بشاهد واحد".

(٣) المجموع (٢٨٠/٦)، وفي المذهب وجهان، قال: "قطع البغوي باشتراط اثنين وهو الصحيح".

(٤) ألحقت هذه الكلمة بالهامش وبجوارها (صح).

(٥) في (ص): "غير معتبر".

(٦) قوله: "بن فلان" سقط من (ص).

(٧) في (م): "التحميل" ولعله أولى كما تقدم.

الإشهاد وهو يثبت بنفسه.

(ويقول شاهد الفرع عند الأداء: "أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أنه يشهد" <sup>(١)</sup> أن فلانا أقر عند <sup>(٢)</sup> بكذا وقال لي: اشهد على شهادتي بذلك") ليكون الأداء موافقا للتحمل.

(ولا تقبل شهادة شهود الفرع إلا أن يموت شهود الأصل أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، أو يمرضوا مرضاً لا يستطيعون معه حضور مجلس الحكم) لأن حكم الفرع لا يثبت مع القدرة على الأصل.

(وقالوا: تقبل) وإن كانوا في المصر؛ لأنهم ينقلون قولهم فصار كنفل الإقرار. (فإن عدل شهود الأصل شهود الفرع جاز) لأن شريحاً كان يسأل شهود الفرع عن عدالة شهود الأصل <sup>(٣)</sup>، ولأنه جاز تزكيته لغيرهم فكذا تزكيته لهم <sup>(٤)</sup>، وقال محمد: <sup>(٥)</sup> لا تقبل شهادتهم إذا لم يعدلهم لأنهم ينقلون الشهادة فلا بد من معرفة كونها شهادة.

(وإن سكتوا عن تعديلهم جاز، وينظر القاضي في حالهم) لأنهم [ص ١٣٩/أ] نقلوا شهادتهم [م ١٩٦/ب] فلا يلزمهم تزكيتهم.

(١) في (ص): "شهد".

(٢) كلمة: "عنده" مطموس بعضها في الأصل وفي (ص): "عندي".

(٣) أخرج ابن حزم في المحلى (٥٤١/٨) عن شريح: ((أنه كان يجيز شهادة رجل على شهادة رجل، ويقول له: أشهدني ذوي عدل))، وانظر معجم فقه السلف (٣٤٤/٦).

(٤) قوله: "لهم" سقط من (ص).

(٥) الهداية (١٣١/٣).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الشهادات

(وإن أنكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع) لوجود التكذيب من المُسند إليه، فصار كرواية الحديث إذا أنكر راوي الأصل<sup>(١)</sup>.  
 (وقال أبو حنيفة - في شاهد الزور - أشهره في السوق<sup>(٢)</sup> ولا أعززه<sup>(٣)</sup> لأنَّ المقصود حصل<sup>(٤)</sup> بالتشهير، وربما كان هذا أعظم عند الناس من الضرب، وقال<sup>(٥)</sup> والشافعي: نوجعه ضرباً ونحبسه؛ لما روي: (( أن عمر رضي الله عنه ضرب شاهد زور وسخّم<sup>(٦)</sup> وجهه ))<sup>(٧)</sup>، إلا أن هذا محمول على ما إذا لم يتب، فأما إذا تاب وضمن المال فقد حصل الانزعاج، ولهذا كان شريح<sup>(٨)</sup> يبعث بشاهد الزور إلى سوقه أو إلى قومه عند اجتماعهم بعد العصر فيقول: إن شريحاً يقرئكم السلام ويقول: إنا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وأحذروا<sup>(٩)</sup> الناس منه، والله أعلم.

عقوبة شهادة  
الزور

(١) انظر الكفاية في علم الرواية (١٣٨).

(٢) ألحقت هذه الكلمة والتي قبلها بالهامش وبجوارها (صح)، وهما ساقطتان من (ص).

(٣) في (ص): "يحصل".

(٤) بداية المبتدي (١٥٨/١)، الهداية (١٣٢/٣).

(٥) الأم (١٢٧/٧).

(٦) سخّم وجهه: أي سوّده، كما في المصباح المنير (ص ٢٦٩).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٨٥/١٠) رقم (٨٧٦٢)، بلفظ: ((كتب عمر بن الخطاب في

شاهد الزور يضرب أربعين سوطاً، ويسخّم وجهه، ويخلق رأسه، ويطاف به، ويطال حبسه)).

(٨) في (ص): "شريحاً" وهو خطأ.

(٩) في (ص): "حذروا".

## كِتَابُ الرَّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَاتِ (١)

رجوع  
الشهود عن  
الشهادة

(وَإِذَا رَجَعَ الشَّهُودُ عَنِ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا سَقَطَتْ) لِتَعْدُرِ الْحُكْمُ بِهَا.  
(وَإِنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمْ ثُمَّ رَجَعُوا لَمْ يُفْسَخِ الْحُكْمُ وَوَجِبَ عَلَيْهِمْ ضَمَانُ مَا  
أَتْلَفُوهُ بِشَهَادَتِهِمْ) لِأَنَّ رُجُوعَهُمْ يَتَضَمَّنُ دَعْوَى بُطْلَانِ الْقَضَاءِ وَدَعْوَى إِتْلَافِ الْمَالِ  
عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِشَهَادَتِهِمْ فَلَا يُصَدِّقُونَ فِي حَقِّ الْقَضَاءِ وَيُصَدِّقُونَ فِي التِّزَامِ الْغَرَامَةِ،  
وَأَصْلُهُ ((أَنَّ شَاهِدَيْنِ أَتَيَا بِسَارِقٍ إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَمَّا قَطَعَهُ رَجَعَا فَضَمَّنَهُمَا دِيَةَ الْيَدِ)) (٢).

متى يصح  
الرجوع عن  
الشهادة؟

(وَلَا يَصِحُّ الرَّجُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ) لِأَنَّهُ نَقْضُ الشَّهَادَةِ، وَالشَّهَادَةُ لَا تَكُونُ  
إِلَّا عِنْدَ الْقَاضِي فَكَذَا نَقْضُهَا.

ضمان الشاهد  
إذا تراجع

(وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمَالٍ فَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِهِ ثُمَّ [١٤٤/ب] رَجَعَا ضَمِنَا الْمَالَ  
لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ) لَمَّا مَرَّ أَنَّ فِي ضِمْنِ الرَّجُوعِ الْإِقْرَارَ بِالتَّعَدِّي وَالْإِتْلَافِ، وَمِنْ  
الْمُسْتَعْرَبِ الْعَجِيبِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ (٣) لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ فِي الْمَالِ وَيُوجِبُ الْقِصَاصَ فِي  
النَّفْسِ مَعَ أَنَّ (٤) أَمَرَ الْقِصَاصَ (٥) أَعْظَمُ.

(فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا ضَمِنَ النِّصْفَ) لِأَنَّهُ أَتْلَفَ النِّصْفَ بِشَهَادَتِهِ.

(١) في (ص): "الشهادة".

(٢) أورده في موسوعة فقه علي بن أبي طالب بلفظ: ((إذا رجع الشاهد ضمن))، ونسبه إلى مسند

زيد (٩٠/٤).

(٣) المذهب (٣٤١/٢).

(٤) قوله: "أن" سقط من (م).

(٥) في (ص): "أمر النفس".

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الرجوع عن الشهادات

(وَإِنْ شَهِدَ بِالمَالِ ثَلَاثَةٌ فَرَجَعَ أَحَدُهُمْ [م/١٩٧/أ] فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ بَقَاءُ مَنْ بَقِيَ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الشَّاهِدِينَ فَضْلٌ، وَالْحَقُّ ثَابِتٌ بِاثْنَيْنِ غَيْرِ مُعَيَّنَيْنِ فَلَا يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الرَّاجِعِ بِالشَّكِّ.

(وَإِنْ رَجَعَ آخَرُ ضَمِنَ الرَّاجِعَانِ نِصْفَ المَالِ) لِأَنَّهُ بَقِيَ مَنْ يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِ نِصْفُ

المال.

(وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ ضَمِنَتْ رُبْعَ الْحَقِّ) لِأَنَّ الْمَرَأَتَيْنِ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ فَقَدْ بَقِيَ مَنْ يَثْبُتُ بِشَهَادَتَيْهِمَا <sup>(١)</sup> ثَلَاثَةٌ [ص ١٣٩/ب] أَرْبَاعِ المَالِ.

(وَإِنْ رَجَعَتَا <sup>(٢)</sup> نِصْفَ الْحَقِّ) لَمَّا ذَكَرْنَا.

(وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ رَجَعَتِ أُخْرَى كَانَتْ عَلَى النِّسْوَةِ رُبْعَ الْحَقِّ) لَمَّا مَرَّ.

(وَإِنْ رَجَعَ الرَّجُلُ وَالنِّسَاءُ فَعَلَى الرَّجُلِ سُدُسُ الْحَقِّ وَعَلَى النِّسْوَةِ خَمْسَةُ أَسْدَاسِ الْحَقِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) لِأَنَّ كُلَّ امْرَأَتَيْنِ كَرَجُلٍ فَصَارَ كَسِتَّةِ رِجَالٍ شَهِدُوا ثُمَّ رَجَعُوا جَمِيعًا.

اشتراط وجود  
الرجل في  
الشهادة

(وَقَالَا: <sup>(٣)</sup> عَلَى الرَّجُلِ النِّصْفُ وَعَلَى النِّسْوَةِ النِّصْفُ) لِأَنَّ النِّسَاءَ وَإِنْ كَثُرْنَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ وَلِهَذَا لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ فَصَارَ كَمَا لَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ ثُمَّ رَجَعَا.

(١) فِي (ص): "بشهادتهم".

(٢) زَادَ فِي (ص) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: "معا".

(٣) بَدَايَةُ الْمُبْتَدِي (١/١٥٨)، الْهُدَايَةُ (٣/١٣٣).

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الرجوع عن الشهادات

(وإن شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها<sup>(١)</sup> ثم رجعا فلا ضمان عليهما) لأنهما أفادا مثل ما أفاتا فصار كما لو شهدا ببيع عين بمثل القيمة.  
(\* وكذلك إن شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها\*<sup>(٢)</sup>) لما ذكرنا فإن البضع متقوم عند دخوله في ملك الزوج.  
(فإن شهدا بأكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمننا الزيادة) لأنهما فوتتا ذلك القدر بغير عوض.

(وإن شهدا ببيع بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمننا) لأنهما لم يفوتتا شيئا بغير عوض<sup>(٣)</sup>.

(وإن كان بأقل من القيمة ضمننا النقصان) لما مر.  
(وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمننا نصف المهر) لأنهما قررا عليه مالا كان على شرف السقوط بمجيء الفرقة من قبلها.  
(وإن كان بعد الدخول لم يضمننا) شيئا<sup>(٤)</sup> لأن المهر كان واجبا والبضع [م ١٩٧/ب] عند الخروج عن الملك لا قيمة له فلا يلزم بمقابلته شيء، والشافعي<sup>(٥)</sup> ألحقه بالأعيان في وجوب الضمان، والفرق أن الأعيان متقومة بنفسها ومنافع البضع لا

(١) في (ص): "بمقدار مهرها".

(٢) ما بين النجمين ألحق بالهامش وجواره (صح).

(٣) من قوله: "وإن شهدا ببيع... إلى قوله: بغير عوض" مكرر في (ص).

(٤) جاءت هذه الكلمة في الشرح المطبوع (ص ٢٨٨) على أنها من المتن ولم ترد في المتن الثلاثة

(ص ١٢٧) (ص ١٦٧) (٤/٧٥).

(٥) المهذب (٢/٣٤١).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الرجوع عن الشهادات

قِيَمَةٌ لَهَا بِنَفْسِهَا وَإِنَّمَا تُقَوَّمُ بِالْعَدْلِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ وَلَمْ يُوجَدْ [١٤٥/أ] فَتَعَذَّرَ  
الْإِلْحَاقُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

(وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَهُ ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَا قِيَمَتَهُ) لَأَنَّهُمَا أَتَفَا عَلَيْهِ رِقَّ الْعَبْدِ وَهُوَ  
مُتَقَوَّمٌ فَيُضْمَنَانِ.

(وَإِذَا شَهِدَا بِقِصَاصٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْقَتْلِ ضَمِنَا الدِّيَةَ وَلَا يُقْتَصُّ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup>) لَأَنَّهُمَا  
تَسَبَّبَا إِلَى إِتْلَافِهِ وَقَدْ تَعَذَّرَ الْقِصَاصُ بِفَوَاتِ<sup>(٢)</sup> الْمُمَاتِلَةِ فَتَجِبُ الدِّيَةُ كَمَا فِي حَافِرِ  
الْبُئْرِ، وَتَعْلُقُ الشَّافِعِيُّ<sup>(٣)</sup> بِقِصَّةِ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِلشَّاهِدَيْنِ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمَا فَعَلْتُمَا  
ذَلِكَ عَمْدًا قَطَعْتُ أَيْدِيكُمَا»<sup>(٤)</sup> لَا يَصِحُّ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الزَّجْرِ  
وَالْتَهْدِيدِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْحَدِّ<sup>(٥)</sup>، لَأَنَّهُمْ صَارُوا عِنْدَهُ [ص ١٤٠/أ] مِمَّنْ يَسْعَى<sup>(٦)</sup> فِي  
الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يَبْقَى حُجَّةٌ.

(وَإِذَا رَجَعَ شُهُودُ الْفَرَعِ ضَمِنُوا<sup>(٧)</sup>) لَأَنَّ الْقَضَاءَ ثَبَتَ<sup>(٨)</sup> بِشَهَادَتِهِمْ.

(١) في (ص): "منهم".

(٢) في (ص): "لفوات".

(٣) المذهب (١٧٧/٢).

(٤) لم أقف عليه، وانظر مصنف عبد الرزاق (٣٥٤/٨) حيث أورد آثاراً أنه يغرم في شهادة الأموال،  
وفي المذهب (١٧٧/٢) أنه من رواية القاسم بن عبد الرحمن.

(٥) قوله: "الحد" سقط من (ص). وكتب تحت موضعها كلمة: "جداً".

(٦) في (ص): "صاروا عنده بمنزلة من يسعى".

(٧) في (ص): "ضمنا".

(٨) في (ص): "يثبت".

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الرجوع عن الشهادات

(وإن رجع شهود الأصل أو قالوا <sup>(١)</sup>: "لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا" فلا ضمان عليهم <sup>(٢)</sup>) لأن من ثبت <sup>(٣)</sup> الحق بشهادته <sup>(٤)</sup> لم يرجع فلا يجب الضمان <sup>(٥)</sup> على غيره، وإذا قالوا: "لم نشهدهم على شهادتنا" فقد أنكرا سبب <sup>(٦)</sup> وجوب الضمان. (وإن قالوا: "أشهدناهم وغلطنا" ضمنوا) لأنهم أقرؤا بانتساب الحكم إليهم (وإن قال شهود الفرع: "كذب شهود الأصل" أو "غلطوا في شهادتهم" لم يلتفت إلى ذلك) لأنهم ادّعوا سبب <sup>(٧)</sup> الضمان على الأصول وهم منكرون.

(وإذا شهد أربعة بالزنا وشاهدان بالإحصان فرجع شهود الإحصان لم يضمنوا) لأن الحكم يضاف إلى السبب وهم أصحاب الشرط وإنما أثبتوا له حصلاً حميداً. (وإذا رجع المزكون عن التزكية ضمنوا) لأنهم جعلوا قول الشهود شهادة إذ كان قبل التزكية لا حكم لشهادتهم، فكأن الإتيان حصل بقولهم، بخلاف شهود الزنا مع شهود الإحصان [م ١٩٨/أ] لأن قول شهود الزنا كان شهادة قبل شهود الإحصان، وقالوا: <sup>(٨)</sup> لا ضمان عليهم لأنهم

(١) في (ص): "وقالوا".

(٢) في (ص): "لم يضمنوا".

(٣) في (ص): "يثبت".

(٤) في (ص): "بشهادتهم".

(٥) في (ص): "فلا ضمان".

(٦) في (ص): "فقد أنكر سبب".

(٧) في (ص): "بسبب".

(٨) بداية المبتدي (١/١٥٩)، الهداية (٣/١٣٥).



خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الرجوع عن الشهادات

أَثَبُوا (١) عَلَى الشُّهُودِ خَيْرًا، فَكَانُوا أَبْعَدَ مِنَ الضَّمَانِ مِنَ شُهُودِ الْإِحْصَانِ الَّذِينَ أَثَبُوا عَلَى الزَّانِي خَيْرًا.

(وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِالْيَمِينِ وَشَاهِدَانِ بِوُجُودِ الشَّرْطِ ثُمَّ رَجَعُوا فَالضَّمَانُ عَلَى شُهُودِ الْيَمِينِ خَاصَّةً) لَمَّا مَرَّ أَنَّ الْحُكْمَ يُنْسَبُ إِلَى السَّبَبِ وَهُمْ أَصْحَابُ السَّبَبِ، وَأَصْحَابُ الشَّرْطِ لَا يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِمْ فَصَارُوا كَشُهُودِ الْإِحْصَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥

---

(١) في النسخة المطبوعة "أثبتوا" بدلا من "أثَبُوا" وكذا في (ص).

## كِتَابُ أَدَبِ الْقَاضِي<sup>(١)</sup>

شروط موالي  
القضاء

(لَا تَصِحُّ وَلَايَةُ الْقَضَاءِ<sup>(٢)</sup> حَتَّى يَجْتَمَعَ فِي الْمُوَلَّى شَرَائِطُ الشَّهَادَةِ) لِأَنَّ الْقَضَاءَ فَوْقَ الشَّهَادَةِ فِي نَفَازِ الْقَوْلِ عَلَى الْغَيْرِ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الشَّهَادَةِ بِطَرِيقِ الْأُولَى. (وَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ) لِقَوْلِ مُعَاذٍ: «أَجْتَهِدْ رَأْيِي»<sup>(٣)</sup>، وَأَجَازَهُ النَّبِيُّ ﷺ [١٤٥/ب] عَلَى ذَلِكَ.

حكم تولي  
القضاء

(وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَضَاءِ لِمَنْ يَثْقُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يُؤَدِّي فَرْضَهُ) لِأَنَّ فِيهِ قَطْعُ<sup>(٤)</sup> الْخُصُومَاتِ<sup>(٥)</sup> وَدَفْعُ الظُّلْمِ عَنِ الْمَظْلُومِينَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَدْلُ سَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً»<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ: «لَا قُدُسَتْ أُمَّةٌ لَا يَقْضَى فِيهَا بِالْحَقِّ»<sup>(٧)</sup>.

(١) في الشرح المطبوع (ص ٢٨٩): "آداب" بالجمع، وكذلك في الطبعة الخامسة (ص ١٦٨)، وأما في المتن بالطبعة التركية (ص ١٢٧) وفي المتن مع شرح اللباب (١٧٧/٤) كما في الأصل هنا: "أدب".

(٢) في المتن الأربعة: "القاضي" وقد جاء في النسخ الخطية بالوجهين، في (ص): "القاضي".

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣٣/٣٦) رقم (٢٢٠٠٧)، وسنده ضعيف لإبهام الرواة عن معاذ، وانظر للتوسع سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (٢٧٣/٢) رقم (٨٨١).

(٤) كلمة: "قطع" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٥) في (ص): "دفع الخصومات وقطعها".

(٦) قال الزيلعي في نصب الراية (٦٧/٤): "غريب بهذا اللفظ"، وأخرجه الطبراني في الكبير (٣٣٧/١١)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٩/٦).

(٧) أخرجه ابن ماجه (١٣٢٩/٢) رقم (٤٠١٠)، كتاب الفتن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي حاشيته: "في الزوائد: إسناده حسن، وسعيد بن سويد مختلف فيه"، وابن حبان (٢٥٩/٧) رقم

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ أدب القاضي

(وَيُكَرَّهُ الدُّخُولُ فِيهِ لِمَنْ يَخَافُ الْعَجْزَ عَنْهُ <sup>(١)</sup> وَلَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ الْحَيْفَ فِيهِ <sup>(٢)</sup>) لِقَوْلِهِ الْعَلِيَّةُ فِيمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ: «لَيْسَ أَحَدٌ <sup>(٣)</sup> يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا جِيَءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولَةً يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ؛ فَكَهُ الْعَدْلُ أَوْ أَسْلَمَهُ <sup>(٤)</sup> الْجَوْرُ» <sup>(٥)</sup>.  
(وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَطْلُبَ الْوِلَايَةَ وَلَا يَسْأَلَهَا) لِقَوْلِهِ الْعَلِيَّةُ لِلْعَبَّاسِ: «لَا تَطْلُبِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ طَلَبْتَهَا وَكَلْتَ إِلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا أُعِنْتَ عَلَيْهَا» <sup>(٦)</sup>.

النهي عن  
طلب الولاية

(٥٠٣٧)، وفي الشرح المطبوع (ص ٢٨٩) حديث آخر في موضع هذا الحديث وهو: "«سيأتي

على أمتي زمان لا يقضى فيها بالحق».

(١) قوله: "عنه" سقط من (ص).

(٢) قوله: "فيه" سقط من (ص).

(٣) في (ص): "أحدكم".

(٤) في (ص): "أو أهلكه".

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٠٣/٤)، بلفظ: «(من ولي على عشرة، فحكم بينهم بما أحبوا أو كرهوا جيء به يوم القيامة، فإن حكم بما أنزل الله ولم يرتش في حكمه ولم يحف فك الله عنه يوم لا غل إلا غله، وإن حكم بغير ما أنزل الله وارتشى في حكمه وحابى فيه شدت يساره إلى يمينه، ثم رُمي به في جهنم)»، وقال: "سعدان بن الوليد البجلي كوفي، قليل الحديث ولم يخرج عنه".

(٦) لم أقف عليه عن العباس - وهو ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، عم رسول الله هاجر قبل الفتح بقليل، ومات سنة (٣٢هـ)، الإصابة (٢٧١/٢) -، وإنما أخرجه مسلم عن عبد الرحمن بن سمرة وغيره، انظر (١٠/٢٠٦-٢٠٨) كتاب الإمارة باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها.

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ أدب القاضي

(وَمَنْ قُلْدَ [ص ١٤٠/ب] الْقَضَاءُ <sup>(١)</sup> يُسَلِّمُ <sup>(٢)</sup> دِيَوَانَ الْقَاضِي - الَّذِي قَبْلَهُ - إِلَيْهِ) مهمات القاضي  
لِحَاجَتِهِ إِلَى تَنْفِيذِ تِلْكَ الْقَضَايَا.

(وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمَحْبُوسِينَ) لِأَنَّهُ جُعِلَ نَاطِرًا لِلْمُسْلِمِينَ (فَمَنْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ الزَّمَةِ  
إِيَّاهُ) بِمُوجِبِ إِقْرَارِهِ <sup>(٣)</sup>.

(وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَ الْمَعزُولِ عَلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةً) لِأَنَّ وَلَايَتَهُ قَدْ زَالَتْ  
[م ١٩٨/ب] وَشَهَادَتُهُ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ لَا تُقْبَلُ.

(وَإِنْ لَمْ تَقَمْ بَيِّنَةٌ لَمْ يَعَجَلْ بِتَخْلِيَّتِهِ حَتَّى يُنَادِيَ عَلَيْهِ وَيَسْتَظْهَرَ <sup>(٤)</sup> فِي أَمْرِهِ)  
احْتِيَاظًا فِي حِفْظِ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ.

(وَيَنْظُرُ فِي الْوَدَائِعِ وَارْتِفَاعِ الْوُقُوفِ <sup>(٥)</sup> فَيَعْمَلُ عَلَى مَا تَقُومُ بِهِ الْبَيِّنَةُ أَوْ يَعْتَرِفَ  
بِهِ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ) لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِوَضْعِ الشَّيْءِ فِي مَحَلِّهِ وَإِيصَالِ الْحَقِّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ.

---

(١) كتب في الركن الأعلى الأيسر من هذه اللوحة في (ص) حاشية كما يلي: "لو عزل القاضي نفسه  
ولم يسمعه السلطان لا ينزل، فإنه يجوز القضاء... بشراء شيء معين، جوهر الفتاوى" وكتب تحت  
هذه الفقرة: "ولو قضى بالرشوة كان القضاء باطلا وإن كان بحق، ذكر في عيون".

(٢) في (ص): "سلم".

(٣) هذه الكلمة والتي قبلها جاءت في الشرح المطبوع على أنها من المتن ولم ترد في المتون الثلاثة،  
فالأظهر أنها من الشرح، وجاءت في (ص) على أنها من المتن.

(٤) وردت في الشرح المطبوع: "ينظر" وهي على خلاف ما في المتون الثلاثة ولعل الصواب: "يستظهر"  
لا اجتماع المتون الثلاثة عليه وبقية النسخ الخطية.

(٥) في (ص): "الوقف".

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— أدبه القاضي شروط اعتبار

تسليم القاضي  
المعزول

(وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْمَعزُولِ) لِمَا مَرَّ (إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ الَّذِي فِي يَدِهِ <sup>(١)</sup> أَنَّ الْمَعزُولَ  
سَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَيَقْبَلُ قَوْلَهُ فِيهَا) لِأَنَّ ذَا الْيَدِ أَقَرَّ أَنَّ يَدَهُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ جِهَتِهِ فَصَارَ كَأَنَّ يَدَهُ  
بَاقِيَةٌ.

بروز القاضي  
للناس

(وَيَجْلِسُ لِلْحُكْمِ جُلُوسًا ظَاهِرًا فِي الْمَسْجِدِ) <sup>(٢)</sup> لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَجْلِسُ فِي  
الْمَسْجِدِ كَذَلِكَ <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>، وَكَذَلِكَ الْأَئِمَّةُ بَعْدَهُ، وَقَوْلُنَا جُلُوسًا ظَاهِرًا <sup>(٥)</sup> لِيَصِلَ إِلَيْهِ  
جَمِيعُ النَّاسِ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ حِجَابٍ وَلَا بَوَابٍ.

حكم قبول  
الهدية

(وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةً، إِلَّا مِنْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ) <sup>(٦)</sup> أَوْ مِمَّنْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِمُهَاذَاتِهِ قَبْلَ  
الْقَضَاءِ) لِأَنَّ فِيهِ مَظْنَةَ التُّهْمَةِ وَالنَّسَبَةِ إِلَى الْمِيلِ، بِخِلَافِ ذِي الرَّحِمِ؛ لِأَنَّ رَدَّهَا مِنْهُ  
يُؤَدِّي إِلَى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ.

حكم حضور  
الدعوة

(وَلَا يَحْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً) لِأَنَّ الْخَاصَّةَ مَظْنَةُ التُّهْمَةِ.  
(وَيَشْهَدُ الْجَنَازَةَ وَيَعُوذُ الْمَرِيضَ) <sup>(٧)</sup> لِأَنَّهُ فِعْلٌ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ شَرْعًا.

(١) في (ص): "في يديه".

(٢) كتب مقابله بهامش (ص) حاشية كما يلي: "قوله "والجامع أولى" إن كان في وسط البلد، أما إذا  
كان في طرفه فاختار مسجدا في وسط البلد..." قوله "جاز" إذا كان داره في وسط البلد كما في  
المسجد ويجلس معه فيها من كان يجلس معه لو جلس في المسجد".

(٣) قوله: "كذلك" سقط من (ص).

(٤) ورد في ذلك عدة أحاديث وآثار ذكرها الزيلعي في نصب الراية (٧١/٤-٧٣) وكثير منها في  
الصحيحين أو أحدهما.

(٥) زاد هنا في (ص): "في المسجد".

(٦) زاد هنا في (ص): "منه".

(٧) في (ص): "المرضى".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ أدب القاضي

التسوية بين  
الخصمين

متى يُحبس  
الغريم

(وَلَا يُضَيَّفُ أَحَدَ الْخَصْمَيْنِ دُونَ خَصْمِهِ) <sup>(١)</sup> لِمَا مَرَّ مِنْ إِيْهَامِ التُّهْمَةِ.  
(فَإِذَا حَضَرَ سَوَى بَيْنَهُمَا فِي الْجُلُوسِ وَالْإِقْبَالِ، وَلَا يُسَارُّ أَحَدُهُمَا وَلَا يُشِيرُ  
إِلَيْهِ وَلَا يُلْقِنُهُ حُجَّةً) احْتِرَازًا عَنِ التُّهْمَةِ وَامْتِنَالًا لِقَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه فِيمَا كَتَبَ إِلَى أَبِي  
مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: (( آسِ <sup>(٢)</sup> بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ حَتَّى لَا يَطْمَعَ  
شَرِيفٌ فِي حَيْفِكَ وَلَا يِيَّاسٌ ضَعِيفٌ مِنْ عَدْلِكَ )) <sup>(٣)</sup>.

(فَإِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ عِنْدَهُ [أ ١٤٦] وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحَقِّ حَبْسَ غَرِيمِهِ لِمَ يَعَجَلْ  
بِحَبْسِهِ وَأَمْرُهُ بِدَفْعِ مَا عَلَيْهِ) لِأَنَّ الْحَبْسَ جَزَاءُ الظَّالِمِ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ ظُلْمُهُ.  
(فَإِنْ امْتَنَعَ حَبْسَهُ) لِظُهُورِ الظُّلْمِ مِنْهُ وَإِنَّمَا يَحْبِسُهُ (فِي كُلِّ دَيْنٍ لَزِمَهُ بَدَلًا عَنْ مَالٍ  
حَصَلَ فِي يَدِهِ كَتَمَنِ الْمَبِيعِ) (أَوْ التَّزَمَهُ) <sup>(٤)</sup> بِعَقْدِ كَالْمَهْرِ [م ١٩٩/أ] وَالْكَفَالَةِ <sup>(٥)</sup>،  
وَلَا يَحْبِسُهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ <sup>(٦)</sup> إِذَا قَالَ: "إِنِّي فَقِيرٌ" إِلَّا أَنْ يُثَبَّتَ غَرِيمُهُ أَنَّ لَهُ مَالًا

(١) في (ص): "دون الآخر".

(٢) "آس" هو أمر بتحقيق المساواة، ويراجع إعلام الموقعين ج ١ فقد شرح هذا الكتاب، وفي (م) كلمة صورتها: "فينوى".

(٣) أخرجه الدارقطني (٢٠٦/٤) رقم (١٥)، وصححه الألباني في الإرواء (٢٤١/٨)، وقواه ابن حجر في التلخيص الحبير (١٩٦/٤)، وأبو موسى هو عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري صحابي مشهور، أمره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفين، مات سنة (٥٠هـ) وقيل بعدها، تقرب التهذيب (ص ٢٥٠).

(٤) في (ص): "أو ما التزمه".

(٥) ألحقت هذه الكلمة بالهامش بأعلى اللوحة وجوارها (صح)، وليست في (ص).

(٦) في الشرح المطبوع زيادة هنا على أنها من الشرح وهي: "مثل أرش الجناية".

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— أدبه القاضي

وَيَحْبِسُهُ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ <sup>(١)</sup>، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ خَلَّى سَبِيلَهُ وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُرْمَائِهِ) وَقَدْ بَيَّنَّا هَذِهِ الْمَسَائِلَ فِي الْحَجَرِ <sup>(٢)</sup>.

(وَيَحْبِسُ الرَّجُلَ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ) لِأَنَّهُ مَالٌ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَصَارَ <sup>(٣)</sup> كَالدَّيْنِ.

(وَلَا [ص ١٤١/أ] يُحْبَسُ وَالِدٌ <sup>(٤)</sup> فِي دَيْنِ وَلَدِهِ) لِأَنَّ الْحَبْسَ عُقُوبَةٌ وَلَا يَسْتَحِقُّ

الْوَلَدُ عَلَى وَالِدِهِ عُقُوبَةً قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ <sup>(٥)</sup>.

(إِلَّا إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ) دَفْعًا لِلْهَلَاكِ عَنِ الْوَلَدِ؛ وَاحْتِرَازًا لِغَلَا تَسْقُطَ، <sup>(٦)</sup> فَإِنَّهَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ بِخِلَافِ سَائِرِ الدُّيُونِ.

(وَيَجُوزُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ) اعْتِبَارًا بِالشَّهَادَةِ،

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: <sup>(٧)</sup> لَا يَجُوزُ لِقَوْلِهِ ~~الْمَرْأَةُ~~ : (( مَا أَفْلَحَ <sup>(٨)</sup> قَوْمٌ وَلِيَتْهُمْ امْرَأَةٌ )) <sup>(٩)</sup> إِلَّا

أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ ذَلِكَ وَبِهِ نَقُولُ، أَوْ نَقُولُ: الْمُرَادُ الْإِمَامَةُ وَذَلِكَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

(١) في (ص): "ويسأل عن حاله".

(٢) في الشرح المطبوع (ص ١١٤).

(٣) ألحقت هذه الكلمة بالهامش وبجوارها (صح).

(٤) في (ص): "والدا".

(٥) سورة الإسراء، آية (٢٣).

(٦) أي النفقة.

(٧) المذهب (٢/٢٩٠).

(٨) في (ص): "لا أفلح" وكأنه بمعنى الدعاء.

(٩) أخرجه البخاري (١٢٦/٨) رقم (٤٤٢٥) كتاب المغازي باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— أدب القاضي

(وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحَقُّوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عِنْدَهُ) لِلضَّرُورَةِ  
وَالْحَاجَةِ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، وَلَئِنَّهُ فَعَلُ الْقَضَاةِ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا  
مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ<sup>(١)</sup>.

القضاء على  
الغائب

(فَإِنْ شَهِدُوا عَلَى خَصْمٍ<sup>(٢)</sup> حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ وَكَتَبَ بِحُكْمِهِ، وَإِنْ شَهِدُوا بِغَيْرِ  
حَضْرَةِ الْخَصْمِ لَمْ يَحْكَمْ وَكَتَبَ بِالشَّهَادَةِ لِيَحْكَمْ بِهَا<sup>(٣)</sup> الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ) لِأَنَّ الْقَضَاءَ  
عَلَى الْغَائِبِ عِنْدَنَا لَا يَجُوزُ فَيَكُونُ الْكِتَابُ لِنَقْلِ الشَّهَادَةِ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ.  
(وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا بِشَّهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ) لِاحْتِمَالِ التَّزْوِيرِ فَلَا  
يَكُونُ حُجَّةً بِالشَّكِّ.

اشترط  
الشهادة في  
قبول الكتاب

(وَيَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ لِيَعْرِفُوا مَا فِيهِ ثُمَّ يَخْتِمُهُ<sup>(٤)</sup> وَيُسَلِّمُهُ إِلَيْهِمْ) نَفْيًا  
لِلشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

(فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْقَاضِي لَمْ يَقْبَلْهُ إِلَّا بِمَحْضَرِ الْخَصْمِ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْحُكْمَ وَلَا  
يُحْكَمُ عَلَى الْغَائِبِ؛ فَقَبِلَ<sup>(٥)</sup> حُضُورِهِ لِحَاجَةِ إِلَى فَتْحِهِ.  
(فَإِذَا سَلَّمَهُ الشُّهُودُ إِلَيْهِ [م ١٩٩/ب] نَظَرَ إِلَى خَتَمِهِ فَإِذَا شَهِدُوا " إِنَّهُ كِتَابُ

(١) جاءت هذه الكلمة في آخر السطر بجوارها (بلغ) ولعلها إشارة إلى موضع بلغه قارئ للمخطوطة.

(٢) هنا زيادة كلمة "حاضر" في الشرح المطبوع (ص ٢٩١) وفي المتن بالطبعة التركية (ص ١٢٨).

(٣) زاد هنا في (ص): "عليه".

(٤) هنا زيادة في الشرح المطبوع هكذا: "ثم بمحضرتهم يختمه" وكذلك في المتن بشرح اللباب  
(٨٥/٤).

(٥) في (ص): "قبل".



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ أدب القاضي

فُلَانُ الْقَاضِي سَلَّمَهُ إِلَيْنَا فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَقَرَأَهُ عَلَيْنَا وَخَتَمَهُ " فَضَّهُ " <sup>(١)</sup> الْقَاضِي وَقَرَأَهُ عَلَى الْخَصْمِ وَالزَّمَهُ مَا فِيهِ لِأَنَّهُ وَجَدَ شَرَائِطَ الْقَبُولِ فَيُقْبَلُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ <sup>(٢)</sup> وَابْنُ أَبِي لَيْلَى <sup>(٣)</sup>: إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُهُ وَخَاتَمُهُ قَبْلَهُ لَأَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا عَلَى الْكِتَابِ وَالْحَتَمِ ثَبَتَ أَنَّهُ كِتَابُ الْقَاضِي، فَإِذَا قَرَأَهُ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ عَرَفَ مَا فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ شَهَادَةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِاحْتِمَالِ وَقُوعِ الْغَلَطِ فِيهِ <sup>(٤)</sup>، قَالَ <sup>(٥)</sup> [١٤٦/ب] تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ <sup>(٦)</sup>.

(وَلَا يَقْبَلُ كِتَابَ الْقَاضِي <sup>(٧)</sup> فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ) لِمَا مَرَّ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ.

(١) هكذا في الأصل كتبت "فضه"، وفي نسخة (أ) كذلك إلا أنه كتب حولها تفسيرها بخط صغير "فتحه"، وفي الشرح المطبوع في (ص ٢٩١).

(٢) الهداية (١٠٦/٣).

(٣) لم أقف على قوله، وابن أبي ليلى هو عبد الرحمن وقيل داود الأنصاري الكوفي، من فقهاء الكوفة المشهورين، تولى قضاءها زمن الأمويين والعباسيين، مات بالكوفة سنة (١٤٨ هـ) وفيات الأعيان (٤٥٢/١).

(٤) في (ص): "منه".

(٥) في (ص): "وقال".

(٦) سورة الزخرف، آية (٨٦).

(٧) هنا زيادة في المتن الأربعة هكذا: "إلى القاضي" وقد حلت منها سائر النسخ الخطية، فلعل المصنف اختصره لدلالة السياق عليه.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ أدب القاضي

- (وَلَيْسَ<sup>(١)</sup> لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يُفَوِّضَ ذَلِكَ إِلَيْهِ) لِأَنَّ الْقَاضِي بِمَنْزِلَةِ الرَّسُولِ أَوْ الْوَكِيلِ عَنِ<sup>(٢)</sup> الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَمْلِكُ النِّيَابَةَ.
- (وَإِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حُكْمٌ حَاكِمٍ أَمْضَاهُ) لِأَنَّ نَقْضَ الْإِجْتِهَادِ بِالْإِجْتِهَادِ لَا يَجُوزُ لِتَسَاوِيهِمَا [ص ١٤١/ب] فِي الظَّنِّ.
- (إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ الْكِتَابَ أَوْ السُّنَّةَ أَوْ الْإِجْمَاعَ أَوْ يَكُونَ<sup>(٣)</sup> قَوْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ - حِينَئِذٍ - يَكُونُ نَقْضُ الْإِجْتِهَادِ بِالنَّصِّ.
- (وَلَا يَقْضِي الْقَاضِي عَلَى غَائِبٍ)<sup>(٤)</sup> لِقَوْلِهِ ~~السُّنَّةُ~~ لِعَلِيٍّ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: (( لَا تَحْكُمْ لِأَحَدٍ الْخَصْمَيْنِ<sup>(٥)</sup> حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ ))<sup>(٦)</sup>.
- (إِلَّا أَنْ يَحْضَرَ<sup>(٧)</sup> مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ) لِأَنَّ الْخُصُومَةَ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ<sup>(٨)</sup> النِّيَابَةُ، وَتَعَلَّقُ

(١) كلمة: "وليس" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٢) في (ص): "على".

(٣) في (م): "بأن يكون" والظاهر أنها أنسب للسياق.

(٤) في (ص): "الغائب".

(٥) في (ص): "لأحد من الخصمين".

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٢٢٥/٢) رقم (٨٨٢)، وحسنه لغيره المحقق، وانظر الإرواء (٢٢٦/٨) فقد حسنه لغيره كذلك وتوسع في طرده.

(٧) انفرد الشرح المطبوع (ص ٢٩٢) هنا بزيادة: "معه خصمه" ووافقه في ذلك نسخة (هـ) لوجه (١٢٢/ب).

(٨) في (ص): "فيها".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ أدب القاضي

الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِهِنْدَ<sup>(٢)</sup>: « خُذِي مِنْ مَالِ أَبِي سُفْيَانَ مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدِكَ »<sup>(٣)</sup> لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ كَانَ<sup>(٤)</sup> عَلَى طَرِيقِ الْفُتْيَا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَحْلِفْهَا أَنَّهَا لَمْ تَسْتَوْفِ النَّفَقَةَ وَلَمْ يُعَيِّنْ قَدْرَ مَا تَأْخُذُهُ.

شرط المحكم  
بين خصمين

(وَإِذَا حَكَمَ رَجُلَانِ رَجُلًا يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا وَرَضِيََا بِحُكْمِهِ جَازَ إِذَا كَانَ بِصِفَةِ الْحَاكِمِ) لِإِلْتِزَامِهِمَا ذَلِكَ وَقَدْ حَكَمَ النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ<sup>(٥)</sup> فِي بَنِي قُرَيْظَةَ وَرَضِيَ بِحُكْمِهِ<sup>(٦)</sup>، وَعُمَرُ حَكَمَ فِي مُنَازَعَةٍ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي بِنِ كَعْبٍ<sup>(٧)</sup>، وَإِنَّمَا شُرِطَتْ

(١) الأم (١٢٧/٧)، (٨٨/٥).

(٢) هي هند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية الأموية، أخت معاوية - رضي الله عنهما -، انظر الإصابة (١٥٣/٨) رقم (١١٨٥٠) دار الجليل، الطبقات الكبرى (٢٤٠/٨)، وأبوسفيان هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي، صحابي مشهور أسلم عام الفتح سنة (٣٢هـ) وقيل بعد ذلك، التقريب (ص ٢٧٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٧١/١٣ فتح) رقم (٧١٨٠)، كتاب الأحكام، باب القضاء على الغائب، ومسلم صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب قضية هند (٧/١٢).

(٤) قوله: "كان" سقط من (ص).

(٥) هو سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري الأشهلي أبو عمرو الأشهلي، سيد الأوس شهد بدرا واستشهد من سهم أصابه يوم الخندق، ومناقبه كثيرة، انظر تقريب التهذيب (٢٢٦٨).

(٦) أخرجه البخاري (١٢٣/٧) رقم (٣٨٠٤)، كتاب مناقب الأنصار باب مناقب سعد بن معاذ رضي الله عنه، ومسلم (٩٢/١٢-٩٤) كتاب الجهاد والسير باب جواز قتال من نقض العهد.

(٧) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٤٥/١٠)، وقال الألباني في الإرواء (٢٣٨/٨): "هذا مرسل، الشعبي لم يدرك الحادثة"، وأبي بن كعب صحابي مشهور، سيد القراء، كان من أصحاب العقبة، وشهد بدرا والمشاهد كلها، وكان عمر يسميه: "سيد المسلمين" - رضي الله عنهما - مات سنة (٣٠هـ) في

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ أدب القاضي

صفة الحاكم لأنه صار بمنزلة القاضي في حقهما.

(وَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ الْكَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالذَّمِّيِّ [م/٢٠٠ أ] وَالْمَحْدُودِ فِي الْقَذْفِ وَالْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ) لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْقَاضِي؛ فَيُشْتَرَطُ صِفَاتُ الْقَاضِي. ٥  
(وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحْكَمِينَ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِمَا فَإِذَا حُكِمَ لَزِمَهُمَا) لِأَنَّهُ صَارَ قَاضِيًا بِتَسْلِيْطِهِمَا فَيُنْزَلُ بِعَزْلِهِمَا.

(فَإِنْ رُفِعَ حُكْمُهُ إِلَى الْقَاضِي؛ فَإِنْ وَافَقَ مَذْهَبَهُ أَمْضَاهُ وَإِنْ خَالَفَهُ أَبْطَلَهُ) لِأَنَّ حُكْمَهُ لَا يَنْفَذُ عَلَى غَيْرِهِمَا لِقُصُورِ وَلَايَتِهِ.

(وَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ) لِأَنَّ التَّحْكِيمَ يَكُونُ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَالْحُدُودُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْقِصَاصُ فَلِأَنَّ التَّحْكِيمَ يَجْرِي مَجْرَى الصُّلْحِ، وَالصُّلْحُ عَلَى (١) الْقَتْلِ لَا يَجُوزُ. ١٠

(وَإِنْ حَكَّمَاهُ فِي دَمٍ خَطَأً فَقَضَى الْحُكْمَ عَلَى الْعَاقِلَةِ (٢) لَمْ يَنْفَذْ حُكْمُهُ) لِمَا يَبَيِّنُ أَنَّ وَلَايَتَهُ قَاصِرَةٌ لَا تَنْفَذُ عَلَى غَيْرِهِمَا (٣).  
(وَيَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَ الْبَيِّنَةَ وَيَقْضِيَ بِالنُّكُولِ) لِأَنَّهُمَا أَثَبَتَا لَهُ الْحُكْمَ، وَحُكْمُ الْإِسْلَامِ هَذَا.

حكم الحاكم  
لأقاربه

خليفة عثمان رضي الله عنه ، انظر الإصابة (٢٧/١).

(١) في (ص): "عن".

(٢) قوله: "الحكم" سقط من (ص) وزادت كلمة "بديهة" في المتن الأربعة، في الشرح المطبوع (ص ٢٩٢) والطبعة الخامسة (١٦٩) والمتن مع شرح اللباب (٩٠/٤) والمتن بالطبعة التركية (١٢٩).

(٣) أي على الذين حكماهم.

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ أدب القاضي

(وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأَبْوِيهِ وَوَلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ بَاطِلٌ) <sup>(١)</sup> اعتباراً بالشهادة لِمَكَانِ  
التُّهْمَةِ <sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(١) في (ص): "وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَوْلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ وَوَالِدِهِ بَاطِلٌ".

(٢) في (ص): "اعتباراً بالشهادة حاسماً للتهمة".

## كِتَابُ الْقِسْمَةِ (١)

تنصيب القاسم

(يَبْغِي لِلْإِمَامِ (٢) أَنْ يَنْصِبَ قَاسِمًا يَرْزُقُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيَقْسِمَ بَيْنَ النَّاسِ بِغَيْرِ أَجْرِ) لِأَنَّ الْقِسْمَةَ [١٤٧/أ] قَطْعٌ لِلْخُصُومَاتِ (٣) فَصَارَ كَالْقَضَاءِ.

(فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ نَصَبَ قَاسِمًا يَقْسِمُ بِالْأَجْرَةِ) (٤) لِأَنَّهُ فِعْلٌ حِسْبِيٌّ مَنْفَعَتُهُ عَائِدَةٌ إِلَيْهِمَا (٥)

شروط القاسم

فَجَازَ أَنْ (٦) تَجِبَ الْأَجْرَةُ (٧) عَلَيْهِمَا، وَالْأُولَى أَنْ لَا يَأْخُذَ أَجْرًا [ص ١٤٢/أ] لِشِبْهِهِ بِالْقَضَاءِ.

(وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا مَأْمُونًا عَالِمًا بِالْقِسْمَةِ) لِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَأْخُذُ بِقَوْلِهِ فَصَارَ كَالشَّاهِدِ.

(وَلَا يُجْبِرُ الْقَاضِي النَّاسَ عَلَى قَاسِمٍ وَاحِدٍ) لِأَنَّ فِيهِ حَرَجًا وَحَرَجًا عَلَيْهِمْ.

أجرة القسمة

(وَلَا يَتْرُكُ الْقَسَامَ يَشْتَرِكُونَ) لِئَلَّا يَتَصَالَحُوا عَلَى الْمُعَالَاةِ فَيُؤَدِّيَ إِلَى الضَّرَرِ.

(وَأَجْرَةُ الْقَاسِمِ عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ) لِأَنَّهَا أَجْرَةُ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ فِي تَمْيِيزِ الْكَثِيرِ

مِنْ الْقَلِيلِ كَهُوَ فِي تَمْيِيزِ الْقَلِيلِ مِنَ الْكَثِيرِ.

(١) يقال: اقتسموا المال بينهم، والاسم: القسمة، وأطلقت على النصيب أيضا، انظر المصباح المنير (ص ٥٠٣).

(٢) صورة هذه الكلمة في الأصل "الإمام" وصوابها أن تكون "للإمام" وهي كذلك في بقية النسخ الخطية وفي المتن بطبعاته المختلفة.

(٣) في (ص): "قطع الخصومات".

(٤) في (ص): "بالأجر".

(٥) أي للشخصين المقتسمين.

(٦) هذه الكلمة والتي قبلها مطموستان في الأصل وواضحتان في سائر النسخ.

(٧) في (ص): "أن يجب الأجر".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ القسمة

(وَقَالَا: <sup>(١)</sup> عَلَى قَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ) لَأَنَّهَا تَجِبُ بِالْعَمَلِ فِي مِلْكٍ مُشْتَرَكٍ فَيَكُونُ عَلَى قَدْرِ الْمِلْكَيْنِ كَمَا فِي نَقْلِ الطَّعَامِ الْمُشْتَرَكِ [م/٢٠٠/ب]، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - <sup>(٢)</sup> إِنْ طَلَبَ الْقِسْمَةَ أَحَدُهُمَا فَالْأُجْرَةُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ مَنَفْعَتَهَا عَائِدَةٌ إِلَيْهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ امْتِنَاعَ الْآخَرِ لِلضَّرَرِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْقِسْمَةِ فَائِدَةٌ.

متى تتم القسمة

(وَإِذَا حَضَرَ الشُّرَكَاءُ عِنْدَ الْقَاضِيِ وَفِي أَيْدِيهِمْ دَارٌ أَوْ ضَيْعَةٌ ادَّعَوْا أَنَّهُمْ وَرَثُوهَا عَنْ فُلَانٍ لَمْ يَقْسِمَهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى مَوْتِهِ وَعَدَدِ وَرَثَتِهِ) لَأَنَّهُمْ بِدَعْوَى الْمِيرَاثِ اعْتَرَفُوا بِالْمِلْكِ لِلْمَيِّتِ وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِمْ بِالْقِسْمَةِ، وَالْقَاضِي مَأْمُورٌ بِحِفْظِ حُقُوقِ الْمَيِّتِ فَلَا يُصَلِّفُهُمْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ.

(بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْمُشْتَرَكُ مَا سِوَى الْعَقَارِ ادَّعَوْا أَنَّهُ مِيرَاثُ قِسْمَةٍ <sup>(٣)</sup> فِي قَوْلِهِمْ <sup>(٤)</sup>) اسْتِحْسَانًا، لِأَنَّ الْحِفْظَ فِي الْمَنْقُولِ بِالْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَحْفَظُ مَا

(١) بداية المبتدي (٢١١/١)، الهداية (٤٢/٤)، بدائع الصنائع (١٩/٧).

(٢) الهداية (٤٢/٤).

(٣) هذه المسألة جاءت في المتون الأربعة متأخرة عن المسألة التالية ولعل الشارح رأى مناسبة ذلك فتصرف بهذا التصرف، وعبارة المتن هكذا: "وإن كان المال المشترك ما سوى العقار... إلخ" كما في المتون الثلاثة، وقد تكررت المسألة في الشرح المطبوع مرة ثانية وتكرارها خطأ انفرد به الشرح المطبوع، ولم يرد في سائر النسخ الخطية: "المتن بالطبعة التركية (١٢٩)، المتن مع شرح اللباب (٩٤/٤)، الطبعة الخامسة (ص ١٧٠).

(٤) وردت زيادة كلمة: "جميعا" هنا في المتون الأربعة ما عدا الطبعة الخامسة، والمقصود أنه قول الإمام والصاحيين، وفي شرح اللباب (٩٤/٤) نقلا عن الهداية: "قيل قول هو أبي حنيفة خاصة وقيل هو قول الكل وهو الأصح" والذي سار عليه المصنف - رحمه الله - أنه حكى الخلاف في ذلك بين الإمام والصاحيين ولم يجزم بشيء حيث عزا القول بذلك لهم جميعا ثم أفرد الصاحيين بقوله: "وقالا: يقسمها... إلخ".

يَحْصُلُ فِي يَدِهِ.

(وَقَالَا: <sup>(١)</sup> يَقْسِمُهَا بِاعْتِرَافِهِمْ وَيَذْكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسَمَهَا بِقَوْلِهِمْ <sup>(٢)</sup> ) اِعْتِبَارًا  
بِالْمَنْقُولِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ يَدَهُمْ <sup>(٣)</sup> ثَابِتَةٌ وَهِيَ دَلِيلُ الْمَلِكِ، وَإِنَّمَا يَكْتُبُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ ذَلِكَ  
لِئَلَّا يَكُونَ قَضَاءٌ عَلَى شَرِيكِ أَوْ مَالِكٍ إِنْ ظَهَرَ مِنْ بَعْدُ.

(وَإِنْ ادَّعَوْا فِي الْعَقَارِ أَنَّهُمْ اشْتَرَوْهُ قِسْمَةً بَيْنَهُمْ) لَأَنَّهُمْ بِالشَّرَاءِ لَمْ يُقَرُّوا بِحَقِّ لَأَحَدٍ،  
بِخِلَافِ الْإِرْثِ عَلَى مَا مَرَّ.

(وَإِنْ ادَّعَوْا الْمَلِكَ وَلَمْ يَذْكُرُوا كَيْفَ انْتَقَلَ قِسْمُهُ بَيْنَهُمْ) لِأَنَّ الْيَدَ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ فِي الْمَلِكِ  
فَيَقْبَلُ قَوْلَهُمْ، وَفِي رِوَايَةٍ: <sup>(٤)</sup> لَا يَقْسِمُ حَتَّى يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَلِكِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ فِي أَيْدِيهِمْ  
وَالْمَلِكُ لِغَيْرِهِمْ، وَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ شِرَاءِ الْعَقَارِ لِدَعْوَاهُمْ الْإِنْتِقَالَ عَنِ الْبَائِعِ.

(وَإِذَا <sup>(٥)</sup> كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ يَنْتَفِعُ بِنَصِيهِ قِسْمٍ بِطَلَبِ أَحَدِهِمْ) احْتِرَازًا عَنْ  
الضَّرَرِ الَّذِي يَلْحَقُهُمْ بِالتَّهَاقُوتِ <sup>(٦)</sup>.

من يقسم ما  
بين الشركاء؟

(١) انظر الهامش السابق.

(٢) هنا موضع التكرار في الشرح المطبوع الذي أشرت إليه قريبا.

(٣) في (ص): "يديهم".

(٤) بداية المبتدي (٢١١/١)، وهذه الرواية في الجامع الصغير كما قال.

(٥) في (ص): "إذا".

(٦) تهائياً القوم تهائوا، من الهيئة، جعلوا لكل واحد هيئة معلومة، والمراد النوبة، انظر المصباح المنير (ص ٦٤٥).



(وإن كان أحدهم يتنفع والآخر يستضر لقلّة نصيبه، فإن طلب صاحب الكثير قسم) لأنّ طلب الحق لا يطلّ بضرر الغير.

(وإن طلب [صاحب الحق القليل لم يقسم] لأنه مُتَعَتٌّ ولأنّه لا منفعة له في هذه القسمة فلا يكون حقاً له؛ فلا <sup>(١)</sup> يقبل دعواه.

(وإن كان كل واحد منهما يستضر لم يقسمها) <sup>(٢)</sup> [ص ١٤٢ ب] إلا بتراضيهما [م ٢٠١ أ] لأنّ كل واحد منهما لا حق له في المطالبة فيما يستضر به <sup>(٣)</sup>.

قسمة العروض

(ويقسم العروض إذا كانت من صنف واحد) لأنّ المقصود تعديل الأنبياء وهو ممكن فيها. (ولا يقسم الجنسَيْن بعضهما في بعض) لتعذر ذلك (وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه -: <sup>(٤)</sup> لا يقسم الرقيق ولا الجواهر؛ لتفاوته) لأنّ التفاوت بين الأدميين أكثر من التفاوت بين الجنسَيْن لما قد يشتمل عليه الشخص من العلم والفهم والذكاء والكياسة <sup>(٥)</sup> والرشاقة والحقاقة وغيرها، ولهذا قال العلامة: «فرس <sup>(٦)</sup> خير من فرسين ورجل خير من ألف رجل» <sup>(٧)</sup> وإذا كان كذلك فلا يمكن التعديل.

(١) كلمة: "فلا" مطموسة في الأصل وأثبتها كما في بقية النسخ.

(٢) في (ص): "لم يقسمهما".

(٣) هذه الجملة التعليلية سقطت من (ص).

(٤) بداية المبتدي (٢/٢١٢)، الهداية (٤/٤٥).

(٥) في (م): "الكتابة".

(٦) في (ص): "لا فرس".

(٧) لم أقف عليه.

(وَقَالَا: <sup>(١)</sup> يُقْسَمُ الرَّقِيقُ) لِأَنَّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ كَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَأَمَّا الْجَوَاهِرُ إِنْ كَانَ جِنْسًا وَاحِدًا بِأَن كَانَ كُلُّهُ يَأْقُوتًا أَوْ زَبَرْجَدًا <sup>(٢)</sup> جَازَتْ الْقِسْمَةُ لِإِمْكَانِ الْعَدْلِ، وَإِنْ كَانَتْ أَجْنَاسًا فَلَا لِتَعَدُّرِهِ. (وَلَا يُقْسَمُ حَمَامٌ وَلَا بَيْرٌ وَلَا رَحَى إِلَّا أَنْ يَتَرَاضَى <sup>(٣)</sup> الشُّرَكَاءُ) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَسْتَضِرُّ بِهِ، وَالْحَائِطُ بَيْنَ دَارَيْنِ كَذَلِكَ.

(وَإِذَا حَضَرَ وَارِثَانِ وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْوَفَاةِ وَعَدَدِ الْوَرَثَةِ، وَالِدَارُ فِي أَيْدِيهِمَا، وَمَعَهُمَا <sup>(٤)</sup> وَارِثٌ غَائِبٌ؛ قَسَمَهَا الْقَاضِي بِطَلَبِ الْحَاضِرِينَ وَنَصَبَ لِلْغَائِبِ وَكِيلًا يَقْبِضُ نَصِيحَهُ) لِأَنَّ أَحَدَ الْوَرَثَةِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَصْمًا عَنِ الْمَيِّتِ كَمَا فِي الدِّينِ الْمُدَّعَى عَلَى الْمَيِّتِ، فَإِذَا حَضَرَ الْإِثْنَانِ <sup>(٥)</sup> كَانَ أَحَدُهُمَا مَقْضِيًّا لَهُ وَالْآخَرُ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ، وَلِلْقَاضِي وَلَايَةُ حِفْظِ مَالِ الْغَائِبِ، فَيَنْصِبُ عَنْهُ وَكِيلًا، فَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِيهِمْ صَغِيرٌ نَصَبَ عَنْهُ <sup>(٦)</sup> وَكِيلًا، وَإِنْ لَمْ يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ لَمْ تُقَسَمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ <sup>(٧)</sup> عَلَى مَا مَرَّ.

القسمة للغائب

(وَإِنْ كَانُوا مُشْتَرِكِينَ لَمْ يُقَسَمْ مَعَ غِيَةِ أَحَدِهِمْ) لِأَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ لَا يَكُونُ خَصْمًا عَنِ الْآخَرِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ فَلَا تُقَسَمُ.

(١) المصدرين السابقين.

(٢) في (ص): "وزبرجدا".

(٣) في (ص): "يتراضيا".

(٤) في (ص): "في أيديهم وفيهم".

(٥) في (ص): "حضرا اثنان".

(٦) قوله: "عنه" سقط من (ص).

(٧) الهداية (٤/٤٣).

(وَإِنْ كَانَ الْعَقَارُ فِي يَدِ الْوَارِثِ الْغَائِبِ لَمْ يُقْسَمَ) لِأَنَّ الْخَصَمَ هُوَ الْغَائِبُ فَلَا يَجُوزُ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ.

[م ٢٠١/ب] (وَإِنْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ لَمْ يُقْسَمَ) لِأَنَّ الْقِسْمَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بَيْنَ مُتَقَاسِمِينَ.

(وَإِذَا كَانَتِ الدُّورُ مُشْتَرَكَةً فِي مِصْرٍ وَاحِدٍ قُسِمَتْ كُلُّ دَارٍ عَلَى حِدَّتِهَا) لِأَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَ الدَّارَيْنِ كَثِيرٌ؛ فَإِنَّ الدُّورَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبُلْدَانِ وَالْمَحَالِّ وَمَوْضِعِ الدَّارِ، وَفِي تَقْطِيعِهَا <sup>(١)</sup> وَهَيْئَتِهَا اخْتِلَافًا بَيْنًا، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ التَّوَكِيلُ بِشِرَاءِ دَارٍ مُطْلَقًا، وَلَا يَصِحُّ تَسْمِيَتُهَا فِي الْمَهْرِ فَصَارَتْ كَأَجْنَسٍ مُخْتَلِفَةٍ فَلَا يَجُوزُ [١٤٨/أ] قِسْمَةُ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ إِلَّا بِالتَّرَاضِي لِأَنَّهَا تَكُونُ مُعَاوَضَةً مَحْضَةً.

(وَقَالَ <sup>(٢)</sup>): إِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لَهُمْ قِسْمَةُ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ قَسَمَهَا) لِأَنَّ الْقَاضِيَ مَأْمُورٌ <sup>(٣)</sup> بِفَعْلِ الْأَصْلَحِ عَلَى الْحَقِّينِ.

(وَإِذَا كَانَتْ دَارٌ وَضِيعَةٌ، أَوْ دَارٌ وَحَانُوتٌ؛ قُسِمَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَّتِهِ) لِأَنَّهَا أَجْنَسٌ مُخْتَلِفَةٌ فَلَا يُمَكِّنُ فِيهَا التَّعْدِيلُ.

(وَيَنْبَغِي لِلْقَاسِمِ أَنْ يُصَوِّرَ مَا يَقْسِمُهُ وَيُعَدِّلُهُ وَيَذَرَعَهُ [ص ١٤٣/أ] وَيَقْوِمَ الْبِنَاءَ وَيَفْرَزَ كُلَّ نَصِيبٍ عَنِ الْبَاقِي بِطَرِيقِهِ وَشَرْبِهِ <sup>(٤)</sup> حَتَّى لَا يَكُونَ لِنَصِيبٍ بَعْضُهُمْ بِنَصِيبِ الْآخَرِ تَعَلُّقٌ)

كيف تكون  
القسمة

(١) فِي (ص): "وَفِي تَقْطِيعِهَا" وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) بَدَايَةُ الْمُبْتَدِي (١/٢١٢)، الْهُدَايَةُ (٤/٤٥).

(٣) أَلْحَقْتُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ بِهَامِشِ الْأَصْلِ فَوْقَ الْأَسْطَرِ وَكُتِبَ بِجَوَارِهَا (صَح).

(٤) الشَّرْبُ: النَّصِيبُ مِنَ الْمَاءِ، انْظُرِ الْمَصْبَاحَ الْمُنِيرَ (ص ٣٠٨).

لأنَّ تَمَامَ التَّعْدِيلِ وَالتَّمْيِيزِ بِهِ يَحْصُلُ<sup>(١)</sup>.

(ثُمَّ يَلْقَبُ نَصِيْبًا<sup>(٢)</sup> بِالْأَوَّلِ، وَالَّذِي يَلِيهِ بِالثَّانِي، وَالثَّالِثِ؛ وَعَلَى هَذَا، ثُمَّ يُخْرِجُ الْقُرْعَةَ؛ فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ أَوَّلًا فَلَهُ السَّهْمُ الْأَوَّلُ، وَمَنْ خَرَجَ ثَانِيًا فَلَهُ السَّهْمُ الثَّانِي) تَطْيِيبًا لِلْقُلُوبِ وَنَفْيًا لِلتُّهْمَةِ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تُسْتَعْمَلَ الْقُرْعَةُ<sup>(٣)</sup>، وَإِنَّمَا اسْتَحْسَنُوا مَا وَرَدَ فِيهَا<sup>(٤)</sup> مِنَ الْآثَارِ<sup>(٥)</sup>.

قسمة الدراهم

(وَلَا يُدْخِلُ الدَّرَاهِمَ<sup>(٦)</sup> فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ) لِأَنَّ الْقِسْمَةَ تَجْرِي فِي الْمُشْتَرَكِ؛ وَالْمُشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا الْعَقَارُ لَا الدَّرَاهِمُ، فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمْ أَنْ يَبْذُلَ فِي مُقَابَلَةِ الْبِنَاءِ الدَّرَاهِمَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا بِرِضَا الْآخَرِ، وَإِنَّمَا يَجْعَلُ الذَّرْعَ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْأَرْضِ بِإِزَاءِ الْبِنَاءِ. (فَإِنْ قَسَمَ بَيْنَهُمْ وَلَا أَحَدَهُمْ مَسِيلٌ فِي مِلْكِ الْآخَرِ أَوْ طَرِيقٌ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْقِسْمَةِ، فَإِنْ أَمَكْنَ صَرَفُ الطَّرِيقِ وَالْمَسِيلِ عَنْهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَطْرِقَ وَيَسِيلَ<sup>(٨)</sup> [م ٢٠٢/أ] فِي نَصِيبِ

(١) بعد كلمة: "يُحْصَلُ" في الشرح المطبوع تأتي عبارة: "ثم يكتب أسماءهم ويجعلهم قرعة ثم يلقب... إلخ" وهي عبارة زائدة على بقية النسخ.

(٢) في مقابله بالهامش في نسخة (م) تصوير للمسألة مكتوب بخط باهت لا تقرأ معظم كلماته.

(٣) قوله: "القرعة" سقط من (ص).

(٤) قوله: "فيها" سقط من (ص).

(٥) انظر نصب الراية (٤/١٠٨-١١٠)، وما سبق (ص ٥٥).

(٦) وردت هذه العبارة في المتون الأربعة بزيادة: "الدنانير"، وثبتت هذه الزيادة في كل من: نسخة (بش) (١٦٠/أ)، نسخة (هـ) (٢١٣/أ)، نسخة (سح) (١٨٩/أ)، ولم ترد هذه الزيادة في بقية النسخ الخطية.

(٧) في (ص): "الزرع".

(٨) في (ص): "أو يسيل".

الآخر لأنَّ القسمة للإقرار<sup>(١)</sup> والتمييز فبدون ذلك لا يكون قسمة.  
(وإن لم يمكن<sup>(٢)</sup> فسخ القسمة) لأنَّ القسمة شرعت لتكميل المنفعة، فإذا لم يكن لأحدهم طريق ولا مسيل لا يتنفع به<sup>(٣)</sup>، وفي الاستطراق في نصيب الآخر إضرار به فتعين الفسخ.

(وإذا كان سفل ولا علو له، وعلو لا سفل له، وسفل له علو، قوم كل واحد على حديثه وقسمه بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك) وهذا قول محمد اختاره صاحب الكتاب،<sup>(٤)</sup> لأنَّ الرغبات تختلف باختلاف البلدان في العلو والسفل، فمن البلاد ما يفضل فيها السفل كبغداد والكوفة، ومنها ما يفضل فيها العلو كمكة وما والآها<sup>(٥)</sup>، وأما عند أبي حنيفة فذراع من السفل بذراعين من العلو، وعند أبي يوسف<sup>(٦)</sup> ذراع بذراع.

(وإذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما) لتمام أهليتهما<sup>(٧)</sup>، وقول محمد: <sup>(٨)</sup> "إنهما يشهدان على فعلهما حتى لا تقبل" لا يستقيم<sup>(٩)</sup>؛ لأنهما شهدا على التمييز

(١) في (ص): "للإقرار".

(٢) في (ص): "وإن لم يكن".

(٣) في (ص): "ولا مسيل ينتفع به".

(٤) هو القدوري، كما هو معروف عند الحنفية.

(٥) كتب تحت هذه الكلمة تفسيرها بخط دقيق هكذا: "أي نواحيها".

(٦) انظر المبسوط (١٥/١٦).

(٧) في (ص): "فشهد القاسمون قبلت شهادتهم لتمام أهليتهم".

(٨) بداية المبتدي (٢١٣/١)، الهداية (٤٩/١).

وَذَلِكَ بِخُرُوجِ الْقُرْعَةِ <sup>(١)</sup>.

(فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الْغَلَطَ وَزَعَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ <sup>(٢)</sup> شَيْءٌ فِي يَدِ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِسْتِيفَاءِ لَمْ يُصَدَّقْ) لِأَنَّهُ ادَّعَى خِلَافَ مَا أَقَرَّ بِهِ فَلَا يُصَدَّقُ (إِلَّا بَيِّنَةً).

(وَإِنْ قَالَ: "اسْتَوْفَيْتُ [١٤٨/ب] حَقِّي" ثُمَّ قَالَ: "أَخَذْتُ بَعْضَهُ مِنِّي" فَالْقَوْلُ قَوْلُ خَصْمِهِ مَعَ يَمِينِهِ) لِأَنَّهُ ادَّعَى عَلَيْهِ غَضَبًا وَهُوَ مُنْكَرٌ <sup>(٣)</sup>.

(وَإِنْ قَالَ: "أَصَابَنِي إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا فَلَمْ يُسَلِّمْهُ لِي" وَلَمْ يُشْهَدْ <sup>(٤)</sup> عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِسْتِيفَاءِ وَكَذَّبَهُ شَرِيكُهُ تَحَالُفًا [ص ١٤٣/ب] وَفُسِخَتِ الْقِسْمَةُ) اعْتِبَارًا بِالْبَيْعِ فَإِنَّ الْقِسْمَةَ مُبَادَلَةٌ مِنْ وَجْهِهِ.

(وَإِذَا اسْتَحَقَّ بَعْضُ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا <sup>(٥)</sup> بَعِيْنُهُ لَمْ تُفْسَخِ الْقِسْمَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيُرْجَعُ بِحِصَّةِ ذَلِكَ مِنْ نَصِيبِ شَرِيكِهِ) لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ حَيْزُ <sup>(٦)</sup> حَقَّهُ بِالْمِثْلِ فَلَا يُصَارُّ إِلَى الْفَسْخِ.

(٩) فِي (ص): "عَلَى فَعْلَهُمَا فَلَا يَقْبَلُ وَلَا يَسْتَقِيمُ".

(١) فِي (ص): "يُخْرَجُ بِالْقُرْعَةِ".

(٢) أَعَادَ النَّاسِخُ كِتَابَةَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الْهَامِشِ وَكُتِبَ فَوْقَهَا (ن) وَكَأَنَّ غَرَضَهُ تَوْضِيحُهَا لِاتِّصَاقِ بَعْضِ حُرُوفِهَا بِبَعْضٍ فِي الصَّلْبِ، وَفِي (ص): "وَزَعَمَ أَنَّهُ أَصَابَهُ" وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مُحْتَمَلَةٌ تَحْتَمِلُ هَذَا وَتَحْتَمِلُ مَا أُثْبِتَ.

(٣) كَلِمَةٌ: "مُنْكَرٌ" مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَوَاضِحَةٌ فِي بَقِيَّةِ النَّسَخِ.

(٤) فِي (ص): "فَلَمْ يَسَلِّمْهُ أَوْ لَمْ يَشْهَدْ".

(٥) فِي (ص): "أَحَدُهُمْ".

(٦) فِي (م): "حَيْرٌ" وَلَعَلَّهَا خَطَأً، وَصَوْرَتُهَا فِي (ص): "خَيْرٌ"، وَهِيَ خَطَأٌ، "حَيْرٌ" مُصْدَرٌ كَالْحَيَازَةِ..

(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: <sup>(١)</sup> تُفْسَخُ الْقِسْمَةُ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ لَهُمَا شَرِيكًا <sup>(٢)</sup> ثَالِثًا وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَصِحَّ الْقِسْمَةُ [م ٢٠٢/ب] كَذَا هَذَا، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُمَا شَرِيكٌ ثَالِثٌ يَثْبُتُ حَقُّهُ فِي الْجَمِيعِ فَلَا يَتَأَتَّى إِخْرَاجُهُ إِلَّا بِالْفَسْخِ فَيُؤَدِّي إِلَى الشُّيُوعِ فِي الْجَمِيعِ وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى الشُّيُوعِ فِي الْبَعْضِ، وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ <sup>(٣)</sup> كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(١) بداية المبتدي (٢١٤/١)، الهداية (١٥٠/٤).

(٢) صورة هذه الكلمة في الأصل بدون ألف تنوين النصب وقد أثبتتها على صواب الإعراب، وفي (ص): "شريك ثالث".

(٣) الهداية (٥٠/٤)، وذكر قولاً آخر أنه كقول أبي يوسف، وصحح الأول.

## كِتَابُ الْإِكْرَاهِ

متى يثبت  
حكم الإكراه

(الْإِكْرَاهُ يَثْبُتُ حُكْمُهُ إِذَا حَصَلَ مِمَّنْ يَقْدِرُ عَلَى إِيقَاعِ مَا تَوَعَّدَ <sup>(١)</sup> بِهِ سُلْطَانًا كَانَ أَوْ لِيَصًا لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مِنْ أَكْرَهٍ﴾ <sup>(٢)</sup> .

الإكراه  
على البيع

(وَإِذَا أَكْرَهَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ، أَوْ عَلَى شِرَاءِ سِلْعَةٍ، أَوْ عَلَى أَنْ يُقَرَّ لِرَجُلٍ بِأَلْفٍ <sup>(٣)</sup>، أَوْ يُؤَاجَرَ دَارَهُ؛ فَأَكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ بِالْقَتْلِ أَوْ بِالضَّرْبِ الشَّدِيدِ أَوْ بِالْحَبْسِ فَبَاعَ أَوْ اشْتَرَى فَهُوَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ أَمْضَى الْبَيْعِ وَإِنْ شَاءَ فَسَخَهُ) وَيَرْجِعُ بِالْمَبِيعِ، لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ يَسْلُبُ صِفَةَ الرِّضَاءِ بِهِ فَصَارَ كَخِيَارِ الشَّرْطِ أَوْ خِيَارِ الْعَيْبِ.

(فَإِنْ كَانَ قَبْضُ الثَّمَنِ طَوْعًا فَقَدْ أَجَازَ الْبَيْعَ) لَوْجُودِ الرِّضَا دَلَالَةً. (وَإِنْ قَبْضُهُ مُكْرَهًا فَلَيْسَ بِإِجَازَةٍ وَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ كَانَ قَائِمًا فِي يَدِهِ) لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الرِّضَا لَا صَرِيحًا وَلَا دَلَالَةً، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(وَإِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَهُوَ غَيْرُ مُكْرَهٍ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ) لِأَنَّهُ: تَلَفَ مَالُ الْغَيْرِ <sup>(٥)</sup> فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ صَحِيحٍ، فَتَلَزَمَتْ الْقِيَمَةُ.

(١) في (ص): "تواعد".

(٢) سورة النحل، آية (١٠٦).

(٣) زاد في (ص): "درهم".

(٤) سورة النساء، آية (٢٩).

(٥) في (ص): "لأنه أتلف مال الغير".



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الإكراه

(وَلِلْمُكْرَهِ أَنْ يُضْمَنَ الْمُكْرَهَ إِنْ شَاءَ) لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ فِي هَذِهِ الْوَرِطَةِ، فَيَنْتَقِلُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ شَرْعًا وَصَارَ كَأَنَّهُ سَلَّمَ مَالَ رَجُلٍ إِلَى آخَرَ.

(وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ أَوْ يَشْرِبَ الْخَمْرَ وَأُكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ بِحَبْسٍ<sup>(١)</sup> أَوْ ضَرْبٍ أَوْ قَيْدٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ) لِأَنَّهُ ضَرَّرَ قَلِيلًا.

(إِلَّا أَنْ يُكْرَهَ بِمَا يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى غُضُوٍّ مِنْ أَعْضَائِهِ، فَإِذَا خَافَ ذَلِكَ وَسِعَهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ)<sup>(٢)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا اضْطَرَّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup> وَالْإِضْطِرَّارُ فِي الْمَحْمَصَةِ إِنَّمَا يَكُونُ [أ/١٤٩] بِخَوْفٍ تَلَفِ النَّفْسِ أَوْ الْغُضُوِّ فَكَذَا هَذَا.

(وَلَا يَسْعُهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَا تُوعَدُ بِهِ فَإِنْ صَبَرَ [م/٢٠٣] حَتَّى أَوْقَعُوا<sup>(٤)</sup> بِهِ وَلَمْ يَأْكُلْ فَهُوَ آثِمٌ)<sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَحِلُّ تَنَاوُلُهُ فَصَارَ كَمَا لَوْ امْتَنَعَ<sup>(٦)</sup> مِنْ أَكْلِ طَعَامٍ

(١) كتب الناسخ قبل هذه الكلمة: "ضرب" ويظهر من حولها ما يشبه الحك والإصلاح، وزيادتها هنا خطأ فلعله ذهّل عن الضرب عليها ويؤيد ذلك أن سائر النسخ الخطية حلت منها وكذلك هي في المتون الأربعة: ففي الشرح المطبوع (ص ٢٩٦)، وفي المتن بالطبعة التركية (ص ١٣١)، وفي المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٧٢)، وفي المتن مع شرح اللباب (١١٠/٤).

(٢) قوله: "عليه" سقط من (ص).

(٣) سورة الأنعام، آية (١١٩).

(٤) في (ص): "أوقع".

(٥) في (ص): "آثم".

(٦) كلمة: "امتنع" مطموسة في الأصل (ص ٢٩٧) وواضحة في بقية النسخ.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الإكراه

الحَلَالِ حَتَّى (١) مَاتَ أَوْ تَلَفَ عَضْوٌ مِنْهُ.

الإكراه  
على الكفر

(وَأِنْ أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ بِقَيْدِ (٢) أَوْ ضَرْبٍ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِكْرَاهًا حَتَّى يُكْرَهَ بِأَمْرِ يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى غُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ) لِأَنَّ حُرْمَةَ الْكُفْرِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَيْتَةِ فَمَا لَا يُسْتَبَاحُ بِهِ الْمَيْتَةُ أَوْلَى أَنْ لَا يُسْتَبَاحَ بِهِ الْكُفْرُ.

(فَإِذَا خَافَ ذَلِكَ وَسِعَهُ أَنْ يُظْهَرَ مَا أَمْرُوهُ بِهِ (٣) وَيُورَى بِهِ (٤) فَإِذَا أَظْهَرَ ذَلِكَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ فَلَا مَأْثَمَ عَلَيْهِ) (٥) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ (٦).

(وَأِنْ صَبَرَ حَتَّى [ص ٤٤٤/أ] قُتِلَ وَلَمْ يُظْهَرَ الْكُفْرَ كَانَ مَأْجُورًا) لِأَنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ إِعْزَازَ الدِّينِ وَالتَّشْدُّدَ فِي ذَاتِ اللَّهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿رَجُلًا صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (٧) الْآيَةُ.

(وَأِنْ أَكْرَهَ عَلَى إِتْلَافِ مَالٍ مُسْلِمٍ بِأَمْرِ يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى غُضْوٍ مِنْ

(١) كلمة: "حتى" مطموسة أيضا وواضحة في بقية النسخ.

(٢) وردت هنا زيادة كلمة: "أو حبس" في المتون الأربعة وفي نسخة (ص) (ص ١٤٣) بينما خلت منها سائر النسخ الخطية.

(٣) في (ص): "ما أمر به".

(٤) في (ص): "ويورى به".

(٥) في (ص): "فلا إثم عليه".

(٦) سورة النحل، آية (١٦)، وسقط من (م) ذكر هذه الآية.

(٧) سورة الأحزاب، آية (٢٣).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الإكراه

أَعْضَائِهِ وَسِعَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ) اعتباراً بِالْمُضْطَرِّ فِي الْمَخْمَصَةِ.  
(وَلِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يُضَمِّنَ الْمُكْرَهَ) لِأَنَّ الْمُكْرَهَ الْمَأْمُورَ بِمَنْزِلَةِ الْآلَةِ فَصَارَ كَأَنَّ الْمُكْرَهَ بَاشَرَ بِنَفْسِهِ.

(وَأِنْ أُكْرِهَ - بِقَتْلِ - عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ لَمْ يَسَعَهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ وَيَصْبِرَ حَتَّى يُقْتَلَ) لِأَنَّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ لَا يُسْتَبَاحُ بِأَمْرِ مَا سِوَى <sup>(١)</sup> الْخِلَالِ الثَّلَاثِ <sup>(٢)</sup>.  
(فَإِنْ قَتَلَهُ كَانَ آثِمًا) لِأَنَّهُ فَعَلَ أَمْرًا مُحْظُورًا.

(وَالْقِصَاصُ عَلَى الَّذِي أَكْرَهَهُ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا) لَمَّا مَرَّ أَنَّ الْحُكْمَ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْمُكْرَهَ مَسْلُوبُ الْإِخْتِيَارِ فَصَارَ كَالْآلَةِ بِمَنْزِلَةِ السَّيْفِ وَغَيْرِهِ، وَأَبُو يُوسُفَ <sup>(٣)</sup> أَلْحَقَهُ بِحَافِرِ الْبُئْرِ فِي إِجَابِ الدِّيَةِ دُونَ الْقِصَاصِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُبَاشِرْ، وَزُفِرُ <sup>(٤)</sup> وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٥)</sup> أَوْجَبَا الْقِصَاصَ عَلَى الْمُكْرَهَ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُبَاشِرُ، إِلَّا أَنَّ فِي الْإِجَابِ عَلَى الْمُكْرَهَ - دِيَّةٌ كَانَ أَوْ قِصَاصًا - إِجَابٌ <sup>(٦)</sup> مَعَ الْإِضْطِرَّارِ، وَقَدْ رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ <sup>(٧)</sup> بِقَوْلِهِ: (( وَمَا

(١) في (ص): "بأمر سوى".

(٢) يشير بهذا إلى ما ورد في الحديث: (( لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث التارك لدينه المفارق للجماعة والشيب الزاني وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق )) .

(٣) المبسوط للسرخسي (٧٤/٢٤).

(٤) بدائع الصنائع (١٨٠/٧).

(٥) روضة الطالبين (١٧٧/٢)، وفيه قولان صحح منهما هذا، روضة الطالبين (١٣٥/٩).

(٦) في (ص): "إيجازاً".

(٧) هذه الكلمة زيادة من (م) وبها يستقيم الكلام.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الإكراه

الإكراه  
على الطلاق  
أو العتق

استكروا عليه<sup>(١)</sup>.

(وإن أكرهه على طلاق امرأته أو عتق عبده ففعل وقَعَ ما أكره عليه) لما مرَّ في الطلاق<sup>(٢)</sup>.

[م ٢٠٣/ب] (ويرجع على الذي أكرهه بقيمة العبد ونصف مهر المرأة<sup>(٣)</sup> إن كان قبل الدخول) لأنه أتلف عليه ملكه فيه بطريق التعدي.

الإكراه  
على الزنا

(وإن أكرهه على الزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة إلا أن يكرهه السلطان لأن غير السلطان يمكن دفع ظلمه بالسلطان.

(وقالوا: <sup>(٤)</sup> لا يلزمه الحد) لوجود الإكراه حقيقة، وقيل: هذا اختلاف زمان ففي زمنه لم يقدر غير السلطان على الإكراه [١٤٩/ب] وفي زمنهما <sup>(٥)</sup> تغير ذلك وكثرت الظلمة، وقال زفر وهو قول أبي حنيفة الأول: <sup>(٦)</sup> إنه يلزمه الحد <sup>(٧)</sup> بكل حال لأن الانتشار لا يكون إلا بلذة <sup>(٨)</sup> والخوف ينافي الالتذاذ.

(١) سبق (ص ٤٦).

(٢) في (ص): "فعل"، والموضع المشار إليه في ص ١٩٣ من الشرح المطبوع.

(٣) في (ص): "مهر المثل".

(٤) الهداية (٢٧٩/٣).

(٥) كلمة: "زمنهما" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

(٦) المبسوط للسرخسي (٥٩/٩).

(٧) كلمة: "الحد" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٨) كلمة "بلذة" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

## خلاصة الدلائل في تنزيح المسائل الإكراه

(وَإِذَا أَكْرَهَهُ عَلَى الرِّدَّةِ لَمْ تَبْنِ امْرَأَتُهُ مِنْهُ) لما ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَصِرْ مُرْتَدًّا فِي الْحَقِيقَةِ  
إِذَا كَانَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنًّا <sup>(١)</sup> بِالْإِيمَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(١) في (ص): "مطمئن".

## كِتَابُ السَّيْرِ<sup>(١)</sup>

حكم الجهاد

(الجهادُ فرضٌ على الكفاية) لقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾<sup>(٣)</sup> إلى غيرهما من الآيات، وإنَّما كان فرضاً على الكفاية؛ لأنَّه لو وجبَ على الكافة<sup>(٤)</sup> على التَّعيين لَحَرَجَ النَّاسُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا﴾<sup>(٥)</sup> [ص ١٤٤/ب] جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ<sup>(٦)</sup>. هَذَا.

فَإِذَا قَامَ بِهِ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ لَأَنَّ حُكْمَ الْفَرْضِ - عَلَى الْكِفَايَةِ - هَذَا.

وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ أَحَدٌ أَثِمَ جَمِيعُ النَّاسِ بِتَرْكِهِ لِعُمُومِ الْحِطَابِ.

(١) السير - جمع سيرة - وهي الطريقة في الأمور، وفي الشرع: عبارة عن الاقتداء بما يختص بسيرة النبي ﷺ في مغازيه، والسير - ههنا - هو الجهاد للعدو، الجوهرة النيرة (٣٥٦/٢).

(٢) سورة التوبة، آية (٢٩).

(٣) كتب تحتها في الأصل بخط دقيق: "أي فارساً".

(٤) كتب تحتها في الأصل بخط دقيق: "أي راجلاً".

(٥) سورة التوبة، آية (٤١).

(٦) قوله: "على الكافة" سقط من (ص).

(٧) قوله: "وما" أعادها في الوجه (ب).

(٨) سورة الحج، آية (٧٨).

(وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَدْعُوا نَا<sup>(١)</sup>) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾<sup>(٢)</sup> فلو لم يجب إلا بعد أن يدعونا - كما قال الثوري<sup>(٣)</sup> - لكان ذلك لدفع شرهم ولا يختلف الحال في ذلك بين المسلمين والكفار.

من لا يجب عليه الجهاد

(وَلَا يَجِبُ الْجِهَادُ عَلَى صَبِيٍّ) لَأَنَّهُ غَيْرُ مُخَاطَبٍ (وَلَا عَبْدٍ وَلَا امْرَأَةٍ) لِأَنَّ حَقَّ الْمَوْلَى وَالزَّوْجِ مُقَدَّمٌ عَلَى فَرَضِ الْكِفَايَةِ.

٥

(وَلَا عَلَى أَعْمَى وَلَا مُقْعَدٍ وَلَا أَقْطَعٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ﴾<sup>(٤)</sup>

الآية.

جهاد الدفع

(فَإِنْ هَجَمَ الْعَدُوُّ [م ٤٠ ٢/أ] عَلَى بَلَدٍ وَجِبَ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٥)</sup> الدَّفْعُ، تَخْرُجُ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا وَالْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى) لِأَنَّ الْفَرَضَ صَارَ عَيْنًا كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَفَرَضَ الْعَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى.

الدعوة قبل القتال

١٠

(وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُونَ دَارَ الْحَرْبِ فَحَاصَرُوا مَدِينَةً أَوْ حِصْنَ دَعَوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوهُمْ<sup>(٦)</sup> كَفُّوا عَنْ قِتَالِهِمْ) لِقَوْلِهِ ﷺ: ((أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ...<sup>(٧)</sup>))<sup>(٨)</sup>

(١) في الشرح المطبوع هنا زيادة "بالقتال".

(٢) سورة التوبة، آية (٥).

(٣) لم أقف على قوله في مظانّه من كتب الجهاد والفقه، ولا في المطبوع من تفسيره برواية أبي حذيفة.

(٤) سورة النور، آية (٦١).

(٥) في (ص): "الناس".

(٦) في (ص): "أجابوا".

(٧) ذكر تتمته في (ص): "حتى يقولوا لا إله إلا الله".

الحديث.

(وَأِنْ اٰمَتَّعُوْا دَعْوَهُمْ اِلَى اٰدَاءِ الْجَزِيَّةِ، فَاِنْ بَذَلُوْهَا <sup>(١)</sup> فَلَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِيْنَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ) <sup>(٢)</sup> لِقَوْلِ عَلِيٍّ عليه السلام: (( اِنَّمَا بَذَلُوا الْجَزِيَّةَ لِتَصِيْرَ دِمَاؤُهُمْ كَدِمَائِنَا وَأَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا )) <sup>(٣)</sup>.

(وَلَا يَجُوْزُ اَنْ يُقَاتَلَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْاِسْلَامِ اِلَّا بَعْدَ اَنْ يَدْعُوْهُ) <sup>(٤)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِيْنَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُوْلًا﴾ <sup>(٥)</sup>.

(وَيُسْتَحَبُّ اَنْ يَدْعُو مَنْ بَلَغَتْهُ <sup>(٦)</sup> الدَّعْوَةُ) لِجَوَازِ اَنْ يُسَلِّمُوا فَيَسْتَغْنِي عَنْ قِتَالِهِمْ (وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ) لِأَنَّهُ عليه السلام أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ وَنَعَمُهُمْ عَلَى الْمَاءِ <sup>(٧)</sup>.

=

(٨) متفق عليه من حديث ابن عمر، أخرجه البخاري (٧٥/١) رقم (٢٥)، ومسلم (٢٠٦/١) كتاب الإيمان.

(١) في (ص): "فإن بذلوا".

(٢) قوله: "وعليهم ما عليهم" سقط من (ص).

(٣) سبق (ص ٦٣).

(٤) في (ص): "إلا بعد أن يدعى".

(٥) سورة الإسراء، آية (١٥).

(٦) في (ص): "من بلغت".

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧٠/٥) رقم (٢٥٤١)، صحيح مسلم (٣٥/١٢-٣٦)، كتاب الجهاد، باب جواز الإغارة على الكفار...، والبخاري مع الفتح، كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقاً (١٧٠/٥) رقم (٢٥٤١).



نصب المجانيق  
وقطع الأشجار

(وَإِنْ أَبَوْا اسْتَعَانُوا بِاللّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ وَحَارَبُوهُمْ وَنَصَبُوا عَلَيْهِمَ الْمَجَانِيقَ وَحَرَقُوهُمْ وَأَرْسَلُوا عَلَيْهِمَ الْمَاءَ [١٥٠/أ] وَقَطَعُوا أَشْجَارَهُمْ وَأَفْسَدُوا زُرُوعَهُمْ) وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَطَّوُّونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ... إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً﴾<sup>(٢)</sup> الْآيَةُ<sup>(٣)</sup> وَاللِّينَةُ النَّحْلَةُ، وَقَدْ نَصَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَجَانِيقَ عَلَى الطَّائِفِ وَقَطَعَ كُرُومَهُمْ وَأَحْرَقَ قَصْرَ عَوْفٍ<sup>(٤)</sup> بْنِ مَالِكٍ<sup>(٥)</sup>.

٥

تترس الكفار  
بصبيان  
المسلمين

(وَلَا بِأَسَرِمِهِمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ)<sup>(٦)</sup> لِأَنَّ قَتْلَهُمْ وَاجِبٌ فَيَكُونُ<sup>(٧)</sup> مَنْ لَا يَجُوزُ<sup>(٨)</sup> قَتْلُهُ فِيهِمْ لَا يُسْقِطُهُ كَمَا لَا يُسْقِطُهُ الذَّرَارِيُّ وَالنِّسْوَانُ. (وَإِنْ تَرَسُّوا بِبِصْيَانِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْأَسَارَى لَمْ يَكْفُوا عَنْ رَمِيهِمْ، وَيَقْصِدُونَ بِالرَّمْيِ الْكُفَّارَ) لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَتَّخِذُوا ذَلِكَ ذَرِيعَةً [ص ١٤٥/أ] إِلَى إِبْطَالِ قَتَالِهِمْ

(١) سورة التوبة، آية (١٢٠).

(٢) سورة الحشر، آية (٥).

(٣) في (ص) زاد تنمة الآية: "على أصولها فيأذن الله وليخزي الفاسقين" لكن وقع فيه خطأ حيث كتب: "يأذن الله" بدون الفاء.

(٤) أخبار مكة (١٩٢/٣) ذكر قصر الطائف.

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٥٨/٢)، وهو مرسل رجاله ثقات، وانظر زاد المعاد (٤٩٦/٣).

(٦) في (ص): "أسيرا أو تاجرا".

(٧) في (ص): "وكون" وهو الأنسب.

(٨) في الهامش إشارة إلى نسخة فيها: "من لا يجب".

إخراج النساء  
والمصاحف

أَصْلًا<sup>(١)</sup>، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَا يَخْفَى، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٢)</sup> [م ٢٠٤/ب] لَا يَجُوزُ رَمْيُهُمْ إِلَّا إِذَا ابْتَدَوْا، وَفِي ذَلِكَ إِبَاحَةُ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِرَمْيِ الْكُفَّارِ وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ. (وَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِ النِّسَاءِ وَالْمَصَاحِفِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ عَسْكَرًا عَظِيمًا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ النَّصْرَةُ، قَالَ عليه السلام: «لَنْ تُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا عَنْ قَلِيلَةٍ إِذَا كَانَتْ كَلِمَتُهُمْ وَاحِدَةً»<sup>(٣)</sup>.

٥

قتال المرأة  
والعبد

(وَيُكْرَهُ إِخْرَاجُ ذَلِكَ فِي سَرِيَّةٍ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا) لِجَوَازِ أَنْ يُغْلَبُوا فَتَقَعَ الْمَصَاحِفُ وَالنِّسَاءُ فِي أَيْدِي الْكُفَرَةِ فَيُؤَدِّي إِلَى الْقَبِيحِ. (وَلَا تُقَاتِلُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا وَلَا الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ إِلَّا أَنْ يَهْجُمَ الْعَدُوُّ) وَقَدْ بَيَّنَّاهُ.

المنهي عن  
قتلهم

(وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَغْدِرُوا وَلَا يَغْلُوا وَلَا يُمَثِّلُوا<sup>(٤)</sup> وَلَا يَقْتُلُوا امْرَأَةً وَلَا شَيْخًا فَاتِيًّا وَلَا صَبِيًّا وَلَا أَعْمَى وَلَا مُقْعَدًا) لِحَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ<sup>(٥)</sup> عَنْ أَبِيهِ<sup>(٦)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ

١٠

(١) قوله: "أصلاً" سقط من (ص).

(٢) الأم (٢٨٧/٤).

(٣) أخرجه أحمد في المسند من حديث ابن عباس رضي الله عنه (٤١٩/٤) رقم (٢٦٨٢)، قال محققه: "رجاله ثقات رجال الشيخين، وقد اختلف في وصله وإرساله".

(٤) قوله: "ولا يمثلوا" سقط من (ص).

(٥) في (ص): "سليمان بن يزيد"، وهو خطأ، فهو: سليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي، قاضيه، ثقة، مات سنة (١٠٥هـ) وله (٩٠) سنة، تقريب التهذيب (ص ٢٥٠).

(٦) بريدة بن الحصيب، صحابي قدم على النبي صلی الله علیه وسلم بعد غزوة أحد، وسكن البصرة لما فتحت وغزا مع النبي

صلی الله علیه وسلم (١٦) غزوة، ومات في خلافة يزيد بن معاوية، انظر الإصابة (٢٨٦/١).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ السير

العليه قال: « لَا تَغْدُرُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تُمَثِّلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا »<sup>(١)</sup>، وقال عليه: «أَدْرِكْ خَالِدًا وَقُلْ: لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا عَسِيفًا»<sup>(٢)</sup>، والأعمى والزَّيْنُ عَاجِزَانِ<sup>(٣)</sup>.  
 (إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ لَهُ رَأْيٌ فِي الْحَرْبِ أَوْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مَلِكَةً) لِأَنَّ ضَرَرَهُ حِينَئِذٍ أَكْثَرَ مِنْ ضَرَرِ الْمُقَاتِلِ بِنَفْسِهِ، وَقَدْ قَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّ قِرْفَةَ<sup>(٤)</sup>.  
 (وَلَا يُقْتَلُ مَجْنُونٌ)<sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ كَالصَّبِيِّ.  
 (وَأِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنَّ يُصَالِحَ أَهْلَ الْحَرْبِ أَوْ فَرِيقًا مِنْهُمْ وَكَانَ فِي<sup>(٦)</sup> ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَلَا بَأْسَ بِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا»<sup>(٧)</sup>، وَقَدْ وَادَعَ<sup>(٨)</sup>

الصلح

(١) أخرجه مسلم (٣٧/١٢)، كتاب الجهاد، باب تأمير الإمام الأمراء على البعث.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في السنن الكبرى (٨٢/٩)، وانظر تحقيق المسند (٣٧١/٢٥) فقد حسنه وتوسع في ذكر طرقة.

(٣) كذا في (م) و (ص) وهي على صواب الإعراب، أما الأصل فجاءت "عاجزين".

(٤) هي سلمى بنت مالك بن حذيفة بن بدر الفزارية، أم قرفة الصغرى، وهي بنت عم عيينة بن حصن، انظر الإصابة (٣٤٩/١) ذكرها في ترجمة بهدل الطائي الصحابي، لأنها أمه، وذكر قتلها، ثم ذكره في (٢٩٧/٤).

(٥) في المتن الأربعة بلفظ: "ولا يقتلوا مجنوناً"، في الشرح المطبوع (ص ٢٩٩)، وفي المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٧٤)، وفي المتن بالطبعة التركية (ص ١٣٢)، وفي المتن مع شرح اللباب (١٢٠/٤)، ولعل ما فيها أنسب.

(٦) قوله: "في" سقط من (ص).

(٧) سورة الأنفال، آية (٦١).

(٨) في (ص): "أودع" وهي خطأ.

النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ مَكَّةَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ <sup>(١)</sup>.

نقض الصلح

(فَإِنْ صَالَحَهُمْ مُدَّةٌ ثُمَّ رَأَى أَنَّ نَقْضَ الصُّلْحِ أَنْفَعُ نَبَذَ <sup>(٢)</sup> إِلَيْهِمْ وَقَاتَلَهُمْ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ...﴾ <sup>(٣)</sup>.

(فَإِنْ بَدَّوْا بِخِيَانَةٍ <sup>(٤)</sup> قَاتَلَهُمْ وَلَمْ يَنْبِذْ إِلَيْهِمْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِهِمْ) لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَخْلَوْا

بِشَرَايِطٍ <sup>(٥)</sup> الْعَهْدِ فَقَدْ نَقَضُوا الْعَهْدَ، كَالَّذِي إِذَا نَقَضَ الْعَهْدَ [١٥٠/ب] وَلَحِقَ بِدَارٍ <sup>(٦)</sup> الْحَرْبِ.

إذا خرج عبيد

العدو إلى عسكر

المسلمين

(وَإِذَا خَرَجَ عَيْدُهُمْ إِلَى عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ فَهُمْ أَحْرَارٌ) لِقَوْلِهِ ﷺ

جواز الأكل

والعلف مما وجد

في دار العدو

[م ٢٠٥/أ]: «هُمْ عُتَقَاءُ اللَّهِ» <sup>(٧)</sup>.

(وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعلِفَ الْعَسْكَرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَيَأْكُلُوا مَا وَجَدُوهُ <sup>(٨)</sup> مِنَ الطَّعَامِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٢٩/٥) رقم (٢٧٣١)، كتاب الشروط باب الشروط في الجهاد،

ومسلم (١٣٥/١٢) كتاب الجهاد والسير باب صلح الحديبية.

(٢) كتبت على "نبذ" إشارة في مقابلها بالهامش "أي بعث".

(٣) سورة الأنفال، آية (٥٨).

(٤) في (ص): "الخيانة".

(٥) في (ص): "بشرط".

(٦) كلمة: "بدار" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٧) أخرجه أبو داود (١٤٨/٣-١٤٩)، كتاب الجهاد باب في عبيد المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون،

والترمذي مختصراً (٦٣٥/٥) رقم (٣٧١٦)، كتاب المناقب باب مناقب علي، وقال: "حديث حسن

صحيح غريب".

(٨) في (ص): "مما يجدوا".

وَيَسْتَعْمِلُوا الْحَطَبَ وَيَدَّهِنُوا بِالذَّهْنِ <sup>(١)</sup> وَيُقَاتِلُوا بِمَا يَجِدُونَهُ <sup>(٢)</sup> مِنَ السَّلَاحِ كُلِّ ذَلِكَ بِغَيْرِ قِسْمَةٍ لما رُوِيَ أَنَّ <sup>(٣)</sup> أَمِيرَ الْجَيْشِ بِالشَّامِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه : إِنَّا دَخَلْنَا إِلَى أَرْضٍ كَثِيرَةَ الطَّعَامِ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُقَدِّمَ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا بِأَمْرِكَ، فَكَتَبَ: (( مُرْهُمْ فَلْيَأْكُلُوا وَلْيَعْلِفُوا [ص ١٤٥/ب] وَلَا يَبِيعُوا بِذَهَبٍ وَلَا فِصَّةٍ، مَنْ بَاعَ شَيْئًا بِذَهَبٍ أَوْ فِصَّةٍ فَفِيهِ <sup>(٤)</sup> الْخُمْسُ )) <sup>(٥)</sup>.

عدم جواز بيع ما

في دار الحرب

إذا أسلم من

في دار الحرب

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَتَمَوَّلُوهُ) لِتَعَلُّقِ حَقِّ جَمِيعِ الْغَانِمِينَ بِهِ. (وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ أَحْرَزَ بِإِسْلَامِهِ نَفْسَهُ وَأَوْلَادَهُ الصَّغَارَ وَكُلُّ مَا هُوَ <sup>(٦)</sup> فِي يَدِهِ أَوْ وَدِيعَةً فِي يَدِ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ) لِأَنَّ نَفْسَهُ صَارَتْ مَعْصُومَةً بِالإِسْلَامِ وَكَذَلِكَ أَوْلَادُهُ الصَّغَارُ صَارُوا مُسْلِمِينَ بِإِسْلَامِهِ وَمَالُهُ فِي يَدِهِ حُكْمًا فَلَا يَثْبُتُ فِيهِ حُكْمُ الْفَيْءِ.

(١) انفرد الشرح المطبوع هنا بزيادة: "ويوقحوا به الدابة"، والوقح هو: تصليب الحافر بالشحم المذاب، مائة (وقح) (ص ٣١٦) من القاموس المحيط، وقد خلت سائر النسخ الخطية من هذه الزيادة.

(٢) في (ص): "مما يجنوا".

(٣) كلمة: "أَنَّ" سقطت من (م).

(٤) في (ص): "ففيها".

(٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (٦٠/٩) ولفظه: ((فيه خمس الله وسهام المسلمين))، وفيه هانئ بن كلثوم وهو الكنانى الفلسطينى قال عنه الحافظ فى التقريب (٧٣١٣): "ثقة عابد من الثالثة، أرسل عن عمر".

(٦) فى موضع هذه الكلمة من المتن الأربعة كلمة: "مال" ففي الشرح المطبوع (ص ٣٠٠)، وفى المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٧٤)، وفى المتن بالطبعة التركية (ص ١٣٢)، وفى المتن بشرح اللباب (١٢٢/٤)، وكذا فى (ص): "وكل مال هو فى يده".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السير

إذا ظهر

المسلمون

على دار

(وَإِنْ ظَهَرْنَا عَلَى الدَّارِ فَقَارُهُ <sup>(١)</sup> فِيءٌ) لَأَنَّهُ تَبَعَ لِلدَّارِ (وَأَوْلَادُهُ الْكِبَارُ فِيءٌ)

لِانْقِطَاعِ <sup>(٢)</sup> التَّبَعِيَّةِ وَالْوِلَايَةِ عَنْهُمْ (وَزَوْجَتُهُ فِيءٌ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِتَابِعَةٍ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ (وَ)

كَذَلِكَ (حَمْلُهَا) لِأَنَّ الْحَمْلَ تَبَعَ <sup>(٣)</sup> الْأُمِّ فِي الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ وَإِنْ كَانَ تَبَعًا لِلْأَبِ فِي بَيْعِ السِّلَاحِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ الْإِسْلَامِ.

(وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَاعَ السِّلَاحُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَلَا يُجَهَّزَ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُفَادَوْنَ <sup>(٤)</sup>) وَمَفَادَاتُهُمْ بِالْأَسْرَى

بِالْأَسْرَى) لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَةَ الْكُفَّارِ وَإِعَانَةً لَهُمْ <sup>(٥)</sup> عَلَى الْإِسْلَامِ <sup>(٦)</sup>.

(وَقَالَا) <sup>(٧)</sup> وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٨)</sup> (يُفَادَى بِهِمْ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ) لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ

الْحُصَيْنِ <sup>(٩)</sup>: «(فَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلَيْنِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)» <sup>(١٠)</sup>، فَأَمَّا

(١) في (ص): "ففقارها".

(٢) في (ص): "لإيقاع".

(٣) في (ص): "يتبع".

(٤) في (ص): "ولا يفادوا" معطوف على منصوب.

(٥) هذه الكلمة ألحقت بالهامش وبجوارها (صح).

(٦) في (ص): "على المسلمين".

(٧) البحر الرائق (٩٠/٥).

(٨) الأم (٨٨/١-٨٩).

(٩) هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي أبو نجيّد بنون وجيم مصغرة، أسلم عام خير وصحب وكان فاضلاً وقضى بالكوفة، مات سنة (٥٢هـ) بالبصرة، انظر تقريب التهذيب (٥١٨٥).

(١٠) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب السير، باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء (١١٥/٤) رقم

(١٥٦٨)، والنسائي في الكبرى، كتاب السير، باب فداء الإثنين بالواحد (٢٠١/٥) رقم (٨٦٦٤)

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ السير

المُفَادَاةُ بِالْمَالِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا رِوَايَةً عَنْ مُحَمَّدٍ <sup>(١)</sup> فِي (السَّيْرِ الْكَبِيرِ) <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا إِذَا كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ حَاجَةٌ وَضَرُورَةٌ إِلَى الْمَالِ.

(وَلَا يَجُوزُ الْمَنْ عَلَيْهِمْ) <sup>(٣)</sup> لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالٌ <sup>(٤)</sup> حَقُّ الْغَانِمِينَ.

[م ٢٠٥/ب] (وَإِذَا فَتَحَ الْإِمَامُ بَلَدًا عَنْوَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَسَمَهُ بَيْنَ الْغَانِمِينَ) كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِخَيْبَرَ <sup>(٥)</sup>.

(وَإِنْ شَاءَ أَقَرَّ أَهْلَهُ عَلَيْهِ وَوَضَعَ عَلَيْهِمُ) <sup>(٦)</sup> الْخَرَاجَ <sup>(٧)</sup> كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَرْضِ

عدم جواز المن  
على الأسارى

ما فتح عنوة

وأحمد في مسنده (٦١/٣٣) رقم (١٩٨٢٧) وقال محققه: "إسناده صحيح على شرط مسلم"، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٦٠/٣) كلهم من طريق أبي المهلب، عن عمران به، وقد صححه الألباني في الإرواء (٤٣/٥).

(١) البحر الرائق (٩٠/٥).

(٢) لم أقف على قوله هذا في شرح السير الكبير؛ بعد البحث.

(٣) كتب بالهامش تعليق على هذه المسألة نصه: "قوله: لا يجوز المن عليهم يريد به أنه لا يرد عليهم مدينة ولا حصنا قد أخذوها منهم، ولا يخلي سبيل الأسارى ليلحقوا بدار الحرب..." وفي آخر هذه العبارة مقدار كلمتين لم أستطع قراءتهما.

(٤) قوله: "إبطال" سقط من (ص).

(٥) أخرجه البخاري (٤٨٤/٧) فتح رقم (٤٢٢٨) كتاب المغازي باب غزوة خيبر.

(٦) انفرد الشرح المطبوع بزيادة جملة هنا هكذا: "ووضع عليهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج" ولم يرد ذلك في المتون الأربعة.

(٧) من قوله: "كما فعل النبي ﷺ..." إلى قوله: الخراج" سقط من (ص).

العِرَاق<sup>(١)</sup>.

حكم الأسرى

(وَهُوَ فِي الْأَسْرَى بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ) لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ عُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ<sup>(٢)</sup> وَالنَّضَرَ<sup>(٣)</sup> بْنَ الْحَارِثِ<sup>(٤)</sup> بَعْدَ مَا حَصَلَ فِي يَدِهِ.

(وَإِنْ شَاءَ اسْتَرْقَهُمْ) لِأَنَّ الْإِسْتِرْقَاقَ مَشْرُوعٌ بِالْإِجْمَاعِ فِي غَيْرِ مُشْرِكِي الْعَرَبِ.

(وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُمْ أَحْرَارًا ذِمَّةً لِلْمُسْلِمِينَ) لَمَّا مَرَّ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَ كَذَلِكَ بِالْعِرَاقِ<sup>(٥)</sup>.

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّهُمْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ) لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَةَ الْكُفَّارِ.

ذبح المواشي

إذا لم يُقدر

على نقلها

(وَإِذَا أَرَادُوا الْعُودَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُمْ مَوَاشٍ فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى نَقْلِهَا إِلَى دَارِ

الْإِسْلَامِ<sup>(٦)</sup> ذَبَحُوهَا وَحَرَقُوهَا) لِفَلَا يَنْتَفِعُوا بِهَا (وَلَا يَعْقِرُونَهَا)<sup>(٧)</sup> [١٥١/أ] لَأَنَّهُ تَعْذِيبُ

(١) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال (٧٣)، بلفظ: ((أقر - أي عمر - أهل السواد في

أرضهم وضرب على رؤوسهم الجزية، وعلى أرضهم الخراج))، وانظر موسوعة فقه عمر بن

الخطاب (٦٢-٦٣).

(٢) هو عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، كان من شياطين قريش وهو

الفاسق الذي ذكره الله تعالى في كتابه، أسره رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وضرب عنقه صبرا، انظر الإكمال لابن

ماكولا (٢٠٨/٧)، والمشار إليه قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ" الحجرات ٦.

(٣) في (ص): "والنضر بن شميل".

(٤) هو النضر بن الحارث بن علقمة بن كندة بن عبد الدار القرشي البصري، وهو الذي أمر بقتله رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالصفراء بعد قفوله من بدر، انظر الإصابة (٤٣٠/٦)، (٤٣٦/٦).

(٥) (ص ٢٨٨).

(٦) قوله: "إلى دار الإسلام" سقط من (ص).

(٧) يعقرونها: العقرو: ضرب قوائم الإبل والغنم، كما تقدم.



الحيوان.

(وَلَا يَتْرُكُونَهَا) لِمَا لَا يَتَّقُونَ بِهَا <sup>(١)</sup> وَنَهْيُهُ <sup>(٢)</sup> عَنِ ذَبْحِ الْحَيَّاتِ إِلَّا لِمَا كَلَّتِ <sup>(٣)</sup> يَكْشِفُ عَنْ جَوَازِ الذَّبْحِ <sup>(٤)</sup> لِعَرَضٍ صَحِيحٍ، وَإِيْهَانُ الْكُفْرِ <sup>(٥)</sup>، وَإِضْعَافُهُمْ مِنْ <sup>(٦)</sup> أَهَمِّ الْأَغْرَاضِ، وَلَا حُجَّةَ لِلشَّافِعِيِّ <sup>(٧)</sup> فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الذَّبْحُ.

لا تقسم الغنيمة  
في دار الحرب

(وَلَا يَقْسِمُ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ حَتَّى يُخْرِجَهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ) لِنَهْيِهِ <sup>(٨)</sup> عَنِ يَتَّعِ الْغَنَائِمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ <sup>(٩)</sup> وَالْقِسْمَةَ يَتَّعِ، وَلِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ <sup>(١٠)</sup> [ص ١٤٦ أ] الْقِسْمَةَ لَمَّا صَدَرَ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَهُوَ يُرِيدُ الْجِعْرَانَةَ فَلَمْ يَقْسِمَهَا حَتَّى أَتَى الْجِعْرَانَةَ فَقَسَمَهَا <sup>(١١)</sup>، فَلَوْ كَانَتْ جَائِزَةً لَمَّا أَخْرَجَهَا مَعَ الْمُطَالَبَةِ وَإِنَّمَا قَسَمَ غَنَائِمَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فِي

(١) في (ص): "لئلا يتقوا بها".

(٢) ذكر ابن حجر في التلخيص (٥٥/٣)، أن أبا داود رواه في المراسيل ولم أحده في المطبوع، وفي نصب الراية (٤٠٦/٤): "غريب".

(٣) كلمة: "ذبح" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٤) في (ص): "الكفرة" وهو الأنسب ليعود الضمير بعده إليه.

(٥) كلمة: "من" مطموسة في الأصل وحررتها من الشرح المطبوع.

(٦) المهذب (٢٣٨/٢) واستثنى الخيل إذا كان يتقوى بها، روضة الطالبين (٢٥٨/١٠).

(٧) قال الزيلعي في نصب الراية (٤٠٨/٣): "غريب جدا".

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخمس، باب إذا بعث الإمام رسولا في حاجة أو أمره بالمقام هل يسهم له (٢٣٨/٦) رقم (٣١٣٨)، ومسلم في صحيحه (١٥٩/٧)، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفه ومن يخاف على إيمانه.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السير

استواء الردء

والعسكر في

الاستحقاق

إشراك المدد

في الغنيمة

مَكَانِ الْغَنِيمَةِ <sup>(١)</sup> لِأَنَّهَا صَارَتْ دَارَ الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ الْجِعْرَانَةُ يَوْمَئِذٍ مِنْ دَارِ <sup>(٢)</sup> الْإِسْلَامِ.  
(وَالرَّدُّ <sup>(٣)</sup> وَالْعَسْكَرُ سَوَاءٌ) لِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ ثَبَتَ بِمُجَاوَزَةِ الدَّرَبِ، وَلِأَنَّ الْمُبَاشِرَ  
يَسْتَظْهِرُ وَيَقْوَى بِوُجُودِ الرَّدِّ، فَكَأَنَّهُ يَأْخُذُ بِقُوَّتِهِمْ كَمَا فِي الْمُحَارِبِينَ.  
(وَإِذَا لَحِقَهُمُ الْمَدَدُ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجُوا الْغَنِيمَةَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ  
شَارِكُوهُمْ فِيهَا <sup>(٤)</sup>) لِوُجُودِ الْجِهَادِ مِنَ الْمَدَدِ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْمَلِكِ لِلْعَسْكَرِ [م ٢٠٦/أ]  
وَلِهَذَا أَسْهَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنَيْ عَامِرٍ <sup>(٥)</sup> لَمَّا قَدِمَا عَلَيْهِ بِحُنَيْنٍ <sup>(٦)</sup> بَعْدَ تَقْضِي الْحَرْبِ، وَعِنْدَ  
الشَّافِعِيِّ <sup>(٧)</sup> إِذَا لَحِقُوا بَعْدَ تَقْضِي الْحَرْبِ وَجَمَعَ الْغَنَائِمَ لَمْ يُشَارِكُوهُمْ <sup>(٨)</sup>، وَبَعْدَ تَقْضِي  
الْحَرْبِ قَبْلَ الْإِحْرَازِ لَهُ قَوْلَانِ <sup>(٩)</sup> لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَ» <sup>(١٠)</sup>، إِلَّا أَنَّ

(١) سبق تخريجه (ص ٢٨٩) عند الكلام على إغارة النبي ﷺ عليهم وهم غارون..

(٢) قوله: "دار" سقط من (ص).

(٣) جاءت هنا زيادة في المتن الثلاثة زيادة هكذا: "والردء والمقاتل في العسكر سواء"، في الشرح المطبوع (ص ٣٠١)، وفي المتن بالطبعة التركيبية (ص ١٣٣)، وفي المتن مع شرح اللباب (٤/١٢٥)، وأما المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٧٥)، فالذي فيه كما في الأصل، والردء: المعين، كما في المصباح المنير (ص ٣٢٥).

(٤) قوله: "فيها" سقط من (ص).

(٥) لم أقف عليه بعد البحث.

(٦) "بحنين" وفي نسخة الكتاب المطبوع: "بخير" (ص ٣٠١).

(٧) الأم (٧/٣٣٥).

(٨) في (ص): "لم يشركوهم".

(٩) المذهب (٢/٢٤٦).

(١٠) أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/٥٠)، وقال: "الصحيح عن عمر رضي الله عنه"، وقال الزيلعي في نصب الراية

المَشْهُورَ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ، وَلَكِنْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ <sup>(١)</sup> مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ عِنْدَهُ؛ فَإِنَّ الْكُفَّارَ لَوْ عَادُوا <sup>(٢)</sup> فَقَاتَلَهُمُ الْمُسْلِمُونَ اسْتَحَقَّ الْمَدَدُ مَعَهُمْ <sup>(٣)</sup> بِقَضِيَّةِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِهِ.

لا حق لأهل

سوق العسكر في

الغنيمة

(وَلَا حَقَّ لِأَهْلِ سُوقِ الْعَسْكَرِ فِي الْغَنِيمَةِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا) لِأَنَّ قَصْدَهُمُ التَّجَارَةَ لَا الْجِهَادَ فَصَارُوا كَالنَّظَّارَةِ <sup>(٤)</sup>.

باب الأمان

(وَإِذَا أَمَّنَ رَجُلٌ حُرٌّ أَوْ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ كَافِرًا أَوْ جَمَاعَةً أَوْ أَهْلَ حِصْنٍ أَوْ مَدِينَةٍ <sup>(٥)</sup> صَحَّ أَمَانُهُمْ وَلَمْ يَجْزْ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتْلُهُمْ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (( الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِدِمَائِهِمْ أَدْنَاهُمْ وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ )) <sup>(٦)</sup> وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ أُمَّ هَانِيٍّ <sup>(٧)</sup> أَجَارَتْ

(٣/٤٠٨): "غريب مرفوعا، وهو موقف على عمر"، وقال ابن حجر في الدراية (٢/١٢٠): "المشهور وقفه على عمر، أما المرفوع فلم أجده".

(١) في (ص): "فإنه".

(٢) في (ص): "لو عاودوا".

(٣) في (ص): "عنهم" وهو خطأ.

(٤) النظارة: القوم ينظرون إلى الشيء، لسان العرب (ن ظ ر) (٥/٢١٥)، ولعل المراد بهم المستطلعون.

(٥) في (ص): "أو أهل مدينة".

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٢/٢٦٨) رقم (٩٥٩)، وقال محققه: "صحيح لغيره".

(٧) هي أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية، اسمها فاختة وقيل: هند، لها صحبة وأحاديث، ماتت في خلافة معاوية انظر التقريب (٨٨٧٨).

رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَمْ تُمْكِّنْ عَلَيْهِمَا مِنْ قَتْلِهِمَا وَأَجَازَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَانَهَا <sup>(١)</sup>، وَإِذَا صَحَّ  
أَمَانُ <sup>(٢)</sup> الْوَاحِدِ لَمْ يَجْزْ لِأَحَدٍ قَتْلُهُمْ <sup>(٣)</sup> كَمَا إِذَا أَمَّنَهُ الْإِمَامُ.

من لا يجوز  
أمانه

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ فَيَنْبِذَ إِلَيْهِمُ الْإِمَامُ) <sup>(٤)</sup> لِأَنَّ الضَّرَرَ مَنْفِيٌّ شَرْعًا.

(وَلَا يَجُوزُ أَمَانُ ذِمِّيٍّ <sup>(٥)</sup> وَلَا أَسِيرٍ <sup>(٦)</sup> وَلَا التَّاجِرِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ) <sup>(٧)</sup> لِأَنَّ الذِّمِّيَّ

أمان العبد

مُتَّهَمٌ، وَالْأَسِيرَ وَالتَّاجِرَ فِي قَهْرِهِمْ فَيَضْطَرُّونَ <sup>(٨)</sup> إِلَى إِرَادَتِهِمْ.

(وَلَا يَجُوزُ أَمَانُ الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مَوْلَاهُ فِي الْقِتَالِ) لِأَنَّهُ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ فِي الْقِتَالِ

وَالْأَمَانُ عَقْدٌ، وَعَقُودُ <sup>(٩)</sup> الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ كَالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح (٢٧٣/٦) رقم (٣١٧١)، وصحيح مسلم (٤٩٨/١) رقم (٣٦٦).

(٢) كلمة: "أمان" سقط من (م).

(٣) في (ص): "قتلهم".

(٤) في (ص): "فينبذ إليهم فيصح".

(٥) في (ص): "الذمي".

(٦) في (ص): "الأسير".

(٧) في (ص): "إليهم".

(٨) في (ص): "فيضطرا".

(٩) في (ص): "وعقد".

(وَقَالَ مُحَمَّدٌ) <sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيُّ (يَصِحُّ أَمَانُهُ) <sup>(٢)</sup> [١٥١/ب] لما رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ أُعْلِمَ  
بَأَمَانِ عَبْدٍ فَقَالَ: «أَمَانٌ وَاحِدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَيْفَ أَرَدُّهُ» <sup>(٣)</sup> إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ  
الْعَبْدَ كَانَ مُحْجُورًا بَلِ الظَّاهِرُ الْإِذْنُ، وَإِذَا كَانَ مَأْذُونًا <sup>(٤)</sup> صَحَّ أَمَانُهُ.  
(وَإِذَا غَلَبَ التُّرْكُ عَلَى الرُّومِ فَسَبَّوْهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ مَلَكُوها) <sup>(٥)</sup> [م/٢٠٦/ب]  
لَأَنَّ أَمْوَالَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَرِقَابَهُمْ عَلَى أَصْلِ <sup>(٦)</sup> الْإِبَاحَةِ فَتَمْلِكُ بِالْأَخْذِ.  
(وَإِنْ غَلَبْنَا عَلَى التُّرْكِ حَلَّ لَنَا مَا نَجِدُهُ) <sup>(٧)</sup> (مِنْ ذَلِكَ) [ص/١٤٦/ب] لما مرَّ أَنَّهُمْ  
مَلَكُوهُ فَصَارَ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِمْ.

تملك مال أهل  
الحرب بالأخذ

٥

(١) مفهوم النسبة إلى الإمام محمد بن الحسن أن ما قبله يقول به الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف، وهو كذلك  
في الشرح المطبوع (ص ٣٠١)، وجاء فيه التصريح بنسبة الأول إلى أبي حنيفة وأبي يوسف، وأما المتن  
الثلاثة ففيها ذكر قول أبي يوسف مع محمد، وفي شرح اللباب (١٢٧/٤) أن الكرخي ذكر قول أبي  
يوسف مع أبي حنيفة وصحح قول أبي حنيفة، ومشى عليه الأئمة البرهاني والنسفي وغيرهما، وانظر  
بداية المبتدي (١١٥/١)، الهداية (١٤٠/٢).

(٢) قوله: "أمانه" سقط من (ص).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في سننه، كتاب الجهاد، باب ما جاء في أمان العبد (٢٣٣/٢) رقم (٢٦٠٨)،  
وعبد الرزاق (٢٢٢/٥) رقم (٩٤٠٢)، وابن أبي شيبة (٦٩٠/٧) في مصنفيهما، والبيهقي في السنن  
الكبرى (٩٤/٩)، وسنده صحيح، وانظر موسوعة فقه عمر رضي الله عنه (١١٩).

(٤) في (ص): "مأذون".

(٥) كلمة "ملكوها" مضموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٦) قوله: "أصل" سقط من (ص).

(٧) قوله: "نجده" أعاده في الوجه (ب).

(وَإِذَا غَلَبُوا عَلَى أَمْوَالِنَا فَأَحْرَزُوهَا بِدَارِهِمْ مَلَكُوهَا) لَأَنَّ الْإِسْتِيلَاءَ وَالْحِرْزَ سَبَبٌ لِثُبُوتِ الْمِلْكِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ إِذَا وَرَدَ عَلَى مَالِ الْكَافِرِ فَكَذًا فِي حَقِّ الْكَافِرِ إِذَا وَرَدَ عَلَى مَالِ الْمُسْلِمِ؛ لَأَنَّ الْأَسْبَابَ لَا تَخْتَلِفُ بِالنَّسَبِ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا، وَلَا حُجَّةٌ لِلشَّافِعِيِّ <sup>(١)</sup> فِي حَدِيثِ الْعُجُوزِ الَّتِي رَكِبَتْ نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ وَنَحَتْ عَلَيْهَا مِنْ يَدِ الْكُفَّارِ <sup>(٢)</sup> لَأَنَّهُ حِكَايَةُ حَالٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْإِحْرَارِ، وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يَبْقَى حُجَّةٌ.

ما وجدته  
المسلمون من  
أموالهم في دار  
الحرب

(فَإِنْ ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهَا فَوَجَدُوهَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَهِيَ لَهُمْ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدُوهَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَخَذُوا <sup>(٣)</sup> بِالْقِيَمَةِ إِنْ أَحْبَبُوا) لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ بَعِيرًا لَهُ أَصَابَهُ الْمُسْلِمُونَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (( إِنْ أَصَبَتْهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَهُوَ لَكَ وَإِنْ وَجَدْتَهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ خُذْهُ بِالْقِيَمَةِ )) <sup>(٤)</sup>، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٥)</sup> : يَأْخُذُهُ فِي الْوَجْهَيْنِ بِغَيْرِ شَيْءٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ

(١) الأم (٤/٢٦٧).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٨٨/٣٣) رقم (١٩٨٥٦)، من حديث عمران بن حصين بلفظ: ((أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَسْرَهَا الْعَدُو، وَقَدْ كَانُوا أَصَابُوا قَبْلَ ذَلِكَ نَاقَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَرَأَتْ مِنَ الْقَوْمِ غَفْلَةً، قَالَ: فَرَكِبَتْ نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَعَلَتْ عَلَيْهَا أَنْ تَنْحَرَهَا، قَالَ: فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ...))، وَقَالَ مُحَقِّقُهُ: "حَدِيثٌ صَحِيحٌ"

(٣) فِي (ص): "أَخَذُوهَا".

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١١١/٩)، وَقَالَ: "هَذَا الْحَدِيثُ يَعْرِفُ بِالْحَسَنِ بْنِ عِمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، وَالْحَسَنِ بْنِ عِمَارَةَ مَتْرُوكٌ لَا يَحْتَجُّ بِهِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا مُسْلِمَةُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَثَمِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ، وَرُويَ بِإِسْنَادٍ آخَرَ مَجْهُولٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَلَا يَصَحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَرَوَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فُرُوهَ وَيَاسِينَ بْنِ مَعَاذِ الزِّيَّاتِ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمَا فِي لَفْظِهِ، وَإِسْحَاقُ وَيَاسِينَ مَتْرُوكَانِ لَا يَحْتَجُّ بِهِمَا"، وَانْظُرِ الدَّرَايَةَ

إذا اشترى

تاجر شيئاً هو

مال مسلم في

دار الحرب

الْكُفَّارَ لَمْ يَمْلِكُوهُ عَلَى مَا مَرَّ.

(وَإِنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرٌ فَاشْتَرَى ذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَمَالِكُهُ الْأَوَّلُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِالْثَمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ التَّاجِرُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ) لِحَدِيثِ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ <sup>(١)</sup> أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ لَهُ الْعَدُوُّ بَعِيرًا فَاشْتَرَاهُ مِنْهُمْ رَجُلٌ فَجَاءَ بِهِ فَعَرَفَهُ صَاحِبُهُ وَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: ((إِنْ شِئْتَ أَعْطَيْتَهُ ثَمَنَهُ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ وَهُوَ لَكَ وَإِلَّا فَهُوَ لَهُ)) <sup>(٢)</sup>.

ما لا يملكه علينا

أهل الحرب

تملك المسلمون

مدبري أهل

الكتاب...

(وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْنَا أَهْلُ الْحَرْبِ بِالْغَلَبَةِ مُدَبِّرِينَ وَمُكَاتِبِينَ وَأُمَهَاتٍ أَوْلَادَنَا وَأَحْرَارَنَا) لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَا يُمْلِكُونَ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ كَالْبَيْعِ وَالْإِرْثِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ فَكَذَا بِالْإِسْتِيلَاءِ.

الكتاب...

إباق عبد

المسلم إلى

دار الحرب

(وَنَمْلِكُ عَلَيْهِمْ جَمِيعَ ذَلِكَ) لِأَنَّ أَحْرَارَهُمْ مَحَلُّ السَّبْيِ وَالْإِسْتِرْقَاقِ وَكَذَا هَؤُلَاءِ. (وَإِذَا أَبَقَ عَبْدٌ لِمُسْلِمٍ <sup>(٣)</sup> فَدَخَلَ إِلَيْهِمْ فَأَخَذُوهُ لَمْ يَمْلِكُوهُ، وَإِنْ نَدَّ بَعِيرٌ إِلَيْهِمْ [م ٢٠٧/أ] فَأَخَذُوهُ مَلِكُوهُ) وَالْفَرْقُ أَنَّ الْعَبْدَ لَمَّا بَلَغَ آخِرَ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ دَارِ الْإِسْلَامِ

(١٢٩/٢).

(٥) الأم (٢٦٧/٤).

(١) هو تميم بن طرفة الطائي المسلي، ثقة، مات دون المائة سنة (٩٥هـ)، انظر التقريب (٨١٠).

(٢) حديث تميم بن طرفة أخرجه أبو داود في المراسيل (٢٥٠)، قال الإشبيلي في الأحكام الوسطى (٣/٩٩ -

١٠٠): "هذا مرسل، وقد أسند من حديث ياسين الزيات عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة عن جابر

بن سمرة، وياسين ضعيف عندهم".

(٣) في (ص): "عبد المسلم".

انْقَطَعَتْ يَدُ الْمَوْلَى عَنْهُ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ وَهَبَهُ مِنْ ابْنِهِ الصَّغِيرِ لَا تَصِحُّ، وَإِذَا انْقَطَعَتْ يَدُ الْمَوْلَى <sup>(١)</sup> ظَهَرَتْ يَدُ نَفْسِهِ؛ وَصَارَ فِي يَدِ نَفْسِهِ <sup>(٢)</sup> فَلَا يَمْلِكُ كَالْمُكَاتِبِ وَالْحُرِّ، وَالْبَعِيرُ لَا يَدَ لَهُ فَتَثَبَّتْ يَدُ الْكُفَّارِ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>، وَقَالَا: <sup>(٤)</sup> يَمْلِكُونَ الْعَبْدَ أَيْضًا <sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْمِلِكِ، وَالْفَرْقُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

إذا لم يكن

للإمام حمولة

يحمل عليها

الغنائم

(وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لِلْإِمَامِ [١٥٢/أ] حُمُولَةٌ يَحْمِلُ عَلَيْهَا الْغَنَائِمَ قَسَمَهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ قِسْمَةً إِيدَاعٍ لِيَحْمِلُوهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ يَرْتَجِعُهَا مِنْهُمْ فَيَقْسِمُهَا <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> [ص ١٤٧/أ] لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَنْفَعَةً رَاجِعَةً إِلَى الْمُسْلِمِينَ فَلِلْإِمَامِ أَنْ يُكَلِّفَهُمْ ذَلِكَ، إِذْ لَا تَجُوزُ الْقِسْمَةُ فِي <sup>(٨)</sup> دَارِ الْحَرْبِ وَلَا تَرُكُ الْمَغَانِمِ <sup>(٩)</sup> فِيهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى نَقْلِهَا.

(١) زاد هنا في (ص): "عنه".

(٢) قوله: "وصار في يد نفسه" سقط من (ص).

(٣) قوله: "عليه" سقط من (ص).

(٤) بداية المبتدي (١/١١٨)، الهداية (٢/١٥١).

(٥) قول الصحابين ورد في الشرح المطبوع على أنه من الشرح، ولم يرد في المتن الثلاثة إلا في المتن بالطبعة التركية إلا بلفظ: "وقالا: ملكوه".

(٦) كلمة: "فيقسمها" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٧) أقحم في بداية هذه اللوحة في (ص) الجملة التالية: "لأن في ذلك منفعة إيداع ليحملوها إلى دار الإسلام ثم يرتجعها فيقسمها" وضرب عليها.

(٨) كلمة: "في" مطموسة أيضا، وواضحة في بقية النسخ.

(٩) في (ص): "المغانم".



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ السير

عدم جواز بيع

الغانم قبل القسمة

(وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَغَانِمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ) لِعَدَمِ ظُهُورِ الْمَلِكِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِيهَا <sup>(١)</sup>.

من مات من

الغانم في دار

(وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْغَانِمِينَ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ) لِقَوْلِ عَلِيٍّ عليه السلام:

((مَنْ مَاتَ مِنَ الْغَانِمِينَ قَبْلَ إِحْرَازِ الْغَنِيمَةِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ فَلَا شَيْءَ لَهُ)) <sup>(٢)</sup>.

(وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بَعْدَ إِخْرَاجِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَصَبِيحُهُ لَوَرَثَتِهِ) لِأَنَّ حَقَّهُمْ <sup>(٣)</sup> قَدْ

اسْتَقَرَّ بِالْإِحْرَازِ فَيَنْتَقِلُ إِلَى الْوَرَثَةِ.

٥

التحريض بالقتل

(وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُنْفَلَ الْإِمَامُ فِي حَالِ الْقِتَالِ وَيُحَرِّضَ بِالنَّفْلِ عَلَى الْقِتَالِ) <sup>(٤)</sup>

فَيَقُولُ: ((مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ)) <sup>(٥)</sup> هَكَذَا قَالَ عليه السلام يَوْمَ بَدْرٍ.

(أَوْ يَقُولَ لِسَرِيَّةٍ: "جَعَلْتُ" <sup>(٦)</sup> لَكُمْ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ) لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَةً لِقُلُوبِ

الْمُسْلِمِينَ وَتَشْجِيعًا لِفُرْسَانِهِمْ فَكَانَ مَصْلَحَةً.

(وَلَا يُنْفَلُ بَعْدَ إِحْرَازِ الْغَنِيمَةِ إِلَّا مَنْ الْخُمْسِ) لِتَعْلُقِ حَقِّ الْغَانِمِينَ بِالْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا

الْخُمْسُ فَأَمْرُ الْإِمَامِ فِيهِ نَافِذٌ.

١٠

(١) في (ص): "لعدم ظهور الملك لواحد فيها".

(٢) لم أقف عليه، ولم يذكره صاحب موسوعة فقه علي بن أبي طالب عليه السلام، فالله أعلم.

(٣) كتب مقابلها بالهامش: "حقه" وفوقها نون وكأنه يشير إلى فرق نسخة، وفي (ص): "لأن حقه".

(٤) في (ص): "على القتل".

(٥) متفق عليه، صحيح البخاري مع الفتح، كتاب المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ...﴾ (٣٥/٨)

رقم (٤٣٢١)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد، باب استحقاق القاتل سلب القاتل (٥٦/١٢-٥٩)،

والسلب هو: ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من قرنه مما يكون عليه - ومعه - من سلاح وثياب ودابة

وغيرها، النهاية (٣٨٧/٢) وسيفسرها المصنف بنحو هذا.

(٦) في (ص): "قد جعلت".

حكم السلب

(وَإِذَا لَمْ يَجْعَلِ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْغَنِيمَةِ، وَالْقَاتِلُ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَاءٌ) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ <sup>(١)</sup> الآية، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: <sup>(٢)</sup> إِذَا قَتَلَ مُشْرِكًا مُقْبِلًا فَلَهُ سَلْبُهُ؛ قَالَ لَهُ الْإِمَامُ ذَلِكَ أَوْ لَا، لِقَوْلِهِ العليه السلام: (( مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ )) <sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ [م ٢٠٧/ب] شَرْطًا أَوْ شَرْعًا <sup>(٤)</sup> وَهُوَ يَمْلِكُ الْأَمْرَيْنِ، وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يَبْقَى حُجَّةٌ.

تعريف السلب

(وَالسَّلْبُ مَا عَلَى الْمَقْتُولِ مِنْ ثِيَابِهِ وَسِلَاحِهِ وَمَرْكَبِهِ) لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَا يُسَلَبُ <sup>(٥)</sup> مِنْهُ عُرْفًا، فَأَمَّا الْعَبْدُ وَالْجَنِيَّةُ <sup>(٦)</sup> فَلَيْسَ بِسَلْبٍ.

حكم العلف

والأكل من

الغنيمة

(وَإِذَا خَرَجَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَجْزَ أَنْ يَعْلفُوا مِنَ الْغَنِيمَةِ وَلَا يَأْكُلُوا مِنْهَا، وَمَنْ فَضَلَ مَعَهُ عَلْفٌ أَوْ طَعَامٌ رَدَّهُ إِلَى الْغَنِيمَةِ) لِزَوَالِ الضَّرُورَةِ وَتَقَرُّرِ الْأَمْلَاقِ. (وَيَقْسِمُ الْإِمَامُ الْغَنِيمَةَ فَيُخْرِجُ خُمُسَهَا، وَيَقْسِمُ الْأَرْبَعَةَ الْأَخْمَاسَ بَيْنَ الْغَانِمِينَ لِلْفَارِسِ سَهْمَانٍ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ) وَاحِدٌ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: (( أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَسَمَ

تقسيم الغنائم

(١) سورة الأنفال، آية (٤١)، وقد ألحقت الكلمات الثلاث: "فإن لله خمس" بالهامش وبجوارها (صح)، وكان الناسخ في الصلب قد كتبها بعد كلمة "الآية" ثم ضرب عليها.

(٢) الأم (٤٢/٤).

(٣) تقدم قريبا.

(٤) كتب فوق كلمة "شرعا" بخط دقيق مقلوب: "أي للنبي صلى الله عليه وسلم".

(٥) في (ص): "لما سلب".

(٦) الجنيبة هي: الدابة تقاد انظر المعجم الوسيط (١٣٩)، في (ص): "والجنيبة".

لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» <sup>(١)</sup> وَرَوَى مَكْحُولٌ <sup>(٢)</sup>: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ» <sup>(٣)</sup>، وَرَوَتْ كَرِيمَةُ بِنْتُ الْمُقَدَّادِ <sup>(٤)</sup> عَنْ أَبِيهَا الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ <sup>(٥)</sup>: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لَهُ يَوْمَ بَدْرٍ سَهْمًا وَلِفَرَسِهِ سَهْمًا» <sup>(٦)</sup>.

(١) قال ابن حجر في الدراية (١٢٣/٢): "المشهور عن ابن عمر في الكتب المشهورة ما تقدم - أي للفارس ثلاثة أسهم وهو ما سيأتي قريباً -"، وذكر أن الذي رواه عنه ابن أبي شيبة ولم أجده في مظانه فيه، ثم بين أوجه ضعفه.

(٢) هو مكحول الشامي أبو عبد الله، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور، مات سنة بضع عشرة ومائة، انظر التقریب (٦٩٢٣).

(٣) لم أقف على هذا اللفظ، ولعله يريد ما روي عن مكحول: «(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الْفَرَسَ الْعَرَبِيَّ سَهْمَيْنِ وَأَعْطَى الْمُهْجِينَ سَهْمًا)» أخرجه البيهقي في الكبرى (٣٢٨/٦)، وصحح وقفه عليه وضعف المرفوع منه، وانظر الكلام عليه في الإرواء (٦٥/٥).

(٤) كريمة بنت المقداد بن الأسود الكندية، أمها ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، ثقة، قريب التهذيب (ص ٧٥٢) (٨٦٧٢).

(٥) المقداد بن عمرو البهراني ثم الكندي، ثم الزهري، حالف أبوه كندة، وتبناه هو الأسود، صحابي مشهور، من السابقين، لم يثبت أنه كان ببدر فارس غيره، مات سنة (٣٣هـ)، قريب التهذيب (ص ٥٤٥) رقم (٦٨٦٩).

(٦) أخرجه الطبراني في معجمه، وقال الهيثمي في الزوائد (٣٤٢/٥): "فيه الواقدي وهو ضعيف".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ السير

(وَقَالَا) <sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٢)</sup> (لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ) <sup>(٣)</sup> لما رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٌ، سَهْمٌ [ص ١٤٧/ب] <sup>(٤)</sup> لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرْسِهِ)) <sup>(٥)</sup>، وَنَحْنُ قَدْ رَوَيْنَا عَنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ فَسَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ وَبَقِيَتْ أَخْبَارُنَا سَالِمَةً عَنِ الْمُعَارِضِ <sup>(٦)</sup>.  
(وَلَا يُسْهِمُ إِلَّا لِفَرْسٍ وَاحِدٍ) [ص ١٥٢/ب] لما رُوِيَ: ((أَنَّ الزُّبَيْرَ <sup>(٧)</sup> حَضَرَ خَيْبَرَ بِأَفْرَاسٍ لَهُ فَلَمْ يُسْهِمْ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا لِفَرْسٍ وَاحِدٍ)) <sup>(٨)</sup>، وَكَذَا أَوْسُ بْنُ خَالِدٍ <sup>(٩)</sup> قَادَ

لا يسهم إلا  
لفرس واحد

(١) بداية المبتدي (١١٧/١)، البحر الرائق (٩٥/٥).

(٢) الأم (١٤٤/٤).

(٣) في الشرح المطبوع (ص ٢٠٣): "للفارس ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفرسه" فهذا فيه سقط حيث لم يرد حديث ابن عمر وتداخل متنه مع قول الصاحبين والشافعي، والذي يؤكد هذا السقط العبارة التالية مباشرة وهي: "ونحن قد روينا عنه خلاف ذلك سقط الاحتجاج به" وهو يشير إلى سقط الحديث المذكور، وجاء في المتن الثلاثة: "قالا: للفارس ثلاثة أسهم" ففي الطبعة الخامسة (ص ١٧٦) وفي المتن بالطبعة التركية (ص ١٣٤) وفي المتن مع شرح اللباب (١٣١/٤).

(٤) أعاد كلمة: "معهم" في أول الوجه (ب) من (ص).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (١١/٨) رقم (٤٤٤٨) بلفظ: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... أَسْهُمٌ لِلرَّجُلِ وَلِفَرْسِهِ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٌ: سَهْمًا لَهُ، وَسَهْمَيْنِ لِفَرْسِهِ))، وأصله في الصحيحين انظر الإرواء (٦٠/٥).

(٦) في (ص): "المعارضة".

(٧) في (ص): "عن الزبير". وهو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، أبو عبد الله القرشي الأسدي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، قتل سنة (٣٦هـ) بعد منصرفه من وقعة الجمل، انظر التقريب (٢٠١٤).

(٨) أخرجه البيهقي في الكبرى (٣٢٨/٦-٣٢٩)، وقال الألباني في الإرواء (٦٧/٥): "وهو ضعيف أيضا ومنقطع"، وانظر أيضا نصب الراية (٤١٨/٣-٤١٩).

فَرَسَيْنِ فَلَمْ يُسْهِمَ<sup>(١)</sup> لَهُ النَّبِيُّ إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup>، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: <sup>(٣)</sup> أَنَّهُ يُسْهِمُ لِفَرَسَيْنِ وَلَا يُسْهِمُ لِثَلَاثَةٍ، لَأَنَّهُ قَدْ يُحْتَاجُ إِلَى فَرَسَيْنِ فِي الْقِتَالِ، إِلَّا أَنَّ الْإِسْهَامَ لِلْخَيْلِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لَأَنَّهُ آلَةٌ كَالسَّيْفِ وَغَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>، فَيَقْدَرُ<sup>(٥)</sup> مَا تَقَنَّا فِيهِ أُثْبِتْنَاهُ.  
(وَالْبَرَاذِينُ<sup>(٦)</sup> وَالْعَتَاقُ<sup>(٧)</sup> سَوَاءٌ) لَأَنَّ الْأَسْمَ يَنْطَلِقُ عَلَى الْكُلِّ، وَكَذَا الرُّعْبُ يَحْصُلُ

البراذين  
والعتاق سواء

٥

(٩) هو أوس بن خالد بن الجعد بن عوف بن مبدول الأنصاري، وهو أبو البراء صاحب قصة الفرسين، ولم اجد له ترجمة مفردة، انظر الإصابة (٢٧٧/١).

(١) كلمة: "فلم" مطموسة في الأصل وأثبتها من بقية النسخ، وكذلك كلمة: "النبي" الآتية بعدها، والحديث قال عنه ابن حجر في الدراية (١٢٤/٢): "لم أجده"، وقال الزيلعي في نصب الراية (٤١٩/٣): "غريب، بل جاء عنه عكسه" وانظر في ذلك أيضا الإصابة (٢٧٧/١)، وهو عن البراء بن أوس بن خالد وليس عن أوس، وفيها أنه لما قاد فرسين ضرب له النبي ﷺ بخمسة أسهم فالله أعلم.

(٢) ألحقت هذه الكلمة بالهامش وبجوارها (صح).

(٣) الهداية (١٤٦/٢)، البحر الرائق (٩٥/٥)، حاشية ابن عابدين (١٤٦/٤).

(٤) قوله: "غيره" سقط من (ص).

(٥) في (ص): "فيقدر".

(٦) البراذين: - من الخيل - ما كان من غير نتاج العرب، لسان العرب (٥١/١٣).

(٧) العتاق: جمع عاتق وهو الفرس السابق، وفرس عاتق إذا سبق الخيل، لسان العرب (٢٣٥/١٠)، المصباح المنير (ص ٣٩٢).

به.

لا سهم لراحلة

ولا بغل

(وَلَا يُسَهُمُ<sup>(١)</sup> لِرَاحِلَةٍ وَلَا بَغْلٍ) لِعَدَمِ النَّصِّ فِيهِ فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ.

(وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَارِسًا ثُمَّ نَفَقَ فَرَسُهُ اسْتَحَقَّ سَهْمُ فَارِسٍ، وَإِنْ دَخَلَ رَاجِلًا

من دخل دار

الحرب فارسا

ثم نفق فرسه

فَاشْتَرَى فَرَسًا اسْتَحَقَّ سَهْمُ رَاجِلٍ) لِقَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه [م ٢٠٨/أ] : « مَنْ جَاوَزَ الدَّرْبَ

فَارِسًا ثُمَّ نَفَقَ فَرَسُهُ فَلَهُ سَهْمُ الْفَارِسِ »<sup>(٢)</sup>، وَلَأَنَّ أَوَّلَ<sup>(٣)</sup> الْجِهَادِ بِإِرْهَابِ الْعَدُوِّ، وَهُوَ<sup>(٤)</sup>

يَحْصُلُ بِمُجَاوَزَةِ الدَّرْبِ فَأُقِيمَ مَقَامَ حَقِيقَةِ الْقِتَالِ لِكَوْنِ الْحَقِيقَةِ عَسِيرَةَ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا<sup>(٥)</sup>،

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٦)</sup> الْمُعْتَبَرُ حَالُ تَقْضِي الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِحْقَاقَ يَتَعَلَّقُ بِالْقِتَالِ، قِيلَ لَهُ:

الْقِتَالُ يُرَادُ لِإِعْزَازِ الدِّينِ وَإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ وَذَلِكَ حَاصِلُ الْمُجَاوَزَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَطُؤُونَ

مَوْطَأًا﴾ الْآيَةُ<sup>(٧)</sup>.

من لا يسهم له

(وَلَا يُسَهُمُ لِمَمْلُوكٍ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا ذِمِّيٍّ وَلَا صَبِيٍّ لَكِنْ يُرْضَخُ<sup>(٨)</sup> لَهُمْ عَلَى حَسَبِ مَا

يَرَى الْإِمَامُ) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ كَانَ النَّبِيُّ صلی الله علیه و آله : « لَا يُسَهُمُ لِلْعِيْدِ وَالنِّسَاءِ

(١) في (ص): "ولا سهم".

(٢) لم أفق عليه ولم يذكره في موسوعة فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) قوله: "أول" سقط من (ص).

(٤) كلمة: "وهو" ملحقة بالهامش وبجوارها (صح)، وهي ليست في (ص).

(٥) في (ص): "لكون الوقوف عليها متعذر" كذا بدون ألف.

(٦) كما سبق في المدد (ص ٢٩٩)، الأم (٣٣٥/٧).

(٧) زاد في (ص): "يغيظ الكفار"، والآية من سورة التوبة رقم (١٢٠).

(٨) يرضح: أي يعطيهم من الغنيمة كما في شرح اللباب (١٣٢/٤).

وَالصَّبِيَّانَ»<sup>(١)</sup>.

تقسيم الخمس  
أثلاثاً

(وَأَمَّا الْخُمُسُ فَيُقَسَّمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْهُمٍ: سَهْمٌ لِلْيَتَامَى وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(٢)</sup> الْآيَةُ.

(يَدْخُلُ فَقَرَاءَ ذَوِي الْقُرْبَى فِيهِمْ وَيُقَدَّمُونَ وَلَا يُدْفَعُ إِلَى أَغْنِيَائِهِمْ شَيْءٌ) لِأَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ قَسَمُوا الْخُمُسَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْهُمٍ وَلَمْ يَدْفَعُوا إِلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْئاً<sup>(٣)</sup> خِلَافُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ يُصْرَفُ إِلَيْهِمْ خُمُسُ الْخُمُسِ دُونَ بَنِي أُمَيَّةَ وَبَنِي نَوْفَلٍ، وَلَوْ كَانَ لَهُمْ حَقٌّ<sup>(٥)</sup> لَمَا قَطَعُوهُ<sup>(٦)</sup> وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَى﴾<sup>(٧)</sup> إِذْ لَيْسَ فِيهِ ذَوُّ<sup>(٨)</sup> قُرْبَى النَّبِيِّ أَوْ قُرْبَى الْمُسْلِمِينَ<sup>(٩)</sup> بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ قُرْبَى الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ خِطَابٌ

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرجه مسلم في صحيحه (١٩١/١٢) كتاب الجهاد والسير، باب النساء الغازيات...، بلفظ آخر في قصة نجدة بن عامر مع ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) سورة الأنفال، آية (٤١).

(٣) رواه محمد بن الحسن في السير الكبير، وانظر مناقشة هذا القول في الفيء والغنيمة ومصارفهما (٧٦).

(٤) الأم (٤/١٤٨-١٥١)، روضة الطالبين (٦/٣٥٨).

(٥) في (ص): "حقاً".

(٦) في (ص): "لما فعلوه".

(٧) سورة الأنفال، آية (٤١).

(٨) في (ص): "ذوي".

(٩) في (ص): "وذوي قربي المسلمين".

لَهُمْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ <sup>(١)</sup> الآية، وَلَآنَ كُلَّ مَوْضِعٍ ذُكِرَ ذَوُو <sup>(٢)</sup> الْقُرْبَى فِي الْقُرْآنِ الْمُرَادُ <sup>(٣)</sup> ذَوُو قُرْبَى الْمُسْلِمِينَ <sup>(٤)</sup>، وَلَآنَهُ لَوْ كَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ بِالْقَرَابَةِ لَمَا اخْتَصَّ بِهِ الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ.

(فَأَمَّا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْخُمْسِ فَإِنَّمَا هُوَ لِإِفْتِاحِ <sup>(٥)</sup> الْكَلَامِ تَبَرُّكًا بِاسْمِهِ) كَذَا

سقوط سهم النبي

رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ <sup>(٦)</sup>.

بموته

(وَسَهْمُ النَّبِيِّ ﷺ سَقَطَ بِمَوْتِهِ كَمَا سَقَطَ الصَّفِيُّ) <sup>(٧)</sup> لَمَّا مَرَّ أَنَّ الْخُلَفَاءَ قَسَمُوا

الْخُمْسَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ، وَلَآنَ الْإِسْتِحْقَاقَ يَنْطَلُ بِالْمَوْتِ [أ/١٥٣] كَمَا بَطُلَ فِي الصَّفِيِّ

(١) سورة البقرة، آية (١٩٣).

(٢) في (ص): "ذوي".

(٣) في (ص): "فالمراد".

(٤) لم أقف على من وافق الشارح - رحمه الله - على قوله هذا، وعامة المراجع التي وقفت عليها في تفسير آية الأنفال لم يرد فيها إلا تفصيلات من جملتها ما سيأتي في كلام القدوري، انظر أحكام القرآن للخصاص (٣٤٣/٤ - ٣٥٠)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠/٨)، وتفسير ابن كثير (٦٣/٤ - ٦٤).

(٥) في (ص): "فإنما هؤلاء افتتاح".

(٦) كذا في (ص)، وفي الأصل: "الحسن بن محمد"، والصواب أنه الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، وأبوه ابن الحنفية، ثقة فقيه، يقال: إنه أول من تكلم في الإرجاء، مات سنة (١٠٠هـ) أو قبلها بسنة، انظر التقریب (١٢٩٤)، والأثر أخرجه الحاكم في المستدرک (١٢٨/٢)، وسنده رجاله ثقات.

(٧) الصفي: هو شيء كان يصطفيه النبي ﷺ لنفسه أي يختاره من الغنيمة مثل درع وسيف وجارية، كما في شرح اللباب (١٢٣/٤).



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السيرة

بِالإِجْمَاعِ، وَلَوْ كَانَ يَنْتَقِلُ إِلَى الْإِمَامِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ <sup>(١)</sup> لِأَخَذِهِ الْأَئِمَّةَ [م ٢٠٨/ب] بَعْدَهُ، وَلَوْ أَخَذُوهُ لُنْقِلَ <sup>(٢)</sup> نَقْلَ اسْتِفَاضَةٍ <sup>(٣)</sup>.

سهم ذوي  
القربى

(وَسَهْمُ ذَوِي الْقُرْبَى كَانُوا يَسْتَحِقُّونَهُ فِي زَمَنِ <sup>(٤)</sup> النَّبِيِّ ﷺ بِالنُّصْرَةِ، وَبَعْدَهُ بِالْفَقْرِ) لِأَنَّهُ ﷺ أَعْطَى بَنِي الْمُطَّلِبِ وَحَرَّمَ بَنِي أُمَيَّةَ <sup>(٥)</sup> وَهُمْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ لِأَنَّ أُمَيَّةَ أَخُو هَاشِمٍ لِأَيِّهِ وَأُمُّهُ وَالْمُطَّلِبُ أَخُوهُ لِأَيِّهِ، وَأَنْقَطَعَتْ حُجَّةُ الشَّافِعِيِّ بِتَعْلِيلِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمَّا كَلَّمَهُ فِي ذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رضي الله عنه وَجَبْرِ بْنُ مُطْعِمٍ <sup>(٦)</sup> قَالَ: «إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مَعِيَ هَكَذَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ» <sup>(٧)</sup> «(٨) وَشَبَّكَ يَمِينَ أَصَابِعِهِ» <sup>(٩)</sup>، وَلَأنَّهُ بَدَّلَ الصَّدَقَةَ؛ بِالْحَدِيثِ، فَيَكُونُ لِمَنْ كَانَتْ لَهُ الصَّدَقَةُ وَهُوَ الْفَقِيرُ.

(١) الأم (٦/٦٠).

(٢) في (ص): "لنقلوه".

(٣) "استفاضة" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٤) في (ص): "على زمن".

(٥) يشير إلى الحديث التالي - في شأن بني عبد المطلب - : "إنهم لم يزالوا معي...".

(٦) هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي، صحابي عارف بالأنساب، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين، انظر التقريب (٩١١).

(٧) في (م): "في جاهلية ولا إسلام".

(٨) أخرجه أبو داود في السنن (٣/٣٨٢) رقم (٢٩٧٨)، كتاب الخراج باب في بيان مواضع قسم الخمس، وأصله في البخاري (٤٨٤/٧).

(٩) مكتوب فوق كلمة: "أصابعه" بالخط الصغير ما يأتي: "أي ولأن الخمس بدل الصدقة".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السيرة

المغير على دار

الحرب بغير

إذن الإمام

(وَإِذَا دَخَلَ الْوَاحِدُ<sup>(١)</sup> أَوِ الْإِثْنَانِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ مُغِيرِينَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَأَخَذُوا شَيْئًا لَمْ يُخَمَّسْ) لَأَنَّهُ مَالٌ مُبَاحٌ أُخِذَ<sup>(٢)</sup> عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْمُقَاتَلَةِ فَصَارَ كَالصَّيْدِ وَالْحَطَبِ، وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٣)</sup> أَوْجَبَ الْخُمْسَ لِتَسْمِيَّتِهِ غَنِيمَةً، إِلَّا أَنَّ اسْمَ الْغَنِيمَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ<sup>(٤)</sup> يَتَنَاوَلُ الْمَأْخُوذَ بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

إذا دخل جماعة

لهم منعة بغير

إذن الإمام

(وَإِنْ دَخَلَ جَمَاعَةٌ لَهَا مَنَعَةٌ فَأَخَذُوا شَيْئًا خُمُسَ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ) لَأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهُ عَلَى وَجْهِ الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ.

عدم جواز اعتداء

التاجر المسلم في

دار الحرب

(وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ<sup>(٥)</sup> دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرًا فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلَا مِنْ دِمَائِهِمْ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(٦)</sup> وَقَوْلِهِ ~~الطَّيِّبَاتِ~~: (( الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ ))<sup>(٧)</sup>.

(فَإِنْ غَدَرَ بِهِمْ وَأَخَذَ شَيْئًا وَخَرَجَ بِهِ مَلَكُهُ مِلْكًا مَحْظُورًا، وَيُؤْمَرُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ) لَأَنَّهُ مَلَكُهُ بِسَبَبِ الْغَدْرِ وَهُوَ حَرَامٌ.

(١) في (ص): "وإذا دخل الفقير الواحد" على أن قوله "الفقير" من الشرح وليس من المتن، والظاهر أنه خطأ.

(٢) في (ص): "أخذه".

(٣) روضة الطالبين (٢٦٠/١٠).

(٤) قوله: "عند العرب" سقط من (ص).

(٥) ألحقت كلمة: "المسلم" بالهامش وجوارها (صح).

(٦) سورة المائدة، آية (١).

(٧) أخرجه أبو داود (٢٠-١٩/٤) رقم (٣٥٩٤)، وهو مروي عن عدة من الصحابة انظر طريقه في الإرواء (١٤٢/٥).

## خلاصة الدلائل فهي تنهيج المسائل السير

مدة إقامة

الحربي

المستأمن في

دار الإسلام

(وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبِيُّ<sup>(١)</sup> إِلَيْنَا مُسْتَأْمِنًا لَمْ يُمْكِنَ أَنْ يُقِيمَ فِي دَارِنَا سَنَةً، وَيَقُولَ لَهُ  
الإِمَامُ: "إِنْ أَقَمْتَ تَمَامَ السَّنَةِ وَضَعْتَ عَلَيْكَ الْجَزِيَّةَ"، فَإِنْ أَقَامَ أَخَذْتَ مِنْهُ الْجَزِيَّةَ  
وَالْأَصْلُ أَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا يُمْكِنُ مِنَ الْإِقَامَةِ فِي دَارِنَا، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عَيْنًا وَرِئِيَّةً<sup>(٢)</sup> لِلْكَفَّارِ إِلَّا  
الْيَسِيرَ لِدَفْعِ الْحَوَائِجِ [ص ١٤٨/ب] فَقَدَّرَ ذَلِكَ بِسَنَةٍ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَنْقُضِي حَوَائِجُهُ بِدُونِ  
ذَلِكَ، بَأَنْ بَاعَ الْمَتَاعَ نَسِيئَةً أَوْ آدَانَ مُسْلِمًا دَيْنًا.

٥

(وَصَارَ ذِمِّيًّا [٢٠٩/أ] وَلَمْ يُتْرَكْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ) لِأَنَّ الْجَزِيَّةَ بَدَلُ  
الْإِسْلَامِ فَلَا يُمْكِنُ مِنْ نَقْضِهَا.

إذا عاد الذمي إلى

دار الحرب

(فَإِنْ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَتَرَكَ وَدِيعَةً عِنْدَ مُسْلِمٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ ذِمِّيٍّ أَوْ دِينَا فِي ذِمَّتِهِمْ فَقَدْ  
صَارَ ذِمَّةً مُبَاحًا بِالْعَوْدِ) لِأَنَّهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا.

١٠

(وَمَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَالِهِ عَلَى خَطَرٍ)<sup>(٤)</sup> لِأَنَّ يَدَ الْمُسْلِمِ وَالذِّمِّيِّ بَاقِيَةٌ لَمْ تَبْطُلْ.  
(فَإِنْ أُسِرَ أَوْ قُتِلَ سَقَطَتْ ذُيُونُهُ وَصَارَتْ الْوَدِيعَةُ فَيْئًا) لِأَنَّهُ بِالْأَسْرِ لَمْ يَنْقُ أَهْلًا لِلْمَلِكِ  
فَصَارَ كَأَنَّهُ أُسِرَ وَالْوَدِيعَةُ فِي يَدِهِ، وَقَدْ بَطُلَتْ مُطَابَلَتُهُ بِالذُّيُونِ فَسَقَطَتْ، وَقَوْلُهُ "أَوْ قُتِلَ"  
يَعْنِي: بَعْدَ الظُّهُورِ عَلَى الدَّارِ، أَمَّا الْقَتْلُ بِدُونِ الظُّهُورِ كَالْمَوْتِ فَيَصِيرُ مَالُهُ لَوَرَثَتِهِ، وَعِنْدَ

(١) في (ص): "وإذا خرج".

(٢) العين: الجاسوس، والرئية: الرئي ما رأته العين من هيئة حسنة، كما معجم مقاييس اللغة (٤٧٣-٤٧/٢)

(ر أ ي)، وفيه معنى الاستطلاع.

(٣) في (ص): "في يد مسلم".

(٤) في (ص): "على حضره" وهو خطأ.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السيرة

الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> الْوَدِيعَةُ لَوَرَّتِيهِ، وَفِي الدِّينِ لَهُ قَوْلَانِ لِأَنَّهُ مَا لَهُ أَمَانٌ فَلَا يَبْطُلُ بِبُطْلَانِ الْأَمَانِ  
كَمَا لَوْ لَحِقَ [١٥٣/ب] وَلَمْ يُغْلَبْ عَلَيْهِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ بِالْغَلْبَةِ تَبْطُلُ الْحُقُوقُ وَلَا تَبْطُلُ<sup>(٢)</sup>  
بِمُجَرَّدِ الْحُقُوقِ<sup>(٣)</sup>.

(وَمَا أَوْجَفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ بِغَيْرِ قِتَالٍ يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ  
الْمُسْلِمِينَ كَمَا يُصْرَفُ<sup>(٤)</sup> الْخَرَاجُ) لِأَنَّهُ حَصَلَ بِقُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ فَكَانَ  
كَالْجَزِيَّةِ.

(وَأَرْضُ الْعَرَبِ كُلُّهَا أَرْضُ عَشْرِ وَهِيَ مَا بَيْنَ الْعُدَيْبِ إِلَى أَقْصَى حَجَرِ الْيَمَنِ  
بِمَهْرَةٍ<sup>(٦)</sup> إِلَى حَدِّ الشَّامِ) لِأَنَّ الْخَرَاجَ ابْتِدَاءً لَا يَجِبُ إِلَّا بِعَقْدِ الذِّمَّةِ، وَعَقْدُ الذِّمَّةِ مِنْ  
مُشْرِكِي الْعَرَبِ لَا يَصِحُّ كَمَا فِي الْجَزِيَّةِ.

(وَالسَّوَادُ<sup>(٧)</sup> أَرْضُ خَرَاجٍ وَهُوَ: مَا بَيْنَ الْعُدَيْبِ<sup>(٨)</sup> وَعَقْبَةِ حُلَوَانَ<sup>(٩)</sup> وَمِنْ

(١) الأم (٢٧٨/٤)، المهذب (٢٦٤/٢).

(٢) كلمة: "تبطل" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٣) في (ص): "بمجرد الحقوق" وهو خطأ.

(٤) كلمتا: "كما يصرف" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٥) كلمة: "المسلمين" مكتوبة: "المسلمون" وحقها الجر لأنها مضاف إليه فهو خطأ نحوي.

(٦) في (ص): "ومهرة"، و"حجر": بالضم قرية باليمن من مخاليف "بدر"، و"حجر" بفتح الحاء قرية في اليمن

يطلق على مواضع كثيرة، و"مهرة" بالفتح ثم السكون هكذا يرويه عامة الناس والصحيح مَهْرَةٌ

بالتحريك، البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي (ص ٨٩)، و(ص ٢٧٧).

(٧) يعني سواد العراق سمي بذلك لخنصرة أشجاره وزرعه، وسواد العراق: أراضيه، كما في الجوهرة النيرة

(٢/٣٧٢)، وحدد بمثل ما ذكره الشارح، ونبه على أن حده - عرضا - عقبة حلوان.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ السير

الْعَلْتِ<sup>(١)</sup> إِلَى عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه لما فَتَحَهَا بَعَثَ إِلَيْهَا حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ<sup>(٣)</sup> وَعُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ<sup>(٤)</sup> فَمَسَحَاهَا وَوَضَعَا عَلَيْهَا الْخَرَاجَ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ<sup>(٥)</sup>، وَكَذَلِكَ أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى وَضْعِ الْخَرَاجِ عَلَى الشَّامِ.

(وَأَرْضُ السَّوَادِ مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا يَجُوزُ بَيْعُهُمْ لَهَا وَتَصَرُّفُهُمْ فِيهَا) لما ذَكَرْنَا أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه تَرَكَهَا فِي أَيْدِيهِمْ وَوَضَعَ عَلَيْهَا [م ٢٠٩/ب] وَعَلَى رُؤُوسِهِمْ<sup>(٦)</sup> الْخَرَاجَ<sup>(٧)</sup>، وَلَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُ بَيْعًا أَوْ إِجَارَةً لِجَهَالَةِ الثَّمَنِ وَالْأَجَرَةِ وَمُدَّةِ الْإِجَارَةِ.

=

(٨) العذيب: تصغير العذب، وهو الماء الطيب، وهو ماء بين القادسية والمغيثة، معجم البلدان (٩٢/٤).

(٩) حلوان - في عدة مواضع - حلوان العراق، وهي في آخر حدود السواد مما يلي الجبال من بغداد، وقد جاء ذكر عقبة حلوان مع هذا الموضع، معجم البلدان (٢٩٠-٢٩٢/٢).

(١) الْعَلْتِ: قرية على دجلة بين عُكْبَرَا وسامراء، شرقي دجلة، معجم البلدان (١٤٥/٤) والجوهرة النيرة (٣٧٢/٢).

(٢) عبادان: تحت البصرة، قرب البحر المالح، معجم البلدان (٧٤/٤).

(٣) هو حذيفة بن اليمان، واسم اليمان: حُسَيْلٌ، ويقال حِسْلٌ، العبسي حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، مات في أول خلافة علي سنة (٣٦هـ)، انظر التقريب (١١٦٥).

(٤) هو عثمان بن حنيف بن واهب الأنصاري الأوسي، أبو عمرو المدني، صحابي شهير، استعمله عمر على مساحة أرض الكوفة، وعلي على البصرة قبل الجمل، ومات في خلافة معاوية انظر التقريب (٤٤٩٤).

(٥) في (ص) (٢٩٦-٢٩٧) ذكر أنه وضع الخراج على أهل العراق.

(٦) في (ص): "وهي على رؤوسهم".

(٧) سبق تخريجه (ص ٢٩٧).

ما يكون  
أرض عشر

(وَكُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا أَوْ فُتِحَتْ عَنْوَةً وَقُسِمَتْ بَيْنَ الْغَانِمِينَ فَهِيَ أَرْضُ عَشْرِ) لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُتَدَأُّ بِالْخَرَاجِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَزِيَّةِ.  
(وَكُلُّ أَرْضٍ فُتِحَتْ عَنْوَةً وَأَقِرَّ أَهْلُهَا عَلَيْهَا فَهِيَ أَرْضُ خَرَاجٍ) لِأَنَّهُ حَقٌّ يُتَدَأُّ بِهِ الْكَافِرُ فَكَانَ فَيْئًا.

ما يكون  
أرض خراج  
من أحيا  
أرضا مواتا

(وَمَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا فَهِيَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ مُعْتَبَرَةٌ بِحَيِّزِهَا، فَإِنْ كَانَتْ (١)  
[ص ١٤٩/أ] مِنْ حَيِّزِ أَرْضِ الْخَرَاجِ (٢) فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَيِّزِ أَرْضِ الْعَشْرِ فَهِيَ عَشْرِيَّةٌ لِأَنَّ حَيِّزَ الْأَرْضِ فِي حُكْمِهَا وَتَبَعٌ لَهَا، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ إِحْيَاءُ مَا فِي حَيِّزِ (٣) الْقَرْيَةِ.

البصرة عشرية

(وَالْبَصْرَةُ عِنْدَهُ عَشْرِيَّةٌ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ (٤) رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ تَكُونَ خَرَاجِيَّةً لِكَوْنِهَا فِي حَيِّزِ أَرْضِ الْخَرَاجِ إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ الْقِيَاسَ (٥) لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ.  
(وَقَالَ مُحَمَّدٌ: "إِنْ أَحْيَاهَا يَبِئْرٍ حَفَرَهَا (٦) أَوْ عَيْنٍ اسْتَخْرَجَهَا أَوْ مَاءٍ دَجَلَةٍ وَالْفَرَاتِ وَالْأَنْهَارِ الْعِظَامِ الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا أَحَدٌ فَهِيَ عَشْرِيَّةٌ) لِأَنَّ الْخَرَاجَ فِيَّءٌ وَالْمُسْلِمُ لَا يُتَدَأُّ بِهِ إِلَّا بِالْإِلْتِزَامِ.

(١) أعاد قوله: "فإن كانت" في الوجه الثاني (أ).

(٢) في (ص): "الخارج".

(٣) في (ص): "ما هو في حيز".

(٤) انظر نصب الراية (٤٤١/٣) فقد ذكر أنه مروي عن ابن عمر وغيره، وبين وجه الإجماع.

(٥) سبق هنا قلم الناسخ فكتب عدة كلمات بعد هذه الكلمة ثم ضرب عليها.

(٦) انفرد الشرح المطبوع (ص ٣٦٠) بزيادة في المتن وهي: "الإمام" ولم ترد هذه الزيادة في المتن الثلاثة.

(وَأِنْ أَحْيَاهَا بِمَاءِ الْأَنْهَارِ الَّتِي احْتَفَرَهَا الْأَعَاجِمُ مِثْلُ نَهْرٍ يَزْدَجَرْدُ<sup>(١)</sup> وَنَهْرِ الْمَلِكِ<sup>(٢)</sup> فَهِيَ خَرَجِيَّةٌ) لِأَنَّهُ صَارَ مُلْتَزِمًا لِلْخَرَاجِ إِذَا انْتَفَعَ بِالْمِيَاهِ الْخَرَجِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.  
 (وَالْخَرَاجُ<sup>(٤)</sup> الَّذِي وَضَعَهُ عُمَرُ رضي الله عنه عَلَى السَّوَادِ مِنْ كُلِّ جَرِيبٍ<sup>(٥)</sup> يَبْلُغُهُ الْمَاءُ قَفِيزٌ هَاشِمِيٌّ<sup>(٦)</sup> وَهُوَ الصَّاعُ وَالْدَّرْهَمُ، وَمِنْ الرُّطْبَةِ<sup>(٧)</sup> خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَمِنْ جَرِيبِ الْكَرْمِ الْمُتَّصِلِ وَالنَّخْلِ الْمُتَّصِلِ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ<sup>(٨)</sup> وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ فَكَانَ إِجْمَاعًا.  
 (وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَصْنَافِ يُوضَعُ عَلَيْهَا بِحَسَبِ الطَّاقَةِ) فَإِنَّ عُمَرَ رضي الله عنه لما بَعَثَ

(١) في تاريخ الطبري ٦٢٦/٧ ذكر لنهر الشاه جرد، وهو قرب مدينة (الأهواز) جنوب غرب إيران، فلعله هو.

(٢) نهر الملك: نهر يحمل من الفرات إلى دجلة، وأوله عند قرية الفلوجة، بلدان الخلافة الشرقية (ص ٩٣).

(٣) في (ص): "الخارجية".

(٤) الخراج هو: ما يحصل من غلة الأرض، ولذلك أطلق على الجزية، المصباح المنير ص (١٦٦).

(٥) الجريب: قطعة أرض طولها ستون ذراعا وعرضها كذلك كما في اللباب (٤/١٤٠).

(٦) هو الصاع، انظر بداية المبتدي (١/١٢٠)، الهداية (٢/١٥٧)، وفي شرح فتح القدير (٦/٣٦) الصاع: تسعة أرتال.

(٧) الرطبة: البرسيم ومثلها البقول، وهي بفتح الراء كما في اللباب (٤/١٤٠)، وفي المتن زيادة هكذا: "من جريب الرطبة" وكذلك جاءت الزيادة على أنها من المتن في الشرح المطبوع (ص ٣٠٦)، وفي الطبعة الخامسة (ص ١٧٨)، وفي المتن بالطبعة التركية (ص ١٣٥)، ولعل المصنف اختصر كلمة "الجريب" اكتفاء بدلالة ما حولها عليها.

(٨) سبق في قصة عثمان بن حنيف.

حُذِيفَةَ وَابْنَ حُنَيْفٍ فَوْضَعَا كَذَلِكَ قَالَ لَهُمَا عُمَرُ<sup>(١)</sup>: «لَعَلَّكُمَا حَمَلْتُمَا الْأَرْضَ  
[١٥٤/أ] مَا لَا تُطِيقُ؟، فَقَالَا: بَلْ<sup>(٢)</sup> لَوْ زِدْنَا لِأَطَاقَتِ<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>، فَدَلَّ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ قَدْرُ  
الطَّاقَةِ.

بماذا يسقط  
الخراج؟

(فَإِنْ لَمْ تُطِيقْ مَا وُضِعَ عَلَيْهَا نَقَصَهُمُ الْإِمَامُ) لِيَرْجِعَ<sup>(٥)</sup> إِلَى قَدْرِ<sup>(٦)</sup> الطَّاقَةِ [م. ٢١٠/أ].  
(وَإِذَا غَلَبَ عَلَى أَرْضِ الْخَرَاجِ الْمَاءُ أَوْ انْقَطَعَ عَنْهَا<sup>(٧)</sup> أَوْ اصْطَلَمَتْ<sup>(٨)</sup> الزَّرْعَ آفَةٌ  
فَلَا خَرَاجَ عَلَيْهِمْ)<sup>(٩)</sup> لِأَنَّهُ وَجِبَ يَزَاءِ النَّمَاءِ الْحَاصِلِ مِنَ الْأَرْضِ، وَلَمْ يَحْصُلْ.  
(بِخِلَافِ مَا لَوْ عَطَّلَهَا صَاحِبُهَا حَيْثُ يَجِبُ الْخَرَاجُ)<sup>(١٠)</sup> لِأَنَّ النَّمَاءَ حَاصِلٌ تَقْدِيرًا

(١) قوله: "عمر" سقط من (ص).

(٢) "بل" مطموسة في النسخة الأصلية وواضحة في بقية النسخ.

(٣) في (ص): "لو زدنا لها لطاقات".

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٩/١٢) رقم (١٢٧٦٤) وسبق بمعناه في (ص ٢٩٦-٢٩٧).

(٥) فوق هذه الكلمة إشارة وكتب مقابلها بالهامش فرق نسخة: "حتى ترجع"، ولعل فوقها رمز بحرف  
(خ).

(٦) كلمة: "قدر" مطموسة في الأصل وأثبتها من الشرح المطبوع.

(٧) قوله: "إذا غلب على أرض الخراج ما أو انقطع عنها" سقط من (ص).

(٨) اصطلمت: أي استوصلت كما في اللباب (١٤٢/٤).

(٩) في (ص): "عليها".

(١٠) لفظ المتن في المتن الأربعة: "وإن عطّلها صاحبها فعليه الخراج" فلعله تصرف من الشارح دعاه إليه  
سبك الكلام.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السير

بِالتَّمَكُّنِ <sup>(١)</sup> مِنَ الزَّرَاعَةِ وَإِنَّمَا التَّفْرِيطُ جَاءَ مِنْ قِبَلِهِ فَلَا يُعَذَرُ.  
 وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْخَرَاجِ أَخَذَ مِنْهُ الْخَرَاجُ عَلَى حَالِهِ لِأَنَّ دِهْقَانَةَ نَهْرِ الْمَلِكِ <sup>(٢)</sup>  
 لَمَّا أَسْلَمَتْ كُتِبَ فِيهَا إِلَى عُمَرُ رضي الله عنه فَكُتِبَ إِلَيْهِمْ: «أَنْ تُقَرَّ <sup>(٣)</sup> عَلَى أَرْضِهَا تُؤَدِّي <sup>(٤)</sup>  
 الْخَرَاجَ عَنْهَا» <sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ.  
 (وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُسْلِمُ أَرْضَ الْخَرَاجِ مِنَ الذَّمِّيِّ) اعْتِبَارًا بِسَائِرِ أَمْلَاكِهِ.  
 (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخَرَاجُ) لِإِتْرَامِهِ ذَلِكَ دَلَالَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يُلْزَمَ الْمُسْلِمُ - بِالْإِتْرَامِ - مَا لَا  
 يُلْزَمُهُ ابْتِدَاءً، كَمَا لَوْ كَفَلَ بِالْجَزْيَةِ عَنْ ذِمِّيٍّ.  
 (وَلَا عُشْرَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ) لَمَّا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام قَالَ:  
 «لَا يَجْتَمِعُ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي أَرْضِهِ الْعُشْرُ وَالْخَرَاجُ» <sup>(٨)</sup>، وَلِأَنَّ أَحَدًا مِنْ أَيْمَةِ الْعَدْلِ

(١) في (ص): "بالتمكن".

(٢) لعلها بوران ابنة كسرى أبرويز ملكت سنة ونصفاً، انظر تكملة الإكمال (٣٣٥/١).

(٣) هذه الكلمة جاء بعدها في الأصل حرفان زائدان صورتها: "بو" ولعلهما سبق قلم حيث لا معنى لهما وقد خلت منها سائر النسخ الخطية.

(٤) في (ص): "وتؤدي".

(٥) هذه الكلمة جاء بعدها في الأصل حرفان زائدان صورتها: "بو" ولعلهما سبق قلم حيث لا معنى لهما وقد خلت منهما سائر النسخ الخطية.

(٦) في (ص): "تؤدي".

(٧) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٤١/٩)، وعبد الرزاق في المصنف (١٠٢/٦) (٣٧٠/١٠)، وابن أبي شيبة (٤٦٣/٦)، وفيه قيس بن مسلم لعله المذحجي وهو مقبول، كما في التقريب (٥٦٢٧).

(٨) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ونقل الزيلعي في نصب الراية (٤٤٢/٣) عن ابن حبان قوله: "ليس

وَوَلَاةَ الْحَقِّ لَمْ يَأْخُذْ - مِنْ أَرْضٍ وَاحِدَةٍ - الْعُشْرَ وَالْخَرَاجَ، فَلَوْ كَانَ وَاجِبًا [ص ١٤٩/ب] لما تَرَكَوهُ، وَقَدْ مَرَّتِ الْمَسْأَلَةُ فِي الزَّكَاةِ <sup>(١)</sup>.

أنواع الجزية

(وَالْجِزْيَةُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ١ - جِزْيَةُ تَوْضُعٍ <sup>(٢)</sup> بِالتَّرَاضِي وَالصُّلْحِ فَتَقْدَرُ بِحَسَبِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ) لِقَوْلِهِ الرَّسُولُ: « الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » <sup>(٣)</sup> وَكَمَا صَالَحَ النَّبِيُّ أَهْلَ نَجْرَانَ <sup>(٤)</sup>.

من توضع

عليه الجزية

(٢) - وَجِزْيَةُ يَتَدَيُّ الْإِمَامُ وَضَعَهَا إِذَا غَلَبَ الْإِمَامُ <sup>(٥)</sup> عَلَى الْكُفَّارِ وَأَقَرَّهُمْ عَلَى أَمْلَاكِهِمْ فَيَضَعُ <sup>(٦)</sup> عَلَى الْغَنِيِّ - الظَّاهِرِ الْغَنَى - فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا يَأْخُذُ مِنْهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ الْحَالِ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ دَرَاهِمَيْنِ، وَعَلَى الْفَقِيرِ الْمُعْتَمَلِ <sup>(٧)</sup> اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ دِرْهَمًا) لِأَنَّ

هذا من كلام رسول الله ﷺ.

(١) في الشرح المطبوع (٦١).

(٢) كتب تحت هذه الجملة في (ص) بخط كبير كالعنوان: "وأما الجزية".

(٣) سبق تخريجه (٣١٥).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج، باب في أخذ الجزية (٤٣٠/٣) رقم (٣٠٤١)، والبيهقي في السنن

الكبرى (١٨٧/٩)، من طريق السدي عن ابن عباس وفي سماعه منه نظر.

(٥) قوله: "الإمام" سقط من (ص).

(٦) في (ص): "فيوضع".

(٧) المعتمل: أي المحترف، كما في المبدع (١٧/٩).

حُذِفَتْ وَأَبْنُ حُنَيْفٍ هَكَذَا وَضَعَا عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ وَأَخْبَرَا عُمَرَ بِذَلِكَ فَأَجَازَهُ <sup>(١)</sup> بِمَحْضَرٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، عِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٢)</sup> هِيَ <sup>(٣)</sup> مُقَدَّرَةٌ بِدِينَارٍ غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا لِقَوْلِهِ ~~الْكَلْبُ~~ : « خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ <sup>(٤)</sup> دِينَارًا » <sup>(٥)</sup> إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِيمَا وَجَبَ بِالصُّلْحِ وَبِهِ نَقُولُ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: « مِنْ كُلِّ حَالِمٍ وَحَالِمَةٍ » [م/٢١٠ ب] <sup>(٦)</sup> وَالْجَزِيَّةُ لَا تَجِبُ عَلَى النِّسَاءِ.

(وَتَوْضَعُ الْجَزِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا

الْجَزِيَّةَ﴾ <sup>(٧)</sup> الْآيَةُ.

(١) سبق في (ص ٢٩٦-٢٦٧) ذكر أنه وضع الخراج على أهل العراق.

(٢) الأم (١٧٢/٤)، مغني المحتاج (٢٤٨/٤).

(٣) قوله: "هي" سقط من (ص).

(٤) في (م) و (ص): "وحالمة".

(٥) أخرجه أبو داود (٢٣٤/٢-٢٣٥) رقم (١٥٧٦)، والترمذي (١١/٣) رقم (٦٢٣)، وقال: "حديث

حسن، وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق أن النبي ﷺ بعث

معاذا إلى اليمن فأمره أن يأخذ، وهذا أصح"، وأحمد في المسند (٣٣٨/٣٦) رقم (٢٢٠١٣)، وصحح

إسناده المحقق، كما صحح الألباني وصله في الإرواء (٢٦٩/٣).

(٦) أخرجه الدارقطني (١٠٢/٢) رقم (٣٠)، وعبد الرزاق في المصنف (٨٩/٦) رقم (١٠٠٩٩) وقال:

"كان معمر يقول: هذا غلط، قوله: حامل، ليس على النساء شيء"، و(م) كثير من كلماتها مضموس لا

يُقرأ خصوصاً سطورها الأولى من الأول إلى ما يقارب ثلث اللوحة.

(٧) سورة التوبة، آية (٢٩).

(وَعَلَى الْمَجُوسِ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» <sup>(١)</sup>.  
 (وَعَلَى عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَجَمِ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا بَعَثَ جَيْشًا: «أَدْعُوهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - إِلَى أَنْ قَالَ -: فَادْعُوهُمْ إِلَى آدَاءِ الْجَزْيَةِ» <sup>(٢)</sup> وَهُوَ عَامٌّ.  
 (وَلَا تُوضَعُ عَلَى عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا الْمُرْتَدِّينَ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَقَاتِلُوهُمْ أَوْ

من لا جزية  
عليه

سقوط الجزية  
عن أسلم

يُسْلِمُونَ» <sup>(٣)</sup>، وَالْمُرْتَدُّ لَا يَجُوزُ إِبْقَاؤُهُ فَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْجَزْيَةِ مِنْهُ.  
 (وَلَا جَزْيَةٌ [١٥٤/ب] عَلَى امْرَأَةٍ) <sup>(٤)</sup> وَلَا صَبِيٍّ وَلَا زَمِنٍ وَلَا أَعْمَى وَلَا فَقِيرٍ غَيْرِ مُعْتَمِلٍ، وَلَا عَلَى الرَّهْبَانِ الَّذِينَ <sup>(٥)</sup> لَا يُخَالِطُونَ النَّاسَ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بَدَلًا عَنِ الْقَتْلِ وَلَا قَتَلَ عَلَيْهِمْ.

(وَمَنْ أَسْلَمَ وَعَلَيْهِ جَزْيَةٌ سَقَطَتْ عَنْهُ) لما رُوِيَ أَنَّ ذِمِّيًّا وَجِبَتْ عَلَيْهِ جَزْيَةٌ فَطُوبِ بِهَا  
 لما أَسْلَمَ <sup>(٦)</sup> فَقِيلَ لَهُ: "إِنَّكَ أَسْلَمْتَ مُتَعَوِّدًا"، فَقَالَ: "إِنْ أَسْلَمْتُ مُتَعَوِّدًا فَقَبِلَ الْإِسْلَامَ

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٧٨/١) رقم (٤٢)، ورجاله ثقات إلا أنه منقطع، فإن محمد بن علي بن الحسن لم يدرك عمر، لكن قال ابن عبد البر كما في نصب الراية (٤٤٩/٣): "معناه يتصل من وجوه حسان".

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٧/١٢)، بلفظ: «إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ... فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسَأْهُمْ الْجَزْيَةَ».

(٣) سورة الفتح، آية (١٦).

(٤) كلمة: "امرأة" مطموسة.

(٥) في (ص): "الذي".

(٦) في (ص): "فطولب فأسلم".

الْمُتَعَوِّذُ" فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ عُمَرُ فَقَالَ: (( صَدَقَ )) <sup>(٢)</sup> وَخَلَّى سَبِيلَهُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٣)</sup> لَا تَسْقُطُ كَالْخَرَاجِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْجَزِيَّةِ أَخْذُهَا عَلَى وَجْهِ الصَّغَارِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَلِهَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ابْتِدَاءُ بِخِلَافِ الْخَرَاجِ فَافْتَرَقَا.

جزية حولين  
مجتمعين

(وَإِذَا اجْتَمَعَ حَوْلَانِ تَدَاخَلَتِ الْجَزَيَتَانِ) لِأَنَّهَا عُقُوبَةٌ فَتَدَاخَلُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْأَسْبَابِ كَالْحُدُودِ، وَقَالَ <sup>(٤)</sup> وَالشَّافِعِيُّ: <sup>(٥)</sup> لَا تَدَاخَلُ لِأَنَّهُ مَالٌ يَجِبُ فِي كُلِّ حَوْلٍ كَالزَّكَاةِ إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا يَجِبُ طَهْرَةً <sup>(٦)</sup> وَمَا يَجِبُ عُقُوبَةً <sup>(٧)</sup> وَاضِحٌ فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ.

(١) في (ص): "فطولب فأسلم".

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في موضعين (٩٤/٦) رقم (١٠١١١)، (٣٣٦/١٠) رقم (١٩٢٨٥)، البيهقي في الكبرى (١٩٩/٩) مختصراً، ورجاله ثقات، وانظر موسوعة فقه عمر بن الخطاب عليه السلام (١٨٦).

(٣) روضة الطالبين (٢٣٤/٢).

(٤) الهداية (١٦١/٢).

(٥) روضة الطالبين (٣١٢/١٠).

(٦) كتب في الهامش في مقابل هذه الكلمة فرق نسخة بلفظ: "طهراً" وفوقه (خ) الذي لعله رمز تلك النسخة.

(٧) في (ص): "عقوبته".

حكم إحداث  
بيعة أو كنيسة في  
دار الإسلام  
وترميم القديم

(وَلَا يَجُوزُ إِحْدَاثُ بَيْعَةٍ <sup>(١)</sup> وَلَا كَنِيسَةٍ فِي دَارِ [ص ١٥٠/أ] الْإِسْلَامِ) لِقَوْلِهِ الْبَيْعَةُ :  
« لَا خِصَاءَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا كَنِيسَةً » <sup>(٢)</sup>.

(فَإِذَا انْهَدَمَتِ الْكَنَائِسُ وَالْبَيْعُ الْقَدِيمَةُ أَعَادُوهَا) لِأَنَّا أَقَرَرْنَا هُمْ عَلَيْهَا.

(وَيُؤْخَذُ <sup>(٣)</sup> أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالتَّمْيِيزِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي زِيَّهِمْ <sup>(٤)</sup> وَمَرَائِكِبِهِمْ وَسُرُوجِهِمْ  
وَقَلَانِسِهِمْ) لما رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَى أُمَرَائِ الْأَجْنَادِ أَنْ يَأْخُذُوا أَهْلَ الذِّمَّةِ بِالتَّمْيِيزِ <sup>(٥)</sup>،  
وَلَأَنَّ فِيهِ إِظْهَارًا لِلْمَدَلَّةِ [م ٢١١/أ] وَالصَّغَارِ عَلَيْهِمْ، وَصَوْنًا لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَغْتَرَّ فِي مَوَالِيهِمْ،  
<sup>(٦)</sup> وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَهُودَ الْمَدِينَةِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُعْرَفُونَ بِأَعْيَانِهِمْ فَلَا يُؤَدِّي إِلَى  
الِاشْتِبَاهِ، وَأَهْلُ نَجْرَانَ كَانُوا مُتَفَرِّدِينَ بِذَلِكَ.

(وَلَا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ وَلَا يَحْمِلُونَ السَّلَاحَ) لِأَنَّ ذَلِكَ لِإِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ وَإِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ. بماذا يتقضى عهد  
أهل الذمة  
(وَمَنْ اِمْتَنَعَ مِنَ الْجَزْيَةِ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا أَوْ سَبَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ لَمْ

(١) مكتوب فوق كلمة: (بيعة) عبارة بخط مقلوب: "البيعة للنصارى"، وتحت كلمة: (كنيسة): "الكنيسة لليهود".

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٤/١٠)، وقال: "إسناد فيه ضعف"، وانظر نصب الراية (٤٥٤/٣) فقد ذكر جملة من ضعفه.

(٣) "يؤخذ أهل الذمة" أي: يكتبون ويلزمون، الباب (١٤٧/٤)، في (ص): "يؤخذوا".

(٤) "في زيهم" أي: لباسهم وهياتهم كما في الباب (١٤٧/٤).

(٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٩٥/٩، ١٩٨)، وعبد الرزاق في المصنف (٨٧/٦) رقم (١٠٠٩٥)، ورجاله ثقات.

(٦) مكتوب بالهامش توضيحاً لكلمة: "موالاتهم" أي: في مخالطتهم.

يَنْقُضُ عَهْدَهُ، وَلَا يَنْقُضُ الْعَهْدُ إِلَّا بِأَنْ يَلْحَقَ <sup>(١)</sup> بِدَارِ الْحَرْبِ، أَوْ يَغْلِبُوا عَلَى مَوْضِعٍ  
فِيحَارِبُونَا) لِأَنَّ الْجَزِيَّةَ دَيْنٌ وَالْإِمْتِنَاعُ مِنْ أَدَاءِ الدَّيْنِ لَا يَكُونُ نَقْضًا لِلْعَهْدِ، وَسَبُّ النَّبِيِّ  
الْعَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَكُونُ أَعْظَمَ مِنْ سَبِّ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ <sup>(٢)</sup>، وَالزَّنَا بِالْمُسْلِمَةِ مَعْصِيَةٌ  
كَسَائِرِ الْمَعَاصِي، وَقَدْ قَالَ الْيَهُودُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: "السَّامُ <sup>(٣)</sup> عَلَيْكَ" <sup>(٤)</sup> وَهَذَا سَبٌّ وَلَمْ  
يَجْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ نَقْضًا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٥)</sup> جَمِيعُ ذَلِكَ نَقْضٌ لِلْعَهْدِ <sup>(٦)</sup> لِأَنَّ قِتَالَهُمْ سَقَطَ  
بِإِعْطَاءِ الْجَزِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ﴾ <sup>(٧)</sup>، فَإِذَا امْتَنَعُوا وَجَبَ الْقَتْلُ <sup>(٨)</sup> إِلَّا أَنْ  
الْآيَةُ تَقْتَضِي الْأَلْتِزَامَ وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى التَّكْرَارِ.

(وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُسْلِمُ عَنِ الْإِسْلَامِ) <sup>(٩)</sup> وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ <sup>(١٠)</sup> (عَرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ) رَجَاءً

(١) في (ص): "يلحقوا".

(٢) في (ص): "والإشراك به".

(٣) قوله: "السام" سقط من (ص)، والسام: الموت.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٤١/١١ فتح) رقم (٦٣٥٦)، كتاب الاستئذان باب كيف الرد على أهل  
الذمة بالسلام؟.

(٥) المذهب (٢٥٧/٢)، وقد ذكر ستة أمور ينتقض بها عهده.

(٦) في (ص): "نقض العهد".

(٧) سورة التوبة، آية (٢٩).

(٨) قوله: "القتل" سقط من (ص).

(٩) كتب في مقابله في هامش (ص) بخط كبير: "المرتد".

(١٠) قوله: "والعياذ بالله" سقط من (ص).

أَنْ يُسَلِّمَ.

(فَإِنْ كَانَتْ لَهُ شُبْهَةٌ كُشِفَتْ لَهُ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَرْتَدُّ [١٥٥/أ] إِلَّا بِشُبْهَةٍ.  
(وَيُحْبَسُ<sup>(١)</sup> ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) لَمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ قَتَلَ مُرْتَدًّا  
وَلَمْ يَمُهِلْهُ<sup>(٢)</sup> قَالَ: «اللَّهُمَّ<sup>(٣)</sup> لَمْ أَمُرْ وَلَمْ أَشْهَدْ وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي، أَلَا حَبَسْتُمُوهُ فِي  
بَيْتٍ<sup>(٤)</sup> وَطَبَقْتُمْ عَلَيْهِ الْبَابَ وَأَمَهَلْتُمُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»<sup>(٥)</sup>.  
(فَإِنْ أَسْلَمَ وَإِلَّا قُتِلَ) لِقَوْلِهِ الطَّاهِرُ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(٦)</sup>، وَقَوْلِهِ: «لَا يَحِلُّ  
دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ...»<sup>(٨)</sup> الْحَدِيثُ.

(١) كلمة: "ويحبس" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٢) كلمة: "يمهله" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٣) في (ص): "اللهم إني".

(٤) في (ص): "اللهم إني".

(٥) قوله: "في بيت" سقط من (ص).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (٧٣٦/٢) رقم (١٦)، كتاب الأقضية باب القضاء فيمن ارتد عن الإسلام، وقد أعل بالانقطاع إلا أن له متابعات، لكن قال الألباني في الإرواء (١٣١/٨): "لو فرض ثبوت اتصال الإسناد، فإنه معلول بمحمد بن عبد الله، فإنه لم يوثقه غير ابن حبان، فهو في حكم مجهول الحال".

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٦٧/١٢) رقم (٦٩٢٢)، كتاب استتابة المرتدين...، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم.

(٨) متفق عليه من حديث ابن مسعود، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدييات، باب قول الله تعالى:

﴿أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ (الصحيح مع الفتح) (٢٠١/١٢) رقم (٦٨٧٨)، ومسلم في صحيحه،

كتاب القسامة، باب ما يباح من دم المسلم (١٦٤/١١).



دم المرتد هدر

(فَإِنْ قَتَلَهُ قَاتِلٌ قَبْلَ عَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ كُرْهًا لَهُ ذَلِكَ) لما ذَكَّرْنَا (وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ) لِأَنَّهُ قَتَلَ مُبَاحَ الدَّمِّ.

حكم المرتدة

(وَأَمَّا الْمَرْأَةُ إِذَا ارْتَدَّتْ فَلَا تُقْتَلُ وَلَكِنْ <sup>(١)</sup> تُحْبَسُ حَتَّى تُسَلِّمَ) لِأَنَّهُ نَهَى <sup>(٢)</sup> الْقَتْلَ عَنِ الْقَتْلِ النَّسْوَانِ <sup>(٣)</sup> عَلَى مَا مَرَّ، وَلَا حُجَّةَ لِلشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup> فِي قَوْلِهِ <sup>(٥)</sup> : «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» <sup>(٦)</sup>، لِأَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالرِّجَالِ، فَإِنَّهُ رَأَوِيهِ <sup>(٧)</sup> ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَدْ أَفْتَى بِخِلَافِهِ، فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنِ النِّسَاءِ إِذَا ارْتَدَدْنَ فَقَالَ: «يُسَيِّنُ <sup>(٨)</sup> وَلَا يُقْتَلْنَ» <sup>(٩)</sup> وَالرَّأَوِيُّ إِذَا أَفْتَى [م ٢١١/ب] بِخِلَافِ الرَّوَايَةِ يَدُلُّ عَلَى [ص ١٥٠/ب] اخْتِصَاصِهِ ابْتِدَاءً أَوْ عَلَى انْتِسَاجِهِ.

مال المرتد

(وَيُزَوَّلُ مِلْكُ الْمُرْتَدِّ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرَدِّتِهِ زَوْالًا مُرَاعَى <sup>(١٠)</sup>)، فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَتْ عَلَى حَالِهِ

(١) قوله: "لكن" سقط من (ص).

(٢) لعله يشير إلى حديث النهي عن قتل المرأة والعسيف، وقد سبق (ص ٢٩٢).

(٣) الأم (١/٢٦١).

(٤) سبق تخريجه (ص ٣٢٩).

(٥) في (ص): "فإنه روا" ولعله سقط منه ضمير الغائب.

(٦) في (ص): "يحسن"، وهو الموافق للفظ الأثر.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣٩/١٠) رقم (٩٠٤٣)، والدارقطني في السنن (١١٨/٣) رقم (١١٩-١٢٠)، من طريق أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس، وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٥٨/٣): "أسند الدارقطني عن يحيى بن معين، فقال: كان الثوري يعيب على أبي حنيفة حديثا كان يرويه، ولم يروه غير أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين"، وقد تابع أبو مالك النخعي أبا حنيفة عن عاصم بن أبي النجود فيها إلا أنه من الضعفاء كما قال الحافظ في الدراية (١٣٧/٤).

(٨) "مراعى" أي: موقوفا إلى أن يتبين حاله، لأن حاله متردد بين أن يسلم فيعود إلى العصمة وبين أن يثبت

=

لأنه زالت عِصْمَةُ دَمِهِ فَكَذَا عِصْمَةُ مَالِهِ، وَإِنَّمَا يَزُولُ مُرَاعَى لِأَنَّ حَالَهُ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ أَنْ يُسَلِّمَ فَيَعُودَ إِلَى الْعِصْمَةِ وَيَبِينُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى ذَلِكَ فَيُقْتَلَ فَكَذَا حَالُ مَالِهِ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَزُولُ مُلْكُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ زَوَالِ الْعِصْمَةِ فِي الدَّمِ زَوَالُهَا فِي الْمَالِ كَمَا فِي الْقِصَاصِ.

(وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ عَلَى رِدَّتِهِ <sup>(١)</sup> انْتَقَلَ مَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ إِلَى وَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ مَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ رِدَّتِهِ فَيُنَاقِضُ لِقَوْلِهِ الْعَلِيَّةُ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ الْمِلَّتَيْنِ شَتَّى » <sup>(٢)</sup> وَأَمَّا كَسْبُ الْإِسْلَامِ فَإِنَّمَا وَرَثَتُهُ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ إِسْلَامِهِ <sup>(٣)</sup>، وَعِنْدَهُمَا <sup>(٤)</sup> الْجَمِيعُ لَوَرَثَتِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مِلْكَهُ لَمْ يَزَلْ وَإِنَّمَا زَالَ بِالمَوْتِ أَوْ الْقَتْلِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٥)</sup> الْجَمِيعُ فِيءٌ لِقَوْلِهِ الْعَلِيَّةُ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ الْمِلَّتَيْنِ » <sup>(٦)</sup>، إِلَّا أَنَّا لَمْ نُورَثْ أَهْلَ الْمِلَّتَيْنِ <sup>(٧)</sup> بَلْ نُورَثُ الْمُسْلِمَ مِنَ الْمُسْلِمِ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ إِسْلَامِهِ <sup>(٨)</sup>، وَلِهَذَا

على رده فيقتل، كما في شرح اللباب (١٤٩/٤-١٥٠).

(١) قوله: "على رده" سقط من (ص).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٨/٣) رقم (٢٩١١)، كتاب الفرائض باب هل يرث المسلم الكافر؟، بسند حسن، وانظر الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف (١٩٠٩/٤)، فقد توسع في تخريجه.

(٣) في (ص): "من أجزاء الإسلام".

(٤) بداية المبتدي (١٢٢/١)، الهداية (١٦٥/٢).

(٥) الأم (١٦٤/٦).

(٦) في (ص): "لا يتوارثان أهل ملتين شتى".

(٧) في (ص): "ملتين".

(٨) في (ص): "الإسلام".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل السيرة

من لحق بدار  
الحرب مرتدا

لَمْ نُورِثْهُ مِنْ كَسْبِ الرِّدَّةِ فَقَدْ عَمَلْنَا بِمُوجِبِ الْحَدِيثِ بِحَمْدِ اللَّهِ.

(فَإِنْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا وَحَكَّمَ الْحَاكِمُ بِلِحَاقِهِ عُتْقَ مُدَبِّرُوهُ وَأُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ وَحَلَّتِ الدِّيُونُ الَّتِي عَلَيْهِ وَنُقِلَ مَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ إِلَى وَرَثَتِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَتُقْضَى الدِّيُونُ الَّتِي لَزِمَتْهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ مِمَّا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ، وَمَا لَزِمَتْهُ <sup>(١)</sup> مِنْ الدِّيُونِ فِي حَالِ رِدَّتِهِ مِمَّا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ رِدَّتِهِ) <sup>(٢)</sup> لِأَنَّ الرِّدَّةَ مَعَ اللُّحُوقِ: مَعْنَى يُزِيلُ الْعِصْمَةَ وَيُطِيلُ الذِّمَّةَ لِانْقِطَاعِ الْأَحْكَامِ بِالتَّبَايُنِ فَصَارَ <sup>(٣)</sup> كَالْمَوْتِ، وَإِنَّمَا شَرِطَ حُكْمُ الْحَاكِمِ لِأَنَّ انْقِطَاعَ [١٥٥/ب] الْحُقُوقِ <sup>(٤)</sup> بِاللِّحَاقِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ فَإِنَّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(٥)</sup> لَا يَنْقَطِعُ فَلَا يَتَأَكَّدُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحُكْمِ <sup>(٦)</sup>.

تصرفات المرتد  
في حال رده

(وَمَا بَاعَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ أَوْ تَصَرَّفَ فِيهِ مِنْ أَمْوَالِهِ فِي حَالِ رِدَّتِهِ <sup>(٧)</sup> مَوْقُوفٌ، فَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّتْ عُقُودُهُ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ <sup>(٨)</sup> بَطَلَتْ) لَمَّا مَرَّ أَنَّ حَالَهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ مُتَرَدِّدٌ

(١) في (ص): "وما لزمه".

(٢) أي: يقضى مما اكتسبه في حال رده كما في اللباب (١٥١/٤).

(٣) في (ص): "فصارت".

(٤) كلمة: "الحقوق" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٥) الأم (٢٦١/١-٢٦٣).

(٦) في (ص): "إلا بحكم الحاكم".

(٧) كلمتا: "حال رده" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٨) في المتن الأربعة زيادة هكذا: "بدار الحرب"، ففي الشرح المطبوع (ص ٣١٠)، وفي المتن بالطبعة الخامسة

(ص ١٨٠)، وفي المتن بالطبعة التركية (ص ١٣٦)، وفي المتن بشرح اللباب (٤١٥١)، وفي (ص): "أو لحق

بدار الحرب مرتدا".

عَلَى مَا مَرَّ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ <sup>(١)</sup> تَصَرُّفَاتُهُ جَائِزَةٌ كَمَنْ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، [م ٢١٢/أ] وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ هُوَ كَالْمَرِيضِ فَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ، إِلَّا أَنَّ إِلْحَاقَهُ بِالْمَرِيضِ وَمَنْ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ لَا يَصِحُّ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُزِيلُ الْعِصْمَةَ وَالْخُرُوجَ مِنَ الْمِلَّةِ وَهَذَا بِخِلَافِهِ.

مال المرتد إذا

عاد إلى الإسلام

تصرفات

المرتدة في حال

ردتها

حكم نصارى

بني تغلب

(وَإِذَا عَادَ الْمُرْتَدُّ بَعْدَ الْحُكْمِ بِإِلْحَاقِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مُسْلِمًا فَمَا وَجَدَهُ فِي يَدِهِ وَرَثَتِهِ مِنْ مَالِهِ بَعَيْنِهِ أَخَذَهُ) لِأَنَّهُ مَالٌ مُلْكٌ عَلَيْهِ بَغَيْرِ عَوَضٍ فَصَارَ كَالْهَبَةِ.

(وَالْمُرْتَدَّةُ إِذَا تَصَرَّفَتْ [ص ١٥١/أ] فِي حَالِ رِدَّتِهَا جَازَ تَصَرُّفُهَا) لِأَنَّ رِدَّتَهَا لَا تُزِيلُ عِصْمَتَهَا فِي حَقِّ الدِّمِّ فَفِي حَقِّ الْمَالِ أَوْلَى.

(وَنَصَارَى بَنِي تَغْلِبٍ يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ضِعْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الزَّكَاةِ) هَكَذَا صَالِحُهُمْ عُمَرُ رضي الله عنه عَنْ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> لَمَّا أَنْفَوْا <sup>(٣)</sup> مِنْ أَدَاءِ الْجَزْيَةِ <sup>(٤)</sup> وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

(وَيُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ صِبْيَانِهِمْ) اعْتَبَارًا بِالْمُسْلِمِينَ فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ دُونَ الصَّبِيِّ فَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ الْمُضَاعَفَةُ فِي حَقِّهِمْ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رِوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَبِهِ قَالَ زُفَرٌ <sup>(٥)</sup> وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٦)</sup> لِأَنَّهَا جَزِيَّةٌ حَقِيقَةٌ.

(١) بداية المبتدي (١٢٣/١)، الهداية (١٦٧/٢)، وجعلوا قولهما واحدا وهو أنه: "يجوز ما صنع في الوجهين".

(٢) كتب في مقابلها في هامش الأصل: "على ذلك" وعليه (خ) إشارة إلى فرق نسخة، وهي كذلك في (ص).

(٣) "أنفوا" كتب تحتها بالخط الصغير: أي امتنعوا.

(٤) سبق (ص ٩٣).

(٥) المبسوط للسرخسي (١٧٩/٢)، وهي رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة.

(٦) الأم (٢٨٢/٤).

مصارف الخراج

(وَمَا جَبَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْخَرَاجِ وَمِنْ أَمْوَالِ بَنِي تَغْلِبَ، وَمَا أَهْدَاهُ أَهْلُ الْحَرْبِ إِلَى الْإِمَامِ، وَالْجَزِيَّةُ: يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَتُسَدُّ مِنْهَا الثُّغُورُ وَتُبْنَى مِنْهُ الْقَنَاطِرُ وَالْجُسُورُ، وَيُعْطَى قُضَاةُ الْمُسْلِمِينَ وَعُمَّالُهُمْ وَعِلْمَاؤُهُمْ مِنْهُ مَا يَكْفِيهِمْ، وَتُدْفَعُ مِنْهُ أَرْزَاقُ الْمُقَاتِلَةِ وَذُرَارِيهِمْ) لَأَنَّهَا أَمْوَالٌ حَصَلَتْ بِقُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَكَانَتْ لَهُمْ فَتُصْرَفُ فِي مَصَالِحِهِمْ، وَالْجِهَاتُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مَصْلَحَتُهَا عَائِدَةٌ إِلَى عَامَّةِ <sup>(١)</sup> الْمُسْلِمِينَ.

معاملة

الحاكم للبغاة

(وَإِذَا <sup>(٢)</sup> تَغَلَّبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَلَدٍ <sup>(٣)</sup> وَخَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ دَعَاهُمْ إِلَى الْعُودِ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَكَشَفَ عَنْ شُبُهِهِمْ) لِاحْتِمَالِ أَنْ يَعُودُوا إِلَى الْجَمَاعَةِ فَيَسْتَعْنِي عَنْ قِتَالِهِمْ.

(وَلَا يَبْدُوهُمْ بِالْقِتَالِ حَتَّى يَبْدُوهُمْ) إِبْلَاءٌ لِلْعُذْرِ وَإِقَامَةٌ لِلْحُجَّةِ، وَلِهَذَا بَعَثَ عَلِيُّ <sup>(٤)</sup> ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَوَّلًا إِلَى أَهْلِ حَرُورَاءَ وَنَاطَرَهُمْ قَبْلَ الْقِتَالِ <sup>(٥)</sup>.

(فَإِنْ بَدَّوهُ قَاتَلَهُمْ حَتَّى يُفَرِّقَ جَمْعَهُمْ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى [م ٢١٢/ب]: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي

(١) قوله: "عامّة" سقط من (ص).

(٢) من هنا تبدأ ترجمة "باب البغاة" في المتون الثلاثة بالطبعة الخامسة (ص ١٨٠) وفي المتن بالطبعة التركية (ص ١٣٧)، وفي المتن مع شرح اللباب (٤١٥٤)، وقد تصرف الشارح - رحمه الله - بدمج هذا الباب في باب السير الذي قبله وألحقه به في آخره دون تنبيه، ولعل الفصل أنسب لكون البغاة من المسلمين، أما الأحكام في كتاب السير فهي تتعلق بأحكام قتال الكفار، وكتب في هامش (ص): "باب البغاة".

(٣) في (ص): "على أهل بلد".

(٤) قوله: "علي" سقط من (ص).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥٥٦/٧)، رقم (٣٧٩٠٠).

حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

(فَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فِتْنَةٌ أَجْهَزَ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَاتَّبَعَ مُوَلِّيَهُمْ) حَسْمًا لِمَادَّةِ الْفَسَادِ وَزَجْرًا عَنْ إِثَارَةِ الْفِتَنِ، وَاتَّبَعَ عَلِيُّ<sup>عليه السلام</sup> [١٥٦/أ] مُوَلِّيَهُمْ بِالشَّامِ؛ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، فَلَوْ لَمْ يَجْزُ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٢)</sup> لَمَا فُعِلَ، وَلَأُنْكَرَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ.

(وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ فِتْنَةٌ<sup>(٤)</sup> لَمْ يُجْهَزْ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَمْ يَتَّبِعْ مُوَلِّيَهُمْ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَفْرِيقُ جَمْعِهِمْ وَتَبْدِيدُ شَمْلِهِمْ وَقَدْ حَصَلَ فَلَا مَعْنَى لِقَتْلِهِمْ.

(وَلَا تُسَبَّى لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ وَلَا يُغْنَمُ لَهُمْ مَالٌ) هَكَذَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ<sup>عليه السلام</sup><sup>(٥)</sup>.

(وَلَا بَأْسَ أَنْ يُقَاتِلُوا بِسِلَاحِهِمْ إِنْ احتَاجَ<sup>(٦)</sup> الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِ) لِأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ سِلَاحَ أَهْلِ الْعَدْلِ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ فَأَهْلُ الْبَغْيِ أَوْلَى.

[ص ١٥١/ب] (وَيَحْبِسُ الْإِمَامُ أَمْوَالَهُمْ وَلَا يَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ وَلَا يَقْسِمُهَا حَتَّى يَتُوبُوا فَيَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ) لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ تَمَلُّكَ أَمْوَالِهِمْ لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا تُحْبَسُ لِئَلَّا يَسْتَعِينُوا بِهِ

(١) سورة الحجرات، آية (٩).

(٢) شرح ابن رسلان (٢٩٧/١)، المذهب (٢١٨/٢).

(٣) كلمة: "ولأنكر" مطموسة وواضحة في بقية النسخ.

(٤) هذه الكلمة والتي قبلها مطموسة في الأصل، وهما واضحتان في بقية النسخ.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٢٣/١٠) رقم (١٨٥٨٩)، وأخرجه ابن حزم من طريقه في المحلى

(٣٤٢/١١) وقال: "هذا خبر في غاية الفساد، لأن ابن عيينة — رحمه الله — رواه عن أصحابه الذين لا

يُدرى من هم، ثم عن حكيم وهو هالك كذاب".

(٦) في (ص): "إن احتاجوا".

حكم ما  
جياه البغاة

وَيَتَّقَوْهُ<sup>(١)</sup> عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الْعَدْلِ فَإِذَا زَالَ بَغْيُهُمْ رَدَّهَا عَلَيْهِمْ.  
(وَمَا جَبَاهُ أَهْلُ الْبَغْيِ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي غَلَبُوا عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَاجِ وَالْعُشْرِ لَمْ يَأْخُذْهُ  
الْإِمَامُ ثَانِيًا) لِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا اخْتَصَّ بِالْأَخْذِ بَعَلَّةَ الْحِمَايَةِ وَالْحِفْظِ وَلَمْ يَحْمِهِمْ فِيَمَا مَضَى  
فَسَقَطَ حَقُّهُ.

(فَإِنْ كَانُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ أَجْزَاءً مِمَّنْ أَخَذَ مِنْهُ) لَوْصُولِ الْحَقِّ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ (وَإِنْ لَمْ  
يَكُونُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ أَفْتَى أَهْلُهُ<sup>(٢)</sup> فِيَمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُعِيدُوا ذَلِكَ) لِأَنَّهُ لَمْ  
يَقَعْ مَوْقِعُهُ، وَسَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ فِي الظَّاهِرِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَهُ فِي الْبَاطِنِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) فِي (ص): "وَيَنْفَقُوا".

(٢) فِي (ص): "أَهْلُهَا".

## كِتَابُ الْحَظَرِ <sup>(١)</sup> وَالْإِبَاحَةِ

(لَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ لِبْسُ الْحَرِيرِ وَيَحِلُّ لِلنِّسَاءِ) لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ~~الطَّبَقَةُ~~ أَخَذَ حَرِيرًا حَكَمَ لِبْسَ بِشِمَالِهِ وَذَهَبًا يَمِينِهِ ثُمَّ رَفَعَ بِهِمَا يَدَيْهِ فَقَالَ: ((إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ الْحَرِيرِ لِإِنَاثِهِمْ)) <sup>(٣)</sup>.

(وَلَا بَأْسَ بِتَوَسُّدِهِ) لِمَا رُوِيَ: ((أَنَّ أُنْسًا حَضَرَ وَلِيْمَةً فَجَلَسَ عَلَى وَسَادَةِ حَرِيرٍ حَكَمَ تَوَسُّدَهُ عَلَيْهَا طُيُورٌ)) <sup>(٤)</sup>، وَرُوِيَ أَنَّهُ: ((كَانَ عَلَى بَسَاطِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفَقَةُ حَرِيرٍ)) <sup>(٥)</sup> وَهِيَ الْمِخْدَةُ.

[م ٢١٣/أ] (وَقَالَا: <sup>(٦)</sup> يُكْرَهُ) لِعُمُومِ النَّهْيِ؛ وَلِأَنَّهُ تَزِينٌ بِزَيٍّ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ <sup>(٧)</sup>

مِنَ الْأَعَاجِمِ.

(وَلَا بَأْسَ بِلِبْسِ الدِّيَّاجِ <sup>(٨)</sup> فِي الْحَرْبِ عِنْدَهُمَا) لِأَنَّهُ لَا يُعْمَلُ فِيهِ <sup>(٩)</sup> السَّلَاحُ حَكَمَ لِبْسِ الدِّيَّاجِ فِي الْحَرْبِ

(١) في (ص): "الحصر"، والخطر: هو المنع، والمقصود بيان ما هو محظور أي محرم.

(٢) في (ص): "الحصر"، والخطر: هو المنع، والمقصود بيان ما هو محظور أي محرم.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣٠/٤) رقم (٤٠٥٧)، وأحمد (٢٥٠/٢) رقم (٩٣٥)، وصححه لشواهده

محققه، وأورده الألباني في صحيح الجامع الصغير رقم (٢٢٧٠).

(٤) قال الزيلعي في نصب الراية (٢٢٧/٤): "غريب جدا".

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٥٧/٦)، بلفظ: ((عن مؤذن بني وداعة قال: دخلت على

ابن عباس وهو متكئ على مرفقة حرير))، ومؤذن بني وداعة مبهم، أما لفظ المصنف فمعزوّ

للطبقات في نصب الراية (٢٢٧/٤) ولم أحده في المطبوعة، وفي النهاية ٢٤٦/٢ المرفقة كالوسادة.

(٦) بداية المبتدي (٢٢١/١).

(٧) في (ص): "ولأنه تشبه بمن لا خلاق له".



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— العطر والإباحة

(١) كَعَمَلِهِ فِي غَيْرِهِ؛ وَلَآنَ فِيهِ وَهْنًا فِي قُلُوبِ الْأَعَادِي وَإِرْعَابًا وَإِرْهَابًا.

(وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ <sup>(٢)</sup> يُكْرَهُ) لِعُمُومِ النَّهْيِ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ وَكَوْنِ الْمُلْحَمِ قَائِمًا  
مَقَامَهُ.

(وَلَا بَأْسَ بِلَيْسِ الْمُلْحَمِ إِذَا كَانَ سُدَاهُ إِبْرِيسِمًا وَلَحْمَتُهُ قُطْنًا أَوْ خَزًّا) لَآنَ

السَّلَفَ لَبِسُوا الْخَزَّ <sup>(٣)</sup> مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ.

(وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ التَّحْلِي بِالذَّهَبِ وَلَا الْفِضَّةِ) لِمَا مَرَّ مِنَ الْحَدِيثِ <sup>(٤)</sup>.

(إِلَّا الْخَاتَمَ مِنَ الْفِضَّةِ وَالْمِنْطَقَةَ <sup>(٥)</sup> وَحَلِيَّةَ السَّيْفِ مِنَ الْفِضَّةِ) لِمَا رَوَى أَنَسٌ وَالْفِضَّةُ لِلرِّجَالِ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ وَنَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَقَالَ: «لَا يَنْقُشُ

أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ» <sup>(٦)</sup>، وَرَوَى جَعْفَرُ الصَّادِقُ <sup>(٧)</sup>: «أَنَّ قَائِمَ سَيْفٍ [١٥٦/ب] رَسُولُ

=

(٨) الديباج: ثوب سداه ولحمته إبريسم، المصباح المنير (ص ١١٨).

(٩) أي لا يؤثر فيه ولا يقطع به.

(١) قوله: "السلاح" سقط من (ص).

(٢) البحر الرائق (٢١٦/٨)، المبسوط للسرخسي (٢٨٣/٣٠).

(٣) الخز: اسم دابة، ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها، المصباح المنير (ص ٨+١٦).

(٤) في (ص): "ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب" لما مرَّ من الحديث ولا بالفضة لأنه في معناه.

(٥) المنطقة: اسم لما يسميه الناس الحياصة، المصباح المنير (ص ٦١٢)، وفي القاموس (١١٩٥) أنه على

وزن مكنسة؛ ما يُنتطق، به، وعلى وزن منبر وكتاب: شقة تلبسه المرأة وتشدّ وسطها.

(٦) أخرجه البخاري (٣٢٧/١٠-٣٢٨)، كتاب اللباس باب قول النبي ﷺ: لا ينقش على نقش

خاتمته.

(٧) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله المعروف

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الحظر والإباحة

الله ونَعْلِهِ <sup>(١)</sup> وَحَلَقَاتِهِ كَانَتْ مِنْ فِضَّةٍ <sup>(٢)</sup> وَالْحِلْيَةُ فِي الْمَنْطِقَةِ تَبَعُ كَالْعَلَمِ فِي الثَّوْبِ. حكم التحلي بالذهب والفضة للنساء  
(وَيَجُوزُ لِلنِّسَاءِ التَّحَلِّيُّ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) لِمَا مَرَّ مِنَ الْحَدِيثِ.  
(وَيُكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الصَّبِيُّ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ) لِكَوْنِهِ مِنْ ذُكُورِ الْأُمَّةِ وَلَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعَوَّدَ [ص ١٥٢/أ] الصَّبِيُّ طَرَائِقَ الشَّرِيعَةِ لِیَأْلَفَهَا <sup>(٣)</sup> وَلِهَذَا يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ وَيُمْنَعُ مِنَ شَرْبِ الْخَمْرِ.

وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَالْإِدْهَانُ وَالتَّطْيِبُ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حكم استعمال آنية الذهب والفضة للرجال والنساء لِقَوْلِهِ الطَّيِّبَاتُ : «مَنْ شَرِبَ فِي <sup>(٤)</sup> آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَكَأَنَّمَا يُجْرَجُ فِي جَوْفِهِ <sup>(٥)</sup> نَارَ جَهَنَّمَ» <sup>(٦)</sup>، أَيْ يُرَدِّدُهَا وَهَذَا عَامٌّ <sup>(٧)</sup>، وَلَأَنَّهُ تَشْبَهُ بِزَيِّ الْأَعَاجِمِ، وَقَالَ الطَّيِّبَاتُ : «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» <sup>(٨)</sup>.

بِالْصَّادِقِ، صَدُوقٌ فُقِيهِ إِمَامٌ، مَاتَ سَنَةَ (٤٨هـ) أَنْظَرَ التَّقْرِيبَ (٩٥٨).

(١) نَعْلُ السَّيْفِ: الْحَدِيدَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي أَسْفَلِ الْقِرَابِ، النِّهَايَةُ (٨٢/٥).

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (٢٩٦/٥) رَقْم (٩٦٦٣)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ فَإِنْ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ صَدُوقٌ كَمَا سَبَقَ.

(٣) قَوْلُ: "لِيَأْلَفَهَا" سَقَطَ مِنْ (ص).

(٤) كَتَبَ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِشَارَةً وَكَتَبَ فِي مُقَابِلِهَا بِالْهَامِشِ فَرْقَ نَسْخَةٍ وَهُوَ: "مَنْ" وَفَوْقَهُ رَمَزَ (خ).

(٥) فِي (ص): "فِي بَطْنِهِ".

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧/١٤) كِتَابُ الْبَلَّاسِ وَالزَّيْنَةِ بَابُ تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

(٧) قَوْلُهُ: "وَهَذَا عَامٌّ" سَقَطَ مِنْ (ص).

(٨) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٢٦/٩) رَقْم (٥١١٥) وَالَّذِي قَبْلَهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١٠٩/٥).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الحظر والإباحة

(وَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِ آيَةِ الرَّجَاجِ وَالْبَلُورِ وَالْعَقِيقِ) لِعَدَمِ وُرُودِ النَّهْيِ فِيهِ فَيَبْقَى  
عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ، وَإِلْحَاقُ الشَّافِعِيِّ <sup>(١)</sup> ذَلِكَ بِالذَّهَبِ بَعْلَةً أَنَّهُ مِمَّا يُتَفَاخَرُ بِهِ لَا يَصِحُّ،  
لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَصَّ الذَّهَبَ بِالنَّهْيِ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ الذَّهَبَ وَهَذِهِ الْجَوَاهِرَ - فِي  
التَّفَاخُرِ بِهَا - سَوَاءٌ دَلَّ عَلَى اخْتِصَاصِ الذَّهَبِ بِالتَّحْرِيمِ <sup>(٢)</sup>.

حكم استعمال  
المفضض  
وَيَجُوزُ الشُّرْبُ فِي الْإِنَاءِ الْمُفَضِّضِ وَالْجُلُوسُ عَلَى السَّرِيرِ الْمُفَضِّضِ) لِأَنَّ  
الْفِضَّةَ تَابِعَةٌ فِيهَا كَالْعَلَمِ فِي الثُّوبِ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ <sup>(٣)</sup> [م ٢١٣/ب] يُكْرَهُ لَأَنَّهُ  
مُسْتَعْمَلٌ لِلْفِضَّةِ، إِلَّا أَنَّ مُطْلَقَ الْإِسْتِعْمَالِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، بَلْ الْمُعْتَبَرُ الْإِسْتِعْمَالُ عَلَى وَجْهِ  
يُفْتَخَرُ بِهِ وَذَلِكَ بِاسْتِعْمَالِهَا خَالِصَةً، وَالْمُرَادُ بِالمَسْأَلَةِ إِذَا لَمْ يُمْسَسْ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْفِضَّةَ.  
حكم تعشير  
المصحف  
(وَيُكْرَهُ التَّعْشِيرُ فِي الْمُصْحَفِ وَالنَّقْطُ) لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (( جَرِّدُوا <sup>(٤)</sup> ))  
وتنقيطه

(١) ذكر في المذهب (١٢/١) قولين: التحريم، ورواية المزني الجواز وصححه، المجموع (٣٠٨/١).

(٢) في (ص): "دل على اختصاص التحريم بالذهب لمعنى راجع إليها".

(٣) بداية المبتدي (٢٢١/١)، الهداية (٧٨/٤).

(٤) صورتها في الأصل: "جروا" وتحتل "جروا"، وما أثبتته من (ص)، وهو المعروف في الرواية.

وهنا ثلاث مسائل:

١ - قال إبراهيم الحربي في غريب الحديث: "يحتمل قوله "جرّدوا القرآن" جردوه في التلاوة لا  
تخلطوا به غيره، أو جردوه في الخط من النقطة والتعشير.

٢ - ذكر أبو عمرو الداني في كتاب البيان له عن عبد الله بن مسعود أنه كره التعشير في المصحف  
وأنه كان يحكّه،... وعن مالك أن التعشير بالخبر لا بأس به، وذكر غير ذلك، ثم قال الداني: "هذه  
الأقوال تؤذن بأن التعشير والتخميس وفواتح السور ورؤوس الآي من عمل الصحابة - رضي الله  
عنهم - قادهم إلى عمله الاجتهاد" قال: "أرى أن من كره ذلك منهم ومن غيرهم إنما كره أن يعمل  
بالألوان كالحمرة والصفرة وغيرهما، على أن المسلمين في سائر الأمصار قد أطبقوا على جواز ذلك  
واستعماله في الأمهات وغيرها، والخرج والخطأ مرتفعان عنهم فيما أطبقوا عليه إن شاء الله".

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحظر والإباحة

الْقُرْآنُ»<sup>(١)</sup>.

حكم تحلية

(وَلَا بَأْسَ<sup>(٢)</sup> بِتَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ وَنَقْشِ الْمَسْجِدِ وَزَخْرَفَتِهِ بِمَاءِ الذَّهَبِ) لِأَنَّ الْمَصْحَفَ وَنَقْشَ الْمَسْجِدِ...  
عُثْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَ ذَلِكَ بِمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>(٣)</sup>.

(وَيُكْرَهُ اسْتِخْدَامُ الْخَصِيَانِ) لِأَنَّ فِيهَا إِغْرَاءً بِالْخِصَاءِ<sup>(٤)</sup> وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: «لَا يَحِلُّ لِمَوْلَاكَ أَنْ يَتَخَذَ الْخَصِيَانَ»<sup>(٥)</sup> حُكْمُ اسْتِخْدَامِ الْخَصِيَانِ

وذكر القرطبي أن الحجاج تجرّد لنقط المصحف فروي أن عبد الملك بن مراون أمر به، انظر تفسير القرطبي (٦٣/١)، وأن يحيى بن يعمر تعرّض لذكر النقط في كتاب ألفه في القراءات وجمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط، ومشى الناس على ذلك زمانا طويلا، وألف بعده ابن مجاهد، ونقل نصا آخر فيه أن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدثلي، وأن ابن سيرين كان له مصحف نقطه له يحيى بن يعمر.

٣- نقل الزيلعي عن أبي عبد الله قوله: كان إبراهيم - يعني النخعي - يذهب به إلى نقط المصاحف، لكنه نقل عن البيهقي قوله: فيه وجه آخر هو أبين وهو أنه أراد لا تخلطوا به غيره من الكتب لأن ما خلا القرآن من كتب الله إنما يؤخذ عن اليهود والنصارى وليسوا بمأمونين عليها، وأيده بأثر لعمر في هذا المعنى، ثم قال الزيلعي: "رواية" جردوا المصاحف غريبة" نصب الراية (٤٦٩/٤)، فعلى ذلك فالذي رجحه الزيلعي جواز النقط والتعشير بخلاف الشارح الذي كرههما، فرحمهما الله تعالى.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٢١-٣٢٢) رقم (٧٩٤٤)، وإسناده رجاله ثقات.

(٢) في (ص): "فلا بأس".

(٣) أخرجه البخاري (٥٤٠/١) رقم (٤٤٦)، كتاب الصلاة باب ببيان المسجد، بلفظ: ((...بني جداره بالحجارة المنقوشة والقصّة، وجعل عمدته من حجارة منقوشة، وسقفه

بالساج))، وانظر موسوعة فقه عثمان بن عفان عليه السلام (٣٢٠).

(٤) في (ص): "لأن فيه إغراء الخصاء".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الحظر والإباحة

خِصَاءَ فِي الْإِسْلَامِ» (١).

حكم إحصاء  
البهائم وإنزاء  
الحمير على الخيل  
(وَلَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْبَهَائِمِ، وَإِنْزَاءِ الْحَمِيرِ عَلَى الْخَيْلِ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى  
بِكَبْشَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ (٢)، وَرَكِبَ بَغْلَةً وَأَقْتَنَاهَا (٣)، وَلَوْ كَانَ مَكْرُوهًا لَمَا فَعَلَ (٤)، لِأَنَّهُ  
يَكُونُ إِغْرَاءً بِفَعْلٍ ذَلِكَ، وَمَا رُوي أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ لِنَبِيِّ هَاشِمٍ (٥)، فَتَأْوِيلُهُ أَنَّ الْحَيْلَ  
كَانَتْ قَلِيلَةً فِيهِمْ، فَأَحَبَّ أَنْ يَكْثُرَ (٦).

حكم قبول قول  
العبد والصبي في  
الهدية والإذن  
(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْبَلَ فِي الْهَدِيَّةِ وَالْإِذْنِ) (٧) قَوْلُ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ اسْتِحْسَانًا لِأَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ قَوْلَ عَائِشَةَ فِي الْهَدِيَّةِ لَمَّا أَهْدَى إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى يَدِهَا (٨)،  
وَقَبِلَ قَوْلَ بَرِيرَةَ (٩) فِيمَا أَهْدَتْهُ إِلَيْهِ وَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» (١٠)، وَلِأَنَّهُ لَوْ

(١) سبق تخريجه (ص ٣٠٤).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤٤/٣٦) رقم (٢١٧١٣)، من حديث أبي الدرداء وضعفه المحقق،  
والموجوءان كالْمُخَصَّيْنِ، المصباح المنير (ص ٦٥٠).

(٣) ومنها البغلة التي أهداها له المقوقس ملك الإسكندرية واسمها دُلْدُل، أخرجه ابن سعد في الطبقات  
(٢٦٠/١-٢٦١)، وانظر زاد المعاد (١٣٤/١) فقد ذكر غيرها.

(٤) في (ص): "لما فعله".

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٣/١٠)، ورجاله ثقات.

(٦) في (م): "تكثر" بالتاء الفوقية.

(٧) قوله: "والإذن" سقط من (ص).

(٨) في تاريخ دمشق لابن عساكر ١٠٠/٤ و١٠٨، إهداؤه رجل شاة لحم؛ فقطعتها معه ﷺ في ظُلمة البيت.

(٩) هي بريرة مولاة عائشة، صحابية مشهورة، عاشت إلى خلافة يزيد بن معاوية، انظر التقريب  
(٨٦٤١).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل العظيمة والإباحة

حكم قبول  
قول الفاسق في  
المعاملات

اعتبر في ذلك خبر الحر البالغ أدى<sup>(١)</sup> إلى الحرج.  
(ويقبل في المعاملات قول الفاسق) لأن في اعتبار العدالة تضييقاً<sup>(٢)</sup> على الناس،  
قد قبل [١٥٧/أ] الناس في سائر الأعصار<sup>(٣)</sup> قول الدلال والمُنَادِي.  
[ص ١٥٢/ب] (ولا يقبل في أخبار الديانات إلا قول<sup>(٤)</sup> العدل) لعدم الضرورة  
فيها ولأنه<sup>(٥)</sup> خبر يتعلق بالدين فيشترط فيه العدالة كما في الرواية عن النبي ﷺ.  
أخبار الديانات  
عورة المرأة  
الأجنبية بالنسبة  
للرجل

(ولا يجوز أن ينظر الرجل من الأجنبية إلا إلى وجهها وكفيها) لقوله تعالى:  
﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾<sup>(٦)</sup>، قيل في التفسير: هو الكحل والخاتم  
وموضعهما الوجه واليد<sup>(٧)</sup>.

(١٠) أخرجه أحمد في المسند (٢٠٢) رقم (١٢١٥٩)، من حديث أنس، وقال محققه: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

(١) في (ص): "لأدى".

(٢) في (م): "تضييق" وهو خطأ نحوي.

(٣) كلمة: "الأعصار" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٤) كلمة: "قول" كأنها ملحقة فوق السطر في الأصل، ولكنها مطموسة وهي ثابتة في (ص)، وواضحة في بقية النسخ.

(٥) كلمة: "ولأنه" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٦) سورة النور، آية (٣١).

(٧) انظر الأقوال في ذلك في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٥٢/١٢).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = العظر والإباحة

(فَإِنْ كَانَ لَا يَأْمَنُ الشَّهْوَةَ <sup>(١)</sup> لَمْ يَنْظُرْ إِلَى وَجْهِهَا <sup>(٢)</sup> إِلَّا لِحَاجَةٍ لِقَوْلِهِ <sup>(٣)</sup> :  
«النَّظَرُ إِلَى مَحَاسِنِ الْمَرْأَةِ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ إِبْلِيسَ» <sup>(٤)</sup> .

(وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا [م ٤٢١/أ] وَلِلشَّاهِدِ إِذَا أَرَادَ الشَّهَادَةَ  
عَلَيْهَا النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهَا، وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيَ <sup>(٥)</sup> لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ وَالضَّرُورَاتُ تُبِيحُ  
الْمَحْظُورَاتِ.

(وَيَجُوزُ لِلطَّبِيبِ <sup>(٦)</sup> أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَوْضِعِ الْمَرَضِ مِنْهَا) لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الضَّرُورَةِ،  
وَقَدْ قِيلَ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ امْرَأَةً دَوَاءَ ذَلِكَ الْمَرَضِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا سُتْرَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ  
إِلَّا مَوْضِعَ الْمَرَضِ، وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَيْهِ وَيَغْضُ مِنْ بَصَرِهِ <sup>(٧)</sup> عَمَّا سِوَاهُ مَا أَمَكَنَ.  
(وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتِهِ) لِأَنَّ  
الْعَوْرَةَ مِنْهُ ذَلِكَ لَا غَيْرُ، عَلَى مَا مَرَّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ <sup>(٨)</sup> .

(وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَيْهِ مِنْهُ) لِأَنَّ مَا لَيْسَ  
بِعَوْرَةٍ يَسْتَوِي فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ، إِلَّا إِذَا خَافَتْ الشَّهْوَةَ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَغْضُ بَصَرَهَا

(١) في (ص): "لا يأمن من الشهوة".

(٢) في (ص): "الوجه".

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٣١٤)، وقال: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وتعبه الذهبي بقوله: "إسحاق وإبْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ الْوَاسِطِيُّ ضَعُفَهُ".

(٤) في (ص): "وإن خافا أن يشتهيا".

(٥) كتب في مقابلها في هامش الأصل عنوان: "نظر الطبيب".

(٦) في (ص): "ويغض بصره" ولعله أنسب.

(٧) في الشرح المطبوع (ص ٢٣).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = الحظر والإباحة

لَعَلَّا تَقَعَ فِي الْمَحْظُورِ.

(وَتَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ <sup>(١)</sup> إِلَى مَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجُلِ) لِأَنَّ عَوْرَةَ الْمَرْأَةِ  
بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ  
الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ كَالرَّجُلِ مِنَ الرَّجُلِ <sup>(٢)</sup> فِي الشَّهْوَةِ.

(وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ أَمْتِهِ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ وَزَوْجَتِهِ إِلَى فَرْجِهَا) لِأَنَّ لَهُ الْإِسْتِمْتَاعَ  
بِحَمِيمِ بَدَنِهَا وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ النَّظَرِ <sup>(٣)</sup> فَكَانَ لَهُ النَّظَرُ بِطَرِيقِ الْأُولَى.

(وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ إِلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ وَالصَّدْرِ وَالسَّاقَيْنِ <sup>(٤)</sup>  
وَالْعُضْدَيْنِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ...﴾ الْآيَةُ <sup>(٥)</sup>  
وَالْمُرَادُ بِالزَّيْنَةِ مَوَاضِعُ الزَّيْنَةِ، وَهَذِهِ الْأَعْضَاءُ مَوَاضِعُ الزَّيْنَةِ <sup>(٦)</sup>.

(وَلَا يَنْظُرُ إِلَى ظَهْرِهَا وَبَطْنِهَا) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْمَرْأَةَ إِذَا شَبَّهَهَا <sup>(٧)</sup> بِظَهْرِ الْأُمِّ،  
فَلَوْلَا أَنَّ النَّظَرَ إِلَيْهِ <sup>(٨)</sup> حَرَامٌ لَمَا حُرِّمَتْ كَمَا لَوْ شَبَّهَهَا بِالْوَجْهِ، وَالْبَطْنُ أَعْظَمُ فِي  
الشَّهْوَةِ فَكَانَ أَوْلَى بِالْتَّحْرِيمِ.

(١) كتب في مقابل هذه المسألة في الهامش كلمة: "مهمة" ولعلها من قارئ للنسخة.

(٢) قوله: "من الرجل" سقط من (ص).

(٣) في (ص): "لأن الاستمتاع بجميع بدنها - وهو أعظم من النظر - جائز".

(٤) زاد هنا في (ص): "والصدغين".

(٥) سورة النور، آية (٣١).

(٦) كرر الناسخ هذه العبارة سهوا ثم ضرب عليها.

(٧) أي المظاهر.

(٨) قوله: "إليه" سقط من (ص).



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— العظر والإباحة

حكم مس ما جاز

النظر إليه من المحرم

(وَلَا بَأْسَ أَنْ يَمَسَّ مَا جَازَ أَنْ يَنْظَرَ إِلَيْهِ مِنْهَا لِلضَّرُورَةِ) فَإِنَّهُ إِذَا سَافَرَ بِهَا أَوْ

دَاوَى<sup>(١)</sup> مَرَضَهَا لَا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ عَنْ ذَلِكَ.

ما يجوز النظر

إليه ومسه من

مملوكة الغير

(وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ مَمْلُوكَةٍ غَيْرِهِ إِلَى مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظَرَ مِنْهُ إِلَى ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ)

لِمَا فِي الصَّلَاةِ.

(وَلَا بَأْسَ بِمَسِّ [ص ١٥٣/أ] ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الشِّرَاءَ وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيَ) لِمَا

رُوي أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مَرَّ بِالسُّوقِ فَرَأَى جَارِيَةً تُبَاعُ [م ٢١٤/أ] فَضَرَبَ [ب ١٥٧/ب] يَدَهُ

عَلَى صَدْرِهَا وَقَالَ: (( اشْتَرُوا بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ))<sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُ<sup>(٣)</sup> يَحْتَاجُ إِلَى تَعَرُّفِ حَالِ

بَشَرَتِهَا وَهُوَ غَرَضُ صَحِيحٍ فَصَارَ كَالْقَاضِي وَالشَّاهِدِ.

استواء الخنصي

والفحل في

النظر إلى

الأجنبية

(وَالْخَنَصِيُّ فِي النَّظَرِ إِلَى<sup>(٤)</sup> الْأَجْنَبِيَّةِ كَالْفَحْلِ) لِأَنَّهُ ذَكَرَ ذُو شَهْوَةٍ فَيَدْخُلُ تَحْتَ

عُمُومِ النَّصِّ.

(وَلَا يَجُوزُ لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَنْظَرَ مِنْ سَيِّدَتِهِ إِلَّا إِلَى<sup>(٥)</sup> مَا يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ النَّظَرُ إِلَيْهِ)

ما يجوز للملوك

أن ينظر إليه من

سيدته

مِنْهَا) لِمَا رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُمَا قَالَا: (( لَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ

١

(١) كتبت هذه الكلمة فوق مستوى السطر وجوارها (صح)، وفي (م): "أو مرضها".

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٨٦/٧) رقم (١٣١٩٩-١٣٢٠٦) بسند رجاله ثقات، وكان

الأولى بالشارح - رحمه الله - أن يذكر هذا الدليل بعد قوله: "وإن أراد الشراء" حتى لا يظن أن هذا

الأثر دليل على قوله: "وإن خاف أن يشتهي" فيظن السوء بالصحابي الجليل ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) في (ص): "ولأنه" وهو الأنسب.

(٤) هذه الكلمة - والكلمتان قبلها - مطموس بعضها في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٥) هذه الكلمة ألحقت بالهامش وجوارها (صح).

## خلاصة الدلائل في تنزيح المسائل الخطير والإباحة

أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَوْلَاتِهِ مِقْدَارَ شَعْرَةٍ»<sup>(١)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، قَالَ

حكم العزل  
عن الأمة

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: «لَا تَغْتَرُّوا بِهِذِهِ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْإِمَاءِ دُونَ الْعَبِيدِ»<sup>(٣)</sup>.

(وَيَعْزَلُ عَنْ أَمْتِهِ بغيرِ إِذْنِهَا) لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ وَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْوَطْءِ.

حكم العزل  
عن الزوجة

(وَلَا يَعْزَلُ عَنْ امْرَأَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهَا) لِأَنَّ لَهَا حَقًّا فِي الْوَطْءِ؛ وَلِهَذَا لَوْ وَجَدْتُهُ مَعِيًّا

بِأَنْ كَانَ عَيْنِيًّا<sup>(٤)</sup> كَانَ لَهَا الْمُطَالَبَةُ بِخِلَافِ الْأَمَةِ.

كراهية احتكار  
الأقوات وشرطه

(وَيُكْرَهُ الْإِحْتِكَارُ<sup>(٥)</sup> فِي أَقْوَاتِ الْآدَمِيِّينَ، وَالْبَهَائِمِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ يُضَرُّ

الْإِحْتِكَارُ بِأَهْلِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدَقَهُ مِنْ عَذَابِ إِلِيمٍ﴾<sup>(٦)</sup> قِيلَ فِي

التفسير: الْمُرَادُ مِنْهُ الْإِحْتِكَارُ بِمَكَّةَ<sup>(٧)</sup>، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ

مَلْعُونٌ»<sup>(٨)</sup>.

(١) لم أحده.

(٢) سورة النور، آية (٣١).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٥٥/١٢).

(٤) رجل عنين: لا يقدر على إتيان النساء، أو لا يشتهي النساء، المصباح المنير (٤٣٣).

(٥) في (ص): "الاستحكار".

(٦) سورة الحج، آية (٢٥).

(٧) انظر الجامع لأحكام القرآن (٢٤/١٢)، وذكر فيه حديثا جاء في ضعيف الجامع برقم (١٨٤).

(٨) أخرجه ابن ماجه (٧٢٨/٢) رقم (٢١٢٣)، كتاب التجارات باب الحكرة والجلب، وفي حاشيته

عن الزوائد: "في إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف"، ولم يورده الألباني في صحيح ابن

ماجه.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل ————— الحظر والإباحة

(وَمَنْ احْتَكَرَ غَلَّةَ ضَيْعَتِهِ <sup>(١)</sup> أَوْ مَا جَلَبَهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ فَلَيْسَ بِمُحْتَكِرٍ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْعَامَّةِ فِيهِ وَكَانَ لَهُ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الزَّرْعِ وَالْجَلْبِ.

(وَلَا يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يُسْعَرَ عَلَى النَّاسِ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ <sup>(٢)</sup>: أَلَا تُسْعَرُ؟ فَقَالَ: (( الْمُسْعَرُ هُوَ اللَّهُ )) <sup>(٣)</sup>.

(وَيُكْرَهُ بَيْعُ السِّلَاحِ فِي أَيَّامِ الْفِتْنَةِ) لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْفِتْنَةِ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ <sup>(٤)</sup>.

(وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْعَصِيرِ مِمَّنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا) لِأَنَّهُ يَصْلُحُ لِأُمُورٍ شَتَّى، وَالْمَعْصِيَةُ الْعَصِيرُ مِمَّنْ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِفِعْلِ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ فَلَا يُضَافُ إِلَيْهِ <sup>(٥)</sup>.

(١) في (ص): "ومن احتكر طعام قريته".

(٢) زاد في (ص): "في المدينة".

(٣) أخرجه أبوداود (٧٣١/٣) رقم (٣٤٥١) كتاب البيوع والإجازات باب في التسعير، والترمذي (٥٩٧/٣) رقم (١٣١٥)، كتاب البيوع باب ما جاء في التسعير، وقال: "حديث حسن صحيح"، وابن ماجه (٧٤١/٢) رقم (٢٢٠٠)، كتاب التجارات باب من كره أن يسعر، وأورده الألباني في صحيح ابن ماجه (١٤/٢) رقم (١٧٨٧)، ولفظ الحديث في (ص): "إن الله هو المسعر".

(٤) سورة المائدة، آية (٢).

(٥) زاد في (ص): "والله أعلم بالصواب".

## كتاب الوصايا

حكم الوصية

(الوصية غير واجبة) لأنها إيجاب طائفة من ماله فصارت<sup>(١)</sup> كالهبة (وهي مستحبة) لقوله عليه السلام: «(إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ فِي آخِرِ أَعْمَارِكُمْ زِيَادَةً عَلَى أَعْمَالِكُمْ فَضَعُوهَا حَيْثُ أَحَبَبْتُمْ»<sup>(٢)</sup>).

لا تجوز الوصية

لوارث

[م ٢١٥/أ] (وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ) لقوله عليه السلام<sup>(٣)</sup>: «(إِنَّ اللَّهَ [ص ١٥٣/ب] قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا<sup>(٤)</sup> وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»<sup>(٥)</sup>).

(إِلَّا أَنْ تُجِيزَهَا الْوَرِثَةُ) كَذَا رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «(إِلَّا أَنْ تُجِيزَهَا الْوَرِثَةُ»<sup>(٦)</sup>).

(١) في (ص): "فصار".

(٢) ألحقت هذه الكلمة بالهامش وبجوارها (صح).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢/٩٠٤) رقم (٢٧٠٩)، كتاب الوصايا باب الوصية بالثلث، وفيه عن الزوائد: "في إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي، ضعفه غير واحد"، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢/١١١) رقم (٢١٩٠).

(٤) في (م) اختصرها بلفظ: "عليلم".

(٥) في (ص): "ولا".

(٦) سنن الترمذي، كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث (٤/٣٧٦) رقم (٢١٢٠)، وقال: "حديث حسن صحيح"، من حديث أبي أمامة، وأحمد في المسند في مواضع؛ منها (٢٩/٢١٠) رقم (١٧٦٦٣)، وقال محققه: "صحيح لغيره"، والحديث مروي عن جمع من الصحابة وله طرق كثيرة أوصلهم الألباني في الإرواء (٦/٨٧) إلى عشرة ولذلك حكم عليه بالتواتر، وقد سبق (ص ٤٠).

(٧) قوله: "كذا روي... الورثة" سقط من (ص).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الوصايا

- (١) مقدار الوصية  
 لا تجوز الوصية للقاتل  
 (وَلَا تَجُوزُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ) لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ سَعْدٍ <sup>(٢)</sup>: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» <sup>(٣)</sup>.  
 جواز الوصية للكافر والعكس  
 (وَلَا لِلْقَاتِلِ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لِقَاتِلٍ» <sup>(٤)</sup> وَرُوي: «لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ» <sup>(٥)</sup>.  
 (وَيَجُوزُ أَنْ يُوصِيَ الْمُسْلِمُ لِلْكَافِرِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ أَنْ تُقَاتِلُوهُمْ﴾ <sup>(٦)</sup> وَرُوي: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ أَنْ تُقَاتِلُوهُمْ» <sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني (١٥٢/٤)، بلفظ: «(لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة)»، قال الألباني في الإرواء (٩٦/٦): "منكر"، أي هذه الزيادة، وقال: "أضف إلى ذلك أنه جاء من طرق أخرى عن جماعة آخرين من الصحابة، بعضها صحيح، ليس فيها هذه الزيادة".

(٢) هو سعد بن أبي وقاص بن مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، أبو إسحاق، أحد العشرة وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة، مات بالعقيق سنة (٥٥٥هـ) على المشهور، وهو آخر العشرة وفاة، انظر التقریب (٢٢٧٢).

(٣) متفق عليه من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع؛ منها (١٦٤/٣) رقم (١٢٩٥)، كتاب الجنائز باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة، ومسلم (٧٦/١١) - (٧٧) كتاب الوصية.

(٤) أخرجه الدارقطني (٢٣٧/٤) رقم (١١٥)، وفيه مبشر قال عنه: "مبشر بن عبيد متروك الحديث، يضع الحديث"، ونقل الزيلعي في نصب الراية (٤٠٢/٤ - ٤٠٣) عن البيهقي في المعرفة أن مبشر تفرد به فقال: "لا يرويه عن حجاج غير مبشر، وهو متروك منسوب إلى الوضع".

(٥) أخرجه مالك في الموطأ (٨٩٧/٢) رقم (١٠)، كتاب العقول باب ما في ميراث العقل والتغليظ فيه، والدارقطني بهذا اللفظ (٢٣٧/٤) رقم (١١٧)، وقد صحح الألباني هذا الحديث بشواهده فانظر الإرواء (١١٥/٦ - ١١٧).

الدِّينِ ﴿الآيَةُ﴾<sup>(١)</sup>، وَإِذَا جَازَتْ وَصِيَّةُ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ فَتَحُوزُ (وَصِيَّةُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ)<sup>(٢)</sup> بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

الموت شرط

لنفاذ مضمون

الوصية

(وَقَبُولُ الْوَصِيَّةِ [أ/١٥٨] بَعْدَ الْمَوْتِ<sup>(٣)</sup>، فَإِنْ قَبِلَهَا الْمُوصَى لَهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ أَوْ رَدَّهَا فَذَلِكَ بَاطِلٌ) لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ إِجْبَابٌ مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ<sup>(٤)</sup> فَلَا يُعْتَبَرُ<sup>(٥)</sup> الْقَبُولُ قَبْلَهُ.

استحباب

الوصية بما دون

الثلث

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِيَ الْإِنْسَانُ بِدُونِ الثُّلُثِ) لِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ لِي مَالًا وَلَيْسَ لِي إِلَّا ابْنَتِي هَذِهِ أَفَأُوصِي بِجَمِيعِ مَالِي؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَفَأُوصِي بِالشَّطْرِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ أَفَأُوصِي بِالثُّلُثِ؟ قَالَ الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ؛ لِأَنَّ<sup>(٧)</sup> تَدْعَ وَرَثَتِكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»، أَي: فَقَرَاءَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ<sup>(٨)</sup> كَفًّا مِنَ الطَّعَامِ.

(١) سورة الممتحنة، آية (٨).

(٢) عبارة المتن: "والكافر للمسلم"، في الشرح المطبوع (ص ٣١٥)، والمتن بالطبعة التركية (ص ١٣٩)، والطبعة الخامسة (ص ١٨٢)، والمتن مع شرح اللباب (٤/١٦٩).

(٣) لما كان من قبيل التبرع بدليل قوله: "الموصى له" فعدها بحرف الجر اللام.

(٤) كلمة: "الموت" مضموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٥) في (ص): "ولا".

(٦) المعروف أنه سعد بن أبي وقاص كما سبق تخريجه، وأما "سعد بن معاذ" فلعله سبق قلم من الشارح.

(٧) أشير في الهامش إلى فرق نسخة بلفظ: "إنك لأن" وفوقه رمز (خ).

(٨) قوله: "الناس" سقط من (ص).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الوصايا

أثر القبول والرد

في وصية الرجل

إلى الرجل

(وَإِذَا أَوْصَى رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ <sup>(١)</sup> فَقَبِلَ الْوَصِيَّ <sup>(٢)</sup> فِي وَجْهِ الْمَوْصِي وَرَدَّهَا فِي غَيْرِ وَجْهِهِ فَلَيْسَ بِرَدٍّ، وَإِنْ رَدَّهَا فِي وَجْهِهِ فَهُوَ رَدٌّ) لَأَنَّا لَوْ جَوَّزْنَا رَدَّهُ فِي غَيْرِ وَجْهِهِ <sup>(٣)</sup> وَ <sup>(٤)</sup> لَمْ يُسِنِدِ الْمَرِيضُ الْوَصِيَّةَ إِلَى غَيْرِهِ اعْتِمَادًا عَلَيْهِ فَيُؤَدِّي إِلَى الْإِضْرَارِ بِهِ.

كيف يملك

الموصى به

(وَالْمَوْصَى بِهِ يُمْلِكُ بِالْقَبُولِ) لَأَنَّهُ تَبَرُّعٌ كَالْهَبَةِ (إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ) وَهِيَ أَنْ يَمُوتَ الْمَوْصِي ثُمَّ يَمُوتَ الْمَوْصَى لَهُ قَبْلَ الْقَبُولِ فَيَدْخُلَ الْمَوْصَى بِهِ فِي مُلْكٍ وَرَثَتِهِ) لَأَنَّ الْوَصِيَّةَ مُثَبَّتَةٌ لِلْمُلْكِ، وَالْقَبُولُ شَرْطٌ لِدُخُولِهَا فِي مُلْكِهِ وَصَارَ كَالْبَيْعِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي.

حكم وصاية

العبد والكافر

والفاسق

(وَمَنْ أَوْصَى إِلَى عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ أَخْرَجَهُمُ الْقَاضِي مِنَ الْوَصِيَّةِ وَنَصَبَ غَيْرَهُمْ) احْتِيَاطًا لِأَمْرِ الْوَرَثَةِ وَالْمَيِّتِ <sup>(٥)</sup>، فَإِنَّ مَنَافِعَ الْعَبْدِ مَمْلُوكَةٍ، وَالذَّمِّيُّ مَسْلُوبُ الْوِلَايَةِ وَالْفَاسِقُ مُتَّهَمٌ فِي أَمَانَتِهِ.

(١) أي أوصى إليه بأن ينوب عنه بعد وفاته في مهمة، بدليل تعديته بحرف الجر "إلى"، وبذلك تفترق هذه المسألة عن سابقتها، وما ذكره في التعليل يقوّي هذا المعنى.

(٢) في (م): "الوصية" في هذا الموضع، وفي (ص): "فقبل الوصية في وجهه..."

(٣) هذه المسألة رسم الناسخ على بعض كلماتها ما يميّز به كل طرف من الطرفين عن الآخر، وكذلك ليحدد برمين اثنين من يعود عليه الضمير من الطرفين فاستعمل رمز (ص) للطرف الأول وهو الموصي، ورمز (ء) للطرف الثاني وهو الموصى له (الوصي).

(٤) زيادة من (ص)، وهي ضرورية لأن الجملة بعدها حالية، وجواب (لو) هو جملة: "فيؤدي إلى الإضرار به" أي إننا لو جَوَّزْنَا الرد - والحال أن المريض لم يوصي غير الذي ردّ الوصية - لأذى ذلك إلى الإضرار بالموصي.

(٥) قوله: "الميت" سقط من (ص).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الوصايا

حكم وصاية

عبد الميت

من أوصى إلى

من يعجز عن

القيام بالوصية

من أوصى إلى

اثنين

(وَمَنْ أَوْصَى إِلَى عَبْدٍ نَفْسَهُ وَفِي الْوَرْتَةِ كِبَارٌ [م ٢١٥/ب] لَمْ تَصِحَّ) <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ صَارَ مُوَلِّيًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْكَبِيرِ فَلَا يَكُونُ وَالِيًا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ <sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَتَجَزَّأُ. (وَمَنْ أَوْصَى إِلَى مَنْ يَعْجُزُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَصِيَّةِ ضَمَّ إِلَيْهِ الْقَاضِي غَيْرُهُ) لِأَنَّ الْقَاضِي جُعِلَ نَاطِرًا لِلْمُسْلِمِينَ وَحَافِظًا <sup>(٣)</sup> لِمَصَالِحِهِمْ.

(وَمَنْ أَوْصَى إِلَى اثْنَيْنِ لَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ذُوْن صَاحِبِهِ) <sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ رَضِيَ بِرَأْيِهِمَا لَا بِرَأْيِ أَحَدِهِمَا.

[ص ١٥٤/أ] (إِلَّا فِي شِرَاءِ كَفَنِ الْمَيِّتِ وَتَجْهِيزِهِ وَطَعَامِ الصَّغَارِ وَكِسْوَتِهِمْ) لِأَنَّ فِي تَأْخِيرِ ذَلِكَ إِلَى حِينَ حُضُورِهِمَا إِضْرَارًا.

(وَكَذَا رَدُّ وَدِيعَةٍ بَعَيْنِهَا، وَقَضَاءُ دَيْنٍ، وَتَنْفِيذُ وَصِيَّةٍ بَعَيْنِهَا، وَعَتَقُ عَبْدٍ بَعَيْنِهِ) لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقِفُ عَلَى الرَّأْيِ وَالتَّدْبِيرِ.

(وَكَذَا الْخُصُومَةُ فِي حُقُوقِ الْمَيِّتِ) لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا يُؤَدِّي إِلَى الشَّغْبِ وَالْإِنْخِلَالِ بِالْمَقْصُودِ وَهُوَ الْإِفْهَامُ عِنْدَ الْمُحَاكَمَةِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: <sup>(٥)</sup> فِعْلُ أَحَدِهِمَا كَفَعْلِهِمَا جَمِيعًا

(١) هنا زيادة كلمة: "الوصية" في المتن الثلاثة: في الطبعة التركية (ص ١٣٩) والطبعة الخامسة

(ص ١٨٣) ومتن شرح اللباب (١٧١/٤) وكذا في (ص).

(٢) رسم الناسخ على آخر هذه الكلمة رأس (ص) وكذلك على كلمتين قبلها هي كلمة: "الكبير" ثم

كلمة: "عليه"، وذلك لينبه أن الضمير في "عليه" وغيره يرجع إلى الكبير.

(٣) في (ص): "وخافضا"، وهو خطأ.

(٤) في (ص): "دون الآخر"، انظر بداية المبتدي (١/٢٦٤)، الهداية (٤/٢٦٠)، البحر الرائق

(٥٢٤/٨).

(٥) البحر الرائق (٥٢٤/٨).



لأنَّ الوَصِيَّةَ عَقْدٌ اسْتِخْلَافٍ فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ خَلَفًا عَنْهُ <sup>(١)</sup> إِلَّا أَنَّ الْخَلْفِيَّةَ <sup>(٢)</sup> تَثْبُتُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أُثْبِتَهَا الْمُوصِي وَهُوَ <sup>(٣)</sup> لَمْ يُثْبِتْ الْخَلْفِيَّةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ، وَعِنْدَ [١٥٨/ب] الشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup> لَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا كَالْوَكِيلَيْنِ، إِلَّا أَنَا نَقُولُ فِي الْوَكِيلَيْنِ <sup>(٥)</sup> أَيْضًا: إِذَا كَانَ الَّذِي وَكَّلَاهُ بِهِ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الرَّأْيِ جَازَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ كَالطَّلَاقِ.

من أوصى  
لرجلين لكل  
واحد منهما  
بنصيب

(وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِثُلْثِ مَالِهِ وَلِآخَرَ بِثُلْثِ مَالِهِ وَلَمْ تُجَزِ الْوَرِثَةُ فَالثُّلُثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ <sup>(٦)</sup>) لِتَسَاوِيهِمَا فِي سَبَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَتَعَذُّرِ الْإِنْفَادِ مِنَ الثَّلَاثِينَ <sup>(٧)</sup>.  
(فَإِنْ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا بِالثُّلْثِ وَلِلْآخَرِ بِالسُّدُسِ فَالثُّلُثُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا) لِأَنَّ الْإِجَابَ كَذَلِكَ <sup>(٨)</sup>.

(وَإِنْ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا بِجَمِيعِ مَالِهِ وَلِآخَرَ بِثُلْثِ مَالِهِ فَلَمْ يُجَزِ الْوَرِثَةُ فَالثُّلُثُ بَيْنَهُمَا

(١) مكتوب تحت هذه الكلمة بيان مرجع الضمير هكذا: "أي عن الميت".

(٢) في (ص): "الخلافة".

(٣) رسم الناسخ على هذه الكلمة (ء) وعلى الكلمة التي قبلها مثلها تنبيهها على أن المراد بضمير الفصل هو الموصي نفسه.

(٤) روضة الطالبين (٣١٧/٦)، شرح ابن رسلان (٢٤٦/١).

(٥) في (ص): "في الوكيل".

(٦) قوله: "نصفان" سقط من (ص).

(٧) في (ص): "وتعذر الانفراد بالثلثين".

(٨) في (ص): "فالثلث بينهما كذا لأن الإيجاب كذلك".

عَلَى أَرْبَعَةٍ أَسْهُمٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ <sup>(١)</sup> وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٢)</sup> لِأَنَّهُ فَاضِلٌ بَيْنَهُمَا فِي الإِيجَابِ فَوَجَبَ <sup>(٣)</sup> أَنْ يَثْبُتَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْوَرْتَةِ وَلَا ضَرَرَ فِي الضَّرْبِ.

(وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: <sup>(٤)</sup> الثُّلْثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ <sup>(٥)</sup>، لَا يَضْرِبُ أَبُو حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - [م/٢١٦] لِلْمُوصَى لَهُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ إِلَّا فِي الْمُحَابَاةِ وَالسَّعَايَةِ وَالذَّرَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ) <sup>(٦)</sup> لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْوَرْتَةِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُوصِيَ بِهِ، فَلَا يَكُونُ لِلْمُوصَى لَهُ أَنْ يَضْرِبَ بِهِ، كَمَا لَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بَعْدَيْنِ وَآخَرَ بَعْدٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّ أَحَدَ الْعَبْدَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَضْرِبُ الْمُوصَى لَهُ <sup>(٧)</sup> بِهِمَا بِالْعَبْدِ الْمُسْتَحَقِّ لِمَا ذَكَرْنَا كَذَا هَذَا، وَأَمَّا الْمَسَائِلُ الثَّلَاثُ فَلَمْ يَتَعَلَّقْ حَقُّ الْوَرْتَةِ بِهَا لَا مَحَالَةَ لِجَوَازِ أَنَّهَا تَخْرُجُ مِنَ الثُّلْثِ <sup>(٨)</sup>.

(١) في (ص): "عندهما"، انظر بداية المبتدي (٢٥٩/١)، الهداية (٢٣٦/٤)، البحر الرائق (٤٦٧/٨).

(٢) روضة الطالبين (٢١٨/٦).

(٣) كتب الناسخ هذه الكلمة ولم يوضح كتابتها فأعاد كتابتها في الهامش واضحة وكتب بجوارها (بيان).

(٤) المصادر السابقة.

(٥) في المتون الأربعة: "ولا" بزيادة الواو في الشرح المطبوع (ص٣١٦) وفي المتن بالطبعة التركية (ص١٣٩)، وفي الطبعة الخامسة (ص١٨٣)، وفي المتن مع شرح اللباب (١٧٤/٤).

(٦) في شرح الهداية ص٣٥٥ المحاباة البيع بأقل من الثمن، والمرسلة المطلقة لم تعين بمقدار ولا نسبة.

(٧) في (ص): "للموصى له".

(٨) في (ص): "لجواز أن يخرج من الثلث".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الوصايا

من أوصى  
وعليه دين

(وَمَنْ أَوْصَى وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ لَمْ تَجْزِ الْوَصِيَّةُ إِلَّا أَنْ يُبْرَأَ<sup>(١)</sup> الْغُرَمَاءُ مِنَ الدَّيْنِ) لِأَنَّ الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ لِقَوْلِ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : ((إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ<sup>(٢)</sup> الْوَصِيَّةَ قَبْلَ الدَّيْنِ<sup>(٣)</sup> وَإِنَّمَا هِيَ بَعْدُهُ))<sup>(٤)</sup>.

من أوصى  
بنصيب ابنه

(وَمَنْ أَوْصَى بِنَصِيبِ ابْنِهِ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ) لَأَنَّهَا وَصِيَّةٌ بِحَقِّ الْغَيْرِ.

من أوصى بمثل  
نصيب ابنه

(فَإِنْ أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ جَازَ) [ص ١٥٤/ب] لِأَنَّ مِثْلَ الشَّيْءِ غَيْرُهُ فَكَانَ هَذَا وَصِيَّةً بِالنَّصْفِ إِذَا كَانَ لَهُ ابْنٌ وَاحِدٌ.

العقود في حال  
المرض

(فَإِنْ كَانَ لَهُ ابْنَانِ فَلِلْمُوصِي لَهُ الثُّلُثُ) لَمَا ذَكَرْنَا أَنَّ مِثْلَ الشَّيْءِ غَيْرُهُ فَيُزَادُ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> مِثْلُ نَصِيبِ ابْنٍ آخَرَ فَيَكُونُ لِلْمُوصِي لَهُ مَا لِأَحَدِهِمْ.

(وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ، أَوْ بَاعَهُ وَحَابِي، أَوْ وَهَبَ فَذَلِكَ كُلُّهُ وَصِيَّةٌ تُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ<sup>(٦)</sup>)، وَيُضْرَبُ بِهِ مَعَ أَصْحَابِ الْوَصَايَا لِأَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ تَبَرُّعٌ، وَالتَّبَرُّعُ فِي حَالِ

(١) ربما هي: "يُبرأ".

(٢) في (ص): "تقرون".

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾.

(٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٦٨/٦)، بلفظ آخر: ((عن طاووس عن ابن عباس أنه قيل له:

كيف تأمر بالعمرة قبل الحج؟، والله عز وجل يقول: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾، فقال:

كيف تقرؤون: الدين قبل الوصية أو الوصية قبل الدين؟ قال: الوصية قبل الدين،

قال: فبأيهما تبدؤون؟، قالوا: بالدين، قال: فهو ذلك)).

(٥) في (ص): "فيراد به".

(٦) هذه الكلمة والكلمتان اللتان قبلها ألحقت بالهامش وبجوارها (صح).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الوصايا

الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ.

(فَإِنْ حَابَى ثُمَّ أَعْتَقَ فَالْمُحَابَاةُ أَوْلَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ عَقْدُ ضَمَانٍ فَأَشْبَهَ الدَّيْنَ فَكَانَ أَقْوَى.

(وَإِنْ أَعْتَقَ ثُمَّ حَابَى فَهُمَا سَوَاءٌ) لِأَنَّ عَقْدَ الْمُحَابَاةِ تَرْجَحُ بِالْقُوَّةِ وَالْعِتْقُ تَرْجَحُ بِالسَّبْقِ فَاسْتَوَيَا.

(وَقَالَ <sup>(٢)</sup> وَالشَّافِعِيُّ: <sup>(٣)</sup> الْعِتْقُ أَوْلَى فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ) لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ الْفَسْخُ بِوَجْهِ فَكَانَ أَقْوَى [أ/١٥٩] مِنْ هَذَا الْوَجْهِ <sup>(٤)</sup>.

من أوصى بسهم

من ماله

(وَمَنْ أَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ أَحْسَنُ) <sup>(٥)</sup> سِيَهَامِ الْوَرَثَةِ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنَ السُّدُسِ <sup>(٦)</sup> فَيَتِمَّ لَهُ السُّدُسُ لِأَنَّ <sup>(٧)</sup> النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي ذَلِكَ بِالسُّدُسِ — هَكَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ فِي التَّقْرِيبِ — عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ [م/٢١٦ ب] مَرْفُوعًا <sup>(٨)</sup>، وَعَنْ إِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ <sup>(٩)</sup> أَنَّ السَّهْمَ

(١) بداية المبتدي (٢٦٢/١)، الهداية (٢٤٥/٤)، البحر الرائق (٤٩٣/٨).

(٢) بدائع الصنائع (٣٧٤/٧).

(٣) الوسيط (٤٢٤/٤).

(٤) كلمة: "الوجه" مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٥) في (ص): "فله أحسن".

(٦) هنا طمس بين الكلمتين، وواضحة في بقية النسخ.

(٧) هذه الكلمة مطموسة في الأصل وواضحة في بقية النسخ.

(٨) أخرجه البزار (٤١٥/٥) وقال: "هذا الحديث لا نعلم يروى كلامه عن النبي إلا من هذا الوجه بهذا

الإسناد، وأبو قيس فليس بالقوي"، وقال ابن حجر في الدراية (٢٩١/٢): "فيه العزرمي وهو

متروك".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الوصايا

عِنْدَ الْعَرَبِ عِبَارَةٌ عَنِ السُّدُسِ <sup>(١)</sup> وَكَذَا ذَكَرَهُ الْجَاحِظُ <sup>(٢)</sup> وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ اللُّغَةِ، فَيَقْبَلُ قَوْلَهُمْ فِي النَّقْلِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رِوَايَةٌ أُخْرَى <sup>(٣)</sup> لَهُ أَحْسَنُ <sup>(٤)</sup> سِيَّهَامِ الْوَرَثَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِنَ السُّدُسِ فَيَكُونُ لَهُ السُّدُسُ، وَقَالَا: <sup>(٥)</sup> لَهُ أَحْسَنُ <sup>(٦)</sup> السَّهَامِ، إِلَّا أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثُّلْثِ فَيَكُونُ لَهُ الثُّلْثُ، لِأَنَّ السَّهْمَ عِبَارَةٌ عَنْ نَصِيبِ الْوَرَثَةِ فَيُعْطَى أَقْلُهَا لِأَنَّهُ مُتَيَقَّنٌ فِيهِ وَلَا يَزَادُ عَلَى الثُّلْثِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ نَفَاذُهَا مِنَ الثُّلْثِ.

من أوصى بجزء

من ماله

(وَإِنْ أَوْصَى بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ قِيلَ لِلْوَرَثَةِ: أَعْطُوا <sup>(٧)</sup> مَا شِئْتُمْ) لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِمِقْدَارٍ مَعْلُومٍ.

من أوصى

بوصايا من

حقوق الله

(وَمَنْ أَوْصَى بِوَصَايَا مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى قُدِّمَتْ الْفَرَائِضُ مِنْهَا - قَدَّمَهَا الْمُوصِي أَوْ

(٩) هو إياس بن معاوية بن قره بن إياس المزني، أبو وائلة البصري، القاضي المشهور بالذكاء، ثقة مات سنة اثنتين وعشرين ومائة، انظر التقريب (٥٩٧).

(١) ذكره ابن حجر في الدراية (٢/٢٩١) عن شريح، بلفظ: «(السهم في كلام العرب السدس)».

(٢) كتب تحته بخط دقيق: "من كبار المعتزلة"، وفي (ص): "الحافظ"، وهو أبو عثمان عمرو بن بحر بن

محبوب البصري المعتزلي، صاحب التصانيف ذو الفنون، انظر سير أعلام النبلاء (١١/٥٢٦).

(٣) الهداية (٤/٢٣٧)، البحر الرائق (٤/٤٧٢).

(٤) في (ص): "أحسن".

(٥) المصدر السابق.

(٦) وفي (ص): "أحسن".

(٧) في المتون الأربعة (م) و(ص): "أعطوه" في الشرح المطبوع (ص٣١٧) وفي المتن بالطبعة التزكية

(ص١٣٩) وفي الطبعة الخامسة (ص١٨٤) وفي المتن مع شرح الباب (٤/١٧٧).

أَخْرَهَا - مِثْلُ الْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ) لِأَنَّ قَضَاءَهَا أَهَمُّ مِنْ قَضَاءِ النَّوَافِلِ.

(وَمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ قُدِّمَ مِنْهَا مَا قَدَّمَهُ الْمُوصِي) لِأَنَّ تَقْدِيمَهُ يَدُلُّ عَلَى الْإِهْتِمَامِ بِهِ<sup>(١)</sup>.

(وَمَنْ أَوْصَى بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَحْجُوا عَنْهُ رَجُلًا مِنْ بَلَدِهِ<sup>(٢)</sup> يَحُجُّ رَاكِبًا) تَنْفِيدًا لِلْوَصِيَّةِ مِنْ أَوْصَى بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ عَلَى حَسَبِ مَا فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى.

(فَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الْوَصِيَّةُ النِّفْقَةَ أَحْجُوا عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ) تَنْفِيدًا لِلْوَصِيَّةِ<sup>(٣)</sup> بِقَدْرِ الْمُمَكِّنِ.

(وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ حَاجًّا فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ<sup>(٤)</sup> وَأَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ: حُجٌّ<sup>(٥)</sup> مِنْ بَلَدِهِ) لِأَنَّ مَا فَعَلَ مِنَ الْخُرُوجِ قَبْلَ الْوُصُولِ قَدْ بَطُلَ بِمَوْتِهِ لِقَوْلِهِ ~~الْعَلِيَّة~~: ((كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ يَنْقُطِعُ [ص ١٥٥/أ] بِمَوْتِهِ إِلَّا ثَلَاثًا: وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ بِالْخَيْرِ، وَعِلْمٌ عَلَّمَهُ النَّاسَ يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَصَدَقَةٌ جَارِيَةٌ))<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ: <sup>(٧)</sup> يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ لِأَنَّ سَفَرَهُ تَعَلَّقَ بِهِ قُرْبَةً

(١) زيادة من (م)، وليست في (ص).

(٢) قوله: "من بلده" سقط من (ص).

(٣) في (ص): "لوصيته".

(٤) في (ص): "فمات في بعض الطريق".

(٥) في (ص) (م): "يُحَجُّ".

(٦) أخرجه مسلم (٨٥/١١) كتاب الوصية باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، بلفظ: ((إذا

مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد

صالح يدعو له)).

(٧) البحر الرائق (٧١/٣).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الوصايا

وصية الصبي

والمكاتب

فَيَسْقُطُ الْفَرَضُ فِي تِلْكَ الْمَسَافَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ﴾ الآية<sup>(١)</sup>.

(وَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ، وَالْمُكَاتِبِ وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً) لَأَنَّهَا تَبَرُّعٌ وَلَا تَبَرُّعٌ<sup>(٢)</sup> لَهُمَا.

(وَيَجُوزُ لِلْمَوْصِي الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ) اعْتِبَارًا بِالْهَبَةِ.

جواز الرجوع

عن الوصية

(فَإِذَا صَرَّحَ<sup>(٣)</sup> بِالرُّجُوعِ، أَوْ قَالَ، أَوْ فَعَلَ مَا يَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ كَانَ رُجُوعًا) لِأَنَّ

الشَّيْءَ يَثْبُتُ تَارَةً صَرِيحًا وَالْأُخْرَى دَلَالَةً، كَمَنْ بَاعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ ثُمَّ فَعَلَ مَا يَدُلُّ عَلَى

إِبْطَالِهِ.

من جحد

الوصية

(وَمَنْ جَحَدَ الْوَصِيَّةَ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا) وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ<sup>(٤)</sup> لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِثْبَاتٌ لِلْوَصِيَّةِ

فِي الْمَاضِي وَإِبْطَالٌ لِلْحَالِ<sup>(٥)</sup>، وَالْجُحُودُ نَفْيٌ لِأَصْلِ الْعَقْدِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: <sup>(٦)</sup> يَكُونُ

رُجُوعًا \* لِأَنَّهُ نَفْيٌ فِي الْحَالِ وَفِي الْمَاضِي، فَإِذَا كَانَ النَّفْيُ فِي أَحَدِ الْحَالَيْنِ رُجُوعًا \* <sup>(٧)</sup> فَفِي

الْحَالَيْنِ أُولَى.

من أوصى

لجيرانه

(وَمَنْ أَوْصَى لِجِرَانِهِ فَهُمْ الْمَلَاصِقُونَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) لِأَنَّ الْجَوَارَ عِبَارَةٌ عَنِ

(١) سورة النساء، آية (١٠٠).

(٢) هذه الكلمة والتي قبلها ألحقنا بالهامش وبجوارهما (صح).

(٣) في (ص): "فاصرح"، ولعلها سقط منها بعض الحروف.

(٤) الهداية (٢٣٦/٤).

(٥) في (ص): "لأن الرجوع إثبات للوصية في الماضي وإبطال الحال".

(٦) المصدر السابق، بدائع الصنائع (٣٨٠/٧).

(٧) ما بين النجمين ألحق بالهامش وبجواره (صح)، وقد انطمست بعض الكلمات منه واستدركتها من

بقية النسخ، وقد سقطت هذه الجملة من الشرح المطبوع.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الوصايا

القُرْبِ<sup>(١)</sup> الْمَكَانِي، وَحَقِيقَةُ [١٥٩/ب] ذَلِكَ فِي الْمُلَاصِقِ وَمَا بَعْدَهُ بَعِيدٌ بِالنَّسَبَةِ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> فَصَارَ كَالشُّفْعَةِ، وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ<sup>(٣)</sup> وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ: <sup>(٤)</sup>الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ مَنْ يُصَلِّي بِجَمَاعَتِهِ<sup>(٥)</sup>، قَالَ الطَّبْرَاذِيُّ: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»<sup>(٦)</sup>.  
 وَمَنْ أَوْصَى لِأَصْهَارِهِ فَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْ امْرَأَتِهِ<sup>(٧)</sup> لِأَنَّ الصَّهْرِيَّةَ<sup>(٨)</sup> هِيَ قَرَابَةُ الزَّوْجِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾<sup>(٩)</sup>، قِيلَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا: إِنَّ النَّسَبَ مَا يَرْجِعُ إِلَى وَلَادَةٍ قَرِيْبَةٍ وَالصَّهْرُ خُلْطَةٌ تُشَبِّهُ الْقَرَابَةَ، وَكَانَ الصَّحَابَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - يُسَمُّونَ قَرَائِبَ صَفِيَّةِ أَصْهَارِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١٠)</sup>.

(١) سقطت لام التعريف من هذه الكلمة، وربما لم تظهر في التصوير، وفي (ص): "عن قرب المكان".

(٢) قوله: "إليه" سقط من (ص).

(٣) كلمة: "الاستحسان" مطموس بعضها في الأصل، وواضحة في بقية النسخ، وانظر بدائع الصنائع (٣٥١/٧).

(٤) بداية المبتدي (٢٦٢/١-٢٦٣)، الهداية (٢٤٩/٤)، بدائع الصنائع (٣٥١/٧).

(٥) في (ص): "بجماعة".

(٦) أخرجه الدارقطني (٤٢٠/٢) رقم (٢، ١)، قال الحافظ في الدراية (٢٩٣/٢): "فيه سليمان بن داود أبو الجمل وهو ضعيف... وقد صح من قول علي"، وانظر الضعيفة للألباني (٢١٧/١) رقم (١٨٣).

(٧) في (ص): "الصهرية".

(٨) سورة الفرقان، آية (٥٤).

(٩) هذا الكلام قيل في جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار، وفيه: «فما كانت امرأة أعظم على

قومها بركة منها» وأنهم فعلوا ذلك وقالوا: أصهار رسول الله ﷺ، أورده هكذا ابن القيم في زاد



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الوصايا

من أوصى

لأختانه

من أوصى

لأقربائه

(وَأِنْ أَوْصَى لِأَخْتَانِهِ فَالْخَتَنُ زَوْجُ كُلِّ ذَاتِ رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مِنْهُ) لِأَنَّ الْخَتَنَ لُغَةً هُوَ مَنْ يَتَّصِلُ إِلَى مَحَارِمِ الرَّجُلِ. <sup>(١)</sup>

(وَمَنْ أَوْصَى لِأَقْرَبَائِهِ فَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مِنْهُ) لِأَنَّ هَذَا تَمْلِيكَ مُتَعَلِّقٌ بِالمَوْتِ، فَإِذَا اسْتَحَقَّ بِالقَرَبِ كَانَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ أَوْلَى بِالمِيرَاثِ.

(وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْوَالِدَانِ <sup>(٢)</sup> وَالْوَلَدُ) لِأَنَّ الْوَلَدَ وَالْوَالِدَ لَا يُسَمَّى قَرِيبًا، قَالَ تَعَالَى:

﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> عَطَفَ عَلَى الْوَالِدَيْنِ [م/٢١٧ ب] وَالشَّيْءُ لَا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ.

إذا أوصى لجمع

أجزاء الإثنان

(وَتَكُونُ لِلْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا) لِأَنَّهُ ذُكِرَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، وَالْإِثْنَانِ فِي الْمِيرَاثِ جَمْعٌ وَالْوَصِيَّةُ أُخْتُ الْمِيرَاثِ (فَإِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ وَلَهُ عَمَّانٌ وَخَالَانِ فَالْوَصِيَّةُ لِعَمِّهِ) لِأَنَّهُمَا أَقْرَبُ.   
 (وَأِنْ كَانَ لَهُ عَمٌّ وَخَالَانِ فَلِلْعَمِّ النِّصْفُ) لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا <sup>(٤)</sup> فَيَسْتَحِقُّ الْوَاحِدُ النِّصْفَ، فَيَفْضَلُ نِصْفٌ فَيَكُونُ لِخَالَيْهِ <sup>(٥)</sup>، لِأَنَّهُمَا أَقْرَبُ بَعْدَ الْعَمِّ وَهَذَا كُلُّهُ

المعاد (٢٣١/٣)، وصحح سند القصة المحقق.

(١) في (ص): "لأن الختن لغة عمّا".

(٢) في (ص): "الوالد".

(٣) سورة البقرة، آية (١٨٠).

(٤) من قوله: "لأنه ذكر... إلى قوله: فصاعداً" سقط من (ص).

(٥) عبارة المتن: "وللخالين النصف" كذا في المتون الأربعة، الشرح المطبوع (ص ٣١٨)، والمتن بالطبعة

التزكية (ص ١٤٠)، والطبعة الخامسة (ص ١٨٤)، والمتن مع شرح اللباب (٤/١٨٠)، وفي (ص):

"فيكون لخاله لأنه أقرب".

قول أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

(وقالاً: <sup>(٢)</sup> الوصية لكل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام <sup>(٣)</sup> القريب والبعيد والذكر والأنثى فيه سواء، وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup> [ص ١٥٥ ب] لأن اسم القريب يعم الجميع، ألا ترى أن النبي ﷺ لما أنزل الله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ <sup>(٥)</sup> صعد الصفا وقال: «يا بني عبد مناف» ويأيني فلان حتى دعا قبائل <sup>(٦)</sup> من قريش وقال لهم: «إني نذير لكم بين يدي عذاب شديد» <sup>(٧)</sup>، ويدخل الوالد والولد فيه كما في النفقة، وإنما اعتبرنا <sup>(٨)</sup> أقصى أب في الإسلام لأن الشرف يحصل به، فعندهما الوصية بين العمين والخالين أرباعاً والعم والخالين أثلاثاً لما ذكرنا أن القريب والبعيد سواء عندهما.

(١) بداية المبتدي (٢٦٣/١)، الهداية (٢٤٩/٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) في الباب (١٨١/٤) شرح هذه الصورة هكذا: "وقالاً: تكون الوصية لكل من ينسب إليه من قبل آبائه إلى أقصى أب له في الإسلام وهو أول أب أسلم، القريب والبعيد والذكر والأنثى فيه سواء".

(٤) الأم (١١١/٤).

(٥) سورة الشعراء، آية (٢١٤).

(٦) في (ص): "قبائلاً" وهو خطأ لأن "قبائل" ممنوع من الصرف.

(٧) أخرجه البخاري (٥٠١/٨) رقم (٤٤٧١)، كتاب التفسير باب ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾،

ومسلم (١٩٢/١) رقم (١٠٤).

(٨) في (ص): "وإنما اعتبر"، وهو خطأ، لأن ضمير التثنية يعود إلى أبي يوسف ومحمد.

(وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بثلثِ دراهمِهِ أَوْ بثلثِ غَنَمِهِ فَهَلَكَ ثُلُثَا ذَلِكَ<sup>(١)</sup> وَبَقِيَ ثُلُثُهُ - من أوصى لرجل بثلث دراهمه... وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله - فله جميع ما بقي) لأن الوصية تعلقت بعينها بدليل أنه لو قاسمه الورثة استحق ذلك، وما تعلقت الوصية بعينه يستحقه الموصى له إذا خرج من الثلث، كما لو أوصى بثلث شيء بعينه فاستحق ثلثه<sup>(٢)</sup>.

(وإن أوصى بثلث ثيابه فهلك ثلثها وبقي ثلثها؛ وهو يخرج - من ثلث [١٦٠/أ] ما بقي من ماله - لم يستحق إلا ثلث ما بقي من الثياب) يريد إذا كانت الثياب أجناساً<sup>(٣)</sup> مختلفة، لأن الوصية لم تتعلق<sup>(٤)</sup> عيناها [م ٢١٨/أ] فإنه لا يستحق ذلك بالقسمة لأنها لا تقسم بعضها في بعض وكذلك الدور، والرقيق والجواهر على قول أبي حنيفة<sup>(٥)</sup>.

(وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِألف درهمٍ وَلَهُ مَالٌ عَيْنٌ وَدَيْنٌ فَإِنْ خَرَجَ الألفُ مِنْ ثُلُثِ العَيْنِ دُفِعَتْ إِلَى الموصى لَهُ وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ دُفِعَ إِلَيْهِ ثُلُثُ العَيْنِ، وَكُلَّمَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ أَخَذَ ثُلُثُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الألفَ) لأن حق الموصى له شائع في العين والدَيْنِ فيأخذ منهما الثلث إلى أن يستوفي تمام حقه.

(وَتَجُوزُ الوصيةُ لِلْحَمْلِ وَبِالْحَمْلِ إِذَا وَضَعَ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ<sup>(٦)</sup> لِأَنَّ جَهَالََةَ

(١) أي الدراهم أو الغنم جميعها، وانظر الباب (١٨١/٤).

(٢) هذه الكلمة مطموس بعضها، وواضحة في بقية النسخ.

(٣) هذه الكلمة مطموس بعضها، وواضحة في بقية النسخ.

(٤) هذه الكلمة مطموس بعضها، وواضحة في بقية النسخ.

(٥) بداية المبتدي (٢٦٠/١)، الهداية (٢٣٨/٤).

(٦) زادت المتون الأربعة هنا عبارة: "من يوم الوصية" في الشرح المطبوع (٣١٩)، وفي المتن بالطبعة

## خلاصة الدلائل في تدقيق المسائل الوصايا

المُوصَى لَهُ لَا تَمْنَعُ الصَّحَّةَ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ تَتَعَلَّقُ بِثُلْثِ مَالِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ مَجْهُولٌ وَلَوْ لِدِ  
فُلَانٍ جَائِزَةٌ وَهُمْ مَجْهُولُونَ وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ وَضْعُهُ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لِنَتَيَقِّنَ بِوُجُودِهِ عِنْدَ  
الْوَصِيَّةِ.

إن أوصى بجارية

(وَأِنْ أَوْصَى <sup>(١)</sup> بِجَارِيَةٍ إِلَّا حَمَلَهَا صَحَّتْ الْوَصِيَّةُ وَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ) لِأَنَّ مَا جَازَ إِيرَادُ  
الْعَقْدِ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ جَازَ اسْتِثْنَاؤُهُ عَنْهُ.

إذا أوصى

لرجل بجارية

فولدت

(وَإِذَا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِجَارِيَةٍ فَوَلَدَتْ - بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي قَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ الْمُوصَى لَهُ -  
وَلَدًا <sup>(٣)</sup> ثُمَّ قَبِلَ وَهُمَا يُخْرَجَانِ مِنَ الثُّلْثِ فَهُمَا لِلْمُوصَى لَهُ) لِأَنَّ الْوَلَدَ نَمَاءُ الْأُمِّ فَكَانَ  
تَبَعًا لَهَا.

(وَإِنْ لَمْ يُخْرَجَا مِنَ الثُّلْثِ ضُرِبَ بِالثُّلْثِ فَأُخِذَ مَا يَخُصُّهُ مِنْهُمَا جَمِيعًا فِي قَوْلِ أَبِي  
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ) <sup>(٤)</sup> لِأَنَّ <sup>(٥)</sup> الْوَلَدَ لَمَّا دَخَلَ فِي الْوَصِيَّةِ [ص ١٥٦/أ] صَارَ كَأَنَّ الْإِجَابَ  
وَرَدَ عَلَيْهِمَا مَعًا فَلَا يُقَدَّمُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ.

(وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُأْخَذُ ذَلِكَ <sup>(٦)</sup> مِنَ الْأُمِّ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَخَذَهُ

الخامسة (ص ١٨٥)، وفي المتن بالطبعة التركية (ص ١٤٠) وفي المتن مع شرح اللباب (١٨٢/٤).

(١) في المتن الأربعة زيادة: "لرجل".

(٢) العقد: مكتوب تحتها بخط صغير: "أي عقد الوصية".

(٣) قوله: "ولدا" سقط من (ص).

(٤) بداية المبتدي (٢٦١/١)، الهداية (٢٤٣/٤).

(٥) قوله: "لأن" سقط من (ص).

(٦) في (ص): "كل ذلك".

## خلاصة الدلائل في تدقيق المسائل الوصايا

مِنَ الْوَلَدِ) لِأَنَّ الْأُمَّ أَصْلٌ فِي الْعَقْدِ فَكَذَا فِي التَّنْفِيدِ.  
 (وَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ وَسُكْنَى دَارِهِ سِنِينَ مَعْلُومَةً، وَتَجُوزُ بِذَلِكَ أَبَدًا) لِأَنَّ  
 الْمَنَافِعَ جَازَ أَنْ تُمْلِكَ بِعَوَضٍ وَبِغَيْرِ عَوَضٍ كَالْإِجَارَةِ وَالْعَارِيَةِ فَكَذَلِكَ بِالْوَصِيَّةِ.  
 (فَإِنْ خَرَجَتْ رَقَبَةُ الْعَبْدِ مِنَ الثُّلُثِ سَلَّمَ إِلَيْهِ لِلْخِدْمَةِ) [م ٢١٨/ب] إيفاءً لِحَقِّهِ.  
 (وَإِنْ كَانَ لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ خَدَمَ الْوَرَثَةَ يَوْمِينَ وَالْمُوصَى لَهُ يَوْمًا) نَظَرًا <sup>(١)</sup> لِلْجَانِبَيْنِ  
 فَإِنَّ حَقَّ الْمُوصَى لَهُ <sup>(٢)</sup> لَا يَزِيدُ عَلَى الثُّلُثِ.  
 (فَإِنْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ عَادَ إِلَى الْوَرَثَةِ) لِأَنَّ الرَّقَبَةَ بَاقِيَةٌ عَلَى مُلْكِهِمْ، وَالْمَنَافِعُ لَا  
 تُورَثُ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ وَالْعَارِيَةِ.  
 (وَإِنْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي بَطُلَتِ الْوَصِيَّةُ) لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ إِجَابٌ بَعْدَ  
 الْمَوْتِ فَإِذَا مَاتَ الْمُوصَى لَهُ <sup>(٣)</sup> قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي فَقَدْ مَاتَ قَبْلَ وُجُوبِ الْحَقِّ لَهُ فَتَبْطُلُ.  
 (وَإِذَا أَوْصَى لَوْلَدٍ فَلَانٍ فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ <sup>(٤)</sup> سَوَاءٌ) لِأَنَّ اسْمَ الْوَلَدِ <sup>(٥)</sup>  
 يَنْطَلِقُ عَلَيْهِمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.  
 (وَإِنْ أَوْصَى لَوَرَثَةٍ فَلَانٍ فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَى) لِأَنَّ الْإِجَابَ بِاسْمِ  
 الْمِيرَاثِ يَقْتَضِي التَّفْضِيلَ كَمَا فِي الْمِيرَاثِ.

(١) في (ص): "نظر".

(٢) في (ص): "فإن حق الموصي".

(٣) هذه الكلمة غير واضحة تماما، وواضحة في بقية النسخ.

(٤) في (ص): "فيها".

(٥) زاد في (ص): "فيه".

من أوصى لزید

وعمره فإذا

عمره ميت

(وَمَنْ أَوْصَى لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو [١٦٠/ب] بثلث ماله - فإذا عمرو ميت - فالثلث كله

لزيد) <sup>(١)</sup> لَأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يُزَاحِمُ الْحَيَّ فِي الْحُقُوقِ <sup>(٢)</sup>.

من أوصى بثلث

ماله ولا مال له

(وإن قال: ثلث مالي بين زيد وعمرو - وزيد <sup>(٣)</sup> ميت - كان لعمره نصف الثلث

لأن <sup>(٤)</sup> ابتداء الإيجاب لا يوجب له إلا النصف، لأن كلمة "بين" تقتضي الاشتراك.

(وَمَنْ أَوْصَى بثلث ماله ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق الموصى له ثلث ما

يملكه عند الموت) لما مر أن الوصية إيجاب مضاف إلى ما بعد الموت فيتناول المال

الموجود بعد <sup>(٥)</sup> الموت، والله أعلم.

(١) في (ص) عكس: "فإذا زيد ميت فالثلث كله لعمره".

(٢) هذه الكلمة والتي قبلها مطموستان، وواضحة في بقية النسخ.

(٣) في (ص) واو واحدة.

(٤) هذه الكلمة مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٥) صورة هذه الكلمة في (ص): "بين"، وهو خطأ.

المجمع على

توريثهم من

الذكور والإناث

## كِتَابُ الْفَرَائِضِ <sup>(١)</sup>

(المُجْمَعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ مِنَ الذُّكُورِ عَشْرَةٌ: الابْنُ وَابْنُ الابْنِ وَإِنْ سَفَلَ، وَالْأَبُ،  
وَالْجَدُّ <sup>(٢)</sup> وَإِنْ عَلَا، وَالْأَخُ، وَابْنُ الْأَخِ، <sup>(٣)</sup> وَالْعَمُّ، وَابْنُ الْعَمِّ، وَالزَّوْجُ، وَمَوْلَى النِّعْمَةِ،  
وَمِنَ الْإِنَاثِ سَبْعٌ: الْبِنْتُ وَبِنْتُ الابْنِ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَالْأُخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ)  
عَلَى هَذَا إِجْمَاعٌ [ص ١٥٦/ب] الْأُمَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ مِنْ أَقْوَى الْأَدِلَّةِ، وَتَعَضُّدُهُ أَيْضًا نَصُوصٌ  
وَأَثَارٌ؛ لَا يُحْتَاجُ <sup>(٤)</sup> إِلَى ذِكْرِهَا لِشُهْرَتِهَا.

[م ٢١٩/أ] (وَلَا يَرِثُ) أَرْبَعَةٌ: (الْمَمْلُوكُ) <sup>(٥)</sup> لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَإِنْ مَلَكَ (وَالْقَاتِلُ  
مِنَ الْمَقْتُولِ) لِقَوْلِهِ ~~الْكَلْبُ~~ <sup>(٦)</sup> : «لَا مِيرَاثَ لِقَاتِلٍ» <sup>(٦)</sup>، وَفِي رِوَايَةٍ لِعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ: «مَا  
وَرِثَ <sup>(٧)</sup> قَاتِلٌ بَعْدَ صَاحِبِ الْبَقَرَةِ» <sup>(٨)</sup>.

(١) كتاب الفرائض هذا وحساب الفرائض الآتي بعده لا يوجدان في الشرح المطبوع، ولعل طباعته كانت من نسخة خطية ناقصة.

(٢) فسرت المتون الثلاثة الجد بأنه أب الأب، ولعل المصنف اختصر ذلك لشهرته ولأن أب الأم من ذوي الأرحام.

(٣) هذه الكلمة: "ابن الأخ" ألحقت بالهامش وبجوارها (صح) بخط باهت وثبتت في المتون الثلاثة وبه يتم عدد العشرة من الذكور.

(٤) في (ص): "وأثار الاحتياج"، وهي خطأ.

(٥) في (ص): "العبد".

(٦) انظر حديث: «ليس لقاتل شيء».

(٧) في (ص): "ما يورث".

## خلاصة الدلائل في تدقيق المسائل الفرائض

وَالْمُرْتَدُّ لَأَنَّهُ لَا مِلَّةَ لَهُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُقَرُّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، (وَأَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى<sup>(١)</sup>)  
لِقَوْلِهِ ﷺ: (( لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى ))<sup>(٢)</sup>.  
(وَالْفُرُوضُ الْمَحْدُودَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ سِتَّةٌ<sup>(٣)</sup>): النِّصْفُ وَالرُّبْعُ وَالثَّمْنُ وَالثَّلَاثَانِ  
وَالثُّلُثُ وَالسُّدُسُ

الفرائض  
المحدودة في  
كتاب الله

فرض النصف

(أ - فَالنِّصْفُ) فَرَضُ خَمْسَةِ:

- (١ - لِلْبِنْتِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾<sup>(٤)</sup>.
- (٢ - وَبِنْتُ الْإِبْنِ إِذَا لَمْ تَكُنْ<sup>(٥)</sup> بِنْتُ الصُّلْبِ) لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (( قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِي ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأُخْتٍ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِابْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ، وَالْبَاقِي لِلْأُخْتِ ))<sup>(٦)</sup>، وَلَآئِهَا مُضَافَةٌ إِلَى الْمَيِّتِ بِالْبِنْتِيَّةِ فَإِنَّ كُلَّ أُنْثَى بِنْتُ آدَمَ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ أَحَقُّ<sup>(٧)</sup>

(٨) الأثر بنحوه عن عبيدة في بقرة بني إسرائيل، بتفسير سورة البقرة؛ من الدر المنثور ١/١٨٧.

(١) هذه الكلمة غير موجودة في (م) ولا في (ص).

(٢) سبق تخريجه ص ٣٣١.

(٣) قوله: "ستة" سقط من (ص).

(٤) سورة النساء، آية (١١).

(٥) بمعنى توجد وتحصل، فهي من كان التامة.

(٦) أخرجه البخاري (١٧/١٢) رقم (٦٧٣٦)، كتاب الفرائض باب ميراث ابنة ابن مع ابنة، من حديث

هزيل بن شريح بلفظ: ((لأقضي فيها بقضاء رسول الله ﷺ: للابنة النصف ولابنة الابن

السدس تكملة الثلثين وما بقي فللأخت)).



بَابُ الصُّلْبِ؛ فَلَا يَظْهَرُ عِنْدَ وُجُودِهَا.

(٣، ٤- والأخت من الأب والأم، والأخت من الأب) \* إذا لم تكن أخت لأب وأم  
\* (١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَتَقُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَكًا﴾ الآية (٢)، واسم  
الأخت يقع عليهما جميعًا إلا أن الإجماع وقع أن التي من الأب والأم مقدمة على التي من  
الأب.

(٥- والزَّوْجُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتَةِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ  
أَزْوَاجُكُمْ﴾ الآية (٣).

فرض الربع

(ب- والرُّبُعُ)

(١- لِلزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ ابْنٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ﴾  
الآية (٤).

١٠

=

(٧) في (ص): "ألحق".

(١) ما بين النجمين من نسخة (سح) (ل ٢٠٢ ب)، ونسخة (ر) (ل ٢٥٨ ب) ملحق بالهامش وبجواره  
(صح)، وقد خلت بقية النسخ منها، وهو موجود في المتون الثلاثة: الطبعة التزكية (ص ١٩١) والخامسة  
(ص ١٨١) وفي المتن مع شرح اللباب (٤/ ١٩٨).

(٢) سورة النساء، آية (١٧٦).

(٣) سورة النساء، آية (١٢).

(٤) سورة النساء، آية (١٢) وكلمة الآية ألحقت بالهامش.

(٢) - وَلِلزَّوْجَاتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنِ الرَّبْعِ <sup>(١)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ الرَّبْعُ مِمَّا تَرَكَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ <sup>(٢)</sup>.  
(ج - وَالثَّمَنُ)

فرض الثمن

(١) - لِلزَّوْجَاتِ مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ ابْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ﴾  
وَوَلَدُ ابْنِ يَقُومُ مَقَامَ الْوَلَدِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، لِأَنَّهُ يُسَمَّى وَلِداً بِحَازِأٍ وَيَأْخُذُ مَا يَأْخُذُهُ عِنْدَ عَدَمِهِ.

فرض الثلثين

[م ٢١٩ ب / د - وَالثَّلَاثَانِ]

(١) - لِكُلِّ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً مِمَّنْ فَرَضَهُ النِّصْفُ [١٦١/أ] إِلَّا الزَّوْجَ <sup>(٣)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مَّا تَرَكَ﴾ <sup>(٤)</sup>، وَقَوْلِهِ <sup>(٥)</sup> فِي حَقِّ <sup>(٦)</sup> الْأَخَوَاتِ: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ <sup>(٧)</sup>، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ وَلَدَ ابْنِ يَقُومُ مَقَامَ وَلَدِ الصُّلْبِ، وَمُطْلَقُ

١٠

(١) سقط من (م) وهي مقدمة في (ص) ذكرها بعد قوله: "وللزوجات".

(٢) سورة النساء، آية (١٢).

(٣) هذه الكلمة والتي قبلها مطموسة في الأصل، وواضحتان في بقية النسخ.

(٤) سورة النساء، آية (١١).

(٥) مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٦) قوله: "حق" سقط من (ص).

(٧) مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الفرائض

اسْمُ الْأَخَوَاتِ يَنْطَلِقُ عَلَى الْعَلَاتِ <sup>(١)</sup> إِلَّا أَنَّ الْإِجْمَاعَ قَدَّمَ الْأَعْيَانَ <sup>(٢)</sup>، وَأَمَّا الزَّوْجُ فَلَا يُتَصَوَّرُ اثْنَانِ، وَإِنْ تَكَلَّفَ مُتَكَلِّفٌ لِتَصْوِيرِهِ فَلَا يَزِيدُ الْاسْتِحْقَاقَ.

فرض الثلث

(هـ - وَالثُّلُثُ)

(١) - لِلْأُمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ، وَلَا وَلَدُ ابْنٍ، وَلَا اثْنَانِ فَصَاعِدًا مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ <sup>(٣)</sup> [ص ١٥٧/أ] لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ الْآيَةُ <sup>(٤)</sup>.

فرض ثلث الباقي

(وَيُفَرِّضُ لَهَا فِي مَسْأَلَتَيْنِ - وَهُمَا: زَوْجٌ وَأَبَوَانِ، وَامْرَأَةٌ وَأَبَوَانِ <sup>(٥)</sup> - ثُلُثُ مَا بَقِيَ بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ) لِأَنَّ فِي إِعْطَاءِ الْأُمِّ تَمَامَ الثُّلُثِ - كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - يُؤَدِّي إِلَى تَفْضِيلِ الْأُنْثَى عَلَى الذَّكَرِ، فَفِي مَسْأَلَةِ الزَّوْجِ وَالْأَبَوَيْنِ لَهَا الثُّلُثُ وَلِلْأَبِ السُّدُسُ عَلَى قَوْلِ <sup>(٦)</sup> كَلَامِهِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «لَمْ يَرَى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ تَفْضِيلَ الْأُمِّ عَلَى الْأَبِ» <sup>(٧)</sup>.

(١) بنو علّات: إذا كان أبوهم واحدا وأمّهاتهم شتى، المصباح المنير (ص ٤٢٦).

(٢) أولاد الأعيان: أولاد الأبوين، المصباح المنير (ص ٤٢٦ س).

(٣) في (ص): "وإن".

(٤) سورة النساء، آية (١١).

(٥) في (ص): "أو زوجة وأبوان" وهو أولى لأنه مبين فيه وجه قرابة المرأة من الميت.

(٦) أي على ما يقود إليه كلامه ويؤدّي إليه، كذا يُستفاد من مادة الكلمة (ق و د) في لسان العرب.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٥٣/١٠) وابن حزم في المحلى (٢٦٠/٩)، بلفظ: «مَا كَانَ اللَّهُ

لِيرَانِي أَنْ أَفْضَلَ أَمَّا عَلَى أَبِي»، يرى: أي لم يقدر، وفوق هذه الكلمة إشارة للهامش لغرض التنبيه

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الفرائض

(٢) - وَهُوَ <sup>(١)</sup> لِكُلِّ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ؛ ذُكُورُهُمْ وَإِنَاثُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ <sup>(٢)</sup> كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ <sup>(٣)</sup>.

فرض السلس

(و - وَالسُّدُسُ: فَرَضُ سَبْعَةٍ)

(١، ٢) - لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْوَلَدِ، وَلِلْأُمِّ مَعَ الْإِخْوَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ

لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ الْآيَةُ <sup>(٤)</sup>.

(و) هُوَ (لِلْجَدَّاتِ) لِقَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ <sup>(٥)</sup>: «أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ جَدَّاتِ السُّدُسَ ثِنْتَيْنِ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ وَوَاحِدَةً مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ» <sup>(٦)</sup>، وَهَذَا الْحَدِيثُ رَدُّ قَوْلِ

إلى فرق نسخة بلفظ: "لم يؤتي"، وفي (ص): "لم رني الله في كتابه".

(١) وهو: أي الثلث.

(٢) في (ص): "وإن"، وهو خطأ.

(٣) سورة النساء، آية (١٢).

(٤) سورة النساء، آية (١١).

(٥) هو عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي، ولد في حياة النبي ﷺ، واستشهد أبوه باليمامة، وولي إمرة

مكة ليزيد بن معاوية، مات سنة بضع وستين، وقيل: كان اسمه محمدا، فغيره ﷺ، انظر التقريب

(٣٨٩١).

(٦) لم أجده عن عبد الرحمن بن زيد، وإنما هو عن زيد بن ثابت، انظر معجم فقه السلف (٢٦٣/٦)، وعن

إبراهيم قال: «حدثت أن رسول الله ﷺ أطعم ثلاث جدات»، أخرجه عبد الرزاق في المصنف

(٢٧٣/١٠) رقم (١٩٠٧٩).

- مَالِكٍ: <sup>(١)</sup> «إِنَّ أُمَّ أَبِ الْأَبِ لَا تَرِثُ» <sup>(٢)</sup>، وَقَوْلَ ابْنِ سِيرِينَ: «إِنَّ أُمَّ أُمَّ الْأُمِّ لَا تَرِثُ» <sup>(٣)</sup>.
- (٤- وَلِلْجَدِّ مَعَ الْوَلَدِ) <sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْأَبِ.
- (٥- وَلِبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ) لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ <sup>(٥)</sup>، وَلِأَنَّ الْبِنْتَ الْوَاحِدَةَ لَا تَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ، وَقَدْ بَقِيَ مِنْ فَرَضِ النِّسَاءِ السُّدُسُ، فَيُعْطَى بَنَاتُ الْإِبْنِ ذَلِكَ [م/٢٢٢أ] تَكْمِلَةً لِلثَّلَاثِينَ، لِمَا مَرَّ أَنَّ الْأِسْمَ يَتَنَاوَلُهُنَّ.
- (٦- وَلِلْأَخَوَاتِ لِأَبٍ مَعَ الْأَخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ) لِمَا مَرَّ أَنَّ الْأِسْمَ <sup>(٦)</sup> يَجْمَعُهُمَا <sup>(٧)</sup> فَصَارَ كِبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ.
- (٧- وَلِلْوَاحِدِ <sup>(٨)</sup> مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ

(١) التمهيد (٩٨/١١)، وفيه أنها تطرح، أما أم أب الأم فلا ترث شيئا.

(٢) انظر الموطأ (٥١٤/٢)، في (ص): "لا تُورَث".

(٣) لم أقف عليه، وابن سيرين هو محمد بن سيرين أبو بكر مولى أنس بن مالك، كان فقيها إمام معبرا ورعا، توفي (١١٠هـ)، تذكرة الحفاظ (٧٧/١).

(٤) جاء في المتن زيادة هنا هكذا: "أو ولد الابن" في الطبعة الخامسة (ص ١٨٦)، وفي المتن مع شرح اللباب (١٩١/٤)، أما في المتن بالطبعة التركية فلم يرد ذلك.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) في (ص): "من أن الاسم".

(٧) أي النوعين.

(٨) في (م): "والولد".

أَخْ أَوْ أُخْتٌ ﴿الآيَةُ (١)﴾.

(وَتَسْقُطُ (٢) الْجَدَّاتُ بِالْأُمِّ) لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، (وَالْجَدُّ، وَالْإِخْوَةُ، وَالْأَخَوَاتُ بِالْأَبِ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «(أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا أَبْقَتْ الْفَرَائِضُ فَلْأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرٍ)» (٣)، وَرُوي: «(فَلْأَقْرَبِ عَصَبَةٍ ذَكَرٍ)» (٤)، وَالْأَبُ أَقْرَبُ فَكَانَ أُولَى مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ.

(وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمِّ بِأَرْبَعَةٍ: الْوَلَدُ، وَوَلَدُ الْإِبْنِ، وَالْأَبُ، وَالْجَدُّ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ (٥) وَالْكَالَةُ أَنْ يَمُوتَ (٦) عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَوَالِدٍ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ وَلَدَ الْإِبْنِ يَقُومُ مَقَامَ [١٦١/ب] الْوَلَدِ وَالْجَدِّ مَقَامَ الْأَبِ.

(وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ سَقَطَ بَنَاتُ الْإِبْنِ (٧) لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ فِيمَا وَرَاءَ الثَّلَاثِينَ بِالْفَرَضِيَّةِ (٨)).

(١) سورة النساء، آية (١٢).

(٢) كتب في مقابله في هامش (ص): "باب السقوط" وتحت مكتوب: "باب العصابات" لكنه مضروب عليه.

(٣) متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنه، أخرجه البخاري (٢٧/١٢) رقم (٦٧٤٦)، كتاب الفرائض

باب ابني عم أحدهما أخ للأُم والآخر زوج، ومسلم (٥٢/١١) كتاب الفرائض، بلفظ: «(فَلْأُولَى رَجُلٍ

ذَكَرٍ)»، وذكر الحافظ ابن حجر صورة مسألة الترجمة في الفتح (٢٧/١٢).

(٤) لم أقف على هذا اللفظ.

(٥) سورة النساء، آية (١٢).

(٦) في (ص): "أن يموت الرجل".

(٧) هذه الكلمة والتي قبلها مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٨) في (ص): "بالفريضة".

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَارَائِهِنَّ<sup>(١)</sup> أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ابْنُ ابْنٍ فَيَعْصِبُهُنَّ) لِنَزُولِهِمْ [ص ١٥٧/ب]

مَنْزِلَةَ أَوْلَادِ الصُّلْبِ.

(وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمِّ الثَّلَاثِينَ سَقَطَ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ) لِمَا مَرَّ أَنَّ اسْتِحْقَاقَهُنَّ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ؛ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ.

أقرب  
العصبات

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لَهُنَّ فَيَعْصِبُهُنَّ) اِعْتِبَارًا بِبَنَاتِ الرَّبِّ.

(وَأَقْرَبُ الْعَصَبَاتِ<sup>(٢)</sup> الْبَنُونَ، ثُمَّ بَنُوهُمْ،<sup>(٣)</sup> ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ الْجَدُّ، ثُمَّ بَنُو الْأَبِ، وَهُمْ الْإِخْوَةُ، ثُمَّ بَنُو الْجَدِّ - وَهُمْ الْأَعْمَامُ - ثُمَّ بَنُو<sup>(٤)</sup> أَبِي الْجَدِّ<sup>(٥)</sup> وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ...»<sup>(٦)</sup>.)

(فَإِذَا اسْتَوَى بَنُو أَبِي فِي دَرَجَةٍ فَأَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَ مِنْ أَبِي وَأُمِّ) [م ٢٢٢/ب] لِأَنَّ الْإِتِّسَابَ إِلَى الْأَبَوَيْنِ أَقْوَى فَيَقَعُ بِهِ التَّرْجِيحُ كَالْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ مَعَ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ

(١) هذه الكلمة والتي قبلها مطموس بعضها، وواضحة في بقية النسخ.

(٢) وضعت عنواناً جانبياً لهذه المسألة وللمسائل الثلاث التالية بحسب ما وضع العلامة الشيخ علي بن محمد الحداد اليميني (ت: ٨٠٠ هـ) عناوينه في الجوهرة النيرة في شرح مختصر القدوري (٢/٤١٠)، وحذا حذوه الشيخ عبد الغني الميداني في الباب (٤/١٩٣)، وقد اقتديت بهما لما وجدت مناسبتها للمباحث المذكورة تحتها فاقتديت بهما فيها، وزدت عليها ما دعت الحاجة إليه مع التنبيه، وأما ما قبل كتاب الفرائض فقد وضعت العناوين فيها باجتهادي.

(٣) في (ص): "وبنوهم".

(٤) "بنوا" كتبت خطأ والصحيح املاءً أن تكتب: "بنو" بدون ألف لأنها من ملحقات جمع المذكر السالم.

(٥) زاد في هامش (ص): "وهم أعمام الأب" وعليه (صح).

(٦) سبق.

وَالْأُمَّ.

(وَالابْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَالْإِخْوَةُ: يُقَاسِمُونَ أَخَوَاتِهِمْ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى) لِقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾<sup>(١)</sup>، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً  
رِجَالًا وَنِسَاءً﴾<sup>(٢)</sup> الْآيَةُ<sup>(٣)</sup>.

(وَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْعَصَبَاتِ يَنْفَرُ بِالْمِيرَاثِ ذُكُورُهُمْ دُونَ أَخَوَاتِهِمْ<sup>(٤)</sup>) لِلْحَدِيثِ:  
« مَا أَبَقَتِ الْفَرَائِضُ فَلَأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرٌ »<sup>(٥)</sup>.

(وَإِذَا لَمْ يَكُنْ<sup>(٦)</sup> عَصَبَةٌ مِنَ النَّسَبِ فَالْعَصَبَةُ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ، ثُمَّ أَقْرَبُ<sup>(٧)</sup> عَصَبَةُ  
الْمَوْلَى) لِقَوْلِهِ ~~الْعَصَبَةُ~~ لِلَّذِي أَعْتَقَ عَبْدًا: « هُوَ أَخُوكَ وَمَوْلَاكَ إِنْ شَكَرَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَشَرٌّ  
لَكَ، وَإِنْ كَفَرَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ وَشَرٌّ لَهُ، وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ وَارِثًا فَأَنْتَ عَصَبَتُهُ »<sup>(٨)</sup>، وَقَالَ:  
« الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ »<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة النساء، آية (١١).

(٢) سورة النساء، آية (١٧٦).

(٣) كذا في المتن بالطبعة التركية (ص ١٤٢) وأما في المتن بالطبعة الخامسة (١٨٧) وفي المتن بشرح الباب  
(١٩٤/٤) فبلفظ: "إنائهم" وكذا في (ص).

(٤) سبق.

(٥) في (ص): "وإذا لم يكن للمعتق".

(٦) في (ص): "فالعصبة للمولى المعتق ثم لأقرب".

(٧) سبق (٣٦).

(٨) سبق (٣٥).



- الحجب -

حجب النقصان

(وَتُحَجَّبُ<sup>(١)</sup> الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ<sup>(٢)</sup> بِأَخَوَيْنِ لِمَا مَرَّ.  
(وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ بَنَاتِ لِبْنِي الْإِبْنِ وَأَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ،  
وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ الْأَخَوَاتِ<sup>(٣)</sup> لِأَبٍ وَأُمٍّ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ  
الْأُنثِيَيْنِ) وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ.

(وَإِذَا تَرَكَ بَنَاتُ ابْنٍ وَبَنِي ابْنٍ فَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ) بِالنِّصْفِ (وَالْبَاقِي لِبْنِي الْإِبْنِ  
وَأَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْفَاضِلُ مِنْ فَرَضِ<sup>(٤)</sup> الْأُخْتِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ  
لِبْنِي وَبَنَاتِ الْأَبِ<sup>(٥)</sup> لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) اعْتِبَارًا بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرَضٍ.  
\* (وَمَنْ تَرَكَ ابْنٌ عَمَّ أَحَدَهُمَا أَخًا لِأُمِّ فَلِلْأَخِ السُّدُسُ) بِالْفَرَضِ<sup>(٦)</sup> (وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا)  
لِاسْتَوَائِهِمَا\*<sup>(٧)</sup> فِي الْعُسُوبَةِ.

(وَالْمُشْرَكَّةُ: أَنْ تَرَكَ الْمَرْأَةُ زَوْجًا وَأُمًّا، أَوْ جَدَّةً<sup>(٨)</sup> وَإِخْوَةً<sup>(٩)</sup> مِنْ أُمٍّ، وَأَخًا مِنْ أَبٍ

(١) عنوان هذه المسألة مأخوذ من الجوهرة النيرة (٤١١/٢) واللباب (١٩٥/٤)، وقد كتب في مقابل هذه الكلمة في هامش (ص): "باب الحجب".

(٢) كذا في الطبعة التزكية، وأما في المتن بالطبعة الخامسة وفي المتن مع شرح اللباب (١٩٥/٤) فزيادة: "بالولد" هنا.

(٣) في المتن الثلاثة بلفظ: "الأختين".

(٤) في (ص): "عن فرض".

(٥) في (ص): "ولبني الأب وبنات الابن".

(٦) في (م) و(ص): "بالنص" وما في الأصل أولى.

(٧) ما بين النجمين ألحق بالهامش وجواره (صح).

(٨) في (ص): "وجدة".

وَأُمٌّ [م ٢٢١/أ] فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلأُمِّ السُّدُسُ وَلِلوَلَدِ الأُمُّ الثُّلُثُ لِلنَّصُوصِ الْوَاردَةِ فِيهَا.  
 [ص ١٥٨/أ] (وَلَا شَيْءَ لِلأَخِ لِأَبٍ وَلأُمٍّ) لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ وَإِنَّمَا يُصْرَفُ إِلَى الْعَصَبَةِ مَا  
 أَبَقَتْ الْفَرَائِضُ وَلَمْ تُبْقِ شَيْئًا، وَمَذْهَبُنَا مَذْهَبُ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي<sup>(١)</sup>، وَأَبِي مُوسَى  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٢)</sup> أَخَذَ بِقَوْلِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ<sup>(٣)</sup> أَنَّ  
 وَلَدَ [١٦٢/أ] الأَبِ وَالأُمِّ<sup>(٤)</sup> يُشَارِكُ أَوْلَادَ الأُمِّ فِي نَصِيبِهِمْ فَيَكُونُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وَهَذَا  
 يَنْتَقِضُ بِمَا<sup>(٥)</sup> لَوْ كَانَ وَلَدُ الأُمِّ وَاحِدًا؛ فَإِنَّ<sup>(٦)</sup> وَلَدَ الأَبِ وَالأُمِّ لَا يُشَارِكُهُ بِالْإِجْمَاعِ،  
 وَسُمِّيَتْ "مُشْرَكَةً" وَ"حِمَارِيَّةً" لِأَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه شَرَكَ<sup>(٧)</sup> بَيْنَهُمْ لَمَّا قَالَ أَوْلَادُ الأَبِ وَالأُمِّ<sup>(٨)</sup>:

=

(٩) كَذَا فِي الطَّبْعَةِ التَّرْكِيَّةِ وَأَمَّا فِي الطَّبْعَةِ الْخَامِسَةِ فِي الْمَتْنِ مَعَ شَرْحِ اللَّبَابِ (١٩٦/٤) فَقَدْ جَاءَتْ بِلَفْظِ:  
 "أَخْتَيْنِ"، وَقَالَ الشَّارِحُ بَعْدَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ: "فَأَكْثَرُ" وَلَعَلَّ سَبَبَ تَعْيِيرِ الْمُصَنِّفِ بِالْإِخْوَةِ كَوْنِ الْإِخْوَةِ مِنَ الأُمِّ  
 يَرْتَوْنَ بِالسَّوِيَّةِ وَلَا يَفْضُلُ ذِكْرَهُمْ عَلَى أَثْنَاهُمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ فَلِكُلِّ  
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾.

(١) لم يرد: "أبي" في (م).

(٢) الأُم (٨٨/٤)، الإقْنَاعُ لِلْمَاوَرِدِيِّ (١٢٧/١).

(٣) جُمْلَةُ التَّرْضِيِّ كَتَبَتْ تَحْتَ مَسْتَوَى السَّطْرِ وَبِجَوَارِهَا (صَح).

(٤) هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَوَاضِحَةٌ فِي بَقِيَّةِ النُّسخِ.

(٥) هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَوَاضِحَةٌ فِي بَقِيَّةِ النُّسخِ.

(٦) هَذِهِ الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَوَاضِحَةٌ فِي بَقِيَّةِ النُّسخِ.

(٧) فِي (ص): "أَشْرَكَ".

هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا أَلْسَنَا تَرَكَضَنَا فِي رَحِمٍ وَاحِدٍ؟ <sup>(١)</sup> فَقَالَ عُمَرُ: «صَدَقُوا بَنُو أُمِّ  
وَاحِدَةٍ وَإِنْ أَبَاهُمْ لَمْ يَزِدْهُمْ» <sup>(٢)</sup> إِلَّا قُرْبًا <sup>(٣)</sup>، وَكَانَ قَوْلُهُ أَوَّلًا <sup>(٤)</sup> كَقَوْلِ عَلِيٍّ.  
(وَالْفَاضِلُ عَنْ <sup>(٥)</sup> ذَوِي السَّهَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ سَهَامِهِمْ)  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ <sup>(٦)</sup>، وَعِنْدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: الْفَاضِلُ <sup>(٧)</sup> لِبَيْتِ  
الْمَالِ <sup>(٨)</sup>، وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ <sup>(٩)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ <sup>(١٠)</sup> وَالْقَوْلُ

(٨) ألحقت هذه الكلمة بالهامش وبجوارها (صح).

(١) في (ص): "ألسنا من أم واحد".

(٢) في (ص): "لم يزد".

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٥١/١٠)، والبيهقي في الكبرى (٢٥٦/٦)، ورجاله ثقات.

(٤) حواشي الشرواني (٤٠١/٦)، وقال: "المشهور عن الإمام الشافعي الذي قطع به الأصحاب التشريك".

(٥) كتب في مقابله في هامش (ص): "باب الرد".

(٦) سورة الأحزاب، آية (٦).

(٧) في (ص): "وعند زيد هنا الفاضل".

(٨) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٤٤/٦)، وتعقبه ابن الترمذي بقوله: "ذكر أثرين في سندهما محمد بن

سالم، قلت (ابن الترمذي): سكت عنه هنا، وقال فيما تقدم في باب لا يرث مع الأب أبواه: "لا يحتج

به"، وقال في باب الاختلاف في القبلية: "محمد بن سالم عن عطاء ضعيف"، وقال في باب من قال يقرع

بينهما: "محمد بن سالم متروك"، وقال صاحب الاستذكار: سائر الصحابة يقولون بالرد، وانفرد زيد من

بينهم فجعل الفاضل عن ذوي الفروض والعصبات لبیت المال".

(٩) إغاثة الطالبين (٢٢٥/٣).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الفرائض

بِالزِّيَادَةِ زِيَادَةٌ عَلَى حُكْمِ النَّصِّ، إِلَّا أَنَّ النَّصَّ لِيَبَيِّنَ الْإِسْتِحْقَاقَ بِالْأُخُوَّةِ، وَإِنَّمَا أُعْطِيَنَاهَا الزِّيَادَةَ بِالْقَرَابَةِ وَهُمَا مُنْفَصِلَانِ <sup>(١)</sup>، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ سَبَبًا وَاحِدًا جَازَ أَنْ تَرِثَ بِهِ بِيْهَتَيْنِ كَالْأَبِ مَعَ ابْنَتِ (بِخِلَافِ الزَّوْجَيْنِ <sup>(٢)</sup>) لِأَنَّهُ لَا قَرَابَةَ لَهُمَا.

موانع الإرث

(وَلَا يَرِثُ <sup>(٣)</sup> الْقَاتِلُ مِنَ الْمَقْتُولِ) وَقَدْ مَرَّتْ (وَالْكَفَرُ كُلُّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ يَتَوَارَثُ بِهِ أَهْلُهُ) لِقَوْلِهِ الرَّحْمَةُ عَلَيْهِ : (( لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَى )) <sup>(٤)</sup>.

ميراث الكفار...

(لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ) جَعَلَ <sup>(٥)</sup> الْكَفَرُ كُلُّهُ مِلَّةً وَاحِدَةً، وَالْإِسْلَامَ <sup>(٦)</sup> مِلَّةً وَاحِدَةً؛ وَلَآنَّهُمْ اجْتَمَعُوا فِي تَكْذِيبِ النَّبِيِّ الرَّحْمَةُ عَلَيْهِ وَجُحُودِ الشَّرَائِعِ

=

(١٠) سورة النساء، آية (١٧٦).

(١) في (ص): "وهما متصلان".

(٢) العبارة في المتن الثلاثة بلفظ: "إلا على الزوجين".

(٣) ذكر المؤلف - رحمه الله - مانعين من موانع الإرث هما: القتل واختلاف الدين، وترك المانع الثالث وهو الرق تبعاً لصاحب المتن (القدوري) - رحمه الله -، وقال صاحب الرحيبة في شرحها (٣٥-٣٦):

ويمنع الشخص من الميراث \*\*\* واحدة من علل ثلاث

رقٌ وقتلٌ واختلاف دين \*\*\* فافهم فليس الشك كاليقين.

إلا أن الشارح سبق له ذكر الرق - تبعاً للقدوري - ضمن موانع الإرث وأنها أربعة رابعها منع التوارث بين أهل ملتين، انظر أول كتاب الفرائض (٣٥٨).

(٤) سبق (٣١٠).

(٥) مكتوب تحت كلمة: "جعل": "أي النبي".

(٦) زاد هنا في (ص): "كله".

## خلاصة الدلائل في تدقيق المسائل الفرائض

[م ٢٢١/ب] فَصَارَتْ دِيَانَاتُهُمْ كَالْأَرَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْإِسْلَامِ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ كَقَوْلِنَا، وَفِي قَوْل: <sup>(١)</sup> لَا يَرِثُ الْيَهُودُ إِلَّا مِنَ الْيَهُودِ وَلَا النَّصَارَى إِلَّا مِنَ النَّصَارَى وَقَدْ انْدَرَجَ الْجَوَابُ فِيمَا مَضَى، وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ لِمَا مَرَّ مِنَ الْحَدِيثِ.

مال المرتد

(ومال المرتد لورثته من المسلمين، وما اكتسبه في حال رده فيء) وقد مر ذلك في

ميراث الغرقى

السير <sup>(٢)</sup>.

٥

والهدمي

(وَإِذَا غَرِقَ <sup>(٣)</sup> جَمَاعَةٌ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِمْ حَائِطٌ فَلَمْ يُعْلَمْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَوَّلًا فَمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِلْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ) وَلَا يُورَثُ <sup>(٤)</sup> بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُعْرَفْ تَارِيخُ مَوْتِهِمْ جُعِلَ كَأَنَّهُمْ مَاتُوا مَعًا فَلَا يُورَثُونَ بِالشَّكِّ.

ميراث المجوسي

(وَإِذَا اجْتَمَعَ [ص ١٥٨/ب] فِي الْمَجُوسِيِّ قَرَابَتَانِ - لَوْ تَفَرَّقَتْ فِي شَخْصَيْنِ وَرِثَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ - <sup>(٥)</sup> وَرِثَ بِهِمَا) اعْتِبَارًا بِالْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ أَخًا لَأُمٍّ وَأَبْنُ عَمٍّ وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ وَرَثَتُهُمْ بِأَكْدِ الْقَرَابَاتِ <sup>(٦)</sup>، وَبِهِ أَخَذَ مَالِكٌ <sup>(٧)</sup>

١٠

منع التوارث

بين المجوس

(١) وهو وجه في المذهب عن ابن خيران وغيره، انظر روضة الطالبين (٢٩/٦).

(٢) (ص ٣١٢).

(٣) في (ص): "وإذا أغرق".

(٤) في (ص): "ولا يرث" وما في الأصل أولى.

(٥) في (ص): "ورث أحدهما الآخر".

(٦) ذكره البيهقي في الكبرى (٢٦٠/٦).

(٧) مواهب الجليل (٤٥٢/٤) وعبارة خليل: "ورث ذو فرضين بالأقوى".

وَالشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> وَالْحَقَّاهُ بِابْنِ الْعَمِّ إِذَا كَانَ مَوْلَى أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> لَا يَرِثُ إِلَّا بِسَبَبٍ، وَالْإِلْحَاقُ<sup>(٣)</sup> لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْمَوْلَى آخِرُ الْعَصَبَاتِ فَلِهَذَا لَوْ تَفَرَّقَا فِي شَخْصَيْنِ حَجَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا.

(وَلَا يَرِثُ الْمَجُوسِيُّ بِالْإِنْكَاحِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي يَسْتَحِلُّونَهَا فِي دِينِهِمْ) لِأَنَّهَا بَاطِلَةٌ تَسْتَحِقُّ النِّقْضَ وَالْفَسْخَ؛ وَلِهَذَا لَوْ رُفِعَ إِلَيْنَا لَمْ نُقَرِّهِمْ عَلَيْهِ، وَالْعَقْدُ [١٦٢/ب] الْفَاسِدُ<sup>(٤)</sup> لَا يُوجِبُ الْإِسْتِحْقَاقَ.

عصبة ولد الزنا  
والملاعنة

(وَعَصْبَةُ وَلَدِ الزَّانَا وَوَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ مَوْلَى أُمِّهِمَا) لِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> لَا نَسَبَ لَهُمَا مِنْ قَبْلِ الْأَبِ فَيَكُونُ وَلَاؤُهُمَا لِمَوْلَى الْأُمِّ بِالتَّبَعِيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ، وَقَالَ عَلِيُّ وَزَيْدٌ: «وَلَدُ الْمَلَاعِنَةِ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا قَرَابَةَ لَهُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ»<sup>(٦)</sup>، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي رِوَايَةٍ: «عَصْبَتُهُ عَصْبَةُ أُمِّهِ»<sup>(٧)</sup>. (وَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ حَمَلًا وَوَلَدًا)<sup>(٨)</sup> وَقَفَ<sup>(٩)</sup> مَالُهُ حَتَّى تَضَعَ امْرَأَتُهُ فِي قَوْلِ أَبِي

ميراث الحمل

(١) مغني المحتاج (٣/٣٠).

(٢) في (م): "أمة"، وهو خطأ.

(٣) في (ص): "والإلحاق"، وهو خطأ.

(٤) كلمة: "الفاسد" مطموس سينها، وواضحة في بقية النسخ.

(٥) هذه الكلمة والتي قبلها مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٦) لم أقف على هذا اللفظ، وقد أورد عبد الرزاق عدة آثار في هذا المعنى (١٢٣/٧)، والبيهقي في الكبرى (٢٥٨/٦).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٢٥/٧) رقم (١٢٤٨٢)، وفيه جهالة صاحب عبد الرزاق.

(٨) كذا في الطبعة التركية (ص ٢٤٠)، ولم يرد في الطبعة الخامسة (ص ١٨٨)، ولا في المتن مع شرح اللباب (١٩٩/٤).

حَنِيفَةً<sup>(١)</sup> لِفَلَا نَحْتَاجُ إِلَى فسخِ الْقِسْمَةِ [م ٢٢٢/أ]، فَإِنْ طَلَبَ الْوَرَثَةُ حُقُوقَهُمْ دُفِعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ الْمُتَيَقَّنُ فِيهِ فَيُوقَفُ نَصِيبُ أَرْبَعَةٍ بَيْنَ لَأَنَّ هَذَا غَايَةُ مَا يُوجَدُ عَادَةً<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: نَصِيبُ ابْنٍ وَاحِدٍ لَأَنَّ الْمُعْتَادَ هَذَا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: <sup>(٣)</sup> نَصِيبُ ابْنَيْنِ لَأَنَّ وَلَادَةَ التَّوَامِ<sup>(٤)</sup> كَثِيرَةٌ وَمَا وَرَاءَهُ نَادِرٌ يُشَبِّهُهُ الْمُسْتَحِيلُ، <sup>(٥)</sup> إِلَّا أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ وَالْإِحْتِرَازَ عَنْ نَقْضِ الْقِسْمَةِ - فِيمَا ذَكَرْنَا - وَصِيَانَةَ حُكْمِ الْحَاكِمِ عَنِ النَّقْضِ وَاجِبَةٌ<sup>(٦)</sup> مَا أَمَكْنَ.

ميراث الجد  
والجدات  
المجتمعات

(وَالْجَدُّ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْإِخْوَةِ) لِلْحَدِيثِ: «مَا أَبْقَتِ الْفَرَائِضُ»<sup>(٧)</sup> وَالْجَدُّ أَقْرَبُ فَكَانَ أَوْلَى، وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّ الْجَدَّ يَقُومُ مَقَامَ الْأَبِ فِي الْإِرْثِ وَالْحَجْبِ، وَالْأَبُ يَحْجُبُ الْإِخْوَةَ بِالْإِجْمَاعِ فَكَذَا الْجَدُّ.  
(وَقَالَا<sup>(٨)</sup> - وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٩)</sup> - : الْجَدُّ يُقَاسِمُهُمْ إِلَّا أَنْ تَنْقُصَهُ الْمُقَاسِمَةُ مِنَ الثُّلُثِ)

(٩) في (ص): "أوقف".

(١) البحر الرائق (٥/١٧٨).

(٢) هذه الكلمة ألحقت بالهامش وبجوارها (صح).

(٣) انظر قوليهما في المصدر السابق.

(٤) في محلها في (م) كلمة صورتها: "الثقة"، ولا معنى لها.

(٥) لو اكتفى بقوله: "نادر" لكان أحسن.

(٦) في (ص): "واجب".

(٧) سبق (٣٤٤).

(٨) البحر الرائق (٨/٥٥٩).

(٩) الأم (٤/٨١).

فَيَكُونُ لَهُ الثُّلُثُ وَالْبَاقِي بَيْنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ وَهُوَ مَذْهَبُ زَيْدٍ وَإِحْدَى <sup>(١)</sup> الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ <sup>(٢)</sup>، وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الصَّحَابَةُ فِيهِ اخْتِلَافًا شَدِيدًا؛ حَتَّى رُوِيَ عَنْ عُمَرَ <sup>(٣)</sup> أَنَّهُ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: «اشْهَدُوا أَنَّهُ لَا قَوْلَ لِي <sup>(٤)</sup> فِي الْجَدِّ وَلَا فِي الْكَلَالَةِ» <sup>(٥)</sup>، وَعَنْ عَلِيٍّ <sup>(٦)</sup>: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْتَحِمَ جَرَائِمَ جَهَنَّمَ فَلْيَقْضِ فِي الْجَدِّ» <sup>(٧)</sup>، وَكَانَ الشَّعْبِيُّ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — إِذَا أَرَادَ إِنْسَانٌ أَنْ <sup>(٨)</sup> يَسْأَلَهُ عَنِ الْفَرَايِضِ قَالَ: «هَاتِ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَدًّا لَا حَيَّاهُ اللَّهُ وَلَا بَيَّاهُ» <sup>(٩)</sup>.

(١) في (ص): "وأحد"، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٤٨/٦) عن علي، وعبد الرزاق (٢٦٨/١٠) رقم (١٩٠٦٥) ورجال عبد الرزاق ثقات.

(٣) في (ص): "اشهدوا أنه لا أقول".

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٠١/١٠-٣٠٢) رقم (١٩١٨٣)، وابن حزم في المحلى (٣٠٦/٨)، وانظر مسند الإمام أحمد (٢٨٠/١-٢٨٢)، وقال الألباني في الإرواء (١٢٩/٦): "صحيح دون ذكر الجدل".

(٥) شرح في (ص): "جوائيم"، وهي خطأ، وقد أورد ابن الأثير في النهاية (٢٥٤/١) هذا الأثر عن علي <sup>(٦)</sup>، وفسر الجرثومة بالأصل، وكان المراد وسطها.

(٦) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٤٥/٦)، وعبد الرزاق في المصنف (٢٦٣/١٠) رقم (١٩٠٤٨)، وفيه جهالة الرجل من مراد، وضعفه الألباني في الإرواء (١٢٨/٦).

(٧) قوله: "أن" سقط من (ص).

(٨) الذي وجدته عن شريح، أخرجه ابن حزم في المحلى (٣٠٧/٨)، ثم قال عن هذه الآثار السابقة: "أسانيد ثابتة"، وقال الألباني في الإرواء (١٢٨/٦): "لم أفد عليه الآن" يعني أثرا عن ابن مسعود.



(وَإِذَا اجْتَمَعَ الْجَدَّاتُ فَالسُّدُسُ لِأَقْرَبِهِنَّ) [ص ١٥٩/أ] لِمَا رَوَى بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ  
(١) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ حِينَ لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ أُمُّ دُونَهَا (٢)، فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ  
الْبُعْدَى لَا تَرِثُ مَعَ الْقُرْبَى.

(وَيَحْجُبُ الْجَدُّ أُمَّهُ) لِأَنَّهَا تُدْلِي بِهِ فَلَا تَرِثُ مَعَهُ كَالْجَدِّ (٣) مَعَ الْأَبِّ، (وَلَا تَرِثُ أُمُّ  
أَبِ الْأُمِّ بِسَهْمٍ) لِأَنَّهَا تُدْلِي بِمَنْ لَا يَرِثُ.

(وَكُلُّ جَدَّةٍ تَحْجُبُ أُمَّهَا) لِأَنَّهُمَا تَرِثَانِ بِجَهَةٍ وَاحِدَةٍ فَكَانَتْ الْقُرْبَى أَوْلَى، كَالْأُمِّ  
وَالْجَدَّةِ.

ميراث ذوي  
الأرحام

[م ٢٢٢/ب] (وَإِذَا (٤) لَمْ تَكُنْ لِلْمَيِّتِ عَصَبَةٌ - وَلَا ذُو سَهْمٍ - وَرِثَهُ ذُووُ أَرْحَامِهِ  
وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ (٥) أَيِّ بِمِيرَاثِ  
بَعْضٍ (٦) لِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمَوَارِيثِ، وَقَالَ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ» (٧)

(١) كذا (م) (ص)، وفي الأصل: "الحرب"، وهو بلال بن الحارث المزني، أبو عبد الرحمن المدني، صحابي،  
مات سنة (٦٠هـ) التقريب (٧٨٥).

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٣٥/٦)، وابن حزم في المحلى (٢٩٢/٨)، وضعفه ولم أجده عن بلال بن  
الحرب المذكور ولا عرفته من هو.

(٣) في (م): كأنها "كالجدة".

(٤) عنوان هذه المسألة كما في الجوهرة النيرة (٤١٤/٢)، واللباب (٢٠٠/٤).

(٥) سورة الأحزاب، آية (٦).

(٦) قوله: "أي بميراث بعض" سقط من (ص).

(٧) أخرجه الترمذي (٤٢١/٤) رقم (٢١٠٣)، كتاب الفرائض باب، وقال: "حديث حسن صحيح"، وابن

ماحه (٩١٤/٢) رقم (٢٧٣٧)، وصححه الألباني في الإرواء (١٣٧/٦)، كتاب الفرائض باب ذوي

وَفِي رِوَايَةٍ: «الْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ يَرِثُهُ وَيَعْقِلُ عَنْهُ» <sup>(١)</sup>، وَقَدْ وَرَّثَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُخْتِ ثَابِتِ بْنِ الدَّحْدَاحِ <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>، وَقَالَ زَيْدٌ: «الْفَاضِلُ لِبَيْتِ [أ/١٦٣] الْمَالِ» <sup>(٥)</sup> وَبِهِ أَخَذَ <sup>(٦)</sup> مَالِكٌ <sup>(٧)</sup> وَالشَّافِعِيُّ <sup>(٨)</sup> لِمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنْ <sup>(٩)</sup> مِيرَاثِ الْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ فَقَالَ: «نَزَلَ <sup>(١٠)</sup> جَبْرِيلُ وَأَخْبَرَنِي أَنَّ لَا مِيرَاثَ لِلْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ» <sup>(١١)</sup> إِلَّا أَنَّ هَذَا

=

الأرحام.

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٠/٣) رقم (٢٨٩٩)، كتاب الفرائض باب في ميراث ذوي الأرحام، وابن ماجه (٩١٤/٢) رقم (٢٧٣٨)، كتاب الفرائض باب ذوي الأرحام، وحسن إسناده الألباني في الإرواء (١٣٨/٦).

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢١٥/٦-٢١٦)، وأعله بالانقطاع، وضعفه الألباني في الإرواء (١٤١/٦) بعنة ابن إسحاق.

(٣) في (م): "الدحراج" بالراء، وهو أبو لبابة بن عبد المنذر كما صرح البيهقي في روايته، وهو أبو لبابة الأنصاري المدني، اسمه بشير، وقيل: رفاعه بن عبد المنذر، صحابي مشهور، وكان أحد النقباء، وعاش إلى خلافة علي، ووهب من سماه مروان، انظر التقريب (٣٨٩٤).

(٤) زاد هنا في (ص): "منه".

(٥) سبق تخريجه (ص ٣٧).

(٦) هذه الكلمة والتي قبلها مطموستان في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٧) مواهب الجليل (٤١٤/٦)، القوانين الفقهية (٢٤٥/١).

(٨) إعانة الطالبين (٢٢٥/٣).

(٩) كتبت: "عن" فوق مستوى السطر.

(١٠) في (ص): "نزل به".

يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لَهَا مَعَ صَاحِبِ الْفَرَضِ أَوْ مَعَ الْعَصَبَةِ، وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يَبْقَى حُجَّةٌ.  
 ذُوو الْأَرْحَامِ  
 (وَهُمْ <sup>(١)</sup> عَشْرَةٌ: وَلَدُ الْبِنْتِ، وَوَلَدُ الْأُخْتِ، وَبِنْتُ الْأَخِ، وَبِنْتُ الْعَمِّ، وَالْخَالَ،  
 وَالْخَالَئَةُ، وَأَبُو الْأُمِّ، وَالْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ، وَالْعَمَّةُ، وَوَلَدُ الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ <sup>(٢)</sup>، وَمَنْ أَدْلَى بِهِمْ) لِأَنَّ  
 الْكُلَّ لَهُمْ رَحِمٌ وَقَرَابَةٌ.

(وَأَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الْمَيِّتِ ثُمَّ وَلَدَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا؛ وَهُمْ بَنَاتُ الْإِخْوَةِ  
 وَوَلَدُ الْأَخَوَاتِ ثُمَّ وَلَدَ أَبَوَيْ أَبَوَيْهِ، أَوْ أَحَدَهُمْ <sup>(٣)</sup> وَهُمْ الْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ وَالْعَمَّاتُ)  
 لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْقُرْبُ، فَكَانَ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ أَوْلَى وَذَلِكَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

(وَإِذَا اسْتَوَى وَلَدُ أَبٍ فِي دَرَجَةٍ فَأَوْلَاهُمْ مَنْ أَدْلَى بِوَارِثِ) لِأَنَّ الْإِذْلَاءَ بِالْوَارِثِ مَرْيَّةٌ  
 فَيَتَرَجَّحُ بِهِ، مِثَالُ ذَلِكَ بِنْتُ بِنْتٍ <sup>(٤)</sup> وَبِنْتُ بِنْتِ ابْنٍ فَالْمَالُ لِلْأَخِيرَةِ <sup>(٥)</sup> لِمَا ذَكَرْنَا.  
 الْأَقْرَبُ أَوْلَى  
 (وَأَقْرَبُهُمْ أَوْلَى مِنْ أَبْعَدِهِمْ) لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْأَقْرَبُ <sup>(٦)</sup> (وَأَبُو الْأُمِّ أَوْلَى مِنْ وَلَدِ  
 مِنَ الْأَبْعَدِ

(١١) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢١٢/٦)، وعبد الرزاق في المصنف (٢٨١/١٠) رقم (١٩١٠٩)، وهو  
 مختلف في وصله وإرساله، وضعف الحافظ كل طرقة الموصولة في التلخيص الحبير (٨١/٣)، وحسن سند  
 المرسل د/ بدوي صالح في الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف (١٩٠٥/٤).

(١) وهم: أي ذوو الأرحام.

(٢) في (ص): "والخالة والخال والعمة من الأم والعمة من الأم وولد الأم".

(٣) أشير فوق هذه الكلمة بإشارة وكتب في الهامش فرق نسخة هكذا: "أحدهما" وفوقه رمز (خ).

(٤) ألحقت هذه الكلمة بالهامش وبجوارها (صح).

(٥) في (ص): "لأخير".

(٦) في (م): "القريب"، وفي (ص): "القرب".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الفرائض

الأخ والأخت) اعتباراً بالعصبات، وقالوا: <sup>(١)</sup> وَلَكِ الْأُخْتُ أَوْلَى لَأَنَّهَ أَقْرَبُ، وَالْجَدُّ أَوْلَى مِنَ الْخَالِ وَالْخَالَةُ وَالْعَمَّةُ بِالِاتِّفَاقِ.

(وَالْمُعْتَقُ أَحَقُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ سَهْمِ ذَوِي السَّهَامِ إِذَا لَمْ تَكُنْ <sup>(٢)</sup> عَصَبَةً سِوَاهُ) لِمَا مَرَّ فِي كِتَابِ الْوَلَاءِ.

ميراث مولى  
الموالة

(وَمَوْلَى الْمُوَالَةِ يَرِثُ) [م/٢٢٣ أ] وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: <sup>(٣)</sup> لَا يَرِثُ وَقَدْ مَرَّتْ فِي الْوَلَاءِ

بِحُجَّتِهَا <sup>(٤)</sup>.

ميراث المعتق

[ص ١٥٩ ب] (وَإِذَا تَرَكَ الْمُعْتَقُ أَبَ <sup>(٥)</sup> مَوْلَاهُ وَابْنَ مَوْلَاهُ فَمَالُهُ لِلْإِبْنِ) لِمَا مَرَّ أَنَّ وَلَاءَ الْعِتَاقَةِ تَعْصِيبٌ وَالْإِبْنُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَبِ فِي التَّعْصِيبِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِثْلُهُ <sup>(٦)</sup>.

(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: <sup>(٧)</sup> لِلْأَبِ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِلْإِبْنِ) اعْتِبَارًا بِمِيرَاثِهِمَا عَنِ الْمَوْلَى الْأَعْلَى إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ، فَإِنَّ الْبِنْتَ تَرِثُ مِنَ الْمَوْلَى الْأَعْلَى وَلَا تَرِثُ بِالْوَلَاءِ وَإِنْ

(١) لم أقف على قولهما، وانظر حاشية ابن عابدين (٦/٧٩٧)، والبحر الرائق (٨/٥٨٠-٥٨٥).

(٢) في (ص): "إذا لم يكن للميت".

(٣) سبق أن المذهب على توريثه (ص ٤٠)، ولم أقف على قول الشافعي.

(٤) في (م): "تحجتها".

(٥) في (م): "أبا" بالإتمام.

(٦) انظر معجم فقه السلف (٦/٢٦٨)، والمحلى (٨/٣٣٠-٣٣١).

(٧) الدر المختار (٦/٧٧٨).

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الفرائض

كَانَتْ عَصَبَةً بِأَنْ كَانَ <sup>(١)</sup> مَعَهَا أَخُوهَا <sup>(٢)</sup> فَكَذَلِكَ الْأَبُّ عَلَى أَنَّ الْأَبَّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَيْسَ بِعَصَبَةٍ.

(فَإِنْ تَرَكَ جَدَّ مَوْلَاهُ وَأَخَ <sup>(٣)</sup> مَوْلَاهُ فَالْمَالُ لِلْجَدِّ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: <sup>(٤)</sup> هُوَ بَيْنَهُمَا) بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْإِرْثِ وَقَدْ مَرَّتْ.

(وَلَا يُبَاغُ الْوَلَاءُ وَلَا يُوهَبُ) لِقَوْلِهِ الطَّبِيعَةُ : (( الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ لَا يُبَاغُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ )) <sup>(٥)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) "كان" ألحقت بالهامش وبجوارها (صح).

(٢) في (ص): "بأن كان معها ذكر".

(٣) في (م): "أخا" بالإتمام.

(٤) المصدر السابق.

(٥) سبق.

## حساب الفرائض

استخراج الأصل

(إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ نِصْفٌ وَنِصْفٌ) كَزَوْجٍ <sup>(١)</sup> وَأُخْتٍ (أَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ) كَزَوْجٍ وَعَصَبَةٍ <sup>(٢)</sup> (فَأَصْلُهَا مِنْ اثْنَيْنِ).

(وَإِنْ كَانَ ثُلُثٌ وَمَا بَقِيَ) كَأُمٍّ وَعَمٍّ (أَوْ ثُلُثَانِ) كَابْنَتَيْنِ وَعَمٍّ (فَأَصْلُهَا مِنْ ثَلَاثَةٍ).  
(وَإِنْ كَانَ رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ) كَزَوْجَةٍ <sup>(٣)</sup> وَعَصَبَةٍ (أَوْ رُبْعٌ وَنِصْفٌ) كَزَوْجٍ وَبْنَتٍ (فَأَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ).

(وَإِنْ كَانَ ثُمْنٌ وَمَا بَقِيَ) كَزَوْجَةٍ وَابْنٍ (أَوْ ثُمْنٌ وَنِصْفٌ) كَزَوْجَةٍ وَبْنَتٍ (فَأَصْلُهَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ).

قاعدة

حساب

الفرائض

وَالْأَصْلُ أَنَّ حِسَابَ الْفَرَائِضِ يُسْتَخْرَجُ مِنْ أَقَلِّ عَدَدٍ تَخْرُجُ [ب/١٦٣] مِنْهُ السَّهَامُ الْوَاقِعَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِ كَسْرٍ.

(وَإِنْ كَانَ نِصْفٌ وَثُلُثٌ) كَأُمٍّ وَأُخْتٍ (أَوْ نِصْفٌ وَسُدُسٌ) كَأُمٍّ وَبْنَتٍ (فَأَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ) لَمَا ذَكَرْنَا.

(وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ) كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ لِأَبٍ (وَالِى ثَمَانِيَةٍ) كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ لِأَبٍ وَأُخْتٍ <sup>(٤)</sup> لَأُمٍّ (وَالِى تِسْعَةٍ) كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ لِأَبٍ وَأُخْتَيْنِ لَأُمٍّ [م/٢٢٣] (وَالِى

(١) في (م): "كزوجة" وهو خطأ.

(٢) كلمة: "عصبة" مطموسة في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٣) في (م): "كزوج".

(٤) قوله: "أخت" مكرر في (ص).

عَشْرَةَ) كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُمْ أُمٌّ.

(وَإِذَا كَانَ مَعَ الرَّبْعِ ثُلُثٌ) كَزَوْجَةٍ وَأُمٍّ (أَوْ سُدُسٌ) كَزَوْجَةٍ وَأُخْتٍ لَأُمٍّ (فَأَصْلُهَا مِنْ اثْنِي عَشَرَ وَتَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ) كَزَوْجٍ وَبَنَتَيْنِ وَأُمٍّ (وَحَمْسَةَ عَشَرَ) كَزَوْجَةٍ وَأُخْتَيْنِ لَأَبٍ وَأُخْتَيْنِ لَأُمٍّ (وَسَبْعَةَ عَشَرَ) كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُنَّ أُمٌّ (وَإِذَا كَانَ مَعَ الثَّمَنِ ثُلُثَانِ) كَزَوْجَةٍ <sup>(١)</sup> وَبَنَتَيْنِ (أَوْ سُدُسٌ) كَزَوْجَةٍ وَجَدَّةٍ وَابْنٍ (فَأَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ) كَزَوْجَةٍ وَبَنَتَيْنِ وَأَبَوَيْنِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَا ذَكَرْنَا.

العول

وَأَمَّا الْعَوْلُ فَلَأَنَّ هَذِهِ الْفُرُوضُ ثَبَتَتْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِذَا ازْدَحَمَتْ - وَلَيْسَ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِالْإِسْقَاطِ مِنَ الْبَعْضِ - <sup>(٢)</sup> ضُرِبَ كُلُّ وَاحِدٍ بِقَدْرِ حَقِّهِ كَأَصْحَابِ الدُّيُونِ إِذَا ضَاقَتِ التَّرِكَةُ عَنِ الْوَفَاءِ، وَقَدْ قَالَ عَلِيُّ عليه السلام فِي ابْنَتَيْنِ وَأَبَوَيْنِ [ص ١٦٠/أ] وَامْرَأَةٍ: «(صَارَ ثُمْنُهَا تِسْعًا)» <sup>(٣)</sup> وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى الْعَوْلَ <sup>(٤)</sup> وَيُدْخِلُ النِّقْصَ عَلَى مَنْ يَصِيرُ عَصَبَةً فِي حَالٍ، وَفِيهِ إِضْرَارٌ بِبَعْضِ دُونَ بَعْضٍ.

تصحیح  
السهم

(فَإِذَا انْقَسَمَتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الْوَرَثَةِ فَقَدْ صَحَّتْ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْإِنْقِسَامُ وَتَصْحِيحُ السَّهَامِ.

(١) فِي (م): "كزوجة".

(٢) فِي (ص): "بالإسقاط للبعض".

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (٢٥٨/١٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٢٥٣/٦)، وَانْظُرْ مَعْجَمَ فَقْهِ السَّلَفِ (٧٢-٧٣)، وَانْظُرْ مَنْ قَالَ بِهِ فِي الْمَحَلِيِّ (٢٧٨/٨).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِيِّ (٢٧٩/٨)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (٢٥٩/١٠) رَقْمَ (١٩٠٣٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٢٥٣/٦).

(وإن لم تنقسم سهام فريق عليهم فاضرب عددهم في أصل المسألة وعولها إن كانت عائلة فما بلغ صحت منه) لأن المبلغ <sup>(١)</sup> قد يضاعف بقدر المضروب فيه.  
(مثاله؛ امرأة وأخوان: للمرأة <sup>(٢)</sup> سهم وللأخوين ثلاثة لا تنقسم عليهما <sup>(٣)</sup> فاضرب اثنين في أصل المسألة تكن ثمانية ومنها تصح) المسألة.

(وإن وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في أصل المسألة) لأن ضرب الجزء يغني عن الكل.

(ومثاله؛ امرأة وستة إخوة للمرأة الربع سهم <sup>(٤)</sup> وللإخوة ثلاثة غير منقسم عليهم) لكن بينهما موافقة بالثلث (فاضرب ثلث عددهم في أصل المسألة تكن ثمانية ومنها تصح، فإن لم تنقسم سهام فريقين أو أكثر فاضرب أحد الفريقين في الآخر؛ ثم ما اجتمع: في الثالث؛ ثم ما اجتمع <sup>(٥)</sup> في أصل المسألة) يريد إذا كانت الأعداد متباينة.

(فإن تساوت [م ٢٢٤/أ] الأعداد أجزأ أحدهم عن الجميع) لأن بضرب أحدها ينجزر الكسر من جميعها.

(١) في (ص): "لأن المنافع".

(٢) هنا زيادة في المتون الثلاثة وهي: "الربع" في المتن بالطبعة التركية (ص ٢٤٣)، وفي الطبعة الخامسة (ص ١٨٩)، وفي المتن مع اللباب (٤/٢٠٥).

(٣) في (م): "عليهم".

(٤) قوله: "سهم" سقط من (ص).

(٥) قوله: "في الثالث ثم ما اجتمع" سقط من (ص).



(مثالُهُ: امرأتان وأخوان) انكسرَ عَلَى الصَّنْفَيْنِ وَهُمَا مُتَمَاتِلَانِ (فَاضْرِبْ أَحَدَهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ) تَكُنْ ثَمَانِيَّةً وَمِنْهَا تَصِحُّ.

(وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ جُزْءًا مِنَ الْآخَرِ <sup>(١)</sup> أَغْنَى الْأَكْثَرُ <sup>(٢)</sup> عَنِ الْأَقْلِ) لِأَنَّ الْجُزْءَ الَّذِي <sup>(٣)</sup> يَخْرُجُ مِنَ الْأَقْلِ يَخْرُجُ مِنَ الْأَكْثَرِ ضَرْوَرَةً، [١٦٤/أ] وَهَذَا (كَأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَأَخَوَيْنِ) <sup>(٤)</sup> انكسرَ عَلَى الْجَمِيعِ إِلَّا أَنَّ عَدَدَ الْأَخَوَيْنِ جُزْءُ عَدَدِ النِّسْوَةِ فَاضْرِبْ عَدَدَ النِّسْوَةِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ تَكُنْ سِتَّةَ عَشَرَ وَمِنْهَا تَصِحُّ.

(وَإِنْ وَافَقَ أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ الْآخَرَ ضَرَبْتَ وَفَقَ أَحَدَهُمَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ ثُمَّ مَا اجْتَمَعَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ) لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ عَدَدٌ يَنْقَسِمُ عَلَى الْعَدَدَيْنِ جَمِيعًا.

(مثالُهُ: أَرْبَعُ نِسْوَةٍ وَأُخْتُ وَسِتَّةُ أَعْمَامٍ) فَسَهْمُ النِّسَاءِ <sup>(٥)</sup> وَسَهْمُ الْأَعْمَامِ مُنْكَسِرٌ عَلَيْهِمْ وَيَبْنِي عَدَدِيهِمَا مُوَافَقَةً <sup>(٦)</sup> (فَإِذَا ضَرَبْتَ وَفَقَ أَحَدَهُمَا فِي الْآخَرِ <sup>(٧)</sup> فَيَصِيرُ اثْنِي

(١) في (ص): "جزءا من الأجزاء".

(٢) هذه الكلمة مطموس بعضها في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

(٣) في (ص): "والذي".

(٤) في المتنون الثلاثة زيادة جملة هنا وهي: "إذا ضربت الأربعة أجزاءك عن الأخوين" في المتن بالطبعة التركية (ص ١٤٤)، وفي المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٨٩)، وفي المتن مع اللباب (٢٠٨/٤٤).

(٥) هذه الكلمة مطموس بعضها، وواضحة في بقية النسخ.

(٦) في (ص): "موافقة بالنصف".

(٧) في (ص): "في جميع الآخر".

عَشْرَ، ثُمَّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ <sup>(١)</sup> يَصِيرُ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ فَمِنْهَا تَصِحُّ، وَإِذَا صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ فَاضْرِبْ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ فِي التَّرِكَةِ ثُمَّ اقْسِمَ مَا اجْتَمَعَ عَلَى مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْفَرِيضَةُ يَخْرُجُ حَقُّ الْوَارِثِ <sup>(٢)</sup> كَثَلَاثَ جَدَّاتٍ وَثَلَاثَ نِسْوَةٍ [ص ١٦٠/ب] وَثَلَاثَةَ إِخْوَةٍ فَالْمَسْأَلَةُ بَعْدَ التَّصْحِيحِ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ؛ وَالتَّرِكَةُ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا، فَإِذَا ضَرَبْتَ فِيهَا نَصِيبَ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجَدَّاتِ وَقَسَمْتَهَا عَلَى سِهَامِ الْمَسْأَلَةِ كَانَ الْخَارِجُ ثُلَاثًا دِرْهَمٍ <sup>(٣)</sup> وَذَلِكَ حَقُّ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَإِذَا ضَرَبْتَ فِيهَا نَصِيبَ وَاحِدَةٍ مِنَ النِّسْوَةِ وَقَسَمْتَهَا عَلَى السَّهَامِ كَانَ الْخَارِجُ دِرْهَمًا وَهُوَ حَقُّ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَإِذَا ضَرَبْتَ فِيهَا نَصِيبَ وَاحِدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ وَقَسَمْتَهَا عَلَى السَّهَامِ كَانَ الْخَارِجُ دِرْهَمَيْنِ وَهُوَ حَقُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ، فَإِذَا ضَرَبْتَ فِيهَا نَصِيبَ وَاحِدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ وَقَسَمْتَهَا عَلَى السَّهَامِ كَانَ الْخَارِجُ دِرْهَمَيْنِ <sup>(٤)</sup> وَثُلُثُ دِرْهَمٍ وَهُوَ حَقُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ <sup>(٥)</sup>.

(١) في (ص): "ثم ما اجتمع في أصل المسألة".

(٢) تصرف الشارح - رحمه الله - في عبارة هذه المسألة حيث حذف منها جملة بعد قوله: "ستة أعمام" وهي: فالستة توافق الأربعة بالنصف" والعبارة التي بعدها في المتون الثلاثة بلفظ: "واضرب نصف أحدهما في جميع الآخر" بالطبعة التركيبية (ص ١٤٤)، وفي الطبعة الخامسة (ص ١٨٩)، وفي اللباب (٢٠٩-٢٠٨/٤).

(٣) في (ص): "ثلثي درهم".

(٤) من قوله: "وهو حق كل واحد منهم" إلى هذا الموضع ساقط من (ص).

(٥) من قوله: "فإذا ضربت فيها نصيب واحد من الإخوة وقسمتها على السهام كان الخارج درهمين وهو حق..." إلى هذا الموضع سقط من (ص)، ولعل في هذه الفقرة جزءا كان ينبغي أن يضرب عليه في الأصل وهو: "فإذا ضربت فيها نصيب واحد من الإخوة وقسمتها على السهام كان الخارج

(وَإِذَا لَمْ تُقْسَمِ التَّرِكَةُ حَتَّى مَاتَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ فَإِنْ كَانَ مَا يُصِيبُهُ مِنَ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ يَنْقَسِمُ عَلَى) عَدَدِ (وَرَثَتِهِ فَقَدْ صَحَّتِ الْمَسْأَلَتَانِ مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الْأُولَى) كَمَا لَوْ مَاتَ عَنِ ابْنٍ وَبَنَتَيْنِ ثُمَّ مَاتَ الْإِبْنُ عَنِ ابْنَتَيْنِ <sup>(١)</sup> فَلَا أُولَى مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالثَّانِيَةُ مِنْ اثْنَيْنِ وَنَصِيبُ مَيِّتِهَا <sup>(٢)</sup> مِنَ الْأُولَى سَهْمَانِ [م ٢٢٤/ب] فَقَدْ صَحَّتِ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ أَرْبَعَةٍ.

(وَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ صَحَّحَتْ فَرِيضَةُ الْمَيِّتِ الثَّانِي بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ثُمَّ ضَرَبْتَ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي الْأُخْرَى إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي <sup>(٣)</sup> وَمَا صَحَّتْ مِنْهُ فَرِيضَتُهُ مُوَافَقَةً) كَمَا لَوْ مَاتَ عَنِ ابْنٍ وَبَنَتٍ ثُمَّ مَاتَتِ الْبَنَتُ عَنِ ابْنٍ وَبَنَتٍ، فَلَا أُولَى مِنْ ثَلَاثَةٍ وَالثَّانِيَةُ أَيْضًا مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَنَصِيبُ مَيِّتِهَا <sup>(٤)</sup> مِنَ الْأُولَى سَهْمٌ وَذَلِكَ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ وَلَا يُوَافِقُ؛ فَاضْرِبْ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي الْأُخْرَى تَصِيرُ تِسْعَةً فَمِنْهَا تَصِحُّ الْمَسْأَلَتَانِ.

(وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةً، فَاضْرِبْ وَفَقِ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ فِي الْأُولَى فَمَا اجْتَمَعَ صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَتَانِ) كَمَا لَوْ مَاتَ عَنِ ابْنٍ وَبَنَتَيْنِ ثُمَّ مَاتَ الْإِبْنُ عَنِ ابْنٍ وَبَنَتَيْنِ فَلَا أُولَى مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالثَّانِيَةُ أَيْضًا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَنَصِيبُ مَيِّتِهَا <sup>(٥)</sup> مِنَ الْأُولَى سَهْمَانِ وَهُمَا غَيْرُ

درهمين وهو حق كل واحد منهم" وذلك لكيلا يكون تكرارا.

(١) في (ص): "ابنتين".

(٢) في (ص): "بنه".

(٣) قوله: "الثاني" سقط من (ص).

(٤) في (ص): "الميتة".

(٥) في (ص): "الميت".

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل حساب الفرائض

مُنْقَسِمِينَ عَلَى <sup>(١)</sup> مَسْأَلَتِهِ لَكِنْ [١٦٤/ب] بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ بِالنِّصْفِ؛ فَإِذَا ضَرَبْتَ نِصْفَ مَسْأَلَتِهِ <sup>(٢)</sup> فِي الْأُولَى صَارَتْ ثَمَانِيَّةً <sup>(٣)</sup> فَمِنْهَا تَصِحُّ الْمَسْأَلَتَانِ.

(وَكُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى شَيْءٌ مَضْرُوبٌ <sup>(٤)</sup> فِيهَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ) إِنْ كَانَتْ مُتَبَايِنَةً أَوْ فِي وَفْقِهَا إِنْ كَانَتْ مُتَوَافِقَةً لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ قَدْ تَضَاعَفَتْ بِالضَّرْبِ فَيَتَضَاعَفُ نَصِيبُهُ مِنْهَا.

(وَمَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَّةِ شَيْءٌ: مَضْرُوبٌ فِي تَرَكَةِ مِيتِهِ أَوْ فِي وَفْقِهَا) إِنْ كَانَتْ مُوَافِقَةً <sup>(٥)</sup> وَقَدْ تَقَدَّمَتْ مِثَالَاتُهُ <sup>(٦)</sup>.

حساب الدراهم

(وَإِذَا صَحَّتْ <sup>(٧)</sup> مَسْأَلَةُ الْمُنَاسَخَةِ وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ مَا يُصِيبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ حَبَّاتِ <sup>(٨)</sup> الدَّرْهِمِ قَسَمْتَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَمَانِيَّةٍ وَأَرْبَعِينَ فَمِمَّا خَرَجَ

(١) هذه الكلمة مطموس أولها، وواضحة في بقية النسخ.

(٢) في (ص): "مسألة".

(٣) هذه الكلمة والتي قبلها مطموس بعضها، وواضحة في بقية النسخ.

(٤) تصرف الشارح هنا في العبارة فجاءت هنا كلمة: "مضروب" خيرا للمبتدأ: "كل"، وقد جاء المتن في الطبعة التركية موافقا لما هنا، أما الذي في الطبعتين الآخرين فبلفظ: "مضروب في وفق المسألة الثانية"، في المتن بالطبعة الخامسة (ص ١٨٩)، وفي الطبعة التركية (ص ١٤٤)، وفي المتن مع شرح اللباب (٢١١/٤).

(٥) في (ص): "متوافقة".

(٦) في (ص): "أمثاله".

(٧) هنا إشارة إلى فرق نسخة بلفظ: "وإذا صححت" وكأن فوقها حرف نون.

(٨) في (م): "حسات"، وفي (ص): "حساب".

أَخَذَتْ لَهُ مِنْ سِهَامِ كُلِّ وَارِثٍ حَبَّةً وَإِنَّمَا خَرَجَ الدَّرْهَمُ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ لِأَنَّهُ عَدَدٌ يَشْتَمِلُ عَلَى أَكْثَرِ الْأَجْزَاءِ [ص ١٦١/أ] الْمَنْسُوبَةِ كَالنَّصْفِ وَالْيِ نِصْفِ الثُّمَنِ <sup>(١)</sup> وَالثُّلْثِ وَالْيِ ثُلْثِ الثُّمَنِ، وَحِسَابُ الْفَرَائِضِ يَخْرُجُ عَلَى عَدَدٍ لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْكُسْرُ مَهْمَا أَمَكْنَ <sup>(٢)</sup>، وَمِثَالُهُ: إِذَا مَاتَ عَنِ امْرَأَةٍ وَابْنَيْنِ وَبَنَتَيْنِ فَالْمَسْأَلَةُ بَعْدَ التَّصْحِيحِ مِنْ ثَمَانِيَةِ وَأَرْبَعِينَ، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَى الْبَنَتَيْنِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ عَنِ ابْنٍ وَبَنَتٍ وَزَوْجٍ - وَمَسْأَلَتُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَنَصِيبُهَا مِنَ الْأُولَى لَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهَا وَلَا يُوَافِقُهَا - فَاضْرِبْ مَسْأَلَتَهَا فِي الْأُولَى تَكُنْ مِائَةً وَابْنَيْنِ وَتِسْعِينَ، وَمِنْهَا تَصِحُّ الْمَسْأَلَتَانِ [م ٢٢٥/أ] وَإِذَا أَرَدْتَ قَسَمَتَهَا عَلَى مَا ذَكَرَ وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ كَانَ الْخَارِجُ مِنَ الْقِسْمَةِ أَرْبَعَةً وَهُوَ قِيَمَةُ الْحَبَّةِ، وَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَهُوَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ سَهْمًا أَخَذْتَ لِكُلِّ أَرْبَعَةٍ حَبَّةً فَكَانَ لَهَا سِتُّ <sup>(٣)</sup> حَبَّاتٍ وَهُوَ ثَمْنُ الدَّرْهَمِ، وَلِكُلِّ ابْنٍ أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَبَّةً <sup>(٤)</sup> وَهُوَ رُبْعُ دِرْهَمٍ، وَرُبْعُ سُدُسِ دِرْهَمٍ وَلِلْبَنَتِ مِنَ الْأُولَى سَبْعُ حَبَّاتٍ وَهُوَ ثَمْنُ دِرْهَمٍ وَسُدُسُ ثَمْنِ دِرْهَمٍ، وَلِلزَّوْجِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ سَبْعَةُ أَسْهُمٍ وَقَدْرُهُ مِنَ الدَّرْهَمِ حَبَّةٌ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ حَبَّةٍ، وَلِلْبَنَتِ مِثْلُهُ وَلِلْابْنِ ضِعْفُهُ ثَلَاثُ حَبَّاتٍ وَنِصْفُ حَبَّةٍ، وَعَلَى هَذَا يُقَاسُ النَّظَائِرُ، <sup>(٥)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) أي: النصف ونصفه وهو الربع، ونصفه وهو الثمن، ونصفه وهو نصف الثمن.

(٢) في (ص): "ما أمكن".

(٣) في (ص): "ستة".

(٤) كذا في الأصل و(ص)، والصواب: "أربع عشرة حبة".

(٥) كلمة: "النظائر" مطموس بعضها في الأصل، وواضحة في بقية النسخ.

فَهَذَا آخِرُ مَا أَنْتَهَيْنَا إِلَيْهِ وَقَدْ وَفَّيْنَا بِمَا ضَمَّنَّا، وَبِاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ، <sup>(١)</sup> وَإِلَيْهِ الرَّغْبَةُ فِي الْعَفْوِ وَالْغُفْرَانِ؛ وَالتَّجَاوُزِ وَالْإِمْتِنَانِ، إِنَّهُ الْكَرِيمُ الْمَنَّانُ <sup>(٢)</sup>.

(١) في (ص) بعد هذا: "تم الكتاب - بحمد الله - وعونه وحسن كرمه وتوفيقه وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم، ووافق الفراغ منه بعون الله ولطفه لعشرون - كذا - مضت من ربيع الأول من شهور سنة تسع وتسعين وستمائة بالقلعة المحروسة بحماة حماتها الله تعالى على يد أصغر العبيد الوثائق بربه الكريم عبد الرحمن بن عبد الرحيم الشافعي الحموي مستغفرا لله تعالى من ذنبه ومضلليا على رسوله وعبداه وسلم"، وفي مقابله في الهامش: "وافقت المقابلة من هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد العبد الفقير عبد المجيد" وتحت بخط كبير: "رحم الله قارئه وكتابه ومن كُتِبَ له ومن دعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين" وهو آخر ما في هذا الوجه من هذه اللوحة، وفي الوجه (ب)، والوجه (أ) من اللوحة (١٦٢) أدعية.

(٢) في آخر نسخة الأصل هذه العبارة: "ووافق الفراغ منه على يد العبد الفقير يوسف بن حسين العجمي بحلب المحروسة، في ثاني شهر جمادى الأولى سنة ثمان وسبعين وستمائة"، أما نسخة (م) ففي آخرها: "نجز - بحمد الله - وفضله وذلك في مستهل شعبان المبارك عمر ميامنه (كذا) سنة إحدى وسبعين وستمائة هجرية، الحمد لله على إتمامه شكرا كثيرا على إنعامه، محمد وآله وصحبه (كذا) دون ذكر صلاة ولا سلام) وهو حسبنا ونعم المعين". وكتب عنده بخط عريض اسم لعله للناسخ ولم يظهر من كلماته إلا نسبته وصورتها: "الأكلومي" - والله أعلم..

وعلى النسخة تملك مذكور فيه المالك الأول وهو محمد بن همام الدين بن إبراهيم وانتقاله إلى المالك الثاني وهو بدر الدين بن يعقوب بن الحاج إسماعيل بن داود في اليوم الحادي عشر من شوال سنة (٧١٩هـ) وعليه إشهاد بانتقال الملك.

وأقول أنا العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن مطلق المصري بأني قد فرغت من التحقيق والتعليق على القسم المخصص لي في كتاب خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل من باب العتاق إلى نهاية

=

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل حساب الفرائض

---

الكتاب في يوم الخميس الموافق للسادس والعشرين من جمادى الأولى عام ألف وأربعمائة واثنين وعشرين من الهجرة النبوية المباركة، بمكة المكرمة، والله أسألُ التوفيق والسداد.

# الفهارس

— الآيات

— الأحاديث والآثار

— التراجم

— القواعد الفقهية والأصولية

— الفوائد العامة

— المصادر

— الموضوعات



## فهرس الآيات

أفحكم الجاهلية يبغون.....	٨٧
أقسمتم لا ينالهم الله.....	١٨٦
أنبئوني بأسماء هؤلاء قالوا سبحانك لا علم لنا.....	٢٠٦
أو تحرير رقبة.....	١٨٩
أو كسوتهم.....	١٨٩
أو لحم خنزير.....	١٦٨
أوفوا بالعقود.....	٣١٥
إذ أقسموا ليصرمنها.....	١٨٦
إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله.....	١٨٧
إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم.....	٢٨١
إلا ما اضطررتم إليه.....	٢٨٢
إلا من أكره.....	٢٨١
إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان.....	٢٨٣
إلا من شهد بالحق وهم يعلمون.....	٢٦٦, ٢٤٠

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الآيات

- ١١٩.....إهلك وإله آباءك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق
- ١١٩.....إن ابني من أهلي
- ١٩٨.....إن شر الدواب عند الله الذين كفروا
- ١٤٤.....إنما الخمر والميسر
- ١٤٠.....إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا
- ١٨٧.....اتخذوا أيمانهم جنة
- ٢٨٨.....اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
- ٢٨٧.....انفروا خفافا وثقالا
- ٣٢٥.....تقاتلونهم أو يسلمون
- ٣٢٨.....حتى يعطوا الجزية
- ٤٧.....الحر بالحر والعبد بالعبد
- ١٨٢.....ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم
- ١٨٧.....الذين ينقضون العهد من بعد ميثاقه
- ٢٨٣.....رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه
- ١٠٦، ١٠٠.....الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
- ٢٠٠.....فأذنوا بحرب من الله

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الآيات

- فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ..... ٣٧٣
- فإن أتى بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ..... ١٠١
- فإن كان لكم ولد فلهن الثمن ..... ٣٧١
- فإن كان لهن ولد فلكم الربع ..... ٣٧٠
- فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ..... ٣٧١ ٥
- فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ..... ٣٧١
- فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ..... ٣٧٢
- فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ..... ٢٣٧
- فاجلدوهم ..... ١٢٢
- فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ..... ٩٧ ١٠
- فجعله نسبا وصهرا ..... ٣٦١
- فشاربون شرب الهيم ..... ١٦٤
- فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ..... ١١٨
- فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم ..... ١٩٢
- فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ..... ٣٣٤ ١٥
- فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا ..... ٢٥

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الآيات

- ١٥٢..... فكلوا مما أمسكن عليكم
- ١٧٧..... فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر
- ٨٧..... فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع
- ١٩٠..... فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
- ٢٨٧..... قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ٥
- ١٩٣..... قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم
- ٤٧..... كتب عليكم القصاص في القتلى
- ١٥٨..... لا تقتلوا الصيد وأتم حرم
- ١٨١..... لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم
- ٣٥١..... لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ١٠
- ٢٠٧..... لتأتني به إلا أن يحاط بكم
- ٢٨٨..... ليس على الأعمى حرج
- ٢٩٠..... ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة
- ٣٢٤..... من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
- ٢٠٠..... وأذان من الله ١٥
- ٢٣٨..... وأشهدوا ذوي عدل منكم

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الآيات

- وألوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ..... ٤٠، ٤١
- وأنذر عشيرتك الأقربين ..... ٣٦٣
- وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان ..... ١٨٧
- وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ..... ٣٨٦، ٣٨٠
- وإذا حللتم فاصادوا ..... ١٥٧
- وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم ..... ٢٩٣
- وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ..... ٢٩٢
- وإن كان رجل يورث كلالة ..... ٣٧٥
- وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت ..... ٣٧٤
- وإن كانت واحدة فلها النصف ..... ٣٦٩
- وإن كانوا إخوة رجالا ونساء ..... ٣٧٧
- واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه ..... ٣١٢، ٣٠٧
- والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ..... ٤٠
- والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ..... ١١٧، ١٠٤
- والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ..... ١٢٤
- والسن بالسن ..... ٥١

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الآيات

- الوصية للوالدين والأقربين ..... ٣٦٢
- وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم ..... ١٥٧
- وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ..... ٣١٣
- وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ..... ٥٠
- ولأبويه لكل واحد منهما السدس ..... ٣٧٣
- ولا تأخذكم بهما رأفة ..... ١٢١
- ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ..... ١٥٨
- ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ..... ٣٤٨
- ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ..... ١٢٢
- ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ..... ٢٤٢
- ولا تقل لهما أف ..... ٢٦٤
- ولا تكتموا الشهادة ..... ٢٣٦
- ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن ..... ٣٤٥
- ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ..... ٣٤٣
- ولا يطؤون موطئا يغيظ الكفار إلا كتب لهم ..... ٣١١، ٢٩٠
- ولذي القربى ..... ٣١٢

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الآيات

- ولكم نصف ما ترك أزواجكم ..... ٣٧٠
- ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ..... ١٨١
- ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ..... ٢٠٤
- وله أخت فلها نصف ما ترك ..... ٣٨٠
- ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ..... ٣٧١
- وما جعل عليكم في الدين من حرج ..... ٢٨٧
- وما علمتم من الجوارح مكلّين ..... ١٥١
- وما كنا معذّبين حتى نبعث رسولا ..... ٢٨٩
- وما ملكت أيمانهم ..... ٣٤٧
- ومن قتل مؤمناً خطأ ..... ٨٣، ٤٦
- ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ..... ٣٦٠
- ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ..... ٣٤٧
- ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ..... ٤٢
- يستفتونك قل الله يفتيكُم في الكلالة إن امرؤ هلك ..... ٣٧٠
- يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ..... ٣٧٧

## فهرس الأحاديث والآثار

٢٦٣.....	آس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك.....	
٩٩ , ٩٨.....	الآن أقررت أربعاً فبمن.....	
٢٦.....	أثقلت ظهره وجعلتم الأرض عليه حيص بيص.....	٥
٢٣٨.....	أجاز شهادة القابلة في الولادة.....	
٢٥٩.....	أجتهد رأيي.....	
١٦٩.....	أحلت لنا ميتتان ودمان.....	
٨٤.....	أخرجوا من هذا الدم.....	
٢٩٢.....	أدرك خالدًا وقل: لا تقتلن امرأة ولا عسيفاً.....	١٠
١٠٣.....	أربع إلى الولاية: النفي والجمعة والحد والصدقات.....	
١٦٧.....	أطعمنا رسول الله لحم الخيل ونهانا عن لحوم الحمر.....	
٣٥.....	أعتقها فإن الولاء لمن أعتق.....	
٣٧٣.....	أعطى رسول الله ﷺ ثلاث جدات.....	
١٠٣.....	أقيموا الحدود على ما ملكت أيماكم.....	١٥
٤٥.....	ألا إن قتيلاً خطأً العمد قتل السوط والعصا.....	
١٦٦.....	ألا إن لحوم الحمر الأهلية وخيلها وبغالها حرام.....	
٣٧٥.....	ألقوا الفرائض بأهلها.....	
٢١٣، ٢١٢.....	ألك بينة.....	
٣٠٢.....	أمان واحد من المسلمين كيف أردته.....	٢٠
٢٨٨.....	أمرت أن أقاتل الناس.....	



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأحاديث والآثار

- أن أبا بكر جلد أربعين ..... ١١٤
- أن أنسا حضر وليمة فجلس على وسادة حرير عليها طيور ..... ٣٣٧
- أن الزبير حضر خير بأفراس له فلم يسهم له رسول الله ﷺ إلا لفرس واحد ..... ٣٠٩
- أن النبي ﷺ أسهم للفارس سهمين ..... ٣٠٨
- أن النبي ﷺ أسهم له يوم بدر سهمًا ولفرسه سهمًا ..... ٣٠٨
- أن النبي ﷺ قسم للفارس سهمين وللراجل سهمًا ..... ٣٠٧
- أن النبي ﷺ لما أنزل الله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ..... ٣٦٣
- أن تُقَرَّ على أراضيها تؤدي الخراج عنها ..... ٣٢٢
- أن ذميا وجبت عليه جزية فطولب بها لما أسلم فقبل له: ..... ٣٢٥
- أن رجلا قتل على عهد النبي ﷺ فجعل ديتة اثني عشر ألفا ..... ٦٠
- أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ في ناقة وأقام كل واحد منهما البيعة ..... ٢٢٠
- أن شاهدين أتيا بسارق إلى علي ..... ٢٥٣
- أن صفوان بن أمية نام في المسجد فسرق سارق رداءه ..... ١٣٢
- أن عائشة - رضي الله عنها - اتخذت جلد أضحيتها سقاء ..... ١٧٧
- أن عمر ؓ جعل الدية في الأصناف الستة بحضرة الصحابة ..... ٦٢
- أن عمر ؓ ضرب شاهد زور وسخم ..... ٢٥٢
- أن قائم سيف رسول الله ﷺ ونعله وحلقاته كانت من فضة ..... ٣٣٩
- أنت ومالك لأبيك ..... ١٠٨، ٢٠
- أنه أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح ..... ٢٣٧
- أنه جعلها عشرة آلاف ..... ٦٠
- أنه جلد بجريدتين ..... ١١٤
- أنه قطع يدا بعد يد ..... ١٣٦

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأحاديث والآثار

- أو تأذنوا بحرب من الله ..... ٨٥
- أوف بنذك ..... ١٩٢
- أول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح ..... ١٧٣
- أي البقاع أفضل؟، قال: لا أدري ..... ٢٠٦
- أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها ..... ١٧٤ ٥
- أيام منى كلها ذبح ..... ١٧٤
- أيما أمة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبر منه ..... ١٨
- أيما شهود شهدوا بحد لم يشهدوا عند حضرته ..... ١٠٧
- إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البايع ..... ٢٢٧
- إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترادا ..... ٢٢٨ ١٠
- إذا توالى على المكاتب نجمان ردّ في الرّق ..... ٢٩
- إذا جنى العبد فمولاه بالخيار إن شاء دفعه وإن شاء فداه ..... ٧٥
- إذا رميت بالمعراض وذكر الله فحرق فكل ..... ١٥٥
- إذا سكر هذى وإذا هذى افترى ..... ١١٤
- إذا قطع السارق فلا غرم عليه ..... ١٣٨ ١٥
- إلا أن تجيزها الورثة ..... ٣٤٩
- إما أن تحلفوا وتدوا ..... ٨٥
- إن أصبته قبل القسمة فهو لك ..... ٣٠٣
- إن أقررت الرابعة رجلك رسول الله ..... ٩٨
- إن أمّ أمّ الأم لا ترث ..... ٣٧٤ ٢٠
- إن أمة من بني إسرائيل مسخت دوابا ..... ١٦٥
- إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم ..... ٣٤٩

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الأحاديث والآثار

- إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث..... ٣٤٩،٤٠
- إن الله كتب الإحسان في كل شيء حتى القتل..... ١٦٢
- إن النبي ﷺ رجم يهوديين بشهادة أربعة منهم عليهما..... ٢٤٥
- إن شئت أعطيته ثمنه الذي اشتراه به وهو لك وإلا فهو له..... ٣٠٤
- إن عمر رضي الله عنه جعل الدية على أهل الذهب ألف دينار..... ٦٠
- إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش..... ١٦٣
- إن لي مالا وليس لي إلا ابنتي هذه أفأوصي بجميع مالي؟..... ٣٥١
- إن مولى القوم منهم..... ٩٥
- إن هذين حرام على ذكور أمتي حلٌّ لإنائهم..... ٣٣٧
- إنكم تقرؤون الوصية قبل الدين وإنما هي بعده..... ٣٥٦
- إنما أعطيناكم الأمان لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا..... ٦٣
- إنما بذلوا الجزية لتصير دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا (وانظر سابقه)..... ٢٨٩
- إنما هي شاة لحم..... ١٧٣
- إنهم لم يزالوا معي هكذا في الجاهلية والإسلام..... ٣١٤
- إني لأستحي أن أدعه ليست له يد يأكل ويستنجي بها..... ١٣٧
- إني نذير لكم بين يدي عذاب شديد..... ٣٦٣
- ادعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله..... ٣٢٥
- ارموها واتقوا الوجه..... ١٠٠
- اسم الله تعالى على لسان كل مسلم..... ١٥٨
- اشترؤا بارك الله عليكم..... ٣٤٦
- اشهدوا أنه لا قول لي في الجد ولا في الكلالة..... ٣٨٥
- اضربوا الرأس فإن فيه شيطانا..... ١٠١

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأحاديث والآثار

- اغد إلى امرأة هذا فإن اعترفت..... ٩٨
- اقتلوا الأعلى والأسفل..... ١١٠
- البر بالبر جلد مائة وتعريب عام..... ١٠٦
- البينة على المدعي واليمين على من أنكر (انظر: لو ترك الناس)..... ٢١٣, ٢١٢
- تبرئكم اليهود بأيمان خمسين منهم..... ٨٥
- تحلفون خمسين يمينا ثم تغرمون الدية..... ٨٧, ٨٤
- تعتق أمهات الأولاد..... ١٩
- تعليم الكلب أن يترك الأكل..... ١٥١
- تلتلوه ومزمزوه واستنكهوه..... ١١٣
- ثلاث جدهن جد وهزلن جد..... ١٨١
- ثلاث كتبن عليّ ولم تكتب عليكم الأضحية..... ١٧١
- الثلث والثلث كثير..... ٣٥٠
- الجالب مرزوق والمحتر ملعون..... ٣٤٧
- جرّدوا القرآن..... ٣٤١
- الحق قتله..... ١٢٢
- الحل ميتته..... ١٦٩
- الخال وارث من لا وارث له..... ٣٨٦
- الخالة والدة..... ١٢٠
- خبیثة من الخبائث..... ١٦٨
- خذ من كل عالم دينارا..... ٣٢٤
- خذني من مال أبي سفيان ما يكفيك وولدك..... ٢٦٨
- الخمر حرام والسكر من كل شراب..... ١٤٧

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأحاديث والآثار

- الخمر من هاتين الشجرتين ..... ١٤٩، ١٤٥
- خمس من الكبائر لا كفارة فيهن الإشراف بالله وعقوق الوالدين ..... ٤٤
- خير خل لكم خل خمركم ..... ١٤٩
- دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعي ..... ٨٦
- دية كل ذي عهد في عهده دية الحر المسلم ..... ٦٢
- ذكاة الجنين ذكاة أمه ..... ١٦٤
- الذكاة ما بين اللبة واللحين ..... ١٥٩
- رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ..... ٢٨٥، ١٨٢، ٤٦
- زنا العيون النظر ..... ٩٧
- سنوا بهم سنة أهل الكتاب ..... ٣٢٥
- شهدت تحريم النبيذ كما شهدت ..... ١٤٨
- صار ثمنها تسعا ..... ٣٩٢
- صالح عمر نصارى بني تغلب على ضعف الزكاة ..... ٣٣٣، ٩٣
- صدقوا بنو أم واحدة وإن أباهم لم يزداهم ..... ٣٨٠
- عدل ساعة أفضل من عبادة ستين سنة ..... ٢٥٩
- عشرة آلاف ..... ٦٠
- عصبته عصبه أمه ..... ٣٨٣
- عطش رسول الله ﷺ حول الكعبة فاستسقى ..... ١٤٦
- على أهل الديوان في ثلاث سنين ..... ٩٣
- على اليد ما أخذت حتى ترده ..... ١٣٨
- عليه كفارة يمين ..... ١٨٨
- العمد قود ..... ٤٢

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأحاديث والآثار

- عمده وخطؤه سواء..... ٧٣
- العينان تزنيان..... ٩٧
- الغنيمة لمن شهد الواقعة..... ٢٩٩
- فإن الله قد أعتقه..... ٥
- فادى رسول الله ﷺ رجلين من المسلمين برجلين من المشركين..... ٢٩٥
- الفاضل لبيت المال..... ٣٨٧
- فرس خير من فرسين ورجل خير من ألف رجل..... ٢٧٤
- فقضى رسول الله ﷺ بدية المقتولة على عاقلة القاتلة..... ٨١
- فلأقرب عصبة ذكر..... ٣٧٥
- فليأت الذي هو خير ثم يكفر عن يمينه..... ١٩١
- فمن قتل بعده قتيلًا فأهله بين خيرتين إن أحبوا..... ٤٣
- في الجائفة ثلث الدية..... ٦٧
- في الموضحة خمس من الإبل، وفي الهاشمة عشر..... ٦٧
- في النفس المؤمنة مائة من الإبل..... ٦٣، ٦١
- في بطونها أولادها..... ٤٥
- في قتل الخطأ العمد مائة من الإبل منها أربعون خلفه..... ٤٥
- في قيمة العبد بالجنانية لا يزداد على عشرة آلاف إلا عشرة..... ٧٩
- فيها غرامة مثلها وجلدات نكالا..... ١٣٣
- قضى رسول النبي ﷺ في ابنة وابنة ابن وأخت: للبنات النصف..... ٣٦٩
- قطع رسول الله ﷺ سارقا في مجن وكانت قيمته ربع دينار..... ١٢٥
- قومت الجحفة التي قطع فيها رسول الله ﷺ يومئذ بدينار..... ١٢٦
- قومي إلى أضحيتك فاذبحيها..... ١٧٨

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأحاديث والآثار

- الكأس المسكرة هي الحرام..... ١٤٧
- كان على بساط ابن عباس مرفقة حرير..... ٣٣٧
- كانت الدية على القبائل فلما دوّن عمر جعلها..... ٩٣
- كانت قيمته خمس دراهم..... ١٢٦
- كانت قيمته عشرة دراهم..... ١٢٥
- كل عمل ابن آدم ينقطع بموته إلا..... ٣٥٩
- كل ما أصميت ودع ما أنميت..... ١٥٣
- كل ما أنهر الدم وأفرى الأوداج..... ١٥٩
- كل ما أنهر الدم وأفرى الأوداج إلا السن..... ١٦١
- كل مسكر حرام..... ١٤٦
- كنا عند النبي ﷺ فأهدى لنا أعرابي أرنية مشوية..... ١٦٧
- كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي..... ١٧٧
- لا بأس بشرب نبيذ التمر والزبيب إذا خلطاً..... ١٤٨
- لا تحكم لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر..... ٢٦٧
- لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت..... ٢٢٣
- لا تطلب الإمارة فإنك إن طلبتها وكلت إليها..... ٢٦٠
- لا تغتروا بهذه فإنها نزلت في الإماماء دون العبيد..... ٣٤٧
- لا تغدروا ولا تغلوا ولا تثلوا ولا تقتلوا وليداً..... ٢٩٢
- لا تقبل شهادة الأقف ولا تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته..... ٢٤٦
- لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده..... ٢٤٣
- لا تقطع في طعام..... ١٢٨
- لا خصاء في الإسلام ولا كنيسة..... ٣٤١، ٣٢٧

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأحاديث والآثار

- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ..... ٣٦١
- لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم ..... ١
- لا قُدِّست أمة لا يقضى فيها بالحق ..... ٢٥٩
- لا قطع في أقل من عشرة دراهم أو دينار ..... ١٢٤
- لا قود إلا بالسيف ..... ٤٩
- لا ميراث لقاتل ..... ٣٦٨
- لا وصية لقاتل ..... ٣٥٠
- لا يتوارث أهل الملتين ..... ٣٣١
- لا يتوارث أهل ملتين شتى ..... ٣٨١، ٣٦٩، ٣٣١
- لا يجتمع على المسلم في أرضه العشر والخراج ..... ٣٢٢
- لا يجزئ في الضحايا أربعة: العوراء البين عورها ..... ١٧٥
- لا يجوز للعبد أن ينظر إلى مولاته مقدار شعرة ..... ٣٤٧
- لا يحل دم امرئ مسلم... ..... ٣٢٩
- لا يسهم للعبيد والنساء والصبيان ..... ٣١٢، ٣١١
- لا يعقل العاقلة عمدا ..... ٧١
- لا يقاد والد بولده ولا سيّد بعبده ..... ٤٨، ٤٩
- لا يقتل مؤمن بكافر ..... ٤٨
- لا ينقش أحد على نقشه ..... ٣٣٨
- لعلكما حُمَّلتما الأرض ما لا تطيق؟ ..... ٣٢١
- لك يمينه ..... ٢١٣
- للفارس ثلاثة أسهم ..... ٣٠٩
- لم يرى الله في كتابه تفضيل الأم على الأب ..... ٣٧٢



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الأحاديث والآثار

- ٢٩١..... لن تغلب اثنا عشر ألفاً من قلة إذا كانت كلمتهم واحدة.
- ١٨٥..... آله ما أردت إلا واحدة.
- ٣٢٩..... اللهم لم آمر ولم أشهد ولم أرض إذ بلغني.
- ٥٣..... لو اجتمع أهل صنعاء على قتل رجل لقتلتهم به.
- ٨٧-٨٦..... لو ترك الناس ودعواهم لادعى قوم. ٥
- ٢٥٦..... لو علمت أنكما فعلتما ذلك عمدا قطعت أيديكما.
- ٢٦٠..... ليس أحد يحكم بين الناس إلا جيء به يوم القيامة مغلوله يده.
- ٣٥٠..... ليس لقاتل شيء.
- ٧٠..... ليستأنى بالجراحات سنة.
- ٣٧٧، ٣٨٤..... ما أبقت الفرائض فلاولى عصابة ذكر. ١٠
- ١٥٦، ١٥٥..... ما أبين من الحي فهو ميت.
- ٢٦٤..... ما أفلح قوم وليتهم امرأة.
- ١٦٩..... ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه وما طفا فلا تأكلوه.
- ١٢٨..... ما كان يقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه.
- ٣٦٨..... ما ورث قاتل بعد صاحب البقرة. ١٥
- ١٤..... المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث.
- ٢٩٤..... مرهم فليأكلوا وليعلموا.
- ٣٤٨..... المسعر هو الله.
- ٣٠٠..... المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم.
- ٢٣٩..... المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدودا في قذف. ٢٠
- ٣٢٣، ٣١٥..... المسلمون عند شروطهم.
- ١١٥..... مضت السنة... أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل الأحاديث والآثار

- المكاتب عبد ما بقي عليه درهم..... ١٣٢، ٣٣
- من أراد أن يقتحم جرائم جهنم فليقتض في الجذ..... ٣٨٥
- من أشرك بالله فليس بمحصن..... ١١٨
- من أعتق شقصا له من مملوك فعليه أن يعتقه كله..... ٩
- من أعتق عبدا بينه وبين شريكه عتق ما عتق ورق ما رق..... ٧
- من باع جلد أضحيته فلا أضحية له..... ١٧٧
- من بدل دينه فاقتلوه..... ٣٢٩
- من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين..... ١٢١
- من تشبه بقوم فهو منهم..... ٣٣٩
- من جاوز الدرب فارسا ثم نفق فرسه فله سهم الفارس..... ٣١١
- من حلف أن يعصي الله فلا يعصيه..... ١٩١
- من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر..... ١٩٠
- من ستر على أخيه ستره الله في الدنيا والآخرة..... ٢٣٦
- من شرب الخمر فاجلدوه..... ١١٢
- من شرب في آنية الذهب والفضة فكأنما يجر جر..... ٣٣٩
- من قتلا قتيلا فله سلبه..... ٣٠٧، ٣٠٦
- من كان حالفا فيلحلف بالله أو فليدع..... ١٨٢
- من كان له يسار ولم يضح فلا يقربن مصلانا..... ١٧١
- من كل حالم وحالة..... ٣٢٤
- من مات من الغائمين قبل إحراز الغنيمة بدار الإسلام فلا شيء له..... ٣٠٦
- من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه..... ٦
- من نذر وسمى فعليه الوفاء بما سمي..... ١٩٤

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الأحاديث والآثار

- منها أربعون خلفه..... ٥٨
- نحزنا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة..... ١٧٢
- النذر يمين وكفارته كفارة يمين..... ١٩٤، ١٨٨
- نزل جبريل وأخبرني أن لا ميراث للعممة والخالة..... ٣٨٧
- النظر إلى محاسن المرأة سهم من سهام إبليس..... ٣٤٤ ٥
- نهى النبي ﷺ عن كل ذي ناب من السباع..... ١٦٥
- هات إن لم يكن جدا لا حياه الله ولا بيّاه..... ٣٨٥
- هذا شراب لم نكن نشربه حتى أمرنا أمير المؤمنين عمر..... ١٤٥
- هلا خليتموه..... ١٠٢
- هم عتقاء الله..... ٢٩٣ ١٠
- هو أخوك ومولاك إن شكرك فهو خير له وشر لك..... ٣٧٧، ٣٨
- هو أن يحلف الرجل على اليمين الكاذبة وهو يرى أنه صادق..... ١٨١
- هو لها صدقة ولنا هدية..... ٣٤٢
- وإن أحبوا فادوا..... ٤٤
- وضع عمر الخراج على أهل العراق..... ٣٢٤، ٣٢١، ٣١٨، ٢٩٧ ١٥
- واليمين على من أنكر..... ٢٢٨
- ولا يسعين في دين..... ١٩
- الولاء لحمه كلحمه النسب..... ٣٩٠، ٣٧٧، ٣٦
- الولاء لمن أعتق..... ٣٥
- ولد الملاعنة بمنزلة من لا قرابة له من قبل الأب..... ٣٨٣ ٢٠
- وهو ابنتهما يرثهما ويرثانه وهو للباقي منهما..... ٢٢
- يبلغ بقيمته ما بلغت..... ٨٠

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الأحاديث والآثار

يسين ولا يقتلن ..... ٣٣٠

## فهرس التراجم<sup>١</sup>

أبو الخطاب	٢٤٥
أبو بردة	١٧٣
أبو بكر الصديق	٦٧
أبو جعفر الطحاوي	١٤١
أبو حنيفة النعمان بن ثابت	٤
أبو سعيد البردعي	م١٨
أبو سفيان	٢٦٨
أبو غانم	م١٣
أبو لبابة بن عبد المنذر ابن أخت ثابت بن الدحداح	٣٨٧
أبو موسى الأشعري	٣٦٣
أبو نعيم	م٧
أبو يوسف القاضي	٤
أبي بن كعب	٢٦٨
أحمد بن حنبل	م٥
أحمد بن علي أبو بكر الجصاص الرازي	٦١
أحمد بن عمرو أبو بكر الخصاف	٢٤٣
أسامة بن زيد	٣٩
أم أيمن	١٢٦

<sup>١</sup> الرقم الذي بجواره (م) يعني ورود الترجمة في المقدمة.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل التراجع

.....	أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية	٣٠٠
.....	أنس بن مالك	١٢٦
.....	أوس بن خالد	٣١٠
.....	إبراهيم بن يزيد النخعي	٨٤١٠٩م
٥	إياس بن معاوية	٣٥٧
.....	ابن أبي ليلي	٢٦٦
.....	ابن أخت ثابت بن الدحداح	٣٨٧
.....	ابن التزكمانى	٢٢٣م
.....	ابن سيرين	٣٧٤
١٠	ابن العديم	١٥م
.....	ابن عمر	١٠٣
.....	ابن كثير	٢٠م
.....	براء بن عازب	١٧٥
.....	بريدة	٢٩١
١٥	بريرة مولاة عائشة	٣٤٢
.....	بلال بن الحارث	٣٨٦
.....	بوران ابنة كسرى أبرويز	٣٢٢
.....	تميم بن طرفة	٣٠٤
.....	جابر بن الحصين الأسدي	١٤٤
٢٠	جابر بن عبد الله	١٦٧
.....	جبير بن مطعم	٣١٤
.....	الخصاص = أحمد بن علي أبو بكر الرازي	
.....	جعفر الصادق	٣٣٨

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل التراجع

١٦ م	حاجي خليفة	
٨ م	حسن عمارة	
٣١٣	الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب	
٧ م	حماد بن أبي سليمان	
٨١	حمل بن مالك بن النابغة	٥
١٨٨	خارجة بن زيد	
٤٣	خزاعة (قبيلة)	
٢٠ م	الخطيب البغدادي	
٨ م	الذهبي	
١٨٥	ركانة	١٠
٣٠٩	الزبير بن العوام	
٣	زفر بن الهذيل بن قيس بن سلم	
١١٥	الزهري	
٣٩	زيد بن ثابت	
٣٥٠	سعد بن أبي وقاص	١٥
٢٦٨	سعد بن معاذ	
١٩	سعيد بن المسيب	
٢٩٢	سلمى بنت مالك بن حذيفة بن بدر الفزارية، أم قرفة الصغرى	
٢٩١	سليمان بن بريدة	
٥	الشافعي	٢٠
٧٧	شريح	
١٣٢	صفوان	
٣٥	عائشة	

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل التراجم

عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية.....	١٨٧
عامر بن شراحيل الشعبي.....	١٤٤
العباس.....	٢٦٠
عبد الرحمن بن زيد.....	٣٧٣
عبد الكريم السمعاني.....	١٨٨ م
عبد الله بن عباس.....	٥
عبد الله بن مسعود.....	١٦
عبيد الله الكرخي.....	١١٨ م
عبدة بن عمرو السلماني.....	٦٠
عثمان بن حنيف.....	٣١٨
عثمان بن عفان.....	١٦
عدي بن حاتم.....	١٥٤
عقبة بن أبي معيط.....	٢٩٧
علقمة بن قيس النخعي.....	٨ م
علي بن أبي طالب.....	٢٨
عمار.....	١٤٤
عمر بن بدر الموصلي.....	١٣ م
عمر بن الخطاب.....	٢٢
عمران بن حصين.....	٢٩٥
عمرو بن حزم بن لوذان الأنصاري.....	٦٦
فاطمة.....	١٧٨
كريمة بنت المقداد.....	٣٠٨
ماعرز الأسلمي.....	٩٨



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل التراجم

٨٦.....	مالك بن أنس الأصبحي.....	
٢٦.....	محمد بن جعفر الكتاني.....	
٤.....	محمد بن الحسن.....	
٥.....	محمد بن السائب الكلبي.....	
٢٦.....	محمد بن المنتصر الكتاني.....	٥
١٨.....	محمد اللكنوي.....	
٨٣.....	المغيرة بن شعبة.....	
٣٠٨.....	المقداد بن الأسود.....	
٣٠٨.....	مكحول الشامي.....	
٢٩٧.....	النضر بن الحارث.....	١٠
١٥.....	نور الدين محمود.....	
٢٦٨.....	هند بنت أبي سفيان.....	
١٤٠، ١٤٦.....	يحيى بن معين.....	

## فهرس القواعد الفقهية والأصولية

٤٤	إيجاب المقدرات بالقياس لا يجوز
٦٣	كل ما يفوت جنس المنفعة تجب به الدية كاملة
٨٣	الزيادة على النص نسخ (للحنفية)
٨٦	المدعي لا يستحلف (إلا في القسامة)
٨٩	القسامة تُبنى على الحفظ والنصرة
١٩٠	أداء الشيء قبل وجوده محال
١٩٥	مبنى الأيمان على العرف
٢١٦	العمل بحجج الشرع - ما أمكن - أولى من الإهدار
٢٣١	القول - في الشرع - قول من شهد له الظاهر
٢٤٢	من لم يكن أهلاً للشهادة في شيء لا يكون أهلاً في شيء آخر
٢٤٢	الأصل أن يفيد كل كلام بنفسه، لا يرجع إلى ما قبله إلا لضرورة
٢٦٩	لا يجوز التحكيم في الحدود
٣٠١	عقود المحجور عليه لا تصح
٣١١	ما لا نفي فيه يبقى على أصل القياس
٣٣٦	سقوط المطالبة بالأموال في الظاهر لا تمنع وجوبها في الباطن
٣٤٤	الضرورات تبيح المحظورات
٣٦٥	ما جاز إيراد العقد عليه جاز استثنائه عنه
٣٩٢	حساب الفرائض يستخرج من أقل عدد تخرج منه السهام الواقعة في المسألة
	من غير كسر
٣٩٨	حساب الفرائض يخرج على عدد لا يظهر فيه الكسر مهما أمكن

## فهرس الفوائد العامة

٧٦	لا تضايق في الذمة للحقوق
١١٦	لا مدخل للأبدال في الحدود
١٦٦	إذا تعارض محرم ومبيح قدم المحرم
٢٣٥	الحمل الواحد لا يتبعض في النسب
٣١٣	كل موضع ذكر فيه "ذوو القربى في القرآن فالمراد ذوو القربى" المسلمين
٣٦٧	الميت لا يزاحم الحي في الحقوق
٣٧١	ولد الابن يقوم مقام الولد، يأخذ ما يأخذه عند عدمه

## فهرس المصادر

١. القرآن الكريم.
٢. الأحكام الشرعية الوسطى لعبد الحق الإشيلي، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ.
٣. الأحكام الصغرى للإشيلي، تحقيق أم محمد الهليس، مكتبة ابن تيمية، ط١: ١٤١٣هـ.
٤. أخبار مكة للفاكهي، دار خضر، ١٤١٤هـ، ط٢، تحقيق عبد الملك بن دهيش.
٥. أصول الفقه المسمى ب: الفصول في الأصول للإمام أحمد بن علي الرازي، تحقيق د/عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف وشئون الإسلامية بالكويت، ط١٤١٤: ٢هـ.
٦. أصول الفقه لابن الهمام.
٧. أعلام النساء، محمد رضا كحاله، مؤسسة الرسالة، ط٩ سنة ١٤٠٩ هـ، بيروت.
٨. الأم للشافعي، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٣هـ.
٩. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ التي تدور بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله أمير القنوي، ط١، سنة ١٤٠٦ هـ، دار الوفاء، جدة، تحقيق أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.
١٠. الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف بدوي عبد الصمد صالح، ط١.
١١. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، ط١.
١٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل الألباني، ط١، المكتب الإسلامي.
١٣. الإصابة لابن حجر دار الجليل، ١٤١٢هـ، ط١، علي بن محمد البجاوي، ودار إحياء التراث العربي، ط١: ١٣٢٨هـ..

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ المصادر

١٤. إعانة الطالبين السيد البكري الدمياطي، دار الفكر.
١٥. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١.
١٦. الإقناع للماوردي.
١٧. الإقناع محمد الخطيب الشربيني، ١٤١٥ هـ، دار الفكر.
١٨. الإكمال لابن ماكولا دار الكتب العلمية.
١٩. الإنصاف للمرداوي، مع المقنع، ومع الشرح الكبير، ط ١، سنة ١٤١٤ هـ، تحقيق د. عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر.
٢٠. الاستذكار لابن عبد البر، مؤسسة الرسالة، ط ١، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار ابن قتيبة.
٢١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ط ١، سنة ١٣٩٧ هـ، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية.
٢٢. البحر الرائق، زين بن إبراهيم بن محمد، دار المعرفة.
٢٣. بدائع الصنائع، علاء الدين الكاساني، دارالكتاب العربي، ط ٢، ١٩٨٢ هـ.
٢٤. بداية المبتدي للمرغناي، مطبعة محمد بن علي بن صبيح، تحقيق حامد كرسون، محمد بحيري، ١٣٥٥ هـ.
٢٥. بلدان الخلافة الشرقية، كي لسترنج، ط ٢، سنة ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٦. بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام ابن القطان الفاسي، تحقيق حسين آيت سعيد، ط ١.
٢٧. البيان في مذهب الإمام الشافعي، العمراني، تحقيق: قاسم النوري، دار المنهاج، جدة، ط ١: ١٤٢١ هـ.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المصادر

٢٨. تاج التراجم قاسم بن قطلوبغا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، ط ١: ١٤١٣ هـ، دار القلم، دمشق، بيروت.
٢٩. التاريخ الكبير للبخاري، دار الفكر، تحقيق السيد هاشم الندوي.
٣٠. تاريخ بغداد،
٣١. تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، للدكتور عبد الله عسيان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤١٥ هـ.
٣٢. التحقيق في أحاديث الخلاف ابن الجوزي، دار الكتب العلمية، تحقيق مسعد السعدني، ط ١.
٣٣. تدريب الراوي، للسيوطي، ط ٢ سنة ١٤١٥ هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.
٣٤. تذكرة الحفاظ لمحمد بن طاهر القيسراني، دار الصميعي، ١٤١٥ هـ، تحقيق حمدي السلفي.
٣٥. التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ.
٣٦. التعليق المغني؛ لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، على سنن الدارقطني، بحاشيتها.
٣٧. تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط ١، سنة ١٤٠٦ هـ، دار الرشيد، سوريا، تحقيق محمد عوامه.
٣٨. تكملة الإكمال = (مع الإكمال).
٣٩. التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل، صالح آل الشيخ، دار العاصمة، ط ١.
٤٠. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ابن حجر، شركة الطباعة الفنية المتحدة، تحقيق السيد عبد الله هاشم المدني، ط ١.
٤١. التمهيد لابن عبد البر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣١٧ هـ، تحقيق مصطفى العلوي، ومحمد البكري.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل = المصادر

٤٢. التنبيه لإبراهيم بن علي الفيروزآبادي، عالم الكتب، ١٤٠٣ هـ، تحقيق عماد الدين حيدر.

٤٣. التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة، لابن التركماني؛ ابن صبيح علي بن عثمان (مخطوط)؛ نسخة المكتبة الأحمدية حلب؛ المحفوظة في مكتبة الأسد بدمشق، ونسخة المكتبة الوطنية بباريس.

٤٤. تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط ١، سنة ١٤٠٤ هـ، دار الفكر، بيروت.

- التوسل والوسيلة = قاعدة جلية.

٤٥. جامع العلوم والحكم، للحافظ ابن رجب، ط ١، سنة ١٤٠٨ هـ، دار المعرفة، بيروت.

٤٦. الجرح والتعديل، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١: ١٢٧١ هـ.

٤٧. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي، ط ٢ سنة ١٤١٣ هـ، مؤسسة الرسالة، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو.

٤٨. الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، للعلامة أبي بكر بن علي الحداد اليمني، مكتبة حقانية، ملتان؛ باكستان.

٤٩. حاشية ابن عابدين، لمحمد أمين، دار الفكر، ١٣٨٦ هـ، ط ٢.

٥٠. حواشي الشرواني، عبد المجيد الشرقاوي، دار الفكر.

٥١. الخراج لأبي يوسف، المطبعة السلفية، القاهرة، سنة ١٣٨٢ هـ.

٥٢. خلاصة البدر المنير لابن ملقن الأنصاري، مكتبة الرشد، ١٤١٠ هـ، حمدي السلفي.

٥٣. الدراية في تخريج أحاديث الهداية ابن حجر، تحقيق عبد الله هاشم المدني، مطبعة الفجالة الجديدة.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المصادر

٥٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الجيل.
٥٥. الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، للحافظ ابن رجب الحنبلي، ط ١ سنة ١٤١٨ هـ. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن الفريان.
٥٦. روضة الطالبين، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ هـ، ط ٢.
٥٧. زاد المعاد في هدي خير العباد ابن القيم، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١٤٤.
٥٨. سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، مكتبة المعارف، ط ٣، المكتبة الإسلامية ط ١.
٥٩. سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، المكتبة الإسلامية، ط ١، مكتبة المعارف ط ١.
٦٠. سنن أبي داود، دار الحديث، تحقيق عزت الدعاس، ط ١.
٦١. سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث.
٦٢. سنن الترمذي، المكتبة التجارية للباز.
٦٣. سنن الدارقطني، عالم الكتب، ط ٢.
٦٤. سنن الدارمي، طبعة باكستان.
٦٥. السنن الكبرى للبيهقي، دار الفكر، وبذيله الجوهر النقي.
٦٦. السنن الكبرى للنسائي، تحقيق سيد حسن كسروي وغيره، دار الكتب العلمية، ط ١.
٦٧. سنن النسائي (المجتبى)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢، و طبعة مكتب إحياء التراث.
٦٨. سنن سعيد بن منصور، ط ١، سنة ١٤١٤ هـ، دار الصميعي.
٦٩. سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط ١، مؤسسة الرسالة.
٧٠. شرح زبد ابن رسلان، لمحمد بن أحمد الرملي الأنصاري، دار المعرفة.
٧١. شرح فتح القدير، لمحمد عبد الواحد السيواسي، دار الفكر، ط ٢.



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ المصادر

٧٢. شرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ، ط ١، تحقيق محمد زهري النجار.
٧٣. شعب الإيمان للبيهقي، دار الكتب العلمية، تحقيق محمد زغلول.
٧٤. صحيح البخاري، دار إحياء التراث، ودار ابن كثير، ط ٣: ١٤٠٧هـ..
٧٥. صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٧٦. الصفات الإلهية لمحمد أمان الجامي، ط ١: ١٤٠٨هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
٧٧. الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق د/عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، ط ١: ١٤٠٤هـ.
٧٨. طبقات الحفاظ الذهبي
٧٩. طبقات الحنفية.
٨٠. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه، بيروت، لبنان.
٨١. الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر.
٨٢. طبقات المفسرين، للداودي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٨٣. طريق الرشd إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد، عبد اللطيف بن إبراهيم آل عبد اللطيف، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مركز شؤون الدعوة (٦٩).
٨٤. الطريقة الواضحة إلى البيئة الراجحة - محمود بن حمزة، مطبعة نهج الصواب، دمشق، سنة ١٣٠٠هـ، بواسطة (دراسات في الفقه الإسلامي).
٨٥. عيون الأخبار ابن قتيبة، دار الكتاب العربي.
٨٦. غوث المكود بتخريج أحاديث المنتقى لابن الجارود، لأبي إسحاق الحويني الأثري، دار الكتاب العربي، ط ١: ١٤٠٨هـ.
٨٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، دارا لمعرفة، ترقيم محمد

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ المصادر

فؤاد عبد الباقي، وتصحيح محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

٨٨. فتح القدير.

٨٩. فتح الوهاب، زكريا بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ، ط ١.

٩٠. الفصول في الأصول، لأحمد بن علي الرازي الجصاص، طبع إدارة الأوقاف

والشؤون الإسلامية، الكويت، رقم (١٤)، ط ٢، سنة ١٤١٤ هـ، تحقيق: د. عجم

جاسم النشمي.

٩١. فقه الإمام عبد الله بن المبارك جمعاً ودراسة، لمحمد طاهر حكيم، رسالة علمية

بالجامعة الإسلامية.

٩٢. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات اللكنوي، ط ١، سنة ١٤١٩ هـ،

منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان.

٩٣. الفيء والغنيمة ومصارفهما لمحمد بن إبراهيم الربيع، مكتبة التوبة، ط ٢، ١٤١٣ هـ.

٩٤. فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، ط ٢، دار المعرفة، بيروت.

٩٥. قاعدة جلية في التوسل والوسيلة لابن تيمية، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي

المدخلي، مكتبة لينة، ط ١: ١٤٠٩ هـ.

٩٦. القاموس المحيط للفيروز آبادي، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٢ هـ.

٩٧. القوانين الفقهية لابن جزي.

٩٨. كتاب الأموال أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر،

ط ٢: ١٣٩٥ هـ.

٩٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر.

١٠٠. كفاية الطالب، أبو الحسن المالكي، دار الفكر، ١٤١٢ هـ، تحقيق يوسف الشيخ

محمد البقاعي.

١٠١. الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، المكتبة العلمية.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المصادر

١٠٢. لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، ط ٢: ١٤١٧ هـ، ودار صادر.

١٠٣. المبدع لابن مفلح الحنبلي، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠ هـ.

١٠٤. المبسوط لأبي بكر السرخسي، دار المعرفة، ١٤٠٦ هـ.

١٠٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي، دار الكتاب العربي، ط ٢: ١٤٠٢ هـ.

١٠٦. مجموع الفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ترتيب عبد الرحمن القاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢ هـ.

١٠٧. المحلى بالآثار ابن حزم، دار الفكر، ودار الكتب العلمية، تحقيق عبد الغفار البنداري.

١٠٨. المدونة الكبرى، للإمام مالك، دار صادر.

١٠٩. المذهب عند الحنفية، البحث الثاني للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي، ضمن (دراسات في الفقه الإسلامي)، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الكتاب (٢٦)، جامعة أم القرى.

١١٠. المراسيل لأبي داود

١١١. المستدرک للحاکم

١١٢. مسلم بشرح النووي، دار الريان للتراث، ط ١: ١٤٠٧ هـ، ودار إحياء التراث العربي، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

١١٣. مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق د. عبد الغفور البلوشي، ط ١ سنة ١٤١٢ هـ، توزيع مكتبة الإيمان.

١١٤. مسند الإمام أحمد تحقيق الأرنبوط مؤسسة الرسالة، ط ١: ١٤١٨ هـ، وتحقيق أحمد شاكر.

١١٥. المصباح المنير، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المصادر

١١٦. المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبه، الدار السلفية، تحقيق عامر العمري الأعظمي، رقم السلسلة (٢٣).
١١٧. المصنف لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي (٣٩).
١١٨. المعتصر من المختصر للباجي، عالم الكتب.
١١٩. معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى، لمحمد خليفة التميمي، أضواء السلف، ط ١: ١٤١٩ هـ.
١٢٠. المعجم الكبير الطبراني.
١٢١. المعجم الوسيط بجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
١٢٢. معجم فقه السلف محمد الكتاني، أم القرى.
١٢٣. معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل.
١٢٤. معونة أولي النهى لابن النجار بتحقيق عبد الملك بن دهيش، ط ١: ١٤١٦ هـ..
١٢٥. المغني في ضبط أسماء الرجال، للشيخ محمد طاهر الهندي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
١٢٦. المغني لابن قدامة المقدسي، ط ١ سنة ١٤٠٥ هـ، دار الفكر، بيروت.
١٢٧. ملحق التراث، العدد (١٤)، السنة (٢٤)، صحيفة البلاد، عدد (١٦٣١٣)، يوم الجمعة ١٤٢٢/١/٢٦ هـ، بعنوان (بهذا يتميز ما يصح إجراء المجاز فيه عما لا يصح)، بقلم: د. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف.
١٢٨. المغني لابن قدامة، تحقيق د/عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط ٢: ١٤١٣ هـ، ودار الفكر، ط ١: ١٤٠٥ هـ.
١٢٩. منار السبيل، الشيخ إبراهيم الضويان (ت: ١٣٥٣ هـ)، ط ٢، سنة ١٤٠٥ هـ، مكتبة المعارف، الرياض تحقيق عصام القلعجي.

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ المصادر

١٣٠. المنتقى من السنن المسندة، لابن الجارود، ط ١ سنة ١٤٠٨ هـ، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، تحقيق عبد الله عمر البارودي.
١٣١. المنزلة الخامسة من كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر، تحقيق طلال جميل الرفاعي، مكتبة الطالب الجامعي، ط ١: ١٤٠٧ هـ.
١٣٢. المذهب لإبراهيم بن علي الشيرازي، دار الفكر.
١٣٣. مواهب الجليل، لمحمد بن عبد الرحمن المغربي، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٨ هـ.
١٣٤. موسوعة فقه أبي بكر الصديق لمحمد رواس قلعجي، دار الفكر، توزيع جامعة أم القرى.
١٣٥. موسوعة فقه عبد الله بن مسعود محمد رواس قلعجي، جامعة أم القرى.
١٣٦. موسوعة فقه علي بن أبي طالب لمحمد قلعجي، جامعة أم القرى، ط ١: ١٤٠٤ هـ.
١٣٧. موسوعة فقه عمر بن الخطاب لمحمد قلعجي، جامعة أم القرى، ط ١: ١٤٠٣ هـ.
١٣٨. الموطأ للإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
١٣٩. ميزان الاعتدال، للإمام الذهبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
١٤٠. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية، القاهرة.
١٤١. نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط ١: ١٤١٨ هـ.
١٤٢. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، المكتبة الإسلامية، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي.
١٤٣. الهداية شرح البداية للمرغيناني، المكتبة الإسلامية.
١٤٤. الهداية في تخريج أحاديث البداية، أحمد الغماري، تحقيق عدنان شلاق عالم الكتب

## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل المصادر

ط ١٠.

١٤٥. الوسيط لأبي حامد الغزالي، دار السلام، ١٤١٧ هـ، تحقيق أحمد إبراهيم، محمد تامر.

١٤٦. وفيات الأعيان، لابن خلكان، دار الثقافة، لبنان، تحقيق د. إحسان عباس.

## فهرس الموضوعات

١	شكر وتقدير
٣	المقدمة
١٠	القسم الأول: الدراسة ويشتمل على ثلاثة فصول.
١٢	الفصل الأول: ترجمة المؤلف
١٢	أولاً: اسمه.
١٢	ثانياً: نسبه.
١٢	ثالثاً: مولده ونشأته وحياته.
١٣	رابعاً: عقيدته.
١٣	خامساً: مكانته العلمية.
١٤	سادساً: رحلاته.
١٦	سابعاً: آثاره.
١٧	ثامناً: وفاته
١٨	الفصل الثاني: ترجمة القدوري
١٨	أولاً: اسمه.
١٨	ثانياً: نسبه.
١٨	ثالثاً: مولده ونشأته وحياته ورحلاته.
١٩	رابعاً: عقيدته.
١٩	خامساً: مكانته العلمية.
٢٠	سادساً: آثاره.
٢١	سابعاً: وفاته.

خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل \_\_\_\_\_ الموضوعات

٢٢ الفصل الثالث: شرح الخلاصة وممن القدوري ومنزلتهما بين كتب الحنفية

٢٢ المبحث الأول: أهمية الكتاب

٢٥ المبحث الثاني: وصف النسخ الخطية لكتاب خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل

٣٢ المبحث الثالث: منهج المؤلف (الشارح)

٤٣ المبحث الرابع: منهج التحقيق.

٤٨ رموز الاختصار

القسم الثاني: النص المحقق: من أول كتاب (العتاق) إلى آخر

(حساب الفرائض) آخر الكتاب.

١ كتاب العتاق

١٤ باب التدبير

١٨ باب الاستيلاء

٢٥ كتاب المكاتب

٣٥ كتاب الولاء

٤٢ كتاب الجنائيات

٥٧ كتاب الدييات

٨٤ باب القسامة

٩٢ كتاب المعاقلة

٩٧ كتاب الحدود

١١٢ باب حد الشرب

١١٧ باب حد القذف

١٢٤ كتاب السرقة وقطاع الطريق

١٤٥ كتاب الأشربة



## خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل      الموضوعات

١٥١	كتاب الصيد والذبائح
١٧١	كتاب الأضحية
١٨٠	كتاب الإيمان
٢١١	كتاب الدعوى
٢٣٦	كتاب الشهادات
٢٥٣	كتاب الرجوع عن الشهادات
٢٥٩	كتاب أدب القاضي
٢٧١	كتاب القسمة
٢٨١	كتاب الإكراه
٢٨٧	كتاب السير
٣٣٧	كتاب الحظر والإباحة
٣٤٩	كتاب الوصايا
٣٦٨	كتاب الفرائض
٣٩٢	حساب الفرائض
٤٠١	فهرس الآيات
٤٠٩	فهرس الأحاديث والآثار
٤٢٠	فهرس التراجم
٤٢٦	فهرس القواعد الفقهية والأصولية
٤٢٧	فهرس الفوائد العامة
٤٢٨	فهرس المصادر
٤٣٩	فهرس الموضوعات